الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف
ابن محمد بن ابراهيم
المعروف بالسمين الحلبي

تحقيق وتعليق

الشيخ علي محمد معوض — الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي — الدكتور جاد مخلوف جاد

قدم له وقرظه

الدكتور أحمد محمد صيرة
كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

الجزء الرابع

المحتوى

أول سورة يونس - آخر سورة مريم

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ - تلكس: Le 41245 Nasher
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٠٠/٩٦١١/٦٠٢١٣٣ - ٠٠/١٢١٢/٤٧٨١٣٧٣

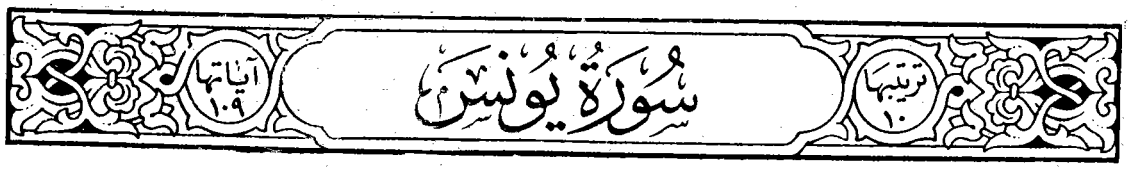

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قد تقدم الكلام على الحروف المقطعة في أوائل هذا الموضوع[1] ، واختلف القراء في إمالة هذه الحروف إذا كان آخرها ألف وهي : راء ، وطاء ، وهاء ، وياء ، وحاء ، فأمالَ «راء» من جميع سورها إمالة محضة الكوفيون إلاّ حفصاً وأبا عمرو وابن عامر ، وأمال الأخوان ، وأبو بكر طاء من جميع سورها نحو : « طسّ » ، « طسّمّ » ، « طه » ، وياء من « يسّ » ووافقهم ابن عامر والسوسي على ياء من « كٓهيعٓصٓ » بخلاف عن السوسي ، وأمال الأخوان وأبو عمرو ، وورش وأبو بكر هاء من « طه » ، وكذلك أمالها من « كٓهيعٓصٓ » أبو عمرو والكسائي وأبو بكر دون حمزة ، وورش ، وأمال أبو عمرو وورش والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان حاء من جميع سورها السبع ، إلاّ أن أبا عمرو وورشا ، يميلان بَيْنَ بَيْنَ ، وللفراء في هذا عمل كبير بينه في شرح القصيد .

الٓرٰۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾

قوله : ﴿ الْحَكِيمِ ﴾ .

يجوز أن يكون بمعنى فاعل ، أي : الحاكم ، وأن يكون بمعنى مفعول أي : مُحْكَمْ ، قال الأعشى :

٢٥٧٧ - وغَرِيبَةٍ تَأْتِي المُلوكَ حَكِيمَةً ... قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

قوله : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ .

الهمزة للإنكار ، و « أَنْ أَوْحَيْنَا » اسمها ، و « عَجَباً » خبرها ، و « لِلنَّاسِ » متعلق بمحذوف على أنه حال من « عَجَباً » ، لأنه في الأصل صفة ، أو متعلق « بعَجَباً » ولا يضر كونه مصدراً ، لأنه يتسع في الظرف وعديله ، ما لا يتسع في غيرهما . وقيل : لأن « عَجَباً » مصدر واقع موقع اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، ومتى كان كذلك جاز تقديم معموله . وقيل : هو متعلق بكان الناقصة ، وهذا على رأي من يجيز فيها ذلك ، وهذا مرتب على الخلاف في دلالة كان الناقصة على الحدث . فإن قُلْنَا : إنها تدل على ذلك فيجوز ، وإلا فلا . وقيل : هو متعلق بمحذوف على التبيين

---

(١) أنظر الآية الأولى من سورة البقرة .

والتقدير في الآية : أكان إيحاؤنا إلى رجل منهم عجباً لهم . « ومِنهُمْ » صفة لـ « رَجُلٍ » وقرأ رؤبة « رَجْل » بسكون الجيم ، وهي لغة تميم يسكنون « فَعُلاً » نحو : سَبْع ، وعَضْد ، وقرأ عبد الله بن مسعود « عَجَبٌ » وفيها تخريجان :

أظهرهما: أنَّها التامة، أحدث للناس عَجَبٌ، و « أَنْ أَوْحَيْنَا » متعلق بـ « عَجَبٍ » على حذف لام العلة ، أي : عجب لأن أوحينا ، أو يكون على حذف « مِنْ » أي : من أن أوحينا .

والثاني : أن تكون الناقصة وتكون قد جعل اسمها النكرة وخبرها المعرفة على حد قوله :

٢٥٧٨ ـ ..... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[١]

وقال الزمخشري : « والأجود أَنْ تكون التامة ، و « أَنْ أَوْحَيْنَا » بدل من « عَجَبٍ » يعني أنه بدل اشتمال ، أو كل من كل ، لأنه جعل هذا نفس العجب مبالغة . والتخريج الثاني لابن عطية قوله : « أَنْ أَنْذِرْ » ، يجوز أن تكون المصدرية ، وأن تكون التفسيرية ، ثم لك في المصدرية اعتباران :

أحدهما : أَنْ تجعلها المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف كذا قال الشيخ[٢] وفيه نظر من حيث إن أخبار هذه الأحرف لا تكون جملة طلبية ، حتى لو ورد ما يوهم ذلك يؤول على إضمار القول كقوله :

٢٥٧٩ ـ وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبْكَ لِلشِّيبِ[٣]

وقول الآخر :

٢٥٨٠ ـ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا[٤]

وأيضاً فإنّ الخبر في هذا الباب إذا وقع جملة فعلية فلا بد من الفصل بأشياء ذكرتها في المائدة[٥] ، ولكن ذلك الفاصل هنا متعذر .

والثاني : أنها التي بصدد أن تنصب الفعل المضارع ، وهي توصل بالفعل المتصرف مطلقاً نحو : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ » وقد تقدم لنا في ذلك بحث أيضاً[٦] . ولم يذكر المنذر به ، وقد ذكر المبشر به كما سيأتي ؛ لأن المقام يقتضي ذلك . قوله : « أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ » أَنَّ وما في حيزها هي المبشر بها أي : بشرهم باستقرار قدم صدق ، فحذفت الباء فجرى في محلها المذهبان ، والمراد به « قَدَمَ صِدْقٍ » السابقة والفضل والمنزلة الرفيعة ، وإليه ذهب الزجاج والزمخشري ، ومنه قول ذي الرمة :

٢٥٨١ ـ لَكُمْ قَدَمٌ لَا يَنْكُرُ النَّاسُ أَنَّهَا مَعَ الْحَسَبِ الْعَادِيِّ طَمَّتْ عَلَى الْبَحْرِ[٧]

لما كان السعي والسبق بالقدم سمى السعي المحمود قدماً ، كما سميت اليد نعمة ، لما كانت صادرة عنها ، وأضيف إلى الصدق دلالة على فضله ، وهو من باب « رَجُلُ صِدْقٍ » ، و « رَجُلُ سُوءٍ » . وقيل : هو سابقة الخير التي

---

(١) البيت في ديوان (٦٣) ، الصمع (١/٨٤) ، الشذور (١٤٦) ، الدرر (١/٥٩) ، التهذيب واللسان «حكم» .
(٢) تقدم .
(٣) أنظر البحر المحيط (٥/١٢٩) .
(٤) البيت للجميح الأسدي أنظر الخزانة (١٠/٢٤٦) ، أمالي ابن الشجرى (١/٣٣٢) ، شرح المفضليات (١/٤٦٤) .
(٥) تقدم .
(٦) آية ، رقم (٧١) ،
(٧) أنظر آية ، رقم (٦٦) من سورة النساء .
(٨) البيت في ديوانه (٣٦١) ، البحر المحيط ٥/١٢٣) ، القرطبي (٨/٣٠٦) ، روح المعاني (١١/٦٣) .

قدموها ، ومنه قول وضّاح اليمني[٨] :

٢٥٨٢ - مَـالَـكَ وَضَّـاحُ دَائِـمِ الْـغَـزَلْ أَلَـسْـتَ تَـخْـشَـى تَـقَـارُبَ الأَجَـلْ
صَـلِّ لِـذِي الْـعَـرْشِ وَاتَّخِـذْ قَـدَمـاً يُـنْـجِـيـكَ يَـوْمَ الْـعَـثَـارِ وَالـذَّلَـلْ[١]

وقيل : هو التقدم في الشرف ، ومنه قول العجاج :

٢٥٨٣ - زَلَّ بَـنُـو الْـعَـوَّامِ عَـنْ آلِ الْـحَـكَـمْ وَتَـرَكُـوا الْـمُـلْكَ لِـمُـلْكِ ذِي قِـدَمْ[٢]

أي : ذي تقدم وشرف . و« لَهُمْ خبر مُقدَّمٌ » . و« قَدَمَ » اسمها ، و« عِنْدَ رَبِّهِمْ » صفة لـ « قَدَمَ » ، ومن جوَّز أن يتقدم معمول خبر « إنَّ » على اسمها ، إذا كان حرف جرٍّ كقوله :

٢٥٨٤ - فَـلَا تَـلْـحَـنِـي فِـيـهَـا فَـإِنَّ بِـحُـبِّـهَـا أَخَـاكَ مُـصَـابُ الْـقَـلْـبِ جَمٌّ بَـلَابِـلُهْ[٣]

قال : « فبحبها » متعلق بـ « مصاب » وقد تقدم على الاسم ، فكذلك « لَهُمْ » يجوز أَنْ يكون متعلقاً بـ « عِنْدَ رَبِّهِمْ » لِمَا تضمن من الاستقرار ، ويكون « عِنْدَ رَبِّهِمْ » هو الخبر . وقرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر « لَسِحْرٌ » والباقون « لَسَاحِرٌ » ، فهذا يجوز أن يكون إشارة للقرآن ، وأن يكون إشارة للرسول على القراءة الأولى ، ولكن لا بد من تأويل على قولنا : إنَّ المشار إليه هو النبي ﷺ أي : ذُو سِحْرٍ ، وجعلوه إياه مبالغة ، وأما على القراءة الثانية فالإشارة للرسول ﷺ فقط .

قوله : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ﴾ .

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه في محل رفع خبراً ثانياً لإنَّ .

والثاني : أنه حال .

الثالث : أنه مستأنف لا محل له من الإعراب .

إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ ۚ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾

قوله : ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾ .

منصوب على المصدر المؤكد ، لأن المعنى إليه مرجعكم وعدكم بذلك . وقوله : « حَقًّا » مصدر آخر مؤكد لمعنى هذا الوعد ، وناصبه مضمر أي : أحق ذلك ، وقيل : انتصب « حَقًّا » بـ « وَعْدَ » على تقدير « فِي » أي : وعد الله في حق ، يعني : على التشبيه بالظرف ، وقال الأخفش الصغير : وقت حق ، وأنشد قول الشاعر :

---

(١) البيتان من شواهد البحر المحيط (١٢٢/٥) ، روح المعاني (٦٣/١١) .

(٢) أنظر ديوانه (١١٤) ، البحر المحيط (١٢٢/٥) ، مجاز القرآن (٤٨/١) ، التهذيب شيء (٤٢٢/١١) .

(٣) تقدم .

٢٥٨٥ - أَحَقّاً عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ ذَاهِباً وَلَا وَالِجاً إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ[١]

قوله :﴿ إِنَّهُ يَبْدَأُ ﴾الجمهور على كسر الهمزة للاستئناف ، وقرأ عبد الله وابن القعقاع والأعمش وسهل بن شعيب بفتحها ، وفيها تأويلات :

أحدها : أن تكون فاعلاً بما نصب « حَقّاً » أي : حق حقاً بدء الخلق ثم إعادته كقوله :

٢٥٨٦ - أَحَقّاً عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِياً ..... [٢] البيت

وهو مذهب الفراء ، فإنه قال : « لحق أنه يبدأ الخلق » .

الثاني : أنه منصوب بالفعل الذي نصب « وعد الله » أي : وعد الله تعالى بدء الخلق ، ثم إعادته ، والمعنى : إعادة الخلق بعد بَدْئِهِ .

الثالث : أنه على حذف لام الجر ، أي : لأنه ، ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري وغيره .

الرابع : أنه بدل من « وَعْدَ اللَّهِ » قاله ابن عطية .

الخامس : أنه مرفوع بنفس « حَقًّا » أي : بالمصدر المنون ، وهذا إنما يتأتى على جعل « حَقًّا » غير مؤكد ، لأن المصدر المؤكد لا عمل له ، إلا إذا ناب عن فعله وفيه بحث .

السادس : أن يكون « حَقًّا » مشبهاً بالظرف خبراً مقدماً ، و « إِنَّهُ » في محل رفع مبتدأ هو خبراً كقولهم : « أحقاً إِنَّكَ ذاهبٌ » قالوا تقديره : أفي حق ذهابك ، وقرأ ابن أبي عبلة « حَقٌّ أَنَّهُ » برفع « حَقٌّ » وفتح « أَنَّ » على الابتداء والخبر .

قال الشيخ[٣] : و « كون » « حق » خبر مبتدأ ، و « أَنَّهُ » هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب ، كما تقول : صحيح أنك مُخْرِجٌ ، لأن اسم « أَنَّ » معرفة ، والذي تقدمها في نحو هذا المثال نكرة . « قلت » فظاهر هذه العبارة يشعر بجواز العكس ، وهذا قد ورد في باب « إِنَّ » كقوله :

٢٥٨٧ - وإِنَّ حَرَاماً أَنْ أُسَبَّ مُجَاشِعاً بِآبَائِيَ الشُّمِّ الكِرَامِ الْخَضَارِمِ[٤]

وقوله :

٢٥٨٨ - وَإِنَّ شِفَاءَ عَبْرَةٌ أَنْ سَفَحْتَهَا وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[٥]

على جعل « أَنْ سَفَحْتَهَا » بدلاً من « عَبْرَةٌ » وقد أخبر في كان عن نكرة بمعرفة كقوله :

٢٥٨٩ - ..... وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا[٦]

---

(١) البيت لإبن الدمينة ورواية الديوان «صادراً» بدل «ذاهباً» ، «ولا وارداً» بدل «ولا والجاً» ، أنظر البيت في ديوانه (٩) ، البحر المحيط (٥/١٢٤) ، الأشموني (٢/٢٣٥) ، الطبري (١٥/١٢) .

(٢) أنظر تخريج البيت السابق .

(٣) أنظر البحر المحيط (٥/١٢٤) ،

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

(٦) عجز بيت للقطامي وصدره :

قضى قبل التفرق يا ضباعا =

وقوله :

٢٥٩٠ - ..... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

وقال مكي : وأجاز الفراء رفع « وَعْد » بجعله خبراً لـ « مَرْجِعُكُم » ، وأجاز رفع « وَعْدٌ » و « حَقٌّ » على الابتداء والخبر ، وهو حسن ، ولم يقرأ به أحد . قُلْتُ : نَعَمْ لَمْ يرفع « وَعْدٌ » و « حَقٌّ » معاً أحد ، وأما رفع « وَعْدُ » وحده ، فقد تقدم أَنَّ أبي عبلة قرأه ، وتقدم توجيهه ، ولا يجوز أن يكون « وعد الله » عاملاً في « إِنَّهُ » لأنه قد وصف بقوله « حَقًّا » قال أبو الفتح : وقرىء « وَعَدَ اللَّهُ » بلفظ الفعل الماضي ، ورفع الجلالة فاعله . وعلى هذه يكون « إنه يبدأ » معمولاً ، إن كان هذا القارىء يفتح « أَنَّهُ » ، والجمهور على « يَبْدأُ » بفتح الياء من « بَدأ » وطلحة « يُبْدِىء » من « أَبْدَأَ » ،و « بَدَأَ » ، و « أَبْدَأَ » بمعنى قوله :﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ متعلق بقوله : « ثُمَّ يُعِيدُهُ » و « بِالْقِسْطِ » متعلق بـ « يَجْزِي » ، ويجوز أن يكون حالاً ، إما من الفاعل ، أو من المفعول ، أي : يجزيهم ملتبساً بالقسط أو ملتبسين به والقِسْطُ : العَدْلُ . قوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ يحتمل وجهين :

أحدهما : أَنْ يكون مرفوعاً بالابتداء ، والجملة بعده خبره .

والثاني : أن يكون منصوباً عطفاً على الموصول قبله ، وتكون الجملة بعده مبينة لجزائهم . و « شَرَابٌ » يجوز أن يكون فاعلاً ، وأن يكون مبتدأ ، والأول أولى .

قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا ﴾ الظاهر تعلقه بالاستقرار المضمر في الجار الواقع خبراً ، والتقدير : استقر لهم شراب من جهنم ، وعذاب أليم بما كانوا ، وجوَّز أبو البقاء فيه وجهين ـ ولم يذكر غيرهما ـ

الأول : أن يكون صفة أخرى لـ « عَذَابٌ » .

والثاني : أن يكون خبر مبتدأ محذوف . وهذا لا معنى له ، ولا حاجة إلى العدول عن الأول .

هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ إِنَّ فِى ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ ﴿٦﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٩﴾

= ..... أنظر ديوانه (٣٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٤٣) ، المقتضب (٤/٩٤) ، شرح المفصل لإبن يعيش (٧/٩١) ، الخزانة (٩/٢٨٤) ، المغني (٢/٤٥٣) ، الهمع (١/١١٩) ، الدرر (١/٨٨) ، التهذيب «ودع» (٣/١٣٩) .

(١) تقدم .

قوله : ﴿ ضِيَاءً ﴾ .

إما مفعول ثانٍ على أنَّ الجعلَ للتصيير ، وإما حال على أنه بمعنى الإنشاء ، والجمهور على « ضِيَاءً » بتصريح الياء قبل الألف ، وأصلها واو ، لأنه من الضَّوْءِ ، وقرأ قنبل عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء « ضِئَآءَ » والقصص ، بقلب الياء همزة فتصير الألف بين همزتين ، وأولت على أنه مقلوب قدمت لامه وأُخرت عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت همزة على حد « رِدَاء » ، وإن شئت قُلْتَ : لمَّا قلبت الكلمة صارت « ضَئاواً » بالواو ، فعادت العين إلى أصلها من الواو ، لعدم موجب قلبها ياء ، وهو الكسر السابقها ، ثم أبدلت الواو همزة على حدِّ « كِسَاءٍ » ، وقال أبو البقاء : « إنها قلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة ، لئلا تجتمع ألفان » . واستبعدت هذه القراءة من حيث إنَّ اللغة مبنية على تسهيل الهمز ، فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه . قُلْتُ : لاَ غَروَ في ذلك ، فقد قلبوا حروف العلة الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تحصر إلاَّ بِعشرٍ ، إلاَّ أنه هنا ثقيل لاجتماع همزتين . قال أبو شامة : وهذه قراءة ضعيفة ، فَإنَّ قياس اللغة الْفَرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما ، فكيف يتخيَّل بتقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل ، هذا خلاف حكم اللغة ، وقال أبو بكر ابن مجاهد ـ وهو مِمَّنْ قرأ على قنبل ـ : قرأ ابن كثير وحده « ضِئَاءً » بهمزتين في كل القرآن ، الهمزة الأولى قبل الألف ، والثانية بعدها ، كذلك قرأت على قنبل ، ـ وهو غَلَطٌ ـ وكان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا ويقرأون « ضِيَآء » مثل الناس . قلتَ : كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويُغَلِّطُهُ ، وسيمر بك مواضع من ذلك وهذا لا ينبغي أن يكون ، فإنَّ قُنْبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد . وقوله : في جانب الشمس « ضِيَاءً » ، لأن الضوء أقوى من النور ، وقد تقدم ذلك في أول البقرة . و « ضِيَاءً » و « نُوْراً » يحتمل أنْ يكونا مصدرين ، وجعلا لنفس الكوكبين مبالغة أو على حذف مضاف ، أي : ذات ضياء وذا نور ، و « ضِيَاءً » يحتمل أن يكون جمع ضَوْءٍ كَسَوْطٍ وسِياطٍ وحَوْضٍ وحِياضٍ . و « مَنَازِلَ » نصب على ظرف المكان ، وجعله الزمخشري على حذف مضاف إما من الأول ، أي : قدّر مسيره ، وإما من الثاني ، أي : قدَّره ذا منازل ، فعلى التقدير الأول يكون ظرفاً كما مر ، وعلى الثاني يكون مفعولاً ثانياً على تضمين « قدَّر » معنى : صيَّره ذا منازل بالتقدير .

قال الشيخ بعد أنْ ذَكَر التقديرين ـ ولم يعزهما للزمخشري ـ : أو قدّر له منازل فحذف وأوصل الفعل إليه فانتصب بحسب هذه التقادير على الظرف أو الحال أو المفعول كقوله : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ . وقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء أيضاً ، والضمير في « قَدَّرْنَاهُ » يعود على القمر وحده ، لأنه هو عمدة العرب في تواريخهم . قال ابن عطية : ويحتمل أن يريدهما مَعاً بحسب أنهما يتصرفان في معرفة عدد السنين والحساب لكنه اجتزأ بذكر أحدهما كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[1] ، وكما قال :

٢٥٩١ ـ رَمَـانِي بِـأَمْـرٍ كُـنْـتُ مِـنْـهُ وَوَالِـدِي بَـرِيئـاً وَمِـنْ أَجْـلِ الطَّـوِيِّ رَمَـانِـي[2]

و « لِتَعْلَمُواْ » متعلق بـ « قَدَّرَهُ » ، وسئل أبو عمرو عن « الحساب » أتنصبه أم تجره ؟ فقال : ومن يدري ما عدد الحساب ، يعني : أنه سئل هل تعطفه على « عَدَدَ » فتنصبه أم على « السِّنِينَ » فتجره ، كأنه قال : لا يمكن جره ، إذ يقتضي ذلك أنْ تعلم عدد الحساب ، ولا يقدر أحد أن يعلم عدده ، و « ذَلِكَ » إشارة إلى ما تقدم أي : ما خلق الله ذلك المذكور إلا ملتبساً بالحق فيكون حالاً ، إما من الفاعل ، وإما من المفعول ، وقيل : الباء بمعنى اللام أي : للحق ،

---

(١) سورة التوبة ، آية : (١٦) .

(٢) تقدم .

ولا حاجة إليه . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو : « يُفَصِّلُ » بياء الغيبة جرياً على اسم الله تعالى ، والباقون بنون العظمة التفاتاً من الغيبة إلى التكلم .

قوله : ﴿ واطْمَأَنُّواْ ﴾ .

يجوز أن يكون عطفاً على الصلة ، وهو الظاهر ، وأن تكون الواو للحال ، والتقدير : فقد اطمأنوا ، وقوله : « والَّذِينَ هُمْ » يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات ، بمعنى : إنهم جامعون بين عدم رجاء لقاء الله وبين الغفلة عن الآيات ، وأن يكون هذا الموصول غير الأول ، فيكون عطفاً على اسم « إن » أي : إنَّ الذين لا يرجون ، وإنَّ الذين هم .

و ﴿ أُوْلَئِكَ ﴾ .

مبتدأ ، و ﴿ مَأْوَاهُمْ ﴾ مبتدأ ثانٍ ، و ﴿ النَّارُ ﴾ خبر هذا الثاني ، والثاني وخبره خبر « أُوْلَئِكَ » ، و « أُوْلَئِكَ » وخبره خبر « إنَّ الَّذِينَ » . و « بِمَا كَانُواْ » متعلق بما تضمنته الجملة من قوله « مَأْوَاهُمُ النَّارُ » ، والباء سببية ، و « مَا » مصدرية ، وجيء بالفعل بعدها مضارعاً دلالة على استمرار ذلك في كل زمان . وقال أبو البقاء : « إنّ الباء تتعلق بمحذوف أي : جوزوا بما كانوا » .

قوله : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ ﴾ .

يجوز أن يكون حالاً من مفعول « يَهْدِيهِمْ » وأن يكون مستأنفا ، وأن يكون معطوفاً على ما قبله حذف منه حرف العطف . قوله : ﴿ فِي جَنَّاتِ ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « تَجْرِي » ، وأن يكون حالاً من « الأَنْهَارُ » وأن يكون خبراً « من » بعد خبر لـ « إنَّ » ، وأن يكون متعلقاً بـ « يَهْدي » .

دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ ۞ وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ۚ فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ دَعْوَاهُمْ ﴾ .

مبتدأ ، و ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ معمول لفعل مقدر ، لا يجوز إظهاره هو الخبر ، والخبر هنا نفس المبتدأ ، والمعنى : إنّ دعاءهم هذا اللفظ ، فـ « دَعْوَى » يجوز أن يكون بمعنى الدعاء ، ويدل عليه « اللهم » ، لأنه نداء في معنى « يَا اللَّهُ » ، ويجوز أن يكون هذا الدعاء هنا بمعنى العبادة ، فـ « دَعْوَى » مصدر مضاف للفاعل ، ثم إنْ شِئْتَ تجعل هذا من باب الإسناد اللفظي ، أي : دعاؤهم في الجنة هذا اللفظ بعينه ، فيكون نفس « سُبْحَانَكَ » هو الخبر ، وجاء به محكياً في نصبه بذلك الفعل ، وإنْ شئت جعلته من باب الإسناد المعنوي ، فلا يلزم أنْ يقولوا هذا اللفظ فقط ، بل يقولونه وما يؤدي معناه من جميع صفات التنزيه ، وقد تقدم لك نظير هذا عند قوله تعالى : ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ ﴾ فعليك بالإلتفات إليه . و ﴿ تَحِيَّتُهُمْ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ سَلاَمٌ ﴾ خبرها ، وهو كالذي قبله ، والمصدر هنا يحتمل أن يكون مضافاً لفاعله ، أي : تحيتهم التي يحيون بها بعضهم بعضاً سلام ، ويحتمل : أن يكون مضافاً لمفعوله أي : تحيتهم بها

الملائكة سلام ، ويدل له ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ﴾[١] و«فِيهَا» في الموضعين متعلق بالمصدر قبله ، وقيل : يجوز أن يكون حالاً مما بعده فتعلق بمحذوف ، وليس بذاك وقال بعضهم : يجوز أن يكون « تَحِيَّتُهُمْ » مما أضيف فيه المصدر لفاعله ومفعوله ، لأن المعنى : يحيي بعضهم بعضاً ، ويكون كقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾[٢] حيث أضافه لـ«دَاوُدَ وسُلَيْمَانَ» وهما الحاكمان ، وإلى المحكوم عليه ، وهذا مبني على مسألة أخرى ، وهو أنه هل يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أم لا ؟ فَإِنْ قُلْنَا : نَعَمْ جَازَ ذَلِكَ ، لأنَّ إضافة المصدر لفاعله حقيقة ولمفعوله مجاز ، ومن منع ذلك أجاب بأن أقل الجمع اثنان ، فلذلك قال : لحكمهم شَاهِدِينَ . قوله : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ » مبتدأ ، و « أَنِ » هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر والشأن حذف ، والجملة الاسمية بعدها في محل الرفع خبراً لها كقوله :

٢٥٩٢ - ففِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[٣]

و « أَنْ » واسمها وخبرها في محل رفع خبراً للمبتدأ الأول ، وزعم الجرجاني أن « أنْ » هنا زائدة والتقدير : وآخر دعواهم الحمد لله ، وهي دعوى لا دليل عليها مخالفة لنص سيبويه والنحويين ، وزعم المبرد ـ أيضاً ـ أنَّ المخففة يجوز إعمالها كهي مشددة ، وقد تقدم ذلك . وتخفيف « أَنْ » ورفع « الْحَمْدُ » هو قراءة العامة ، وقرأ عكرمة وأبو مجلز وأبو حيوة وقتادة ومجاهد وابن يَعْمُر وبلال بن أبي بردة ، وابن محيصن ويعقوب بتشديدها ونصب « الحمد » على أنه اسمها ، وهذه تؤيد أنها المخففة في قراءة العامة ، وترد على الجرجاني .

قوله : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ ﴾ .

هذا الامتناع نفي في المعنى تقديره : لا يعجل الله لهم الشر ، قال الزمخشري : « فَإِنْ » قُلْتَ : كيف اتصل به قوله : ﴿ فَنَذَرُ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾ وما معناه ؟ قُلْتُ : قوله : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ » متضمن معنى نفي التعجيل ، كأنه قيل : ولا نعجل لهم الشر ، ولا نقضي إليهم أجلهم .

قوله : ﴿ اسْتِعْجَالَهُمْ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر التشبيهي ، تقديره : استعجالاً مثل استعجالهم ثم حذف الموصوف وهو « اسْتِعْجَال » وأقام صفة مقامه وهي « مِثْل » ، فبقي ولو يعجل الله مثل استعجالهم ، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . قال مكي : « وهذا مذهب سيبويه » . قُلْتُ : وقد تقدَّم غير مرة أن مذهب سيبويه في هذا أنه منصوب على الحال من ذلك المصدر المقدر ، وإنْ كان مشهور أقوال المعربين غيره ، ففي نسبة ما ذكرته أولاً لسيبويه نظر ؟

الثاني : أنَّ تقديره : تعجيلاً مثل استعجالهم ، ثم فُعِلَ به ما تقدم قبله ، وهذا تقدير أبي البقاء ، فقدَّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبله ، فإنَّ تَعْجِيلاً مصدر لـ « عَجَّلَ » وما ذكره مكي موافق للمصدر الذي بعده ، والذي يظهر ما قدَّرَهُ أبو البقاء ، لأنَّ موافقة الفعل أولى ، ويكون قد شبه تعجيله تعالى باستعجالهم بخلاف ما قدَّره مكي فإنه لا يظهر ، إذ ليس « اسْتِعْجَالَهُمْ » مصدراً لـ « عَجَّلَ » . وقال الزمخشري : «« أصله » ولو يعجل الله للناس الشر « تعجيله لهم الخير » ، فوضع « اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ » موضع تعجيله لهم الخير إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافاً بِطِلْبَتِهِمْ ، كأنَّ

---

(١) سورة الرعد ، الآيتان : (٢٣ـ ٢٤) .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : (٧٨) .

(٣) تقدم .

استعجالهم بالخير تعجيل لهم .

قال الشيخ : ومدلول « عَجَّلَ » غير مدلول « اسْتَعْجَلَ » ، لأنَّ « عَجَّلَ » يدل على الوقوع ، و « اسْتَعْجَلَ » يدل على طلب التعجيل ، وذلك واقع من الله ، وهذا مضاف إليهم فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري ، فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير فشبه التعجيل بالاستعجال لأنَّ طلبهم للخير ووقوع تعجيله مقدَّم عندهم على كل شيءٍ .

والثاني : أن يكون ثم محذوف يدل عليه المصدر تقديره : ولو يعجل الله للناس الشر إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير ، لأنهم كانوا يستعجلون بالشرِّ ، ووقوعه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير .

الثالث : أنه منصوب على إسقاط كاف التشبيه والتقدير : كاستعجالهم ، قال أبو البقاء : « وهو بعيد » ، إذ لو جاز ذلك لجاز « زيدٌ غُلَامُ عَمْرٍو » ، أي : كغلام عمرو ، وبهذا ضعَّفه جماعة ، وليس بتضعيف صحيح ، إذ ليس في المثال الذي ذكر فِعْل يتعدى بنفسه عند حذف الجار ، وفي الآية فِعْلٌ يَصِحُّ فيه ذلك ، وهو قوله « يُعَجِّلُ » ، وقال مكي : ويلزم مَنْ جَوَّز حذف حرف الجر منه أن يجيز : « زيد الأسد » أي : « كالأسد » قُلْتُ : قوله : ويلزم إلى آخره لا ردَّ فيه على هذا القائل ، إذ يلزمه وهو التزام صحيح سائغ ، إذ لا يَنْكُرُ أحد « زيد الأسد » على معنى : كالأسد ، وعلى تقدير التسليم فالفرق ما ذكره أبو البقاء ، أي : أنَّ الفعل يطلب مصدراً مشبهاً فصار مدلولاً عليه ، وقال بعضهم تقديره : في استعجالهم نقله مكي فلما حذفت « في » انتصب ، وهذا لا معنى له . قوله : « لَقُضِيَ » قرأ ابن عامر « لَقَضَى » بفتح الفاء والعين مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ، « أَجَلَهُمْ » نصباً مفعولاً به ، والباقون « لَقُضِي » بالضم والكسر مبنياً للمفعول « أَجَلُهُمْ » رفعاً ، لقيامه مقام الفاعل ، وقرأ الأعمش « لَقَضَيْنَا » ، مسنداً لضمير المعظم نفسه وهي مؤيدة لقراءة ابن عامر . قوله : « فَنَذَرُ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معطوف على قوله : « وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ » على معنى أنه في قوة النفي ، وقد تقدم تدقيق ذلك في سؤال الزمخشري وجوابه فيه ، إلَّا أنَّ أَبَا البقاء رد عطفه على « يعجل » فقال : « ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « يُعَجِّلُ » ، إذ لو كان كذلك لدخل في الامتناع الذي تقتضيه « لَوْ » وليس كذلك ، لأن التعجيل لم يقع وتركهم في طغيانهم وقع . قُلْتُ : إنما يتم هذا الرد لو كان معطوفاً على « يُعَجِّلُ » فقط باقياً على معناه ، وقد تقدم أنَّ الكلام صار في قوة لا يعجل لهم الشر فنذرهم فيكون فنذرهم معطوفاً على جملة النفي لا على الفعل الممتنع وحده ، حتى يلزم ما قال .

والثاني : أنه معطوف على جملة مقدرة ، ولكن فمهلهم فنذر قاله أبو البقاء .

والثالث : أن يكون جملة مستأنفة أي : فنحن نذر الذين قاله الحوفي .

وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢﴾ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى

﴿ ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾

قوله : ﴿ لِجَنْبِهِ ﴾ .

في محل نصب على الحال، ولذلك عطف الحال الصريحة والتقدير :دعانا مضطجعاً لجنبه أو ملقياً لجنبه واللام على بابها عند البصريين ، وزعم بعضهم : أنها بمعنى « عَلَى » ولا حاجة إليه . واختلف في ذي الحال فقيل : الإنسان والعامل فيها « مسّ » قاله ابن عطية ، ونقله أبو البقاء عن غيره ، واستضعفه من وجهين :

أحدهما : أن الحال ـ على هذا ـ واقعة بعد جواب « إذا » وليس بالوجه . قُلْتُ : كأنه يعني أنه ينبغي أن لا يجاب الشرط إلا إذا استوفى معمولاته ، وهذه الحال معمولة للشرط وهو « مس » ، وقد أجيب قبل أن يستوفى معموله ثم قال :

والثاني : أن المعنى كثرة دعائه في كلِّ أحواله ، لا على أنَّ الضرّ يصيبه في كل أحواله ، وعليه جاءت آيات كثيرة في القرآن .

قال الشيخ : وهذا الثاني يلزم فيه مَنْ مسَّه الضرُّ في هذه الأحوال دعاؤه في هذه الأحوال ، لأنه جواب ما ذكرت فيه هذه الأحوال ، فالقيد في الشرط قيد في الجواب ، كما تقول : « إذا جاءنا زيدٌ فقيراً أَحْسَنا إليه » فالمعنى : أحسنا إليه « في حال فقره » . وقيل : صاحب الحال هو الضمير الفاعل في « دَعَانَا » وهو واضح أي : دعانا في جميع أحواله ، لأن هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإنسان عن واحدة منها ، ثم هل المراد بالإنسان الجنس وهذه الأحوال بالنسبة إلى المجموع أي : منهم من يدعو مستلقياً ومنهم من يدعو قائماً أو يراد به شخص واحد جمع بين هذه الأحوال الثلاثة بحسب الأوقات ، فيدعو في وقت على هذه الحال ، وفي وقت على أخرى .

قوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا ﴾ تقدم الكلام على مِثْلِه عند قوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ ﴾ قال الزمخشري : « فحذف ضمير الشأن كقوله :

٢٥٩٣ ـ ..... كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ[1]»

يعني : على رواية من رواه « ثَدْيَاهُ » بالألف ، ويروى : « كَأَن ثَدْيِيه »» بالياء على أنها عملت في الظاهر ، وهو شاذٌّ ، وهذا بيت صدره :

٢٥٩٤ ـ وَوَجْـهٌ مُـشْـرِقُ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـاهُ حُـقَّـانِ[2]

وهذه الجملة التشبيهية في محل نصب على الحال من فاعل « مَرّ » أي : مضى على طريقته مشبهاً من لم يدع إلى كشف ضر . و « مَسَّه » صفة لـ « ضُرٍّ » . قال صاحب النظم : « وَإِذا مَسَّ الإِنسَان » وضعه للمستقبل ، و « فَلَمَّا كَشَفْنَا » للماضي فهذا النظم يدل على أن معنى الآية : أنه كان هكذا فيما مضى ، وهكذا يكون فيما يستقبل فدل ما في الآية من الفعل الماضي على ما فيه من معنى المستقبل . والكاف من «كَذَلِكَ زُيِّنَ» في موضع نصب على المصدر، أي : مثل ذلك التزيين والإعراض عن الإبتهال . وفاعل « زُيِّنَ » المحذوف إما الله تعالى ، وإما الشيطان . و « وَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ، و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

قوله : ﴿ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ .

متعلق بـ « أَهْلَكْنَا » ولا يجوز أن يكون حالاً من « الْقُرُونَ » ، لأنه ظرف زمان فلا يقع حالاً عن الجثة ، كما لا يقع خبراً عنها ، وقد تقدم تحقيق هذا في أول البقرة[1] وقد تقدم الكلام على « لَمَّا » أيضاً قوله : ﴿ وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على «ظَلَمُواْ» فلا محل عند سيبويه[2] ، ومحله الجر عند غيره ، لأنه عطف على ما هو في محل جر بإضافة الظرف إليه ، ويجوز أن يكون في محل نصب على الحال ، أي : ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلهم بالحجج والشواهد على صدقهم . و « بِالْبَيِّنَاتِ » يجوز أن يتعلق بـ « جَاءَتْهُمْ » ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « رُسُلُهُم » جاءوا متلبسين بالبينات مصاحبين لها . قوله : « وَمَا كَانُواْ » الظاهر عطفه على « ظَلَمُواْ » وجوز الزمخشري أن يكون اعتراضاً قال : « واللام لتأكيد نفي إيمانهم » . ويعني بالإعتراض : كونه وقع بين الفعل ومصدره التشبيهي في قوله : « كَذَلِكَ نَجْزِي » والضمير في « كَانُواْ » عائد على « القُرُونَ » . وجوَّز مقاتل أن يكون ضمير أهل مكة ، وعلى هذا يكون التفاتاً ، إذ فيه خروج من ضمير الخطاب في قوله : « قَبْلِكُمْ » إلى الغيبة والمعنى : « وما كنتم لتؤمنوا » و « كَذَلِكَ » نعت لمصدر محذوف أي : مثل ذلك الجزاء نجزي . وقرىء « يَجْزِي » بياء الغيبة وهو التفات من التكلم في قوله « أَهْلَكْنَا » إلى الغيبة .

قوله : ﴿ لِنَنْظُرَ ﴾ .

متعلق بالجعل ، وقرأ يحيى الذماري بنون واحدة وتشديد الظاء ، قال يحيى : هكذا رأيته في مصحف عثمان يعني : أنه رآها بنون واحدة . ولا يعني أنه رآها مشددة ، لأن هذا الشكل الخاص إنما حدث بعد عثمان ، وخرّجوها على إدغام النون الثانية في الظاء ، وهو رديء جداً ، وأحسن ما يقال فيه : إنه بالغ في إخفاء غنة النون الساكنة فظنه السامع إدغاماً ،ورؤيته بنون واحدة لا يدل على قراءته إياه مشدد الظاء ولا مخففها .

قال الشيخ : « ولا يدل على حذف النون من اللفظ » : وفيه نظر ، لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه . وقوله : « كَيْفَ » منصوب بـ « تَعْمَلُونَ » على المصدر ، أي : أي عمل يعملون : وهي معلقة للنظر .

وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿١٧﴾ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ

---

(١) أنظر آية ، رقم (٢١) .

(٢) أنظر الكتاب (٤/٢٣٤) .

لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ وَيَقُولُونَ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ ﴿٢٠﴾

قوله : ﴿ أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ .

يحتمل التبديل في الذات والتبديل في الصفات بمعنى : اجعل آية عذاب مكان آية رحمة ، فإنْ قيل : يلزم على الأول التكرار في قوله : «ائتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا » فالجواب أن معنى الأول : ائت بقرآن غيره مع بقائه أو بدله بأن تزيل ذاته بالكلية ، فيتغاير المطلوبان . و « تِلْقَاءِ » مصدر على « تِفْعَال » ولم يجيء مصدر بكسر التاء إلا هذا و « التِّبْيانِ » . وقرىء شاذاً[1] بفتح التاء ، وهو قياس المصادر الدالة على التَّكْرَار كـ«التَّطْوَافِ ، والتَّجْوَالِ » وقد يستعمل التِّلْقاءُ بمعنى قِبَالتك فينتصب انتصاب الظروف المكانية .

قوله : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ .

أي : ولا أعلمكم الله به من : دَرَيْتُ أي : عَلِمْتُ ، ويقال : دَرَيْتُ بِكَذَا ، وأدْرَيْتُكَ بِكَذَا ، أي : أحطت به بطريق الدراية ، وكذلك علمت به ، فيضمن العلم معنى الإحاطة فيعدى تعديها . وقرأ ابن كثير عن البزي « ولأَدْرَاكم » بلام داخلة على « أَدْرَاكُمْ » مثبتاً ، والمعنى : ولا أعلمكم به من غير وساطتي إما بواسطة مَلَك أو رسول غيري من البشر ، ولكنه خصَّني بهذه الفضيلة ، وقراءة الجمهور « لا » فيها مؤكدة ، لأنَّ المعطوف على المنفي منفي ، وليست « لا » هذه هي التي ينفى بها الفعل ، لأنه لا يصح نفي الفعل بها إذا وقع جواباً ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولو قُلْتَ : لو كان كذا لا كان كذا ، لم يَجُزْ ، تقول : ما كان كَذا ، وقرأ ابن عباس ، والحسن ، وابن سيرين ، وأبو رجاء « وَلَا أَدْرَأْكُمْ » بهمزة ساكنة بعد الراء . وفي هذه القراءة تخريجان :

أحدهما : أنها مبدلة من ألف ، والألف منقلبة عن ياء لانفتاح ما قبلها ، وهي لغة لعقيل ، حكاها قطرب ، يقولون في أعطيتك ، أعطاتك ، وقال أبو حاتم : قلب الحسن الياء ألفاً كما في لغة بني الحرث ، يقولون : عَلاَكَ وإلاكَ ، ثم همز على لغة من قال في العالم العالم . وقيل : بل أبدلت الهمزة من نفس الياء « لَبَأْتُ بالحج » ، و « رَثَأْتُ فُلاناً » أي : لبيت ورثيت .

والثاني : أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه من الدرء وهو النفع كقوله : «وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ» . ويقال : «أَدْرَأْتُه» ، أي : جعلته دَارِياً ، والمعنى : ولأجعلنكم بتلاوته خصماً تدرأونني بالجدال[2] . وقال أبو البقاء : وقيل هو غَلَطٌ ، لأنَّ قارئها ظن أنها من الدَّرْءِ وهو الدَّفْعُ . وقيل : ليس بِغَلَطٍ ، والمعنى : لو شاء الله لدفعكم عن الإيمان به . وقرأ شهر بن حَوْشب والأعمش « وَلَا أَنْذَرْتُكُمْ من الإنذار ، وكذلك هي في حرف عبد الله . والضمير في « قَبْلِهِ » عائد على القرآن ، وقيل : على النزول ، وقيل : على وقت النزول . و « عُمُراً » مشبه بظرف الزمان فانتصب انتصابه ، أي : مدَّةً متطاولة ، وقيل : هو على حذف مضاف أي : مقدار عُمُرٍ . وقرأ الأعمش « عُمْراً » بسكون الميم كقولهم « عَضْداً » في « عَضُدٍ » .

---

(١) أنظر البحر (٥/٢٣٢) .

(٢) أنظر البحر المحيط (٥/١٣٣) .

قوله : ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُمْ ﴾ .

« ما » : موصولة أو نكرة موصوفة ، وهي واقعة على الأصنام ، ولذلك راعى لفظها ، فأفرد في قوله : « مالاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ » وجمع معناها في قوله : « هؤلاءِ شُفَعَاؤُنَا » ، قوله : « أَتُنَبِّئُونَ » قرأ بعضهم « أَتُنْبِئُونَ » مخففاً من أَنْبَأَ ، يقال : أَنْبَأَ ونَبَّأَ كأَخْبَرَ وخَبَّر ، وقوله : « بِمَا لاَ يَعْلَمُ » « مَا » موصولة أو نكرة موصوفة كالتي تقدم ، وعلى كلا التقديرين فالعائد محذوف ، أي : يعلمه ، والفاعل هو ضمير الباري ، والمعنى : أتنبئون الله بالذي لا يعلمه الله ، وإذا لم يعلم الله شيئاً استحال وجود ذلك الشيء ، لأنه تعالى لا يعزب عن علمه شيء ، وذلك الشيء هو الشفاعة . فـ « مَا » عبارة عن الشفاعة ، والمعنى : إنَّ الشفاعة لو كانت لعلمها الباري تعالى .

قوله : ﴿ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ ﴾ تأكيد لنفيه ، لأن كل موجود لا يخرج عنهما ، ويجوز أن يكون « ما » عبارة عن الأصنام وفاعل « يَعْلَمُ » ضمير عائد عليهما ، والمعنى : أتعلمون الله بالأصنام التي لا تعلم شيئاً في السماوات ولا في الأرض ، وإذا ثبت أنها لا تعلم فكيف تشفع والشافع لا بدَّ أن يعرف المشفوع عنده والمشفوع له ، هكذا أعربه الشيخ[1] فجعل « ما » عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة . والأول أظهر . و « ما » في « عَمَّا يُشْرِكُونَ » يحتمل : أن تكون بمعنى الذي أي : عن شركائهم الذين يشركونهم به في العبادة أو المصدرية ، أي : عن إشراكهم به غيره ، وقرأ الأخوان هنا « عَمَّا يُشْرِكُونَ » وفي النحل موضعين :

الأول : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ يُنَزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ ﴾ .

والثاني : ﴿ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، وفي الروم ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ بالخطاب والباقون بالغيبة في الجميع ، والخطاب والغيبة واضحتان . وأتى هنا بـ « يُشْرِكُونَ » مضارعاً دون الماضي تنبيهاً على استمرار حالهم كما جاء « وَيَعْبُدُونَ » ، وتنبيهاً أيضاً على أنهم على الشرك في المستقبل ، كما كانوا عليه في الماضي .

وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴿٢١﴾

قوله : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا ﴾ .

شرطية جوابها « إذا » الفجائية في قوله : « إذا لَهُمْ مَكْرٌ » والعامل في « إذا » الفجائية الاستقرار الذي في « لَهُمْ » وقد تقدم[2] لك خلاف في « إذا » هذه هل هي حرف أو ظرف زمان على بابها أو ظرف مكان . فقال أبو البقاء : وقيل « إذا » الثانية زمانية أيضاً ، والثانية وما بعدها جواب الأولى . وهذا الذي حكاه قول ساقط لا يفهم معناه . قوله : « فِي آياتِنَا » متعلق بـ « مَكْرٌ » جعل الآيات محلاً للمكر مبالغة ، ويضعف أن يكون الجار صفة لـ « مَكْرٌ » وقوله : « مَكْراً » نصب على التمييز وهو واجب النصب ، لأنك لو صغت من « أفعل » فعلاً وأسندته إلى تمييزه فاعلاً لصح أن يقال : «سَرَعَ مَكْرُهُ» وأيضاً فإن شرط جواز الخفض صدق التمييز على موصوف أفعل التفضيل ، نحو : « زيد أحسنُ فَقيه »

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٣٤) . (٢) أنظر سورة البقرة ، آية : (١١) .

و « أَسْرَعُ » مأخوذ من « سَرَعَ » ثلاثياً حكاه الفارسي . وقيل : بل من « أَسْرَعَ » وفي بناء « أفعل » و « فعلى » التعجب من « أفعل » ثلاثة مذاهب ، الجواز مطلقاً ، المنع مطلقاً ، التفصيل بين أن تكون الهمزة للتعدية فتمتنع أولا فيجوز ، وتحريرها في كتب النحو . وقال بعضهم[١] : « أَسْرَعُ » هنا ليست للتفضيل ، وهذا ليس بشيء ، إذ السياق يرده . وجعله ابن عطية أعني كون « أَسْرَعُ » للتفضيل نظير قوله : « لَهِيَ أَسْوَدُ مِن الْقَارِ »[٢] .

قال الشيخ[٣] : وأما تنظير « أَسْوَدُ مِن الْقَارِ » بـ « أَسْرَعُ » ففاسد ، لأن « أَسْوَدُ » ليس فعله على وزن « أفعل » ، وإنما هو على وزن « فَعِلَ » نحو : سَوِدَ فهو أسود ، ولم يمتنع التعجب ولا بناء أفعل التفضيل عند البصريين من نحو : « سَوِدَ وحَمِرَ وأَدِمَ » إلا لكونه لوناً ، وقد أجاز ذلك بعض الكوفيّين في الألوان مطلقاً ، وبعضهم في : السواد والبياض فقط . قُلْتُ : تنظيره به ليس بفاسد ، لأنَّ مراده بناء أفعل مما زاد على ثلاثة أحرف ، وإن لم يكن على وزن « أفعل » وسَوِدَ وإن كان على ثلاثة أحرف ، لكنه في معنى الزائد على ثلاثة ، إذ هو في معنى « إسوَدَّ » و « حَمِرَ » في معنى « إحْمَرّ » نصَّ على ذلك النحويون وجعلوه هو العلة المانعة من التعجب في الألوان . وقرأ الحسن وقتادة والأعرج ونافع في رواية « يَمْكُرونَ » بياء الغيبة جرياً على ما سبق ، والباقون بالخطاب مبالغة في الإعلام بمكرهم ، والتفاتاً لقوله : « قُلِ اللَّهُ » إذ التقدير : قل لهم فمناسب الخطاب . وقوله : « إِنَّ رُسُلَنَا » التفات أيضاً ، إذ لو جرى على قوله : « قُلِ اللَّهُ » لقيل : إن رسله .

هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٢٢﴾

قوله : ﴿ يُسَيِّرُكُمْ ﴾ .

قراءة ابن عامر من النشر ضد الطي والمعنى : يفرقكم ويثبكم ، وقرأ الحسن : « يُنْشركُمْ » أي : أحياء ، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً ، وقرأ بعض الشاميين « يُنَشِّركُمْ » بالتشديد للتكثير من النشر الذي هو مطاوع الإنتشار ، وقرأ الباقون « يُسَيِّركُمْ » من التسيير ، والتضعيف فيه للتعدية تقول : « سَارَ الرَّجلُ وسَيَّرْتُهُ أَنَا » . وقال الفارسي : وهو تضعيف مبالغة لا تضعيف تعدية ، لأن العرب تقول : سِرْتَ الرجل وسيرته ، ومنه قول الهذلي :

٢٥٩٥ - فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[٤]

وهو الذي قاله أبو علي غير ظاهر ، لأن الأكثر في لسان العرب أن « سَارَ » قاصر فجعل المضعف مأخوذاً من الكثير أولى . وقال ابن عطية : وعلى هذا البيت اعتراض ، حتى لا يكون شاهداً في هذا ، وهو أن يكون الضمير كالظرف كما تقول : « سِرْتَ الطريق » .

قال الشيخ : [٥] : وأما جعل ابن عطية الضمير كالظرف كما تقول : «سِرْتَ الطريقَ » ، فهذا لا يجوز عند

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٣٦) .
(٢) تقدم .
(٣) أنظر البحر المحيط (٥/١٣٦) .
(٤) تقدم .
(٥) أنظر البحر المحيط (٥/) .

الجمهور ، لأن « الطريقَ » عندهم مختص كالدار ، فلا يصل إليه الفعل ، غيره « دَخَلْتُ » عند سيبويه[١] . و « انْطَلَقْتُ » ، و « ذَهَبْتُ » عند الفراء إلا بوساطة في إلاَّ في الضرورة ، وإذا كان كذلك فضميره أحرى ألا يتعدى إليه الفعل . وزعم ابن الطراوة : أن الطريق ظرف غير مختص فيصل إليه الفعل بنفسه وأباه النحاة . قوله : « حَتَّى إذَا » حتى : متعلقة بـ « يسيركم » ، وقد تقدم الكلام على « حَتَّى » هذه الداخلة على إذا وما قيل فيها[٢] . قال الزمخشري : كيف جعل الكون في الفلك غاية للتسيير في البحر ، والتسيير في البحر إنما هو بالكون في الفلك ؟ قُلْتُ : لَمْ يجعل الكون في الفلك غاية للتسيير في البحر ، ولكن مضمون الجملة الشرطية الواقعة بعد « حَتَّى » بما في حيزها كأنه قال : يسيركم حتى إذا وقعت هذه الحادثة وكان كَيْتَ وكَيْتَ من مجيء الريح العاصف وتراكم الأمواج وظَنِّ الهلاك والدعاء بالنجاة . وقرأ أبو الدرداء وأم الدرداء « فِي الفُلْكِيِّ » بياء النسب وتخريجها يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يراد به الماء الغمر الكثير الذي لا يجري الفلك إلاَّ فيه ، كأنه قيل : كنتم في اللج الفلكي ، ويكون الضمير في « جَرَيْنَ » عائداً على « الْفُلْكِ » لدلالة الفلكي عليه لفظاً ولزوماً .

والثاني : أن يكون من باب النسبة إلى الصفة كقولهم : « أحمريٌّ » كقوله :

٢٥٩٦ ـ أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ[٣]

وكنسبتهم إلى العلم في قولهم « الصَّلتَانيِّ » كقوله :

٢٥٩٧ ـ أَنَا الصَّلتَانِيّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمُ .....[٤]

فزاد ياء النسب على اسمه . قوله : « وَجَرَيْنَ » يجوز أن يكون نسقاً على « كُنْتُمْ » ، وأن يكون حالاً على إضمار « قَدْ » والضمير عائد على « الْفُلْكِ » ، والمراد به هنا الجمع وقد تقدم أنه تكسير وأن تغييره تقديري ، فضمته كضمة « بُدْن » وأنه ليس باسم جمع كما زعم الأخفش . وقوله : « بهم » فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة . قال الزمخشري : « فَإنْ » قُلْتَ : ما فائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة ؟ قُلْتُ : المبالغة كأنه يذكر لغيرهم حالهم ليعجبهم منها ، ويستدعي منهم الإنكار والتقبيح . وقال ابن عطية : « بِهِم » خروج من الخطاب إلى الغيبة ، وحسن ذلك ، لأن قوله : « كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ » هو بالمعنى المعقول حتى إذا حصل بعضكم في السفن انتهى . فقدر اسمها غائباً ، وهو ذلك المضاف المحذوف ، فالضمير الغائب يعود عليه ومثله : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾[٤] تقديره : أو كذي ظلمات ، وعلى هذا فليس من الإلتفات في شيء .

وقال الشيخ : والذي يظهر أن حكمة الإلتفات هنا هي أن قوله : « هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ » خطاب فيه امتنان وإظهار نعمة للمخاطبين المسيرين في البر والبحر مؤمنين وكفاراً ، والخطاب شامل فحسن خطابهم بذلك ليستديم الصالح على الشكر ولعل الطالح يتذكر هذه النعمة ، ولما كان في آخر الآية ما يقتضي أنهم إذا نجوا بغوا في الأرض عدل عن

---

(١) أنظر الكتاب (١/١٥٩) .
(٢) أنظر سورة النساء ، آية : (٦) .
(٣) تقدم .
(٤) صدر بيت للصلتان العبدى وعجز :
مَتَى مَا يُحَكَّمْ فَهُوَ بِالْحَقِّ صَادِعُ
أنظر البيت أمالي القالي (٢/١٤١) ، الشعر والشعراء (١/١٧٦) ، معاهد التنصيص (١/٨٤) ، المحتسب (١/٣١١) ، الخزانة(١/١٧٦) ، الأشموني (٤/٢٠٣) ، البحر المحيط (٥/١٣٨) ، والصلتان : الشديد الصلب .
(٥) سورة البقرة آية ، (١٦٤) .

خطابهم بذلك إلى الغيبة لئلاَ يخاطب المؤمنين بما لا يليق صدوره منهم وهو البغي بغير الحق . قوله : « بِرِيحٍ » متعلق بـ « جَرَيْنَ » فيقال : كيف يتعدى فعل واحد إلى معمولين بحرف متحدٍ لفظاً ومعنى ؟ فالجواب أنَّ « الباء » الأولى للتعدية كهي في « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » والثانية : « للسبب » ، فاختلف المعنيان ، فلذلك تعلقا بعامل واحد ، ويجوز أن تكون « الباء » الثانية للحال ، فتعلق بمحذوف والتقدير : جرين بهم ملتبسة بريح ، فيكون الحال من ضمير « الفلك » . قوله : ﴿ وَفَرِحُوا بِهَا ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة نسقاً على « جَرَيْنَ » وأن تكون حالاً و « قَدْ » معها مضمرة عند بعضهم أي : وقد فرحوا ، وصاحب الحال الضمير في « ربهم » . قوله : « جاءتها » الظاهر أن هذه الجملة الفعلية جواب « إذا » ، وأن الضمير في « جَاءَتْهَا » ضمير الريح الطيبة أي : جاءت الريح الطيبة ، ريح عاصف أي : خلفتها وبهذا بدأ الزمخشري وسبقه إليه الفراء ، وجوز أن يكون الضمير للفلك ورجح هذا بأن « الْفُلْك » هو المحدث عنه . قوله : ﴿ وَظَنُّواْ ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على « جَاءَتْهَا » الذي هو جواب « إذا » ، ويجوز أن يكون معطوفاً على « كُنْتُمْ » ، وهو قول الطبري ولذلك قال : « وَظَنُّواْ » جوابه « دَعَوُا اللَّهَ » .

قال الشيخ[1] : ظاهرة العطف على جواب « إذا » لا أنه معطوف على « كُنْتُمْ » لكنه يحتمل كما تقول : « إذا زارك فلان فأكرمه ، وجاءك خالد فأحسن إليه » ، وكأن أداة الشرط مذكورة . وقرأ زيد بن علي « حِيط » ثلاثياً . قوله : ﴿ دَعَوُاْ اللَّهَ ﴾ قال أبو البقاء : « هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشرط » . تقديره : لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله ، وهذا كلام فارغ . وقال الزمخشري : « هي بدل من « ظَنُّوا » لأن دعاءهم من لوازم ظنهم الهلاك فهو ملتبس به » . ونقل الشيخ عن شيخه أبي جعفر : أنه جواب سؤال مقدر كأنه قيل : فماذا كان حالهم إذ ذاك ؟ فقيل : دعوا الله . و « مُخْلِصِينَ » حال و « لَهُ » متعلق به ، و « الدِّينَ » مفعوله . قوله : ﴿ لَئِنْ أَنْجَيْتَنا ﴾ اللام : موطئة للقسم المحذوف ، و ﴿ لَنَكُونَنَّ ﴾ جوابه ، والقسم وجوابه في محل نصب بقول مقدر ، وذلك القول المقدر في محل نصب على الحال والتقدير : دعوا قائلين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن ، ويجوز أن يجري « دَعَوُاْ » مجرى « قالوا » ، لأن الدعاء بمعنى القول ، إذ هو نوع من أنواعه ، وهو مذهب الكوفي .

فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ۖ مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾

قوله : ﴿ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ ﴾ .

جواب « لمَّا » وهي « إذَا » الفجائية . وقوله : « بِغَيْرِ الْحَقِّ » حال أي : ملتبسين بغير الحق . قال الزمخشري : « فإنْ » قُلْتَ : ما معنى قوله : « بِغَيْرِ الْحَقِّ » والبغي لا يكون بحق ؟ قلت : بلى هو استيلاء المسلمين على أرض الكفار ، وهدم دورهم وإحراق زرعهم ، وقطع أشجارهم كما فعل رسول الله ﷺ ببني قُرَيْظَة[2] . وكان قد فسر البغي

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٣٩) .

(٢) متفق عليه من حديث ابن عمر رضى الله عنه .

بالفساد والإمعان فيه من بَغَى الْجُرْحُ إذا تَرَامَى للفساد ولذلك قال الزجاج : « إِنَّهُ التَرَقِّي فِي الْفَسَادِ » وقال الأصمعي أيضاً : « بَغَى الْجُرحُ تَرَقَّى إلى الْفَسَادِ ، وبَغَتِ المَرْأةُ فَجَرتْ » .

قال الشيخ : « ولا يصح أن يُقالَ في المسلمين أنهم باغون على الكفرة » ، إلا أن ذكر أن أصل « الْبَغْيِ » هو الطلب مطلقاً ، ولا يتضمن الفساد فحينئذ ينقسم إلى طلب بحق وطلب بغير حق . قُلْتُ : وقد تقدم أن هذه الآية ترد على الفارسي أن « لَمَّا » ظرف بمعنى حين ، لأن ما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ، وإذا قد فرض كون « لَمَّا » ظرفاً لزم أن يكون لها عامل . قوله : ﴿ مَتَاعَ الْحَيَاةِ ﴾ قرأ حفص « مَتَاعَ » نصباً ، ونصبه على خمسة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرف الزماني نحو : مَقْدَمِ الحاجِّ ، أي : زمن متاع الحياة .

والثاني : أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال أي : متمتعين ، والعامل في هذا الظرف وهذه الحال الاستقرار الذي في الخبر وهو عليكم ، ولا يجوز أن يكونا منصوبين بالمصدر ، لأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر . وقد تقدم أنه لا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام[1] صلته .

والثالث : نصبه على المصدر المؤكد بفعل مقدر أي : يتمتعون متاع الحياة .

الرابع : أنه منصوب على المفعول به بفعل مقدر يدل عليه المصدر أي : يبغون متاع الحياة الدنيا ، ولا جائز أن ينتصب بالمصدر لما تقدم .

الخامس : أن ينتصب على المفعول من أجله ، أي : لأجل متاع ، والعامل فيه إما الإستقرار المقدر في « عليكم » وإما فعل مصدر ، ويجوز أن الناصب له حال وجعله ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً من أجله بنفس البغي لا على جعل « عَلَى أَنفُسِكُمْ » خبراً بل على جعله متعلقاً بنفس البغي والخبر محذوف ، لطول الكلام والتقدير : إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة مذموم أو مكروه أو منهي عنه وقرأ باقي السبعة « مَتَاعُ » بالرفع وفيه أوجه :

أحدها ـ وهو الأظهر ـ : أنه خبر « بَغْيُكُمْ » و « عَلَى أَنْفُسِكُمْ » متعلق بـ « الْبَغْي » ، ويجوز أن يكون « عليكم » خبراً ، و « مَتَاعُ » خبراً ثانياً ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي : هو متاع ومعنى : « عَلَى أَنْفُسِكُمْ » أي : على بعضكم وجنسكم كقوله : ﴿ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[2] ـ ﴿ وَلاَ تَلْمِزُواْ أَنْفُسَكُمْ ﴾[3] ، أو يكون المعنى : إنّ وبالَ البغي راجع عليكم لا يتعداكم ، كقوله : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَها ﴾[4] ـ ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾[5] . وقرأ ابن أبي إسحاق « مَتَاعاً الْحَيَاةَ » بنصب « مَتَاعاً » ، و « الْحَيَاةَ » فـ « مَتَاعاً » على ما تقدم[6] ، وأما « الْحَيَاةَ » فيجوز أن يكون مفعولاً بها والناصب لها المصدر ، ولا يجوز ـ والحالة هذه ـ أن يكون « مَتَاعاً » مصدراً مؤكداً ، لأن المؤكد لا يعمل[7] ، ويجوز أن ينتصب « الحياةَ » على البدل من « متاعاً » ، لأنها مشتملة عليه . وقرىء « مَتَاعِ الحَيَاةِ » بجر « مَتَاع » وخرجت على النعت لـ « أَنْفُسِكُمْ » ولا بد من حذف مضاف حينئذ تقديره : على أنفسكم ذوات متاع الحياة كذا خرَّجه بعضهم ، ويجوز أن يكون مما حذف منه حرف الجر وبقي عمله أي : إنما بغيكم على أنفسكم لأجل متاع ، ويدل على ذلك قراءة

---

(١) أنظر سورة آل عمران آية ، (١١) .
(٢) سورة النساء آية ، (٢٩) .
(٣) سورة الحجرات آية ، (١١) .
(٤) سورة الإسراء آية ، (٧) .
(٥) سورة فصلت آية ، (١٤) .
(٦) في قراءة حفص .
(٧) أنظر إعراب الشواذ (١/٣٣٧) .

النصب في وجه من يجعله مفعولاً من أجله . وحذف حرف الجر وإبقاء عمله قليل ، وهذه القراءة لا تتقاعد عنه . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل أي : « ممتعات » ـ يعني أنه يجعل المصدر نعتاً لـ « أَنْفُسِكُمْ » من غير حذف مضاف بل على المبالغة أو على جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل . ثم قال : ويضعف أن يكون بدلاً ، إذ أمكن أن يجعل صفة . قُلْتُ : وإذا جعل بدلاً على ضعفه فمن أي قبيل البدل يجعل ؟ الظاهر : أنه من بدل الإشتمال ، ولا بد من ضمير محذوف حينئذ أي : متاع الحياة الدنيا لها ، وقرىء : « فَيُنَبِّئُكُم » بياء الغيبة ، والفاعل ضمير الباري تعالى .

قوله : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ﴾ .

هذه الجملة سيقت لتشبيه الدنيا بنبات الأرض ، فقد شرح الله ـ تعالى ـ وجه التشبيه بما ذكر . قال الزمخشري : « هذا من التشبيه المركب » ، شبهت حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال ، بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعد ما التَفَّ وتَكَاثَفَ . قُلْتُ : التشبيه المركب في اصطلاح البيانيين : إما أن يكون طرفاه مركبين أي : تشبيه مركب بمركب كقول بَشّار بن بُرد :

٢٥٩٨ كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ[1]

وذلك أنه شبه الهيئة الحاصلة من هوى أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم بليل سقطت كواكبه ، وإما أن يكون طرفاه مختلفين بالإفراد والتركيب وتقسيماته في غير هذا الموضوع . قوله : ﴿ كَمَاءٍ ﴾ هو خبر المبتدأ ، و « أَنْزَلْنَاهُ » صفة لـ « مَاءٍ » و « مِنَ السَّمَاءِ » متعلق بـ « أَنْزَلْنَاهُ » ويضعف جعله حالاً من الضمير المنصوب . وقوله : « فَاخْتَلَطَ بِهِ » في هذه الباء وجهان :

أحدهما : أنها سببية . قال الزمخشري : « فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً » . وقال ابن عطية : « وصلت فرقة النبات » بقوله : « فاختلط » أي : « النبات بعضه ببعض بسبب الماء » .

والثاني : أنها للمصاحبة ، بمعنى أن الماء يجري مجرى الغذاء له ، فهو مصاحبه ، وزعم بعضهم : أن الوقف على قوله : « فَاخْتَلَطَ » أي : على أن الفاعل ضمير عائد على « الماء » وتبتدىء « بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ » على الإبتداء والخبر والضمير في « بِهِ » على هذا يجوز عوده على « الماء » وأن يعود على « الإختلاط » الذي تضمنه الفعل قاله ابن عطية .

قال الشيخ : والوقف على قوله : « فَاخْتَلَطَ » لا يجوز وخاصة في القرآن ، لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح ، وذهاب إلى اللغو والتعقيد . وقوله : ﴿ مِمَّا يَأْكُلُ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « اخْتَلَطَ » وبه قال الحوفي .

والثاني : أنه حال من « النبات » وبه قال أبو البقاء ، وهو الظاهر ، والعامل فيه محذوف على القاعدة المستقرة أي : كائناً أومستقراً مما يأكل ، ولو قيل : إن « مِنَ » لبيان الجنس لجاز . وقوله : « حَتَّى » غاية فلا بد لها من شيء مُغَيًّا

---

(١) أنظر ديوانه (٣١٨/١) ، أسرار البلاغة (٢٣/٢) ، دلائل الإعجاز (٢٦٠) ، المصون (٦٦) ، معاهد التنصيص (٢٨/٢) .

والفعل الذي قبلها وهو « اخْتَلَطَ » لا يصلح أن يكون مُغَيّاً لقصر زمنه ، فقيل : ثم محذوف أي : لم يزل النبات ينمو حتى كان كَيْتَ وكَيْتَ . وقيل : يجوز في « فَاخْتَلَطَ » بمعنى فدام اختلاطه حتى كان كَيْتَ وكَيْتَ ، و « إذَا » بعد « حَتَّى » تقدم التنبيه عليها . قوله : ﴿ وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ قرأ الجمهور « وازَّيَّنَتْ » بوصل الهمزة وتشديد الزاي والياء والأصل « وَتَزَيَّنَتْ » فلما أُريد إدغام التاء في الزاي بعدها قلبت زاياً وسكنت فاجتلبت همزة الوصل لتعذر الإبتداء بالساكن ، فصارت « أَزَّيَّنَتْ » كما يروى ، وقد تقدم تحقيق هذا عند قوله : ﴿ فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا ﴾ وقرأ أُبي بن كعب وعبد الله وزيد بن علي والأعمش ، « وَتَزَيَّنَتْ » على تَفعّلت وهو الأصل المشار إليه . وقرأ سعد بن أبي وقاص والسلمي وابن يعمر والحسن والشعبي وأبو العالية ونصر بن عاصم وابن هرمز وعيسى الثقفي . و « أزينَتْ » على وزن « أفعلت » و « أَفْعَلَ » هنا بمعنى صار ذا كذا كـ « أَحْصَدَ الزرع ، وأَغَدَّ الْبَعِيرُ » والمعنى : صارت ذات زينة ، أي : حصرت زينتها وحانت ، وكان من حق الياء على هذه القراءة أن تقلب ألفاً فيقال : « أَزَانَتْ » كـ « أَبَانَتْ » فتعل بنقل حركتها إلى الساكن قبلها فيتحرك حينئذ وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً كما تقدم ذلك في نحو : « أَقَامَ ، وأَنَابَ » إلا أنها بقيت شذوذاً كقوله : « أَغْيَمَت السَّمَاءُ ، وأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ » ، وقد ورد ذلك في القرآن نحو : اسْتَحْوَذَ وقياسه : اسْتَحاذَ كـ « استقام » . وقرأ أبو عثمان الهندي ـ وعزاه ابن عطية لفرقة غير معينة ـ و « ازْيَأَنّتْ » بهمزة وصل بعدها زاي ساكنة ، بعدها ياء مفتوحة بعدها همزة مفتوحة ، بعدها نون مشددة . قالوا : وأصلها : وازيانّت بوزن : احمارّت بألف صريحة ولكنهم كرهوا الجمع بين الساكنين فقلبت الألف همزة كقراءة الضَّالِّين وجَأَنَّ . وعليه قولهم : احمأرَّت بالهمز وأنشد :

٢٥٩٩ ـ ..... إذَا مَـا الْـهَـوَادِي بِـالْعَبِيطِ احْـمَـأرَّت [١]

وقد تقدم لك ذلك مشبعاً في أواخر الفاتحة .

وقرأ أشياخ عوف بن أبي جميلة « وازْيَانّتِ » بالأصل المشار إليه ، وعزاها ابن عطية لأبي عثمان الهندي ، وقرىء[٢] : « وازَّيَنَتْ » والأصل : « تَزَايَنَتْ » فأدغم وقيل الضمير عائد على « الزينة » ، وقيل : على العلة ، أي : الأرض فلا حذف حينئذ . و « لَيْلاً أَوْ نَهَاراً » ظرفان للإتيان أو للأمر ، والجعل هنا تصيير و « حَصِيد » فعيل بمعنى : مفعول ، ولذلك لم يؤنث بالتاء ، وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم : « امرأة جَرِيحٌ » . قوله : « كَأَنْ لَمْ تَغْنَ » هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول « جَعَلْنَاهَا » الأول ، وأن تكون مستأنفة جواباً لسؤال مقدر . وقرأ هارون بن الحكم « تَتَغَنَّ » بتاءين بزنة تتفعّل ، ومثله قوله الأعشى :

٢٦٠٠ ـ ..... طَـوِيـلُ الـثَّـوَارِ طَـوِيـلُ الـتَّـغَـنِّ [٣]

وهو بمعنى الإقامة ، وقد تقدم تحقيقه في الأعراف [٤] ، وقرأ الحسن وقتادة ، « كَأَنْ لَمْ يَغْنِ » بياء الغيبة ، وفي هذا الضمير ثلاثة أوجه :

---

(١) عجز بيت لكثير وصدره :
وأَنْتَ ابنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهَدا
ورواية الديوان «إذا ما احْمَارَّتْ» ،
أنظر الديوان (٢٤٩) ، المحتسب (٤٧/١) ، الخصائص (١٢٦/٣) ، البحر المحيط (١٤٤/٥) .

(٢) أنظر البحر المحيط (١٤٤/٥) .

(٣) عجز بيت وصدره :
وكنت أمرا زمنا بالعراق
ورواية العجز في الديوان «عفيف المناخ» بدل «طويل التواء» ، أنظر ديوان ( ) ، البحر المحيط (١٤٤/٥) ، التهذيب واللسان «غنى» ، والثواء : الإقامة .

(٤) آية ، رقم (٩٢) .

أحدها : أن يعود على « الحصيد » لأنه أقرب مذكور ، وقيل : يعود على « الزخرف » أي : كأن لم يقم الزخرف ، وقيل : يعود على « النبات » أو « الزرع » الذي قدرته مضافاً أي : كأن لم يغن زرعها ونباتها . و « بِالأَمْسِ » المراد به الزمن الماضي لا اليوم الذي قبل يومك ، وهو كقول زهير :

٢٦٠١ - وأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ وَلكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[1]

لم يقصد بها حقائقها ، والفرق بين الاسمين : أن الذي يراد به قبل يومك ، مبني لتضمنه معنى الألف واللام ، وهذا معرب يدخل عليه « أل » ويضاف . قوله : ﴿ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ ﴾ نعت مصدر محذوف أي : مثل هذا التفصيل الذي فصلناه في الماضي نفصله في المستقبل .

﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ وَلَا يَرْهَقُ ﴾ .

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مستأنفة .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال ، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمنه الجار وهو « لِلَّذِينَ » لوقوعه خبراً عن « الْحُسْنَى » قاله أبو البقاء ، وقدَّره بقوله : « استقر لهم الحسنى مضموناً لهم السلامة » . وهذا ليس بجائز ، لأنَّ المضارع متى وقع حالاً منفياً بـ « لا » امتنع دخول واو الحال عليه كالمثبت ، وإن وَرَدَ ما يوهم ذلك يؤول بإضمار مبتدأ ، وقد تقدم تحقيقه غير مرة .

والثالث : أنه في محل رفع نسقاً على « الحُسْنَى » ولا بدَّ حينئذ من إضمار حرف مصدري يصح جعله معه مُخْبَراً عنه بالجار ، والتقدير : للذين أحسنوا الحسنى وأَنْ لا ترهق أي : وعدم رهقهم فلما حذفت « أَنْ » رفع الفعل المضارع ، لأنه ليس من مواضع إضمار « أَنْ » الناصبة ، وهذا كقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ ﴾[2] ، أي : أن يريكم ، وقوله : « تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، وقوله :

٢٦٠٢ - أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ..... [3]

أي : أن أحضر ، روى برفع « أحضر » ونصبه ، ومنع أبو البقاء هذا الوجه وقال : ولا يجوز أن يكون معطوفاً على « الْحُسْنَى » ، لأن الفعل إذا عطف على المصدر احتاج إلى « أن » ذكراً أو تقديراً ، و « أَنْ » غير مقدرة ، لأن الفعل مرفوع . فقوله : « أَنْ » غير مقدرة ، لأن الفعل مرفوع . ليس بجيد ، لأن قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ ﴾[4] معه « أَنْ » مقدرة ، مع أنه مرفوع ، ولا يلزم من إضمار « أَنْ » نصب المضارع ، بل المشهور أنه إذا أضمرت « أَنْ » في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها فيها ناصبة ارتفع الفعل والنصب قليل جداً . و« الرَّهَقُ » : الْغِشْيَان يقال :

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الروم آية ، (٢٤) .

(٣) تقدم .

(٤) سورة الروم ، آية : (٢٤) .

رَهِقَهُ يَرْهَقُهُ رَهَقاً ، أي : غَشِيَهُ بِسرعةٍ ، ومنه : « وَلاَ تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي » ـ « فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً » . يقال : رَهِقْتُهُ وأَرْهَقْتُهُ نحو : رَدِفْتُه وَأَرْدَفْتُه ففعل وأفْعَل بمعنى ، ومنه : أَرْهَقْتُ الصَّلاَةَ إذا أَخَّرْتَها ، حتَّى غَشِيَ وَقْتُ الأُخْرى ، وَرَجُلٌ مُرَاهِقٌ أي تَغْشَاهُ الأَضْيَافُ وقال الأزهري : «الرَّهْقُ» : اسم من الإِرْهَاقِ ، وهو أن يَحْمِلَ الإِنسانُ عَلَى نَفْسِه ما لا يطيق ، ويقال : أَرْهَقْتُهُ عَن الصَّلاَةِ ، أي : أَعْجَلْتُه عَنْهَا . وقَالَ بَعْضُهم : أَصْلُ الرَّهَقُ : المقاربةُ ، ومنه : غُلاَمٌ مُرَاهِقٌ ، أي : قَارَبَ الْحُلُمَ . وفي الحديث : « أَرْهَقُواْ الْقِبْلَةَ » أي : اقربوا مِنْهَا ، ومنه : أَرْهَقَتِ الْكِلاَبُ الصيْدَ أي : لَحِقَتْهُ . و « الْقَتَرُ » و « القترة » الغبار معه سواد ، وأنشدوا للفرزدق :

٢٦٠٣ - مُتَوَّعٍ بِرِداءِ الْمُلْكِ يَتْبَعُهُ مَوْجٌ تَرَى فَوْقَهُ الرَّايَاتِ والْقَتَرا [١]

أي : غبار العسكر ، وقيل : الْقَتَرُ : الدُّخَانُ ، ومنه : قُتَارُ الْقِدْر ، وقيل : الْقَتْرُ : التقليلُ ، ومنه : ﴿ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ ﴾[٢] . ويقال : قَتَرْتُ الشَّيْءَ ، وأَقْتَرْتُهُ وقَتَرْتُهُ ، أي : قَلَّلْتُهُ ، ومنه : «وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ» وقد تقدم[٣] . والْقَتَرَةُ نَامُوسُ الصَّائِدِ ، وقيل الْحُفْرَةُ ، ومنه قول امرىء القيس :

٢٦٠٤ - رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ مُتْلِجٍ كَفَّيْهِ فِي قُتَرِهْ [٤]

أي : في الحفرة التي يحفرها . وقرأ الحسن وعيسى بن عمرو وأبو رجاء والأعمش « قَتْر » بسكون التاء ، وهما لغتان : «قَتَر ، وقَتْر » كـ « قَدَرَ وقَدْرَ » .

وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾

قوله : ﴿ والَّذينَ كَسَبُواْ ﴾ .

فيه سبعة أوجه :

أحدها : أن يكون « والَّذِينَ » نسقاً على « الَّذِينَ أَحْسَنُواْ » ، أي : للذين أحسنوا الحسنى وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها . فيتعادل التقسيم كقولك : « في الدار زيد والحجرة عمرو » وهذا يسميه النحويون عطفاً على معمولي عاملين ، وفيها ثلاثة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقاً وهو قول الفراء .

والثاني : المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه[٥] .

والثالث : التفصيل بين أن يتقدم الجار نحو : « في الدار زيد والحجرة عمرو » ، فيجوز أولاً فيمتنع نحو : « إنّ زيداً في الدار وعمراً القصر » أي : وإن عمراً في القصر ، وسيبويه وأتباعه يخرجون ما ورد منه على إضمار الجار كقوله

---

(١) أنظر ديوانه (١/٢٣٤) ، البحر المحيط (٥/١٤٦) ، مجاز القرآن (١/٢٧٧) ، الطبرى (١١/٦٩) ، الصحاح واللسان «قتر» .

(٢) سورة الفرقان ، آية : (٦٧) .

(٣) سورة البقرة ، آية : (٢٣٦) .

(٤) أنظر ديوان ( ) ، وأنظر شرح المفصل لإبن يعيش (١٠/٣٧) ، والقتر بيت الصائد يكمن فيه الوحش ليلاً .

(٥) أنظر الكتاب (١/٦٤) ، وما بعدها .

تعالى : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ آيات ﴾[١] بنصب « آيَاتٍ » في قراءة الأخوين على ما سيأتي وقوله :

٢٦٠٥ ـ أكُلَّ امْرِىءٍ تُحْسَبِينَ امْرَأ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا[٢]

وقوله :

٢٦٠٦ ـ أُوْصِيْتُ مِنْ بَرَّةَ قَلْباً حُرّا بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاةِ شَرّا[٣]

وسيأتي لهذا مزيد بيان في غضون هذا التضعيف ، وممن ذهب إلى أن هذا الموصول مجرور عطفاً على الموصول قبله ابن عطية وأبو القاسم الزمخشري .

الثاني : أن « الَّذِينَ » مبتدأ و « جَزَآءُ سَيِّئَةٍ » مبتدأ ثانٍ وخبره « بِمِثْلِهَا » والباء فيه زائدة أي : وجزاء سيئة مثلها ، كقوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ ﴾[٤] ، كما زيد في الخبر كقوله :

٢٦٠٧ ـ فَلاَ تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ[٥]

أي : شيء يستطاع ، وكقول امرىء القيس :

٢٦٠٨ فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لاَ تُلاَقِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرِّبِ[٦]

أي : المجرب ، وهو قول ابن كيسان في الآية .

الثالث : أن الباء ليست زائدة ، والتقدير : بمثلها أو مستقر بمثلها ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول .

الرابع : أن خبر « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ » محذوف فقدَّره الحوفي بقوله : لهم جزاء سيئة . قال : ودل على تقدير « لهم » قوله : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى ﴾ حتى يشاكل هذه بهذه ، وقدره أبو البقاء : جزاء سيئة بمثلها واقع . وهو خبره أيضاً خبر عن الأول ، وعلى هذين التقديرين فالباء متعلقة بنفس « جَزَاءُ » ، لأنَّ هذه المادة تتعدى بالباء ، قال تعالى : ﴿ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُواْ ﴾[٧] ﴿ وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُواْ ﴾[٨] إلى غير ذلك ، فإنْ قُلْتَ : أين الرابط بين هذه الجملة والموصول الذي هو المبتدأ ؟ قُلْتُ : على تقدير الحوفي هو الضمير المجرور باللام المقدر خبراً ، وعلى تقدير أبي البقاء هو محذوف تقديره : جزاء سيئة بمثلها منهم واقع نحو : « السَّمْنُ مَنَوانٍ بِدِرهم » ، وهو حذف مطرد لما عرفته غير مرة .

الخامس : أن يكون الخبر الجملة المنفية من قوله : ﴿ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عاصِمٍ ﴾ ويكون « مِنْ عَاصِمٍ » إما فاعل بالجار قبله لاعتماده على النفي ، وإما مبتدأ وخبره الجار مقدماً عليه و « مِنْ » مزيدة فيه على كلا القولين .

---

(١) سورة الجاثية ، آية : (٥) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لأبي النجم العجلي أنظر معاهد التنصيص (١/٢٢) ، العقد الفريد (١/٣١٩) ، والشاهد فيه والحماة شراً حيث عطفت الواو «الحماة» ، على «برة» ، المجرور بمن كما عطفت «شراً» ، على قلباً المنصوبة بالفعل .
(٤) سورة الشورى ، آية : (٤٠) .
(٥) البيت نسب لرجل تميم أنظر شرح ديوان الحماسة (٣/١٤٦٨) ، الخزانة (٥/٢٩٧) ، المغني (١/١١٠) ، الأشموني (١/١١٨) .
(٦) تقدم .
(٧) سورة سبأ ، آية : (١٧) .
(٨) سورة الإنسان ، آية : (١٢) .

و ﴿ مِنَ اللَّهِ ﴾ متعلق بـ « عَاصِمٍ » ، وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بجملتي اعتراض وفي ذلك خلاف عن الفارسي تقدم التنبيه عليه بأدلته .

السادس : أَنَّ الخبر هو الجملة التشبيهية من قوله : ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ، و « كأنّما » : حرف مكفوف ، و « ما » هذه زائدة تسمى كافة ومهيئة وتقدم ذلك[1] ، وعلى هذا الوجه فيكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بثلاث جمل اعتراض .

السابع : أن الخبر هو الجملة من قوله : « أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ » وعلى هذا القول فيكون قد فصل أربع جمل معترضة وهي : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ، الثانية : ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ ، الثالثة : ﴿ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ ، الرابعة : ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ ﴾ . وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاث جمل فضلاً عن أربع . قوله : « وَتَرْهَقُهُمْ » فيها وجهان :

أحدهما : أنها في محل نصب على الحال ، ولم يبين أبو البقاء صاحبها ، وصاحبها هو الموصول أو ضميره ، وفيه ضعف لمباشرته الواو إلا أن يجعل خبر مبتدأ محذوف .

والثاني : أنها معطوفة على « كَسَبُواْ » . قال أبو البقاء : « وهو ضعيف » ، لأن المستقبل لا يعطف على الماضي ، فإن قيل : هو بمعنى الماضي فضعيف جداً[2] . وقرىء : « وَلاَ يَرْهَقُهُمْ » بالياء من تحت ، لأن الذلة تأنيثها مجازي . قوله : ﴿ قِطَعاً ﴾ قرأ ابن كثير والكسائي « قِطْعاً » بسكون الطاء والباقون بفتحها ، فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها ، فقال أهل اللغة : القطع ظلمة آخر الليل . وقال الأخفش في قوله : « بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ : بِسَوادٍ مِنَ اللَّيْلِ » ، وقال بعضهم : طائفة من الليل ، وأنشد الأخفش :

٢٦٠٩ ـ إِفْتَحِي الْبَابَ فَانْظُرِي فِي النُّجُومِ كَمْ عَلَيْنَا مِنْ قِطْعِ لَيْلٍ بَهِيمِ[3]

وأما قراءة الباقين فجمع « قطعة » نحو : « دِمْنَةٍ ، ودِمَنٌ ، وكِسْرَةٌ وكِسَر » ، وعلى القراءتين يختلف إعراب « مُظْلِماً » ، فإنه على قراءة الكسائي وابن كثير يجوز أن يكون نعتاً لـ « قِطَعاً » وصف بذلك مبالغة في وصف وجوههم بالسواد ، ويجوز أن يكون حالاً ، ففيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه حال من « قِطَعاً » ، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف الجار بعده ، وهو : « من الليل » .

والثاني : أنه حال من « اللَّيْلِ » .

والثالث : أنه حال من الضمير المستتر في الجار لوقوعه صفة .

الرابع : أن يكون صفة لـ « قطعاً » على المبالغة والتأكيد أيضاً ، لأن الاظلام مفهوم من لفظ القطع . قال الزمخشري : فإن قلت : إذا جعلت « مُظْلِماً » حالاً من « اللَّيْلِ » فما العامل فيه ؟ قُلْتُ : لا يخلو إما أن يكون « أُغْشِيَتْ » من قبل أن « مِنَ اللَّيْلِ » وصفه لقوله « قِطَعاً » ، وكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة ، وإما أن

---

(١) أنظر سورة البقرة ، آية : (١١) .

(٢) مختصر الشواذ (٥٧) .

(٣) البيت في إبراز المعاني (٥٠٧) ، روح المعاني (١٠٦/١١) ، اللسان «قطع» .

يكون معنى الفعل في مِن الليل .

قال الشيخ : « أما الوجه الأول فهو بعيد ، لأن الأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ، والعامل في « مِنَ اللَّيْل » هو الاستقرار « وأُغْشِيَتْ » عامل في قوله « قِطَعاً » الموصوف بقوله : « مِنَ اللَّيْلِ » أو كائنة من الليل في حال إظلامه » . قُلْتُ: ولا يَعْنِي الزمخشري بقوله : إنَّ العامل « أُغْشِيَتْ » إلا أَنَّ الموصوف وهو « قِطَعاً » معمول لـ « أُغْشِيَتْ » والعامل في الموصوف هو العامل في الصفة ، والصفة هي « مِن اللَّيْلِ » فهي معمولة لـ « أُغْشِيَتْ » ، وهي صاحبة الحال ، والعامل في الحال هو العامل في ذي الحال فجاء من ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها بهذه الطريقة ، ويجوز أن يكون « قِطَعٌ » جمع : قِطْعَةٍ أي : اسم جنس لها فيجوز حينئذ وصفه بالتذكير نحو « نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » ، والتأنيث نحو : « نَخْلٍ خَاوِيَةٍ » . وأما قراءة الباقين فقال مكي وغيره : « إن مُظْلِماً » . حال من « اللَّيْلِ » فقط ، ولا يجوز أن يكون صفة لـ « قِطَعاً » ولا حالاً منه ، ولا من الضمير في « مِن اللَّيْلِ » ، لأنه كان يجب أن يُقَالَ فيه : مُظْلِمَة قُلْتُ : يعنون أن الموصوف حينئذ جمع ، وكذا صاحب الحال ، فتجب المطابقة ، وأجاز[1] بعضهم ما منعه هؤلاء وقالوا : جاز ذلك ، لأنه في معنى الكثير ، وهذا فيه تَعسفٌ ، وقرأ أُبَيٌّ : « يُغْشِي وُجُوهَهُمْ قِطَعٌ » بالرفع « مُظْلِمٌ » وقرأ ابن أبي عبلة كذلك ، إلا أنه فتح الطاء وإذا جعلت « مُظْلِماً » نعتاً لـ « قِطَعاً » فتكون قد قدمت النعت غير الصريح على الصريح ، قال ابن عطية : فإذا كان نعتاً يعني : « مُظْلِماً » نعتاً لـ « قِطَعٌ » فكان حقه أن يكون قبل الجملة ، ولكن قد يجيء بعد هذا وتقدير الجملة : قطعاً استقر من الليل مظلماً على نحو قوله : ﴿ وهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[2] .

قال الشيخ[3] : « ولا يتعين تقدير العامل في المجرور بالفعل فيكون جملة بل الظاهر تقديره باسم الفاعل ، فيكون من قبيل الوصف بالمفرد والتقدير : قطعاً كائناً من الليل مظلماً » . قُلْتُ : المحذور تقديم غير الصريح على الصريح ، ولو كان مقدراً بمفرد ، و « قِطَعاً » منصوب بـ « أُغْشِيَتْ » مفعولاً ثانياً .

﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ ﴾ .

يَوْمَ منصوب بفعل مقدر أي : خوفهم أو ذكرهم يوم ، والضمير عائد على الفريقين ، أي : الذين أحسنوا والذين كسبوا و « جَمِيعاً » حال ، ويجوز أن يكون تأكيداً عند من عدها من ألفاظ التأكيد . قوله : ﴿ مَكَانَكُمْ ﴾ هو اسم فعل ففسره النحويون بـ « أثبتوا » فيتحمل ضميراً ، ولذلك أكد بقوله : « أَنْتُمْ » وعطف عليه « شركاؤكم » ، ومثله قول الشاعر :

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/ ١٥٠) .

(٢) سورة الأنعام آية (٩٢) .

(٣) أنظر البحر المحيط (٥/ ١٥٠) .

٢٦١٠ ـ وَقَـوْلِـي كُـلَّمَـا جَـشَـأَتْ وَجَـاشَـتْ مَـكَـانَـكِ تُحْـمَـدِي أَوْ تَسْتَـرِيحِي[١]

أي : اثبتي ، ويدل على ذلك جزم جوابه ، وهو « تُحْمَدِي » وفسره الزمخشري بـ « الزموا » ، قال : « مَكَانَكُمْ » أي : «الزموا مكانكم لا تبرحوا حتى تنظروا ما يفعل بكم » . قال الشيخ : « وتقديره له بـ « الزموا » ليس بجيد ، إذ لو كان كذلك لتعدى كما يتعدى ما ناب هذا عنه ، فإنّ اسم الفعل يعامل معاملة مسماه ، ولذلك لما قدروا « عَلَيْكَ » بمعنى : الزم عدوه تعديته نحو : « عَلَيْكَ زَيْداً » وقال الحوفي : « مَكَانَكُمْ » نصب بإضمار فعل، أي : «الزموا مكانكم أو اثبتوا » . قُلْتُ : فالزمخشري قد سبق بهذا التفسير ، والعذر لمن فسَّره بذلك أنه قصد تفسير المعنى ، وكذلك فسره أبو البقاء فقال : « مَكَانَكُمْ » ظرف مبني لوقوعه موقع الأمر ، أي : «الزموا» . وهذا الذي ذكره من كونه مبنياً فيه خلاف للنحويين منهم من ذهب إلى ما ذكر ، ومنهم من ذهب إلى أنها حركة إعراب ، وهذان الوجهان مبنيان على خلاف في أسماء الأفعال هل لها محل من الإعراب أو لا ؟ فإنْ قُلْنا : لها محل كانت حركات الظرف حركات إعراب ، وإن قُلْنَا لا موضع لها كانت حركات بناء . وأما تقديره بـ « الزموا » فقد تقدم جوابه . وقوله : ﴿ أَنْتُمْ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه توكيد للضمير المستتر في الظرف لقيامه مقام الفاعل ، كما تقدم التنبيه عليه .

والثاني : أجازه ابن عطية وهو أن يكون مبتدأ و « شُرَكَاؤُكُمْ » معطوف عليه ، وخبرها محذوف ، قال تقديره : أنتم وشركاؤكم مهانون أو معذَّبون ، وعلى هذا فيوقف على قوله : « مَكَانَكُمْ » ثم يبدأ بقوله « أَنْتُمْ » وهذا لا ينبغي أَنْ يقال ، لأن فيه تفكيكاً لأفصح كلام وتَنْثِيرَ النظمة من غير داعية إلى ذلك ، ولأنَّ قراءة من قرأ « وشُرَكَاءَكُمْ » نصباً تدلُّ أيضاً على ضعفه ، إذ لا يكون إلَّا من الوجه الأول . ولقوله : « فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ » فهذا يدل على أنهم أمروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكان واحد حتى يحصل التنزيل بينهم . وقال ابن عطية أيضاً : ويجوز أن يكون « أَنْتُمْ » تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو : قِفُواْ ونحوه .

قال الشيخ[٢] : « وهذا ليس بجيد ، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف ، إذ الظرف لم يتحمل ضميراً على هذا القول فيلزم تأخيره عنه وهو غير جائز لا تقول : « أَنْتَ مَكَانَكَ » ولا يحفظ من كلامهم ، والأصحّ أنه لا يجوز حذف المذكور في التأكيد المعنوي ، فكذلك هذا ، لأنَّ التأكيد منافي الحذف ، وليس من كلامهم « أَنْتَ زَيداً » لِمَنْ رأيته قد شَهَر سيفاً ، وأنت تريد : أضرب أَنْتَ زيداً ، إنما كلام العرب « زيداً » تريد : «اضرب زيداً» . قُلْتُ : لَمْ يَعْنِ ابن عطية أَنَّ « أَنْتَ » تأكيد لذلك الضمير في « قِفُواْ » من حيث إنَّ الفعل مراد غير منوب عنه ، بل لأنه ناب عنه هذا الظرف فهو تأكيد له في الأصل قبل النيابة عنه بالظرف ، وإنما قال : الذي هو قِفُواْ تفسيراً للمعنى المقدر ، وقرأت فرقة « وَشُرَكَاءَكُمْ » نصباً على المعية والناصب له اسم الفعل . قوله : ﴿ **فزيلنا** ﴾ أي : فرقنا وميزنا كقوله تعالى : ﴿ **لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا** ﴾ واختلفوا في « زَيَّلَ » هل وزنه « فَعَّلَ » أو « فَيْعَلَ » ؟ والظاهر الأول ، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدية ، لأن ثلاثيه متعد بنفسه ، حكى الفراء : زِلْتُ الضَّأْنَ مِنَ الْمَعَزِ فَلَمْ تَزَلْ ويُقالُ : زِلْتُ الشَّيءَ عَنْ مَكَانِهِ أَزِيلُهُ ، وهو على هذا من ذوات الياء . والثاني : أنه فَيْعَل كـ « بَيْطَر » و « بَيْقَر » ، وهو من زَالَ يَزولُ ،

---

(١) البيت القطري بن الفجاءة وقيل لعمرو بن الاطنابة أنظر شرح المفصل لإبن يعيش (٧٤/٤) ، المغني (٢٠٣/١) ، الجمع (١٣/٢) ، الأشموني (٣١٢/٣) ، الخصائص (٣٥/٣) ، الشذور (٣٤٥) ، التصريح (٣٤٣/٢) ، الدرر (٩/٢) ، التهذيب «جشأت» ، واللسان «جشأ» .

(٢) أنظر البحر المحيط (١٥٢/٥) .

والأصل زَيْوَلْنَا فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما السكون فأعلت الإعلال المشهور ، وهو قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كـ « مَيِّت »، و«سيِّد» في مَيْوث وسَيْود ، وعلى هذا فهو من مادة الواو ، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة ، وتبعه أبو البقاء ، وقال مكي : ولا يجوز أن يكون « فَعّلْنَا » مِنْ زَالَ يَزُولُ ، لأنه فيه الواو فيكون : زوّلنا : قُلْتُ : هذا صحيح وقد تقدم تحرير ذلك في قوله : ﴿ **أَوْ مُتَحَيِّزاً إلى فِئَةٍ** ﴾ . وقد رد الشيخ[1] كونه « فَيْعل » بأن « فعّل » أكثر من « فَيْعَل » ، ولأن مصدره التنزيل ، ولو كان « فَيْعل » لكان مصدره « فَيْعَلة » كـ « بَيْطَرة » ، لأن « فَيْعَل » ملحق بـ « فَعْلَل » ، ولقولهم في معناه « زَايَلَ » ولم يقولوا « زَاولَ » بمعنى : فارق ، إنَّما قالوا : بمعنى حَاوَلَ وخَالَطَ . وحكى الفراء « فَزَايلْنَا » وبها قرأت فرقة . قال الزمخشري : « مثل صاغر خَدَّهُ وصَغَّرَه وكَالَمْتُهُ وكَلَّمْتُهُ » . قُلْتُ : يعني : أن « فاعل » بمعنى : « فَعَل » وزَايَلَ بمعنى : فارق . قال :

٢٦١١ ـ وَقَالَ الْعَذَارَى إنَّمَا أَنْتَ عَمُّنَا ... وَكَانَ الشَّبَابُ كَالْخَلِيطِ يُزَايِلُهْ[2]

وقال الآخر :

٢٦١٢ ـ لَعَمْرِي لَمَوْتٌ لاَ عُقُوبَةَ بَعْدَهُ ... لِذي البثّ أَشْفَى مِنْ هَوَى لاَ يُزَايِلُهْ[3]

أي : لا يفارقه . وقوله : « فَزَيَّلْنَا » ، و « قَالَ » هذان الفعلان ماضيان لفظاً معنى لعطفهما على مستقبل ، وهو « وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ » ، وهما نظير قوله تعالى : ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ** ﴾[4] و « إِيَّانَا » مفعول مقدم ، قدم للاهتمام به ، والاختصاص وهو واجب التقديم على ناصبه ، لأنه ضمير منفصل لو تأخر عنه لزم اتصاله . وقد تقدم الكلام على ما بعد هذا من « كَفَى »[5] ، و « إِنْ » المخففة واللام التي بعدها بما يغني عن إعادته .

قوله : ﴿ **هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ** ﴾ .

في « هُنَالِكَ » وجهان :

الظاهر بقاؤه على أصله من دلالته على ظرف المكان أي : في ذلك الموقف الدَّحضُ والْمَكَانُ الدَّهشُ وقيل : هو هنا ظرف زمان على سبيل الاستعارة ، ومثله : ﴿ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[6] أي : في ذلك الوقت وكقوله :

٢٦١٣ ـ وإِذَا الأُمورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ[7]

وإذا أمكن بقاء الشيء على موضوعه ، فهو أولى . وقرأ الأخوان : « تَتْلُو » بتاءين منقوطتين من فوق أي : تطلب وتتبع ما أسلفته من أعمالها ، ومِنْ هذا قوله :

٢٦١٤ ـ إنَّ الْمُرِيبَ يَتْبَعُ الْمُرِيبَا ... كَمَا رَأَيْتَ الذِّيبَ يَتْلُو الذِّيبَا[8]

أي : يتبعه ويتطلبه ، ويجوز أن يكون من التلاوة المتعارفة ، أي : تقرأ كل نفس ما عملته مسطراً في صحف الحفظة ، كقوله تعالى : ﴿ **يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لاَ يُغَادِرُ صَغِيْرَةً وَلاَ كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا** ﴾[9] وقوله : ﴿ **وَنُخْرِجُ لَهُ**

---

(١) أنظر البحر المصدر السابق .

(٢) البيت من شواهد البحر (١٥٢/٥) .

(٣) البيت من شواهد البحر (١٥٢/٥) .

(٤) سورة هود ، آية : (٩٨) .

(٥) قوله تعالى : ﴿ **فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم إن كنا عن عبادتكم لغافلين** ﴾ .

(٦) الأحزاب آية ، (١١) .

(٧) تقدم .

(٨) البيت من شواهد البحر (١٥٣/٥) ، القرطبي (٣٣٤/٨) .

(٩) سورة الكهف ، آية : (٤٩) .

﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنْشُوراً اقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾[١] . وقرأ الباقون « تَبْلُو » من البلاء ، وهو الاختبار ، أي : تعرف عملها أخير هو أم شر . وقرأ عاصم في رواية : « نَبْلُوا » بالنون والباء الموحدة أي : نختبر نحن و « كُلُّ » منصوب على المفعول به . وقوله : « مَا أَسْلَفَتْ » على هذه القراءة يحتمل أن يكون في محل نصب على إسقاط الخافض أي : بما أسلفت ، فلما سقط الخافض انتصب مجروره كقوله :

٢٦١٥ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ فَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ[٢]

ويحتمل : أن يكون منصوباً على البدل من « كُلُّ نَفْسٍ » ويكون من بدل الاشتمال ، ويجوز أن يكون « نَبْلُواْ » من البلاء ، وهو العذاب أي : نعذبها بسبب ما أسلفت ، و « مَا » يجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة ، والعائد محذوف على التقدير الأول ، والآخر دون الثاني على المشهور . وقرأ ابن وثاب « وَرِدُّواْ » بكسر الراء تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلة نحو : قِيْلَ وبِيْعَ ، ومثله :

٢٦١٦ ـ وَمَا حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمائِنَا ..... [٣]

بكسر الحاء ، وقد تقدم بيان ذلك بأوضح من هذا[٤] .

قوله : ﴿ إِلَى اللَّهِ ﴾ لا بد من مضاف ، أي : إلى جزاء الله أو موقف جزائه ، والجمهور على « الحقِّ » جراً ، وقرىء : منصوباً على وجهين : إما على القطع وأصله : أنه تابع فقطع بإضمار أمدح كقولهم : « الْحَمْدُ للَّه ، أَهْلُ الْحَمْدِ » وإما أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة ، وهو : « رُدُّواْ إلى اللَّهِ » ، وإليه نحَا الزمخشري ، قال : كقولك : هذا عبد الله الحق لا الباطل على التأكيد لقوله : « رُدُّوا إلى اللَّهِ » ، وقال مكي : « ويجوز نصبه على المصدر ، ولم يقرأ به » . قُلْتُ : كأنه لم يطلع على هذه القراءة . وقوله : ﴿ مَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴾ مَا : تحتمل الأوجه الثلاثة .

﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓا۟ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾

قوله : ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ .

مِنْ : يجوز أن تكون لابتداء الغاية ، وأن تكون للتنصيص ، وأن تكون لبيان الجنس ، ولا بد على هذين

---

(١) سورة الإسراء الآيتان (١٣ ـ ١٤) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) أنظر سورة البقرة ، آية : (١١) .

الوجهين من تقدير مضاف محذوف أي : من أهل السماء . قوله : « أم » هذه « أَمْ » المنقطعة ، لأنه لم يتقدمها همزة استفهام ، ولا تسوية ، ولكن إنما تقدر هنا بـ « بَلْ » وحدها دون الهمزة ، وقد تقرر أن المنقطعة عند الجمهور تقدر بهما ، وإنما لم تقدر هنا بـ « بَلْ » ، و « الهمزة » ، لأنه وقع بعدها اسم استفهام صريح ، وهو « من » فهو كقوله : ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[1] . والإضراب هنا على القاعدة المقررة في القرآن : أنه إضراب انتقال لا إضراب إبطال .

قوله : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ﴾ .

ويجوز أن يكون « ماذا » كله اسماً واحداً لتركبهما وغلب الاستفهام على اسم الإشارة ، وصار معنى الاستفهام هنا النفي ، ولذلك أوجب بعده بـ « إلاَّ » ، ويجوز أَنْ يكون « ذَا » موصولاً بمعنى : الذي والاستفهام أيضاً بمعنى : النفي والتقدير : ما الذي بعد الحق إلا الضلال .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ ﴾ .

الكاف : في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف ، والإشارة بذلك إلى المصدر المفهوم من « تُصْرَفُونَ » أي : مثل صرفهم عن الحق بعد الإقرار به في قوله : « فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » وقيل : إشارة إلى الحق . قال الزمخشري : « كَذَلِكَ » مثل ذلك الحق « حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ » . وقوله : ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنها في محل رفع بدلاً من « كَلِمَةُ » أي : حق عليهم انتفاء الإيمان .

الثاني : أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي : الأمر عدم إيمانهم .

الثالث : أنها في محل نصب بعد اسقاط الحرف الجار .

الرابع : أنها في محل جر على إعماله محذوفاً ، إذ الأصل : لأنهم لا يؤمنون . قال الزمخشري : « أو أراد بـ « الْكَلِمَةِ » العِدَةُ بالعذاب ، و « أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » تعليل أي : لأنهم . وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكوفيون « كَلِمَاتُ » بالجمع وكذا في آخر السورة ، وقد تقدم ذلك في الأنعام[2] ، وقرأ ابن أبي عبلة : « أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » بكسر « إنَّ » على الاستئناف وفيها معنى التعليل وهذه مقوية للوجه الصائر إلى التعليل .

قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ﴾ .

هذه الجملة جواب لقوله : « هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ » وإنما أتى بالجواب جملة اسمية مصرح بجزئها معاداً فيها الخبر مطابقاً لخبر اسم الاستفهام للتأكيد والتثبت ، ولما كان الاستفهام قبل هذا لا مندوحة لهم عن الاعتراف به جاءت الجملة محذوفاً منها أحد جزأيها في قوله : « فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » ولم يحتج إلى التأكيد بتصريح جزئها .

قوله : ﴿ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ﴾ .

قد تقدم في أول هذا الموضوع أن « هَدَى » يتعدى إلى اثنين ثانيهما إما باللام أو بـ « إلى » . وقد يحذف الحرف تخفيفاً ، وقد جمع بين التعديتين هنا بحرف الجر ، فعدى الأول والثالث بـ « إلى » ، والثاني بـ « اللام » ، وحذف المفعول الأول من الأفعال الثلاثة ، والتقدير : هل من شركائكم من يهدي غيره إلى الحق قل الله يهدي من يشاء للحق أفمن يهدي غيره إلى الحق . وزعم الكسائي والفراء وتبعهما الزمخشري أن « يَهْدِي » الأول قاصر ، وأنه بمعنى اهتدى

---

(١) سورة النحل ، آية : (٨٤) .

(٢) آية رقم (١١٥) .

وفيه نظر ، لأن مقابله وهو « قُلِ اللَّهِ يَهْدِي لِلْحَقِ » متعد (وقد أنكر المبرد أيضاً مقالة الكسائي والفراء ، وقال : « لا يعرف « هدى » بمعنى اهتدى » . قُلْتُ : الكسائي والفراء أثبت منه بما نقلناه ، ولكن إنما ضعف ذلك هنا لما ذكرته لك في مقابلته بالمتعدي ، وقد تقدم أن التعدية بـ « إلى » أو بـ « اللام » من باب التفنن في البلاغة ، ولذلك قال الزمخشري : ويقال : « هَدَاهُ » للحق وإلى الحق فجمع بين اللغتين .

وقال غيره : إنما عدى المسند إلى الله بـ « اللام » لأنها أدل في بابها على المعنى المراد من « إلى » ، إذ أصلها لإفادة الملك ، فكأن الهداية مملوكة لله تعالى وفيه نظر ، لأن المراد بقوله : « أَفَمَنْ يَهْدِي إلى الْحَقِّ » هو الله تعالى مع تعدي الفعل المسند إليه بـ « إلى » . قوله : « أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ » خبر لقوله : « أَفَمَنْ يَهْدِي » و « أَنْ » في موضع نصب أو جر ، بعد حذف الخافض ، والمفصل عليه محذوف وتقدير هذا كله : أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع ممن لا يهدي ، ذكر ذلك مكي بن أبي طالب فجعل « أَحَقّ » هنا على بابها من كونها للتفضل . وقد منع الشيخ كونها هنا للتفضيل فقال : « وأَحَقّ » ليست للتفصيل بل المعنى حقيق بأن يتبع . وجوَّز مكي أيضاً في المسألة وجهين آخرين :

أحدهما : أن يكون مبتدأ أيضاً وأن يكون في محل رفع بدلاً منها بدل اشتمال و « أَحَقُّ » خبر على ما كان .

والثاني : أن يكون « أن يُتَّبَعَ » في محل رفع بالابتداء و « أَحَقُّ » خبر مقدم عليه ، وهذه الجملة خبر لـ « مَنْ يَهْدِي » ، فتحصَّل في المسألة ثلاثة أوجه . قوله : « أَمَّنْ لاَ يَهْدِي » نسق على « أَفَمَنْ » وجاء هنا على الأفصح من حيث أنه قد فصل بين « أَمْ » وبين ما عطفت عليه بالخبر كقولك : « أَزيدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْروٌ » ومثله : ﴿ **أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ** ﴾ ، وهذا بخلاف قوله تعالى : ﴿ **أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ** ﴾ ، وسيأتي هذا في موضعه ، وقرأ أبو بكر عن عاصم بكسر ياء « يِهِدِّي ، وهائه » وحفص بكسر الهاء دون الياء ، فأما كسر الهاء فلالتقاء الساكنين ، وذلك أن أصله : يهدى ، فلما قُصِدَ إدغامه سكنت الياء والهاء قبلها ساكنة فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، وأبو بكر اتبع الياء للهاء في الكسر ، وقال أبو حاتم : ـ في قراءة حفص ـ : « هي لغة سُفْلَى مُضَر » ، ونقل عن سيبويه[1] أنه لا يُجيزُ « يِهْدى » ويُجيزُ « تِهْدى ونَهْدِي واهِدْى » . قال : لأَنَّ الكسرة تثقل في الياء . قُلْتُ : يعني أنه يجيز كسر حرف المضارعة من هذا النحو ، نحو : تِهْدى ونِهْدى وإِهْدي ، إذ لا ثقل في ذلك ولم يجزه في الياء لثقل الحركة المجانسة لها عليها ، وهذا فيه غضٌّ من قراءة أبي بكر ، لكنه قد تواتر قراءة فهو مقبول ، وقرأ أبو عمرو وقالون عن نافع بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال ، وذلك أنهما لَمَّا نَقلاَ الفتحة للإدغام اختلسا الفتحة تنبيهاً على أَنَّ الهاء ليس أصلها الحركة ، بل السكون . وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل ، وقد روي عن أبي عمرو وقالون اختلاس كسرة الهاء على أصل التقاء الساكنين والاختلاس للتنبيه ، على أَنَّ أصل الهاء السكون كما تقدم ، وقرأ أهل المدينة خَلاَ ورشاً بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال ، وهذه القراءة استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين ، قال المبرد : « مَنْ رَامَ هذا لا بد أَنْ يحرك حركة خفيفة » . وقال أبو جعفر النحاس : « لا يقدر أَحَدٌ أَنْ ينطق به » . قُلْتُ : وقد قال في التيسير : « والنصُّ عن قالون بالإسكان » . قُلْتُ : ولا بعد في ذلك ، فقد تقدم أَنَّ بعض القراء يقرأ بهما ، ولا يعتدوا بالجمع بين الساكنين وتقدمت لك قراءات كثيرة في قوله : « يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ » ، وسيأتي مثل هذا في « يَخِصِّمُونَ » وقرأ الأخوان : « يَهْدى » بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيف الدال من : هَدَى يَهْدى ، وفيه قولان :

---

(١) أنظر الكتاب (٤/ ١١٠) .

أحدهما : أن « هَدَى » بمعنى : اهتدى .

والثاني : أنه متعد ، ومفعوله محذوف كما تقدم تحريره ، وقد تقدم قول الكسائي والفراء في ذلك ، ورد المبرد عليهما ، قال ابن عطية : « والذي أقول : قوله حمزة والكسائي يحتمل أن يكون المعنى : أم من لا يهدي أحداً إلاَّ أن يهدى ذلك الأحد بهداية الله ، وأما على غيرها من القراءات التي مقتضاها : أَمَّنْ لاَ يَهْدِي إلاَّ أنْ يهدى فيتجه المعنى على ما تقدم » . ثم قال : وقيل : تم الكلام عند قوله : « أَمَّنْ لا يَهْدِّي » أي : « لا يهدي غيره » . ثم قال : « إلاَّ أن يُهْدى » استثناء منقطع ، أي : لكنه يحتاج إلى أن يهدى كما تقول : فلان لا يسمع غيره ، إلا أن يسمع ، أي : « لكنه يحتاج إلى أن يسمع » . ويجوز أن يكون استثناء متصلاً ، لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابلية الهداية ، بخلاف الأصنام . ويجوز أن يكون استثناء من عام المفعول له أي : لا يهدى لشيء من الأشياء إلاَّ لأجل أنْ يهدى بغيره . وقوله : ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ مبتدأ وخبر ومعنى الاستفهام هنا الإنكار والتعجب أن : أي شيء لكم في اتخاذ هؤلاء إذا كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم ، فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم . وقد تقدم أن بعض النحويين نصَّ على أن مثل هذا التركيب لا يتم إلا بحال بعده ، نحو : ﴿فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1] ـ ﴿وَمَالَنَا لاَ نُؤْمِنُ﴾[2] إلى غير ذلك ، وهنا لا يمكن أن نقدر الجملة بعد هذا التركيب حالاً ، لأنها استفهامية والاستفهامية لا تقع حالاً . وقوله : « كَيْفَ تَحْكُمُونَ » استفهام آخر ، أي : كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء .

وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴿٣٩﴾ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِ ۚ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ ﴿٤٠﴾ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾

قوله : ﴿ لاَ يُغْنِي ﴾ .

خبر « إنَّ » و « شَيْئاً » منصوب على المصدر أي : شيئاً من الإغناء ، و « مِنَ الْحَقِّ » نصب على الحال من « شَيْئاً » ، لأنه في الأصل صفة له ، ويجوز أن تكون « مِنْ » بمعنى بدل أي : لا يغني بدل الحق . وقرأ الجمهور « يَفْعَلُونَ » على الغيبة ، وقرأ عبد الله « تَفْعَلُونَ » وهو التفات بليغ .

قوله : ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ .

فيه وجهان :

---

(١) سورة المدثر ، آية : (٤٩) .

(٢) سورة المائدة ، آية : (٨٤) .

أحدهما : أنه خبر كان تقديره : وما كان هذا القرآن افتراء أي : ذا افتراء أو جعل نفس المصدر مبالغة ، أو يكون بمعنى مفترى .

والثاني : زعم بعضهم أن « أَنْ » هذه هي المضمرة بعد لام الجحود والأصل : وما كان هذا القرآن ليفتري ، فلما حذفت لام الجحود ظهرت « أَنْ » وزعم أن « اللام » و « أَنْ » يتعاقبان فتحذف هذه تارة ، وتثبت الأخرى ، وهذا قول مرغوب عنه ، وعلى هذا القول يكون خبر كان محذوفاً ، و « أَنْ » وما في حيزها متعلقة بذلك الخبر ، وقد تقدم تقرير ذلك محرراً . و « مِنْ دُونِ » متعلق بـ « يُفْتَرى » ، والقائم مقام الفاعل ضمير عائد على القرآن .

قوله : ﴿ **وَلَكِنْ تَصْدِيقَ** ﴾ عطف على خبر « كَانَ » ووقعت « لَكِنْ » هنا أحسن موقع ، إذ هي بين نقيضين وهما : الكذب والتصديق المتضمن للصدق . وقرأ الجمهور « تَصْدِيقَ » و « تَفْصِيلَ » بالنصب وفيه أوجه :

أحدهما : العطف على خبر « كَانَ » وقد تقدم ذلك ، ومثله : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾[1] .

والثاني : أنه خبر « كَانَ » مضمرة تقديره : ولكن كان تصديق ، وإليه ذهب الكسائي والفراء ، وابن سعدان[2] والزجاج ، وهذا كالذي قبله في المعنى .

والثالث : أنه منصوب على المفعول من أجله لفعل مقدر أي : وما كان هذا القرآن أن يفترى ، ولكن أنزل للتصديق .

والرابع : أنه منصوب على المصدر بفعل مقدر أيضاً ، والتقدير : ولكن يصدق تصديق الذي بين يديه من الكتب . وقرأ عيسى بن عمر « تَصْدِيقُ » بالرفع ، وكذلك التي في يوسف ووجهه الرفع على خبر المبتدأ محذوف ، أي : ولكن هو تصديق ومثله قوله :

٢٦١٧ ـ وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السَّفْسَافَ فِيهِم ... وَلَكِنْ مَدْرَةُ الْحَرْبِ الْعَوَانِ[3]

برفع « مَدْرَةُ » على تقدير : أنا مدرة . وقال مكي « ويجوز عندهما ـ أي الكسائي والفراء ـ الرفع على تقديره : ولكن هو تصديق » . قُلْتُ : كأنه لم يطلع على أنها قراءة « وزعم الفراء وجماعة أن العرب إذا قالت : « وَلَكِنَّ » بالواو آثرت تشديد النون ، وإذا لم تكن الواو » آثرت التخفيف ، وقد وَرَد في قراءات السبعة التخفيف والتشديد نحو : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ ﴾[4] ـ ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمى ﴾[5] . قوله : ﴿ **لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يكون حالاً من « الْكِتَابِ » وجاز مجيء الحال من المضاف إليه ، لأنه مفعول في المعنى ، والمعنى : وتفصيل الكتاب منتفياً عنه الريب .

والثاني : أنه مستأنف فلا محل له من الإعراب .

---

(١) سورة الأحزاب ، آية : (٤٠) .

(٢) محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكلوفي النحوي إمام كامل مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما وله إختيار لم يخالف فيه المشهور ، ثقة عدل توفي يوم الأحد من سنة إحدى وثلاثين ومائتين الغاية (٢/١٤٣) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/١٥٧) والسفساف : الرديء .

(٤) سورة البقرة ، آية : (١٠٢) .

(٥) سورة الأنفال ، آية : (١٧) .

والثالث : أنه معترض بين « تَصْدِيقَ » وبين « مِنْ ربِّ الْعَالَمِينَ » . قال الزمخشري : « فَإِنْ » قُلْتُ : بِمَ اتصل قوله : «لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ؟ قُلْتُ : هو داخلٌ في حيز الاستدراك كأنه قيل : ولكن كان تصديقاً « وتفصيلاً منتفياً عنه الريب كائناً من رب العالمين ، ويجوز أن يراد ولكن كان تصديقاً » من رب العالمين وتفصيلاً منه لا ريب في ذلك ، فيكون « مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » متعلقاً بـ « تَصْدِيقَ » و « تَفْصِيلَ » ، ويكون « لَا رَيْبَ فِيهِ » اعتراضاً كما تقول : « زيدٌ لَا شَكَّ فيه كريم » . قوله : ﴿ مِنْ رَبِّ ﴾ يجوز فيه أوجه :

أحدها : أن يكون متعلقاً بـ « تَصْدِيقَ » أو بـ « تَفْصِيلَ » وتكون المسألة من باب التنازع أو يصح أَنْ يتعلق بكل من العاملين من جهة المعنى ، وهذا هو الذي أراد الزمخشري بقوله : فيكون « مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » متعلقاً بـ « تَصْدِيْقَ وتَفْصِيلَ » . يعني : أنه متعلق بكل منهما من حيث المعنى ، وأما من حيث الإعراب فلا يتعلق إلا بأحدهما ، وأما الآخر فيعمل في ضميره كما تقدم تحريره غير مرة ، والإعمال هنا حينئذ إنما هو للثاني بدليل الحذف من الأول .

والوجه الثاني : أن « مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ » حال ثانية .

والثالث : أنه متعلق بذلك الفعل المقدَّر ، أي : أنزل للتصديق من رب العالمين .

قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ .

في « أَمْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها منقطعة فتقدر بـ « بَلْ والهمزة » عند الجمهور[1] وسيبويه وأتباعه والتقدير : بل يقولون ، انتقل عن الكلام الأول وأخذ في إنكار قول آخر .

والثاني : أنها متصلة ولا بد حينئذ من حذف جملة ليصح التعادل والتقدير : أتقرون به أم تقولون افتراه . وقال بعضهم : « أَمْ » هذه بمنزلة الهمزة فقط وعبَّر بعضهم عن ذلك فقال : الميم زائدة على الهمزة ، وهذا قول ساقط ، إذ زيادة الميم قليلة جداً لا سيما هنا ، وزعم أبو عبيدة : « أنها بمعنى الواو والتقدير : ويقولون : افتراه » . قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُواْ ﴾ جواب شرط مقدر ، قال الزمخشري : « قل إن كان الأمر كما تزعمون فأتوا أنتم على وجه الافتراء بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » فأنتم مثلي في العربية والفصاحة ، والأبلغية . وقرأ عمرو بن فائد « بِسُورَةِ مِثلِهِ » بإضافة « سورة » إلى « مِثْله » على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : بسورة كتاب مثله أو بسورة كلام مثله ، ويجوز أن يكون التقدير : فأتوا بسورة بشر مثله ، فالضمير يجوز أن يعود في هذه القراءة على القرآن ، وأن يعود على النبي ﷺ وأما في قراءة العامة فالضمير للقرآن فقط .

قوله : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ ﴾ .

جملة حالية من الموصول أي : سارعوا إلى تكذيبه حال عدم إتيان التأويل . قال الزمخشري : « فإن » قُلْتُ : ما معنى التوقع في قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ ؟ قُلْتُ : معناه أنهم كذبوا على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل . ثم قال أيضاً : « ويجوز أن يكون المعنى ولم يأتهم بعد تأويل ما فيه من الإخبار بالغيوب أي : عاقبته ، حتى يتبين لهم أكذب هو أم صدق » . انتهى . وفي وضعه « لَمْ » موضع « لَمَّا » نظر ، لما عرفت ما بينهما من الفرق ، ونفيت جملة

---

(١) أنظر الكتاب (٣/١٧٢) وما بعدها .

الإحاطة بـ« لَمْ » وجملة « إتيان التأويل » بـ«لَمَّا »، لأن « لَمْ » للنفي المطلق على الصحيح ، و«لَمَّا » لنفي الفعل المتصل بزمن الحال . فالمعنى : إنّ عدم التأويل متصل بزمن الإخبار ، و«كَذَلِكَ » نعت لمصدر محذوف أي : مثل ذلك التكذيب كذب الذين من قبلهم ، أي : قبل النظر والتدبر . وقوله : ﴿ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ ﴾ خبر لـ« كَانَ » والاستفهام معلق للنظر . قال ابن عطية : قال الزجاج : «كَيْفَ » في موضع نصب على خبر « كَانَ » ولا يجوز أن يعمل فيها « انظر » ، لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه . هذا قانون النحويين ، لأنهم عاملوا «كَيْفَ » في كل مكان معاملة الاستفهام المحض في قولك : « كَيْفَ زَيْدَ » ، ولـ« كَيْفَ » تصرفات أخر ، فتحل محل المصدر الذي هو كيفية ، وتخلع معنى الاستفهام ، ويحتمل هذا الموضع أن يكون منها ومن تصرفاتها قولهم : « كُنْ كَيْفَ شِئْتَ » . وانظر قول البخاري : « كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ »[1] فإنه لم يستفهم . انتهى . فقول الزجاج : لا يجوز أن يعمل « انظر » في « كيف » ، يعني : لا يتسلط عليها ، ولكن هو متسلط على الجملة المنسحب عليها حكم الاستفهام ، وهكذا سبيل كل تعليق . قال[2] : وقول ابن عطية هذا قانون النحويين إلى آخره ليس كما ذكر ، بل لـ« كَيْفَ » معنيان :

أحدهما : الاستفهام المحض ، وهو سؤال عن الهيئة ، إلَّا أَنْ يعلق عنها العامل ، فمعناها معنى الأسماء التي يستفهم بها إذا علق عنها العامل .

والثاني : الشرط كقول العرب : «كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ » . وقوله : ولكيف تصرفات آخر ، ليس « كَيْفَ » تحل محل المصدر ولا لفظ كيفية هو مصدر ، إنما ذلك نسبة إلى « الْكَيْفِ » وقوله : ويحتمل أن يكون هذا الموضع منها ومن تصرفاتها . قولهم : « كُنْ كَيْفَ شِئْتَ » ، لا يحتمل أن يكون منها ، لأنه لم يثبت لها المعنى الذي ذكر من كون « كَيْفَ » بمعنى كيفية وإدعاء مصدرية كيفية ، وأما « كُنْ كَيْفَ شِئتَ » فـ « كَيْفَ » ليست بمعنى كيفية ، وإنما هي شرطية ، وهو المعنى الثاني الذي لها ، وجوابها محذوف التقدير : كيف شئت فكن كما تقول : « قُمْ مَتى شِئتَ » فـ « متى » اسم شرط ظرف لا يعمل فيه « قُمْ » ، والجواب محذوف تقديره : متى شئت فقم ، وحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه كقولهم : « اضرب زيداً إن أساء إليك فاضربه » وحذف « فاضربه » لدلالة « اضرب » المتقدم عليه ، وأما قول البخاري : « كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ » فهو استفهام محض ، إما على سبيل الحكاية كأن سائلاً سأله فقال : كيف كان بدء الوحي ، وإما أن يكون من قوله هو كأنه سأل نفسه : «كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ » فأجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك[2] . وقوله : « الظَالِمينَ » من وضع الظاهر موضع المضمر ، ويجوز أن يراد به ضمير من عاد عليه ضمير « بَلْ كَذَّبُواْ » وأن يراد به الذين من قبلهم .

وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ ﴿٤٣﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ ۚ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾

(١) أنظر صحيح البخاري مع الفتح (٣/١) .

(٢) أنظر البحر المحيط (١٥٩/٥) .

قوله : ﴿ مَنْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ .

مبتدأ وخبره الجار قبله وأعاد الضمير جميعاً مراعاة لمعنى « مَنْ » والأكثر مراعاة لفظه . لقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾ .

قال ابن عطية : « جاء » ينظر على لفظ « مَنْ » ، وإذا جاء على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخر على المعنى ، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن يعطف بآخر على اللفظ لأن الكلام يلتبس حينئذ .

قال الشيخ [١] : « وليس كما قال بل يجوز أن يراعى المعنى أولاً فيعيد الضمير على حسب ما يريد به من المعنى من تأنيث وتثنية وجمع ثم يراعى اللفظ فيعيد الضمير مذكراً ، وفي ذلك تفصيل ، ذكر في النحو » . قُلْتُ : قد تقدم تحريره أول البقرة [٢] .

قوله : ﴿ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً ﴾ .

يجوز أن ينتصب « شَيْئاً » على المصدر ، أي : شيئاً من الظلم قليلاً ولا كثيراً ، وأن ينتصب مفعولاً ثانياً لـ « يَظْلِمُ » بمعنى : لا ينقص الناس شيئاً من أعمالهم . قوله : « وَلَكِنَّ النَّاسَ » قرأ الأخوان بتخفيف « لَكِنِ » ومن ضرورة ذلك كسر النون لالتقاء الساكنين وصلا ، ورفع « النَّاسُ » والباقون بالتشديد ونصب « النَّاسَ » وتقدم توجيه ذلك في البقرة [٣] .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ ﴾ .

منصوب على الظرف وفي ناصبه أوجه :

أحدها : أنه منصوب بالفعل الذي تضمنه قوله : « كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُواْ » .

الثاني : أنه منصوب بـ « يَتَعَارَفُونَ » .

والثالث : أنه منصوب بمقدر أي : اذكر يوم ، وقرأ الأعمش : « يَحْشُرُهُمْ » بياء الغيبة والضمير لله تعالى لتقدم اسمه في قوله : « إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ » . قوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُواْ ﴾ قد تقدم الكلام على « كَأَن » هذه ، ولكن اختلفوا في محل هذه الجملة على أوجه :

أحدها : أنها في محل نصب صفة للظرف ، وهو « يوم » قاله ابن عطية .

قال الشيخ [٤] : لا يصح لأن « يَوْمَ يَحْشُرُهُم » معرفة ، والجمل نكرات ولا تنعت المعرفة بالنكرة لا يقال : إنَّ الجمل التي تضاف إليها أسماء الزمان نكرة على الاطلاق ، لأنها إن كانت في التقدير تنحل إلى معرفة ، فإنّ ما أضيف إليها يتعرف ، وإن كانت تنحل إلى نكرة كان ما أضيف إليها نكرة ، تقول : « مَرَرتُ فِي يَوْم قَدِمَ زَيْدٌ الماضي » . فتصف « يَوْم » بالمعرفة ، و « جِئْتُ لَيْلَةَ قَدِمَ زَيْدٌ الْمُبَارَكَة عَلَيْنَا » ، وأيضاً فـ « كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُواْ » لا يمكن أن يكون صفة لليوم من جهة المعنى لأن ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم ، وقد تكلف بعضهم تقدير رابط يربطه فقدره : كأن لم يلبثوا قبله فحذف قبله أي : قبل اليوم ، وحذف مثل هذا الرابط لا يجوز . قُلْتُ : قوله بعضهم هو

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥٠/١٦١) .

(٢) آية : رقم (٨) .

(٣) آية : رقم (١٠٢) .

(٤) أنظر البحر المحيط (٥/١٦٢) .

مكي بن أبي طالب ، فإنه قال : الكاف وما بعدها من « كَأَن » صفة لليوم ، وفي الكلام حذف ضمير يعود على الموصوف تقديره : كأن لم يلبثوا قبله ، فحذف « قَبْلَ » فصارت الهاء متصلة بـ « يَلْبَثُواْ » فحذفت لطول الاسم ، كما يحذف من « الصلات » . ونقل هذا التقدير أيضاً أبو البقاء ، ولم يسم قائله فقال : وقيل : فذكره .

والوجه الثاني : أن تكون الجملة في محل نصب على الحال من مفعول « يَحْشُرُهُمْ » ، أي : يحشرهم مشبهين بمن لم يلبث إلا ساعة ، هذا تقدير الزمخشري ، وممن جوز الحالية أيضاً ابن عطية ومكي وأبو البقاء ، وجعله بعضهم هو الظاهر .

الوجه الثالث : أن تكون الجملة نعتاً لمصدر محذوف ، والتقدير : يحشرهم حشراً كأن لم يلبثوا ، ذكر ذلك ابن عطية وأبو البقاء ومكي . وقدر مكي وأبو البقاء العائد محذوفاً ، كما قدراه حال جعلهما الجملة صفة لليوم ، وقد تقدم ما في ذلك .

الرابع : قال ابن عطية : ويصح أن يكون قوله : « كَأَنَ لَمْ يَلْبَثُواْ » كلاماً مجملاً لم يبين الفعل الذي يتضمنه « كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُواْ » .

قال الشيخ[1] : « ولعله أراد ما قاله الحوفي من أن « الكاف » في موضع نصب بما تضمنه معنى الكلام وهو السرعة» انتهى . قال[2]: فيكون التقدير: «ويوم نحشرهم يسرعون» . حالاً من مفعول «نحشرهم» ويكون «كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُواْ » حالاً من فاعل « يسرعون » ، ويجوز أن يكون « كأن لم » مفسرة لـ « يسرعون » المقدرة . قوله: ﴿ يَتَعَارَفُونَ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن الجملة في محل نصب على الحال من فاعل « يَلْبَثُوا » . قال الحوفي : « يَتَعَارَفُونَ » فعل مستقبل في موضع الحال من الضمير في « يَلْبَثُواْ » ، وهو العامل ، كأنه قال : متعارفين ، والمعنى : اجتمعوا متعارفين .

والثاني : أنها حال من مفعول « يَحْشُرُهُمْ » أي : يحشرهم متعارفين ، فالعامل فعل الحشر ، وعلى هذا فمن جوز تعدد الحال جوز أن يكون « كَأَنْ لَمْ » حالاً أولى ، وهذه حال ثانية ، ومن منع ذلك جعل « كَأَنْ لَمْ » على ما تقدم من غير الحالية . قال أبو البقاء : وهي مقدرة ، لأن التعارف لا يكون حال الحشر .

والثالث : مستأنفة أخبر تعالى عنهم بذلك . قال الزمخشري : فإن قُلْتَ : « كَأَن لَمْ يَلْبَثُواْ » و « يَتَعَارَفُونَ » كيف موقعهما ؟ قُلْتُ : أما الأولى فحال من « هُمْ » أي : يحشرهم مشبهين بمن لم يلبث إلا ساعة . وأما الثانية فإما أن تتعلق بالظرف ـ يعني فيكون حالاً ـ وإما أن تكون مبينة ، لقوله : « كَأَن لَمْ يَلْبَثُواْ إلا سَاعَةً » ، لأن التعارف لا يبقى مع طول العمد وينقلب تناكراً » . قوله : « قَدْ خَسِرَ » فيها وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة أخبر تعالى بأن المكذبين بلقائه خاسرون لا محالة ، ولذلك أتى بحرف التحقيق .

والثاني : أن يكون في محل نصب بإضمار قول أي : قائلين قد خسر الذين ، ثم لك في هذا القول المقدر وجهان :

---

(١) أنظر البحر المحيط (١٦٢/٥) .

(٢) أنظر المصدر السابق .

أحدهما : أنه حال من مفعول « يَحْشُرُهُمْ » أي : يحشرهم قائلين ذلك .

والثاني : أنه حال من فاعل « يَتَعَارَفُونَ » وقد ذهب إلى الاستئناف والخالية من فاعل « يَتَعَارَفُونَ » . قال الزمخشري : « هو استئناف فيه معنى التعجب » ، كأنه قيل : مَا أَخْسَرَهُمْ . ثم قال : « قد خَسِرَ على إرادة القول أي : يتعارفون بينهم قائلين ذلك » . وذهب ابن عطية إلى أنَّها حال من مفعول « يَحْشُرُهُمْ » . قوله : ﴿ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون معطوفة على قوله « قَدْ خَسِرَ » فيكون حكمه حكمه .

والثاني : أن تكون معطوفة على صلة « الَّذِينَ » وهي كالتوكيد للجملة التي وقعت صلة ، لأن من كذب بلقاء الله غير مهتد .

وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ ۖ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٤٧﴾ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾

قوله : ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ ﴾ .

إمَّا : هذه قد تقدم [1] الكلام عليها مستوفى ، وقال ابن عطية : « ولأجلها أي : لأجل زيادة « ما » جاز دخول النون الثقيلة ، ولو كانت « إنْ » وحدها لم يجز » . يعني : أن توكيد الفعل مشروط بزيادة « ما » بعد « إنْ » وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه ، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير « إنْ » كقوله :

٢٦١٨ - مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي [2]

قال ابن خروف : « أجاز [3] سيبويه الإتيان بـ « ما » و « إنْ » لا يؤتى بها ، والإتيان بالنون مع « ما » وأن لا يؤتى بها ، والإراءة هنا من البصر ، ولذلك تعدى الفعل إلى اثنين بالهمزة » . أي : نجعلك رائياً بعض الموعودين . قوله : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ مبتدأ وخبر ، وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه جواب للشرط ، و « ما » عطف عليه ، إذ معناه صالح لذلك ، وإلى هذا ذهب الحوفي وابن عطية .

والثاني : أنه جواب لقوله : « أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ » وجواب الأول محذوف . قال الزمخشري : « كأنه قيل : وإما نرينك بعض الذي نعدهم فذاك أو نتوفينك قبل أن نريك ، فنحن نريك في الآخرة .

قال الشيخ [4] : « فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان ولا حاجة إلى تقدير جواب محذوف ، لأن قوله : « فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ » صالح لأن يكون جواباً للشرط والمعطوف عليه ، وأيضاً فقول الزمخشري فذاك هو اسم مفرد

---

(١) أنظر سورة البقرة آية ، (٣٨) .

(٢) تقدم .

(٣) أنظر الكتاب (٣/٥١٤) وما بعدها .

(٤) أنظر البحر المحيط (٥/١٦٤) .

لا ينعقد منه جواب شرط ، فكان ينبغي أن يأتي بجملة يصح منها جواب الشرط ، إذ لا يفهم من قوله : فذلك الجزء الذي حذف المتحصل به فائدة » . قُلْتُ : قد تقرَّر أَنَّ اسم الإشارة قد يشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظ الإفراد ، فكأن ذلك واقع موقع الجملة الواقعة جواباً ، ويجوز أَنْ يكون قد حذف الخبر لدلالة المعنى عليه ، إذ التقدير : فذاك المراد والمتمنى أو نحوه . وقوله : إذ لا يفهم الخبر الذي حذف إلى آخره ممنوع ، بل هو مفهوم كما رأيت ، وهو شيء يتبادر إليه الذهن . قوله : ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ ليست هنا للترتيب الزماني ، بل هي للترتيب الإخباري لا لترتيب القصص في أنفسها . قال أبو البقاء : « كقولك : « زيدٌ عالِمٌ ، ثم هُوَ كَرِيمٌ » . وقال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : الله شهيد على ما يفعلون في الدارين ، فما معنى ثُمَّ ؟ قُلْتُ : ذكرت الشهادة والمراد مقتضاها ونتيجتها وهو العقاب ، كأنه قال : ثم الله معاقب على ما يفعلون » . وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة « ثَمَّ » بفتح الثاء جعله ظرفاً لشهادة الله ، فيكون « ثَمَّ » منصوب بـ « شَهِيدٌ » ، أي : الله شهيد عليهم ، في ذلك المكان ، وهو مكان حشرهم ، ويجوز أن يكون ظرفاً لـ « مَرْجِعُهُمْ » أي : فإلينا مرجعهم ، يعني : رجوعهم في ذلك المكان الذي يثاب فيه المحسن ، ويعاقب فيه المسيء .

قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌۚ إِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَلَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴿٤٩﴾ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٥٠﴾

قوله : ﴿ إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء متصل تقديره : إلاَّ ما شاءَ اللَّهُ أَنْ أملكه وأقدر عليه .

والثاني : أنه منقطع ، قال الزمخشري : « هو استثناء منقطع ، أي : ولكن ما شاء الله من ذلك كائن ، فكيف أملك لكم الضرر وجلب العذاب ؟ » .

قوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ .

قد تقدم الكلام على « أَرَأَيْتَ » هذه ، وأنها تضمن معنى أخبرني ، فتتعدى إلى اثنين ثانيهما غالباً جملة استفهامية ، فيعقد منها مع ما قبلها مبتدأ أو خبر كقولهم : « أَرَأَيْتَكَ زَيْداً ما صَنَعَ » ، وتقدم مذاهب الناس فيها في سورة الأنعام[1] فعليك باعتباره ثَمَّةَ ، ومفعولها الأول في هذه الآية الكريمة محذوف والمسألة من باب الإعمال ، لأنه تنازع « أرأيت » و « أتاكم » في « عذاب » ، والمسألة من إعمال الثاني ، إذ هو المختار عند البصريين ، ولمَّا أعمله أضمر في الأول وحذفه ، لأن إبقاءه مخصوص بالضرورة ، أو جائز الذكر على قلة عند آخرين ، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني ، إذ الحذف منه لا يكون إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام ، ومعنى الكلام : قل لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إنْ أتاكم أي شيء تستعجلون منه ، وليس شيء من العذاب يستعجل به لمرارته وشدة إصابته ، فهو مقتضى لنفور الطبع منه . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : بِمَ يتعلق الاستفهام ؟ وأين جواب الشرط ؟ قُلْتُ : يتعلق بـ « أَرَأيتم » ، لأن المعنى : أخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون ، وجواب الشرط محذوف ، وهو : تندموا على الاستعجال ، أو تعرفوا الخطأ فيه . « قال الشيخ[2] : « وما قدره غير سائغ ، لأنه لا يقدر الجواب إلا بما تقدمه لفظاً أو

(١) آية ، رقم (٤٠) .

(٢) أنظر البحر المحيط (١٦٦/٥) .

تقديراً ، تقول : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » ، التقدير : إن فَعَلْتَ فأنت ظَالِمٌ ، وكذلك « وإنَّا إنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ » ، التقدير : إنْ شاء الله نهتد ، فالذي يسوغ أن نقدره : إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون » . وقال الزمخشري أيضاً : « ويجوز أن يكون « مماذَا يستعجل منه المجرمون ، اعتراضاً ، والمعنى : إن أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعه حين لا ينفع الإيمان » .

قال الشيخ[1] : « أما تجويزه أن يكون « مَاذَا » جواباً للشرط فلا يصح ، لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء ، تقول : « إنْ زَارَنَا فُلَانٌ فَأَيُّ رَجُلٍ هُوَ ، وإنْ زَارَنَا فُلَانٌ فَأَيُّ يَدٍ لَهُ بِذلِكَ » . ولا يجوز حذفها إلا إذا كان في ضرورة . والمثال الذي ذكره وهو : « إنْ أتيتك مَاذَا تُطْعِمُنِي » هو من تمثيله ، لا من كلام العرب . وأما قوله : ثم تتعلق الجملة بـ « أَرَأَيْتُمْ » إن عنى بالجملة « مَاذَا يَسْتَعْجِلُ » فلا يصح ذلك ، لأنه قد جعلها جواباً للشرط ، وإن عنى بالجملة جملة الشرط فقد فسر هو « أَرَأَيْتُمْ » بمعنى : «أخبروني » و« أخبروني » يطلب متعلقاً مفعولاً ، ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول « أخبروني » ، وأما تجويزه أن تكون :

أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴿٥٢﴾

قوله : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ .

جواباً للشرط ، و « مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُون » اعتراضاً ، فلا يصح أيضاً، لما ذكرناه من أن جملة الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلاَّ ومعها فاء الجواب ، وأيضاً فـ « ثُمَّ » هنا هي حرف عطف يعطف الجملة التي بعدها على التي قبلها ، فالجملة الاستفهامية معطوفة ، وإذا كانت معطوفة لم يصح أن تقع جواباً لشرط . وكون « أَرَأَيْتُمْ » بمعنى : « أخبروني » هو الظاهر المشهور . قال الحوفي : « الرؤية من رؤية القلب التي بمعنى العلم ، لأنها داخلة على الجملة من الاستفهام التي معناها التقرير ، وجواب الشرط محذوف وتقدير الكلام : أرأيتم ما يستعجل من العذاب المجرمون إنْ أتاكم عذابه انتهى . « فهذا ظاهر في أن « أَرَأَيْتُمْ » غير مضمنة معنى الإخبار ، وأن الجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين»، ولكن المشهور الأول. قوله : « مَاذَا يَسْتَعْجِلُ » قد تقدم الكلام على هذه الكلمة ، ومذاهب الناس فيها ، وجوَّز بعضهم هنا : أن يكون « ما » مبتدأ ، و « ذا » خبره ، وهو موصول بمعنى الذي ، و « يَسْتَعْجِلُ » صلته وعائده محذوف تقديره : أي شيء الذي يستعجل منه أي : من العذاب أو من الله ـ تعالى ـ وجوَّز آخرون كمكي وأنظاره أن يكون « مَاذَا » كله مبتدأ ، أي : يجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد ، والجملة بعده خبره . قال أبو علي : « وهو ضعيف لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ » . وقد أجاب أبو البقاء عن هذا فقال : « ورُدَّ هذا القول بأن الهاء في « مِنْهُ » يعود على المبتدأ كقولك : « زَيْدٌ أَخَذْتُ مِنْهُ دِرْهَماً » . قُلْتُ : ومثل أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك ، إلاَّ أنه لا يرى عود الهاء على الموصول ، لأن الظاهر عودها على العذاب .

قال الشيخ[2] : « والظاهر عود الضمير في « مِنْهُ » على العذاب ، وبه يحصل الرابط لجملة الاستفهام بمفعول « أرأيتم » المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل » . وقال مكي : « وإنْ شئت جعلت « ما » و « ذا » بمنزلة اسم واحد في

---

(١) أنظر المصدر السابق .

(٢) البحر المحيط (١٦٧/٥) .

موضع رفع بالابتداء ، والجملة التي بعده الخبر ، والهاء في « مِنْهُ » تعود أيضاً على العذاب » . قُلْتُ : فقد ترك المبتدأ بلا رابط لفظي حيث جعل الهاء عائدة على غير المبتدأ ، فيكون العائد عنده محذوفاً ، لكنه قال ـ بعد ذلك : « فإنْ جَعَلْتَ الهاء في « مِنْهُ » تعود على الله ـ جل ذكره ـ و « ما » و « ذا » اسماً واحداً كانت « ما » في موضع نصب بـ « يَسْتَعْجِلُ » ، والمعنى : أي شيء يستعجل المجرمون من الله » . فقوله هذا يؤذن بأن الضمير لما عاد على غير المبتدأ جعله مقدماً ، وهذا الوجه بعينه جائز فيما إذا جعل الضمير عائداً على العذاب ووجه الرفع على الابتداء جائز ، فيما إذا جعلت الضمير عائداً على الله ـ تعالى ـ إذ العائد الرابط مقدر كما تقدم التنبيه عليه .

قوله : ﴿ أَثُمَّ ﴾ .

قد تقدم خلاف الزمخشري للجمهور في ذلك حيث : يقدر جملة بين همزة الاستفهام وحرف العطف ، و « ثُمَّ » حرف عطف وقد قال الطبري ـ ما لا يوافق عليه فقال ـ : « وأَثُمَّ » هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العطف وإنما هي بمعنى : هُنَالِكَ فإنْ كَانَ قَصَدَ تفسير المعنى وهو بعيد فقد أبهم في قوله ، لأن هذا المعنى لا يعرف في « ثُمَّ » بضم الثاء ، إلا أنه قد قرأ طلحة بن مصرف « أَثَمَّ » بفتح الثاء ، وحينئذ يصح تفسيرها بمعنى : هُنَالِكَ . قوله : « الآنَ » قد تقدم الكلام في « الآن » وقرأ الجمهور « آلانَ » بهمزة استفهام داخلة على « الآن » ، وقد تقدم مذاهب القراء في ذلك . « الآن » نصب بمضمر تقديره : الآن آمَنْتُمْ ، ودل على هذا الفعل المقدر الفعل الذي تقدمه ، وهو قوله : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ ولا يجوز أن يعمل فيه « آمَنْتُمْ » الظاهر ، لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده ، كما أن ما بعده لا يعمل فيما قبله ، لأن قبله صدر الكلام وهذا الفعل المقدر ومعموله على إضمار قول أي : قيل لهم إذ آمنوا بعد وقوع العذاب آآمنتم الآن به . والقراءة بالاستفهام هي قراءة العامة ، وقد عرفت تخريجها . وقرأ عيسى وطلحة « آمَنْتُمْ بِهِ الآن » فوصلا الهمزة من غير استفهام ، وعلى هذه القراءة فـ « الآن » منصوب باسم هذا الظاهر . قوله : « وَقَدْ كُنْتُمْ » جملة حالية . قال الزمخشري : ﴿ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ يعني : تكذبون ، لانَّ استعجالهم على جهة التكذيب والإنكار . قُلْتُ : فجعله من باب الكناية ، لأنه دلالة على الشيء بلازمه نحو : « هُوَ طَويلُ النِّجادِ » كَنَيْتُ به عن طول قامته ؛ لأن طول نجاده لازم لطول قامته ، وهو باب بليغ .

قوله : ﴿ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ .

هذه الجملة على قراءة العامة عطف على ذلك الفعل المقدر الناصب للآن ، وعلى قراءة طلحة هو استئناف إخبار عما يقال لهم يوم القيامة و « ذُوقُواْ » و « هَلْ تُجْزَوْنَ » كله في محل نصب بالقول . وقوله : « إِلَّا بِمَا » هو المفعول الثاني لـ « تُجْزَوْنَ » والأول قائم مقام الفاعل ، وهو استثناء مفرغ .

﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٥٤﴾ أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥٦﴾

قوله : ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ .

يجوز أن يكون « حَقٌّ » مبتدأ وهو مرفوع بالفاعلية سد مسد الخبر و « حَقّ » وإنْ كان في الأصل مصدراً ليس باسم فاعل ولا مفعول ، لكنه في قوة ثابت ، فلذلك رفع الظاهر ، ويجوز أن يكون « حَقٌّ » خبراً مقدماً ، و « هُوَ » مبتدأ مؤخراً . واختلف في « يَسْتَنْبِئُونَكَ » هل هي متعدية إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة ؟ فقال الزمخشري : « ويستنبئونك » فيقولون : « أَحَقٌّ هُوَ » فظاهر هذه العبارة أنها متعدية لواحد ، وأن الجملة الاستفهامية في محل نصب بذلك القول المضمر المعطوف على « يَسْتَنْبِئُونَكَ » : وكذا فهم عنه الشيخ أعني : تعديها لواحد ، وقال مكي : « أَحَقٌّ هو » ابتداء وخبر في موضع المفعول الثاني إذا جعلت « يَسْتَنْبِئُونَكَ » بمعنى : يستخبرونك ، فإذا جعلت « يَسْتَنْبِئُونَكَ » بمعنى : يستعلمونك كان « أَحَقٌّ هُوَ » ابتداء وخبراً في موضع المفعولين ، لأن « أَنْبَأَ » إذا كان بمعنى « أَعْلَمْ » كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل يجوز الاكتفاء بواحد ولا « يجوز الاكتفاء باثنين دون الثالث ، وإذا كانت « أنبأ » بمعنى : أخبر تعدت إلى مفعولين لا يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني ، وأنبأ ونبأ في التعدي سواء . وقال ابن عطية : « معناه : يستخبرونك وهو على هذا يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما : الكاف ، والآخر : في الابتداء والخبر . فعلى ما قال يكون : « يَسْتَنْبِئُونَكَ » متعلقة بالاستفهام ، وأصل « اسْتَنْبَأَ » أَنْ يتعدى إلى مفعولين أحدهما بـ « عن » تقول : استنبأت زيداً عَنْ عَمْرو » أي : طلبت منه أن ينبئني عن عمرو ، ثم قال : « والظاهر أنها تحتاج إلى مفاعيل ثلاثة : أحدها : الكاف ، والابتداء والخبر سدا مسد المفعولين .

قال الشيخ[1] : « وليس كما ذكر ، لأن استعلم لا يحفظ كونها متعدية إلى مفاعيل ثلاثة ، لا يحفظ : « اسْتَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً » فتكون جملة الاستفهام سدت مسد المفعولين ، ولا يلزم من كونها بمعنى يستعلمونك أَنْ تتعدى إلى ثلاثة ، لأن استعلم لا تتعدى إلى ثلاثة كما ذكرنا » قُلْتُ : قد سبق أبا محمد إلى هذا مكي بن أبي طالب ، كما قدمت حكايته عنه ، والظاهر جواز ذلك ، ويكون التعدي إلى ثالث قد حصل بالسين ، لأنهم نصوا على أَنَّ السين تعدى فيكون الأصل : عَلِم زيدٌ عمراً قائماً ، ثم تقول : « استعلمت زيداً عمراً قائماً ، إلاَّ أَنَّ النحويين نصُّوا على أنه لا يتعدى إلى ثلاثة إلا « عَلِمَ » و « رَأى » المنقولين بخصوصية همزة التعدي إلى ثالث ، و « أنبأ ونبأ » وأخبر وخبر ، وحدث » . وقرأ الأعمش « الحقُّ » بلام التعريف ، قال الزمخشري : « وهو أدخل في الاستهزاء ، لتضمنه معنى التعويض بأنه باطل . وذلك لأَنَّ اللام للجنس ، فكأنه قيل : أهو الحق لا الباطل ؟ أو أهو الذي سميتموه الحق ، والضمير أعني هو عائد إما على العذاب أو على الشرع أو القرآن أو الوعيد أو أمر الساعة » . قوله : « إِيْ » حرف جواب بمعنى « نَعَمْ » ، ولكنها تختص بالقسم ، أي : لا تستعمل إلاَّ في القسم بخلاف « نَعَمْ » . قال الزمخشري : و « إِيْ » بمعنى « نَعَمْ » في القسم خاصة ، كما كان « هَلْ » بمعنى « قَدْ » في الاستفهام خاصة ، وسمعتهم يقولون في التصديق : « أَيْوَ » فيصلون بواو القسم ولا ينطقون به وحده .

قال الشيخ[2] : « لا حجة فيما سمعه لعدم الحجة في كلام مَنْ سمعه لفساد كلامه وكلام مَنْ قبله بأزمان كثيرة » . وقال ابن عطية : « هي لفظة تتقدم القسم بمعنى : « نَعَمْ » ويجيء بعدها حرف القسم ، وقد لا يجيء ، تقول : إِيْ وَربي ، وإِيّ ربي » . قوله : « وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ » يجوز أن تكون الحجازية ، وأن تكون التميمية لخفاء النصب أو

---

(١) أنظر سورة البقرة ، آية : (٧١) .

(٢) أنظر البحر المحيط (١٦٨/٥) .

الرفع في الخبر ، وهذا عند غير الفارسي وأتباعه ، أعني : جواز زيادة الباء في خبر التميمية ، وهذه الجملة تحتمل الوجهين :

أحدهما : أن تكون معطوفة على جواب القسم فيكون قد أجاب بجملتين إحداهما مثبتة مؤكدة بأن واللام ، والأخرى منفية مؤكدة بزيادة الباء .

والثاني : أنها مستأنفة سيقت للإخبار ، بعجزهم عن التعجيز ومعجز من أعجز فهو متعد لواحد كقوله تعالى : ﴿ **وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَباً** ﴾[1] . فالمفعول هنا محذوف أي : بمعجزين الله . وقال الزجاج : « أي ما أنتم ممن يعجز من يعذبكم » . ويجوز أن يكون استعمل استعمال اللازم ، لأنه قد كثر فيه حذف المفعول حتى قالت الْعَرَبُ : « أَعْجَزَ فُلاَنٌ إِذَا ذَهَبَ فِي الأَرْضِ فَلَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ » .

قوله : ﴿ **لاَفْتَدَتْ بِهِ** ﴾ .

افتدى : يجوز أن يكون متعدياً وأن يكون قاصراً ، فإذا كان مطاوعاً لـ « فَدَى » كان قاصراً ، تقول : فَدَيْتُهُ فافْتَدَى ، ويكون بمعنى : فَدَى فيتعدى لواحد ، والفعل هنا يحتمل الوجهين ، فإنْ جعلناه متعدياً فمفعوله تقديره : لافتدت به نفسها ، وهو في المجاز كقوله : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا ﴾[2] . وقوله : « وَأَسَرُّوا » قيل : أَسَرَّ من الأضداد يستعمل بمعنى : أَظْهر ، كقول الفرزدق :

٢٦١٩ ـ وَلَمَّا رَأَى الْحَجَّاجَ جَرَّدَ سَيْفَهُ أَسَرَّ الحَرُورِيُّ الَّذِي كَانَ أَضْمَرَا[3]

وقول آخر :

٢٦٢٠ ـ فَأَسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى بِرَدِّ جِمَالِ غَاضِرَةَ الْمُنَادِي[4]

ويستعمل بمعنى « أَخْفَى » وهو المشهور في اللغة كقوله تعالى : ﴿ **يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ** ﴾[5] ، وهو في الآية يحتمل الوجهين ، وقيل : إنه ماض على بابه قد وقع ، وقيل : بل هو بمعنى المستقبل ، وقد أبعد بعضهم ، فقال : أسروا الندامة ، أي : بدت بالندامة أسره وجوههم ، أي : تكاسير جباههم . و ﴿ **لَمَّا رَأَوُا** ﴾ يجوز أن يكون حرفاً وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، أو هو : المتقدم عند مَنْ يرى تقديم جواب الشرط جائزاً ، ويجوز أن يكون بمعنى : حين والناصب لها « أَسَرُّوا » . وقوله : ﴿ **ظَلَمَتْ** ﴾ في محل جر صفة لـ « نَفْسٍ » ، أي : لكل نفس ظالمة . و « مَا فِي الأَرْضِ » اسم « أَنَّ » و « لِكُلِّ » هو الخبر . قوله : ﴿ **وَقُضِيَ** ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً ، وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون معطوفاً على « رَأَوُا » فيكون داخلاً في خبر « لَمَّا » ، والضمير في « بَيْنَهُمْ » يعود على « كُلِّ نَفْسٍ » في المعنى . وقال الزمخشري : « بين الظالمين والمظلومين دلَّ على ذلك ذكر الظلم » . وقال بعضهم[6] : « إنه يعود على الرؤساء والأتباع » . وقوله : ﴿ **بِالقِسْطِ** ﴾ يجوز أن تكون الباء للمصاحبة ، وأن تكون للآلة .

وقوله : ﴿ **وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾ .

---

(١) سورة الجن ، آية : (١٢) .
(٢) سورة النحل ، آية : (١١١) .
(٣) البيت لم أجده في ديوانه وهو من شواهد البحر (١٦٩/٥) .
(٤) البيت لكثير يرثي صديقه حندق الكندي أنظر ديوانه (٢٢١) ، البحر (١٦٩/٥) ، القرطبي (٣٥٢/٨) .
(٥) سورة البقرة ، آية : (٧٧) .
(٦) أنظر البحر المحيط (١٦٩/٥) .

قدم الجار للاختصاص ، أي : إليه لا إلى غيره يرجعون ، ولأجل الفواصل . وقرأ العامة : « تُرْجَعُونَ » بالخطاب وقرأ الحسن وعيسى بن عمر « يُرْجَعُونَ » بياء الغيبة .

يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ .

يجوز أن تكون « مِنْ » لابتداء الغاية فتتعلق حينئذ بـ « جَاءَتْكُمْ » وابتداء الغاية مجاز ، ويجوز أن تكون للتبعيض فتتعلق بمحذوف على أنها صفة لـ « موعظة » أي : موعظة كائنة من مواعظ ربكم . وقوله : ﴿ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ . . وهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ من باب ما عطف فيه الصفات بعضها على بعض أي : قد جاءتكم موعظة جامعة لهذه الأشياء كلها ، « وَشِفَاءٌ » في الأصل : مصدر جعل وصفاً مبالغة ، أو هو اسم لما يشفى به أي : يداوى فهو كالدواء لِمَا يُداوى به ، و « لِمَا فِي الصُّدُورِ » يجوز أن يكون صفة لـ « شِفَاءٌ » فيتعلق بمحذوف ، وأن تكون اللام زائدة في المفعول ، لأن العامل فرع إذا قلنا بأنه مصدر . وقوله : « لِلْمُؤْمِنِينَ » محتمل لهذين الوجهين ، وهو من التنازع ، لأن كلاًّ من الهدى والرحمة يطلبه .

قوله : ﴿ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ ﴾ .

في تعلق هذا الجار أوجه :

أحدها : أن « بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ » متعلق بمحذوف تقديره : بفضل الله وبرحمته فليفرحوا بذلك ، فليفرحوا والتكرير للتأكيد ، فحذفت الفعل الأول لدلالة الثاني عليه فهما جملتان ، ويدل على ذلك قول الزمخشري : « أصل الكلام : بفضل الله وبرحمته فليفرحوا ، فبذلك فليفرحوا والتكرير للتأكيد والتقرير ، وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا ، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه ، والفاء داخلة لمعنى الشرط ، كأنه قيل : إن فرحوا بشيء فليخصوهما بالفرح ، فإنه لا مفرح به أحق منهما .

الثاني : أن الجار الأول متعلق أيضاً بمحذوف دل عليه السياق ، والمعنى لا نفس الفعل الملفوظ به والتقدير : بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا قاله الزمخشري .

الثالث : أن يتعلق الجار الأول بـ « جَاءَتْكُمْ » قال الزمخشري : «ويجوز أن يراد: قد جاءتكم موعظة بفضل الله وبرحمته ، فبذلك : فبمجيئها فليفرحوا .

قال الشيخ[1] : « أما على إضمار فليعتنوا فلا دليل عليه » . قُلْتُ : الدلالة عليه من السياق واضحة ، وليس شرط الدلالة أن تكون لفظية .

قال الشيخ[2] : وأما تعلقه بقوله : « قَدْ جَاءَتْكُمْ فينبغي أن يقدر محذوفاً بعد « قُلْ » ولا يكون متعلقاً بـ « جَاءَتْكُمْ » الأولى ، للفصل بينهما بـ « قُلْ » قُلْتُ : هذا إيراد واضح ، ويجوز أن يكون « بِفَضْلِ اللَّهِ » صفة

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٧١) .

(٢) أنظر المصدر السابق .

لـ « مَوْعِظَةٌ » أي : موعظة مصاحبة أو ملتبسة بفضل الله .

الرابع : قال الحوفي : الباء متعلقة بما دل عليه المعنى ، أي : قد جاءتكم الموعظة بفضل الله .

الخامس : أن الفاء الأولى زائدة وأن قوله : « بِذَلِكَ » بدل مما قبله ، وهو « بِفَضْلِ اللَّهِ » ، « وَبِرَحْمَتِهِ » وأشير « بِذَلِكَ » إلى اثنين وهما : الفضل والرحمة ، كقوله : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[1] .

وقوله :

٢٦٢١ - إنَّ لِلخَيْرِ وللشَّرِّ مَدًى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[2]

وفي هاتين الفاءين أوجه :

أحدها : أن الأولى زائدة ، وقد تقدم تحريره في الوجه الخامس .

الثاني : أن الفاء الثانية مكررة للتوكيد فعلى هذا لا تكون الأولى زائدة ، ويكون أصل التركيب : فبذلك فليفرحوا ، وعلى القول الأول قبله يكون أصل التركيب بذلك فليفرحوا .

الثالث : قال أبو البقاء : « الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها ، والثانية بفعل محذوف تقديره : فليعجبوا بذلك فليفرحوا ، كقولهم : « زَيْداً فاضربه » أي : « تَعمَّد زيداً فاضربه » . والجمهور على « فَلْيَفْرَحُواْ » بياء الغيبة»، وقرأ عثمان بن عفان وأُبي وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب ، وهي قراءة رسول الله ﷺ . قال الزمخشري : « هو الأصل والقياس » .

وقال الشيخ : « إنها لغة قليلة يعني : أن القياس أن يؤمن المخاطب بصيغة (أفعل) وبهذا الأصل ، قرأ أُبي « فَافْرَحُواْ » وهي في مصحفه كذلك ، وهذه قاعدة كلية ، وهي : أن الأمر باللام يكثر في الغائب والمخاطب المبني للمفعول ، مثال الأول : « ليقم زيد » وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور ، ومثال الثاني : « ولْتُعْنَ بِحَاجتي » ، ولتصدق يا زيد فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان بن عفان (ومَنْ معه) وفي الحديث : « لِتَأْخُذُواْ مَصَافَّكُمْ »[3] ، بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة « افعل » نحو : « قُمْ يَا زَيْدُ ، وقُومُواْ » ، وكذلك يضعف الأمر باللام للمتكلم وحده أو معه غيره ، فالأول نحو : « لأقم » تأمر نفسك بالقيام ، ومنه قوله عليه السلام : « قُومُواْ فَلأُصلِّ لَكُمْ »[4] ، ومثال الثاني : « لنقم » أي : نحن : وكذلك النهي ومنه قوله :

٢٦٢٢ - إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْق فَلَا نَعُدْ بِهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ[5]

ونقل ابن عطية عن ابن عامر أنه قرأ « فَلْتَفْرَحُواْ » خطاباً ، وهذه ليست مشهورة عنه ، وقرأ الحسن وأبو التياح « فلِيَفْرَحُواْ » بكسر لام الأمر وهو الأصل . قوله : ﴿ هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ ، هو عائد على الفضل والرحمة وإنّ كَانَا

---

(١) سورة البقرة ، آية : (٦٨) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت في كتب النحو ولم أجده مرفوعاً .
(٤) أخرجه البخاري (١/١٠٧) ، مسلم في المساجد باب (٤٨) : رقم (٦٦، ٢٦٨) ، وأحمد في المسند (٣/١٤٩) ، وأبو عوانة (٢/٧٣) .
(٥) تقدم .

شيئين ، لأنّهما بمعنى شيء واحد عبر عنه بلفظين على سبيل التأكيد ، ولذلك أشير إليهما بإشارة الواحد . وقرأ ابن عامر « تَجْمَعُونَ » بالتاء خطاباً وهو يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون من باب الالتفات فيكون في المعنى كقراءة الجماعة ، فإن الضمير يراد به من يراد بالضمير في قوله : « فَلْيَفْرَحُواْ » .

الثاني : أنه خطاب كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ ﴾ ، وهذه القراءة تناسب قراءة الخطاب في قوله : « فَلْيَفْرَحُواْ » ، وقد تقدم أن ابن عطية نقلها أيضاً .

قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾

قوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ .

هذه بمعنى : أخبروني . وقوله : « مَا أَنْزَلَ » يجوز أن تكون « مَا » موصولة بمعنى الذي ، والعائد محذوف أي : ما أنزله ، وهي في محل نصب مفعولاً أولاً . والثاني : هو الجملة من قوله « آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » والعائد من هذه الجملة على المفعول الأول محذوف تقديره : الله أذن لكم فيه ، واعترض على هذا بأن قول « قُلْ » يمنع من وقوع الجملة بعده مفعولاً ثانياً . وأجيب عنه : بأنه كرر توكيداً ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية منصوبة المحل بـ « أَنْزَلَ » ؛ وهي حينئذ معلقة لـ « أَرَأَيْتُمْ » وإلى هذا ذهب الحوفي والزمخشري ، ويجوز أن تكون «مَا » الاستفهامية في محل رفع بالابتداء ، والجملة من قوله : « آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » خبره ، والعائد محذوف كما تقدم ، أي : أذن لكم فيه ، وهذه الجملة الاستفهامية معلقة لـ « أَرَأَيْتُمْ » والظاهر من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، لأن فيه إبقاء « أرأيت » على بابها من تعديها إلى اثنين ، وأنها مؤثرة في أولهما بخلاف جعل « ما » استفهامية فإنها معلقة لـ « أرأيت » وسادة مسد المفعولين . وقوله : « مِن رِزْقٍ » يجوز أن يكون حالاً من الموصول ، وأن يكون « مِنْ » لبيان الجنس ، و « أَنْزَلَ » على بابها ، وهو على حذف مضاف أي : أنزله من سبب رزق وهو المطر ، وقيل : تجوز بالإنزال عن الخلق كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾[1] ، ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ﴾[2] . قوله : « أَمْ عَلَى الله تفترون » في « أَمْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها متصلة عاطفة تقديره : أخبروني الله أذن لكم في التحليل والتحريم فأنتم تفعلون ذلك بإذنه أم تكذبون على الله في نسبة ذلك إليه ؟ .

والثاني : أن تكون منقطعة . قال الزمخشري : « ويجوز أن تكون الهمزة للإنكار ، و « أَمْ » منقطعة بمعنى ، بل أتفترون على الله ، تقريراً للافتراء . والظاهر هو الأول ، إذ المعادلة بين هاتين الجملتين اللتين بمعنى المفردين واضحة ، إذ التقدير : أي الأمرين واقع إذن لكم في ذلك أم افتراؤكم عليه .

وَمَا ظَنُّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا

---

(١) سورة الحديد ، آية : (٢٥) .

(٢) سورة الزمر ، آية : (٦) .

يَشْكُرُونَ ﴿٦٠﴾ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾

قوله : ﴿ وَمَا ظَنُّ ﴾ .

ما مبتدأة استفهامية ، و « ظَنُّ » خبرها ، و « يَوْمَ » منصوب بنفس الظن ، والمصدر مضاف لفاعله ومفعولا الظن محذوفان ، والمعنى : وأي شيء يظن الذين يفترون يوم القيامة ، أني فاعل بهم أنجيهم من العذاب ، أم أنتقم منهم ، وقرأ عيسى بن عمر « وَمَا ظَنَّ الَّذِينَ » جعله فعلاً ماضياً ، والموصول فاعله ، و « ما » على هذه القراءة استفهامية أيضاً في محل نصبه على المصدر وقدمت ، لأن الاستفهام له صدر الكلام . والتقدير : أي ظن ظن المفترون ، و « ما » الاستفهامية قد تنوب عن المصدر ، ومنه قول الشاعر :

٢٦٢٣ ـ مَاذَا يَغِيرُ ابْنَتَيْ رِبْعٍ عَوِيلُهُمَا لَا تَرْقُدانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدا[1]

وتقول : « ما يَضْرِبُ زَيْدٌ » تريد : أي ضرب يضربه . قال الزمخشري : « أتى به فعلاً ماضياً ، لأنه واقع لا محالة فكأن قد وقع وانقضى » . وهذا لا يستقيم هنا ، لأنه صار نصاً في الاستقبال لعمله في الظرف المستقبل ، وهو يوم القيامة ، وإن كان بلفظ الماضي .

قوله تعالى : ﴿ وما تكونُ في شَأْنٍ وما تَتْلُو ﴾ .

« ما » نافية في الموضعين ولذلك عَطَفَ بإعادةِ « لا » النافية ، وأوجب بـ « إلا » بعد الأفعال لكونها منفيةً و « في شأن » خبر « تكون » والضمير في « منه » عائد على « شأن » و « مِنْ قرآن » تفسير للضمير وخصَّ من العموم ؛ لأنَّ القرآنَ هو أعظم شؤونه ﷺ وقيل : يعود على التنزيل ، وفسِّر بالقرآن لأنَّ كلَّ جزء منه قرآن ، وإنما أضمر قبل الذكر تعظيماً له ، وقيل يعود على الله ، أي : وما تتلو من عند الله من قرآن . وقال أبو البقاء « من الشأن » أي : من أجله ، و « من قرآن » مفعول « تتلو » و « من » زائدة يعني أنها زيدت في المفعول به ، و « من » الأولى جارة للمفعول من أجله ، تقديره : وما تتلو من أجل الشأن قرآناً وزيدت ، لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة . وقال مكي : « منه » الهاء عند الفراء تعود على الشأن على تقدير حذف مضاف تقديره : وما تتلو من أجل الشأن أي : يحدث لك شأن فتتلو القرآن من أجله ، والشأن مصدر شأن يشأن شأنه ، أي : قصد يقصد قصده ، وأصله الهمز ، ويجوز تخفيفه والشأن أيضاً الأمر ، ويجمع على شؤون .

وقوله ﴿ إلا كنا ﴾ هذه الجملة حالية وهو استثناء مفرغ ، وولي « إلا » هنا الفعل الماضي دون قد لأنه قد تقدَّمها فعل وهو مجوز لذلك وقوله : « إذ » هذا الظرف معمول لـ « شُهُوداً » ، ولما كانت الأفعال السابقة المراد بها الحالة الدائمة وتنسحب على الأفعال الماضية ، كان الظرف ماضياً ، وكان المعنى : وما كنت وما تلوت وما عملتم إلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إذْ أَفَضْتُم فيه . و « إذْ » تخلص المضارع لمعنى الماضي . قوله : « وَمَا يَعْزُبُ » قرأ الكسائي هنا وفي سبأ : « يَعْزِبُ » بكسر الزاي ، والباقون بضمها وهما لغتان في مضارع « عَزَبَ » . يقال : عَزَبَ يَعْزُبُ ويَعْزِبُ أي

---

(١) تقدم .

غَابَ ، ومنه الرَّوْضُ الْعَازِبُ ، قال أبو تمام :

٢٦٢٤ ـ وَقَلْقَلَ نَابِي مِنْ خُرَاسَانَ جَاشُهَا فَقُلْتُ اطمئني أَنْضَرُ الرَّوْض عَازِبُهُ[١]

وقيل للغائب عن أهله عَازِبٌ ، حتى قالوا لمن لا زوج له : عَازِبٌ . وقال الرَّاغِبُ : الْعَازِبُ الْمُتَبَاعِدُ في طَلَبِ الْكَلإِ ، ويُقالُ : رَجُلٌ عَزَبٌ ، وامرأةٌ عَزَبَةٌ وعزَبَ عَنْهُ حِلْمُهُ ، أي : غَابَ ، وَقَوْمٌ مَعْزِبُونَ ، أي : « عَزَبَتْ عَنْهُمْ إبِلُهُمْ » . وفي الحديث : « مَنْ قَرأَ الْقُرْآنَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْماً فَقَدْ عَزَّب »[٢] . أي : فقد بَعُدَ عَهْده بالْخِتمَةِ . وقال قريب منه الهروي فإنه قال : أي : « بَعُدَ عَهْدُهُ بِمَا ابْتَدأَ مِنْهُ ، وأَبْطأ فِي تِلاَوتِهِ » ، وفي حَدِيثِ أُمّ مَعْبَدَ[٣] : « والشَّاءُ عَازِبٌ حِيالٌ »[٤] . قال : « فَالْعَازِبُ الْبَعِيدُ الذَّهَابِ فِي الْمَرْعَى والْحَائِلُ التي ضَرَبَها الْفَحْلُ فَلَمْ تَحْمِلْ لِجُدُوبَةِ السَّنَةِ » . وفي الحديث : « أَصْبَحْنَا بِأَرْضٍ عَزُوبَةٍ صحراء »[٥] . أي : بَعِيدةُ الْمَرْعَى ، ويقال للمال الغَائِبِ : عَازِبٌ ، وللْحاضِرِ : عَاهِن . والمعنى في الآية وما يبعد أو ما يخفى أو ما يغيب عن ربك و « مِنْ مِثْقَالِ » فاعل ، و « مِنْ » مزيدة فيه أي : ما يبعد عنه مثقال . والمثقال هنا اسم لا صفة ، والمعنى به الوزن ، أي : وزن ذرة . قوله : « وَلاَ أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرَ » قرأ حمزة برفع راء « أَصْغَرُ » و « أَكْبَرُ » والباقون بفتحها ، فأما الفتح ففيه وجهان :

أحدهما : وعليه أكثر المعربين ـ : أنه جر ، وإنما كان بالفتحة ، لأنه لا ينصرف للوزن والوصف والجر لأجل عطفه على المجرور ، وهو إما « مِثْقَالُ » ، وإما « ذَرَّةٌ » .

وأما الوجه الثاني : فهو أن « لا » نافية للجنس و « أَصْغَرَ » و « أَكْبَرَ » اسمها فهما مبنيان على الفتح . وأما الرفع فمن وجهين أيضاً .

أشهرهما : ـ عند المعربين ـ : العطف على محل « مِثْقَالِ » إذ هو مرفوع بالفاعلية ، و « مِنْ » مزيدة فيه كقولك : « ما قَامَ مِنْ رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٍ » . بجر امرأة ورفعها .

والثاني : أنه مبتدأ ، قال الزمخشري : « والوجه النصب على نفي الجنس ، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسه ، وفي العطف على محل : « مِثْقَالِ ذَرَّةٍ » أو على لفظ « مِثْقَال ذَرَّةٍ » فتحاً في موضع الجر لامتناع الصرف إشكال ، لأن قولك : لا يعزب عنه شيء إلا في كتاب مشكل انتهى . وهذان الوجهان اختيار الزجاج . وإنما كان هذا مشكلاً عنده ، لأنه يصير التقدير : إلا في كتاب مبين فيعزب وهو كلام لا يصح ، وقد يزول هذا الإشكال بما ذكره أبو البقاء ، وهو أن يكون « إلاَّ فِي كِتَابٍ » استثناء منقطعاً قال : « إلاَّ فِي كِتَابٍ » أي : إلاّ هو في كتاب ، والاستثناء منقطع ، وقال الإمام فخر الدين ـ بعد حكاية الإشكال المتقدم ـ : أجاب بعض المحققين من وجهين ، أحدهما : أن الاستثناء منقطع ، والآخر : أن العزوب عبارة عن مطلق البعد والمخلوقات قسمان : قسم أوجده الله ابتداء من غير واسطة كالملائكة والسماوات والأرض . وقسم أوجده بواسطة ، القسم الأول مثل الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد ، وهذا قد يتباعد في سلسلة العلّة والمعلولية عن مرتبة وجود واجب الوجود . فالمعنى لا يبعد عن مرتبة وجوده

---

(١) أنظر ديوانه ( ) .

(٢) ذكره إبن الأثير في نهاية غريب الحديث (٣/٢٢٧) .

(٣) هي عاتكة بنت خالد الخزاعية الكعبية أنظر أسد الغابة ١/٤٤٦ الاصابة ٤/٤٩٧ .

(٤) ذكر إبن الأثير في المصدر السابق وقال أي يعيده المري لا تأوي إلى المنزل في الليل . والحيال جمع حائل وهي التي لم تحمل .

(٥) أنظر المصدر السابق . م «عزب» .

مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبين كتبه الله وأثبت فيه صور تلك المعلومات . قُلْتُ : فقد آل الأمر إلى أنه جعله استثناء مفرغاً ، وهو حال من « أَصْغَرَ ، وأَكْبَرَ » وهو في قوة الاستثناء المتصل ولا يقال في هذا أنه متصل ولا منقطع ، إذ المفرغ لا يقال فيه ذلك . وقال الجرجاني : «إلا بمعنى الواو»، أي : وهو في كتاب مبين ، والعرب تضع موضع واو النسق كقوله : ﴿ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ ﴾[1] ـ ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾[2] . وهذا الذي قاله الجرجاني ضعيف جداً ، وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في البقرة[3] ، وأنه شيء قال به الأخفش ، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح . قال الشيخ أبو شامة : « ويزيل الإشكال أن يقدر قبل قوله « إِلاَّ فِي كِتَابٍ » ليس شيء من ذلك إلا في كتاب ، وكذا يقدر في آية الأنعام ، ولم يقرأ في سبأ إلا بالرفع ، وهو يقول قول من يقول إنه معطوف ، وسببه أن « مِثْقَالُ » فيها بالرفع ، إذ ليس قبله حرف جر . وقد تقدم الكلام على نظير هذه المسألة والإشكال فيها في سورة الأنعام في قوله : « وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ » إلى قوله : « إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ » ، وأن صاحب النظم الجرجاني هذا أحال الكلام فيها على الكلام في هذه السورة ، وأن أبا البقاء قال : « لو جعلناه كذا لفسد المعنى » . وقد بينت تقرير فساده والجواب عنه في كلام طويل هناك ، فعليك باعتباره ونقل ما يمكن نقله إلى هنا .

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٥﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾ .

في محله أوجه :

أحدها : أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمر، أي : هم الذين آمنوا أو على أنه خبر ثان لإنَّ ، أو على الابتداء والخبر الجملة من قوله : ﴿ لَهُمُ الْبُشْرَى ﴾ .

والثاني : على النعت على موضع «أَوْلِيَاءَ»، لأن موضعه رفع بالابتداء قبل دخول «إنَّ» أو على البدل من الموضع أيضاً ذكرهما مكي ، وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين ، لأنهم يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق في اعتبار المحل وقيل : محله الجر بدلاً من الهاء والميم في « عليهم » وقيل : منصوب المحل نعتاً لـ « أولياء » أو بدلاً من « هُمْ » على اللفظ أو على إضمار فعل لائق وهو أمدح فقد تحصل فيه تسعة أوجه : الرفع في خمسة والجر من وجه واحد والنصب من ثلاثة ، وإذا لم تجعل الجملة من قوله « لَهُمُ الْبُشْرَى » خبراً لـ « الَّذِينَ » جاز فيها الاستئناف ، وأن يكون خبراً ثانياً لـ « إنَّ » أو ثالثاً . قوله : ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه متعلق بـ ﴿ الْبُشْرَى ﴾ أي : البشرى تقع في الدنيا ، وفسرت بالرؤيا الصالحة .

والثاني : أنها حال من « الْبُشْرَى » فتعلق بمحذوف والعامل في الحال الاستقرار في « لَهُمْ » لوقوعه خبراً . وقوله : ﴿ لا تبديل ﴾ جملة مستأنفة . وقوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارة لـ﴿الْبُشْرَى ﴾وإن كانت مؤنثة ، لأنها في معنى

---

(١) سورة النساء ، آية : (١٤٨) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (١٥٠) .

(٣) انظر سورة البقرة ، آية : (١٥٠) .

التبشير . وقيل : هو إشارة إلى النعيم ، قاله ابن عطية . وقال الزمخشري : و« ذَلِكَ » إشارة إلى كونهم مبشرين في الدارين .

قوله : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ ﴾ .

العامة على كسر « إنَّ » استئنافاً ، وهو مشعر بالعلية . وقيل : هو جواب سؤال مقدر كأن قائلاً قال : لم لا يحزنه قولهم وهو مما يحزن ؟ فأجيب بقوله : إنّ الْعِزَّةَ لله جميعاً ليس لهم منها شيء ، فكيف يبالي لهم وبقولهم ، والوقف على قوله : « قَوْلُهُمْ » ينبغي أن يعتمد ويقصد ثم يبتدأ بقوله « إنَّ الْعِزَّةَ » وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من مقولهم إلا من لا يعتبر بفهمه ، وقرأ أبو حياة « أَنَّ الْعِزَّةَ » بفتح « أَنَّ » وفيها تخريجان :

أحدهما : أنها على حذف لام العلة ، أي : لا يحزنك قولهم لأجل أن العزة لله جميعاً .

والثاني : أن « أَنَّ » وما في خبرها بدل من قولهم كأنه قيل : ولا يحزنك أن العزة لله وكيف يظهر هذا التوجيه أو يجوز القول به ؟ وكيف ينهى رسول الله ﷺ عن ذلك في المعنى وهو لم يتعاط شيئاً من تلك الأسباب وأيضاً فمن أي قبيل الإبدال هذا ؟ قال الزمخشري : « ومَنْ جعله بدلاً من قولهم ثم أنكره فالمنكر هو تخريجه ، لا ما أنكره من القراءة به » يعني : أن إنكاره للقراءة منكر ، لأن معناها صحيح على ما ذكرت لك من التعليل ، وإنما المنكر هذا التخريج ، وقد أنكر جماعة هذه القراءة ونسبوها للغلط ولأكثر منه ، قال القاضي : « فَتْحُها شَاذٌ يقارب الكفر » . وإذا كسرت كان استئنافاً ، وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب . وقال ابن قتيبة : لا يجوز فتح « إنّ » في هذا الموضع ، وهو كفرٌ وغلوٌ .

قال الشيخ[1] : « وإنما قالا ذلك بناء منهما على أَنّ « إنَّ » معمولة لقولهم » . قُلْتُ : كيف تكون معمولة لقولهم وهي واجبة الكسر بعد القول ، إذا حكيت به ، كيف يتوهم ذلك ، وكما لا يتوهم هذا المعنى في كسرها لا يتوهم مع فتحها ، ما دام له وجه صحيح . و « جَمِيعاً » حال من « الْعِزَّةِ » ، ويجوز أن يكون توكيداً ، ولم يؤنث بالتاء ، لأن « فَعِيلاً » يستوي فيه المذكر والمؤنث لشبهه بالمصادر ، وقد تقدم تحريره في قوله : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[2] . وقوله : ﴿قَوْلُهُمْ﴾ قيل : حذفت صِفَتُهُ لفهم المعنى ، إذ التقدير : ولا يحزنك قولهم الدال على تكذيبك ، وحذف الصفة وإبقاء الموصوف قليل ، بخلاف عكسه . وقيل : بل هو عام أريد به الخاص .

أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٧﴾

﴿ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأرض ﴾ .

يجوز أن يراد به العقلاء خاصة ، ويكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، وذلك أنه تعالى إذا كان يملك أشرف المخلوقات وهما الثقلان العقلاء من الملائكة والإنس والجن ، فلأن يملك ما سواهم بطريق الأولى والأخرى ،

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٧٦) .

(٢) أنظر سورة الأعراف ، آية : (٥٦) .

ويجوز أن يراد العموم وغلب العاقل على غيره . وقوله : « وَمَا يَتَّبِعُ » يجوز في « مَا » هذه أن تكون نافية وهو الظاهر و « شُرَكَاءَ » مفعول يتبع ومفعول « يَدْعُونَ » محذوف لفهم المعنى ، والتقدير : وما يتبع الذين يدعون من دون الله آلهة شركاء ، فآلهة مفعول « يَدْعُونَ » و « شُرَكَاءَ » مفعول « يَتَّبِع » ، وهو قول الزمخشري ، قال : ومعنى : ما يتبعون شركاء ، أي : وما يتبعون (حقيقة الشركاء وإن كانوا يسمونها شركاء ، لأن شركة الله في الربوبية محال) إن يتبعون إلا ظنهم أنها شركاء . ثم قال : ويجوز أن تكون « ما » استفهاماً ، يعني : وأي شيء يتبعون ، و « شُرَكَاءَ » على هذا نصب بـ « يَدْعُوْنْ » وعلى الأول بـ « يَتَّبِع » ، وكان حقه وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء شركاء ، فاقتصر على أحدهما للدلالة . وهذا الذي ذكره الزمخشري قد رَدَّهُ مكي بن أبي طالب وأبو البقاء ، أما مكي فقال : انتصب « شُرَكَاءَ » بـ « يَدْعُونَ » ومفعول « يَتَّبِعُ » قام مقامه « إن يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ » لأنه هو ، ولا ينتصب الشركاء بـ « يَتَّبِعُ » ، لأنك تنفي عنهم ذلك والله قد أخبر به عنهم . وقال أبو البقاء : و « شُرَكَاءَ » مفعول « يَدْعُونَ » ، ولا يجوز أن يكون مفعول « يتبعون » ، لأن المعنى يصير أنهم لم يتبعوا شركاء ، وليس كذلك . قلت : معنى كلامهم أنه يؤول المعنى إلى نفي أتباعهم الشركاء والواقع أنهم قد اتبعوا الشركاء ، وجوابه ما تقدم من أن المعنى أنهم وإن اتبعوا شركاء فليسوا بشركاء في الحقيقة ، بل في تسميتهم هم لهم بذلك فكأنهم لم يتخذوا شركاء ولا اتبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم ومثله : « ما رأيت رجلاً » أي : من يستحق أن يسمى رجلاً ، وإن كنت قد رأيت الذكر من بني آدم ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية وتكون حينئذ منصوبة بما بعدها . وقد تقدم قول الزمخشري في ذلك . وقال مكي : ولو جعلت « ما » استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسماً في موضع نصب بـ « يَتَّبِعُ » . وقال أبو البقاء نحوه ، ويجوز أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي نسقاً على « من » في قوله : « أَلاَ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَاوَاتِ » قال الزمخشري : ويجوز أن تكون « ما » موصولة معطوفة على « من » كأنه قيل : ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء ، أي : وله شركاؤهم . ويجوز أن تكون « ما » هذه الموصولة في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : والذي يتبعه المشركون باطل ، فهذه أربعة أوجه ، وقرأ السلمي « تَدْعُونَ » بالخطاب ، وعزاها الزمخشري لعلي بن أبي طالب ، قال ابن عطية : « وهي قراءة غير متجهة » . قُلْتُ : قد ذكر توجيهها أبو القاسم فقال : ووجهه أن يحمل « وَمَا يَتَّبِعُ » على الاستفهام ، أي : وأي شيء يتبع الذين تدعونهم شركاء من الملائكة والنبيين ، يعني : أنهم يتبعون الله تعالى ويطيعونه ، فماللكم لا تفعلون مثل فعلهم ؟ كقوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[1] . قوله : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ ﴾ إنْ : نافية ، و « الظَّنَّ » مفعول به ، فهو استثناء مفرغ ، ومفعول « الظَّنَّ » محذوف تقديره : إنْ يتبعون إلاَّ الظن أنهم شركاء . وعند الكوفيين تكون « أل » عوضاً من الضمير تقديره : إن يتبعون إلا ظنهم أنهم شركاء ، والأحسن أن لا يقدر للظن معمول ، إذ المعنى : إنْ يتبعون إلاَّ الظن لا اليقين . وقوله : « إنْ يَتَّبِعُونَ » من قرأ « يَدْعُونَ » بياء الغيبة فقد جاء يتبعون مطابقاً له ، ومن قرأ « تَدْعُونَ » بالخطاب فيكون « يَتَّبِعُونَ » التفاتاً ، إذ هو خروج من خطاب إلى غيبة .

قوله : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ ﴾ .

انظر إلى فصاحة هذه الآية حيث حذف من كل جملة ما ثبت في الأخرى ، وذلك أنه ذكر علة جعل الليل لباساً وهي قوله : « لِتَسْكُنُوا » وحذفها من جعل النهار ، وذكر صفة النهار وهي قوله : « مُبْصِراً » وحذفها من « اللَّيْلِ » لدلالة

---

(١) سورة الإسراء ، آية : (٥٧) .

المقابل عليه ، والتقدير : هو الذي جعل لكم الليل مظلماً لتسكنوا فيه والنهار مبصراً لتتحركوا فيه لمعاشكم ، فحذف مظلماً لدلالة « مُبْصِراً » عليه ، وحذف لتتحركوا لدلالة « لِتَسْكُنُوا » ، وهذا أفصح كلام . وقوله : « مُبْصِراً » أسند الإبصار إلى الظرف مجازاً ، كقولهم : « نَهَارُه صَائِمٌ ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ وَنَائِمٌ » قال :

٢٦٢٥ - ..... وَنِمْتُ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ [١]

وقال قُطْرب : يقال : « أَظْلَمَ اللَّيْلُ صَار ذَا ظُلْمَةٍ وأَضَاءَ النَّهَارُ صَارَ ذَا ضِياءٍ » . فيكون من باب النسب كقولهم : « لابِنٍ وتَامِرٍ » ، وقوله : ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ [٢] ، إلَّا أنَّ ذلك إنما جاء في الثلاث ، وفي « فَعَّال » بالتضعيف عند بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [٣] في أحد الأوجه .

قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ قُلْ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ نُذِيقُهُمُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٧٠﴾

قوله : ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ .

إنْ : نافية ، و «عِنْدَكُمْ» : يجوز أن تكون خبراً مقدماً ، و « مِنْ سُلْطَانٍ» : مبتدأ مؤخراً ، ويجوز أن يكون « مِنْ سُلْطَانٍ» : مرفوعاً بالفاعلية بالظرف قبله لاعتماده على النفي ، و «مِنْ» : مزيدة على كِلَا التقديرين ، وبهذا يجوز أن يتعلق بـ « سُلْطَانٍ » لأنه بمعنى الحجة والبرهان ، وأن يتعلق بمحذوف صفة له فيحكم على موضعه بالجر على اللفظ وبالرفع على المحل ، لأن موصوفه مجرور بحرف جر زائد ، وأن يتعلق بالاستقرار . قال الزمخشري : الباء حقها أن تتعلق بقوله : « إِنْ عِنْدَكُمْ » على أن يجعل القول مكاناً للسلطان ، كقولك : ما عندكم بأرضكم مَوْزٌ ، كأنه قيل : إن عندكم فيما تقولون سلطان . وقال الحوفي : « وبِهَذَا » متعلق بمعنى الاستقرار ، يعني : الذي تعلق به الظرف .

قوله : ﴿ مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا ﴾ .

يجوز رفع « مَتَاعٌ » من وجهين :

أحدهما : أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب لسؤال مقدر فهي استئنافية كأن قائلاً قال : كيف لا يفلحون وهم في الدنيا مفلحون بأنواع ما يتلذذون فيه ؟ فقيل : ذلك متاع .

والثاني : أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره : لهم متاع . و « فِي الدُّنْيَا » يجوز أن يتعلق بنفس « مَتَاعٌ » أي يمتع

---

(١) عجز بيت لجرير وصدره :
لَقَدْ لُمْتَنَايا أم غَيْلَانَ في السُّرَى :
.....
البيت في ديوانه، وانظر الكتاب (١/١٦٠)، المقتضب (٣/١٠٥) ، مجاز القرآن (١/٢٧٩) ، المحتسب (٢/١٨٤) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٦) ، الإنصاف (١/٢٤٣) ، الخزانة (١/٤٦٥) ، القرطبي (٨/٣٦٠) ، البحر المحيط (٥/١٧٧) ، والشاهد فيه : .

(٢) سورة الحاقة ، آية : (٢١) .

(٣) سورة فصلت ، آية : (٤٦) .

في الدنيا ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه نعت لـ « مَتَاعٌ » ، فهو في محل رفع ، ولم يقرأ بنصبه هنا ، بخلاف قوله : « مَتَاعُ الْحَيَاةِ » في أول السورة . وقوله : « بِمَا كَانُواْ » الباء للسببية ، و « ما » مصدرية ، أي : بسبب كونهم كافرين .

﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ .

يجوز أن تكون « إِذْ » معمولة لـ « نَبَأَ » ويجوز أن تكون بدلاً من « نَبَأَ » بدل اشتمال . وجوز أبو البقاء : أن تكون حالاً من « نَبَأَ » وليس بظاهر ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ « أتْلُ » لفساده ، إذ « اتْلُ » مستقبل ، و « إِذْ » ماضٍ . و « لِقَوْمِهِ » اللام إما للتبليغ ، وهو الظاهر ، وإما للعلة وليس بظاهر . وقوله : ﴿ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي ﴾ من باب الإسناد المجازي كقولهم : « ثَقُل عَليَّ ظِلُّه » . وقرأ أبو الرجاء وأبو الجوزاء : « مُقَامِي » بضم الميم « والْمَقَامُ » بالفتح مكان القيام ، وبالضم مكان الإقامة أو الإقامة نفسها . وقال ابن عطية : ولم يقرأ هنا بضم الميم . فكأنه لم يطلع على قراءة هؤلاء الآباء . قوله : « فَعَلَى الله » جواب الشرط . وقوله : « فأجْمِعُواْ » عطف على الجواب ، ولم يذكر أبو البقاء غيره . واستشكل عليه أنه متوكل على الله دائماً كبر عليهم مقامه ، أو لم يكبر وقيل : جواب الشرط قوله : « فَأَجْمِعُواْ » وقوله : « فَعَلَى الله تَوَكَّلْتُ » جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه ، وهو كقول الشاعر :

٢٦٢٦ - إمّا تَرَيْنِي قَدْ نَحَلْتُ وَمَنْ يَكُنْ ... غَرَضاً لأَطْرَافِ الأَسِنَّةِ يَنْحَلِ

فَلَرُبَّ أَبْلَجَ مِثْلِ بَعْلِكِ بَادِنٍ ... ضَخْمٍ عَلَى ظَهْرِ الْجَوَادِ مُهَبَّلِ[1]

وقيل الجواب محذوف ، أي : فافعلوا ما شئتم . وقرأ العامة « فَأَجمِعُواْ » أمراً من « أَجْمَعَ » بهمزة القطع . يقال : أجمع في المعاني وجمع في الأعيان ، فيقال : أَجْمَعْتُ أَمْرِي وَجَمَعْتُ الجيشَ الأكثر .

وقال الحارث بن حلزة :

٢٦٢٧ - أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا ... أَصْبَحُواْ أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ[2]

وقال الآخر :

٢٦٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ يَنْفَعُ ... هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وأَمْرِي مُجْمَعُ[3]

وهل « أَجْمَعَ » متعد بنفسه ، أو بحرف جر حذف اتساعاً فقال أبو البقاء : من قولك : « أَجْمَعْتُ عَلَى الأَثرِ ، إذا

---

(١) البيتان لعنترة أنظر ديوانه (٦) ، وهما من شواهد البحر المحيط (١٧٨/٥) .

(٢) أنظر ديوانه (١١٨) ، المنصف (٤٧/٣) ، البحر المحيط (١٧٨/٥) ، روح المعاني (١٥٧/١١) ، والضوضاء : الصوت .

(٣) البيت في الخصائص (١٣٦/٢) ، النوادر (١٣٣) ، الهمع (٢٤٧/١) ، الدرر (٢٠٤/١) ، معاني الفراء (٤٧٣/١) ، القرطبي (٣٦٢/٨) ، البحر المحيط (١٧٨/٥) .

عَزَمتَ عَلَيْه » إلا أنه حذف حرف الجر ، فوصل الفعل إليه . وقيل : هو متعد بنفسه في الأصل . وأنشد قول الحارث . وقال أبو فيد السدوسي : « أَجْمَعْتُ الأَمْرَ أَفْصَحُ مِنْ أَجْمَعْتُ عَلَيْه » . وقال أبو الهيثم : « أجمع أمره جعله مجموعاً بعد ما كان متفرقاً» ، قال : وتفرقته أنه يقول مرة أفعل كذا ومرة أفعل كذا ، وإذا عَزَم على أمرٍ واحدٍ فقد جمعه ، أي : جعله جميعاً ، فهذا هو الأصل في الإجماع ، ثم صار بمعنى العزم حتى وصل بـ « عَلَى » فقيل : أَجْمَعْتُ عَلَى الأمرِ ، أي : عَزَمتُ عَلَيْه ، والأصل : أجمعتُ الأمرَ . وقرأ العامة : « وَشُرَكَاءَكُمْ » نصباً ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على « أَمْرَكُمْ » بتقدير حذف مضاف ، أي : وأمر شركائكم ، كقوله : « واسْأَلِ الْقَرْيَة » ودلَّ على ذلك ما قدمته من أن « أجمع » للمعاني .

والثاني : أنه عطف عليه من غير تقدير مضاف ، قيل : لأنه ، قال أيضاً : أجمعت شركائي .

الثالث : أنه منصوب بإضمار فعلٍ لائقٍ ، أي : واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة ، وقيل : تقديره : وادعوا ، وكذلك هي في مصحف أُبي : « وادعوا » فأضمر فعلاً لائقاً كقوله : ﴿والَّذِينَ تَبَوأُواْ الدَّارَ وَالإِيْمَانَ﴾[1] أي : واعتقدوا الإيمان ، ومثله قوله :

٢٦٢٩ - عَلَّفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[2]

أي : وسقيتها ماء ، وكقوله :

٢٦٣٠ - يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمحا

وقول الآخر :

٢٦٣١ - إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[4]

يريد : ومعتقلاً رمحاً وكحلن العيون ، وقد تقدم أن في هذه الأماكن غير هذا التخريج .

الرابع : أنه مفعول معه أي : مع شركاءكم . قال الفارس : « وقد ينتصب الشركاء بواو « مع » كما قالوا : « جَاءَ الْبَرْدُ والطَّيالِسَةَ » . ولم يذكر الزمخشري غير قول أبي علي .

قال الشيخ[5] : وينبغي أن يكون هذا التخريج على أنه مفعول معه من الفاعل وهو الضمير في « فَأَجْمِعُواْ » لا من المفعول الذي هو « أَمْرَكُمْ » وذلك على أشهر الاستعمالين ، لأنه يقال : أجمع الشركاء « ولا يقال جمع الشركاء أمرهم إلاّ قليلاً » قُلْتُ : يعني : أنه إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل كان جائزاً بلا خلاف ، وذلك أن من النحويين من اشترط في صحة نصب المفعول معه أن يصح عطفه على ما قبله ، فإن لم يصح عطفه لم يصح مفعولاً معه ، فلو جعلناه من المفعول لم يجز على المشهور ، إذ لا يصح عطفه على ما قبله ، إذ لا يقال : أجمعت شركائي بل جمعت ، وقراءة الزهري والأعمش والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع : «فأَجْمَعُواْ» بوصل الألف وفتح الميم من جَمَعَ

---

(١) سورة الحشر ، آية : (٩) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) أنظر البحر المحيط (١٧٩/٥) .

يَجْمَعُ « وَشُرَكَاءَكُمْ » على هذه القراءة يصح نصبه نسقاً على ما قبله ، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه . قال صاحب اللوامح : أجمعت الأمر أي : جعلته جميعاً ، وجمعت الأموال جمعاً ، فكأن الإجماع في الأحداث والجمع في الأعيان ، وقد يستعمل كل واحد مكان الآخر ، وفي التنزيل « فَجَمَعَ كَيْدَهُ » . قُلْتُ : وقد اختلف القراء في قوله : ﴿فأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ﴾[1] فقرأ السبعة بقطع الهمزة جعلوه من «اجْمَعَ» وهو موافق لما قيل : إنّ أجمع في المعاني ، وقرأ أبو عمرو وحده « فَأَجْمَعُواْ » بوصل الألف ، وقد اتفقوا على قوله « فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى » فإنه من الثلاث ، مع أنه متصل على معنى لاعين ، ومنهم من جَعَل الثلاثي معنى غير معنى الرباعي ، فقال في قراءة أبي عمرو : من جَمَعَ يَجْمع ضدَّ فرَق يفرقُ ، وجعل قراءة الباقين من أجْمَعَ أَمْرَهُ إذَا أَحْكَمَهُ وَعَزَمَ عَلَيْهِ ، ومنه قوله :

٢٦٣٢ ـ يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ يَنْفَعُ هَلْ أَغْدُون يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ[2]

وَقِيلَ المعنى : فأجمعوا على كيدهم ، فحذف حرف الجر ، وقرأ الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب « وَشُرَكَاؤُكُمْ » رفعاً ، وفيه تخريجان :

أحدهما : أنه نسق على الضمير المرفوع بـ « أَجْمِعُواْ » قبله ، وجاز ذلك ، إذ الفصل بالمفعول سَوَّغَ العطف .

والثاني : أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم وشذت فرقة فقرأت « وَشُرَكَائِكُمْ » بالخفض ، ووجهت على حذف مضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله كقوله :

٢٦٣٣ ـ أُكُلَّ آمرِيءٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَارَا[3]

أي : وكل نار ، وأمر شركائكم فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله ، ومن رأى برأي الكوفيين جوَّز عطفه على الضمير في « أَمْرُكُمْ » من غير تأويل ، وقد تقدم ما فيه من المذاهب ـ أعني ـ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سورة البقرة . قوله : « غُمَّةً » يقال : غَمَّ وغُمَّةٌ نحو : كَذِب وكَذِبه . وقال أبو الهيثم : هو من قولهم : « غَمَّ الهِلالُ فهو مَغْمومُ ، إذا التمس فلم ير » . قال طرفة بن العبد :

٢٦٣٤ ـ لَعَمْرُكَ مَا أَمْرِي عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهَارِي، وَلاَ لَيْلِي عَلَيَّ بِسَرْمَدِ[4]

وقال الليث : « يقال هو في غَمّ مِنْ أَمْرِهِ إذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ » . قوله : ﴿ ثُمَّ اقْضُواْ ﴾ مفعول « اقضُواْ » محذوف أي : اقضوا إلى ذلك الأمر الذي تريدون إيقاعه بي كقوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلِيهِ ذَلِكَ الأَمْرَ ﴾ فعدَّاه لمفعول صريح . وقرأ السُّري « ثُمَّ أَفْضُواْ » بقطع الهمزة والفاء من أَفْضَى يُفْضِي إذا انتهى ، يقال : أفضيتُ إلَيْكَ . قال تعالى : ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾[5] ، فالمعنى : ثم أفضوا إليّ بشركم أي : انتهوا به إليّ ، وقيل معناه : أسرعوا به إليَّ وقيل : هو مِنْ أَفْضَى أي : خرج إلى الفَضَاءِ فأضحوا به إليّ وأبرزوه ، كقوله :

٢٦٣٥ ـ أَبَى الضَّيْمَ والنُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابُهُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسُّيوفُ مَعَاقِلُه[6]

ولام الفضاء واو ، لأنه من فضا يفضو أيّ : اتسع . وقوله : ﴿ وَلاَ تُنْظِرُونِ ﴾ أي : لا تؤخرون .

---

(١) سورة طه ، آية : (٦٤) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) البيت في ديوانه (٤٠) ، البحر المحيط (١٧٩/٥) .
(٥) سورة النساء ، آية : (٢١) .
(٦) تقدم .

فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٧٤﴾ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَٰرُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ بِـَٔايَٰتِنَا فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾

وقوله : ﴿ فِي الْفُلْكِ ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ « نَجَّيْنَاهُ » أي : وقع الإنجاء في هذا المكان .

والثاني : أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به الظرف ، وهو « مَعَهُ » لوقوعه صلة ، أي : والذين استقروا معه في الفلك . وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ ﴾ أي : صيرناهم وجمع الضمير في « جَعَلْنَاهُمْ » حملاً على معنى « مِن » و « خَلاَئِفَ » جمع خليفة ، أي : يخلفون الغارقين .

قوله : ﴿ مِن بعده ﴾ .

أي : بعد نوح و « بِالْبَيِّنَاتِ » متعلق بـ « جَاءُوهُمْ » أو بمحذوف على أنه حال ، أي : متلبسين بالبينات . وقوله : ﴿ لِيُؤْمِنُواْ ﴾ أتى بلام الجحود توكيداً ، والضمير في « كَذَّبُواْ » عائد على من عاد عليه الضمير في « كَانُواْ » وهم قوم الرسل . والمعنى : أن حالهم بعد بعثة الرسل كحالهم قبلها في كونهم أهل جاهلية . وقال أبو البقاء ومكي : إنّ الضمير في « كَانُواْ » يعود على قوم الرسل ، وفي « كَذَّبُواْ » يعود على قوم نوح ، والمعنى : فما كان قوم الرسل ليؤمنوا بما كذب به قوم نوح ، أي : بمثله ، ويجوز أن تكون الهاء عائدة على نوح نفسه من غير حذف مضاف والتقدير : فما كان قوم الرسل بعد نوح ليؤمنوا بنوح ، إذ لو آمنوا به لآمنوا بأنبيائهم . و « مِنْ قَبْلُ » متعلق بـ « كَذَّبُواْ » أي : من قبل بعثة الرسل . وقيل : الضمائر كلها تعود على قوم الرسل بمعنى آخر ، وهو أنهم بارزوا رسلهم بالتكذيب كلما جاء رسول لَجُّوا في الكفر وتمادوا عليه فلم يكونوا ليؤمنوا بما سبق به تكذيبهم من قبل لجهم في الكفر وتماديهم . قال ابن عطية : « ويحتمل اللفظ عندي معنى آخر وهو أن تكون « ما » مصدرية والمعنى : فكذبوا رسلهم فكان عقابهم من الله إن لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم من قبل ، أي : من سببه ومن جزائه ، ويؤيد هذا التأويل ﴿ كَذَلِكَ نَطْبَعُ ﴾ » . وهو كلام يحتاج لتأمل . قال الشيخ : « والظاهر أن « مَا » موصولة ولذلك عاد الضمير عليها في قوله : « بِمَا كَذَّبُواْ » ولو كانت مصدرية بقي الضمير غير عائد على غير مذكور فيحتاج أن يتكلف ما يعود عليه الضمير » . قُلْتُ : الشيخ بناه على[1] قول جمهور النحاة في عدم كون « ما » المصدرية اسماً فيعود عليها ضمير ، وقد نبهتك غير مرة أن مذهب الأخفش وابن السراج : أنها اسم فيعود عليها الضمير . وقرأ العامة « نَطْبَعُ » بالنون الدالة على تعظيم المتكلم ، وقرأ العباس بن الفضل بياء الغيبة وهو الله ـ تعالى ـ ولذلك صَرَّحَ به في موضع آخر ، ﴿ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ ﴾ والكاف : نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير ذلك المصدر على حسب ما عرفته من الخلاف . أي : مثل ذلك الطبع المحكم الممتنع

---

(١) أنظر البحر المحيط (١٨١/٥) .

زواله يطبع على قلوب المعتدين على خلق الله . وقرأهُ مجاهد وابن جبير والأعمش .

فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾

﴿ لَسَاحِرٌ ﴾ .

اسم فاعل ، والإشارة بهذا حينئذ إلى موسى أشير إليه لتقدم ذكره ، وفي قراءة الجماعة المشار إليه الشيء الذي جاء به موسى من قلب العصا حية وإخراج يده بيضاء كالشمس ، ويجوز أن يشار بهذا في قراءة ابن جبير إلى المعنى الذي جاء موسى مبالغة حيث وصفوا المعاني بصفات الأعيان ، كقولهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وجَدَّ جِدُّهُ .

قوله : ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾ .

في معمول هذا القول وجهان :

أحدهما : أنه مذكور ، وهو الجملة من قوله : « أَسِحْرٌ هَذَا . . . إلى آخره » كأنهم قالوا : أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ، ولا يفلح الساحرون ، كقول موسى عليه السلام للسحرة : « مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ » .

والثاني : أن معموله محذوف وهو مدلول عليه بما تقدم ذكره وهو : « إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ » ومعمول القول يحذف للدلالة عليه كثيراً كما يحذف نفس القول كثيراً ، ومثل الآية في حذف القول قوله :

٢٦٣٦ ـ لَنَحْنُ الأُولَى قُلْتُمْ فَأَنَّى مُلِئْتُمُ بِرُؤْيَتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُعْبَا[1]

وفي كتاب سيبويه[2] : « متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً » . على إعمال الأول وحذف معمول القول ، ويجوز إعمال القول بمعنى الحكاية به ، فيقال : متى رأيت وقُلْتَ زيدٌ منطلقٌ . وقيل : القول في الآية بمعنى العيب والطعن ، والمعنى : أتعيبون الحق وتطعنون فيه ، وكان من حقكم تعظيمه والإذعان له منْ قولهم : فُلانٌ يَخَافُ القالةَ ، وبَيْنَ النَّاسِ تَقَاوُل إذ قال بعضهم لبعض ما يسوءه ، ونحو القول ، الذكر في قوله : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾[3] . وكل هذا ملخص من كلام الزمخشري .

قوله : ﴿ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا ﴾ .

اللام متعلقة بالمجيء أي : أجئت لهذا الغرض أنكروا عليه مجيئه لهذه العلة ، واللَّفتُ : اللَّيُّ والصرف ، لَفَتَهُ عَنْ كَذَا ، أي : صَرَفَهُ وَلَواه عَنْهُ . وقال الأزهري : « لَفَتَ الشيءَ وفَتَلَهُ لَوَاهُ » ، وهذا من المقلوب . قُلْتُ : ولا يُدعى فيه قلب حتى يرجح فيه أحد اللفظين في الاستعمال على الآخر ، ولذلك لم يجعلوا جَذَبَ وجَبَذَ وحَمَدَ ومَدَحَ من هذا القبيل لتساويهما . ومطاوع لَفَتَ الْتَفَتَ . وقيل : انْفَتَل وكأنهم استغنوا بمطاوع فتل عن مطاوع لفت ، وامرأة لفوت ،

---

(١) أنظر البيت في الهمع (١/١٥٧) ، الدرر (١/١٣٩) ، البحر المحيط (١/١٨١) .

(٢) الكتاب (١/١٢٣) ،

(٣) سورة الأنبياء، آية : (٦٠) .

أي : تَلْتَفِتُ لولدها من زوجها إذا الولد لغيره ، واللَّفِيتَةُ : ما يُغَلَّظُ من القَصِيدَةِ . قوله : ﴿ وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ ﴾ الْكِبْرِيَاءُ : اسم « كَانَ » و « لَكُمَا » الخبر ، وفي « فِي الأَرْضِ » جوّز فيها أبو البقاء خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون متعلقة بنفس « الْكِبْرِيَاءُ » .

الثاني : أن تتعلق بنفس « تَكُونَ » .

الثالث : أن تتعلق بالاستقرار في « لَكُمَا » لوقوعه خبراً .

الرابع : أن تكون حالاً من الكبرياء .

الخامس : أن يكون حالاً من الضمير في « لَكُمَا » لتحمله إياه . و « الْكِبْرِياءُ » مصدر على وزن « فِعْلِياءِ » ومعناها العظمة ، قال عديّ بن الرقاع :

٢٦٣٧ ـ سُؤْدَدٌ غَيْرَ فَاحِشٍ لاَ يُدَانِيـ ـهِ تَجْبَارَةٌ وَلاَ كِبْرِيَاءُ[1]

وقال ابن الرّقيات يمدح مُصْعَب بن الزبير :

٢٦٣٨ ـ مُلْكُهُ مُلْكُ رَأْفَةٍ لَيْسَ فِيهِ جَبَرُوتٌ مِنْهُ وَلاَ كِبْرِيَاءُ[2]

يعني : ليس هو على ما يكون عليه الملوك من التجبر والتعظيم . والجمهور على « تَكُونُ » بالتأنيث مراعاة لتأنيث اللفظ ، وقرأ ابن مسعود والحسن / وإسماعيل وأبو عمرو وعاصم في رواية « وَيَكُونَ » بالياء من تحت ، لأنه تأنيث مجازي .

وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالَ لَهُم مُّوسَىٰٓ أَلْقُوا۟ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ ﴿٨٠﴾ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾

وقوله : ﴿ بِكُلِّ سَاحِرٍ ﴾ .

قرأ الأخوان « سَحَّارٍ » وهي قراءة ابن مصرف وابن وثاب وعيسى بن عمر .

قوله : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ ﴾ .

قرأ أبو عمرو وحده دون باقي السبعة « السحرُ » بهمزة الاستفهام ، وبعدها ألف محضة وهي بدل عن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف ، ويجوز أن تسهل بين بين ، وقد تقدم تحقيق هذين الوجهين[3] في قولهم : « آلذَّكَرَيْنِ » وهي قراءة مجاهد وأصحابه وأبي جعفر ، وقرأ باقي السبعة بهمزة وصل تسقط في الدرج ، فأما قراءة أبي عمرو ففيها أوجه :

أحدها : أن « ما » استفهامية في محل رفع بالابتداء ، و « جِئْتُمْ بِهِ » الخبر ، والتقدير : أي شيء جئتم به كأنه

---

(١) البيت من شواهد البحر لمحيط (١٨٢/٥) ، وانظر تفسير الطبري (١٥٨/١٥) .

(٢) أنظر ديوانه (٩١) ، الشعر والشعراء (٥٢٤/١) ، الخزانة (٢٦٩/٣) ، البحر المحيط (١٨٢/٥) .

(٣) أنظر سورة الأنعام ، آية : (١٤٣) .

استفهام إنكار وتقليل للشيء المجاء به ، و « السِّحْرُ » بدل من اسم الاستفهام ، ولذلك أعيد معه أداته لما تقرر في كتب النحو .

والثاني : أن يكون « السِّحْرُ » خبر مبتدأ محذوف تقديره : أهو السحر .

الثالث : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره : آلسحر هو . ذكر هذين الوجهين أبو البقاء ، وذكر الثاني مكي وفيهما بعد .

الرابع : أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي ، و « جئتم به » صلتها ، والموصول في محل الرفع بالابتداء ، و « السِّحْرُ » على وجهيه من كونه مبتدأ محذوفاً أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : الذي جئتم به أهو السحر أو الذي جئتم به السحر هو ، وهذا الضمير هو الرابط كقولك : « الذي جاءك أزيد هو » قاله الشيخ . قُلْتُ : قد منع مكي أن تكون « ما » موصولة على قراءة أبي عمرو فقال : وقد قرأ أبو عمرو « آلسِّحْرُ » بالمد فعلى هذه القراءة تكون « ما » استفهاماً مبتدأ و « جِئْتُمْ بِهِ » الخبر ، و « السِّحْرُ » خبر ابتداء محذوف أي : أهو السحر ، ولا يجوز على هذه القراءة أن تكون « ما » بمعنى : الذي ، إذ لا خبر لها . قلت : ليس كما ذكر ، بل خبرها الجملة المقدر أحد جزئيها وكذلك الزمخشري وأبو البقاء لم يجيزا كونها موصولة إلا في قراءة غير أبي عمرو ، لكنهما لم يتعرضا لعدم جوازه ؟

الخامس : أن تكون « ما » استفهامية في محل نصب بفعل مقدر بعدها ، لأن لها صدر الكلام ، و « جِئْتُمْ بِهِ » مفسر لذلك الفعل المقدر ، وتكون المسألة من باب الاشتغال . والتقدير : أي شيء أتيتم جئتم به . و « السِّحْرُ » على ما تقدم . ولو قرىء بنصب « السِّحْرَ » على أنه بدل من « ما » بهذا التقدير لكان له وجه ، لكنه لم يقرأ به فيما علمت . وسيأتي ما حكاه مكي عن الفراء من جواز نصبه لمدرك آخر لا على أنها قراءة منقولة عن الفراء ، وأما قراءة الباقين ففيها أوجه أيضاً :

أحدها : أن تكون « ما » بمعنى : الذي في محل رفع بالابتداء ، و « جِئْتُمْ بِهِ » صلته وعائده . و « السِّحْرُ » خبره ، والتقدير : الذي جئتم به السحر ويؤيد هذا التقدير قراءة أبي وما في مصحفه ما « أَتَيْتُمْ بِهِ سِحْرٌ » وقرأ عبد الله والأعمش : « مَا جِئْتُمْ بِهِ سِحْرٌ » .

الثاني : أن تكون « ما » استفهامية في محل نصب بإضمار فعل على ما تقرر ، و « السِّحْرُ » خبر ابتداء مضمر أو مبتدأ مضمر الخبر .

الثالث : أن تكون « ما » في محل رفع بالابتداء ، و « السِّحْرُ » على ما تقدم من كونه مبتدأ أو خبراً ، والجملة خبر « ما » الاستفهامية .

قال الشيخ[1] ـ بعد ما ذكر الوجه الأول ـ : « ويجوز عندي أن تكون في هذه الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء ، أو في موضع نصب على الاشتغال ، وهو استفهام على سبيل التحقير والتعليل لما جاءوا به . و « السِّحْرُ » : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو السحر . قُلْتُ : ظاهر عبارته أنه لم يره غيره حيث قال : « عِنْدِي » وهذا قد جوَّزهُ أبو البقاء ومكي ، وقال أبو البقاء ـ بعد ما ذكر قراءة غير أبي عمرو ـ : « ويقرأ بلفظ الخبر وفيه وجهان ـ ثم قال ـ ويجوز أن

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٨٣) .

تكون « ما » استفهاماً ، و « السِّحْرُ » خبر مبتدأ محذوف . وقال مكي ـ في قراءة غير أبي عمرو بعد ذكره كون « ما » بمعنى الذي ـ : « ويجوز أن تكون « ما » رفعاً بالابتداء وهي استفهام ، و « جِئْتُمْ بِهِ » الخبر ، و « السِّحْرُ » خبر مبتدأ محذوف : أي هو السحر» ،ويجوز أن تكون « ما » في موضع نصب على إضمار فعل بعد « ما » تقديره : أي شيء جئتم به . و « السِّحْرُ » خبر ابتداء محذوف .

الرابع : أن تكون هذه القراءة كقراءة أبي عمرو في المعنى ، أي : أنها على نية الاستفهام ، ولكن حذفت أداته للعلم بها . قال أبو البقاء : « ويقرأ بلفظ الخبر وفيه وجهان :

أحدهما : أنه استفهام في المعنى أيضاً ، وحذفت الهمزة للعلم بها . وعلى هذا الذي ذكره يكون الإعراب على ما تقدم . واعلم أنك إذا جعلت « ما » موصولة بمعنى : الذي امتنع نصبها بفعل مقدر على الاشتغال . قال مكي : « ولا يجوز أن تكون ما بمعنى الذي في موضع نصب ، لأن ما بعدها صلتها ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا تكون تفسيراً للعامل في الموصول » . وهو كلام صحيح ، فتلخص من هذا أنها إذا كانت استفهامية جاز أن تكون في محل رفع أو نصب ، وإذا كانت موصولة تعين أن يكون محلها الرفع بالابتداء ، وقال مكي : وأجاز الفراء نصب « السِّحْرَ » بجعل « ما » شرطاً ، وبنصب « السِّحْرَ » على المصدر ، ويضمر الفاء مع « إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ » ، وتجعل الألف واللام في « السِّحْرَ » زائدتين ، وذلك كله بعيد ، وقد أجاز علي بن سليمان حذف الفاء من جواب الشرط في الكلام ، واستدل على جوازه بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيْكُمْ ﴾ ، ولم يجزه غيره ، إلّا في ضرورة شعر . قُلْتُ : وإذا مَشَيَا مع الفراء فيكون « ما » شرطاً مراداً بها المصدر ، تقديره : أي سحر جئتم به فإنّ الله سيبطله ، وبين أن « ما » يراد بها السحر قوله : « السِّحْرُ » ولكن تعلق قوله : أن نصب « السِّحْرُ » على المصدرية فيكون تأويله أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال ولذلك قدره بالنكرة وجعل « أل » مزيدة فيه ، وقد نقل عن الفراء أن الألف واللام للتعريف ، وهو تعريف العهد ، قال الفراء : وإنما قال « السِّحْرُ » بالألف واللام ، لأن النكرة إذا أعيدت اعيدت بالألف واللام ـ يعني ـ أن النكرة قد تقدمت في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ »[1] وبهذا شرحه ابن عطية . قال ابن عطية : والتعريف هنا في «السِّحْرُ» أرتب ، لأنه قد تقدم منكراً في قولهم : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ ﴾ فجاء هنا بلام العهد كما يقال أول الرسالة : سَلَامٌ عَلَيْكَ .

قال الشيخ[2] : وما ذكراه هنا في « السِّحْرُ » ليس من باب تقديم النكرة ، ثم أخبر عنها بعد ذلك ، لأن شرط هذا أَنْ يكون المعرف بأل هو المنكر المتقدم ولا يكون غيره كقوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[3] وتقول : « زَارني رجلٌ فأكرمتُ الرَّجلَ » لما كان إياه جاز أَنْ يأتي بضمير بدله ، فتقول : فأكرمته ، و « السِّحْرُ » هنا ليس هو « السِّحْرُ » الذي في قولهم : « إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ » ، لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحر هو ما ظهر على يدي موسى ، من معجزة العصا والسحر الذي في قول موسى إنما هو سحرهم الذي جاءوا به فقد اختلف المدلولان ، إذ قالوا هم عن معجزة موسى ، وقال موسى عما جاءوا ، ولذلك لا يجوز أن يؤتى هنا بالضمير بدل السحر فيكون عائداً على قولهم « لَسِحْرٌ » قُلْتُ : والجواب أن الفراء وابن عطية إنّما أرادا السحر المتقدم الذكر في اللفظ، إن كان الثاني هو غير عين الأول في المعنى ، ولكن لما أطلق عليها لفظ « السِّحْرُ » جاز أن يقال ذلك ، ويدل على هذا

---

(١) سورة يونس ، آية : (٧٦) .

(٢) أنظر البحر المحيط (٥/١٨٣) .

(٣) سورة المزمل ، الآيتان : (١٥ ـ ١٦) .

أنهم قالوا في قوله تعالى : ﴿ والسَّلاَمُ عَلَيَّ ﴾ أن الألف واللام للعهد لتقدم ذكر السلام في قوله تعالى : ﴿ وَسَلاَمٌ عَلَيْهِ ﴾[1]، وإن كان السلام الواقع على عيسى هو غير السلام الواقع على يحيى ، لاختصاص كل سلام بصاحبه من حيث اختصاصه به وهذا النقل المذكور عن الفراء في الألف واللام ينافي ما نقله عنه مكي فيهما اللهم إلا أن يقال : يحتمل أن يكون له مقالتان ، وليس ببعيد فإنه كُلَّمَا كَثُرَ العلم اتسعت المقالات . وقوله : ﴿ الْمُفْسِدِينَ ﴾ من وقوع الظاهر موقع ضمير المخاطب ، إذ الأصل لا يصلح عملكم فأبرزهم في هذه الصفة الذميمة شهادة عليهم بها .

وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨٢﴾ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٨٣﴾

وقرىء : ﴿ بِكَلِمَتِه ﴾ .
بالتوحيد ، وقد تقدم نظيره .

قوله : ﴿ فَمَا آمَنَ ﴾ .
الفاء : للتعقيب، وفيها إشعار بأن إيمانهم لم يتأخر عن الإلقاء بل وقع عقيبه، لأن الفاء تفيد ذلك، وقد تقدم توجيه تعدية « آمن »[2] باللام والضمير في قَوْلِهِ فيه وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : عوده على «مُوسَى»، لأنه هو المحدث عنه، ولأنه أقرب مذكور، ولو عاد على «فِرعَوْنَ» لم يكرر لفظه ظاهراً، بل كان التركيب على خوف منه، وإلى هذا ذهب ابن عباس وغيره .

والثاني : أنه يعود على « فِرْعَوْنَ » ويروى عن ابن عباس أيضاً، ورجح ابن عطية هذا وضعف الأول ، فقال : « ومما يضعف عود الضمير على « مُوسَى » أن المعروف من أخبار بني إسرائيل كانوا قد فشت فيهم النبوات وكانوا قد نالهم ذل مفرط ، وكانوا يرجون كشفه بظهور مولود ، فلما جاءهم موسى اتفقوا عليه وبايعوه ، ولم يحفظ أن طائفة من بني إسرائيل كفرت بموسى ، فكيف تعطى هذه الآية : أن الأقل منهم : كان الذي آمن به ، فالذي يترجح عوده على « فِرْعَوْن » ، ويؤيده أيضاً ما تقدم من محاورة موسى ورده عليهم وتوبيخهم . قوله : ﴿ عَلَى خَوْفٍ ﴾ حال أي : آمنوا كائنين على خوف ، والضمير في « وَمَلاَئِهِم » فيه أوجه :

أحدها : أنه عائد على « الذُّرِّيةِ » وهذا قول أبي الحسن ، واختيار ابن جرير أي : خوف من ملأ الذرية وهم أشراف بني إسرائيل .

والثاني : أنه يعود على « قومه » بوجهيه ، أي : سواء جعلنا الضمير في قوله لـ « مُوسَى » أو لـ « فِرْعَوْنَ » أي : وملأ قوم موسى أو ملأ قوم فرعون .

الثالث : أنه يعود على « فِرْعَوْنَ » ، واعترض على هذا بأنه كيف يعود ضمير جمع على مفرد ، وقد اعتذر أبو البقاء عن ذلك من وجهين :

أحدهما : أن فرعون لما كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً كما يقول العظيم : نحن نأمر . وهذا فيه

---

(١) سورة مريم ، آية : (١٥) .
(٢) أنظر سورة البقرة ، آية : (٣٧) .

نظر ! لأنه لو ورد ذلك في كلامهم محكياً عنهم لاحتمل ذلك .

والثاني : أن فرعون صار اسماً لأتباعه ، كما أن ثموداً اسم للقبيلة كلها . وقال مكي ـ وجهين آخرين قريبين من هذين ولكنهما أخلص منهما ـ قال : « إنما جمع الضمير في «مَلائِهِمْ » ، لانه إخبار عن جبار والجبار يخبر عنه بلفظ الجمع ، وقيل : لما ذكر فرعون علم أن معه غيره فرجع الضمير عليه وعلى من معه . قُلْتُ : وقد تقدم نحو من هذا عند قوله ﴿الذين قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ﴾[١] . والمراد بالقائل : نعيم بن مسعود ، لأنه لا يخلو من مساعد له في ذلك .

الرابع : أن يعود على مضاف محذوف وهو « آل » تقديره : على خوف من آل فرعون وملائهم ، قاله الفراء . كما حذف في قوله : ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[٢] قال أبو البقاء ـ بعد أن حكى هذا ولم يعزه لأحد ـ : «وهذا عندنا غلطٌ » ، لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير ، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول : «زَيْد قَامُوا » ، وأنت تريد غلمان زيد قاموا . «قُلْتُ قوله : لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير ممنوع ، بل إذا حذف المضاف فللعرب فيه مذهبان : الالتفات إليه ، وعدمه ، وهو الأكثر ، ويدل على ذلك أنه قد جمع بين الأمرين في قوله : ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلكناها﴾[٣] أي : أهل قرية ، ثم قال : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[٤] وقد حققت ذلك في موضعه المشار إليه . وقوله : لجاز زيد قاموا ، ليس نظيره ، فإن فيه حذفاً من غير دليل بخلاف الآية .

وقال الشيخ[٥] ـ بعد أن حكى كلام الفراء ـ : «وَردَّ عليه بأن الخوف يمكن من فرعون ولا يمكن سؤال القرية فلا يحذف إلَّا ما دل عليه الدليل ، وقد يقال : ويدل على هذا المحذوف جمع الضمير في « ومَلائِهِم » . قُلْتُ : يعني أنهم ردوا على الفراء بالفرق بين ﴿ واسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وبين هذه الآية ، بأن سؤال القرية غير ممكن ، فاضطررنا إلى تقدير مضاف بخلاف الآية ، فإنّ الخوف يمكن من فرعون فلا اضطرار بنا يدلنا على مضاف محذوف ، وجواب هذا : أن الحذف قد يكون لدليل عقلي أو لفظي ، على أنه قيل في ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ أنه حقيقة ، إذ يمكن النبي أن يسأل القرية فتجيبه .

الخامس : أن ثَمَّ معطوفاً محذوفاً حُذِفَ للدلالة عليه ، والدليل كون الملك لا يكون وحده بل له حاشية وعسكر وجُنْدٌ فكان التقدير : على خوف من فرعون وقومه وملائهم ، أي : ملأ فرعون وقومه ، وهو منقول عن الفراء أيضاً . قُلْتُ : حذف المعطوف قليل في كلامهم ، ومنه عند بعضهم قوله تعالى : ﴿ يَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[٧] أي : والبرد ، وقول الشاعر :

٢٦٣٩ ـ كَـأَنَّ الْـحَصَى مِنْ خَـلْفِهَـا وأَمَـامِـهَـا إِذَا حَـذَفَتْـهُ رِجْلُهَـا حَـذْفَ أَعْسَـرَا[٨]

أي : ويدها . قوله : ﴿ أَنْ يَفْتِنَهُمْ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه في محل جر على البدل من « فِرْعَوْنَ » وهو بدل اشتمال تقديره : على خوف من فرعون فتنته كقولك : « أعجبني زَيْدٌ عِلْمُه » .

---

(١) سورة آل عمران ، آية : (١٧٣) .
(٢) سورة يوسف ، آية : (٨٢) .
(٣) سورة الأعراف ، آية : (٤) .
(٤) الأعراف آية : (٤) .
(٥) أنظر البحر المحيط (٥/١٨٤) .
(٦) سورة يوسف ، آية : (٨٢) .
(٧) سورة النحل ، آية : (٨١) .
(٨) تقدم .

الثاني : أنه في موضع نصب على المفعول به بالمصدر ، أي : خوف فتنة . وإعمال المصدر المنون كثير كقوله : ﴿ أَوْ إِطعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيما ﴾[1] .

وقوله :

٢٦٤٠ ـ فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ ورَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا بِالْمَوَارِدِ[2]

الثالث : أنه منصوب على المفعول من أجله بعد حذف اللام ، ويجري فيها الخلاف المشهور ، وقرأ الحسن ونبيح « يُفْتِنَهُمْ » بضم الياء من افتنَ ، وقد تقدم ذلك[3] . و« في الأرض » متعلق بـ « عَالٍ » أي : قاهر فيها أو ظالم ، كقوله :

٢٦٤١ ـ فَاعمَدْ لِمَا تَعْلُو فَمَا لَكَ بِالذي لَا يَسْتَطِيعُ مِن الأمورِ يَدَانِ[4]

أي : لما يقهر ، ويجوز أن يكون « في الأرْضِ » متعلقاً بمحذوف ، لكونه صفة لـ « عَالٍ » فيكون مرفوع المحل ، ويرجح الأول قوله : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الأَرْضِ ﴾[5] .

وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ فَقَالُواْ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَنَجِّنَا بِرَحْمَتِكَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾

قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بالله فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا ﴾ « فَعَلَيْهِ » جواب الشرط الأول ، والشرط الثاني هو : ﴿ إن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ شرط في الأول وذلك أن الشرطين لم يترتبا في الوجود ، فالشرط الثاني شرط في الأول ولذلك يجب تقديمه على الأول ، وقد تقدم تحقيق ذلك .

قوله : ﴿ أَنْ تَبَوَّءَا ﴾ .

يجوز في « أنْ » أن تكون المفسرة ، لأنه قد تقدمها بمعنى القول وهو الإيحاء ، ويجوز أن تكون المصدرية فتكون في موضع نصب بـ « أَوْحَيْنَا » مفعولاً به ، أي : أوحينا إليهما التبوء ، والجمهور على الهمز في « تَبَوَّأَ » ، وقرأ حفص بياء خالصة ، وهي بدل عن الهمزة ، وهو تخفيف غير قياس ، إذ القياس تخفيف مثل هذه الهمزة أن يكون بين الهمزة والألف ، وقد أنكر هذه الرواية عن حفص جماعة من القراء ، وقد خصها بعضهم بحالة الوقف ، وهو الذي لم يحك أبو عمرو الداني والشاطبي غيره ، وبعضهم يطلق ابدالها عنه ياء وصلاً ووقفاً ، وعلى الجملة فهي قراءة ضعيفة في العربية وفي الرواية ، وتركت نصوص أهل القراءة خوف السآمة واستغناء بما وضعته في شرح القصيد . و« التَّبَوُّء » النزول والرجوع ، وقد تقدم تحقيق المادة في قوله : « تُبَوِئُ الْمُؤْمِنِينَ » . قوله : « لِقَومِكُمَا » يجوز أن تكون اللام

---

(١) سورة البلد ، الآيتان : (١٤ ـ ١٥) .
(٢) تقدم .
(٣) أنظر سورة ، آية : (١٠١) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٥/١٨٥) .
(٥) سورة القصص ، آية : (٤) .

زائدة في المفعول الأول و« بُيُوتاً » مفعول ثان بمعنى : بوئا قومكما بيوتاً ، أي : أنزلوهما، وفَعَّل وتَفَعَّل بمعنى مثل : عَلَّقَهَا وتَعَلَّقَهَا ، قاله أبو البقاء . وفيه ضعف من حيث إنه زيدت اللام والعامل غير فرع ولم يتقدم المعمول . الثاني : أنها غير زائدة ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها حال من البيوت .

والثاني : أنها وما بعدها مفعول . قوله : «بِمِصْرَ » جوز فيه أبو البقاء أوجهاً :

أحدها : أنه متعلق بـ « تَبَوَّءَا » وهو الظاهر .

والثاني : أنه حال من ضمير « تَبَوَّءَا » واستضعفه ولم يبين وجه ضعفه لوضوحه .

الثالث : أنه حال من « البيوت » .

الرابع : أنه حال من « قَوْمِكُمَا » . وقد ثنَّى الضمير في قوله « تَبَوَّءَا » وجمع في قوله : « واجْعَلُوا » ، « وأَقِيمُوا » وأفرد في قوله : « وَبَشِّرِ » ، لأن الأول أمر لهما ، والثاني لهما ولقومهما ، والثالث لـ « مُوسَى » فقط ، لأنَّ أخاه تبع له ، ولما كان فعل البشارة شريفاً خُصَّ به موسى ، لأنه هو الأصل .

وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾

قوله : ﴿ لِيُضِلُّوا ﴾ .

في هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها لام العلة ، والمعنى : أنك آتيتهم ما آتيتهم على سبيل الاستدراج ، فكأن الإتيان لهذه العلة .

والثاني : أنها لام الصيرورة والعاقبة ، كقوله : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ . وقوله :

٢٦٤٢ - لِـدُوا لِـلْمَـوْتِ وابْـنُـوا لِـلْخَـرَابِ ..... [٢]

وقوله :

٢٦٤٣ - فَلِلْمَـوْتِ تَغْـدو الـوَالِـدَاتُ سِخَـالَهَـا كَمَـا لِخَرَابِ الـدُّورِ تُبْنَى الْمَسَـاكِنُ[٣]

وقول الآخر :

٢٦٤٤ - وَلِـلْمَـنَـايَـا تُـرَبِّـي كُـلُّ مُـرْضِـعَـةٍ وَلِـلْخَـرَابِ يَجِـدُّ النَّـاسُ عُمْـرَانـا[٤]

والثالث : أنها للدعاء عليهم بذلك ، كأنه قال : ليتبينوا ما هو عليه من الضلال ، وليكونوا ضلالاً ، وإليه ذهب

---

(١) سورة القصص ، آية : (٨) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) البيت من شواهد البحر (٥/١٨٦) .

الحسن البصري ، وبدأ به الزمخشري ، فقد استبعد هذا التأويل فقراءة الكوفيين « لِيُضِلُّوا » بضم الياء ، فإنه يبعد أن يدعى عليهم بأن يضلوا غيرهم ، وقرأ الباقون بفتحها ، وقرأ الشعبي بكسرها ، فوالى بين كسرات إحداها في (ياء) .

وقرأ الفضل الرَّقَاشي : « أَنَّكَ آتَيْتَ » .

على الاستفهام ، وقال الجبائي : إنّ « لا » مقدرة بين اللام والفعل تقديره : لئلا يضلوا ، ورأي البصريين في مثل هذا تقدير : كراهة أي : كراهة أن يضلوا . قوله :﴿ فَلاَ يُؤْمِنُوا ﴾يحتمل النصب والجزم ، فالنصب من وجهين ، أحدهما : عطفه على « لِيُضِلُّوا » ، والثاني : نصبه على جواب الدعاء في قوله : « اطْمِس » ، والجزم على أن « لا » للدعاء كقولك : « لاَ تعذبني يا رب » وهو قريب معنى « لِيُضِلُّوا » في كونه دعاء ، هذا في جانب شبه النهي ، وذلك في جانب شبه الأمر ، و« حَتَّى يَروا » غاية لنفي إيمانهم ، والأول قول الأخفش . والثاني : بدأ به الزمخشري . والثالث : قول الكسائي والفراء وأنشدا قوله :

٢٦٤٥ - فَـلاَ يَنْبَسِطْ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْـكَ مَـا انْـزَوَى وَلاَ تَـلْقَـنِـي إلاَّ وَأَنْـفُـكَ رَاغِـمُ[٢]

قوله : ﴿ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ .

الضمير : لـ « مُوسَى وهارون » وفي التفسير كان موسى يدعو وهارون يُؤمن ، فنسب الدعاء إليهما . وقال بعضهم : المراد موسى وحده ، ولكن كنى عن الواحد بضمير الاثنين . وقرأ السُّلمي والضحاك « دَعْوَاتُكُما » على الجمع . وقرأ ابن السَّمَيفَع : « قد أَجَبْتُ دَعْوَتَكُما » بتاء المتكلم وهو الباري تعالى . و« دَعَوَتَكُمَا » (نصبت على المفعول به ، وقرأ الرَّبِيعُ « أَجَبْتُ دَعْوَتَكُما » بتاء المتكلم أيضاً » ، و« دَعْوَتَيْكُمَا » بتثنية ،وهي تدل لمن قال : إنَّ هارون شارك موسى في الدعاء . قوله :﴿ وَلاَ تَتَّبِعَانِّ ﴾ قرأ العامة بتشديد التاء والنون ، وقرأ حفص بتخفيف النون مكسورة مع تشديد التاء وتخفيفها ، وللفراء في ذلك كلام مضطرب بالنسبة للنقل عنه، فأما قراءة العامة فـ « لا » فيها للنهي ، ولذلك أكد الفعل بعدها ، ويضعف أن تكون نافية ، لأن تأكيد المنفى ضعيف ، ولا ضرورة بنا إلى ادعائه ، وإن كان بعضهم قد ادعى ذلك في قوله : ﴿ لاَ تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٢] لضرورة دعت إلى ذلك هناك ، وقد تقدم تحريره ودليله في موضعه ، وعلى الصحيح تكون هذه الجملة نهي معطوفة على جملة أمر ، وأما قراءة حفص فلا تحتمل «أنْ » تكون للنفي ، وأن تكون للنهي ، فإنْ كانت للنفي كانت النون نون رفع والجملة حينئذ فيها أوجه :

أحدها : أنها في موضع الحال ، أي : فاستقيما غير متبعين ، إلا أن هذا معترض بما قدمته غير مرة ، من أن المضارع المنفي بلا كالمثبت في كونه لا تباشره واو الحال ، إلا أن يقدر قبله مبتدأ فتكون الجمل الاسمية أي : وأنتما لا تتبعان .

والثاني: أنّها نفي في معنى النهي كقوله تعالى : ﴿ لاَ تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ ﴾ .

الثالث: أنَّها خبر محض مستأنف لا تعلق له بما قبله ، والمعنى : أنَّهما أخيراً بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون ، وإن كانت للنهي كانت النون للتأكيد وهي الخفيفة ، وهذا لا يراه سيبويه[٣] والكسائي أعني : وقوع النون الخفيفة بعد الألف سواء كانت الألف ألف تثنية أو ألف وصل بين نون الإناث ونون التوكيد ، نحو : « هَلْ تَضْرِبْنَانْ يَا

---

(١) البيت للأعشى أنظر ديوانه ( ) ، القرطبي (٨/٣٧٥) ، البحر المحيط (٥/١٨٧) ، اللسان «زوى» .

(٢) سورة الأنفال ، آية : (٢٥) .

(٣) أنظر الكتاب (٣/٥٢٦) .

نِسْوةُ » ، وقد أجاز يونس والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف ، وعلى وقوعها تتخرج القراءة . وقيل : أصلها التشديد ، وإنما خففت للنقل فيها كقولهم : «رُبَ» في «رُبَّ»[1] ، وأما تشديد التاء وتخفيفها فلغتان من أَتْبَعَ يَتْبَعُ وتَبِعَ يَتْبَعُ ، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان في المعنى ؟ وتلخيصه : أن تَبِعَهُ مَشَى خَلْفَهُ ، وأَتْبَعَهُ كذلك ، إلا أنه حاذاه وأَتْبَعَهُ لَحِقَهُ .

﴿ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴿٩٢﴾

قوله : ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَني ﴾ .

وقد تقدم الكلام فيه[2] ، وقرأ الحسن : «وجَوَّزْنَا» بتشديد الواو . قال الزمخشري : «وجَوَّزْنَا من أَجَازَ المكانَ وَجَاوَزَهُ وجَوَّزَهُ ، وليس من جَوَّزَ الذي في بيت الأعشى :

٢٦٤٦ - وَإِذَا تُجَوِّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ أَخَذَتْ مِن الأُخْرى إِلَيْكَ حِبَالَهَا[3]

لأنه لو كان منه لكان حقه أن يقال : وجوّزنا ببني إسرائيل في البحر ، كما قال :

..... كَمَا جَوَّزَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيْتَقُ[4]

يعني : أن فَعَّل بمعنى : فاعل وأفعل وليس التضعيف للتعدية ، إذ لو كان كذلك لتعدى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الياء . وقرأ الحسن : « فَاتَّبَعَهُمْ » بالتشديد ، وقد تقدم الفرق . قوله : ﴿ بَغْياً وَعَدْواً ﴾ يجوز أن يكونا مفعولين من أجلهما أي : لأجل البغي والعدو ، وشروط النصب مُتَوَفِّرَة ، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي : باغيين معتدين . وقرأ الحسن «وعُدُوّاً» بضم العين والدال المشددة ، وقد تقدم ذلك في سورة الأنعام . قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا ﴾ غاية لاتباعه . قوله : ﴿ آمَنْتُ أَنَّهُ ﴾ قرأ الاخوان بكسر « إنَّ » وفيها أوجه :

أحدها : أنها استئناف إخبار، فلذلك كسرت ، لوقوعها ابتداء كلام .

والثاني: أنَّها على إضمار القول أي : فقال إنه ، ويكون هذا القول مفسراً لقوله « آمَنتُ » .

والثالث : أن تكون هذه الجملة بدلاً من قوله : « أمَنتُ » وابدال الجملة الاسمية من الفعلية جائز ، لأنها في

---

(١) أنظر سورة الأعراف ، آية : (١٧٥) .
(٢) أنظر المصدر السابق آية ، (١٣٨) .
(٣) تقدم .
(٤) عجز بيت للأعشى وصدره :
ولا بد من جار يجيز سبيلها
..... أنظر ديوانه ( ) ، البحر المحيط (١٨٨/٥) ، روح المعاني (١٨١/١١) ، والسكى : المسمار ، والفيتق : النجار .

معناها وحينئذ تكون مكسورة ، لأنها محكية ، يقال هذا الظاهر .

الرابع : أن « آمَنْتُ » ضمن معنى القول ، لأنه قول . وقال الزمخشري : « كرر المخذول المعنى الواحد ثلاث مرات في ثلاث عبارات حرصاً على القبول . يعنى أنه قال : «آمَنْتُ » فهذه مرة ، وقال : « لاَ إِلَهَ إِلاَّ الذي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ » فهذه ثانية ، « وَأَنَا من المُسْلِمِينَ » فهذه ثالثة ، والمعنى واحد ، وهذا جنوح منه إلى الاستئناف في «إِنَّهُ » وقرأ الباقون بفتحها ، وفيها أوجه أيضاً :

أحدها : أنها في محل نصب على المفعول به أي : آمنت توحيداً لله ، لأنه بمعنى صدقت .

الثاني : أنها في موضع نصب بعد اسقاط الجار ، أي : لأنه .

الثالث : أنها في محل جر بذلك الجار ، وقد عرفت ما فيه من الخلاف.

قوله : ﴿ **الآنَ** ﴾ .

منصوب بمحذوف أي : آمنت الآن أو أنؤمن الآن ، وقوله : ﴿ **وَقَدْ عَصَيْتَ** ﴾ جملة حالية وقد تقدم نظير ذلك قريباً .

قوله : ﴿ **بِبَدَنِكَ** ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنها باء المصاحبة ، بمعنى مصاحباً لبدنك ، وهي الدِّرْعُ . وفي التفسير لم يصدقوا بغرقه ، وكانت له درع تعرف ، فألقى بِنَجْوَةٍ من الأرض وعليه درعه ليعرفوه ، والعربُ تطلق البدن على الدِّرْعِ ، قال عَمرو بن مَعْدِ يَكرب)

٢٦٤٨ - أُعَاذِلُ شَكَّتِي بَدَنِي وَسَيْفِي ... وَكُلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسُ الْقِيَادِ[1]

وقال الآخر :

٢٦٤٩ - تَرى الأبْدانَ فِيهَا مُسْبِغَاتٍ ... عَلَى الأبْطَالِ والْيَلَبَ الْحَصِيْنَا[2]

وقيل : «بِبَدِنِكَ » أي : عرياناً لا شيء عليه ، وقيل : بدناً بلا روح .

والثاني : أن تكون سببية على سبيل المجاز ، لأن بَدَنَهُ سبب في تنجيته لما تقدم ، ويظهر ذلك على قراءة ابن مسعود وابن السَّميفَع « بِنِدائِكَ » من النداء وهو الدعاء ، أي : دعانا بما نادى به في قومه من كفرانه في قوله : ﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ في قومِهِ ﴾[3] ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَى فَقَالَ أنا رَبُّكُمُ الأعلى ﴾[4] ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾[5] . وقرأ يعقوب « نُنَجِيكَ » مخففاً من « أَنْجَى » ، وقرأ أبو حنيفة « بِأَبْدَانِكَ » جمعاً ، إما على إرادة الادراع ، لأنه كان

---

(١) البيت في ديوانه (٦٠) ، وأنظر البحر المحيط (١٨٩/٥) ، وأنظر الديوان (٢٧٩) ، وأنظر الشاهد في البحر المحيط (١٨٩/٥) ، القرطبي (٣٨٠) .
القلوص : الفتية من الابل .

(٢) البيت لكعب بن مالك وهو في ديوانه برواية :
تَرانا من فَضَافِضَ سَابِغَاتٍ ... كَعُدْرانَ الْمَلاَ مُتَسربلينا

(٣) سورة الزخرف ، آية : (٥١) .

(٤) سورة النازعات ، الآيتان : (٢٣ - ٢٤) .

(٥) سورة القصص ، آية : (٣٨) .

يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسه أو جعل كل جزء من بدنه بدناً كقولهم «شَابَتْ مَفَارِقُه» .

٢٦٥٠ ـ ..... شَـابَ الْـمَفَـارِقُ واكْـتَسَيْـنَ قَـتِـيـرَا [١]

وقرأ ابن مسعود وابن السَّمَيْفَعُ ويزيد البريري « نُنَحِّيكَ » بالحاء المهملة من التنحية ، أي : نلقيك بناحية فيما يلي البحر ، وفي التفسير : أنه رماه إلى ساحل البحر كَالثَّوْرِ ، وهل ننجيك من النجاة بمعنى : نبعدك مما وقع فيه قومك من قعر البحر ، وهو تهكم بهم ؟ أو من ألقاه على نجوة أي : ربوة مرتفعة ؟ أو من النجاة وهو الترك ؟ أو من النجاء وهو العلامة ؟ وكل هذه معان لائقة بالقصة . والظاهر أن قوله : « فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ » خبر محض . وزعم بعضهم : أنه على نية همزة الاستفهام ، وفيه بعد ، لحذفها من غير دليل ، لأن التعليل بقوله : « لِتَكونَ » لا يناسب الاستفهام ، و« لِتَكُونَ » متعلق بـ «نُنَجِّيكَ » ، و« آيَةً » أي : علامة ، و« لِمَنْ خَلْفَكَ » في محل نصب على الحال من « آيَةً » ، لأنه في الأصل صفة لها .

وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخْتَلَفُوا۟ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾ فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٩٥﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٩٧﴾ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٩٨﴾ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَـَٔامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾

قوله : ﴿ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾ .

يجوز أن يكون منصوباً على المصدر تقديره : بوأناهم مبوأ صدق ، وأن يكون مكاناً أي : مكان تبوء صدق . وقرىء[٢] : «لِمَنْ خَلَفَك» بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً والمعنى : لمن خلفك من الجبابرة، ليتعظوا بذلك . وقرىء[٣] : « لِمَنْ خَلَقَكَ » بالقاف فعلاً ماضياً ، وهو الله تعالى أي : ليجعلك الله آية له في عباده ، ويجوز أن ينتصب « مُبَوَّأَ » على أنه مفعول ثان كقوله تعالى : ﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفاً ﴾[٤] أي : لننزلهم .

قوله : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ ﴾ .

في (إنْ) هذه وجهان :

---

(١) عجز بيت لجرير وصدره :
قَـالَ الـعَـوَاذِلُ مَـا لِجَـهْـلِكَ بَـعْـدَهَـا
.....
البيت في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب (٣/٤٨٣) .

(٢) البحر (٥/١٨٩) .
(٣) أنظر المصدر السابق .
(٤) سورة العنكبوت ، آية : (٥٨) .

الظاهر فيهما : أنها شرطية ، ثم استشكلوا على ذلك أن رسول الله ـ ﷺ ـ لم يكن في شك قط . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : كيف قال لرسوله : « فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ » مع قوله للكفرة وإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ[١] قُلْتُ : فرق عظيم بين إثباته الشك لهم على سبيل التوكيد والتحقيق ، وبين قوله : « فَإِنْ كُنْتَ » يعنى الفرض والتمثيل » .

قال الشيخ[٢] : « وإذا كانت شرطية فقالوا : إنها تدخل على الممكن وجوده أو المحقق وجوده المبهم زمن وقوعه كقوله تعالى : ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[٣] ـ قال ـ : والذي أقول : إنَّ «إنْ» الشرطية تقتضي تعليق شيء على شيء ، ولا يستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه ، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[٤] ، ومستحيل أن يكون له ولد فكذلك يستحيل أن يكون في شك ، وفي المستحيل عادة كقوله تعالى : ﴿فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ﴾[٥] لكن وقوعها في تعليق المستحيل قليل » . ـ «ثم قال : «ولما خفي هذا الوجه على كثير من الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية ، فقال ابن عطية : « إنها مخاطبة له والمراد : من سواه من أمته ممن يمكن أن يشك أو يعارض . وقيل : كنى بالشك عن الضيق ، وقيل : كنى به عن العجب ، ووجه المجاز فيه أن كلا منهما فيه تردد» . وقال الكسائي : إن كنت في شك أن هذه عادتهم مع الأنبياء فسلهم كيف كان صبر موسى عليه السلام .

والوجه الثاني ـ من وجهي «إنْ» ـ : أنها نافية . قال الزمخشري : أي فما كنت في شك فاسأل ، يعني : لا نأمرك بالسؤال لكونك شاكاً ، ولكن لتزداد يقيناً ، كما ازداد ابراهيم عليه السلام ـ بمعاينة إحياء الموتى . « وهذا القول سبقه إليه الحسن البصري والحسين بن الفصل ، وكأنه فرار من الإشكال المتقدم في جعلها شرطية ، وقد تقدم جوابه من وجوه» . وقرأ يحيى وإبراهيم « يَقْرءُونَ الْكُتُبَ » بالجمع ، وهي مبينة أن المراد بالكتاب الجنس لا كتاب واحد .

قال : ﴿ فَلَوْلاَ ﴾ .

لَوْلاَ : هنا تحضيضية ، وفيها معنى التوبيخ ، كقول الفرزدق :

٢٦٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[٦]

وفي مصحف أُبي وعبد الله وقرآ كذلك « فَهلاَّ » ، وهي نصٌّ في التحضيض وكانت هنا تامة و« آمَنَتْ » صفة لـ « قَرْيَة » و« فَنَفَعَهَا » نسق على الصفة ، قوله : ﴿ إِلاَّ قَوْمَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء منقطع ، وإليه ذهب سيبويه[٧] والكسائي والأخفش والفراء ، ولذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا النصب لانقطاعه ، وإنما كان منقطعاً ، لأن ما بعد إلاَّ لا يندرج تحت لفظ « قَرْيَةٌ » .

والثاني : أنه متصل ، قال الزمخشري : استثناء من «الْقُرَى» ، لأن المراد أهاليها ، وهو استثناء منقطع بمعنى : ولكن قوم يونس ، ويجوز أن يكون متصلاً والجملة في معنى النفي ، كأنه قيل : ما آمنت قرية من القرى الهالكة إلا قوم يونس .

---

(١) سورة فصلت ، آية : (٤٥) .
(٢) أنظر البحر المحيط (٥/١٩١) .
(٣) الأنبياء ، آية : (٣٤) .
(٤) سورة الزخرف ، آية : (٨١) .
(٥) سورة الانعام ، آية : (٣٥) .
(٦) تقدم .
(٧) انظر الكتاب (٢/٣٢٥)

وقال ابن عطية : « هو بحسب اللفظ استثناء منقطع وكذلك رسمه النحويون ، وهو بحسب المعنى متصل ، لأن تقديره : ما آمن أهل[(١)] قرية إلا قوم يونس». «قُلْتُ : وتقدير هذا المضاف هو الذي صحح كونه استثناء متصلاً » وكذلك قال أبو البقاء[(٩)] ومكي وابن عطية وغيرهم . وأما الزمخشري فإنّ ظاهر عبارته أن المصحح لكونه متصلاً كون الكلام في معنى النفي ، وليس كذلك ، بل المسموع كون القرى يراد بها أهاليها من باب اطلاق المحل على الحال ، وهو أحد الأوجه المذكورة في قوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[(٢)] وقرأت فرقة « إِلَّا قَوْمُ » بالرفع . قال الزمخشري : «وقرىء» بالرفع على البدل ، روي ذلك عن الجرمي والكسائي . وقال المهدوي : والرفع على البدل من « قَرْيَةٌ » وظاهر هاتين العبارتين : أنها قراءة منقولة ، وظاهر قول مكي وأبي البقاء : أنها ليست قراءة ، وإنما ذلك من الجائز ، وجعلا الرفع على وجه آخر غير البدل ، وهو كون « إلَّا » بمعنى : غير في وقوعها صفة . قال مكي : « ويجوز الرفع على أن تجعل « إلَّا » بمعنى « غير » صفة للأهل المحذوفين في المعنى ثم تعرب ما بعد إلَّا بإعراب « غير » لو ظهرت في موضع « إلَّا » وقال أبو البقاء ـ وأظنه أخذه منه ـ : « ولو كان قد قرىء بالرفع لكانت « إلَّا » فيه بمنزلة غير « فتكون صفة» . وقد تقدم[(٣)] أن في نون يُونُس ثلاث لغات قرىء بها .

قوله : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ﴾ .

يجوز في « أَنْتَ » وجهان :

أحدهما : أن يرتفع بفعل مقدر مفسر بالظاهر بعده وهو الأرجح ، لأن الاسم قد ولى أداة هي بالفعل أولى .

والثاني : أنه مبتدأ والجملة بعده خبره ، وقد عرف ما في ذلك من كون الهمزة مقدمة على العاطف ، أو ثم جملة محذوفة ، كما هو رأي الزمخشري ، وفائدة إيلاء الاسم للاستفهام إعلام بأن الإكراه ممكن مقدور عليه ، وإنما الشأن في المكره مَنْ هو ؟ وما هو إلا وحده لا يشاركه فيه غيره و« حتَّى » غاية للإكراه .

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْـَٔايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾ فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ قُلْ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ ﴿١٠٢﴾ ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ ٱللَّهَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ ﴾ .

كقوله : « أَنْ تَمُوتَ » وقد تقدم ذلك في آل عمران . قوله : « وَيَجْعَلُ » قرأ أبو بكر عن عاصم بنون العظمة ، والباقون بياء الغيبة وهو الله تعالى ، وقرأ الأعمش فصرح به « وَيَجْعَلُ الله الرِّجْزَ » بالزاي دون السين ، وقد تقدم[(٤)] هَلْ هُمَا بمعنى واحد أو بينهما فرق .

---

(١) أنظر الكتاب المصدر السابق .

(٢) سورة يوسف ، آية : (٨٢) .

(٣) أنظر سورة النساء ، آية ، : (١٦٣) .

(٤) أنظر سورة المائدة ، آية : (٩٠) .

قوله : ﴿ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ .

يجوز أن يكون « مَاذَا » كله استفهاماً مبتدأ ، و« فِي السَّمَاوَاتِ » خبره أي أيُّ شيء في السماوات ، ويجوز أن يكون « ما » مبتدأ و« ذا » بمعنى الذي ، و« فِي السَّمَاوَاتِ » صلته ، وهو خبر المبتدأ . وعلى التقديرين فالمبتدأ وخبره في محل نصب بإسقاط الخافض ، لأن الفعل قبله معلق بالاستفهام ، ويجوز على ضعف أن يكون « مَاذَا » كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محل نصب بـ «انظُرُوا » ووجه ضعفه : أنه لا يخلو إما أن يكون النظر بمعنى البصر فيعدى بـ « إلى » وإما أن يكون قلبياً فيعدى بـ «فِي » وقد تقدم الكلام في « مَاذَا » . قوله : ﴿ وَمَا تُغْنِي ﴾ يجوز في « مَا » أن تكون استفهامية ، وهي واقعة موقع المصدر أي : أي غناء تغني الآيات ، ويجوز أن تكون نافية ، وهذا هو الظاهر . وقال ابن عطية : ويحتمل أن تكون « ما » في قوله : « وما تغني » مفعولة بقوله : « انظروا » معطوفة على قوله « ماذا » أي : تأملوا قدر غناء الآيات والنذر عن الكفار .

قال الشيخ [1] : «وفيه ضعف»، وفي قوله : معطوفة على « مَاذَا » تجوّز يعني : أن الجملة الاستفهامية التي هي « ماذا فِي السَّمَاوَاتِ » في موضع المفعول ، لأن « مَاذَا » وحده منصوب بـ «انظُرُوا » فتكون « مَاذَا » موصولة ، و« انظُرُوا » بصرية لما تقدم . «يعني لما تقدم من أنه لو كانت بصرية لتعدت بـ « إلى » . والنذر : يجوز أن يكون جمع نذير ، المراد به المصدر فيكون التقدير : والمنذرون وهم الرسل .

قوله : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ﴾ .

قال الزمخشري : « هو معطوف على كلام محذوف يدل عليه قوله : ﴿ إِلاَّ مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ ﴾ كأنه قيل : نهلك الأمم «ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلنا » معطوفة على حكاية الأحوال الماضية» . قوله :« كَذَلِكَ »في هذه الكاف وجهان :

أظهرهما : أنه في محل نصب تقديره : مثل ذلك الإنجاء الذي نجينا الرسل ومؤمنيهم ننجي من آمن بك يا محمد .

والثاني : أنها في محل رفع خبر ابتداء ، وقدره ابن عطية وأبو البقاء بقولك : الأمر كذلك . قوله : ﴿ حَقّاً ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي : حق ذلك حقاً .

والثاني : أن يكون بدلاً من المحذوف النائب عن الكاف تقديره : إنجاء مثل ذلك حقاً .

والثالث : أن يكون « كَذَلِكَ » و« حَقّاً » منصوبين بـ «نُنجِ » الذي بعدهما .

والرابع : أن يكون « كذلك » منصوباً بـ «ننجي » الأول ، وحَقّاً بـ « نُنْجِ »الثانية . وقال الزمخشري : « مثل ذلك الإنجاء ننجى المؤمنين منكم ونهلك المشركين ، و« حَقّاً عَلَيْنَا » اعتراض يعني : حق ذلك علينا حقّاً» . وقرأ الكسائي وحفص « نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ » مخففاً من « أَنْجَى » يقال : أَنْجَى ويُنْجِي كـ « أَنزَلَ ويُنْزِلَ» . وجمهور القراء لم ينقلوا الخلاف إلا في هذا دون قوله : ﴿ فاليَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدنِكَ ﴾ ، ودون قوله ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾ وقد نقل أبو علي الأهوازي الخلاف فيهما أيضاً ، ورسم في المصحف « نُنج » بجيم دون ياء .

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٩٤) .

قوله : ﴿ فَلَا أَعْبُدُ ﴾ .

جواب الشرط والفعل خبر ابتداء مضمر تقديره : فأنا أعبد ، ولو وقع المضارع منفياً بـ « لا » دون « فاء » يجزم ، ولكنه مع « الفاء » يرفع على ما ذكرت لك ، وكذلك لو لم ينف بـ « لا » كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ أي : فهو ينتقم . قوله : ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ ﴾ قال الزمخشري : أصله بأن أكون ، فحذف الجار ، وهذا الحذف[1] يحتمل أن يكون من الحذف المطرد الذي هو حذف الحروف الجارة مع « أنَّ ، وأنْ » وأن يكون من الحذف غير المطرد ، وهو :

٢٦٥٢ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ..... [2]

« فاصْدَعْ بِمَا تُؤمَر » قُلْتُ : يعني بغير المطرد : أن حذف حرف الجر مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها ، وهي : أَمَرَ واستغفر ، وقد ذكرتها فيما تقدم[3] . وأشار بقوله : أمرتك الخير ، إلى البيت المشهور :

٢٦٥٣ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ..... [4]

وقد قاس ذلك بعض النحويين ولكن بشرط أن يتعين ذلك الحرف ويتعين موضعه أيضاً، وهو رأي علي ابن سليمان فيجيز « بَرَيْتُ الْقَلَم السكِّين » . بخلاف : « مَكَكْتُ الحَجَرَ بِالخَشَبَةِ » .

وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿١٠٩﴾

قوله : ﴿ وَأَنْ أَقِمْ ﴾ .

يجوز أن يكون على إضمار فعل أي : وأوحى إليّ أنْ أقم . ثم لك في « أَنْ » وجهان :

أحدهما : أن تكون تفسيرية لتلك الجملة المقدرة كذا قاله[5] الشيخ وفيه نظر ، إذ المفسر لا يجوز حذفه ، وقد ردَّ هو بذلك في موضع غير هذا .

والثاني : أن تكون المصدرية فقط ، وهي على هذا معمولة لقوله « أُمِرْتُ » مراعي فيها معنى الكلام لـ « أَنْ » . قوله : « أَنْ أَكُونَ » كون من أكوان المؤمنين ، ووصل « أَنْ » بصيغة الأمر جائز وقد تقدم تحرير ذلك[6] . قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : عَطَفَ قوله : « وأَنْ أَقِمْ » على : « أَنْ أَكُونَ » فيه إشكال : لأن « أَنْ » لا تخلو إما أن تكون

---

(١) سورة المائدة ، آية : (٩٥) .
(٢) تقدم .
(٣) أنظر سورة الأعراف ، آية : (١٥٥) .
(٤) تقدم .
(٥) أنظر البحر المحيط (٥/١٩٦) .
(٦) أنظر سورة آل عمران ، آية : (١٩٣) .

التي للعبارة ، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر ، فلا يصح أن تكون التي للعبارة ، وإن كان الأمر مما يتضمن معنى القول ، لأن عطفها على الموصولة يأبى ذلك ، والقول بكونها موصولة مثل الأولى ، لا يساعد عليه لفظ الأمر ، وهو « أَقِمْ » ، لأن الصلة حقها أن تكون جملة تحتمل الصدق والكذب . قُلْتُ : قد سوَّغ سيبويه أن يوصل « أَنْ » بالأمر والنهي ، وشبه ذلك بقولهم : « أَنْتَ الذي تَفْعَلُ » على الخطاب ، لأن الغرض وصلها بما تكون معه في تأويل المصدر والأمر والنهي دالان على المصدر دلالة غيرهما من الأفعال . قُلْتُ : قد قدمت الإشكال في ذلك وهو أنه إذا قدرت بالمصدر فات الدلالة على الأمر والنهي . ورجح الشيخ[1] كونها مصدرية على إضمار فعل كما تقدم تقريره . قال : ليزول قلق العطف لوجود الكاف ، إذ لو كان « وأَنْ أقِمْ » عطفاً على « أَنْ أَكُونَ » لكان التركيب وجهي بباء المتكلم ومراعاة المعنى فيه ضعف وإضمار الفعل » . قوله : ﴿ حَنِيفاً ﴾ يجوز أن يكون حالاً من « الدِّينِ » وأن يكون حالاً من فاعل « أَقِمْ » أو مفعوله .

قوله : ﴿ وَلَا تَدْعُ ﴾ .

يجوز أن تكون الجملة استئنافية ، ويجوز أن تكون عطفاً على جملة الأمر وهي : «أَقِمْ » فتكون داخلة في صلة «أَنْ » بوجهيها أعني : كونها تفسيرية أو مصدرية ، وقد تقدم تحريره . وقوله : « مَا لَا يَنْفَعُكَ » يجوز أن تكون نكرة موصوفة وأن تكون موصولة . قوله : « فَإِنَّكَ » هو جواب الشرط ، و« إذَا » حرف جواب توسطت بين الاسم والخبر ورتبتها التأخير عن الخبر ، وإنما وسطت رعياً للفواصل . وقال الزمخشري : « إذا جواب الشرط وجواب لسؤال مقدر ، كأن سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان » . وفي جعله « إذَا » جزاء للشرط نظر ؟ إذ جواب الشرط محصور في أشياء ليس هذا منها .

قوله : ﴿ وإِنْ يَمْسَسْكَ ﴾ .

قد تقدم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام[2] ، وجاء هنا في جواب الشرط الأول بنفي عام وإيجاب ، وفي جواب الثاني بنفي عام دون إيجاب لأن ما أراده لا يرده راد لا هو ولا غيره ، لأن إرادته قديمة لا تتغير ، فلذلك لم يجيء التركيب فلا راد له إلاهو. هذه عبارة الشيخ[3] وفيها نظر ، وكأنه يقول : بخلاف الكشف فإنه هو الفاعل لذلك وحده دون غيره بخلاف إرادته تعالى ، فإنها لا يتصور فيها الوقوع على خلافها ، وهي مسألة خلافية بين أهل السنة والمعتزلة . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : لِمَ ذكر « المسّ » في أحدهما ، والإرادة في الثاني»؟ قُلْتُ : كأنه أراد أن يذكر الأمّرين جميعاً : الإرادة والإصابة في كل واحد من الضر والخير ، وأنه لا راد لما يريده منهما ، ولا مزيل لما يصيب به منهما ، فأوجز الكلام بأن ذكر المسّ ، وهو الإصابة في أحدهما ، والإرادة في الآخر ، ليدل بما ذكر على ما لم يذكر ، على أنه قد ذكر الإصابة في الخير في قوله : ﴿ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾[4] .

قوله : ﴿ مِن رَبِّكُم ﴾ .

يجوز أن يتعلق بـ« جَاءَكُمُ »و«مِنْ »لابتداء الغاية مجاز ، أويجوز أن يكون حالاً من« الحق » . قوله : « فَمَنِ اهْتَدَى»و«مَنْ ضَلَّ» يجوز أن تكون «مَنْ» شرطاً فالفاء واجبة الدخول،وأن تكون موصولة فالفاء جائزته . وقوله : ﴿ وَمَا أَنَا ﴾ يجوز أن تكون الحجازية أو التميمية لخفاء النصب في الخبر . وباقيها واضح .

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/١٩٦) .
(٢) آية : رقم (١٧) .
(٣) أنظر البحر المحيط (٥/١٩٦) .
(٤) سورة يونس ، آية : (٧٠) .

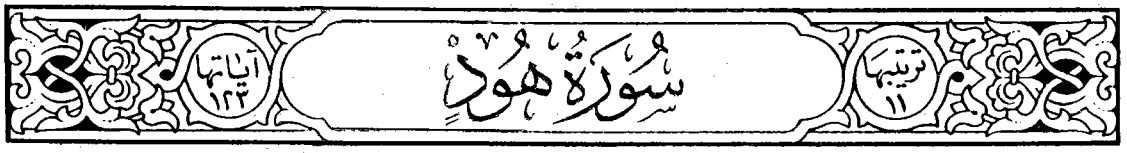

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يجوز في « هُود » مراداً به السورة : الصَّرف وتركه ، وذلك باعتبارين ، وهما أنك إنْ عَنيت أنه اسم للسورة تعين منعه من الصرف ، هذا رأي الخليل وسيبويه[1] ، وكذلك : نوح ولوط إذا جعلتهما اسمين للسورتين المذكورتين فيها تقول : قرأت هودونوح ولوط ، وتَبَركْتُ بهودونوح ولوط . فإنْ قُلْتَ : قد نصوا على أن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط نحو : «هِنْدودَعْد» ، والأعجمي الثلاثي الساكن الوسط نحو : «نُوح ولُوط» فيه جواز الصرف وتركه ، مع أن الصحيح وجوب صرف «نُوح » ؟ فالجواب أن شرط ذلك أن يكون المؤنث منقولاً من مذكر إلى مؤنث ، فلو سمَّيت امرأة بـ « زيد » تحتم منعه ، وشرط الأعجمي أن لا يكون مؤنثاً ، فلو كان مؤنثاً تحتم منعه نحو : «مَاه وجُور ، وهود ونوح » من هذا القبيل ، فإن هود في الأصل لمذكر ، وكذلك نوح ، ثم سمى بهما السورة وهي مؤنثة وان كان تأنيثها مجازياً ، وإن اعتبرت أنها على حذف مضاف وجب صرفه فتقول : « قرأت هُوداً ونُوحاً » يعني : سورة هود وسورة نوح ، وقد جوِّز الصرف بالاعتبار الأول عيسى بن عمر ، ورأيه ضعيف ولا خفاء ، أنك إذا قصدت بـ «هُود ونُوح » النبي نفسه صرفت فقط عند الجمهور في الأعجمي ، وأما « هُود » فإنه عربي فيتحتم صرفه ، وقد عقد النحويون لأسماء السور والألفاظ والأحياء والقبائل والأماكن باباً في منع الصرف وعدمه . حاصله : إنك إن عنيت قبيلة أو أما أو بقعة أو سورة أو كلمة منعت ، وإن عَنَيْتَ حيّاً أو أباً أو مكاناً أو غير صورة أو لفظاً صرفت بتفصيل كبير ، وأمثلة طويلة حققتها في شرح التسهيل .

الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ إِنَّنِي لَكُم مِّنۡهُ نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ ٢

قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ ﴾ .

يجوز أن يكون خبراً لـ « الٓر » أخبر عن هذه الأحرف بأنها كتاب موصوف بِكَيْتَ وكَيْتَ ، وأن يكون خبر ابتداء مضمر تقديره : ذلك كتاب يدلُّ على ذلك ظهوره في قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[2] وقد تقدم في أول هذا التضعيف ما يكفيك في ذلك . قوله : ﴿ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ في محل رفع صفة لـ « كِتَابٌ » والهمزة في « أُحكِمَتْ » يجوز أن تكون للنقل من حكم بضم الكاف ، أي : صار حكيماً بمعنى : جعلته حكيماً كقوله : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾[3] ويجوز أن يكون من قولهم : أَحْكَمْتَ الدَّابَّةَ إذا وَضَعْتَ عليها الحكمة لمنعها من الجماح كقول جرير :

---

(١) أنظر الكتاب (٣/٢٥٦) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (٢) .

(٣) سورة لقمان ، آية : (٢) .

٢٦٥٤ ـ أَبَني حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ أَنْ أَغْضَبَا[١]

فالمعنى : أنها منعت من الفساد ، ويجوز أن يكون لغير النقل من الإحكام ، وهو الاتقان كالبناء المحكم المرصف ، والمعنى : أنها نظمت نظماً رصيناً متقناً . قوله : « ثُمَّ فُصِّلَتْ » ثُمَّ : على بابها من التراخي ، لأنها أحكمت ثم فصلت بحسب أسباب النزول وقرأ عكرمة والضحاك والجحدري وزيد بن علي وابن كثير في رواية « فَصَلَتْ » بفتحتين خفيفة العين . قال أبو البقاء : « والمعنى ثم فرقت » كقوله : ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ ﴾ ، أي : فارق . « وفسّرها غَيْرُهُ بمعنى : فَصَلَتْ بين المحق والمبطل ، وهو أحسن . وجعل الزمخشري « ثُمَّ » للترتيب في الأخبار ، لا لترتيب الوقوع في الزمان ، فقال : « فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى « ثُمَّ » ؟ قُلْتُ : ليس معناها التراخي في الوقت ، ولكن في الحال ، كما تقول : هي محكمة أحسن الإحكام ، ثم مفصلة أحسن التفصيل » ، وفلان كريمُ الأصل ، ثم كريمُ الفعل » . وقرىء أيضاً[١] : «أُحْكَمْتُ آياتِهِ ثُمَّ فَصَّلْتُ» بإسناد الفعل إلى تاء المتكلم ، ونصب «آياته» مفعولاً بها أي : أحكمت أنا آياته ثم فصّلتها حكى هذه القراءة الزمخشري . قوله : ﴿ مِنْ لَدُنْ ﴾ يجوز أن تكون صفة ثانية لـ «كِتَاب » وأن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ يرى جواز ذلك ، ويجوز أن تكون معمولة لأحد الفعلين ، أعني : أحكمت أو فصلت ويكون ذلك من باب التنازع ، ويكون من إعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني ، وإليه نحا الزمخشري قال : « وأن يكون صلة لـ « أُحْكِمَتْ ، وفُصِّلَتْ » ، أي : مَنْ عنده إحكامها وتفصيلها ، وفيه طباق حسن ، لأن المعنى : أحكمها وفصلها ، أي : شرحها وبينها خبير بكيفيات الأمور » .

قال الشيخ[٣] : لا يريد أن « مِنْ لَدُنْ » يتعلق بالفعلين معاً من حيث صناعة الإعراب ، بل يريد : أن ذلك من باب الإعمال فهي متعلقة بهما من حيث المعنى . وهو معنى قول أبي البقاء أيضاً . ويجوز أن يكون مفعولاً والعامل فيه « فُصِّلَتْ » .

قوله : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ . فيها أوجه :

أحدها : أن تكون « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، و« لَا تَعْبُدُوا » جملة فهي في محل رفع خبراً لـ «أَنْ » المخففة واسمها على ما تقدم ضمير الأمر والشأن محذوف .

والثاني : أنها المصدرية الناصبة ، ووصلت هنا بالنهي ، ويجوز أن تكون « لا » نافية والفعل بعدها منصوب بـ «أَنْ » نفسها وعلى هذه التقادير فـ « أَنْ » إما في محل جر أو نصب أو رفع ، فالنصب والجر على أن الأصل : لئلا تعبدوا أو بألا تعبدوا ، فلما حذف الخافض جرى الخلاف المشهور . والعامل إما « فُصِّلَتْ » وهو المشهور ، وإما « أُحْكِمَتْ » عند الكوفيين فتكون المسألة من الإعمال ، لأن المعنى : أحكمت لئلا تعبدوا أو بألا تعبدوا ، أو فصلت لئلا تعبدوا أو بألَّا تعبدوا ، وقيل : نصب بفعل مقدر تقديره : ضمن أي : الكتاب ألَّا تعبدوا ، فإنَّ لا تعبدوا هو المفعول الثاني لـ «ضمن » ، والأول قام مقام الفاعل ، والرفع فمن أوجه :

أحدها : أنها مبتدأ وخبرها محذوف ، فقيل تقديره : من النظر ألا تعبدوا إلا الله ، وقيل تقديره : في الكتاب ألَّا تعبدوا إلَّا الله .

---

(١) تقدم .

(٢) أنظر البحر المحيط (٥/٢٠٠) .

(٣) أنظر البحرالمحيط (٥/٢٠٠) .

والثاني : خبر مبتدأ محذوف فقيل تقديره : تفصيله ألا تعبدوا إلاَّ الله ، وقيل تقديره : هي ألا تعبدوا إلا الله .

والثالث : أنه مرفوع على البدل من « آيَاتُهُ » .

قال الشيخ[1] : «وأمامَنْ أعربه أنه بدل من لفظ « آيات » أو من موضعها . قُلْتُ : يعني : أنها في الأصل مفعول بها فموضعها نصب وهي مسألة خلاف ، هل يجوز أن يراعى أصل المفعول القائم مقام الفاعل فيتبع لفظه تارة وموضعه أخرى ، فيقال : ضُرِبَتْ هِنْدٌ الْعَاقِلَةُ بنصب « العاقلةُ » باعتبار المحل ورفعها باعتبار اللفظ أم لا ؟ مذهبان المشهور مراعاة اللفظ فقط .

والثالث : أن تكون تفسيرية ، لأن في تفصيل الآيات معنى القول فكأنه قيل : قال لا تعبدوا إلا الله أو أمركم . وهذا أظهر الأقوال لأنه لا يحوج إلى اضمار. قوله :﴿ مِنْهُ ﴾في هذا الضمير وجهان :

أحدهما : ـ وهو الظاهر ـ أنه يعود على الله تعالى ، أي : أني لكم من جهة الله نذير وبشير .

قال الشيخ : « فيكون في موضع الصفة فيتعلق بمحذوف أي : كائن من جهته وهذا على ظاهره ليس بجيد ، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فكيف يجعل صفة لـ « نَذِيرٌ » وكأنه يريد : أنه صفة في الأصل لو تأخر ، ولكن لما تقدم صار حالاً ، وكذا صرَّح به أبو البقاء . فكان صوابه أن يقول : فيكون في موضع الحال ، والتقدير كائناً من جهته .

الثاني : أنه يعود على « الكتاب » ، أي : نذير لكم من مخالفته وبشيراً منه لمن آمن وعمل صالحاً ، وفي متعلق هذا الجار أيضاً وجهان :

أحدهما : أنه حال من « نذير » فيتعلق بمحذوف .

والثاني : أنه متعلق بنفس « نَذِيرٌ » و« بَشِير » أي : أنذركم منه ومن عذابه إن كفرتم وأبشركم بثوابه ان آمنتم ، وقدم الإنذار ، لأن التخويف أهم إذ يحصل به الانزجار .

وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ﴿٣﴾ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤﴾

قوله : ﴿ وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا ﴾ .

فيها وجهان :

أحدهما : أنه عطف على « أَنْ » الأولى سواء كانت « لا » بعدها نفياً أو نهياً ، فتعود تلك الأوجه المنقولة فيها إلى « أَنْ » هذه .

والثاني : أن تكون منصوبة على الاغراء . قال الزمخشري : ـ في هذا الوجه ـ : « ويجوز أن يكون كاملاً منقطعاً عما قبله على لسان النبي ﷺ ـ إغراء منه على اختصاص الله ـ تعالى ـ بالعبادة . ويدل عليه قوله : ﴿ إِنَّنِي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ كأنه قال : ترك عبادة غير الله ، إنني لكم منه نذير ، كقوله تعالى ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ . قوله : ﴿ ثُمَّ تُوبُوا ﴾

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/٢٠١) .

عطف على ما قبله من الأمر بالاستغفار . و« ثُمَّ » على بابها من التراخي ، لأنه يستغفر أولاً ثم يتوب ويتجرد من ذلك الذنب المستغفر منه . قال الزمخشري : فان قُلْتَ : ما معنى « ثُمَّ » في قوله : « ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْه » ؟ قُلْتُ : معناه استغفروه من الشرك ، ثم ارجعوا إليه بالطاعة . أو استغفروا ، والاستغفار توبة ، ثم أخلصوا التوبة واستقيموا عليها كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَقَامُوا ﴾ قُلْتُ : قوله : أو اسْتَغْفِرُوا إلى آخره ، يعني : أن بعضهم جعل الاستغفار والتوبة بمعنى واحد فلذلك احتاج إلى تأويل « تُوبُوا » بأخلصوا التوبة . قوله : ﴿ يُمَتِّعْكُمْ ﴾ جواب الأمر . وقد تقدم[٢] الخلاف في الجازم ، هل هو نفس الجملة الطلبية ، أو حرف شرط مقدر . وقرأ الحسن وابن هرمز وزيد بن علي وابن محيصن « يُمْتِعْكُمْ » بالتخفيف من « أَمْتَعَ » وقد تقدم أن نافعاً وابن عامر قرآ « فَأُمْتِعَهُ قَلِيلاً » في البقرة بالتخفيف كهذه القراءة . قوله :﴿ مَتَاعاً ﴾في نصبه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المصدر بحذف الزوائد ، إذ التقدير : تمتيعاً فهو كقوله : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِن الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ .

والثاني : أن ينتصب على المفعول به ، والمراد بالمتاع : اسم ما يتمتع به فهو كقولك : متعتُ زيداً ثوباً . قوله : ﴿ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾ كُلَّ : مفعول أول و« فَضْلَهُ » مفعول ثان . وقد تقدم للسهيلي خلاف في ذلك . والضمير في « فَضْلَهُ » يجوز أن يعود على الله تعالى : أي : يعطي كل صاحب فضل فضله أي : ثوابه ، وأن يعود على لفظ « كُلَّ » أي : يعطي كل صاحب فضل جزاء فضله لا يبخس منه شيئاً أي : جزاء عمله . قوله : ﴿ وإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ قرأ الجمهور : « تَوَلَّوا » بفتح التاء والواو واللام المشددة وفيها احتمالان .

أحدهما : أن الفعل ، المضارع « تَتَولَّى » وحذفت منه إحدى التاءين ، تخفيفاً نحو ﴿ تَنَزَّلُ ﴾[٣] وقد تقدم أيتهما المحذوفة . وهذا هو الظاهر ، ولذلك جاء الخطاب في قوله : « عَلَيْكُمْ » .

والثاني : أنه فعل ماض مسندٍ لضمير الغائبين ، وجاء الخطاب على إضمار القول أي : فقل لهم إني أخاف عليكم ، ولولا ذلك لكان التركيب فإني أخاف عليهم . وقرأ اليماني وعيسى بن عمر : تُوَلُّوا بضم التاء وفتح الواو ، وضم اللام وهو مضارع وَلَّي كقولك : زكّي يُزكى . ونقل صاحب اللوامح عن اليماني وعيسى « وإِنْ تُوُلُّوا » بثلاث ضمات مبنياً للمفعول . قُلْتُ : ولم يبين ما هو ولا تصريفه وهو فعل ماض . ولما بنى للمفعول ضم أوله على الفاعل ، وضم ثانيه أيضاً ، لأنه مفتتح بتاء مطاوعة وكلما افتتح بتاء مطاوعة ضم أوله وثانيه وضمت اللام أيضاً ، وإن كان أصلها الكسر لأجل واو الضمير والأصل : تُوَلِّيُوا نحو : تدحرجوا ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت بالتقاء ساكنين فحذفت الياء ، لأنها أولهما فبقي ما قبل واو الضمير مكسوراً فضم ليجانس الضمير فصار وزنه « تَفَعُوا » بحذف لامه والواو قائمة مقام الفاعل . وقرأ الأعرج « تُوْلُوا » بضم التاء وسكون الواو وضم اللام مضارع « أولى » وهذه القراءة لا يظهر لها معنى طائل هنا ، والمفعول محذوف يقدر لائقاً بالمعنى و« كَبِيرٍ » صفة لـ « يَوْمٍ » مبالغة لما يقع فيه من الأهوال . وقيل : بل « كَبِيرٍ » صفة لـ «عَذَابَ » فهو منصوب ، وإنما خفض على الجوار كقولهم : « هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » بجر « خرب » وهو صفة لـ « جُحْرُ » وقول امرىء القيس :

---

(١) سورة محمد ، آية : (٤) .

(٢) أنظر سورة البقرة ، آية : (٤٠) .

(٣) أنظر سورة البقرة ، آية : (٨٥) .

٢٦٥٥ - كَـأَنَّ ثَـبِـيـراً فِـي عَـرَانِـيـنِ وَبْـلِـهِ كَـبِـيـرُ أُنَـاسٍ فِـي بِـجَـادٍ مُـزَمَّـلِ[1]

بجر « مُزَمَّلِ » وهو صفة لـ « كَبِيرُ » ، وقد تقدم القول في ذلك مشبعاً في سورة المائدة[2] .

أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ ۚ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٥﴾

قوله : ﴿ يَثْنُونَ ﴾ .

قرأ الجمهور بفتح الياء وسكون الثاء المثلثة وهو مضارع ثَنَى يَثْنِي ثَنياً ، أي : طَوى وذَوى . و« صُدُورَهُمْ » مفعول به ، والمعنى : يحرفون صدورهم ووجوههم عن الحق وقبوله ، والأصل : يثينون فأُعِلَّ بحذف الضمة عن الياء ، ثم بحذف الياء لالتقاء الساكنين . وقرأ سعيد بن جبير « يُثْنُونَ » بضم الياء وهو مضارع « أثنى » كـأكْرَمَ ، واستشكل الناس هذه القراءة ، فقال أبو البقاء : « ماضيه أثنى » ولا يعرف في اللغة إلا أن يقال : معناه عرضوها للإثناء ، كما يقال : « أَبَعْتُ الفرسَ إذا عرّضْتُه للبيع » . وقال صاحب اللوامح : « ولا يعرف الإثناء في هذا الباب ، إلا أنه يراد به وجدتها مثنية مثل : أحمدته وأمجدته ولعله فتح النون ، وهذا مما فعل بهم فيكون نصب « صدورهم » بنزع الخافض ، ويجوز على ذلك أن يكون « صُدُورُهُمْ » رفعاً على البدل ، بدل البعض من الكلِّ» . قُلْتُ: يعنى بقوله فتح النون أي : ولعل ابن جبير قرأ ذلك بفتح نون « يُثْنَوْنَ » فيكون مبنياً للمفعول ، وهو معنى قوله : وهذا مما فعل بهم أي : وجدوا كذلك ، فعلى هذا يكون « صُدُورِهِمْ » منصوباً بنزع الخافض ، أي : في صدورهم ، أي : يوجد الثني في صدورهم ، ولذلك جوَّز رفعه على البدل كقولك : «ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ» . ومن جوَّز تعريف التمييز لا يبعد عنده أن ينتصب « صُدُورَهُمْ » على التمييز بهذا التقدير الذي قدره . وقرأ ابن عباس وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ومجاهد وابن يعمر وعبد الرحمن بن أبزى . وأبو الأسود « تَثْنَوْنِي » مضارع « أَثْنَوْنَى » على وزن افعوعل من الثني كـ « إحلولى » من الْحَلاَوةِ وهو بناء مبالغة . « صُدُورُهُمْ » بالرفع على الفاعلية . ونقل ابن عباس وابن يعمر ومجاهد وابن أبي اسحاق «تَثْنوني صدورهم » بالتاء والياء ، لأن التأنيث مجازي فجاز تذكير الفعل باعتبار تأويل فاعله بالجمع وتأنيثه باعتبار تأويل فاعله بالجماعة . وقرأ ابن عباس أيضاً وعروة وابن أبي أبزى والأعمش «يَثْنَونّ » بفتح الياء وسكون الثاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة ، والأصل : يثنونن بوزن : يفعوعل من الثن وهو ماهش وضَعُفَ مِنَ الْكَلأ يريد مطاوعة نفوسهم للثني . كما يثنى الهش من النبات ، أو أراد ضعف إيمانهم ومرض قلوبهم و« صُدُورُهُم » بالرفع على الفاعلية ، وقرأ مجاهد وعروة أيضاً كذلك إلا أنهما جعلا مكان الواو المكسورة همزة مكسورة فأخرجاها مثل « تَطمئِنُ » وفيها تخريجان :

أحدهما : أن الواو قلبت همزة لاستثقال الكسرة عليها ومثله : إعاءٍ وإشاحٍ في وعاء وَوِشَاحٍ ، لما استثقلوا الكسرة على الواو ابدلوها همزة .

والثاني : أن وزنه تفعيل من الثن ، وهو ما ضعف من النبات كما تقدم وذلك أنه مضارع لـ « اثنأنّ » مثل : احمأرّ ، واصفأرّ ، وقد تقدم لك أنّ من العرب من يقلب مثل هذه الألف همزة كقوله :

---

(١) تقدم .

(٢) آية : رقم (٦) .

٢٦٥٦ - ..... بِالْعَبِيطِ احْمَأَرت[1]

فجاء مضارع «اثنأنّ» على ذلك كقولك : احْمَأَرَّ يَحْمئِرُ كـ«اطمأنّ ، يَطْمَئِنُ» ، وأما « صُدُورُهُمْ » فبالرفع على ما تقدم ، وقرأ الأعشى أيضاً : « يَثْنُئُونَ » بفتح الياء وسكون المثلثة ، وفتح النون وهمزة مضمومة ، وواو ساكنة بزنة يَفْعَلُونَ كـ « يذهبون » ، « صُدُورَهُمْ » بالنصب . قال صاحب اللوامح : « لا أعرف وجهه ، لأنه يقال ثنيت ولم أسمع ثنأت»، ويجوز أنه قلب الياء ألفاً على لغة من يقول : أعطأت في أعطيت ، ثم همز الألف على لغة من يقول « ولا الضَّأَّلين » . وقرأ ابن عباس أيضاً « تَثْوِيْ » بفتح التاء ، وسكون الثاء وفتح النون وكسر الواو بعدها ياء ساكنة بـزنة « تَرْعَوِي » ، وهي قراءة مشكلة جداً حتى قال أبو حاتم : « وهذه القراءة غلط لا تتجه»، وإنما قال: إنها غلط ، لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل ، إذ لا يقال : ثَنْوتُه فَانْثَوى كـ « وَعَوْتُه » أي : كَفَفْته فَارْعَوَى ، أي : فانكفَّ ووزنه افعلَّ كاحمرَّ . وقرأ نصر بن عاصم وابن يعمر وابن أبي اسحاق « يَنْثُون » بتقديم النون الساكنة على المثلثة ، وقرأ ابن عباس أيضاً « لَيَثْنَوْنِ » بلام التأكيد في خبر « إنّ » وفتح الياء وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو بعدها نون مكسورة ، وهي بزنة يفعوعل كما تقدم ، إلا أنها حذفت الياء التي هي لام الفعل تخفيفاً كقولهم : « لَا أَدْرِ وما أَدْر » و« صُدُورُهُمْ » فاعل كما تقدم . وقرأ طائفة « يَثْنَؤُنَّ » بفتح الياء ثم تاء مثلثة ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة مضمومة ، ثم نون مشددة ، مثل : «تقرءونّ»، وهو من ثنيت إلا أنه قلب الياء واواً ، لأن الضمة تنافرها فجعلت الحركة على مجانستها ، فصار اللفظ يثنوون ، ثم قلبت الواو المضمومة همزة كقولهم : أُجوه في وجوه و« أُقِّتت » في « وُقِّتت » فصار يثنؤون فلما أكد الفعل بنون التوكيد حذفت نون الرفع فالتقى ساكنان وهما واو الضمير ، والنون الأولى من نون التوكيد فحذفت الواو وبقيت الضمة تدل عليها ، فصار « يَثْنَؤُنَّ » كما ترى و« صُدُورَهُمْ » منصوب مفعولاً به ، فهذه إحدى عشرة قراءة بالغت في ضبطها باللفظ وإيضاح تصريفها ، لأني رأيتها في الكتب مهملة من الضبط باللفظ وغالب التصريف وكأنهم اتكلوا في ذلك على الضبط بالشكل في الكتابة وهذا متعبٌ جداً . قوله : ﴿ لِيَسْتَخْفُوا ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن هذه اللام متعلقة بـ«يَثْنُونَ» وكذا قاله الحوفي والمعنى : أنهم يفعلون ثني الصدور لهذه العلة وهذا المعنى منقول في التفسير ولا كلفة فيه .

والثاني : أن اللام متعلقة بمحذوف . قال الزمخشري : « لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ » يعني : ويريدون ليستخفوا من الله فلا يطلع رسوله ولا المؤمنون على أوزارهم ونظير إضمار يريدون ـ لقَود المعنى إلى إضماره ـ الإضمار في قوله تعالى : ﴿ اضْرِب بِعَصَاكَ البَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ معناه : فضرب فانفلق . « قُلْتُ : ليس المعنى الذي تعودنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا ، لأن ثَمَّ لا بد من حذف معطوف يضطر الفعل إلى تقديره ، لأنه ليس من اللازم الأمر بالضرب انقلاب البحر ، فلا بد أن ينعقل فضرب فانفلق . وأما في هذه فالاستخفاء علة صالحة لثنيهم صدورهم ، فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة . والضمير في « مِنْهُ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه عائد على رسول الله ـ ﷺ ـ وهو الظاهر في تعليق اللام بـ « يَثْنُونَ » .

والثاني : أنه عائد على الله ، كما قال الزمخشري . قوله : (أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ) في هذا الظرف وجهان :

أحدهما : أن ناصبه مضمر فقدره الزمخشري بـ«يريدون » كما تقدم ، فقال: « ومعنى » : « أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ

---

(١) تقدم .

ثِيَابَهُمْ » ويزيدون الاستخفاء حين يستغشون ثيابهم أيضاً كراهة لاستماع كلام الله كقول نوح ـ عليه السّلام ـ ﴿ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوا ثِيَابَهُمْ ﴾[1] . وقدره أبو البقاء فقال : « أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَسْتَخْفُونَ » .

والثاني : أن الناصب له « يَعْلَمُ » . أي : ألا يعلم سرهم وعلنهم حين يفعلون كذا ، وهذا معنى واضح ، وكأنهم إنما جوَّزوا غيره ، لئلا يلزم تقيد علمه تعالى سرهم وعلنهم بهذا الوقت الخاص ، وهو تعالى عالم بذلك في كل وقت ، وهذا غير لازم ، لأنه إذا عَلِمَ سرّهم وعلنهم في وقت التغشية الذي يخفى فيه السر فأولى من غيره ، وهذا بحسب العادة ، وإلا فالله ـ تعالى ـ لا يتفاوت علمه . و« ما » يجوز أن تكون مصدرية ، وأن تكون بمعنى الذي ، فالعائد محذوف ، أي : يسرونه ويعلنونه .

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۗ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ ﴿٩﴾

قوله : ﴿ مُسْتَقَرَّهَا ومُسْتَوْدَعَهَا ﴾ .

يجوز أن يكونا مصدرين أي : استقرارها واستيداعها ، ويجوز أن يكونا مكانين ، أي : مكان استقرارها واستيداعها ، ويجوز أن يكون « مُسْتَوْدَعَهَا » اسم مفعول ، لتعدي فعله ، ولا يجوز ذلك في «مُسْتَقر » لأن فعله لازم ونظيره في المصدرية قول الشاعر :

٢٦٥٧ ـ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِي ..... [2]

أي : تَسْتريحي . قوله : « كُلٌّ » المضاف إليه محذوف تقديره : كل دابة ورزقها ومستقرها ومستودعها في كتاب مبين .

قوله : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ ﴾ .

في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بمحذوف فقيل تقديره : أعلم بذلك ليبلوكم ، وقيل : ثَمَّ جملة محذوفة والتقدير : وكان خلقه لهما بالمنافع يعود عليكم نفعها في الدنيا دون الأخرى ، وفعل ذلك ليبلوكم ، وقيل تقديره : وخلقكم ليبلوكم .

والثاني : أنها متعلقة بـ«خَلَقَ» . قال الزمخشري : « أي ، خلقها لحكمة بالغة وهي أن يجعلها مساكن لعباده ، وينعم عليهم فيها بصنوف النعم ، ويكلفهم فعل الطاعات واجتناب المعاصي ، فمن شكر وأطاع أثابه ومن كفر وعصى

---

(١) سورة نوح ، آية : (٧) .

(٢) تقدم .

عاقبه» . ولما أشبه ذلك اختبار المختبر قال : لِيَبْلُوَكُمْ . يريد : ليفعل بكم ما يفعل المبتلي لأحوالكم . قوله : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ ﴾ مبتدأ وخبر في محل نصب بإسقاط الخافض ، لأنه معلق لقوله : « لِيَبْلُوَكُمْ » . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ جَازَ تعليق فعل البلوى ؟ قُلْتُ : لما في الاختبار من معنى العلم ،لأنه طريق إليه فهو ملابس له »، كما تقول : « أنظُر أَيُّهُمْ أَحْسنُ وجهاً، واستمع أَيّهُمْ أحسنُ صوتاً»، لأن النظر والاستماع من طريق العلم . وقد أخذ الشيخ في تمثيله بقوله : واستمع ، فقال : « لم أعلم أحداً ذكر أن « استمع » تعلق ، وإنما ذكروا من غير أفعال القلوب ، « سَلْ » ، و« انظر » وفي جواز تعليق « رأى » البَصَريَّة خلاف . قوله :﴿ وَلَئِنْ قُلْتَ ﴾ هذه لام التوطئة للقسم ، و« لَيَقُولَنَّ » جوابه ، وقرىء[1] : بفتحها وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري -

أحدهما : أنهما بمعنى « لَعل » ـ قال : « من قولهم : آئت السوق إنك تشتري لحماً»، أي لعلك أي : ولئن قُلْتُ لهم لعلكم مبعوثون بمعنى : توقعوا بعثكم وظنوه لأثبتوا القول بإنكاره ، لقالوا .

والثاني : أن يضمن « قُلْتَ » معنى « ذكرت » : يعني فيفتح الهمزة لأنها مفعول ذكرت . قوله :﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ ﴾قد تقدم أنه قرىء : « سَحْرٌ وَسَاحِرٌ » فمن قرأ « سَحْرٌ » فهذا إشارة إلى النعت المدلول عليه بما تقدم أو إشارة إلى القرآن ، لأنه ناطق بالبعث . ومن قرأ « سَاحِرٌ » فالإشارة بهذا إلى النبي ـ ﷺ ـ ويجوز أن يراد بهذا في القراءة الأولى النبي ـ ﷺ ـ أيضاً ويكون « جعلوه سحراً » مبالغة أو على حذف مضاف أي : إلا ذو سحر . ويجوز أن يراد بـ « سَاحِرٍ » نفس القرآن مجاز كقولهم : « شِعْرٌ شَاعِرٌ ، وجَدَّ جِدُّه » .

قوله : ﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ .

هذا الفعل معرب على المشهور ، لأن النون مفصولة تقديراً ، إذ الأصل : « لَيَقُولُونَنّ » النون الأولى للرفع وبعدها نون مشددة ، فاستثقل ثلاثة أمثال فحذفت نون الرفع ، لأنها لا تدل من المعنى على ما يدل عليه نون التوكيد فالتقى ساكنان فحذفت الواو التي هي ضمير الفاعل لالتقائهما ، وقد تقدم تحقيق ذلك[2] .و﴿ مَا يَحْبِسُهُ ﴾استفهام فـ « ما » مبتدأ و« يَحْبِسُهُ » خبره ، وفاعل الفعل ضمير اسم الاستفهام والمنصوب يعود على العذاب ، والمعنى : أي شيء من الأشياء يحبس العذاب؟ . قوله: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ منصوب بـ « مَصْروفاً » الذي هو خبر « لَيْسَ » وقد استدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر ليس عليها . ووجه ذلك أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل . و« يَوْمَ » منصوب بـ«مَصْرُوفاً» وقد تقدم على « لَيْسَ » فلا يجوز تقديم الخبر بطريق الأولى ، لأنه إذا تقدم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل . وقد ردَّ بعضهم هذا الدليل بشيئين :

أحدهما : أن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره .

والثاني : أن هذه القاعدة منخرمة ، إذ لنا مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل وأورد من ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[3] فاليتيمَ منصوب بـ« تَقْهَرْ » و«السائلَ» منصوب بـ«تَنْهَرْ»، وقد تقدما على «لا» الناهية، ولا يتقدم العامل وهو المجزوم على «لا» وللبحث في هذه المسألة موضع هو أليق به .

---

(١) البحر (٥/ ٢٠٥) .

(٢) أنظر سورة النساء ، آية : (٧٣) .

(٣) سورة الضحى ، الآيتان : (٩- ١٠) ،

قال الشيخ[١] : « وقد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ، ولا بمعموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية[٢] وقوله :

٢٦٥٨ ـ فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إلا لُجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيّاً في الْخَنَى لَسْتُ أَقْدِمُ[٢]

واسم ليس ضمير عائد على العذاب ، وكذلك فاعل « يَأْتِيهِمْ » والتقدير : ألا ليس العذاب مصروفاً عليهم يوم يأتيهم ، ودلَّ على هذا المحذوف سياق الكلام .

وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١١﴾ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌ ۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٢﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾

قوله : ﴿ لَفَرِحٌ ﴾ .

قرأ الجمهور بكسر الراء ، وهو قياس اسم الفاعل من « فَعِل » اللازم بكسر العين نحو : أَسِرَ فهو أَسِرٌ وَبَطِرَ فهو بَطِرٌ وقرىء شاذاً « لَفَرِحٌ » بضم الراء نحو : نَفِطَ يَنْفِطُ ، ونَدِسَ يَنْدِسُ .

قوله : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الاستثناء المتصل ، إذ المراد به الجنس لا واحد بعينه .

والثاني : أنه منقطع ، إذ المراد بالإنسان شخص معين وهو على هذين الوجهين منصوب المحل .

والثالث : أنه مبتدأ والخبر الجملة من قوله : « أُولئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ » ، وهو منقطع أيضاً . وقوله : ﴿ مَغْفِرَةٌ ﴾ يجوز أن يكون مبتدأ و« لَهُمْ » الخبر ، والجملة خبر « أُولئِكَ » ، ويجوز أن يكون « لَهُمْ » خبر « أُولئِكَ » و« مَغْفِرَةٌ » فاعل بالاستقرار .

قوله : ﴿ فَلَعَلَّكَ ﴾ .

الأحسن أن تكون على بابها من الترجي بالنسبة إلى المخاطب . وقيل : هي للاستفهام كقوله ـ عليه السّلام ـ : « لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ »[٣] . وقوله : ﴿ وَضَائِقٌ ﴾ نسق على « تَارِكٌ » وعدل عن (ضيق) ، وإن كان أكثر من « ضَائِقٌ » .

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/٢٠٦) .

(٢) أنظر البيت في البحر المحيط (٥/٢٠٦) ، روح المعاني (١٢/١٥) .

(٣) أخرجه البخاري (٢/٢٦) ، وأحمد (٣/٢١) .

قال الزمخشري : « ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت ، ومثله سيّد وجوّاد ، فإذا أردت الحدوث قُلْتَ : سائد وجائد » .

قال الشيخ [١] : « وليس هذا الحكم مختصاً بهذه الألفاظ بل كل ما بُنِيَ من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير وزن فاعل رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول : حاسن وثاقل وسامن في حسن وثقل وسمن ، وأنشد :

٢٦٥٩ ـ بِمَنْزِلَةٍ أَمَّا اللَّئِيمُ فَسَامِنٌ بِهَا وَكِرَامُ النَّاسِ بَادٍ شُحُوبُهَا [٢]

وقيل : إنما عدل عن « ضيق » إلى « ضائق » لتناسب وزن « تَارِكٌ » . والهاء في « بِهِ » تعود على « بَعْضَ » . وقيل : على « ما » وقيل : على التكذيب . و« صَدْرُكَ » فاعل بـ « ضَائِقٌ » . ويجوز أن يكون «ضَائِقٌ » خبراً مقدماً ، و« صَدْرُكَ » مبتدأ مؤخراً ، والجملة خبر عن الكاف في « لَعَلَّكَ » فيكون قد أخبر بخبرين :

أحدهما : مفرد .

والثاني : جملة عطفت على مفرد ، إذ هي بمعناه فهو نظير : «إنَّ زيداً قَائمٌ وأبو منطلقٌ» . أي : إنّ زيداً أبوه منطلقٌ . قوله : ﴿ **أَنْ يَقُولُوا** ﴾ في محل نصب أو جر على الخلاف المشهور في « أَنْ » بعد حذف حرف الجر أو المضاف تقديره : كراهة أو مخافة أن يقولوا : أو لئلا يقولوا أو بأن يقولوا . وقال أبو البقاء : « لأَنْ يقولوا ، أي : لأن قالوا ، وهو بمعنى الماضي » . وهذا لا حاجة إليه ، وكيف يدعى ذلك فيه ومعه ما هو نص في الاستقبال ، وهو الناصب و« لَوْلاَ » تحضيضية وجملة التحضيض منصوبة بالقول :

قوله : ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ** ﴾ .

في « أَمْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها منقطعة فتقدر بـ «بَلْ » و« الهمزة » فالتقدير : بل أتقولون افتراه . والضمير في « افْتَرَاهُ » لما يوحى .

والثاني : أنها متصلة فقدروها بمعنى : أيكفرون بما أوحينا إليك من القرآن أم يقولون إنه ليس من عند الله . قوله ﴿ **مِثْلِهِ** ﴾ نعت لـ «سُوَرٍ » . ومِثْلُ وإن كانت بلفظ الإفراد فإنها يوصف بها المثنى والمجموع والمؤنث كقوله تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾[٣] وتجوز المطابقة ، قال تعالى : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ ﴾ [٤] . وقال تعالى : ﴿ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴾[٥] الهاء في « مِثْلِهِ » تعود لـ « ما يُوحَى » أيضاً . و﴿ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾ صفة لـ« سُوَرٍ» جمع «مفتراة» كـ « مصطفيات » في « مصطفاة » فانقلبت الألف ياء ، كالتثنية .

قوله : ﴿ **أَنَّمَا أُنْزِلَ** ﴾ .

ما : يجوز أن تكون نافية مهيئة . وفي « أُنزِلَ » ضمير يعود على « مَا يُوحَى إلَيْكَ » و﴿ بِعِلْمِ ﴾ حال ، أي : ملبساً بعلمه ، ويجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية اسماً لـ « أن » والخبر الجار تقديره : فاعلموا أن تنزيله أو أن

---

(١) أنظر البحر المحيط (٢٠٦/٥) .

(٢) البيت للسمهري العملي أنظر البحر المحيط (٢٠٧/٥) ، روح المعاني (١٩/١٢) .

(٣) سورة المؤمنون ، آية : (٤٧) .

(٤) سورة الواقعة ، الآيتان : (٢٢ ـ ٢٣) .

(٥) سورة محمد ، آية : (٣٨) .

الذي أنزل ملتبس بعلم . وقرأ زيد بن علي « نَزَّلَ » بفتح النون والزاي المشددة ، وفاعل « نَزَّلَ » ضمير الله تعالى « وَأَنْ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ » نسق على « أَنَّ » قبلها ، ولكن هذه مخففة فاسمها ضمير محذوف ، وجملة النفي خبرها .

مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ نُوَفِّ ﴾ .

الجمهور على « نُوَفِّ » بنون العظمة وتشديد الفاء من « وَفَّى يُوَفِّي » وطلحة وميمون بياء الغيبة ، وزيد بن علي كذلك . إلا أنه خفف الفاء من « أَوْفَى يُوْفِي » ، والفاعل في هاتين القراءتين ضمير الله تعالى . وقرىء : « يُوفَّ » بضم الياء وفتح الفاء مشددة من « وُفِّيَ يُوَفَّى » مبنياً للمفعول « أَعْمَالُهُمْ » بالرفع قائماً مقام الفاعل والجزم في « نُوفِّ » على هذه القراءات ، لكونه جواباً للشرط كما في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ ﴾ . وزعم الفراء أن « كَانَ » زائدة قال : « ولذلك جزم جوابه » . و« لَعل » هذا لا يصح إذ لو كانت زائدة لكان « يُرِيدُ » هو الشرط ، ولو كانت شرطاً لانجزم فكان يقال : من كان يُرِدْ . وزعم بعضهم : أنه لا يؤتى بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلاَّ مع « كَانَ » خاصة ، ولهذا لم يجىء في القرآن إلا كذلك ، وهذا ليس بصحيح لوروده في غير كان ، قال زهير :

٢٦٦٠ - وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنَلْنَهُ ... وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ[1]

وأما القرآن فجاء من باب الاتفاق أنه كذلك . وقرأ الحسن البصري « يُوفَى » بتخفيف الفاء وثبوت الياء من « أَوْفَى » ثم هذه القراءة محتملة ، لأن يكون الفعل مجزوماً ، وقد جزمه بحذف الحركة المقدرة كقوله :

٢٦٦١ - أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

على أن ذلك قد يأتي في السعة نحو « إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي » ، وسيأتي محرراً في سورته ، ولأن يكون الفعل مرفوعاً لوقوع الشرط ماضياً كقوله :

٢٦٦٢ - وَإِنْ شُلَّ رَيْعَانُ الجَمِيعِ مَخَافَةً ... نَقُولُ جِهَاراً : وَيْلَكُمْ لاَ تُنَفِّرُوا[3]

وكقول زهير :

٢٦٦٣ - وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[4]

وهل الرفع لأنه على نية التقديم ، وهو مذهب[5] سيبويه ، أو على نية الفاء كما ذهب المبرد خلاف مشهور .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لقيس بن زهير وهو من شواهد الكتاب (٣/٣١٦) ، الخصائص (١/٣٣٣) ، المحتسب (١/٦٧) ، أمالي ابن الشجري (١/٨٤) ، النوادر (٢٠٣) ، شرح ديوان الحماسة (٣/١٤٨١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢٤) ، الخزانة (٨/٣٥٩) ، المغني (١/١٠٨) ، اللسان «أتى» والشاهد فيه :

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) أنظر الكتاب (٣/٦٦) .

قوله : ﴿ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا ﴾ .

يجوز أن يتعلق « فِيهَا » بـ « حَبِطَ » والضمير على هذا يعود على « الآخِرَةِ » وظهر حبوط ما صنعوا في الآخرة ، ويجوز أن يتعلق بـ « صَنَعُوا » فالضمير على هذا يعود على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله : « نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا » ، و« ما » في « ما صنعوا » يجوز أن تكون بمعنى الذي ، فالعائد محذوف أي : الذي صنعوه ، وأن تكون مصدرية أي : وحبط صنعهم . قوله : ﴿ وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا ﴾ الجمهور قرأوا برفع « الباطل » ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « بَاطِلٌ » خَبَراً مقدماً و« مَا كَانُوا يَعْلَمُونَ » مبتدأ مؤخراً ، و« مَا » تحتمل أن تكون مصدرية ، أي : « وباطل كونهم عاملين ، وأن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي : يعملونه ، وهذا على أن الكلام من عطف الجمل عطف هذه الجملة على ما قبلها .

الثاني : أن يكون «بَاطِلٌ» مبتدأ ، و«مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» خبره ، هكذا قال مكي . وهو لا يبعد عن الغلط ، والعجب أنه لم يذكر غيره .

الثالث : أن يكون «بَاطِلٌ» عطفاً على الأخبار قبله ، أي : أولئك باطل ما كانوا يعملون ، و«مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» « فاعل بـ« بَاطِلٌ » ، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي « وَبَطَل مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على « حَبِطَ » وقرأ أبي وابن مسعود « وبَاطِلاً » قال مكي : «وهي في مصحفيهما كذلك» . ونقلها الزمخشري عن عاصم . «وبَاطِلاً» نصباً ، فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب بـ « يَعْمَلُونَ » ، و« مَا » مزيدة ، وإلى هذا ذهب مكي ، وأبو البقاء ، وصاحب اللوامح . وفيه تقديم معمول خبر كان على كان . وهي مسألة خلاف؟ والصحيح جوازها كقوله تعالى : ﴿ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ، فالظاهر أن «إِيَّاكُمْ» منصوب بـ «يَعْبُدُونَ» .

والثاني : أن تكون «ما» إبهامية وينتصب بـ « يَعْمَلُونَ» ، ومعناه : باطلاً ، أي : باطلاً كانوا يعملون .

والثالث : أن يكون «بَاطِلاً» بمعنى المصدر ، على معنى : بَطل بُطْلاَناً مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . ذكر هذين الوجهين الزمخشري . ومعنى قوله : ما ابهامية . أنها هنا صفة للنكرة قبلها ولذلك قدرها بـ «باطِلاً» أي : باطل ، فهو كقوله :

٢٦٦٤ - ..... وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصَرِهْ[1]

و« لأمرٍ مَا جدَعَ قصِيرٌ أنْفَهُ » ، وقد قدم هو ذلك في قوله تعالى : «مثلاً ما بَعُوضَةً» .

أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ ۚ فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ۚ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٧﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾ ٱلَّذِينَ

---

(١) تقدم .

يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٩﴾

قوله: ﴿ أَفَمَنْ كَانَ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما: أنه مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: أفمن كان على هذه الأشياء كغيره كذا قدره أبو البقاء. وأحسن منه: أفمن كان كذا كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها وحذف المعادل للذي دخلت عليه الهمزة كثير، نحو: ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾[1] ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ﴾[2] إلى غير ذلك، وهذا الاستفهام بمعنى التقرير.

الثاني ـ وإليه نحا الزمخشري ـ: أن هذا معطوف على شيء محذوف قبله تقديره: أفمن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها كمن كان على بينة؟، أي: لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم، يريد: أن بين الفريقين تفاوتاً. والمراد: من آمن من اليهود كعبد الله بن سلام. وهذا على قاعدته من تقديره معطوفاً بين همزة الاستفهام وحرف العطف، وهو مبتدأ أيضاً والخبر محذوف كما تقدم تقريره. قوله: ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ اختلفوا في هذه الضمائر أعني في «يَتْلُوهُ» وفي «مِنْهُ»، وفي «قَبْلِه». وقيل: الهاء في «يَتْلُوهُ» تعود على «مَنْ» والمراد به النبي ـ ﷺ ـ وكذلك الضميران في «مِنْهُ» و«قَبْلِهِ» والمراد بالشاهد لسانه عليه السلام والتقدير: ويتلو ذلك الذي على بينة أي: ويتلو محمداً أي: صدق محمد لسانه. «ومِنْ قَبْلِهِ» للنبي ـ ﷺ ـ وقيل الشاهد الإنجيل، و«كِتَابُ مُوسَى» عطف على «شَاهِدٌ»، والمعنى: أن التوراة والانجيل يتلوان محمداً في التصديق، وقد فصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله «مِنْ قَبْلِهِ»، والتقدير: شاهد معه وكتاب موسى من قبله، وقد تقدم الكلام على الفصل بين حرف العطف والمعطوف مشبعاً في النساء[3].

وقيل: الضمير في «يَتْلُوهُ» للقرآن، وفي «مِنْهُ» لـ «محمد» عليه السّلام. وقيل: لجبريل، والتقدير: ويتلو القرآن شاهد من محمد وهو لسانه أو من جبريل. والهاء في «قَبْلِهِ» أيضاً للقرآن، فالضمائر الثلاثة للقرآن، وهذا كافٍ، ووراء ذلك أقوال مضطربة غالبها يرجع إلى ما ذكرت، وقرأ محمد بن السائب الكلبي «كِتَابُ مُوسَى» بالنصب وفيه وجهان:

أحدهما : ـ وهو الظاهر ـ أنه معطوف على الهاء في « يَتْلُوهُ » أي: يتلوه ويتلو كتاب «موسى» وفصل بالجار بين المعطوف والعاطف.

والثاني: أنه منصوب باضمار فعل. قال أبو البقاء: «وقيل تم الكلام عند قوله «مِنْهُ»، و«كِتَابُ مُوسَى». أي: ويتلو كتاب موسى. «فقدر فِعْلاً مثل الملفوظ به، وكأنه لم ير الفصل بين العاطف والمعطوف فلذلك قدر فعلاً. و«إِمَاماً وَرَحْمَةً» منصوبان على الحال من «كِتَابُ مُوسَى» سواء أُقْرِئَ رفعاً أَمْ نَصْباً. والهاء في «بِهِ» يجوز أن تعود على «كِتَابُ مُوسَى» وهو أقرب مذكور، وقيل: بالقرآن. وقيل: بمحمد، وكذلك الهاء في «بِهِ» الثانية. و«الأَحْزَابِ» الجَمَاعَةُ التي فِيهَا غِلَظٌ كأنهم لكثرتهم وصفوا بذلك، ومنه وصف حمار الوحش بـ «حِزَابِيَّةُ» لِغِلَظِهِ، والأَحْزَابُ: جمع حِزْبٍ، وهو الجماعة من الناس. و«الْمِرْيَةِ» ـ بكسر الميم وضمها ـ: الشك لغتان أشهرهما الكسر، وهي لغة أهل الحجاز، وبها قرأ جماهير الناس، والضم لغة أسد وتميم وبها قرأ السُّلمي وأبو رجاء الخطاب السدوسي. و«أُولَئِكَ» إشارة إلى «مَنْ كَانَ

---

(١) سورة فاطر، آية : (٨) .

(٢) سورة الزمر، آية : (٩) .

(٣) آية : رقم (٨٥) .

عَلَى بَيِّنةٍ» جمع على معناها، وهذا إن أريد بـ «مَنْ كَانَ» النبي وصحابته، وإن أريد هو وحده، فيجوز أن تكون عظمته بإشارة الجمع كقوله الشاعر:

٢٦٦٥ ـ فَإِنْ شِئْتُ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وَإِن شِئْتُ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاحاً وَلَا بَرْدا[1]

و«مَوْعِدُهُ» اسم مكان وعده، قال حسان ـ رضي الله عنه ـ:

٢٦٦٦ ـ أَوْرَدْتُمُوهَا حِيَاضَ الْمَوْتِ ضَاحِيَةً فَالنَّارُ مَوْعِدُهَا وَالْمَوْتُ سَاقِيهَا[2]

و«... الأَشْهَادُ» جمع شَاهِدٍ كَصَاحَبٍ وأَصْحَابٍ أو جمع شَهيد كَشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ.

وقوله: ﴿ وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ ﴾.

هم الثانية توكيد للأولى توكيداً لفظياً.

أُولَٰئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٢١﴾ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴿٢٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۖ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٣﴾

قوله: ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ ﴾.

يجوز في «ما» هذه الثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نافية، نفى عنهم ذلك لما لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار، أو يكون متعلق السمع والبصر شيئاً خاصاً.

والثاني: أن تكون مصدرية وفيها حينئذ تأويلان:

أحدهما: أنها قائمة مقام الظرف، أي: مدة استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبة بـ «يُضَاعَفُ» أي: يضاعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع والإبصار.

والتأويل الثاني: أنها منصوبة المحل على اسقاط حرف الجر، كما يحذف من «أَنْ، وأَنَّ» أختيها، وإليه ذهب الفراء، وذلك الجار متعلق بـ«يُضَاعَفُ» أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا ينتفعون.

الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي وتكون على حذف حرف الجر أيضاً، أي: بالذي كانوا، وفيه بعد، لأن حذف الحرف لا يطرد، والجملة من قوله: «يُضَاعَفُ» مستأنف. وقيل: ان الضمير في قوله «كَانُوا» يعود على أوليائهم وهم آلهتهم أي: فما كان لهم في الحقيقة من أولياء، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء، فعلى هذا يكون

---

(١) تقدم.

(٢) البيت من شواهد البحر (٥/٢١١)، القرطبي (٩/١٧)، روح المعاني (١٥/٢٩).

« يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ » معترضاً .

قوله : ﴿ لَا جَرَمَ ﴾ .

في هذه اللفظة خلاف بين النحويين . ويتلخص ذلك في خمسة أوجه :

أحدها : وهو مذهب الخليل وسيبويه وجماهير الناس، أنهما ركبا من « لا » النافية، و« جَرَمَ » ، وبنيا على تركبهما تركيب خمسة عشر، وصار معناهما معنى فعل ، وهو «حَقَّ »، فعلى هذا يرتفع ما بعد لا بالفاعلية، فقوله تعالى : « لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ »[1]، أي : حق وثبت كون النار لهم أو استقرارها لهم .

والوجه الثاني : أن « لَا جَرَمَ » بمنزلة : « لَا رَجُلَ » في كون « لا » نافية للجنس، و« جَرَمَ » اسمها مبني معها على الفتح ، وهي واسمها في محل رفع بالابتداء ، وما بعدها خبر « لا » النافية، وصار معناها : لا محالة ولا بد .

الثالث : كالذي قبله ، إلا أنّ « أَنَّ » وما بعدها في محل نصب أو جر بعد حذف الجار ، إذ التقدير : لا محالة في أنهم في الآخرة أي : في خسرانهم .

الرابع : أَنَّ « لَا » نافية لكلام متقدم تكلم به الكفرة ، فَرَدَّ اللَّهُ عليهم ذلك بقوله : لا ، كما يرد « لا » هذه قبل القسم في قوله « لَا أُقْسِمُ » وقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وقد تقدم تحقيقه ، ثم أتى بعدها بجملة فعلية وهي جرم أنَّ لهم كذا ، وجرم فعل ماض معناه كسب وفاعله مستتر يعود على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام . و« أَنَّ » وما في حيزها في موضع المفعول به ، لأن « جَرَمَ » يتعدى إذ هو بمعنى كَسَبَ ، قال الشاعر :

٢٦٦٧ ـ نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي جِذْعِ نَخْلٍ بِمَا جَرَمَتْ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْنَا[2]

أي : بما كسبت ، وقد تقدم تحقيق ذلك في المائدة[3] ، وجريمة القوم كاسبهم . قال الشاعر :

٢٦٦٨ ـ جَرِيمَةُ نَاهِضٍ فِي رَأْسِ نِيقٍ تَرَى لِعِظَامِ مَا جَمَعَتْ صَلِيبَا[4]

فتقدير الآية : كسبهم فعلهم أو قوله خسرانهم ، وهذا قول أبي اسحاق الزجاج ، وعلى هذا فالوقف على قوله « لا » ، ثم يبتدأ بـ « جَرَمَ » ، بخلاف ما تقدم .

الوجه الخامس : أن معناها لا صد ولا منع . ويكون « جَرَمَ » بمعنى القطع ، تقول : جَرَمَتْ أي : قطعت ، فيكون « جَرَم »اسم « لا » مبني معها على الفتح كما تقدم . وخبرها « أَنَّ » وما في حيزها أو على حذف حرف الجر ، أي لا منع من خسرانهم فيعود فيه الخلاف المشهور . وفي هذه اللفظة لغات : لَا جِرمَ بكسر الجيم ، ولَا جُرْمَ بضمها ولَا جَرَ بحذف الميم . ولا ذَا جَرم ، ولا أنّ ذا جَرَمَ ولا ذُو جَرْم ، وَلَا عَنْ ذَا جَرَم ، ولا أن جرم ، ولا عَنْ جرم ، ولا ذَاجَر والله لا أفعل ذلك . وعن أبي عمرو « لَا جُرُمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ » على وزن لَا كَرُمَ يعني بضم الراء ، «وَلَا جَر » . قال حذفوه لكثرة الاستعمال كما قالوا : سَوْ تَرَى يريدون : سَوْفَ . وقوله : ﴿ هُمُ الْأَخْسَرُونَ ﴾ يجوز أن يكون « هُمْ »

---

(١) سورة النحل ، آية : (٦٢) .

(٢) البيت في البحر المحيط (٢١٣/٥) ، القرطبي (٢٠/٩) ، روح المعاني (٣٣/١٢) ، والشاهد فيه مجيء جرم بمعنى كسب .

(٣) أنظر آية : رقم (٢) .

(٤) البيت لابن خراس الهذلي أنظر ديوان الهذليين (١٣٣/٦) ، شرح أشعار الهذليين (١٢٠٥/٣) ، البحر المحيط (٢١٣/٥) ، اللسان «جرم» والنبيق أرفع موضع في الجبل .

فصلاً ، وأن يكون توكيداً وأن يكون مبتدأ وما بعده الخبر والجملة خبر « أَنَّ » .

قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

الموصول اسم « إنَّ » والجملة من قوله « أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ » خبرها . والإِخْبَاتُ : الاطمئنان والتذلل والتَّواضع ، وأصله : من الْخَبْتُ وهو المكانُ المطمئنُ أي : المنخفض من الأرض وأَخْبَتَ الرَّجُلُ دَخَلَ في مَكَانِ خَبْتٍ كـ «أَنْجَدَ وَأَتْهَمَ» إذا دخل في أحد هذين المكانين ثم توسع فيه فقيل : خَبَتَ ذِكْرُهُ ، أي : خَمَدَ ، ويقال للشيء الدنيء : الخَبِيثُ . قال الشاعر :

٢٦٦٩ ـ يَنْفَعُ الطَّيِّبُ الْقَلِيلُ مِنَ الرِّزْ ... قِ ولاَ يَنْفَعُ الْكَثِيرُ الْخَبِيثُ[١]

هكذا ينشدون هذا البيت في هذه المادة الزمخشري وغيره . والظاهر أنه يكون بالثاء المثلثة ، ولا سيما لمقابلته بالطيب ، ولكن الظاهر عن عبارتهم أنه بالتاء المثناة ، لأنهم يسوقونه في هذه المادة ، ويدل على أن معنى البيت إنما هو الثاء المثلثة قول الزمخشري . وقيل : التاء فيه بدل من الثاء ، ومن مجيء « الْخَبْتِ » بمعنى المكان المطمئن قوله :

٢٦٧٠ ـ أَفَاطِمُ لَوْ شَهِدْتِ بِبَطْنِ خَبْتٍ ... وَقَدْ قَتَلَ الْهِزَبْرُ أَخَاكِ بِشْرَا[٢]

وفي تركيب البيت قلق وحله : لو شهدت أخاك بشراً وقد قتل الهزبر ففاعل « قَتَلَ » ضمير يعود على « أخاك » . و«أَخْبَتَ » يتعدى بـ « إلى » كهذه الآية وباللام كقوله : ﴿ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ ﴾[٣] .

﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾

قوله : ﴿ مَثَلُ الْفَرِيْقَيْنِ ﴾ .

مبتدأ ، و« كَالأَعْمَى » خبره ، ثم هذه الكاف يحتمل أن تكون هي نفس الخبر فتقدر بـ «مَثَلُ » تقديره : مثل الفريقين مثل الأعمى ، ويجوز أن تكون « مَثَلُ » بمعنى صفة ، ومعنى الكاف معنى مثل فيقدر مضاف محذوف أي : كمثل الأعمى ، وقوله : « مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كالأَعْمَى » ، يجوز أن يكون من باب تشبيه شيئين بشيئين ، فقابل الأعمى بالبصير والأصم بالسميع ، وهو من الطباق ، وأن يكون من تشبيه شيء واحد بوصفيه بشيء واحد وحينئذ يكون قوله : « كَالأَعْمَى والأَصَمِّ » ، وقوله « والْبَصِيرِ والسَّمِيعِ » من باب عطف الصفات كقوله :

٢٦٧١ ـ إلى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ[٤]

وقد أحسن الزمخشري في التعبير عن ذلك فقال : « شبه فريق الكافرين بالأعمى والأصم ، وفريق المؤمنين بالبصير والسميع ، وهو من اللف والطباق . وفيه معنيان : أن يشبه الفريقين تشبيهين اثنين ، كما شبه امرؤ القيس قلوب

---

(١) البيت للسموأل أنظر اللسان «خبث» الكشاف (١/) .
(٢) البيت لقيس بن عوانة وقيل لبشر بن عوانة أنظر أمالي ابن الشجري(٢/ ١٩٢) .
(٣) سورة الحج ، آية : (٥٤) .
(٤) تقدم .

الطير بالحشف والعناب، وأن يشبهه بالذي جمع بين العمى والصم ، أو الذي جمع بين البصر والسمع على أن تكون الواو في « والأَصَمِّ » وفي « والسَّمِيعِ » لعطف الصفة على الصفة ، كقوله :

٢٦٧٢ - ..... الـ ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[1]

قُلْتُ : يريد بقوله : اللف أنه لفَّ المؤمنين والكافرين اللذين هما مشبهان بقوله «الْفَرِيقَيْنِ » ، ولو فسرهما لقال : مثل الفريقين المؤمن كالبصير ، ومثل الكافر كالأعمى والأصم ، وهي عبارة مشهورة في علم البيان . لفظتان متقابلتان اللف والنشر . وأشار لقول امرىء القيس :

٢٦٧٣ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ والْحَشَفُ الْبَالِي[2]

أصل الكلام : كأن الرطب من قلوب الطير العناب واليابس منها الحشف فلفه ونشر ، وللف والنشر في علم البيان تقسيم كبير ، ليس هذا موضعه . وأشار بقوله : الصالح فالغانم إلى قوله :

٢٦٧٤ - يَا وَيْحَ زَبَّايَةَ لِلْحَارِثِ الـ ـصَّابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[3]

وقد تقدم ذلك في أول البقرة[4] وتحريره. فَإِنَّ قُلْتَ : لِمَ قَدَّمَ تشبيه الكافر على المؤمن ؟ أجيب : بأن المتقدم ذكر الكفار ، فلذلك قدم تمثيلهم . فإن قيل : ما الحكمة في العدول عن هذا التركيب ، فلو قيل : كالأعمى والبصير والأصم والسميع ، لتقابَلَتْ كل لفظة مع ضدها . ويظهر بذلك التضاد؟ أجيب : بأنه تعالى لما ذكر انسداد العين أتبعه بانسداد الأذن ، ولما ذكر انفتاح العين أتبعه بانفتاح الأذن . وهذا التشبيه أحد الأقسام ، وهو تشبيه أمر معقول بأمر محسوس ، وذلك أنه شبه عمى البصيرة بعمى البصر ، وصم السمع ذاك متردد في ظلم الضلالات ، كما أن هذا متحيز في الطرقات ، وهذه فوائد علم البيان . قوله : ﴿ مَثَلاً ﴾ تمييز وهو منقول من الفاعلية والأصل : هل يستوى مثلهما كقوله تعالى : ﴿ واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[5] ، وجوَّز ابن عطية أن يكون حالاً ، وفيه بُعْدٌ صناعة ومعنى ، لأنه على معنى مِنْ لا على معنى فِي .

قوله : ﴿ إِنِّي لَكُمْ ﴾ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو الكسائي « أَنِّي » بفتح الهمزة والباقون بكسرها ، فأما الفتح فعلى إضمار حرف الجر ، أي : بأني لكم . قال الفارسي ـ في قراءة الفتح : خروج من الغيبة إلى المخاطبة . قال ابن عطية : « وفي هذا نظر ، وإنما هي حكاية مخاطبته لقومه ، وليس هذا حقيقة الخروج من غيبة إلى مخاطبة ، ولو كان الكلام أن أنذرهم ، أو نحوه لصح ذلك» . وقد قال بهذه المقالة أعني :الالتفات، مكي فإنه قال : «بأني والجار والمجرور في موضع المفعول الثاني ، وكان الأصل أنه ، لكنه جاء على طريقة الالتفات » . ولكن هذا الالتفات غير الذي ذكره أبو علي ، فإنّ ذاك من غيبة إلى خطاب ، وهذا من غيبة إلى متكلم وكلاهما غير محتاج إليه ، وإنْ كان قول مكي أقرب . وقال الزمخشري : الجار والمجرور صلة لحال محذوفة ، والمعنى : أرسلناه ملتبساً بهذا الكلام ، وهو قوله : « إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ » بالكسر ،

---

(١) تقدم .

(٢) أنظر البيت في ديوانه (١٤٥) ، المغني (١/٢١٨) ، التصريح (١/٣٨٢) ، المنصف (٢/١١٧) ، المصون (٦٦) ، دلائل الإعجاز (٦٦) ، روح المعاني (١٢/٣٤) .

(٣) تقدم .

(٤) آية : رقم (٤) .

(٥) سورة مريم ، آية : (٤) .

فلما اتصل به الجار فتح كما فتح في « كأن » والمعنى على الكسر في قولك : إنّ زيداً كالأسدِ . وأما الكسر فعلى إضمار القول . وكثيراً ما يضمر وهو غني عن الشواهد .

وقوله : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ .

كقوله : ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا ﴾ في أول السورة ، ويزيد هنا شيء آخر وهو أنها على قراءة من فتح « أَنَّ » يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يكون بدلاً من قوله « إِنَّنِي لَكُمْ » ، أي : أرسلناه بألا تعبدوا .

والثاني : أن تكون مفسرة والمفسر بها إمَّا « أَرْسَلْنَا » ، وإمَّا « نَذِيرٌ » . وأما على قراءة من كسر فيجوز أن تكون المصدرية وهي معمولة لـ «أَرْسَلْنَا » ، ويجوز أن تكون المفسرة بحالتها . قوله : « أَلِيم » إسناد الألم إلى « الْيَوْمِ » مجاز لوقوعه فيه لا به . وقال الزمخشري : « فإذا وصف به العذاب » . قُلْتُ : مجاز ، لأن الأليم في الحقيقة هو المعذب ، ونظيرهما قولك : نَهَارُكَ صَائِمٌ .

قال الشيخ[1] : وهذا على أن يكون «أَلِيمٌ» صفة مبالغة من « آلم » وهو من كثر ألمه ، وإنْ كان أليم بمعنى : مؤلم فنسبته لليوم مجاز وللعذاب حقيقة .

فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾

قوله : ﴿ مَا نَرَاكَ ﴾ .

يجوز أن تكون قلبية ، وأن تكون بَصَرِيَّة . فعلى الأول تكون الجملة من قوله « اتَّبَعَكَ » في محل نصب مفعولاً ثانياً وعلى الثاني في محل نصب على الحال ، و« قَدْ » مقدرة عند من يشترط ذلك . و« الأَرَاذِلُ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه جمع الجمع .

والثاني : جمع فقط . والقائلون بالأول اختلفوا فقيل : جمع لـ «أَرْذَل » و« أَرْذل » جمع لـ «رَذْل » نحو : « كَلْبٌ وأَكْلُبٌ وأَكَالِبُ » . وقيل : بل جمع لـ « أَرَاذِلُ » و« أرذل » جمع لـ « رذل » أيضاً . والقائلون بأنه ليس جمع جمع بل جمع فقط ، قالوا : هو جمع لـ « رذل » وإنما جاز أن يكون جمعاً لـ « أرذل » لجريانه مجرى الأسماء من حيث إنه هَجَرَ موصوفه كـ« الأَبْطَح والأَبْرَقِ » . وقال بعضهم : هو جمع «أَرْذل» الذي للتفضل وجاء جمعاً كما جاء ﴿أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا﴾ و« أَحَاسِنَكُمْ » « أَخْلاَقاً » ويقال :رَجُلٌ رَذْلٌ ورُذَالٌ كرَجُلٌ ورِجَالٌ وهو المرغوب عنه لرداءته. قوله : ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ قرأ أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي « بادِيء » بالهمزة ، الباقون بياء صريحة مكان الهمزة ، فأما الهمزة بمعنى : بَادِيء الرأي أي : أول الرأي بمعنى : أنه غير صادر عن روية وتأمل بل من أول وهلة . وأما من لم يهمز فيحتمل أن يكون أصله كما تقدم . ويحتمل أن يكون من بَدَا يَبْدُو أي : ظهر والمعنى ظاهر الرأي دون باطنه ، أي : لو تأمل لعرف باطنه وهو في المعنى كالأول . وفي انتصابه على كلتا القراءتين سبعة أوجه :

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/٢١٤) .

أحدها : أنه منصوب على الظرف ، وفي العامل فيه على هذا ثلاثة أوجه :

أحدها : نراك ، أي : وما نراك في أول رأينا على قراءة أبي عمرو وفيما يظهر لنا من الرأي في قراءة الباقين .

والثاني : ـ من الأوجه الثلاثة ـ أن يكون منصوباً بـ «اتَّبَعَكَ » أي : ما نراك اتبعك أول رأيهم أو ظاهر رأيهم ، وهذا يحتمل معنيين : أحدهما : أن يريدوا اتِّبَاعُوك في ظاهر أمرهم وبواطنهم ليست معك . والثاني : أنهم اتبعوك بأول نظر وبالرأي البادي دون تثبت ولو تثبتوا لما اتبعوك .

الثالث ـ من الأوجه الثلاثة ـ : أنَّ العامل فيه « أَرَاذِلُنَا » والمعنى : أراذلنا بأول نظر فيهم ، أو بظاهر الرأي بعلم ذلك ، أي : أنَّ رذالتهم مكشوفة ظاهرة ، لكونهم أصحاب حِرَفٍ دنيئةٍ ، ثم القول بكون «بَادِيَ» ظرفاً يحتاج إلى اعتذار ، فإنه اسم فاعل وليس بظرف في الأصل . فقال مكي : «وإنما جاز أن يكون «فَاعِلٌ» ظرفاً ، كما جاز ذلك في « فَعِيل » ، نحو « قَرِيبٌ » ، و« مَلِيءٌ » ، وفَاعِل وفَعِيل يتعاقبان كـ « رَاحِمٍ ورَحِيمٍ ، وعَالِمٍ وعَلِيم » ، وحُسن ذلك في « فَاعِل » لإضافته إلى « الرَّأيِ » والرَّأْيُ يضاف إليه المصدر وينتصب المصدر معه على الظرف ، نحو : «أمَّا جَهْدُ رأيي فإنك منطلق». أي : في «جهدٌ». وقال الزمخشري : وانتصابه على الظرف ، أصله : وقت حدوث أول رأيهم ، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم فحذف ذلك وأقيم المضاف إليه مقامه .

والوجه الثاني من السبعة ـ : أن ينتصب على المفعول به حذف معه حرف الجر مثل « واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ، كذا قاله مكي . وفيه نظر من حيث إنه ليس فعل صالح للتعدي إلى اثنين إلى ثانيهما بإسقاط الخافض .

الثالث ـ من السبعة ـ : أن ينتصب على المصدر . ومجيء المصدر على فاعل أيضاً ليس بالقياس ، والعامل في هذا المصدر كالعامل في الظرف كما تقدم ، ويكون من باب ما جاء فيه المصدر من معنى الفعل لا من لفظه تقديره : رؤية بدء أو ظهور أو اتباع بدء أو ظهور أو رذالة بَدْءٍ .

الرابع : أن يكون نعتاً لـ « بَشَراً» أي : ما نراك إلا بشراً مثلنا بَادِيَ الرأي ، ظاهره أو مبتدءاً فيه ، وفيه بعد للفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة .

الخامس : أنه حال من مفعول « اتَّبَعَك » أي : وأنت مكشوف الرأي ظاهره لا قوة فيه ولا حصافة لك .

السادس: أنه منادى ، والمراد به نوح ـ عليه السّلام ـ كأنهم قالوا : يا بادي الرأي ، أي : ما في نفسك ظاهر لكل أحد . قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به والاستقلال عنه .

السابع : أن العامل فيه مضمر تقديره : أتقول ذلك بادي الرأي . ذكره أبو البقاء . والأصل : عدم الإضمار مع الاستغناء عنه . وعلى هذه الأوجه الأربعة الأخيرة : هو اسم فاعل من غير تأويل ، بخلاف ما تقدم من الأوجه فإنه ظرف أو مصدر . واعلم انك إذا نصبت « بَادِيَ » على الظرف أو المصدر بما قبل « إلَّا » احتجت إلى جواب عن الإشكال وهو أن ما بعد «إلَّا » لا يكون معمولاً لما قبلها ، إلا أن كان متثنى منه نحو : « ما قام إلَّا زيداً الْقَوْمُ » أو مستثنى نحو : « قام القومُ إلَّا زيداً» أو تابعاً للمستثنى منه نحو: « ما جاءني أَحَدٌ إلَّا زيداً خَيْر من عَمرو » و« وبَادِيَ الرَّأْي » ليس شيئاً من ذلك . وقال مكي : « فلو قُلْتَ في الكلام : « ما أعطيت أحداً إلا زيداً درهماً فأوقعت اسمين مفعولين بعد إلا لم يجز ، لأن الفعل لا يصل بـ « إلَّا » إلى اسمين ، إنما يصل إلى اسم واحد ، كسائر الحروف ، ألاَ تَرَى أنك لو قُلْتَ مررت

بزيد عمرو فأوصلت الفعل إليهما بحرف واحد لم يجز؟ ، وكذلك لو قلتَ : استوى الماء الخشبة الحائط فتنصب اسمين بواو لم يجز، إلا أن « تأتي في جميع ذلك بواو العطف فيجوز ، وصول الفعل» . والجواب الذي ذكروه هو أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، وهذا جماع القول في المسألة باختصار . و« الرَّأْي» يجوز أن يكون من رؤية العين أو من الفكرة والتأمل .

قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٩﴾ وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي ﴾ .

مِنْ رَبِّي : نعت لـ « بَيِّنَةٍ » أي : بينة من بينات ربي . قوله : « رَحْمَةً مِنْ عِندِهِ » ، يجوز في الجار أيضاً أن يكون نعتاً لـ « رَحْمَةً » وأن يكون متعلقاً بـ « آتَانِي » . قوله : ﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ قرأ الأخوان وحفص بضم النون وتشديد الميم والباقون بالفتح والتخفيف ، فأما القراءة الأولى فأصلها : غماها الله عليكم : أبهمها عقوبة لكم ، ثم بُنِيَ الفعل لِمَا لم يسم فاعله فحذف فاعله للعلم به وهو الله تعالى ، وأقيم المفعول وهو ضمير الرحمة مقامه ، ويدل على ذلك قراءة أُبَي بهذا الأصل ، « فَعَمَّاهَا اللَّهُ عَلَيْكُم » ، وروى عنه أيضاً ، وعن الحسن وعلي والسُّلمي « فَعَمَّاهَا » مِن غير ذكر فاعل لفظي ، وروى عن الأعمش وابن وثاب « وَعَمِيتْ » بالواو دون الفاء ، وأما القراءة الثانية فإنه أسند الفعل إليها مجازاً . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ » : ما حقيقته ؟ قُلْتُ : حقيقته أنَّ الحُجَّة كما جعلت بَصيرةَ ومُبْصِرَةً جعلت عمياء ، لأَنَّ الأَعْمَى لا يهتدي ولا يهدي غيره ، فمعنى : فعميت عليكم البينة فلم تهدكم ، كما لو عَمِيَ عَلَى الْقَوْمِ دَلِيْلُهُمْ فِي الْمَفَازَةِ بَقُوْا بِغَيْرِ هَادٍ . وقيل : هذا من باب القلب وأصلها : فعميتم أنتم عنها كما تقول : أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوةَ فِي رَأْسِي وأدخلت الْخَاتَم فِي اصْبعي وهو كثير . وتقدم تحرير الخلاف فيه ، وأنشدوا على ذلك :

٢٦٧٥ ـ تَرَى الثَّوْرَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ..... (١)

قال أبو علي : وهذا مما نقلب ، إذ ليس فيه إشكال ، وفي القرآن : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ[٢] مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » ، وبعضهم[٣] يخرج البيت على الاتساع في الظرف ، وأما آية إبراهيم « فأخْلفَ » يتعدى لاثنين ، فأتت بالخيار بين أن تضيف إلىٰ أيهما شئت فليس من باب القلب .وقد رد بعضهم كون هذه الآية من باب المقلوب بأنه لو كان كذلك لَتَعَدَّى بـ « عَنْ » دون « عَلَى » ، ألاَ ترى أنك تقول : عميت عن كذا لا على كذا . واختلف في الضمير في « عُمِّيَتْ » هل هو

---

(١) صدر بيت وعجزه :

..... وسائره بادٍ إلى الشمس أجْمَعُ

وهو من شواهد الكتاب (١/١٨١) ، أمالي المرتضي (١/١٨١) ، الهمع (٢/١٢٣) ، الخزانة (٤/٢٣٥) ، تأويل المشكل (١٩٤) ، الدرر (٢/١٥٦) ، روح المعاني (١٢/٣٩) .

(٢) سورة إبراهيم ، آية : (٤٧) .

(٣) أنظر البحر المحيط (٥/٢١٦) .

عائد على « البينةِ » فيكون قوله : « وآتَانِي رَحْمَةً » جملة معترضة بين المتعاطفين ، إذ حقه : على بينة من ربي فعميت . وإن قيل بأنه عائد على « الرَّحْمَةِ » فيكون قد حذف من الأول لدلالة الثاني ، والأصل على بينة من ربي فعميت وآتاني رحمة فعميت . قال الزمخشري : « وآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ : بإيتاء البينة على أن البينة في نفسها هي الرحمة ، ويجوز أن يريد : بالبينة : المعجزة ، وبالرحمة : النبوة . فَإِنْ قُلْتَ : فقوله : « فَعُمِّيَتْ » ظاهر على الوجه الأول ، فيما وجهه على الوجه الثاني ؟ وحقه أن يقال : فعميتا ؟ قُلْتُ : الوجه أن يقدر فعميت بعد البينة ، وأن يكون حذفه للاقتصار على ذكره مرة انتهى وقد تقدم الكلام على « أَرَأَيْتُمْ » هذه في الأنعام . وتلخيصه هنا : أن « أَرَأَيْتُمْ » يطلب البينة منصوبة ، وفعل الشرط يطلبها مجرورة بـ « عَلَى » فأعمل الثاني وأضمر في الأول ، والتقدير : أرأيتكم البينة من ربي إن كنت عليها أنلزمكموها فحذف المفعول الأول ، والجملة الاستفهامية في محل الثاني ، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه . وقوله : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ أتى هنا بالضميرين متصلين ، وتقدم ضمير الخطاب لأنه أخص . ولوجيء بالغائب أولاً لا نفصل الضمير وجوباً . وقد أجاز بعضهم الاتصال واستشهد بقول عثمان : « أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَاناً » . وقال الزمخشري : « يجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقولك : « أَنُلْزِمُكُمْ إِيَّاهَا » . ونحوه : ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾[1] ويجوز : «فسيكفيك إيَّاهُمْ» . وهذا الذي قاله الزمخشري ظاهر قول سيبويه[2]، وإن كان بعضهم منعه وإشباع الميم في مثل هذا التركيب واجب ، ويضعف سكونها وعليه : أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ . وقال أبو البقاء : « وقرىء »[3] بإسكان الميم فراراً من توالي الحركات . وقوله هذا يحتمل أن يكون أراد سكون ميم الجمع ، لأنه قد ذكر ذلك بعدما قال : « ودخلت الواو هنا تتمة للميم ، وهو الأصل في ميم الجمع ، وقرىء بإسكان الميم انتهى . وهذا إن ثبت قراءة فهو مذهب ليونس يجوز : « الدرهم أعطيتكه » ، وغيره يأباه . ويحتمل أن يكون يريد حركة سكون ميم الفعل ويدل عليه ما قال الزجاج : «أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز اسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه[4]، أنه كان يحذف الحركة وَيَخْتَلِسُها وهذا هو الحق . وإنما يجوز الإسكان في الشعر نحو قول امرىء القيس :

٢٦٧٦ ـ فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ..... [5]

وكذا قال الزمخشري أيضاً ، وحكى عن أبي عمرو اسكان الميم ، ووجهه : أن الحركة لم تكن إلاَّ خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً ، والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه[6] وحذاق البصريين ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر قُلْتُ : وقد حكى الكسائي والفراء « أَنُلْزِمُكُمُوهَا » بسكون هذه الميم . وقد تقدم القول في ذلك مشبعاً في سورة[7] البقرة ، أعني : تسكين حركة الإعراب فكيف يجعلونه لحناً ؟ و« أَلْزَمَ » يتعدى الاثنين ، أولهما : ضمير الخطاب ، والثاني : ضمير الغيبة . « وأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ » جملة حالية يجوز أن تكون للفاعل أو لأحد المفعولين ، وقدم الجار لأجل الفواصل . وفي الآية قراءات شاذة مخالفة للسواد أضربت عنها لذلك .

والضمير في : ﴿ عَلَيْهِ ﴾ .

---

(١) سورة البقرة ، آية : (١٣٧) .
(٢) أنظر الكتاب (٢/٢٦٤) .
(٣) البحر (٥/٢٢٧) .
(٤) أنظر الكتاب (٤/٢٠٤) .
(٥) تقدم .
(٦) أنظر الكتاب (٤/٢٠٢) .
(٧) آية : رقم (٥٤) .

يجوز أن يعود على الانذار المفهوم من « نَذِيرٌ » وأن يعود على الدين الذي هو الملة ، وأن يعود على التبليغ . وقرىء : « بطَارِدِ الَّذِينَ » بتنوين طارد . قال الزمخشري : « على الأصل »[1] . « يعني : أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال العمل ، وهو ظاهر قول سيبويه .

قال الشيخ[2] : « ويمكن أن يقال : إنَّ الأصل الإضافة لا العمل ، لأنه قد اعتوره شبهان .

أحدهما : لشبهه بالمضارع وهو شبه بغير جنسه ، والآخر شبهه بالأسماء إذ كانت فيه الإضافة ، فكان الحاقه بجنسه أولى . وقوله : ﴿ **إِنَّهُمْ مُلَاقُوا** ﴾ استئناف يفيد التعليل .قوله ﴿ تَجْهَلُونَ ﴾ صفة لا بد منها، إذ الإتيان بهذا الموصوف دون صفته لا يفيد ، وأتى به فعلاً ليدل على التجدد في كل وقت .

وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّى مَلَكٌ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّىٓ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ إِن شَآءَ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴿٣٥﴾

قوله : ﴿ **تَزْدَرِي** ﴾ .

تَفْعِيلٌ مِنْ : زَرَى يَزْرِي ، أي : حَقَرَ ، فأبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي وهو مطرد ، ويُقالُ : أَزْرَيْتَ عَلَيْهِ إِذَا عِبْتَهُ وأَزْرَيْتَ بِهِ أي : قَصَّرْتَ بِهِ وعائد الموصول محذوف أي : تزدريهم أعينكم ، أي : تَحْتَقرهم وتقصر بِهِمْ قال الشاعر :

٢٦٧٧ ـ تَرَى الرَّجُلَ النَّحِيفَ فَتَزْدَرِيهِ ... وَفِي أَثْوَابِهِ أَسَدٌ هَصُورُ[3]

وقال أيضاً :

٢٦٧٨ ـ يُبَاعِدُهُ الصَّدِيقُ وَتَزْدَرِيهِ ... حَلِيلَتُهُ وَيَنْهَرُهُ الصَّغِيرُ[4]

واللام في « لِلَّذِينَ » للتعليل أي : لأجل الذين ، ولا يجوز أن تكون التي للتبليغ ، إذ لو كانت ، لكان القياس : لن يؤتيكم . وقوله : ﴿ **وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ** ﴾ الظاهر أن هذه الجملة لا محل لها عطفاً على قوله : « وَلَا أَقُولُ لَكُمْ » كأنه أخبر عن نفسه بهذه الجمل الثلاث . وقد تقدم في الأنعام[5] أن هذا هو المختار ، وأن الزمخشري قال : « إنَّ قوله تعالى « وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ » معطوف على « عِنْدِى خَزَائِنُ اللَّه » ، أي لا أقول : أنا أعلم الغيب » .

قوله : ﴿ **جِدَالَنَا** ﴾ .

---

(١) أنظر الكتاب (١/١٦٤) .
(٢) أنظر البحر المحيط (٥/٢١٨) .
(٣) البيت من شواهد البحر (٥/٢١٨) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٥/٢١٨) ، والقرطبي (٩/٢٧) .
(٥) آية : رقم (٨) .

قرأ ابن عباس « جَدَ لَنَا» كقوله : ﴿ أَكْثَر شيء جَدَلاً ﴾ . ونقل أبو البقاء أنه قرىء « جَدَلْتِنَا فَأَكْثَرْتَ جَدَلَنا » بغير ألف فيهما . قال : « وهو بمعنى غلبتنا بالجدل » . وقوله : ﴿ بِمَا تَعِدْنَا ﴾ « يجوز أن تكون بمعنى : الذي ، فالعائد محذوف، أي : تعدناه، ويجوز أن تكون مصدرية أي بوعدك إيَّانا . وقوله»: ﴿إن كُنْتَ﴾ جوابه محذوف أو متقدم ، وهو «فَأْتِنَا» .

قوله : ﴿ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنصَحَ لَكُم إِنْ كَانَ ﴾ .

قد تقدم حكم توالي الشرطين ، وأن ثانيهما قيد في الأول ، وأنه لا بد من سبقه للأول . وقال الزمخشري ـ هنا ـ : « إِنْ كَانَ اللَّهُ » جزاؤه ما دل عليه « لاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي » وهذا الدليل في حكم ما دلَّ عليه ، فوصل بشرط ، كما وصل الجزاء بالشرط في قولك : « إن أحسنت إلي أحسنت إليك إن أمكنني » . وقال أبو البقاء : « حكم الشرط إذا دخل على الشرط أَنْ يكون الشرط الثاني والجواب جواباً للشرط الأول ، نحو : «إنْ أتيتني إنْ كلمتني أكرمتك ، فقولك : إنْ كلمتني أكرمتك جواب : إن أتيتني ، جميع ما بعده ، وإن كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخراً في المعنى حتى إن أتاه تم كلمه لم يجب الإكرام . ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب الإكرام وعلة ذلك أن الجواب صار معوقاً بالشرط الثاني . وقد جاء في القرآن منه ﴿إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾[1] . قُلْتُ : أما قوله «إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِي إِن أَرَادَ » فظاهره وظاهر القصة المروية يدل على عدم اشتراط تقدم الشرط الثاني على الأول ، وذلك أن إرادته ـ عليه السّلام ـ للنكاح إنما هو مرتب على هبة المرأة نفسها له . وكذا الواقع في القصة لما وهبت أراد نكاحها ، ولم يرو أنه أراد نكاحها فوهبت ، وهو يحتاج إلى جواب وسيأتي هذا إنْ شاء الله تعالى في موضعه . وقال ابن عطية ـ هنا ـ : « وليس نصحى لكم بنافع ، ولا إرادتي الخير لكم مغنية ، إذا أراد الله تعالى بكم الاغواء»، والشرط الثاني اعتراض بين الكلام ، وفيه بلاغة من اقتران الإرادتين ، وأن إرادة البشر غير مغنية ، وتعلق الشرط هو بـ « نُصْحِي » وتعلق الآخر بـ « لاَ يَنْفَعُ » . « وتلخص من ذلك أن الشرط مدلول على جوابه بقوله»: «وَلاَ يَنْفَعُكُمْ » لأنه عقبه وجواب الثاني أيضاً ما دل على جواب الأول ، وكان التقدير : وإن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم . فإن أردت أَنْ أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم ، فلا ينفعكم نصحى ، وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو : ان كان الله يريد أن يغويكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى . وقرأ الجمهور « نُصْحِي » بضم النون وهو يحتمل وجهين :

أحدهما : المصدرية كالشكر والكفر .

والثاني : أنه اسم لا مصدر . وقرأ عيسى بن عمر « نَصْحِي » بفتح النون وهو مصدر فقط . وفي غُضُونِ كلام الزمخشري : « إذا عَرَف اللَّه » . وهذا لا يجوز ، لأن الله تعالى لا يسند إليه هذا الفعل ولا يوصف بمعناه ، وقد تقدم علة ذلك غير مرة ، وفي غضون كلام الزمخشري : وللمعتزلي أن يقول : لا يتعين أن تكون « إنْ » شرطية بل هي نافية ، والمعنى : ما كان الله يريد أن يغويكم . قُلْتُ : لاَ أظن أحداً يرضى بهذه المقالة ، وإن كانت توافق مذهبه .

قوله : ﴿ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي ﴾ .

مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل . والجمهور على كسر همزة « إِجْرَامِي » وهو مصدر أَجْرَمَ ، وأَجْرَم هو الفاشي . ويجوز « جَرَمَ » ثلاثياً . وقوله :

---

(١) سورة الأحزاب ، آية : رقم (٥٠) .

٢٦٧٩ - طَرِيدُ عَشِيرَةٍ ورَهِينُ جُرْمٍ بِمَا جَرَمَتْ يَدِي وَجَنَى لِسَانِي[١]

وقرىء في الشاذ : « أَجْرَامِي » بفتحها ، حكاه النحاس ، وخرّجَهُ على أنه جمع « جُرْم » كـ « قُفْل وأَقْفَال » والمراد : آثَامِي .

وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٣٧﴾ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ وَمَنْ ءَامَنَ ۚ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾

قوله : ﴿ وَأُوحِيَ ﴾ .

الجمهور على أوحيَ مبنياً للمفعول والقائم مقام الفاعل « أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ » أي : أوحيَ إليه عدم إيمان بعض . وقرأ أبو البرهسم « أَوْحَى » مبنياً للفاعل ، وهوالله تعالى « إِنَّهُ » بكسر الهمزة وفيها وجهان :

أحدهما : وهو الأصل للبصريين أنه على إضمار القول .

والثاني: وهو أصل الكوفيين « إِنَّهُ » على إجراء الإيحاء مجرى القول . قوله : ﴿ فَلَا تَبْتَئِسْ ﴾ هو تفتعل من الْبُؤْسِ ومعناه: الْحُزْنُ فِي استكانة ، ويقال ابْتَأَسَ فُلانٌ أي: بلغه ما يكرهه ، قال الشاعر :

٢٦٨٠ - مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلْ غَيْرَ مُبْتَئِسٍ مِنْهُ وأُقْعُدْ كَرِيماً نَاعِمَ الْبَالِ[٢]

وقال الشاعر:

٢٦٨١ - وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ أَوْ حَمِيمٍ رُزِئْتُهُ فَلَمْ تَبْتَئِسْ وَالرُّزْءُ فِيهِ جَلِيلُ[٣]

قوله: ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ .

حال من فاعل «اصْنَعِ » أي : محفوظاً بِأعيننا وهو مجاز عن كلام الله له بالحفظ . وقيل : المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيون الناس ، أي : الذين يتفقدون الأخبار والجمع حينئذ حقيقة . وقرأ طلحة بن مصرف « بِأَعْيُنَّا » مدغمة .

قوله: ﴿ وَكُلَّمَا مَرَّ ﴾ .

العامل في « كُلَّمَا » « سَخِرَ » . و« قَالَ » : مستأنف ، إذ هو جواب لسؤال سائل ، وقيل : بل العامل في « كُلَّمَا » .« قَالَ » و« سَخِرُوا » على هذا إما صفة لـ « مَلأٌ » ، وإما بدل من « مَرَّ » وهو بعيد جداً ، إذ ليس سَخِرَ » نوعاً

---

(١) أنظر البيت في مجاز القرآن (١/ ٢٨٨) ، القرطبي (٩/ ٢٩) ، روح المعاني (١٢/ ٤٨) ، اللسان «جرم» .

(٢) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه أنظر ديوانه (١٤٧) وهو من شواهد البحر (٥/ ٢٢٠) ، اللسان «يأس» .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/ ٢٢٠) ، القرطبي (٢/ ٨٩) .

من المرور ولا هو هو ، فكيف يبدل منه والجملة من قوله « كُلَّمَا » إلى آخره في محل نصب على الحال ، أي : يصنع الفلك والحال أنه كلما مر .

قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِيهِ ﴾ .

في « مَنْ » وجهان :

أحدهما : أن تكون موصولة .

والثاني : أن تكون استفهامية ، وعلى كلا التقديرين فـ « تَعْلَمُونَ » إما من باب اليقين ، فتتعدى لاثنين وإما من باب العرفان فتتعدى لواحد ، فإذا كانت هذه عرفانية ، و« مَنْ » استفهامية كانت « مَنْ » وما بعدها سادة مسد مفعول واحد ، وإن كانت متعدية لاثنين كانت سادة مسد المفعولين ، وإذا كانت « تَعْلَمُونَ » متعدية لاثنين ، و« مَنْ » موصولة ، كانت في موضع المفعول الأول والثاني : محذوف . قال ابن عطية : « وجائز أن تكون المتعدية إلى مفعولين، واقتصر على الواحد » . وهذه العبارة ليست جيدة ، لأن الاقتصار في هذا الباب على أحد المفعولين لا يجوز ، لما تقرر غير مرة من أنهما مبتدأ وخبر في الأصل . وأما حذف الاختصار فهو ممتنع أيضاً ، إذ لا دليل على ذلك ، وإن كانت متعدية لواحد ، و« مَنْ »موصولة ،فأمرها واضح .وحكى الزهراوي ﴿ وَيحُلُّ ﴾ بضم الحاء بمعنى يحب .

وقوله : ﴿ والتَّنُّورُ ﴾ .

معروف ، وقيل : هو وجه الأرض ، وهل « أل » فيه للعهد أو للجنس ، ووزن « تَنُّورُ » قيل : تَفْعُولٌ من لفظ النَّار ، فقلبت الواو الأولى همزة لانضمامها ، ثم حذفت تخفيفاً ، ثم شدد النون كالعوض عن المحذوف ويعزى هذا لـ « ثعلب » ، وقيل وزنه : فَعُّول ويعزى لأبي علي الفارسي ، وقيل : هو أَعْجَمِيٌّ ، وعلى هذا فلا اشتقاق له ، والمشهور أنه مما اتفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون . قوله : ﴿ مِن كُلٍّ زَوْجَيْنَ ﴾ قرأ العامة . بإضافة « كُلّ » لـ « زَوْجَيْنِ » وقرأ حفص بتنوين « كُـلٍّ» ، فأما العامة فقيل : إنّ مفعول « احمل » : « اثْنَيْنِ » و« مِن كُلٍّ زَوْجَيْن في محل نصب على الحال من المفعول ، لأنه كان صفة للنكرة فلما قدم عليها نصب حالاً . وقيل : بل « مِنْ » زائدة و« كُلٍّ » مفعول به و« اثْنَيْنِ » نعت لـ « زَوْجَيْنِ » على التأكيد ، وهذا إنما يتم على قول مَنْ يرى زيادة «مِنْ » مطلقاً أو في كلام موجب . وقيل : قوله « زَوْجَيْنِ » بمعنى العموم أي : من كل ماله ازدواج ، هذا معنى قوله : « مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ » وهو قول الفارسي وغيره . وقال ابن عطية : « لو كان المعنى احمل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين ، لوجب أن يحمل من كل نوع أربعة . والزوج في كلامهم للواحد مما له ازدواج ، وأما قراءة حفص فمعناها من كل حيوان . و« زَوْجَيْنِ » مفعول به ، و« اثْنَيْنِ » نعت على التأكيد ، و« مِنْ كُلٍّ » على هذه القراءة يجوز أن يتعلق بـ « احْمِلْ » ، وهو الظاهر ، وأن يتعلق بمحذوف على أنها حال من « زَوْجَيْنِ » ، وهذ الخلاف والتخريج جاريان أيضاً في سورة : قَدْ أَفْلَحَ » . قوله ﴿ وَأَهْلَكَ ﴾ نسق على « اثْنَيْنِ » في قراءة من أضاف « كُلّا » لـ « زَوْجَيْنِ » ، وعلى « زَوْجَيْنِ » في قراءة من نون « كُلّا » . وقولـه: ﴿إِلَّا مَنْ سَبَقَ﴾ «استثناء متصل في موجب ، فهو واجب النصب على المشهور .وقوله :﴿ مَنْ آمَنَ ﴾ مفعول به نسْقاً على مفعول «احْمِلْ » .

﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤١﴾ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴿٤٢﴾

قوله: ﴿ وقال ﴾ .

يجوز أن يكون الفاعل ضمير نوح ـ عليه السّلام ـ ، ويجوز أن يكون ضمير البارى تعالى ، أي : وقال الله لنوح ومن معه ، و«فِيْهَا» متعلق بـ « ارْكَبُوا » وعدي بـ « فِي » لتضمنه معنى : ادخلوا فيها راكبين أو سيروا فيها . وقيل : تقديره : اركبوا الماء فيها وقيل : «في» زائد للتوكيد . قوله : ﴿ بسم الله ﴾ يجوز أن يكون هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل « ارْكَبُوا » أو من هاء « فِيْهَا » ، ويكون « مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا » فاعلين بالاستقرار ، الذي تضمنه الجار لوقوعه حالاً ، ويجوز أن يكون « بِسْمِ اللَّهِ » خبراً مقدماً ، و« مَجْرَاهَا » مبتدأ مؤخراً ، والجملة أيضاً حال مما تقدم ، وهي على كِلا التقديرين حال مقدرة كذا أعربه أبو البقاء وغيره ، إلَّا أنَّ مكيًّا منع ذلك لخلو الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أعربنا الجملة أو الجار حالاً من فاعل « ارْكَبُوا » قال : « ولا يحسن أن تكون هذه الجملة حالاً من فاعل « ارْكَبُوا » ، لأنه لا عائد في الجملة يعود على المضمر في « ارْكَبُوا » ، لأن المضمر في « بِسْمِ اللَّهِ » إنْ جعلته خبراً لـ « مَجْرَاهَا » فإنما يعود على المبتدأ ، وهو « مَجْرَاهَا » ، وإنْ رفعت « مَجْرَاهَا » بالظرف لم يكن فيه ضمير لها في مجراها وإنما يعود على الضمير في « فِيْهَا » وإذَا نصبت « مَجْرَاهَا » على الظرف عمل فيه « بِسْمِ اللَّهِ » ، وكانت الجملة حالاً من فاعل « اركبوا » . وقيل : « بِسْمِ اللَّهِ » حال من فاعل « ارْكَبُوا » و« مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا » في موضع الظرف المكاني أو الزماني ، والتقدير : اركبوا مسمين موضع جريانها ورسوها أو وقت جريانها ورسوها ، والعامل في هذين الظرفين حينئذ ما تضمنه « بِسْمِ اللَّهِ » من الاستقرار ، والتقدير : اركبوا فيها متبركين باسم الله في هذين المكانين أو الوقتين . قال مكي : «ولا يجوز أن يكون العامل فيهما « ارْكَبُوا » ، لأنه لم يُرِدْ اركبوا فيها في وقت الجري والرسو ، إنما المعنى سمُّوا اسم الله في وقت الجري الرسو» . ويجوز أيضاً أن يكون « مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا مصدرين » ، و« بِسْمِ اللَّهِ » حال كما تقدم رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلية ، أي : استقر باسم الله اجراؤها وارساؤها ، ولا يكون الجار حينئذ إلَّا حالاً من «ها» في «فِيْهَا» لوجود الرابط ، ولا يكون حالاً من فاعل «ارْكَبُوا» ، لعدم وجود الرابط وعلى هذه الأعاريب يكون الكلام جملة واحدة . ويجوز أن يكون « بِسْمِ اللَّهِ مَجْراها وَمُرْسَاهَا » جملة مستأنفة لا تعلق لها بالأولى من حيث الإعراب ، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب ، وأخبر بان مجراها ومرساها باسم الله . وفي التفسير : كان إذا قال « بِسْمِ اللَّهِ » وقفت ، وإذا قالها جرت عند إرادته ذلك ، فالجملتان محكيتان بـ« قَالَ» . وقرأ الأخوان وحفص « مَجْراها » بفتح الميم ، والباقون بضمها ، واتفق السبعة على ضم ميم « مُرْساهَا » ، وقد قرأ ابن مسعود وعيسى الثقفي وزيد بن علي والأعمش « مَرْساها » بفتح الميم أيضاً ، فالضم فيهما لأنهما من « أَجْرَى وأَرْسَى » . والفتح لأنهما من « جَرَتْ وَرَسَتْ » وهما إما ظرف زمان أو مكان أو مصدران على ما سبق من التقادير ، وقرأ الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب « مُجْرِيْهَا ومُرْسِيهَا » بكسر الراء والسين بعدها ياء صريحة ، ، وهما اسما فاعلين من « أَجْرَى ، وأَرْسَى » ، وتخريجهما على أنهما بدلان من اسم الله تعالى . وقال ابن عطية وأبو البقاء ومكي : أنهما نعتان لله تعالى . وهذا الذي ذكروه إنما يتم على تقدير كونهما معرفتين بتمحض الإضافة . وقد قال الخليل : « إنّ كُلَّ إضافة غير محضة قد تجعل محضة إلا إضافة الصفة المشبهة فلا تتمحض . وقال مكي : ولو جعلت « مَجْراهَا وَمُرْسَاهَا » في موضع اسم الفاعل لكانت حالاً مقدرة ، ولجاز ذلك ، ولجعلتها في موضع نصب على الحال من اسم الله تعالى . قلت : وقد طول مكي ـ رحمه الله في هذه المسألة ، وقال في آخرها : « وهذه المسألة يوقف بها على جميع « ما كان » في الكلام ، والقرآن من نظيرها ، وذلك لمن فهمها حق فهمها وتدبرها حق تدبرها ، فهي من غُررِ المسائل المشكلة » .

قوله : ﴿ وَهِيَ تَجْرِي ﴾ في هذه المسألة ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنها مستأنفة أخبر الله تعالى عن السفينة بذلك .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في « بِسْمِ اللَّهِ » أي : جريانها استقر باسم الله حال كونها جارية .

والثالث : أنها حال من شيء محذوف تضمنته جمل دل عليها سياق الكلام . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : بِمَ اتصل قوله « وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ ؟ قُلْتُ : بمحذوف دل عليه قوله : « ارْكَبُوا فِيها بِسْمِ اللَّهِ » ، كأنه قيل : فركبوا فيها يقولون : بسم الله ، « وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ ». وقوله : « بِهِمْ » يجوز فيه وجهان :.

أحدهما : أن يتعلق بـ « تَجْرِي» .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف، أي : تجري ملتبسة بهم ، ولذلك فسره الزمخشري بقوله : « أي : تجري وهم فيها » . والرَّسُوُّ : الثَّبَاتُ والاستقرار ، يقال : رَسَا يَرْسُو وأَرْسَيْتُهُ أَنَا . قال :

٢٦٨٢ - فَصَبَرْتُ نَفْساً عِنْدَ ذلك حُرَّةً تَرْسُو إذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ[١]

أي : تثبت وتستقر عندما تضطرب وتتحرك نفس الجبان . وقوله :﴿كَالْجِبَالِ ﴾صفة لـ « مَوْج » . قوله : ﴿ **نُوحٌ ابْنَهُ** ﴾ الجمهور على كسر تنوين نوح لإلتقاء الساكنين . وقرأ وكيع بضمة اتباعاً لحركة الإعراب ، واسترذل أبو حاتم هذه القراءة ، وقال : هي لغة سَوْءٍ لاَ تُعْرَفُ . وقرأ العامة « ابْنَهُ » بوصل « ها » الكناية بواو ، وهي اللغة الفصيحة الفاشية . وقرأ ابن عباس بسكون الهاء . قال بعضهم : هذا مخصوص بالضرورة وأنشد :

٢٦٨٣ - وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلاَّ لأَنَّ عُيُونِي سَيْلُ وَادِيهَا[٢]

وبعضهم لا يخصه بها ، وقال ابن عطية : إنها لغة لأَزْدِ السَّراةِ ، ومنه قوله :

٢٦٨٤ - ..... وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لا أَرِقَانِ[٣]

وقال بعضهم[٤] : « هي لغة عقيل وبَنِي كِلاَبٍ » وقرأ السُّدي « ابْنَاهُ » بألف وهاء السكت . قال ابن جني : « وهو على النداء » . وقال أبو البقاء : « ابناه » على الترثي ، وليس بندبة ، لأن الندبة لا تكون بالهمزة . وهو كلام مشكل في نفسه ، وأين الهمزة هنا إن عنى همزة النداء ، فلا نسلم أن المقدر من حروف النداء هو الهمزة ، لأن النحاة نصوا على أنه لا يجوز حذف النداء من المندوب ، وهذا شبيه به ، وقرأ علي ـ عليه السلام ـ « ابْنَهَا » إضافة إلى امرأته كأنه اعتبر قوله تعالى : « لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ » . وقوله : ﴿ **ابْنِي** ﴾ و﴿ **مِنْ أَهْلِي** ﴾ لا يدل ، لإحتمال أن يكون ذلك لأجل الحنو . وهو قول الحسن وجماعة ، وقرأ عروة بن الزبير « ابنةَ » بهاء مفتوحة دون ألف ، وهي كالقراءة قبلها ، إلا أنه حذف ألف « ها » مجتزياً عنها بالفتحة كما تحذف الياء مجتزياً عنها بالكسرة . قال ابن عطية : هي لغة ، وأنشد :

٢٦٨٥ - أَمَا تَقُولُ بِهِ شَاةٌ فَيَأْكُلُهَا أَوْ أَنْ تَبِيعِهِ فِي بَعْضِ الأَرَاكِيبِ[٥]

---

(١) البيت لعنترة أنظر ديوانه (٤٩) ، وهو من شواهد البحر المحيط (٥/٢٢٤) ، روح المعاني (١٢/٥٧) ، اللسان «صبر» «عرف» .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) أنظر البحر المحيط (٥/٢٢٦) .

(٥) البيت من شواهد البحر (٥/٢٧١) ، روح المعاني (١٢/٥٨) ، اللسان «ركب» .

يريد : يتبعها فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما اجتزأ الآخر عنها في قوله : وأنشد ابن الأعرابي على ذلك :

٢٦٨٦ - فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفَ، وَلاَ بِلَيْتَ، وَلاَ لَوَ انِّي [1]

يريد : يالهفا . فحذف ، وهذا يخصه بعضهم بالضرورة ويمنع في السعة «يَاغَلاَمَا» في «يَاغُلاَمَا» . قُلْتُ : وسيأتي في نحو « يَا أَبَتِ » بالفتح ، هل ثم ألف محذوفة أم لا ، وتقدم لنا خلاف في نحو : « يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ » هل ثم ألف محذوفة مجتزئاً عنها بالفتحة أم لا ، فهذا أيضاً كذلك ، ولكن الظاهر عدم اقتياسه ، وقد خَطَّأَ النحاس أبا حاتم في حذف هذه الألف ، وفيه نظر . قوله : ﴿ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ ﴾ جملة في موضع نصب على الحال ، وصاحبها هو : « ابْنَهُ » والحال تأتي من المنادى ، لأنه مفعول به ، و « الْمَعْزِلُ » بكسر الزاي اسم مكان العزلة ، وكذلك اسم الزمان أيضاً ، وبالفتح هو المصدر . قال أبو البقاء : « ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح » . قُلْتُ : لأن المصدر ليس حاوياً له ولا طرفه ، فكيف يقرأ به الإعجاز ؟ بعيد . وقرأ البزي وقالون وخَلَّاد بإظهار « باء » ارْكَبْ قبل ميم « مَعَنَا » والباقون بالإدغام ، وقرأ عاصم هنا « يَا بَنِيَّ » بفتح الباء ، وأما في غير هذه السورة فإن حفصاً عنه فعل ذلك . والباقون بكسر الياء في جميع القرآن إلاَّ ابن كثير ، فإنه في الأول من لقمان وهو قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ ، فإنه سكنه وصلاً ووقفاً . وفي الثاني : كغيره ، أعني : أنه يكسرها ياءه ، وحفص على أصله من فتحه ، وفي الثالث : وهو قوله : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاَةَ ﴾ [2] ، اختلف عنه ، فروى عنه البزي كحفص وروى عنه قنبل السكون ، كالأول هذا ضبط القراءة ، وأما تخريجها فمن فتح فقيل : أصلها « يَا بُنَيا » بالألف ، فحذفت الألف تخفيفاً اجتزاءً عنها بالفتحة . وقد تقدم من ذلك أمثلة كثيرة . وقيل : بل حذفت لإلتقاء الساكنين ، لأنها وقع بعدها « راء » ارْكَبْ ، وهذا تعليل فاسد جداً ، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضع : حيث لا ساكنان ، وكان هذا المعلل لم يعلم بقراءة عاصم في غير هذه السورة ، ولا بقراءة البزي الآخر من لقمان . وقد نقل ذلك أبو البقاء ولم ينكره ، وكذلك الزمخشري أيضاً . وأما من كسر فحذفت الباء أيضاً ، إما تخفيفاً وهو الصحيح ، وإما لإلتقاء الساكنين ، وقد تقدم فساده ، وأما مَنْ سكَّن فلما رأى الثقل مع مطلق الحركة ، ولا شك أن السكون من أخف الحركات ، ولا يقال : فلم وافق ابن كثير عن حفص (في ثاني لقمان) ووافق حفصاً في الأخيرة في رواية البزي عنه ، وسكن الأول ، لأن ذلك جمع بين اللغات ، والمفرق آتٍ بمحال ، وأصل هذه اللفظة : بَنِيِيي بثلاث ياءات ، الأولى للتصغير ، والثانية : ياء الكلمة . وهل هي « ياء » بطريق الأصالة أو مبدلة من واو خلاف تقدم تحقيق أهل اللغة ، في لام « ابن » ما هي ، والثالثة ياء المتكلم مضاف إليها ، وهي التي طرأ عليها القلب ألفاً ثم الحذف أو الحذف وهي ياء بحالها .

قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ ﴿٤٣﴾ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾

قوله : ﴿ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ ﴾ فيه أقوال :

أحدها : أنه استثناء منقطع ، وذلك أن يجعل عاصماً على حقيقته ، و ﴿ مَنْ رَحِمَ ﴾ هو المعصوم . وفي

---

(١) تقدم .

(٢) سورة لقمان ، آية : (١٧) .

« رَحِمَ » ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ، ومفعوله ضمير الموصول ، وهو من حذف لاستكمال الشروط ، والتقدير : لا عاصم اليوم ألبتة من أمر الله ، لكن من رحمه الله فهو معصوم .

الثاني : أن يكون المراد بـ « مَنْ رَحِمَ » هو الباري تعالى ، كأنه قيل : لا عاصم إلا الراحم .

الثالث : أن « عَاصِمَ » بمعنى معصوم ، وفاعل قد يجيء بمعنى مفعول نحو : « مَاءٍ دَافِق » أي : « مدفوق » وأنشد :

٢٦٨٧ - بَطِيءُ الْقِيَامِ رَخِيمُ الْكَلا مِ فَأَمْسَى فُؤَادِي بِهِ فَاتِنَا[1]

أي : مفتوناً ، و « مَنْ » مراد بها المعصوم ، والتقدير : لَا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحمه الله ، فإنه يعصم .

الرابع : أن يكون « عَاصِمَ » هنا بمعنى النسب أي : ذا عصمة نحو : لَابنٍ وتَامرٍ . وذو العصمة يطلق على العاصم وعلى المعصوم ، والمراد هنا المعصوم ، وهو على هذه التقادير : استثناء متصل . وقد جعله الزمخشري متصلاً لمدرك آخر وهو حذف مضاف تقديره : لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد ، وهو مكان من رحمهم الله ونجَّاهم ، يعني في السفينة . وأما خبر « لَا » فالأحسن أن يجعل محذوفاً ، وذلك لأنه إذا دل عليه دليل وجب حذفه عند تميم ، وكثر عند الحجاز والتقدير : لا عاصم موجود ، وجوَّز الحوفي وابن عطية أن يكون خبرها هو : الظرف ، وهو « الْيَوْمَ » . قال الحوفي : ويجوز أن يكون « الْيَوْمَ » خبراً فيتعلق بالاستقرار ، وبه يتعلق « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » وقد رد أبو البقاء ذلك فقال : فأما خبر « لا » فلا يجوز أن يكون « الْيَوْمَ » ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة ، بل الخبر « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ »، و « الْيَوْمَ » معمول « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » . وأمّا « الْيَوْمَ » و « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » فقد تقدم أن بعضهم جعل أحدهما خبراً فيتعلق الآخر بالاستقرار الذي يتضمنه الواقع خبراً . ويجوز في « الْيَوْمَ » أن يتعلق بنفس « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » لكونه بمعنى الفعل . وجوَّز الحوفي أن يكون « الْيَوْمَ » نعتاً لـ « عَاصِمَ » ، وهو فاسدٌ بما أفسد به وقوعه خبراً عن الجثة . وقرىء : « إلَّا مَنْ رُحِمَ » مبنياً للمفعول ، وهي مقوية لقول من يدعي أن « مَنْ رَحِمَ » في قراءة العامة المراد به : المرحوم لا الراحم كما تقدم تأويله ، ولا يجوز أن يكون « الْيَوْمَ » ولا « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » متعلقين بـ « عَاصِمَ » ، وكذلك الواحد منهما ، لأنه يكون الاسم مطولاً ، ومتى كان مطولاً أعرب ، ومتى أعرب نون ولا عبرة بخلاف الزجاج ، حيث زعم أن اسم « لا » معرب حذف تنوينه تخفيفاً .

قوله : ﴿ ابْلَعِي ﴾ .

الْبَلْعُ : معروف ، والفعل منه مكسور العين ومفتوحها « بَلِعَ ، وبَلَعَ » حكاهما الكسائي والفراء و«الإقلاع»: الإمساك ، ومنه : أَقْلَعَتِ الْحُمَّى . وقيل : أقلع عن الشيء ، أي : تركه ، وهو قريب من الأول . و«الْغَيْضُ»: النُّقْصَانُ ، وفعله لازم ومتعد ، فمن اللازم قوله تعالى : « وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ » ، أي : ينقص . وقيل : بل هو هنا متعد أيضاً ، وسيأتي . ومن المتعدي هذه الآية ، لأنه لا يبني للمفعول من غير واسطة حرف الجر ، إلَّا المتعدي بنفسه .

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٢٧٦٠) ، روح المعاني (١٢/٩٠) ، اللسان «فتن» .

و « الْجُودِي » : جبل بعينه بالْمُوصِل . وقيل : بل كل جبل يقال له : جُودي ، ومنه قول زيد بن عمرو بن نفيل .

٢٨٦٨ - سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ والْحُمُدُ[1]

ولا أدري ما في ذلك من الدلالة على أنه عام في كل جبل ، وقرأ الأعمش وابن أبي عبلة بتخفيف « ياء » الْجُودِي قال ابن عطية : « وهما لغتان » ، والصواب أن يقال : خففت ياء النسب وإن كان لا يجوز ذلك في كلامهم الفاشي . قوله : ﴿ بُعْداً ﴾ منصوب على المصدر بفعل مقدر ، أي : وقيل ابعدوا بعداً فهو مصدر بمعنى الدعاء عليهم ، نحو : جَدْعَا يقال : بَعُدَ يَبْعُد بُعداً إذا هَلَكَ قال :

٢٦٨٩ - يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ وَلَا بُعْدَ إلَّا مَا تُوَارِي الصَّفَائِحُ[2]

و « اللام » إما تتعلق بفعل محذوف ، ويكون على سبيل البيان كما تقدم في نحو : « سَقْياً ورَعْياً » ، وأن يتعلق بـ « قِيلَ » ، أي : لأجلهم هذا القول . قال الزمخشري : « ومجيء أخباره عن الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء ، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر ، وتكوين مكون ، وأن فاعل هذه الأفعال فاعل واحد لا يشارك في أفعاله ، فلا يذهب الْوَهْمُ إلى أن يقول غيره : يا أرض ابلعي ماءك (وَيا سَماءُ أقْلِعِي) ، ولا أن يقضي ذلك الأمر الهائل إلا هو ولا أن تستوي السفينة على الجودي وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره»، وكما ذكرنا من المعاني والنكت استفصح علماء البيان هذه الآية ورقصوا لها رؤوسهم لتجانس الكلمتين، وهما قول : «ابْلَعِي » ، و « أَقْلِعِي » ، وذلك وإن كان الكلام لا يخلو من حسن ، فهو كغير الملتفت إليه بازاء تلك المحاسن التي هي اللب وما عداها قشور . قُلْتُ : يعني أن بعض الناس عَدَّ من الفصاحة في الآية التجانس ، فقال : إن هذا ليس بطائل بالنسبة إلى ما ذكر في المعاني ، لعمري لقد صدق ، ولما حكى الشيخ عنه هذا الكلام الرائع لم يكن جزاؤه عنده إلا (أن قال)[3] : « وأكثره خطابة » ، وقول الزمخشري : ورقصوا لها رؤوسهم يحتمل أن يريد ما يحكى أن جماعة من بلغاء زمانهم اجتمعوا في الموسم بعرفة وتفرقوا على أن يعارض كل منهم شيئاً من القرآن ليبرزوا قولهم في الفصاحة ، فتفرقوا على أن يجتمعوا في القابل ففتح أحدهم قيل : هو ابن المقفع ، فتح المصحف فوجد هذه الآية فَلَعَّ لها وأذعن وقال : لا يقدر أحد أن يصنع مثل هذا .

وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾

قوله : ﴿ فَقَالَ ﴾ .

عطف على «نَادَى» قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : فإذا كان النداء هو قوله : «رَبِّ»فكيف عطف « قَالَ رَبِّ » على « نَادَى » بالفاء ؟ قُلْتُ : أريد بالنداء إرادة النداء ، ولو أريد النداء نفسه لجاء ، كما جاء في قوله : ﴿ إذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّاً قَالَ رَبِّ ﴾[4] .

---

(١) البيت لأمية بن الصلت أنظر ديوانه (٣٠) ، وهو من شواهد الكتاب (١/ ٣٢٦) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٤٨) ، شرح المفصل لإبن يعيش (١/ ٣٧) ، الهمع ١/ ١٩٠) ، مجاز القرآن (١/ ٢٩٠) ، والشاهد فيه :

(٢) توارى أي استتر يقال واريت الشيء : أخفيته .

(٣) أنظر البحر المحيط (٥/ ٢٢٨) .

(٤) سورة مريم ، الآيتان : (٣-٤) .

قوله : ﴿ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ .

قرأ الكسائي « عَمَلَ » فعلاً ماضياً ، و « غَيْرَ » نصباً ، والباقون « عَمَلٌ » بفتح الميم وتنوينه على أنه اسم ، و «غَيْرُ» بالرفع . فقراءة الكسائي الضمير فيها يتعين عوده على ابن نوح ، وفاعل « عَمَلٌ » ضمير يعود عليه أيضاً ، و « غَيْرَ » مفعول به ، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : عمل عملاً غير صالح كقوله : ﴿ واعْمَلُوا صَالِحاً ﴾[1] ، وأما قراءة الباقين ففي الضمير أوجه : أظهرها : أنه عائد على ابن نوح ، ويكون في الإخبار عنه بالمصدر المذاهب الثلاثة في : « رَجُلٌ عَدْلٌ » .

والثاني : أنه يعود على النداء المفهوم من قوله : « ونَادَى » أي : نداءك وسؤالك وإلى هذا ذهب أبو البقاء ومكي ، والزمخشري ، وهذا فيه خطر عظيم ، كيف يقال ذلك في حق نبي من الأنبياء فضلاً على أول رسول أرسل إلى أهل الأرض بعد آدم ـ عليهما السلام ـ ؟ ولما حكاه الزمخشري قال : « وليس بذاك » ولقد أصاب ، واستدل من قال بذلك أن في حروف عبد الله بن مسعود : « إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ » ـ « إِنْ تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » وهذا مخالف للسواد .

الثالث : أنه يعود على ركوب ابن نوح المدلول عليه بقوله : « ارْكَبْ مَعَنَا » .

الرابع : أنه يعود على تركه الركوب ، وكونه مع المؤمنين ، أي : إن تركه الركوب مع المؤمنين وكونه مع الكافرين عمل غير صالح . وعلى الأوجه الثلاثة لا يحتاج في الإخبار بالمصدر إلى تأويل ، لأن كليهما معنى من المعاني ، وعلى الوجه الرابع يكون من كلام نوح عليه السلام أي : أن نوحاً قال : إنَّ كونك مع الكافرين ، وتركك للركوب معنا عمل غير صالح ، بخلاف ما تقدم فإنه من قول الله تعالى فقط ، هكذا قاله مكي . وفيه نظر ، بل الظاهر أن الكل من كلام الله تعالى . وقال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : فهلاّ قيل : إنه عمل فاسد»؟ قُلْتُ: لمّا نفاه عن أهله ، نفى عنه صفتهم بكلمة النفي التي يستبقي معها كلمة النفي ، وآذن بذلك أنه إنما أنجى من أنجى بصلاحهم لا لكونهم أهلك . قوله :﴿ فَلاَ تَسْأَلْنِي ﴾ قرأ نافع وابن عامر «فَلاَ تَسْأَلَنِّ » بتشديد النون مكسورة من « ياء » ، وابن كثير بتشديدها مع الفتح ، وأبو عمرو والكوفيون بنون مكسورة خفيفة ، و « ياء » وصلا لأبي عمرو ، ودون « ياء » في الحالين للكوفيين ، وفي الكهف : ﴿ فَلاَ تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ ﴾[2] ، قراءة أبي عمرو والكوفيين كقراءتهم هنا . وافقهم ابن كثير في الكهف ، وأما نافع وابن عامر ، فلقراءتهما ، ولابن ذكوان خلاف في ثبوت الياء وحذفها ، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهف ، لأن الياء في هود ساقطة في الرسم ، فكانت قراءته بفتح النون محتملة بخلاف الكهف ، فإن الباء ثابتة في الرسم فلا يوافق فيه فتحها ، وقد تقدم خلاف ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهف ، فمن خفف النون فهي نون الوقاية وحدها ، ومن شددها فهي نون التوكيد ، وابن كثير لم يجعل في هود للفعل متصلاً بياء المتكلم ، والباقون جعلوه فلزمهم الكسر ، وقد تقدم أن « سَأَلَ » يتعدى الاثنين ، أولهما : ياء المتكلم ، والثاني : ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ . قوله :﴿ أَنْ تَكُونَ ﴾على حذف حرف الجر ، أي : من أن تكون أو لأجل أن . وقوله : « مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » ، يجوز في « بِهِ » أن تتعلق بـ « عِلْمٌ » . قال الفارسي : « ويكون مثل قوله :

٢٦٩٠ - ..... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[3]

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : (٥١) .

(٢) آية : رقم (٧٠) .

(٣) تقدم .

ويجوز أن يتعلق بالاستقرار الذي تعلق به « لَكَ » و « الباء » بمعنى « فِي » ، أي : ما ليس لك فيه علم . وفيه نظر .

قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٤٨﴾ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾

قوله : ﴿ وإلاَّ تَغْفِرْ ﴾ .

لم يمنع « لاَ » من عمل الجزم ، كما لم يمنع من عمل الجار في نحو : « جِئْتُ بلا زَادٍ » . قال أبو البقاء : « لأنها كالجزء من الفعل وهي غير عاملة في النفي ، وهي يُنْفَى بها ما في المستقبل ، وليس كذلك : « ما » ، فإنها يُنْفَى بها ما في الحال ، فلذلك لم يَجُزْ أن تدخل ، « إن » عليها .

قوله : ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ ﴾

الخلاف المتقدم في قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا ﴾ وشبهه عائد هنا : أي في كون القائم مقام الفاعل الجملة المحكية أو ضمير مصدر الفعل . قوله : ﴿ بِسَلاَمٍ ﴾حال من فاعل « اهْبِط » ، أي : ملتبساً بسلام ، و « مِنَّا » صفة لـ « سَلاَم » فيتعلق بمحذوف أو هو متعلق بنفس « سَلاَمٍ » وابتداء الغاية مجاز ، وكذلك « عَلَيْكَ » يجوز أن يكون صفة لـ « بَرَكَاتٍ » ، أو متعلقاً بها . قوله :﴿ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ يجوز في « مِنْ » أن تكون لابتداء الغاية ، أي : ناشئة من الذين معك ، وهم الأمم المؤمنون إلى آخر الدهر ، ويجوز أن تكون « مِن » لبيان الجنس فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة ، لأنهم كانوا جماعات . وقرىء : « اهْبُطْ » بضم الباء ، وقد تقدم أول البقرة ، وقرأ الكسائي فيما نقل عنه « وَبَرَكَةٍ » بالتوحيد . قوله : ﴿ وَأُمَمٌ ﴾ يجوز أن يكون مبتدأ ، و « سَنُمَتِّعُهُمْ » ، خبره ، وفي مُسوّغ الابتداء وجهان :

أحدهما : الوصف التقديري ، إذ التقدير : وأمم منهم ، أي : ممن معك كقولهم : « السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهَم » فـ « منوان » مبتدأ لوصفه بـ « مِنْهُ » تقديراً .

والثاني : أن المسوغ لذلك التفصيل نحو : « الناس رجلان ، رَجُلٌ أَهَنْتَ ، وَرَجُلٌ أكْرَمْتَ » ، ومنه قول امرىء القيس :

٢٦٩١ ـ إذَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ بِشِقٍّ وشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ[1]

ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في « اهْبِطْ » وأعني : القصد عن التأكيد بالضمير المنفصل ، قاله أبو البقاء .

قال الشيخ[2] : وهذا التقدير والمعنى لا يصلحان ، لأن الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما كانوا مؤمنين ،

---

(١) تقدم .

(٢) أنظر البحر المحيط (٥/٢٣١) .

لقوله : « وَمَنْ آمَنَ » ، ولم يكونوا كفاراً ومؤمنين فيكون الكفار مأمورين بالهبوط إلا إنْ قدّر أنّ مِن المؤمنين مَنْ يكفر بعد الهبوط ، وأخبر عنهم بالحالة التي يؤولون إليها فيمكن على بُعْدٍ قُلْتُ : وقد تقدم أن مثل ذلك لا يجوز في قوله : ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾[1] لأمر صناعي . و«سَنُمَتِّعُهُمْ» على هذا صفة لـ«أُمم»، والواو يجوز أن تكون للحال . قال الأخفش : كما تقول : « كَلمتُ زيداً وعمرو الجالسُ » ويجوز أن تكون لمجرد النسق .

وقوله : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنباءِ الْغَيْبِ ﴾ .

كقوله : ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ ﴾[2] في آل عمران . قوله : ﴿ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا ﴾ يجوز في هذه الجملة أن تكون حالاً من الكاف في « إلَيْكَ » وأن تكون حالاً من المفعول في « نوحيها » ، وأن تكون خبراً بعد خبر .

وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٥١﴾ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٥٣﴾ إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ۗ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾

وقوله : ﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً ﴾

معطوفان على قوله : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إلى قَوْمِهِ » في عطف مرفوع على مرفوع ، ومجرور على مجرور ، كقولك : « ضربَ زيدٌ عمراً ، وبكر خالداً » وليس من باب ما فصل فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور نحو : « ضربت زيداً وفي السوق عمراً » . فيجيء الخلاف المشهور . وقيل : بل هو على إضمار فعل ، أي : وأرسلنا هوداً ، وهذا أوفق لطول الفصل . و « هُوداً » بدل أو عطف بيان لـ « أَخيهم » . وقرأ ابن محيصن « يَا قَوْمُ » بضم الميم ، وهي لغة العرب يبنون المضاف لليا على الضم كقوله تعالى : « قَالَ رَبُّ احْكُم » بضم الباء ، ولا يجوز أن يكون غير مضاف ، لما سيأتي في موضعه ـ إنْ شاء الله تعالى ـ . وقوله : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه ﴾ ، وقد مرَّ في « الأعراف » ما يتعلق به قراءة وإعراباً

قوله : ﴿ فَطَرَنِي ﴾

قرأ نافع والبزي بفتح الياء ، وأبو عمرو وقنبل بإسكانها .

قوله : ﴿ مِدْرَاراً ﴾

منصوب على الحال ، ولم يؤنثه وإن كان من مؤنث لثلاثة أوجه :

أحدها : أن المراد بـ « السَّمَاء » السحاب ، فذكر على المعنى .

---

(١) سورة البقرة ، آية : (٣٥) .

(٢) آية : رقم (٤٤) .

والثاني : أن مفعالاً للمبالغة ، فيستوي فيه المذكر والمؤنث مثل : فعول كـ « صبُور وشكُور » وفعيل : كـ « بغيّ » .

والثالث : أن الهاء حذفت من « مِفعال » على طريق النسب ، قاله مكي ، وقد تقدم إيضاحه في الأنعام[1] .

قوله : ﴿ **إِلَى قُوَّتِكُمْ** ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « يَزِدْكُمْ » على التضمين ، أي : يضيف إلى قوتكم قوة أخرى أو يجعل الجار والمجرور صفة لـ « قُوَّةً » فيتعلق بمحذوف . وقدره أبو البقاء : مُضَافة إلى قُوَّتكم . وهذا يأباه النحاة ، لأنهم لا يقدرون إلا الكون المطلق في مثله أو يجعل « إلى » بمعنى مع « أي » : مع قوتكم . كقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ أَمْوَالِكُم ﴾[2] .

قوله : ﴿ **بِبَيِّنَةٍ** ﴾

يجوز أن تكون الباء للتعدية ، فتتعلق بالفعل قبلها أي : ما ظهرت لنا بينة قط ، والثاني : أن تتعلق بمحذوف على أنها حال ، إذ التقدير : مستقراً أو ملتبساً ببينة . قوله :﴿ **عَنْ قَوْلِكَ** ﴾حال من الضمير في « تَارِكِي » أي : وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك ، ويجوز أن تكون « عَنْ » للتعليل كهي في قوله تعالى : « إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ » أي : إلا لأجل موعدة ، والمعنى ـ هنا ـ : بتاركي آلهتنا لقولك . فتتعلق بنفس « تَارِكِي » وقد أشار إلى التعليل ابن عطية . ولكن المختار الأوّل ، ولم يذكر الزمخشري غيره .

قوله : ﴿ **إِلاَّ اعْتَرَاكَ** ﴾

الظاهر أن ما بعد « إِلاَّ » مفعول بالقول قبله ، إذ المراد أن نقول إلا هذا اللفظ ،بالجملةالمحلية نحو قولك : «مَا قُلْتُ إلا زيدٌ قَائِمٌ » وقال أبو البقاء : « الجملة مفسرة لمصدر محذوف ، التقدير : أن نقول إلاَّ قولاً ، هو اعتراك ، ويجوز أن يكون موضعها نصباً ، أي : ما نذكر إلا هذا القول » . وهذا غير مرضي ، لأن الحكاية بالقول معنى ظاهر لا يحتاج إلى تأويل ولا إلى تضمين القول بالذكر . وقال الزمخشري : « اعْتَرَاكَ » : مفعول « نَقُولُ » ، و « إِلاَّ » لغو ، أي : ما نقول إلا قولنا اعتراك . انتهى . يعني بقوله : لغو ، أنه استثناء مفرغ ، وتقديره : بعد ذلك تفسير معنى لا إعراب . ظاهره يقتضي أن تكون الجملة منصوبة بمصدر محذوف ، وذلك المصدر منصوب بـ « نَقُولُ » هذا الظاهر ، ويقال : اعتراه بكذا يَعْتَرِيه ، وهو افتعل من عَرَاه يَعْرُوه إذا أصَابه ، والأصل : اعترو مثل اغْتَزو من الْغَزْوُ ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفاء ، وهو يتعدى لاثنين ، ثانيهما بحرف الجر . قوله : ﴿ **أَنِّي بَرِيءٌ** ﴾ يجوز أن يكون من باب الإعمال ، لأن « أُشْهِدُ » يطلبه . و « اشْهَدُوا » يطلبه أيضاً ، والتقدير : أشهد الله على أني بريء ، وأشهدوا أنتم عليه أيضاً ، ويكون من إعمال الثاني ، لأنه لو أعمل الأول لأضمر في الثاني ولا غَرو في تنازع المختلفين في التعدي . و « مِمَّا تُشْرِكُونَ » يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، أي : من إشراككم آلهة من دونه ، أو بمعنى « الَّذِي » ، أي : من الذي تشركونه من آلهة من دونه ، أي : أنتم الذين تجعلونها شركاء .

مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّى وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا

(١) آية : رقم (٦) .

(٢) سورة النساء ، آية : (٢) .

غَيْرُكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْـًٔا إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ ﴿٥٧﴾ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ جَمِيعاً ﴾

حال من فاعل « فَكِيدُونِ » ، وأثبت سائر القراء ياء « فَكِيدُونِي » في الحالين ، وحذفوها في المرسلات . و « النَّاصِيَةُ » مَنْبِتُ الشَّعرِ في مُقَدَّمِ الرَّأسِ ، ويُسمَّى الشَّعْرُ الْنَابِتُ أيضاً باسم محله وَنَصَيْتُ الرَّجَلَ أَخَذْتُ بِنَاصيتِهِ فلامها واواً ، ويقال : نَاصَاةُ بقلب يائها ألفاً ، والأخذ بالناصية عبارة عن الْغَلبةِ والتَّسلطِ وإن لم يكن آخذاً بناصية ، وكذلك كانوا إذا مَنُّوا على أسيرٍ جزوا ناصيته .

قوله : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾

أي : تتولوا فحذف إحدى التاءين ، ولا يجوز أن يكون ماضياً لقوله : « أَبْلَغْتُكُم » ولا يجوز أن يدعي فيه الإلتفات ، إذ هو ركاكة في التركيب ، وقد جوَّز ذلك ابن عطية . فقال : ويحتمل أن يكون « تَوَلَّوْا ماضياً » ويجي في الكلام رجوع من غيبة إلى خطاب . قُلْتُ : ويجوز أن يكون ماضياً ، لكن لمدرك آخر غير الإلتفات ، وهو أن يكون على إضمار القول ، أي : فقل لهم قد أبلغتكم ، ويترجح كونه ماضياً بقراءة عيسى الثقفي والأعرج « فَإِنْ تُولّوا » بضم التاء واللام مضارع « ولّى » ، والأصل : تَـوَلَّيوا فَـأُعِلّ . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : الإبلاغ كان قبل التولي ، فكيف وقع جزاء للشرط ؟ قُلْتُ : معناه فإن تتولوا لم أعاتب على تفريط في الإبلاغ ، وكنتم محجوجين بأن ما أرسلت به إليكم قد بلغكم فأبيتم إلا التكذيب . قوله : ﴿ وَيَسْتَخْلِفُ ﴾ العامة على رفعه استئنافاً . وقال أبو البقاء : « هو معطوف على الجواب بالفاء » . وقرأ عبد الله بن مسعود بتسكينه وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون سكن تخفيفاً لتوالي الحركات .

والثاني : أن يكون مجزوماً عطفاً على الجواب المقترن بالفاء ، إذ محله الجزم ، وهو نظير قوله : ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ وقد تقدم تحقيقه ، إلا أن القراءتين ثم في المتواتر . وقوله : ﴿ وَلَا تَضُرُّونَهُ ﴾ : العامة على النون ، لأنه مرفوع على ما تقدم وابن مسعود يحذفها ، وهذا يعين أن يكون سكون « يَسْتَخْلِفْ » جزماً ، ولذلك لم يذكر الزمخشري وغيره ، لأنه ذكر جزم الفعلين ، ولما لم يذكر أبو البقاء الجزم في « تَضُرُّونَهُ » جوَّز الوجهين في « يَسْتَخْلِفُ » ، و « شَيئاً » مصدر أي : شيئاً من الضرر .

وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٥٩﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ ﴿٦٠﴾ ۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ قَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى

مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴿٦٣﴾ وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿٦٥﴾

قوله : ﴿ جَحَدُواْ ﴾

جملة مستأنفة سيقت للإخبار عنهم بذلك ، وليست حالاً مما قبلها . و « جَحَدَ » يتعدى بنفسه ، ولكن ضمن معنى كفر فتعدى بحرفه كما ضمن كَفر معنى « جَحَدَ » فتعدى بنفسه بعد ذلك في قوله :

﴿ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾

وقيل : إنّ كَفَر كـ « سَكَر » في تعديه بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى . و« الْجَبَّارُ» تقدم اشتقاقه . و « الْعَنِيدُ » الطّاعِنُ الْمُتجاوزُ في الظُلمِ من قولهم : عَنَدَ يَعْنُدُ إذَا حَادَ عن الحقِّ ، من جانب إلى جانب ، قيل : ومنه : « عِنْدَ » الذي هو ظرف ، لأنه في معنى : « جانب » ، قولك : عِنْدِي كذَا ، أي : في جَانبي وعن أبي عبيدة : الْعَنِيدُ والْعَنُودُ والْعَانِدُ والْمُعَانَدةُ كُلُّه الْمُعَارِضُ بِالخِلافِ .

قوله : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ ﴾

كالذي قبله ، والعامة على منع « ثَمُودَ » من الصرف هنا لعلتين ، وهما العلمية والتأنيث ، ذهبوا به مذهب القبيلة ، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهبا به مذهب الحق . وسيأتي بيان الخلاف في غير هذا الموضع قوله : ﴿ مِنَ الأَرْضِ ﴾ : يجوز أن يكون لابتداء الغاية ، أي : ابتدأ انشاءكم منها ، إما أنشأ أصلكم وهو آدم ، أو لأن كل أحد خلق من تربته ، أو لأن غذاءهم ومنبت حياتهم من الأرض . وقيل : بمعنى « في » ولا حاجة إليه .

قوله : ﴿ وإِنَّنَا ﴾

هذا هو الأصل ، ويجوز « وإنَّا » بنون واحدة مشددة ، كما في السورة الأخرى ، وينبغي أن يكون المحذوف النون الثانية من « أَنَّ » ، لأنه قد عهد حذفها دون اجتماعها مع « نَا » ، فحذفها مع « نا » أولى ، وأيضاً فإنّ حذف بعض الأسماء ليس بسهل . وقال الفراء : من قال : أَنَّنَا » أخرج الحرف عن أصله ، لأن كناية المتكلمين « نا » فاجتمع ثلاث نونات ، ومن قال « أنّا » استثقل اجتماعها ، فأسقط الثالثة ، وأبقى الأوليين . انتهى ، وقد تقدم الكلام في ذلك أول هذا الموضوع[1] . قوله : ﴿مُرِيبٍ﴾ اسم فاعل من «أَرَابَ» و«أَرَابَ» يجوز أن يكون متعدياً من : أَرَابَهُ أي : أوقعه في الريبة ، أو قاصراً من : أَرَابَ الرجل أي : صار ذا ريبة ، ووصف الشك بكونه مريباً بالمعنيين المتقدمين مجازاً .

وقوله : ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ إلى آخره .

قد تقدم نظيره ، والمفعول الثاني ـ هنا ـ محذوف تقديره : أأعصه ، ويدل عليه إنْ عَصَيْتُهُ . قال ابن عطية : « هي من رؤية القلب ، والشرط الذي بعده وجوابه يسد مسد مفعولين لـ أَرأَيْتُمْ » .

---

(١) أنظر سورة البقرة ، آية : (١٨٦) .

قال الشيخ : والذي تقرر أن « أَرأَيت » ضمن معنى أخبروني ، وعلى تقدير ألا يضمن فجملة الشرط والجواب لا يسدان مسد مفعولي « علمت » وأخواتها . قوله : ﴿ غَيْرَ تَخْسِيرٍ ﴾ الظاهر أن « غَيْرَ » مفعول ثان لـ « تَزِيدُونَنِي » قال أبو البقاء : « الأقوى هنا أن يكون « غَيْرَ » استثناء في المعنى ، وهي مفعول ثان لـ « تَزِيدُونَنِي أي : فما تزيدونني إلاَّ تخسيراً» ، ويجوز أن تكون صفة لمفعول محذوف أي : شيء غير تخسير وهو حد في المعنى ، ومعنى التفعيل هنا النسبة . والمعنى : غير أن أخسركم ، أي أنسبكم إلى التخسير ، قاله الزمخشري . وقيل : هو على حذف مضاف ، أي : غير مضاره تخسيركم قاله ابن عباس .

قوله : ﴿ آيَةً ﴾ .

نصب على الحال بمعنى علامة ، والناصب لها إما هاء التنبيه ، أو اسم الإشارة لما تضمناه من معنى الفعل أو فعل محذوف ، قوله : ﴿ لَكُمْ ﴾ في محل نصب على الحال من « آيَةً » ، لأنه لو تأخر لكان نعتاً ، فلما تقدم انتصب حالاً . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : بِمَ يتعلق «لَكُمْ؟» قُلْتُ : بـ « آيَةً » حالاً منها متقدمة ، لأنها لو تأخرت لكانت صفة لها ، فلما تقدمت انتصبت على الحال» . «قال الشيخ » : وهذا متناقض ، لأنه من حيث تعلق « لَكُمْ » بـ « آيَةً » كان معمولاً لـ « آيَةً » وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها ، لأن الحال يتعلق بمحذوف . « قُلْتُ : ومثل هذا كيف يعترض به على الزمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصود بأنه التعلق المعنوي » ،وقرأت فرقة « تَأْكُلُ » بالرفع ، إما على الاستئناف ، وإما على الحال .

قوله : ﴿ فِي دَارِكُمْ ﴾ .

قيل : هو جمع دَاره كـ « سَاحةٍ » ، وسَاحٍ وسَوحٍ . وأنشدوا لأُميَّة بْنُ أَبِي الصَّلْتِ :

٢٦٩٢ ـ لَـهُ دَاعٍ بِـمَـكَّـةَ مُـشْـمَـعِـلٌ وَآخَـرُ فَـوْقَ دَارَتِـهِ يُـنَـادِي[١]

قوله : ﴿ مَكْذُوبٍ ﴾ يجوز أن يكون مصدراً على زنة مَفْعُول وقد جاء منه : ألفاظ نحو : المَخْلُود والْمَعْقُول والْمَيْسُور والمَفْتُون ، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه ، وفيه حينئذ تأويلان :

أحدهما : غير مكذوب فيه ، ثم حذف حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفة ، ومثله : يوم مشهود ، وقول الآخر :

٢٦٩٣ ـ وَيَـوْمٍ شَـهِـدْنَـاهُ سُـلَـيْـمـاً وَعَـامِـراً قَلِيلٍ سِوَى الـطَّعْنِ النِّهَالِ نَـوافِلُه[٢]

والثاني : أنه جعل هو نفسه غير مكذوب ، لأنه قد وفَّى به ، فإذا وفَّى به فقد صدق .

فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٢٤٠) ، روح المعاني (٩١/١٢) ، اللسان «دور» .

(٢) تقدم .

أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴿٦٨﴾ وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾

قوله : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمئِذٍ ﴾ .

متعلق بمحذوف ، أي : ونجيناهم من خزي . وقال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : عَلامَ عُطِفَ ؟ قُلْتُ عَلَى « نَجَّيْنَا » ، لأن تقديره : ونجيناهم من خزي يومئذ ، كما قال : « وَنَجَّيْنَاهُمْ مِن عَذَابٍ غَلِيظٍ » . أي : «وكانت النتيجة من خزي » وقال غيره[1] : إنَّه متعلق بـ « نَجَّيْنَا » الأول ، وهذا لا يجوز عند البصريين غير الأخفش . لأن زيادة الواو غير ثابتة . وقرأ نافع والكسائي : بفتح ميم « يَوْمئِذٍ » على أنها حركة بناء لإضافته إلى غير متمكن كقول الشاعر :

٢٦٩٤ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِع[2]

وقرأ الباقون بخفض الميم وكذلك الخلاف جارٍ في « سَأَلَ سَائِلٌ » . وقرأ طلحة وأَبَان بن تغلب بتنوين « خِزْيٍ » ، و « يَوْمَئِذٍ » نصب على الظرف بـ « الخِزْي » . وقرأ الكوفيون ونافع في النمل ﴿ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ بالفتح أيضاً ، والكوفيون وحدهم بتنوين « فَزَعٍ » ونصب « يَوْمَئِذٍ » به ، وتحتمل في قراءة من نون ما قبل « يَوْمَئِذٍ » أن تكون الفتحة فتحة إعراب أو فتحة بناء و « إذ » مضافة لجملة محذوفة ، عوض منها التنوين ، تقديره : إذ جاء أمرنا . قال الزمخشري : « ويجوز أن يراد يوم القيامة ، كما فسر العذاب الغليظ بعذاب الآخرة » .

قال الشيخ : « وهذا ليس بجيد ، لأنه لم يتقدم ذكر يوم القيامة ، ولا ما يكون فيها ، فيكون هذا التنوين عوضاً من الجملة التي تكون في يوم القيامة » .

قُلْتُ قد تكون الدلالة لفظية ، وقد تكون معنوية ، وهذه من المعنوية .

قوله : ﴿ وَأَخَذَ الَّذينَ ﴾ .

حذفت تاء التأنيث ، إما لكون المؤنث مجازياً أو للفصل بالمفعول ، أو لأن الصَّيْحةَ بمعنى الصِّياحِ ، والصَّيْحةُ : فَعْلة تدل على المرة من الصِّيَاحِ وهي الصَّوْتُ الشديدُ ، صَاحَ يَصِيحُ صِيَاحاً ، أي : صَوَّت بقوةٍ .

قوله : ﴿ ألا إنَّ ثَمُودَ ﴾

قرأ حمزة وحفص هنا وفي الفرقان « وَعَاداً وَثَمُودَ » وفي العنكبوت : ﴿وَعَاداً وثَمُوداً وَقَدْ تَبَيَّنَ لكُمْ ﴾ وفي النجم ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ جميع ذلك بمنع الصرف ، وافقهم أبو بكر على الذي في النَّجْمِ . وقوله : «ألاَ بُعْداً لِثَمُودَ» منعه القراء الصرف إلا الكسائي فإنه صرفه ، وقد تقدم أن من منع جعله اسماً للقبيلة ، ومن صرف جعله اسماً للحي وأنشد على المنع :

٢٦٩٥ ـ وَنَادَى صَالِحٌ يَا رَبِّ فَاتْرُكْ بِآلِ ثَمُودَ مِنْكَ غَداً عَذَابَا[3]

---

(١) أنظر البحر المحيط (٥/ ٢٤٠) .

(٢) تقدم .

(٣) لم نهتد لقائله .

وأنشد على الصرف قوله :

٢٦٩٦ ـ دَعَتْ أُم عَمْرٍو أَمْرَ شَرٍ عَلِمْتُهُ بِأَرْضِ ثَمُودٍ كُلَّهَا فَأَجَابَهَا[١]

وقد تقدم الكلام على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف[٢] .

قوله : ﴿ قَالُوْا سَلاَماً ﴾ .

في نصبه وجهان .

أحدهما : أنه مفعول به ، ثم هو محتمل لأمرين ، أحدهما : أن يراد قالوا هذا اللفظ بعينه ، وجاز ذلك ، لأنه يتضمن معنى الكلام .

والثاني : أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ ، وقد تقدم ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ وَقُولوا حِطَّةٌ ﴾[٣] . وثاني الوجهين : أن يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف ، وذلك الفعل في محل نصب بالقول تقديره : قالوا سلمنا سلاماً ، وهو من باب ما ناب فيه المصدر عن العامل فيه ، وهو واجب الإضمار . قوله : ﴿ قَالَ سَلاَمٌ ﴾ في رفعه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ وخبره محذوف أي : سلام عليكم .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : أمري أو قولي سلام . وقد تقدم أول هذا الموضوع أن الرفع أدلُّ على الثبوت من النصب ، والجملة بأسرها ، وان كان أحد جزأيها محذوفاً في محل نصب بالقول كقوله :

٢٦٩٧ ـ إذَا ذُقْتَ فَاهَا قُلْتَ : طَعْمُ مُدامَةٍ ..... [٤]

وقرأ الأخوان : « قَالَ سِلْم » هنا وفي سورة « والذاريات » بكسر السين وسكون اللام .

ويلزم بالضرورة سقوط الألف ، فقيل : هما لغتان كـ « حِرْمٍ ، وحَرَامٍ ، وحِلٍ ، وحَلالٍ » .

وأنشد قوله :

٢٦٩٨ ـ مَرَرْنَا فَقُلْنَا إيهِ سِلْمٍ فَسَلَّمَتْ كَمَا اكتَلَّ بِالْبَرقِ الغَمَامُ اللوائِح[٥]

يريد : سلام بدليل « فسلمت » وقيل : السِلْم بالكسر ضد الحرب ، وناسب ذلك ، لأنه نكرهم فقال : أنا مسالمكم غير محارب لكم . قوله : ﴿ فَمَا لَبِثَ ﴾ يجوز في « ما » هذه ثلاثة أوجه ، أظهرها : أنها نافية . وفي فاعل « لَبِثَ » حينئذ وجهان :

أحدهما : أنَّهُ ضمير إبراهيم ـ عليه السلام ـ أي : فما لبث إبراهيم ، و « أَنْ جَاءَ » على اسقاط الخافض ،

---

(١) الشاهد فيه قوله «ثمود» حيث جاء مصروفاً مجروراً بالكسرة .

(٢) آية : رقم (٧٣) .

(٣) سورة البقرة ، آية :

(٤) صدر بيت لامرىء القيس وعجزه :

..... معتقة مما يجيء التجر

أنظر ديوانه (٩٩) ، الهمع (١/١٥٧) ، الدرر (١/١٣٨) ، البحر المحيط (٥/٢٤١) ، اللسان «تجر» والشاهد فيه طعم مدامه ظاهرة مجيء المفرد محكياً بالقول .

(٥) أنظر البيت في تفسير الطبري (١٥/٣٨٣) ، البحر المحيط (٥/٢٤٢) ، معاني الفراء (٢/٢١) ، روح المعاني (١٢/٩٤) .

فقدروه بالباء ، وبـ « عن » وبـ « في » ، أي : فما تأخر في أن أو بأن أو عن أن .

والثاني : أن الفاعل قوله : « أَنْ جَاءَ » ، والتقدير : فما لبث ، أي : ما أبطأ ولا تأخر مجيئه بعجل سمين . وثاني الأوجه : أنها مصدرية .

وثالثهما : أنها بمعنى الذي ، وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ ، و « أَنْ جَاءَ » خبره على حذف مضاف ، تقديره : فلبثه أو الذي لبثه قدر مجيئه . و « الْحَنِيذُ » . الْمَنْوِيَّ بالرَّضْفِ ، في أُخْدُودٍ حَنَذْتُ الشَّاةَ أَحْنِذُهَا حَنْذاً فَهِيَ حَنِيذٌ ، أي : مَحْنُوذَةٌ ، وقيل : حَنِيذٌ : بمعنى يَقْطُر دَسَمَهُ من قولهم : حَنَذْتُ الْفَرَسَ ، أي : سُقْتُهُ شَوْطاً أَوْ شَوْطَين ، وتضع عليه الجُلَّ في الشَّمْسِ لِيَعْرَقَ :

فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ نَكِرَهُمْ ﴾ أي : أنكرهم فهما . بمعنى ، وأنشدوا :

٢٦٩٩ ـ وأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرتْ مِنَ الْحَوَادِثِ إلَّا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[1]

وفرق بعضهم بينهما ، فقال : الثلاثي فيما يرى بالبصر ، والرباعي فيما لا يرى من المعاني ، وجعل البيت من ذلك ، فإنه أنكرت مودته وهي من المعاني التي لا ترى ، ونكرت شيبه وهما يبصران ومنه قول أبي ذؤيب :

٢٧٠٠ ـ فَنَكِرتُهُ فَنَفَرْنَ وَامْتَرَسَتْ بِهِ هَوْجَاءُ هَادِيَةً وَهَادٍ حَرْشَعُ[2]

والإيْجَاس : حَدِيثُ النَّفْسُ وأصله من الدخولِ ، كان الْخَوْفَ دَاخَلَهُ . وقال الأخفش : خَامَر قَلْبَه . وقال الفراء : « اسْتَشْعَر وأَحَسَّ . « والْوَجِيسُ » : ما يَعْتَرِي النَّفْسَ أوائِلَ الفَزَعِ ، ووجَّسَ فِي نَفْسِه كَذَا ، أي : خَطَر بِهَا . يَجِسُ وَجْساً ووجُوساً وَوَجِيساً وَتَوَجَّسَ وتجسَّس ، بمعنى : تَسَمَّعَ وأنشدوا :

٢٧٠١ ـ وَصَادَفْتنا سَمْعَ التَّوجُّسِ للسُّرَى لِلَمْحٍ خَفِيٍّ أَوْ لِصَوْتٍ مُنَدَّدِ[3]

فـ « خِيْفَةً مفعول به أي : أَحسَّ خيفةً « أو أضمر خيفة » .

قوله : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ ﴾ في محل نصب على الحال من مرفوع « أُرْسِلْنَا » وقال أبو البقاء : « مِن ضمير الفاعل في « أُرْسِلْنَا » . وهي عبارة غير مشهورة ، إذْ مفعول ما لم يسم فاعله لا يطلق عليه فاعل على المشهور وعلى الجملة فجعلها حالاً غير واضح ، بل هي استئناف إخبار ، ويجوز جعلها حالاً من فاعل « قَالُواْ » أي : قالوا ذلك في حال قيام

---

(١) البيت للأعشى أنظر ديوانه (١٣٧) ، المحتسب (٢/٢٩٨) ، الخصائص (٣/٣١٠) ، الطبري (١٢/٧١) ، مجاز القرآن (١/٢٩٣) ، البحر المحيط (٥/٢٤٢) ، روح المعاني (١٢/٩٠) .

(٢) أنظر ديوان الهذليين (١/٨) ، وشرح ديوان الهذليين (١/٢٢) ، البحر المحيط (٥/٢٤٢) ، اللسان «حرشع» .

(٣) البيت لطرفة بن العبد أنظر ديوانه (٢٦) ، والتهذيب «فر» (١٤/٧٢) .

امرأته» . قوله : ﴿ فَضَحِكَتْ ﴾ العامة على كسر الحاء ، وقرأ محمد بن زياد الأعرابي ـ رَجُلٌ من مكة ـ بفتحها ـ وهي لغتان ، يقال : ضَحِكَ وضَحَكَ . وقال المهدوي : « الفتح غير معروف » ، والجمهور على أَنَّ الضَّحِكَ على بابه . واختلف أهل التفسير في سببه ،وقيل : بمعنى حاضت ، وضَحِكت الأرنبُ ، أي : حَاضَتْ ، وأنكره أبو عبيد والفراء ، وأنشد غيرهم على ذلك :

٢٧٠٢ ـ وضِحْكُ الأَرَانِبِ فَوْقَ الصَّفَا كَمِثْلِ دَمِ الْجَوْفِ يَوْمَ اللِّقَا[1]

وقال آخر :

٢٧٠٣ ـ وَعَهْدِي بِسَلْمَى ضَاحِكاً فِي لُبَانِهِ وَلَمْ يَعْدُ حَقّاً ثَدْيُهَا أَنْ يُحَمَّلاَ[2]

أي : حائضاً ، وضَحِكَتِ الْكَافُورةُ تشقّقت ، وضَحِكَتِ الشَّجَرةُ سَالَ صَمْغُهَا ، وضَحِكَ الْحَوْضُ امْتَلأَ ، وفَاضَ ، وظاهر كلام أبي البقاء : أن ضَحَكَ بالفتح مختص بالحيض فإنه قال : بمعنى حاضت ، يقال : ضَحَكَتِ الأَرْنبُ بفتح الحاء . قوله : ﴿ يَعْقُوبَ ﴾ قرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء ، والباقون برفعها . فأما القراءة الأولى فاختلفوا فيها ، هل الفتحة علامة نصب أو جر ؟ والقائلون بأنها علامة نصب ، اختلفوا ، فقيل : هو منصوب عطفاً على قوله « إِسْحَاقَ » . قال الزمخشري : « كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب» على طريقة قوله :

٢٧٠٤ ـ مَشَائِيمُ لَيْسُواْ مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[3]

يعني أنه عطف على التوهم ، فنصب كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء في خبر ليس فجر ، ولكنه لا ينقاس ، وقيل : هو منصوب بفعل مقدر ، ووهبنا يعقوب ، وهو على هذا غير داخل في البشارة . ورجح الفارسي هذا الوجه . وقيل : هو منصوب عطفاً على محل « بإِسْحَاقَ » ، لأن موضعه نصب كقوله : « وأَرْجُلَكُمْ » بالنصب عطفاً على « بِرُؤُسِكُمْ » ، والفرق بين هذا والوجه الأول ، أن الأول ضمن الفعل معنى « وَهَبْنا » توهماً ، وهنا باقٍ على مدلوله من غير توهم . ومَنْ قال : بأنه مجرور جعله عطفاً على « بِإِسْحَاقَ » والمعنى : أنها بشرت بهما . وفي هذا الوجه والذي قبله بحث ، وهو الفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف ، وقد تقدم مستوفى في النساء[4] ، فعليك بالالتفات إليه . ونسب مكي الخفض للكسائي ، ثم قال : « وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض ، لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف » . قوله : بإعادة الخافض ليس ذلك لازماً ، إذ لو قدم ولم يفصل لم يلتزم الإتيان به . وأما قراءة الرفع ففيها أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدره الزمخشري « مولوداً أو موجوداً» . وقدرره غيره بـ « كائن » ولمّا حكى النحاس هذا قال : « والجملة حال داخلة في البشارة» ، أي : فبشرناها بإسحاق متصلاً به يعقوب .

والثاني : أنه مرفوع على الفاعلية بالجار قبله ، وهذا يجيء على رأي الأخفش .

---

(١) أنظر البيت في المحتسب (١/٣٢٣) ، القرطبي (٩/٦٦) ، روح المعاني (١٢/٩٨) ، اللسان «ضحك» .

(٢) البيت ذكره الألوسي في الروح (١٢/٩٨) .

(٣) تقدم .

(٤) آية : رقم (٦) .

والثالث : أن يرفع بإضمار فعل ، أي : ويحدث وراء إسحاق يعقوب . ولا مدخل له في البشارة .

والرابع : أنه مرفوع على القطع يعنون الاستئناف . وهو راجع لأحد ما تقدم من كونه مبتدأ وخبراً ، أو فاعلاً بالجار ، أو بفعل مقدر .

قوله : ﴿ يَا وَيْلَتَا ﴾ .

الظاهر كون الألف بدلاً من ياء المتكلم ، ولذلك أمالها أبو عمرو وعاصم في رواية ، وبها قرأ الحسن « يَا وَيْلَتِي » بصريح الياء . وقيل : هي ألف الندبة ، ويوقف عليها بهاء السكت . قوله : ﴿ وَأَنَاعَجُوزٌوَهَذَابَعْلِي شَيْخاً ﴾ الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل « أَلِدُ » ، أي : كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها . والجمهور على « شَيْخاً » وفيه وجهان : المشهور أنه حال والعامل فيه إما التنبيه ، وإما الإشارة وإما كلاهما .

والثاني : أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين . وهذه الحال لازمة عند من لا يجهل الخبر ، أما مَنْ يجهله فهي غير لازمة ، وقرأ ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود « شَيْخٌ » بالرفع ، وذكروا فيها أوجهاً : خبر بعد خبر ، أو« خبران في معنى واحد»، نحو: « هَذَا حُلوٌ حَامِضٌ » أو خبر « هَذَا » و « بَعْلِي » بيان أو بدل . أو « شيخ » بدل من « بَعْلِي » ، أَوْ « بَعْلِي » مبتدأ ، و « شَيْخٌ » خبره ، والجملة خبر الأول ، أو « شَيْخٌ » خبر مبتدأ مضمر أي : هو شيخ ، والشَّيْخُ يقابله « عَجُوزٌ » ويقال : شَيْخَة قليلاً كقوله :

٢٧٠٥ ـ وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ..... (١)

وله جموع كثيرة ، فالصريح منها : أَشْيَاخٌ وشُيُوخٌ وشِيْخَانٌ وشِيْخَةٌ ، عند مَنْ يرى أن « فِعْلة » جمع لا اسم جمع ، كـ « غِلْمَةٌ وفِتْيَةٌ » ومن أسماء جمعه : مَشْيَخَةٌ وشِيْخَةٌ وَمَشْيُوخٌ .

قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ ﴿٧٥﴾ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَآ ۖ إِنَّهُۥ قَدْ جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴿٧٦﴾ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾

قوله : ﴿ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ .

في نصبه وجهان :

أحدهما : أنه منادى .

والثاني : أنه منصوب على المدح . وقيل : على الاختصاص . وبين المنصوبين فرق، وهو:(أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح ، كما أن المذموم لفظ يتضمن بوضعه الذم ، والمنصوب على الاختصاص لا يكون إلا لمدح أو ذم لكن لفظه لا يتضمن بوضعه المدح ولا الذم) ، كقوله :

---

(١) تقدم .

٢٧٠٦ ـ بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابْ [١]

كذا قال الشيخ [٢] . واستند إلى أن سيبويه جعلهما في بابين [٣] وفيه نظر . و« الْمَجِيدُ » فَعِيلُ مِثَالُ مُبَالَغَةٍ مِن مَجَدَ يَمْجُدُ مَجْداً وَمَجَادَة، ويقال: مَجَدَ كَشَرَفَ ، وأصله : الرِّفْعَةُ ، وقيل : مِنْ مَجَدَتِ الإِبلُ تَمْجُدُ مُجَادَةً ومَجْداً ، أي : شَبِعَتْ ، وأنشدوا لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِي :

٢٧٠٧ ـ تَـزِيـدُ عَـلَى صَـوَاحِبِـهـا وَلَـيْـسَـتْ بِـمَـاجِـدَةِ الْـطَّـعَـامِ وَلَا الـشَّـرَابِ [٤]

أي : ليست بكثيرة الطعام ولا الشراب . وقيل : مَجَدَ الشَّيءُ ، أي : حَسُنَتْ أَوْصَافُهُ . وقال الليث : « أَمْجَدَ فُلانٌ عَلاَّهُ ومجَّدهُ .

و« الرَّوْعُ » الْفَزَعُ ، قال :

٢٧٠٨ ـ إِذَا أَخَـذَتْـهَـا هِـزَّةُ الـرَّوْعِ أَمْـسَـكَـتْ بِمَنْكِبِ مِقْـدَامٍ عَلَى الْهَـوْلِ أَرْوَعَـا [٥]

يقال : رَاعَهُ يَرُوعُهُ ، أي : أَفْزَعَهُ ، قال عنترة :

٢٧٠٩ ـ مَـا رَاعَـنِـي إِلَّا حَـمُـولَـةُ أَهْـلِـهَـا وَسْطَ الـدِّيَـارِ تَسفُّ حَبَّ الْخِنْخِمِ [٦]

و« ارْتَاعَ » : افْتَعَلَ مِنْهُ ، قال النابغة :

٢٧١٠ ـ فَـارْتَـاعَ مِنْ صَـوْتِ كَـلَّاب فَبَـات لَـهُ طَـوْعَ النَّـوَامِتِ مِنْ خَـوْفٍ وَمِنْ حَـرَدِ [٧]

وأما : « الرُّوعُ » بالضم : النفس ، لأنها محل الروع ، ففرقوا بين الحال والمحل . وفي الحديث : « إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي [٨] . قوله ﴿ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى ﴾ عطف على « ذَهَبَ » « وجواب » لمّا على هذا محذوف ، أي : فلما كان كيت وكيت اجترأ على خطابهم أو فطن لمجادلتهم . وقوله : ﴿ يُجَادِلُنَا ﴾ وأوقع المضارع موقع الماضي . وقيل : الجواب قوله : « وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى » هو الجواب والواو زائدة « وقيل : « يُجَادِلُنَا » فـ « يجادلنا » على هذا حال من « إِبْرَاهِيمَ » وكذلك قوله : « وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى » ، « وقَدْ » « مقدرة » ويجوز أن يكون « يُجَادِلُنَا » حالاً من ضمير المفعول في « جَاءَتْهُ » ، و« فِي قَوْمِ لُوطٍ » أي : في شأنهم . و : « أَوَّاه » . فعّال من : أوه . وقد تقدم اشتقاقه .

قوله : ﴿ آتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾ .

يجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبراً لـ «إِنَّهُمْ» ويجوز أن يكون « آتِيهِمْ » ، الخبر ، و « عَذَابٌ » المبتدأ ، وجاز ذلك لتحصينه بالوصف ، ولتنكير « آتِيهِمْ » ، لأن إضافته غير محصنة ، ويجوز أن يكون

---

(١) تقدم .
(٢) أنظر البحر المحيط (٥/٢٤٥) .
(٣) أنظر الكتاب (٢/٧٠) وما بعدها .
(٤) البيت ذكره ابن منظور في اللسان «مجد» روح المعاني (١٢/١٠٢) .
(٥) البيت في روح المعاني (١٢/١٠٢) .
(٦) البيت في ديوانه (١٠٧) ، شرح القصائد العشر (٣٢٧) ، روح المعاني (١٢/١٠٢) ، التهذيب واللسان «خم» .
(٧) أنظر البيت في ديوانه (١٩) .
(٨) أخرجه البغوي في شرح السنة ١٤/٣٠٤ وابن عبد البر في التمهيد ١/٢٨٤ ، وأبو نعيم في الحلية ١٠/٢٦ .

« آتِيهِمْ » « خبر » إنّ » ، و « عَذَابٌ » فاعل به ، ويدلُّ على ذلك قراءة عمرو بن هرم « وإنَّهُمْ أتَاهُمْ » بلفظ الفعل الماضي .

قوله : ﴿ سِيٓءَ ﴾ .

فعل مبني للمفعول ، والقائم مقام الفاعل ضمير « لُوط » من قولك : «سَاءَنِي كَذَا»، أي : حَصَلَ لِي سُوء . و « بِهِمْ » متعلق به أي : بسببهم ، و « ذَرْعاً » نصب على التمييز ، وهو من الأصل مصدر ذَرَعَ البَعِيرُ يَذْرَعُ بيديهِ في سيره ، إذا سَارَ على قَدْرِ خُطْوَةٍ اشتقاقاً من الذِّراع ، ثم تَوسع فيه فوضع موضع الطَّاقَةِ والْجُهْدِ « فقيل : ضَاقَ ذَرْعُهُ ، أي طَاقته » ، قال :

٢٧١١ ـ ..... فـاقْصِـدْ بِـذَرْعِـكَ وَانْـظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ [١]

وقد يقول بذُراع برفعه . قال :

٢٧١٢ ـ إذا الـتَّـيّـارُ ذُو الْـعـضـلاتِ قُـلْـنـا إلَـيْـكَ إلَـيْـكَ ضـاق بِـهـا ذُراعَـا [٢]

وقيل : هو كناية عن ضيق الصدر ، وقوله : « عَصِيبٌ » : الْعَصْبُ والْعَصْبَصْبُ والْعَصُوب الْيَوْمُ الشَّديدُ الكثيرُ الشَّرِ ، المتلف بَعْضُه بِبَعْضٍ . قال :

٢٧١٣ ـ وَكُـنْـتُ لِـزَارَ خَـصْـمِـكَ لَـمْ أُعَـرِّدِ وَقَـدْ سَـلَكُـوكَ فِـي يَـوْمٍ عَـصِـيـبِ [٣]

وعن أبي عبيدة : سُمِّي عَصِيباً ، لأنه يَعْصِبُ النَّاسَ بِالشَّر . « والْعِصَابَةُ : الْجَمَاعَةُ مِن النـاس سموا بـذلك لإحاطتهم إحاطة العِصَابَةِ » .

وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ قَالُوا۟ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِى بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴿٧٩﴾ قَالَ لَوْ أَنَّ لِى بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴿٨٠﴾

قوله : ﴿ يُهْرَعُونَ ﴾ .

في محل نصب على الحال . والعامة على « يُهْرَعُونَ » مبنياً للمفعول والإهْرَاعُ : الإسراعُ ، ويقال : هو المشي بين الْهَرْوَلَةِ والْجَمْزِ . وقال الهروي : « هَرَعَ وأَهْرَعَ : استَحَثَّ » وقرأت فرقة « يَهْرَعُونَ » بفتح الياء مبنياً للفاعل من لغة « هَرَعَ » . قوله : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ جملة برأسها . و « هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ » جملة أخرى ، ويجـوز أن يكون « هَؤلاءِ » مبتدأ ، و « بَنَاتِي » بدل أو عطف بيان ، و « هُنَّ » مبتدأ ، و « أَطْهَرُ » خبره ، والجملة خبر الأول ، ويجوز أن يكون « هُنَّ » فَصلاً ، و « أَطْهَرُ » خبر إما لـ «هَؤلاءِ » ، وإما لـ «بَنَاتِي » والجملة خبر الأول . وقرأ الحسن وزيـد بن علي

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للقطامي أنظر التهذيب تاز (١٣/٢٣٧) ، واللسـان «تيز» والتياز من الـرجال : القصـير الغليظ . وإليك أى : تنحّ . وهي هنا بمعنى خذها .

(٣) البيت لعدي بن زيد أنظر تفسير الطبري (١٢/٤٧) ، مجاز القرآن (٤/٢٣٩) .

وسعيد بن جبير وعيسَى بن عمر والسدي « أطهرَ » بالنصب ، وخُرِّجت على الحال ، فقيل : « هؤلاءِ » مبتدأ و « بَنَاتِي هُنَّ » جملة في محل خبره ، و « أَطْهَر » حال ، والعامل إما التنبيه ، وإما الإشارة . وقيل : « هُنَّ » فصل بين الحال وصاحبها ، وجعل من ذلك قولهم : « أَكْثَرُ أَكْلِي التُّفَاحَةُ هِيَ نَضيجةً ، ومنعه بعض النحويين ، وخرج الآية على أن « لَكُمْ » خبر « هُنَّ » فلزمه على ذلك أن يتقدم الحال على عاملها المعنوي ، وخرج المثال المذكور على أن « نَضِيجَةً » منصوبة بـ« كانَ » مضمرة . قوله : ﴿ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي ﴾ الضَّيْفُ : في الأصل مصدر ، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المضيف ، ولذلك يقع على المفرد والمذكر ، وضديهما بلفظ واحد ، وقد يثنى فيقال : ضَيْفان ، ويجمع فيقال : أَضْيَافٌ وضُيُوفٌ ، كـ« أنْيَابٍ ونُيُوبٍ » وضِيْفَانٌ كـ« حَوْضٍ وحِيَاضٍ » .

قوله : ﴿ مِنْ حَقٍّ ﴾ .

يجوز أن يكون مبتدأ والجار خبره ، وأن يكون فاعلاً بالجار قبله لاعتماده على نفي . و « مِنْ » مزيدة على كلا القولين . قوله : ﴿ مَا نُرِيدُ ﴾ يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، وأن تكون موصولة بمعنى الذي . والْعِلْمُ : عِرْفانٌ ، فلذلك يتعدى لواحد ، أي : لتعرف إرادتنا ، أو الذي نريده ، ويجوز أن تكون « ما » استفهامية ، وهي معلقة للعلم قبلها .

قوله : ﴿ لَوْ أَنَّ ﴾ .

جوابها محذوف تقديره : لفعلت بكم ، وصنعت ، كقوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ ﴾ . قوله : ﴿ أَوْآيَ ﴾ يجوز أن يكون معطوفاً على المعنى ، تقديره : أو أني آوي قاله أبو البقاء والحوفي ، ويجوز أن يكون معطوفاً على « قُوَّةً » ، لأنه منصوب في الأصل بإضمار « أَنْ » فلمّا حذفت أن رفع الفعل كقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ ﴾ واستضعف أبو البقاء هذا الوجه بعدم نصبه ، وقد تقدم جوابه ، ويدل على اعتبار ذلك قراءة شيبة ، وأبي جعفرَ أَوْ آوِيَ بالنصب كقوله :

٢٧١٤ ـ فَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا[1]

وقولها :

٢٧١٥ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبَّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[2]

ويجوز أن يكون عطف هذه الجملة الفعلية على مثلها ، إن قدّرت أن « أنْ » مرفوعة بفعل مقدر بعد « لو » عند المبرد ، والتقدير : لو يستقر أو يثبت استقرار القوة آوي ، ويكون هذان الفعلان ماضيي المعنى ، لأنها تقلب المضارع إلى الماضي ، وأما على رأي سيبويه في كون أنَّ « أَنْ » في محل الابتداء ، فيكون هذا مستأنفاً . وقيل : أو بمعنى بل وهذا عند الكوفيين . و « بِكُمْ » متعلق بمحذوف ، لأنه حال من « قُوَّةً » ، إذ هو في الأصل صفة للنكرة ، ولا يجوز أن يتعلق بـ« قُوَّةً » ، لأنها مصدر ، و « الرُّكْنُ » بسكون الكاف وضمها ـ : النَّاحِيَةُ مِنْ جَبَلٍ وغَيْرِه ، ويجمع على أَرْكانٍ وأَرْكُنٍ ، قال :

٢٧١٦ ـ وَزَحْمُ رُكْنَيْكَ شِدَادَ الأَرْكُنِ[3]

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج أنظر ديوانه (١٦٤) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٥٧٨) .

قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴿٨١﴾

قوله : ﴿ فاسْرِ ﴾ .

قرأ نافع وابن كثير : « فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ » هنا وفي الحجر ، وفي الدخان « فَأَسْرِ بِعِبَادِي » ، وفي : « أَنْ أَسْرِ في طه والشعراء» جميع ذلك بهمزة الوصل تسقط درجاً وتثبت مكسورة ابتداء ، والباقون « فأَسْرِ » بهمزة القطع تثبت مفتوحة درجاً وابتداء . والقراءتان مأخوذتان من لغتي هذا الفعل ، فإنه يقال : سَرى ومِنْهُ : ﴿ واللَّيلِ إذَا يَسْرِ ﴾ وأسرى منه ﴿ سُبْحَانَ الَّذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ، وهل هما بمعنى واحد ، أو بينهما فرق خلاف مشهور ؟ فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو قول أبي عبيد ، وقيل : بل أَسْرَى لأول الليل ، وسرى لآخره ، وهو قول الليث ، وأما سَارَ فمختص بالنهار ، وليس مقلوباً من سرى . قوله : ﴿ بِأَهْلِكَ ﴾ يجوز أن تكون الباء للتعدية ، وأن تكون للحال ، أي : مصاحباً لهم . وقوله : ﴿ بِقِطْعٍ ﴾حال من « أَهْلِكَ » أي : مصاحبين لقطع على أن المراد به « الظُّلمةُ » . وقيل « الباء » بمعنى : « في » والْقَطْعُ ـ هنا ـ : نِصْفُ اللَّيْلِ ، لأنه قطعة منه مساوية لباقيه وأنشدوا :

٢٧١٧ ـ وَنَائِحَةٍ تَنُوحُ بِقَطْعِ لَيْلٍ عَلَى رَجُلٍ بِقَارِعَةِ الصَّعِيدِ[1]

وقد تقدم الكلام على القطع في يونس بأشبع من هذا . قوله : ﴿ إلا امرأتك ﴾ ابن كثير وأبو عمرو برفع «امرأتك» والباقون بنصبها . وفي هذه الآية الكريمة كلام كثير، لا بد من استيفائه . أما قراءة الرفع ففيها وجهان :

أشهرهما ـ عند المعربين ـ: أنه على البدل من أَحَدٌ ، وهو أحسن من النصب ، لأن الكلام غير موجب ، وهذا الوجه قد رده أبو عبيد بأنه يلزم منه أنهم نهوا عن الالتفات إلاَّ « المرأة » فإنها لم تنه عنه ، وهذا لا يجوز ولو كان الكلام « وَلاَ يَلْتَفِتْ » برفع « يَلْتَفِتُ » يعني على أن تكون « لا » نافية فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً ، لكنه لم يقرأ برفع « يَلْتَفِتُ » أحد . وقد استحسن ابن عطية هذا الإلزام من أبي عبيد . وقال : إنه وارد على القول باستثناء المرأة من « أَحَدٌ » سواء رفعت المرأة أو نصبتها . قُلْتُ : هذا صحيح فإنّ أبا عبيد لم يُرد الرفع بخصوص كونه رفعاً ، بل لفساد المعنى وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من « أَحَدٌ » وأبو عبيد يخرج النصب على الاستثناء من «بِأَهْلِكَ » ، ولكنه يلزم من ذلك إبطال قراءة الرفع ، ولا سبيل إلى ذلك لتواترها ، وقد انفصل المبرد عن هذا الإشكال الذي أورده أبو عبيد بأن النهي في اللفظ لـ «أَحَدٌ » وهو في المعنى لـ « لُوطٍ » ـ عليه السّلام ـ إذ التقدير : لا تدع منهم أحداً يلتفت كقولك لخادمك : لا يقم أحد ، النهي لـ « أحد » وهو في المعنى للخادم ، إذ المعنى : لا تدع أحداً يقوم . قُلْتُ : فآل الجواب إلى المعنى لا تدع أحداً يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت . هذا مقتضى الاستثناء كقولك : « لا تدع أحداً يقوم إلاَّ زيداً » معناه : فدعه يقوم . وفيه نظر ، إذ المحذور الذي فر منه أبو عبيد موجود هنا أو قريب منه هنا .

والثاني: أن الرفع على الاستثناء المنقطع ، والقائل بهذا جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع . فالقراءتان عنده على حد سواء ، ولنسرد كلامه لتعرفه . فقال : الذي يظهر أنَّ الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع ، لم

---

(١) البيت لمالك بن كنانة أنظر البحر المحيط (٥/٢٤٨) ، القرطبي (٩/٨٠) ، روح المعاني (١٢/١٠٩) .

يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء منهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الإخبار عنها . فالمعنى : لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا ، ويؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر ، وليس فيها استثناء البتة . قال تعالى : ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[١] ،فلم تقع العناية في ذلك إلاَّ بذكر من أنجاهم الله تعالى ، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم ، وإذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، وفيه النصب والرفع ، فالنصب لغة أهل الحجاز ، وعليه الأكثر ، والرفع لغة تميم ، وعليه اثنان من القراء .

قال الشيخ[٢]: « وهذا الذي طول به لا تحقيق فيه ، فإنه إذا لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، وجعل الاستثناء منقطعاً كان من المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال ، وهذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين ، وإنما تكون اللغتان فيما جاز توجه العامل عليه ، وفي كلا النوعين يكون ما بعد إلاَّ من غير جنس المستثنى ، فكونه جاز فيه اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجه عليه العامل ، وهو قد فرض أنه لم يقصد بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً . قُلْتُ : القائل بذلك هو الشيخ شهاب الدين أبو شامة . وأما قوله : إنه لم يتوجه عليه العامل ليس بمسلم ، بل يتوجه عليه من الجملة . والذي قاله النحاة مما لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى نحو : « مَا زَاد إلاَّ ما نَقَصَ ، وما نفع إلاّ مَا ضرَّ » . وهذا ليس من ذاك فكيف يعترض به على أبي شامة ، وأما النصب ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مستثنى من «بِأَهْلِكَ » ، واستشكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى ، وهو أنه يلزم أن لا يكون سرى بها ، لكن الغرض أنه سرى بها يدل عليه أنها التفتت ، ولو لم تكن معهم لما حسن الإخبار عنها بالالتفات . فالالتفات يدلُّ على كونها سرت معهم قطعاً؟ وقد أجيب عنه بأنه لم يسر هو بها ، ولكن لما سرى هو وبنتاه تبعتهم فالتفتت ، ويؤيد أنه استثناء من الأهل ، ما قرأ به عبد الله ، وسقط من مصحفه : « فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ إلاَّ امْرَأَتَكَ » ولم يذكر قوله : « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ » .

والثاني : أنه مستثنى من « أَحَدٌ » وكان الأحسن الرفع ، إلاَّ أنه جاء كقراءة ابن عامر « مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ » بالنصب مع تقدم النفي الصريح ، وقد تقدم هناك تخريج آخر لا يمكن ههنا .

والثالث : أنه مستثنى منقطع على ما قدمته عن ابن شامة . وقال الزمخشري : « وفي اخراجها مع أهله روايتان : روي أنه أخرجها معهم ، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلاَّ هي ، فلما سمعت هدَّة العذاب التفتت وقالت : يا قوماه فأدركها حجر فقتلها . وروي أنه أمر بأن يخلفها مع قومها ، وأنَّ هواها إليهم ، ولم يسر بها . واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين .

قال الشيخ : [٣]«وهذا هو فاحش ، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها أو لم يسر بها ، وهذا تكاذب في الاخبار ، يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله تعالى تترتبان على التكاذب قُلْتُ : وحَاشَ للَّه أنْ تترتب القراءتان على التكاذب ، ولكن ما قاله الزمخشري صحيح الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان . ولا يلزم من

---

(١) سورة الحجر ، آية : (٦٥) .

(٢) أنظر البحر المحيط (٥/٢٤٩) .

(٣) أنظر البحر المحيط (٥/٢٤٨) .

ذلك التكاذب ، لأنَّ مَنْ قال : إنه سَرَى بها يعني : أنها سَرَتْ هي بنفسها مصاحبة لهم في أوائل الأمر ، ثم أخذها العذاب ، فانقطع سراها . ومن قال : إنه لم يسر بها أي : لم يأمرها ولم يأخذها ، وإنه لم يدم سراها معهم بل انقطع ، فصح أن يقال أنه سرى بها ولم يسر بها ، وقد أجاب الناس بهذا وهو حسن . وقال أبو شامة : « وقع لي من تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن ، وذلك أن يكون في الكلام اختصار نبَّه عليه اختلاف القراءتين ، فكأنه قيل : فأسر بأهلك إلا امرأتك ، وهكذا روى أبو عبيد وغيره ، أنها في مصحف عبد الله هكذا ، وليس فيها : « وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ » فهذا دليل على استثنائها من المسرى بهم ، ثم كأنه قال سبحانه : فإن خرجت معكم وتبعتكم من غير أن تكون أنت سريت بها فإنه أهلك عن الالتفات غيرها ، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم . وقراءة الرفع دالة على المعنى المتأخر ، ومجموعها دال على جملة المعنى المشروح ، وهو كلام حسن شاهد على ما ذكرته . قوله : « إِنَّهُ مُصِيبُهَا » الضمير ضمير الشأن ، و« مُصِيبُهَا » خبر مقدم ، و« مَا أَصَابَهُمْ » مبتدأ مؤخر ، وهو موصول بمعنى الذي ، والجملة خبر « إنّ » ، لأن ضمير الشأن يفسر بجملة مصرح بجزأيها . وأعرب الشيخ : « مُصِيبُهَا » مبتدأ ، و« مَا أَصَابَهُمْ » الخبر . وفيه نظر ، من حيث الصناعة ، فإن الموصول معرفة ، فينبغي أن يكون المبتدأ و« مُصِيْبُهَا » نكرة ، لأنه عامل تقديراً ، فإضافته غير محضة . ومن حيث المعنى : إن المراد الإخبار عن الذي أصابهم ، أي : أنه مصيبها من غير عكس ، ويجوز عند الكوفيين أن يكون « مُصِيبُهَا » مبتدأ . و« ما » الموصولة فاعل ، لأنهم يجيزون أن يفسر ضمير الشأن بمفرد عامل فيما بعده ، نحو : « إنه قائم أبواك » . قوله : ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ﴾[1] أي : موعد هلاكهم . وقرأ عيسى به عمر «الْصُبُح » بضمتين . فقيل : لغتان ، وقيل : بل هي اتباع ، وقد تقدم البحث في ذلك .

فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۚ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾

قوله : ﴿ عَالِيَهَا سَافِلَهَا ﴾ .

مفعولا الجعل ، بمعنى التصيير . و« سِجِّيل » قيل : هو في الأصل : سَنْك ، وَقِيل بالفارسية : حَجَرٌ وَطِينٌ ، فَعُرِّبَ وغُيِّرتْ حُرُوفُه . وقيل : سجِّيل اسم للسماء وهو ضعيف أو غلط لوصفه بـ « مَنْضُودٍ » وقيل : من أَسْجَلَ أي : أرسل ، فيكون فَعيلاً . وقيل : هو من السِّجِّيلِ ، والمعنى : أنه مما كتب الله ، وأسجل أن يعذب به قوم لوط . وينصر الأول تفسير ابن عباس : أنه حَجَرٌ وطِينٌ كالآجُرِ المَطْبُوخ ، وعن أبي عبيدة : هو الْحَجَرُ الصَّلْب . و« مَنْضُودٍ » صفة لـ « سِجِّيلٍ » ، والنَّضِيدُ : جَعْلُ الشَّيءِ بَعْضَه فَوْقَ بَعْضٍ ، ومنه ﴿ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ ﴾ ، أي : متراكب ، والمراد وصف الحجارة بالكثرة .

و﴿ مُسَوَّمَةً ﴾ .

نعت لـ « حِجَارةً » ، وحينئذ يلزم تقدم الوصف غير الصريح على الصريح ، لأن « مِنْ سِجِّيلٍ » صفة لـ « حِجَارةً » ، والأولى أن يجعل حالاً من « حِجَارةً » ، وسوّغ مجيئها من النكرة تخصيص النكرة بالوصف . و« التَّسْوِيمُ » : العلامة . قيل : عَلِمَ كُلُّ حَجَرٍ اسْمَ مَنْ يُرْمَى بِهِ . وتقدم اشتقاقه في آل عمران ، و« عِنْدَ » إمَّا منصوب

(١) أنظر سورة الأنعام ، آية : (٩٦) .

بـ « مُسَوَّمَةً » ، وإما بمحذوف على أنها صفة لـ « مُسَوَّمَةً » . قوله : ﴿ وَمَاهِيَ ﴾الظاهر عود هذا الضمير على «القرى المهلكة » ، وقيل : يعود على الحجارة ، وهي أقرب مذكور . وقيل : يعود على العقوبة المفهومة من السياق ، ولم يؤنث « بِبَعِيدٍ » إما لأنه في الأصل نعت لـ « مكان » محذوف تقديره : وما هي بمكان بعيد ، بل هو قريب ، والمراد به السماء أو القرى المهلكة ، واما لأن العقوبة والعقاب واحد ، واما لتأويل الحجارة بعذاب ، أو لشيء بعيد .

﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۖ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾

قوله : ﴿ وَلَا تَنْقُصُوا ﴾ .

نَقْصَ : يتعدى لاثنين إلى أولهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر ، وقد يحذف تقول : « نَقَصْتُ زيداً مِنْ حَقِّهِ وحَقَّهُ » وهو هنا كذلك ، إذ المراد : ولا تنقصوا الناس من المكيال ، ويجوز أن يكون متعدياً لواحد على المعنى ، والمعنى : لا تقللوا ولا تطففوا ، ويجوز أن يكون المكيال مفعولاً أول والثاني محذوف . وفي ذلك مبالغة ، والتقدير : ولا تنقصوا المكيال والميزان حقهما الذي وجب لهما ، وهو أبلغ في الأمر بوفائهما . قوله : ﴿ مُحِيطٍ ﴾ صفة لليوم ، ووصف به من قولهم : أَحَاطَ بِهِ العدو . وقوله : « وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ » ، وقال الزمخشري : « إنَّ وصف اليوم بالإحاطة أبلغ ، من وصف العذاب بها ، قال : لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث ، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذب ما اشتمل عليه منه ، كما إذا أحاط بنعيمه » وزعم قوم أنه على الجوار ، لأنه في المعنى صفة للعذاب . والأصل : عذاب يوم « محيط » وقال آخرون : التقدير : عذاب يوم محيط عذابه . قال أبو البقاء : « وهو بعيد » ، لأن محيطاً قد جَرى على غير مَنْ هو له ، فيجب إبرازُ فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف .

قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

قال ابن عطية : « وجواب هذا الشرط متقدم » . يعني : على مذهب مَن لا يراه ، لا على مذهب جمهور البصريين ، والعامة على تشديد ياء « بَقِيَّة » وإسماعيل بن جعفر عن أهل المدينة بتخفيفها . قال ابن عطية : « هي لغة » : . وهذا لا ينبغي أن يقال ، بل يقال : إن لم تقصد الدلالة على المبالغة جيء بها مخففة ، وذلك أن « فَعِل » بكسر العين إذا كان لازماً فقياس الصفة منه « فَعِل » بكسر العين نحو : شَجِيتْ المرأةُ فَهِي شَجِية ، فإن قصدت المبالغة قيل : شَجِيَّةٌ ، لأن « فَعِيلاً » من أمثلة المبالغة ، فكذلك : بَقَيَةٌ وبَقَيَّةٌ ، أي : بالتخفيف والتشديد .

في قوله : ﴿ أَصَلَاتُكَ ﴾ .

تقدم الخلاف بالنسبة إلى الإفراد والجمع في سورة براءة . قوله : ﴿أَوْأَنْ نَفْعَلَ﴾ العامة على نون الجماعة أو،

التعظيم في «نَفْعَلُ» و«نَشَاءُ»، وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء. فمن قرأ بالنون فيهما عطفه على مفعول « نَتْرُكَ » وهو « ما » الموصولة، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وهو بخس الكيل والوزن المقدم ذكرهما. و« أَوْ » للتنويع، أو بمعنى الواو قولان. ولا يجوز عطفه على مفعول « تَأْمُرُكَ »، لأن المعنى يتغير، إذ يصير التقدير: أصلواتك تأمرك أن نفعل في أموالنا. ومن قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكون معطوفاً مفعول « تَأْمُرُكَ »، وأن يكون معطوفاً على مفعول « نَتْرُكَ »، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت أو أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت. ومن قرأ بالنون في الأول، وبالتاء في الثاني كان « أَنْ نَفْعَلَ » معطوفاً على مفعول « تَأْمُرُكَ » فقد صار ذلك ثلاثة أقسام، قسم: يتعين فيه العطف على « نَتْرُكَ » وقسم: يجوز فيه الأمران، وهي قراءة التاء فيهما، والظاهر من حيث المعنى في قراءة التاء فيهما، أو في تشاء: أن المراد بقولهم ذلك هو إيفاء الكيل والميزان، لأنه كان يأمرهم بهما. وقال الزمخشري: «المعنى: تأمرك بتكليف « أَنْ نَتْرُكَ » فحذف المضاف، لأن الإنسان لا يؤمر بفعل غيره».

قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾

قوله: ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾.

تقدم ذلك غير مرة. وقال الزمخشري ـ هنا ـ: « فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ جواب « أَرَأَيْتُمْ » وما له لم يثبت كما ثبت في قصة نوح وصالح؟ قُلْتُ: جوابه محذوف، وإنما لم يثبت، لأن إثباته في القصتين دلَّ على مكانه، ومعنى الكلام ينادي عليه، والمعنى: أخبروني إنْ كنت على حجة واضحة، ويقين من ربي ونبياً على الحقيقة، أيصح لي ألاَّ آمركم بترك عبادة الأوثان والكف عن المعاصي، والأنبياء لا يبعثون إلاَّ لذلك». قال الشيخ: « وتسمية هذا جواباً لـ « أرأيتم » ليس بمصطلح، بل هذه الجملة التي قدرها المفعول الثاني لـ « أَرَأَيْتُمْ » إذا ضُمِّنَتْ معنى أخبرني تعدت إلى مفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملة استفهامية ينعقد منها ومن المفعول الأول في الأصل جملة ابتدائية كقول العرب « أَرَأَيْتَكَ زيداً مَا صَنَعَ ». وقال الحوفي: « وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: أأعدل عما أنا عليه؟». وقال ابن عطية: « وجواب الشرط الذي في قوله: « إِنْ كُنْتُ » محذوف تقديره: أضل كما ضللتم أو أترك تبليغ الرسالة ونحو هذا مما يليق بهذه المحاجة».

قال الشيخ: « وليس قوله « أَضِلُّ » جواباً للشرط، لأنه كان مثبتاً فلا يمكن أن يكون جواباً، لأنه لا يترتب على الشرط»، وإنْ كان استفهاماً حذف منه الهمزة في موضع المفعول الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» وجواب الشرط محذوف تدل عليه الجملة السابقة مع متعلقها. قوله: ﴿ أَنْ أُخَالِفَكُمْ ﴾ قال الزمخشري خَالَفَنِي فُلانٌ إلى كذا: إذا قصده وأنت مُولٍ عنه، وخالفني عنه إذا وَلّى وأنت قَاصِدُهُ. ويلقاك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: خالفني إلى الماء، يريد أنه ذاهب إليه وارداً، وأنا ذاهب عنه صادراً، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ﴾ يعني: « أن أسبقكم إلى شهواتكم التي نهيتكم عنها، لأستبد بها دونكم». وهذا الذي ذكره أبو القاسم معنى حسن لطيف، ولم يتعرض لإعراب مفرداته، لأن يفهم المعنى يفهم الإعراب، ولنذكر ما فيه فأقول: يجوز أن يكون

« أَنْ أُخَالِفَكُمْ » في موضع مفعول بـ « أُريدُ » ، أي : وما أريد مخالفتكم ، ويكون « فَاعِل » بمعنى : « فَعَل » نحو : « جَاوَزْتُ الشَّيْءَ وَجُزْتُه » أي : وما أريد أن أخالفكم ، أي : أكون خلفاً منكم ، وقوله « إلى مَا أَنْهَاكُمْ » يتعلق بـ « أُخَالِفَكُمْ » ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال ، أي : مائلاً إلى ما أنهاكم عنه ، ولذلك قدر بعضهم محذوفاً يتعلق به هذا الجار ، تقديره : وأميل إلى أن أخالفكم ، ويجوز أن يكون « أَنْ أُخَالِفَكُمْ » مفعولاً من أجله ، ويتعلق « إلى » بقوله : « أُريدُ » بمعنى : وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه ، ولذلك قال الزجاج : « وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه» . ويجوز أن يراد بـ « أَنْ أُخَالِفَكُمْ » معناه من المخالفة ويكون في موضع المفعول به بـ « أُرِيدُ » ويقدر مائلاً إلى . قوله : ﴿ ما اسْتَطَعْتُ ﴾ يجوز في « مَا » هذه الوجوه :

أحدها : أن تكون مصدرية ظرفية ، أي : مدة استطاعتي .

الثاني : أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي بدلاً من الاصلاح ، والتقدير : إنْ أُريدُ إلاّ المِقْدارَ الذي استطيعه من الصلاح .

الثالث : أن يكون على حذف مضاف ، أي : إلاَّ الاصلاح ، اصلاح ما استطعت ، وهو أيضاً بدل .

الرابع : أنها مفعول بها بالمصدر المعرف، أي : إن أُريدُ إلاّ أنْ أُصْلِحَ ، ما استطعت إصلاحه ، كقوله :

٢٧١٨ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[1]

ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري . إلا أن أعمال المصدر المعرف قليل عند البصريين ممنوع إعماله في المفعول به عند الكوفيين . وتقدم الجاران في « عَلَيْهِ ، وإلَيْهِ » للاختصاص . أي : عليه لا على غيره وإليه لاَ إلى غيره .

وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ ﴿٨٩﴾ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴿٩٠﴾ قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا ۖ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾

قوله : ﴿ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ .

العامة على فتح « ياء » المضارعة من « جَرَمَ » ثلاثياً . وقرأ الأعمش وابن وثاب بضمها من« أَجْرَمَ » وقد تقدم أن « جَرَمَ » يتعدى لواحد ولاثنين ، مثل : « كَسَبَ » ، فيقال : « جَرَم زَيْدٌ مَالاً » ، نحو : كَسَبَهُ وَجَرَمْتُهُ ذَنْباً ، أي : كَسَبْتُهُ إياه فهو مثل : كَسَبَ وأنشد الزمخشري في تعديه لاثنين قول الشاعر :

٢٧١٩ ـ وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا[2]

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (١٩٢/١) ، أوضح المسالك (٤٢٣/٢) ، المنصف (٧١/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٥) ، الهمع (٩٣/٢) ، التصريح (٦٣/٢) ، الشذور (٣٨٤) ، الأشموني (٢٨٤/٢) ، الدرر (٥٢/٢) ، الخزانة (١٢٧/٨) ، البحر (١٥٥/٥) ، روح المعاني (١٢٠/١٢) .

(٢) البيت . انظر الكتاب (١٣٨/٣) ، المقتضب (٣٥١/٢) ، شرح الرضى (٣٦٢/٢) ، المخصص (١١٧/١٣) ، الجمهرة (٨٤/٢) ، مجاز القرآن (/١٢٠) ، الخزانة (٢٨٣/١٠) روح المعاني (١٢١/١٢) . .

فتكون الكاف والميم هو المفعول الأول والثاني : هو « أَنْ يُصِيبَكُمْ » أي : لا تكسبنكم عداوتي إصابة العذاب ، وقد تقدم أن « جَرَمَ وأَجْرَمَ » بمعنى ، أو بينهما فرق . ونسب الزمخشري ضم الراء من « أَجْرُم » لابن كثير . والعامة أيضاً على ضم لام « مِثْلُ » تبعاً على أنه فاعل « يُصِيبَكُمْ » ، وقرأ مجاهد والجحدري بفتحها ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنه فتحة بناء وذلك أنه فاعل لحاله في القراءة المشهورة ، وإنما يبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ ﴾ ، كقوله :

٢٧٢٠ - لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ [(١)]

وقد تقدم تحقيق هذه القاعدة في الأنعام [(٢)] .

والثاني : أنه نعت لمصدر محذوف ، فالفتحة للإعراب . والفاعل على هذا مضمر يفسره سياق الكلام : أن يصيبكم العذاب إصابة مثل ما أصاب . قوله ﴿ بِبَعِيدٍ ﴾ أتى « بِبَعِيدٍ » مفرداً ، وإنْ كان خبراً عن جمع ، لأحد أوجه ، إما لحذف مضاف تقديره : وما إهلاك قوم ، وإما باعتبار زمان أي : بزمان بعيد ، وإما باعتبار مكان ، أي : بمكان بعيد ، وإما باعتبار موصوف غيرهما ، أي : بشيء بعيد كذا قدره الزمخشري وتبعه الشيخ [(٣)] ، وفيه إشكال من حيث إنَّ تقديره بزمان يلزم فيه الإخبار بالزمان ، وقال الزمخشري أيضاً : « ويجوز أن يسوى في بعيد وقريب ، وقليل وكثير ، بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي كالصَّهِيلِ والنَّهِيقِ ونحوهما » . والوَدُودُ : بناء مبالغة من ودَّ الشَّيءَ يَوَدُّهُ وَدّاً ووِدَاداً ووِدَادة ووَدادة ، أي : أَحبَّهُ وآثَرهُ ، والمشهور « وَدِدَ » بكسر العين ، وسمع الكسائي : وَدْتُ والْوَدُودُ بمعنى : فاعل ، أي : يَودُّ عِبَاده ويَرْحَمُهُمْ . وقيل : بمعنى مَفْعُول ، بمعنى أن عباده يحبونه ويُوَادون أولياءه ، فهم بمنزلة المواد مجازاً والرَّهْطُ جَمَاعَةُ الرَّجُلِ ، وقيل : الرَّهْطُ والرَّاهِطُ لِمَا دُونَ الْعَشَرةِ مِن الرِّجالِ ، ولا يقع الرَّهْطُ والْعُصْبَةُ والنَّفَرُ إلاّ على الرِّجالِ . وقال الزمخشري : « من الثلاثةِ إلى العشرةِ ، وقيل : إلى السبعة ، ويجمع على أَرْهُطٍ ، وأَرْهُطٌ على أَرَاهِطٌ » ، قال :

٢٧٢١ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا [(٤)]

قال الرُّمَاني : « وأصل الكلمة من الرَّهْطَ وهو الشَّدةُ ومنه : الرَّهيطُ ، وهو شدة الأكْلِ والرَّاهِطاءُ : اسم لِجِحَرٍ مِنْ جِحَرَةِ الْيَرْبُوعِ ، لأنه يتوثق به ، ويُخبِىءُ فيه أَوْلاَدَهُ . قوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴾ قال الزمخشري : « وقد دلَّ إيلاءُ ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع في الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل : وما أنت علينا بعزيز ، بل رهطك هم الأعزة علينا .

قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذْتُمُوهُ وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا ۖ إِنَّ رَبِّى بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿٩٢﴾ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ

---

(١) تقدم .
(٢) انظر آية : (٩٤) .
(٣) انظر البحر المحيط (٥/٢٥٥) .
(٤) البيت لسعيد بن مالك وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٠٧) ، الخصائص (٣/١٠٦) ، المحتسب (٢/٩٣) ، جمل الزجاجي (١٨٨) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٠ ، ١٠٥) ، المغني (١/٢١٦) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٥٧) ، التصريح (١/١٩٩) ، التهذيب رهط (٦/١٧٦) .

كَذِبٌ ۖ وَٱرْتَقِبُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُمْ رَقِيبٌ ﴿٩٣﴾ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩٤﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ ﴿٩٥﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾

ولذلك قال في جوابهم : ﴿ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ .

ولو قيل : وما عززت علينا ، لم يصح هذا الجواب . قوله : ﴿ واتَّخَذْتُمُوه ﴾ يجوز أن تكون المتعدية لاثنين أولهما : الهاء :

والثاني : « ظِهْرِيّاً » ويجوز أن يكون الثاني هو الظرف و« ظِهْرِيّاً » حال ، وأن تكون المتعدية لواحد فيكون « ظِهْرِيّاً » حالاً فقط ، ويجوز في « وَرَاءَكُمْ » أن يكون ظرفاً للاتخاذ ، وأن يكون حالاً من « ظِهْرِيّاً » والضمير في اتَّخَذْتُمُوهُ » يعود على الله ، لأنهم يجهلون صفاته ، فجعلوه أي : جعلوا أوامره ظهريا أي : مَنْبُوذةً وراء ظهورهم . والظِّهْرِيُّ : هو المنسوب إلى الظَهْرِ وهو من تغييرات النسب ، كما قالوا في : أمْسِ إمسِيٌّ بكسر الهمزة ، وإلى الدَّهْرِ : دُهْرِيٌّ بضم الدال . وقيل : الضمير يعود على العصيان ؛ أي : واتخذتم العصيان عوناً على عداوتي ، فالظِّهْرِيِّ على هذا بمعنى : المعين المقوي .

قوله : ﴿ مَنْ يَأْتِيهِ ﴾ .

قد تقدم نظيره في قصة نوح . قال ابن عطية : بعد أن حكى عن الفراء أن تكون موصولة مفعولة بـ « تَعْلَمُونَ » ، وأن تكون استفهامية مبتدأة معلقة لـ « تَعْلَمُونَ » والأول أحسن . ثم قال : ويقتضي بصلتها أن المعطوفة عليها موصولة لا محالة .

قال الشيخ : « لا يتعين ذلك ، إذ من الجائز أن تكون الثانية استفهامية أيضاً ، معطوفة على الاستفهامية قبلها» ، والتقدير : سوف تعلمون أينا يأتيه عذاب وأينا هو كاذب . وقال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : أي فرق بين إدخال الفاء ونزعها في « سَوْفَ تَعْلَمُونَ »؟ قُلْتُ : إدخال الفاء : وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل ، ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدر» ، كأنهم قالوا : فماذا يكون إذا عملنا نحن وعملت أنت على مكانتك ، فقيل : سوف تعلمون ، فوصل تارة بالفاء ، وتارة بالاستئناف ، كما هو عادة البلغاء من العرب : وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف ، وهو باب من علم البيان تتكاثر محاسنه .

قوله : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ .

قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : مَا بَالُ ساقتي قصة عاد ، وقصة مدين جاءتا بالواو ، والساقتان الوسيطان بالفاء ؟ قلت: قد وقعت الوسيطان بعد ذكر الوعد ، وذلك قوله : ﴿ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ ﴾[1] ـ ﴿ ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾ فجاء بالفاء التي للتسبيب كما تقول : وعدته فلما جاء الميعاد كان كَيْت وَكَيْتَ ، وأما الأخريان فلم يقعا بتلك المنزلة ،

(١) سورة هود ، آية : (١١) .

وإنما وقعتا مبتدأتين فكان حقهما أن يعطفا بحرف الجمع على ما قبلهما ، كما يعطف قصة على قصة » . وهذا من غُررِ كلام الزمخشري .

قوله : ﴿ كَمَا بَعِدتْ ﴾ .

العامة على كسر العين من بَعِد يَبْعَد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بمعنى : هَلَكَ ، قال :

٢٧٢٢ ـ يَقُولُونَ لاَ تَبْعَدْ وهُمْ يَدْفِنُونَهُ وَلاَ بُعْدَ إلاَّ مَا تُوارِي الصَّفَائِحُ [١]

أرادت العرب أن تفرق بين المعنيين بتغيير البناء ، فقالوا : بعُد ضدّ الْقُربِ ، وَبَعِدَ بالكسر ضد السَّلامة ، والمصدر : البعَدَ بالفتح في العين ، وقرأ السلمي وأبو حيوة « بَعُدتْ » بالضم أخذه من ضدّ الْقُربِ ، لأنهم إذا هلكوا فقد بعدوا ، ومن هذا قول الشاعر :

٢٧٢٣ ـ مَنْ كَانَ بَيْنَكَ في التُّرابِ وَبَيْنَهُ شِبْرٌ فَذَا في غَايةِ الْبُعْدِ [٢]

وقال النحاس : « المعروف في اللغة : بَعِدَ يَبْعَدُ بَعْداً ، إذا هَلَكَ وبَعُدَ يَبْعُدُ في ضِدّ الْقُرْبِ » . وقال ابن قتيبة : « بَعَدَ يَبْعَدُ إذَا كَانَ بُعْدَهُ هَلَكَةً ، وبَعُدَ يَبْعُدُ إذا نَأى» . فهو موافق للنحاس . وقال المهدوي : « بَعُد يستعمل في الخير والشر ، وبعِد في الشَّرِّ خاصة » . وقال ابن الأنباري : « من العرب من يسوي بين الْهَلاكِ والْبُعْدِ الذي هو ضِدّ القُرْبِ فيقول فيهما : بَعُدَ يَبْعُدُ وبَعَدَ يَبْعَدُ وأنشدوا قول مَالك :

٢٧٢٤ ـ يَقُولُونَ لاَ تَبْعُدْوَهُمْ يَدْفِنُونَنِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إلاَّ مَكَانِيَا [٣]

قيل : يروى « لاَ تَبْعُد » بالوجهين . وفي هذه الآية نوع من علم البيان يُسَمَّى الاستطراد ، وهو أن يمدح شيئاً أو يذمه ، ثم يأتي آخر الكلام بشيء هو غرضك في أوله ، قالوا : ولم يأت في القرآن غيره ، وأنشدوا في ذلك قول حسان :

٢٧٢٥ ـ إنْ كُنْتِ كَاذِبَةَ الذي حَدَّثْتِنِي فَنَجَوْتِ مَنْجى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ
تَرَكَ الأَحِبَّةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمِرَّةٍ وَلِجَامِ [٤]

يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴿٩٩﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ۖ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ ۖ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ ﴿١٠١﴾

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البيت في حاشية الشهاب على البيضاوى (٥/١٣٢) ، روح المعاني (١٢/١٢٩) .

(٣) انظر البيت من أمالي ابن القالي (٣/١٣٧) ، المغني (١/٢٤٧) ، البحر المحيط (٥/٢٥٨) ، روح المعاني (١٢/٢٩) ، اللسان «بعد» .

(٤) البيتان في ديوانه (٢١٤) ، الأغاني (٤/١٦٩) ، البحر المحيط (٥/٢٥٨) ، روح المعاني (١٢/١٣٠) ، والطِمِّرة من الخيل : السريعة المشرفة ٨

قوله : ﴿ فَأَوْرَدَهُمُ ﴾ .

يجوز أن تكون المسألة من باب الإعمال ، وذلك أن « يَقْدُمُ » يصلح أن يتسلط على « النّارِ » بحرف الجر ، أي : يقدم قومه إلى النار ، وكذا « أَوْرَدَهُمْ » يصح تسلطه عليها أيضاً . ويكون قد أعمل الثاني للحذف من الأول ، ولو أعمل الأول لتعدى بـ « إلى » ولا ضمير في الثاني ، ولا محل لـ « أَوْرَدَ » لاستئنافه ، وهو ماضٍ لفظاً ، مستقبل معنى ، لأنه عطف على ما هو نص في الاستقبال ، والهمزة في « أَوْرَدَ » للتعدية ، لأنه قبلها يتعدى لواحد . قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ ﴾[1] وقيل أوقع الماضي هنا لتحققه ، وقيل : بل هو ماضٍ على حقيقته ، وهذا قد وقع وانفصل ، وذلك أنه أوردهم في الدنيا النار . قال تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا ﴾[2] ، وقيل : أوردهم موجبها وأسبابها ، وفيه بُعْدٌ ، لأجل العطف بالفاء . والوِرْدُ : يكون مصدراً ، بمعنى : الوُرُودِ ، ويكون بمعنى الشيء الْمَوْرِدِ : كَالطَّحْنِ والرَّعْي ، ويطلق أيضاً على الوارِدِ ، وعلى هذا إن جعلت الْوِرْد مصدراً أو بمعنى الوارد ، فلا بد من حذف مضاف تقديره : وبئس مكان الورد المورود وهو النار ، وإنما احتيج إلى هذا التقدير ، لأن تصادق فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ومخصوصهما شرط ، لا يقال : نِعْمَ الرَّجُلُ الْفَرسُ . وقيل : بل الْمَوْرُودُ صفة لِلْوِرْدِ ، والمخصوص بالذم محذوف تقديره : بئس الوِرْدُ المورود النار ، جوَّز ذلك أبو البقاء وابن عطية وهو ظاهر كلام الزمخشري . وقيل : التقدير : بئس القوم المورود بهم هم فعلى هذا الورد المراد به الجمع الواردون ، و« الْمَوْرُودُ » صفة لـ « هُمْ » والمخصوص بالذم الضمير المحذوف وهو « هُمْ » فيكون ذلك للواردين لا لموضع الورود ، كذا قاله الشيخ[3] وفيه نظر لا يخفى كيف يراد بالورد الجمع الواردون ، ثم يقول : والمورود صفة لـ « هُمُ » ، وفي وصف مخصوص « نِعْمَ وَبِئْسَ » خلاف بين النحويين منعه ابن السراج ، وأبو علي .

و: ﴿ بِئْسَ الرِّفْدُ الْمَرفُودُ ﴾ .

كالذي قبله ، وقوله : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ عطف على موضع « فِي هَذِهِ » ، والمعنى : أنهم ألحقوا لعنة في الدنيا وفي الآخرة ، ويكون الوقف على هذا تاماً ، ويبتدأ بقوله : « بِئْسَ » . وزعم جماعة : أن التقسيم هو أن لهم في الدنيا لعنة ويوم القيام بئس ما يوعدون به ، فهي لعنة واحدة أولاً وقبح إرْفادٍ آخر ، وهذا لا يصح ، لأنه يؤدي إلى إعمال بئس فيما تقدم عليها ، وذلك لا يجوز ، لعدم تصرفها . اما لو تأخر لجاز كقوله :

٢٧٢٦ ـ وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ[4]

وأصل الرِّفْدُ ـ كما قال الليث ـ : الْعَطَاءُ والْمَعُونَةُ ، ومنه : « رِفَادَةُ قُرَيْشٍ » ، رَفَدْتُهُ أَرْفِدُهُ رِفْداً وَرَفْداً بكسر الراء وفتحها : أَعْطَيْتُهُ وأَعَنْتُهُ ، وقيل : بالفتح مصدر وبالكسر اسم كأنه نحو: الرَّعْي والرِّيح ، ويقال : رَفَدْتُ الْحَائِطَ ، أي : دَعَمْتُهُ ، وهو معنى الإعانة .

---

(١) سورة القصص ، آية : (٢٣) .

(٢) سورة غافر ، آية : (٤٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٢٥٩) .

(٤) البيت لزهير يمدح هرم بن سنان انظر ديوانه (٥٤) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/٢٧١) ، جمل الزجاجي (٢٣٣) ، المقتضب (٣/٣٧٠) ، الإنصاف (٢/٥٣٥) ، شرح ديوان الحماسة (١/٦٢) ، شرح المفصل لإبن يعيش (٤/٢٦) ، مجاز القرآن (٢/٢٧) ، الخزانة (٦/٣١٦) ، البحر المحيط (٥/٢٥٩) ، روح المعاني (١٢/١٣٥) ، وينسب هذا البيت إلى أوس بن حجر في ديوانه ص ١٣٩ . . والمعنى : يقول نعم لابس الدرع أنت ، إذا اشتدت الحرب وحميت ، وتزاحمت الاقران ، فتداعوا بالنزول من الخيل ، والتضارب بالسيوف .

قوله : ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ القُرَى نَقُصُّهُ ﴾ .

يجوز أن يكون « نَقُصُّهُ » خبراً و« مِنْ أنبَاءِ » حال ، ويجوز العكس . قيل : وثَمَّ مضاف محذوف أي : من أنباء أهل القرى ، ولذلك أعاد الضمير عليهم في قوله : « وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ » . قوله : ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ « حَصِيدٌ » مبتدأ محذوف الخبر لدلالة خبر الأول عليه ، أي : ومنها حصيد ، وهذا لضرورة المعنى ، وهل لهذه الجملة محل من الإعراب؟ فقال الزمخشري : « لا محل لها»، لأنها «مستأنفة». وقال أبو البقاء : « إنها في محل نصب على الحال من مفعول « نَقُصُّهُ » . ويجوز في « ذَلِكَ » أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ ، وقد تقدم .

والثاني : أنه منصوب بفعل مقدر يفسره « نَقُصّهُ » فهو من باب الاشتغال ، أي : نقص ذلك في حال كونه من أنباء القرى. وقد تقدم في قوله ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ وهي عائدة هنا . والْحَصِيدُ : بمعنى : محصود ، وجمعه : حَصْدى وحِصَادٌ مثل : مَرِيضٌ وَمَرْضَى ومِرَاضٌ . وهذا قول الأخفش. ولكن باب « فَعِيلٍ وفَعْلَى » أن يكون في العقلاء نحو : قَتِيل وقَتْلَى .

قوله : ﴿ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ .

قال الزمخشري : « لَمَّا منصوب بـ «مَا أَغْنَتْ » . وهو بناء منه على أن « ما » نافية أي : لم تغن ، ويجوز أن تكون استفهامية ، و« يَدْعُون » حكاية حال ، أي ؛ التي كانوا يدعون . « وَمَا زَادُوهُمْ » الضمير المرفوع للأصنام ، والمنصوب لعبدتها ، وعبَّر عنهم بواو العقلاء ، لأنهم نزلوا منزلتهم .

وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾ وَمَا نُؤَخِّرُهُۥٓ إِلَّا لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ ﴿١٠٤﴾ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ .

خبر مقدم ، و« أَخْذُ » مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ومثل ذلك الأخذ ، أي : أخذ الله الأمم السالفة أخذ ربك . و«إذَا » ظرف متمخض ناصبه المصدر قبله ، وهو قريب من حكاية الحال ، والمسألة من باب التنازع ، فإنّ الأخذ يطلب « الْقُرَى » وأخذ الفعل يطلبها وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول . وقرأ أبو رجاء والجحدري « أَخَذَ رَبُّكَ إِذْ أَخَذَ » جعلهما فعلين ماضيين ، و« رَبُّكَ » فاعل ، وقرأ طلحة بن مصرف وَكَذلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ . قال ابن عطية : « وهي قراءة متمكنة المعنى ، ولكن قراءة الجماعة تعطي الوعيد واستمراره من الزمان ، وهو الباب في وضع المستقبل موضع الماضي . قوله : ﴿ وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾ جملة حالية . و« التَّتْبِيبُ » : التَّحْسِيرُ ، يقال : تَبَّهُ غَيْرُهُ وتَبَّ هو بنفسه ، فيستعمل لازماً ومتعدياً ، ومنه : « تَبَّتْ يَدَا أبي لَهَبٍ وَتَبَّ ، وتَبَّبْتُهُ تَتْبِيباً ، أي : خَسَّرْتُهُ تَخْسِيراً. قال لبيد[1]:

---

(١) سورة آل عمران ، آية : (٤٤) .

٢٧٢٧ ـ وَلَقَدْ بَلِيْتُ وَكُلُّ صَاحِبِ جِدَّةٍ لِبِلَىً يَعُودُ وَذَاكُمُ التَّتْبِيبُ[١]

قوله : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ ﴾ .

ذَلِكَ : إشَارة إلى يوم القيامة ، المدلول عليه بالسياق من قوله : « عَذَابَ الآخِرَةِ » ، و« مَجْمُوعٌ » : صفة لـ « يَوْمٌ » ، جرت على غير من هي له فلذلك رفعت الظاهر وهو « النَّاسُ » ، وهذا هو الإعراب ، نحو : « مررت برجلٍ مَضْروبٍ غُلاَمه » ، وأعرب ابن عطية : « النَّاسُ » مبتدأ مؤخر ، و« مَجْمُوعٌ » خبره مقدماً عليه . وفيه ضعف ، إذ لو كان كذلك لقيل : مجموعون ، كما يقال : الناس قائمون ومضروبون ، ولا يقال: قائم ومضروب ، إلاَّ بضعف ، وعلى إعرابه يحتاج إلى عائد ، إذ الجملة صفة لليوم ، أي : الناس مجموع فيه . و﴿ مَشْهُودٌ ﴾ معين ، لأن يكون صفة ، فكذلك ما قبله ، وقوله : « مَشْهُودٌ » من باب الاتساع في الظرف بان جعله مشهوداً ، وإنما هو مشهود فيه « وشهدنا فيه » وهو كقوله :

٢٧٢٨ ـ وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوَافِلُهْ[٢]

والأصل : مشهود فيه ، وشهدنا فيه فاتسع فيه بأن وصل الفعل إلى ضميره من غير واسطة ، كما يصل إلى المفعول به . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : أي فائدة في أن أوثر اسم مفعول على فعله ؟ قُلْتُ : لما في اسم المفعول من دلالته على ثبات معنى الجمع « لِلْيَوم » ، وأنه لا بد أن يكون ميعاداً مضروباً لجمع الناس له ، وأنه هو الموصوف بذلك صفة لازمة » .

والضمير في : « نُؤَخِّرُهُ .

يعود على « يَوْمُ » ، وقال الحرفي : « على الجزاء » . وقرأ الأعمش «وما يُؤَخِّرُهُ » أي : الله ـ تعالى ـ .

وقرأ أبو عمرو والكسائي ونافع : « . . . يَأْتِي » بإثبات الياء وصلاً وحذفها وقفاً ، وقرأ ابن كثير بإثباتها وصلاً ووقفاً وفي مصحف عثمان حذفها وإثباتها هو الوجه ، لأنها لام الكلمة ، وإنما حذفوها في القوافي والفواصل ، لأنها محل وقوف ، وقالوا : لاَ أَدْرِ ولاَ أبَالِ . وقال الزمخشري : « إنَّ الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هُذَيل » . وأنشد ابن جرير في ذلك :

٢٧٢٩ ـ كَفَّاكَ كَفٌ مَا تُلِيقُ دِرْهَماً جُوْ داً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا[٣]

والناصب لهذا الظرف فيه أوجه :

أحدها : أنه : « لا تكلم » ، والتقدير : لاَ تَكَلَّمُ نفس يوم يأتي ذلك اليوم ، وهذا معنى جيد لا حاجة إلى غيره .

الثاني : أن ينتصب بـ «اذكر » مقدراً .

والثالث : أن ينتصب بالانتهاء المحذوف . في قوله : « إلاَّ لأَجَلٍ » أي : ينتهي الأجل يوم يأتي .

والرابع : أنه منصوب بـ « لاَ تَكَلَّمُ » مقدراً ولا حاجة إليه ، والجملة من قوله : « لاَ تَكَلَّمُ » في محل نصب على

---

(١) البيت في ديوانه (٢٣١) ، القرطبي (٩/٩٥) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت في الخصائص (٣/٩٠) ، الإنصاف (١/٣٨٧) ، المنصف (٢/٧٢) ، أمالي ابن الشجري (٢/٧٢) ، البحر المحيط (٥/١٦٢) ، روح المعاني (١٢/١٣٩) ، اللسان «ليق» .

الحال من ضمير « اليوم » في « مَشْهُودٌ » أو نعتاً له ، لأنه نكرة ، والتقدير : لا تكلم نفس فيه إلا بإذنه ، قاله الحوفي . وقال ابن عطية : « لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ » يصح أن يكون جملة في موضع الحال من الضمير الذي في « يَأْتِي » ، وهو العائد على قوله : « ذلك يوم » . « ويكون على هذا عائد محذوف تقديره : لا تكلم نفس فيه ، ويصح أن يكون قوله : « لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ » صفة لقوله : « يَوْمَ يَأْتِ » ، وفاعل « يَأْتِ » فيه وجهان

أظهرهما : أنه ضمير « يَوْمَ » المتقدم .

والثاني : أنه ضمير الله تعالى ، كقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ والضمير في قوله : « فَمِنْهُمْ » الظاهر عوده على « النَّاسُ » في قوله : « مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ » ، وجعله الزمخشري عائداً على أهل الموقف ، وإن لم يذكروا . قال : « لأَنَّ ذلك معلوم ، ولأن قوله : « لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ » . يدلُّ عليه» . «وكَذَا قال ابن عطية « وَسَعِيدٌ » خبره محذوف أي : ومنهم سعيد كقوله : ﴿ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ﴾ .

﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾

قوله : ﴿ **شَقُوا** ﴾ .

الجمهور على فتح الشين ، لأنه من شَقِي ، فَعْلٌ قَاصِرٌ، وقرأ الحسن بضمها فاستعمله متعدياً ، فيقال : شَقَاهُ اللَّهُ ، كما يقال : أَشْقَاهُ اللَّهُ .

وقرأ الأخوان وحفص : « سُعِدُوا » .

بضم السين والباقون بفتحها ، فالأولى من قولهم : سَعَدَهُ اللَّهُ ، أي : أَسْعَدَهُ حكى الفراء عن هذيل أنها تقول : سَعَدَهُ اللَّهُ بمعنى : أَسْعَدَهُ . وقال الجوهري : « سَعِدَ فهو سَعِيدٌ كَسَلِمَ فهو سَلِيمٌ وسَعُدَ فهو مَسْعُودٌ » . وقال ابن القشيري : « وَرَدَ سَعَدَهُ اللَّهُ فهو مَسْعُود.وأَسْعَدَهُ فهو مسعود» . وقيل: يقال: «سَعَدهُ وأَسْعَدَهُ فهو مَسْعود » . استغنوا باسم المفعول الثلاثي . وحكى عن الكسائي أنه قال : هما لغتان بمعنى ، يعني : فَعَل وأَفْعَل . وقال أبو عمرو بن العلاء : « يقال : سَعُد الرَّجُلُ ، كما يقال : حَسُن»، وقيل : سَعِدَ لغة، وقد ضعفت جماعة قراءة الأخوين . قال المهدوي : « من قرأ سَعِدوا فهو محمول على مَسْعُودٍ ، وهو شاذ قليل ، لأنه لا يقال : سَعِدَ اللَّهُ ، إنما يقال : أَسْعَدَهُ » . وقال بعضهم : احتج الكسائي بقولهم : مَسْعُود ، قيل : ولا حجة فيه ، لأنه يقال : مكان مَسْعود فيه ثم حذف فيه ، وسُمي به ، وكان علي بن سليمان يتعجب من قراءة الكسائي « سُعُدوا » مع علمه بالعربية والعجب من تعجبه . وقال مكي : « قراءة حمزة والكسائي » « سُعدوا » بضم السين حملاً على قولهم : « مَسْعُود » ، وهي لغة قليلة شاذة ، وقولهم : مَسْعُود ، إنما جاء على حذف الزوائد ، كأنه من أَسْعَدَهُ اللَّهُ ، ولا يقال : سَعَدَهُ اللَّهُ ، وهو مثل قولهم : أَجَنَّهُ اللَّهُ فَهُوَ مَجْنُونٌ ، أتى على جَنَّةِ اللَّهِ ، وإنْ كَانَ لا يقال ذلك كما لا يقال: «سُعده اللَّهُ، وضم السين بعيد عند أكثر النحويين إلاَّ على حذف الزوائد » . وقال أبو البقاء : « وهذا غير معروف في اللغة ، ولا هو مقيس » . وقوله : « لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ » في هذه الجملة احتمالان :

أحدهما : أنها مستأنفة كأن سائلاً سأل حين أخبر أنهم في النار ماذا يكون لهم ؟ فقيل لهم كذا .

والثاني : أنها منصوبة المحل وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : أنه الضمير في الجار والمجرور ، وهي « فَفِي النَّارِ » :

والثاني : أنها حال من « النَّارِ » ، والزَّفِيرُ : أَوَّلُ صَوْتِ الْحِمارِ ، والشَّهِيقُ : آخِرَهُ . قال رؤبة :

٢٧٣٠ - حَشْرَجَ في الصَّدْرِ صَهِيلاً أَوْ شَهَقْ حَتى يُقَالَ : نَاهِقٌ وَمَا نَهَقْ[١]

وقال ابن فارس : الشَّهيق ضدُّ الزَّفِيرِ ، لأن الشَّهِيقَ ردُّ النَّفَسِ ، والزَّفِيرُ : إخْراجُ النَّفَسِ مِنْ شِدَّةِ الْحُزْنِ مأخوذٌ مِنْ الزَّفرِ وهو الْحَمْلُ عَلى الظَّهْرِ لِشدّته . وقال الزمخشري : نحوه ، وأنشد للشَّمَّاخ .

٢٧٣١ - بَعِيدُ مَدَى التَّطْرِيبِ أَوَّلُ صَوْتِهِ زَفِيرٌ وَيَتْلُوهُ شَهِيْقٌ مُحَشْرَجُ[٢]

فقيل : الشَّهِيقُ : النَّفَسِ المُمتدُ مأخوذٌ من قولهم : جَبَلٌ شَاهِقٌ ، أي : عَالٍ . وقال الليث : « الزَّفيرُ أنْ يَمْلأَ الرَّجُلُ صَدْرَهُ حَالَ كَوْنِهِ في الْغَمِّ الشَّديدِ من النَّفسَ ويُخْرِجُهُ ، والشَّهِيقُ : أن يخرج النَّفسَ . وهو قريب من قولهم : تَنَفَّسَ الصُّعدَاءَ . وقال أبو العالية والربيع بن أنس : الزَّفيرُ في الْحَلْقِ والشَّهِيقُ في الصَّدْرِ . وقيل : الزَّفَيرُ لِلحِمَارِ والشَّهِيقُ لِلْبَغْلِ . قوله : « خَالِدِينَ » منصوب على الحال المقدرة . قُلْتُ : لاَ حاجة إلى قولهم مقدرة ، وإنما احتاجوا إلى التقدير في مثل قوله : ﴿ فادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ، لأن الخلود بعد الدخول بخلاف هذا . قوله : ﴿ مَا دَامَتْ ﴾ ما : مصدرية وقتية ، أي : مدة دوامها . و« دَامَ » هنا بمعنى : بَقِيَتْ . قوله : ﴿ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾[٣] فيه أقوال كثيرة منتشرة لخصتها بحمد الله في ثلاثة عشر وجهاً .

أحدها : ـ وهو الذي ذكره الزمخشري ـ فإنَّهُ قال : « فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى الاستثناء في قوله : « إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ » وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء ؟ قُلْتُ : هو استثناء من الخلود في عذاب النار ، ومن الخلود في نعيم أهل الجنة» . وذلك أن أهل النار لا يخلدون في عذابها وحده ، بل يعذبون بالزمهرير ، وبأنواع أخر من العذاب ، وبما هو أشد من ذلك ، وهو سخط الله عليهم ، وكذا أهل الجنة لهم مع نعيم الجنة ما هو أكثر منه لقوله : ﴿ورضوان من الله أكبر﴾ والدليل عليه قوله : ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ ، وفي مقابله ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٤] أي : يفعل بهم ما يريد من العذاب ، كما يعطي أهل الجنة ما لا انقطاع له .

قال الشيخ[٥] : « ما ذكره في أهل النار قد يتمشى ، لأنهم لا يخرجون من النار إلى الزمهرير ، فيصح الاستثناء ، وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة ، فلا يصح فيهم الاستثناء » . قُلْتُ : الظاهر أنه لا يصح فيها ، لأن أهل النار مع كونهم يعذبون بالزمهرير هم في النار أيضاً .

الثاني : أنه استثناء من الزمان الدال عليه قوله : ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[٦] ، والمعنى : إلا الزمان الذي شاءه الله ، فلا يخلدون فيها .

---

(١) انظر ديوانه (١٠٦) ، وفيه «سحيلاً» بدل «صهيلا» وانظر القرطبي (٩٨/٩) ، روح المعاني (١٤١/١٢) .

(٢) البيت في ديوانه برواية :

..... أول نهاقة :

سحيل واخراه حيٌّ المحشرج

انظر ديوانه (٨٨) ، البحر المحيط (٢٥١/٥) ، روح المعاني (١٢٦/١٢) .

(٣) سورة التوبة ، آية : (٧٢) .

(٤) سورة هود ، آية : (١٠٧) .

(٥) انظر البحر المحيط (٢٦٤/٥) .

(٦) سورة هود ، آية : (١٠٧) .

الثالث : أنه من قوله : ﴿فَفِي النَّارِ﴾[١]، و﴿فَفِي الجَنَّةِ﴾[٢]، أي : إلاّ الزمان الذي شاءه الله ، فلا يكون في النار ولا في الجنة ، ويمكن أن يكون هذا الزمان المستثنى هو الزمان الذي يفصل الله فيه بين الخلق يوم القيامة . إذا كان الاستثناء من الكون في النار أو في الجنة لأنه زمان يخلو فيه الشقي والسعيد من دخول النار الجنة . وأما إنْ كان الاستثناء من الخلود ، فيمكن ذلك بالنسبة إلى أهل النار ، ويكون الزمان المستثنى هو الزمان الذي فات أهل النار العصاة من المؤمنين الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة ، فليسوا خالدين في النار ، إذ قد اخرجوا منها وصاروا إلى الجنة ، وهذا المعنى مروي عن : قتادة والضحاك وغيرهما . و« الَّذِينَ شَقُوا » على هذا شامل للكفار والعصاة . هذا في طرف الأشقياء العصاة ممكن ، وأما حق الطرف الآخر فلا يتأتى هذا التأويل فيه ، إذ ليس منهم من يدخل الجنة ثم لا يخلد فيها .

قال الشيخ[٣] : « يمكن ذلك باعتبار أن يكون أريد الزمان الذي فات أهل النار العصاة من المؤمنين أو الذي فات أصحاب الأعراف ، فإنه بفوات تلك المدة التي دخل المؤمنون فيها الجنة وخلدوا فيها صدق على العصاة المؤمنين وأصحاب الأعراف أنهم ما خلدوا في الجنة تخليد من دخلها لأول وهلة » .

الرابع : أنه استثناء من الضمير المستتر في الجار والمجرور ، وهو قوله : « فَفِي النَّارِ » و« فَفِي الجَنَّةِ » ، لأنه لما وقع خبراً تحمّل ضمير المبتدأ .

الخامس : أنه استثناء من الضمير المستتر في الحال ، وهو «خَالِدِينَ » وعلى هذين القولين تكون « ما » واقعة على مَنْ يعقل عند مَنْ يرى ذلك ، أو على أنواع من يعقل كقوله : ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[٤] ، والمراد بـ « ما » حينئذ العصاة من المؤمنين في طرف أهل النار ، وأما في طرف أهل الجنة فيجوز أن يكونوا هم أو أصحاب الأعراف ، لأنهم لم يدخلوا الجنة لأول وهلة ولا خلدوا فيها خلود من دخلها أولاً .

السادس : قال ابن عطية : « قيل : إنَّ ذلك على طريق الاستثناء الذي ندب الشارع إلى استعماله في كل كلام فهو كقوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[٥] استثناء في واجب، وهذا الاستثناء هو في حكم الشرط ، كأنه قال : إنْ شاء الله ، فليس يحتاج أن يوصف بمتصل ولا منطقع » .

السابع : هو استثناء من طول المدة ، ويروى عن ابن مسعود وغيره أن جهنم تخلو من الناس وتخفف أبوابها ، فلذلك قوله : « إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ » وهذا مردود بظواهر الكتاب والسنة ، وما ذكرته عن ابن مسعود فتأويله : أن جهنم في الدرك الأعلى وهي تخلو من العصاة المؤمنين ، هذا على تقدير صحة ما نقل عن ابن مسعود .

الثامن : أن «إلاَّ » حرف عطف بمعنى الواو ، فمعنى الآية : وما شاء ربك زائداً على ذلك .

التاسع : أن الاستثناء منقطع فيقدر بـ « لَكِنْ» أو بـ « سِوَى » ، ونظروه بقولك : « لِي عَلَيْكَ ألفا درهم إلا الألف التي كنت أسلفتك » بمعنى : سوى تلك ، فكأنه قيل : خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض سوى ما شاء رَبُّكَ زائداً على ذلك . وقيل : سوى ما أعد لهم من عذاب غير عذاب النار كالزمهرير ونحوه .

---

(١) سورة هود ، آية : (١٠٦) .
(٢) سورة هود ، آية : (١٠٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٥/٢٦٣) .
(٤) سورة النساء ، آية : (٣) .
(٥) سورة الفتح ، آية : (٢٧) .

العاشر : أنه استثناء من مدة السماوات والأرض التي فرضت لهم في الحياة الدنيا .

الحادي عشر : أنه استثناء من البرزخ الذي بين الدنيا والآخرة .

الثاني عشر : أنه استثناء من المسافات التي بينهم في دخول النار ، إذ دخولهم إنما هو زمراً بعد زمر .

الثالث عشر : أنه استثناء من قوله : « فَفِي النَّارِ » كأنه قال : إلا ما شاء ربك من تأخر قوم عن ذلك ، وهذا القول مروي عن أبي سعيد الخدري وجابر .

الرابع عشر : أن « إلَّا مَا شَاءَ » بمنزلة : كما شاء قيل : كقوله تعالى : ﴿ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[1] ، أي : كما قد سلف . قوله : ﴿عَطَاءً﴾ نصب على المصدر مؤكد من معنى الجملة قبله ، لأن قوله ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، يقتضي اعطاء وانعاماً فكأنه قيل : يعطيهم عطاء ، و« عَطَاءً » اسم مصدر ، والمصدر في الحقيقة الاعطاء على الأفعال ، أو يكون مصدراً على حذف الزوائد كقوله : ﴿ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[2] أو منصوب بمقدر موافق له ، أي : فنبتم نباتاً ، وكذلك هنا ، فيقال : عَطَوْتُ بمعنى : تناولت . و﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[3] نعته ، و« الْمَجْذوذُ » : المقطوع ، ويقال : لِفُتَاتِ الذَّهَبِ والفضةِ والحِجَارةِ جُذَاذٌ مِنْ ذلك ، وهو قريب من الجذ بالمهملة في المعنى ، إلا أن الرَّاغِبَ جَعَلَ « جَذَّ » بالمهملة بمعنى : قَطْعُ الأَرْضِ الْمُسْتَوِيَةِ ، ومِنْهُ : جَدَّ فِي سَيْرِهِ يَجِدُّ جَدّاً . ثم قال : وتُصوِّرِ مِنْ جَدَّدْتُ القطعَ الْمُجَرَّدَ ، فقيل : جَدَدْتُ الثَّوْبَ ، إذا قطعته على وجه الإصلاح ، وثَوبٌ جَدِيدٌ أصله : المقطوع ، ثم جُعِلَ لِكُل ما أُحْدِثَ انشاؤه . والظاهر أن المادتين متقاربتان في المعنى ، وقد ذكرت لها نظائر نحو : عَتَى وعَثَى ، وكَتَبَ وَكَثَبَ .

فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَٰؤُلَاءِ ۚ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ ۚ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ﴿١٠٩﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١١٠﴾

قوله : ﴿ مِمَّا يَعْبُدُ ﴾ .

ما : في « مِمَا يَعْبُدُ » وفي « كَمَا يَعْبُدُ » مصدرية ، ويجوز أن تكون الأولى اسمية دون الثانية . قوله : ﴿ لَمُوَفُّوهُمْ ﴾ قرأ العامة بالتشديد من « وَفَّاهُ » مشدداً ، وقرأ ابن محيص . «لمُوفُوهُمْ» بالتخفيف من « أَوْفَى » كقوله : ﴿ وأَوْفُوا بِعَهْدِي ﴾ ، وقد تقدم في البقرة أنَّ فيه ثلاث لغات . قوله :﴿ غَيْرَ مَنْقُوصٍ ﴾ حال من « نَصِيبَهُمْ » ، وفي ذلك احتمالان :

أحدهما : أن يكون حالاً مؤكدة لأن لفظ التوفية يُشْعِرُ بعدم النقص فقد أستفيد معناها من عاملها ، وهو شأن المؤكدة .

والثاني : أن يكون حالاً مبينة . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : كيف نصب « غَيْرَ مَنْقُوصٍ » حالاً من النصيب الموفى ؟ قُلْتُ : يجوز أن يوفى وهو ناقص ، ويوفى وهو كامل» ، ألا تراك تقول : وَفَّيْتُهُ شَطْرَ حَقِّهِ وثُلُثَ حَقِّه وحَقّه كاملاً

---

(١) سورة النساء ، آية : (٢٢) .

(٢) سورة نوح ، آية : (١٧) .

(٣) آية : رقم (١٠٨) .

ونَاقِصاً . وظاهر هذه العبارة أنها مبينة ، إذ عاملها محتمل لمعناها ولغيره إلا أن الشيخ قال بعد كلامه هذا[١] : وهذه مغلطة إذ قال : وَفَيْتُهُ شَطْرَ حَقِّهِ ، فالتوفية وقعت في الشطر وكذا في الثلث ، والمعنى : أعطيته الشطر أو الثلث كاملاً لم أنقصه شيئاً ، وأما قوله : وحقه كاملاً وناقصاً . أمَّا كاملاً فصحيح وهي حال مؤكدة ، لأن التوفية تقتضي الإكمال ، وأما : وناقصاً فلا يقال ، لمنافاته التوفية . وفي منع الشيخ أن يقال : وفيته حقه ناقصاً نظر . إذ هو سائغ في تركيبات الناس المعتبر قولهم ، لأن المراد بالتوفية مطلق التأدية .

قوله : ﴿ فَاخْتُلِفَ فيه ﴾ .

أي : في الكتاب ، و«في» على بابها من الظرفية ، وهو هنا مجاز ، أي : في شأنه ، وقيل : هي سببية ، أي : هو سبب اختلافهم ، كقوله تعالى : ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فيه ﴾[٢] ، أي : يكثركم بسببه ، وقيل : هي بمعنى « عَلَى » ويكون الضمير لموسى ـ عليه السلام ـ أي : فاختلف عليه . و﴿ومُرِيبٍ﴾ :من أَرابَ : إذا حصل الرَّيْبُ لِغَيْرِه أو صار هو في نفسه ذَا رَيْبٍ ، وقد تقدم .

وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾

قوله : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ .

هذه الآية الكريمة مما تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً وَعَسُر على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجاً ، وقد سهل الله تعالى فذكرت أقاويلهم ، وما هو الراجح منها فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم : «وإنْ» بالتخفيف ، والباقون بالتشديد . وأما «لَمَّا» فقرأها مشددة هنا وفي «يَسّ» وفي سورة «الزخرف» وفي سورة «والسَّمَاءِ والطَّارِقِ» : ابن عامر وعاصم وحمزة ، إلا أنه عن ابن عامر في الزخرف خلاف ، فروى عن هشام وجهين ، وروى عنه ابن ذكوان التخفيف فقط ، والباقون قرأوا جميع ذلك بالتخفيف ، وتلخص من هذا أن نافعاً وابن كثير قرآ « وإنْ » و« لمَا » مخففتين ، وأن أبا بكر عن عاصم خفف « إنْ » وثقل « لَمَّا » ، وأَنّ ابن عامر وحمزة وحفصاً عن عاصم شددوا « إنَّ وَلَمَّا » معاً ، وأن أبا عمرو والكسائي شددا « إنَّ » وخففا « لَمَا » فهذه أربع مراتب للقراء في هذين الحرفين ، هذا في المتواتر ، وأما في الشاذ فقد قرىء أربع قراءات أخر :

إحداها : قراءة أُبي والحسن وأَبَان بن تَغْلب « وإنْ كُلٌّ » بتخفيفها ورفع « كُلٌّ لَمَّا » بالتشديد .

والثانية : قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم « لمَّا » مشددة منونة ، ولم يتعرضوا لتخفيف « إنَّ » ، ولا لتشديدها .

الثالثة : قراءة الأعمش ، وهي في حرف ابن مسعود كذلك « وإنْ كُلُّ » بتخفيف « إنْ » ، ورفع « كُلُّ» .

الرابعة : قال أبو حاتم : الذي في مصحف «أُبي» اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً . حتى قال أبو شامة : « وأما هذه الآية فمعناها على القراءات من أشكل الآيات » . وتسهيل ذلك بعون الله أن أذكر كل قراءة على حدتها ، وما قيل فيها . فأمّا قراءة الحرميين ففيها إعمال «إنْ» المخففة وهي لغة ثابتة عن العرب . قال سيبويه : حَدَّثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب من يقول : « إنْ عمراً لمنطلقٌ » ، كما قال :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٢٦٦) .

(٢) سورة الشورى ، آية : (١١) .

٢٧٣٢ - ..... كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ [١]

قال : ووجهه من القياس : أنّ « أنْ » مشبهة في نصبها بالفعل ، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف ، نحو : « لَمْ يَكُ زيدٌ منطلقاً » «فَلاَ تَكُ في مِرْيَةٍ»، وكذلك «لاَ أَدْر » . قُلْتُ : وهذا مذهب البصريين ، أعني : أن هذه الأحرف إذا خفف بعضها جاز أن تعمل ، وأن تهمل كـ « إنّ » والأكثر الإهمال ، وقد أجمع عليه في قوله : ﴿ وإنْ كُلٌّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا ﴾[٢] . وبعضها يجب إهماله عند الجمهور كـ « لَكنْ » . وأما الكوفيون فيوجبون الإهمال في « أَنْ » المخففة ، والسماع حجة عليهم بدليل هذه القراءة المتواترة ، وقد أنشد سيبويه[٣] على إعمال هذه الحروف :

٢٧٣٣ - ..... كَـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْـطُـو إلى وَارِقِ السَّلَمْ [٤]

وقال الفراء : لم يسمع العرب تخفف وتعمل إلاَّ مع المكنى كقوله :

٢٧٣٤ - فَلَوْ أَنْـكِ فِي يَـوْمِ الـرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي طَـلاَقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ [٥]

قال : لأن المكنى لا يظهر فيه إعراب ، وأما مع الظاهر فالرفع ، قلت : وقد تقدم ما أنشده سيبويه ، وقول الآخر :

٢٧٣٥ - كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ [٦]

وهذا ما يتعلق بـ « إنْ » وأما « لمّا » في هذه القراءة فاللام فيها هي لام «إن» الداخلة في الخبر ، و« ما » يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي واقعة على من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[٧] ، فأوقع « ما » على العاقل ، واللام في « لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » ، جواب قسم مضمر ، والجملة من القسم وجوابه صلة للموصول ، والتقدير : وإن كُلاًّ للذين والله ليوفينهم ، ويجوز أن تكون « مَا » نكرة موصوفة ، والجملة القسمية وجوابها صفة لـ « ما » والتقدير : وإن كُلاًّ لخلق أو فريق ، والله ليوفينهم . والموصول وصلته أو الموصول وصفته خبر لـ « إن » . وقال بعضهم[٨] : اللام الأولى هي الموطئة للقسم ، ولما اجتمع اللامان واتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ « ما » ، كما فصل بالألف بين النونين في « تضربنان » ، وبين الهمزتين نحو : « أأنت » فظاهر هذه العبارة أن « ما » هنا زائدة فجيء بها للفصل ، اصلاحاً للفظ . وعبارة الفارسي مؤذنة بهذا ، إلاَّ أنه جعل اللام الأولى لام « إنْ » فقال : العرف أن تدخل لام الابتداء على الخبر ، والخبر هنا هو القسم وفيه لام تدخل على جوابه ، فلما اجتمع اللامان والقسم محذوف واتفقا في اللفظ وفي تلقي القسم ، فصلوا بينهما بـ « ما » كما فصلوا بين « إنْ » و« اللام » . ونصَّ الحوفي على أنها لام « إنْ » . وقد صرح الزمخشري بذلك فقال : واللام في « لَمَّا » موطئة للقسم ، و« ما » مزيدة . وقال أبو شامة : « واللام في « لمَّا » هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية . وفي هذا نظر ، لأن الفارقة إنما يؤتى بها عند التباسها بالنافية ، والالتباس إنما يجيء عند إهمالها نحو : « إن زيدٌ لقائم » وهي في الآية الكريم معملة ، فلا التباس بالنافية ، فلا يقال انها فارقة . فتلخص في كل من « اللام » و« ما » ثلاثة أوجه :

---

(١) تقدم .
(٢) سورة يسّ ، آية : (٣٢) .
(٣) انظر الكتاب (٢/ ١٣٤) .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) تقدم .
(٧) سورة النساء ، آية : (٣) .
(٨) انظر البحر المحيط (٥/ ٢٨٧) .

أحدها : في اللام أنها للابتداء الداخلة على خبر « إنْ » .

الثاني : لام الموطئة للقسم.

الثالث : أنها مزيدة للفصل بين اللامين ، وأما قراءة أبي بكر ففيها أوجه :

أحدها : ما ذهب إليه الفراء وجماعة من نحاة البصرة والكوفة ، وهو أن الأصل « لَمِنْ مّا » بكسر الميم على أنها « مِن » الجارة ، دخلت على « ما » الموصولة أو الموصوفة ، كما تقرر ، أي : لمن الذين والله ليوفينهم ، أو لمن خلق والله ليوفينهم ، فلما اجتمعت النون الساكنة قبل ميم « ما » وجب ادغامها فيها ، فقلبت ميماً وأدغمت ، فصار في اللفظ ثلاثة أمثال ، فخففت الكلمة بحذف احداها ، فصار اللفظ كما ترى ، كما قال نصر بن علي الشيرازي : وصل من الجارة بـ « ما » فانقلبت النون أيضاً ميماً للادغام ، فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت إحداهُنَّ فبقي « لمَّا » بالتشديد ، قال : «وَمَا» هنا بمعنى «مَنْ» ، وهو اسم لجماعة الناس ، كما قال تعالى : ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[1] ، أي : من طاب ، والمعنى : وإن كُلاًّ من الذين ليوفينهم ربك أعمالهم أو من جماعة ليوفينهم ربك أعمالهم . وقد عين المهدوي الميم المحذوفة فقال : « حذفت الميم المكسورة ، والتقدير : لمن خلق ليوفينهم .

الثاني : ما ذهب إليه المهدوي ومكي : وهو أن يكون الأصل « لَمَنْ مَا » بفتح ميم « من » على أنها موصولة ، أو موصوفة ، و« ما » بعدها مزيدة ، قال : فقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم التي بعدها ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فحذفت الوسطى منهن ، وهي المبدلة من النون ، فقيل : لمَّا . قال مكي : « والتقدير : وإن كُلاًّ لخلق ليوفينهم ربك أعمالهم » . فيرجع إلى معنى القراءة الأولى ، بالتخفيف ، وهذا هو الذي حكاه الزجاج عن بعضهم فقال : زعم بعض النحويين أن أصله « لمن ما » ثم قلبت النون ميماً فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت الوسطى . قال : وهذا القول ليس بشيء ، لأن « مَنْ » لا يجوز حذف بعضها ، لأنها اسم على حرفين وقال النحاس : « قال أبو اسحاق : هذا خطأ ، لأنه بحذف النون من « مَنْ » فيبقى حرف واحد . وقدره الفارسي أيضاً ، فقال : إذا لم يقو الإدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم في نحو : « قَدّم مَالَكَ » فإنه لا يجوز الحذف أبداً. قال: على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام ، أكثر مما كانت تجتمع في « لمَن ما » ، ولم يحذف منها شيء ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ ، «فإذا لم يحذف شيء من هذا فان لا يحذف ثم أجدر » . قُلْتُ اجتمع في «أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ » ثمانية ميمات ، وذلك أن « أمما » فيها ميمان وتنوين ، والتنوين يقلب ميماً لإدغامه في ميم « مَنْ » ومعنا نونان «مِنْ » الجارة ، ونون « مَنْ » الموصولة ، فيقلبان أيضاً ميماً ، لإدغامهما في الميم بعدهما ، ومعنا ميم « معك » فتحصل معنا خمس ميمات ملفوظ بها ، وثلاث منقلبة أحدها عن تنوين ، واثنتان عن نون ، واستدل الفراء على أَنَّ أصل « لَمَّا » « لَمَنْ ما » ، يقول الشاعر :

٢٧٣٦ - وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ [2]

ويقول الآخر :

---

(١) سورة النساء ، آية : (٣) .

(٢) البيت لإبي حية النميري وهو من شواهد الكتاب (١٥٦/٣) ، الأزهية (٩٠) ، المقتضب (١٧٤/٤) ، الخزانة (٢١٤/١٠) ، أمالي ابن الشجري (٢٤٢/٢) ، الهمع (٣٥/٢) ، التصريح (١٠/٢) ، شرح الرضى (٣٢٠/٢) ، الدرر (٣٥/٢) ، البحر المحيط (٢٧٨/٢) .

٢٧٣٧ - وإنِّـي لَـمِـمَّـا أُصـدِرُ الأمـرَ وَجْـهَـهُ إذا هُـوَ أَعْيَـا بـالسَّبِيـلِ مَـصَـادِرُه[١]

قُلْتُ : وقد تقدم في سورة آل عمران[٢] في قراءة من قرأ : ﴿ وَإِذ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيينَ لَمَّا آتَيْتُكُمَ ﴾ بتشديد « لمّا » أن الأصل : «لَمَنَ ما» ففعل فيه ما تقدم ، وهذا أحد الأوجه المذكورة في تخريج هذا الحرف من سورته ، وذكرت ثَمَّةَ ما قاله الناس فيه فعليك بالنظر فيه . وقال أبو شامة : « وما قاله الفراء استنباط حسن»، وهو قريب من قولهم : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ إن أصله : « لكن أنا » ثم حذفت الهمزة ، وأدغمت النون في النون ، وكذا قولهم : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » . قالوا المعنى : لأن كنت منطلقاً . قُلْتُ : وفيما قاله نظر ، لأنه ليس فيه حذف البتة ، وإنما كان يحسن التنظيران لو كان فيما جاء به إدغام ثم حذف ، أما مجرد التنظير بالقلب والإدغام فغير طائل ، ثم قال أبو شامة : « وما أحسن ما استخرج الشاهد من البيت » . يعني : الفراء . ثم الفراء أراد أن يجمع بين قراءتي التخفيف والتشديد من « لمَّا » في معنى واحد ، فقال : « ثم يخفف ، كما قرأ بعض القراء» : « والْبَغْيَ يَعِظُكُمْ » بحذف الياء ، أنشدني الكسائي :

٢٧٣٨ - وأَشْـمَـتَّ الْـعُـدَاةَ بِـنَـا فَـأَضْـحَـوا لَـدَيَّ تَـبَـاشَـرُونَ بِـمَـا لَـقِـيـنَـا[٣]

فحذفت ياؤه لاجتماع الياءات . قُلْتُ : الأولى أن يقال : حذفت ياء الإضافة من « لَدَيَّ » فبقيت الياء الساكنة قبلها المنقلبة عن الألف في « لَدَيَّ » وهو مثل قراءة من قرأ « يا بُنَيْ » بالإسكان على ما سبق ، وأما الياء من « يتباشرون » فثابتة ، لدلالتها على المضارعة ، ثم قال الفراء ، ومثله :

٢٧٣٩ - كَانَّ مِنْ آخِرِهَا الْقَادِمِ[٤]

يريد : إلى القادم فحذفت اللام عند اللام . قُلْتُ : توجيه قولهم : « من آخرها إلى القادم » . أن ألف « إلى » حذفت لالتقاء الساكنين ، وذلك أَنَّ ألف « إلى » ساكنة ، ولام التعريف « مِنَ القادم » ساكنة ، وهمزة الوصل حذفت درجاً ، فلما التقيا أولهما فالتقى لامان ، لام « إلى » و « لام » التعريف ، فحذفت الثانية على رأيه ، والأَولى حذف الأولى ، لأن الثانية دالة على التعريف ، فلم يبق من حرف غير الهمزة ، فاتصلت بلام القادم ، فبقيت الهمزة على كسرها ، فلهذا تلفظ بهذه الكلمة « من آخرها » إلى « القادم » بهمزة مكسورة ثابتة درجا ، لأنها همزة قطع . قال أبو شامة : « وهذا قريب من قولهم : مِلْكَذِبِ وعَلْمَاء بنُو فُلان ، وَبَلْعَنْبرِ ، يريدون : من الكذب ، وعلى الماء بنو فلان ، وبنو العنبر . قُلْتُ : يريد قوله :

٢٧٤٠ - ابْـلِغْ أَبَـا دَخْـتَـنُـوسَ مَـأْلُـكَـةً غَـيْـرَ الَّـذِي قَـدْ يُـقَـالُ مِـلْكَـذِبِ[٥]

وقول الآخر :

٢٧٤١ - فَـمَـا سَبَـقَ الْقَـيْـسِـيُّ مِـنْ سُـوءِ فِـعْـلِه وَلَكِنْ طَفتْ عَـلْـمَـاءِ غُـرْلَـةُ خَـالِـدِ[٦]

---

(١) انظر البيت في تفسير الطبري (١٥/٤٩٤) ، روح المعاني (١٢/١٥٠) ، الفراء (٢/٢٩) ، القرطبي (٩/١٠٥) .
(٢) آية : (٨١) .
(٣) انظر تفسير الطبري (١٥/٤٩٥) ، الفراء (٢/٢٩) .
(٤) انظر الطبري (١٥/٤٩٤) ، الفراء (٢/٢٩) .
(٥) تقدم .
(٦) البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، والمقتضب (١/٢٨٦) ، وأمالي ابن الشجري (٢/٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٥٥) .

وقد ردَّ بعضهم قول الفراء بأن نون « مِنْ » لا تحذف ، إلَّا ضرورة ، وأنشد :

٢٧٤٢ - ..... مِلْكَذِبِ[١]

الثالث : أن أصلها « لما » بالتخفيف ، ثم شددت ، وإلى هذا ذهب أبو عثمان ، قال الزجاج : وهذا ليس بشيء ، لأنا لسنا بنقل كان على حرفين ، وأيضاً فلغة العرب على العكس من ذلك يخففون ما كان مثقلاً نحو : في « رُبَ » . « وقيل في توجيهه : إنه لمّا وقف عليها شددها» ، كما قالوا : رأيت فرجاً وقصباً ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، وفي هذا نظر ، لأن التضعيف إنما يكون في الحرف إذا كان آخراً ، والميم هنا حشو ، لأن الألف بعدها ، إلَّا أَنْ يُقالَ : إنه أجرى الحرف المتوسط مجرى المتأخر كقوله :

٢٧٤٣ - مِثْلُ الْحرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا[٢]

يريد : القصب ، فلما أشبع الفتحة تولدت منها ألف ، وضعف الحرف ، وكذلك قوله :

٢٧٤٤ - بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْعَيْهَلِّ[٣]

شدد اللام مع كونها حشواً بياء الاطلاق ، وقد يفرق بأن الألف والياء في هذين البيتين في حكم الطرح ، لأنهما نشآ من حركة بخلاف ألف « لمّا » فإنهما أصلية ثابتة ، وبالجملة فهو وجه ضعيف جداً .

الرابع : أن أصلها « لمَّا » بالتنوين ثم بنى منه « فَعْلَى » فإن جعلت ألفه للتأنيث ، لم تصرفه ، وإن جعلتها [illegible] صرفته ، وذلك كما قالوا في « تترى » بالتنوين وعدمه ، وهو مأخوذ من قولك : لممته أي : جمعته ، والتقدير : وإن كلاً جميعاً ليوفينهم ، ويكون جميعاً فيه معنى التوكيد لكل ، ولا شك أن « جَمِيعاً » تفيد معنى زائداً على « كل » عند بعضهم . قال : ويدل على ذلك قراءة من قرأ « لكما » « بالتنوين » .

الخامس : أن الأصل « لَمَّا » بالتنوين أيضاً ، ثم أبدل التنوين ألفاً وقفاً ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، وقد منع من هذا الوجه أبو عبيد ، قال : لأن ذلك إنما يجوز في الشعر ، يعني : إبدال التنوين ألفاً وصلاً إجراء له مجرد الوقف ، وسيأتي توجيه قراءة « لَمَّا » بالتنوين بعد ذلك . وقال أبو عمرو بن الحاجب : استعمال « لَمَّا » في هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد ، فَإِنْ قيل : « لَمَّا » فعلى من اللمم ومنع الصرف ، لأجل ألف التأنيث ، والمعنى فيه مثل معنى « لَمَّا » المتصرف فهو أبعد ، إذ لا يعرف « لَمَّا فعلى بهذا المعنى ، ولا بغيره ، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال ، وهو خلاف الاجماع وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم .

السادس : أن « لَمَّا » زائدة ، كما تزاد « إلَّا » قاله أبو الفتح وغيره[٤] ، وهذا وجه لا اعتبار به ، فإنه مبني على وجه ضعيف أيضاً ، وهو أن « إلَّا » تأتي زائدة .

السابع : أن « إنْ » نافية بمنزلة « ما » ، و « لَمَّا » بمعنى « إلَّا » ، فهي كقوله : ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا** ﴾[٥] ، أي : ما كل نفس إلا عليها ، و ﴿ **إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ** [٦] ﴾ ، أي : ما كل ذلك إلا متاع ، واعترض على هذا الوجه

---

(١) تقدم .
(٢) لم نعثر عليه .
(٣) البيت لمنظور بن مرثد القفعسي وهو من شواهد الكتاب (٤/١٧٠) ، شرح شواهد الشافية (٤/٢٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩/٦٨) .
(٤) انظر البحر المحيط (٥/٢٦٧) .
(٥) سورة الطارق ، آية : (٤) .
(٦) سورة الزخرف ، آية : (٣٥) .

بأن « إنْ » النافية لا ينصب الاسم بعدها ، وهذا اسم منصوب بعدها ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأن « كلاًّ » منصوب بإضمار فعل فقدّره قوم منهم أبو عمرو بن الحاجب : «وأنْ أرى كُلاًّ ، وإن أعلم » ونحوه ، قال : ومن ههنا كانت أقل إشكالاً من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي غير مستبعد ذلك الاستبعاد ، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاد ، وذلك اختلفوا في قول الشاعر :

٢٧٤٥ - أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَدلُّ عَلَى مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ[1]

هل هو منصوب بفعل مقدَّر ، أو نون ضرورة ؟ فاختار الخليل إضمار الفعل ، واختار يونس التنوين للضرورة ، وقدره[2] بعضهم بعد «لَمَّا» من لفظ «لَيُوَفِّيَنَّهُم» ، والتقدير وَإِنْ كُلاًّ إلاَّ ليوفينهم وفي هذا التقدير بعد كثير أو امتناع ، لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، واستدل أصحاب هذا القول أعني : مجيء « لَمَّا » بمعنى : إلا بنص الخليل وسيبويه على ذلك ونصره الزجاج . قال بعضهم : وهي لغة هذيل ، يقولون : سَأَلْتُكَ اللَّهَ لمَّا فَعَلْتَ » أي : إلاَّ فَعَلْتَ، وقد أنكر الفراء وأبو عبيد ، ورود « لَمَّا » بمعنى : « إلاَّ » ، قال أبو عبيد ؛ « أما من شدد « لَمَّا » بتأويل « إلاَّ » فلم نجد هذا في كلام العرب ، ومن قال هذا لزمه أن يقول : « قام القوم لَمَّا أخاك » ، يريد : إلاَّ أخاك ، وهذا غير موجود ، وقال الفراء : وأما من جعل « لَمَّا » بمنزلة « إلاَّ » فهو وجه لا نعرفه . وقد قالت العرب في اليمين : « بالله لَمَّا قمت عنَّا ، وإلاَّ قمت عنَّا» ، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا في غيره ، ألاَ ترى أنَّ ذلك لو جاز لسمعت في الكلام : « ذَهَبَ النَّاسُ لمّا زيداً » . قُلْتُ : فأبو عبيد أنكر مجيء « لَمَّا » بمعنى : إلاَّ مطلقاً ، والفراء جوز ذلك في القسم خاصة ، وتبعه الفارسي ، في ذلك فإنه قال في تشديد « لمَّا » في هذه الآية : « لا يصلح أن تكون بمعنى : إلا ، لأن « لَمَّا » هذه لا تفارق القسم» . وردَّ الناسُ قوله بما حكاه الخليل وسيبويه ، وبأنها لغة هذيل مطلقاً ، وفيه نظر ، فإنهم لما حكوا اللغة الهُذَيليَّةَ حكوها في القسم ، كما تقدم من نحو : « نَشَدْتُكِ باللَّهِ لَمَّا فَعَلْتِ » ، و« أَسْأَلكَ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ » ، وقال أبو علي أيضاً مستشكلاً تشديد « لمَّا » في هذه السورة على تقدير : أن « لمَّا » بمعنى « إلاَّ » لا تختص بالقسم ـ ما معناه ـ : « أن تشديد « لمَّا » ضعيف ، سواء شددت « إنّ » أم خففتها ، قال : لأنه قد نصب بها «كُلاًّ» وإذا نصب بالمخففة كانت بمنزلة المثقلة ، فكما لا يحسن « إنْ زيداً إلاَّ منطلقٌ » لأن إلا تجيء بعد نفي ، ولم يتقدم هنا إلاَّ إيجاب مؤكد ، فكذا لا يحسن « إنْ زيداً لمَّا منطلقٌ » لأنه بمعناه ، وإنما ساغ « نَشَدْتُكَ اللَّهَ إلاَّ فَعَلْتَ ، وَلَمَّا فَعَلْتَ » ، لأن معناه الطلب ، ، فكأنه قال : ما أطلب منك إلاَّ فعلك ، فحرف النفي مراد ، مثل : ﴿ **تاللَّهِ تَفْتَأُ** ﴾[3] ومثل ذلك أيضاً قولهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ » ، أي : ما أهر ذا ناب إلاَّ شر ، قال : « وليس في الآية معنى النفي ولا الطلب » . وقال الكسائي : « لا أعرف وجه التثقيل في « لمَّا » . قال الفارسي : « ولم يبعد فيما قال » ، وروي عن الكسائي أيضاً أنه قال : « الله عزَّ وجلَّ أعلم بهذه القراءة لا أعرف لها وجهاً » .

الثامن : قال الزجاج : قال بعضهم قولاً ولا يجوز غيره أن « لمَّا » في معنى « إلاَّ » مثل : ﴿ **إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** ﴾[4] ، ثم اتبع ذلك بكلام مشكل حاصله يرجع إلى أن معنى : « إنْ زَيْداً لمنطلق » ، « ما زيدٌ إلاَّ منطلقٌ » ، فأجريت المشددة كذلك في هذا المعنى ، إذا كانت اللام في خبرها وعملها النصب في اسمها باقٍ بحالة مشددة ، ومخففة ، والمعنى : نفي « بـ«إنْ » وإثبات بـ« اللام » التي بمعنى « إلاَّ » . و « لمَّا » بمعنى « إلاَّ » .

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٢٦٨) .

(٣) سورة يوسف ، آية : (٨٥) .

(٤) سورة الطارق ، آية : (٤) .

قُلْتُ : قد تقدم انكار أبي علي ، على جواز إلاَّ في مثل هذا التركيب ، فكيف يجوز « لَمَّا » التي بمعناها ؟ وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص ففيها وجوه :

أحدها : أنها « إنَّ » المشددة على حالها ، فلذلك نصب ما بعدها على أنه اسمها ، وأما « لمَّا » فالكلام فيها كما تقدم من أن الأصل « لِمَنْ ما » بالكسر أو « لَمَن ما » بالفتح أو « لَمَن ما » بالفتح وجميع تلك الأوجه التي ذكرتها تعود هنا .

والقول بكونها بمعنى « إلاَّ » مشكل كما تقدم تحريره عن أبي علي وغيره .

الثاني : قال المازني : «إنْ» هي المخففة ثقلت وهي نافية بمعنى « ما » كما خففت « أنْ » ومعناها المثقلة ، و « لمَّا » بمعنى « إلاَّ » . وهذا قول ساقط جداً لا اعتبار به ، لأنه لم يعهد تثقيل « إنْ » النافية ، وأيضاً فـ « كُلاًّ » بعدها منصوب ، والنافية لا تنصب .

الوجه الثالث : أن « لمَّا » هنا هي الجازمة للمضارع ، حذف مجزومها لفهم المعنى .

قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب في أماليه : « لَمَّا هذه هي الجازمة فحذف فعلها للدلالة عليه ، لما ثبت من جواز حذف فعلها في قولهم : « خَرَجْتُ وَلَمَّا ، وسَافَرْتُ وَلَمَّا » ، وهو سائغ فصيح ، فيكون المعنى : وإنْ كُلاًّ لَمَّا يهملوا أو يتركوا ، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين بقوله : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيْدٌ ﴾ ، ثم فصل الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله : ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ . قال : وما أعرف وجهاً أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يرد في القرآن ، قال : « والتحقيق يأبى استبعاده » . قُلْتُ : وقد نصَّ النحويون على أنَّ « لَمَّا » يحذف مجزومها باطراد ، قالوا : لأنها لنفي قد فعل ، وقد يحذف بعدها الفعل كقوله :

٢٧٤٦ - أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

أي : وكأن قد زالت ، فكذلك منفية ، ومِمَّنْ نَصَّ عليه الزمخشري ، على حذف مجزومها وأنشد يعقوب على ذلك في كتاب معاني الشعر قول الشاعر :

٢٧٤٧ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ[2]

قال : قوله : بدأً ، أي : سيداً . وبَدْءُ القومِ سيِّدهُمْ ، وبَدْءُ الْجَزُورِ خَيْرُ أَنْصِبائِهَا وقوله : « ولمَّا » أي : وَلَمْ أكن سيداً إلاَّ حين ماتوا ، فإني سدت بعدهم ، كقول الآخر :

٢٧٤٨ - خَلَتِ الدِّيَارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدِ وَمِنَ الشَّقَاءِ تَفَرُّدِي بِالسُّودَدِ[3]

قال : ونظير السكوت على « قَدْ » دون فعلها في قول النابغة :

٢٧٤٩ - أَفِدَ التَّرَحُّلُ ..... البيت[4]

قُلْتُ : وهذا الوجه لا خصوصية له بهذه القراءة ، بل يجيء في قراءة من شدد « لمَّا » سواء شدد « إنّ » أو

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

خففها ، وأما قراءة أبي عمرو والكسائي فواضحة جدّاً ، فإنّها « إنَّ » المشددة عملت عملها ، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر « إن » ، والثانية جواب قسم محذوف ، أي : وإنْ كُلاًّ للذين والله ليوفينهم ، وقد تقدم وقوع « ما » على العقلاء مقرراً ، ونظير هذه الآية قوله : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبطئَنَّ ﴾[1] غير أن اللام في «لَمَنْ » داخلة على الاسم ، وفي « لمَّا » داخلة على الخبر . وقال بعضهم : « ما » هذه زائدة زيدت للفصل بين اللامين ، لام التوكيد ولام القسم ، وقيل : اللام في « لَمَّا » موطئة للقسم مثل اللام في قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾[2] ، والمعنى : وإن جميعهم والله ليوفينهم ربك أعمالهم من حسن وقبيح وإيمان وجحود . قال الفراء ـ عند ذِكْرِهِ هذه الآية ـ : « جَعَلَ « ما » اسماً للناس كما جاز : ﴿ فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[3] ، ثم جعل اللام التي فيها جواباً لـ « إن » ، وجعل اللام التي في « لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » لأنما دخلت على نية يمين فيها : فيما بين « ما » وصلتها ، كما تقول : هذا من ليذهبن ، وعندي ما لغيره خير منه ، ومثله : ﴿ وإنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ . ثم قال بعد ذلك ما يدل على أن اللام مكررة فقال : إذا عجَّلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه نحو : « إن زيداً لإليك لمحسنٌ » . ومثله :

٢٧٥٠ ـ وَلَوْ أَنَّ قَوْمِي لَمْ يَكُونُواْ أَعِزَّةً لَبَعْدُ لَقَدْ لاَقَيْتُ لاَ بُدَّ مَصْرَعَا[4]

قال : « أدخلها في بعد وليس بموضعها ، وسمعت أبا الجرّاح يقول : إني لبحمد الله لصالح » . وقال الفارسي ـ في توجيه هذه القراءة ـ : ووجهها بين وهو أنه نصب كُلاًّ بـ « إنْ » وأدخل لام الابتداء في الخبر ، وقد دخلت في الخبر لام أخرى ، وهي التي يلتقي بها القسم ، وتختص بالدخول على الفعل ، فلما اجتمعت اللامان فصل بينهما ، كما فصل بين « إن » و « اللام » فدخلت « ما » إن كانت زائدة للفصل ، ومثله في الكلام « إنّ زيداً لَمَّا لَيَنْطَلقُ » . « فهذا ما تلخص لي من توجيهات هذه القراءات الأربع ، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تتحقق له ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلامه» قال المبرد ـ وهي جراءة منه ـ : « هذا لحن ، يعني تشديد « لَمَّا » قال : لأن العرب لا تقول : « إن زيداً لما خارج » ، وهذا مردود عليه» .

قال الشيخ : « وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال وهو : « إنَّ زيداً لَمَّا خَارجٌ » هذا المثال لحن . قُلْتُ : إن عنى أنه ليس مثله في التركيب من كل وجه ، فمسلم ، ولكن ذلك لايفيد فيما نحن بصدده ، وإن عنى أنه ليس مثله في كونه دخلت « لَمَّا » المشددة على خبر « إن » فليس كذلك ، بل هو مثله في ذلك فتسليمه اللحن في المثال المذكور ليس بصواب ، لأنه يستلزم ما لا يجوز أن يقال . وقال أبو جعفر : القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن ، حكي عن محمد بن يزيد أنه قال : إن هذا لا يجوز ، ولا يقال : « إنْ زيداً إلاَّ لَأَضْرِبَنَّه » ، ولا«لَمَّا لأَضْرِبَنّه» ـ قال : وقال الكسائي : الله ـ عزَّ وجلَّ ـ أعلم لا أعرف لهذه القراءة وجهاً . وقد تقدم ذلك ، وتقدم أيضاً : أن الفارسي قال : كما لا يحسن «إن زيداً إلا لمنطلق » لأنَّ « إلاَّ » إيجابٌ بَعْدَ نفي ولم يتقدم هنا إلا إيجاب مؤكد فكذا لا يحسن «إن زَيْدٌ إلاَّ مُنْطَلقٌ » لأنه بمعناه ، وإنما ساغ « نَشَدْتُكَ باللَّهِ لَمَّا فَعَلْتَ » ، إلى آخر ما ذكرته عنه . وهذه كلها أقوال مرغوب عنها ، لأنها معَارضة للمتواتر القطعي . وأما القراءات الشاذة فأولها أُبي ومن معه «وإنْ كُلٌّ لَمَّا » بتخفيف « إنْ » ورفع « كُلٌّ » على أنها «إنْ » النافية ، و«كُلٌّ » مبتدأ ، ولَمَّا » مشددة بمعنى « إلاَّ » و« لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » جواب قسم محذوف ، وذلك

---

(١) سورة النساء ، آية : (٧٢) .
(٢) سورة الزمر ، آية : (٦٥) .
(٣) سورة النساء آية ، (٣) .
(٤) انظر البيت في تفسير الطبري (١٦/٤٩٨) ، الفراء (٢/٣٠) .

القسم وجوابه خبر المبتدأ ، وهي قراءة جلية واضحة ، كما قرأوا ﴿وَإِن كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾[١] ومثله : ﴿ وإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا متاعُ ﴾[٢] ولا التفات إلى قول مَنْ نفى أن «لمَّا » بمنزلة إلاّ . فقد تقدمت أدلته . وأما قراءة اليزيدي وابن أرقم « لَمَّا » بالتشديد منونة فـ« لَمَّا » فيها مصدر من قولهم : لممته ، أي : جعلته لَمّاً ، ومنه قوله تعالى : وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمّاً »[٣] . ثم في تخريجه وجهان :

أَحَدهما:قاله أبو الفتح : « وهو أن يكون منصوباً بقوله : « لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » على حد قولهم : « قِيَاماً لَأَقُومنّ وقُعُوداً لأَقْعُدنَّ» . والتقدير : توفية جامعة لأعمالهم ليوفينهم . يعني : أنه منصوب على المصدر الملاقي لعامله في المعنى دون الاشتقاق

والثاني : ما قاله أبو علي الفارسي : « وهو أن يكون وصفاً لـ « كُلّ » وصف بالمصدر مبالغة ، وعلى هذافيجب أن يقدر المضاف إليه « كُلٌّ » نكرة ليصح وصف « كُلٌّ » بالنكرة ، إذ لو قدر المضاف معرفة لتعرفت « كُلٌّ » ولو تعرفت لامتنع وصفها بالنكرة ، فلذلك قدر المضاف إليه نكرة ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمّا ﴾[٤] فوقع « لَمّا » نعتاً لـ « كُلاًّ » وهو نكرة . قال أبو علي : « ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنه لا شيء في الكلام عامل في الحال » . وظاهر عبارة الزمخشري أنه تأكيد تابع لـ « كلا » كما يتبعها أجمعون ، أو أنه منصوب على النعت لـ «كُلاًّ » فإنه قال : ﴿ وإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ ﴾ كقوله ﴿ أَكْلاً لَمّا ﴾[٥] والمعنى : «وإِنْ كُلاًّ ملومين»[٦] بمعنى : مجموعين ، كأنه قيل : وإِنْ كُلاًّ جميعاً كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ انتهى . لا يريد بذلك أنه تأكيد صناعي ، بل فسَّرَ معنى ذلك ، وأراد : أنه صفة لـ «كُلاًّ » ولذلك قدره : بمجموعين ، وقد تقدم لك في بعض توجيهات « لَمَّا » بالتشديد من غير تنوين ، أن المنون أصلها ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف ، وقد عرف ما فيه ، وخبر « إن » على هذه القراءة هي جملة القسم المقدر ، وجوابه سواء في ذلك تخريج أبي الفتح أو تخريج شيخه ، وأما قراءة الأعمش فواضحة جداً ، وهي مفسرة لقراءة الحسن المتقدمة ، لولا ما فيها من مخالفة سواد الخط . وأما قراءة ما في مصحف أبيّ كما نقلها أبو حاتم ، فـ « إنْ » فيها نافية ، و « مِن » ، زائدة في النفي ، و « كُلٌّ » مبتدأ ، و «لَنُوفِّيَنَّهُمْ » مع قسمه المقدر خبرها ، فتؤول إلى قراءة الأعمش التي قبلها ، إذ يصير التقدير بدون من ، وإن كل إلاّ ليوفينهم والتنوين في « كُلاًّ » عوض من المضاف إليه . قال الزمخشري : « يعني : وإنَّ كُلَّهم وإنَّ جميع المخالفين فيه» . وقد تقدم أنه على قراءة « لَمَّا » بالتنوين في تخريج أبي علي له ، لا يقدر المضاف إليه « كُلٌّ » إلا نكرة ، لأجل نعتها بالنكرة ، وانظر إلى ما تضمنته هذه الآية الكريمة من التأكيد ، فمنها التوكيد بـ« إنْ » وبـ « كُلّ » وبـ « لام » الابتداء الداخلة على خبر « إن » ، وبزيادة « ما » على رأي ، وبالقسم المقدر وبـ « اللام » الواقعة جواباً له ، وبنون التوكيد ، وبكونها مشددة ، واردافها بالجملة التي بعدها من قوله : « إِنَّهُ بِمَا يعملون خبير » فإنه يتضمن وعيداً شديداً للعاصي ، ووعداً صالحاً للطائع . وقرأ العامة : « يَعْمَلُون » بياء الغيبة جَرْياً على ما تقدم من المختلفين . وقرأ ابن هرمز : « بِمَا تَعْمَلُونَ » بالخطاب ، فيجوز أن يكون التفاتاً من غيبة إلى خطاب ، ويكون المخاطبون الغيب المتقدمين ، ويجوز أن يكون التفاتاً إلى خطاب غيرهم .

---

(١) سورة يس ، آية : (٣٢) .
(٢) سورة الزخرف ، آية : (٣٥) .
(٣) سورة الفجر ، آية : (١٩) .
(٤) الآية السابقة .
(٥) الآية السابقة .
(٦) سورة الحجر ، آية : (٣٠) .

فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿١١٣﴾ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ وَٱصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٥﴾

قوله : ﴿ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ .

الكاف في محل النصب ، إما على النعت لمصدر محذوف ، كما هو المشهور عند المعربين . قال الزمخشري : « أي استقم استقامة مثل الاستقامة التي أمرت بها على جادة الحق ، غير عادل عنها » . وإمّا على الحال من ضمير ذلك المصدر ، واستفعل هنا للطلب ، كأنه قيل : اطلب الإقامة على الدين ، كما تقول : استغفر ، أي : اطلب الغفران . قوله : ﴿ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ﴾ في « مَنْ » وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المفعول معه ، كذا ذكره أبو البقاء ، ويصير المعنى : استقم مصاحباً لمن تاب مصاحباً لك ، وفي هذا المعنى نبو عن ظاهر اللفظ ،

والثاني : أنه مرفوع ، فإنه نسق على المستتر في « اسْتَقِمْ » ، وأعني الفصل بالجار عن تأكيده بضمير منفصل في صحبة العطف ، قد تقدم لك هذا البحث في قوله : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[1] ، وأن الصحيح أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، ولذلك قدره الزمخشري : فاستقم أنت وليستقم من تاب . فقدر الرافع له فعلاً لائقاً يرفعه الظاهر . وقرأ العامة « بِمَا تَعْمَلُونَ بصير » بالتاء جَرْياً على الخطاب المتقدم ، وقرأ الأعمش وعيسى الثقفي بالياء للغيبة ، وهو التفات من خطاب إلى غيبة ، عكس ما تقدم في : « بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ » .

قوله : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا ﴾ .

قرأ العامة بفتح التاء والكاف والماضي من هذا « رَكِنَ » بكسر العين كـ « عَلِمَ » وهذه هي الفصحى ، كذا قال الأزهري ، قال غيره : وهي لغة قريش . وقرأ أبو عمرو في رواية « تِركَنُوا » بكسر حرف المضارعة ، وقد تقدم اتقان ذلك أول الموضوع ، وقد قرأ قتادة وطلحة والأشهب مثله . ورويت عن أبي عمرو « تَرْكُنوا » بضم العين وهو مضارع « رَكَنَ » بفتحها كـ « قَتَلَ يَقْتُلُ » ، وقال بعضهم : هو من التداخل يعني : أن من نطق « يَرْكِنُ » بكسر العين قال : يركن بضمها ، وكان من حقه أن يفتح فلما ضم علمنا أنه استغنى بلغة غيره في المضارع ، عن لغته ، وأما في هذه القراءة فلا ضرورة بنا إلى ادعاء التداخل ، بل ندعي أن من فتح الكاف أخذه من « رَكِنَ » بالكسرة ومن ضمها أخذه من « رَكَنَ » « بالفتح » . ولذلك قال الراغب : « والصحيحُ أَنْ يقال : رَكَنَ يَرْكُنُ بالفتح ، ورَكِنَ يَرْكَنُ بالكسر . « في الماضي مع الفتح في المضارع ، وبالفتح في الماضي مع الضم في المضارع»، وشذّ أيضاً قولهم : رَكَن يَرْكَنُ بالفتح فيهما ، وهو من التداخل ، فتحصل من هذا أنه يقال : « رَكِنَ » بكسر العين ، وهي اللغة العالية ، كما تقدم ، وَرَكَنَ بفتحها وهي لغة قيس وتميم ، زاد الكسائي : ونَجْد ، وفي المضارع ثلاث بالفتح والكسر والضم ، وقرأ ابن أبي عبلة ؛ « تُرْكَنُوا »

---

(١) سورة البقرة ، آية : (٣٥) ، والأعراف ، آية : (١٩) .

مبنياً للمفعول من أركنه ، إذا أماله فهو من باب « لاَ أَرَيَنَّكَ هَهنَا » ـ ﴿فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ ، وقد تقدم و « الرُّكْنُ » : الْمَيْلُ ، ومنه : الرُّكْنُ للإسناد إليه . قوله : ﴿ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ وهو منصوب بإضمار « أَنْ » في جواب النهي . وقرأ ابن وثاب وعلقمة والأعمش في آخرين « فتِمسّكُمْ » بكسر التاء ، وقد تقدم . قوله :﴿ وَمَا لَكُمْ ﴾ هذه الجملة يجوز أن تكون حالية أي : يمسكم حال انتفاء ناصركم ، ويجوز أَنْ تكون مستأنفة . و « مِنْ أَوْلِيَاءَ » مِنْ : فيه زائدة إما في الفاعل ، وإما في المبتدأ ، لأَنَّ الجار إذا اعتمد على أشياء ، أحدها : النفي ، رفع الفاعل . قوله : ﴿ ثُمَّ لاَ تُنْصَرُونَ ﴾ العامة على ثبوت نون الرفع ، لأنه فعل مرفوع ، إذ هو من باب عطف الجمل ، عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وقرأ زيد بن علي رضي الله عنهما بحذف نون الرفع عطفه على « تَمَسَّكُمْ » والجملة على ما تقدم من الحالية أو الاستئناف فتكون معترضة ، وأتى بـ « ثُمَّ » تنبيهاً على تَباعُد الرتبة .

قوله : ﴿ طَرَفَيِ النَّهَارِ ﴾ .

ظرف لـ « أَقِمْ » ، ويضعفه أن يكون ظرفاً لـ « الصَّلاَة » كأنه قيل : أي أقم الصلاة الواقعة في هذين الوقتين والطَّرَفُ وإن لم يكن ظرفاً ، ولكنه لما أضيف إلى الظرف أعرب بإعرابه ، وهو كقولك ؛ « أَتَيْتُهُ أولَ النَّهَارِ وآخَرَهُ وَنِصْفَ اللَّيْلِ » بنصب هذه كلها على الظرف ، لما أضيف إليه ، وإن كانت ليست موضوعة للظرفية . وقرأ العامة « وَزُلَفاً » بضم الزاي وفتح اللام ، وهي جمع « زُلْفةٍ » بسكون اللام ، نحو : غُرَفٌ في جمع غُرْفَةٍ وظُلَمٌ في جمع ظُلْمةٍ ، وقرأ أبو جعفر وابن أبي إسحاق بضمهما ، وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جمع « زُلْفة » أيضاً ، والضم للاتباع ، كما قالوا : بُسْرة وبُسْر بضم السين اتباعاً لضمة الباء .

والثاني : أنه اسم مفرد على هذه الزنة ، كـ «عُنُق » .

والثالث : أنه جمع : زَلِيفٍ . قال أبو البقاء ؛ « وقد نُطِقَ بِهِ » ، يعني : أنهم قالوا : زَلِيفٌ ، وفَعِيلٌ : يجمع على فُعُل نحو ؛ رَغِيفٌ ورُغُفٌ ، وقَضِيبٌ وقُضُبٌ ، وقرأ مجاهد وابن محيض باسكان اللام ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنه يحتمل أن تكون هذه القراءة مخففة من ضم العين ، فيكون فيها ما تقدم .

والثاني : أنه سيكون أصل من باب اسم الجنس نحو : بُسْرة وبُسُر ، من غير إتباع ، وقرأ مجاهد وابن محيصن أيضاً في رواية : « وَزُلْفَى » بزنة حُبْلَى جعلوها على صفة الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنى لأن المعنى على المنزلة الزُّلْفَى أو الساعة الزُّلْفَى ، أي : القريبة وقد قيل : إِنَّهُ يجوز أن يكونا أبدلا التنوين ألفاً ثم أجريا الوصل مجرى الوقف ، فإنهما يقرآن بسكون اللام ، وهو محتمل ، وقال الزمخشري : « والزُّلْفَى بمعنى الزُّلْفَةُ ، كما أنَّ القُرْبَى بمعنى القربة». يعني : أنه مما تعاقب فيه التاء التأنيث وألفه . وفي انتصاب « زُلَفاً » وجهان :

أحدهما : أنه نسق على «طَرَفَيِ » فينتصب الظرف، إذ المراد به ساعات الليل القريبة .

والثاني : أن ينتصب انتصاب المفعول به نسقاً على « الصَّلاَةَ » قال الزمخشري ـ بعد أن ذكر القراءات المتقدمة ـ : « وهو مما يقرب من آخر النهار من الليل»، وقيل : « وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ » : وقُرباً من الليل ، وحقها على هذا التفسير أن يعطف على « الصَّلاَةِ » ـ أي : «أقم الصلاة طرفي النهار ، وأقم زُلَفاً من الليل على معنى : صلوات يتقرب بها إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ في بعض الليل » . والزُّلْفَةُ : أَوَّلُ سَاعات اللَّيْلِ ، قاله ثعلب ، وقال الأخفش وابن قُتيبة :

الزُّلَفُ ساعات الليل وآناؤه ، وكُلُّ ساعة مِنْهُ زُلْفَةٌ ، فلم يُخَصَّصَا بأول الليل ، وقال العجاج :

٢٧٥١ - نَـاجٍ طَـوَاهُ الأَيْـنُ مِـمَّـا وَجَـفَـا طَـيَّ الـلَّيَـالِـي زُلَـفـاً فَـزُلَـفَـا[١]
سَمَاوَةَ الْهِلالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا

وأصل الكلمة : من الزُّلْفَى ، وهو الْقُربُ ، يقال : أَزْلَفَهُ فازْدَلَفَ أي : قرّبه فاقترب ، قال تعالى : ﴿ **وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ** ﴾ ، وفي الحديث ؛ « ازْدَلِفُواْ إلى اللَّه بِرَكْعَتَيْنِ» . وقال الراغب : والزُّلْفَةُ الْمَنْزِلَةُ والْحُظْوَةُ ، وقد استعملت الزُّلْفَةُ في معنى الْعَذَابِ كاسْتِعْمَالِ البِشَارة ونَحْوِهَا ، والزَّالِفُ الْمَرَاقِي ، وسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْمُزْدَلِفَةِ لِقُربِهِمْ من مِنىً بَعْدَ الإفَاضَةِ . قوله : ﴿ **مِنَ اللَّيْلِ** ﴾ صفة لـ « زُلَفاً » .

فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾

قوله : ﴿ **فَلَوْلا كَانَ** ﴾ .

لَوْلاَ : تحضيضية ، دخلها معنى التفجع عليهم ، وهو قريب من مجاز قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[٢] . ويروى عن الخليل أنه قال : كُلُّ لَوْلاَ في القرآن فمعناها هَلاَّ إلا التي في الصافات[٣] : ﴿ **فَلَوْلاَ أَنَّهُ** ﴾ ، لا يصح عنه لورودها كذلك في غير الصافات : ﴿ **لَوْلاَ أَنْ تَدَارَكَهُ** ﴾[٤] ، ﴿ **وَلَوْلاَ أَنْ ثَبَّتْنَاكَ** ﴾[٥] ، ﴿ **وَلَوْلاَ رِجَالٌ** ﴾[٦] . « ومِنَ الْقُرُونِ » يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « أُوْلُوا بَقِيَّةٍ » ، لأنه لو تأخر عنه لجاز أن يكون نعتاً له ، و « مِنْ قَبْلِكُمْ » حال من « الْقُرُونِ » ، و « يَنْهَوْنَ » حال من « أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ » لتخصصه بالإضافة ، ويجوز أن يكون نعتاً لـ « أُوْلُوا بقية » ، وهو أَوْلَى ويضعف أن تكون « كَانَ » هذه ناقصة ، لبعد المعنى من ذلك ، وعلى تقديره يتعين تعلق « مِنَ الْقُرُون » بالمحذوف على أنه حال ، لأن « كَانَ » الناقصة لا تعمل عند جمهور النحاة ، ويكون « يَنْهَوْنَ » في محل نصب خبراً لـ« كَانَ » ، وقرأ العامة « بَقِيَّةٍ » بفتح الباء ، وتشديد الياء ، وفيها وجهان ، أحدهما : أنها صفة على « فَعِيلةٍ » للمبالغة بمعنى فَاعِلٍ ، ولذلك دخلت التاء فيها ، والمراد بها حينئذ جيد الشيء وخياره ، وإنما قيل لجيده وخياره : بَقِيَّةٌ من قولهم : فُلاَنٌ بَقِيَّةُ النَّاسِ ، وبَقِيَّةُ كِرامٍ ، لأن الرجل يستبقي مما يخرجه أجوده وأفضله ، وعليه حمل بيت الحماسة :

٢٧٥٢ - إنْ تُـذْنِبُـوا ثُـمَّ تَـأْتِـينِي بَـقِـيَّتُـكُـمْ ..... [٧]

وفي المثل : « فِي الزَّوَايَا خَبَايَا ، وَفِي الرِّجَالِ بَقَايَا » .

والثاني : أنها مصدر بمعنى : الْبَقْوَى : قال الزمخشري : « ويجوز أن تكون الْبَقِيَّةُ » بمعنى البقوى ، كالتَّقِيَّةِ بمعنى التَّقْوى ، أي : فهلاَّ كان منهم ذووا ابقاء على أنفسهم وصيانة لها من سخط الله وعقابه » . وقرأت فرقة « بَقِيةٍ »

---

(١) تقدم .
(٢) سورة يس ، آية : (٣٠) .
(٣) آية : رقم (١٤٣) .
(٤) سورة القلم ، آية : (٤٩) .
(٥) سورة الإسراء ، آية : (٧٤) .
(٦) سورة الفتح ، آية : (٢٥) .
(٧) تقدم .

بتخفيف الياء ، وهو اسم فاعل مِنْ : « بَقى كـ« شَجِيَةٍ » من « شَجَى » والتقدير : أولوا طائفة بقية ، أي : باقية ، وقرأ أبو جعفر وشيبة : « بُقْيَةٍ » بضم الباء وسكون العين ، وقرىء : «بَقْيَةٍ » على المرة من المصدر . و« فِي الأَرضِ » متعلق بـ« الْفَسَادِ » والمصدر المقترن بـ« أَنْ » يعمل في المفاعيل الصريحة ، فكيف في الظروف ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من «الْفَسَادِ » . قوله : ﴿ إِلَّا قَلِيْلاً ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون استثناء منقطعاً ، وذلك أن يحمل التحضيض على حقيقته ، وإذا حمل على حقيقته تعين أن يكون الاستثناء منقطعاً ، لئلا يفسد المعنى . قال الزمخشري : « معناه ولكن قليلاً ممّن أنجينا من القرون نهوا عن الفساد وسائرهم تاركون للنهي » . ثم قال : « فَإِنْ قُلْتَ : هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجه يُحملُ عليه ؟ قُلْتُ : إنْ جعلته متصلاً على ما عليه ظاهر الكلام ، كان المعنى فاسداً ، لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد ، إلاَّ للقليل من الناجين منهم ، كما تقول : هَلاَّ قرأ قومك القران إلا الصَّلَحاءُ مُنْهُمْ » ؟ . تريد استثناء الصلحاء من المحضضين على قراءة القرآن . قُلْتُ : لأن الكلام يؤول إلى أنَّ الناجين لم يحضوا على النهي عن الفساد وهو معنى فاسد .

والثاني : أن يكون متصلاً ، وذلك بأن يؤول التحضيض بمعنى النفي فيصح ذلك ، إلاَّ أنه يؤدي إلى النصب في غير الموجب ، وإن كان غير النصب أولى . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : في تحضيضهم على النهي عن الفساد معنى نفيه عنهم ، فكأنه قيل : ما كان من القرون أولوا بقية إلا قليلاً ، كان استثناء متصلاً ، ومعنى صحيحاً ، وكأن انتصابه على أصل الاستثناء ، وإن كان الأفصح أن يرفع على البدل » . قُلْتُ : ويؤيد أن التحضيض هنا في معنى النفي قراءة زيد بن علي « إلاَّ قَلِيلٌ » بالرفع لاحظ معنى النفي فأبدل على الأفصح كقوله : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ . وقال الفراء : « والمعنى : فلم يكن » . لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد سُمّي التحضيض استفهاماً . ونقل عن الأخفش أنه كان يرى تعين اتصال هذا الاستثناء كأنه لحظ النفي و « مِنْ » في : « مِمَّنْ أَنْجَيْنَا » للتبعيض ، ومنع الزمخشري أن تكون للتبعيض ، بل للبيان فقال : « حقها أن تكون للبيان لا للتبعيض ، لأن النجاة إنما هي للناهين وحدهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعذابٍ بَئِيسٍ﴾ ، قُلْتُ : فعلى الأول يتعلق بمحذوف على أنها صفة لـ « قَلِيلاً » وعلى الثاني : يتعلق بمحذوف على سبيل البيان ، أي : أعني قوله : « وَاتَّبَعَ » العامة على « اتَّبَعَ » بهمزة وصل ، وتاء مشددة وباء مفتوحة فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه معطوف على مضمر .

والثاني : أن الواو للحال لا للعطف ، ويتضح ذلك بقول الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : عَلامَ عطف قوله « واتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا » ؟ قُلْتُ : إنْ كان معناه : واتبعوا الشهوات ، كان معطوفاً على مضمر ، لأن المعنى : إلاّ قليلاً مِمَّنْ أَنْجَيْنَا نَهوا عن الفساد ، واتبع الذين ظلموا شهواتهم ، فهو عطف على نَهوا ، وإنْ كان معناه واتبعوا جزاء الإترافِ ، فالواو للحال ، كأنه قيل : أنجينا القليل ، وقد اتبع الذين ظلموا جزاءهم . قُلْتُ : فجوَّز في قوله : « مَا أُتْرِفُواْ » وجهين :

أحدهما : أنه مفعول من غير حذف مضاف ، أي : جزاء ما أترفوا ، ورتب على هذين الوجهين القول في « واتَّبَعَ » كما عرفت . والإتْرافُ : أفعَال من الترفِ ، وهو النِّعْمَة ، يقال : صَبِيٌّ مُتْرَفٌ ، أي : مُنَعَّمُ الْبَدَنِ ، وأُتْرِفُواْ : نُعِّمُواْ ، وقيل : التُّرْفَةُ : التَّوَسُّعُ في النِّعْمَةِ . وقرأ أبو عمرو في رواية الجعفي ، وأبو جعفر « وَأُتْبِعَ » بضم همزة القطع

وسكون التاء، وكسر الباء مبنياً للمفعول، ولا بد حينئذ من حذف مضاف أي : اتبعوا جزاء ما أترفوا فيه. و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي ، وهو الظاهر لعود الضمير في « مِنْهُ » عليه ، ويجوز أن تكون مصدرية ، أي : جزاء إترافهم . قوله : ﴿ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون عطفاً على «أُتْرِفُواْ » إذا جعلنا «ما» مصدرية ، أي اتبعوا أترافهم ، وكونهم مجرمين.

والثاني : أنه عطف على « اتَّبَعَ » ، أي : اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك ، لأن تابع الشهوات مغمور بالآثام .

الثالث : أن يكون اعتراضاً وحكماً عليهم بأنهم قوم مجرمون ، ذكر ذلك الزمخشري .

قال الشيخ : « ولا يسمَّى هذا اعتراضاً في اصطلاح النحو ، لأنه آخر آية ، فليس بين شيئين يحتاج أحدهما إلى الآخر » .

وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾

قوله : ﴿ لِيُهْلِكَ ﴾ .

فيه الوجهان المشهوران ، وهما : زيادة اللام في خبر « كَانَ » دلالة على التأكيد ، كما هو رأي الكوفيين ، أو كونها متعلقة بخبر « كَانَ » المحذوف ، وهو مذهب البصريين ، و « بِظُلْمٍ » متعلق بـ « يُهْلِكَ » ، والباء سببية ، وجَوَّزَ الزمخشري أن تكون حالاً من فاعل « لِيُهْلِكَ » . وقوله :﴿ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ جملة حالية .

وقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ .

ظاهره أنه متصل ، وهو استثناء من فاعل « يَزَالُونَ » ، أو من الضمير في « مُخْتَلِفِينَ » . وجوَّز الحوفي أن يكون استثناء منقطعاً ، أي : لكن من رحم ، لم يختلفوا ولا ضرورة تدعو إلى ذلك ، ولذلك في المشار إليه أقوال كثيرة ، أظهرها : أنه الاختلاف المدلول عليه بـ « مُخْتَلِفِينَ » ، كقوله :

٢٧٥٣ - إِذَا نَهَى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ ... وَخَالَفَ والسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ[1]

رجع الضمير في « إِلَيْهِ » على « السَّفَهِ » المدلول عليه بلفظ السَّفِيهِ ، ولا بد من حذف مضاف على هذا ، أي : ولثمرة الاختلاف خلقهم . واللام في الحقيقة للصيرورة ، أي : خلقهم ليصيروا أمرهم إلى الاختلاف . وقيل : المراد به : الرَّحْمةَ المدلول عليها بقوله : « رَحِمَ » ، وإنما ذكر ذهاباً به إلى « الجنة » ، وقيل : المراد به المجموع منهما ، وإليه نحا ابن عباس كقوله ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾[2] ، وقيل : إشارة إلى ما بعده من قوله : « وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ » ، ففي الكلام تقديم وتأخير ، وهو قول مرجوح ، لأن الأصل عدم ذلك . وقوله :﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ تأكيد ، والأكثر أن يسبق

---

(١) البيت في الخصائص (٣/ ٤٩ ، وقد تقدم وانظر المحتسب (١/ ١٧٠) ، مجالس ثعلب (١/ ٦٠) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٦٨) ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٤٤) ، أمالي المرتضى (١/ ١٤٥) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (٦٨) .

بـ « كُلّ » ، وقد جاء هنا دونها ، والجنة والجن ، قيل : واحد والتاء فيه للمبالغة ، وقيل : « الجِنّةُ جمع « جِنٍ »، وهو غريب فيكون مثل : « كَمْءٌ » للجمع ، وكَمْأَةٌ للواحد » .

﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَٰمِلُونَ ﴿١٢١﴾ وَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ ﴿١٢٢﴾ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾

قوله : ﴿ وَكُلًّا نَقُصُّ ﴾ .

في نصبه أوجه :

أحدها : أنه مفعول به ، والمضاف إليه محذوف عوض منه التنوين ، تقديره : وكل نبأ نقص عليك . و« مِنْ أَنبَاءِ » بيان له أو صفة ، إذا قدر المضاف إليه نكرة . وقوله : ﴿ مَا نُثَبِّتُ ﴾ يجوز أن يكون بدلاً من « كُلًّا » ، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو ما نثبت به ، لأي منصوب بإضمار أعني .

والثاني : أنه منصوب على المصدر ، أي : كل اقتصاص نقص . و« مِنْ أَنبَاءِ » صفة أو بيان . و« مَا نُثَبِّتُ » هو مفعول « نَقُصُّ » .

الثالث : كما تقدم إلا أنه يجعل « ما » صلة ، والتقدير : وكلاً نقص من أنباء الرسل نثبت به فؤادك كذا أعربه **الشيخ**[1] ، وقال : كما هي في قوله : « قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُونَ »[2] .

الرابع : أن يكون « كُلًّا » نصباً على الحال من « مَا نُثَبِّتُ » ، وهي في معنى جميعاً . وقيل : بل هي حال من **الضمير في** « بِهِ » ، وقيل : بل هي حال من « أَنْبَاءِ » . وهذان الوجهان إنما يجوزان عند الأخفش ، فإنه يجيز تقديم حال المجرور عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ في قراءة من نصب « مَطْوِيَّاتٍ » ، وقول الآخر :

٢٧٥٤ ـ رَهْطُ بَنِي كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ ... فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بن حُذَارِ[3]

وإعراب باقي السورة واضح مما تقدم .

وقرأ نافع وحفص : « . . . يُرْجَعُ . . . » .

مبنياً للمفعول ، والباقون مبنياً للفاعل ، ونافع وابن عامر وحفص « تَعْمَلُونَ » بالخطاب ، لأن قبله « اعْمَلُوا » ، والباقون بالغيبة رجوعاً على قوله : « الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ » ، وهذا الخلاف أيضاً في آخر النمل .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٢٧٤) .

(٢) سورة الأعراف ، آية : (٣) .

(٣) البيت للنابغة ديوانه (٣٢) ، انظر الخزانة (٦/٣٣٣) ، الأشموني (٢/١٨١) .

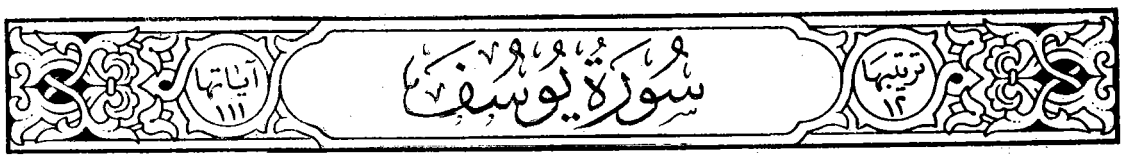

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾

قد تقدم الكلام على نحو قوله : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ ﴾ في أول يونس : قوله : ﴿ قُرْآناً ﴾ .

يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون بدلاً من ضمير « أَنْزَلْنَاهُ » أو حالاً موطئة منه ، والضمير في « أَنْزَلْنَاهُ » على هذين القولين يعود على الكتاب ، وقيل : « قُرْآناً » مفعول به والضمير في « أَنْزَلْنَاهُ » ضمير المصدر ، و« عَرَبياً » نعت لـ « القرآن » . وجوَّز أبو البقاء : أن يكون حالاً من الضمير في « قُرْآناً » ، إذا تحمل ضميراً . يعني : إذا جعلناه حالاً مؤولاً بمشتق ، أي : أَنْزَلْنَاهُ مجتمعاً في حال كونه عربياً ، والعَرَبِيُّ : منسوب للعَرَبِ ، لأنه نزل بلغتهم وواحد الْعَرَبِ عَرَبِيٌّ ، كما أَنَّ واحدُ الرُّومِ رومِيٌّ ، وعَرَبةً بفتح الراء ناحية دار إسماعيل النبي ـ عليه السّلام ـ قال الشاعر :

٢٧٥٥ ـ وعَـرْبـةُ أرض مـا يـحـلُّ حَـرَامـهَـا مِنَ النَّـاسِ إلاَّ اللَّوذعِيُّ الْـحُـلاحِـل[1]

سكن راءها ضرورة ، فيجوز أن يكون العربي منسوباً إلى هذه البقعة .

قوله : ﴿ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ .

في انتصاب « أَحْسَنَ » وجهان : أن يكون منصوباً على المفعول به ، وذلك إذا جعلت « الْقَصَصَ » مصدراً واقعاً موقع المفعول كالْخَلْقِ بمعنى : المخلوق ، أو جعلته فعلاً بمعنى مفعول ، كَالْقَبْضِ والنَّقْضِ ، بمعنى : المقبوض والمنقوض ، أي : نقص عليك أحسن الأشياء المقتصة .

والثاني : أن يكون منصوباً على المصدر المبين إذا جعلت القصَصَ مصدراً غير مراد به المفعول ، ويكون المقصوص على هذا محذوفاً ، أي : نقص عليك أحسن الاقتصاص . و« أَحْسَنَ » يجوز أن يكون أفعل تفضيل على بابها وأن تكون لمجرد الوصف بالحسن ، ويكون من باب إضافة الصفة لموصوفها ، أي : القصص الحسن . قوله : ﴿ بِمَا أَوْحَيْنَا ﴾ الباء سببية وهي متعلقة بـ « نَقُصُّ » و« ما » مصدرية ، أي : بسبب إيحائنا . قوله : ﴿ هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما ـ : وهو الظاهر ـ : أن ينتصب على المفعول به بـ « أَوْحَيْنَا » .

---

(١) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٢٧٧) ، روح المعاني (١٢/١٧٤) ، التهذيب واللسان« عرب» .

والثاني : أن تكون المسألة من باب التنازع ، أعني بين « نَقُصُّ » وبين « أَوْحَيْنَا » فإن كُلاًّ منهما يطلب هذا القرآن ، وتكون المسألة من إعمال الثاني ، وهذا إنما يتأتى على جعلنا « أَحْسَنَ » منصوباً على المصدر ، ولم يقدر لـ « نَقُصُّ » مفعولاً محذوفاً . وقوله : « وإنْ كُنْتَ . . . إلى آخره » تقدم نظيره .

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾ ﴾

وقوله : ﴿ إِذْ قَالَ ﴾ .

في العامل في « إذْ » أوجه :

أظهرها : أنه منصوب بـ « قَالَ يَا بُنَيَّ » ، أي : قال يعقوب يا بني وقت قول يوسف له كَيْتَ وكَيْتَ ، وهذا أسهل الوجوه ، إذ فيه إبقاء « إذْ » على كونها ظرفاً ماضياً . وقيل : الناصب له « الْغَافِلِينَ » ، قاله مكي . وقيل : هو منصوب بـ « نَقُصُّ » أي : نقص عليك وقت قول كَيْتَ وكَيْتَ ، وهذا فيه إخراج « إذْ » عن المضي وعن الظرفية ، وإن قدرت المفعول محذوفاً ، أي : نقص عليك الحال وقت قوله لزم إخراجها عن المضي ، وقيل : هو منصوب بمضمر ، أي : أذكر ، وقيل : هو منصوب على أنه بدل من « أَحْسَنَ الْقَصَصَ » بدل اشتمال . قال الزمخشري : لأن الوقت يشتمل على القصص وهو المقصوص. قوله : ﴿ يَا أَبَتِ ﴾ قرأ ابن عامر بفتح التاء ، والباقون بكسرها ، وهذه التاء عوض عن ياء المتكلم ، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما ، وهذا مختص « يا أبت ويا صاحبت » ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لو قلت : يا صاحبت لم يجز البتة ، كما اختصت لفظة الأُمُّ والْعَمّ بحكم في نحو : ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾[1] ، ويجوز الجمع بين هذه التاء وبين كل من الياء والألف ضرورة كقوله :

٢٧٥٦ ـ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[2]

وقول الآخر :

٢٧٥٧ ـ أَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَرَمْ[3]

وقول آخر :

٢٧٥٨ ـ أَيَا أَبَتِي لَازِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَنٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِنَا[4]

وكلام الزمخشري مؤذن بأن الجمع بين التاء والألف ليس ضرورة، فإنه قال: فإنْ قُلْتَ: فما هذه الكسرة؟ قُلْتُ : هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك : « يا أبي » فزحلقت إلى التاء ، لاقتضاء تاء التأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، فَإنْ قُلْتَ : فما بال الكسرة لم تسقط بالفتحة التي اقتضتها التاء ، وتبقى الياء ساكنة ؟ قُلْتُ : امتنع ذلك فيها ، لأنها اسم ، والأسماء حقها التحريك ، لأصالتها في الإعراب ، وإنما جاز تسكين الياء ، وأصلها أن تحرك تخفيفاً ، لأنها حرف لين ، وأما التاء فحرف صحيح ، نحو : كاف الضمير ، فلزم تحريكها . فَإنْ قُلْتَ : يشبه الجمع بين هذه التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوض منه ، لأنها في حكم الياء إذا قُلْتَ : يا غُلام ، فكما لا يجوز: «يَا أَبَتِي » ، لا يجوز « يا أبت » ؟ قُلْتُ : الياء والكسرة قبلها شيئان ، والتاء عوض من أحد الشيئين ، وهو الياء والكسرة غير

---

(١) سورة طه ، آية : (٩٤) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لم نعثر عليه .
(٤) البيت في الأشموني (١٥٨/٣) ، التصريح (١٧٨/٢) .

متعرض لها ، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، إلا إذا جمع بين التاء والياء ، لا غير ، ألا ترى إلى قولهم : « يَا أَبَتَا » مع كون الألف فيه بدلاً من التاء ، كيف جاز الجمع بينها وبين التاء ولم يعد ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه . فالكسرة أبعد من ذلك ، فَإِنْ قُلْتَ : قد دلت الكسرة في « يَا غُلامِ » على الإضافة ، لأنها قرينة الياء ولصيقتها ، فإن دلت على مثل ذلك في « يَا أَبَتِ » فالتاء المعوضة لغو : وجودها كعدمها . قُلْتُ : بل حالها مع التاء كحالها مع الياء إذا قُلْتَ : يا أَبِي . وكذا عبارة الشيخ فإنه قال : « وهذه التاء عوض من ياء الإضافة ، فلا يجتمعان وتجامع الألف التي هي بدل من التاء . قال :

٢٧٥٩ ـ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[1]

وفيه نظر من حيث إنَّ الألف كالتاء لكونها بدل منها ، فينبغي أن لا يجمع بينهما ، وهذه التاء للتأنيث . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : ما هذه التاء ؟ قُلْتُ : تاء التأنيث وقعت عوضاً من ياء الإضافة ، والدليل على أنها تاء تأنيث قَلْبها هاء في الوقف » . قُلْتُ : وما ذكره من كونها تقلب هاء في الوقف قرأ به ابن كثير وابن عامر والباقون ، وقفوا عليها بالتاء ، كأنهم أجروها مجرى الإلحاق في : بِنْت وأُخت ، وممن نصَّ على كونها للتأنيث سيبويه ، فإنه قال : « سألتُ الخليل عن التاء في « يا أَبَتِ » فقال : هي بمنزلة التاء في : يا خالة وعمة ، يعني : أنها للتأنيث ويدل على كونها للتأنيث أيضاً كتبهم إياها هاء ، وقياس من وقف بالتاء أن يكتبها تاء كـ « تاء » بنت وأُخت» . ثم قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر ؟ قُلْتُ : كما جاز نحو قولك : حمامةُ ذَكَرٌ ، وشَاةُ ذَكَرٌ ، ورَجُلُ ربَعَةٌ وغُلامٌ يَفْعَةٌ » . قُلْتُ : يعني أنها جيء بها لمجرد تأنيث اللفظ ، كما في الألفاظ المستشهد بها ، ثم قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ سَاغَ تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قُلْتُ : لأن التأنيث والإضافة يتناسبان في أَنَّ كُلّ واحد منها زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره » . قُلْتُ : وهذا قياس بعيد لا يعمل به عند الحذاق ، فإنه يُسمّى الشبه الطردي ، يعني : أنه شبه في الصورة . وقال الزمخشري : إنه قرىء : « يَا أَبَتُّ بالحركات الثلاث » . فأما الفتح والكسر فقد عزيتهما لقارئهما ، وأما الضم فقريب جداً ، وهو يشبه من يبني المنادى المضاف لياء المتكلم على الضم ، كقراءة من قرأ ـ وسيأتي إنْ شاء الله ـ ﴿قَالَ رَبُّ احكم﴾[2] بضم الباء ، ويأتي توجيهها هناك ، وَلِمَ قُلْنَا إنه مضاف للياء ، وَلَمْ نجعله مفرداً من غير إضافة ، فقد تقدم توجيه كسر هذه التاء بما ذكره الزمخشري من كونها هي الكسرة التي قبل التاء زحلقت إلى التاء ، وهذا أحد المذهبين ، والمذهب الآخر أنها كسرة أجنبية ، جيء بها لتدل على الياء المعوض عنها ، ليس بخلاف طائل ، وأما الفتح ففيه أربعة أوجه ، ذكر الفارسي منها وجهين :

أحدهما : أنه اجتزأ بالفتحة عن الألف . يعني عن الألف المنقلبة عن الياء ، كما اجتزأ عنها الآخر بقوله :

٢٧٦٠ ـ فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوْانِّي[3]

وكما اجتزىء بها عنها في : يَا ابن أم ويا ابْنَ عَم ، كما تقدم .

والثاني : أنه رُخِّم بحذف الياء ثم أقحمت التاء مفتوحة ، هذا كما قال النابغة :

٢٧٦١ ـ كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ[4]

---

(١) تقدم .
(٢) سورة الانبياء ، آية : (١١٢) .
(٣) تقدم .
(٤) البيت في ديوانه (٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/٢٠٧) ، =

بفتح «تاء» أميمة على ما ذكرت لك .

الثالث : ما ذكره الفراء وأبو عبيد وأبو حاتم وقطرب في أحد قوليه ، وهو أن الألف في : يا أبتا للندبة ، ثم حذفها مجتزأ عنها بالفتحة ، وهذا قد ينفع في الجواب عن الجمع بين العوض والمعوض منه ، وقد رد بعضهم هذا المذهب بأن الموضع موضع ندبة .

الرابع : أن الأصل : يَا أَبَةٌ بالتنوين ، فحذف التنوين ، لأن النداء باب حذف ، وإلى هذا ذهب قطرب في القول الثاني : وقد رد هذا عليه : بأن التنوين لا يحذف من المنادى المنصوب ، نحو : « يا ضاربا رجُلاً » ، وقرأ أبو جعفر « يا أَبِي » بالياء ، ولم يعوض منها التاء . وقرأ الحسن ، وطلحة بن سليمان « أَحَدَ عْشَرَ » بسكون العين كأنهم قصدوا بهذا التحضيض ، على أن الاسمين جعلا اسماً واحداً . وقوله : « والشَّمْسَ والْقَمَر » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون الواو عاطفة ، وحينئذ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذكر الخاص بعد العام تفضيلاً له ، لأن الشمس والقمر دخلا في قوله :﴿ أَحَدَعَشَرَ كَوْكَباً ﴾فهو كقوله : ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ بعد قوله﴿ وَمَلائِكَتِهِ﴾، ويحتمل أن لا تكون كذلك وتكون الواو للعطف المعاير فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر ، بخلاف الأول فإنه يكون رأي الأحد عشر ، ومن جملتها الشمس والقمر ، والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير وممن نقلهما الزمخشري .

الوجه الثاني : أن تكون الواو بمعنى « مَع » إلَّا أنه مرجوح، لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف ولا إخلال بمعنى رجح على المعية، وعلى هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمس والقمر زيادة على الأحد عشر كوكباً . قوله : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ ﴾ يحتمل وجهين :

أحدهما : أنها جملة كررت للتوكيد لما طال الفصل بالمفاعيل كررت ، كما كررت « أَنَّكُمْ » فى قوله : ﴿أَيَعِدُكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[1] كذا قال الشيخ[2]، وسيأتي تحقيق هذا ـ إن شاء الله تعالى ـ .

والثاني : أنه ليس بتأكيد واليه نحا الزمخشري، فإنه قال : فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى تكرار « رَأَيْتُ » قُلْتُ : ليس بتكرار ، إنما هو كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جواباً له ، كأن يعقوب ـ عليه السّلام ـ قال له عند قوله : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَالشَّمْسَ والْقَمَرَ » ، كيف رأيتها سائلاً عن حال رؤيتها ؟ فقال : «رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ » . قُلْتُ : وهذا أظهر ، لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد أو التأسيس ، فحمله على الثاني أولى ، و«سَاجِدِينَ » صفة جمع العقلاء ، فقيل : لأنه لما عاملهم معاملة العقلاء في إسناده فعله إليهم جمعهم ، والشيء قد يعامل معاملة شيء آخر إذا شاركه في صفة ما ، والرؤية هنا مناسبة ، وقد تقدم أنها تنصب مفعولين كالعلمية ، وعلى هذا يكون قد حذف المفعول الثاني من قوله : « رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً » ولكن حذفه اقتصاراً ممتنع فلم يبق إلا اختصاراً ، وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم .

= أمالي لبن الشجري (٢/ ٨٣) ، الخزانة (٢/ ٣٢١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٢) ، الأشموني (٣/ ١٧٣) ، الهمع (١/ ١٨٥) ، الدرر (١/ ١٦٠) .

(١) سورة المؤمنون ، آية : (٣٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/ ٢٨٠) .

قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ۝٥ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٦

قوله : ﴿ لَا تَقْصُصْ ﴾ .

قرأ العامة بفك الصادين وهي لغة أهل الحجاز ، وقرأ زيد بن علي بصاد واحدة مشددة والإدغام لغة تميم ، وقد تقدم تحقيق في هذا في المائدة عند قوله : ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾[١] . والرؤيا : مصدر كالبُقْيَا ، وقال الزمخشري : «الرؤيا بمعنى الرؤية : إلا أنها مختصة بما كان في النوم دون اليقظة ، فرّق بينهما بحرفي التأنيث كما قيل : «الْقُرْبَةُ والْقُرْبَى» . وقرأ العامة « الرُّؤْيَا » بهمزة من غير إمالة ، وقرأها الكسائي في رواية الدوري عنه بالإمالة ، وأن «الرُّؤْيَا » و« رُؤْيَاي » الآتيتان في هذه السورة[٢] ، فأمالهما الكسائي من غير خلاف في المشهور ، وأبو عمرو يبدل هذه الهمزة واواً في طريق السوسي ، وقال الزمخشري : « وسمع الكسائي : « رُيِّاك ، ورُيَّاك » بالإدغام ، وضم الراء وكسرها ، وهي ضعيفة ، لأن الواو في تقدير الهمزة لم يقو إدغامها ، كما لم يقو إدغام « اتّزَرَ من الإزَارِ ، واتَّجَرَ من الأَجْرِ » . بمعنى : أن العارض لا يعتد به ، وهذا هو الغالب ، وقد اعتد الفراء بالعارض في مواضع ستقف على أشياء منها إن شاء الله تعالى ، نحو : « ريّا » في قوله : ﴿ أَثَاثاً وَرِئْياً ﴾ عند حمزة ، و﴿ عَاداً الأُولى ﴾ ، وأما كسر « رِيّاك » فلئلا يؤدي إلى ياء ساكنة بعد ضمة ، وأما الضم فهو الأصل ، والياء قد استهلكت بالإدغام . قوله : ﴿ فَيَكِيدُوا ﴾ منصوب على جواب النهي ، وهو في تقدير شرط وجزاء ، ولذلك قدره الزمخشري بقوله : « إن قصصتها عليهم كادوك » و« كَيْداً » فيه وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أنه مصدر مؤكد ، وعلى هذا ففي اللام في قوله « لَكَ » خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون يكيد ضمن معنى ما يتعدى باللام ، لأنه في الأصل متعد بنفسه ، قال : « فَكِيدُونِي جَمِيعاً » ، والتقدير : فيحتالوا لك بالكيد . قال الزمخشري ـ مقدرا لهذا الوجه ـ : « فَإنْ قُلْتَ : هلاَّ قيل : فيكيدوك ، كما قيل : فكيدوني ؟ قُلْتُ : ضمن معنى فعل يتعدى بـ « اللام » ليفيد معنى فعل الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمن فيكون آكد ، وأبلغ في التخويف ، وذلك نحو : فيحتالوا لك ، ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر » .

الوجه الثاني : ـ من أوجه اللام : ـ أن تكون معدية ، ويكون هذا الفعل مما يتعدى بحرف الجر تارة وبنفسه أخرى ، كـ « نَصَحَ وشَكَرَ » ، كذا قاله الشيخ[٣] . وفيه نظر ، لأن ذلك باب لا ينقاس ، إنما يقتصر فيه على ما ذكره النحاة ، ولم يذكروا منه « كَادَ » .

الثالث : أن اللام زائدة في المفعول به ، كزيادتها في قوله : «رَدِفَ لَكُمْ»[٤] ، قاله أبو البقاء ؛ وهو ضعيف ، لأن اللام لا تزاد إلا بأحد شرطين : تقديم المعمول أو كون العامل فرعاً .

الرابع : أن تكون اللام للعلة ، أي : فكيدوا من أجلك ، وعلى هذا فالمفعول محذوف اقتصاراً أو اختصاراً .

---

(١) آية : رقم (٥٤) .
(٢) الآية : رقم (٤٣) .
(٣) انظر البحر المحيط (٥/ ٢٨٠) .
(٤) سورة النمل ، آية : (٧٢) .

الخامس : أن يتعلق بمحذوف ، لأنها حال من « كَيْداً » ، إذ هي في الأصل يجوز أن تكون صفة له لو تأخرت .

الوجه الثاني : من وجهي « كَيْداً » أن يكون مفعولاً به ، أي : فيصنعوا لك كيداً ، أي : أمراً يكيدونك به ، وهو مصدر في موضع الاسم ، ومنه : ﴿ فأجمعوا كيدكم ﴾[1] ، أي : ما تكيدون به . ذكره أبو البقاء . وليس بالبين ، وعلى هذا ففي اللام في « لَكَ » وجهان فقط ، كونها صفة في الأصل ثم صارت حالاً ، أو هي للعلة ، وأما الثلاثة الباقية فلا تأتي وامتناعها واضح .

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ ﴾ .

الكاف في موضع نصب أو رفع ، فالنصب إما على الحال من ضمير المصدر المقدر ، وقد تقدم أنه رأي سيبويه[2] ، وإما على النعت لمصدر محذوف ، والمعنى : مثل ذلك الاجتباء العظيم يجتبيك . والرفع على خبر ابتداء مضمر ، أي : الأمر كذلك ، وقد تقدم له نظائر . قوله : ﴿ وَيُعَلِّمُكَ ﴾ مستأنف ليس داخلاً في خبر التشبيه والتقدير : وهو يعلمك ، و« الأَحَادِيثِ » جمع تكسير ، فقيل لواحد ملفوظ به وهو حديث ، ولكنه شذَّ جمعه على أحاديث ، وله أخوات في الشذوذ ، كأباطِيل وأَقَاطِيع وأَعَارِيض في : بَاطِلٌ وقَطِيعٌ وعروضٌ ، وزعم أبو زيد أن لها واحداً مقدراً وهو « أُحْدُوثَةٌ » ونحوه ، وليس باسم جمع ، لأنَّ هذه الصيغة مختصة بالتكسير ، وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يصرح له بمفرد من لفظه ، نحو : عَبَاديد وشَمَاطيط وأَبَابيل ، ففي أحاديث أولى ، ولهذا رُدَّ على الزمخشري قوله : « وهي اسم جمع للحديث وليس لجمع أحدوثة » بما ذكرته ، ولكن قوله ليس بجمع أحدوثة صحيح ، لأن مذهب الجمهور خلافه على أن كلامه قد يريد به غير ظاهر لا من قوله اسم جمع . وقوله :﴿ عَلَيْكَ ﴾يجوز أن يتعلق بـ « يُتمُّ » ، وأن يتعلق بـ « نِعْمَتَهُ » ، وكرر « عَلَى » في قوله : « وعَلَى آلِ » ليمكن العطف على الضمير المجرور ، هذا مذهب البصريين ، وتقدم بيانه . وقوله :﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾أي : من قبلك . قوله :﴿إِبْرَاهِيمَ وإِسْحَاقَ ﴾ يجوز أن يكون بدلاً من « أَبَوَيْكَ » أو عطف بيان أو على إضمار أعني .

﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴿٧﴾ إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾ اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴿٩﴾

وقرأ ابن كثير : ﴿ آيَةٌ ﴾ .

بالإفراد ، والمراد بها : الجنس ، والباقون بالجمع تصريحاً بالمراد ، لأنها كانت علامات كثيرة ، وزعم بعضهم : أن ثَمَّ معطوف محذوف تقديره : للسائلين ولغيرهم ، ولا حاجة إليه ، و« للسَّائِلينَ » متعلق بمحذوف نعتاً لـ « آيَاتٌ» .

قوله : ﴿ أَحَبُّ إلى أَبِيْنَا ﴾ .

أحبُّ : أفعل تفضيل : وهو مبني من « حُبّ » المبني للمفعول ، وهو شاذ ، وإذا بنيت أفعل التفضيل من مادة

---

(١) سورة طه ، آية : (٦٤) .

(٢) انظر الكتاب (٣/٦١٦) .

الحب والبغض ، تعدى إلى الفاعل المعنوي بإلى ، وإلى المفعول المعنوي باللام ، أو بـ « في » ، فإذا قُلْتَ : « زيدٌ أَحبُّ إليَّ مِنْ بَكْرٍ » تعني : أنك تحب زيداً أكثر من بكر ، فالمتكلم هو الفاعل ، وكذلك : « هو أبغضُ إليَّ منه أنت المُبْغض » وإذا قلت : « زيدٌ أحبُّ لي من عمرو ، أو أحب فيّ منه » أي : إن زيداً يحبني أكثر من عمرو . قال امرؤ القيس :

٢٧٦٢ ـ لَعَمْرِي! لَسَعْدٌ حَيْثُ حَلّتْ دِيَارُهُ أَحَبُّ إلَيْنَا مِنْكَ فَافَرَسٍ حَمِرْ[1]

وعلى هذا جاءت الآية الكريمة ، فان الأب هو فاعل المحبة ، و« اللام » في « لَيُوسُفُ » لام الابتداء ، أفادت توكيداً لمضمون الجملة . وقوله : « أَحَبُّ » خبر المثنى ، وإنما لم يطابق لما عرفت من حكم أفعل التفضيل والواو في « وَنَحْنُ عُصْبَةٌ » للحال ، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال ، والعامة على رفع « عُصْبَةٌ » خبراً لـ « نَحْنُ » ، وقرأ أمير المؤمنين : بنصبها على أن الخبر محذوف ، والتقدير : ونحن نرى أو نجتمع فتكون « عُصْبَةٌ » حالاً ، إلا أنه قليل جداً ، وذلك لأن الحال لا يسد مسد الخبر إلا بشروط ذكرها النحاة ، نحو : « ضَرْبِي زيداً قائماً» ، «وأكثر شُرْبِي السَّويقَ ملتوياً» . قال ابن الأنباري : هذا كما تقول العرب : إنما العامري عِمَّتَهُ ، أي : يتعمم .

قال الشيخ[2] : « وليس مثله ، لأن « عُصْبَةٌ » ليس بمصدر ، ولا هيئة ، فالأجود أن يكون من باب : « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » . قُلْتُ : ليس مراد ابن الأنباري إلا التشبيه من حيث إنه حذف الخبر وسدَّ شيء آخر مسده ، في غير المواضع المنقاس فيها ذلك . ولا نظر لكون المنصوب مصدراً ، أو غيره . وقال المبرد : هو من باب « حُكْمُكَ مُسَمَّطاً » ، أي : حكمك مسمطاً . قال الفرزدق :

٢٧٦٣ ـ يَا لِهْذِمُ حُكْمُكَ مُسْمَطاً[3]

حكمك مسمطاً . قال : واستعمل هذا فكثر حتى حذف استخفافاً لعلم ما يريد القائل أراد لك كقولك : « الهلال والله » أي : «هذا الهلال» ، والمسمط المرسل غير المردود » . ما يريد القائل وقدره غير المبرد حكمك ثبت مسمطاً ، وفي هذا المثال نظر ، لأنَّ النحويين يجعلون من شرط سد مسد الخبر ، أن لا يصلح جعل الحال خبراً ، لذلك المبتدأ ، نحو: ضربي زيداً قائماً بخلاق «ضَرْبِي زيداً شديدٌ» فإنها ترفع على الخبرية ، وتخرج المسألة من ذلك وهذه الحال ـ أعني ـ مسمطاً يصلح جعلها خبراً للمبتدأ ، إذ التقدير : حكمك مرسل لا مردود ، فيكون هذا المثال على ما قدرته من كلامهم شاذاً . و« الْعُصْبَةُ » . ما زاد على العشرة ، عن ابن عباس ، وعنه : ما بين عشرة إلى أربعين ، وقيل : الثلاثة نفر ، فإذا زاد على ذلك إلى تسعة فهم « رَهْطٌ» ، فإذا بلغوا العشرة فصاعداً فعصبة وقيل : ما بين الواحد إلى العشرة ، وقيل : من عشرة إلى خمسة عشر ، وقيل : ستة وقيل : سبعة ، والمادة تدل على الإحاطة من العصابة ، لاحتياطها بالرأس .

---

(١) انظر ديوانه (٧٥) ، التهذيب واللسان «حمر» .
وروايته في الديوان :
لعمري لسعدٌ بن الضبَّاب إذا غدا
أحب إلينا منك فافرس حمر
فافرس حمر : أي يا منتن الريح كنتن فم الفرس الحمر الذي أكل شعيراً كثيراً حتى عق فإذا كان في هذه الحالة نتن فمه .

(٢) انظر البحرالمحيط (٥/٢٨٣) .

(٣) البيت وهو من شواهد البحر (٥/٢٨٣) ، روح المعاني (١٢/١٩٠) .

قوله : ﴿ ... أَرْضاً ... ﴾ . فيه ثلاثة أوجه .

أحدها : أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفاً ، أي في أرض ، كقوله : « لَأَقْعُدَنَّ لهُمْ صِرَاطك »[1] ، وقوله :

٢٧٦٤ - ..... كَمَا عَسَلَ الْطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ[2]

وإليه ذهب الحوفي وابن عطية .

والثاني: النصب على الظرفية ، قال الزمخشري : « أرضاً منكورة مجهولة بعيدة من العمران ، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس ، ولا بهامها من هذا الوجه ، نصبت نصب الظروف المبهمة » . وقد رد ابن عطية هذا الوجه فقال : « وذلك خطأ ، لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهماً ، وهذه ليست كذلك ، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة أو قاصية ، أو نحو ذلك، فزال بذلك إبهامها، ومعلوم أن يوسف لم يخل من الكون في الأرض فتبين أنهم أرادوا أرضاً بعيدة غير التي هو فيها قريبة من أبيه . واستحسن الشيخ هذا الرد فقال : « وهذا الرد صحيح لو قُلْتَ : جلست داراً بعيدة ، أو مكاناً بعيداً ، لم يصح إلاَّ بواسطة « فِي » ، ولا يجوز حذفها إلاَّ في ضرورة شعر ، أو مع « دَخَلْتُ » على الخلاف في « دخلت » أهي لازمة أم متعدية . قُلْتُ : وفي الكلامين نظر ، إذ الظرف المبهم عبارة عما ليس له حدود تحصره ، ولا أقطار تحويه ، و « أَرْضاً » في الآية الكريمة من هذا القبيل .

الثالث : أنها مفعول ثان ، وذلك أن يضمن « اطْرَحُوهُ » انزلوه ، وأنزلوا يتعدى لإثنين ، قال تعالى : ﴿ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَاركاً ﴾[3] ، وتقول : أنزلت زيداً الدار ، والطَّرْحُ : الرَّمْيُ ، ويُعبّرُ بِهِ عن الاقْتِحامِ فِي الْمَخَاوِفِ ، قال عُروةُ بن الورد :

٢٧٦٥ - وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرا مِنَ الْمَالِ يَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ[4]

و « يَخْلُ لَكُمْ » جواب للأمر وفيه الإدغام والإظهار . وقد تقدم تحقيقها عند قوله : ﴿ يَتَّبِع غير الإِسْلاَمِ ﴾[5] .

قوله : « وَتَكُونُواْ » يجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على ما قبله ، أو منصوباً بإضمار « أَنْ » بعد « الواو » في جواب الأمر .

قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴿١٠﴾ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَـٰصِحُونَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ فِي غَيَابَةِ ﴾ .

قرأ نافع « غَيَابَاتِ » بالجمع في الحرفين من هذه السورة ، جعل ذلك المكان أجزاء وسمى كل جزء « غَيَابَةَ »، والباقون بالإفراد، وهو واضح ، وابن هرمز كنافع ، إلا أنه شدّد الياء ، والأظهر في هذه القراءة أن يكون سمى باسم الفاعل الذي للمبالغة ، فهو وصف في الأصل ، وألحقه الفارسي بالاسم الجاري على « فعّال » نحو ما ذكر سيبويه من

---

(١) سورة الأعراف ، آية : (١٦) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة المؤمنون ، آية : (٢٩) .
(٤) انظر البيت في ديوانه (٢٣) ، العمدة لابن رشيق (١/٤٨) ، روح المعاني (١٢/١٩٢) .
(٥) سورة آل عمران ، آية : (٨٥) .

الْغَيَّاد . قال ابن جني : « وجدت من ذلك الْفَخَّارِ للخَزَفِ » . وقال صاحب اللوامح : « يجوز أن يكون على « فَعَلَاتٍ » كَحمَامَاتٍ ، ويجوز أن يكون على « فَيْعالات » كـ « شَيْطَانَاتٍ » جمع شيطانة ، وكلٌّ للمبالغة . وقرأ الحسن « غَيْبَة » بفتح الياء وفيها احتمالان :

أحدهما : أن يكون في الأصل مصدراً كالغَلَبَةِ .

والثاني : أن يكون جمع : غايب ، نحو : صَائِغٌ وَصَنْعَةٌ .

قال الشيخ[١] : « وفي حرف أُبي « غَيْبَة » بسكون الياء ، وهي حالة « الرُّكِيَّةُ » . قُلْتُ : والضبط أمر حادث ، فكيف يعرف ذلك من المصحف ، وقد مرَّ نحو من ذلك فيما تقدم ، والْغَيَابَةُ : قال الهروي : « شبهُ لَحَفِ أو طَاقٍ في البِئْرِ فُوَيْق الماءِ يُغَيِّبُ ما فِيهِ عَنِ الْعُيُونِ » . وقال الكلبي : « الْغَيَابَةُ : « تكون في قَعْر الْجُبِّ ، لأنَّ أسفله واسع ورأسه ضيق ، فلا يكاد الناظر يرى ما في جوانبه » . وقال الزمخشري : « هِيَ غَوْره وما غَابَ منه عن عين الناظر ، وأظلم من أسفله » ، قال المُنَخَّل :

٢٧٦٦ - فَإِنْ أَنَا يَوْماً غَيَّبَتْنِي غَيَابَتِي فَسِيرُواْ بِسَيْرِي فِي الْعَشِيْرةِ والأَهْلِ[٢]

أراد : غيابة حفرته التي يدفن فيها . و « الْجُبُّ » : الْبِئْرُ التي لم تُطْوَ ، وتسميته بذلك ، إما لكونه محفوراً جبوب الأرض ، أي : ما غَلُظَ مِنْهَا ، وإما لأنه قُطِعَ من الأرض ، ومِنه الْجَبُّ فِي الذَّكَرِ . وقال الأعشى :

٢٧٦٧ - لَئِنْ كُنْتَ فِي جُبٍّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُقِّيتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ[٣]

ويجمع على : جِبَبٌ وجِبَابٌ وأَجْبَابٌ . قوله :﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ﴾ قرأ العامة « يَلْتَقِطْهُ » بالياء من تحت وهو الأصل ، وقرأ الحسن ومجاهد وأبو رجاء وقتادة بالتاء من فوق لتأنيث المعنى ، ولإضافته إلى مؤنث ، وقالوا : قُلِعتْ بَعْضُ أَصَابِعه ، وقال الشاعر :

٢٧٦٨ - إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامُ فَقْدَ أَبِي الْيَتِيمْ[٤]

وقد تَقَدَّم الكلام على هذا بأوسع من هذا في : الأنعام ، والأعراف ، ومفعول « فَاعِلِينَ » محذوف ، أي : فاعلين ما يحصل غرضكم . و« السَّيَّارَةِ » جمع سَيَّار ، وهو مثال مبالغة ، والالتقاط : تناول الشيء المطروح ، ومنه : اللُّقْطَةُ واللَّقِيْطُ ، وقال الشاعر :

٢٧٦٩ - وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ الْتِقَاطَا[٥]

قوله : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ .

حال ، وتقدم نظيره ، وقرأ العامة « تَأْمَنَّا بالإخفاء ، وهو عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة ، والفصل بين

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٢٨٤) .

(٢) انظر معجم الشعراء (٣٨٨) ، البحر المحيط (٥/٢٨٤) ، مجاز القرآن (١/٣٠٢) ، روح المعاني (١٢/١٩٢) .

(٣) تقدم .

(٤) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٢٨٤) ، روح المعاني (١٢/١٩٢) .

(٥) البيت لنقادة الأسدي وهو من شواهد الكتاب (١/٢٧١) ، المخصص (٤/٢٦٠) ، لفظ اللسان «رحم» .

النونين ، إلَّا أَنَّ النون تكون رأساً فيكون ذلك اخفاء لا ادغاماً . قال الداني : « وهو قول عامة أئمتنا ، وهو الصواب لتأكيد دلالته وصحته في القياس » . وقرأ بعضهم ذلك بالإشمام ، وهو عبارة : عن ضَمِّ الشفتين إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح كما يشير إليها الواقف . وفيه عُسْرٌ كبيرٌ ، فقالوا : وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله ، والإشمام يقع بإزاء معانٍ هذا مِنْ جملتها ، ومنها : إشراف الكسرة شيئاً من الضم نحو : «قِيلَ وَغِيضَ» وبابه ، وقد تقدم أول البقرة . ومنها : إشمام أحد حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زاياً في « الصِّرَاطَ » - «ومَنْ أَصْدَقُ» وبابهما وقد تقدم ذلك أيضاً في الفاتحة والنساء ، فهذا خلط حرف بحرف ، كما أن ما قبله خلط حركة بحركة ، ومنها : الإشارة إلى الضمة في الوقف خاصة ، وإنما يراه البصير دون الأعمى . وقرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام ، وقرأ الحسن ذلك بالإظهار مبالغة في بيان إعراب الفعل ، وللمحافظة على حركة الإعراب اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه . وقرأ ابن هرمز « لَاتَأْمُنا » بضمِ الميم نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سلب الميم حركتها ، وخط المصحف بنون واحدة ، ففي قراءة الحسن مخالفة لها . وقرأ أبو رزين وابن وثاب « لايْيمنَّا » بكسر حرف المضارعة ، إلا أَنَّ ابن وثاب سهل الهمزة .

قال الشيخ[1] : « ومجيئه بعد « مَالَكَ » والمعنى يرشد إلى أنه نفي لا نهي»، وليس كقولهم : « ما أَحْسَنَنا » في التعجب ، لأنه لو أدغم لالتبس التعجب بالنفي . قُلْتُ : وما أبعد هذا عن توهم النهي حتى ينص عليه . وقوله : لالتبس بالنفي صحيح .

أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١٢﴾ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴿١٣﴾

قوله : ﴿ يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ .

فيهما أربع عشرة قراءة .

إحداها : قراءة نافع بالياء من تحت وكسر العين .

الثانية : قراءة البزي عن ابن كثير « نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ » بالنون وكسر العين .

الثالثة : قراءة قنبل ، وقد اختلف عليه ، فنقل عنه ثبوت الياء بعد العين وصلاً ووقفاً وحذفها وصلاً ووقفاً فيوافق البزي في أحد الوجهين عنه ، فعنه قراءتان .

الخامسة : قراءة أبي عمرو وابن عامر « نَرْتَعْ وَنَلْعَبْ » بالنون وسكون العين والباء .

السادسة : قراءة الكوفيين « يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ » بالياء من تحت وسكون العين والباء ، وقرأ جعفر بن محمد « نَرْتَعُ » بالنون « وَيَلْعَبْ » بالياء ، ورويت عن ابن كثير ، وقرأ العلاء بن سيابة « يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ » بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء ، وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن « نُرْتَعْ » بضم النون وسكون العين والباء ، وقرأ أبو رجاء كذلك إلا أنه بالياء من

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٢٨٥) .

تحت فيهما ، والنخعي ويعقوب « نَرْتَعْ » بالنون « وَيُلْعَبْ » بالياء ، والفعلان في هذه القراءات كلها مبني للفاعل ، وقرأ زيد بن علي « يُرْتَعْ وَيَلْعَبْ » بالياء من تحت فيهما مبنيين للمفعول . وقرىء : « نَرْتَعِي ونَلْعَبُ » بثبوت الياء ورفع الباء ، وقرأ ابن أبي عبلة « نَرْعَى وَنَلْعَبْ » فهذه أربع عشرة قراءة منها ست في السبع المتواتر ، وثمان في الشاذ ، فمن قرأ بالنون أسند الفعل إلى إخوة يوسف ، ومن قرأ بالياء أسند الفعل إليه دونهم ، ومن كسر العين اعتقد أنه جزم بحذف حرف العلة وجعله مأخوذاً من « تفعيل » من الرَّعي كـ « يَرْتَمي » من الرَّمِي ، ومَنْ سكَّن العين اعتقد أنه جزمه بحذف الحركة وجعله مأخوذاً من : رَتَعَ يَرْتَعُ ، إذ اتسع في الْخِصْبِ ، قال :

٢٧٧٠ - ..... وَإِذَا يَحْلُو لَهُ لَحْمِيَ رَتَعْ[1]

ومن سكن الباء جعله مجزوماً ، ومن رفعها جعله مرفوعاً على الاستئناف ، أي : وهو يلعب ومن غاير بين الفعلين فقرأ بالياء من تحت في « يَلْعَبْ » دون « نَرْتَعَ » ، فلأن اللعب مناسب للصغار ، ومن قرأ « يَرْتَعْ » رباعياً جعل مفعوله محذوفاً ، أي : يرعى ماشياً ، ومن بناها للمفعول ، فالوجه أنه أضمر المفعول الذي لم يسم فاعله وهو ضمير الغد ، والأصل : يرتع فيه ، ويلعب فيه ، ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فتعدى إليه بنفسه ، فصار يرتعه ويلعبه ، فلما بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله ، فانقلب مرفوعاً ، واستتر في رافعه فهو في الاتساع كقوله :

٢٧٧١ - وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً ..... [2]

ومن رفع الفعلين جعلهما حالين ، ويكون حالاً مقدرة ، وأما ثبات الياء في « نَرْتَعِي » مع جزم « نَلْعَبْ » وهي قراءة قنبل ، فقد تجرأ بعض الناس وردوها ، وقال ابن عطية : « هي قراءة ضعيفة ، لا تجوز إلاَّ في الشعر ، هي لغة من يجزم بالحركة المقدرة ، وأنشد :

٢٧٧٢ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ..... [3]

وقد تقدمت هذه المسألة مستوفاة . و « تَرْتَع » يحتمل أَنْ يكون وزنه نَفْتَعِل من الرعي ، وهو أكل المرعى ، ويكون على حذف مضاف : ترتع مواشينا ، أو من المراعاة للشيء ، قال :

٢٧٧٣ - تَرْتَعِي السَّفْحَ ، فَالكَثِيبَ ، فَذَا قَا رِ فَرَوضَ الْقَطَا فَذَاتَ الرِّئَالِ[4]

ويحتمل أن يكون وزنه نَفْعَل من رَتَعَ يَرْتَعُ إذا أقام في خِصْبٍ وَسَعةٍ ، ومنه : قول الْغَصْبَان بن الْقُبَعْثَرى : الْقَيْدُ والرَّتَعَةُ ، وَقِلَّةُ التَّعتعَةِ ، وقول الشاعر :

٢٧٧٤ - أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[5]

قوله : ﴿ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ جملة حالية ، والعامل فيها أحد شيئين ، إما الأمر ، وإما جوابه ، فَإن قُلْتَ : هل يجوز أن تكون المسألة عن الإعمال ، لأن كُلاًّ من العاملين يصح تسلطه على الحال ؟ فالجواب ذلك لا يجوز ، لأَنَّ

---

(١) عجز بيت لسويد بن أبي كاهل وصدره :
ويحييني إذا لاقيته .....
انظر البيت في المقتضب (٤/ ١٧٠) ، المفضليات (١٩٨) ، الخزانة (٦/ ١٢٥) ، اللسان والتاج «رتع» .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) البيت للأعشى انظر ديوانه (١٣٨) .

(٥) تقدم .

الإعمال يستلزم الإضمار ، والحال لا تضمر لأنها لا تكون إلا نكرة ، أو مؤولة بها .

قوله : ﴿ أَنْ تَذْهَبُواْ بِهِ ﴾ .

فاعل : « يَحْزُنَنِي » أي يحزنني ذهابكم ، وفي هذه الآية دلالة على أن المضارع المقترن بلام الابتداء لا يكون حالاً ، والنحاة جعلوها من القرائن المخصصة للحال ، ووجه الدلالة أن « أَنْ تَذْهَبُوا » مستقبل ، لاقترانه بحرف الاستقبال ، وهي وما في حيزها فاعل ، فلو جعلنا « لَيَحْزُنُني » حالاً لزم سبق الفعل لفاعله وهو محال ، وأجيب عن ذلك بأن الفاعل في الحقيقة مقدر حذف هو ، وقام المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ليحزنني توقع ذهابكم . وقرأ زيد بن علي وابن هرمز وابن محيصن « لَيَحْزُنِّي » بالإدغام ، وقرأ زيد بن علي « تُذْهَبُوا » بضم التاء من أَذْهَبَ ، وهو كقوله : تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ « في قراءة من ضم التاء ، فتكون التاء زائدة أو حالية . و « الذِّئْبُ » بهمز ولا يهمز ، وبعدم الهمز قرأ السوسي والكسائي وورش ، وفي الوقف لا يهمزه حمزة ، قالوا : وهو مشتق من تَذَاءَبتِ الرِّيحُ إذا هَبَّتْ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ ، لأنه يأتي كذلك ، ويجمع على ذِئابٍ وذُؤْبابٍ وَأَذْؤُبٍ قال :

٢٧٧٥ - وَأَزْوَرَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تُعَاوِي بِهِ ذُؤْبَانُه وثَعَالِبُه [١]

وأرض مَذْآبةٌ كثيرة الذِّئاب ، وذُؤَابَةُ الشَّعَرِ لِتحركها وتَقلبها من ذلك . قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ جملة حالية العامل فيها « يَأْكُلَهُ » .

قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿١٤﴾ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓاْ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٥﴾ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ۚ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ .

جملة حالية أو معترضة ، و﴿ إِنَّا إِذاً لَخَاسِرُونَ ﴾ جواب القسم ، وحذف جواب الشرط ، وقد تقدم القول في ذلك مشبعاً[٢] . ونقل أبو البقاء : أنه قرىء : «عُصْبَة» بالنصب . وقدر ما قدمته في الآية الأولى .

قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ ﴾ .

يجوز في جوابها أوجه :

أحدها : أنه محذوف ، أي : عرفناه وأوصلنا إليه الطمأنينة ، وقدره الزمخشري ؛ فعلوا به ما فعلوا من الأذى . وذكر حكاية طويلة . وقدّره غيره : عَظُمت فتنتهم ، وآخرون ؛ جعلوه فيها . وهذا أولى لدلالة الكلام عليه .

---

(١) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٦٥) .

(٢) انظر سورة البقرة ، آية : (١٤٥) .

الثاني : أن الجواب مثبت ، وهو قوله : « قَالُواْ يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا » ، أي : لما كان كَيْتَ وَكَيْتَ قالوا : هذا فيه بعد ، لبعد الكلام من بعضه .

الثالث : أن الجواب هو قوله : « وَأَوْحَيْنا » ، والواو فيه زائدة ، أي : فلما ذهبوا به أوحينا وهو رأي الكوفيين ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ** ﴾[١] أي : تله . قوله : ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ** ﴾[٢] ، وقول امرىء القيس :

٢٧٧٦ - فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنَ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ[٣]

أي : فلما أجزنا انتحى ، وهو كثير عندهم بعد « لمَّا » . وقوله : « أَنْ يَجْعَلُوهُ » مفعول « اجْمَعُوا » أي : عزموا على أن يحطوه أو عزموا أن يجعلوه ، لأنه يتعدى بنفسه وبـ « عَلى » فـ « أنْ » يحتمل أن يكون على حذف الحرف ، وألا يكون . فعلى الأول : يحتمل موضعها النصب والجر ، وعلى الثاني : يتعين النصب . والجعل : يجوز أن يكون بمعنى الإلقاء ، وأن يكون بمعنى التصيير . فعلى الأول : يتعلق في « غَيَابَةِ » بنفس الفعل قبله ، وعلى الثاني : بمحذوف ، والفعل من قوله : « وَأَجْمَعُواْ » يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله ، وأن يكون حالاً وقَدْ معه مضمرة عند بعضهم . وقرأ العامة : لَتُنَبِّئَنَّهُمْ » بتاء الخطاب ، وقرأ ابن عمر : بياء الغيبة ، أي : الله تعالى . قال الشيخ : « وكذا في بعض مصاحف البصرة » . وقد تقدم أنَّ النقط حادث ، فإن قال مصحف حادث غير مصحف عثمان فليس الكلام في ذلك . وقرأ سلام « لَنُنَبِّئَنَّهُمْ » بالنون ، وهذا صفة لـ« أَمْرِهم » وقيل : بدل ، وقيل : بيان ، قوله : ﴿ وَهُمْ لاَ يَشْعُرونَ ﴾ جملة حالية ، يجوز أن يكون العامل فيها « أَوْحَيْنَا » ، أي : أوحينا إليه من غير شعور بالوحي ، وأن يكون العامل فيها « لَتُنَبِّئَنَّهُمْ » أي : تخبرهم وهم لا يعرفونك لبعد المدة وتغير الأحوال .

قوله : ﴿ **عِشَاءً** ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : وهو الذي لاينبغي أَنْ يقالَ غيره ـ أنه ظرف زمان ، أي : جاءُوه في هذا الوقت . و « يَبْكُونَ » جملة حالية ، أي : جاءُوه باكين .

والثاني : أن يكون « عُشَاءً » جمع عَاشٍ ، كَقَائِم وَقِيَام . قال أبو البقاء : ويقرأ بضم العين ، والأصل : عشاة مثل غَازٍ وغُزَاةٍ ، فحذفت الهاء وزيدت الألف عوضاً منها ، ثم قلبت الألف همزة ، وفيه كلام قد ذكر في آل عمران عند قوله : ﴿ **أَوْ كَانُواْ غُزًّى** ﴾[٤] ، ويجوز أن يكون جمع فَاعِلاً على فِعَال كما جمع فَعِيل على فِعَال لقرب ما بين الكسر والضم ، ويجوز أن يكون كـ «تَؤام ورُبَاب » وهو شاذ . « قُلْتُ : وهذه القراءة قراءة الحسن البصري ، وهي من الْعَشْوة والْعُشْوة وهي الظلام »، وقرأ الحسن أيضاً « عُشَا » على وزن دُجَى نحو : غَازٍ وغُزَاةٍ ، ثم حذف منه تاء التأنيث من مَالَكة ، فقالوا : مَالَكَ ، وعلى هذه الأوجه يكون منصوباً على الحال ، وقرأ الحسن أيضاً « عُشَيًّا » مُصَغّراً .

و ﴿ **نَسْتَبِقُ** ﴾ .

---

(١) سورة الصافات ، آية : (١٠٣) .
(٢) سورة الزمر ، آية : (٧٣) .
(٣) تقدم .
(٤) آية : رقم (١٥٦) .

نتسابق والافتعال والتفاعل يشتركان في نحو قولهم : نَنْتَضِلُ ونَتَناضَلُ ونَرْتَمِي ونَتَرامَى . و«نَسْتَبِقُ » في محل نصب على الحال . « وَتَرَكْنَا » حال من « نَسْتَبِقُ » ، و « قَدْ » معه مضمرة . قوله : ﴿ وَلَوْ كَانُواْ صَادِقِينَ ﴾ جملة ، أي : ما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صدقنا ، لما غلب على ظنك من تهمتنا ببغض يوسف ، وكراهتنا له .

قوله : ﴿ عَلَى قَمِيصِهِ ﴾ .

في محل نصب على الحال من الدم . قال أبو البقاء : « لأن التقدير جاءوا بدم كذب على قميصه » يعني : أنه لو تأخر لكان صفة للنكرة ، وهذا الوجه قد ردَّهُ الزمخشري ، فقال : « فَإنْ قُلْتَ : هل يجوز أن يكون حالاً متقدمة ؟ قُلْتُ : لا ، لأن حال المجرور لا تتقدم عليه » . وهذا الذي ردَّ به الزمخشري أحد قولي النحاة ، وقد صحح جماعة جوازه وأنشدوا :

٢٧٧٧ ـ ..... فَلَنْ تَـذْهَبُواْ فَـرْغـاً بِقَتْـلِ حِبَـالِ[1]

وقول الآخر :

٢٧٧٨ ـ لَئِنْ كَـانَ بَـرْدُ الْمَـاءِ هَيْمَـانَ صَـادِيـاً إلـيَّ حَبِـيـبـاً إنَّـهَـا لَـحَـبِـيـبُ[2]

وقوله :

٢٧٧٩ ـ غَـافِـلاً تَـعْـرِضُ الْـمَـنِـيَّـةُ لِـلْمَـرْ ءِ فَـيُـدْعَـى وَلَاتَ حِـيْـنَ إبَـاءِ[3]

وقال الحوفي : « إنّ » « عَلَى قَمِيصِهِ » متعلق بـ « جَاءُواْ » وفيه نظر ، لأن مجيئهم لا يصح أن يكون على القميص . وقال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ » : عَلَى قَمِيصِهِ » ما محله ؟ قُلْتُ : محله النصب على الظرف ، كأنه قيل : وجاءوا فوق قميصه بدم كما تقول : جَاءَ جِمَاله بأَجْمَال .

قال الشيخ[4] : « ولا يساعد المعنى على نصب « عَلَى » علىْ الظرف بمعنى : فوق ، لأن العامل فيه إذ ذاك « جَاءُواْ » وليس الفرق ظرفاً لهم ، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم» . وهذا الردُّ هو الذي رددت به على الحوفي في قوله : إن « عَلَى » متعلقة بـ « جَاءُواْ » . ثم قال الشيخ : وأما المثال الذي ذكره الزمخشري ، وهو : « جَاءَ على جِمَاله بِأَجْمَالٍ » فيمكن أن يكون ظرفاً للجائي ، لأنه يمكن الظرف فيه باعتبار تبدله من جَمَلٍ إلى جَمَلٍ ، ويكون « بِأَجْمَال » في موضع الحال ، أي : مصحوباً بأجمال . وقرأ العامة : « كَذِبٍ » بالذال المعجمة ، وهو من الوصف بالمصادر ، فيمكن أن يكون على سبيل المبالغة نحو : « رَجُلٌ عَدْلٌ » أو على حذف مضاف ، أي : ذي كذب . نسب فعل فاعله إليه ، وقرأ زيد بن علي « كَذَبـاً » بالنصب ، فاحتمل أن يكون مفعولاً من أجله ، واحتمل أن يكون مصدراً ، في موضع الحال ، وهو قليل ، أعني : مجيء الحال مِن النكرة . وقرأت عائشة والحسن « كَدِبٍ » بالدال المهملة .

قال صاحب اللوامح : « معناه : ذي كدب ، أي : أَثر ، لأن الكدب بياض يخرج في أظافير الشُّبَان ، ويؤثر فيه كالنَّقْشِ . ويسمى ذلك البياض الْفُوفُ فيكون هذا استعارة لتأثيره في القميص ، كتأثير ذلك في الأظافير . وقيل : هو الدَّمُ الْكَدَرُ ، وقيل : الْطَريّ ، وقيل : اليابس .

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٥/٢٨٩) .

قوله : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ قبل هذه الجملة جملة محذوفة تقديره : أي زينت وسهلت .

قوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ يجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : صبر جميل أمثل بي ، ويجوز أن يكون خبراً محذوف المبتدأ ، أي : أمري صبر جميل ، وهل يجب حذف مبتدأ هذا الخبر ، أو خبر هذا المبتدأ ، وضابطه : أن يكون مصدراً في الأصل بدلاً من اللفظ بفعله ، فعبارة بعضهم تقتضي الوجوب ، وعبارة آخرين تقتضي الجواز ، ومن التصريح بخبر هذا النوع ، ولكنه في صورة شعر قوله :

٢٧٨٠ - فَقَالَتْ : عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ[1]

وقول الآخر :

٢٦٨١ - يَشْكُو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى[2]

يحتمل أن يكون مبتدأ أو خبراً كما تقدم ، وقرأ أبيّ وعيسى بن عمر « فصبراً جميلاً » نصباً ورويت عن الكسائي وكذلك هي في مصحف أنس بن مالك ، وتخريجها على المصدر الخبري أي : اصبر أنا صبراً ، وهذه قراءة ضعيفة إن خرجت هذا التخريج ، فإنّ سيبويه لا ينقاس ذلك عنده إلاَّ في الطلب ، فالأولى أن تجعل التقدير : أن يعقوب رجع وأمر نفسه ، فكأنه قال : اصبري يا نفس صبراً ، وروى البيت أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدم ، والأمر فيه ظاهر .

وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا۟ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٢﴾

قوله : ﴿ فَأَدْلَى دَلْوَهُ ﴾ .

يقال : أَدْلَى دَلْوَهُ أي : أَرْسَلَهَا في الْبِئْرِ ، ودَلاَهَا إذا أَخْرَجَهَا . قال :

٢٧٨٢ - لاَ تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا[3]

« الدَّلْوُ » : مؤنثة فتصغر على « دُلَيْو » ويجمع على « دِلاءٍ » ، والأصل : دِلَاو ، فقلبت الواو همزة ، نحو : كِساء ، وأَدْلُوٌ فأعلّ إعلال قاضٍ ، ودلوو بواوين ، فقلبا ياءين ، نحو : عِصِيٌّ .

---

(١) البيت لعمرو بن ربيعة وليس في ديوانه انظر شرح شواهد المغني (٣١٤) ، الخصائص (٢/٣٦٢) ، المغني (/) ، الأغاني (١/٧٥) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٢٠) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت من أمالي ابن الشجري (٢/٣٥) ، المقتضب (٢/٢٣٦) ، شرح شواهد الشافية (٤٤٩) ، المنصف (١/٦٤) ، الشذور (٤٤٤) ، الصحاح واللسان «دلو» .

قوله : ﴿ يَا بُشْرَى ﴾ قرأ الكوفيون بحذف ياء الإضافة ، وأمال ألف فعلى الأخوان ، وأمالها ورش بين بين وعن أبي عمرو الوجهان ، ولكن الأشهر عنه عدم الإمالة . وليس ذلك على أصله على ما قرر في علم القراءات . وقرأ الباقون « يَا بُشْرَايَ » مضاف لياء المتكلم ، ونداء البشرى على حدِّ قوله : ﴿ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ ﴾ ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ كأنه يقول : يا بشرى هذا وقت أوان أن يُنادى ويُصَاح بك . ومَنْ زَعَم أن « بُشْرَى » اسم رجل كالسّدي ، فقد أبعد . وقرأ ورش عن نافع « يا بُشْرَايْ » بسكون الياء وهو جَمع بين ساكنين في الوصل ، وهذا كما تقدم في « عَصَايْ »[1] فعليك بالالتفات إليه . وقال الزمخشري ؛ « وليس بالوجه ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، إلا أن يقصد الوقف » . وقرأ الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن : « يَا بُشْرَيَّ » وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُذَليّة تقدم الكلام عليها في البقرة عند قوله : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾[2] . وقال الزمخشري : « وفي قراءة الحسن « يَا بُشْرَيَّ » بالياء مكان الألف جعلت الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة ، وهي لغة للعرب مشهورة ، سمعت أهل السَّرَوات فِي دعائِهم ، يقُولُونَ : يَا سَيدي ومولِيَّ » .

قوله : ﴿ وَأَسَرُّوهُ ﴾ الضمير المرفوع الظاهر أنه يعود على السيارة ، وقيل : هو ضمير إخوته . و « بِضَاعَةً » نصب على الحال ، أو مفعول ثانٍ على أن يضمّن « أَسَرُّوهُ » بمعنى : صيّروه ، والْبِضَاعَةُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْمَالِ تُعدُّ للتِّجَارَةِ مِنْ بَضَعْتُ ، أي : قَطَعْتُ ، ومِنْهُ : الْمِبْضَعُ : لِمَا تَقْطَعُ بِه .

قوله : ﴿ وَشَرَوْهُ ﴾ .

شَرىَ بمعنى : اشْتَرَى ، ومِنْهُ :

٢٧٨٣ ـ وَلَوْ أَنَّ هذا الْمَوْتَ يَقْبَلُ فِدْيَةً شَرَيْتُ أَبَا زَيْدٍ بِمَا مَلَكَتْ يَدِي[3]

وبمعنى باع ، ومنه قول الآخر :

٢٧٨٤ ـ وَشَرَيْتُ بُرْداً لَيْتَنِي مِنْ قَبْلِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهْ[4]

فإنْ جعلنا الضمير في « شَرَوْهُ » عائداً على إخوة يوسف كان « شَرىَ » بمعنى : « بَاعَ » ، وإنْ جعلناه عائداً على السَّيَّارةِ كانت بمعنى : اشْتَرَوهُ ، والْبَخْسُ : النَّاقِصُ ، وهو في الأصل مصدر وصف به مبالغةً ، وقيل : هو بمعنى مفعول ، و « دَرَاهِمَ » بدل من « بِثَمَنٍ » ، و « فِيهِ » متعلق بما بعده ، واغتفر ذلك للاتساع في الظرف ، والجار أو بمحذوف ، وتقدم مثله .

قوله : ﴿ مِنْ مِصْرَ ﴾ .

يجوز فيه أوجه :

أحدها : أن يتعلق بنفس الفعل قبله ، أي : اشتراه من مصر ، كقولك : اشْتَرَيتُ الثَّوْبَ مِن بَغْدَاد ، فهي لابتداء الغاية . وقول أبي البقاء : « أي فيها أو بها » . لا حاجة إليه .

---

(١) سورة طه ، آية : (١٨) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (٣٨) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/٢٩١) ، روح المعاني (١٢/٢٠٤) .

(٤) البيت لابن مفرغ الحميري وقد تقدم وانظر الشعر والشعراء (١/٣٢١) ، ومجاز القرآن (١/٤٨) .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من « الَّذي » .

والثالث : أنه حال من الضمير المرفوع في « اشْتَرَاهُ » فيتعلق بمحذوف أيضاً ، وفي هذين نظر ، إذ لا طائل في هذا المعنى . و « لامْرَأَتِهِ » متعلق بـ « قَالَ » فهي للتبليغ وليست متعلقة بـ « اشْتَرَاهُ » .

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ الكاف كما تقدم في نظائره حال من ضمير المصدر أو نعت له أي : ومثل ذلك الإنجاز والعطف مكنّا له ، أي : أنجيناه وعطفنا عليه العزيز مكنا له في أرض مصر .

قوله : ﴿ وَلِنُعَلِّمَهُ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يتعلق بمحذوف قبله ، أي : وفعلنا ذلك لنعلمه .

والثاني : أن يتعلق بما بعده أي : ولنعلمه فعلنا كَيْتَ وكَيْتَ . و « الهاء » في « أَمْرِهِ » يجوز أن تعود على الجلالة وأن تعود على « يُوسُف » فالمعنى على الأول : لا يمنع عما يشاء ولا ينازع عما يريد ، وعلى الثاني : يدبره ، ولا يكله إلى غيره ، فقد كادوا إخوة يوسف فلم يضروه بشيء .

قوله : ﴿ أَشُدَّهُ ﴾ .

فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول سيبويه أنه مفرده : شِدَّةٌ ، نحو : نِعْمَةٌ وأَنْعُمٌ .

الثاني : قول الكسائي : إن مفرده « شدّ » بزنة فعْل نحو : صَكّ وأصَكّ ، ويؤيده قوله :

٢٧٨٥ ـ عَـهْـدِي بِـهِ شَـدَّ النَّـهَـارِ كَـأَنَّـمَـا ... خُـصِبَ الْـبَنَـانُ ورَأْسُـهُ بِـالْـعِـظْلِمِ[1]

الثالث : أنه جمع لا واحد له من لفظه . قاله أبو عبيدة ، وخالفه الناس في ذلك إذ قدْ سُمِعَ : شَدَّهُ وشَدَّوهما صالحان له ، وهو من الشدِّ وهو الربط على الشيء ، والْعَقْدُ عليه .

قال الراغب : « وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾[2] فيه تنبيهٌ أنّ الإنسان إذا بلغ هذا الْقَدْرَ يَتقوّى خُلُقُه الذي هو عليه ، فلا يكادُ يُزَايِلُه ، وما أحسن ما نَبّهَ لَهُ الشّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ :

٢٧٨٦ ـ إِذَا الْـمَـرْءُ وَفَّى الأَرْبَـعِـينَ وَلَـمْ يَـكُـنْ ... لَـهُ دُونَ مَـا يَهْـوَى حَيَـاءٌ وَلَا سِتْـرُ[3]
فَـدَعْـهُ وَلَا تَنْفِسْ عَـلَيْـهِ الـذَّي مَضَى ... وإِنْ جَـرَّ أَسْبَـابَ الْحَيَـاةِ لَـهُ الْعُـمْـرُ

وقوله : ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ : إما نعت لمصدر محذوف ، أو : حال من ضمير المصدر ، وتقدم نظيره .

وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ رَبِّىٓ أَحْسَنَ مَثْوَاىَ ۖ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾

---

(١) تقدم .

(٢) سورة الأحقاف ، آية : (١٥) .

(٣) البيتان لـ «أيمن» بن خريم بن فاتك انظر أمالي القالي (١/٧٨) ، وقيل للأقيش كما في الشعر والشعراء (٢/٥٦٢) ، وانظر روح المعاني (١٢/٢٠٩) .

قوله : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ أي : طالبته برفقٍ ولين قولٍ ، والْمُرَاوَدَةُ : المصدر ، والرِّيَادَةُ : طلبُ النكَاحِ ، ومشى رُوْيداً أي : بِرِفْقٍ فِي مَشْيِهِ ، والرَّوْدُ : الرِّفْقُ في الأمورِ والتأني فيها ، وَرَادَتْ المرأةُ في مَشْيِها ، تَرُودُ رَوداً من ذلك ، والمِرْوَدُ : هذه الآلةُ مِنْهُ ، والإرادةُ منقولة من رَادَ يَرُودُ ، إذا سَعَى في طَلَبِ حَاجةٍ ، وقد تقدم ذلك في البقرة ، وتعدى هنا بـ« عن » ، لأنه ضمن معنى خادعته ، أي : خادعته عن نفسه ، والمفاعلة هنا من الواحد ، نحو : « داويت المريض » ويحتمل : أن يكون على بابها ، فإن كُلاًّ مِنْهُمَا كان يطلب من صاحبه شيئاً بِرِفقٍ ، هي تطلب منه الفعل ، وهو يطلب منها التَّرْكَ . والتشديد في « غَلَّقَتِ » للتكثير لتعدد المحالِّ .

قوله : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ اختلف أهل النحو في هذه اللفظة ، هل هي عربية أم معربة ؟ فقيل : معربة من الْقِبْطِيَّةِ ، بمعنى : هلمّ لك . قاله السدي . وقيل : من السريانية ، قاله ابن عباس والحسن . وقيل : من الْعِبْرانِيَّةِ ، وأصلها « هَيْتَالَجْ » ، أي : تعاله ، فأعْرَبَهُ القرآنُ ، قاله أبو زيد الأنصاري ، وقيل : هي لغة حَوْرَانية وقعت إلى أهل الحجاز ، فتكلموا بها ، ومعناها : « تعال » ، قاله الكسائي والفراء ، وهو منقول عن عكرمة والجمهور على أنها عربية .

قاله مجاهد : هي كَلِمَةُ حَثٍّ وإقْبالٍ ، ثم هي في بعض اللغات تتعين فعليتها ، وفي بعضها اسميتها ، وفي بعضها يجوز الأمران ، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها . فقرأ نافع وابن ذكوان « هِيْتَ » بكسر الهاء ، و « ياء » ساكنة ، و « تاء » مفتوحة ، وقرأ « هَيْتُ » بفتح الهاء ، و « ياء » ساكنة ، و « تاء » مضمومة ، ابن كثير ، وقرأ « هِئْتَ لَكَ » بكسر الهاء ، وهمزة ساكنة ، و « تاء » مفتوحة أو مضمومة ، هشام ، وقرأ « هَيْتَ » بفتح الهاء ، و « ياء » ساكنة ، وتاء مفتوحة الباقون . فهذه خمس لغات قراءات في السبع ، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة ، وتاء مكسورة ، وحكى النحاس : أنه قرىء : بكسر الهاء والياء بينهما ياء ساكنة . وقرأ ابن عباس « هُيِيْتُ » بضم الهاء وكسر الياء بعدها ساكنة ، ثم تاء مضمومة ، بزنة جُيِيْتُ ، وقرأ زيد بن علي ، وابن أبي إسحاق بكسر الهاء ، وياء ساكنة ، وتاء مضمومة ، فهذه أربع في الشاذ ، فصارت تسع قراءات فتعين كونها اسم فعل في غير قراءة ابن عباس « هَيْتَ بزنة جَيْتَ » وفي غير قراءة كسر الهاء سواء كان ذلك بالياء أم بالهمزة ، فمن فتح التاء بناها على الفتح ، تخفيفاً نحو : أَيْنَ ، وكَيْفَ ، ومَنْ ضمها كابن كثير فتشبيها بـ « جَيْت » ، ومَنْ كسر فعلى أصل التقاء الساكنين كـ «تَخْتَر » وفتح الهاء وكسرها لغتان ، وتتعين فعليتها في قراءة ابن عباس « هُيِّئْتُ بزنة جُيِّئْتُ » فإنها فيها فعل ماض مبني للمفعول مسند لضمير المتكلم من « هَيَّأْتُ الشَّيءَ » ، ويحتمل الأمرين في قراءة من كسر الهاء وضم التاء ، فيحتمل أن يكون فيه اسم فعل بنيت على الضم ، كـ «حَيْثُ » ، وأن يكون فعلاً مسنداً لضمير المتكلم من هَاءَ الرَّجُلُ يَهِيءُ ، كَجَاءَ يَجِيءُ ، وله حينئذ معنيان :

أحدهما : أن يكون بمعنى : حَسُنَتْ هَيْئَتُهُ .

والثاني : أن يكون بمعنى : تَهَيَّأْ ، يقال : هَيُئَتْ ، أي : حَسُنَتْ هَيْئَتِي أو تَهَيَّأْتُ . وجوَّز أبو البقاء أن يكون « هِئْتُ هذه : هَاءَ يَهَاءُ ، كـ «شَاءَ ، يَشَاءُ » ،وقد طَعَنَ جماعة على قراءة هشام التي بالهمز وفتح التاء ، فقال الفارسي : يشبه أن الهمز وفتح التاء وهْمٌ من الرَّاوي ، لأن الخطاب من المرأة ليوسف ، ولم يتهيأ لها بدليل قوله « وَرَاوَدَتْهُ » ، و « أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ » . وتابعه على ذلك جماعة ، وقال مكي ـ بن أبي طالب ـ : « يجب أن يكون اللفظ هَيْتَ لِي ، ولم يقرأ بذلك أَحدٌ » . وأيضاً فإنَّ المعنى على خلافه ، لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه وتقد قميصه ، فكيف تخبر أنه تهيأ لها ؟ وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين ، بأن المعنى تهيأ لي أمرك ،

لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به في كل وقت ، أو يكون المعنى حَسُنَتْ هَيْئَتُكَ ، و « لَكَ » متعلق بمحذوف على سبيل البيان ، كأنها قالت : القول لك أو الخطاب لك كهي في « سُقْياً لَكَ وَرَعْياً لَكَ » . قُلْتُ : واللام متعلقة بمحذوف على كل قراءة إلا قراءة بَيَّنْتُ فيها كونها فعلاً ، فإنها حينئذ تتعلق بالفعل ، إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر . وقال أبو البقاء : « والأَشْبَهُ أن تكون الهمزة بدلاً من الياء ، أو تكون لغة في الكلمة التي هي اسم للفعل ، وليست فعلاً »، لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف ـ عليه السلام ـ وهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أنه لم يتهيأ لها ، وإنما هي تهيأت له :

والثاني : أنه قال : « لَكَ » ، ولو أراد الخطاب لقال : هيت لي . قُلْتُ : قد تقدم جوابه ، وقوله : « إنَّ الهمزة بدل من الياء هذا عكس لغة العرب ، إذ قد عَهِدْناهُمْ يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا إنكسر ما قبلها نحو : بِيْرَ وذِيبٌ ، ولا يقلبون الياء المكسور ما قبلها همزة ، نحو : مِيلٌ ودِيكٌ ، وأيضاً فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء لقراءة نافع وابن ذكوان محتملة ، لأن تكون بدلاً من الهمزة ، قالوا : فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام ، وإعلم أن القراءة التي استشكلها الفارسي هي المشهورة عن هشام ، وأما ضم الياء فغير مشهور عنه ، وهذا ما أتقنته في شرح حِرز الأماني . قوله : ﴿ مَعَاذَ اللَّهِ ﴾ منصوب على المصدر بفعل محذوف أي : أعوذ بالله معاذاً ، يقال : عَاذَ يَعُوذُ عِيَاذاً وعِيَاذَةً ، ومَعَاذاً وعَوْذاً . قال الشاعر :

٢٧٨٧ - مَعَاذَ الإلَهِ أَنْ تَكُونَ كَظَبْيَةٍ وَلَا دُمْيَةٍ وَلَا عَقِيلَةِ رَبْرَبِ[1]

قوله : ﴿إِنَّهُ﴾ يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، وما بعده جملة خبرية له ، ومراده بربه سيده ، ويحتمل : أن تكون الهاء ضمير الباري تعالى ، و« رَبِّي » يحتمل : أن يكون خبرها و« أَحْسَنَ » جملة حالية لازمة ، وأن يكون مبتدأ ، و« أَحْسَنَ » جملة خبرية له ، والجملة خبر لـ « إنّ » ، وقد أنكر جماعة الأول قاله مجاهد والسدي وابن أبي إسحاق ، يبعد جداً أن يطلق نبي كريم على مخلوق أنه ربه ، ولا بمعنى السيد ، لأنه ليس مملوكاً في الحقيقة . وقرأ الجحدري وأبو الطُّفَيْل « مَثْوِيَّ » بقلب الألف « ياء » وإدغامها كـ « بُشْرى » وهُدَى . و﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ﴾ هذه الهاء ضمير الشأن ليس إلاَّ .

وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾

قوله : ﴿ لَوْلَا أَنْ رَأَى ﴾ .

جواب « لَوْلَا » إمَّا متقدم ، وهو قوله : « وَهَمَّ بِهَا » عند مَنْ يجيز تقديم جواب الشرط عليها ، وإما محذوف لدلالة هذا عليه عند مَنْ لا يرى ذلك ، وقد تقدم تقرير المذهبين ، ومن عزيا إليه غَيْر مرة كقولهم : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » أي : إنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ ، ولا تقول : إنَّ أَنْتَ « ظَالِمٌ » هو الجواب ، بل دالٌ عليه . وعلى هذا فالوقف عند قوله : «بُرْهَانَ رَبِّهِ » ، والمعنى : لولا رؤيته برهان ربه لهم لكنه امتنع همه بها لوجود رؤية برهان ربه ، فلم يحصل منه

---

(١) تقدم .

هم البتة كقولك : « لولا زيدٌ لأكْرمتُكَ » فالمعنى : إنَّ الاكرام ممتنع لوجود زيد ، وبهذا يتخلص من الإشكال الذي يورد ، وهو كيف يليق بنبي أن يَهَمَّ بامرأة ؟ قال الزمخشري : فَإنْ قُلْتَ : قوله : « وَهَمَّ بِهَا » داخل تحت حكم القسم في قوله : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ » أم خارج منه ؟ قُلْتُ : الأمران جائزان ، ومن حق القارىء إذا قصد خروجه من حكم القسم ، وجعله كلاماً برأيه أن يقف على قوله : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ » ، ويبتدىء قوله : « وَهَمَّ بِهَا لَوْلاَ أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ » وفيه أيضاً إشعار بالفرق بين الهمين ، فإنْ قُلْتَ : لِمَ جعلتَ جواب « لَوْلاَ » محذوفاً يدل عليه « وَهَمّ بِهَا » وهلاَّ جعَلْتَهُ هو الجواب مقدماً ؟ قُلْتُ : لأن «لَوْلاَ » لا يتقدم عليها جوابُها ، من قبل أنه في حكم الشرط ، وللشرط صدر الكلام ، وهو ما في حيزه من الجملتين مثل كلمة واحدة ، ولا يجوز تقديم بعض الكلمة على بعض ، وأما حذف بعضها إذا دلّ عليه الدليل فهو جائز . قُلْتُ : قوله : وأما حذف بعضها إلى آخره ، جواب عن سؤال مقدر ، وهو أنه إذا كان الشرط في الجملتين بمنزلة كلمة واحدة ، فينبغي أن لا يحذف منها شيء ، لأن الكلمة لا يحذف منها شيء؟ فأجاب بأنه يجوز إذا دل دليل على ذلك ، وهو كما قال . ثم قال : فَإنْ قُلْتَ : لِمَ جَعَلْتَ « لَوْلاَ » متعلقة بـ « هَمَّ بِهَا » وَحْدَهُ ، وَلَمْ تجعلها متعلقة بجملة قوله : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا » ، لأن الهمَّ لا يتعلق بالجواهر ، ولكن بالمعاني ، فلا بد من تقدير المخالطة ، والمخالطة لا تكون إلا من اثنين معاً ، فكأنه قيل ، ولقد هما بالمخالطة لولا أَنْ منع مانع أحدهما ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ما قُلْتَ ، ولكنَّ اللَّهَ سبحانه قد جاء بالهمين على سبيل التفصيل ، حيث قال : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا » . قُلْتُ : والزجاج لم يرتض هذه المقالة ، أعني : كون قوله « لَوْلاَ » متعلقة بـ « هَمَّ بِهَا » فإنَّه قال : « ولو كان الكلام ولهم بها لكان بعيداً ، فكيف مع سقوط اللام . يعني الزجاج أنه لا جائز أن يكون « وَهَمَّ بِهَا » جواباً لـ « لَوْلاَ » ، لأنه لو كان جوابها لاقترن باللام ، لأنه مثبت ، وعلى تقدير أنه كان مقترناً باللام ، كان يَبْعُدُ من جهة أخرى ، وهي تقديم الجواب عليها ، وجواب ما قاله الزجاج ما قدمته عن الزمخشري ، من أن الجواب محذوف مدلول عليه بما تقدم . وأما قوله : ولو كان الكلام ولهم بها فغير لازم ، لأنه متى كان جواب « لَوْ » مثبتاً جاز فيه الأمران : اللام وعدمها ، وإنْ كان الإتيان باللام هو الأكثر . وتابع ابن عطية الزجاج أيضاً في هذا المعنى ، فقال : «قول مَنْ قال : إنَّ الكلام قد تم في قوله : « وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ» ، وأن جواب « لَوْلاَ » ، في قوله : « وَهَمَّ بِهَا » ، وأن المعنى لولا أن رأى البرهان لَهَمَّ بها ، فلم يهم يوسف ـ عليه السلام ـ قال : وهذا قول يرده لسان العرب وأقوال السلف . وأما قوله : يرده لسان العرب فليس كذلك ، لأن وزن هذه الآية وزن قوله :﴿ إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلاَ أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا ﴾ ، فقوله « إِنْ كَادَتْ » إما أن يكون جواباً عند مَنْ يَرى ذلك ، وإما أن يكون دالاً على الجواب ، وليس هو خروج عن كلام العرب ، هذا معنى ما ردَّ به عليه الشيخ . قُلْتُ: وكأن ابن عطية إنما يَعْنِي بالخروج عَنْ لِسَان العرب تجرد الجواب من اللام على تقدير جواز تقديمه ، والفرض أن اللام لم توجد .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ ﴾ في هذه الكاف أوجه :

أحدها : في محل نصب فقدره الزمخشري : مثل ذلك التثبت ثبتناه . وقدره الحوفي : « أريناه البراهين بذلك » . وقدره ابن عطية : «جرت أفعالنا وأقدارنا كذلك لنصرف » . وقدّره أبو البقاء : نراعيه كذلك.

الثاني : أن الكاف في محل رفع ، فقدره الزمخشري وأبو البقاء : الأمر مثل ذلك ، وقدره ابن عطية : « عصمته كذلك » ، وقال الحوفي : أمر البراهين كذلك . ثم قال : « والنصب أجود لمطالبة حروف للأفعال أو معانيها » .

الثالث : أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقديره همت به وهم بها كذلك ثم قال : لولا أن رأى برهان ربه لنصرف

عنه ما هم بها . هذا نص ابن عطية . وليس بشيء ، إذ مع تسليم جواز التقدير والتأخير لا معنى لما ذكره .

وقال الشيخ[١] وأقول : إن التقدير : مثل تلك الرؤية ، أو مثل ذلك الرأي نرى براهيننا لنصرف عنه ، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية ، والناصب للكاف ما دل عليه قوله « لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ » ، و« لِنَصْرِفَ » متعلق بذلك الفعل الناصب للكاف ، ومصدر « رأى » : رُؤيَة ورَأْيٌ ، قال :

٢٧٨٨ ـ ورَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أَبَاكَا يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[٢]

وقرأ الأعمش « لِيصْرِفَ » بياء الغيبة ، والفاعل هو الله تعالى .

قوله : ﴿ الْمُخْلَصِينَ ﴾ قرأ هذه اللفظة حيث وردت إذا كانت معرفة بـ « أل » مكسورة اللام ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، والباقون بفتحها . فالكسر على اسم الفاعل ، والمفعول محذوف ، وتقديره : المخلصين أنفسهم أو دينهم . والفتح على أنه اسم مفعول من أخلصهم الله ، أي : اجتباهم واختارهم ، وأخلصهم من كل سُوءٍ . وقرأ الكوفيون في مريم : « إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصاً» بفتح اللام بالمعنى المتقدم ، والباقون بكسرها بالمعنى المتقدم .

وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥﴾ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ ۖ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴿٢٩﴾

قوله : ﴿ الْبَابَ ﴾ .

منصوب إما على إسقاط الخافض اتساعاً ، إذ أصل « اسْتَبَقَ » أن يتعدى بـ « إلى » ، وإما على تضمين « اسْتَبَقَا » ، معنى : ابتدرا فتنصب مفعولاً به . قوله :﴿ وقَدَّتْ ﴾ يحتمل : أن تكون الجملة نسقاً على « اسْتَبَقَا » ، أي : استبقا وقدت . ويحتمل : أن تكون في محل نصب على الحال . أي : وقد قدت . والْقَدُّ : الشَّقُّ مُطْلقاً ، وقال بعضهم : الْقَدُّ : فِيمَا كان يُشقُّ طُولاً ، والْقَطُّ : فيما كان يُشَقُّ عَرْضاً . قال ابن عطية : « وقرأت فرقة » : وقَطَّ . قال أبو الفضل بن حرب : رأيت في مصحف : عُطَّ مِنْ دُبرٍ ، أي : شق . قال يعقوب : الْعَطُّ في الْجِلدِ الصحيح والثَّوبِ الصحيح قال الشاعر :

٢٧٨٩ ـ تَقُدُّ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ وتُوقِدُ بِالصُّفَّاحِ نَارَ الْحُبَاحِبِ[٣]

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٢٩٦) .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه (١٨١) ، والكتاب (١/١٩١) ، الخزانة (٥/٣٦٢) ، الأشموني (١/٢٢٠) ، الهمع (١/١٠٧) ، الدرر (١/٧٧) ، روح المعاني (١٢/٢١٧) .

(٣) البيت للنابغة انظر ديوانه (٣٢) ، الشعر والشعراء (١/١٢٢) ، تأويل المشكل (١٧٣) ، العمدة (١/٣١٦) ، المغني (١/٦١) ، الجنى الداني (٢٤٥) ، الجمهرة (١/١٢٥) ، اللسان (سلق) .
تقد السلوقي : تقطع الترس . والسلوقي : درع نسب إلى

قوله :﴿ مَاجَزَاءُ ﴾ يجوز في « ما » هذه أن تكون نافية ، وأن تكون استفهامية ، و« مَنْ » يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة . وقوله :﴿ إلاَّ أَنْ يُسْجَنَ ﴾ خبر المبتدأ ، ولما كان « أَنْ يُسَجَنَ » في قوة المصدر عطف عليه المصدر ، وهو قوله : « أَوْ عَذَابٌ » و« أَوْ » تحتمل معانيها وأظهرها التنوع . وقرأ زيد بن علي « أو عَذَاباً أليماً » بالنصب، وخرجه الكسائي على إضمار فعل ، أي : أو أن يعذب عذاباً أليماً .

قوله : ﴿ هِيَ ﴾ .

ولم يقل هذه ولا تلك لِفرطِ استحيائه ، وهو أدب حسن حيث أتى بلفظ الغيبة دون الحضور . و« مِنْ أَهْلِهَا » صفة لـ « شَاهِدُ » وهو المسوِّغ لمجيء الفاعل من لفظ الفعل . إذ لا يجوز : قام القائم ، ولا قعد القاعد ، لعدم الفائدة .

قوله : « إنْ كَانَ » هذه الجملة الشرطية ، إما معمولة لقول مضمر تقديره : فقال : إن كان عند البصريين ، وإما معمولة لـ « شهد » ، لأنه بمعنى القول عند الكوفيين .

قوله : ﴿ مِنْ دُبُرٍ ﴾ ، و﴿ مِنْ قُبُلٍ ﴾ .

قرأ العامة جميع ذلك بضمتين ، والجر والتنوين بمعنى : من خلف ومن قدام ، أي : من خلف القميص وقدامه ، أو يوسف . وقرأ ابن يعمر وابن أبي اسحاق والعطاردي ، والجارود، بثلاث ضمات ، وروى عن الجارود وابن أبي إسحاق وابن يعمر أيضاً بسكون العين وبنائهما على الضم ، روجه ضمهما أنهم جعلوهما كـ « قَبْلُ وبَعْدُ » في بنائهما على الضم عند قطعهما عن الإضافة فجعلوهما غاية . ومعنى الغاية : أن يجعل المضاف غاية نفسه، بعدماكان المضاف إليه غايته ، والأصل : إعرابهما، لأنهما اسمان متمكنان وليسا بظرفين . قال أبو حاتم : « وهذا رديء في العربية ، وإنما يقع هذا البناء في الظروف » . وقال الزمخشري : والمعنى : من قُبُل القميص ومن دُبُره ، وأما التنكير فمعناه من جهة يقال لها قُبُل، ومن جهة يقال لها دُبُر ، وعن ابن أبي إسحاق : أنه قرأ « مِن قُبُلَ ومِنْ دُبُرَ » بالفتح ، كأنه جعلهما علمين للجهتين فمنعهما الصرف للعلمية والتأنيث» . وقد تقدم[1] الخلاف في كَانَ الواقعة في حيز الشرط ، هل يبقى على معناها من المضي، وإليه ذهب المبرد ، أم يقلب إلى الاستقبال كسائر الأفعال ، وإن المعنى على التبيين ، قوله :﴿ فَكَذَبَتْ ﴾و« فَصَدَقَتْ » على إضمار « قَدْ » ، لأنها تقرب الماضي من الحال ، هذا إذا كان المضي منصرفاً ، أما إذا كان جامداً فلا يحتاج إلى « قَدْ » لا لفظاً ولا تقديراً .

قوله : ﴿ يُوسُفُ ﴾ .

منادى محذوف منه حرف النداء ، قال الزمخشري : « لأنه منادى قريب مقاطن للحديث ، وفيه تقريب له وتلطيف لمحله » . وكل منادى يجوز حذف حرف النداء منه ، إلا الجلالة المعظمة ، واسم الجنس غالباً ، والمستغاث والمندوب ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمضمر إذا نودي ، والجمهور على ضم فاء « يُوسف » ، لكونه مفرداً معرفة ، وقرأ الأعمش بفتحها ، وقيل : لم تثبت هذه القراءة عنه ، وعلى تقدير ثبوتها قال أبو البقاء : « فيها وجهان :

أحدهما : أن يكون أخرجه على أصل المنادى ، كما جاء في الشعر :

= سلوق من بلاد الروم . الصفاح : الحجارة العريضة . نار الحباحب ، لمعان الذباب في الليل أي أن السيوف إذا ضربت الدروع أحدثت بريقاً وضوءً كنار الحباحب .

(١) سورة البقرة ، آية : (٢٣) .

٢٧٩٠ - ..... يَـا عَـدِيّـاً لَـقَـد وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي (١)

يريد بأصل المنادى : أنه مفعول به فحقه النصب كالبيت الذي أنشده ، واتفق أن « يُوسُف » لا ينصرف ، ففتحته فتحة إعراب ، والثاني ـ وجعله الأشبه ـ : أن يكون وقفاً على الكلمة ثم وصلاً ، وأَجْرى الْوَصْلَ مَجْرى الوقف ، فألقى حركة الهمزة على الفاء وحذفها ، فصار اللفظ بها « يُوسُفُ أَعْرِضْ » ، وهذا كما حكى «اللَّهُ أَكْبَـره أَشْهَدُ أَلَّا . . . بالوَصْل والفتح . قُلْتُ : يعني بالفتح في الجلالة ، وفي « أَكْبَر » وفي «أَشْهَدَ » ، وذلك أنه قدر الوقف على كل كلمة من هذه الكلم ، وألقى حركة الهمزة من كل من الكلم الثلاث على الساكن قبله ، وأجرى الوصل مجرى الوقف في ذلك ، والذي حكوه الناس إنما هو في «أَكْبَر » خاصة ، لأنها مظنة الوقف ، وقد تقدم ذلك في أول آل عمران(٢) . وقرىء : « يُوسُفُ أعرض » بضم الفاء و« أَعْرَضَ » فعلاً ماضياً وتخريجها أن يكون « يُوسُفُ » مبتدأ ، و« أَعْرَضَ » جملة من فعل وفاعل خبره .

وقال أبو البقاء : « وفيه ضعف ، لقوله : وَاسْتَغْفِرِي ، وكان الأَشْبَهُ أن يكون بالفاء « فاسْتَغْفِرِي » . . .

﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ وقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ .

النِّسوةُ فيها أقوال :

المشهور : أنه جمع تكسير للقلة على فِعْلة كالصِّبْيةِ والغلمة ، ونص بعضهم على عدم اطرادها ، وليس لها واحد من لفظها .

والثاني : أنها اسم مفرد لجمع المرأة ، قاله الزمخشري .

والثالث : أنها اسم جمع قاله أبو بكر بن السراج ، وكذلك أخواتها كالصِّبْيَةِ والْفِتْيَةِ ، وعلى كل قول فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة ، ولذلك لم يلحق فعلها تاء التأنيث ، والمشهور كسر نونها ، ويجوز ضمها في لغة ، ونقلها أبو البقاء قراءة ولم أحفظه ، وإذا ضُمت نونه كان اسم جمع بلا خلافٍ ، ويكسر في الكثرة على « نِسْوَان » و« النِّساء » جمع كثرة أيضاً ، ولا واحد له من لفظه ، كذا قال الشيخ (٣) . ومقتضى ذلك ألا تكون « النِّساءُ » جمعاً لـ « نِسْوَة » لقوله : لا واحد له من لفظه . و« فِي الْمَدِينَةِ » يجوز تعلقه بمحذوف صفة لـ « نِسْوَةٌ » وهو الظاهر ، وبـ قال وليس بظاهر . قوله: ﴿ تُرَاوِدُ ﴾ خبر امرأة العزيز ، وجيء بالمضارع تنبيهاً على أن المُرَاوَدَةَ صارت سَجِيَّةً ودَيْدَناً دون الماضي ، فلم يقل : راودت . ولام الْفَتَى ياء ، لقولهم : الْفِتْيَانِ وفُتِيٌّ وعلى هذا فقولهم : الْفُتُوَّةُ في المصدر شاذ .

---

(١) عجز بيت اختلف في نسبته للمهلهل وقيل : لأخيه عدي وصدره :

ضربـت صَـدْرَهَـا إليَّ وَقَـالَـتْ .....

انظر البيت في المقتضب (٤/٢١٤) ، الأغاني (١٤/١٤٧) ، المنصف (١/١٢٨) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٩) ، شرح ابن عقيل (٢/٢٦٣) ، الجمل للزجاجي (١٦٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨) .

(٢) آية : رقم (٢٢١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٢٩٩) .

قوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾ هذه الجملة يجوز أن تكون خبراً ثانياً ، وأن تكون مستأنفة ، وأن تكون حالاً إما من فاعل « تُرَاوِدُ » وإما من مفعوله . و« حُبّاً » تمييز وهو منقول من الفاعلية ، إذ الأصل قد شغفها حبه ، والعامة على «شَغَفَهَا » بالغين المعجمة مفتوحة بمعنى : حَرَقَ شَغَافَ قَلْبِهَا ، وهو مأخوذ من الشَّغَافِ . والشَّغَافُ : حِجَابُ الْقَلْبِ ، جُلَيْدَةٌ رقيقة ، وقيل : سُوَيْداءُ القلب ، وقيل : دَاءٌ يصل إلى القلب من أجل الحُبِّ ، وقيل : جُلَيْدةٌ رقيقة يقال لها لسان القلب ليست محيطة به . ومعنى شَغَفَ قَلْبَهُ أي : خَرَقَ حِجَابَهُ ، أو أَصَابَهُ فأحرقه بحرارة الحُبِّ ، وهو من شَغَفَ الْبَعِيرَ بِالهِنَاءِ إِذَا طَلوهُ بِالْقَطرانِ فَأَحْرَقَهُ ، والْمَشْغُوفُ مَنْ وَصَلَ الْحُبُّ لِقَلْبِهِ . قال الأعشى :

٢٧٩١ - يَعْصِي الْوُشَاةَ وَكَانَ الْحُبُّ آوِنَةً ... مِمَّا يُزَيِّنُ لِلْمَشْغُوفِ مَا صَنَعَا[1]

وقال النَّابغةُ الذُّبيَاني :

٢٧٩٢ - وَقَدْ حَالَ هَمٌّ دُونَ ذَلِكَ وَالِجُ ... مَكَانَ الشِّغَافِ تَبْتَغِيهِ الأَصَابِعُ

وقرأ ثابت البناني بكسر الغين ، وقيل : هي لغة تميم . وقرأ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعلي بن الحسين ، وابنه محمد ، وابن جعفر ، والشعبي ، وقتادة بفتح العين المهملة ، وروي عن ثابت البناني ، وأبي رجاء بكسر المهملة أيضاً . واختلف الناس في ذلك ، فقيل : هو من شَغَفَ الْبَعِيرَ إذا هَنَأَهُ ، فَأَحْرَقَهُ بالْقَطِرانِ قاله الزمخشري وأنشد :

٢٧٩٣ - .... كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي[2]

قُلْتُ : هذا العجز لامرىء القيس ، وأوله :

٢٧٩٤ - أَتَقْتُلُنِي إِنِّي شَغَفْتُ فُؤَادَهَا ... كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطَّالِي

والناس إنما يروونه بالمعجمة ، ويفسرونه بأنه أصاب حبي شَغَافَ قلبها ، أي : أَحْرَقَ[3] حجابهُ . وهي : جُلَيْدةٌ رَقيقةٌ دُونَهُ ، كَمَا شَغَفَ ، أي : كما أَحْرَق وَبالغَ الْمَهْنوءَةَ ، وهي المطلية بالهناء ، أي : الْقَطرانِ ، ولا ينشدونه بالمهملة ، وقال أبو البقاء ـ لما حكى هذه القراءة ـ : « من قولك : فُلانٌ مَشْغُوفٌ بِكَذَا ، أي : مُغْرَمٌ بِهِ » . وعلى هذه الأقوال فمعناهما متقارب . وفرّق بعضهم بينهما ، فقال ابن زيد : « الشَّغْفُ يعني بالمعجمة في الحبِّ والشَّغْفُ : الْجُنُونُ ، الْمَشْغُوفُ : الْمَجْنُونُ .

فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾

قوله : ﴿ مُتَّكَأً ﴾ .

---

(١) البيت في ديوانه (١٠٤) ، وهو من شواهد البحر (٥/٢٩٩) ، روح المعاني (١٢/٢٢٦) .

(٢) عجز بيت لامرىء القيس كما ذكر المنصف وصدره :
أتقتلني وقد شغفت فؤادها
والبيت في ديوان امرىء القيس، شرح ديوان الحماسة (٤/١٦٢٤)، المحتسب (١/٣٣٩)، الطبري (١٦/٦٧)، القرطبي (٩/١٧٧) .

(٣) انظر التخريج السابق .

العامة على ضم الميم وتشديد التاء ، وفتح الكاف والهمز ، وهو مفعول به بـ «أَعْتَدَتْ» ، أي : هَيَّأَتْ وأَحْضَرَتْ . و« المُتَّكَأُ » : الشَّيءُ الَّذِي يُتَّكَأُ عليه من وِسَادَةٍ ونَحْوِهَا . وقيل : المُتَّكَأُ : مكان الإتكَاءِ . وقيل : طَعَامٌ يَجُزُّ جَزّاً ، وهو قول مجاهد . قال القتبي : « يقال : اتكأنا عند فلان ، أي : أكلنا . قال الزمخشري : مِنْ قولك اتكأنا عند فلان : طَعِمْنَا . على سبيل الكناية ، لأنه من دعوته لِيُطْعَمَ عندك ، اتخذت تكأة يَتَّكِىءُ عليها ، قال جميل :

٢٧٩٥ - فَظَلْنَا بِنِعْمَةٍ واتَّكَأْنَا وَشَرِبْنَا الحَلَالَ مِنْ قُلَلِهْ[1]

انتهى . « فقوله : « وَشَرِبْنَا » مرشح لمعنى : اتَّكَأْنَا . وقرأ أبو جعفر والزهري « مُتَّكَا » مشدد التاء دون همز . وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون أصله : « مُتَّكَا » كقراءة العامة ، وإنما خففت همزة كقولهم : « تَوضيتُ فِي توضأْتُ ، فصار بزنة « مُتَّقي » .

والثاني : أن يكون « مُفْتَعَلاً » من أوكيت الْقِرْبَة إذا شددت فَاهَا بِالوكأ . فالمعنى : اعتدت شيئاً يشددن عليه ، إما بالاتكاءِ ، وإما بالقطع بالسكين . وهذا الثاني تخريج أبي الفتح وقرأ الحسن وابن هرمز « مُتَّكَآ » بالتشديد والمد ، وهي كقراءة العامة ، إلا أنه أشبع الفتحة فتولد منها ألف كقوله :

٢٧٩٦ - ..... وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[2]

وقوله :

٢٧٩٧ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى أَسِيلٍ حُرَّةٍ ..... [3]

وقوله :

٢٧٩٨ - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ[4]

أي : بمنتزح ، وينبع ، والعقرب السائلة . وقراءة ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة والضحاك والجحدري ، وأبان بن تغلب « مُتْكاً » بضم الميم وسكون التاء وتنوين الكاف ، وكذلك قراءة ابن هرمز وعبد الله ومعاذ ، إلا أنهما فتحا الميم . والمُتْكُ بالضم والفتح : الأُتْرُجُّ ، ويقال الأُتْرُجُّ لغتان ، وأنشدوا :

٢٧٩٩ - فَأَهْدَتْ مَتْكَةً لِبَنِي أَبِيهَا تَخُبُّ بِهَا الْعَثَمْثَمَةُ الْوِقَاحُ[5]

وقيل : بل هو اسم لجميع ما يقطع بالسِّكين كَالأُترجِّ ، وغَيْرِه من الفواكه ، قال :

٢٨٠٠ - نَشْرَبُ الإِثْمَ بَالصُّوَاعِ جِهَاراً وَتَرَى المُتْكَ بَيْنَنَا مُسْتَعَارا[6]

---

(١) البيت في ديوانه (٦٩) ، تأويل المشكل (١٨١) ، شواهد المغني (١٢٦) ، القرطبي (١٧٨/٩) ، روح المعاني (٢٢٨/١٢) ، اللسان «قلل» .
والقلل : مفردها : قلة وهي الجرة الضخمة ٨ .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) البيت من شواهد الكشاف (٣٦٢/٢) ، روح المعاني (٢٨٨/١٢) .

(٦) البيت من شواهد البحر (٢٩٩/٥) ، روح المعاني (٢٢٨/١٢) ، التهذيب (١٦١/١٥) ، اللسان «أثم» التاج«متك» .

قيل : من مَتَكَ ، بمعنى بَتَكَ الشيءَ ، أي : قَطَعَهُ ، فعلى هذا يحتمل أن تكون الميم بدلاً من الباء ، وهو بدل مطرد في لغة قوم ، ويحتمل أن تكون مادة أخرى وافقت هذه ، وقيل : بالضم العسل الخالص عند الخليل ، والأُتْرُجُّ عند الأصمعي ، ونقل أبو عمرو فيه اللغات الثلاث ، أعني : ضم الميم وفتحها وكسرها . قال : وهو الشَّرَاب الخالص . وقال المفضل : « هو بالضم المائدة ، أو الخمر في لغة كِنْدَة» . وقوله: ﴿ لَهُنَّ مُتَّكَأً ﴾ إما أن يريد كل واحدة مُتَّكَأً ، ويدل له قوله : « وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً » ، وإما أن يريد الجنس ، والسِّكِّينُ : تُذَكّر وتُؤنث ، قاله الكسائي والفراء وأنكر الأصمعي تأنيثه ، والسِّكِّينَةُ : فَعيلة من السُّكونِ . قال الراغب : سُمِّيَ به لإزالة حركَة المَذْبُوح به . قوله : ﴿ أَكْبَرْنَهُ ﴾ أعظَمْنَهُ ودَهِشْنَ من حُسْنِه ، وقيل : هي هاء السكت ، قال الزمخشري : « وقيل: أَكْبَرْنَ بمعنى : حِضْنَ ، والهاء للسكت ، ويقال : أَكْبَرَتِ الْمَرْأَةُ إذَا حَاضَتْ وحقيقته : دَخَلَتْ فِي الْكِبَر ، لأنها بالْحَيْضِ تخرج عن حَدِّ الصِّغَرِ إلى الْكِبَر ، وكأن أبا الطيب أخذ من هذا التفسير قوله :

٢٨٠١ - خَفِ اللَّهَ واسْتُرْ ذَا الْجَمَالِ بِبُرْقُعٍ فَإِنْ لُحْتَ حَاضَتْ فِي الْخُدُورِ[1] الْعَوَاتِقُ

انتهى . وكون « الهاء » للسكت يرده ضم الهاء ، ولو كانت للسكت لسكت ، وقد يقال : إنه أجراها مجرى هاء الضمير ، وأجرى الوصل مجرى الوقف في إثباتها . قال الشيخ :[2] « وإجماع القراء على ضم الهاء في الوصل دليل على أنها ليست هاء السكت ، إذ لو كانت هاء السكت وكان من أجرى الوصل مجرى الوقف لم يضمر الهاء » . قُلْتُ : وهاء السكت قد تحرك بحركة هاء الضمير ، إجراء لها مجراها ، وقد حققت هذا في الأنعام[3] ، وقد قالوا ذلك في قول المتنبي أيضاً :

٢٨٠٢ - وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ ..... [4]

فإنه روي بضم الهاء في « قَلْبَاهُ » وجعلوها هاء سكت ، ويمكن أن يكون «أَكْبَرْنَ » بمعنى : حضْنَ ، ولا تكون الهاء للسكت ، بل يجعل ضميراً للمصدر المدلول عليه بفعله ، أي : أكبرن الإكبار ، وأنشدوا على أن الإكبار بمعنى الْحَيْضِ قوله :

٢٨٠٣ - نَأْتِي النِّسَاءَ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلَا نَأْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارَا[5]

قال الطبري : « البيت مصنوع» . قوله : ﴿ حَاشَ للَّهِ ﴾ حاشى : عدها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية ، فإنْ جرَّت فهي حرف وإنْ نصبت فهي فعل ، وهي من أدوات الاستثناء ، ولم يعرف سيبويه فعليتها وعرفها غيره ، وحكُوا عن العرب : « غَفَرَ اللَّهُ لِي ، وَلِمَنْ سَمِعَ دُعَائِي حَاشَى الشَّيطَانَ وابن الأصْبغ » . وأنشدوا :

٢٨٠٤ - حَشَا رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُمْ بُحُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدِّلَاءُ

بنصب « رَهْطَ » ، و« حَشى » لغة في « حَاشَى » ، كما سيأتي ، وقال الزمخشري : « حَاشَى » كلمة تفيد التنزيه

---

(١) انظر ديوانه (٢/٣٤٩) ، البحر المحيط (٥/٣٠٢) ، روح المعاني (١٢/٢٢٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٠٥) .

(٣) آية ، رقم (٩٠) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت من شواهد البحر (٥/٣٠٣) ، وانظر تفسير الطبري (٦/٧٧) ، القرطبي (٩/١٨٠) ، روح المعاني (١٢/٢٢٩) ، التهذيب «كبر» (١٠/٢١١) ، واللسان «كبر» .

(٦) انظر الكتاب (٢/٣٠٩) .

في باب الاستثناء ، تقول : « أساء القوم حَاشَى زَيْدٍ » قال :

٢٨٠٥ - حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ[١]

وهي حرف من حروف الجر ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى : « حَاشَى للَّهِ » براءة الله وتنزيه الله ، وهي قراءة ابن مسعود . قال الشيخ[٢] : وما ذكر أنها تفيد التنزيه والبراءة في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين ، لا فرق بين قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ زيداً » ، « وَقَام الْقَوْمُ حَاشَى زَيْدٍ » ، ولَمَّا مَثَّلَ بقوله : « أساءَ الْقَوم حَاشَى زَيْدٍ » ، وفهم من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة ، جعل ذلك مستفاداً منها في كل موضع ، وأما ما أنشده من قوله :

٢٨٠٦ - حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ ..... [٣]

فهكذا ينشد ابن عطية ، وأكثر النحاة ، وهو بيت ركبوا فيه صدر بيت على عجز آخر ، وهما بيتان وهما :

٢٨٠٧ - حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبَكْمَةٍ فَدْمِ[٤]
عَمْرو بن عَبْدِ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَلَى الْمَلْحَاةِ والشَّتْمِ

قُلْتُ : قوله : إنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة لم ينكروه ، وإنما لم يذكروه في كتبهم ، لأنهم غالبُ فَنِّهِمْ في صناعة الألفاظ دون المعاني ، ولما ذكروا مع أدوات الاستثناء « لَيْس ، ولاَ يَكُون ، وغَيْر » لم يذكروا معانيها ، إذ مرادهم مساواتها « إلاَّ » في الإخراج ، وذلك لا يمنع من زيادة معنى في تلك الأدوات ، وزعم المبرد وغيره كابن عطية أنها يتعين فعليتها إذا وقع بعدها حرف جَرٍّ كالآية الكريمة ، قالوا لأنَّ حرفَ الجر لا يدخل على مثله إلا تأكيداً كقوله :

٢٨٠٨ - ..... وَلاَ لِلْمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءٌ[٥]

وقول الآخر :

٢٨٠٩ - فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ..... [٦]

فتعين أن يكون فعلاً فاعله ضمير يوسف ، أي : حاشى يوسف ، و« للَّهِ » جار ومجرور ، متعلق بالفعل قبله و« اللام » تفيد العلة ، أي : حاشى يوسف أن يقارف ما رَمَتْهُ به ، لطاعة الله ولمكانه منه ، أو لترفيع الله أن يرمى بما رَمَتْهُ به ، أي : جانب المعصية لأجل الله ، وأجاب الناس عن ذلك بأَنَّ « حَاشَى » في الآية الكريمة ليست حرفاً ولا فعلاً ، وإنما هي اسم مصدر بدل من اللفظ بفعله ، كأنه قيل : تنزيهاً لله ، وبراءة له ، إنما لم ينون مراعاة لأصله الذي

---

(١) البيت للجميح الأسدي انظر المحتسب (١/٣٤١) ، المفضليات (٣٦٧) ، مجاز القرآن (١/٣١٠) ، شرح المفصل لابن يعيش الدرر (١/١٩٦) ، (١/٨٤) ، الإنصاف (١/٢٨٠) ، المغني (١/١٢٢) ، البحر المحيط (٥/٣٠٠) ، اللسان «حاشا» .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٠٠) .

(٣) انظر التخريج السابق .

(٤) انظر التخريج السابق .

(٥) عجز بيت لمسلم بن معبد وصدره :
فلا والله لا يلفى لما بي
.....
انظر البيت في الخصائص (٢/٢٨٢) ، المحتسب (٢/٢٥٦) ، الإنصاف (٢/٥٧١) ، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٨) ، المغني (١/١٨١) ، الصاحبي (٣٩) .

(٦) تقدم .

نقل منه ، وهو الحرف . أَلاَ تَرَاهُمْ قَالُوا : مِنْ عَنْ يَمِينِهِ ، فجعلوا « عَنْ » اسماً ، ولم يعربوه ، وقالوا : « مِنْ عَليه» فلم يثبتوا ألفه مع المضمر ، بل أبقوا « عَنْ » على بنائه ، وقلبوا ألف « عَلَى » المضمر مراعاة لأصلها ، كذا أجاب الزمخشري ، وتابعه الشيخ[1] ولم يَعْزِ له الجواب ، وفيه نظر . أما قوله : مراعاة لأصله ، فيقتضي أنه نقل من الحرفية إلى الإسمية ، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام ، يعني : أنهم يسمون الشخص بالحرف ، ولهم في ذلك مذهبان : الإعراب ، والحكاية ، وأمّا أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم ، أي : يجعلونه اسماً فهذا غير معروف ، وأما استشهاده بـ « عَنْ وعَلَى » فلا يفيده ذلك ، لأن « عَنْ » حال كونها اسماً إنما بنيت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين ، لا أنها باقية على بنائها ، وأما قلب ألف « عَلَى » مع الضمير فلا دلالة فيه ، لأنا عهدنا ذلك فيما هو ثابت للاسمية بالاتفاق كا « لَدَى » ، والأولى أن يقال : الذي يظهر في الجواب عن قراءة العامة ، أنها اسم منصوب ـ كما تقدم تقريره ـ ، ويدل عليه قراءة أبي السمال « حَاشاً لله » منوناً منصوباً ، ولكنهم أبدلوا التنوين ألفاً ، كما يبدلونه في الوقف ، ثم إنهم أَجْرُوا الوصل مجرى الوقف ، كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة ، تقدم منها جملة ، وسيمر بك مثلها ، وقيل في الجواب عن ذلك : بنيت حَاشَا في حال اسميتها لشبهها بـ « حَاشَا » في حال حرفيتها لفظاً ومعنى ، كما بنيت « عَنْ » « وعَلَى » لما ذكرنا ، قال بعضهم : إنَّ اللام زائدة ، وهذا ضعيف جداً بابه الشعر . واستدل المبرد وأتباعه على فعليتها بمجيء المضارع منها ، قال النابغة الذبياني :

٢٨١٠ - وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[2]

قالوا : وتصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل على فعليتها لا محالة ، وقد أجاب الجمهور عن ذلك : بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف . كما قالوا : سَوَّفْتُ بزيد ولَوْ كَيْت له أي : قُلْتُ له سوف أفعل ، وقُلْتُ له : لو كان ولو كان ، وهذا من ذلك ، وهو محتمل ، وممن رجح جانب الفعلية : أبو علي الفارسي ، قال : لا يخلو حَاشَ في قوله : « حَاشَ للَّهِ » من أن يكون الجار في الاستثناء ، أو يكون فعلاً على فاعل ، ولا يجوز أن يكون الحرف الجار ، لأنه لا يدخل على مثله ، ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف فثبت أنه فاعل من الْحَشَا ، الذي يراد به الناحية ، والمعنى : أنه صار في حَشَا ، أي : ناحية ، وفاعل « حَاشَا » يوسف ، والتقدير : بعد من هذا الأمر لله ، أي : لخوفه . قوله : حرف الجر لا يدخل على مثله ، مسلم ، ولكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدم تقريره . وقوله : لا يحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفاً ، ممنوع ، ويدل له قولهم : «مُذْ » في « مُنْذُ » إذا جُرَّ بها ، فحذفوا عينها ولا تضعيف ، قالوا : ويدل على أن أصلها « مُنْذُ » بالنون ، تصغيرها على « مُنَيْذِ » وهذا مقرر في بابه . وقرأ أبو عمرو « حَاشَا » بألفين : ألف بعد الحاء ، وألف بعد الشين ، في كلمتي هذه السورة ، وصلاً ، ويحذفها وقفاً اتباعاً للرسم ، كما سننبه عليه ، والباقون بحذف الألف إلا حمزة وصلاً ووقفاً ، فأما قراءة أبي عمرو فانه جاء فيها بالكلمة على أصلها ، وأما الباقون فإنّهُمْ اتبعوا في ذلك الرسم ، ولما طال اللفظ حسن تخفيفه بالحذف ، ولا سيما على قول مَنْ يدعي فعليتها كالفارسي ، قال الفارسي : « وأما حذف الألف فعلى « لَمْ يَكُ ، وَلَمْ أَدْر » ، وأَصَابَ النَّاس جُهْدٌ ، وَلَوْ تَرَ مَا أَهْلُ مَكَةَ » ، و :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٠٤) .

(٢) انظر ديوانه ( ) ، ابن يعيش (٢/٨٥) ، الإنصاف (١/٢٧٨) ، الأشموني (٢/١٦٧) ، الهمع (١/٢٣٣) ، الدرر (١/١٩٨) ، شواهد المغني (١٢٧) ، التهذيب حاشا واللسان «حشا» والمغني (١/١٢١) ، الخزانة (٣/٤٠٣) .

٢٨١١ - وصَّانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي[١]

في شعر رؤبة ، يريد : لم يكن ولا أدري ، ولو ترى ووَصَّانِي . وقال أبو عبيد : رأيتها في الذي يقال : إنه الإمام مصحف عثمان « حَاشَ للَّهِ » بغير ألفٍ والأخرى مثلها ، وحكى الكسائي أنه رآها في مصحف عبد الله كذلك ، قالوا : فعلى ما قال أبو عبيد والكسائي نرجح هذه القراءة ، ولأن عليها ستة من السبعة ، ونقل الفراء أن الاتمام لغة بعض العرب ، والحذف لغة أهل الحجاز، قال : ومن العرب مَنْ يقول : « حَشَى زيداً » أراد « حَشَى لزيد » ، فقد نقل الفراء أنَّ اللغات الثلاث مسموعة ، ولكن لغة الحجاز مرجحة عندهم ، وقرأ الأعمش في طائفة « حَشَى لله » بحذف الألفين ، وقد تقدم أن الفراء حكاها لغة عن بعض العرب ، وعليه قوله :

٢٨١٢ - حَشَا رَهْطِ النَّبِيِّ ... [٢] ..... البيت

وقرأ أُبي وعبد الله « حَاشَى اللَّهِ » بجر الجلالة ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن يكون اسماً مضافاً للجلالة ، نحو : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وهو اختيار الزمخشري .

والثاني : أنه حرف استثناء جر به ما بعده ، وإليه ذهب الفارسي ، وفي جعله « حَاشَى » حرف استثناء جر به ما بعده ، وإليه ذهب الفارسي ، وفي جعله « حَاشَا » حرف جر مراداً به الاستثناء جر به نظر ، إذ لم يتقدم في الكلام شيء يستثنى منه الاسم المعظم ، بخلاف : « قام القوم حَاشَا زيدٍ » . واعلم أَنَّ النحويين لمَّا ذَكَرُوا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية عند مَنْ أثبت فعليته ، وجعله في ذلك ، كـ « خَلاَ » ، « وعَدَا » عند مَنْ أثبت حرفية « عَدَا » ، وكان ينبغي أن يذكروه من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية ، كما فعلوا ذلك في « عَلَى » فقالوا : يكون حرف جر في « عَلَيْكَ » واسماً في قوله : « مِنْ عَلَيْهِ» ، وفعلاً في قوله :

٢٨١٣ - عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا ..... [٣]

وإنْ كان فيه نظر ، ذكرته مستوفى في غير هذا المكان ملخصه : أن « عَلَى » حال كونها فعلاً غير « على » حال كونها غير فعل بدليل أن ألف الفعلية منقلبة عن واو ، ويدخلها التصريف والاشتقاق ، دون ذَيْنك ، وقد يتعلق من ينتصر للفارسي بهذا ، فيقول : لو كان « حَاشَ » في قراءة العامة اسماً لذكر ذلك النحويون ، عند تردده بين الحرفية والفعلية ، فلما لم يذكروه دل على عدم اسميتها . وقرأ الحسن «حَاشْ» بسكون الشين وصلاً ووقفاً كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، ونقل ابن عطية عن الحسن أنه قرأ « حَاشَ الإلَهِ » . قال : محذوفاً من حَاشَى . « يعني : أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة ، ويدل على ذلك ما صَرَّحَ به صاحب اللوامح ، فإنه قال : « بحذف الألف ، ثم قال : « وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده ، فأمَّا « الإلَهُ » فإنه فكّه من الادغام ، وهو مصدر أقيم مقام المفعول ، ومعناه : المعبود ، وحذفت الألف من « حَاشَ » للتخفيف .

قال الشيخ : « وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحب اللوامح من أَنَّ الألف في « حَاشَ » في قراءة الحسن محذوفة

---

(١) انظر البيت في الإنصاف (٢/ ٤٤٩) ، اللسان «وصى» .

(٢) تقدم .

(٣) جزء من صدر بيت وهو

..... رأس زيدكم

بأبيض ماضي الشفرتين يمانه

انظر البيت في المغني (١/ ٥٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٤) ، الخزانة (١/ ٢٤٤) ، الكامل (٣/ ١٥٧) .

الألف لا يتعين إلا أن ينقل عنه أنه يقف في هذه القراءة بسكون الشين ، فإن لَمْ ينقل عنه في ذلك شيئاً فاحتمل أن تكون الألف حذفت لالتقاء الساكنين ، الأصل : حَاشَا الإلٰه ، ثم نقل فحذف الهمزة وحرك اللام بحركتها ، ولم يعتد بهذا التحرك ، لأنه عارض كما يحذف في نحو : « يَخْشَى الإلٰه » ولو اعتد بالحركة لم تحذف الألف . قُلْتُ : الظاهر أن الحسن يقف في هذه القراءة بسكون الشين ، ويستأنس له بأنه سكن الشين في الرواية الأخرى عنه ، فلما جيء بشيء محتمل ينبغي أن يحمل على ما صرح به صاحب اللوامح ، وهذا يدل على أنه حرف جر يجر به ما بعده ، لا يصح لما تقدم من أنه لو كان حرف جر لكان مستثنى به ، ولم يتقدم ما يستثنى منه بمجروره . واعلم أنَّ اللام الداخلة على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان ، كهي في « سَقْياً لَكَ وَوَعْياً لِزَيدٍ » عن الجمهور ، وأما عند المبرد والفارسي ، فإنها متعلقة بنفس « حَاشَ » ، لأنها فعل صريح عندهما ، وقد تقدم أن بعضهم ادعى زيادتها . قوله :﴿ مَا هَذَا بشراً﴾العامة على إعمال « ما » على اللغة الحجازية . وهي اللغة الفصحى ، ولغة تميم الاهمال ، وقد تقدم تحقيق هذا أول البقرة[1] ، وما أنشدته عليه من قوله :

٢٨١٤ - وأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ ..... البيتين[2]

٢٨١٥ - .....

ونقل ابن عطية أنه لم يقرأ أحد إلَّا بلغة الحجاز . وقال الزمخشري : « وَمَنْ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ « بَشَرٌ » بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود» . « قُلْتُ : فادعاء ابن عطية أنه لم يقرأ به ، غير مسلم، وقرأ العامة « بَشَراً » بفتح الباء على أنها كلمة واحدة . وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي « بِشَرى » بكسر الباء وهي باء الجر دخلت على « شِرَى » فهما كلمتان جار ومجرور ، وفيها تأويلات :

أحدها : ما هذا بمشتري ، فوضع المصدر موضع المفعول به كـ « ضَرْبُ الأمير » .

الثاني : ما هذا بمباع ، فهو أيضاً مصدر واقع موقع المفعول به ، إلا أن المعنى مختلف .

الثالث : ما هذا بثمن ، يعنين أنه أرفع من أن يجرى عليه شيء من هذه الأشياء . وروى عبد الوارث عن أبي عمرو كقراءة الحسن وأبي الحويرث ، إلا أنه قرأ بكسر اللام أيضاً للمناسبة بين المعنيين . ولم يذكر الزمخشري هذه القراءة كسر الباء البتة ، بل وفهم من كلامه أنه لم يطلع عليها فإنه قال : وقرىء : « مَا هَذَا بُشْرى » أي : ما هو بعبد مملوك لئيم « إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، تقول : هذا بشرى ، أي : حاصل بشرى ، بمعنى : مشتري ، وتقول : هذا لك بُشْرى أو بُكْرى ؟ والقراءة هي الأولى ، لموافقتها المصحف ، ومطابقة « بَشَرٌ » لـ « مَلَكٌ » . قوله : لموافقتها المصحف ، يعني : أن الرسم « بَشَراً » بالألف لا بالياء ، ولو كان المعنى على « بُشْرى » لرسم بالياء . وقوله : ومطابقة دليل على أنه لم يطلع على كسر اللام ، عَمَّنْ قرأ بكسر الباء .

قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٣٣﴾ فَٱسْتَجَابَ لَهُۥ رَبُّهُۥ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا

(١) آية ، رقم (٢٨) .

(٢) تقدما .

رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾

قوله : ﴿ فذلِكُنّ ﴾ .

مبتدأ والموصول خبره ، أشارت إليه إشارة البعيد ، وإن كان حاضراً تعظيماً له ورفعاً منه ، ليظهر عذرها في شغفها . وجوَّز ابن عطية أن يكون ذلك إشارة إلى حُبِّ يوسف ، والضمير في « فِيه » عائد على الحب ، فيكون ذلك إشارة إلى غائب على بابه . قُلْتُ : يعني بالغائب البعيد ، وإلَّا فالإشارة لا تكون إلا لحاضر مطلقاً . قوله : ﴿ ما آمُرُهُ ﴾ في « ما » وجهان :

أحدهما : أنها مصدرية .

والثاني : أنها موصولة ، وهي مفعول بها بقوله « يَفْعَلْ » ، والهاء في « آمره » تحتمل وجهين :

أحدهما : العود على « ما » الموصولة ، إذا جعلناها بمعنى الذي .

والثاني : العود على يوسف ، ولم يجوز الومخشري عودها على « يوسف » إلا إذا جعلت « ما » مصدرية ، فإنه قال : « فَإنْ قُلْتَ الضمير في « آمُرُهُ » راجع إلى الموصول ، أم إلى يوسف ؟ قُلْتُ : بل إلى الموصول ، والمعنى : ما آمره به ، فحذف الجار ، كما في قولك « أَمَرْتُكَ الخَيْر » ويجوز أن تجعل « ما » مصدرية ، فتعود على « يُوسف » . ومعناه : لئن لم يفعل أمري إياه ، أي : موجب أمري ومقتضاه . « قُلْتُ : وعلى هذا فالمفعول الأول محذوف تقديره : ما آمر به ، وهو ضمير يوسف ، والسين في « اسْتَعْصَمَ » فيها وجهان :

أحدهما : أنها ليست على بابها من الطلب ، بل استفعل هنا بمعنى : افتعل فـ « اسْتَعْصَمَ ، واعْتَصَمَ » واحد .

وقال الزمخشري : الاسْتِعْصَامُ : بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد ، كأنه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها ، ونحوه : « اسْتَمْسَكَ واسْتَوْسَعَ الْفَتْقُ واسْتَجْمَع الرأيُ ، واسْتَفْحَلَ الخَطْبُ » . فرد السين إلى بابها من الطلب ، وهو معنى حسن ، ولذلك قال ابن عطية : « معناه طلب العصمة ، واستمسك بها وعصاني » .

قال الشيخ :[1] « والذي ذكره التصريفيون في « اسْتَعْصَمَ » : أنه موافق لـ « اعْتَصَمَ » فـ « اسْتَفْعَلَ » فيه مواقف لِـ « افْتَعَلَ » ، وهذا أجود من جعل « اسْتَفْعَلَ » فيه للطلب ، لأن « اعْتَصَمَ » يدل على وجود اعتصامه ، وطلب العصمة لا يدل على حصولها ، وأما أنه بناء مبالغة يدل على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة ، فلم يذكر التصريفيون هذا المعنى لـ « اسْتَفْعَلَ » ، وأما اسْتَمْسَكَ واسْتَوسَعَ واسْتجمع الرأي فـ « اسْتَفْعَل » فيه موافقة لـ « افتعل » والمعنى : امتسك واتسع واجتمع ، وأما اسْتَفْحَلَ الْخَطْبُ فـ « اسْتَفْعَلَ » فيه موافقة لـ « تَفَعَّلَ » ، أي : تفعَّل الْخَطْبُ ، نحو : « اسْتَكْبَرَ وَتَكَبَّر » . وقرأ العامة بتخفيف نون « وَلَيَكُونا » ويقفون عليها بالألف إجراء لها مجرى التنوين ، ولذلك يحذفونها بعد ضمة أو كسرة[2] ، نحو : « هَلْ يَقُومُون ، وَهَلْ تَقُومِينَ » ، في : « هل يَقُومُنَّ ، وهَلْ تَقُومُنَّ » ، والنون الموجودة في الوقف نون الرفع ، رجعوا بها عند عدم ما يقتضي حذفها . وقد قررت ذلك فيما تقدم[2] . وقرأت فرقة بتشديدها ، وفيها مخالفة لسواد المصحف لكتبها فيه الفاً ، لأن الوقف عليها كذلك كقوله :

٢٨١٥ ـ وَإيَّـاكَ وَالْـمَـيْـتَـاتِ لَا تَـقْـرَبَـنَّـهَـا وَلَا تَعْبُـدِ الشَّيْـطَانَ ، وَاللَّهَ فَـاعْبُـدَا[3]

---

(١) انظر البحر المحيط (٣٠٦/٥) .

(٢) انظر سورة البقرة آية ، (١٣٢) .

(٣) تقدم .

أي : فاعبدن ، فأبدلها ألفاً ، وهو أحد الأقوال في قول امرىء القيس :

٢٨١٦ ـ قِـفَـا نَـبْـكِ ..... [1]

وأجرى الوصل مجرى الوقف .

قوله : ﴿ رَبِّ السِّجْنُ ﴾ .

العامة على كسر الباء ، لأنه مضاف لياء المتكلم ، اجتزى عنها بالكسرة ، وهي الفصحى ، و« السِّجنُ » بكسر السين ورفع النون ، على أنه مبتدأ والخبر « أَحَبُّ » و« السِّجْنُ » الْحَبْسُ .

والمعنى : ملاقاة صاحب السجن ، ومقاساته أحب إليَّ ، وقرأ عثمان ومولاه طارق ، وزيد بن علي والزهري وابن أبي اسحاق وابن هرمز ويعقوب بفتح السين ، وفي الباقي كالعامة . والسِّجْنُ : مصدر ، أي : الحبس أحبُّ إليه . و« إلى » متعلق بـ « أَحَبُّ » ، وقد تقدم[2] أن الفاعل هنا يجر بـ « إلى » « والمفعول » بـ « اللام » ، وفي الحقيقة ليست هنا أفعل على بابها من التفضيل ، لأنه لم يحب ما يدعونه إليه قط ، وإنما هذان شران فآثر أحد الشرين ، على الآخر . قوله :﴿ أَصْبُ ﴾ قرأ العامة بتخفيف الياء من : صَبَا يَصْبُو أي : رقَّ ، والصَّبْوَةُ : الْمَيْلُ إلى الْهَوَى . ومنه : الصِّبَا ، لأنّ النفوسَ تَصْبُو إلَيْهَا أي : تِميلُ لِطِيب نَسِيمها وَرَوْحها . يقال : صَبَا يَصْبُو صَبَاً وَصُبُوّاً ، وصَبَى يَصْبِي صَبَاً ، والصِّبَا بالكسر : اللهو واللعب . وقرأت فرقة « أَصُبُّ » بتشديدها من : صَبَبْتُ صَبَابَةً ، فأنَا صَبٌّ ، والصَّبَابَةُ : رِقَّةُ الشَّوْقِ وإفْرَاطِهِ ، كأنه لِفَرْطِ حُبِّه يَنْصب فِيمَا يَهْوَاهُ كما يَنْصبُّ الْمَاء .

قوله : ﴿ ثُمَّ بَدَا ﴾ .

في فاعله أربعة أوجه :

أحسنها : أنه ضمير يعود على « السَّجْنِ » ، بفتح السين ، أي : ظهر لهم حَبْسه ، ويدل على ذلك لفظة « السِّجْنُ » ، في قراءة العامة ، وهو بطريق اللازم ، ولفظة « السَّجن » في قراءة من فتح السين .

والثاني : أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، وهو « بَدَا » ، أي : بدا لهم بداء . وقد صرح الشاعر به في قوله :

٢٨١٧ ـ ..... بَـدَا لَـكَ فِي تِلْكَ الْـقَـلُوصِ بَـدَاءُ[3]

والثالث : أن الفاعل مضمر يدل عليه السياق ، أي : بدا لهم رأي .

والرابع : أن نفس الجملة من « لَيَسْجُنُنَّهُ » هي الفاعل ، وهذا من أصول الكوفيين . و« حَتَّى » غاية لما قبله ، وقوله : « لَيَسْجُنُنَّهُ » على قول الجمهور جواب لقسم محذوف ، وذلك أن القسم وجوابه معمول لقول مضمر ، وذلك

---

(١) جزء من صدر بيت وهو :

..... من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

انظر ديوانه ( ) ، وهو من شواهد الكتاب (٤/٢٠٥) ، المحتسب (٢/٤٩) . الإنصاف (٢/٦٥٦) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/١٢٨) ، المغني (١/١٦١) ، رصيف المباني (٣٥٣) ، الهمع (٢/١٢٩) ، الدرر (٢/١٦٦) ، الخزانة (١١/٦) ، الصاحبي (١٤٢) ، معاهد التنصيص (٤/٢٢٤) .

(٢) انظر سورة البقرة ، آية : (١٦٥) .

(٣) تقدم .

القول المضمر في محل نصب على الحال ، أي : ظهر لهم كذا قائلين والله لنسجننه حتى حين . وقرأ الحسن « لَتَسْجُنُنَّهُ » بتاء الخطاب ، وفيه تأويلان :

أحدهما : أن يكون خاطب بعضهم بعضاً بذلك .

والثاني : أن يكون خوطب به العزيز تعظيماً له ، وقرأ ابن مسعود « عتى » بابدال حاء « حَتَّى » عيناً ، وقرأ بها غيره ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فكتب إليه : إنَّ هذا القرآن نزل بلغة قريش ، فاقرىء الناس بلغتهم . قُلْتُ : وإبدال الحاء عيناً لغة هُذَلِيَّة .

وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ۖ وَقَالَ ٱلْءَاخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ ۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٦﴾ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ۚ إِنِّى تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٨﴾ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٣٩﴾ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾ يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ۖ وَأَمَّا ٱلْءَاخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦ ۚ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾

قوله : ﴿ قَالَ أَحَدُهُمَا ﴾ .

مستأنف ، لا محل له ، ولا يجوز أن يكون حالاً ، لأنهما لم يقولا ذلك حال الدخول ، ولا يجوز أن تكون مقدرة ، لأن الدخول لا يؤول إلى الرؤيا . و« إنِّى » وما في خبرها في محل نصب بالقول . و« أَرَاني » هنا متعدية لمفعولين عند بعضهم ، إجراء للحلمية مجرى العلمية ، فتكون الجملة من قوله : « أَعْصِرُ » في محل المفعول الثاني ، ومن منع كانت عنده في محل الحال ، وجرت الحلمية مجرى العلمية في اتحاد فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ، ومنه الآية الكريمة فإنَّ الفاعل والمفعول متحدان في المعنى ، إذ هما للمتكلم ، وهما ضميران متصلان ، ومثله : « رَأَيْتُكَ في المنام قائماً ، وزيد رآه قائماً » ، ولا يجوز ذلك في غير ما ذكر . لا تقول : « أكرمتني ، ولا أكرمتك ، ولا زيد أكرمه » ، فإنْ أردت ذلك قل : « أكرمت نفسي أو إيَّاي ونفسك ، أو إيَّاي ونفسه ، أو إيَّاهُ » ، وقد تقدم تحقيق هذا . وإذا دخلت همزة النقل على هذه الجملة تعدت لثالث ، وقد تقدم تحقيق هذا في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمَ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً ﴾[1] .

---

(١) انظر سورة الأنفال ، آية : (٤٣) .

والْخَمْرُ : الْعِنبُ ، أطلق عليه ذلك مجازاً ، لأنه آيل إليه كما يطلق الشيء على الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله :﴿وآتُوا الْيَتَامَى﴾[1] ومجاز هذا أقرب ، وقيل : «بل الْخَمْرُ والْعِنَبُ حقيقة في لغة غَسَّان وأزد عُمَان ، وعن المعتمر : لَقِيتُ أَعْرَابِيّاً حَامِلاً عِنَباً فِي وِعَاءٍ ، فَقُلْتُ : مَا تَحْمِلُ ؟ فقَالَ : خَمْراً ، وقراءة أُبي وعبد الله : « أَعْصِرُ عِنَباً » . لا تدل على الترادف لإرادتها التفسير لا التلاوة ، وهذا كما في مصحف عبد الله ، « فَوْقَ رَأْسِي ثَرِيداً»، فإنه أراد التفسير فقط . و« تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ » صفة لـ « خُبْزاً » ، و« فَوْقَ » يجوز أن يكون ظرفاً لـ « الْحَمْلِ » ، وان يتعلق بمحذوف حالاً من « خُبْزاً » ، لأنه في الأصل صفة له ، والضمير في قوله ﴿ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ﴾ ، قال الشيخ[2] : « عائد على ما مضى أجري مجرى اسم الإشارة كأنه قيل : بتأويل ذلك » . وهذا قد سبقه إليه الزمخشري وجعله سؤالاً وجواباً ، وقال غيره : إنما وُحد الضمير ، لأن كل واحد سأل عن رؤياه ، فكأن كل واحد منهما قال : نبئنا بتأويل ما رأيت » .

و﴿ تُرْزَقَانِهِ ﴾ .

صفة لـ « طَعَامٌ » وقوله : « إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا » استثناء مفرغ ، وفي موضع الجملة بعده وجهان :

أحدهما : أنها في محل نصب على الحال ، وساغ ذلك من النكرة لتخصصها بالوصف .

والثاني : أن تكون في محل رفع نعتاً ثانياً لـ « طَعَامٌ » والتقدير : لا يأتيكما طعام مرزوق إلاَّ حال كونه منبأ بتأويله ، أو منبأ بتأويله ، وقيل : الظاهر أنها ظرف لـ « نَبَّأْتُكُمَا » ، ويجوز أن يتعلق « بِتَأْوِيلِهِ » أي : نبأتكما بتأويله الواقع قبل إتيانه ، قوله :﴿ إِنِّي تَرَكْتُ ﴾ يجوز أن تكون هذه مستأنفة أخبر بذلك عن نفسه ، ويجوز أن تكون تعليلاً لقوله : ﴿ ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ . أي : تركي عبادة غير الله سبب لتعليمه إياي ذلك ، وعلى الوجهين لا محل لها من الإعراب .﴿ ولا يُؤْمِنُونَ ﴾ صفة لـ « قَوْمٍ » وكررهم في قوله : ﴿ وَهُمْ بالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ . قال الزمخشري : « للدلالة على أنهم خصوصاً ، كافرون بالآخرة، وأن غيرهم مؤمنون بها » .

قال الشيخ : « وليست « هُمْ » عندنا تدل على الخصوص . قُلْتُ : لَمْ يَقل الزمخشري إنّ « هُمْ » تدل على الخصوص ، وإنما قال : « وتكريرهم للدلالة » . فالتكرير هو الذي أفاد الخصوص ، وهو معنى حسن فهمه أهل البيان .

وسكّن الكوفيون الياء من : « . . . آبائِي . . . » .

ورويت عن أبي عمرو أيضاً و« إِبْرَاهِيمَ » وما بعده بدل أو عطف بيان ، أو منصوب على المدح .

قوله : ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ .

يجوز أن تكون من باب الإضافة للظرف ، إذ الأصل : يا صاحبي في السجن ، ويجوز أن يكون من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول به ، والمعنى : يا ساكني السجن ، كقوله : ﴿ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ .

قوله :﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ يجوز أن يكون مصدراً ، أي : شيئاً من الإشراك ، ويجوز أن يكون واقعاً على الشرك ، أي : ما كان لنا أن نشرك شيئاً غيره من ملكٍ وأنْسٍ وجِنّي ، فكيف بصَنَمٍ ، « ومِنْ » مزيدة على التقديرين لوجود

---

(١) انظر سورة النساء ، الآية : (٢) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣٠٨/٥) .

الشرطين . قوله :﴿ أم الله ﴾أم هنا متصلة عطفت الجلالة على ﴿ أَرْبَابٌ ﴾ .

قوله : ﴿ إِلاَّ أَسْمَاء ﴾ .

إما أن يراد به المسميات ، أو على حذف مضاف ، أي : ذوات لمسميات و« سَمَّيْتُمُوهَا » صفة ، وهي متعدية لاثنين حذف ثانيهما ، أي : سميتموها آلهة ، و« مَا أَنْزَلَ » صفة لـ « أَسْمَاءً » ، و« مِنْ » زائدة في « مِن سُلْطَانٍ » ، أي : حُجَّةٌ . قوله : ﴿ إِنِ الْحُكْمُ ﴾ إنْ : نافية ، ويجوز الإتباع لضمة الحاء كقوله : « قَالَتِ اخْرُجْ » ، ونحوه ، لأن الألف واللام كلمة مستقلة ، فهي فاصلة بينهما .

قوله : ﴿ أَمَرَ أَلاَّ ﴾ يجوز في « أَمَر » أن يكون مستأنفاً ، وهو الظاهر ، وأن يكون حالاً ، و« قَدْ » معه مرادة عند بعضهم ، قال أبو البقاء : « وهو ضعيف لضعف العامل فيه » . قُلْتُ : يعني بالعامل ما تضمنه الجار في قوله : « إلاَّ للَّهِ » من الاستقرار .

قوله : ﴿ فَيَسْقِي ﴾ .

العامة على فتح الياء من : سَقَاهُ يَسْقِيهِ ، وقرأ عكرمة في رواية « فَيُسْقَى » بضم حرف المضارعة من : أَسْقَى ، وهما لغتان ، يقال : سَقَاهُ وأَسْقَاهُ وسيأتي أنهما قراءتان في السبعة « نُسْقِيكُمْ » ، « وَيَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ » ، وهل هما بمعنى أم بينهما فرق ؟ ونقل : ابن عطية عن عكرمة والجحدري ، أنهما قرآ « فَيُسْقَى رَبُّهُ » مبنياً للمفعول ، ورفع « رَبُّهُ » ونسبها الزمخشري لعكرمة فقط . قوله :﴿قُضِيَ الأَمْرُ ﴾ قال الزمخشري : مَا استفتيا في أمر واحد ، بل في أمرين مختلفين ، فما وجه التوحيد؟ قُلْتُ: «المراد بالأمر ما أتهما به من سمِّ الملك ، وما سُجِنَا من أجله» .

وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِى ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴿٤٢﴾ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ ٱلْأَحْلَٰمِ بِعَٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾

قوله : ﴿ لِلَّذي ظَنَّ ﴾ .

فاعل « ظَنَّ » يجوز أن يكون يوسف ـ عليه السّلام ـ بأن كان تأويله بطريقة الاجتهاد ، وأن يكون الشَّرابي إنْ كان تأويله بطريق الوحي ، أو يكون الظن بمعنى : اليقين ، قاله الزمخشري . قُلْتُ : يعني أنه إنْ كان الظن على بابه فلا يستقيم إسناده إلى يوسف ، إلاَّ أَنْ يكون تأويله بطريق الاجتهاد ، لأنه متى كان بطريق الوحي كان يقينا فينسب الظن حينئذ إلى الشَّرابي لا له عليه السّلام ، وأما إذا كان الظن بمعنى اليقين فيصح نسبته إلى يوسف ، وإنْ كان تأويله بطريق الوحي ، وهو حسن وإلى كون الظن على بابه وهو مسند ليوسف إنْ كان تأويله بطريق الاجتهاد ، ذهب قتادة فإنه قال : الظن هنا على بابه ، لأن عِبَارة الرؤيا ظَنٌّ .

قوله :﴿ مِنْهُمَا ﴾يجوز أن يكون صفة لـ « نَاجٍ » ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من الموصول . قال أبو البقاء : ولا يكون متعلقاً بـ «ناجٍ » ، لأنه ليس المعنى عليه . قُلْتُ : لو تعلق بـ « نَاجٍ » لأفهم أَنَّ غيرهما نَجَا منهما ،

أي : انفلت منهما ، والمعنى : أنَّ أحدهما هو الناجي . وهذا المعنى الذي نبَّه عليه ، بعيد توهمه . والضمير في « فَأَنْسَاهُ » يعود على السَّرابي ، وقيل : على يوسف ، وهو ضعيف . قوله :﴿ بِضْعَ سِنِينَ ﴾ منصوب على الظرف الزماني ، وفيه خلاف ، فقال قتادة : هو ما بين الثلاث إلى التسع ، وقال أبو عبيدة : البِضْعُ لاَ يَبْلُغُ العِقْدَ وَلاَ نِصْفَ العِقْدَ ، وإنما هو من الواحد إلى العشرة ، وقال مجاهد : هو من الثلاثة إلى السبعة، وقال الفراء: «لا يذكر البِضْعُ إلاَّ مع العشرات ، ولا يذكر مع مائة ولا ألف » . وقال الراغب : « البِضْعُ بالكسر المتقطع من العَشَرَةِ ، ويقال ذلك لِمَا بَيْنَ الثلاثة إلى العشرة». قُلْتُ: فجعله مشتقاً من مادة البِضْعِ ، وهو القطعُ ، ومنه : بَضَعْتُ اللَّحْمَ ، أي : قَطَعْتُـهُ ، والْبِضَاعَةُ : قِطْعَةُ مَالِ التِّجَارة ، والْمِبْضَعُ : ما يُبْضَعُ به ، والبَعْضُ : قد تقدم أنه من هذا المعنى عند ذكر البعوضة[1].

قوله : ﴿ سِمَانٍ ﴾ .

صفة لـ « بقراتٍ » وهو جمع سمِينَةٍ ، ويجمع «سَمين» أيضاً عليه،ويقال: رِجَالٌ سِمَانٌ ، كما يُقَالُ : نِسَاءٌ كِرَامٌ ، ورِجَالٌ كِرَامٌ ، والسَّمِينُ : مصدر سَمِنَ يَسْمَنُ فهو سمِينٌ ، فالمصدر واسمه جاءا على غير قياس ، إذ قياسهما بفتح الميم فهو سَمِنٌ بكسرها ، نحو : فرِح فَرَحاً فهو فَرِحٌ . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْت : هل من فرق بين إيقاع « سِمَانٍ » صفة للمميز ، وهو « بَقَراتٍ » دون المميز ، وهو « سَبْعَ » ، وأن يقال : سَبْعَ بَقَراتٍ سِمَاناً ؟ قُلْتُ : إذا أَوْقَعْتُها صفة لـ « بَقَراتٍ » فقد قصدت أن تميز السبع بنوع من البقرات ، وهو السِّمان منهن لا بجنسهن ، ولو وصفت بها السبع لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها ، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن ، فَإنْ قُلْتَ : هَلاَّ قيل : « سَبْعٌ عِجَافٌ » على الإضافة ؟ قُلْتُ : التمييز موضوع لبيان الجنس ، والعجاف وصف لا يقع البيان به وحده ، فَإنْ قُلْتَ : فقد يقولون ثلاثة فرسان ، وخمسة أصحاب ، قُلْتُ : الفارس والصَّاحب والرَّاكب، ونحو: صفات جرت مجرى الأسماء فأخذت حكمها ، وجاز فيها ما لم يجز في غيرها . ألاَ تراك لا تقول : عندي ثلاثةٌ « ضِخام » وَلاَ أَرْبَعَة «غِلاَظٌ»، فَإنْ قُلْتَ: ذَاكَ مما يشكل، وما نحن بسبيله لا إشكال فيه . أَلاَ ترى أنه لم يقل : وبقرات سبعٌ عِجَافٌ ، لوقوع العِلم بأن المراد البقرات ؟ قُلْتُ : ترك الأصل لا يجوز مع وقوع الاستغناء عما ليس بأصل ، وقد وقع الاستغناء عن قولك : « سَبْعٌ عِجَافٌ » عما تقترحه من التمييز بالوصف . انتهى . قُلْتُ : وهي أسئلة وأجوبة حسنة ، وتحقيق السؤال الأول وجوابه : أنه يلزم من وصف التمييز بشيء وصف المميز به ، ولا يلزم من وصف المميز وصف التمييز بذلك الشيء ، بيانه أنك إذا قُلْت : « عندي أربعة رِجَالٍ حسانٍ بالجر كان معناه أربعة من الرجال الحسان ، فيلزم حسن الأربعة ، لأنهم بعض الرجال الحسان»، وإذا قُلْتَ: «عند أربعة رجال حسان » برفع « حِسَانٌ » كان معناه أربعة من الرجال الحسان ، وليس فيه دلالة على وصف الرجال بالحسن . وتحقيق الثاني وجوابه : أن أسماء العدد لا تضاف إلى الأوصاف إلاَّ في ضرورة ، وإنما يجاء بها تابعة لأسماء العدد ، فيقولون : عندي ثلاثة قريشيون ، ولا يقال ثلاثة قريشيين بالإضافة ، إلاَّ في شعر ، ثم اعترض بثلاثة فرسان ، وأجاب بجريان ذلك مجرى الأسماء . وتحقيق الثالث : أنه إنما امتنع « ثَلاثةٌ ضِخَامٌ » ونحوه ، لأنه لا يعلم موصوفه بخلاف الآية الكريمة ، فإنَّ الموصوف معلوم ولذلك لم يصرح به ، وأجاب عن ذلك بأن الأصل عدم إضافة العدد إلى الصفة كما تقدم ، فلا يترك هذا الأصل مع الاستغناء بالفرع ، وعلى الجملة ففي هذه العبارة قلق هذا ملخصها . ولم يذكر الشيخ نصه ولا اعترض عليه بل لخص بعض معانيه[2] وتركه على إشكاله . وجمع عَجْفَاء على عِجَافٌ ، والقياس : عُجْفٌ نحو : حَمْرَاءَ وَحُمْر حملا لـه على

---

(١) انظر سورة البقرة ، آية : (٢٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٣١٢/٥) .

«سِمَانٍ» ، لأنه نقيضه ، ومن دأبهم حمل النظير على النظير ، والنقيض على النقيض ، قاله الزمخشري : « والْعَجَفُ » شِدَّةُ الهُزَالِ الذي ليس بعده شيء ، قال :

٢٨١٨ ـ عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ(١)

وقال الراغب : هو مِنْ قَوْلِهِمْ : نَصْلٌ أَعْجَفُ أي : دَقِيقٌ ، وَعَجَفْتُ نَفْسِي عن الطعَامِ ، وعن فُلان ، إذَا نَبَتْ عَنْهُمَا وأَعْجَفَ الرَّجُلُ : أي : صارت ماشيته عِجَافاً . قوله: ﴿ وَأُخَرَ ﴾ ، أخر نسق على « سَبْع » لا على « سُنْبُلَاتٍ » ويكون قد حذف اسم العدد من قوله : « وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ » ، والتقدير : وسبعاً أُخر ، وإنما حذف ، لأن التقسيم في البقرات نقيض التقسيم في السنبلات ، قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ في الآية دليل على أن السنبلات اليابسة كانت سبعاً كالْخُضْرِ ؟ قُلْتُ : الكلام مبني على انصبابه إلى هذا العدد في الْبَقَراتِ السِّمان والعجاف ، والسنبلات الخضر ، فوجب أن يتناول معنى الأُخر السبع ، ويكون قوله : « وأخر يابسات » بمعنى : وسبعاً أُخر ، انتهى . وإنما لم يجز عطف أخر على التمييز ، وهو « سُنبُلاتٍ » فيكون « أُخَرَ » مجروراً لا منصوباً ، لأنه من حيث العطف عليه يكون من جملة مميز «سَبْعِ » ، ومن جهة كونه أخر يكون مبايناً لـ « سَبْعِ » فتدافعا ، ولو كان تركيب الآية الكريمة سبع سنبلات خضر ويابسات ، لصح العطف ، ويكون من توزيع السنبلات إلى هذين الوصفين ، أعني الاخضرار واليبس ، وقد وضح الزمخشري هذا حيث قال : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يجوز أن يعطف قوله : « وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ » على « سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ » فيكون مجرور المحل ؟ قُلْتُ : يؤدي إلى تدافع ، وهو أن عطفها على « سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ » يقتضي أن يكون داخلاً في حكمها فيكون معها مميزاً للسبع المذكورة ، ولفظ أخر يقتضي أن يكون غير السبع . بيانه : أنك تقول : عنده سبعة رجال قيام وقعود ، بالجر فيصح ، لأنك ميزت السبعة بـ « رجال » موصوفين بالقيام والقعود ، على أن بعضهم قيام وبعضهم قعود ، فلو قلت : عنده سبعة ، رجال قيام وآخرون قعود، تدافع ففسد » . قوله : ﴿ لِلرُّؤْيَا ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن اللام فيه مزيدة فلا تعلق لها بشيء ، وزيدت لتقدم المعمول مقوية للعامل ، كما زيدت فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾(٢) ولا تزاد فيما عَدا ذينك إلَّا ضرورة كقوله :

٢٨١٩ ـ فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلْكَلْأَكَلِ فَارْتَمَيْنَا(٣)

يريد : أنخنا الكلأ كل ، فزيدت مع فقدان الشرطين ، هكذا عبارة بعضهم ، يقول : إلَّا في ضرورة ، وبعضهم يقول : الأكثر ألا تزاد ، ويتحرز من قوله تعالى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ فإن الأصل : ردفكم فزيدت فيه اللام ، ولا تقدم ولا فرعية ، ومَنْ أطلق ذلك جعل الآية من باب التضمين، وسيأتي في مكانه ، وقد تقدم لك من هذا طرف جيد في تضاعيف هذا التصنيف .

الثاني : أن يضمن « تَعْبُرُونَ » معنى ما يتعدى باللام ، تقديره : إنْ كنتم تنتدرون لعبارة الرؤيا .

الثالث : أن يكون « لِلرُّؤْيَا » هو خبر « كُنْتُمْ » كما تقول : كان فلان لهذا الأمر ، إذا كان مستقلاً به متمكناً منه ، وعلى هذا فيكون في « تَعْبُرُونَ » وجهان :

---

(١) تقدم .

(٢) سورة هود ، (١٠٧) .

(٣) تقدم .

أحدهما : أنه خبر ثان لـ « كُنْتُمْ » .

والثاني : أنه حال من الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً .

الثالث : أن تتعلق اللام بمحذوف على أنها للبيان ، كقوله تعالى : «وَكَانُواْ فِيهِ مِن الزَّاهِدِينَ» ، تقديره : أعني فيه ، وكذلك هذا تقديره : أعني للرؤيا ، وعلى هذا يكون مفعول « تَعْبُرُونَ » محذوفاً تقديره : تعبرونها ، وقرأ أبو جعفر « للريا » وبابها الرؤيا بالادغام ، وذلك أنه قلب الهمزة واواً ، لسكونها بعد ضمة ، فاجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وهذه القراءة عندهم ضعيفة ، لأن البدل غير لازم ، فكأنه لم يوجد «واو» نظراً إلى الهمزة وعَبرتُ الرُّؤْيَا بالتخفيف . قال الزمخشري : «هذا الذي اعتمده الإثبات ورأيتهم ينكرون « عَبَّرتُ » بالتشديد والتعبير والمعبر ، قال : وقد عثرت على بيت أنشده المبرد في كتاب الكامل لبعض الأعراب :

٢٨٣٠ ـ رَأَيْتُ رُؤْيَا ثُمَّ عَبَّرْتُهَا وَكُنْتُ لِلْأَحْلَامِ عَبَّارَا[1]

قال : وحقيقة عبرت الرؤيات : ذكرت عاقبتها ، وآخر أمرها ، كما تقول : عَبَرتُ النَّهْرَ إذا قطعته حتى تبلغ آخر عَرْضِهِ .

قوله : ﴿ أَضْغَاثُ ﴾ .

خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي أضغاث ، يعنون ما قصصته علينا ، والجملة منصوبة بالقول ، والأَضْغَاثُ : جمع ضِغْثٍ ، بكسر الضاد ، وهو ما جمع من النَّبات سواء كان جنساً واحداً ، أو أجناساً مختلطة ، وهو أصغر من الْحُزْمةِ ، وأكبر منه الْقَبْضَةِ ، فمن مجيئه من جنس واحد ، قوله تعالى : ﴿ وَخُذ بِيَدِكَ ضِغْثاً ﴾ ، روى في التفسير أنه أخذ عِثْكالا من نَخْلةٍ . وفي الحديث : أَنَّهُ أُتِى بِمَرِيضٍ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدٌّ فَفَعلَ بِهِ ذلك[2] ، وقال ابن مقبل :

٢٨٢١ ـ خَوْدٌ كَأَنَّ فِرَاشَهَا وُضِعَتْ بِهِ أَضْغَاثُ رَيْحَانٍ غَدَاةَ شَمَالِ[3]

ومن مجيئه من اختلاط النَّبات قولهم في أمثالهم « ضِغْثٌ عَلَى إِبَّالِهِ »[4] ، وقد خصصه الزمخشري مما جمع من اختلاط النبات ، فقال : « وأصل الأَضْغَاثِ : ما جُمِعَ من أَخْلاطِ النَبَاتِ وَحُزِمَ ، الواحد ضَغْثٌ » . وقال الراغب : « الضِّغْثُ : قَبْضَةُ رَيْحَانٍ ، أَوْ حَشِيشٍ ، أو قَبْضَتَان » . قُلْتُ : وقد تقدم أنه أكثر من القبضة ، واستعمال الأضغاث هنا من باب الاستعارة ، والإضافة في « أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ » إضافة بمعنى « مِنْ » ، إذ التقدير : أضغاث من أحلام ، والأحلام : جمع حلم ، والباء في « بِتَأْوِيلِ » متعلقة « بِعَالِمِينَ » ، وفي « بِعَالِمِينَ » لا تعلق لها ، لأنها زائدة ، إما في خبر الحجازية أو التميمية ، وقولهم ذلك يحتمل أن يكون نفياً للعلم بالرؤيا مطلقاً ، وأن يكون نفياً للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصة دون المنام الصحيح . وقال أبو البقاء : « أي بتأويل أضغاث الأحلام ، لا بد من ذلك ، لأَنَّهُمْ لَمْ يدَّعُواْ الْجَهْلَ بتعبير الرؤيا» انتهى .وقوله : ﴿ الأَحْلَامِ ﴾ وإنَّما كان وَاحداً ، قال الزمخشري : كما تقول : فُلانٌ يركب

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٣١٣) ، الكشاف (٢/٣١٩) ، روح المعاني (١٢/٢٥٠) .

(٢) أخرجه أبو داود ٢/٥١٣ ، في كتاب الحدود باب إقامة الحد على المريض (٤٤٧٢) ، وابن ماجة (٢/٨٥٩) ، باب الكبير والمريض يجب عليه الحد (٢٥٧٤) ، والبيهقي (٨/٢٣٠) .

(٣) انظر البيت في تفسير الطبري (١١٨/١٦) ، روح المعاني (٢٥٩/١٢) .

(٤) مجمع الأمثال ١/٢٦٠ .

الخيل ، ويلبس عَمَائم الْخَزِّ ، لمن لا يركب إلا فرساً واحداً ، ولا يتعمم إلا بِعمامة واحدة تزيداً في الوصف ، ويجوز أن يكون نص عليهم مع هذه الرؤيا غيرها .

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ لَّعَلِّىٓ أَرْجِعُ إِلَى ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٤٦﴾ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَٱدَّكَرَ ﴾ .

فيه وجهان :

أظهرهما : أنها جملة حالية ، إما من الموصول وإما من عائده ، وهو فاعل « نَجَا » .

والثاني : أنها عطف على « نَجَا » فلا محل لنسقها على ما لا محل له ، والعامة على « ادَّكَرَ » بدال مهملة مشددة وأصلها « ادْتَكَر » افْتَعَل من الذكر ، فوقعت تاء الافتعال بعد الذال ، فأبدلت دالاً ، فاجتمع متقاربان فأبدل الأول من جنس الثاني ، وادغم . وقرأ الحسن البصري بذال معجمة ووجهوها بأنه أبدل التاء ذالاً من جنس الأولى . وأدغم ، وكذلك الحكم في «مُدَّكِر» كما سيأتي في سورته إنْ شاء الله تعالى . والعامة على « أُمَّةٍ » بضم الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة ،وهي المدة الطويلة ، وقرأ الأشهب العقيلي بكسر الهمزة ، وفسروها بالنعمة ، أي : بعد نعمة أنعم بها عليه وهي خلاصه من السجن ونجاته من القتل ، وأنشد الزمخشري لعدي :

٢٨٢٢ ـ ثُـمَّ بَـعْـدَ الْـفَـلاحِ والْـمُـلْكِ والإمْـ ـمَـةِ وَارَتْـهُـمْ هُـنَـاكَ الـقُـبُـورُ[1]

وأنشد غيره :

٢٨٢٣ ـ ألاَ لاَ أَرَى ذَا إِمَّـةٍ أَصْـبَـحَـتْ لَـهُ فَـتَـتْـرُكُـهُ الأيَّـامُ وَهْـيَ كَـمَـا هِـيَـا[2]

وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وقتادة والضحاك وأبو رجاء « أَمَهٍ » بفتح الهمزة وتخفيف الميم وهاء منونة من « الأمه » وهو النسيان يقال : أمه يَأْمَهُ أَمَهاً ، وامْهاً بفتح الميم وسكونها ، والسكون غير مقيس ، وقرأ مجاهد وعكرمة وشُبَيْل بن عذرة « بَعْدَ أمْه » بسكون الميم ، وقد تقدم أنه مصدر لامه على غير قياس ، قال الزمخشري : «ومَنْ قرأ بسكون الميم فقد خطىء » .

قال الشيخ[3] : وهذا على عادته في نسبته الخطأ إلى القراء . قُلْتُ : لم ينسب هو إليهم خطأ ، وإنما حكى أن بعضهم خطَّأ هذا القارىء فإنه قال : « خُطِىءَ » بلفظ ما لم يسم فاعله ، ولم يقل فقد أَخْطَأَ على أنه إذا صحَّ أن مَنْ ذكره قرأ بذلك فلا سبيل إلى نسبة الخطأ إليه البتة . و « بَعْدَ » منصوب بـ «ادّكَرَ » . قوله : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ ﴾ هذه الجملة هي

---

(١) انظر ديوانه (٨٩) ، شواهد الكشاف (٤٠٧) ، التهذيب «أم» (٥/٦٣٤) ، اللسان «أم» .

(٢) البيت من شواهد البحر (٥/٣١٤) ، روح المعاني (١٢/٢٥٣) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٣١٤) .

المحكية بالقول ، وقرأ العامة من الأنباء ، والحسن « أنا آتِيكُمْ » مضارع « أَتَى » من الإتيان ، وهو قريب من معنى الأول .

و « . . . الصِّدِّيقُ » بناء مبالغة كالشِّرِّيب .

قوله : ﴿ تَزْرَعُونَ ﴾ .

ظاهره أن هذا إخبار من يوسف ـ عليه السلام ـ بذلك ، وقال الزمخشري : « تَزْرَعُونَ » خبر في معنى الأمر ، كقوله : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وتُجَاهِدون ﴾[1] وإنما خرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب المأمور به ، فيجعل كأنه وجده ، فهو يخبر عنه والدليل على كونه في معنى الأمر قوله : « فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ » .

قال الشيخ[2] :«ولا يدل الأمر بتركه في سُنْبُلِهِ على أن « تَزْرَعُونَ » في معنى : ازْرَعُواْ ، بل « تَزْرَعُونَ » ، إخبار غيب واما « فَذَرُوهُ » فهو أمر إشارة بما ينبغي أن يفعلوه » . قُلْتُ : هذا هو الظاهر ولا مدخل لأمره لهم بالزراعة ، لأنهم يزرعون على عادتهم أمرهم أو لم يأمرهم ، وإنمايحتاج إلى الأمر ، فيما لم يكن من عادة الإنسان أن يفعله كقوله : « في سُنْبُلِهِ » .

قوله :﴿ دَأباً ﴾قرأ حفص بفتح الهمز والباقون بسكونها ، وهما لغتان في مصدر « دَأَبَ يَدْأَبُ»، أي : داوم على الشيء ولازمه ، وهذا كما قالوا : ضَأْن وضَأَن ، ومَعَز ومَعْز بفتح العين وسكونها ، وفي انتصابه أوجه :

أحدها : وهو قول سيبويه[3] : أنه منصوب بفعل مقدر تقديره : تدأبون دأباً .

والثاني : ـ وهو قول أبي العباس ـ إنه منصوب بـ « تَزْرَعُونَ » ، لأنه من معناه ، فهو من باب « قَعَدَ الْقُرْفُصَاءِ » وفيه نظر ، لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف « الْقُرْفُصَاءِ » مع « القعود » .

والثالث : أنه مصدر واقع موقع الحال فيكون فيه الأوجه المعروفة ، إما المبالغة ، وإما وقوعه موقع الصفة ، وإما على حذف مضاف أي : دائبين أو ذوي دَأْبٍ ، أَوْ جعلهم نفس الدأب مبالغة ، وقد تقدم الكلام على الدأبِ في آل عمران[4] .

قوله : ﴿ فَمَا حَصَدتُّمْ ﴾ يجوز في « ما » أن تكون شرطية أو موصولة ، وقرأ أبو عبد الرحمن « يأْكُلُونَ » بالغيبة ، أي : الناس ، ويجوز أن يكون التفاتاً .

ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسْـَٔلْهُ مَا بَالُ ٱلنِّسْوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ۚ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ﴿٥٠﴾ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ

(١) سورة الصف ، آية : (١١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣١٥) .
(٣) انظر الكتاب (٣/٣٧٠) .
(٤) آية ، رقم (١١) .

وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٥١﴾ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾

وقوله : ﴿ سَبْعٌ شِدَادٌ ﴾ .

حذف المميز وهو الموصوف لدلالة ما تقدم عليه ، ونسب الأكل اليهن مجازاً ، كقوله : ﴿ والنَّهَارَ مُبْصِراً ﴾ لما كان الأكل والإبصار فيهما جعلا كأنهما واقعان منهما .

قوله : ﴿ يُغَاثُ النَّاسُ ﴾ .

يجوز أن تكون الألف عن واو ، وأن تكون عن ياء ، إما من الغَوْثِ وهو الْفَرَجُ ، وفعله رباعي ، يقال : أَغَاثَنَا اللَّهُ مِنَ الْغَوْثِ ، وإما مِن الْغَيْثِ وهو الْمَطَرُ ، يقال : غِيثَتِ البلادُ ، أي : مُطِرتْ ، وفعله ثلاثي ، يقال : غَاثَنَا اللَّهُ مِن الْغَيْثِ ، وَقَالَتْ أَعْرَابِيةٌ : غِثْنَا مَا شِئْنَا ، أي : مُطِرْنَا ما أَرَدْنَا . قوله :﴿ يَعْصِرُونَ ﴾ قرأ الأخوان « تُعْصَرُونَ » بالخطاب ، والباقون بياء الغيبة ، وهما واضحتان لتقدم مخاطب وغائب ، فكل قراءة ترجع إلى ما يليق به ، و « يَعْصِرُونَ » يحتمل أوجهاً :

أظهرها : أنه من عَصْرِ الْعِنَبِ ، أَوْ الزَّيْتُون ، أو نحو ذلك .

والثاني : أنه من عَصَر الضَّرْعَ إذا حَلَبَهُ .

والثالث : أنه من الْعُصْرَةِ وَهِي الْمَنْجاةُ ، والْعَصْرُ المُنَجِّي ، قال أبو زُبَيْدٍ في عثمان ـ رضي الله عنه ـ :

٢٨٢٤ ـ صَادِياً يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ[1]

وَيَعْضُدُ هذا الوجه مطابقة قوله : « فِيهِ يُغَاثُ النَّاس » يقال : عَصَرهُ يَعْصُره ، أي : أَنْجاهُ . وقرأ جعفر بن محمد والأعرج « يُعْصَرُونَ » بالياء من تحت ، وعيسى البصرة بالتاء من فوق وهم في كلتا القراءتين للمبني للمفعول ، وفي هاتين القراءتين تأويلان :

أحدهما : أنها من عصره إذا أَنْجَاهُ ، قال الزمخشري : « وهو مطابق للإغاثة » .

والثاني : ـ قاله قطرب ـ : أنهما من الإعصار وهو إمطار السحابة الماء ، كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ ﴾[2] . قال الزمخشري : « وقيل : « يُعْصَرُون » يُمْطَرُونَ من أَعْصَرتِ السَّحَابةُ » ، وفيه وجهان :

الأول : إما أن يضمن أعصرت معنى أمطرت فتعدى تعديته .

الثاني : وإما أَنْ يُقال : الأصل أعصرت عليهم فحذف الجار وأوصل الفعل إلى ضميرهم أو يسند الإعصار إليهم مجازاً ، فجعلوا « مُعْصِرين » . وقرأ زيد بن علي « يِعصِّرُونَ » بكسر الياء والعين والصاد مشددة ، وأصلها : يعتصرون ، فأدغم التاء في الصاد ، واتبع العين للصاد ، ثم أتبع للعين . وتقدم تحريره في قوله : ﴿ أَمَّنْ لَا يَهِدِّى ﴾ ، ونقل النقاش قراءة « يُعَصِّرون » بضم الياء ، وفتح العين وكسر الصاد مشددة من « عَصَّرَ » للتكثير ، وهذه القراءة وقراءة

---

(١) البيت في مجاز القرآن (١/٣١٣) ، والبحر المحيط (٥/٣١٥) ، والطبري (١٦/١٣١) ، القرطبي (٩/٢٠٥) ، روح المعاني (١٢/٢٥٦) ، اللسان «عطر» ، «غوث» .

(٢) سورة النبأ ، آية : (١٤) .

زيد المتقدمة يحتملان أن يكونا من العصر للنبات ، أو الضَّرْعِ أو الْنَجاة ، كقوله :

٢٨٢٥ ـ وَلَـوْ بِـغَـيْـرِ الْـمَـاءِ حَـلْقِـي شَـرِقٌ كُنْتُ كَـالْغَصَّـانِ بِـالْمَـاءِ اعْتِصَـارِي[1]

أي نجاتي .

قوله : ﴿ مَا بَالُ النِّسْوَةِ ﴾ .

العامة على كسر نون النسوة وضمها ، وعاصم في رواية أبي بكر عنه ، وليست بالمشهورة ، وكذلك قرأها أبو حيوة وقرىء : « اللائي » بالهمزة ، وكلاهما جمع « التي » ، والْخَطْبُ : الأمرُ والشَّأْنُ الذي فيه خَطرٌ ، قال امرؤ القيس :

٢٨٢٧ ـ وَمَـا الْمَـرْءُ مَـا دَامَتْ حُشَـاشَـةُ نَفْسِـهِ بِمُـدْرِكِ أَطْـرَافِ الْخُـطُوبِ وَلَا آلِـي[2]

وهو في الأصل : مصدر خَطَبَ يَخْطُبُ ، وإنما يَخْطُبُ في الأمور العظام .

قوله : ﴿ إِذْ رَاوَدتُّنَّ ﴾ .

هـذا الـظرف منصـوب بقـولـه : «خَـطْبُكُنَّ» ، لأنـه في معنى الفعـل ، إذ المعنى : مـا فَعَلْتُنَّ ومـا أردتن بـه في ذلـك الوقت . قوله : ﴿ الآنَ حَصْحَصَ ﴾ : الآن : منصوب بما بعده ، و « حَصْحَصَ » معناه : تَبيَّن وظَهَرَ بعد خَفَاءٍ ، قاله الخليل . قال بعضهم ؛ هو مأخوذ مِنْ الْحِصَّةِ ، والمعنى : بَانَتْ حِصَّةُ الْحَقِّ مِن الْبَاطِلِ ، كما يتميز حِصص الأراضِي وغيرها ، وقيـل : بمعنى : ثَبَتَ واستقر ، قـال الراغب : حَصْحَـص الْحَقُّ وذلـك بانكشـافِ ما يَغْمُـرُه ، وحَصَّ وحَصْحَصَ ، نحو : كَفَّ وكَفْكَفَ ، وَكَبَّ وَكَبْكَبَ ، وَحَصَّهُ قَطَّعَهُ ، إما بالْمُبَاشَرةِ وإمَّا بالحُكْم ، فمن الأول قـول الشاعر :

٢٨٢٧ ـ قَدْ حَصَّتِ الْبَيْضَةُ رَأْسِي ..... [3]

ومنه : رَجُلٌ أَحَصُّ : انْقَـطَعَ بَعْضُ شَعْرِهِ ، وامْـرَأَةٌ حَصَّاءُ ، والْحِصَّصـةُ : الْقِطْعَـةُ مِن الْجُمْلةِ ، ويُسْتَعْملُ اسْتِعمَال النَّصِيب . وقيل : من حَصْحَصَ الْبعِير إذا أَلْقَى ثَفِنَاتِهِ ، للاناخة ، قال الشاعر :

٢٨٢٨ ـ وَحَـصْحَصَ فـي صُمِّ الـصَّفَـا ثَـفِـنَـاتَـه وَنَـاءَ بِـسَلْمَـى نَـوْءَةً ؛ ثُـمَّ صَـمَّـمَـا[4]

قوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ .

خبر مبتدأ مضمر ، أي : الأمر ذلك . و « لِيَعْلَمَ » متعلق بمضمر ، أي : أظهر الله ذلك ليعلم ، أو مبتدأ وخبره

---

(١) البيت لعدي بن زيد انظر ديوانه (٩٣) ، وهو من شواهد الكتاب (١٢١/٣) ، المغني ٢٦٨/١ ، الهمع (٦٦/٢) ، الخزانة (٥٠٨/٨) ، الدرر (٨١/٢) ، البحر المحيط (٣١٦/٥) ، الأشموني (٤٠/٤) ، التصريح (٢٥٩/٢) ، التهذيب عصر (١٥/٢) ، اللسان عصر .

(٢) تقدم .

(٣) جزء من صدر بيت لأبي قيس بن الأسلت وهو :

..... فمار
أذوق نـومـاً غـير تهـجـاع

انـظر شرح المفضليات (١٠٠٧/٢) ، الخزانة (٨٧/٦) ، التهذيب «حص» والصحاح «حصص واللسان «حصص» .

(٤) البيت لحميد بن ثور انظر الصحاح «حصص» وهو من شواهد الكشاف (٣٧٣/٢) .

محذوف ، أي : ذلك الذي صرحت به من براءته ، أمر من الله لا بد منه ، و « لِيَعْلَمَ » متعلق بذلك الخبر ، أو يكون « ذَلِكَ » مفعولاً لفعل مقدر يتعلق به هذا الجار أيضاً ، أي : فعل الله ذلك ، أو فعلته أنا بتيسير الله ليعلم .

قوله : ﴿ بِالْغَيْبِ ﴾ يجوز أن تكون الباء ظرفية ، قال الزمخشري : « أي : بمكان الغيب ، وهو الخفاء والاستتار وراء الأبواب السبعة المغلقة[٢] . ويجوز أن تكون الباء للحال ، إما من الفاعل على معنى : وأنا غائب عنه خفي عن عينه ، وإما من المفعول على معنى : وهذا غائب عني خَفي عن عيني ، وهذا كلام يوسف ـ عليه السلام ـ وبه بدأ الزمخشري كالمختار له . وقال غيره : إنه من كلام امرأة العزيز ، وهو الظاهر . وقوله : ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ ﴾ نسق على « أَنِّي » ، أي : ليعلم الأمرين .

﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ۖ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٥٧﴾ وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ ۚ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴿٥٩﴾ فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ ﴿٦٠﴾ قَالُوا۟ سَنُرَٰوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴿٦١﴾ وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٦٢﴾

قوله : ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ ﴾ . فيه أوجه :

أحدها : أنه مستثنى من الضمير المستكن في « أَمَّارَةٌ » كأنه قيل : إنّ النفس لأمَّارة بالسوء ، إلَّا نَفْساً رحمها ربي فيكون أراد بـ« النَّفْسِ » الجنس ، فلذلك ساغ الاستثناء منها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُواْ ﴾[١] ، وإلى هذا نحا الزمخشري ، فإنه قال : « إلَّا بَعْضَ الذي رحمه ربي بالعصمة كالملائكة » . وفيه نظر من حيث إيقاع « ما » على من يعقل ، والمشهور خلافه .

والثاني : « ما » في معنى الزمان فيكون مستثنى من الزمن العام المقدر ، والمعنى : إنَّ النفس لأمارة بالسوء في كل وقت وأوان إلا وقت رحمة ربي إياها بالعصمة ، ونظره أبو البقاء بقوله تعالى : ﴿ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُواْ ﴾[٢] وقد تقدم[٣] أنَّ الجمهور لا يجيزون أن تكون « أنْ » واقعة موقع الظرف .

---

(١) سورة العصر ، الآية رقم ٣ .

(٢) سورة النساء ، آية : (٩٢) .

(٣) انظر السورة السابقة .

والثالث : أنه مستثنى من مفعول «أَمَّارَةٌ» ، أي : لأمارة صاحبها بالسوء ، إلَّا الذي رحمه الله ، وفيه إيقاع « ما » على العاقل .

والرابع : أنه استثناء منقطع ، قال ابن عطية : وهو قول الجمهور ، وقال الزمخشري : « ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً ، أي : ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة كقوله : ﴿ **وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا** ﴾ . قوله : ﴿ **فَلَمَّا كَلَّمَهُ** ﴾ .

يجوز أن يكون الفاعل ضمير « الْمَلِك » والمفعول ضمير « يُوسف » ـ عليه السلام ـ وهو الظاهر ، ويجوز العكس .

قوله : ﴿ **لِيُوسُفَ** ﴾ .

يجوز في هذه اللام أن تكون متعلقة بـ « مَكَّنَّا » على أن يكون مفعول « مَكَّنَّا » محذوف تقديره : مكنا ليوسف الأمور أو على أن يكون المفعول به « حَيْثُ » كما سيأتي ، ويجوز أن تكون زائدة عند مَنْ يرى ذلك ، وقد تقدم أن الجمهور يأبون ذلك إلا في موضعين .

قوله : ﴿ **يَتَبَوَّأُ** ﴾ جملة حالية من « يُوسُف » ، و « مِنْهَا » يجوز أن يتعلق بـ « يَتَبَوَّأُ » ، وأجاز أبو البقاء أن يتعلق بمحذوف على أنها حال من « حَيْثُ » ، وحَيْثُ يجوز أن تكون ظرفاً لـ « يَتَبَوَّأُ » ، ويجوز أن تكون مفعولاً به ، وقد تقدم تحقيقه في الأنعام[1] . وقرأ ابن كثير « نَشَاءُ » بالنون على أنها نون العظمة لله تعالى ، وجوز أبو البقاء ـ أن يكون الفاعل ضمير يوسف . قال : « لأن مشيئته من مشيئة الله » . وفيه نظر ، لأن نظم الكلام يأباه ، والباقون بالياء ، على أنه ضمير « يُوسُفَ » ولا خلاف في قوله ﴿ **نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ** ﴾ أنها بالنون .

وجوَّز الشيخ أن يكون الفاعل في قراءة الياء ضمير الله تعالى . ويكون التفاتاً .

قوله : ﴿ **بِجَهَازِهِمْ** ﴾ .

العامة على فتح الجيم ، وقرىء : بكسرها وهما لغتان فيما يحتاجه الإنسان من زاد ومتاع ، ومنه جِهَاز العَرُوسين وجِهَاز الْمَيْتِ .

قوله : ﴿ **بِأَخٍ لَكُمْ** ﴾ ولم يقل : بأخيكم بالإضافة مبالغة في عدم تعرفه بهم ، ولذلك فرقوا بين : « مَرَرتُ بِغُلامِكَ » ، و « بِغُلَامٍ لَكَ » ، فإنَّ الأول يقتضي : عرفانك بالغلام ، وأن بينك وبين مخاطبك نوع عهد .

والثاني : لا يقتضي ذلك ، وقد يخبر عن المعرفة إخبار النكرة فيقول : « قَالَ رَجُلٌ كَذَا » ، وأنت تعرفه ، لصدق اطلاق النكرة على المعرفة .

قوله : ﴿ **وَلَا تَقْرَبُونِ** ﴾ .

يحتمل : أن تكون لا الناهية ، فيكون « تَقْرَبُون » مجزوماً ، ويحتمل : أن تكون « لَا » نافية ، وفيه وجهان :

---

(١) آية ، رقم (١٢٤) .

أحدهما : أن يكون داخلاً في حيز الجزاء معطوفاً عليه ، فيكون أيضاً مجزوماً على ما تقدم .

والثاني : أنه نفي مستقل غير معطوف على جزاء الشرط ، وهو خبر في معنى النهي كقوله : « فَلاَ رَفَثَ » .

قوله : ﴿ لِفِتْيَانِهِ ﴾ .

قرأ الأخوان وحفص « لِفِتْيَانِهِ » والباقون « لِفِتْيَتِهِ » ، والْفِتْيَانُ : جمع كثرة ، والْفِتْيَةُ : جمع قلة ، فالتكثير بالنسبة إلى المأمورين ، والقلة بالنسبة إلى المتناولين ، وفَتَى : يجمع على فِتْيَان وفِتْيَةٍ ، وقد تقدم هل فعله في المجموع اسم جمع ، أو جمع تكسير ، ومثله : أخ ، فإنه جمع على إخْوَةٍ وإخْوَانٍ ،و﴿ يَرْجِعُون ﴾ يحتمل : أن يكون متعدياً ، وحذف مفعوله ، أي : يرجعون البضاعة ، لأنه عرف من دينهم ذلك ، وأن يكون قاصراً : بمعنى يرجعون إلينا .

فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٦٣﴾ قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُۖ فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٦٤﴾ وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ رُدَّتۡ إِلَيۡهِمۡۖ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبۡغِيۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا وَنَحۡفَظُ أَخَانَا وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖۖ ذَٰلِكَ كَيۡلٞ يَسِيرٞ ﴿٦٥﴾

وقرأ الأخوان : ﴿ يَكْتَلْ ﴾ .

بالياء من تحت ، أي : يكتل أخونا ، والباقون بالنون ، أي : نكتل نحن وهو مجزوم على جواب الأمر ، ويحكى أنه جرى بحضرة المتوكل ، أو وزيره ابن الزيات ، بين المازني وابن السكيت مسألة ، وهي : ما وزن « نَكْتَلْ » ، فقال يعقوب : « نَفْتَلْ » فسخر به المازني ، وقال : إنما وزنها « نَفْتَعِلْ » ، هكذا رأيت في بعض الكتب ، وهذا ليس بخطأ ، لأن التصريفيين نصُّوا على أنه إذا كان في الكلمة حذف ، أو قلب حذفت في الزنة ، وقلبت فتقول : وزن بِعْتُ وقُمْتُ : قِلْتُ وقُلْتُ ، ووزن « عِدْ » ، عِلْ ووزن : « تاء » فَلَعَ . وإن شئت أتيت بالأصل ، فعلى هذا لا خطأ في قوله : «وزن نَكْتَلْ نَفْتَلْ»، لأنه اعتبر اللفظ لا الأصل ، ورأيت في بعض الكتب أنه قال : ووزنها نَفْعَلْ بالعين ، وهذا خطأ محض ، على أن الظاهر من أمر يعقوب أنه لم يتقن هذا ، ولو أتقنه لقال : وزنه على الأصل كذا ، وعلى اللفظ كذا ، ولذلك أنحى عليه المازني ، فلم يرد عليه بشيء .

﴿ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ ﴾ .

منصوب على نعت مصدر محذوف ، أو على الحال منه ، أي : ائتمانكم على أخيه شبّه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه على ذلك . و﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾متعلق بـ « أَمِنْتُكُمْ » . قوله : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً ﴾ ، قرأ الأخوان وحفص « حَافِظاً » وفيه وجهان :

أظهرهما : أنه تمييز ، قال أبو البقاء : « ومثل هذا يجور إضافته » . قُلْتُ : قد قرأ بذلك الأعمش « فاللَّه خَيْرُ حَافِظٍ » والله تعالى متصف بأن حفظه يزيد على حفظ غيره ، كقولك : « هُوَ أَفْضَلُ عَالم » .

والثاني : أنه حال ، ذكر ذلك الزمخشري ، وأبو البقاء ، وغيرهما .

قال الشيخ[١] ـ وقد نقله عن الزمخشري وحده ـ : « وليس بجيد ، لأن فيه تقييد « خَيْرٌ » بهذه الحال». «قُلْتُ: ولا محذور فإنّ هذه الحال لازمة ، لأنها مؤكدة لا مبنية ، وليس هذا بأول حال وردت لازمة ، وقرأ الباقون « حِفْظاً » ، ولم يجوزوا فيها غير التمييز ، لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت صفة ما يصدق عليه « خَيْرٌ » ، ولا يصدق ذلك على ما يصدق عليه « خَيْرٌ » ، لأن الحفظ معنى من المعاني ، ومن يتأول : « زَيْدٌ عَدْلٌ » على المبالغة أو على حذف المضاف ، أو على وقوع المصدر موقع الوصف ، يجيز في « حِفْظاً » أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة ، وفيه تعسف .

قوله : ﴿ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

قرأ عَلْقَمةُ ويحيى والأعمش « رِدتْ » بكسر الراء على نقل حركة الدال المدغمة إلى الراء ، بعد توهم خلوها من حركتها ، وهي لغة بني ضَبَّة ، على أن قطرباً حكى عن العرب نقل حركة العين إلى الفاء في الصحيح ، فيقولون : ضِرِبَ زيدٌ ، بمعنى : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وقد تقدم ذلك في قوله : ﴿وَلَوْ رُدُّوْا لَعَادُواْ﴾ في الأنعام . قوله : « مَا نَبْغِي » في « ما » هذه وجهان :

أحدهما ـ وهو الأظهر ـ : أنها استفهامية فهي مفعول مقدم واجب التقديم ، لأن لها صدر الكلام ، أي : أي شيء نبغي .

والثاني : أن تكون نافية ، ولها معنيان :

أحدهما : ما بقي لنا ما نطلب ، قاله الزجاج .

والثاني : ما نبغي من البغي ، أي : ما افترينا ولا كذبنا على هذا الملك في إكرامه وإحسانه . قال الزمخشري : « ما نبغي في القول ، وما نتزيد فيما وصفنا لك من إحسان الملك » . وأثبت الفراء هذه الياء في « نَبْغِي » وصلاً ووقفاً ، ولم يجعلوها من الزوائد ، بخلاف التي في الكهف ، كما سيأتي : ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ، والفرق أن « ما » هناك موصولة ، فحذف عائدها ، والحذف يأنس بالحذف ، وهذه عبارة مستفيضة عند أهل الصناعة ، يقولون : التغيير يؤنس بالتغيير بخلافها هنا ، فإنها إمَّا استفهامية ، وإما نافية ، ولا حذف على القولين حتى يؤنس بالحذف . وقرأ عبد الله وأبو حيوة ، وروتها عائشة عن النبي ـ ﷺ ـ « ما تَبْغِي » بالخطاب ، و « ما » تحتمل الوجهين أيضاً في هذه القراءة ، والجملة من قوله : « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا » تحتمل : أن تكون مفسرة لقولهم ﴿ مَا نَبْغِي ﴾ وأن تكون مستأنفة . وقوله : ﴿وَنَمِيرُ﴾ معطوفة على الجملة الاسمية قبلها ، وإذا كانت « ما » نافية جاز أَنْ تعطف على « نَبْغِي » فيكون عطف جملة فعلية على مثلها . وقرأت عائشة وأبو عبد الرحمن « وَنُمِيرُ » : من أَمَارَهُ إذا جَعَلَ لَهُ الْمِيرَةَ ، يقال : مَارَهُ يُميرُهُ ، وأَمَارَهُ يُمِيرُهُ ، جَلَبَ الْخَيْرَ ، قال :

٢٨٢٩ ـ بَعَثْتُكَ مَائِراً فَمَكَثْتَ حَوْلاً ... مَتَى يَأْتِي غِيَاثُكَ مَنْ تُغِيثُ[٢]

« والْبَعِيرُ » : لغة يقع على الذَّكَرِ خاصة ، وأطلقه بعضهم على النَّاقَةِ أيضاً ، وجعله نظير : إنسان ، ويجوز كسر

---

(١) انظر البحر المحيط (٣٢٢/٥) . انظر الطبري (١٦٢/١٦) ، التهذيب غوث (١٧٧/٨) ، الصحاح (٢٨٩/١) ، القرطبي (٢٢٤/٩) .

(٢) البيت لعائشة بنت سعد كما في اللسان «غوث» وقيل للعامري

يائه إتباعاً لعينه ، ويجمع في القلة على « أَبْعِرَةٍ » ، وفي الكثرة على : « بُعْرانٍ » .

قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ۖ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴿٦٦﴾ وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُوا۟ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِى نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا ۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ وَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾

قوله : ﴿ **لَتَأْتُنَّنِي بِهِ** ﴾ .

هذا جواب للقسم المضمر في قوله : « مَوْثِقاً » ، لأنه في معنى : حتى تحلفوا لي لتأتنني به .

قوله : ﴿ **إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ** ﴾ ، في هذا الاستثناء أوجه :

أحدها : أنه منقطع قاله أبو البقاء ، يعني : فيكون تقدير الكلام لكن إذا أحيط بكم خرجتم من :عَتَبِي وغضبي عليكم ، إن لم تأتوني به لوضوح عذركم .

والثاني : أنه متصل وهو استثناء من المفعول له العام ، قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء ، ففيه إشكال»؟ قُلْتُ : « أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ » مفعول له ، والكلام المثبت الذي هو قوله : « لَتَأْتُنَّنِي بِهِ » في معنى النفي ، معناه : لا تمتنعون من الإتيان به إلَّا للإحاطة بكم ، أي : لا تمتنعون منه لعلة من العلل إلا لعلة واحدة ، وهي « أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ » ، فهو استثناء من أعم العام في المفعول له ، والاستثناء من أعم العام لايكون إلا في النفي وحده ، فلا بد من تأويله بالنفي ، ونظيره في الإثبات المتأول بمعنى النفي قولهم : « أَقْسَمْتُ بِاللَّه لمَّا فَعَلْتَ ، وإلَّا فَعَلْتَ » ، تريد: «ما أطلب منك إلَّا الفعل» . ولوضوح هذا الوجه لم يذكر غيره .

والثالث : أنه مستثنى من أعم العام في الأحوال . قال أبو البقاء : « تقديره : لتأتنني به على كلِّ حال إلَّا في حال الإحاطة بكم » . قُلْتُ : قد نَصُّوا على أَنَّ « أَنْ » الناصبة للفعل لا تقع موقع الحال ، وإنْ كانت مؤولة بمصدر يجوز أن تقع موقع الحال ، لأنّهم لم يعتقدوا في المؤول ما يعتقدونه في الصريح ، فيجيزون : « جِئْتُكَ رَكْضاً » ، ولا يجيزون : « جئتك أَنْ أركض » ، وإن كان في تأويله .

والرابع : أنه مستثنى من أعم العام في الأزمان ، والتقدير : لتأتنني به في كل وقت إلَّا في وقت الإحاطة بكم ، وهذه المسألة تقدم فيها خلاف . وأَنَّ أبا الفتح أجاز ذلك ، كما يجوزه في المصدر الصريح ، فكما تقول : « أَتَيْتُكَ صِياحَ الديكِ » ، يجيز : أن يصيح الديك ، وجعل من ذلك قول تأبط شراً :

٢٨٣٠ ـ وَقَـالُـوا لَـهَـا لَا تَـنْـكِـحِـيـهِ فَـإِنَّـهُ لِأَوَّلِ نَـصْـلٍ أَنْ يُـلَاقِيَ مَـجْـمَـعَـا[1]

وقول أبي ذؤيب :

٢٨٢١ ـ وتـالله مَـا إِنْ شَـهْـلَةٌ أُمُّ وَاحِـدٍ بِـأَوْجَـدَ مِنِّي أَنْ يُـهَـانَ صَغِـيـرُهَـا[2]

قال : تقديره : وقت ملاقاته الجمع ، ووقت إهانة صَغيرها .

قال الشيخ[3] : « فعلى ما قاله يجوز تخريج الآية ، ويبقى « لَتَأْتُنَّنِي به » على ظاهره من الإثبات « قُلْتُ : الظاهر من هذا أنه استثناء مفرغ ، ومتى كان مفرغاً ، وجب تأويله بالنفي ، ومنع ابن الأنباري من ذلك في « أَنْ » ، وفي « ما » أيضاً ، قال : « فيجوز أن يقول : خُروجُنا صِياحَ الديك ، ولا يجوز : « خروجنا أَنْ يصيح الديك » فاغتفر في الصريح ما لم يغتفره في المؤول ، وهذا قياس ما قدمته في منع وقوع « أَنْ » وما في حيزها موقع الحال ، ولك أن تفرق بينهما : بأن الحال يلزم التنكير، وأن وما في حيزها نصُّوا على أنها في رتبة المضمر في التعريف ، فنافى وقوعها موقع الحال ، بخلاف الظرف فإنه لا يشترط تنكيره ، فلا يمتنع وقوع أَنْ وما في حيزها موقعه .

قوله : ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ ﴾ .

في جواب « لَمَّا » هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : وهو الظاهر : أنه الجملة المنفية من قوله : « مَا كَانَ يُغْنِي » وفيه حجة لمن يدعي كون « لمَّا » حرفاً لا ظرفاً ، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابها ، إذ لا يصلح للعمل سواه ، لكن ما بعد « ما » النافية لا يعمل فيما قبلها ، لا يجوز : « حين قام أخوك ما قام أبوك » ، مع جواز : « لما قام أخوك ما قام أبوك » .

والثاني : أن جوابها محذوف فقدره أبو البقاء : امتثلوا ، أو قَضَوا حاجة أبيهم . وإليه نحا ابن عطية أيضاً . وهو تعسف ، لأن في الكلام ما هو جواب صريح مَا قدمته .

والثالث : أن الجواب هو قوله : « آوَى » ، قال أبو البقاء : وهو جواب « لمَّا » الأولى . والثانية كقولك : لما جئتك ولما كلمتك أَجَـيْتَنِي » ، وحَسَّنَ ذلك أن دخولهم على يوسف يعقب دخولهم من الأبواب . يعني : أن « آوَى » جواب للأولى والثانية وهو واضح . قوله :﴿ إِلَّا حَاجَةً ﴾فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء منقطع ، تقديره : ولكن حاجة في نفس يعقوب قضاها . ولم يذكر الزمخشري غيره .

والثاني : أنه مفعول من أجله ، ولم يذكر أبو البقاء غيره ، ويكون التقدير : ما كان يغني عنهم بشيء من الأشياء إلَّا لأجل حاجة كانت في نفس يعقوب ، وفاعل : « يُغْنِي » ضمير التفرق المدلول عليه من الكلام المتقدم ، وفيما أجازه أبو البقاء نظر ، من حيث المعنى ، لا يخفى على متأمله ، و« قَضَاهَا » صفة لـ « حَاجَةً » .

قوله : ﴿ جَعَلَ السِّقَايَةَ ﴾ .

العامة على « جَعَلَ » دون زيادة واو قبلها ، وقرأ عبد الله « وجَعَلَ » وهي تحتمل وجهين :

---

(١) انظر البيت من الهمع (١/٢٣٩) ، شرح ديوان الحماسة (٢/٤٩١) ، الدرر (١/٣٠٠) ، البحر المحيط (٥/٣٢٥) .

(٢) انظر ديوان الهذليين (٢/٢١٤) ، المغني (١/٣٠٥) ، شواهد المغنى (٢٤٤) ، البحر المحيط (٥/٣٢٥) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٣٢٥) .

أحدهما : أن الجواب محذوف .

والثاني : أن الواو مزيدة في الجواب على رأي مَنْ يرى ذلك ، وهم الكوفيون والأخفش .

وقال الشيخ : « وقرأ عبدالله فيما نقل الزمخشري وَجَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ، أمهلهم حتى انطلقوا ، ثم أَذن مؤذن» . وفي نقل ابن عطية « وجعل » بزيادة واو في « جَعَلَ » دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله : «فِي رَحْلِ أَخِيهِ » فاحتمل أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين ، واحتمل أن يكون جواب « لَمَّا » محذوفاً تقديره : فقدرها حافظها كما قيل : إنما أوحي إلى يوسف أن يجعل السقاية فقط ، ثم إنَّ صاحبها فقدها ، فنادى برأيه فيما ظهر له ، ورجحه الطبري . وتفتيش الأوعية يرد هذا القول . « قُلْتُ : لم ينقل الزمخشري هذه الزيادة ، كلها قراءة عن عبد الله ، إنما جعل الزيادة المذكورة بعد قوله : « رَحْل أخِيهِ » ، تقدير جواب من عنده ، وهذا نصه : قال الزمخشري : « وقرأ ابن مسعود ، « وَجَعَلَ السِّقَايَةَ » ، على حذف جواب « لَمَّا » كأنه قيل : فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية في رحل أخيه ، أمهلهم حتى انطلقوا ، ثم أذن مؤذن » . فهذا من الزمخشري ، إنما هو تقدير لا تلاوة ، منقولة عن عبد الله ، ولعله وقع للشيخ نسخة سقيمة . والسِّقايةُ : إناءٌ مُسْتَطيلٌ يُسْقَى بِه ، وهو الصُّوَاعُ وللمفسرين فيه خلاف كبير . قوله : ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ﴾ منادى حذف منه حرف النداء ، و« الْعِيرُ » : مؤنث ولذلك أنث ، أي المتوصل بها إلى ندائه ، والْعِيرُ فيها قولان :

أحدهما : أنها في الأصل جماعة الإبل سميت بذلك ، لأنها تَعِيرُ ، أي : تذهبُ وتجيءُ .

والثاني : أنها في الأصل قافلة الْحَمِيرِ كأنها جمع « عَيْرٍ » ، والْعَيْرُ : الْحِمَارُ ، قال :

٢٨٣٢ - وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إلَّا الْأَذَلَّانِ عَيْرُ الْحَيِّ والْوَتِدُ[1]

والأصل : عِير وعُير بضم العين ، ثم فعل به ما فعل بـ « بُيض بضم الأول ، ثم أطلق الْعِيرُ على كل قَافِلةٍ حميرا كَانَتْ أو غيرها ، وعلى كل تقدير فنسبة النداء إليها على سبيل المجاز ، لأن المنادي في الحقيقة أهلها ، ونظره الزمخشري بقوله : « يَا خَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي » ، إلا أنه في هذه الآية التفت إلى المضاف المحذوف في قوله : « إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ » ، ولم يلتفت إليه في : « يَا خَيْلَ اللَّه ارْكَبِي » ، ولو التفت لقال : ارْكَبُوا ، ويجوز أن يعبّر عن أهلها بها للمجاورة ، فلا تكون من مجاز الحذف ، بل من مجاز العلاقة ، وتجمعه العرب قاطبة على « عِيَرات » بفتح الياء ، وهذا مما اتفق على شذوذه ، لأن فِعْلَة المعتلة العين حقها في جمعها بالألف والتاء أن يسكن عينها ، نحو : قِيْمَةٌ وقِيْماتٌ ، ودِيْمَةٌ ، ودِيْمَاتٌ ، وكذلك فِعْل دون ياء إذا جمعه حقه أن يسكن عينه ، قال امرؤ القيس :

٢٨٣٣ - غَشِيْتُ دِيَارَ الْحَيِّ بِالْبَكَرَاتِ فَعَارِمَةٍ فَبُرْقَةِ الْعِيَرَاتِ[2]

---

(١) البيت للمتلمس ديوانه انظر ديوانه (٢٠٨) ، الشعر والشعراء (١/١٧٩) ، حاشية يسّ (٢/٣٠٦) ، وهو أيضاً في عيون الأخبار لابن قتيبة ١/٢٩٢ ، تاريخ الطبري ٣/٢٠٩ ، والكامل في التاريخ لابن الأثير ٢/١٣٥ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١/٢٢٢ ، محاضرات الأدباء للأصفهاني ٢/٢٧٢ .

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات (١١٢/٥٨) ، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/١٨٧) ، والطبري (٦/١٣٣) ، وذكر ابن حجر في الفتح (٧/٤١٣) ، والعجلوني في الكشف (٢/٣٩٠) .

وقال الأعلم الشنتمري : « العِيَرَاتُ هنا مواضع الأعْيَار وهي الْحُمُر . قُلْتُ : وفي عِيَرَاتٍ شذوذ آخر ، وهو جمعها بالألف والتاء ، مع جمعها على « أَعْيَارٍ » أيضاً جمع تكسير ، وقد نصُّوا على ذلك قبل ، ولذلك لَحَّنَ المتنبي في قوله :

٢٨٣٤ ـ إذا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ ... فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُولُ[1]

قالوا : فجمع « بوقاً » على « بُوقات » مع تكسيرهم له على « أَبْوَاقٍ » .

قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾ قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَٰرِقِينَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٧٤﴾ قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٥﴾

قوله : ﴿ وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ ﴾ .

هذه الجملة حالية من فاعل « قَالُوا » أي : قالوا وقد أقبلوا ، يعني : في حال إقبالهم عليه .

قوله : ﴿ مَاذَا تَفْقِدُونَ ﴾ تقدم الكلام على هذه المسألة أول هذا الموضوع ، وقرأ العامة « تَفْقِدُونَ » بفتح حرف المضارعة ، لأن المستعمل منه « فَقَدَ » ثلاثياً ، وقرأ السُّلمي بضمة من أَفْقَدْتُه إذا وَجَدتَهُ مفقوداً ، كأَحْمَدتُهُ وأَبْخَلْتُهُ ، أي : وجدته مَحْمُوداً بَخِيلاً ، وضعَّف أبو حاتم هذه القراءة ووجهها ما ذكرته .

قوله : ﴿ صُوَاعَ ﴾ .

هو : المِكْيَالُ، وهو السِّقايةُ المتقدمة سماه تَارةً كَذَا وتَارةً كَذَا ، وإنما اتخذ هذا الإناء مكيالاً لِعَزَّةِ ما يُكَالُ به في ذلك الوقت ، وفيه قراءات كثيرة ، كلها لغات في هذا الحرف ويذكر ويؤنث ، فالعامة « صُوَاعٌ » بزنة غُرَابٌ ، والعين مهملة ، وقرأ ابن كثير والحسن كذلك إلَّا أنه بالعين المعجمة ، وقرأ يحيى بن يعمر كذلك، إلَّا أنه حذف الألف وسكن الواو ، وقرأ زيد بن علي « صَوْعَ » كذلك ، إلا أنه فتح الصاد جعله مصدراً لـ « صَاعَ ، يَصُوعُ ، والقراءتان قبله مشتقتان منه . وهو واقع موقع مفعول ، أي : مصوع الملك ، وقرأ أبو حيوة ، وابن جبير ، والحسن في رواية عنهم «صِوَاعَ» كالعامة، إلَّا أنهم كسروا الفاء، وقرأ أبو هريرة، ومجاهد «صَاعُ» بِزِنَةِ بَابُ، وألفه كألفه في كونها منقلبة عن واو مفتوحة . وقرأ أبو رجاء « صَوْع » بزنة قَوْس ، وقرأ عبد الله بن عون كذلك ، إلَّا أنه ضم الفاء ، فهذه ثمان قراءات متواترها واحدة .

قوله : ﴿ تَاللَّهِ ﴾ .

التاء : حرف قسم ، هي عند الجمهور بدل من واو القسم ، ولذلك لا تدخل إلَّا على الجلالة المقدسة ، أو

---

(١) البيت في ديوانه (٥٠) ، وهو مطلع قصيدة يصف الوحش وصيده والبيت في الهمع (١/ ١٤٥) ، الدرر (١/ ١٢٥) ، البحر (٥/ ٣٢٦) . غشيت : نزلت . البكرات : جمع بكرة مياه لبنى ذويعة من الضباب . عارمة : ماء لبنى لعيثم برقة العيرات : مكان فيه حمر وحشية .

الرب مضافاً إلى الكعبة ، أو الرحمن في قول ضعيف . ولو قُلْتَ : تَالرحيمِ لم يجز ، وهي فرع الفرع . هذا مذهب الجمهور. وزعم السهيلي : أنها أصل بنفسها، ويلازمها التعجب غالباً، كقوله : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[1]. وقال ابن عطية : « والتاء في « تالله » بدل من واو كما أبدلت في «تراث ، وفي التوراة ، وفي التخمة » . ولا تدخل التاء في القسم إلَّا في المكتوبة من أسماء الله تعالى ، وغير ذلك ، لا تقول : تالرحمن وتالرحيم انتهى . وقد عَرَفت ما تقدم أنَّ السهيلي خالف في كونها بدلاً من واو ، وأما قوله : وفي التَّوْراةِ ، يريد : عند البصريين ، وزعم بعضهم : أن التاء فيها زائدة ، وأما قوله : إلا في المكتوبة ، هذا هو المشهور . وقد تقدم دخولها على غير ذلك . قوله :﴿ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ﴾ يحتمل : أن يكون جواباً للقسم ، فيكونون قد أقسموا على شيئين : نفي الفساد ، ونفي السرقة . قوله : ﴿ مَا جِئْنَا ﴾ يجوز أن يكون معلقاً للعلم ، ويجوز أن يضمن العلم نفسه معنى القسم ، فيجاب بما يجاب القسم . وقيل: هذان الوجهان في قوله :

٢٨٣٥ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا[2]

قوله : ﴿ فَمَا جَزَاؤُهْ ﴾ .

الهاء تعود على « الصّواعُ » ، ولا بد من حذف مضاف ، أي : فما جزاء سرقته ،و﴿ إنْ كُنْتُمْ ﴾يجوز أن يكون جوابه محذوفاً ، أو متقدماً .

قوله : ﴿ جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ ﴾ .

فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون « جَزَاؤُهُ مبتدأ ، والضمير للسَّارق ، و« مَنْ » شرطية ، أو موصولة ، مبتدأ ثان ، والفاء جواب الشرط ، أو مزيدة في خبر الموصول ، لشبهه بالشرط ، و« مَنْ » وما في حيزها على وجهيها خبراً للمبتدأ الأول، قاله ابن عطية . وهو مردود بعدم رابط بين المبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً عنه هكذا رده الشيخ[3] عليه . وليس بظاهر ، لأنه يجاب عنه بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ، ويتضح هذا بتقدير الزمخشري . قال : « ويجوز أن يكون « جَزَاؤُهُ » مبتدأ . والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام المضمر»، والأصل: جزاؤه من وجد في رحله فهو هو ، فوضع الجزاء موضع هو ، كما تقول لصاحبك : مَنْ أخوزيد؟ فيقول لك : مَنْ يقعد إلى جنبه . فهو هو ، يرجع الضمير الأول إلى « مَنْ » .

والثاني : للأخ . ثم تقول : فهو أخوه « مقيماً للمظهر مقام المضمر » . والشيخ جعل هذا الذي حكيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ، ولم يعتقد أنه هو بعينه ، ولا أنه جواب عمَّا ردَّ به على ابن عطية ، ثم قال[4] : « ووضع الظاهر موضع المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتهويل وغير فصيح فيما سوى ذلك نحو : «زيدٌ قَامَ زَيْدٌ»، وينزه عنه القرآن»، قال سيبويه: «لو قلت: «كَانَ زَيْدٌ منطلقاً زيدٌ» لم يكن حد الكلام، وكان ههنا

---

(١) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه (١٧١) ، ورواية الصدر فيه :
صادفن منها غرة فأصبنها
.....
وهو من شواهد الكتاب (١/ ١١٠) ، شرح القصائد العشر (٢٧٦) ، الخزانة (٩/ ١٥٩) ، المغني (٢/ ٤٠١) ، الهمع (١/ ١٥٤) ، الدرر (١/ ١٣٧) ، التصريح (١/ ٢٥٤) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/ ٣٣١).

(٤) انظر المصدر السابق.

ضعيفاً، ولم يكن كقولك: ما زيد منطلقاً هو، لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أَنْ تضمره». قُلْتُ: ومذهب الأخفش: أنه جائز مطلقاً، وعليه بنى الزمخشري، وقد جوَّز أبو البقاء ـ ما يوهم أنه جواب عن ذلك ـ فقال :

والوجه الثالث : أن يكون « جَزَاؤُهُ » مبتدأ ، و« مَنْ وُجِدَ » : مبتدأ ثانٍ ، و« فَهُوَ » مبتدأ ثالث ، و« جَزَاؤُهُ » خبر الثالث ، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة ، وعلى الثاني « هُوَ » انتهى . « وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يصح ، إذ يصير التقدير : فالذي وجد في رحله جزاء الجزاء ، لأنه جعل « هُوَ » عبارة عن المبتدأ الثاني ، وهو « مَنْ وُجِدَ في رَحْلِهِ » وجعل الهاء الأخيرة ، وهي التي في « جَزَاؤُهُ » الأخير عائدة على « جَزَاؤُهُ » الأول ، فصار التقدير : كما ذكرته لك ، والوجه الثاني ـ من الأوجه المتقدمة ـ أن يكون « جَزَاؤُهُ » مبتدأ ، والهاء تعود على المسروق ، و« مَنْ وُجِدَ في رَحْلِهِ» خبره، و« مَنْ » بمعنى الذي ، والتقدير : جزاء الصّوَاع الذي وجد في رحله ، وكذلك كانت شريعتهم ، يسترق السارق ، فلذلك استفتوا في جزائه. وقوله :﴿ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾تقدير للحكم ، أي : فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير كقولك : حق زيد أن يكسى ويطعم وينعم عليه ، فذلك حقه ؛ أي : فهو حقه لتقرر ما ذكرته من استحقاقه ، ويلزمه ما قاله الزمخشري ، ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه ، قال : « والتقدير استبعاد مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ»، وقوله : « فَهُوَ جَزَاؤُهُ » «مبتدأ وخبر مؤكد لمعنى الأول». ولمَّا ذكر الشيخ هذا الوجه ناقلاً له عن الزمخشري قال[1]: «وقال معناه ابن عطية ، إلا أنه جعل القول الواحد قولين . قال : « ويصح أن يكون « مَنْ » خبراً على أنَّ المعنى : جزاء السارق ، من وجد في رحله (عائد على مَنْ) ، ويكون قوله : « فَهُوَ جَزَاؤُهُ » زيادة بيان وتأكيد . ثم قال : « ويحتمل أن يكون التقدير : جزاؤه استرقاق من وجد في رحله » . وفيما قبله لا بد من تقديره ، لأن الذات لا تكون خبراً عن المصدر ، فالتقدير في القول قبله جزاؤه أخذ من وجد في رحله ، أو استرقاقه ، هذا لا بد منه على هذا الإعراب». قُلْتُ: وهذا كما قال الشيخ[2]: « ظاهره أنه جعل القول الواحد قولين » .

الوجه الثالث ـ من الأوجه المتقدمة ـ : أن يكون « جَزَاؤُهُ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : المسؤول عنه جزاؤه ، ثم أفتوا بقولهم : «مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ » ، كما تقول : مَنِ استفتى في جزاء صيد المحرم جزاء صيد المحرم ، ثم يقول : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ، قاله الزمخشري .

قال الشيخ[3] : « وهو متكلف ، إذ تصير الجملة من قوله : « المسؤول عنه جزاؤه ، وعلى هذا التقدير ليس فيه كثير فائدة ، إذ قد علم من قوله : « فَمَا جَزَاؤُهُ » ، إنَّ الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته ، فأي فائدة في نطقهم بذلك ، وكذلك القول في المثال الذي مثل به من قول المستفتي . « قُلْتُ : قوله : ليس فيه كثير فائدة ممنوع ، بل فيه فائدة الإضمار المذكورة في علم البيان ، وفي القرآن أمثال ذلك » .

الوجه الرابع : أن يكون « جَزَاؤُهُ » مُبْتَدَأ، وخبره محذوف تقديره : جزاؤه عندنا كجزائه عندكم ، والهاء تعود على السارق ، أو على المسروق ، وفي الكلام المتقدم دليل عليهما ، ويكون قوله : « مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ » على ما تقدم في الوجه الذي قبله ، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء . ولم يذكره الشيخ ، فقد حصل في الآية الكريمة أربعة أوجه ، وتقدم أن الوجه الأول والثاني وجه كما بينته لك ، فإذا ضممنا هذا الوجه الأخير الذي بدأ به أبو البقاء إلى الأربعة

---

(١) انظر المصدر السابق.
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) انظر المصدر السابق.

التي ذكرها الشيخ صارت خمسة ، ولكن لا تحقيق لذلك ، وكذلك إذا التفتنا إلى قول ابن عطية في جعل القول الواحد قولين تصير ستة في اللفظ ، فإذا حققتها لم تجيء الأربعة كما ذكرتها لك .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾ محل الكاف نصب إما على أنها نعت لمصدر محذوف ، وإما حال من ضميره ، أي : « مثل ذلك الجزاء الفظيع نجزي الظالمين » .

فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾

وقرأ العامة : ﴿ وِعَاءِ ﴾ .

بكسر الواو ، وقرأ الحسن بضمها ، وهي لغة ، ونقلت عن نافع أيضاً ، وقرأ سعيد بن جبير « من إعَاءِ » بإبدال الواو همزة وهي لغة هُذلية يبدلون من الواو المكسورة أول الكلمة همزة فيقولون : إشَاحٍ وإسَادةٍ وإعاءٍ ، في : وِشَاحٍ وَوِسَادةٍ وَوِعَاءٍ ، وقد تقدم ذلك في الجلالة المعظمة أول هذا الموضوع[1] .

قوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا ﴾ في الضمير المنصوب قولان :

أحدهما : أنه عائد على الصُّواع ، لأن فيه التذكير والتأنيث كما تقدم ، وقيل : بل لأنه حمل على معنى السِّقاية . قال أبو عبيد : « يؤنث الصُّواعُ من حيث يسمى السقاية ويذكر من حيث هو صُواع ، قالوا : وكأن أبا عبيد لم يحفظ في الصُّواعِ التأنيث . وقال الزمخشري : « قالوا رجع بالتأنيث على السِّقاية» . ثم قال : « ولعل يوسف كان يسميه « سقاية » وعبيدة : « صُواعاً » ، فقد وقع فيما يتصل به الكلام سقاية ، وفيما يتصل بهم منه « صواعاً » . قُلْتُ : هذا الأخير حسن .

والثاني : أن الضمير على السرقة ، وفيه نظر ، لأن السرقة لا تستخرج إلا بمجاز .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ كِدْنَا ﴾ ، الكلام في الكاف كالكلام فيما قبلها ، أي : مثل ذلك الكيد العظيم كدنا ليوسف ، أي : علمناه إياه . وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ ﴾ تفسير للكيد وبيان له ، وذلك أنه كان في زمن ملك مصر أن يغرم السارق مثلي ما أخذ ، لا أنه يلزم ويستعبد . قوله : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما: أنه استثناء منقطع تقديره : ولكن بمشيئة الله أخذه في دين الملك ، وهو دين آل يعقوب أنَّ الاسترقاق جزاء السارق .

والثاني : أنه مفرغ من الأحوال العامة ، والتقدير : ما كان ليأخذه في كل حال إلا في حال التباسه بمشيئة الله ، أي : إذنه في ذلك ، وكلام ابن عطية محتمل، فإنه قال : « والاستثناء حكاية حال ، التقدير : إلا أن يشاء الله ما وقع من هذه الحيلة » ، وتقدم القراءتان في : ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾ في الأنعام ، وقرأ يعقوب بالياء من تحت في « نَرْفَعُ » و« نَشَاءُ » والفاعل الله تعالى ، وقرأ عيسى البصري « نَرْفَعُ » بالنون ، ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ منونة « يَشَاءُ » بالياء ، قال

---

(١) في تفسير البسملة من سورة الفاتحة.

صاحب اللوامح : « وهذه قراءة مرغوب عنها تلاوة وجملة ، وإن لم يمكن إنكارها » . قُلْتُ : وتوجيهها أنه التفت في قوله « يَشَاءُ » من التكلم إلى الغيبة ، والمراد واحدٌ .

قوله : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ قرأ عبد الله بن مسعود « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ » ، وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « عالم » هنا مصدراً ، قالوا : مثل الباطل فإنه مصدر فهي كالقراءة المشهورة .

الثاني : أَنَّ ثَمَّ مضافاً محذوفاً ، تقديره : وفوق كل ذي مسمى عالم كقوله :

٢٨٣٦ ـ إلى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامُ عَلَيْكُمَا ..... (١)

أي : مسمى السلام .

الثالث : أن « ذي » زائدة كقول الْكُميت :

٢٨٣٧ ـ إليْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ... ..... (٢)

﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِى نَفْسِهِۦ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ ۚ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا ۖ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٧٨﴾ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ۖ إِنَّآ إِذًا لَّظَٰلِمُونَ ﴿٧٩﴾

قوله : ﴿ فَقَدْ سَرَقَ ﴾ .

الجمهور على «سَرَق» مخففاً مبنياً للفاعل ، وقرأ أحمد بن جبير الأنطاكي ، وابن أبي سريح[٣] ، عن الكسائي ، والوليد بن حسان عن يعقوب في آخرين : « سُرِّقَ » مشدداً مبنياً للمفعول . أي : نسب إلى السرقة ، وفي التفسير : أن عمته رَبَّتْهُ فأخذه أبوه منها ، فشدت في وسطه منطقة كانوا يتوارثونها من إبراهيم ، ففتشوا فوجدوها تحت ثيابه ، فقالت : هو لي ، فأخذته كما في شريعتهم ، وهذه القراءة منطبقة على هذا .

قوله : ﴿ فَأَسَرَّهَا ﴾ الضمير المنصوب مفسر بسياق الكلام ، أي : فأسر الْحَرَارة التي حصلت له من قولهم : « فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ » كقوله :

٢٨٣٨ ـ أَمَا وِيَّ مَا يُغْنِي الثَّراءُ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْماً وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ (٤)

---

(١) تقدم .

(٢) جزء من صدر بيت وهو :

..... تطلعت
نوازع من قلبي ظمأ وألبب

وهو من المحتسب (١/٣٤٧) الخصائص (٣/٢٧) الخزانة (٤/٣٠٧) شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٤) اللسان «لبب» .

(٣) ترجمة .

(٤) البيت لحاتم الطائي انظر ديوانه (١١) ، أمالي ابن الشجري (١/٥٩) ، والمرتضى (٤/٦٤) ، الصاحبي (٤٤١) ، الطبري (١٦/١٩٨) ، العمدة (٢/٢٦٣) ، الهمع (١/٦٥) ، الدرر (١/٤٤) ، تأويل المشكل (٢٢٧) ، اللسان «حشر» .

فالضمير في « حَشْرَجَتْ » يعود على « النَّفْسِ » ، كذا ذكره الشيخ [١] . وقد جعل بعضهم البيت مما فسر فيه الضمير بذكر ما هو لصاحب الضمير ، فلا يكون مما فسر فيه بالسياق ، ولتحقيق هذا موضع آخر . وقال الزمخشري : « إضمار على شريطة التفسير ، يفسره أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً » ، وإنما أنث ، لأن قوله « أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً » جملة أو كلمة ، على تسميتهم الطائفة من الكلام كلمة ، كأنه قيل : فأسر الجملة أو الكلمة التي هي قوله : « أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً » ، لأن قوله : « قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً » بدل من « أَسَرَّهَا » . قُلْتُ : وهذا عند مَنْ يبدل الظاهر من المضمر في غير المرفوع نحو : « ضَرْبْتُه زيداً» والصحيح وقوعه كقوله :

٢٨٣٩ - ..... فَلاَ تَلُمْهُ أَنْ يَخَافَ الْبَائِسَا [٢]

وقرأ عبد الله وابن أبي عبلة « فَأَسَرَّهُ » بالتذكير ، قال الزمخشري : « يريد القول أو الكلام » . وقال أبو البقاء : « الضمير يعود إلى نسبتهم إياه إلى السرقة ، وقد دلَّ عليه الكلام» . وقيل : في الكلام تقديم وتأخير ، تقديره : قال في نفسه : أنتم شر مكاناً وأسرها ، أي : هذه الكلمة . « قُلْتُ : وهذا لا ينبغي أنْ يُقالَ ، فَإنَّ القرآن ينزه عنه . قوله : « مَكَاناً » تمييز ، أي : منزلة من غيركم .

قوله : ﴿ مَكَانَهُ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : وهو الظاهر : « أن « مَكَانَهُ» نصب على الظرف ، والعامل فيه « خُذْ » .

والثاني : أنه ضمن « خُذْ » معنى : اجعل فيكون « مَكَانَهُ » في محل المفعول الثاني . فقال الزمخشري : « فخذه بدله من جهة الاسترهان ، أو الاستعباد » .

قوله : ﴿ إِنَّا إِذاً ﴾ .

هذه حرف جواب وجزاء ، وتقدم الكلام على أحكامها .

خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُّمُونِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨٠﴾

قوله : ﴿ اسْتَيْأَسُوا ﴾ .

استفعل هنا بمعنى : « فَعَلَ » المجرد ، يقال : يَئِسَ واسْتَيْئَسَ ، بمعنى : نحو : عَجِبَ واسْتَعْجَبَ ، وَسَخِرَ واسْتَسْخَرَ ، وقال الزمخشري : « وزيادة السين والتاء في المبالغة ، نحو ما مر في : ﴿ اسْتَعْصَمَ ﴾ » . وقرأ البزي عن ابن كثير بخلاف عنه : « اسْتَيْأَسُوا » بألف بعد التاء ثم ياء ، وكذلك في هذه السورة ﴿ تَأيَسُوا ﴾ ، ﴿ إِنَّهُ لاَ يَأْيَسْ ﴾ ، ﴿إِذَا اسْتَايَسَ الرُّسُلُ ﴾ . وفي الرعد : ﴿ أَفَلَمْ يَأْيَسْ الَّذينَ ﴾ ، الخلاف واحد ، فأما قراءة العامة فهي الأصل ، إذْ يُقالُ : يَئِسَ ، فالفاء ياء والعين همزة ، وفيه لغة أخرى ، وهي القلب بتقديم العين على الفاء ، فيقال: أَيِسَ ، ويدل على ذلك شيئان :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٣٣) ، (٢/٧٥) ، المغني ٢/٤٤٥) ، الهمع (١/٦٦) ، الدرر (١/٤٥) .

(٢) البيت للعجاج وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب

أحدهما : المصدر الذي هو اليأس .

الثاني : أنه لو لم يكن مقلوباً للزم قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولكن منع ذلك كون الياء في موضع لا تعمل فيه ما وقعت موقعه ، وقراءة ابن كثير من هذا ، ولما قلب الكلمة أبدل من الهمزة ألفاً ، لسكونها بعد فتحة ، إذ صارت كهمزة رَأسٍ وكَأسٍ ، وإنْ لم يكن من أصله قلب الهمزة الساكنة حرف علة ، وهذا كما تقدم أنه يقرأ القرآن بالألف ، وأنه يحتمل أن يكون نقل حركة الهمزة ، وإن لم يكن من أصله النقل : وقال أبو شامة ـ بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس التي وقع فيها الخلاف ـ : « وكذلك رسمت في المصحف » . يعني : كما قرأها البزي ، يعني بالألف مكان الياء ، وبياء مكان الهمزة ، وقال أبو عبد الله : واختلفت هذه الكلمات في الرسم ، فرسم « يأيس » ، « وَلَا تأيَسُوا » بالألف ، ورسم الباقي بغير ألف . قُلْتُ : هذا هو الصواب ، وكأنها غفلة حصلت من أبي شامة .

قوله :﴿ نَجِيّاً ﴾حال من فاعل « خَلَصُوا » ، أي : اعتزلوا في هذه الحال ، وإنما أفردت الحال وصاحبها جمع ، إمَّا لأنَّ«النَّجِي» « فَعِيلٌ » بمعنى « مُفَاعِل » كالعشِيرِ والْخَلِيطِ بمعنى : المُخَالط والمُعَاشِر ، كقوله : ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيّاً ﴾ أي : مناجياً ، وهذا في الاستعمال يفرد مطلقاً ، يقال : هم خليطك وعشيرك ، أي : مخالطوك ومعاشروك ، وإمَّا لأنه صفة على « فَعِيلٌ » بمنزلة صديق ، وبابه يُوَحَّدُ ، لأنه بزنة المصدر كالصَّهِيلِ والوحيدِ والدَّمِيلِ ، وإما لأنه مصدر بمعنى التَنَاجِي ، كما قيل : النجوى بمعناه ، قال تعالى : ﴿ وإذ هُمْ نَجْوَى ﴾ ، وحينئذ يكون فيه التأويلات المذكورة في « رَجُلٌ عَدْلٌ » ، وبابه يجمع على « أَنْجِيَةٍ » ، وكان من حقه إذا جعل وصفاً أنْ يجمع على « أَفْعِلاء » ، كـ « غَنِيٍّ وأغْنِياءٍ » ، وشَقِيٍّ وأَشْقِيَاءٍ » ، ومن مجيئه على أَنْجِيَةٍ كقوله :

٢٨٤٠ ـ إنِّي إذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَه[1]

وقول لبيد :

٢٨٤١ ـ وَشَهِدْتُ أَنْجِيَةَ الأُفَاقَةِ عَالِياً كَعْبِي وأَرْدَافُ الْمُلُوكِ شُهُودُ[2]

وجمعه كذلك ، يقوي كونه جامداً : إذ يصير كـ « رَغِيفٍ ، وأَرْغِفَةٍ » . قوله :﴿ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتم ﴾ في هذه الآية وجوه ستة :

أحدها ـ وهو الأظهر ـ : أنَّ « ما » مزيدة ، فيتعلق الظرف بالفعل بعدها ، والتقدير : ومن قبل هذا فرطتم في حق يوسف وشأنه وزيادة « ما » كثيرة ، وبه بدأ الزمخشري وغيره .

الثاني : أن تكون « ما » مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر الظرف المتقدم . قال الزمخشري : « على أنَّ محل المصدر الرفع بالابتداء ، والخبر الظرف ، وهو : « مِنْ قَبْلُ » . والمعنى : وقع من قبل تفريطكم في يوسف » . وإلى هذا نحا ابن عطية أيضاً ، فإنه قال : ويجوز أن يكون قوله : « مِنْ قَبْلُ » متعلقاً بـ « ما فَرَّطْتُمْ » ، وأن تكون « مَا » على هذا مصدرية ، التقدير : من قبل تفريطكم في يوسف ، واقع أو مستقر ، وبهذا المقدر يتعلق قوله « مِنْ

---

(١) البيت في النوادر (١١) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٥) ، المغني (٢/ ٥٨٥) ، التهذيب واللسان «نجا» وهو من شواهد البحر (٥/ ٣٣٥) ، روح المعاني (١٣/ ٣٥) .

(٢) البيت في ديوانه (٤٧) ، الطبري (١٦/ ٢٠٤) ، مجاز القرآن (١/ ٣١٥) ، البحر المحيط (٥/ ٣٣٥) ، روح المعاني (١٣/ ٣٥) ، التهذيب واللسان «أفق» .

قَبْلُ » . قال الشيخ : « وهذا وقول الزمخشري راجعان إلى معنى واحد ، وهو أن « مَا فَرَّطتُمْ » يقدر بمصدر مرفوع بالابتداء»، «وَمِنْ قَبْلُ» في موضع الخبر ، وذهلا عن قاعدة عربية ، وحق لهما أن يذهلا ، وهي : أن الظروف التي هي غايات إذا بنيت لا تقع إخباراً للمبتدأ جُرَّت أو لم تجر ، تقول : « يوم السبت مبارك والسفر بعده » ، ولا تقول : والسفر بعد ، وعمرو زيد خلفه » ، ولا يجوز : « زيد عمرو خلف » وعلى ما ذكرناه يكون « تفريطكم » مبتدأ ، و« مِنْ قَبْلُ » خبره وذلك لا يجوز ، وهو مقرر في علم العربية . قُلْتُ : قوله : وحق لهما أن يذهلا، تحامل على هذين الرجلين المعروف موضعهما من العلم ، وأما قوله : إنَّ الظرف المقطوع لا يقع خبراً فمسلم ، قالوا : لأنه لا يفيد وما لا يفيد ، فلا يقع خبراً ، وكذلك لا يقع صلة ولا صفة ولا حالاً ، ولو قلت : « جاء الذي قبل » ، أو « مررت برجل قبل » لم يجز ، لما ذكرت ، ولقائل أن يقول : إنه امتنع ذلك ، لعدم الفائدة وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف ، فينبغي إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك المحذوف خبراً وصفة وصلة وحالاً ، والآية الكريمة من هذا القبيل ، أعني : مما علم فيه المضاف إليه كما مر تقريره ، ثم هذا الردُّ الذي ردَّ به الشيخ سبقه إليه أبو البقاء ، فقال : « وهذا ضعيف ، لأن « قَبْلُ » إذا وقعت خبراً أو صلة ، لا تقطع عن الإضافة ، لئلا تبقى ناقصة » .

الثالث : أنها مصدرية أيضاً في محل رفع بالابتداء ، والخبر هو قوله : « فِي يُوسُفَ » ، وإلى هذا ذهب الفارسي ، كأنه استشعر أن الظرف المقطوع لا يقع خبراً، فعدل إلى هذا ، وفيه نظر ، لأن السياق والمعنى يجذبان إلى تعلق « فِي يُوسُفَ » بـ « فَرَّطتُمْ » ، فالقول بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

الرابع : أنها مصدرية أيضاً ، ولكن محلها النصب على أنها منسوقة على « أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ » أي : ألم تعلموا أخذ أبيكم الميثاق وتفريطكم في يوسف ، قال الزمخشري : « كأنه قيل : ألم تعلموا أخذ عليكم موثقاً وتفريطكم من قبل في يوسف » . وإلى هذا ذهب ابن عطية أيضاً .

قال الشيخ[1] : « وهذا الذي ذهبا إليه ليس بجيد ، لأنه فيه الفصل بالجار والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرف واحد ، وبين المعطوف ، فصار نظير «ضربتُ زيداً وبسيفٍ عَمْرَواً»، وقد زَعَم أبو علي الفارسي : «أنه لا يجوز ذلك إلَّا في ضرورة شعر » . قُلْتُ : وهذا الردُّ سبقه إليه أبو البقاء ، ولم يرضه ، فقال : وقيل هو ضعيف ، لأن فيه الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، وقد بينا في سورة النساء أن هذا ليس بشيء . قُلْتُ : يعني أن منع الفصل بين حرف العطف والمعطوف ليس بشيء ، وقد تقدم إيضاح ذلك وتقريره في سورة النساء كما أشار إليه أبو البقاء .

ثم قال الشيخ[2] : وأما تقدير الزمخشري : وتفريطكم من قبل في يوسف ، فلا يجوز ، لأن فيه تقديم معمول المصدر المنحل بحرف مصدري والفعل عليه ، وهو لا يجوز . قُلْتُ : ليس في تقدير الزمخشري شيء من ذلك ، لأنه لما صرح بالمقدر أخر الجارين والمجرورين عن لفظ المصدر المقدر ، كما ترى ، وكذا هو في سائر النسخ ، وكذا ما نقله الشيخ عنه بخطه ، فأين تقديم المعمول على المصدر؟ ، ولو رد عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لكان رداً واضحاً ، فإنَّ « مِنْ قَبْلُ » متعلق بـ « فَرَّطتُمْ » وقد تقدم على « مَا » المصدرية ، وفيه خلاف مشهور .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٣٦) .

(٢) انظر المصدر السابق .

الخامس : أن تكون مصدرية أيضاً ، ومحلها نصب عطفاً على اسم « أَنَّ » أي : ألم تعلموا أنَّ أباكم وأن تفريطكم من قبل في يوسف ، وحينئذ يكون في خبر « أَنَّ » هذه المقدرة وجهان :

أحدهما : هو « مِنْ قَبْلُ » .

والثاني : هو « فِي يُوسُفَ» واختاره أبو البقاء ، وقد تقدم ما في كل منهما ، ويرد على هذا الوجه الخامس ما ردَّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، وقد عرف ما فيه .

السادس : أن تكون موصولة اسمية ، ومحلها الرفع ، أو النصب على ما تقدم في المصدرية . قال الزمخشري : « بمعنى : ومن قبل هذا ما فرطتموه ، أي : قدمتموه في حق يوسف من الخيانة ، ومحلها الرفع أو النصب على الوجهين » . قُلْتُ : يعني بالوجهين رفعها بالابتداء ، وخبرها « مِنْ قَبْلُ » ،ونصبها عطفاً على مفعول « أَلَمْ تَعْلَمُوا » فإنه لم يذكر في المصدرية غيرهما ، وقد عرفت ما اعترض به عليهما ، وما قيل في جوابه ، فتحصَّل في « ما » ثلاثة أوجه : الزيادة ، وكونها مصدرية ، أو بمعنى الذي ، وأن في محلها وجهين : الرفع والنصب ، وقد تقدم تفصيل ذلك كله .

قوله : ﴿ **فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ** ﴾ بَرَحَ هنا : تامة ضمنت معنى أفارق فـ « الأَرْضَ » مفعول به ، ولا يجوز أن تكون تامة من غير تضمين ، لأنها إذا كانت كذلك ، كان معناها ظهر أو ذهب ، ومنه : بَرَحَ الْخَفَاءُ ، أي : ظَهَرَ أو ذَهَبَ ، معنى الظهور لا يليق ، والذهاب لا يصل إلى الظرف المخصوص إلَّا بواسطة « فِي » تقول : « ذَهَبْتُ في الأرضِ » ، ولا يجوز : «ذَهَبْتُ الأَرْضَ » ، وقد جاء شيء لا يقاس عليه . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون ظرفاً » . قلت : ويحتمل أن يكون سقط من النسخ لفظة « لا » ، ولا يجوز أن يكون ظرفاً . واعلم أنه لا يجوز في «أَبْرَحَ » هنا أن تكون ناقصة ، لأنه لا ينتظم من الضمير الذي فيها ومن « الأرض » مبتدأ وخبر ، ألا ترى أنك لو قلت : «أَنَا الأرضُ » ، لم يجز من غير « فِي » ، بخلاف : أَنَا فِي الأرض ، وزيدٌ في الأرض ؟ .

قوله :﴿ **أَوْيَحْكُمَ اللَّهُ** ﴾في نصبه وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : عطفه على « يَأْذَنَ » .

والثاني : أنه منصوب بإضمار « أَنْ » في جواب النفي ، وهو قوله : « فَلَنْ أَبْرَحَ » ، أي : لن أبرح الأرض إلا أن يحكم ، كقولهم : « لألزمنك أو تقضيني حقي» أي : « إلَّا أن تقضيني » .

قال الشيخ[1] : « ومعناها ومعنى الغاية متقاربان » . قُلْتُ : وليس المعنى على الثاني ، بل سياق المعنى على عطفه على « يَأْذَنَ » ، فإنه غيَّا الأمر بغايتين ، إحداهما : خاصة وهي : إذن أبيه ، والثانية : عامة ، لأن إذن أبيه له في الانصراف هو من حكم الله .

ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ ﴿٨١﴾ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٣٧) .

لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٨٣﴾ وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٨٤﴾ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴿٨٥﴾

وقرأ العامة : ﴿ سَرَقَ ﴾ .

مبنياً للفاعل ، مخففاً ، وابن عباس وأبو رزين والكسائي في رواية « سُرِّقَ » مبنياً للمفعول مشدداً ، وقد تقدم توجيههما ، وقرأ الضحاك « سَارِق » جعله اسم فاعل .

قوله : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ .

يحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها ـ وهو المشهور ـ : أنه على حذف مضاف ، تقديره : واسأل أهل القرية وأهل العير ، وهو مجاز سائغ ، قاله ابن عطية وغيره . قُلْتُ : وهذا على خلاف في المسألة ، هل الإضمار من المجاز أو غيره ؟ المشهور أنه قسم منه وعليه أكثر الناس . قال أبو المعالي : « قال بعض المتكلمين » : هذا من الحذف وليس من المجاز . لفظة استعيرت ما هي له ، قال: «وحذف المضاف هو عين المجاز وعظمه». هذا مذهب سيبويه[1] وغيره ، وحكى أنه قول الجمهور . وقال فخر الدين الرازي : « إنَّ المجاز والإضمار قسيمان لا قسمان ، فهما متباينان .

الثاني : أنه مجاز ، ولكنه من باب اطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة كالرَّوَايَةِ .

الثالث : أنه حقيقة لا مجاز فيه ، وذلك أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل تجيبه ، لأنه نبي يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم .

قوله : ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ .

هذا الإضراب لا بد له من كلام قبله متقدم عليه يضرب هذا عنه ، والتقدير : ليس الأمر كما ذكرتم حقيقة بَلْ سَوَّلَت . وتقدم تفسير مثل هذا وما بعده .

قوله : ﴿ يَا أَسَفَا ﴾ .

الألف منقلبة عن ياء المتكلم ، وإنما قلبت ألفاً، لأن الصوت معها أتم ، ونداؤه على سبيل المجاز ، كأنه قال : هذا أوانك فاحضر ، نحو : ﴿ يَا حَسْرَتَا ﴾[2] ، وقيل : هذه ألف الندبة . وحذفت هاء السكت وصلاً . قال الزمخشري : « والتجانس بين لفظتي الأسف ويوسف ، مما يقع مطبوعاً غير معتمد فيما يبدع ، ونحوه : ﴿ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم ﴾[3] ، ﴿ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ ﴾ ، ﴿ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم يُحْسِنُونَ ﴾[4] ، ﴿ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ ﴾[6] . قُلْتُ : ويسمى هذا النوع تجنيس التصريف : وهو أن تشترك الكلمتان في لفظ ويفرق بينهما بحرف ليس في الأخرى ، وقد

---

(١) انظر الكتاب (١/٢١٢) .
(٢) سورة الزمر ، آية : (٥٦) .
(٣) سورة التوبة ، آية : (٣٨) .
(٤) سورة الأنعام ، آية : (٢٦) .
(٥) سورة الكهف ، آية : (١٠٤) .
(٦) سورة النمل ، آية ؛ (٢٢) .

تقدم[١] ، وقرأ ابن عباس ومجاهد « مِنْ الْحَزنِ » بفتحتين وقتادة بضمتين ، والعامة بضمة وسكون ، فـ « الْحُزْن ، والْحَزَنِ » كـ« الْعُدْمِ ، والْعَدَمِ » « والْبُخْلِ والْبَخَل » ، وأما الضمتان فالثانية اتباع ، و« كَظِيمٌ » يجوز أن يكون مبالغة بمعنى فاعل ، وأن يكون بمعنى مفعول ، كقوله : « وَهُوَ مَكْظُومٌ » ، وبه فسَّرهُ الزمخشري .

قوله : ﴿ تَفْتَأُ ﴾ .

هذا جواب القسم في قوله : « تَاللَّه » وهو على حذف « لَا » أي : لا تَفْتَأُ ، ويدل على حذفها أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلام الابتداء ونون التوكيد معاً عند البصريين ، أو إحداهما عن الكوفيين ، وتقول : « واللَّهِ أُحبكَ » ، تريد : لا أحبك ، وهو من التورية ، فإنَّ كثيراً من الناس يتبادر ذهنه إلى إثبات المحبة ، و« تَفْتَأ » هنا ناقصة ، بمعنى : لا تراك فترفع الاسم ، وهو الضمير ، وتنصب الخبر ، وهو الجملة من قوله : « تَذْكُرُ » ، أي : لا تزال ذاكراً له ، يقال : « مَا فَتِئَ زَيدٌ ذَاهِباً » ، قال أوس بن حجر :

٢٨٤٢ ـ فَمَا فَتِئَتْ حَتَّى كَأَنَّ غُبَارَهَا ... سُرَادِقُ يَوْمٍ ذِي رِيَاحٍ تَرَفَّعُ[٢]

وقال أيضاً :

٢٨٤٣ ـ فَمَا فَتِئَتْ خَيْلُ تَثُوبُ وَتَدَّعِي ... وَيَلْحَقُ مِنْهَا لَاحِقٌ وَتَقَطَّعُ[٣]

وعن مجاهد « لَا تَفْتَرُ » ، قال الزمخشري : « كأنه جعل الْفُتُوءَ والْفُتُورَ أخوين » .

وفيها لغتان : « فَتَأَ » على وزن « ضَرَبَ » ، و« أَفْتَأَ » على وزن « أَكْرَمَ » ، وتكون تامة بمعنى سكن وأَطْفَأَ ، كذا قاله ابن مالك :

وزعم الشيخ أنه تصحيف منه ، فإنما هي « فَثَأَ » بالثاء المثلثة ، ورسمت هذه اللفظة تَفْتَؤُ ، بالواو والقياس بالألف ، بوقف لحمزة بالوجهين اعتباراً بالخط الكريم . قوله : ﴿حَرَضاً﴾ الْحَرَضُ : الإشفاءُ على الموت ، يقال : منه : حَرَضَ الرَّجُلُ ، يَحْرِضُ حَرَضاً ، بفتح الراء فهو حَرِضٌ بكسرها ، فالْحَرَضُ مَصْدرٌ فيجيء في الآية الأوجه في « رَجُلٌ عَدْلٌ » ، وقد تقدم مراراً ، ويطلق المصدر من هذه المادة على الْجُنُب اطلاقاً سائغاً ، ولذلك يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث ، تقول : هو حَرَضٌ ، وهما حَرَضٌ ، وهُمْ حَرَضٌ ، وهي حَرَضٌ ، وهن حَرَضٌ . ويقال : رَجُلٌ حُرُضٌ ، بضمتين ، نحو : جُنُبٌ وشُلُلٌ ، ويقال: أَحْرَضَهُ كَذَا ، أي : أَهْلَكَه ، قال الشاعر :

٢٨٤٤ ـ إِنِّي امْرُؤٌ لَجَّ بِي حُبٌّ فَأَحْرَضَنِي ... حَتَّى بَلِيْتُ وَحَتَّى شَفَّنِي السَّقَمُ[٤]

فهو محرض ، قال :

٢٨٤٥ ـ أَرَى الْمَرءَ ذَا الأَذْوادِ يُصْبِحُ مُحْرَضاً ... كَإِحْرَاضِ بَكْرٍ فِي الدِّيَارِ مَرِيضِ[٥]

---

(١) انظر سورة الأنعام ، آية : (٢٦) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٥/٣٢٦) ، القرطبي (٩/٢٢٠) ، اللسان «شرم» .

(٣) البيت من الطبري (١٦/٢١١) ، البحر المحيط (٥/٣٢٦) ، مجاز القرآن (١/٣١٦) ، الكشاف (١/) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه (٩٨) ، الطبري (١٦/٤٠٤) ، القرطبي (٩/٢٥١) ، اللسان «حرض» . ذو الاذواد : صاحب الإبل دون العشرة . المحرض : المشرف على الهلاك المحتضر ، والبكر : الفتى من الإبل ، يعني أن المال لا يحول بين صاحبه وبين هلاكه متى حم يومه .

وقال بعضهم : حرِضاً بكسر الراء ، قال الزمخشري : « وجاءت القراءة بهما جميعاً ، يعني : بفتح الراء وكسرها ، وقرأ الحسن « حُرُضاً » بضمتين » . وقد تقدم أنه كـ « جُنُب ، وشُلُل » وزاد الزمخشري : وَغُرُب ، وقال الراغب : « الْحَرَضُ مَا لاَ يُعْتَدُّ بِهِ ولا خَيْرَ فيهِ ، ولذلك يقال لِمَنْ أَشْرَفَ على الْهَلاَكِ ، حَرِضَ» ، قال تعالى : « حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً » وقد أَحْرَضَهُ ، كذا قال :

٢٨٤٦ - إنِّـي امْـرُؤٌ..... (١)

والْحُرْضَةُ مَنْ لاَ يَأْكُلُ إلاَّ لَحْمَ المَيْسِرِ لِنَذَالَتِهِ ، والتَّحْرِيضُ : الْحَثُّ عَلَى الْشَّيْءِ بِكَثْرَةِ التَّزْيين وَتَسْهِيل الْخَطْبِ فيه كأنه إزالة الْحَرَضِ ، نحو : قَذَّيْتُهُ ، أي : أَزَلْتُ عَنْهُ الْقَذَى ، وأَحْرَضْتُهُ : أَفْسَدْتُهُ ، نحو : أَقْذَيْتُهُ ، أي : جَعَلْتُ فِيهِ الْقَذَى ، انتهى . والْحَرَضُ : الأُشْنَانِ، لإزَالتِهِ الْفَسَاد ، والْمِحْرَضَةُ : وِعَاؤُه . وشذوذها كشذوذ : مُنْخُل ، وَمُسْعُط ، وَمُكْحَلَة . والْبَثُّ : أَشَدُّ الْحُزْنِ ، كأنه لقوته لا يطاق حمله فَيَبُثُّه الإنسان ، أي : يُفَرِّقُهُ ويُذيعُه . وقد تقدم أن أصل هذه المادة الدلالة على الانتشار . وجوَّزَ الراغب فيه هنا وجهين :

أحدهما : أنه مصدر في معنى المفعول ، قال : « أي : غَمِّي الذي يَبُثُّه عن كِتمان ، فهو مصدر في تقدير مفعول .

أو يعني : غَمِّي الذي بَثَّ فِكْرِي فيكون في معنى الفاعل .

وقرأ الحسن وعيسى : « وَحَزَنِي » .

بفتحتين وقتادة بضمتين ، وقد تقدم .

قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ يَٰبَنِيَّ ٱذْهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾ فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَيْهِ قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ ﴿٨٨﴾ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَٰهِلُونَ ﴿٨٩﴾ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِى ۖ قَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾

قوله : ﴿ فَتحسَّسوا ﴾ .

أي استقصوا خبره بحواسكم ، ويكون في الخير والشر . وقيل : بالحاء في الخير ، وبالجيم في الشر ، ولذلك قال هنا : « فَتَحَسَّسُوا » ، وفي الحجرات : « وَلاَ تَجَسَّسُوا » ، وليس كذلك ، فإنه قرىء بالجيم هنا . وقد تقدم الخلاف في قوله : « وَلاَ تَيْأَسُوا » ، وقرأ الأعرج «تِيْئَسُوا» ، والعامة على « رَوْحِ اللَّهِ » بالفتح ، وهو رحمته وتنفيسه ، وقرأ الحسن وعمر بن عبدالعزيز ، وقتادة بضم الراء ، قال الزمخشري : أي من رحمته التي يحيي بها العباد . وقال ابن عطية : « وكأن معنى هذه القراءة لا تيأسوا من حي معه روح الله ، الذي وهبه ، فإن من بقي روحه يرجى ، ومن هذا قوله :

---

(١) تقدم .

٢٨٤٧ ـ وَفِي غَيْرِ مَنْ قَدْ وَارَتِ الأَرْضُ فَأطمَعِ[١]

ومن هذا قول عُبَيْد بن الأبرص :

٢٨٤٨ ـ وَكُلُّ ذِي غَيْبَةٍ يَؤُوبُ وَغَائِبُ الْمَوْتِ لَا يَؤُوبُ[٢]

وقرأ أُبي « مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » ، وعبد الله « مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » تفسير لا تلاوة ، وقال أبو البقاء : « والجمهور على فتح الراء ، وهو مصدر في معنى الرحمة ، إلا أن استعمال الفعل منه قليل ، وإنما يستعمل بالزيادة ، مثل : أَرَاح وروّح ، ويقرأ بضم الراء ، وهي لغة فيه ، وقيل : هو اسمٌ للمصدر ، مثل «الشَّرْب والشُّرْب » .

قوله : ﴿ مُزْجَاةٍ ﴾ .

أي : مَدْفُوعةٌ يدفعُهَا كُلُّ أَحَدٍ عَنْهُ لِزَهَادَتِهِ فِيهَا ، ومنه : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّه يُزْجِي سَحَاباً ﴾[٣] ، أي : يسوقها بالرِّيح ، وقال أبو حاتم الطائي :

٢٨٤٩ ـ لِيَبْكِ عَلَى مُلْحَانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ وَأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلَا[٤]

ويقال : أَزْجَيْتُ رَدِيءَ الدِّرهمِ فَزَجَى ، ومنه : استعير زَجَا الْخَرَاجِ يَزْجُو زَجاءً ، وَخَراجٌ زَاجٍ ، وقول الشاعر :

٢٨٥٠ ـ وَحَاجَةٍ غَيْرِ مُزْجَاةٍ مِنَ الْحَاجِ[٥]

أي : غير يسيرة يمكن دفعها وصرفها لقلة الاعتداد بها ، فألفَ مزجاة منقلبة عن واو .

وقوله : ﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ ﴾ يجوز أَنْ يراد به حقيقته من الآلة ، وأن يراد به المكيل فيكون مصدراً .

قوله : ﴿ هَلْ عَلِمْتُمْ ﴾ .

يجوز أن يكون استفهاماً للتوبيخ ، وهو الأظهر ، وقيل : هو خبر ، و« هَلْ » بمعنى : قَدْ .

قوله : ﴿ أَئِنَّكَ ﴾ .

قرأ ابن كثير « إِنَّكَ » بهمزة واحدة ، والباقون بهمزتين استفهاماً ، وقد عرفت قراءاتهم في هاتين الهمزتين تخفيفاً وتسهيلاً ، وغير ذلك . فأما قراءة ابن كثير فتحتمل أن يكون خبراً محضاً ، واستبعد هذا من حيث تخالف القراءتين مع أَنَّ القائل واحد ، وقد أُجيب عن ذلك بأن بعضهم قاله استفهاماً ، وبعضهم قاله خبراً ، ويحتمل أَنْ يكون استفهاماً حذف منه الأداة ، لدلالة السياق ، والقراءات الأخرى عليه ، وقد تقدم لك نحو من هذا في الأعراف[٦] و﴿ لأَنْتَ ﴾ ، يجوز أن يكون « أَنْتَ » مبتدأ ، و « يُوسُفُ » : خبره ، والجملة خبر « إِنَّ » دخلت عليها لام الابتداء ، ويجوز أن يكون فصلاً ، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لاسم « إِنَّ » ، لأن هذه اللام لا تدخل على التوكيد . وقرأ أُبي : أَئِنَّكَ أَوْ أَنْتَ يُوسُف ، وفيها وجهان :

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٣٣٩) ، روح المعاني (١٣/٤٤) .

(٢) انظر ديوانه (٢٦) ، شرح القصائد العشر (٥٤٠) ، وهو من شواهد البحر (٥/٣٣٩) ، روح المعاني (١٣/٤٤) ، اللسان «أوب» التهذيب «آب» (١٥/٦٠٨) .

(٣) سورة النور آية ، (٤٣) .

(٤) البيت في تفسير الطبري (١٦/٢٣٥) ، البحر المحيط (٥/٣٤٠) ، روح المعاني (١٣/٤٦) ، اللسان «رمل» .

(٥) البيت في مجاز القرآن (١/١٣٧) ، والتهذيب «راج» ، (١١/١٥٥) ، واللسان «زجا» .

(٦) آية : رقم (٨١) .

أحدهما : ما قاله أبو الفتح من أن الأصل أَئِنَّك لَغَير يوسف ، أو أَنْتَ يُوسُف ، فحذف خبر « إنّ » لدلالة المعنى عليه .

والثاني : ما قاله الزمخشري ، وهو : أَئِنَّك يُوسُف أو أَنْتَ يُوسُف ، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وهذا كلام متعجب مستغرب لما يسمع ، فهو يكرر الاستثبات .

قوله : ﴿ يَتَّقِ ﴾ : قرأ قنبل « يَتَّقِي » بإثبات الياء وصلاً ووقفاً ، والباقون بحذفها فيهما ، فأما قراءة الجماعة فواضحة ، لأنه مجزوم ، وأما قراءة قنبل فاختلف فيها الناس على قولين :

أحدهما : أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة بعض العرب ، وأنشدوا على ذلك قول قيس بن زهير :

٢٨٥١ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[1]

وقول الآخر :

٢٨٥٢ - هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُ وَلَمْ تَدعِ[2]

وقوله :

٢٨٥٣ - إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ ... وَلاَ تَرْضَاهَا وَلاَ تَمَلَّقْ[3]

ومذهب سيبويه[4] أن الجزم بحذف الحركة المقدرة ، وإنما تبعها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع والمجزوم ، واعترض عليه بأن الجازم تبين أنه مجزوم وعدمه تبين أنه غير مجزوم ، وأجيب بأنه في بعض الصور يلبس فاطرد الحذف ، بيانه : أنك إذا قُلْتَ : « زرني أعطيك » بثبوت الياء ، احتمل أن يكون « أعطيك » جزاء لزيارته ، وأن يكون خبراً مستأنفاً ، فإذا قُلْتَ : أعطك بحذفها ، تعين أن يكون جزاء له ، وقد وقع اللبس بثبوت حرف العلة ، وفقد بحذفه ، فيقال : حرف العلة يحذف عند الجازم لا به ، ومذهب ابن السراج أن الجازم أثَّر في نفس الحرف ، فحذفه ، وفيه البحث المتقدم .

الثاني : أنه مرفوع غير مجزوم ، و « مَنْ » موصولة ، والفعل صلتها ، فلذلك لم تحذف لامه ، واعترض على هذا ، بأنه قد عطف عليه مجزوم ، وهو قوله « وَيَصْبِرْ » فإنَّ قُنْبلاً لم يقرأ إلا ساكن الراء ، وأجيب عن ذلك بأن التسكين لتوالي الحركات ، وإنْ كان من كلمتين كقراءة أبي عمرو « يَنْصُرُكُمْ » ، و « يَأْمُرُكُمْ » ، وأجيب أيضاً بأنه جزم على التوهم : يعني : كانت من الموصولة تشبه « مَنْ » الشرطية ، وهذه عبارة فيها غَلَطٌ على القرآن ، فينبغي أن يقال : فيها مراعاة للشبه اللفظي ، ولا يقال : للتوهم ، وأُجيب أيضاً أنه سكن للوقف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف وأجيب أيضاً بأنه إنما جزم حملاً لـ « مَنْ » الموصولة على « مَنْ » الشرطية لأنها مثلها في المعنى ، ولذلك دخلت الفاء على خبرها . قلت : وقد يقال : على هذا يجوز أن تكون « مَنْ » الشرطية ، وإنما ثبت الياء ولم تجزم « مَنْ » لشبهها

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه (١٧٩) ، المنصف (١١٥/٢) ، الخصائص (٣٠٧/١) ، شرح ديوان الحماسة (١٧٧١/٤) ، الإنصاف (٢٦/١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠٤/١٠) ، الهمع (٥٢/١) ، الدرر (٢٨/١) ، التصريح (٨٧/١) .
(٤) انظر الكتاب (٣١٥/١) .

بـ « مَنْ » الموصولة ، ثم لم يعتبر هذا الشبه في قوله : « وَيَصْبِرْ » فلذلك جزمه ، إلاَّ أنه يبعد من جهة أن العامل لم يؤثر فيما بعده ، ويليه ويؤثر فيما هو بعيد منه ، وقد تقدم الكلام في مثل هذه المسألة أول السورة ، في قوله : « يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ » . وقوله : « فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ » الرابط بين جملة الشرط وجوابها إما العموم في « المحسنين » ، وإما الضمير المحذوف ، أي : المحسنين منهم ، وإما لقيام « أل » مقامه ، والأصل : محسنيهم فقامت « أل » مقام ذلك الضمير .

قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴿٩١﴾ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٩٢﴾ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَأْتِ بَصِيرًا وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٣﴾ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ ﴿٩٤﴾ قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾

قوله : ﴿ آثَرَكَ ﴾ .

أي : تفضل عليك ، والإيثار : التفضيل بجميع أنواع العطايا ، وأَثَرَهُ يُؤْثِرُهُ إيثَاراً ، وأصله : من الأَثَرِ ، وهو تتبع الشيء ، فكأنه يستقصي أنواع المكارم . وفي الحديث : « سَيَكُونُ بَعْدي أَثَرَةٌ » ، أي : يستأثر بعضكم على بعض ، ويقال : اسْتَأثر بِكَذا ، أي : اخْتَصَّ بِهِ ، واسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِفُلانٍ ، كناية عن اصطفائِه له ، قال :

٢٨٥٤ ـ وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمىً مُبَارَكَا آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيثَارَكَا[1]

قوله : ﴿ لاَتَثْرِيبَ عَلَيْكُمْ ﴾ يجوز أن يكون خبراً لـ « لا » ، و « الْيَوْمَ » يحتمل : أن يتعلق به هذا الخبر ، أي : لا تثريب مستقر عليكم اليوم ، ويجوز أن يكون « الْيَوْمَ » خبر « لا » و « عَلَيْكُمْ » متعلق بما تعلق به هذا الظرف ، ويجوز أن يكون « عَلَيْكُمْ » صفة لاسم « لا » ، و « الْيَوْمَ » خبرها أيضاً ، ولا يجوز أن يتعلق كل من الظرف والجار بـ « تَثْرِيبَ » ، لأنه يصير مطولاً شبيهاً بالمضاف ، ومتى كان كذلك أعرب ونُوِّن نحو : «لا خيراً مِن زيد عندك» ويرد عليه الظرف بأنه يلزم الفصل بين المصدر المؤول بالموصول ، ومعموله بأجنبي ، وهو « عَلَيْكُمْ » ، لأنه إما خبر وإما صفة لـ « تَثْرِيبَ » . وقد جوز الزمخشري أن يكون الظرف متعلقاً بـ « تَثْرِيبَ » ، فقال : فَإِنْ قُلْتَ ، بِمَ يتعلق « الْيَوْمَ » ؟ قُلْتُ : بالتثريب أو بالمقدر في « عَلَيْكُمْ » من معنى الاستقرار ، أو بـ « يَغْفِرُ » . قُلْتُ : فجعله أنه متعلق بـ « تَثْرِيبَ » ، وفيه ما تقدم . وقد أجرى بعضهم الاسم العامل مجرى المضاف ، لشبهه به فنزع ما فيه من تنوين ، وجعل الفارسي من ذلك قول الشاعر :

٢٨٥٥ ـ أَرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةً لِنَفْسِي وَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ[2]

قال : فإنه منصوب بـ « كُفْرَانَ » ، أي : لا أكفر الله رحمة لنفسي ، ولا يجوز أن ينصب « أَيَّةً » بـ « أويت » مضمراً ، لئلا يلزم الفصل بين مفعولي « أرى » بجملتين أي بـ « لا » وما في حيزها وبـ « أَوَيْتَ » المقدرة ومعنى أَوَيْتَ رَقَقْتَ وجعل منه الشيخ جمال الدين بن مالك ما جاء في الحديث : « لاَصَمْتَ يَوْمٌ إلى اللَّيْلِ[3] » برفع « يَوْمٌ » على

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

(٣) أخرجه البيهقي (٥٧/٦) ، (٤٦١/٧) ، وعبد الرزاق في المصنف (١١٤٥٠) ، و(١٣٨٩٩) ، (١٥٩١٩) ،

أنه مرفوع بالمصدر المنحل بحرف مصدري ، وفعل مبني للمفعول ، وفي بعض ما تقدم خلاف لا يليق التعرض له هنا . وأما تعليقه بالاستقرار المقدر فواضح ، ولذلك وقف أكثر القراء عليه ، وابتدأ « يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ » . وأما تعليقه بـ « يَغْفِرُ » فواضح أيضاً ، ولذلك وقف بعض القراء على « عَلَيْكُمْ » وابتدأ « الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ » ، وجُوِّز أن يكون « عَلَيْكُمْ » بياناً كـ « لَكَ » فِي « سُقْياً لَكَ » ، فعلى هذا يتعلق بمحذوف ، ويجوز أن يكون خبراً لـ«لا» محذوفاً ، و « عَلَيْكُمْ » ، و « الْيَوْمَ » كلاهما متعلقان بمحذوف آخر يدل عليه « تَثْرِيبَ » ، والتقدير : لا تثريب يثرب عليكم اليوم كما قدروا في ﴿ لَاعَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، لا عاصم يعصم اليوم .

قال الشيخ [١] : « ولو قيل به لكان قوياً » . وقد يفرَّق بينهما بأن هنا يلزم كثرة المجازم ، وذلك لأنك تحذف الخبر وتحذف هذا الذي تعلق به الظرف وحرف الجر ، وتنسب الفعل إليه ، لأن التثريب لا يثرب إلَّا مجازاً ، كقولهم : شِعْرٌ شاعرٍ ، بخلاف « لَا عَاصِمَ يَعْصِمُ » ، فإنَّ نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة ، فهناك حذف شيء واحد من غير مجاز ، وهنا حذف شيئين مع مجاز والتثريب : العتبُ والتأنيبُ ، وعبَّر بعضهم عنه بالتَّعْبِير من عَبَّرتُهُ بِكَذا إذا عَتَبْتُه به . وفي الحديث : « إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدهَا وَلَا يُثَرِّبْ » [٢] . أي : لَا يُعَير ، وأصله : من الثَّرْبِ ، وَهُوَمَا يَغْشَى الْكِرِشَ مِن الشحْمِ ، ومعناه : إزالة الثَّرْبِ كَما أَنَّ التجليد إزالة الجلد ، فإذا قُلْتَ : ثَرَبْتُ فلاناً فكأنك لشدة عَتْبِكَ لَهُ أَزَلْتَ ثَرِيَهُ ، فضرب مثلاً في تمزيق الأعراض ، وقال الراغب : وَلَا يُعْرَفُ مِن لَفْظِهِ إلَّا قَوْلُهُمْ : الثَّرْبُ ، وَهُوَ شَحْمَةٌ رَقِيقَةٌ ، وقوله تعالى : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ » [٣] يصح أن يكون أصله من هذا الباب ، والياء فيه مزيدة » .

قوله : ﴿ بِقَمِيصِي ﴾ .

يجوز أن يتعلق بما قبله ، على أن الباء معدية ، كهي في « ذَهَبْتُ بِهِ » ، وأن تكون للحال ، فتتعلق بمحذوف ، أي : اذهبوا معكم قميصي ، و « هَذَا » نعت له أو بيان ، أو بدل ، و « بَصِيراً » حال ، و « أَجْمَعِينَ » تأكيد ، وقد أكد بها دون « كُل » ويجوز أن يكون حالاً .

قوله : ﴿ تُفَنِّدُونِ ﴾ .

التَّفْنِيدُ : الإفساد ، يقال : فَنَدْتُ فُلاناً ، أي : أَفْسَدتُ رَأْيَهُ وَرَدَدْتُهُ ، قال :

٢٨٥٦ ـ يَا صَاحِبَيَّ دَعَا لَوْمِي وَتَفْنِيدِي ... فَلَيْسَ مَا فَاتَ مِنْ أَمْرٍ بِمَرْدُودِ [٤]

ومنه : أَفْنَدَ الدَّهْرُ فُلاناً . قال :

٢٨٥٧ ـ دَعِ الدَّهْرَ يَفْعَلْ مَا أَرادَ ، فَإِنَّهُ ... إذَا كُلِّفَ الإِفْنَادَ بِالنَّاسِ أَفْنَدَا [٥]

= والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ٢٨٠) ، وأبو داود بنحوه في الوصايا باب (٩) ، والسيوطي في الدر المنثور (٢٨٨٨) .

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٣٤٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٩٧) ، ومسلم في الحدود (٣١) ، والترمذي (١٤٣٣) ، وابن ماجة (٢٥٦٦) ، وأحمد (٦/ ٦٥) ، الدار قطني (٣/ ١٩٧) ، وعبد الرزاق (١٣٦٠٠) ، وابن أبي شيبة (١٤/ ١٥٩) ، والشافعي (١٥٠١) ، والطبراني في الكبير (٥/ ٢٧٥) .

(٣) سورة الأحزاب آية ، (١٣) .

(٤) البيت لهانىء بن شكيم العدوي انظر تفسير الطبري (١٦/ ٢٥٢) ، مجاز القرآن (١/ ٣١٨) ، القرطبي (٩/ ٢٦٠) ، البحر (٥/ ٣٤٠) ، روح المعاني (١٣/ ٥٤) .

(٥) البيت لابن مقبل الطبري (١٦/ ٢٥١) ، القرطبي (٩/ ٢٦١) ، البحر المحيط (٥/ ٣٤٠) ، روح المعاني (١٣/ ٥٤) .

والْفِنْدُ : الْفَسَادُ ، قال النابغة :

٢٨٥٨ ـ إلاَّ سُلَيْمَانَ إذْ قَالَ الإلَهُ لَهُ قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ[1]

والْفِنْدُ : شِمْرَاخُ الْجَبَلِ ، ومنه : سُمِّيَ الرَّجُلُ فِنْداً ، والْفِنْدُ الزِّمَّانِي أَحَدُ شُعَراءِ الحماسة ، وقال الزمخشري : « يقال : شَيْخٌ مُفَنَّدٌ ، ولاَ يُقَالُ : عَجُوزٌ مُفْنِدَةٌ ، لأنها لم تكن في شبيبتها ذات رأي فَتَفنَدُ فِي كِبَرِهَا » . وهو غَرِيبٌ ، وجواب « لَوْلاَ » الامتناعية محذوف ، تقديره : لصدقتموني ، ويجوز أن يكون تقديره : لأخبرتكم .

فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ۖ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ﴿٩٧﴾ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٩٨﴾ فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٠٠﴾

وقوله : ﴿ أَلْقَاهُ ﴾ .

الظاهر : أن الفاعل هو ضمير البشير ، وقيل : هو ضمير « يَعْقُوب » ، وفي « بَصِيراً » وجهان :

أحدهما : أنه حال ، أي : يرجع في هذا الحال .

والثاني : أنه خبرها ، لأنها بمعنى : صار عند بعضهم ، وبَصِيرٌ : مِن بَصُرَ بِالشيءِ ، كَظَرِيفٍ مِن ظَرُفَ ، وقيل : هو مثال مبالغة كـ « عَلِيمٍ » ، وفيه دلالة على أنه لم يذهب بصره بالكلية .

قوله : ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ ﴾ .

من باب التغليب ، يريد : أباه وأمه أو خالته ، و « سُجَّداً » حال . قال أبو البقاء : « حال مقدرة » ، لأن السجود يكون بعد الْخُرُورِ » . وفيه نظر ، لأنه متصل به غير متراخٍ عنه . قوله : ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « رُؤْيَايَ » ، أي : تأويل رؤياي في ذلك الوقت ، ويجوز أن يكون العامل فيه : « تَأْوِيلُ » ، لأن التأويل كان من حين وقوعها هكذا ، والآن ظهر له ، ويجوز أن يكون حالاً من « رُؤْيَايَ » قاله أبو البقاء ، وقد تقدم أنَّ المقطوع عن الإضافة لا يقع حالاً .

قوله : « قَدْ جَعَلَهَا ربِّي » حال من « رُؤْيَايَ » ويجوز أنْ تكون مستأنفة ، وفي « حَقّاً » وجوه :

أحدها : أنه حال .

---

(١) من قصيدة له يمدح فيها النعمان بن المنذر انظر ديوانه ( ) ، شرح القصائد العشر (٥٢٢) ، الخزانة (٤٠٥/٣) ، البحر (٣٤٠/٥) ، القرطبي (٢٦٠/٩) ، روح المعاني (٥٣/١٣) .

والثاني : أنَّهُ مفعول ثان .

والثالث : أنه مصدر مؤكد للفعل من حيث المعنى ، أي : حققها ربي حقاً بجعله قوله : « أَحْسَنَ بِي » أَحْسَنَ : أصله : أن يتعدى بـ « إلى » ، قال تعالى :﴿**وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ**﴾(١) ، فقيل : ضمن معنى لَطَفَ ، فتعدى بالباء كقوله تعالى : ﴿ **وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً** ﴾(٢) ، وقول كُثيِّر عَزَة :

٢٨٥٩ ـ أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلاَ مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتِ(٣)

وقيل : بل يتعدى بها أيضاً ، وقيل : هي بمعنى إلى ، وقيل : المفعول محذوف : أحسن صنعه بي . فـ « بِي » متعلق بذلك المحذوف وهو تقدير أبي البقاء ، وفيه نظر من حيث حذف المصدر ، وإبقاء معموله ، وهو ممنوع عند البصريين . و « إذْ » منصوب بـ « أَحْسَنَ » أو المصدر محذوف ، قاله أبو البقاء ، وفيه النظر المتقدم . و « الْبَدْوِ » : ضِدَّ الْحَضَارَةِ ، وهو من الظهورِ ؛ بَدَا يَبْدُو إذَا سَكَنَ الْبَادِيَةَ ، إذا بَدَوْنَا جَفَوْنَا . يروى عن أبي عمرو ، أي : تخلقنا بأخلاق البدويين . قوله :﴿ لَطِيفٌ لِمايشاءُ ﴾ لطف : أصله أن يتعدى بالياء ، وإنما تعدى باللام لتضمنه معنى « مُدَبِّرٍ » أي : أنت مُدَبِّرٌ بِلُطْفِكَ لِمَا تَشَاءُ .

۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ وَمَا تَسْـَٔلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ أَفَأَمِنُوٓا۟ أَن تَأْتِيَهُمْ غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٠٧﴾ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠٩﴾

وقرأ عبد الله : ﴿ آتَيْتَنِي وَعَلَّمْتَنِ ﴾ .

بغير ياء فيهما . وحكى ابن عطية أن ابن ذر قرأ : « أَتَيْتَنِي » بغير ألف بعد الهمزة . و « مِن » في « مِن الْمُلْكِ » لبيان الجنس ، وهذان بعيدان ، و « فَاطِرَ » يجوز أن يكون نعتاً لـ « رَبِّ » ، ويجوز أن يكون بدلاً أو بياناً ، أو منصوباً بإضمار أعني أو بَدَا ثانياً .

---

(١) سورة القصص ، آية : (٧٧) .

(٢) سورة البقرة ، آية : (٨٣) .

(٣) تقدم .

قوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ .

مبتدأ و « مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ » خبره ، و « نُوحِيهِ » حال ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً أو حالاً من الضمير في الخبر ، وجَوَّز الزمخشري أن يكون موصولاً بمعنى : الذي ، وقد تقدم نظيره . « وَهُمْ يَمْكُرُونَ » حال .

﴿ وَلَوْ حَرَصْتَ ﴾ .

معترض بين « ما » وخبرها ، وجواب « لَوْ » محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

و ﴿ إِلاَّ وَهُمْ ﴾ . حال .

و ﴿ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ ﴾ .

صفة لـ «غَاشِيَةٌ » ، و« بَغْتَةً » حال ، وهو في الأصل مصدر ، وتقدم نظيره[1] ، والجمهور على جر « ... الأَرْضِ » .

عطفاً على « السَّمَاوَاتِ » ، والضمير في « عَلَيْهَا » للآية ، فيكون « يَمُرُّونَ » صفة للآية أو حالاً لتخصصها بالوصف بالجار ، وقيل : يعود الضمير في « عَلَيْهَا » على « الأرض » ، فيكون « يَمُرُّونَ » حالاً منها ، وقال أبو البقاء : « وقيل : منها ومن «السَّمَاوَاتِ . أي : يكون الحال من الشيئين جميعاً ، وهذا لا يجوز ، إذ كان يجب أن يقال : عليهما ، وأيضاً فإنهم لا يمرون في السماوات ، إلاَّ أن يراد يمرون على آياتهما فيعود المعنى على عود الضمير للآية ، وقد يجاب عن الأول بأنه من باب الحذف ، كقوله : ﴿ واللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه ﴾[2]، وقرأ السُّدي : « والأرضَ » بالنصب ، ووجهه : أنه من باب الاشتغال ، ويفسر الفعل بما يوافقه معنى ، أي : يطوفون الأرض أو يسلكون الأرض ، يمرون عليها ، كقولك : « زيداً مررت به » ، وقرأ عكرمة وعمرو بن فائد : « والأرضُ » بالرفع على الابتداء وخبره الجملة بعده ، والضمير في هاتين القراءتين يعود على « الأرضِ » ، وقرأ أبو حفص ومبشر بن عبيد « أَوْ يَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ » بالياء من تحت ، ، لأنه مؤنث مجازي وللفصل أيضاً .

قوله : ﴿ أَدْعُوا إلى اللَّهِ ﴾ .

يجوز أن يكون مستأنفاً ، وهو الظاهر ، وأن يكون حالاً من الياء ، و «عَلَى بَصِيرَةٍ » حال من فاعل « أَدْعُو » أي : ادعوا كائناً على بصيرة .

قوله : ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ عطف على فاعل « أَدْعُو » ، ولذلك أكد بالضمير المنفصل في « أَنَا » ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، أي : ومن اتبعني يدعو أيضاً ، ويجوز أن يكون « عَلَى بَصِيرَةٍ » خبراً مقدماً ، و « أَنَا » مبتدأ مؤخر و « مَنْ اتَّبَعَنِي » عطف عليه ، ويجوز أن يكون « عَلَى بَصِيرَةٍ » وحده حالاً ، و « أَنَا » فاعل به ، و « مَنِ اتَّبَعَنِي » عطف عليه أيضاً ، ومفعول « أَدْعُو » يجوز ألاَّ يراد ، أي : أنا من أهل الدعاء إلى الله ، ويجوز أن يقدر ، أي : أدعو الناس ، وقرأ عبد الله : « هَذَا سَبِيلِي » بالتذكير ، وقد تقدم أنه يذكر ويؤنث .

قوله : ﴿ نُوحِي ﴾ .

---

(١) انظر سورة الأنعام ، آية : (٣١) .

(٢) سورة التوبة ، آية : (٦٢) .

العامة على « يوحي » بالياء من تحت مبنياً للمفعول ، وقرأ حفص « نُوحي » بالنون مبنياً للفاعل ، اعتباراً بقوله : « وَمَا أَرْسَلْنا »، وكذلك قرأ ما في النحل وما في أول الأنبياء ، ووافقه الأخوان على قوله «نُوحي إلَيْهِ » في الأنبياء على ما سيأتي - إنْ شاء الله تعالى - والجملة صفة لـ« رِجَالاً » ، و« مِنْ أَهْلِ الْقُرَى » صفة ثانية ، وكان تقديم هذه الصفة على ما قبلها أكثر استعمالاً ، لأنها أقرب إلى المفرد وقد تقدم تحريره في المائدة[1] .

حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾

قوله : ﴿ حتَّى ﴾ .

ليس في الكلام شيء يكون « حَتَّى » غاية له ، فمن ثَمَّ اختلف الناس في تقدير شيء يصح تغييته بـ « حَتَّى » - فقدره الزمخشري : وما أرسلنا من قبلك إلاّ رجالاً فتراخى نصرهم حتى . وقدره القرطبي : وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً ، فدعوا قومهم فكذبوهم وطال دعاؤهم وتكذيب قومهم حتى إذا ، وأحسنها ما قدمته ، وتصيد ابن عطية شيئاً من معنى قوله : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا » ، فقال : « ويتضمن قوله » : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ ﴾ إلى ﴿ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ أن الرسل الذين بعثهم الله من أهل القرى دعوهم فلم يؤمنوا بهم حتى نزلت بهم المثلات فصيروا في حيز مَنْ يعتبر بعاقبته ، فلهذا المتضمن حسن أن تدخل « حَتَّى » في قوله « حَتَّى إذا » .

قال الشيخ[2] : ولم يتلخص لنا من كلامه شيء يكون ما بعد حتى غاية له ، لأنه علق على الغاية بما ادعى أنه فهم ذلك من قوله : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ . . . ﴾ الآية . قُلْتُ : وقوله : دعوهم فلم يؤمنوا ، هو المعنى . قوله : ﴿ كُذِبُواْ ﴾ قرأ الكوفيون « كُذِبُواْ » بالتخفيف ، والباقون بالتثقيل ، فأما قراءة التخفيف ، فاضطربت أقوال الناس فيها ، وروي انكارها عن عائشة - رضي الله عَنْهَا - قالت : مَعَاذ اللَّه ، لم تكن الرسل لتظن ذلك بربها ، وهذا ينبغي ألاَّ يصح عنها لتواتر هذه القراءة ، وقد وجهها الناس بأربعة أوجه :

أجودها : أن الضمير في « وظَنُّوا » عائد على المرسل إليهم لتقدمهم في قوله : « كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ »ولأن الرسل تستدعي مرسلاً إليه ، والضميران في «أَنَّهُمْ» و«كُذِبُواْ» عائدان على الرسل ،أي :وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا ، أي : كذبهم من أرسلوا إليهم بالوحي وبنصرهم عليهم .

الثاني : أن الضمائر الثلاثة عائدة على الرسل ، وقال الزمخشري : « في تقدير هذا الوجه : حتى إذا استيأسوا من النصرة » « وظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ » ، أي : كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم ، بأنهم ينصرون ، أو رجاؤهم كقولهم : رجاء صادق ، ورجاء كاذب . والمعنى : أَنَّ مدة التكذيب والعداوة من الكفار ، وانتظار النصر من الله ، وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت حتى استشعروا القنوط وتوهموا ألا نصر لَهُمْ في الدنيا ، فجاءهم نصرنا انتهى » . فقد جعل الفاعل المقدر إما أنفسهم وإما رجاؤهم ، وجعل الظن بمعنى : التوهم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو يرجح أحد الطرفين وعن مجازه وهو استعماله في المتيقن .

---

(١) آية : رقم (٥٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٤) .

الثالث : أَنَّ الضمائر كلها عائدة على الرسل والظن على بابه من الترجيح ، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير . قالوا : والرسل بشر ، فضعفوا أو ساء ظنهم ـ وهذا لا ينبغي أن يصح عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وحاشى الأنبياء من ذلك ، ولذلك ردت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل ، وأعظموا أن ينسب الأنبياء إلى شيء من ذلك . قال الزمخشري : « إنْ صح هذا عن ابن عباس ، فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ويَهْجِسُ في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية . وأما الظن الذي هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر ، فغير جائز على رجل من المسلمين ، فما بال رسل الله الذين هم أعرف بربهم ؟ » قُلْتُ : ولا يجوز أيضاً أَنْ يقال : خطر ببالهم شبه الوسوسة ، فإن الوسوسة من الشيطان ، وهم معصومون منه ، وقال الفارسي أيضاً : « إنْ ذهب ذاهب إلى أن المعنى ظن الرسل الذين وعد الله أممهم على لسانهم قد كذبوا فيه فقد أتى عظيماً ، لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء ، ولا إلى صالحي عباد الله ، وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضعفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا ، لأن الله لا يخلف الميعاد ولا مبدل لكلماته » . وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال : وظنوا حين ضعفوا وغلبوا أنهم قد أخلفوا ما وعدهم الله به من النصر ، وقال : كانوا بشراً وتلا قوله تعالى : ﴿ **وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُول** ﴾ .

الرابع : أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما ادعوه من النبوة وفيما يوعدون به من لم يؤمن بهم من العقاب ، قيل[1] : وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد ، قالوا : ولا يجوز عود الضمائر على الرسل ، لأنهم معصومون ، ويحكى أن ابن جبير حين سئل عنها ، فقال : نعم إذا استيأس الرسل من قومهم أن يصدقوهم ، وظن المرسل إليهم أَنَّ الرسل قد كذبوهم ، وقال الضحاك بن مزاحم ـ وكان حاضراً ، لو رحلت في هذه إلى اليمن كان قليلاً ، وأما قراءة التشديد فواضحة ، وهو أن تعود الضمائر كلها على الرسل ، أي : وظن الرسل أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاءوا به لطول البلاء عليهم ، وفي صحيح البخاري عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ : أنها قالت : «هُمْ أَتْبَاعُ الأَنْبِياءِ الَّذِينَ آمَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُواْ طَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلاءُ ، واسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِن قَوْمِهِمْ ، وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ قَوْمَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ ، جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ » . قُلْتُ : وبهذا يتحد معنى القراءتين ، والظن هنا يجوز أن يكون على بابه ، وأن يكون بمعنى اليقين ، وأن يكون بمعنى التوهم حسبما تقدم . وقرأ ابن عباس والضحاك ومجاهد «كَذَبُواْ» بالتخفيف مبنياً للفاعل ، والضمير على هذه القراءة في « ظَنُّواْ » عائد على الأمم ، وفي « أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا » عائد على الرسل ، أي : ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب ، ويجوز أن يعود الضمير في « ظَنُّواْ » على الرسل ، وفي « أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ » على المرسل إليهم ، أي : وظن الرسل أَنَّ الأمم كَذَّبُوهُمْ فيما وعدوهم به من أنهم يؤمنون بهم ،والظن هنا بمعنى اليقين واضح ، ونقل أبو البقاء أنه قرىء مشدداً مبنياً للفاعل ، وأوله بأن الرسل ظنُّوا أن الأمم قد كذبوهم . وقال الزمخشري ـ بعد أن حكى قراءة المبني للفاعل ـ : « ولو قرىء بها مشدداً لكان معناه ، وظن الرسل أن قومهم كذبوهم في موعدهم » . فلم يحفظها قراءة وهي غريبة ، وكان قد جوَّز في القراءة المتقدمة أَنَّ الضمائر كلها تعود على الرسل ، وأن يعود الأول على المرسل إليهم ، وما بعده على الرسل ، فقال ؛ « وقرأ مجاهد « كَذَبُوا » بالتخفيف على البناء للفاعل على : وظن الرسل أنهم قد كذبوا فيما حدثوا به قومهم من النصرة ، إما على تأويل ابن عباس ، وإما على أَنَّ قومهم إذا لم يروا لموعدهم أثراً قالوا لهم : قد كذبتمونا فيكونون كاذبين عند قومهم ، أو ظنَّ المرسل إليهم أَنَّ الرسل قد

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٤) .

كَذَبوا » . قوله « جَاءَهُمْ » جواب الشرط . وقد تقدم الكلام في « حَتَّى » هذه ما هي .

قوله : ﴿ فَنُجِّي ﴾ قرأ ابن عامر وعاصم بنون واحدة وجيم مشددة ، وياء مفتوحة على أنه فعل ماضٍ مبني للمفعول ، و « مَنْ » قائمة مقام الفاعل ، والباقون بنونين ثانيتهما ساكنة ، والجيم خفيفة ، والياء ساكنة على أنه مضارع من « أَنْجَى » ، و « مَنْ » مفعوله ، والفاعل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، وقرأ الحسن والجحدري ومجاهد في آخرين كقراءة عاصم إلاَّ أَنَّهُمْ سَكَّنُوا الياء والأجود في تخريجهما كما تقدم ، وسكنت الياء تخفيفاً كقراءة ﴿ تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾[1] وقد سكن الماضي الصحيح فكيف بالمعتل كقوله :

٢٨٦٠ - ..... قَدْ خَلْطَ بِجُلْجُلانْ[2]

وقد تقدم[3] معه أمثاله . وقيل : الأصل : «نُنْجِي» بنونين فأُدْغِمَتْ النون في الجيم وليس بشيء ، إذ النون لا تدغم في الجيم ، على أنه قد قيل بذلك في قوله ﴿ نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4] كما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ وقرأ جماعة كقراءة الباقين ، إلاَّ أنهم فتحوا الياء . قال ابن عطية : « رواها هبيرة عن حفص عن عاصم ، وهي غَلَطٌ من هبيرة . قلت : توهم ابن عطية : أنه مضارع باق على رفعه ، فأنكر فتح لامه ، وغلط راويها وليس بغلط[5] . وذلك أنه إذا وقع بعد الشرط والجزاء معاً مضارع مقرون بالفاء جاز فيه أوجه :

أحدها : نصبه بإضمار « أَنْ » بعد الفاء ، وقد تقدم[6] عند قوله : ﴿ وَ إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ ﴾ إلى أن قال ﴿ فَيَغْفِرَ ﴾ ، قرىء : بنصبه ، وتقدم توجيهه ، ولا فرق بين أن تكون أداة الشرط جازمة كآية البقرة ، أو غير جازمة كهذه الآية ، وقرأ الحسن أيضاً « فَنُنْجِي » بنونين والجيم مشددة ، والياء ساكنة مضارع « نَجَّى » مشدداً للتكثير ، وقرأ هو أيضاً ، ونصر بن عاصم وأبو حيوة « فَنَجَا » فعلاً ماضياً مخففاً و « مَنْ » فاعله ، ونقل الداني : أنه قرأ لابن محيصن كذلك ، إلاَّ أنه شدد الجيم والفاعل ضمير « النَّصْرِ » و« مَنْ » مفعوله ، ورجح بعضهم قراءة عاصم بأن المصاحف اتفقت على كتبها « فَنُجِّيَ » بنون واحدة نقله الداني ، وقد نقل مكي أن أكثر المصاحف عليها ، فأشعر هذا بوقوع الخلاف في الرسم ، ورجح أيضاً بأن فيها مناسبة لما قبلها من الأفعال الماضية ، وهي جارية على طريقة كلام الملوك والعظماء من حيث بناء الفعل للمفعول ، وقرأ أبو حيوة « يَشَاءُ » وتقدم أنه يقرأ فَنَجَا » ، أي : فنجا من يشاء الله نجاته ، وقرأ أبو الحسن « بَأْسُهُ » ، والضمير لله ، وفيها مخالفة يسيرة للسواد ، وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الوارث والكسائي في رواية الأنطاكي :

لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾

﴿ قَصَصِهِم ﴾ .

بكسر القاف وهو جمع « قِصَّةٍ » ، وبهذه القراءة رجح الزمخشري عود الضمير في « قَصَصِهِمْ » في القراءة

---

(١) سورة المائدة ، آية : (٨٩) .
(٢) تقدم .
(٣) انظر سورة البقرة ، آية : (٢٧٨) .
(٤) سورة الانبياء ، آية : (٨٨) .
(٥) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٥) .
(٦) انظر سورة البقرة ، آية : (٢٨٤) .

المشهورة على الرسل وحدهم، وحكى أنه يجوز أن يعود على يوسف وإخوته . وحكى غيره أنه يجوز أن يعود على الرسل ، وعلى يوسف واخوته جميعاً . قال الشيخ[١]: «ولا ينصره ـ يعني هذه القراءة ـ، إذ قصص يوسف وأبيه واخوته مشتمل على قصص كثيرة وأنباء مختلفة » . قوله : ﴿ مَا كَانَ حَدِيثاً ﴾ في « كَانَ » ضمير عائد على القرآن ، أي : ما كان القرآن المتضمن لهذه القصة الغريبة حديثاً مختلقاً ، وقيل : بل هو عائد على القصص ، أي : ما كان القصص المذكور في قوله : « لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ » . وقال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : فإلامَ يرجع الضمير في « مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرى » فِيْمَنْ قرأ بالكسر ؟ قُلْتُ : إلى القرآن : أي ما كان القرآن حديثاً يفترى » . قُلْتُ : لأنه لو عاد على قصصهم بكسر القاف ، لوجب أن يكون « كَانَتْ » بالتاء لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير مؤنث ، وإن كان مجازياً . قوله : ﴿ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ ﴾ العامة على نصب « تَصْدِيقَ » والثلاثة بعده على أنها منسوقة على خبر كان ، أي : ولكن كان تصديق ، وقرأ حمران بن أعين، وعيسى الثقفي برفع «تَصْدِيقُ» وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمر، أي : ولكن هو تصديق، أي الحديث ذو تصديق ، وقد سمع من العرب مثل هذا بالنصب والرفع ، قال ذو الرمة :

٢٨٦١ ـ وَمَا كَانَ هنا مِنْ تُراثٍ وَرِثْتُه ... وَلَا دِيَةٍ كَانَتْ وَلَا كَسْبِ مَأْثَمِ
وَلَكِنْ عَطَاءُ اللَّهِ مِنْ كُلِّ رِحْلَةٍ ... إلى كُلِّ مَحْجُوبِ السُّرادِقِ خِضرِمِ[٢]

وقال لوط بن عبيد :

٢٨٦٢ ـ وإني بِحَمْدِ اللهِ لا مَالَ مُسْلِمٍ ... أَخَذْتُ وَلَا مُعْطِي الْيَمِينَ مُحَالِفِ
ولكِنْ عَطَاءُ اللَّهِ مِنْ مالِ فَاجِرٍ ... قَصِيٍّ الْمحلِ مُعْوِرٍ لِلْمَقَارِفِ[٣]

يروى عطاء الله في البيتين منصوباً على : ولكن كان عطاء الله ، ومرفوعاً على : ولكن هو عطاء الله . وتقدم نظير ما بقي . فأغنى عن إعادته .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٦) .

(٢) البيتان في الديوان ولكن رواية صدر البيت الأول في الديوان هكذا :
نجائب ليست مهورا شابة ... انظر ديوانه (٧١١) ، العمدة (١/٨٥) ، البحر المحيط (٥/٣٥٦) ، روح المعاني (١٣/٧٤) .

(٣) البيتان من شواهد البحر (٥/٣٥٦) .

سُورَةُ الرَّعْدِ

ترتيبها ١٣ — آياتها ٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الٓمٓرٓ ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ۗ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣﴾

قوله : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ ﴾ .

يجوز في « تِلْكَ » أن يكون مبتدأ والخبر « آيَاتُ الْكِتَابِ » والمشار إليه آيات السورة ، والمراد بالكتاب السورة ، وقيل : إشارة إلى ما قصَّ عليه من أنباء الرسل ، وهذه الجملة لا محل لها إن قيل : إنَّ « الٓمٓر » كلامٌ مُسْتَقِلٌّ أو قصد به مجرد التنبيه ، وفي محل رفع على الخبر إن قيل أن « الٓمٓر » مبتدأ ، ويجوز أن يكون « تِلْكَ » خبراً لـ « الٓمٓر ، و« آيَاتُ الْكِتَابِ » بدل أو بيان ، وقد تقدَّم تقرير هذا بإيضاح أول الكتاب وأعدته مذكراً به . قوله : ﴿ والَّذي أُنزِلَ ﴾ يجوز فيه أوجه :

أحدها : أن يكون مبتدأ و « الْحَقُّ » خبره .

والثاني : أن يكون مبتدأ ، و « مِنْ ربِّكَ » خبره ، وعلى هذا فـ « الْحَقُّ » خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو الحق .

والثالث : أن « الْحَقُّ » خبر بعد خبر .

الرابع : أَنْ يكون « مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ » كلاهما خبر واحد ، قاله أبو البقاء والحوفي ، وفيه بعد ، إذ ليس هو مثل : « هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » .

الخامس : أن يكون « الَّذي » صفة لـ « الْكِتَابِ » قال أبو البقاء : « وأدخلت الواو في الصفة ، كما أدخلت في النَّازِلين والطَّيِّبين » . قُلْتُ : يعني أن الواو تكون على الوصف ، وفي المسألة كلام يحتاج إلى تحقيق ، والزمخشري يجيز مثل ذلك ، ويجعل أن في ذلك تأكيداً وسيأتي هذا أيضاً إن شاء الله في الحجر ، في قوله : ﴿ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾[1] وقوله في : النَّازِلين والطَّيِّبين إلى بيت الخِرْنِقِ بِنْت هِفَّان في مدح قومها :

٢٨٦٣ - لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سِمُّ الْعُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ

(١) سورة الحجر ، آية : (٤) .

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ[١]

فعطف « الطَّيِّبين » على « النَّازِلين » وهما صفتان لقوم معينين ، إلا أن الفرق بين الآية والبيت واضح من حيث إنَّ البيت فيه عطف على مثلها ، والآية ليست كذلك وقال الشيخ[٢] ـ شيئاً يقتضي أن تكون الآية مما عطف فيها وصف على مثله ـ فقال : « وأجاز الحوفي أيضاً أن يكون « والَّذي » في موضع خفض وعلى هذين الإعرابين يكون « الْحَقُّ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو الحق ، ويكون « والَّذي » مما عطف فيه الوصف على الوصف ، وهما لشيء واحد ، كما تقول : « جَاءني الظريفُ والعاقلُ » وأنت تريد شخصاً واحداً » ، ومن ذلك قول الشاعر :

٢٨٦٤ ـ إلى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ وَلَيْثِ الْكَتِيْبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ[٣]

قُلْتُ : وأين الوصف المعطوف عليه حتى تجعله مثل البيت ، كما قدمت حكايته عن الحوفي . وجوَّز الحوفي أيضاً أن يكون « الْحَقُّ » نعتاً لـ « الَّذي » حال عطفه على « آيَاتُ الْكِتَابِ » . وتلخص في « الْحَقُّ » خمسة أوجه : أحدها : أنه خبر أول أو ثانٍ أو هو مع ما قبله ، أو خبر لمبتدأ مضمرٍ ، أو صفة للذي إذا جعلناه معطوفاً على « آيَاتُ » .

قوله : ﴿ بِغَيْرِ عَمَدٍ ﴾ .

هذا الجار في محل نصب على الحال من « السَّمَاوَاتِ » ، أي : رفعها خالية من عمد ، ثم في هذا الكلام وجهان :

أحدهما : انتفاء العمد والرؤية جميعاً ، أي : لا عمد فلا رؤية ، يعني : لا عمد لها فلا ترى وإليه ذهب الجمهور .

والثاني : أن لها عمداً ، لكنها غير مرئية ، وعن ابن عباس : « ما يدريك أنها بعمد لا ترى » . وإليه ذهب مجاهد . وهذا قريب من قولهم : « ما رأيتُ رجلاً صالحاً » ونحوه ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً ﴾[٤] ، وقوله :

٢٨٦٥ ـ عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدى بِمَنَارِهِ .....[٥]

وقد تقدم أيضاً هذا ، إذا قُلْنَا : إنَّ « تَرَوْنَها » صفة ، أما إذا قُلْنَا : إنها مستأنفة كما سيأتي ، فتعين ألَّا عمد لها البتة ، والعامة على فتح العين والميم ، وهو اسم جمع ، وعبارة بعضهم أنه جمع . نظر إلى المعنى دون الصناعة ، وفي مقدره احتمالان ، أحدهما : أنه عِمَادٌ ، ونظيره : إهَابٌ وأُهُبٌ . والثاني : أنه عَمُودٌ كـ « أدِيمٍ » ، وأَدَمٍ ، وقَضِيمٍ وَقَضَمٍ ، كذا قال الشيخ[٦] وقال أبو البقاء : « جمع عِمَادٍ ، أو عَمُودٍ »، مثل : أَدِيمٍ وأَدَمٍ وأفِيق وأفَقٍ ، وأَهَابٍ وأَهَبٍ ، ولا خامس لها « قلت : فجعلوا مفعولاً كـ « فعيل » في مثل ذلك ، وفيه نظر ، لأن الأوزان لها خصوصية فلا يلزم من جمع « فَعِيلٍ » على كذا أن يجمع عليه « فَعُولٌ » فكان ينبغي أن ينظروه بأنّ « فَعُولاً » جمع على « فَعَل » . ثم قول أبي البقاء : ولا خامس لها يعني : أنه لم يجمع على « فَعَل » إلَّا هذه الخمسة : عِمَادٌ وعَمُودٌ ، وأَدِيمٌ ، وأَفِيقٌ ، وإهَابٌ . وهذا الحصر ممنوع لما ذكرت لك ، من نحو : قَضِيمٌ وقَضَمٌ ، ويجمع في القلة على أَعْمدةٍ . وقرأ أبو حيوة

---

(١) تقدما .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٩) .
(٣) تقدم .
(٤) سورة البقرة ، آية : (٢٧٣) .
(٥) تقدم .
(٦) انظر البحر المحيط (٥/٣٦١) .

ويحيى بن وثاب : « عُمُدٌ » بضمتين ، ومفرده يحتمل أن يكون : « عِمَاداً » كـ « شِهَابٍ وشُهُبٍ ، وكتَابٍ وكُتُبٍ » ، وأن يكون : « عَمُوداً » كـ « رَسُولاً ورُسُلٌ » ، وقد قرىء في السبع ﴿ فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ ﴾[1] بالوجهين ، وقال ابن عطية ـ في عَمَـد ـ :«اسم جمـع عَمُـود»،والباب في جمعه « عُمُدٌ » بضم الحروف الثلاثة : كـ « رَسُولٌ ورُسُلٌ » .

قال الشيخ[2] : «وهـذاوَهْمٌ، وصوابه بضم الحرفين ، لأن الثالث هو حرف الإعراب ، فلا يعتبر ضمه في كيفية الجمع » والْعِمَادُ والْعَمُودُ ما يَعْمدُ به ، أي : يُسْنَدُ ، يقال : عَمَدتُ الْحَائطَ أَعْمِدَةٌ عُمُداً ، أي : أعْمـدتُهُ فـاعْتَمد الحائط على الْعِمادِ ، والْعَمَدُ : الأساطِينِ ، قال النابغة :

٢٨٦٦ - وَخَيِّسِ الْـجِنَّ إِنِّـي قَـدْ أَذِنْـتُ لَـهُـمْ يَبْنُـونَ تَـدمُـرَ بِـالصُّفَّـاحِ والْعَمَـدِ[3]

والْعَمْدُ هو قصد الشيءِ والاستناد إلَيْه ، ، فهو ضد السَّهْوِ الصُّبْحِ : ابتداء ضَوْئِهِ تشبيهـاً بِعَمُودِ الحـديدِ في الهيئة ، والْعُمْدَةُ ما يُعْتَمدُ عليه من مَالٍ وغيره ، والْعَمِيدُ : السَّيِّدُ الذَّي يَعْمِدهُ النَّاسُ أي : يقصدونه . قوله : « تَرَوْنَهَا » في الضمير المنصوب وجهان :

أحدهما : أنه عائد على « عَمَدٍ » وهو أقرب مذكور ، وحينئذ تكون الجملة في محل جر صفة لـ « عَمَدٍ » ، ويجيء فيه الاحتمالان المتقدمان من كون الْعَمَدِ موجودة لكنها لا ترى ، أو غير موجودة البتة .

والثاني : أن الضمير عائد على « السَّمَاوَاتِ » ثم في هذه الجملة وجهان ، أحدهما : أنها مستأنفة لا محل لها ، أي : اسشهد برؤيتهم لها كذلك ، ولم يذكر الزمخشري غيره . والثاني : أنها في محل نصب على الحال من « ها » ، تَرَوْنَهَا » وتكون حالاً مقدرة ، لأنها حين رفعها لم تكن مخلوقين والتقدير : رفعها مرئية لكم ، وقـرأ أُبي « تَرَوْنَـهُ » بالتذكير مراعاة للفظ « عَمَد » ، إذ هو لميم جمع ، وهذه القراءة رجح بها الزمخشري كون الجملة صفة لـ « عَمَد » وزعم بعضهم أن « تَرَوْنَهَا » خبر لفظاً ومعناه الأمر ، أي : رُوها وانظروا إليها لتعتبروا بها وهو بعيد ويتعين على هذا أن يكون مستأنفاً ، لأن الطلب لا يقع صفة ولا حالاً . و« ثُمَّ » في « ثُمَّ اسْتَوىَ » لمجرد العطف لا للترتيب ، لأن الاستواء على العرش غير مرتب على رفع السماوات . قوله :﴿ يُدَبِّرُ الأمر يُفَصِّل الآيَاتِ ﴾ قرأ العامة هذين الحرفين بالياء من تحت جَرْياً على ضمير اسم الله تعالى ، وفيهما وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ : أنهما مستأنفان للإخبار بذلك .

والثاني : أن الأول : حال من فاعل « سَخَّرَ » ، والثاني : حال من فاعل « يُدَبِّرُ » ، وقرأ النخعي وأبان بن تغلب « نُدَبِّرُ الأمر نُفَصِّلُ » بالنون فيهما والحسن والأعمش « نُفَصِّلُ » بالنون « يُدَبِّرُ » بالياء . قال المهدوي : « لم يختلف في « يُدَبِّرُ » . يعني : أنه بالياء ، وليس كما ذكر لما قدمته عن النخعي وأبان بن تغلب . والرَّواسي : الثَّوابتُ ، وهي الْجِبالُ وفَوَاعِلُ الوصف لا يطرد إلاَّ في الإنَاث ، إلا أنَّ المكسر مما لا يعقل يجـري مجرى الإناث ، وأيضاً فقد كثر استعماله كالجوامد ، فجمع كـ « حَائِطٍ وحَوَائِطٍ ، وكَاهِلٍ وكَوَاهِلٍ ، وقيل : هو جمـع رَاسية ، والهاء للمبالغة ، والرُّسُو : الثبوتُ ، قال :

---

(١) سورة الهمزة ، آية : (٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٥٩) .

(٣) انـظر البيت في ديـوانـه (١٣) ، الـطبري (١٦/٣٢٢) ، القرطبى (٩/٢٧٩) ، البحر (٥/٣٥٧) .

٢٨٦٧ - بِهِ خَالِدَاتٌ مَا يَرِمْنَ وَهَامِدٌ وَأَشْعَثُ أَرْسَتْهُ الْوَلِيدَةُ بِالْفِهْرِ[1]

قوله : ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ .

يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يتعلق بـ « جَعَلَ » بعده ، أي ؛ وجعل فيها زوجين اثنين من كل ، وهو ظاهر .

والثاني : أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « اثْنَيْنِ » ، لأنه في الأصل صفة له .

والثالث : أن يتم الكلام على قوله : ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمرات﴾ «فيتعلق بـ « جَعَلَ » الأولى على أنه من عطف المفردات، يعني : عطف على معمول « جَعَلَ » الأولى تقديره : أنه جعل في الأرض كذا وكذا، ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ ، قال أبو البقاء : ويكون « جَعَلَ » الثاني مستأنفاً . و « يُغْشِي اللَّيْلَ » ، تقدم الكلام فيه ، وهو إما مستأنف أو حال من فاعل الأفعال قبله .

وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾

قوله : ﴿ وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ ﴾ .

العامة على رفع « قِطَعٌ » ، « وَجَنَّاتٌ » إما على الفاعلية بالجار قبله ، وقرىء : « قِطَعاً مُتَجَاوِرَات » بالنصب ، وكذلك هي في بعض المصاحف على إضمار « جَعَل » ، وقرأ الحسن « وَجَنَّاتٍ » بكسر التاء ، وفيها أوجه :

أحدها : أنه جر عطفاً على « كُلِّ الثَّمَراتِ » .

والثاني : أنه نصب نسقاً على « زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ » قاله الزمخشري .

الثالث : نصبه نسقاً على « رَوَاسِيَ » .

الرابع : نصبه بإضمار « جَعَلَ » وهو أولى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله . قال أبو البقاء : « ولم يَقْرَأْ أحدٌ منهم وَزَرْعاً » بالنصب .

قوله : ﴿ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٍ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع على الأربعة ، والباقون بالخفض ، فالرفع في « زَرْعٌ ونَخِيلٌ » للنسق على « قِطَعٍ » ، وفي « صِنْوَانٍ » لكونه تابعاً للنخيل ، « وغَيْرُ » لعطفه عليه ، وعاب الشيخ على ابن عطية قوله : « عطفاً على « قِطَعٍ » ، قال : « وليست عبارة محررة » ، لأن فيها ما ليس

---

(١) البيت للأحوص انظر الطبرى (٣٢٨/١٦) ، مجاز القرآن (٣٢١/١) ، البحر (٣٦١/٥) ، اللسان «رسا» .

بعطف وهو « صِنْوان » . قُلْتُ : ومثل هذا غير معيب ، لأنه عطف محقق غاية ما فيه أن بعض ذلك تابع فلا يقدح في هذه العبارة ، والخفض مراعاة لـ « أَعْنَابٍ » وقال ابن عطية : « عطفاً على « أَعْنَابٍ » وعابها الشيخ[1] بما تقدم ، وجوابه ما تقدم ، وقد طعن قوم في هذه القراءات وقالوا : ليس الزرع من « الْجَنَّاتِ » ، روي ذلك عن أبي عمرو ، وقد أجيب عن ذلك بأن الجنة احتوت على النخيل والأعناب كقوله : ﴿ **جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زرعاً** ﴾[2] ، وقال أبو البقاء : « وقيل : التقدير : ونبات زرع ، فعطفه على المعنى .

قُلْتُ : ولا أدري ما هذا الجواب ، لأن الذي يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نَبَاتِ الزرع ، وأي فرق ، والصِّنْوانُ : جمع صِنْوٍ ، كَقِنْوَانٍ جَمْعُ قِنْوٍ ، وقد تقدم تحقيق هذه التثنية في الأنعام[3] ، والصِّنْوُ : الْفَرْعُ بجمعه فَرْعُ آخَرَ ، أَصْلٌ واحد وأصله : الْمِثْلُ . وفي الحديث : « عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ[4] » أي : مثله ، أو لأنهما يجمعهما أصل واحد . والعامة على كسر الصاد ، وقرأ السُّلمِي وابن مصرف وزيد بن علي بضمهما ، وهي لغة قيس وتميم ، كـ « ذِئْبٍ وذُؤْبَانٍ » وقرأ الحسن وقتادة بفتحها ، وهو اسم جمع ، لا جمع تكسير ، لأنه ليس من أبنيته « فَعْلان » ، ونظير « صَنْوانَ » بالفتح السعدان ، هذا جمعه في الكثرة ، وأما في القلة فيجمع على « أَصْنَاء » ، كـ « حِمْلٌ وأَحْمَالٍ » . قوله : ﴿ **يُسْقَى** ﴾ قرأه بالياء من تحت ابن عامر وعاصم ، أي : يسقى ما ذكره والباقون بالتاء من فوق مراعاة للفظ ما تقدم وللتأنيث في قوله : ﴿ **وَنُفَضِّلُ** ﴾ قرأه بالياء من تحت مبنياً للفاعل الأخوان والباقون بنون العظمة ، ويحيى بن يعمر وأبو حيوة « يُفَضَّلُ » بالياء مبنياً للمفعول « بَعْضُهَا » رفعاً قال أبو حاتم :«وجدته كذلك في مصحف يحيى بن يعمر ، وهو أول من نقط المصاحف » . وتقدم الخلاف في « الأُكُلِ »[5] فيه وجهان :

أظهرهما : أنه ظرف للتفضيل .

والثاني : أنه حال من « بَعْضَهَا » أي : نفضل بعضها مأكولاً ، أي : وفيه الأُكُلِ قاله أبو البقاء ، وفيه بُعْدٌ مِن جهة المعنى والصناعة .

قوله : ﴿ **فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ** ﴾ .

يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه خبر مقدم ، و « قَوْلُهُمْ » مبتدأ مؤخر ولا بد من حذف صفة لتتم الفائدة ، أي : فعجب أي عجب ، أو غريب ونحوه .

والثاني : أنه مبتدأ وسوغ الابتداء ما ذكرته من الوصف المقدر ، ولا يضر حينئذ كون خبره معرفة ، وهذا كما أعرب سيبويه « كَمْ مَالُكَ » ، و « خير من أقصد رجلاً خيرُ منه أبوه » مبتدأين لمسوغ الابتداء بهما ، وخبرهما معرفة .

قاله الشيخ[6] . وللنزاع فيه مجال على أن هناك علة لا تتأتى ههنا ، وهي أن الذي حمل سيبويه على ذلك في

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٦٣) .
(٢) سورة الكهف ، آية : (٣٢) .
(٣) آية ، رقم (٩٩) .
(٤) أخرجه البخاري (٢/٢٤٥) كتاب الزكاة (١٤٦٨) ، ومسلم (٢/٦٧٦) كتاب الزكاة (١١/٩٨٣) .
(٥) انظر سورة البقرة ، آية : (٣٥) .
(٦) انظر البحر المحيط (٥/٣٦٦) .

المسألتين : أن أكثر ما يقع موقع « كَمْ » وخبر ما هو مبتدأ ، فلذلك حكم عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه .

الثالث : أن « عَجَبٌ » مبتدأ بمعنى « مُعجبٌ » . و«قَوْلُهُمْ» فاعل به ، قاله أبو البقاء . وردَّ عليه الشيخ[1] بأنهم نصوا على أن فَعَلاً وفَعَلةً ينوب عن « مَفْعُولٍ » في المعنى ، ولا يعمل عمله ، فلا تقول : مررت برجلٍ ذَبَحَ كَبْشَهُ ، ولا غَرفَ مَاءَهُ ولا قَبَضَ ماله » . قُلْتُ : وأيضاً فإن الصفات لا تعمل إلا إذا اعتمدت على أشياء مخصوصة ، وليس منها هنا شيء . قوله : ﴿ **أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾ يجوز في الجملة الاستفهامية وجهان :

أحدهما ـ وهو الظاهر ـ أنها منصوبة المحل لحكايتها بالقول .

والثاني : أنها وما في حيزها في محل رفع بدلاً من « قَوْلُهُمْ » ، وبه بدأ الزمخشري ، ويكون بدل كل من كل ، لأن هذا هو نفس قولهم . و « إذَا » هنا ظرف محضٌ ، وليس فيها معنى الشرط ، والعامل فيها مقدر يفسره « لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ » تقديره : أئذا كنا تراباً نبعث أو نحشر ، ولا يعمل فيها « خَلْقٍ جَدِيدٍ » ، لأنَّ ما بعد « إذَا » لا يعمل فيما قبلها ، ولا يعمل فيها أيضاً « كُنَّا » لإضافتها إليها . واختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشراً ، وهو في أحد عشر موضعاً في القرآن ، فَلاَ بُدَّ من تعينها وبيان مراتب القراء فيها ، فإنَّ في ضبطها عُسْراً يسهل بعون الله ـ تعالى ـ وأما المواضع المذكورة ، فأولها : ما في هذه السورة ، الثاني والثالث : كلاهما في الإسراء ، وهما : ﴿ **أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيْداً** ﴾[2] موضعان .

الرابع : في المؤمنون : ﴿ **أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَا لَمَبْعُوثُونَ** ﴾[3] .

وفي النمل : ﴿ **أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ** ﴾[4] وفي العنكبوت : ﴿ **إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ** ﴾[5] . وفي «الٓمٓ» السجدة ﴿**أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[6] . وفي الصافات موضعان ، وفي الواقعة موضع : ﴿ **أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون**[7] ﴾ وفي النازعات : ﴿ **أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً** ﴾[8] . فهذه هي المواضع المختلف فيها ، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء ، ففيه طريقان :

أحدهما : بالنسبة إلى ذكر القراء .

والثاني : بالنسبة إلى ذكر السور ، وهذا الثاني أقرب ، فلذلك بدأت به ، فأقول : هذه المواضع تنقسم إلى قسمين : قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد ، وقسم منها أربعة مواضع لكل منها حكم على حدته ، أما القسم الأول : فمنه في هذه السورة ، والثاني والثالث : في «سُبْحَانَ» ، والرابع : في «المؤمنين» . والخامس : في «الٓمٓ» السجدة ، والسادس والسابع : في «الصافات» ، وقد عرفت أعيانها مما تقدم ، أما حكمها : فإنَّ نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ، ويخبران في الثاني ، وأن ابن عامر يخبر في الأول ، ويستفهم في الثاني ، والباقين يستفهمون

---

(١) انظر المصدر السابق .
(٢) الآيتان ، (٤٩ ـ ٩٨) .
(٣) آية ، (٨٢) .
(٤) آية ، رقم (٦٧) .
(٥) الآيتان ، (٢٨ ـ ٢٩) .
(٦) آية ، (١٠) .
(٧) آية ، (٤٧) .
(٨) الآيتان ، (١٠ ، ١١) .

في الأول والثاني ، وأما القسم الثاني : فأوله ما في سورة النمل ، وحكمه : أن نافعاً يخبر في الأول ، ويستفهم في الثاني ، وأن ابن عامر والكسائي بعكسه ، أي : يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني ، وأن الباقين يستفهمون فيهما . الثاني : ما في سورة العنكبوت ، وحكمه : أنَّ نافعاً وابن كثير وابن عامر وحفصاً يخبرون في الأول ، ويستفهمون في الثاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما . الثالث : ما في سورة الواقعة ، وحكمه : أنَّ نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ، ويخبران في الثاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما . الرابع : ما في سورة النازعات ، وحكمه : أنَّ نافعاً وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول ، ويخبرون في الثاني ، وأنَّ الباقين يستفهمون فيهما . وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء ، فأقول : إنَّ القراء فيها على أربع مراتب ، الأولى : أن نافعاً قرأ بالاستفهام ، في الأول ، وبالخبر في الثاني ، إلاَّ في النمل والعنكبوت فإنه عكس .

المرتبة الثانية : أن ابن كثير وحفصا قرأ بالاستفهام في الأول والثاني ، إلاَّ في الأولى من العنكبوت فقرأه بالخبر . المرتبة الثالثة : أنَّ ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني ، إلاَّ في النمل والواقعة والنازعات ، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني ، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما . المرتبة الرابعة : الباقون وأبو عمرو وأبو حمزة وأبو بكر قرأوا بالاستفهام في الأول والثاني ، ولم يخالف أحد منهم أصله ، وإنما ذكرت هذين الطريقين لِعُسْرِهما وصعوبة استخراجهما من كُتُبِ القراءات ، ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني تأكيداً ، والوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة ، حصول المقصود به ، لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى ، فإذا أنكر في إحداها حصل الإنكار في الأخرى ، وأما من خالف أصله في شيء من ذلك فلاتباع الأثر .

وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ ۗ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٦﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ۗ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴿٧﴾ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾

قوله : ﴿ قَبْلَ الْحَسَنَةِ ﴾ .

فيه وجهان : **أحدهما** : أنه متعلق بالاستعجال ظرفاً له ، والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال مقدرة من « السَّيِّئَةِ » ، قاله أبو البقاء . قوله : « وَقَدْ خَلَتْ » يجوز أن يكون حالاً ـ وهو الظاهر ـ ويجوز أن تكون مستأنفة . والعامة على فتح الميم وضم المثلثة الواحدة مثله : كـ « سَمُرَةٌ ، وسَمُرَاتٌ » وهي العقوبة الفاضحة . قال ابن عباس : العقوبات المستأصلات كمثلة قطع الأذن والأنف ونحوهما ، سميت بذلك لما بين العقاب والمعاقب من المماثلة ، كقوله : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾[1] ، أو لأخذها من الْمِثَالِ بمعنى الْقِصَاص ، يقال : أَمْثَلْتُ الرَّجُلَ مِنْ صَاحِبِهِ ، وأَقْصَصْتُهُ بمعنى واحد ، أو لأخذها من ضَرْبِ الْمَثَلِ لِعِظَم شَأْنِها . وقرأ ابن مصرف بفتح الميم وسكون الثاء ، قيل : وهي لغة الحجاز في مثله ، وقرأ ابن وثاب بضم الميم وسكون الثاء وهي لغة تميم وقرأ الأعمش ومجاهد بفتحها ،

---

(١) سورة الشورى ، آية : (٤٠) .

وعيسى بن عمر وأبو بكر في رواية بضمهما ، فأما الضم والإسكان فيجوز أن يكون أصلاً بنفسه لغة ، وأن يكون مخففاً في قراءة من ضمهما ، وأما ضمهما فيحتمل أيضاً أن يكون أصلاً بنفسه لغة ، وأن يكون إتباعاً من قراءة الضم والإسكان ، نحو : الْعُسُر في الْعُسْر ، وقد عرف ما فيه . قوله : « عَلَى ظُلْمِهِمْ » حال من « النَّاسِ » والعامل فيها ، قال أبو البقاء : « مَغْفِرَةٍ » يعني : أنه هو العامل في صاحبها .

قوله : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه كلام مستأنف من مبتدأ وخبر .

الثاني : أن « لِكُلِّ قَوْمٍ » متعلق بـ « هَادٍ » ، و « هَادٍ » نسق على « مُنْذِرٌ » ، أي : إنما أنت منذر وهاد لكل قوم ، وفي هذا الوجه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار ، وفيه خلاف تقدم ، ولما ذكر الشيخ [1] هذا الوجه لم يذكر هذا الإشكال ، ومن عادته ذكره راداً به على الزمخشري .

الثالث : أن « هَادٍ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : إنما أنت منذر ، وهو لكل قوم هاد ، فـ « لِكُلِّ » متعلق به أيضاً ، ووقف ابن كثير على « هَادٍ » و « وَاقٍ » ، حيث وقعا على « وَالٍ » ، هنا ، و « بَاقٍ » في النحل بإثبات الياء وحذفها الباقون ، ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب ، ونقل عنه ورش أنه خيّر في الوقف بين الياء وحذفها ، والباب هو كل منقوص منون غير منصوب .

قوله : ﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ ﴾ .

يجوز في الجلالة وجهان :

أحدهما : أنها خبر مبتدأ مضمر أي : هو الله وهذا على قول من فسر هادياً بأنه هو الله تعالى ، فكأن هذه الجملة تفسير له ، وهذا عنى الزمخشري بقوله : وأن يكون المعنى : هو الله تفسيراً لـ « هَادٍ » على الوجه الأخير ، ثم ابتدىء فقيل : « يَعْلَمُ » .

والثاني : أن الجلالة مبتدأ ، و « يَعْلَمُ » خبرها ، وهو كلام مستأنف مستقل . قال الشيخ [2] : و « يَعْلَمُ » هنا متعدية إلى واحد ، لأنه لا يراد هنا النسبة ، إنما المراد تعلق العلم بالمفردات . قُلْتُ : وإذا كانت كذلك كانت عرفانية . وقد قدمت أنه لا ينبغي أن يجوز نسبة هذا إلى الله ، وحققته فيما تقدم فعليك باعتباره في موضعه في سورة الأنفال [3] . قوله : « مَا تَحْمِلُ » ما : تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون موصولة اسمية ، والعائد محذوف ، أي : ما تحمله .

والثاني : أن تكون مصدرية فلا عائد .

والثالث : أن تكون استفهامية ، وفي محلها وجهان :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٦٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٦٩) .

(٣) آية ، رقم (٦٠) .

أحدهما : أنها في محل رفع بالابتداء ، و « تَحْمِلُ » خبره ، والجملة معلقة لـ « الْعِلْمِ » والثاني : أنها في محل نصب بـ « تَحْمِلُ » قاله أبو البقاء . وهو أولى ، لأنه لا يحوج إلى حذف عائد ، لا سيما عند البصريين فإنهم لا يجيزون « زَيْدٌ ضَرَبْتُ » ولم يذكر الشيخ [1] غير هذا . ولم يتعرض لهذا الاعتراض . و « مَا » في قوله : « وَمَا تَغِيضُ » ـ « وَمَا تَزْدَادُ » محتملة للأوجه المتقدمة .

و « غَاضَ » و « زَادَ » سمع تعديهما ولزومهما . فلك أن تدعي حذف العائد على القول بتعديهما وأن تجعلها مصدرية على القول بمصدرهما . قوله : « عِنْدَهُ » يجوز أن يكون مجرور المحل صفة لـ « شَيْءٍ » أو مرفوعة صفة لـ « كُلُّ » أو منصوبة ظرفاً لقوله « بِمِقْدَارٍ » أو ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به الجار لوقوعه خبراً .

عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴿١٠﴾

قوله : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ .

يجوز أن يكون مبتدأ وخبره « الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ » وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، أي : هو عالم ، وقرأ زيد ابن علي « عَالِمُ » نصباً على المدح ، ووافق ابن كثير وأبو عمرو في رواية على ياء « الْمُتَعَالِي » وصلاً ووقفاً ، وهذا هو الأشهر في لسانهم وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً ، لحذفها في الرسم ، واستسهل سيبويه حذفها في الفواصل والقوافي ، ولأن « أل » تعاقب بالتنوين فحذفت معها إجراء لها مجراها .

قوله : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ ﴾ .

في « سَوَاءٌ » وجهان :

أحدهما : أنه خبر مقدم و « مَنْ أَسَرَّ » ـ « وَمَنْ جَهَرَ » هو المبتدأ ، وإنما لم يُثَنّ الخبر ، لأنه في الأصل مصدر وهو هنا بمعنى مستوٍ . وقد تقدم الكلام فيه أول هذا الموضوع . و « مِنْكُمْ » على هذا حال من الضمير المستتر في « سَوَاءٌ » ، لأنه بمعنى مستوٍ . قال أبو البقاء « ويضعف أن يكون «مِنْكُمْ» حالاً من الضمير في «أَسَرَّ» أو «جَهَرَ»، لوجهين ، أحدهما : تقديم ما في الصلة على الموصول ، أو الصفة على الموصوف .

والثاني : تقديم الخبر على « مِنْكُمْ » وحقُّه أن يَقَعَ بعده » .

قلت : قوله : وحقه أن يقع بعده يعني : بعده وبعد المبتدأ ، وإلا يصير كلامه لا معنى له . والثاني : أنه مبتدأ وجاز الابتداء به لوصفه بقوله « مِنْكُمْ » وأعرب سيبويه « سَوَاءٌ »عليه الجهر والسر كذلك ، وقول ابن عطية : إنَّ سيبويه ضعف ذلك ، بأنه ابتداء بنكرة غَلط عليه . قوله : « وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون معطوفاً على « مُسْتَخْفٍ » ويراد بـ « مَنْ » حينئذ اثنان وحمل المبتدأ الذي هو لفظ « هُوَ » على لفظها فأفرد والخبر على معناها فثناه .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٦٩) .

الوجه الثاني : أن يكون عطفاً على « مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ » وحده ، ويوضح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري قال : فَإنْ قُلْتُ : كان حق العبارة أن يقال : ومن هو مستخف بالليل ، ومن هو سارب بالنهار ، حتى يتناول معنى الاستواء المستخفي والسارب ، وإلا فقد تناول واحداً هو مستخف وسارب ؟ قُلْتُ : فيه وجهان .

أحدهما : أن قوله « وَسَارِبٌ » عطف على « مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ » لا على « مُسْتَخْفٍ » .

والثاني : أنه عطف على « مُسْتَخْفٍ » ، إلاَّ أَنَّ « مَنْ » في معنى الاثنين كقوله :

٢٨٦٨ - ..... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[1]

كأنه قيل : سواء منكم اثنان : مستخف بالليل ، وسارب بالنهار . قلت : وفي قوله : « كان حق العبارة كذا سُوءُ أَدَبٍ وقوله كقوله : « نَكُنْ مِثْلُ مَنْ . . . » يشير إلى البيت المشهور في قصة بعضهم مع ذئب يخاطبه :

٢٨٦٩ - تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[2]

وليس في البيت حمل على اللفظ والمعنى إنما فيه حملٌ على المعنى فقط وهو مقصوده . وقوله : وإلاَّ فقد تناول واحداً هو « مُسْتَخْفٍ » و « سَارِبَ » لو قال بهذا قائل لأصاب الصواب . وهو مذهب ابن عباس ومجاهد ذهبا إلى أن المستخفي والسارب شخص واحد يستخفي بالليل ويسرب بالنهار ليرى تصرفه في الناس .

الثالث : أن يكون على حذف « مَنْ » الموصولة ، أي : ومن هو سارب ، وهذا إنما يتمشى عند الكوفيين فإنهم يجيزون حذف الموصول ، وقد تقدم[3] استدلالهم على ذلك . والسَّارِبُ : اسم فاعل من « سَرَبَ يَسْرُبُ ، أي : تَصَرَّفَ كَيْفَ شَاءَ . قال :

٢٨٧٠ - أَنَى سَرَبْتُ وَكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبِ وَتَقَرُّبُ الأَحْلامِ غَيْرُ قَرِيبِ[4]

وقال آخر :

٢٨٧١ - وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهْوَ سَارِبُ[5]

أي : متصرف كيف توجه لا يدفعه أحد ، عن مرعى . يصف قومه بالمنعة والقوة .

لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ لَهُ ﴾ .

الضمير في أربعة أوجه :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) انظر سورة البقرة ، آية : (١٦٤) .
(٤) البيت لقيس بن الخطيم انظر الطبري (١٦/٣٦٧) ، القرطبي (٩/٢٩٠) ، اللسان «سرب» .
(٥) تقدم .

أحدها : أنه عائد على « مَنْ » المكررة ، أي : لمن أسر القول ، ولمن جهر به ، ولمن استخفى وسرب . « مُعَقِّبَاتٌ » أي : جماعة من الملائكة يعقب بعضهم بعضاً .

الثاني : أنه يعود على « مَنْ » الأخيرة ، وهو قول ابن عباس . قال ابن عطية : و « المُعَقِّبَاتُ » على هذا حَرَسُ الرَّجُلِ وَجَلاَوِزتُه الذين يحفظونه ، قالوا : والآية على هذا : في الرؤساء الكفار ، واختاره الطبري في آخرين » . إلا أنَّ الماوردي ذكر هذا التأويل أن الكلام نفي ، والتقدير : لا يحفظونه ، وهذا ينبغي ألا يسمع البتة ، كيف يبرز كلام موجب ، ويراد به نفي ، وحذف : « لا » إنما يجوز إذا كان المنفي مضارعاً في جواب قسم نحو : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾[1] وقد تقدم تحريره ، إنما معنى الكلام كما قال المهدوي : يحفظونه من أمر الله في ظنه وزعمه .

الثالث : أن الضمير في « لَهُ » يعود على الله تعالى ذكره ، وفي « يَحْفَظُونَهُ » للعبد ، أي : لله ملائكة يحفظون العبد من الآفات ويحفظون عليه أعماله ، قاله الحسن .

الرابع : عود الضميرين على النبي - ﷺ - وإنْ لم يجر له ذكر قريب ولتقدم ما يشعر به ، في قوله : « لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ » . و ﴿ مُعَقِّبَاتٌ ﴾ جمع مُعَقِّبٍ بزنة « مُفَعِّل » من : عَقَّبَ الرَّجُلُ إذا جاء عَقْبَ الآخر ، لأن بعضهم يعقب بعضاً ، أو لأنهم يعقبون ما يتكلم به . وقال الزمخشري : « والأصل معتقبات ، فأدغمت التاء في القاف كقولـه : ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُون ﴾[2] أي : المعتذرون ، ويجوز مِعقبات ، بكسر العين ، ولم يقرأ به .

قال الشيخ[3] : وهذا وَهْمٌ فاحشٌ . لا تدغم التاء في القاف ولا القاف في التاء ، لا من كلمة ولا من كلمتين ، وقد نَصَّ التصريفيون على أن القاف والكاف كل منهما تدغم في الأخرى ، ولا يدغمان في غيرهما ، ولا يدغم غيرهما فيهما . وأما تشبيهه بقوله : « وَجَاء الْمُعَذِّرُونَ » فلا يتعين أن يكون أصله المعتذرون ، وقد تقدم توجيهه وأنه لا يتعين ذلك فيه ، وأما قوله : « ويجوز » « مِعقِّبات » بكسر العين فهذا لا يجوز ، لأنه بناه على أن أصله : معتقبات ، فأدغمت التاء في القاف ، وقد بينا أن ذلك وهم فاحش . وفي « مُعَقِّبات » احتمالان .

أحدهما : أن يكون جمع مُعقِّبَةٍ ، بمعنى : مُعَقِّبٍ والتاء للمبالغة ، كـ « علاَّمةٍ » ، « ونَسَّابةٍ » أي : ملك مُعَقِّبٌ ثم جمع هذا كـ « عَلاّماتٍ ونَسّابَاتٍ » .

والثاني : أن تكون مُعَقِّبَةٌ صفة لجماعة ، ثم جمع هذا الوصف ، وذكر ابن جرير : أن مُعَقِّبَةٌ جمع مُعَقِّبٍ ، وشبّه ذلك بـ « رَجُلٍ ورِجَالٍ ورِجَالاتٍ » .

قال الشيخ : « وليس كما ذكر إنما ذلك كـ « جَمَلٍ وجِمَالٍ وجِمَالاتٍ » ، ومُعَقِّبٍ ومُعَقِّبَاتٍ إنما هي كـ « ضَارِبةٍ وضَارِبَاتٍ » . ويمكن أن يجاب عنه بأنه يريد بذلك أنه أطلق من حيث الاستعمال على جمع مُعَقِّبٍ ، وإنْ كان أصله أن يطلق على مؤنث « مُعَقِّبٍ » فصار مثل : الواردة للجماعة الذين يردون . وإنْ كان أصله للمؤنثة من جهة أن جموع التكسير في العقلاء تعامل معاملة المؤنثة في الإخبار وعود الضمير ، ومنه قولهم : « الرِّجَالُ وأعْضادُهَا ، والعلماءُ ذاهبةٌ إلى كَذا ، وتشبيهه ذلك بـ « رَجُلٍ وَرِجَالٍ ورِجَالاتٍ » من حيث المعنى لا الصناعة . وقرأ أُبي وأبو البرهسم وعبيد

---

(١) سورة يوسف ، آية : (٨٥) .

(٢) سورة التوبة ، آية : (٩٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/ ٣٧١) .

الله بن زياد « لَهُ مَعَاقِيبُ » ، قال الزمخشري : « جمع مُعْقِبٍ أو مُعْقِبةٍ والياء عوض من حذف إحدى القافين في التكسير » . قُلْتُ : ويوضح هذا ما قاله ابن جني فإنَّهُ قال : مَعَاقِيبُ تكسير مُعْقِبٍ كـ « مُطْعِم ، ومَطَاعِمُ ، ومُقْدِم ، ومَقَادِيم فكأن « مُعْقِباً » جمع على مُعَاقِبةٌ ، ثم جُعلت التاء في « مَعَاقِيبُ » عوضاً عن الهاء المحذوفة في « مُعَاقِبَةٍ » .

قوله : ﴿ مِنْ بينِ يَدْيهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « مُعَقِّبَاتٌ » ويجوز أن يتعلق بـ « مُعَقِّبَاتٌ » و « مِنْ » لابتداء الغاية ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي هو الظرف الواقع خبراً . والكلام على هذه الأوجه تام عند قوله : « وَمِنْ خَلْفِهِ » وقد عبَّر أبو البقاء عن هذه الأوجه بعبارة مشكلة ، هذا شرحها ، وهي قوله : « مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ » ، يجوز أن يكون صفة لـ « مُعَقِّبَاتٌ » ، وأَنْ يكون ظرفاً ، وأن يكون حالاً من الضمير الذي فيه ، فعلى هذا يتم الكلام عنده إنتهى . ويجوز أن يتعلّق بـ « يَحْفَظُونَهُ » أي : يحفظونه من بين يديه ومن خلفه . فَإنْ قُلْتَ : كَيْفَ يتعلق حرفان متحدان لفظاً ومعنى بعاملٍ واحدٍ ، وهما : « مِنْ » الداخلة على « بَيْنِ » ، و « مِنْ » الداخلة على « أَمْرِ اللَّهِ » فالجواب أن « مِنْ » الثانية مغايرة للأولى في المعنى ، كما ستعرفه .

قوله ﴿ يَحْفَظُونَهُ ﴾ : يجوز أن يكون صفة لـ « مُعَقِّبَاتٌ » ويجوز أن يكون حالاً من الضمير ، المستكن في الجار ، الواقع خبراً ، و « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » متعلق به ، و « مِنْ » إما للسبب أي : بسبب أمر الله ، ويدل عليه قراءة علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وزيد بن علي ، وعكرمة « بِأَمْرِ اللَّهِ » ، وقيل : المعنى على هذا يحفظون عمله بإذن الله ، فحذف المضاف ، وإما أن تكون على بابها . قال أبو البقاء : « مِنْ أَمْرِ اللَّهِ » ، أي : من الجن ، والإنس ، فتكون على بابها . يعني : أنه يراد بـ « أَمْرِ اللَّهِ » نفس ما يحفظ منه ، كـ « مَرَدَة الإنس والجن » ، فتكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، وجوَّز أيضاً أن تكون بمعنى « عَنْ » وليس عليه معنى يليق بالآية الكريمة ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « مُعَقِّبَاتٌ » أيضاً ، فيجيء الوصف بثلاثة أشياء في بعض الأوجه المتقدمة بكونها من بين يديه ومن خلفه وبكونها تحفظه ، وبكونها من أمر الله ، ولكن يتقدم الوصف بالجملة على الوصف بالجار ، وهو جائز فصيح وليس في الكلام تقديم وتأخير ، كما زعم الفراء وغيره ، وأن الأصل : له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ، لأن الأصل عدمه مع الاستغناء عنه . قوله : « وَإِذَا أَرَادَ » العامل في « إِذَا » محذوف لدلالة جوابها عليه تقديره : لم يرد أو وقع ، ونحوهما ، ولا يعمل فيها جوابها ، لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها .

هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾

قوله : ﴿ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾ .

يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوف ، أي : يخافون خوفاً ويطمعون طمعاً ، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصب على الحال ، وفي صاحب الحال حينئذ وجهان :

أحدهما : أنه مفعول « يُرِيكُمُ » الأول أي : خائفين طامعين ، أي : تخافون صواعقه ويطمعون في مطره ، كما قال المتنبي :

٢٨٧٢ - فَتىً كَالسَّحَابِ الْجَوْنِ يُخْشَى وَيُرْتَجَى وَيُرَجَّى الْحَيَا مِنْهَا وَتُخْشَى الصَّوَاعِقُ[١]

والثاني : أنه البَرْقُ ، أي : يريكموه حال كونه ذا ضعف وطمع ، أو هو في نفسه خوف وطمع على المبالغة والمعنى ـ كما تقدم ـ ، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، ذكره أبو البقاء ، ومنعه الزمخشري بعدم اتحاد الفاعل ، يعني : أن الفاعل« الإرادة » ، وهو الله تعالى غير فاعل الخوف والطمع وهو ضمير المخاطبين فاختلف فاعل الفعل المعلل وفاعل العلة ، وهذا يمكن أن يجاب عليه بأن المفعول في قوة الفاعل ، فإنّ معنى « يُرِيكُمُ » يجعلكم رائين فتخافون وتطمعون ، ومثله في المعنى قول النابغةِ الذُّبْيَانيِّ :

٢٨٧٣ - وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرا
حِذاراً عَلَى أَنْ لاَ تُنَالَ مَقَادَتِي وَلاَ نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتْنَ حَرَائِرا[٢]

فـ « حِذَاراً » مفعول من أجله ، وفاعله هو المتكلم ، والفعل المعلل هو الذي « حَلَّتْ » فاعله « بُيُوتِي » ، فقد اختلف الفاعل ، قالوا : لكن لما كان التقدير : وأحللت بيوتي حذاراً ، صحَّ ذلك . وقد جوَّز الزمخشري ذلك أيضاً على حذف مضاف ، فقال : « إلاَّ على تقدير حذف مضاف ، أي : إرادة خوف وطمع ، وجوَّزه أيضاً على أن بعض المصادر ناب عن بعض ، يعني : أن الأصل : يريكم البرق إخافة وإطماعاً » . فَإنَّ المُرْئِي والْمُخِيفَ والمُطْمِعَ هو الله ـ تعالى ـ ، فناب خوف عن إخافة ، وطمع عن إطماع ، نحو : ﴿ **أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً** ﴾[٣] على أنه قد ذهب جماعة منهم ابن خروف إلى أن اتحاد الفاعل ليس شرطاً .

قوله : ﴿ **وَهُمْ يُجَادِلُونَ** ﴾ .

يجوز أن تكون الجملة مستأنفة ، أخبر عنهم بذلك ، ويجوز أن تكون حالاً ، وظاهر لكلام الزمخشري أنها حال من مفعول « يُصِيبُ » فإنه قال : « وقيل : الواو للحال أي : فيصيب بها من يشاء في حال جدالهم » ، وجعلها غيره حالاً من مفعول « يَشَاءُ » . قوله : ﴿ **وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ** ﴾ : هذه الجملة حال من الجلالة الكريمة ، ويضعف استئنافها ، وقرأ العامة بكسر الميم ، وهو القوة والإهلاك . قال عبد المطلب :

٢٨٧٤ - لاَ يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ غَدْواً مِحَالَكَ[٤]

وقال الأعشى :

٢٨٧٥ - فَرْعُ نَبْعٍ يَهْتَزُّ فِي غُصُنِ الْمَجْـ ـدِ عَظِيمُ النَّدَى شَدِيدُ المِحَالِ[٥]

والْمِحَالُ أيضاً : أشد الْمُكَايَدَةِ والمُمَاكرةِ ، يُقالُ : ماحلة مُمَاحَلةً ، ومنه : تَمَحَّلَ فُلانٌ بكذا ، أي : تكلف له استعمال الْحِيَلةِ . وقال أبو زيد : « هو النِّقْمَةُ » . وقال ابن عرفة : هو الْجِدَالُ ، وفيه على هذا مقابلة معنوية ، كأنه

---

(١) انظر البيت في ديوانه (٦٩) ، العمدة (١/ ٣٨) ، وهو من شواهد البحر (٥/ ٣٧٤) ، وانظر الكشاف (٢/ ٤٠٣) .
(٢) تقدما .
(٣) سورة نوح ، آية : (١٧) .
(٤) البيت في تفسير القرطبي (٩/ ٣٠٠) ، روح المعاني (١٣/ ١٢٢) ، اللسان «محل» .
(٥) البيت في ديوانه (١٤١) ، الطبري (١٦/ ٣٩٥) ، مجاز القرآن (١/ ٣٢٥) ، القرطبي (٩/ ٢٩٩) ، روح المعاني (١٣/ ١٢٣) ، اللسان «محل» .

قيل : وهم يجادلون في الله وهو شديد المُجَادلة . واختلفوا في ميمه ، فالجمهور على أنها أصلية في الْمَحْلِ ، وهو الْمَكْرُ والْكَيْدُ ، ووزنه « فِعَالٌ » كـ « مِهَادٍ » . وقال القتبي : « إنَّهُ مِن الْحِيلة ، وميمه مزيدة كـ « مَكَان » من الْكَونِ ، ثم يقال : تمكنت . « وقد غلَّطه الأزهري ، وقال : « لو كان مِفْعَلاً من الْحِيلةِ لظهرت الواو ، مثل : مِرْوَدٌ ومِجْولٌ ومِحْوَرٌ » وقرأ الأعرج والضحاك بفتحها ، والظاهر أنه لغة في المكسورها ، وهو مذهب ابن عباس فإنه فسَّره بالْحَوْلِي ،وفسَّره غَيْرُهُ بالحِيلَةِ . وقال الزمخشري : « وقرأ الأعرج بفتح الميم ، على أنه « مَفْعَل » من حَالَ يَحُولُ مُحَالاً ، إذا احتال . ومنه : « أَحْوَلَ مِنْ ذِئْبٍ »[1] ، أي : أشد حيلة ، ويجوز أن يكون المعنى : شديد الفقار ، ويكون مثلاً في القوة والقدرة ، كما جاء : فساعد الله أشد ، وموساه أحد ، لأن الحيوان إذا اشتد محاله ، كان منعوتاً بشدة القوة والاضطلاع بما يعجز عنه غيره . ألا ترى إلى قولهم : فقرته الفواقر ؟ وذلك أن الفقار عمود الظهر وقوامه » .

لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ١٤ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ١٥

قوله : ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ﴾ .

من باب إضافة الموصوف إلى الصفة ، والأصل : له الدعوة الحق ، كقوله : « وَلَدَارُ الآخِرَةِ » على أحد الوجهين ، وقال الزمخشري : « فيه وجهان :

أحدهما : أن تضاف الدعوة إلى « الْحَقِّ » الذي هو نقيض الباطل ، كما تضاف الكلمة إليه في قولك : كَلمةُ الْحَقِّ .

والثاني : أن تضاف إلى « الْحَقِّ » الذي هو الله تعالى ، على معنى : دعوة المدعو الحق الذي يسمع فيجيب .

قال الشيخ[2] : وهذا الوجه الثاني لا يظهر ، لأن مآله إلى تقدير : لله دعوة الله ، كما تقول : « لزيد دعوة زيد » . وهذا التركيب لا يصح . قُلْتُ : وأينَ هذا مما قاله الزمخشري حتى يرد عليه به ؟ قوله : « وَالذِينَ يَدْعُونَ » يجوز أن يراد بـ « الَّذِينَ » المشركون ، فالواو في « يَدْعُونَ » عائدة ، ومفعوله محذوف ، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتهم إياه معاملتهم ، والتقدير والمشركون الذين يدعون الأصنام لا تستجيب لهم الأصنام إلا كاستجابة باسط كفيه ، أي : كاستجابة الماء من بسط كفيه إليه يطلب منه أن يبلغ فاه ، والماء جماد لا يشعر ببسط كفيه ، ولا بعطشه ، ولا يقدر أن يجيبه ويبلغ فاه ، قال معناه الزمخشري ، ولما ذكر أبو البقاء قريباً من ذلك ، قدر التقدير المذكور ، قال : « والمصدر في هذا التقدير مضاف إلى المفعول ، كقوله : « لَا يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ » ، وفاعل هذا المصدر مضمر ، وهو ضمير الماء ، أي : لا يجيبونهم إلاَّ كما يجيب الماء باسط كفيه إليه ، والإجابة هنا كناية عن الانقياد » . ويجوز أن يراد بـ « الَّذِينَ » الأصنام ، أي : والآلهة الذين يدعونهم من دون الله ، لا يستجيبون لهم بشيء إلا استجابة ، والتقدير : كما تقدم في الوجه قبله ، وإنما جمعهم جمع العقلاء إما للإختلاط ، لأن آلهة عقلاء وجماد ،

---

(١) مجمع الأمثال ١/٤٠٤ .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٣٧٦) .

وإما لمعاملتهم إياها معاملة العقلاء في زعمهم، فالواو في «يَدْعُونَ» للمشركين والعائد المحذوف للأصنام وكذا واو « يَسْتَجِيبُونَ » . وقرأ اليزيدي عن أبي عمرو « تَدْعُونَ » بالخطاب ، وهي مقوية للوجه الثاني ولم يذكر الزمخشري غيره . قوله : « لِيَبْلُغَ » اللام : متعلق بـ « بَاسِطِ » وفاعل « لِيَبْلُغَ » ضمير الماء . قوله : « وَمَا هُوَ بِبالِغِه » في « هُوَ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ضمير الماء ، والهاء في « بِبَالِغِهِ » للفم ، أي : وما الماء ببالغ فيه .

الثاني : أنه ضمير الفم ، والهاء في « بِبَالِغِه » للماء ، أي : وما الفم ببالغ الماء ، إذ كل واحد منهما لا يبلغ الآخر على هذه الحال ، فنسبة الفعل إلى كل واحد وعدمها صحيحان.

الثالث : أن يكون ضمير الباسط والهاء في « بِبَالِغِه » للماء ، أي : وما بسط كفيه إلى الماء ببالغ الماء ، ولا يجوز أن يكون « هُوَ » ضمير الباسط ، وفاعل « بِبَالِغِه » مضمراً ، والهاء في « بِبَالِغِه » للماء ، لأنه حينئذ يكون من باب جريان الصفة على غير مَنح هو له ، ومتى كان كذا لزم إبراز الفاعل ، فكان التركيب هكذا ، وما هو ببالغه الماء ، فلمَ جعلت الهاء في « بِبَالِغِه » للماء ، جاز أن يكون « هُوَ » ضمير الباسط ، كما تقدم تقريره . والكاف في « كَبَاسِطِ » إما نعت لمصدر محذوف ، وإما حال من ذلك المصدر ، كما تقدم تقريره غير مرة . وقال أبو البقاء : والكاف في « كَبَاسِطِ » إنْ جعلتها حرفاً ، كان فيها ضمير ، يعود على الموصوف المحذوف . وإنْ جعلتها اسماً لم يكن فيها ضمير » قُلْتُ : وكون الكاف اسماً في الكلام ، لم يقل به الجمهور ، بل الأخفش . ويعني بالموصوف ذلك المصدر الذي قدره فيما تقدم .

و ﴿ طَوْعاً وَكَرْهاً ﴾ .

إما مفعول من أجله وإما حال ، أي : طائعين وكارهين ، وإما منصوب على المصدر المؤكد بفعل مضمر . وقرأ أبو مجلز « والإيصال » بالياء قبل الصاد . وخَرَّجَهَا ابن جني على أنه مصدر أصل كـ « ضَارَب »أي : دخل في الأصيل ، كأصْبَحَ أي : دَخَلَ في الصبَاحِ . « وَظِلاَلُهُمْ » عطف على « مَنْ » ، و « بِالْغُدُوِّ » متعلق بـ « يَسْجُدُ » والباء بمعنى « فِي » ، أي : في هذين الوقتين .

قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۚ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ سُوٓءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿ يَسْتَوِي ﴾ .

وقرأ الأخوان وأبو بكر عن عاصم :

بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، والوجهان واضحان باعتبار أن الفاعل مجازي التأنيث ، فيجوز في فعله التذكير والتأنيث ، كنظائر له مرت . وقوله : « أَمْ هَلْ » هذه « أَمْ » المنقطعة ، فتقدر بـ « بَلْ » والهمزة عند الجمهور ، وبـ « بَلْ » وَحْدَها عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وقد تقدم ذلك مُحرراً . وقد يتقوى بهذه الآية من يرى تقديرها بـ « بَلْ » فقط لوقوع « هَلْ » بعدها ، فلو قدرناها بـ « بَلْ » والهمزة ، لزم اجتماع حرفي معنى ، فنقدرها بـ « بَلْ » وحدها ، و « لاَ » تقوية له . فإنَّ الهمزة قد جامعت « هَلْ » في اللفظ ، كقوله :

٢٨٧٦ - ..... أَهَـل رَأَوْنَـا بِسَفْـحِ الْقَـاعِ ذِي الأَكَمِ[1]

فأولى أن يجامعها تقديراً . ولقائل أن يقول : لا نسلم أن « هَلْ » هذه استفهامية ، بل بمعنى « قَدْ » وإليه ذهب جماعة ، وإنْ لم تجامعها همزة ، كقوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلى الإِنْسَانِ حِينٌ » أي : قد أتى . فهنا أولى ، والسماعُ قد ورد بوقوع « هَلْ » بعد « أَمْ » وبعدمه ، فَمِنَ الأول هذه الآية ، ومن الثاني ما بعدها من قوله « أَمْ جَعَلُوا » وقد جمع الشاعر بين الاستعمالين في قوله :

٢٨٧٧ - هَـلْ مَـا عَلِمْتَ وَمَـا اسْتَـوْدَعْت مَكْتُـومُ أَمْ حَبْلُهَـا إِذْ نَـأَتْـكَ الْيَـوْمَ مَصْـرُومُ[2]
أَمْ هَـلْ كَبِيـرٌ بَكَى لَـمْ يَقْضِ عَبْـرَتَـهُ إِثْـرَ الأَحِبَّـةِ يَـوْمَ الْبَـيْـنِ مَـشْكُـومِ

والجملة من قوله : « خَلَقُوا » صفة لـ « شُرَكَاءَ » .

قوله : ﴿ أَوْدِيَةٌ ﴾ .

هو جمع « وَادٍ » ، وجمع فاعل على أَفْعِلةٍ . قال أبو البقاء : « شاذ ولم نسمعه في غير هذا الحرف » . ووَجْهُه أن فَاعِلاً قَدْ جاء بمعنى فَعِيلٍ ، وكما جاء فَعِيلٌ وأَفْعِلةٌ ، كـ « جَرِيبٍ وأَجْرِبةٍ » ، وكذلك فاعل . قُلْتُ : قد سمع « فاعل وأفعلة » في حرفين آخرين ، أحدهما : قولهم : جَائِرٌ وأَجْوِرةٌ ، والثاني : نَاجِية وأَنْجِية . قوله : « بِقَدَرِهَا » فيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « سَالَتْ » .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف ، لأنه صفة لـ « أَوْدِيَةٌ » ، وقرأ العامة بفتح الدال ، وزيد بن علي والأشهب العقيلي ، وأبو عمرو في رواية بسكونها ، وقد تقدم ذلك في البقرة[3] . و « احْتَمَلَ » بمعنى : حَمَلَ ، فافتعل بمعنى

---

(١) عجز بيت لزيد الخيل وصدره :
سـائـل فـوارس يـربـوع بشـدتِنـا
.....
انـظر البيت في المقتضب (١/١٨٢) ، الخصائص (٢/٢٦٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٥٢) ، المغنى (١/٣٥٢) ، أمالي ابن الشجري (١/١٠٨) ، الهمع (٢/٧٧) ، الدرر (٢/٩٥) ، الخزانة (١١/٢٦١) ، البحر (٥/٣٣٩) ، روح المعاني (١٣/١٢٨) .

(٢) البيتان لعلقمة الفحل انظر ديوانه (١٧) ، وهما من شواهد الكتاب (٣/١٧٨) ، المقتضب (٣/٢٩٠) ، العمدة لابن رشيق (١/١٠٤) ، المحتسب (٢/٢١٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/١٨) ، الهمع (٢/٢٣٣) ، الدرر (٢/١٧٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٣٣٤) ، الخزانة (١١/٢٨٦) ، البحر المحيط (٥/٣٧٩) ، روح المعاني (١٣/١٢٨) .

(٣) آية ، (٢٣٦) .

المجرد ، وإنما نكَّر الأوديةَ وعرَّف « السَّيْلُ » ، لأن المطر ينزل في البقاع على المناوبة ، فتسيل السَّيْلُ بعض أودية الأرض دون بعض ، وتعريف « السَّيْلُ » ، لأنه قد فهم من الفعل قبله وهو « فَسَالَتْ » ، وهو لو نكر لكان نكرة ، فلما أعيد أعيد بلفظ التعريف ، نحو : « رأيت رجلاً فأكرمت الرَّجُلَ » . و « الزَّبَدُ » وَضَرُ الْغَلَيانِ وخَبْثِهِ . قال النابغة :

٢٨٧٨ ـ فَمَا الْفُرَاتُ إذا هَبَّ الرِّيَاحُ لَهُ تَرْمِي أَوَاذِيُّهِ الْعَبْرَيْنِ بِالزَّبَدِ[1]

وقيل : هو ما يحمله السَّيْلُ من غُثَاءٍ ونحوهِ ، وما ترمي به ضَفَّتاهُ من الْحَبَابِ ، وقيل : هو ما يطرده الوادي ، إذا حَسُرَ ماؤهُ وارتفعت أَمْوَاجُهُ ، وهي عبارات متقاربة ، والزَّبَدُ المستخرجُ من اللَّبن ، قيل : مشتق من هذه لمشابهته إياهُ في اللون ، ويقال : زَبَدْتُهُ أي : أعْطَيتُه مَالاً كَالزَّبَدِ . يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْكَثْرةِ . وفي الحديث : « غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وإنْ كَانَتْ مِثلَ زَبَدِ الْبَحْرِ »[2] .

قوله : ﴿ وَمِمَّا تُوقِدُونَ ﴾ هذا الجار خبر مقدم ومبتدأه « زَبَدٌ » ، و « مِثْلُهُ » صفة المبتدأ ، والتقدير : ومن الجواهر التي هي كالنُّحاس والذَّهَبِ والْفِضَّةِ ، زبد أي : خَبَثٌ مثله ، أي : مثل زبد الماء ، ووجه المماثلة أن كلاً منهما ناشىء من الإكدار . وقرأ الأخوان وحفص « يُوقِدُونَ » بالياء من تحت أي : الناس والباقون بالتاء من فوق على الخطاب . و « عَلَيْهِ » متعلق بـ « تُوقِدُونَ » ، وأما « فِي النَّارِ » ففيه وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « تُوقِدُونَ » وهو قول الفارسي ، والحوفي وأبي البقاء .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف ، أي : كائناً أو ثابتاً ، قاله مكي وغيره ومنعوا تعلقه بـ « تُوقِدُونَ » ، لأنهم زعموا أنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النَّارِ ، وتعليق حرف الجر بـ « تُوقِدُونَ » يقتضي تخصيص حال من حال أخرى ، وهذا غير لازم . قال أبو علي : قد يوقد على الشيء ، وإنْ لم يكن في النار ، كقوله تعالى : « فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ » . والطِّينُ لَمْ يكن فيها ، وإنما يصيبه لهبها ، وأيضاً فقد يكون ذلك على سبيل التوكيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ . قوله : ﴿ ابْتِغَاءَ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مفعول من أجله .

٢٨٧٩ ـ ..... [3]

وقوله : والله تعالى نفى الاستجابة مطلقاً ممنوع ، بل نفى تلك الاستجابة الأولى ، لا يقال فثبتت لنا استجابة غير حسنى ، لأن هذه الصفة لا مفهوم لها ، إذ الواقع أنَّ الاستجابة لله لا تكون إلا حُسْنَى . قوله : يصير مُفْلَتاً كيف يكون مُفْلَتاً مع قول الزمخشري مبتدأ في ذكر ما أعد لهم . وقوله : وأيضاً فتوهم الاشتراك ، كيف يتوهم هذا بوجه من الوجوه ، وكيف يقول ذلك مع قوله وإنْ كان تخصيص ذلك بالكافرين معلوماً ، فإذا عُلِمَ كيف يتوهم . والوجه الثاني : أن يكون «لِلَّذِيْنَ» خبراً مقدماً ، والمبتدأ « الحُسْنَى » ـ «والذين لم يستجيبوا» مبتدأ وخبره الجملة اللامتناعية بعده ، ويجوز على الوجه الأول أن يكون : «والَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ » مبتدأ ، وخبره الجملة الامتناعية بعده ، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين لم يستجيبوا لانتفاعهم دون غيرهم .

(١) البيت في ديوانه (١٦) ، شرح القصائد العشر (٥٣١) ، روح المعاني (١٣/ ١٣٠) .
أوذايه : مفردها آذى : الموج . العبرين : الضفتين .

(٢) أخرجه البخاري ٨/ ١٠٧) ، ومسلم في الدعاء (٢٨) ، وأحمد في المسند (٢/ ٣٠٢) ، وانظر تخريجنا له في شرح السنة للبغوي .

(٣) بياض في الأصل قدر صفحة .

﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَلَا يَنقُضُونَ ٱلْمِيثَٰقَ ﴿٢٠﴾ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢١﴾ وَٱلَّذِينَ صَبَرُا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾

قوله : ﴿ أَفَمَنْ يَعْلَمُ ﴾ .

كقوله : « أَعَلَمُ »[1] ، وقد تقدم تقرير القولين فيه ، ومذهب الزمخشري فيه بعد هنا .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يُوفُونَ ﴾ .

يجوز أن يكون نعتاً لـ « أُولى » ، أو بدلاً منه ، أو بياناً له ، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ أو منصوباً على إضمار فِعْلٍ ، كلاهما على المدح ، أو هو مرفوع بالابتداء ، وما بعده عطف عليه . و « أُوْلَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ » خبره .

قوله : ﴿ ابْتِغَاءَ وَجْهِ ﴾ .

يجوز أن يكون مفعولاً له ، وهو الظاهر ، وأن يكون حالاً ، أي : مبتغين والمصدر مضاف لمفعوله . قوله : « عُقْبَى الدَّارِ » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار قبله ، والجملة خبر « أُوْلَئِكَ » ويجوز أن يكون « لَهُمْ » خبر « أُوْلَئِكَ » ، و « عُقْبَى » فاعل بالاستقرار .

قوله : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ ﴾ .

يجوز أن يكون بدلاً من « عُقْبَى » ، وأن يكون بياناً ، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر ، وأن يكون مبتدأ خبره « يَدْخُلُونَها » ، وقرأ النخعي « جَنَّةُ » بالإفراد وتقدم الخلاف في « يَدْخُلُونَها »[2] ، والجملة من « يَدْخُلُونَها » تحتمل الاستئناف ، أو الحالية المقدرة .

قوله : « وَمَنْ صَلَحَ » يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على الواو ، وأغنى الفصل بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل ، وأن يكون منصوباً على المفعول معه ، وهو مرجوح ، وقرأ ابن أبي عبلة « صَلُحَ » بضم اللام ، وهي لغة مرجوحة . قوله : « مِنْ آبَائِهِمْ » في محل الحال من « مَنْ صَلَحَ » ، و « مَنْ » لبيان الجنس . وقرأ عيسى الثقفي : « وذُرِّيَّتِهِمْ » بالتوحيد .

﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ ﴿٢٥﴾ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ وَفَرِحُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا مَتَٰعٌ ﴿٢٦﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۗ

---

(١) سورة الأعراف ، آية : (١٨٥) .

(ف) انظر سورة البقرة ، آية : (٥٨) .

قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾

قوله : ﴿ سَلَامٌ ﴾ .

الجملة محكية بقول مضمر ، والقول المضمر حال من فاعل « يَدْخُلُونَ » أي : يدخلون قائلين . قوله : « بِمَا صَبَرْتُمْ » متعلق بما تعلق به « عَلَيْكُمْ » ، و « مَا » مصدرية ، أي : بسبب صبركم ، ولا يتعلق بـ « سَلَامٌ » (لأنه لا يفصل بين المصدر ومعموله بالخبر ، قاله أبو البقاء ، وقال الزمخشري : ويجوز أن يتعلق) بـ « سَلَامٌ » أي : نسلم عليكم ونكرمكم بصبركم . ولما نقله عنه الشيخ لم يعترض عليه بشيء ، والظاهر أنه لا يعترض عليه بما تقدم ، لأن ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدري ، وفعل هذا المصدر ليس من ذلك ، والباء إما سببية ـ كما تقدم ـ ، وإما بمعنى بدل ، أي : بدل صبركم ، أي : بما احتملتم مشاق الصبر ، وقيل : « بِمَا صَبَرْتُمْ » ، خبر مبتدأ مضمر ، أي هذا الثواب الجزيل بما صبرتم . وقرأ الجمهور « فَنِعْمَ » بكسر النون وسكون العين ، وابن يعمر بالفتح والكسرة ، وقد تقدم أنها الأصل كقوله :

٢٨٧٩ ـ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطُرْ[1]

ابن وثاب بالفتح والسكون ، وهي تخفيف الأصل ، ولغة تميم تسكين عين فَعْل مطلقاً ، والمخصوص بالمدح محذوف ، أي : الجنة .

قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ ﴾ .

مبتدأ ، والجملة من قوله : « أُوْلَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ » خبره ، والكلام في « اللَّعْنَةُ » كالكلام في عُقْبَى الدَّارِ » .

وقرأ زيد بن علي : « . . . يَقْدُرُ . . . » .

بضم العين . قوله : « وَفَرِحُواْ » هذا استئناف إخبار ، وقيل : بل هو عطف على صلة « الَّذِيْنَ » قبل . وفيه نظر من حيث الفصل بين أبعاض الصلة بالخبر وأيضاً فإنَّ هذا ماضٍ وما قبله مستقبل ، ولا يدعي التوافق في الزمان إلا أَنْ يُقالَ : ما المقصود استمرارهم بذلك ، أو أن الماضي متى وقع صلة ، صلح للمضي والاستقبال . قوله : « فِي الآخِرَةِ » أي : في جنب الآخرة ، وهذا الجار في موضع الحال تقديره : وما الحياة القريبة كائنة في جنب الآخرة إلا متاع ، ولا يجوز تعلقه بـ « الْحَيَاةِ » ولا بـ « الدُّنْيَا » ، لأنهما لا يقعان في الآخرة .

والضمير في : ﴿ إِلَيْهِ ﴾ .

عائد على « اللَّهَ » أي : إلى دينه وشرعه ، وقيل : على الرسول ، وقيل : على القرآن .

قوله : ﴿ الَّذِيْنَ آمَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ ﴾ .

يجوز فيه خمسة أوجه :

---

(١) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٣٨٧) .

أحدها : أن يكون مبتدأ خبره الموصول .

الثاني : وما بينهما اعتراض . الثاني : أنه بدل من « أَنَابَ » .

الثالث : أنه عطف بيان له .

الرابع : أنه خبر مبتدأ مضمر .

الخامس : أنه منصوب بإضمار فعل . قوله ﴿ بِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ يجوز أن يتعلق بـ « تَطْمئِنُّ » فتكون الباء سببية ، أي : بسبب ذكر الله . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون مفعولاً به ، أي : الطمأنينة تحصل بذكر الله . الثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من « قُلُوبُهُمْ » أي : تطمئن وفيها ذكر الله » .

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ﴿٢٩﴾ كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ الَّذِيْنَ آمنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾ .

فيه أوجه : أن يكون بدلاً من « الْقُلُوبِ » على حذف مضاف ، أي : قلوب الذين آمنوا ، وأن يكون بدلاً من « مَنْ أَنَابَ » وهذا على قول من لم يجعل الموصول الأول بدلاً ممن أناب ، وإلا كان يتولى بدلان ، وأن يكون مبتدأ و « طُوبَىٰ لَهُمْ » جملة خبرية ، وأن تكون خبر مبتدأ مضمر ، وأن يكون منصوباً بإضمار فعل ، والجملة من « طُوبَى لَهُمْ » على هذين الوجهين حال مقدرة ، العامل فيها « آمنُواْ وَعَمِلُواْ » . وواو « طُوبَى » منقلبة عن « ياء » ، لأنها من الطيب ، وإنما قلبت لأجل الضمة قبلها ، كـ « مُوْسر ، ومُوْقن » من : اليسر واليقين ، واختلفوا فيها ، فقيل : هي اسم مفرد مصدر كـ « بُشْرَى » « رُجْعَى » ، من طَابَ يَطِيبُ ، وقيل : بل هي جمع طِيْبَةٍ ، كما قالوا : كُوسَى في جمع كَيِّسَةٍ ، وضُوقَى في جمع ضَيِّقَةٍ ، ويجوز أن يقال : طِيبى بكسر الفاء وكذلك الْكِيسى والضِيقى ، وهل هي اسم شجرة بعينها ، أو اسم للجنة بلغة الهند ، أو الحبشة خلاف مشهور ، وجاز الابتداء بـ « طُوبَى » إما : لأنها علم لشيء بعينه ، وإما : لأنها نكرة في معنى الدعاء كـ « سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَوَيْلٌ لَكَ » كذا قال سيبويه . وقال ابن مالك : أنه يلتزم رفعها بالابتداء ولا تدخل عليها نواسخه ، وهذا يُردُّ عليه أَنَّ بعضهم جعلها في الآية منصوبة بإضمار فعل ، أي : وجعل لهم طُوبَى . وقد يتأيد ذلك بقراءة عيسى الثقفي « وحسنَ مآب » بنصب النون . قال[1] : إنه معطوف على « طُوبَى » ، وأنها في موضع نصب . قال ثعلب : وطُوبَى على هذا مصدر ، كما قالوا : « سَقْياً » . وخَرَّج هذه القراءة صاحب اللوامح : على النداء كـ ﴿ يَا أَسَفَاً عَلَى يُوسُف ﴾[2] ، يعني : أن طُوبَى مضاف للضمير ، واللام مقحمة كقوله :

٢٨٨٠ - ..... يَـا بُـؤْسَ لِلْجَهْـلِ ضَـرَّاراً لأَقْـوَامِ[3]

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٣٩٠) .

(٢) سورة يوسف ، آية : (٨٤) .

(٣) تقدم .

وقوله :

٢٨٨١ - يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا[1]

ولذلك سقط التنوين من « بُؤْسَ » كأنه قيل : يا طيباهم ، أي : ما أطيبهم وأحسن مآبهم . قال الزمخشري : « ومعنى « طُوبَى لَكَ » أَصَبْتَ خيراً وطيباً ، ومحلها النصب أو الرفع كقولك : طيباً لَكَ ، وطيبٌ لَكَ ، سلاماً لَكَ ، وسَلَامٌ لَكَ ، والقراءة في قوله « وَحُسْنُ مآبٍ » بالنصب والرفع تدلك على محلها ، واللام في « لَهُمْ » للبيان مثلها في « سَقياً لَكَ » . » فهذا يدل على أنها تتصرف ، ولا يلزم الرفع بالابتداء .

وقرأ مكوزة الأعرابي : طِيبى ، بكسر الطاء ، لتسلم الياء ، نحو : بِيْض ومِعيشة ، وقرىء : « وحَسُنَ مآبٌ » على أنه فعل أصله : حسن فنقلت ضمة العين إلى الفاء ، قصداً للمدح كقولهم : « حَسُنَ ذَا أَدَباً » ومَآبٌ فاعله .

قوله : ﴿ كَذٰلِكَ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ .

الكاف : في محل نصب كنظائرها . قال الزمخشري : « مثل ذلك الإرسال أرسلناك ، يعني أرسلناك إرسالاً له شأن » . وقيل الكاف متعلقة بالمعنى الذي في قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي ﴾ ، أي : كما ابتدأ الله هذا كذلك أرسلناك . وقال ابن عطية : « الذي يظهر لي أن المعنى كما أجرينا العادة بأن الله يضل ويهدي لا بالآيات المقترحة فكذلك أيضاً فعلنا في هذه الأمة : أرسلناك إليها بوحي لا بآيات مقترحة » . وقال أبو البقاء : « كذلك الأمر كذلك » فجعلها في موضع رفع . وقال الحوفي : « الكاف للتشبيه في موضع نصب ، أي : كفعلنا الهداية والإضلال ، والإشارة بذلك إلى ما وصف به نفسه من أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء . قوله : ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ جملة في محل جر صفة لـ « أُمَّةٍ » و « لِتَتْلُوَاْ » متعلق بـ « أَرْسَلْنَاكَ » . قوله : ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ ، يجوز أن تكون هذه الجملة استئنافية وأن تكون حالية ، والضمير في « وَهُمْ » عائد على « أُمَّةٍ » من حيث المعنى ، ولو عاد على لفظها لكان التركيب وهي تكفي . وقيل : الضمير عائد على « أُمَّةٍ » وعلى « أُمَمٌ » ، وقيل : على الذين قالوا : « لَوْلَا أُنزِلَ » .

وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٣١﴾ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٣٢﴾

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً ﴾ .

جوابها محذوف ، أي : لكان هذا القرآن ، لأنه في غاية ما يكون من الصحة ، وقيل : تقديره : لما آمنوا . ونقل عن الفراء أنَّ جواب « لَوْ » هي الجملة من قوله : « وَهُمْ يَكْفُرُونَ » ففي الكلام تقديم وتأخير ، وما بينهما اعتراض ، وهذا في الحقيقة دال على الجواب ، وإنما حذفت التاء في قوله « وكُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى » وبقيت في الفعلين قبله لأنه من باب

---

(١) تقدم .

التغليب ، لأن الموتى يشمل المذكر والمؤنث . قوله : « أَفَلَمْ يَيْأسِ الَّذِينَ » أصل اليأس : قَطْعُ الطمعِ عن الشيءِ والْقُنُوطُ منه . واختلف الناس فيه هنا ، فقال بعضهم : هو هنا على بابه والمعنى ؛ أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان الكفار من قريش ، وذلك أنهم لما سألوا هذه الآيات طمعوا في إيمانهم ، وطلبوا نزول هذه الآيات ليؤمن الكفار ، وعلم الله أنهم لا يؤمنون ، فقال : «أفلم ييأسوا من إيمانهم». قاله الكسائي . وقال الفراء : « أوقع الله للمؤمنين أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ، فقال : أفلم ييأسوا علماً . يقول : يؤيسهم العلم مضمراً ، كما تقول في الكلام : « يَئِستُ منك ألَّا تُفْلِحُ » كأنه قال : علمه علماً ، قال : فَيَئِستُ بمعنى علمت ، وإن لم يكن قد سمع فإنه يتوجه إلى ذلك التأويل » . وقال ابن عطية : ويحتمل أن يكون اليأس في هذه الآية على بابه ، وذلك أنه لمَّا أبعد إيمانهم في قوله : « وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً » على التأويلين في المحذوف المقدر ، قال في هذه أفلم ييأس المؤمنون من إيمان هؤلاء علماً فيهم أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً » .

وقال الزمخشري : « ويجوز أن يتعلق « أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ » بـ «آمَنُوا »، على معنى : أو لم يقنط عن إيمان هؤلاء الكفرة الذين آمنوا بأن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولهداهم » . وهذا قد سبقه إليه أبو العباس .

وقال الشيخ :[1] « ويحتمل عندي وجه آخر غير الذي ذكروه : وهو أن الكلام تام عند قوله : « أَفَلَمْ يَيْأسِ الَّذِينَ آمَنُواْ » ، وهو تقرير أي : قد يئس المؤمنون من إيمان المعاندين ، و « أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ » جواب قسم محذوف ، أي : وأقسم لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ، ويدل على هذا القسم وجود « أَنْ » مع « لَوْ » كقوله :

٢٨٨٢ - أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ[2]

وقول الآخر :

٢٨٨٣ - فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[3]

وقد ذكر سيبويه أنَّ « أَنْ » تأتي بعد القسم ، وجعلها ابن عصفور رابطة للقسم بالجملة المقسم عليها » . وقال بعضهم : بل هو هنا بمعنى « عَلِمَ وتَبَيَّنَ » . وقال القاسم بن مَعْنٍ - وهو من ثقات الكوفيين - هي لغة هوازن » وقال ابن الْكَلْبِي : هي لغة حي مِن النَّخْعِ ، ومنه قول رباح بن عديّ :

٢٨٨٤ - أَلَمْ يَيْئَسِ الأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ ... وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرةِ نَائِياً[4]

وقول سحيم بن وثيل الرياحي :

٢٨٨٥ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَيْسُرُونَنِي ... أَلَمْ تَيْئَسُواْ أَنِّي ابنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[5]

---

(١) انظر البحر المحيط (٣٩٢/٥) .

(٢) البيت لـ «أمرة» من غنى كما في المعاني للفراء (٤٤/٢) ، وانظر رصف المباني (١١٦) ، الإنصاف (٢٠٠/١) ، المقرب (٢٠٥/١) ، الجنى الداني (٢٤٠) ، المغني (٣٣/١) ، شواهد المغني (٤١) ، التصريح (٢٣٣/٢) ، البحر المحيط (٣٩٢/٥) .

(٣) البيت للمسيب بن علس وهو من شواهد الكتاب (١٠٧/٣) ، شرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٩) ، أوضح المسالك (٢٠٣/٢) ، المغنى (٣٣/١) ، شواهد المغني (٤٠) ، الخزانة (٢٦٠/١) ، البحر المحيط (٣٩٣/٥) .

(٤) البيت في المحتسب (٣٥٧/١) ، الطبري (٤٥٠/١٦) ، القرطبي (٣٢٠/٩) ، البحر المحيط (٣٩٢/٥) ، روح المعاني (١٥٦/١٣) .

(٥) البيت نسب لابنه جابر بن سحيم وقد تقدم وانظر المحتسب =

وقول الآخر :

٢٨٨٦ ـ حَتَّى إذَا يَئِسَ الرُّمَاةُ وَأَرْسَلُوا غُضْباً دَوَاجِنَ قَافِلاً أَعْصَامُهَا[1]

وردَّ الفراء هذا وقال : « لم أسمع يَئِستُ بمعنى عَلِمْتُ » . ورُدَّ عليه بأَنَّ مَنْ حَفِظَ حُجة على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ . ويدل على ذلك قراءة علي وابن عباس وابن أبي مليكة والجحدري وعلي بن الحسين وابنه زيد ، وجعفر بن محمد وابن يزيد المديني وعبد الله بن يزيد وعلي بن بذيمة « أَفَلَمْ يَتَبَيَّن » من تبينت كذا إذا عرفته . وقد افترى من قال : إنما كتبه الكاتب وهو نَاعِسٌ ، وكان أصله : أفلم يتبين فسوى هذه الحروف ، فتوهم أنها سين . قال الزمخشري : « وهذا ونحوه مما لا يصدق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكيف يخفى هذا حتى يبقى بين دفتي الإمام ، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله ، المهيمنين عليه ، لا يغفلون عن دقائقه وجلائله ، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع والقاعدة التي عليها البناء ، هذه والله فرية ما فيها مرية » . وقال الزمخشري أيضاً : وقيل: إنَّمَااستعمل اليأس بمعنى العلم، لأن اليائس عن الشيء عالم بأنه لا يكون ، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف ، والنسيان والترك لتضمن ذلك » . وتحصل في « أن » قولان :

أحدهما : أنها المخففة من الثقيلة ، فاسمها ضمير الشأن والجملة الامتناعية بعدها خبرها ، وقد وقع الفصل بـ « لَوْ ، وأَنْ » وما في حيزها إنْ علقناها بـ « آمَنُواْ » تكون في محل نصب أو جر على الخلاف بين الخليل وسيبويه ، إذ أصلها الجر بالحرف أي : آمنوا بأن لو يشاء الله وإنْ علقناها بـ « يَيْأَسِ » على أنه بمعنى : علم كانت في محل نصب لسدها مسد المفعولين .

والثاني : أنها رابطة بين القسم والمقسم عليه لما تقدم . قوله : « أَوْ تَحُلُّ » يجوز أن يكون فاعله ضمير الخطاب ، أو تحل أنت يا محمد ، وأن يكون ضمير القارعة ، وهذا بين أي : تصيبهم قارعة ، أو تحل قارعة ، وموضعها نصب عطفاً على خبر « يَزَالُ » . وقرأ ابن جبير ومجاهد « يَحلُّ » بالياء من تحت ، والفاعل على ما تقدم ، أما ضمير القارعة وإنما ذكر الفعل ، لأنها بمعنى العذاب ، أو لأن التاء للمبالغة ، والمراد : قارع ، وإما ضمير الرسول أتى به غائباً ، وقرىء أيضاً : « مِنْ دِيَارِهِمْ » جمعاً وهي واضحة .

أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ۚ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾ لَّهُمْ عَذَابٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَقُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٣٤﴾ ۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴿٣٥﴾

= (١/٣٥٧) ، مجاز القرآن (١/٣٣٢) ، تأويل المشكل (١٩٢) ، الطبري (١٦/٤٥٠) ، القرطبي (٩/٣٢٠) ، البحر (٥/٣٩٢) .

(١) البيت من معلقة لبيد انظر ديوانه (١٧٤)، معاني الفراء (٢/٦٤)، الطبري (١٦/٤٥١)، تأويل المشكل (١٦٢)، البحر المحيط (٥/٣٩٢).

قوله : ﴿ وَجَعَلُواْ ﴾ .

يجوز أن يكون استئنافاً ، وهو الظاهر ، جيء به للدلالة على الخبر المحذوف كما تقدم تقريره . وقال الزمخشري : « ويجوز أن تقدر ما يقع خبراً للمبتدأ ويعطف عليه « وَجَعَلُواْ » وتمثيله : أفمن هو بهذه الصفة لم يوجدوه « وجعلوا » له وهو الله الذي يستحق العبادة « شركاء » .

قال الشيخ[1] : « وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمر في قوله : « وجعلوا لله » أي له . وفيه حذف الخبر غير المقابل ، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً » . وقيل : الواو للحال ، والتقدير : أفمن هو قائم على نفس موجود والحال أنهم جعلوا له شركاء ، فأقيم الظاهر ، وهو الله مقام المضمر تقريراً للألوهية وتصريحاً لها .

وقال ابن عطية : « ويظهر أن القول مرتبط بقوله : « وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَاءَ » كأن التقدير : أفمن له القدرة والوحدانية ، ويجعل له شريك ، أهل أن ينتقم ويعاقب أم لا ؟ ! ! ! » . وقيل : « وجَعَلُواْ » عطف على « اسْتُهْزِئَ » بمعنى : ولقد استهزؤا وجعلوا . وقال أبو البقاء : وهو معطوف على « كَسَبَتْ » ، أي : «ويجعلهم الله شركاء » . قوله : « أَمْ تُنَبِّئُونَهُ » أَمْ : هذه منقطعة مقدرة بـ « بَلْ » والهمزة والاستفهام للتوبيخ ، بل أتنبئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض . ونحوه : ﴿ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ ﴾ فجعل الفاعل ضميراً عائداً ، على الله والعائد « ما » محذوف ، تقديره : بما لا يعلمه الله وقد تقدم في تلك الآية أن الفاعل ضمير يعود على « ما » ، وهو جائز هنا أيضاً . قوله : « أَمْ بِظَاهِرٍ » الظاهر أنها منقطعة ، والظاهر ـ هنا ـ قيل : الباطل ، وأنشدوا :

٢٨٨٧ ـ أَعَيَّرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلُحُومَهَا وَذَلِكَ عَارٌ يَا بنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ[2]

أي : باطل وفسره مجاهد بـ « كَذِبٍ » وهو موافق لهذا ، وقيل : (أَمْ) متصلة ، أي : أتنبئونه بظاهر لا حقيقة له . قوله : ﴿ وَصَدُّواْ ﴾ قرأ الكوفيون « وَصُدُّوا » مبنياً للمفعول ، وفي غافر : ﴿ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ كذلك ، وباقي السبعة مبنيين للفاعل ، و « صَدَّ » جاء لازماً ومتعدياً ، فقراءة الكوفة من التعدي فقط ، وقراءة الباقين تحتمل أن تكون من المتعدي ، ومفعوله محذوف ، أي : صدوا غيرهم ، أو أنفسهم ، وأن يكون من اللازم ، أي : أعرضوا وتولوا . وقرأ ابن وثاب « وصِدُّوا » ـ « وصِدَّ عَنِ السَّبِيلِ » بكسر الصاد ، وهو مبني للمفعول ، أجراه مجرى : قِيل وبِيع ، فهو كقراءة : « رِدَّت إِلَيْنَا » .

٢٨٨٨ ـ وَمَا حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنَا ..... [3]

وقد تقدم .

قوله : ﴿ مَّثَلُ الْجَنَّةِ ﴾ .

مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره : فيما قصصنا ، أو فيما يتلى عليكم مثل الجنة ، وعلى هذا فقوله : ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ تفسير لذلك المثل . وقال أبو البقاء : فعلى هذا « تَجْرِي » حال من العائد المحذوف في « وُعِدَ » ، أي : وعدها مقدراً جريان أنهارها ـ ثم نقل عن الفراء أنه جعل الخبر قوله « تَجْرِي » ـ قال : « وهذا خطأ عند البصريين . قال : لأنَّ الْمَثَلَ لا تجري من تحته الأنهار ، وإنَّمَا هو من صفات المضاف إليه ، وشبهته أن المثل هنا

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٣٩٤) . وروح المعاني (١٣/١٦١) .

(٢) البيت في تفسير البحر (٥/٣٩٥) ، والقرطبي (٩/٣٢٣) ، (٣) تقدم .

بمعنى الصفة ، فهو كقولك : « صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ طَوِيلٌ » ويجوز أن يكون « تَجْرِي » مستأنفاً » . قُلْتُ : وهذا الذي ذكره أبو البقاء نقل نحوه الزمخشري ، ونقل غيره عن الفراء في الآية تأويلين آخرين .

أحدهما : على حذف لفظة « أنها » والأصل : صفة الجنة أنها تجري ، وهذا منه تفسير معنى لا إعراب ، وكيف تحذف « أنها » من غير دليل .

والثاني : أن لفظة « مَثَلُ » زائدة ، والأصل : الجنة تجري من تحتها الأنهار . وزيادة « مَثَلُ » كثيرة في لسانهم . ومنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ ﴾[1] ـ ﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ وقد تقدم[2] . وقال الزمخشري : « وقال غيره ـ أي غير سيبويه ـ الخبر « تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأَنْهَارُ » كما تقول : « صِفَةُ زَيْدٍ أَسمرُ » .

قال الشيخ[3] : «وهذا أيضاً لا يصح أن يكون «تَجْرِي» خبراً عن الصفة ولا «أُسْمَرُ» خبراً عن الصفة ، وإنما يتأول « تَجْرِي » على إسقاط « أنْ » ورفع الفعل ، والتقدير : أَنْ تَجْرِي ، أي : جريانها . قال الزجاج : «مثل الجنة تجري ، على حذف الموصوف تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده . وردَّ عليه أبو علي قال : « لا يصح ما قال الزجاج لا على معنى الصفة ولا على معنى الشبه ، لأن الجنة التي قدرها جثة ، ولا تكون صفة ، ولأن الشبه عبارة عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حدث ، والجنة جثة فلا تكون المماثلة » . والجمهور على أن الْمَثَلَ هنا بمعنى الصفة ، وليس هنا ضرب مثل فهو كقوله تعالى : « وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى » ، وأنكر أبو علي أن يكون بمعنى الصفة ، قال : معناه الشبه . وقرأ علي وابن مسعود « أَمْثَالُ الْجَنَّةِ » ، أي : صفاتها . و ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ ﴾ كقوله : ﴿ تَجْرِي ﴾ في الاستئناف التفسيري ، أو الخبرية ، أو الحالية ، وقد تقدم خلاف القراء في البقرة .

وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥ ۚ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴿٣٦﴾ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ ﴿٣٧﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةً ۚ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾ وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴿٤٠﴾ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٤١﴾ وَقَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ ٱلْمَكْرُ جَمِيعًا ۖ يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلْكُفَّٰرُ لِمَنْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٤٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾

---

(١) سورة الشورى آية ، (١١) .

(٢) انظر سورة البقرة آية ، (١٣٧) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/٣٩٦) .

قوله : ﴿ وَلَا أُشْرِكَ ﴾ .

قرأ نافع في رواية عنه « وَلَا أُشْرِكُ » ، وهي تحتمل القطع ، أي : وأنا لا أشرك ، وقيل : هي حال ، وفيه نظر ، لأن المنفي بـ « لَا » كالمثبت في عدم مباشرة واو الحال له .

و ﴿ حُكْماً ﴾ .

حال من مفعول « أَنْزَلْنَاهُ » ، والكاف في « كَذٰلِكَ » نصب ، أي : وكما يسرنا هؤلاء للفرح وهؤلاء لإنكار البعض كذلك أنزلناه .

وقرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم : ﴿ وَيُثْبِتُ ﴾ .

مخففاً من « أَثْبَتَ » والباقون بالتشديد والتضعيف ، والهمزة للتعدية ، ولا يصح أن يكون التضعيف للتكثير ، إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك ، ومفعول « يُثْبِتُ » محذوف ، أي : ويثبت ما يشاء .

قوله : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾ .

جواب للشرط قبله .

قال الشيخ : « والذي تقدم شرطان ، لأَنَّ المعطوف على الشرط شرط فأما كونه جواباً للشرط الأول فليس بظاهره ، لأنه لا يترتب عليه ، إذ يصير المعنى ، وإما نرينك بعض ما نعدهم من العذاب ، فإنما عليك البلاغ وأما كونه جواباً للشرط الثاني وهو « نَتَوَفَّيَنَّكَ » فكذلك ، لأنه يصير التقدير : إنما نتوفينك فإنما عليك البلاغ ، ولا يترتب جواب التبليغ عليه وعلى وفاته ـ عليه السلام ـ ، لأن التكليف ينقطع عند الوفاة ، ويحتاج إلى تأويل ، وهو أَنْ يقدر لكل شرط ما يناسب أن يكون جزاء مترتباً عليه ، والتقدير : وإما نرينك بعض الذي نعدهم ، فذلك شافيك من أعدائك ، أو أَنْ نتوفينك قبل حلوله بهم ، فلا لوم عليك ولا عتب » .

قوله : ﴿ نَنْقُصُها ﴾ .

حال إما من فاعل « نَأْتِي » أو من مفعوله ، وقرأ « نُنَقِّصُها » بالتضعيف الضحاك عداه بالتضعيف . قوله : ﴿ لَا مُعَقِّبَ ﴾ جملة حالية وهي لازمة ، والمُعَقِّبُ : الذي يكر على الشيء فيبطله ، قال لبيد :

٢٨٨٩ ـ ..... طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ[1]

قوله : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ﴾ .

قرأ ابن عامر والكوفيون « الْكُفَّارُ » جمع تكسير ، والباقون « الْكَافِرُ » بالإفراد ذهاباً إلى الجنس ، وقرأ عبد الله « الْكَافِرُونَ » جمع سلامة . قوله : « وَمَنْ عِنْدَهُ » العامة على فتح ميم « مَنْ » وهي موصولة ، وفي محلها أوجه .

---

(١) عجز بيت وصدره

حتى تهجر في الرواح وهاجة

انظر ديوانه (١٥٥) ، الإنصاف (١/ ٢٣٢) ، معاني الفراء (٢/ ٦٦) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٢٢٨) ، أوضح المسالك (١/ ٢٢٠) ، البحر المحيط (٥/ ٤٠٠) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٦) ، الهمع (٢/ ١٤٥) ، الدرر (١/ ١٤١) ، التصريح (١/ ٢٧٨) ، الأشموني (٢/ ٤٧) .

أحدها : أنها مجرورة المحل نسقاً على لفظ الجلالة ، أي : بالله وبمن عنده علم الكتاب كعبد الله بن سلام ، ونحوه .

والثاني : أنها في محل رفع عطفاً على محل الجلالة ، إذ هي فاعلة والباء مزيدة فيها .

الثالث : أن تكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : ومَنْ عنده علم الكتاب أعدل وأمضى قولاً و « عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ » يجوز أن يكون الظرف صلة ، و « عِلْمُ » فاعل به ، واختاره الزمخشري ، وتقدم تقريره . وأن يكون مبتدأ وما قبله الخبر ، والجملة صلة لـ « مَنْ » والمراد بـ « مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ » إما ابن سلام أو جبريل ، أو الله تعالى . قال ابن عطية : ويعترض على هذا القول بأن فيه عطف الصفة على الموصوف ولا يجوز ، وإنما تعطف الصفات . واعترض الشيخ[1] عليه بأن « مَنْ » لا يوصف بها ولا بغيرها من الموصولات إلا ما استثنى ، وبأن عطف الصفات بعضها على بعض ، لا يجوز إلا بشرط الاختلاف » . قُلْتُ : ابن عطية إنما عنى بالوصف المعنوي ، لا الصناعي ، وأما شرط الاختلاف فمعلوم . وقرأ علي وأُبي ، وابن عباس ، وعكرمة ، وابن جبير ، وعبد الرحمن بن أبي بكرة ، والضحاك ، وابن أبي إسحاق ، ومجاهد في خلق كبير : « ومِن عِنْدَه عِلْمُ الْكِتَابِ » ، جعلوا « مِنْ » حرف جر ، و « عنده » مجرور بها ، وهذا الجار هو خبر مقدم . و « عِلْمُ » مبتدأ مؤخر . وقرأ علي ـ أيضاً ـ ، والحسن ، وابن السَّمَيْفَع : « ومِن عِنْدهُ عُلِمَ الْكِتَابُ » ، يجعلون « مِنْ » جارة ، و « علم » مبنياً للمفعول ، و « الْكِتَابُ » رفع به . وقرىء كذلك ، إلَّا أنه بتشديد « عُلِّمَ » والضمير في « عِنْدَهُ » على هذه القراءات لله تعالى . وقرىء أيضاً : « وَبِمَنْ » بإعادة الباء الداخلة على الجلالة .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٠١) .

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

ترتيبها ١٤ — آياتها ٥٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الر ۚ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴿٣﴾ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٤﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾

قوله : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ .

يجوز أن يرتفع خبراً لـ« الٓر »إنْ قُلْنَا : إنها مبتدأ ، والجملة بعده صفة ، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ مضمر ، أي : هذا الكتاب ، وأن يرتفع بالابتداء ، وخبره الجملة بعده ، وجاز الابتداء بالنكرة ، لأنها موصوفة تقديراً ، تقديره : كتاب ، أي كتاب يعني عظيماً من بين الكتب السماوية . قوله : ﴿ لِتُخْرِجَ ﴾ متعلق بـ « أَنْزَلْنَاه » ، وقرىء : « لِيَخْرُجَ النَّاسُ » بفتح الياء ، وضم الراء من خَرَجَ يَخْرُج . « النَّاسُ » رفعاً على الفاعلية . قوله : « بِإِذْنِ » يجوز أن يتعلق بـ « الإخراج » ، أي : بتسهيله وتيسيره ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل « تُخْرِجَ » ، أي : ومأذوناً لك . قوله : ﴿ إلى صِرَاطِ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه بدل من قوله : « إلى النُّورِ » ، بإعادة العامل ، ولا يضمر الفصل بالجار ، لأنه من معمولات العامل في المبدل منه .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه جواب سؤال مقدَّر ، كأنه قيل : إلى أي نور ؟ فقيل : إلى صراط .

قوله : ﴿ اللَّهِ الَّذِي ﴾ .

قرأ نافع ، وابن عامر برفع الجلالة ، والباقون بخفضها ، ورواها الأصمعي عن نافع بالجر ، فأما الرفع فعلى وجهين .

أحدهما : أنه مبتدأ خبره الموصول بعده ، أو محذوف تقديره : الله الذي له ما في السمٰوات وما في الأرض العزيز الحميد . حذف لدلالة ما تقدم .

والثاني : أنه خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو الله ، وذلك على المدح ، وأما الجر على البدل عند أبي البقاء ، والحوفي ، وابن عطية ، والبيان عند الزمخشري ، قال : « لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام ، لغلبته على المعبود بحق ، كالنَّجْمِ للثُّريَّا » . قال الشيخ[1] : « وهذا التعليل لا يتم إلاَّ أن يكون أصله الإلٰه ، ثم فعل به ما تقدم أول هذا الموضوع . وقال الأستاذ ابن عصفور : « لا تقدم صفة على موصوف ، إلا حيث سمع ، وهو قليل ، وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تتقدم الصفة بحالها ، وفيه إعرابان للنحويين ، أحدهما : أن يعرب صفة متقدمة . والثاني أن يجعل الموصوف بدلاً من صفته .

الثاني ـ من الأولين ـ : أن تضيف الصفة إلى الموصوف فعلى هذا يجوز أن يعرب « الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ » صفة متقدمة ، ومن مجيء تقديم الصفة ، قوله :

٢٨٩٠ ـ والمُؤْمِنِ الْعَائِذاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْفَيْلِ والسَّعْدِ[2]

وقول الآخر :

٢٨٩١ ـ وَبِالْطَّوِيلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرَا[3]

يريد : الطير العائذات ، وبالعمر الطويل . قُلْتُ : وهذا فيما لم يكن الموصوف نكرة . أما إذا كان نكرة ، صار لنا عمل واحد ، وهو أن تنصب تلك الصفة على الحال . قوله : « وَوَيْلٌ » مبتدأ ، وجاز الابتداء به ، لأنه دعاء كـ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» . و « لِلْكَافِرِينَ » خبره . و « مِنْ عَذَابٍ » متعلق بـ « الْوَيْلِ » ، ومنعه الشيخ[4] لأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله . وقد تقدم لك بحث في ذلك ، وهو : أنَّ ذلك ممنوع ، حيث يتقدم المصدر بحرف مصدري ، وفعل ، ولذلك جوَّزوا تعلق « بِمَا صَبَرْتُمْ » بـ « سَلَامٌ » ولم يعترضوا عليه بشيء . وقد تقدم ذلك في السورة قبلها ، ولا فرق بين الموضوعين . وقال الزمخشري : فَإنْ قُلْتَ : مَا وجهُ اتصال قوله : « مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ » بـ « الْوَيْلِ » ؟ قُلْتُ : لأنَّ المعنى يولولون من عذاب شديد .

قال الشيخ[5] : فظاهره يدل على تقدير عامل يتعلق به « مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ » . ويجوز أن يتعلق بمحذوف ، لأنه صفة للمبتدأ ، وفيه سلامة الاعتراض المتقدم ، ولا يضر الفصل بالخبر .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٠٤) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني انظر ديوانه (١٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١١) ، المقرب (١/٢٢٧) ، البحر (٥/٤٠٤) ، روح المعاني (١٣/١٨٢) .
العائذات : الحديثة النتاج من الحيوان . الفيل : الماء الجاري . والفيل والسعد هنا مكانان .

(٣) تقدم وانظر المقرب (١/٢٢٧) ، الكشاف (٢/) .

(٤) انظر البحر المحيط (٥/٤٠٤) .

(٥) انظر المصدر السابق .

قوله : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ﴾ .

يجوز أن يكون مبتدأ ، خبره « أُوْلَئِكَ » وما بعده ، وأن يكون خبر مبتدأ مضمر ، أي : هم الذين ، وأن يكون منصوباً بإضمار فعل على المدح فيهما ، وأن يكون مجروراً على البدل أو البيان ، أو النعت ، قاله الزمخشري ، وأبو البقاء ، والحوفي ، وغيره . وردَّه الشيخ[1] بأن فيه الفصل بأجنبي ، وهو قوله : « مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ » ، قال : « ونظيره إذا كان صفة » أن يقول : الدار لزيد الحسنة القرشي » وهذا لا يجوز ، لأنك فصلت بين « زيد » ، وبين صفته بأجنبي منهما ، وهو صفة الدار ، وهو لا يجوز ، والتركيب الصحيح أن تقول : « الدار الحسنة لزيد القرشي » أو « الدار لزيد القرشي » . و « يَسْتَحِبُّونَ » اسْتَفْعَل فيه ، بمعنى أفعل ، كـ « اسْتَجَاب » ، بمعنى : أجاب ، أو يكون على بابه ، وضمن معنى الإيثار ، ولذلك عدى بـ « عَلَى » . وقرأ الحسن : « ويُصِدُّونَ » بضم الياء من أَصدَّ ، وأَصَدَّ منقول من « صَدَّ » اللازم ، والمفعول محذوف ، أي : غيرهم أو أنفسهم ، ومنه قوله :

٢٨٩٢ ـ أُنَـاسٌ أَصَـدُّواْ النَّـاسَ بِـالسَّيْفِ عَنْهـمُ ..... [2]

« وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً » تقدم مثله .

قوله : ﴿ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ .

يجوز أَنْ يكون حالاً ، أي : إلاَّ مُكلماً بلغة قومه . وقرأ العامة : « بِلِسانِ » بزنة كِتاب ، أي : بلغة قومه ، وأبو الجوزاء ، وأبو السمال ، وأبو عمران الجَوْني بكسر اللام وسكون السين ، وفيه قولان :

أحدهما : أنهما بمعنى واحد ، كالرِّيشِ والرِّياشِ .

والثاني : أن اللسان يطلق على العضو المعروف ، وعلى اللغة . وأما اللسن فخاص باللغة ، ذكره ابن عطية ، وصاحب اللوامح ، وأبو رجاء ، وأبو المتوكل والجحدري : بضم اللام ، وهو جمع لسان ، كـ « كِتَابٍ وكُتُبٍ » . وقرىء : بسكون السين فقط . وهو تخفيف للقراء قبله ، نحو : رُسْل فِي رُسُلٍ ، وكُتْبٍ في كُتُبٍ . والهاء في « قَوْمِهِ » الظاهر عودها على « رَسُولٍ » المذكور . وعن الضحاك ، أنها تعود لـ « محمد » ـ ﷺ ـ وغلَّطوه في ذلك ، إذ يصير المعنى : أن التوراة وغيرها أنزلت بلسان العرب ليبين لهم النبي ـ ﷺ ـ التوراة . قوله : « فَيُضِلُّ » استئناف أخبار ، ولا يجوز نصبه عطفاً على ما قبله ، لأن المعطوف كالمعطوف عليه في المعنى ، والرسل أرسلت للبيان لا للضلال . قال الزجاج : « لو قرىء بنصبه على أن اللام لام العاقبة ، جاز » .

قوله : ﴿ أَنْ أَخْرِجْ ﴾ .

يجوز أن تكون « أَنْ » مصدرية ، أي : بأن أخرج ، والباء في « بِآيَاتِنَا » للحال ، وهذه للتعدية ، ويجوز أن يكون « أَنْ » مفسرة للرسالة . وقيل : بل هي زائدة ، وهو غلطٌ . قوله : « وَذَكِّرْهُمْ » يجوز أن يكون منسوقاً على « أَخْرِجْ » ، فيكون من التفسير ، وألا يكون منسوقاً ، فيكون مستأنفاً . وأيام الله : عبارة عن نعمه . كقوله :

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) تقدم .

٢٨٩٣ - وَأَيَّـامٍ لَـنَـا غُـرٌّ طِـوَالٍ عَـصَيْـنَـا الْمَـلْكَ فِـيـهَـا أَنْ نَـدِيـنَـا[١]

أو نقمه ، كقوله :

٢٨٩٤ - وَأَيَّـامُـنَـا فِـي عَـدْوِنَـا مَـشْـهُـورَةٌ[٢] .....

ووجهه : أن العرب تتجوز فتسند الحدث إلى الزمان مجازاً ، وتضيفه إليها كقولهم : نَهار صَائِم ، وَلَيْل قَائِم ، و « مَكْرُ اللَّيلِ » .

وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِن تَكْفُرُوٓا۟ أَنتُمْ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٨﴾ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۖ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾

قوله : ﴿ إِذْ أَنجَاكُمْ ﴾ .

يجوز فيه ثلاثة أوجه .

أحدها : أن يكون منصوباً بـ « نِعْمَةَ » .

والثاني : أن يكون بـ « عَلَيْكُمْ » ويوضح ذلك ما ذكره الزمخشري ، فإنه قال : « إِذْ أَنْجَاكُمْ » ظرف للنعمة ، بمعنى الإنعام ، أي : إنعامه عليكم ذلك الوقت . فإنْ قُلْتَ : هل يجوز أن ينتصب بـ « عَلَيْكُمْ » ؟ قُلْتُ : لا يخلو إما أن يكون صلة للنعمة ، بمعنى : الإنعام ، أو غير صلة ، إذا أردت بالنعمة العطية ، فإذا كان صلة لم تصل فيه ، وإذا كان غير صلة بمعنى : اذكروا نعمة مستقرة عليكم عمل فيه ، ويتبين الفرق بين الوجهين أنك إذا قُلْتَ : نعمة الله عليكم ، فإن جعلته صلة ، لم يكن كلاماً حتى تقول فائضة ، أو نحوها ، وإلا كان كلاماً .

والثالث : أنه بدل من نعمة ، أي : اذكروا وقت إنجائكم وهو من بدل الاشتمال . قوله : « وَيُذَبِّحُونَ » حال

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٠٦) ، حاشية الشهاب (٥/٢٥٢) ، روح المعاني (١٣/١٨٨) .

أخرى من « آلِ فِرْعَونَ » ، وفي البقرة دون « واو » ، لأنه قصد به التفسير ، فـ « السَّومُ » هنا ، غير « السَّومِ » هناك .

قوله : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ ﴾ .

يجوز أن يكون نسقاً على : إِذْ أَنْجَاكُمْ ، وأن يكون منصوباً بـ « اذْكُرُوا » مفعولاً لا ظرفاً . وجوَّز فيه الزمخشري أن يكون نسقاً على « نِعْمَةَ » ، فهو من قول موسى ، والتقدير : وإذ قال موسى : اذكروا نعمة ، واذكروا حين تأذن . وقد تقدم نظير ذلك في الأعراف[1] وقرأ ابن محيصن « يَذْبَحُونَ » مخففاً .

قوله : ﴿ قَوْمِ نُوحٍ ﴾ .

بدل أو عطف . قوله : ﴿ والَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ يجوز أن يكون عطفاً على الموصول الأول ، أو على المبدل منه ، وأن يكون مبتدأ خبره « لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ » . و « جَاءَتْهُمْ » خبر آخر ، وعلى ما تقدم يكون « لَا يَعْلَمُهُمْ » حالاً من « الَّذِينَ » ، أو من الضمير في « مِنْ بَعْدِهِمْ » لوقوعه صلة ، وهذا عنى أبو البقاء بقوله : « حال من الضمير في « من بعدهم » . « ولا يريد به الضمير المجرور ، لأن مذهبه منع الحال من المضاف إليه ، وإن كان بعضهم جوَّزه في صوره . وجوَّز أيضاً هو ، والزمخشري أن يكون استئنافاً . وقال الزمخشري : « والجملة من قوله : « لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ » اعتراض . وردَّ عليه الشيخ[2] بأن الاعتراض إنما يكون بين جزئين ، أحدهما يطلب الآخر . ولما أعرب الزمخشري « والَّذِين » مبتدأ ، و « لَا يَعْلَمُهُمْ » خبره ، قال : « والجملة من المبتدأ والخبر اعتراض » . واعترضه الشيخ أيضاً بما تقدم ، ويمكن أن يجاب عنه في الموضعين بأن الزمخشري يمكن أن يعتقد أن « جَاءَتْهُمْ » حال مما تقدم ، فيكون الاعتراض واقعاً بين الحال وصاحبها ، وهو كلام صحيح . قوله : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ يجوز أن تكون الضمائر للكفار ، أي : فرد الكفار أيديهم في أفواههم من الغيظ . و« في » على بابها من الظرفية ، أو فردوا إيديهم على أنوفهم ضِحْكاً واستهزاء ، فـ « فِي » بمعنى « عَلَى » ، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم ، وما نطقوا به من قولهم « إِنَّا كَفَرْنَا » ، فـ « فِي » بمعنى « عَلَى » ، ويجوز أن يكون المرفوع للكفار ، والآخران للرسل ، على أن يراد بالأيدي النعم ، أي : ردوا نعم الرسل ، وهي مصالحهم في أفواه الرسل ، لأنهم إذا كذبوها ، كأنهم رجعوا بها من حيث جاءت على سبيل المثل ، ويجوز أن يراد هذا المعنى ، والمراد بالأيدي الجوارح ، ويكون أن يكون الأولان للكفار ، والأخير للرسل ، أي : فرد الكفار أيديهم في أفواه الرسل ، أي : أطبقوا أفواهكم ، يشيرون إليهم بالسكوت ، أو وضعوها على أفواههم يمنعونهم بذلك من الكلام . وقيل : « فِي » هنا بمعنى « الباء » ، قال الفراء : « قد وجدنا من العرب من يجعل « في » موضع الباء ، يقال : أدخلك بالجنة ، وفي الجنة ، وأنشدوا :

٢٨٩٥ ـ وَأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقِيطٍ وَرَهْطِهِ ... وَلَكِنَّنِي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ[3]

أي : أرغب بها . وقال أبو عبيدة : « هذا ضرب ، مثل قول العرب : ردَّ يده فِي في فيه ، إذا أمسك عن الجواب » . وقاله الأخفش أيضاً . وقال القتبي : « لم نسمع أحداً يقول : ردَّ يده في فيه ، إذا ترك ما أمر به . وردَّ عليه

---

(١) آية ، رقم (١٦٧) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٠٨) .
(٣) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٤٠٩) ، الطبري (١٦/٥٣٥) ، روح المعاني (١٣/١٩٣) ، معاني الفراء (٢/٧٠) ، التهذيب «ذرأ» واللسان أيضاً .

بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ . وقرأ طلحة : « تَدْعُونَا » بإدغام نون الرفع في نون الضمير ، كما تدغم في نون الوقاية .

قوله : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ .

يجوز في « شَكٌّ » وجهان :

أظهرهما : أنه فاعل بالجار قبله ، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام .

والثاني : أنه مبتدأ ، وخبره الجار ، والأول أولى ، بل كان ينبغي أن يتعين ، لأنه يلزم من الثاني الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ ، وهذا بخلاف الأول ، فإن الفاعل ليس أجنبياً ، إذ هو فاعل والفاعل كالجزء من رافعه ، ويدل على ذلك تجويزهم « ما رأيت رجلاً أَحسنَ فِي عَيْنِه الْكُحْلُ مِنْهُ في عَين زيد » ، بنصب « أَحسنَ » صفة ، ورفع « الكحلُ » فاعلاً بـ « أفعل » ، ولم يضمر الفصل به بين أفعل ، وبين «من»، لكونه كالجزء من رافعه ، ولم يجوزا رفع « أحسنُ » خبراً مقدماً ، و « الكحلُ » مبتدأ مؤخر ، لئلا يلزم الفصل بين « أفعل » وبين « مِن » بأجنبي ، ووجه الاستشهاد من هذه المسألة أنهم جعلوا المبتدأ أجنبياً ، بخلاف الفعل ، ولهذا المسألة موضع غير هذا . وقرأ العامة « فاطِرِ » بالجر ، وفيه وجهان ، النعت والبدلية ، قاله أبو القاء وفيه نظر ، فإنَّ الابدال بالمشتقات يقل ، ولو جعله عطف بيان كان أسهل . قال الزمخشري : « أدخلت همزة الإنكار على الظرف ، لأن الكلام ليس في الشك ، إنما هو في المشكوك فيه ، وأنه لا يحتمل الشك ، لظهور الأدلة وشهادتها عليه . قوله : « لِيَغْفِرَ » اللام متعلقة بالدعاء ، أي : لأجل غفران ذنوبكم ، كقوله :

٢٨٩٦ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرِ[1]

ويجوز أن تكون اللام معدية ، كقولك : « دعوتك لزيد » . وقوله : ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ إلى الإيمَانِ ﴾ . والتقدير : يدعوكم إلى غفران ذنوبكم . قوله : « أَنْ تَصُدُّونَا » العامة على تخفيف النون ، وقرأ طلحة بتشديدها كما شدد « تَدْعُونَا » ، وفيها تخريجان :

أحدهما : ما تقدم في نظيرتها على أن تكون « أن » هي المخففة لا الناصبة ، واسمها ضمير الشأن ، وشذ عدم الفصل بينها وبين الجملة الفعلية .

والثاني : أنها الناصبة ، ولكنها أهملت حملاً على « ما » المصدرية ، كقراءة : « أَنْ يُتِمُّ »برفع « يُتِمُّ » وقد تقدم القول فيه ، و « مِنْ » في « من ذُنُوبِكُمْ » قيل : مزيدة ، وقيل : تبعضية ، وقيل بمعنى البدل ، أي : بدل عقوبة ذنوبكم ، كقوله : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[2] . قوله : ﴿ تُرِيدُونَ ﴾ يجوز أن تكون صفة ثانية لـ « بَشَر » ، وحمل على معناه ، لأنه بمنزلة القوم والرَّهْطِ ، كقوله : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ . مستأنفاً .

قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ

(١) تقدم .

(٢) سورة التوبة آية (٣٨) .

وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾

قوله: ﴿ . . . وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ ﴾ . . .

يجوز أن يكون خبر كان « لَنَا » ، و « أَنْ نَأْتِيَكُمْ » اسمها ، أي : وما كان لنا إتيانكم بسورة . و ﴿ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ حال ، ويجوز أن يكون الخبر « إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ » ، و « لَنَا » تبيين .

وقوله : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا ﴾ .

كقوله : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ ﴾ وقد تقدم « ولنصبرن » جواب قسم وقوله : ﴿ آذيتمونا ﴾ يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، وهو الأرجح لعدم الحاجة إلى رابط ادعى حذفه ، على غير قياس .

والثاني : أنها موصولة اسمية ، والعائد محذوف ، على التدريج ، إذ الأصل : آذيتمونا به ، ثم حذفت الباء ، فوصل الفعل إليه بنفسه . وقرأ الحسن بكسر لام الأمر في « لِيَتَوكَّل » وهو الأصل .

و ﴿ لَنُخْرِجَنَّكُمْ ﴾ .

جواب قسم مقدر ، كقوله : ﴿ وَلَنَصْبِرَنَّ ﴾ . قوله : ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ ﴾ في « أَوْ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها على بابها من كونها لأحد الشيئين .

والثاني : أنها بمعنى « حَتَّى » .

والثالث : أنها بمعنى « إلاَّ » كقولهم : « لألزمنك أو تقضيني حقي » . والقولان الأخيران مردودان ، إذْ لا يصح تركيب « حَتَّى » ولا تركيب « إلاَّ أَنْ » مع قوله « لَتَعُودُنَّ » بخلاف المثال المتقدم . والْعَودُ ـ هنا ـ : يحتمل أن يكون على بابه ، أي : لترجعن ، و « فِي مِلَّتِنَا » متعلق به ، وأن يكون بمعنى الصيرورة ، فيكون الجار في محل نصب خبراً لها . ولم يذكر الزمخشري غيره : فَإِنْ قُلْتَ : كأنهم كانوا على ملتهم حتى يعودوا فيها . قُلْتُ : معاذ الله ، ولكن العود بمعنى الصيرورة ، وهو كثير في كلام العرب كثرة ، فاشية لا تكاد تسمعهم يستعملون « صَارَ » ولكن عَادَ : مَا عُدتُ أَرَاهُ، عَادَ لَا يُكَلِّمُنِي ، مَا عَادَ لِفُلَانٍ مَالٌ، أو خاطبوا به كل رسول ، ومن آمن به ، فغلبوا في الخطاب الجماعة على الواحد » . فقوله : « أَوْ خاطبوا به إلى آخره ، هو الوجه الأول بالتأويل المذكور ، وهو تأويل حسن . قوله : ﴿ لَنُهْلِكَنَّ ﴾ جواب قسم مضمر ، وذلك القسم وجوابه فيه وجهان .

أحدهما : أنه على إضمار القول ، أي : قال لنهلكن .

والثاني : أنه أجرى الايحاء مجرى القول ، لأنه ضرب منه .

وقرأ أبو حيوة : « لَيُهْلِكنَّ » ، « ولَيُسْكِنَنَّكُم . . . » . بياء الغيبة مناسبة لقوله « رَبِّهِمْ » . قوله : « ذَلِكَ » مبتدأ ، وهو مشار به إلى توريث الأرض . و « لِمَنْ خَافَ » الخبر ، و « مَقَامِي » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مقحم وهو بعيد ، إذ الأسماء لا تقحم .

الثاني : أنه مضاف للفاعل . قال الفراء : « مَقَامِي » « مصدر مضاف لفاعله ، أي : مقامي عليه بالحفظ » .

الثالث : أنه اسم مكان . قال الزجاج : مكان وقوفه بين يدي الحساب ، كقوله : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ[1] ﴾ . قوله : ﴿وَعِيدِ﴾ أثبت الياء هنا ، وفي « قَ » في موضعين : ﴿ **كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ** ﴾ ـ ﴿ **فَذَكِّرْ بِالْقُرآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ** ﴾ . وصلاً وحذفها وقفاً ، ورش عن نافع ، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً .

قوله : ﴿ **وَاسْتَفْتَحُوا** ﴾ .

العامة على « اسْتَفْتَحُوا » فعلاً ماضياً ، وفي ضميره أقوال :

أحدها : أنه عائد على الرسل الكرام ، ومعنى الاستفتاح : الاستنصار ﴿ **إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ** ﴾[2] . وقيل : طَلَبُ الْحُكْمِ من الْفَتَاحَةِ .

الثاني : أن يعود على الكفار ، أي : استفتح أمم الرسل عليهم ، كقوله : ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾[3] ، وقيل عائد على الفريقين ، لأن كُلاًّ طلب النصر على صاحبه . وقيل : يعود على قريش ، لأنهم في سِنِي الجدب استمطروا فلم يمطروا ، وهو على هذا استئناف ، وأما على غيره من الأقوال فهو عطف على قوله : فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ وقرأ ابن عباس ، ومجاهد ، وابن محيصن « واسْتَفْتِحُوا » على لفظ الأمر أمراً للرسل بطلب النصرة ، وهي مقوية لعوده في المشهورة على الرسل ، والتقدير : قال لهم : لَنُهْلِكَنَّ ، وقال لهم : اسْتَفْتِحُوا . قوله : ﴿وَخَابَ﴾ في قراءة العامة عطف على محذوف ، تقديره : فنصروا وظفروا ، وخاب ، ويجوز أن يكون عطفاً على « اسْتَفْتَحُوا » على أن الضمير فيه للكفار ، وفي غيرها على القول المحذوف . وقد تقدم أنه يعطف الطلب على الخبر ، وبالعكس .

مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴿١٧﴾ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٨﴾

و ﴿ **مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ** ﴾ .

جملة في محل جر صفة لـ « جَبَّارٍ » ، ويجوز أن تكون الصفة وحدها الجار ، و « جَهَنَّمُ » فاعل به . وقوله :

---

(١) سورة الرحمن آية ، (٤٦) .
(٢) سورة الأنفال آية ، (١٩) .
(٣) سورة الأنفال آية ، (٣٢) .

« وَيُسْقَى » صفة معطوفة على الصّفة قبلها ، جملة فعلية على اسمية ، وإنْ جعلت الصفة الجار وحده وعلقته بالفعل كان من عطف فعلية على فعلية . وقيل : عطف على محذوف ، أي : يُلقَى فيها ويُسْقَى .

و « وَرَاءَ » هنا على بابها ، وقيل : بمعنى أمام فهو من الأضداد ، وهذا عنى الزمخشري بقوله : « مِنْ بَيْن يدين » ، وأنشد :

٢٨٩٧ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونَ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[1]

وهو قول أبي عبيدة ، وقطرب ، وابن جرير ، وقال الآخر :

٢٨٩٨ ـ أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاةُ وَرَائِيَا[2]

أي : قدامي ، وقول آخر :

٢٨٩٩ ـ أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي لُزُومُ الْعَصَا تُحْنَى عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ[3]

وقال ثعلب : « هو اسم لما تَوارى عنك ، سواء أكان خلفك ، أم قدامك » . قوله : ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾ في صديدٍ ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه نعت لـ « مَاءٍ » وفيه تأويلان ، أحدها : أنه على حذف أداة التشبيه ، أي : ماء مثل صديد . وعلى هذا فليس الماء الذي يشربونه صديداً بل مثله .

والثاني : أن الصديد لما كان يشبه الماء أطلق عليه ماء ، وليس هو بماء حقيقة ، وعلى هذا فيكون يشربون نفس الصديد المشبه للماء ، وهو قول ابن عطية ، وإلى كونه صفة ذهب الحوفي وغيره ـ وفيه نظر ـ إذ ليس بمشتق إلّا على من فسره بأنه صديد ، بمعنى مصدود أخذه من الصد فكأنه لكراهيته مصدود عنه أي : يمتنع عن كل أخذ .

والثاني : أنه عطف بيان وإليه ذهب الزمخشري وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات إنما قال به الكوفيون وتبعهم الفارسي أيضاً .

الثالث : أن يكون بدلاً واعراب الفارسي « زيتونةٍ » من قوله وسيأتي إنْ شَاءَ الله تعالى .

قوله : ﴿ وَمِنْ وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾ في الضمير وجهان :

أظهرهما : أنه عائد على « كُلِّ جَبَّارٍ » .

والثاني : أنه عائد على العذاب المتقدم .

قوله : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ فيه أوجه :

أحدها ـ وهو مذهب سيبويه[4] : أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : فيما يتلى عليكم مثل الذين كفروا ، وتكون

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لسوار بن المضرب انظر الكامل (١٠٢/٢) ، مجاز القرآن (٣٣٧/١) ، البحر (٤١٢/٥) ، واللسان «ورى» .
(٣) البيت من شواهد البحر (٤١٢/٥) القرطبي (٣٥٠/٩) ، روح المعاني (٢٠١/١٣) ، التهذيب واللسان « ورى » .
(٤) انظر الكتاب (١٤٣/١) .

الجملة من قوله ﴿ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ﴾ مستأنفة جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل : كَيْفَ مَثَلُهم ؟ فقيل : كَيْتَ وَكَيْتَ ، والمثل استعارة للصفة التي فيها غرابة ، كقوله : « صِفةُ زَيْدٍ عِرْضُه مَصُونٌ ، وَمَالُه مَبْذُولٌ » .

الثاني : أن يكون « مَثَلُ » مبتدأ ، و« أَعْمَالُهُمْ » مبتدأ ثانٍ ، و «كَرَمَادٍ » خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . قال ابن عطية : « وهذا عندي أرجح الأقوال ، وكأنك قُلْتَ : المتحصل في النفس مثالاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة » وإليه نحا الحوفي .

قال الشيخ[1] : وهو لا يجوز ، لأن الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابط فيها يربطها بالمبتدأ وليست نفس المبتدأ فيستغنى عن رابط » . قُلْتُ : بل الجملة نفس المبتدأ ، فإن نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرماد في أَنَّ كُلاًّ منهما لا يفيد شيئاً ، ولا يبقى له أثر ، فهو نظير قولك : « هِجِّيرَ أبي بكرٍ لَا إِلَه إلَّا اللَّهُ » وإلى هذا الوجه ذهب الزمخشري أيضاً ، فإنه قال : « أي صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد ، كقولك : صِفَةُ زَيْدٍ عِرْضُه مَصُونٌ وَمَالُه مَبْذُولٌ » . فنفس عرضه مصون ، هو نفس صفة زيد .

الثالث : أن « مَثَلُ » مزيدة ، قاله الكسائي ، والفراء . أي الذين كفروا أعمالهم كرماد ، فـ « الَّذِينَ » مبتدأ ، و « أَعْمَالُهُمْ » مبتدأ ثانٍ ، و « كَرَمَادٍ » خبره ، وزيادة الأسماء ممنوعة .

الرابع : أن يكون « مَثَلُ » مبتدأ و « أَعْمَالُهُمْ » بدل منه على تقدير : مثل أعمالهم ، و « كَرَمَادٍ » الخبر ، قاله الزمخشري وعلى هذا فهو بدل كل من كل على حذف المضاف ، كما تقدم .

الخامس : أن يكون « مَثَلُ » مبتدأ ، و « أَعْمَالُهُمْ » بدل منه بدل اشتمال ، و « كَرَمَادٍ » الخبر كقول الزَّبّاء :

٢٩٠٠ ـ مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[2]

السادس : أن يكون التقدير : مثل أعمال الذين كفروا ، وهذه الجملة خبر المبتدأ قاله الزمخشري .

السابع : أن يكون « مَثَلُ » مبتدأ ، و « أَعْمَالُهُمْ » خبره ، أي : مثل أعمالهم ، فحذف المضاف ، و « كَرَمَادٍ » على هذا خبر مبتدأ محذوف . وقال أبو البقاء ـ حين ذكر وجه البدل ـ : « ولو كان في غير القرآن لجاز إبدال « أَعْمَالُهُمْ » من « الَّذِينَ » وهو بدل اشتمال . يعني : أنه كان يقرأ « أَعْمَالُهُمْ » مجرورة لكنه لم يقرأ به . و «الرَّمَادُ » معروف وهو ما سحقته النار من الأَجْرَامِ ، وجمعه في الكثرة على « رُمُدٍ » وفي القلة على « أَرْمِدَةٍ » كـ « جَمَادٍ وجُمُدٍ » وجمعه على « إِرْمِدَاءُ » شاذ . والرَّمَادُ : السَّتَهُ أيضاً المُحْكَمُ ، أَرْمَدَ الماءُ ، أي : صَارَ بِلَونِ الرَّمَادِ ، والأَرْمَدُ : ما كان على لون الرَّمَادِ . وقيل : للبعوض رَمَدٌ لذلك ، ويقال : رَمَادٌ رَمْدَدُ ، أي : صَار هَبَاءً . قوله : « عَاصِفٍ » فيه أوجه :

أحدها : أنه على تقدير : عاصف ريحه ، أو عاصف الريح ، ثم حذف الريح ، وجعلت الصفة لليوم مجازاً كقولهم : يَوْمٌ مَاطِرٌ ، وَلَيْلٌ نَائِمٌ . قال الهروي : فحذفت لتقدم ذكرها ، كما قال :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤١٥) .

(٢) انظر البيت في الكامل (٢/٨٥) ، المغني (٢/٥٨٢) ، التصريح (٥/٢٧١) ، الهمع (١/٥٩) ، الأشموني (٢/٤٦) ، شواهد المغني (٣٠٨) ، معاني الفراء (٢/٧٣) ، روح المعاني (١٣/٣٠٣) .

٢٩٠١ ـ ..... إِذَا جَاءَ يَوْمٌ مُظْلِمُ الشَّمْسِ كَاسِفُ[1]

أي : كَاسِفَ الشَّمْسِ .

الثاني : أنه على النسب ، أي : ذِي عصوف كـ « لَابنٍ وتَامرٍ » .

الثالث : أنه خفض على الجوار ، أي : كان الأصل أن يتبع العاصف الريح في الإعراب ، فيقال : اشتدت به الريح العاصفة في يوم ، فلما وقع بعد اليوم أعرب إعرابه ، كقولهم : « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » ، وفي جعل هذا من باب الخفض على الجوار نظر ، لأَنَّ مِنْ شرطه أَنْ يكون بحيث لو جعل صفة ، لما قطع عن إعرابه ليصح ، كالمثال المذكور ، وهنا لو جعلته صفة لـ « الرِّيْحِ » لم يصح ، لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً في هذا التركيب الخاص . وقرأ الحسن ، وابن أبي إسحاق بإضافة « يوم » لـ « عَاصِفٍ » ، وهي على حذف الموصوف ، أي : في يوم ريح عاصف ، فحذف ، لفهم المعنى الدال على ذلك ، ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته عند مَنْ يرى ذلك ، نحو : « الْبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ » ، ويقال : رِيحٌ عَاصِفٌ وَمُعْصِفٌ ، وأصله : مِنْ الْعَصْفِ ، وهو ما يَكْسِرُ من الزَّرْعِ . وقيل : ذلك للريحِ الشديدة ، لأنها تَعْصِفُ ، أي : تُكَسِّرُ ما تَمُرُّ عَلَيْهِ . قوله : « لَا يَقْدِرُونَ » مستأنف ، ويضعف أن يكون صفة لـ « يَوْمٍ » على حذف العائد ، أي : لا يقدرون فيه ، و « مِمَّا كَسَبُواْ » متعلق بمحذوف ، لأنه حال من « شَيْءٍ » ، إذ لو تَأَخَّرَ لكان صفة ، والتقدير : على شيء مما كسبوا .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٩﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿٢٠﴾ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۚ قَالُوا۟ لَوْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيْنَٰكُمْ ۖ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾

قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ .

قرأ أبو عبد الرحمن بسكون الراء ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

والثاني : أن العرب حذفت لام الكلمة عند عدم الجازم ، فقالوا : وَلَوْ تَرَمَا الصِّبيَانُ ، فلما دخل الجازم تخيلوا أَنَّ الراء محل الجزم . ونظيره : لَمْ أُبل ، فإنَّ أصله : أبالي ، ثم حذفوا لامه رفعاً ، فلمَّا جزموه لم يعتدوا بلامه ، وتوهموا الجزم في اللام ، والرؤية هنا قلبية ، فـ « أَنَّ » في محل المفعولين ، أو أحدهما على الخلاف . وقرأ الأخوان ـ هنا ـ « خَالِقُ السَّمَاوَاتِ والأرضَ » خالق : اسم فاعل مضافاً لما بعده ، والباقون « خَلَقَ » فعلاً ماضياً ،

---

(١) عجز بيت لمسكين الدارمي وصدره
فيضحك عرفان الدروع جلودنا
..... .

انظر الطبري (٦/٥٥٤) ، الفراء (٢/٧٤) ، القرطبي (٩/٣٥٣) ، الخزانة (٩/٨٩) ، البحر (٥/٤١٥) ، اللسان «عصف» .

ولذلك نصبوا « الأرضَ » وكِذَبِهِ وكسرة « السَّمَاوَاتِ » في قراءة الأخوين خفض ، وفي قراءة غيرهما نصب ، ولو قيل : بأنه في قراءة الأخوين يجوز نصب « الأرضَ » على أحد وجهين : إما على المحل ، وإما على حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، فتكون « السَّمَاوَاتِ » منصوبة لفظاً وموضعاً ، لم يمتنع ، ولكن لم يقرأ به . و « بِالْحَقِّ » متعلق بـ « خَلَقَ » على الباءسببية وبمحذوف على أنها حالية إما من الفاعل ، أي : محقاً ، وإما من المفعول ، أي : ما تبعه بالحق .

قوله : ﴿ تَبَعاً ﴾ .

يجوز أن يكون جمع تَابِعٍ كـ« خَادِمٍ وخَدَمٍ ، وغَائِبٍ وغَيَبٍ » ، ويجوز أن يكون منصوباً ، نحو : « قَوْمٌ عَدْلٌ » ففيه ثلاثة التأويلات المشهورة . قوله : ﴿ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ في « مِنْ » ، و « مِنْ » أوجه :

أحدها : أن « مِنْ » الأولى للتبيين ، والثانية للتبعيض ، تقديره : مغنون عنا بعض الشيء ، الذي هو عذاب الله ، قاله الزمخشري .

قال الشيخ[1] : هذا يقتضي التقديم في قوله : « مِنْ شَيْءٍ » على قوله : « مِنْ عَذَابِ اللَّهِ » ، لأنه جعل « مِنْ شَيْءٍ » هو المبين بقوله : « مِنْ عَذَابِ اللَّه » ، و « مِنْ » التبيينية مقدم عليها ما تبينه ، ولا يتأخر . قُلْتُ : كلام الزمخشري صحيح ، من حيث المعنى ، فإن « مِنْ عَذَابِ اللَّهِ » لو تأخر عن « شَيْءٍ » كان صفة له ، ومبنياً ، فلما تقدم انقلب إعرابه من الصفة إلى الحال ، وأما معناه ، وهو البيان ، فباق لم يتغير .

الثاني : أن يكونا للتبعيض معاً ، بمعنى : هل أنتم مغنون عنا بعض شيء هو بعض عذاب الله ، أي : بعض عذاب الله ، قاله الزمخشري .

قال الشيخ[2] : وهذا يقتضي أن يكون بدلاً ، فيكون بدل عام من خاص ، وهذا لا يقال ، فإنَّ بعضية الشيء مطلقة ، فلا يكون لها بعض . قُلْتُ : لا نزاع أنه يقال : بعض البعض وهي عبارة متداولة ، وذلك البعض المتبعض هو كل لأَبْعَاضِهِ بَعْضٌ لِكُلِّه . وهذا كالجنس المتوسط ، هو نوع لما فوقه جنس لما تحته .

الثالث : أن « مِنْ » في « مِنْ شَيءٍ » مزيدة ، و « مِنْ » في « مِنْ عَذَابِ » فيها وجهان :

أحدهما : أن تتعلق بمحذوف ، لأنها في الأصل : صفة لـ « شَيْءٍ » فلمَّا تقدمت نصبت على الحال .

والثاني : أنها تتعلق بنفس « مُغْنُونَ » على أن يكون « مِنْ شَيْءٍ » واقعاً موقع المصدر ، أي : غناء ، ويوضح هذا ما قاله أبو البقاء قال : « ومِنْ » زائدة ، أي : شيئاً كائناً من عذاب الله ، ويكون محمولاً على المعنى ، تقديره : هل تمنعون عَنَّا شيئاً ، ويجوز أن يكون « شَيْءٍ » واقعاً موقع المصدر ، أي : غناء ، فيكون « مِنْ عَذَابِ اللَّهِ » متعلقاً بـ « مُغْنُونَ » . وقال الحوفي ـ أيضاً ـ و « مِنْ عَذَابِ اللَّهِ » متعلق بـ « مُغْنُونَ » ، و « مِنْ » في « مِنْ شَيْءٍ » لاستغراق الجنس زائدة للتوكيد » . قوله : « سَوَاءٌ عَلَيْنَا . . . » إلى آخره فيه قولان :

أحدهما : أنه من كلام المستكبرين .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤١٧) .

(٢) انظر المصدر السابق .

والثاني : أنه من كلام المستكبرين والضعفاء معاً ، وجاءت كل جملة مستقلة من غير عاطف دلالة على أن كلاً من المعاني مستقل بنفسه ، كافٍ في الإخبار . وقد تقدم الكلام في التسوية والهمزة بعده في أول البقرة . والْجَزَعُ : عَدَمُ احتمالِ الشِّدَّةِ . قال امرؤ القيس :

٢٩٠٢ ـ جَـزِعْتُ وَلَمْ أَجْـزَعْ مِنَ الْبَيْنِ مَجْـزَعـاً وَعَـزَّيْتُ قَلْبـاً بِـالْكَـواعِبِ مُـولَعَـا(١)

قال الراغب : « أصل الْجَزْعِ قَطْعُ الْحَبْلِ ، جَزَعْتُهُ فانْجَزَعَ ، ومِنْهُ جَزْعُ الْوَادِي الْعَادِي لِمُنْقَطَعِه ، ولانْقِطاعِ اللَّوْنِ بِتَغَيُّرِهِ ، قِيْلَ : لِلْخَرَزِ الْمُتَلَوِّن جَزْعٌ ، واللحْمُ الْمُجَزَّعُ مَا كَانَ ذَا لَوْنَيْنِ ، والْبُسْرَةُ الْمُجَزَّعَةُ أَنْ يَبْلُغَ الأَرْطَابُ نِصْفَها ، والْجازِعُ خَشَبَةٌ تُجْعَلُ وَسَطَ الْبَيْتِ ، يُوْضَعُ عَلَيْهَا رُؤُوس الْخَشَبِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، بِصور الْجَزْعَةِ لِمَا حَمل عَلَيهِ مِن العِبْءِ أَوْ لَقَطْعه مِنْ بطولِه وَسْطَ ، والْجَزعُ أَخصُّ مِن الْحُزْنِ ، فَإِنَّ الْجَزَعَ حُزْنٌ يصرف الإنسان عَمَّا هُوَ بِصددِهِ . والْمَحِيصُ : يكون مصدراً ، ويكون مكاناً ، ويقال : حَاصَ بالصاد المعجمة ، وَجَصْنَا بِهَا بالجيم .

وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾

قوله : ﴿ **وَعْدَ الْحَقِّ** ﴾ .

يجوز أن يكون من إضافة الموصوف لصفته ، أي : الوعد الحق ، وأن يراد بالحق صفة الباري ـ تعالى ـ وعدهم الله وعده ، وأن يراد بـ « الْحَقِّ » البعث ، والجزاء على الأعمال ، فتكون إضافة صريحة . قوله : ﴿ **إِلاَّ أَنْ دَعَوتُكُمْ** ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه استثناء منقطع ، لأن « دُعَاهُ » ليس من جنس السلطان ، وهو الحجة البينة .

والثاني : أنه متصل ، لأن القدرة على حمل الإنسان على الشر تارة تكون بالقهر ، وتارة بقواه الداعية في قلبه ، وذلك بالوسوسة إليه ، فهو نوع من التسلط . وقرىء : « فَلاَ يَلُومُونِي » بالياء من تحت على الالتفات كقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾(٢) .

قوله : ﴿ **بِمُصْرِخِيَّ** ﴾ العامة على فتح الياء ، لأن الياء المدغم فيها تفتح أبداً ، لا سيما وقبلها كسرتان . وقرأ حمزة بكسرها ، وهي لغة بني يَرْبُوع ، وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً ، فَمَنْ مجترىء عليها ملحن لقارئها ، ومَنْ مُجَوز لها من غير ضعف ، ومَنْ مَنْ مُجَوز لها بضعف ، قال حسين الجعفي : سألت أبا عمرو عن كسر الياء ، فأجازه ، وهذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة ، منها : ما تقدم ، ومنها : سألت أباعمرو ، قلْتُ : إنَّ أصحاب النحو يلحوننا فيها ، فقال : هي جائزة أيضاً ، إنما أراد تحريك الياء فَلَسْتَ تبالي إذا حركتها إلى أسفل أم إلى

---

(١) البيت مطلع قصيدة من ديوان امرىء القيس(٩٩) ، وهو من شواهد البحر (٥/٤١٤) ، جزعت : حزنت وتملكني الجزع . البين : الفراق والبعاد . الكواعب : الفتيات اللائي كعبت ثديهن . مولع : لهج بذكرهن .

(٢) سورة يونس آية ، (٢٢) .

فوق ، وعنه : مَنْ شاء فتح ، ومن شاء كسر ، ومنها : أنه قال : إنها بالخفض حسنة ، وعنه قال : قدم علينا أبو عمرو بن العلاء فسألته عن القرآن ، فوجدته به عالماً ، فسألته عن شيء قرأ به الأعمش ، واستشعر به : « وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ » بالجر ، فقال : هي جائزة ، فلمَّا أجازها ، وقرأ بها الأعمش ، أخذتُ بها . وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة ولا إلتفات إليه ، لأنه علم من أعلام القرآن واللغة والنحو ، واطلع على ما لم يطلع عليه من فَوْقَ السجستاني :

٢٩٠٣ - وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَالُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ (١)

ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات .

منها : أن الكسر على أصل التقاء الساكنين ، وذلك أن « ياء » الإعراب ساكنة ، وياء المتكلم أصلها السكون ، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين .

الثاني : أنها تشبه هاء الضمير في أن كُلًّا منهما ضمير على حرف واحد وهاء الضمير توصل بواو ، إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، ويكسر بعد الكسرة والياء الساكنة ، فتكسر كما تكسر الهاء في « عليه » ، وبنو يَرْبُوع يصلونها بياء ، كما يصل ابن كثير نحو : عليهي بياء فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة ، إذ أصله يقتضي عدمها . وزعم قطرب أيضاً : أنها لغة بني يَرْبُوع . قال يزيدون على ياء الإضافة ياء ، وأنشد :

٢٩٠٤ - مَاضٍ إِذَا مَا هَمَّ بِالْمُضِيِّ قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ (٢)

وأنشده الفراء ، وقال : « إن يك ذلك صحيحاً ، فهو مما يلتقي من الساكنين » . وقال أبو علي : قال الفراء في كتاب التصريف له : زعم القاسم بن مَعْنٍ أنه صواب ، وكان ثقة بصيراً . وممنْ طعن عليها أبو إسحاق قال : « هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ، ولا وجه لها إلاَّ وجه ضعيف » . وقال أبو جعفر : صار هذا إدغاماً ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ » . وقال الزمخشري : هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول :

٢٩٠٥ - قَالَ لَهَا : هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ قَالَتْ لَهُ : مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِي (٣)

وكأنه قدر « ياء » الإضافة ساكنة ، وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة ، حيث قبلها ألف نحو : « عَصَاي » فما بالها وقبلها ياء ؟ فَإِنْ قُلْتَ : جَرَت الياء الأولى مَجْرى الحرف الصحيح ، لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر على الأصل . قُلْتُ : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات .

قال الشيخ : «أَمَّا قوله واستشهدوا لها ببيت مجهول، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم ، يقولون : مَا فيِّ أفعل » بكسر الياء . قُلْتُ : الذي ذكر صاحب هذا الرجز هو أبو شَامة ، قال : ورأيته في أول ديوانه ، وأول هذا الرجز :

---

(١) تقدم .
(٢) البيت للأغلب العجلي انظر إبراز المعاني (٥٥٠) ، معاني الفراء (٢/ ٧٦) .
(٣) تقدم .

٢٩٠٦ - أَقْبَلَ فِي ثَوْبِي مَعَافِرِيٍّ بَيْنَ اخْتِلَاطِ اللَّيْلِ وَالعَشِيِّ [١]

ثم قال الشيخ [٢] : وأما التوجه الذي ذكر فهو توجيه الفراء ، نقله عنه الزجاج ، وأما قوله في غضون كلامه حيث قبلها ألف ، فلا أعلم « حَيْثُ » يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف ، نحو : « قَعَدَ زَيْدٌ حَيْثُ أَمَامه عَمْرو وبَكْر » ، فيحتاج هذا التركيب إلى سماع . قُلْتُ : اطلاق النحاة قولهم : إنها تضاف إلى الجمل كافٍ في هذا ، ولا يحتاج تتبع كل فرد مع اطلاقهم القوانين الكلية ، ثم قال : « وأما قوله : ياء الإضافة إلى آخره ، قد روى سكون الياء بعد الألف ، وقد قرأ بذلك الفراء ، نحو : « مَحْيَاي » . قُلْتُ : مجيء السكون في هذه الياء لا يفيد ههنا ، وإنما كان يفيده لو جاء بها مكسورة بعد الألف ، فإنه محل البحث ، وأنشد النحاة بيت الذبياني وبالكسر والفتح ، وهو قوله :

٢٩٠٧ - عَلَيَّ لِعَمْرو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ [٣]

وقال الفراء في كتاب له : « وقد خفض بالياء من « مُصْرِخِيِّ » الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً ، حدثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش . ولعلها من وهم الفراء ، فإنه قل من سلم منهم من الوَهَم . ولعله ظنَّ أَنَّ الباء في « بِمُصْرِخِيَّ » خافضة للفظ كله ، والياء للمتكلم خارجة من ذلك . قال : ومما نرى أنهم وهموا فيه : ﴿ فَوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّم ﴾ [٤] بالجزم ، ظنوا الجزم في الهاء . ثم ذكر غير ذلك . وقال أبو عبيد : وأما الخفض فإنَّا نراه غَلَطاً ، لأنهم ظنوا أن الياء تكسر كل وما بعدها ، وقد كان في القراء من يجعله لحناً ، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله ، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها » . وقال الأخفش : « ما سمعت بهذا من أحد من العرب ، ولا من أحد من النحويين » قال النحاس : « فصار هذا إجماعاً». قُلْتُ : ولا إجماع ، فقد تقدم ما حكاه الناس من أنها لغة ثابتة لبعض العرب ، وقد انتدب لنصر هذه القراءة أبو علي الفارسي ، قال في حجته : « وجه ذلك أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب ، أو جر ، فالياء في النصب والجر ، كالهاء فيهما ، وكالكاف في « أكرمتُك ، وهَذا لَكَ » فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في هذا لهو وضربهو ، ولحق أيضاً الزيادة (في قول من قال أعطاكَهُ وأَعطيتُكَهُ ، فيما حكاه سيبويه [٥] ، وهما أختا الياء ، ولحقت التاء الزيادة) في قول الشاعر :

٢٩٠٨ - رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيتِ وَمَا أَخْطَأتِ الرَّمِيَة [٦]

وكذلك ألحقوا الياء الزيادة من المد ، فقالوا : فِيِ ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال :

٢٩٠٩ - ..... لَهْ أَرْقَان [٧]

وزعم أبو الحسن : أنها لغة . « قُلْتُ : مراد أبي علي بالتنظير بالبيت في قوله : لَهْ أَرْقَان حذف الصلة ، واتفق أَنَّ في البيت ـ أيضاً ـ حذف الحركة . ولو مثل بنحو : عليه ، وفيه ، لكان أولى . ثم قال الفارسي : « كما حذفت الزيادة

---

(١) البيت للأغلب العجلي انظر الخزانة (٤/٤٣١) ، حاشية يس (٢/٦٠) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤١٩) .

(٣) انظر ديوانه ( ) ، والمحتسب (٢/٤٩) ، والخزانة (٣/٣٣٠) ، والهمع (٢/٥٣) ، الدرر (٢/٦٨) ، والعمدة (٢/٢٢٩) ، وأمالي ابن الشجري (١/١٨٠) .

(٤) سورة النساء آية ، (١١٥) .

(٥) انظر الكتاب (٢/٣٦٤) ،

(٦) انظر البيت في الخزانة (٥/٢٦٨) ، إبراز المعاني (٥٥١) .

(٧) تقدم .

من الكاف ، فقيل : أعطيتكه وأعطيتكِه كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء ، كما حذفت من أختها ، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة ، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر ، قال : فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة ، وإنْ كان غيرها أفشى منها ، وعضده من القياس ما ذكرنا لم يجز لقائل أن يقول : إنَّ القراءة بذلك لحسن ، لاستقامة ذلك في السماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكون لحناً . قُلْتُ : وهذا التوجيه هو توضيح للتوجيه الثاني ، الذي قدمت ذكره ، وأما التوجيه الأول فأوضحه الفراء أيضاً . قال الزجاج : « أجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر ، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر » . قال الفراء : « أَلَا ترى أنهم يقولون : « مُذْ اليوم ومُذِ اليوم » والرفع في الذال هو الوجه ، لأنه أصل حركة « مُذْ » ، والخفض جائز ، فكذلك الياء من « مُصْرِخِيِّ » خففت ولها أصل في النصب » قُلْتُ : تشبيه الفراء المسألة بـ « مُذِ اليوم » فيه نظر ، لأن الحرف الأول صحيح ، لم يتوال قبله كسر ، بخلاف ما نحن فيه ، وهذا هو الذي عناه الزمخشري بقوله ، فيما قدمته عنه ، فكأنها وقعت بعد حرف صحيح ، وقد اضطرب النقل عند الفراء في هذه المسألة ، كما رأيت من نقل بعضهم عنه التخطئة مرة والتصويب أخرى ، ولعل الأمر كذلك ، فإنَّ العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال ، وهي مختلفة التوجيه .

الثالث : أن الكسر للاتباع لما بعدها ، وهو كسر الهمز من « إني » ، كقراءة « الْحَمْدِ لِلّه » . وقولهم : بِعِير وشِعِير وشِهِد ، بكسر أوائلها إتباعاً لما بعدها ، وهو ضعيف جداً .

التوجيه الرابع : أن المسوغ لهذا الكسر في الياء ـ وإن كان مستثقلاً ـ أنها لما أدغمت فيها التي قبلها قويت بالإدغام ، فأشبهت الحروف الصحاح ، فاحتملت الكسر ، لأنه إنما يستثقل فيها إذا حذفت وانكسر ما قبلها ، ألا ترى أن حركات الإعراب تجري على المشدد ، وما ذلك إلاَّ لإلحاقه بالحروف الصحاح . « والْمُصْرِخُ » : الْمُغِيثُ ، يقال : اسْتَصْرَخْتُهُ فأصْرَخَنِي ، أي : أَعَانَنِي ، وكأن همزته للسكت ، أي : أَزَالَ صُرَاخِي ، والصَّارِخُ هو المُسْتَغِيثُ ، قال :

٢٩١٠ ـ فَـلَا تَجْـزَعُـواْ إِنِّي لَكُمْ غَيْـرُ مُصْـرِخٍ وَلَـيْسَ لَكُـمْ عِنْـدِي غَنَـاءٌ وَلَا نَصْـرُ[١]

ويقال : صَرَخَ يَصْرُخُ صَرَخاً وصُرَاخاً وَصَرْخَةً ، قال :

٢٩١١ ـ كُـنَّـا إِذَا مَـا أَتَـانَـا صَـارِخٌ فَـزِعٌ كَـانَ الصُّـرَاخُ لَـهُ قَـرْعُ الـظَّـنَـابِيْبِ[٢]

يريد : كان بدل الإصراخ ، فحذف المضاف ، وأقام مصدر الثلاثي مقام مصدر الرباعي ، نحو : « أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً[٣] ، والصَّرِيخُ : الْقَوْمُ المُسْتَصْرِخُونَ ، قال :

٢٩١٢ ـ قَـوْمٌ إِذَا سَمِعُـواْ الـصَّـرِيـخَ رَأَيْـتَـهُـمْ مَـا بَـيْنَ مُـلْجِمٍ مُـهْـرِهِ أَوْ سَـافِـعِ[٤]

والصَّرِيخُ ـ أيضاً ـ الْمُغِيثُونَ ، فهو من الأضداد ، وهو محتمل أن يكون وصفاً على « فَعِيلٍ » كالْخَلِيطِ ، وأن

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت انظر البحر المحيط (٥/٤١٤) ، القرطبي (٩/٣٥٧) .

(٢) البيت لسلامة بن جندل انظر ديوانه ( ) الكامل (١/٣) ، التهذيب «ظنب» (١٤/٤٩٠) .

(٣) سورة نوح آية ، (١٧) .

(٤) البيت لحميد بن ثور انظر شرح ديوان الحماسة (١/٢٩) ، المغني (١/٦٣) ، التصريح (٣/١٠٧) ، الأشموني (٣/١٠٧) ، البحر المحيط (١/٢٩) .

يكون مصدراً في الأصل ، قال تعالى : ﴿ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ ﴾[1] فهذا يحتمل أن يكون مصدراً ، وأن يكون « فَعِيلاً » بمعنى « المُفْعِلِ » ، أي : فلا مُصْرِخَ لهم ، أي : نَاصِرٌ ، وَتَصرَّخَ تَكَلَّفَ الصُّرَاخَ . قوله : ﴿ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ ﴾ يجوز في « ما » وجهان ؛

أحدهما : أن يكون بمعنى الذي ، ثم في المراد بهذا الموصول وجهان :

أحدهما : أنه الأصنام ، تقديره : بالصَّنمِ الذي أطعتموني ، كما أطعتموه ، كذا قال أبو البقاء ، والعائد محذوف ، فقدَّره أبو البقاء : بما أشركتموني به ، ثم حذف ، يعني بعد حذف الجار ، ووصول الفعل إليه ، ولا حاجة إلى تقديره مجروراً بالباء ، لأنَّ هذا الفعل متعد لواحد ، نحو : « شَرَكتُ زيداً » فلما دخلت همزة النقل أكسبته ثانياً ، هو العائد ، تقول : أشركت زيداً عمراً جعلته شَرِيكاً لَهُ .

الثاني : أنه الباري تعالى ، أي : بما أشركتموني ، أي : بالله تعالى ، والكلام في العائد ـ، كما تقدم ـ، إلا أنَّ فيه إيقاع « ما » على من يعلم ، والمشهور فيها أنها لغير العاقل . قال الزمخشري : « ونحو « ما » هذه « ما » في قولهم : « سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا » ومعنى اشراكهم للشيطان بالله تعالى طاعتهم له فيما كان يزينه لهم من عبادة الأوثان .

قال الشيخ[2] : ومَنْ مَنَع ذلك جعل سبحان عَلَماً للتسبيح ، كما جُعِلَ بَرَّة عَلَماً للمبرَّةِ ، و « ما » مصدرية ظرفية أي : فيكون على حذف مضاف ، أي سبحان تسخيركن ، لأنَّ التسبيح لا يليق إلا بالله . الثاني ـ من الوجهين الأولين ـ : أنها مصدرية أي : بإشراككم إياي . قوله : « مِنْ قَبْلُ » متعلق بـ « كَفَرْتُ » على القول الأول ، أي : كفرت من قبل حين أبيت السجود لآدم بالذي أشركتمونيه ، وهو الله تعالى ، وبـ « أَشْرَكْتُ » على الثاني . أي : كفرت اليوم بإشراككم إياي من قبل هذا اليوم ، أي : في الدنيا كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾[3] ، هذا قول الزمخشري وأما أبو البقاء ، فإنه جوَّز تعلقه بـ « كَفَرْتُ » وبـ « أَشْرَكْتُمونِي » من غير ترتيب على كون « ما » مصدرية ، أو موصولة ، فقال : و« مِنْ قَبْلُ » متعلق بـ « أَشْرَكْتُمونِي » ، أي كفرت الآن بما أشركتموني » وصلاً وحذفها وقفاً ، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً ، وهنا تم كلام الشيطان . قوله : ﴿ إِنَّ الظَّالِمِينَ ﴾ من كلام الله تعالى ، ويجوز أن يكون من كلام الشيطان و « عَذَابٌ » يجوز رفعه بالجار قبله على أنه الخبر ، وعلى الابتداء ، وخبره الجار .

وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ۖ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴿٢٣﴾ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ

---

(١) سورة يس آية ، (٤٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٢٠) .

(٣) سورة فاطر آية ، (١٤) .

﴿ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴿٢٧﴾ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَأُدْخِلَ ﴾ .

قرأ العامة « أُدْخِلَ » ماضياً مبنياً للمفعول ، والفاعل الله أو الملائكة ، والحسن ، وعمرو بن عبيد « أُدْخِلُ » مضارعاً مسنداً للمتكلم ، وهو الله ، فمحل الموصول على الأولى رفع ، وعلى الثانية نصب . قوله : ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ ﴾ في قراءة العامة يتعلق بـ « أُدْخِلَ » ، أي : ادخلوا بأمره وتيسيره ، ويجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال ، أي : ملتبسين بأمر ربهم ، وجوَّز أبو البقاء : أن يكون من تمام « خَالِدِينَ » . يعني : أنه متعلق به ، وليس بممتنع ، وأما على قراءة الشيخين فقال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : فَبِمَ يتعلق في القراءة الأخرى ، وقولك : وأدخل أنا بإذن ربهم كلام غير ملتئم ؟ قُلْتُ : الوجه في هذه القراءة أن يتعلق بما بعده ، أي : « تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلاَمٌ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ » وردَّ عليه الشيخ [1] هذا : بأنه لا يتقدم معمول المصدر عليه . وقد علقه غير الزمخشري بـ « أُدْخِلَ » ولا تنافر في ذلك ، لأن كل أحد يعلم أن المتكلم في قوله : وأدخل أنا هو الرب تعالى ، وأحسن من هذين أن يتعلق في هذه القراءة بمحذوف على أنه حال ، كما تقدم تقريره . و « تَحِيَّتُهُمْ » مصدر مضاف لمفعوله ، أي : يحييهم الله أو ملائكته ، ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله ، أي : يحيي بعضهم بعضاً . ويعضد الأول ﴿ وَالْمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ . و « فِيهَا » متعلق به .

قوله : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : « ضَرَبَ » متعدية لواحد بمعنى اعتمد مثلاً ، ووضعه . و « كَلِمَةً » على هذا منصوبة بمضمر ، أي : جعل كلمة طيبة كشجرة طيبة ، وهو تفسير لقوله « ضرب الله مثلاً » كقولك : « شرّف الأميرُ زيداً : كساهُ حُلَّةً ، وَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ » وبه بدأ الزمخشري .

قال الشيخ [2] : وفيه تكلف إضمار لا ضرورة تدعو إليه ـ قُلْتُ : بل معناه محتاج إليه ، فيضطر إلى تقديره محافظة على لمح هذا المعنى الخاص .

الثاني : أن « ضَرَبَ » متعدية لاثنين ، لأنها بمعنى : صيَّر لكن مع لفظ الْمَثَلِ خاصة . وقد تقدم هذا الموضوع فتكون « كَلِمَةً » مفعولاً أول ، و « مَثَلاً » هو الثاني وقد تقدم .

الثالث : أنه متعد لواحد ، وهو « مَثَلاً » ، و « كَلِمَةً » بدل منه و « كَشَجَرَةٍ » خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي كشجرة طيبة ، وعلى الوجهين قبله تكون « كَشَجَرَةٍ » نعتاً لـ « كَلِمَةً » . والثاني : أنها مرفوعة بالابتداء ، و « كَشَجَرَةٍ » خبره ، وقرأ أنس بن مالك : « ثَابِتٌ أَصْلُهَا » قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : أي فرق بين القراءتين ؟ قُلْتُ : قراءة الجماعة أقوى معنى ، لأَنَّ فِي قراءة أنس أجريت الصفة على الشجرة ، ولو قُلْتَ : « مررت برجلٍ أبوه قَائِمٌ » ، فهو أقوى من « رَجُلٌ قَائِمٌ أَبُوه » ، لأن المخبر عنه إنما هو الأب لا رجل . والجملة من قوله : « أَصْلُهَا ثَابِتٌ » في محل جر نعتاً لـ « شَجَرَةٍ » .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٢١) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٢١) .

وكذلك : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا ﴾ .

ويجوز فيهما أن يكونا مستأنفين ، وجوَّز أبو البقاء في « تُؤْتِي » أن يكون حالاً من معنى الجملة التي قبلها ، أي ترتفع مؤتية . وتقدم الخلاف في « أُكُلِهَا » بالنسبة إلى القراء .

وقرىء : ﴿ وَمَثَلُ ﴾ .

بنصب « وَمَثَلَ » عطفاً على « مَثَلِ » الأول و« اجْتُثَّتْ » صفة لـ « شَجَرَةٍ » ومعنى « اجْتُثَّتْ » (قُلِعَتْ جُثَّتُهَا) أي : شَخْصُهَا ، والْجُثَّةُ : شَخْصُ الإنْسَانِ قَاعِداً ، أو قائماً ، يقال : اجْتَثَثْتُ الشيءَ ، أي : اقْتَلَعْتُهُ ، فهو افْتِعَالٌ من لفظ الْجُثَّةِ ، وَجَثَثْتُ الشيءَ قَلَعْتُهُ ، قال لقيطُ الأيادِي :

٢٩١٣ ـ هَـذَا الْجَـلاَءُ الَّـذِي يَجْـتَثُّ أَصْـلَكُـم فَمَنْ رَأَى مِثْـلَ ذَا يَـوْمـاً وَمَنْ سَمِعَـا[1]

وقال الراغب : جُثَّةُ الشيءِ شَخْصُهُ النَّاتِىءُ ، والمُجَثَّةُ : ما يُجَثُّ بِهِ ، والْجَثِيثَةُ : لِمَا بَانَ جُثَّتُهُ بَعْدَ طَبْخِه ، وَالجَثْجَاثُ : نَبْتٌ . و «مِنْ قَرَارٍ » يجوز أن يكون فاعلاً بالجار قبله . لاعتماده على النفي ، وأن يكون مبتدأ ، والجملة المنفية إما نعت لـ « شَجَرَةٍ » وإما حال من ضمير « اجْتُثَّتْ » .

قوله : ﴿ بِالْقَوْلِ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : تعلقه بـ « يُثَبِّتُ » .

والثاني : أنه متعلق بـ « آمَنُواْ » . قوله : « فِي الْحَيَاةِ » يتعلق بـ « يُثَبِّتُ » ، ويجوز أن يتعلق بـ « الثَّابِتِ » .

قوله : ﴿ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْراً ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أن الأصل : بدلوا شكر نعمة الله كفراً ، كقوله : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾[2] ، أي : شكر رزقكم ، وجب عليهم الشكر ، فوضعوا موضعه الكفر .

الثاني : أنهم بدلوا نفس النعمة كفراً ، على أنهم لما كفروها فبقوا مسلوبي النعمة موصوفين بالكفر ، حاصلاً لهم ، قالهما الزمخشري . قُلْتُ : وعلى هذا فلا يحتاج إلى حذف مضاف على هذا . وقد تقدم أن « بَدَّلَ » ، يتعدى لاثنين ، أولهما من غير حرف ، والثاني : بالباء ، وأن المجرور هو المتروك ، والمنصوب هو الحاصل ، ويجوز حذف الحرف ، فيكون المجرور بالباء هنا هو « نِعْمَةَ » ، لأنها المتروكة ، وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أن قول الحوفي ، وأبي البقاء « كُفْراً » هو المفعول الثاني ليس بجيد ، لأنه هو الذي يصل إليه الفعل بنفسه لا بحرف الجر ، وما كان كذلك فهو المفعول الأول .

---

(١) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٤١٤) ، القرطبي (٩/٣٦٢) .

(٢) سورة الواقعة آية ، (٨٢) .

جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا ۖ وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ ۗ قُلْ تَمَتَّعُوا۟ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٣٠﴾ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴿٣١﴾

قوله : ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه بدل من « دَارَ » .

الثاني : أنه عطف بيان لها ، وعلى هذين الوجهين فالإحلال يقع في الآخرة .

الثالث : أن ينتصب على الاشتغال بفعل مقدر ، وعلى هذا فالإحلال يقع في الدنيا ، لأن قوله : ﴿ **جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا** ﴾ واقع في الآخرة ، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن أبي عبلة « جَهَنَّمَ » بالرفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها الخبر . وتحتمل قراءة ابن أبي عبلة وجهاً آخر ، وهو أن يرتفع على خبر ابتداء مضمر ، و « يَصْلَوْنَهَا » حال إما من « قَوْمَهُمْ » ، وإما من « دَارَ » ، وإما من « جَهَنَّمَ » وهذا التوجيه أولى ، من حيث أنه لم يتقدم ما يرجح النصب ولا ما يجعله مساوياً ، والقراء الجماهير على النصب ، فلم يكونوا ليتركوا الأفصح ، إلَّا لأن المسألة ليست من الاشتغال في شيء ، وهذا الذي ذكرته أيضاً ، مرجح لنصبه على البداية ، أو البيان على انتصابه على الاشتغال والْبَوَارُ : الْهَلَاكُ ، قال :

٢٩١٤ - فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُمْ أَبْطَالُ حَرْبٍ غَدَاةَ الْحَرْبِ إِذْ خِيفَ الْبَوَارُ[1]

وأصله : من الْكَسَادِ ، كما قيل : كَسَدَ حتى فَسَدَ ، ولما كان الْكَسَادُ يؤدي إلى الفساد والهَلَاك أطلق عليه البَوَارُ ، ويقال : بَارَ يَبُورُ بَوَاراً وبُوَاراً ، ورَجُلٌ حَائِرٌ بَائِرٌ . وقوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْماً بُوْراً ﴾[2] يحتمل أن يكون مصدراً وصف به الجمع ، وأنْ يكون جمع « بائر » في المعنى ، ومن وقوع « بُور » على الواحد قوله :

٢٩١٥ - يَا رَسُولَ الْمَلِيكِ إِنَّ لِسَانِي وَاثِقٌ مَا فَتَقْتُ إِذْ أَنَا بُورُ[3]

أي : هالك .

قوله : ﴿ لِيُضِلُّواْ ﴾ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا « وَجَعَلُواْ للَّهِ أَنْدَاداً لِيَضِلُّوا » بفتح الياء ، والباقون بضمها من : أضله ، واللام هي لام الجر مضمرة بعدها « أَنْ » ، وهي لام العاقبة ، لما كان مآلهم إلى ذلك ، ويجوز أن تكون للتعليل . وقيل : هي مع فتح الياء للعاقبة فقط ، ومع ضمها محتملة للوجهين ، كان هذا القائل توهم أنهم لم يجعلوا الأنداد لضلالهم . وليس كما زعم ، لأن منهم من كفر عناداً ، واتخذ الآلهة ليضل نفسه . قوله : ﴿ **فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ** ﴾ (إلى النَّار : خبر

---

(١) شعر .

(٢) سورة الفتح آية ، (١٢) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/٤١٤) ، القرطبي (٩/٣٦٥) ، روح المعاني (١٣/٢١٨) .

« إنَّ » ، والمصير مصدر لـ « صَارَ » التامة ، أي : فإنَّ مرجعكم كائن إلى النار ، وأجاز الحوفي أن يتعلق « إلى النَّارِ ») بـ « مَصِيرَكُمْ » . وقد رد هذا بعضهم[1] ، بأنه لو جعلناه مصدر « صَارَ » بمعنى انتقل و « إلى النَّارِ » متعلق به بقيت « إنَّ » بلا خبر، ولا يقال: خبرها حينئذ محذوف ، لأن حذفه في مثل هذا يقل ، وإنما يكثر حذفه إذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفاً ، أو جاراً ، كقوله :

٢٩١٦ ـ إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاَ وإنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا[2]

قوله : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أن « يُقِيمُوا » مجزوم بلام أمر محذوفة ، تقديره : ليقيموا فحذفت ، وبقي عملها ، كما يحذف الجار ، ويبقى عمله كقوله :

٢٩١٧ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ[3]

يريد : لتفد ، أنشده سيبويه ، إلاَّ أنه خصَّه بالشعر . قال الزمخشري : « ويجوز أن يكون « يُقِيمُواْ » ـ « ويُنْفِقُواْ » بمعنى ، ليقيموا ولينفقوا ، ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنما جاز حذف اللام ، لأن الأمر الذي هو « قُلْ » عوض منها ، ولو قيل : يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء بحذف اللام ، لم يجز . « قُلْتُ : وإلى قريب من هذا نحا ابن مالك ، فإنه جعل اللام على أضرب : قليل ، وكثير ، ومتوسط . فالكثير : أن يكون قبله قوله بصيغة الأمر ، كالآية الكريمة ، والقليل ألا يتقدم قول كقوله :

٢٩١٨ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ ..... البيت[4]

والمتوسط : أن يتقدم بغير صيغة الأمر ، كقوله :

٢٩١٩ ـ قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيذن فإني حَمْوُهَا وَجَارُهَا[5]

والثاني : أن « يُقِيمُواْ » مجزوم على جواب « قُلْ » ، وإليه نحا الأخفش ، والمبرد . وقد ردَّ الناس عليهما هذا ، بأنه لا يلزم من قوله لهم : أقيموا أن يفعلوا ذم من يخلف عن هذا الأمر . وقد أجيب عن هذا بأن المراد بالعباد المؤمنون ، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً ، والمؤمنون متى أمرهم امتثلوا .

الثالث : أنه مجزوم على جواب المقول المحذوف ، تقديره : قل لعبادي أقيموا وأنفقوا ، يقيموا وينفقوا . قال أبو البقاء ـ وعزاه للمبرد ـ : كذا ذكره جماعة ، ولم يتعرضوا لإفساده ، وهو فاسد لوجهين :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٢٥) .

(٢) البيت للأعشى انظر ديوانه ( ) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/١٤١) ، أمالي ابن الشجري (١/٢٢٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٣) ، الخزانة (٩/٢٢٧) ، الصاحبي (١٧٥) ، الخصائص (٢/٣٧٣) ، الهمع (١/١٣٦) ، حاشية يس (١/١٦٩) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) انظر البيت في الخزانة (٩/١٣) ، المغني (١/٢٢٥) ، الهمع (٢/٥٦) ، الدرر (٢/٧١) ، الأشموني (٤/٤) ، روح المعاني (١٣/٢٢١) .

أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما في الفعل ، أو في الفاعل ، أو فيهما ، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل ، فهو خطأ كقولك : قُمْ تَقُم ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : أن يقيموا يقيموا .

والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، و « يُقِيمُوا » على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً . قُلْتُ : أما الافساد الأول فقريب ، وأما الثاني : فليس بشيء ، لأنه يجوز أن يقول : قل لعبدي أطعني يطعك ، وإنْ كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال .

الرابع : أن التقدير : أن تقل لهم أقيموا يقيموا ، وهذا مروي عن سيبويه ، فيما حكاه ابن عطية . قُلْتُ : وهذا هو القول الثاني .

الخامس : قال ابن عطية : « ويحتمل أن يكون « يُقِيمُوا » جواب الأمر الذي يعطينا معناه ، قوله : « قُلْ » ، وذلك أن يجعل قوله « قُلْ » في هذه الآية بمعنى : بلغ وأد الشريعة يقيموا .

السادس : قال الفراء : الأمر معه شرط مقدر ، تقول : أطع الله يدخلك الجنة . والفرق بين هذا وبين ما قبله ، أن ما قبله ضمن فيه الأمر نفسه معنى الشرط ، وفي هذا قدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين .

السابع : قال الفارسي : « إنه مضارع صرف عن الأمر إلى الخبر ، ومعناه : « أقيموا » . وهذا مردود ، لأنه كان ينبغي أن تثبت نونه الدالة على إعرابه ، وأجيب عن هذا بأنه بني لوقوعه موقع المبني ، كما بني المنادى في نحو : « يَا زيدُ » لوقوعه موقع الضمير ، ولو قيل : بأنه حذفت نونه تخفيفاً على حد حذفها في قوله : « لاَ تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ حَتىَّ تُؤْمِنُواْ وَلاَ تُؤْمِنُواْ حَتَّى تَحَابُّواْ » . وفي معمول « قُلْ » ثلاثة أوجه :

أحدها : الأمر المقدر ، أي : قل لهم أقيموا يقيموا .

الثاني : أنه نفس « يُقِيمُواْ » على ما قاله ابن عطية .

الثالث : أنه الجملة من قوله : « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ . . . » إلى آخره ، قاله ابن عطية . وفيه تفكيك النظم ، وجعل الجملة : « يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ . . . إلى آخره ، مُفْلَتاً مماقبله وبعده ، أو يكون جواباً فصل بَيْنَ القول ومعموله ، لكنه لا يترتب على قول ذلك إقامة الصلاة والإنفاق إلاَّ بتأويل بعيد جداً قوله : ﴿ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً ﴾ في نصبهما ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما حالان مما تقدم ، وفيهما ثلاثة التأويلات في « زَيْدٌ عَدْلٌ » ، أي : ذوي سر وعلانية ، أو مسرّين ومعلنين ، أو جعلوا نفس السر والعلانية مبالغة .

الثاني : أنهما منصوبان على الظرف ، أي وقتي سر وعلانية .

الثالث : أنهما منصوبان على المصدر ، أي : إنفاق سر ، وإنفاق علانية . قوله : « مِنْ قَبْلِ » متعلق بـ « يُقِيمُواْ » ، « ويُنْفِقُواْ » ، أي : يفعلون ذلك قبل هذا اليوم . وقد تقدم خلاف القراء في : « لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلَ »[1] والْخِلاَلُ : الْمُخَالَّةُ وَهِيَ الْمُصَاحَبَةُ ، يقال : خَالَلْتُهُ خِلاَلاً ومُخالَّةً ، قال طرفة :

---

(١) انظر سورة البقرة آية ، (٢٥٤) ،

٢٩٢٠ ـ كُلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَلْتُهُ لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُ وَاضِحَهْ[١]

وقال امرؤ القيس :

٢٩٢١ ـ صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُنَّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى وَلَسْتُ بِمُقْلِيِّ الخِلالِ وَلَا قَالِ[٢]

وقال الأخفش : « خِلالٌ » جمعاً لـ « خُلَّة » نحو : بُرْمَةٌ وبِرَامٌ .

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ۖ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٦﴾

وقوله : ﴿ . . . مِنَ السَّمَاءِ . . . ﴾ .

يجوز أن يتعلق بـ « أَنزَلَ » و « مِن » لابتداء الغاية ، وأن تتعلق بمحذوف على أنه حال من « ما » ، لأنه صفته في الأصل ، وكذلك « مِنَ الثَّمَراتِ » في الوجهين ، وجوَّز الزمخشري ، وابن عطية أن تكون « مِنْ » لبيان الجنس ، أي : رزقاً من الثمرات ، وردَّ عليهما بأن التي للبيان إنما تجيء بعد المبهم ، وقد يجاب عنهما بأنهما أرادا ذلك من حيث المعنى لا الإعراب . وقد تقدم الكلام في ذلك في البقرة[٣] . و « بِأَمْرِهِ » يجوز أن يكون متعلقاً بـ « تَجْرِي » أي : بسببه أو بمحذوف على أنها للحال ، أي : ملتبسة به .

و ﴿ . . . دَائِبَيْنِ . . . ﴾ .

حال من « الشَّمْسَ والْقَمَرَ » . وقد تقدم اشتقاق الدَّأْبِ[٤] .

قوله : ﴿ . . . مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ . . . ﴾ .

العامة على إضافة « كُلِّ » إلى « ما » ، وفي « مِن » قولان :

أحدهما : أنها زائدة في المفعول الثاني : أي : كل ما سألتموه ، وهذا إنما يتأتى على قول الأخفش .

والثاني : أن تكون تبعيضية ، أي : آتاكم بعض جميع ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم ، وعلى هذا فالمفعول

---

(١) انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٤١/٤) ، التهذيب واللسان «وضح» .

(٢) انظر البيت في شرح ديوان الحماسة (١٣٢١/٣)، البحر المحيط (٤٢٧/٥)، القرطبي (٣٦٦/٩) ، اللسان «خلل» .

(٣) آية ، رقم (٢٥) .

(٤) انظر الكتاب (٢٢٤/٤) .

محذوف ، تقديره : وآتاكم شيئاً من كل ما سألتموه ، وهي رأي سيبويه . و « ما » يجوز فيها أن تكون موصولة اسمية أو حرفية ، أو نكرة موصوفة ، والمصدر واقع موقع المفعول ، أي : مسئولكم ، فإنْ كانت مصدرية فالضمير في « سَأَلْتُمُوهُ » عائد على الله تعالى ، وإنْ كانت موصولة ، أو موصوفة كان عائداً عليها ، ولا يجوز أن يكون عائداً على الله تعالى ، وعائد الموصول أو الموصوف محذوف ، لأنه إما أن يقدر متصلاً : سألتموهوه ، أو منفصلاً سألتموه إياه . وكلاهما لا يجوز فيه الحذف لما قدمته لك أول البقرة في قوله : « وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ »[1] . وقرأ ابن عباس ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، والحسن ، والضحاك ، وعمر بن فائد ، وقتادة ، وسلاَّم ، ويعقوب ، ونافع في رواية « مِنْ كُلٍّ » منونة ، وفي « مَا » على هذه القراءة وجهان .

أحدهما : أنها نافية ، وبه بدأ الزمخشري فقال : « و « سَأَلْتُمُوهُ » نفي ، ومحله النصب على الحال ، أي : آتاكم من جميع ذلك غير سائليه » . قُلْتُ : ويكون المفعول الثاني هو الجار في قوله : « مِنْ كُلٍّ » كقوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ .

والثاني : أنها موصولة ، بمعنى الذي هي المفعول الثاني لـ « آتَاكُمْ » . وهذا التخريج الثاني أولى ، لأن في الأول منافاة في الظاهر لقراءة العامة .

قال الشيخ[2] : ولما أحسَّ الزمخشري بظهور التنافي بين هذه القراءة وبين تلك ، قال : « ويجوز أن تكون « ما » موصولة ، على : وآتاكم من كل ذلك ما احتجتم إليه » . قوله : « نِعْمَةَ » في معنى المنعم به ، وختمت هذه بـ « إنَّ الإنسَانَ لَظَلُومٌ » ونظيرتها في النحل بـ « إنَّ اللَّه لَغَفُورٌ رَحِيمٌ »[3] ، لأن في هذه تقديم قوله : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْراً » ، وبعده : « وجَعَلُواْ للَّهِ أنداداً » فجاء قوله : « إنَّ الإنْسَانَ » شاهداً يقبح من فعل ذلك ، فناسب ختمها بذلك . والتي في النحل ذكر فيها عدة تفضلات ، وبالغ فيها ، وذكره قوله : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ ﴾[4] ، أي : من أوجد هذه النعم السابق ذكرها كمن يقدر منها على شيء ، فذكر أيضاً أنَّ من جملة تفضلاته اتصافه بهاتين الصفتين .

قوله : ﴿ هٰذَا الْبَلَدَ آمِناً ﴾ .

مفعولاً لـ « اجْعَلْ » التصييري . وقد تقدم تحريره في البقرة[5] . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : أي فرق بين قوله : « اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِنَاً »[6] . وبين قوله : « هذا البلد آمناً » ؟ قلتُ : قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون ، وفي الثاني : أن يخرجه من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدها من الأمن ، كأنه قال : هو بلد مخوف فاجعله آمناً . قوله : ﴿ وَاجْنُبْنِي ﴾ يقال : جَنَبَهُ شَرّاً ، وأَجْنَبَهُ إياهُ ثُلاثياً ورباعياً ، وهي لغة نجد . وَجَنَّبَهُ إياهُ مشدداً وهي لغة الحجاز ، وهو المنع ، وأصله : من الْجَانِبِ . قال الراغب : وقوله تعالى : ﴿ و اجْنُبْنِي وَبَنِيَّ ﴾ مِنْ جَنَبْتُهُ عَنْ كَذَا ، أي : أَبْعَدْتُهُ منه ، وقيل : من جَنَبْتُ الْفَرَسَ ، كأنما سألَهُ أن يَقُودَهُ ، عَنْ جَانِبِ الشِّرْكِ بِإِلطَافٍ

---

(١) سورة البقرة آية ، (٣) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٢٨) .
(٣) آية ، رقم (١٨) .
(٤) سورة النحل آية ، (١٧) .
(٥) آية ، رقم (١٢٦) .
(٦) انظر الآية المتقدمة .

مِنْهُ ، وأَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ . و «أَنْ نَعْبُدَ » على حذف الحرف ، أي : عن أَنْ ، وقرأ الجحدري ، وعيسى الثقفي « وأَجْنِبْنِي » بقطع الهمزة من : أَجْنَبَ .

والضمير في : « إِنَّهُنَّ » و « أَضْلَلْنَ » عائد على الأصنام ، لأنها جمع تكسير غير عاقل . وقوله : « مِنِّي » أي : من أشياعي . قوله : ﴿ وَمَنْ عَصَانِي ﴾ شرط ومحل « مِنْ » الرفع بالابتداء ، والجواب ﴿ فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ والعائد محذوف ، أي : له .

رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ﴿٣٧﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُۗ وَمَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٣٨﴾ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴿٣٩﴾

قوله : ﴿ ... مِنْ ذُرِّيَّتِي ... ﴾ .

يجوز أن يكون المفعول محذوفاً ، وهذا الجار صفته ، أي : أسكنت ذُرِّيَّةً من ذريتي ، ويجوز أن تكون « مِنْ » مزيدة عند الأخفش . قوله : « بِوَادٍ » أي : في واد ، نحو : « هو بمكة » قوله : ﴿عِنْدَ بَيْتِكَ﴾ يجوز أن يكون صفة لـ « وَادٍ » . وقال أبو البقاء : «ويجوز أن يكون بدلاً منه » . يعني أنه يكون بدل بعض من كل ، لأن الوادي أعم من خَضْرة البيت ، وفيه نظر من حيث إنَّ « عِنْدَ » لا تتصرف . قوله : ﴿ لِيُقِيمُواْ ﴾ يجوز أن تكون هذه اللام لام الأمر ، وأن تكون لام علة ، وفي متعلقها حينئذ وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « أَسْكَنْتُ » وهو ظاهر ، ويكون النداء معترضاً .

الثاني : أنها متعلقة بـ « أُجْنُبْنِي » أي : أجنبهم الأصنام ليقيموا . وفيه بعد . قوله : ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ﴾ العامة على « أَفْئِدَةً » جمع فُؤَادٍ كـ « غُرَاب وأَغْرِبَةً » ، وقرأ هشام عن ابن عامر بياء بعد الهمزة ، فقيل : إشباع كقول الشاعر :

٢٩٢٢ ـ جِيءَ بِحَبْلٍ عُطْمٍ فِي التُّرَابِ تَرِيْبِ

أي : تَرِب ، كقوله :

٢٩٢٣ ـ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ[1]

وقد طعن جماعة على هذه القراءة ، وقالوا : الإشباع من ضرائر الشعر ، فكيف يجعل في أفصح كلام ؟ وزعم بعضهم[2] : أن هشاماً إنما قرأ بتسهيل الهمزة بين بين ، فظنها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة ، قال : كما توهم عن أبي عمرو اختلاسه في « بَارِئِكُمْ » ، و «يَأْمُرُكُمْ » أنه سكن ، وهذا ليس بشيء ، فإنَّ الرواة أجل من هذا ، وقرأ زيد بن علي « إِفَادَة » بزنة رِفَادة ، وفيها وجهان :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٣٢) .

أحدهما : أن يكون مصدراً لـ « إفَادة » كـ « أَقَام إقَامَةً » ، أي : ذَوِي إفَادَة ، وهم الناس الذين ينتفع بهم .

والثاني : أن يكون أصلها : وَفَادَةٌ ، فأبدلت الواو همزة ، نحو : إشَاحٌ وَإعَاءٌ وقرأت أم الهيثم : « أَفْوِدَةً » بواو مكسورة ، وفيها وجهان :

أحدهما : أن يكون جمع « فُؤَادٍ » السهل ، وذلك أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها يطرد قلبها واواً ، نحو : « جُوْنُ » ففعل في « فُؤَاد » ذلك ، فأقرت في الجمع على حالها .

والثاني : قال صاحب اللوامح : هي جمع « وَفْد » . قُلْتُ : فكان ينبغي أن يكون اللفظ « أَوْفِدَةً » بتقدم الواو ، إلا أن يقال : إنه جمع : « وَفْداً » على « أَوْفِدَةٍ » ، ثم قلبه فوزنه أفعلة كقولهم : آرَامُ في : « أَرْآمُ » وبابه ، إلَّا أنه يقل جمع « فَعْلٍ » على « أَفْعِلَةٍ » ، نحو : نَجْدٌ وأَنْجِدَةٌ ، ووَهْيٌ وأَوْهِيَةٌ . وأم الهيثم نقل عنها شيء من اللغة ، وقرىء : « آفِدَة » بزنة ضَارِبةٍ ، وهي تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون مقلوبة من « أَفْئِدَةً » بتقديم الهمزة على « الفاء » ، فقلبت الهمزة ألفاً ، فوزنها أَفْعِلَةٌ كـ « آرَام » في « أَرْآمٍ » .

والثاني : أنها اسم فاعل من « أَفَدَ ، يَا فَدُ » أي : قربَ ودَنَا ، والمعنى : جماعة آفدة ، أو جماعات أفدة بالقصر ، وفيها وجهان أيضاً :

أحدهما : أن تكون اسم فاعل على « فَعِلَ » كـ « فَرِحَ » ، فهو «فَرِحٌ»، وأن تكون مخففة من « أَفْئِدَةٍ » ، بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحذف الهمزة . و ﴿ مِنَ النَّاسِ ﴾ في « مِنْ » وجهان :

أحدهما : أنها لابتداء الغاية ، قال الزمخشري : « ويجوز أن تكون « مِنْ » لابتداء الغاية ، كقولك : « القلبُ منِّي سَقِيمٌ » ، تريد قلبي ، كأنه قيل : أَفْئِدَةٌ نَاسٍ ، وإنما نكرت المضاف إليه في هذا التمثيل ، لتنكير « أَفْئِدَةً » ، لأنها في الآية نكرة ليتناول بعض الأفئِدةِ .

قال الشيخ[1] : ولا يظهر كونها للغاية ، لأنه ليس لنا فعل يبتدأ فيه بغاية ينتهي إليها ، إذ لا يصح جعل ابتداء الأفئدة من الناس .

والثاني : للتبعيض ، وفي التفسير : لو لم يقل « مِنَ النَّاسِ » ، لحج الناس كلهم . قوله : ﴿ تَهْوِي ﴾ هذا هو المفعول الثاني للجعل ، والعامة « تَهْوِي » بكسر العين بمعنى : تُسْرِعُ وتَطير شوقاً إليهم ، قال :

٢٩٢٤ - وَإذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفِجَاجَ رَأَيْتَهُ ... تَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الأَجْدَلِ[2]

وأصله أن يتعدى باللام ، كقوله :

٢٩٢٥ - حَتَّى إذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الْوَلِيدِ لَهَا ... طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيشِهَا بِتَكُ[3]

---

(١) انظر البحر المحط (٥/٤٣٢) .

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي انظر ديوان الهذليين (٢/٩٤) ، البحر المحيط (٥/٤٢٩) ، اللسان «خرم» .

(٣) تقدم .

وإنما عدى بـ « إلى » ، لأنه ضمن معنى يميل ، كقوله :

٢٩٢٦ ـ تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الْهُدَى ... مَا مُؤْمِنُو الْجِنِّ كَأَنْجَاسِهَا[1]

وقرأ أمير المؤمنين علي ، وزيد بن علي ، ومحمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ومجاهد بفتح الواو ، وفيه قولان .

أحدهما : أن « إلى » زائدة ، أي : تهواهم .

الثاني : أنه ضمن معنى تنزع وتميل . ومصدر الأول على « هَوَى » كقوله :

٢٩٢٧ ـ ..... يَهْوَى مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الأَجْدَلِ[2]

والثاني : على « هَوِيً » ، فقال أبو البقاء : « معناهما متقاربان ، إلاَّ أنَّ « هَوَىٰ » يعني بفتح الواو متعد بنفسه ، وإنما عدى بـ « إلى » حَمْلاً على يميل » وقرأ مسلمة بن عبد الله : « يُهْوَى » بضم الياء ، وفتح الواو ، مبنياً للمفعول من « أَهْوَى » المنقول من « هَوَى » اللازم ، أي : يسرع بها إليهم .

قوله : ﴿ عَلَى الْكِبَرِ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أن « عَلَى » على بابها من الاستعلاء المجازي .

والثاني : أنها بمعنى « مَعَ » كقوله :

٢٩٢٨ ـ إِنِّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي ... أَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ[3]

قال الزمخشري : « ومحل هذا الجار النصب على الحال من « الياء » ، في ﴿ وَهَبْ لِي ﴾ . قوله : ﴿ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾ فيه أوجه .

أحدها : أن تكون « فَعيل » مثال مبالغة مضافاً إلى مفعوله ، وإضافته من نصبٍ ، وهذا دليل لسيبويه ، على أن « فَعِيلاً » يعمل عمل اسم الفاعل ، وإنْ كان قد خالفه جمهور البصريين والكوفيين .

الثاني : أن الإضافة ليست من نصب ، وإنما هو كقولك : « هذا ضَاربُ زيدٍ أمس » .

الثالث : أن « سَمِيعاً » مضاف لمرفوعه ، ويجعل دعاء الله سميعاً على المجاز ، والمراد سماع الله ، قاله الزمخشري .

قال الشيخ[4] : « وهو بعيد ، لاستلزامه أن يكون من الصفة المشبهة والصفة متعدية ، وهذا إنما يتأتى على قول الفارسي ، فإنه يجيز أن تكون الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بشرط أمن اللبس ، نحو : « زيدٌ ظالم العبيد » إذا

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٤٣٣) ، روح المعاني (١٣/٢٣٩) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/٤٣٤) ، روح المعاني (١٣/٢٤٢) .

(٤) انظر البحر المحيط (٥/٤٣٤) .

عُلِمَ أَنَّ له عبيداً ظالمين ، وأما ههنا فاللبس حاصل ، إذ الظاهر من إضافة المثال للمفعول لا للفاعل » . قُلْتُ : واللبس أيضاً مُنْتفٍ ، لأن المعنى على الإسناد المجازي ، كما تقرر ، فانتفى اللبس .

رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴿٤٣﴾

قوله : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ .

عطف على المفعول الأول لـ « اجْعَلْنِي » ، أي : واجعل بعض ذريتي مقيم الصلاة ، وهذا الجار في الحقيقة صفة لذلك المفعول المحذوف ، أي : وبعضاً من ذريتي . قوله : ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، وورش ، والبزي بإثبات الياء وصلاً ، وحذفها وقفاً ، والباقون بحذفها وصلاً ووقفاً ، وقد روى بعضهم بإثباتها وقفاً أيضاً .

قوله : ﴿ وَلِوَالِدَيَّ ﴾ .

العامة على « وَالِدَيَّ » بألف بعد الواو ، وتشديد الياء ، وابن جبير كذلك ، إلا أنه سكن الياء ، أراد « وَالِدَهُ » وحده ، كقوله : « وَاغْفِرْ لِأَبِي » . وقرأ الحسين بن علي ، ومحمد بن زيد ابنا علي بن الحسين ، وابن يعمر « وَلِوَلَدَيَّ » ، دون ألف تثنية « وَلَدٍ » ويعني بهما إسماعيل وإسحاق ، وأنكرها الجحري ، بأن في مصحف أُبي « ولأَبويَّ » فهي مفسرة لقراءة العامة ، وروي عن ابن يعمر أنه قرأ : « وَلِوُلْدِيْ » بضم الواو وسكون الياء وفيها تأويلان :

أحدهما : أنه جمع « وُلْد » ، كـ « أُسْد » في « أَسَد » وأن يكون لغة في « الْوَلَدِ » كـ « الحُزْن والحَزَن ، والعُدْم والعَدَم ، والبُخْل والبَخَل » ، وعليه قوله :

٢٩٢٩ ـ فَلَيْتَ زِيَاداً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ زِيَاداً كَانَ وُلْدَ حِمَارِ[1]

وقد قرىء بذلك في : مريم[2] ، والزخرف[3] ، ونوح[4] في السبعة كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ . و « يَوْمَ » نصب بـ « اغْفِرْ » .

قوله : ﴿ ... لِيَوْمٍ ... ﴾ .

أي : لأجل يوم ، فاللام للعلة . وقيل : بمعنى : إلى ، أي : للغاية . وقرأ العامة « يُؤَخِّرُهُمْ » بالياء ، لتقدم اسم الله الكريم . وقرأ الحسن ، والسُّلمي ، والأعرج ، وخلائق ، وتروى عن أبي عمرو « نُؤَخِّرُهُمْ » بنون العظمة . و « تَشْخَصُ » صفة « لِيَوْمٍ » ، ومعنى شُخُوص البصر : حِدَّةُ النظرِ ، وعدم استقراره في مكانه ويقال : شَخَصَ سَهْمُهُ

---

(١) انظر البيت في المحتسب (١/٣٦٥) ، معاني الفراء (٢/١٧٣) ، التهذيب واللسان «ولد» .

(٢) آية ، رقم (١٤) .

(٣) آية ، رقم (٨١) .

(٤) آية ، (٢٨) .

وبَصرُهُ ، وأشْخَصَهُمَا صاحِبُهُما ، وشَخَصَ بَصَرُهُ ، أي : لَمْ يَطْرِفْ جَفْنُهُ ، ويقال : شَخَصَ مِن بَلَدِهِ ، أي : بَعُدَ ، والشَّخْص سَوادُ النَّاسِ الْمَرْئي مِنْ بَعِيدٍ .

قوله : ﴿ مُهْطِعينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ ﴾ .

حالان من المضاف المحذوف ، إذ التقدير : أصحاب الأبصار ، إذ يقال : شَخَصَ زَيْدٌ بَصَرَهُ ، أو يكون الأبصار دلت على أربابها ، فجاءت الحال من المدلول عليه ، قالهما أبو البقاء . وقيل : « مُهْطِعينَ » منصوب بفعل مقدر ، أي : تبصرهم مهطعين ، ويجوز في « مُقْنِعِي » أن يكون حالاً من الضمير في « مُهْطِعِينَ » فيكون حالاً متداخلة ، وإضافة « مُقْنِعِي » غير حقيقية ، فلذلك وقعت حالاً . والإهْطَاعُ : قيل : الإسْرَاعُ في المشي ، قال الشاعر :

٢٩٣٠ ـ إذَا دَعَانَا فَأَهْطَعْنَا لِدَعْوَتِهِ ... دَاعٍ سَمِيعٍ فَلَفُّونَا وَسَاقُونَا[١]

وقال :

٢٩٣١ ـ بِمُهْطِعِ سُرُحٍ كَأَنَّ عِنَانَهُ ... فِي رَأْسِ جِذْعٍ مِنْ أَوَالٍ مُشَذَّبُ[٢]

وقال أبو عبيدة : « قد يكون الإسراع ، وإدامة النظر » . وقال الراغب : « هَطَعَ الرَّجُلُ بِبَصَرِهِ إذا صَوَّبَهُ ، وَبَعِيرٌ مُهْطِعٌ ، إذا صَوَّبَ عُنُقَهُ » . وقال الأخفش : هو الإقبال على الإصغاء ، وأنشد :

٢٩٣٢ ـ بِدَجْلَةَ دَارَهُمْ وَلَقَدْ أَرَاهُمْ ... بِدَجْلَةَ مُهْطِعِينَ إلى السَّمَاعِ[٣]

والمعنى : مقبلين برؤوسهم إلى سماع الداعي . وقال ثعلب : أَهْطَعَ الرجل إذا نظر بذلّ وخشوع لا يَقْلَعُ بصره . وهذا موافق لقول أبي عبيدة ، فقد سمع فيه : أَهْطَعَ وَهَطَعَ رباعياً وثلاثياً . والإقْنَاعُ : رفع الرأس وإدامة النظر من غير التفات إلى غيره ، قاله القتبي ، ومنه قوله ـ يصف إبلاً ترعى أعالي الشجر ، فترتفع رؤوسها لذلك ـ :

٢٩٣٣ ـ يُبَاكِرْنَ الْعِضَاةَ بِمُقْنِعَاتٍ ... نَوَاجِذُهُنَّ كَالْحَدَإِ الْوَقِيعِ[٤]

ويقال : أَقْنَعَ رَأْسَهُ : أي : طَأْطَأَهَا ونكَّسهَا ، فهو من الأضدادِ . والْقَنَاعةُ : الاجتزاء بِاليسيرِ ، وروى : قَنَعَ بكذَا ، أي : رفع رَأْسَهُ عَنِ السؤالِ ، وفَمٌ مُقَنَّعٌ مَعْطُوفُ الأسنان إليه داخلة ، ورجل مقَنَّعٌ بالتشديد ، ويقال : قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعةً وَقَنَعاً إذا رَضِيَ ، وَقَنَعَ قُنُوعاً إذا سَأَلَ فَوَقَعَ الفرقُ بالمصدرِ ، وقال الراغب : قال بعضهم : أَصْلُ هذِهِ الكلمةِ مِن الْقِنَاعِ ، وهو ما يُغَطِّي الرَّأْسَ ، والْقَانِعُ : من يَلِحُّ في السؤال ، فَيُرْضَى بما يأتِيهِ ، كقوله :

٢٩٣٤ ـ لَمَالُ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْنَى ... مَفَاقِرَهُ أَعَفُّ مِنَ الْقُنُوعِ[٥]

---

(١) البيت لعمران بن حطان انظر البحر المحيط (٥/٤٢٩) .

(٢) البيت لامرىء القيس انظر ديوانه ( ) ، وروايته فيه : ومستقلل الذفرى ..... في رأس ..... وانظر تفسير الطبري (١٣/٢٣٨) ، البحر المحيط (٥/٤٢٩) .

(٣) البيت ليزيد الحميري انظر مجاز القرآن (١/٣٤٣) ، البحر المحيط (٥/٤٣٥) ، روح المعاني (١٣/٢٤٥) ، التاج والتهذيب واللسان «هطع» .

(٤) البيت للشماخ انظر ديوانه (٢٢٠) ، وفيه : «يبادرن» بدل «يباكرن» مجاز القرآن (١/٢٤٣) ، روح المعاني (١٣/٢٢٠) ، المخصص (١/١٤٦) ، التهذيب واللسان «قنع» .

(٥) البيت للشماخ انظر ديوانه (٢٢١) ، مجاز القرآن (٢/٥١) ، المخصص (١٢/٢٨٧) ، الصاحبي (٢٦٣) ، التهذيب واللسان «قنع» .

وَرَجُلٌ مَقْنَعٌ يَقْنَعُ ، قال :

٢٩٣٥ ـ ..... شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ(١)

والرؤوس : جمع رَأْسٍ ، وهو مؤنث ، ويجمع في القلة على « أَرْؤُسٍ » ، وفي الكثرة على « رُؤُوس » ، والأَرَاسُ : الْعَظِيمُ الرأْسِ ، ويعبر عن الرَّجلِ العظيمِ ، كالْوَجْهِ والرئيس : مشتق من ذلك . ورِئاسُ السَّيْفِ : مَقْبِضُهُ ، وشَاةٌ رأْساءُ : اسودَّتْ رَأْسُهَا . قوله : « لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ » في محل نصب على الحال أيضاً من الضمير في « مُقْنِعِي » . ويجوز أن يكون بدلاً من « مُقْنِعِي » ، كذا قال أبو البقاء . « يَعني : أنه يحل محله ، ويجوز أن يكون استئنافاً ، والطَّرْفُ : في الأصل مصدر ، وأطلق على الفاعل كقولهم : ما فِيْهِمْ عَيْنٌ تَطْرفُ ، والطَّرْفُ هنا : الْعَيْنُ ، قال الشاعر :

٢٩٣٦ ـ وَأَغَضُّ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارَتِي حَتَّى يُوارِي جَارَتِي مَأْوَاهَا(٢)

والطَّرْفُ : الْجَفْنُ أيضاً، يقال: ما طَبَقَ طَرْفُهُ، أي: جَفْنَهُ على الآخرة والطَّرْفُ أيضاً: تحريك الْجَفْنِ. قوله: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ يجوز أن يكون استئنافاً، وأن يكون حالاً، والعامل فيه: إما «يَرْتَدُّ»، وإما ما قبله من العوامل، وأفرد «هَوَاءٌ» وإن كان خبراً عن جمع، لأنه في معنى فارغة مُتَحَرِّقَةٌ، ولو لم يقصد ذلك لقال: أهوية ليطابق الخبر مبتدأ، والهَواءُ الْخَالِي من الأجسام، ويُعَبر به عن الحين، يقال: جَوْفُه هَوَاءُ، أي: فَارِغٌ، قال زهير:

٢٩٣٧ ـ كَأَنَّ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ مِنَ الظِّلْمَانِ جُؤْجُؤُهُ هَوَاءُ(٣)

وقال حسَّان (رضي الله عنه):

٢٩٣٨ ـ ..... فَأَنْتَ مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَوَاءُ(٤)

والنَّخْبُ: الَّذِي أُخِذَتْ نُخْبَتُهُ، أي: خِيَارُهُ.

وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ ﴿٤٤﴾ وَسَكَنتُمْ فِى مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿٤٥﴾ وَقَدْ مَكَرُوا۟ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴿٤٦﴾

قوله: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ . . . ﴾.

مفعول ثان لـ «أَنذِرِ»، أي: خوفهم عذاب يوم كذا قدره أبو البقاء. وفيه نظر، إذ يؤول إلى قولك: أنذرهم عذاب

---

(١) عجز بيت لقيس بن الملوح وصدره :
وبايعت ليلى بالخلاء ولم يكن .....
انظر ديوانه (١٨٦) ، وانظر اللسان «قنع» وفيه النسبة للبعيث .

(٢) البيت لعنترة انظر ديوانه (٧٦) ، البحر المحيط (٥/ ٤٣٠) ، روح المعاني (١٣/ ٢٤٦) .

(٣) البيت في البحر المحيط (٥/ ٤٣٠)، روح المعاني (١٣/ ٢٤٦) .

(٤) عجز بيت وصدره :
ألا أبلغ أبا سفيان عني .....
انظر مجاز القرآن (١/ ٣٤٤) ، والتاج واللسان «هوا» .

يوم يأتيهم العذاب. فلا حاجة إلى ذلك، ولا جائز أن يكون ظرفاً له، لأن ذلك اليوم لا إنذار فيه سواء قيل: إنه يوم القيامة، أو يوم إهلاكهم أو يوم تلقاهم الملائكة. قوله: ﴿ نُجِبْ دَعْوَتَكَ ﴾ جواب الأمر. قوله: ﴿ أَوَ لَمْ تَكُونُواْ ﴾ قال الزمخشري: على إرادة القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بَطَراً وأَشَراً، وأن يقولوه بلسان الحال حيث بنوا شديداً وأملوا بعيداً. و«مَالَكُمْ» جواب القسم وإنما جاء بلفظ الخطاب، قوله: ﴿ أَقْسَمْتُمْ ﴾ ولو جاء بلفظ المقسمين لقيل: مالنا. وقدَّر الشيخ[1] ذلك القول من قول الله تعالى أو الملائكة، أي: فيقال لهم أو لم تكونوا». وهو عندي أظهر من الأول، أعني: جريان القول من غيرهم لا منهم.

قوله: ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ ﴾.

أصل السُّكْونِ التعدي بـ «فِي» كما في هذه الآية، وقد يتعدى بنفسه.

قال الزمخشري: « السُّكْنَى من السُّكُونِ الَّذِي هُوَ اللُّبْثُ، والأصل تعديه بـ « فِي » كقولك: قَرَّ في الدار، وأقام، وغنى فيها » ولكنه لما نقل إلى سكون خاص تصرف فيه فقيل، سكن الدار كما قيل: تبوأَهَا وأَوطنها. ويجوز أن يكون من السُّكُون، أي: قروا فيها واطمأنوا ». قوله: ﴿ وَتَبَيَّنَ ﴾ فاعله مضمر لدلالة الكلام عليه وخبرهم هلاكهم. و « كَيْفَ » نصب بـ « فَعَلْنَا » وجملة الاستفهام ليست معمولة لـ « تَبَيَّنَ »، لأنه من الأفعال التي لا تعلق، ولا جائز أن تكون « كَيْفَ » فاعلاً، لأنها إما شرطية أو استفهامية، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدمه. والفاعل لا يتقدم عندنا. وقال بعض الكوفيين: إنَّ جملة « كَيْفَ فَعَلْنَا » هو الفاعل، وهم يجيزون أن تكون الجملة فاعلاً، وقد تقدم هذا قريباً في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾. والعامة على « تَبَيَّنَ » فعلاً ماضياً. وقرأ عمر بن الخطاب، والسُّلمي في روايته عنه « وَنُبَيِّنُ » بضم النون الأولى والثانية مضارع « بَيَّنَ » وهو خبر مبتدأ مضمرٍ، والجملة حال، أي: ونحن نبين. وقرأ السُّلمي فيما نقله المهدوي كذلك، إلاَّ أنه سكن النون للجزم، نسقاً على « تَكُونُواْ »، فيكون داخلاً في حيز التقدير ».

قوله: ﴿ ... وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ ... ﴾.

يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لفاعله كالأول، بمعنى الذي مكروه جزاؤه عند الله تعالى، أو للمفعول بمعنى أن عند الله مكرهم الذي يمكرهم به، أي: يعذبهم، قالهما الزمخشري.

قال الشيخ[2]: وهذا لا يصح إلاَّ إنْ كان « مَكَرَ » يتعدى بنفسه، كما قال هو إذ قدر يمكرهم به. والمحفوظ أن « مَكَرَ » لا يتعدى بنفسه، قال تعالى: ﴿ وإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3]، وتقول: « زيد ممكور به » ولا يحفظ: « زيد ممكور بسبب كَذَا ». قوله: ﴿ لِتَزُول ﴾ قرأ العامة بكسر اللام والكسائي بفتحها. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها نافية واللام لام الجحود، لأنها بعد كون منفي وفي « كَانَ » حينئذ قولان:

أحدهما: أنها التامة. والمعنى: تحقير مكرهم أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي هي كالجبال في ثبوتها

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٣٦).

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٣٧).

(٣) سورة الأنفال آية، (٣٠).

وقوتها . ويؤيد كونها نافية : قراءة عبد الله « وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ » .

القول الثاني : أنها ناقصة ، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين ، والكوفيين ، هل هو محذوف واللام متعلقة به ، وإليه ذهب البصريون ، أو هو اللام وما جرته كما هو مذهب الكوفيين . وقد تقرر هذا في آخر آل عمران[1] .

الوجه الثاني : أن تكون مخففة من الثقيلة . قال الزمخشري : « وإن عَظُمَ مكرهم وتبالغ في الشدة ، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لشدته ، أي : وإنْ كان مكرهم معداً لذلك » . وقال ابن عطية : « وتحتمل عندي أن تكون معنى هذه القراءة تعظيم مكرهم ، أي : وإنْ كان شديداً إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور » . فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففة ، لأنه اثبات .

والثالث : أنها شرطية وجوابها محذوف ، أي : وإنْ كان مكرهم مقدراً لإزالة أشباه الجبال الرواسي ، وهي المعجزات والآيات ، فالله مجازيهم بمكرهم وأعظم منه . وقد رجح الوجهان الأخيران على الأول ، وهو أنها نافية ، لأن فيه معارضة لقراءة الكسائي في ذلك أن قراءته تؤذن بالإثبات ، وقراءة غيره تؤذن بالنفي . وقد أجاب بعضهم عن ذلك بأن الجبال في قراءة الكسائي مشار بها إلى أمور عظام غير الإسلام ومعجزاته لمكرهم صلاحية إزالتها في قراءة الجماعة مشار بها إلى ما جاء به النبي ـ ﷺ ـ من الدين الحق . فلا تعارض إذ لم يتوارد على معنى واحد نفياً وإثباتاً . وأما قراءة الكسائي ففي « إنْ » وجهان : مذهب البصريين : أنها المخففة واللام فارقة . ومذهب الكوفيين : أنها نافية ، واللام بمعنى « إلاَّ » وقد تقدم تحقيق المذهبين . وقرأ عمر وعلي وعبد الله وزيد بن علي وأبو مسلمة وجماعة « وإنْ كَادَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ » كقراءة الكسائي ، إلاَّ أنهم جعلوا مكان نون « كَانَ » دالاً فِعْلُ مُقَارَبةٍ ، وتخريجها كما تقدم . ولكن الزوال غير واقع . وقرىء : « لَتَزُولُ » بفتح اللامين وتخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغة من يفتح لاَم « كَي » .

فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾ وَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٤٩﴾ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ ﴿٥٠﴾ لِيَجْزِىَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٥١﴾ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٥٢﴾

قوله : ﴿ . . . مُخْلِفَ وَعْدِهِ . . . ﴾ .

العامة على إضافة « مُخْلِفَ » إلى « وَعْدِهِ » . وفيها وجهان :

أظهرهما : أن « مُخْلِفَ » يتعدى لاثنين كفعله . متقدم المفعول الثاني ، وأضيف إليه اسم الفاعل تخفيفاً ، نحو : « هذا كاسِي جُبَّة زيداً » . قال الفراء ، وقطرب لما تعدى إليهما جميعاً لم يُبَال بالتقديم والتأخير » . قال

---

(١) آية ، (١٧٩) .

الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ قيل : مخلف رسله وعده ؟ وَلِمَ قُدِّمَ المفعول الثاني على الأول ؟ قُلْتُ : قَدَّمَ الْوَعْدَ ليعلم أنه لا يخلف الْوَعْدَ ، ثم قال « رُسُلَهُ » ليؤذن أنه إذا لم يخلف وعده أحداً وليس من شأنه اخلاف المواعيد كيف يخلفه رسله » . وقال أبو البقاء : هو قريب من قولهم :

٢٩٣٩ ـ يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ[١]

وأنشد بعضهم نظيراً للآية الكريمة قول الشاعر :

٢٩٤٠ ـ تَـرَى الـثَّـوْرَ مُـدْخِـلَ الـظِّلِّ رَأْسَـهُ وَسَـائِـرُهُ بَـادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَـعُ[٢]

الحسبان ـ هنا ـ : الأمر المتيقن كقوله :

٢٩٤١ ـ فَـلاَ تَـحْسَـبـن أَنِّـي أَضِـلُّ مَـنِـيَّـتِـي فَكُـلُّ امْـرِىءٍ كَـأسَ الْحِمَـامِ يَـذُوقُ[٣]

الثاني : أنه متعد لواحد وهو « وَعْدِهِ » وأما « رُسُلَهُ » فمنصوب بالمصدر ، فإنه ينحل بحرف مصدري ، وفعل تقديره : مخلف ما وعد رسله ، فـ « ما » مصدرية ، لا بمعنى الذي . وقرأت جماعة « مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه » بنصب « وَعْدَ » ، وجر « رُسُلِه » فصلاً بالمفعول بين المتضايفين ، وهي كقراءة ابن عامر « قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » قال الزمخشري ـ جرأة منه ـ » وهذه في الضعف كمَنْ قرأ « قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » .

قوله : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ . . . ﴾ :

يجوز فيه على عدة أوجه :

أحدها : أن يكون مصدراً بـ « انتقام » أي : يقع انتقامه في ذلك اليوم .

الثاني : أن ينتصب بـ « اذكر » .

الثالث : أن ينتصب بما يتلخص من معنى « عَزِيْزٌ ذُو انْتِقَامٍ » .

الرابع : أن يكون بدلاً من « يَوْمَ يَأْتِيهم » .

الخامس : أن ينتصب بـ « مُخْلِف » .

السادس : أن ينصب بـ « وَعْدِهِ » و « إنَّ » وما بعدها اعتراض . ومنع أبو البقاء هذين الأخيرين ، قال : « لأن ما قبل « إنَّ » لا يعمل فيما بعدها ، وهذا غير مانع ، لأنه كما تقدم اعتراض فلا تبالي به فاصلاً قوله : « والسَّمَاواتُ » تقديره : وتبدل السماوات غير السماوات ، وفي التبديل قولان : هو متعلق بالذات أو بالصفة ، وإلى الثاني مثل ابن عباس ، وأنشد :

٢٩٤٢ ـ وَمَـا النَّاسُ بِـالنَّاسِ الَّـذِينَ عَهِـدْتَهُمْ وَلاَ الـدَّارُ بِـالـدَّارِ الَّـتي كُـنْتَ تَـعْلَمُ[٤]

---

(١) انظر البيت في الكتاب (١/ ١٧٥) ، أمالي ابن الشجري (٢/ ٢٥٠) ، الخزانة (٣/ ١٠٨) ، معاني الفراء (٢/ ٨٠) ، البحر المحيط (٥/ ٤٣٩) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/ ٤٣٨) .

(٤) البيت في مجالس ثعلب (١/ ٤٩) ، الكشاف (٢/) ، روح المعاني (١٣/ ٢٥٤) .

وقرىء : « نُبَدِّلُ » بالنون ، « الأرضَ » نصباً ، و « السَّماواتِ » نسقاً عليه . قوله : « وَبَرَزُواْ » فيه وجهان :

أحدهما : أنها جملة مستأنفة . أي : ويبرزون كذا قدَّره أبو البقاء ، يعني : أنه ماض يراد به الاستقبال ، والأحسن أنه مثل ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[1] ـ ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾[2] ـ ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3] ـ ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾[4] لتحقق ذلك .

والثاني : أنها حال من « الأرضِ » و « قَدْ » معها مرادةٌ قاله أبو البقاء . ويكون الضمير في « بَرَزُوا » للخلق دلَّ عليهم السياق والرابط بين الحال وصاحبها الواو . وقرأ زيد بن علي « وَبُرِّزُواْ » بضم الباء وكسر الراء مشددة على التكثير في الفعل ومفعوله .

قوله : ﴿ ... مُقَرَّنِينَ ... ﴾ .

يجوز أن يكون حالاً على أنها مصدر ، وأن يكون مفعولاً ثانياً على أنها علمية . و « فِي الأَصْفَادِ » متعلق به ، وقيل : بمحذوف على أنه حال ، أو صفة لـ « مُقَرَّنِينَ » . والْمُقَرَّنُ : من جمع في الْقَرْنِ ، وهو الْحَبْلُ الذي يربط به . قال :

٢٩٤٣ ـ وابْـنُ الـلَّبُـونِ إذَا مَـا لُـزَّ فِـي قَـرْنٍ ... لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبَزْلِ الْقَنَاعِيسِ[5]

وقول آخر :

٢٩٤٤ ـ والْـخَيْـرُ والـشَّـرُّ مِلَزُّ وِزَانُ فِـي قَـرَنٍ ..... .

وفي التفسير : إنَّ كُلَّ كَافِرٍ يُقْرَنُ مع شيطانه في سلسلة . والأَصْفَادُ : جمع صَفْدٍ وهو : الغُلُّ والْقَيْدُ ، يقال : صَفَّدَهُ يُصَفِّدُهُ صَفْداً : قَيَّدَهُ ، والاسم الصفَّدُ مشدداً للتكثير . قال الشاعر :

٢٩٤٥ ـ فَـآبُـواْ بِـالـنِّـهَـابِ وَبِـالـسَّـبَـايَـا ... وأُبْـنَـا بِـالْـمُـلُـوكِ مُـصَـفَّـدِيـنَـا[6]

والصَّفَادُ مثل الصَّفْدِ وأَصْفَدَهُ ، أي : أعْطَاهُ ، ففرقوا بين فَعَل وأَفْعَل . وقيل : بل يستعملان في الْقَيْدِ وفي العَطَاءِ ، قال النابغة :

٢٩٤٦ ـ ..... فَـلَـمْ أُعـرِّضْ أَبَيْـتَ الـلَّعْـنَ بِـالصَّفَدِ[7]

أي : بالإعطاء ، وسُمِّي العطاءُ صَفْداً ، لأنه يقيد من يعطيه . ومنه : « أنا مَغْلولُ أَيَادِيكَ » ، وأَسِيرُ نِعْمَتِك .

قوله : ﴿ سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرَانٍ ... ﴾ .

مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال ، إما من « الْمُجْرِمِينَ » وإما مِنْ « مُقَرَّنِينَ » وإما من ضميره ، ويجوز أن تكون مستأنفة ، وهو الظاهر . والسَّرابيلُ : الثِّيابُ وسَرْبَلْتُه أي : الْبَسْتُه السِّرْبَالَ . قال :

---

(١) سورة الأعراف آية ، (٥٠) .
(٢) سورة الأعراف آية ، (٤٤) .
(٣) سورة الحجر آية ، (٢) .
(٤) سورة النحل آية ، (١) .
(٥) تقدم .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

٢٩٤٧ ـ ..... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِبْ بِالِيهِ[1]

ويطلق على ما يحصن في الحرب من الدِّرْعِ وشبهه . قال تعالى : ﴿وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[2] والْقَطِرانُ : ما يستخرج من شَجَرٍ فَيُطْبَخُ ، وتُطلَى به الإبل الْجُرْبُ ، ليذهب جربها بحدته ، وهو أقبل الأشياء للاشتعال به ، وفيه لغات : قَطِرانُ ـ بفتح القاف ، وكسر الطاء ـ وهي قراءة العامة ، و « قَطْرَان » بزنة سكران ، وبها قرأ عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما ـ ، وقال أبو النَّجْمِ :

٢٩٤٨ ـ لَبَّسَهُ الْقَطْرَانَ وَالْمُسُرحَا

وقِطْران ـ بكسر القاف وسكون الطاء ـ بزنة سِرْحَان ، ولم يقرأ به فيما علمت . وقرأت جماعة كبيرة منهم علي بن أبي طالب ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، والحسن مِن« قَطِرٍآنٍ » بفتح القاف وكسر الطاء ، وتنوين الراء « آنٍ » بوزن عَانٍ جعلوهما كلمتين ، والْقِطْرُ : النُّحَاسُ والآنِي : اسم فاعل من أَنَى يَأْنِي آنٍ ، تَنَاهَى في الْحَرَارَةِ ، كقوله : ﴿ وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ ﴾ .وعن عمر ـ رضي الله عنه ـ : ليس بالْقَطِرانِ ، ولكنه النُّحَاسُ الذي يصير بلونه . وقرىء : « وَتَغشَّى » بتشديد الشين ، أي : وتتغشى فحذف إحدى التاءين . وقرىء برفع : « وُجُوهُهُمْ » ونصب « النَّارَ » على سبيل المجاز . جعل ورود الوجوه النار غشياناً والجملة من قوله « وَتَغْشَى » قال أبو البقاء : « حال أيضاً » يعني : أنها معطوفة على الحال ، ولا يعني : أنها حال والواو للحال ، لأنه مضارع مثبت .

قوله : ﴿ لِيَجْزِيَ . . . ﴾ .

في هذه اللام وجهان :

أولهما : أن تتعلق بـ « بَرَزُواْ » وعلى هذا فقوله « وَتَرَى » جملة معترضة بين المتعلق به .

والثاني : أنها تتعلق بمحذوف أي : فعلنا بالمجرمين ، ذلك ليجزي كل نفس ، لأنه إذا عاقب المجرم أَثَابَ الطائع .

قوله : ﴿ هذا . . . ﴾ .

إشارة إلى ما تقدم من قوله : « وَلاَ تَحْسَبَنَّ » إلى هنا ، أو إلى كل القرآن نزل منزلة الحاضر . قوله : « ولِيُنْذَروا » فيه أوجه :

أحدها : أنه متعلق بمحذوف ، أي : ولينذروا أنزلنا عليك .

الثاني : أنه معطوف على محذوف ، ذلك المحذوف متعلق بـ «بَلاَغٌ » تقديره : لِيُنْصَحُواْ ولِيُنْذَرُواْ .

الثالث : أن الواو مزيدة « وَلِيُنْذَرُواْ » متعلق بـ « بَلاَغٌ » وهو رأي الأخفش ، نقله الماوردي .

---

(١) عجز بيت لعمرو بن مقلط الطائي انظر شرح المفصل لابن يعيش (٤٤/٧) ، الخزانة (١٨/٩) ، المغنى (١٠٨/١) ، الهمع (٥٨/٢) ، الدرر (٧٤/٢) ، التهذيب «مه» (٣٨٥/٥) .

(٢) سورة النحل آية ، (٨١) .

الرابع : أنه محمول على المعنى ، أي : ليبلغها ولينذروا .

الخامس : أن اللام لام الأمر . قال بعضهم : وهو حسن لولا قوله « وَلِيَذَّكَّرَ » فإنه منصوب فقط . قُلْتُ : لا محذور في ذلك ، فَإنَّ قوله : « وَلِيَذَّكَّرَ » ليس معطوفاً على ما تقدمه بل متعلق بفعل مقدر ، أي : وليذكر أنزلناه وأوحيناه .

السادس : أنه خبر مبتدأ مضمر ، التقدير : هذا بلاغ ، وهو لينذروا ، قاله ابن عطية .

السابع : أنه عطف مفرد على مفرد ، أي : هذا بلاغ وإنذار ، قاله المبرد . وهو تفسير معنى لا إعراب .

الثامن : أنه معطوف على « لِتُخْرِجَ النَّاسَ » في أول السورة . وهذا غريب جداً .

التاسع : قال أبو البقاء : « المعنى هذا بلاغ للناس وللإنذار ، فيتعلق بالبلاغ ، أو بمحذوف ، إذا جعلت للناس صفة». ويجوز أن يتعلق بمحذوف تقديره : ولينذروا به أُنْزِلَ وَتُلِيَ » . قُلْتُ : فيؤدي التقدير إلى أن يبقى التركيب : هذا بلاغ للإنذار ، والإنذار لا يتأتى فيه ذلك . وقرأ العامة « لِيُنْذَرُوا » مبنياً للمفعول ، وقرأ مجاهد ، وحميد بن قيس : « وَلِتُنْذِرُواْ » بتاء مضمومة ، وكسر الدال ، كان البلاغ للعموم ، والإنذار للمخاطبين . وقرأ يحيى ابن عمارة الذراع عن أبيه ، وأحمد بن يزيد أسيد السُّلمي : « وَلِيَنْذَرُواْ » بفتح الياء والذال ، من نَذِرَ بِالشَّيءِ ، أي : عَلِمَ به فاستعد له . قالوا : ولم يعرف له مصدره فهو كـ « عَسَى » وغيرها من الأفعال التي لا مصادر لها .

بسم الله الرحمن الرحيم

الٓرٰ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴿١﴾ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾

قوله تعالى : ﴿ تلك آياتُ ﴾ : تقدَّم نظيرُها في أولِ الرعد . والإشارة بـ « تلك » إلى ما تضمَّنته السورةُ ، ولم يذكر الزمخشري غيرَه . وقيل : إشارةٌ إلى تلك الكتب السالفة . وتنكيرُ القرآنِ للتفخيم .

قوله تعالى : ﴿ رُبَما ﴾ « رُبَ » : فيها قولان ، أحدُهما : أنها حرفُ جرٍّ ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن وابن الطَّراوة أنها اسم ، ومعناها التقليلُ على المشهور . وقيل : تفيد التكثير . وقيل : تفيد التكثير في مواضعِ الافتخار كقوله :

٢٩٤٩ ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ ولَيلةٍ بآنسةٍ كأنها خطُّ تِمْثالِ[1]

وقد أجيب عند ذلك بأنها لتقليل النظير . ودلائل هذه الأقوال في النحو وفيها لغات كثيرة أشهرها « رُب » بالضم والتشديد والتخفيف وبالتأبين قرأ نافع وعاصم . و « رَبَّ » بالفتح مع التشديد والتخفيف ، و « رُبْ » و « رَبْ » بالضم ، والفتح مع السكون فيهما ، وتتصل تاء التأنيث بكل ذلك . وبالتاء قرأ طلحة بن مصرف ، وزيد بن علي « رُبَّتَما » وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكان ، والفتح « كـ « ثَمَّتَ » ، و « لاَتَ » فيه فتكثر الألفاظ ، ولها أحكام كثيرة ، منها لزوم تصديرها ، ومنها تنكير مجرورها ، وقوله :

٢٩٥٠ ـ رُبَّما الْجَامِلِ الْمُؤَبَّلِ فِيهِمْ وعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[2]

ضرورة في رواية من جر « الجامِلِ » ، ويجر ضمير لازم التفسير بنكرة بعده يستغنى بتثنيتها وجمعها ، وتأنيثها عن تثنية الضمير وجمعه وتأنيثه ، كقوله :

---

(١) انظر البيت في المحتسب (١/٣٦٧) ، البحر المحيط (٥/٤٤٠) ، اللسان «نتح» .

(٢) تقدم .

٢٩٥١ ـ ..... وَرُبَّ عَـطِيـاً أَنْـقَـذْتَ مِـنْ عَـطِيـهْ[١]

والمطابقة نحو : « رُبَّهما رجلين » نادر . وقد يعطف على مجرورها ما أضيف إلى ضميره ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ ، وهل يلزم وصف مجرورها ؟ ومضى ما يتعلق به خلاف ، والصحيح عدم ذلك ، فمن مجيْئه غير موصوف قول هِنْدٍ :

٢٩٥٢ ـ يَـا رُبَّ قَـائِـلَةٍ غَـداً يَـا لَـهْـفَ أُمّ مُـعَـاوِيَـهْ[٢]

ومن مجيء المستقبل قوله :

٢٩٥٣ ـ فَـإِنْ أَهْـلِكْ فَـرُبَّ فَـتًى سَيَـبْكِـي عَـلَى مُـهَـذَّبٍ رَخْصِ الْـبَـنَـانِ[٣]

وقولها :

٢٩٥٤ ـ يَـا رُبَّ قَـائِـلَةٍ غَـداً ..... البيت[٤]

وقول سليم :

٢٩٥٥ ـ وَمُعْتَصِمٍ بِـالْـحَيِّ مِـنْ خَشْيَـةِ الـرَّدَى سَـيَـرْدَى وَغَـازٍ مُـشْـفِـقٍ سَـيَـؤُوبُ[٥]

فإن حرف التنفيس وغدا خلصاه للاستقبال . و « ما » في « رُبَّما » تحتمل وجهين :

أظهرهما : أنها الهيئة بمعنى أن « رُبَّ » مختصة بالأسماء ، فلما جاءت « ما » هيأت دخولها على الأفعال . وقد تقدم نظير ذلك في « إنَّ » وأخواتها ، وتكفها أيضاً عن العمل كقوله :

٢٩٥٦ ـ رُبَّـمـا الْـجَـامِـلُ الْـمُـؤَبَّـلُ ..... [٦]

وفي رواية من رفعه ، كما جرى ذلك في كاف التشبيه .

والثاني : أن « ما » نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها ، والعائد على « ما » محذوف ، تقديره : رُبَّ شَيءٍ يوده الذين كفروا . وقوله : « يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ » مَنْ لم يلتزم مضى متعلقها لم يحتج إلى تأويل ، ومَن التزم ذلك قال : لأن المترقب في إخبار الله تعالى واقع لا محالة ، فعبر عنه بالماضي ، تحقيقاً لوقوعه ، كقوله : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[٧] ونحوه . قوله : ﴿ لَوْ كَانُواْ ﴾ يجوز في « لَوْ » أن تكون الامتناعية ، وحينئذ يكون جوابها محذوفاً ، تقديره : لو كانوا مسلمين لسروا بذلك ، أو لخلصوا مما هم فيه . ومفعول « يَوَدُّ » محذوف على هذا التقدير ، أي : ربما يود الذين كفروا النجاة . دلَّ عليه الجملة الامتناعية . والثاني : أنها مصدرية عند مَنْ يَرَى ذلك ، كما تقدم في البقرة[٨] . وحينئذ يكون

---

(١) عجز بيت وصدره :

واه رابـت وشـيـكـا صـدع أعـظـمـه

..... انظر الأشموني (٢/٤٠٧) .

(٢) البيت من شواهد المغني (١/١٣٧) ، الهمع (٢/٢٨) ، الدرر (٢/٢٢) ، البحر المحيط(٥/٤٤٤) ،الألوسي (١٤/٦) .

(٣) البيت لجحدر بن مالك انظر أمالي القالي (١/٢٨٢) ، المغني (١/١٣٧) ، البحر المحيط (٥/٤٤٤) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت من شواهد البحر (٥/٤٤٤) ، روح المعاني (١٤/٦) .

(٦) تقدم .

(٧) سورة النحل آية ، (١) .

(٨) آية ، رقم (٩٦) .

هذا المصدر المؤول هو المفعول للودادة ، أي : يودون كونهم مسلمين ، إن جعلنا « ما » كافة ، وإنْ جعلناها نكرة ، كانت « لَوْ » وما في حيزها بدلاً من « ما » .

قوله : ﴿ ذَرْهُمْ . . . ﴾ .

هذا لا يستعمل له ماضٍ إلاَّ قليلاً استغناء عنه بـ « تَرَكَ » بل يستعمل منه المضارع ، نحو : ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾[1] ومن مجيء الماضي قوله عليه السلام : « ذَرُواْ الْحَبَشَةَ ما وَذَرَتْكُمْ » ومثله : دَعْ ، ويَدْعُ ، ولا يقال : ودْعُ إلاَّ نَادِراً . وقد قرىء : « مَا وَدَعَكَ » مخففاً . وأنشد قوله :

٢٩٥٧ ـ سَلْ أُمِيْرِي : مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وِصَالِي الْيَوْمَ حَتَّى وَدَعَه[2] ؟

و « يَأْكُلواْ » مجزوم على جواب الأمر ، وقد تقدم أن « تَرَكَ » ، و « ذَرْ » يكونان بمعنى « صَيَّر » ، فعلى هذا يكون المفعول الثاني محذوفاً ، أي : ذرهم مهملين ، ولا يصح أن يكون « يَأْكُلواْ » هو الثاني ، ولا حالاً ، إذ كان يجب رفعه .

قوله : ﴿ . . . إلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ . . . ﴾

فيه أوجه :

أحدها ـ وهو الظاهر ـ : أنها واو الحال ، ثم لك اعتباران :

أحدهما : أن تجعل الحال وحدها الجار ، ويرتفع « كِتَابٌ » به فاعلاً .

والثاني : أن تجعل الجار خبراً مقدماً ، و « كِتَابٌ » مبتدأ ، والجملة حال ، وهذه الحال لازمة .

الوجه الثاني : أن الواو مزيدة ، وأيد هذا قوله بقراءة ابن أبي عبلة « إلاَّ لَهَا » بإسقاطها ، والزيادة ليست بالسهلة .

الثالث : أن الواو داخلة على الجملة الواقعة صفة تأكيداً . قال الزمخشري : والجملة واقعة صفة لـ « قَرْيَةٍ » ، والقياس ألا تتوسط هذه الواو بينهما ، كما في قوله : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ عَلَيْه ثَوْبُه » ، و « جاءني وعليه ثَوْبُه » . و « قد تبع الزمخشري في ذلك أبو البقاء ، وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[3] .

قال الشيخ[4] : « ولا نعلم أحداً قاله من النحويين . وفي محفوظي أن ابن جني سبقهما إلى ذلك » .

ثم قال الشيخ[5] : وهو مبني على جواز أن ما بعد إلاَّ يكون صفة ، وقد منعوا ذلك . قال الأخفش : « لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ « إلاَّ » ثم قال : وأما نحو : « ما جاءني رجل إلاَّ راكب » ، على تقدير : إلاَّ رجل راكب .

---

(١) جزء من آية في سورة الأعراف رقم (١٨٦) .

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل كما في اللسان «ودع» والخصائص (١/٩٩) ، المحتسب (٢/٣٤) ، الخزانة (٥/١٥٠) ، الإنصاف (٢/٤٨٥) .

(١) آية ، رقم (٢١٦) .

(٤) انظر البحر المحيط (٤٤٥) .

(٥) انظر المصدر السابق .

ففيه قبح لجعلك الصفة كالاسم ، وقال أبو علي : تقول : « ما مررتُ بأحدٍ إلَّا قائماً » . قائماً : حال . ولا تقول : إلَّا قائم . لأنَّ « إلَّا » لا تعترض بين الصفة والموصوف . وقال ابن مالك ـ وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري في قوله : « ما مررتُ بأحدٍ إلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ منه » أنَّ الجملة بعد « إلَّا » صفة لـ « أَحَدٍ » ـ : أنه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي ، فلا يلتفت إليه ، وأبطل قوله : إنَّ الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف » . قُلْتُ : قول الزمخشري قوي من حيث القياس ، فإنَّ الصفة كالحال في المعنى ، وإنْ كان بينهما فرق من بعض الوجوه ، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً ، كذلك يدخل عليها واقعة صفة ويقويه أيضاً ما نصره به من الآية الأخرى في قوله : ﴿ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ . ويقويه أيضاً قراءة ابن أبي عبلة المتقدمة . وقال القاضي منذر بن سعيد هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾[1] .

مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ ﴿٥﴾ وَقَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴿٦﴾ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٧﴾ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَمَا كَانُوٓا۟ إِذًا مُّنظَرِينَ ﴿٨﴾ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴿٩﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾

قوله : ﴿ ... مِنْ أُمَّةٍ ... ﴾ .

فاعل « تَسْبِقُ » و « مِنْ » مزيدة للتأكيد ، وحمل على لفظ « أُمَّةٍ » في قوله : « أَجَلَهَا » فأفرد وأنث ، وعلى معناها في قوله : « وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ » فجمع وذكّر وحذف متعلق « يَسْتَأْخِرُونَ » تقديره : عنه ، للدلالة عليه ، ولوقوعه فاصلة .

قوله : ﴿ ... نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ... ﴾ .

العامة على « نُزِّلَ » مشدداً مبنياً للمفعول ، وزيد بن علي ، على أن « نَزَلَ » مخففاً مبنياً للفاعل .

قوله : ﴿ لَوْ مَا ﴾ .

حرف تحضيض كـ « هَلَّا » ويكون أيضاً حرف امتناع لوجود . وذلك كما أن « لَوْلَا » مترددة بين هذين المعنيين ، وقد عرفت الفرق بينهما ، وهو أن التحضيضية لا يليها إلَّا الفعل ظاهراً ، أو مضمراً كقوله :

٢٩٥٨ ـ ..... لَـوْلَا الْـكَـمِـيَّ الْـمُـقَـنَّـعَـا[2]

والامتناعية لا يليها إلا الأسماء لفظاً أو تقديراً عند البصريين ، وقوله :

٢٩٥٩ ـ وَلَـوْلَا يَـحْـسَـبُـونَ الْـحِـلْـمَ عَـجْـزاً لَـمَـا عَـدِمَ الْمُسِيئُـونَ احْـتِـمَـالِـي[3]

---

(١) آية ، رقم (٧٣) ، من سورة الزمر .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .

مؤول خلافاً للكوفيين ، فمن مجيء « لَوْ مَا » حرف امتناع قوله :

٢٩٦٠ ـ لَـوْمَـا الْحَيَـاءُ وَلَـوْ مَـا الَّـذِينَ عِبْتُكُمَـا بِبَعْضِ مَـا فِيكُمَـا إِذْ عِبْتُمَـا عَـوَرِي[1]

واختلف فيها ، هل هي بسيطة أم مركبة ؟ فقال الزمخشري : « لَوْ » ركبت منْ « لا » ومع « ما » لمعنيين : وأما « هَلْ » فلم تركب إلاَّ مع « لاَ » وحدها للتحضيض . « واختلف أيضاً في « لَوْ مَا » هَلْ هي أصل بنفسها ، أو فرع على « لَوْلاَ » وأن الميم مبدلة من اللام كقولهم : خَالَلْتُهُ وخَالَمْتُهُ فهو خِلِّي وخِلْي ، أي : صديق . وقالوا : اسْتَولَى على كذا واسْتَوَى عليه بمعنىً . خلاف مشهور . وهذه الجملة من التحضيض دالة على جواب الشرط بعدها .

قوله : ﴿ مَا تُنَزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ ﴾ .

قرأ أبو بكر « مَا تُنَزَّلُ » بضم التاء وفتح النون والزاي مشددة ، مبنياً للمفعول ، « الْمَلاَئِكَةُ » مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل ، وهو موافق لقوله : « وَنُزِّلَ الْمَلاَئِكَةُ تَنْزِيلاً» ولأنها لا تنزل إلا بأمر من الله ، فغيرها هو الْمُنَزِّلُ لَهَا ، وهو الله تعالى . وقرأ الأخوان وحفص بضم النون الأولى ، وفتح الثانية ، وكسر الزاي مشددة مبنياً للفاعل المعظم نفسه ، وهو الباري تعالى . « الْمَلاَئِكَةَ » نصباً مفعولاً به ، وهو موافق لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةَ ﴾[2] ومناسب لقوله قبل ذلك : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا ﴾[3] . وقوله بعده : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ﴾ [4] وما بعده من ألفاظ التعظيم . والباقون من السبعة « مَا تنزل » بفتح التاء والنون ، والزاي مشددة و « الْمَلاَئِكَةُ » مرفوعة على الفاعلية ، والأصل « تتنزل » بتاءين ، فحذفت أحداهما ، وقد تقدم تقريره في ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾[5] ، ونحوه وهو موافق لقوله: ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾[6] . وقرأ زيد بن علي « ما نَزَلَ » مخففاً مبنياً للفاعل « الْمَلاَئِكَةُ » مرفوعة بالفاعلية وهو كقوله : ﴿ وَنَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴾ قوله : ﴿ إِلاَّ بالحقِّ ﴾ تعلقه بالفعل قبله ، أو بمحذوف على أنه حال من الفاعل ، أو المفعول ، أي : « ملتبسين بالحق » وجعله الزمخشري نعتاً لمصدر محذوف ، أي : « إلا تنزلاً ملتبساً بالحق » قوله : « إِذَا » قال الزمخشري : « إذا حرف جواب وجزاء ، لأنها جواب لهم ، وجزاء لشرط مقدر تقديره : ولو نزلنا الملائكة ، كما كانوا منظرين وما أُخِّرَ عَذَابُهمْ » .

قوله : ﴿ ... نَحْنُ ... ﴾ .

إما مبتدأ ، وإما تأكيد ، ولا يكون فَصْلاً ، لأنه لم يقع بين اسمين .

والضمير في : « لَهُ » للذكر ، وهو الظاهر ، وقيل : للرسول ـ عليه السلام ـ .

قوله : ﴿ ... أَرْسَلْنَا ... ﴾ .

مفعوله محذوف ، أي : أرسلنا رسلاً من قبلك ، فـ « مِنْ قَبْلِكَ » يجوز أن يتعلق بـ « أَرْسَلْنَا » ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه نعت للمفعول المحذوف . و « فِي شِيَعِ الأَوَّلِينَ » قال الفراء : « هو مِن إضافة الموصوف لصفته ،

---

(١) البيت لابن مقبل انظر مجاز القرآن (٢/٤٤٥) ، الهمع (٢/٦٧) ، الدرر (٢/٨٣) ، البحر (٥/٤٤٢) ، القرطبي (١٠/٤) ، روح المعاني (١٤/١٢) .

(٢) سورة الأنعام آية ، (١١١) .

(٣) سورة الحجر آية ، (٤) .

(٤) سورة الحجر آية ، (٩) .

(٥) انظر سورة الأنعام آية ، (٥٢) .

(٦) سورة القدر آية ، (٤) .

والأصل : في الشيع الأولين ، كـ « صَلاةُ الأُولَى » ، و « جَانِبُ الْغَربي » . والبصريون يؤولونه على حذف الموصوف ، أي : في شيع الأولين ، وجانب المكان الغربي وصلاة السَّاعةِ الأُولَى .

قوله : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ . . . ﴾ .

قال الزمخشري : « حكاية حال ماضية ، لأن « ما » لا تدخل على مضارع إلَّا وهو في موضع الحال . « ولا على ماض إلَّا وهو قريب من الحال » . وهذا الذي ذكره هو الأكثر في لسانهم ، لكنه قد جاءت مقارنة لمضارع ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ﴾[1] ، وأنشدوا للأعشى يمدح النبي ـ ﷺ ـ :

٢٩٦١ ـ لَـهُ نَـافِـلاتٌ مَـا يُـغِـبُّ نَـوَالُـهَـا وَلَيْسَ عَـطَاءُ الْيَـوْمِ مَـا نِـعَـهُ غَـدَا[2]

وقول أبي ذُؤَيب :

٢٩٦٢ ـ أَوْدَى بَـنِـيَّ وَأَوْدَعُـونِـي حَـسْـرَةً عِـنْـدَ الـرُّقَـادِ وَعَـبْـرَةً مَـا تَـقْـلَعُ[3]

قوله : ﴿ إِلَّا كَانُوا ﴾ هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول « يَأْتِيهِمْ » ويجوز أن يكون صفة لـ « رَسُولٍ » ، فيكون في محلها وجهان ، الجر : باعتبار اللفظ ، والرفع : باعتبار الموضع ، وإذا كانت حالاً فهي حال مقدرة .

كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١٢﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ﴿١٤﴾ لَقَالُوٓا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴿١٥﴾ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾

قوله : ﴿ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ . . . ﴾ .

يجوز في « الكاف » أن تكون مرفوعة المحل ، على أنها خبر مبتدأ مضمر ، أي : الأمر كذلك . و « نَسْلُكُهُ » مستأنف ، ويجوز أن تكون منصوبة المحل ، إما نعتاً لمصدر محذوف ، أي : مثل ذلك السلك ، ونحو : نسلكه ، أي : نسلك الذكر ، وإما حالاً من المصدر المقدر ، والهاء في « نَسْلُكُهُ » يجوز عودها لـ « الذِّكْرُ » ، وهو الظاهر ، وقيل : تعود للاستهزاء . وقيل : على الشرك ، والهاء في « بِهِ » يجوز عودها على ما تقدم من الثلاثة ، ويكون تأويل عودها على الاستهزاء ، والشرك أي : لا يؤمنون بسببه . وقيل : للرسول . وقيل : للقرآن . وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون حالاً ، أي : لا يؤمنون مستهزئين » . قُلْتُ : كأنه جعل « بِهِ » متعلقاً بالحال المحذوف ، قائماً مقامها ، وهو مردود ، لأن الجار إذا وقع حالاً أو نعتاً أو صلة أو خبراً تعلق بكون مطلق لا خاص ، وكذلك الظرف .

---

(١) سورة يونس آية ، (١٥) .

(٢) البيت من شواهد المغني (١/٢٩٣) ، شواهد المغني (٢٤٠) ، البحر المحيط (٥/٤٤٧) ، روح المعاني (١٤/١٧) .

(٣) انظر ديوان الهذليين (١/٢) ، المفضليات (٢/٢٢١)، الأشموني (٢/٢٨١) ، التصريح (٢/٦١) ، البحر المحيط (٥/٤٤٧) ، روح المعاني (١٤/١٧) .

ومحل : « لاَ يُؤْمِنُونَ . . . » النصب على الحال ، ويجوز أَلاَّ يكون لها محل ، لأنها بيان لقوله : « كَذٰلِكَ نَسْلُكُهُ » . وقوله : ﴿ وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ ﴾ استئناف . والسَّلْكُ : الإدخال ، يقال : سَلَكْتُ الْخَيْطَ فِي الإبرةِ ، ومنه : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾[1] . يُقالُ : سَلَكَهُ وأَسْلَكَهُ ، أي : نَظَمَهُ ، قال :

٢٩٦٣ ـ وَكُنْتُ لِسزازَ خَصْمِكَ لَمْ أُعَرِّدِ وَقَدْ سَلَكُوكَ فِي يَوْمٍ عَصِيبِ[2]

وقال الآخر في : أَسْلَكَ :

٢٩٦٤ ـ حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ شُلاًّ كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[3]

قوله : ﴿ . . . فَظَلُّواْ . . . ﴾ .

هي الناقصة ، والضمير في « فَظَلُّواْ » عائد على الكفار المفتح لهم الباب . وقيل : يعود على الملائكة . وقرأ الأعمش ، وأبو حيوة « يَعْرِجُونَ » بكسر الراء ، وهي لغة هُذَيل في : عَرَجَ يَعْرِجُ ، أي : صَعَدَ .

قوله : ﴿ . . . سُكِّرَتْ . . . ﴾ .

قرأ ابن كثير « سُكِرَتْ » مبنياً للمفعول مخفف الكاف ، وباقي السبعة كذلك ، إلاَّ أنهم شددوا الكاف ، والزهري « سَكِّرَتْ » بفتح السين ، وكسر الكاف خفيفة ، مبنياً للفاعل . فأما القراءة الأولى : فيجوز أن تكون بمعنى المشددة ، فَإِنَّ التخفيف يصلح للتقليل والكثير ، وهما مأخوذان من « السِّكْرِ » بكسر السين ، وهو السُّدُّ ، فالمعنى : حُبِسَتْ أَبْصَارُنَا وسُدَّتْ ، وقيل : بمعنى غُطيت ، وقيل : بمعنى أُخذت ، وقيل : بمعنى : سُحِرتْ ، وقيل : المشددة من سكر المَاءُ ، والمخففة بمعنى سُحِرَتْ ، وقيل : المشدد من سَكِرَ الماءُ بالكسر والمخفف من سَكُرَ السَّرَابُ بالضم ، والمشهور أن « سَكِرَ » لا يتعدى ، فكيف بني للمفعول ؟ فقال أبو علي : « فيجوز أن يكون سمع متعديا في البصر » . والذي قاله المحققون من أهل اللغة أن « سَكِرَ » إن كان من سَكِرَ الشَّرَابُ ، أو من سَكِرَ الرِّيحُ فالتضعيف فيه للتعدية ، وإِنْ كان من سَكِرَ الياء فالتضعيف فيه للتكثير ، لأنه متعد مخففاً ، وذلك أنه يقال : سَكَرَتِ الرِّيحُ تَسْكُرُ إِذَا رَكَدَتْ ، وسَكِرَ الرَّجُلُ من الشَّرَابِ ، إِذَا رَكَدَ ولم يَنْقَدْ لحاجته . فهذان قاصران ، فالتضعيف فيهما للتعدية ، ويقال : سَكَرْتُ المَاءَ فِي مَجَارِيهِ ، إذا منعته من الْجَرى ، فهذا متعد ، فالتضعيف فيه للتكثير . وأما قراءة ابن كثير : فإِنْ كانت من سَكِرَ المَاءُ فواضحة ، لأنه متعد ، وإِنْ كانت من سَكُرَ الشَّرَابُ ، أو سَكِرَ الرِّيحُ ، فيجوز أن يكون الفعل استعمل لازماً تارة ومتعدياً أخرى ، نحو : رَجَعَ زيدٌ ورجعه غَيْره ، وسَعِدَ وسَعِدَه غَيْره ، وقال الزمخشري : « وسُكِّرَتْ حُيِّرَتْ ، أو حُبِسَتْ من السُّكَرِ أو السُّكْرِ ، وقرىء : سُكِرَتْ بالتخفيف ، أي : حُبِسَتْ كما يُحْبَسُ الْمُهْرُ عَن الْجَرْيِ » . فجعل قراءة التشديد محتملة للمعنيين ، وقراءة التخفيف لمعنى واحد ، وأما قراءة الزهري ، أي : غَطيت ، وقيل : هي مطاوع أَسْكَرْتُ المكانَ فَسكر ، أي : سَدَدْتُه فانْسَدَّ .

قوله : ﴿ . . . جَعَلْنَا . . . ﴾ .

---

(١) سورة المدثر آية ، (٤٢) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلي انظر ديوان الهذليين (٤٢/٢) ، الإنصاف (٤٦١/٢) ، الصاحبي (١٩٣) ، الخزانة (٣٩/٧) ، الهمع (٢٠٧/١) ، الدرر (١٧٤/٢) ، أمالى المرتضى (٣/١) ، الجمهرة (٩/٢) ، ابن الشجرى (٣٥٨/١) ، التاج واللسان «قتد» .

يجوز أن يكون بمعنى خلقنا ، فيتعلق به الجار ، وأن يكون بمعنى : صيَّرنا فيكون مفعوله الأول « بُرُوجاً » ، ومفعوله الثاني : الجار ، فيتعلق بمحذوف . و « لِلنَّاظِرِينَ » متعلق بـ « زَيَّنَّاهَا » والضمير للسماء ، وقيل : للبروج ، وهي الكواكب ، زينها بالضوء والنظر عينيّ ، وقيل : قلبيّ وحذف متعلقه ليعم .

قوله : ﴿ إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ . . . ﴾ .

فيه خمسة أوجه :

أحدها : في محل نصب على الاستثناء المتصل ، والمعنى : فإنها لم تحفظ منه . قاله غير واحد .

الثاني : منقطع ومحله النصب أيضاً .

الثالث : أنه بدل من « كُلِّ شَيْطَانٍ » ، فيكون محله الجر ، قاله الحوفي ، وأبو البقاء . وفيه نظر ، لأن الكلام موجب .

الرابع : أنه نعت لـ « كُلِّ شَيْطَانٍ » ، فيكون محله الجر ، على خلاف في المسألة .

الخامس : أنه في محل رفع بالابتداء ، وخبره الجملة من قوله : « فَأَتْبَعَهُ » ، وإنما دخلت الفاء ، لأن « مَنْ » إمَّا شرطية ، وإمَّا موصولة مشبهة بالشرطية ، قاله أبو البقاء . وحينئذ يكون من باب الاستثناء المنقطع ، والشِّهابُ : الشَّعْلَةُ من النَّارِ ، وسمي بها الكوكب لشدة ضوئه وبريقه ، ويجمع على : شُهُبٍ في الْكَثْرَةِ ، وَأَشْهُبُ في الْقِلَّةِ ، والشُّهْبَةُ بَيَاضٌ مُخْتَلِطٌ بِسَوادٍ ، تشبيهاً بالشِّهابِ لاختلاطه بالدُّخَانِ ، ومنه : كَتِيْبَةٌ شَهْبَاءُ لِسَوادِ الْقَوْمِ ، وَبَيَاضِ الْحَدِيدِ ، وَمِنْ ثَمَّ غَلَطَ النَّاسُ في اطلاقهم الشُّهْبَة على الْبَيَاضِ الخالصِ .

وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴿٢٢﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ ۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥﴾

قوله : ﴿ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا . . . ﴾ .

الأَرْضَ : نصب على الاشتغال ، ولم يُقْرأ بغيره ، لأنه راجعٌ مِنْ حيثُ العطف على جملة فعلية قبلها ، وهي قوله : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً ﴾ .

قال الشيخ[1] : ولمَّا كانت هذه الجملة بعدهاجملة فعلية ، كان النصب أرجح من الرفع . قُلْتُ : لَمْ يعدوا هذا

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٥٠) .

من القرائن المرجحة للنصب ، إنما عدوا عطفها على جملة فعلية قبلها لا عطف جملة فعلية عليها ، ولكنه القياس ، إذ يعطف فيه فعلية على مثلها ، بخلاف ما لو رفعت ، إذ يعطف فعلية على اسمية ، لكنهم لم يعتبروا ذلك . والضمير في « فِيْهَا » للأرض ، وقيل : للرواسي ، وقيل : لهما . قوله : ﴿ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ﴾ يجوز في « مِنْ » أَنْ تكون تبعيضية ، وهو الصحيح ، وأن تكون مزيدة عند الكوفيين ، والأخفش.

قوله : ﴿ . . . وَمَنْ لَسْتُمْ . . . ﴾ .

يجوز في « مَنْ » خمسة أوجه :

أحدها ـ وهو قول الزجاج ـ : أنه منصوب بفعلٍ مقدَّرٍ ، تقديره : وأعشنا مَنْ لستم له برازقين ، كالْعَبِيدِ والدواب والوحوش .

والثاني : أنه منصوب عطفاً على « مَعَايِشَ » ، أي : وجعلنا لكم فيها من لستم له برازقين من الدواب المنتفع بها .

الثالث : أنه منصوب عطفاً على محل « لَكُمْ » .

الرابع : أنه مجرور عطفاً على « كُمْ » المجرور باللام . وجاز ذلك من غير إعادة الجار على رأي الكوفيين وبعض البصريين . وقد تقدم تحقيقه في سورة البقرة ، عند قوله : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ ﴾ .

الخامس : أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أي : ومن لستم له برازقين ، جعلنا له فيها معايش . وسمع من العرب : « ضربتُ زيداً وعمرو » ، برفع « عمرو » مبتدأ محذوف الخبر ، أي : وعمرو ضربته ، ومن يجوز أن يراد بها العقلاء ، أي : من لستم له برازقين الدواب وإنْ كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم ، وإليه ذهب جماعة من المفسرين ، ويجوز أن يراد بها النوعان ، وهو حسن لفظاً ومعنى .

قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ . . . ﴾ .

إنْ : نافية ، و « مِنْ » مزيدة في المبتدأ ، و « عِنْدَنَا » خبره . و « خَزَائِنُهُ » فاعل به لاعتماده ، ويجوز أن يكون « عِنْدَنَا » خبراً لما بعده ، والجملة خبر الأول . والأول أولى ، لقرب الجار من المفرد . قوله : « إلَّا بِقَدرٍ » يجوز أن يتعلق بالفعل قبله ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول ، أي : إلَّا متلبساً بقدر .

قوله :

﴿ . . . لَوَاقِحَ . . . ﴾ .

حال مقدرة من « الرِّيَاحَ » وفي اللواقح أقوال :

أحدها : أنها جمع « مَلْقح » ، لأنه من أَلْقَحَ يُلْقِحُ ، فهو مُلَقِّحٌ ، فحقه مَلاقِحُ ، فحذفت الميم تخفيفاً ، يقال : « أَلْقَحَت الرِّيحُ السَّحَابَ ، كما يقال : أَلْقَحَ الْفَحْلُ الْأُنْثَى ، ومثله : الطَّوائِحُ ، وأصله المَطاوِحُ ، لأنه من أَطَاحَ يَطِيحُ ، قال :

٢٩٦٥ ـ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[١]

وهذا قول أبي عبيدة . والثاني : أنه جمع « لاَقِحٍ » ، يقال : لَقَحَتِ الرِّيحُ إذا حَمَلَتْ الماءَ ، قال الأزهري : « حَوَامِلُ تَحْمِلُ السَّحَابَ ، كقولك : أَلْقَحْتُ النَّاقَةَ فَلَقَحَتْ ، إذا حَمَلَتْ الجنينَ فِي بَطْنِها فَشُبِهت الرِّيحُ بها . ومنه قوله :

٢٩٦٦ ـ إذَا لَقِحَتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تُهِرُّ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عُضْلُ[٢]

والثالث : أنها جمع « لاَقِحٍ » على النسب كـ « لاَبِنٍ وتَامِرٍ » ، أي : ذَات لقاحٍ ، لأن الرِّيحَ إذا مَرَّت على الماءِ ، ثم مَرَّت على السَّحابِ ، والماء كان فيها لِقَاحُ ، قاله الفراء . وقد تقدم الخلاف في ﴿ مَعَايِشَ ﴾ في الأعراف[٣] ، وفي ﴿ يُنَزِّلُ ﴾[٤] . وفي الرِّيح[٥] في البقرة ، ولم يبق هنا إلاَّ من أفرد « الرِّيحَ » فإنه يقال : كيف نصب الحال مجموعة عن فرد . وقد تقدم أنَّ المراد به الجنس ، وهو جمع في المعنى فلا محذور . قوله : ﴿ فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾ يقال : أَسْقَاهُ وَسَقَاهُ . وسيأتي بيانهما في السورة بعدها . فإنه قرىء بهما ، واتصل الضميران هنا لاختلافهما رتبة ، ولو فصل ثانيهما لجاز عند غير سيبويه . وهذا كما تقدم في قوله ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٦] قوله : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾ . جملة مستأنفة . و« لَهُ » متعلق « بِخَازِنِينَ » .

قوله : ﴿ لَنَحْنُ ﴾ .

نحن : يجوز أن يكون مبتدأ ، و « نُحْيي » خبره ، والجملة خبر « إنَّا » ، ويجوز أن يكون تأكيداً لـ « نا » في « إنَّا » ، ولا يجوز أن يكون فصلاً ، لأنه لم يقع بين اسمين ، وقد تقدم نظيره . وقال أبو البقاء : « لا يكون فصلاً لوجهين :

أحدهما : أنَّ بعده فعلاً .

والثاني : أن معه اللام « قُلْتُ : الوجه الثاني غَلَطٌ ، فَإنَّ لام التوكيد لا يمتنع دخولها على الفصل ، نَصَّ النحاة على ذلك . ومن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ ﴾ . جوَّزوا فيه الفصل ، مع اقترانه باللام .

وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَـٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى خَـٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٣﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٣٥﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) آية ، رقم (١٠) .
(٤) آية ، رقم (٩٠) ، من سورة البقرة .
(٥) سورة البقرة آية ، (١٦٤) .
(٦) سورة هود آية ، (٢٨) .

يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾

قوله : ﴿ . . . مِنْ صَلْصَالٍ . . . ﴾ .

مِنْ : لابتداء الغاية ، أو للتبعيض ، والصَّلْصالُ : قال أبو عبيدة : « هو الطِّينُ المختلط بالرَّملِ ، ثم يجف فيسمع له صَلْصَلَةٌ ، أي : تَصْوِيتٌ . وقال الزمخشري : « الطِّينُ اليابس الذي يُصَلْصِلُ من غير طَبخ »، فإذا طُبِخَ فهو فَخَّارٌ . وقال أبو الهيثم : « هو صَوْتُ اللِّجَامِ ، وما أشبهه ، كالْقَعْقَعَةِ في الثَّوْبِ » . وقال الزمخشري ـ أيضاً ـ : « قالوا إذا توهمت في صوته مدًّا فهو صَلِيلٌ ، وإنْ توهمت فيه ترجيعاً فهو صَلْصَلَةٌ . وقيل : هو من تضعيف « صَلَّ » إذا أَنْتَنَ انتهى . « وصَلْصَالٌ ـ هنا ـ بمعنى : مُصَلْصِلٍ ، كـ « زَلْزَالٍ » ، بمعنى : مُزَلْزِلٍ ، ويكون فَعْلَالٌ أيضاً مصدراً ، نحو : الزَّلْزالُ ، ويجوز كسره أيضاً ، وفي وزن هذا النوع أعني : ما تكررت فاؤه وعينه خلاف ، فقيل : وزنه فَعْفَعَ كررت الفاء والعين ولا لام للكلمة . قاله الفراء وغيره . وهو غَلَطٌ ، « لأنَّ أقل الأصول ثلاثة : فاءٌ ، وعينٌ ، ولامٌ » .

الثاني : أن وزنه « فَعْل » ، وهو قول الفراء .

الثالث : أنه فعَّل بتشديد العين ، وأصله : صلَّل ، فلما اجتمع ثلاثة أمثال أبدل الثاني من جنس فاء الكلمة . وهو مذهب كوفي . وخصَّ بعضهم هذا الخلاف بما إذا لم يختل المعنى بسقوط الثالث ، نحو : لَمْلَمْ وَكَبْكَبْ ، فإنك تقول فيهما : لَمَّ وَكَبَّ ، فلو لم يصح المعنى بسقوطه ، نحو : سِمْسِمْ ، قال : فلا خلاف في أصالة الجمع . قوله : ﴿ مِنْ حَمَإٍ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه في محل جر صفة لـ « صَلْصَالٍ » فيتعلق بمحذوف .

والثاني : أنه بدل من « صَلْصَالٍ » بإعادة الجار ، والْحَمَأُ : الطِّينُ الْمُنْتِنُ . قال الليث : واحده . حَمَأَة ، بتحريك العين . جعله اسم جنس ، وقد غَلِطَ في ذلك ، فإنَّ أهل اللغة قالوا : لا يقال : إلَّا حَمأَةٌ بالإسكان ، ولا يعرف التحريك . نصَّ عليه أبو عبيدة ، وجماعة ، وأنشدوا لأبي الأسود :

٢٩٦٧ ـ تَجِيءُ بِمِلْئِهَا طَوْراً وَطَوْراً تَجِيءُ بِحَمْأَةٍ وَقَلِيلُ مَاءِ[1]

فلا يكون « الْحَمَأَةُ » واحدة « الْحَمَإ » لاختلاف الوزنين . والْمَسْنُونُ : الْمَصْبُوبُ من قولهم : سَنَنْتُ الشَّرابَ ، كأنه لرطوبته جعل مصبوباً كغيره من المائعات . فكأن المعنى : أفرغ صورة إنسان كما يفرغ الجواهر المذابة . قال الزمخشري : « وحق مَسْنُونٍ » بمعنى مُصَوَّرٌ ، أن يكون صفة لـ « صَلْصَالٍ » « كأن أفرغ الْحَمَأَ ، فصُوِّر منه تمثال شخص » . « قُلْتُ : يعني أنه يصير التقدير : من صَلْصَالٍ مُصَوَّرٍ ، ولكن يلزم تقديم الوصف المؤول على الصريح ، إذا جعلنا مِن « حَمَإ » صفة لـ « صَلْصَالٍ » أمَّا إذا جعلناه بدلاً منه فلا . وقيل : « مَسْنُونٍ » مَصَوَّرٌ من سُنَّةِ الْوَجْهِ ، وهي صُورتَهُ ، قال :

---

(١) البيت في مجاز القرآن (١/٤١٣) ، وانظر البحر المحيط (٥/٤٤٣) .

٢٩٦٨ ـ تُـرِيْـكَ سُـنَّـةَ وَجْـهٍ غَـيْـرَ مُـقْـرِفَـةٍ ..... [1]

وقال الزمخشري : مِن سَنَنْتُ الْحَجَرَ بِالحَجَرِ ، إذا حَكَكْتُهُ ، فالذي يسيل بينهما سَنَنٌ ، ولا يكون إلا مُنْتِناً . وقيل : الْمَنْسُوبُ إليه ، والمعنى ينسب إليه ذرية ، وكان هذا القائل أخذه من الواقع ، وقيل هو من أسَنَّ الماءُ إذا تَغَيَّر . وهذا غَلَطَ ، لاختلاط المادتين .

قوله : ﴿ والْجَانَّ خَلَقْنَاهُ ﴾

منصوب على الاشتغال ، ورجع نصبه، لعطف جملته على جملة فعلية . و« الْجَانُّ » أَبُو الجِنِّ ، وهو إبْلِيس ، كآدَمَ أبي الإنْسِ . وقيل : هو اسم لجنس الْجِنِّ ، وقرأ الحسن : « والجَانُ » بالهمز . وقد تقدم القول في ذلك في أواخر الفاتحة . و« مِنْ قَبْلُ » و« مِنْ نَارِ السَّمُومِ »متعلقان بـ « خَلَقْنَا » ، لأن الأولى لابتداء الغاية ، والثانية للتبعيض . وفيه دليل على أن « مِنْ » لابتداء الغاية في الزمان . وتأويل البصريين له ولنظائره بعيد . و« السَّمومُ » ما يقتل من إفراطِ الْحَرِّ مِنْ شَمْسٍ أو رِيحٍ أو نارٍ ، لأنها تدخل في المَسام ، فتقتل ، وقيل : السَّمُومُ : ما كان لَيْلاً ، والْحَرُورُ ما كان نهاراً . وقال ابن عباس : « نَارٌ لاَ دُخَانَ لَهَا »[2] ، وقيل هو من باب إضافة الموصوف لصفته .

قوله : ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ .

تأكيد ثانٍ ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت ، خلافاً لبعضهم . قال أبو البقاء : « لكان حالاً لا توكيداً » . يعني : أنه يفيد إفادة الحال ، مع أنه توكيد ، وفيه نظر ، إذ لا منافاة بينهما بالنسبة إلى المعنى ، أَلاَ ترى أنه يجوز : « جاءوني جميعاً » مع إفادته للتوكيد . وقد تقدم[3] لك تحرير هذا وحكاية ثعلب مع ابن قادم .

قوله : ﴿ لِأَسْجُدَ ﴾ .

هذه لام الجحود . وقوله : ﴿ فَقَعُوا لَهُ ﴾ ، يجوز أن تتعلق اللام بالفعل قبلها ، وأن تتعلق بـ « سَاجِدِينَ » وقد تقدم نظائر ألفاظ هذه القصة في البقرة والأعراف .

قوله : ﴿ . . . إلى يَوْمِ . . . ﴾

يجوز أن يتعلق بالاستقرار في « عَلَيْكَ » ، ويجوز أن يتعلق بنفس « اللعنة » .

والضمير في : ﴿ . . . لَهُمْ . . . ﴾.

لذرية آدم ، وإنْ لَمْ يَجْرِ لهم ذكر ، للعلم بهم .

قَالَ هَـٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴿٤٤﴾ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى

---

(١) صدر بيت لذي الرمة وعجزه :

. . . . . .

ملساء ليس بها خال ولا ندب

انظر ديوانه (٨) ، البحر المحيط (٥/٤٥٣) ، روح المعاني (١٤/٣٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٥٣) .

(٣) انظر سورة البقرة آية ، (٣٨) .

جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾ ۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾

قوله : ﴿ . . . هٰذَا صِرَاطٌ . . ﴾

هذا : إشارة إلى الاخلاص المفهوم من المخلصين ، وقيل : هذا ، أي : انتفاء تزيينه وإغوائه . و« عَلَى » مَنْ عليه مرَّ عَلَيَّ ، أي : على رضواني وكرامتي ، وقيل : على بمعنى إلى ، نقل عن الحسن . وقرأ الضحاك وأبو رجاء ، وابن سيرين ، ويعقوب في آخرين « على » ، أي ، عال مرتفع .

قوله : ﴿ . . . إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ . فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء متصل ، لأن المراد بـ « عِبَادِي » العموم طائعهم وعاصيهم ، وحينئذ يلزم استثناء الأكثر من الأقل وهي مسألة خلاف .

والثاني : أنه منقطع ، لأن الغاوين لم يندرجوا في « عِبَادِي » ، إذ المراد بهم الخلص ، والإضافة إضافة تشريف .

و﴿ . . . أَجْمَعِينَ . . . ﴾ .

تأكيد ، وقال ابن عطية : « تأكيد فيه معنى الحال » . وفيه جنوح لِمَنْ يرى اتحاد الوقت . قوله : « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » في « أَجْمَعِينَ » وجهان :

أحدهما : أنه تأكيد للضمير .

والثاني : أنه حال منه ، والعامل فيه معنى الإضافة ، قاله أبو البقاء . وقد عَرَفْتَ الخلاف في مجيء الحال من المضاف إليه ولا يعمل فيها « الْوَعْدُ » إنْ أُريد به المكان ، فإنْ أُريد به المصدر جاز أن يعمل ، لأنه مصدر ولكن لا بد من حذف مضاف أي : مكان موعدهم .

قوله : ﴿ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ . . ﴾ .

يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة ، وهو الظاهر . ويجوز أن تكون خبراً ثانياً ، ولا يجوز أن تكون حالاً من « جَهَنَّمَ » لأن « إنَّ » لا تعمل في الحال . قاله أبو البقاء . وقياس ما ذكروه في لَيْتَ ، وكَأَنَّ ، وَلَعل مِن أخواتها (من أعمالها) في الحال ، لأنها بمعنى تمنيت ، وشبهت ، وترجيت أن يعمل فيها « إنَّ » أيضاً ، لأنها بمعنى أكدت ، ولذلك عملت عمل الفعل ، وهي أصل الباب . قوله : « مِنْهُمْ » يجوز أن يكون حالاً ، من « جُزْءٍ » ، لأنه في الأصل صفة له ، فلما قدمت انتصبت حالاً ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الجار ، وهو « لِكُلِّ بَابٍ » ، والعامل في هذه الحال : ما عمل في هذا الجار ، ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في «مَقْسُومٌ»، لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ، ولا يجوز أن تكون صفة لـ« بَابٍ » ، لأن البابَ ليس مِنَ الناس . وقرأ أبو جعفر « جُزْءٌ » بتشديد الزاي ، من غير همز ، كأنه ألقى حركة الهمزة على « الزاي » ووقف عليها ، فشددها كقولهم :

« خَالدّ ، ثم أجري الوصل مجرى الوقف .

وكسر عين : « . . . عِيُونٍ » مُنَكِّراً ، و « الْعِيُون » مُعَرّفاً ، حيث وقع ابن كثير والأخوان ، وأبو بكر ، وابن ذكوان ، والباقون بالضم ، وهو الأصل .

قوله : ﴿ ادْخُلُوهَا . . . » .

العامة على وصل الهمزة من : دَخَلَ يَدْخُلُ ، وقد تقدم خلاف القراء في حركة هذا التنوين لالتقاء الساكنين في البقرة . وقرأ يعقوب : بفتح التنوين ، وكسر الحاء ، وتوجيهها ، أنه أمر من : أَدْخَلَ ، يَدْخُل . فلما وقع بعد « عُيُونٌ » ألقى حركة الهمزة على التنوين ، لأنهما همزة قطع ثم حذفها . والأمر مِن الله ــ تعالى ــ للملائكة ، أي : ادخلوها إياهم . وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً « أُدْخُلُوهَا » ماضياً مبنياً للمفعول ، إلاَّ أن يعقوب ضم التنوين ، ووجهه : أنه أخذه من أدخل رباعياً فألقى حركة همزة القطع على التنوين ، كما ألقى حركة المفتوحة في قراءته الأولى ، والحسن كسره على أصل التقاء الساكنين ، ووجهه : أن يكون أجرى همزة القطع مَجْرَى همزة الوصل في الإسقاط ، وقراءة الأمر على إضمار القول ، أي يقال لأهل الجنة : ادخلوها ، أو يقال للملائكة أدخلوها إياهم ، وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً من غير إضمار القول . قوله : ﴿ بِسَلَامٍ ﴾ حال أي : ملتبسين بالسلامة ، أو مسلماً عليكم . قوله : ﴿ آمنينَ ﴾ حال أخرى، وهي بدل مما قبلها، إما بدل كل من كل، وإما بدل اشتمال، لأن الأمن مشتمل على التحية ، أو بالعكس .

قوله : ﴿ . . . إِخْوَاناً . . . ﴾ .

يجوز أن يكون حالاً من « هُمْ » في « صُدُورِهِمْ » وجاز ذلك ، ون المضاف جزء المضاف إليه . وقال أبو البقاء : « والعامل فيها معنى الإلصاق ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل « ادْخُلُوهَا » على أنها حال مقدرة ، كذا قال أبو البقاء ولا حاجة اليه ، بل هي حال مقارنة ، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في « آمِنِينَ » ، وأن يكون حالاً من الضمير ، في قوله : « جَنَّاتٍ » . قوله : «عَلَى سُرُرٍ»، يجوز أنْ يتعلق بنفس « إِخْوَاناً » ، لأنه بمعنى متصافين . أي : متصافين على سُرُرٍ ، قاله أبو البقاء . وفيه نظر من حيث تأويل جامد بمشتق ، بعيد منه . و « مُتَقَابِلِينَ » على هذا الحال من الضمير في « إِخْوَاناً » ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « إِخْوَانٍ » . وعلى هذا فـ «مُتَقَابِلِينَ » حال من الضمير المستكن في الجار ، ويجوز أن يتعلق بـ« مُتَقَابِلِينَ » (أي متقابلين) على سُرُرٍ . وعلى هذا فـ «مُتَقَابلينَ » حال من الضمير في « إِخْوَاناً » ، أو صفة لـ « إِخْوَاناً » ، ويجوز نصبه على المدح ، يعني : أنه لا يمكن أن يكون نعتاً للضمير ، فلذلك قطع . والسُرُرُ : جمع سَرِيرٍ وهو معروف ، ويجوز في « سُرُرٍ » ونحوه مما جمع على هذه الصيغة من مضاعف « فَعيل » فتح العين تخفيفاً ، وهي لغة بني كَلْبٍ وتَميم ، فيقولون : « سُرَرٌ » ، وذلك في جمع « سَرِيرٍ ودَلِيلٍ » .

قوله : ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ . . . ﴾ .

يجوز أن تكون هذه مستأنفة ، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في « متقابلين » وناصبٌ وأَنْصَبَنِي ،كذا قال :

---

(١) انظر آية ، رقم (٧٣) .

٢٩٦٩ ـ تَـأَوَّبَـني هَـمٌّ مَـعَ اللَّيْـلِ نَـاصِـبِ ..... [١]

وهَمٌّ ناَصِبٌ « لاَبِنٍ ، وتَامِرٍ » . قال النابغة :

٢٩٧٠ ـ كِـلِينـي لَـهُـمٍّ يَـا أُمَيْـمَـةَ نَـاصِـبِ وَلَـيْـلٍ أُقَـاسِيـه بَـطِيءِ الْـكَـوَاكِبِ[٢]

و « مِنْهَا » متعلق بـ «مُخْرَجِينَ » .

قوله : ﴿ . . . أَنَا الْغَفُورُ . . . ﴾ .

يجوز في « أَنَا » أن يكون تأكيداً ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فصلاً .

وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٥١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِىَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا۟ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٧﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾

قوله : ﴿ . . . هُوَ الْعَذَابُ . . . ﴾ .

يجوز في « هُوَ » الابتداء والفعل ، ولا يجوز التوكيد ، إذ المظهر لا يؤكد بالمضمر .

قوله : ﴿ إِذْ دَخَلُواْ . . . ﴾ .

في « إِذْ » وجهان :

أحدهما : أنه مفعول بفعل مقدر ، أي : اذكر إذ دخلوا . والثاني : أنه ظرف على بابه ، والعامل فيه وجهان :

أحدهما : إنه محذوف ، تقديره : خبرُ ضَيْفٍ .

والثاني : أنه نفس « ضَيْفٍ » ، وفي توجيهه ذلك وجهان :

أحدهما : أنه لما كان في الأصل مصدراً اعتبر ذلك فيه ، ويدل على اعتبار مصدريته بعد الوصف به عدم مطابقته لما قبله من تثنية وجمعٍ وتأنيثٍ في الأغلب ، ولأنه قائم مقام وصف ، والوصف يعمل .

والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : أصحاب ضيف إبراهيم ، أي : ضِيافته ، فالمصدر باقٍ على حاله ، فلذلك عمل ، وقال أبو البقاء ـ بعد أن قدَّر أصحاب ضِيافته ـ : « والمصدر على هذا مضاف إلى المفعول » ، قُلْتُ :

---

(١) صدر بيت .

(٢) تقدم .

وفيه نظر ، إذ الظاهر إضافته لفاعله ، إذ النبي ـ ﷺ ـ هُوَ .

قوله : ﴿ لا تَوْجَلْ . . ﴾ .

العامة على فتح التاء من « وَجِلَ » كـ« شَرِبَ ، يَشْرَبُ » ، والفتح قياس فَعِلَ إلاَّ أَنَّ العرب آثرت يَفْعِل بالكسر في بعض الألفاظ إذا كانت فاؤه واواً ، نحو : نَبِقٌ . وقرأ الحسن : « لاَ تُؤْجَلُ » مبنياً للمفعول من الإيجال ، وقرىء : «لاَ تَاجَلْ » والأصل : تَوْجَلُ كقراءة العامة ، إلا أنه أبدل الواو ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، وإنْ لم تتحرك كقولهم : تأبه وصَامه ، في تَوْبَةٍ وصَوْمَةٍ ، وسُمِعَ « اللَّهم تقبل تَابَتي وصَامَتي » ، وقرىء أيضاً[1] : لا تُؤَجِل من الْمُؤاجَلَةِ .

قوله : ﴿ . . . أَبَشَّرْتُمُونِي . . . ﴾ .

قرأ الأعرج « بَشَّرْتُمُونِي » بإسقاط أداة الاستفهام ، فتحتمل الإخبار ، وتحتمل الاستفهام ، وإنما حذفت أداته للعلم بها . قوله : ﴿ عَلَى أَنْ مَسَّنِي ﴾في محل نصب على الحال ، وقرأ ابن محيصن « الْكُبْرُ » بزنة فُعْلُ . قوله : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ بِمَ : متعلق بـ « تُبَشِّرُونَ » وقدم وجوباً لأن له صدر الكلام ، وقرأ العامة بفتح النون مخففة على أنها نون الرفع ، ولم يذكر مفعول « التبشير » وقرأ نافع بكسرها ، والأصل : تبشروني ، فحذف الياء مجتزياً عنها بالكسرة ، وقد غَلَّطَهُ أبو حاتم ، وقال : « هذا يكون في الشعر اضطراراً» . وقال مكي : « وقد طَعَنَ في هذه القراءة قوم لبعد مخرجها في العربية ، لأن حذف النون التي تصحب الياء ، لا يحسن إلاَّ في شعر ، وإنْ قدرت حذف النون الأولى حذفت علم الرفع ، من غير ناصب ولا جازم ، ولأن نون الرفع كسرها قبيح ، إنما حقها الفتح ، وهذا الطعن لا يلتفت إليه ، لأن ياء المتكلم قد كثر حذفها مجتزءاً عنها بالكسرة . وقد قرىء بذلك في قوله : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي﴾[2] كما سيأتي بيانه . ووجهه أنه لما اجتمع نونان أحدهما للرفع والأخرى نون الوقاية ، استثقل اللفظ ، فمنهم من أدغم ، ومنهم من حذف ، ثم اختلف في المحذوفة ، هل هي الأولى ، أو الثانية ، وقد قدمت دلائل كل قول مستوفاة في سورة الأنعام[3] . وقرأ إبراهيم بتشديدها مكسورة ، أدغم الأولى في الثانية ، وحذف ياء الإضافة ، والحسن أثبت الياء مع تشديد النون ، ويرجع قراءة من أثبت مفعول « تُبَشِّرُون » وهو الياء .

قوله :

﴿ قَالُوا بِشَّرْنَاكَ . . . ﴾ .

و﴿ بالحَقِّ ﴾ متعلق بالفعل قبله ، ويضعف أن يكون حالاً ، أي بشرناك ومعنا الحق .

قوله : ﴿ . . . وَمَنْ يَقْنَطُ . . . ﴾ .

هذا استفهام معناه النفي ، ولذلك وقع بعده الإيجاب بـ « إلاَّ » وقرأ أبو عمرو والكسائي « يَقْنِطُ » بكسر عين هذا المضارع حيث وقع ، والباقون بفتحها ، وزيد بن علي والأشهب بضمها ، وفي الماضي لغتان « قَنِطَ » بكسر النون ، « يَقْنَطُ » بفتحها « يَقْنِطُ » بكسرها ، ولولا أنَّ القراءة سنة متبعة لكان قياس من قرأ : يَقْنَطُ بالفتح أن يقرأ ماضيه « قَنِطَ » بالكسر ، لكنهم أجمعوا على فتحه في قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾[4] . والفتح في الماضي هو الأكثر ، ولذلك

---

(١) .

(٢) سورة الزمر آية ، (٦٤) .

(٣) آية ، رقم (٨٠) .

(٤) سورة الشورى آية ، (٢٨) .

أجمع عليه ، ويرجح قراءة « يَقْنَطُ » بالفتح ، قراءة أبي عمرو في بعض الروايات : « فَلاَ تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ » . كـ « فَرِحَ يَفْرَحُ ، فهو فَرِحٌ » . والقُنُوطُ : شِدَّةُ اليأسِ من الْخَيْرِ .

قوله : ﴿ إلاَّ آلَ لُوطٍ . . ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنه مستثنى متصل ، على أنه مستثنى من الضمير المستكن في « مُجْرِمِينَ » بمعنى : أجرموا كلهم إلاَّ آل لوط ، فإنهم لم يجرموا ويكون قوله : ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ ﴾ استئناف إخبار بنجيناهم ، لكونه لم يجرموا ، ويكون الإرسال حينئذٍ شاملاً للمجرمين ، ولـ « آلَ لُوطٍ » لإهلاك أولئك ، وإنجاء هؤلاء .

والثاني : أنه استثناء منقطع ، لأن آل لوط لم يندرجوا في المجرمين ألبتة . قال الشيخ : « وإذا كان استثناء منقطعاً فهو مما يجب فيه النصب ، لأنه من الاستثناءالذي لا يمكن توجه العامل إلى المستثنى منه ، لأنهم لم يرسلوا إليهم ، وإنما أرسلوا إلى القوم المجرمين خاصةً ، ويكون قولهم : ﴿إنا لَمُنَجُّوهُمْ﴾ جَرَى مَجْرَى خبر «لَكِن» في اتصاله بـ«آلَ لُوطٍ » ، لأن المعنى لكن آل لوط منجوهم . وقد زَعَمَ بعض النحويين في الاستثناء المنقطع المقدر بـ « لَكِن » إذا لم يكن بعده ما يصح أن يكون خبراً أن الخبر محذوف ، وأنه في موضع رفع لجريان (إلاَّ) وتقديرها بـ « لَكِنّ » . قُلْتُ : وفيه نظر ، لأن قوله : لا يتوجه عليه العامل . أي : لا يمكن نحو : « ضَحِكَ القومُ إلاَّ حِمَارهم ، وصهلت الخيل إلاَّ الإبل » . وأما هذا فيمكن الإرسال إليهم من غير منع . وأما قوله : لأنهم لم يرسلوا إليهم فصحيح ، لأن حكم الاستثناء كله هكذا ، وهو أن يكون خارجاً عن ما حكم به على الأول ، لكنه لو تسلط عليه لصحَّ ذلك ، بخلاف ما ذكرته من أمثلتهم .

إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٦٢﴾ قَالُوا۟ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٦٣﴾ وَأَتَيْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٦٤﴾ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴿٦٥﴾ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾ وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٦٧﴾ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ ﴿٦٨﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ ﴿٦٩﴾ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٠﴾

قوله : ﴿ إلاَّ امرأَتَهُ . . . ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء من « آلَ لُوطٍ » . قال أبو البقاء : « والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ ، كقولك « له عندي عشرة إلاَّ أربعة إلاَّ درهماً » ، فإنَّ الدرهم يستثنى من الأربعة ، فهو مضاف إلى العشرة ، فكأنك قُلْتَ : أحد عشر إلاَّ أربعة ، أو عشرة إلاَّ ثلاثة .

الثاني : أنها مستثناة من الضمير المجرور في « مُنَجُّوهُمْ » . وقد مَنَع الزمخشري الوجه الأول وعين الثاني ، فقال : « فإنْ قُلْتَ : فقوله « إلاَّ امرأَتَهُ » ممَّ استثنى ، وهَلْ هو استثناء من استثناء ؟ قُلْتُ : مستثنى من الضمير المجرور

في قوله : « لَمُنَجُّوهُمْ » وليس من الاستثناء في شيء ، لأنَّ الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه ، وأن يقال : أهلكناهم إلا آل لوط ، إلَّا امرأته ، كما اتحد الحكم في قول المطلق : أنت طالق ثلاثاً إلَّا اثنتين إلَّا واحدة ، وقول المقر : لفلان علي عشرة دراهم إلا ثلاثة ، إلا درهماً . وأما الآية : فقد اختلف الحكمان ، لأن « إلَّا آلَ لُوطٍ » متعلق بـ « أُرْسِلْنَا » ، أو بـ « مُجْرِمِينَ » و« إلَّا امرأَتَهُ » قد تعلق بقوله : « لَمُنَجُّوهُمْ » فأنَّى يكون استثناء من استثناء » .

قال الشيخ : « ولما استسلف الزمخشري : أنَّ : « إلَّا امرَأَتَهُ » استثناء من الضمير في « لَمُنَجُّوهُمْ » ، أي : أن يكون استثناء من استثناء ، ومن قال : إنَّهُ استثناء من استثناء فيمكن تصحيح قوله بأحد وجهين :

أحدهما : أنه لما كان امرأته مستثنى من الضمير في « لَمُنَجُّوهُمْ » وهو عائد على « آلَ لُوطٍ » ، صار كأنه مستثنى من « آلَ لُوطٍ » ، لأن المضمر هو الظاهر . والوجه الآخر : أن قوله : « إلَّا آلَ لُوطٍ » لما حكم عليهم بغير الحكم الذي حكم به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم ، فجاء قوله : « إنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ » تأكيداً لمعنى الاستثناء ، إذ المعنى : إلَّا آل لوط لم يرسل إليهم بالعذاب ، ونجاتهم مترتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب ، فصار نظير قولك : « قَامَ القَوْمُ إلَّا زَيْداً لَمْ يَقُمْ » ، أو « إلَّا زيداً فإنه لم يَقُمْ » فهذه الجملة تأكيد لما تضمنه الاستثناء من الحكم على ما بعد إلَّا بضد الحكم السابق على المستثنى منه ، « إلَّا امرَأَتَهُ » على هذا التقرر الذي قررناه مستثنى من « آلَ لُوطٍ » ، لأن الاستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جيء به للتأكيد . وقرأ الأخوان : « لمنجوهم » مخففاً ، وكذلك خففا أيضاً فعل هذه الصفة في قوله تعالى في العنكبوت : « لَنُنْجِيَنَّهُ وَأَهْلَهُ » ، وكذلك خففا أيضاً قوله فيها : « إنَّا مُنَجُّوكَ »[1] فهما جاريان على سنن واحد ، وقد وافقهما ابن كثير ، وأبو بكر على تخفيف « مُنَجُّوكَ » كأنهما جمعا بين اللغتين ، وباقي السبعة بتشديد الكُلِّ . واالتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان من : نَجَّى ، وأَنْجَى . ـ كـ « أَنْزَلَ ، وَنَزَّلَ » ، وقد نطق بفعلهما ، قال : « فَلَمَّا نَجَّاهُم »[2] وفي موضع آخر « أَنْجَاهُمْ »[3] . قوله : « قَدَّرْنَا » أبو بكر بتخفيف الدال ، والباقون بتشديدها ، وهما لغتان : قَدَّرَ وقَدَرَ ، وهذا الخلاف أيضاً جارٍ في سورة النمل . قوله : « إنَّهَا » كسرت من أجل اللام في خبرها ، وهي معلقة لما قبلها ، لأن فعل التقدير يعلق إجراء له مجرى العلم ، إمَّا لكونه بمعناه ، وإما لأنه مترتب عليه . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : لِمَ جَازَ تعليق فعل التقدير في قوله : « قَدَّرْنَا إنَّهَا » ، والتعليق من خصائص أفعال القلوب ؟ قُلْتُ : لتضمن فعل التقدير معنى العلم .

قال الشيخ[4] : وكسرت « إنَّهَا إجراء لفعل التقدير مجرى العَلمِ . قُلْتُ : وهذا لا يصلح علَّة لكسرها ، إنَّمَا يصلح علة لتعليقها الفعل قبلها ، والعلة في كسرها ما قدمته من وجود اللام ولولاها لفتحت .

قوله : ﴿ بَلْ جِئْنَاكَ . . . ﴾ .

إضراب عن القول المحذوف ، تقديره : ما جئناك ، بل جئناك وقد تقدم الخلاف في قوله : « فَأَسْرِ . . . » قطعاً ووصلاً في هود . وقرأ اليماني فيما نقل ابن عطية ، وصاحب اللوامح : « فَسِرْ » من السَّيْرِ ، وقرأت فوقه : « بِقِطَعٍ » بفتح الطاء . وقد تقدم في يونس أن الكسائي ، وابن كثير قرآ بالسكون في يونس في قوله : « قِطَعاً » والباقون بالفتح . قوله : ﴿ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ حيث على بابها من كونها ظرف مكان مبهم ، ولإبهامها تعدى إليها الفعل من غير

---

(١) سورة العنكبوت آية ، (٦٥) .
(٢) سورة العنكبوت آية ، (٦٥) .
(٣) سورة يونس آية ، (٢٣) .
(٤) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٦٠) .

واسطة على أنه قد جاء في الشعر تعديه إليها بـ « فِي » كقوله :

٢٩٧١ ـ فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ الْتَقَيْنَا شَرِيدَهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعِفُ[1]

وزعم بعضهم : أنها هنا ظرف زمان مستدلاً بقوله : « بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ » ، ثم قال « وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ » ، أي : في ذلك الزمان ، وهو ضعيف ، ولو كان كما قال لكان التركيب « حَيْثُ أُمِرْتُمْ » على أنه لو جاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالة .

قوله : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ . . . ﴾ .

ضمن القضاء معنى الإيحاء ، فلذلك تعدى تعديته بـ « إلى » ، ومثله : ﴿ وَقَضَيْنَا إلى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ . قوله : « ذَلِكَ الأَمْرَ » ذلك : مفعول القضاء والإشارة به إلى ما وعد من إهلاك قومه . و « الأمرَ » بدل منه أو عطف بيان له . قوله : ﴿ أَنَّ دَابِرَ ﴾ العامة على فتح « أنَّ » وفيها أوجه :

أحدها : أنها بدل من « ذٰلِكَ » إذا قُلْنَا الأمر « الأمر » عطف بيان .

الثاني : أنها بدل من « الأمْرَ » سواء قُلْنَا إنَّه بيان أو بدل مما قبله .

الثالث : أنه على حذف الجار ، أي : بأن « دَابِرَ » ففيه الخلاف المشهور . وقرأ زيد بن علي بكسرها ، لأنه بمعنى القول أو على إضمار القول .

وعلّله الشيخ[2] بأنه لمَّا علق ما هو بمعنى العلم كسر . وفيه النظر المتقدم . قوله : « مُصْبِحِينَ » حال من الضمير المستتر في « مَقْطُوعٌ » وإنَّمَا جمع حملاً على المعنى . وجعله الفراء ، وأبو عبيد خبر لـ « كَانَ » قالا : تقديره : إذا كانوا مصبحين ، نحو : « أنت ماشياً أحسنُ مِنْكَ رَاكِبَاً » وهو تكلف . و « مُصْبِحِينَ » داخلين في الصباح فهي تامة .

و « . . . يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ . حال .

قَالَ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٧١﴾ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ فَجَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾

قوله : ﴿ . . . هَؤُلَاءِ بَنَاتِي . . . ﴾ .

يجوز فيه أوجه :

أحدها : أن يكون « بَنَاتِي » مفعولاً بفعل مقدر أي : تزوجوا هؤلاء . و « بَنَاتِي » بيان أو بدل .

الثاني : أن يكون « هَؤلاءِ بَنَاتِي » مبتدأ وخبر ، ولا بد من شيء محذوف ، تتم به الفائدة ، أي : فتزوجوهن .

---

(١) البيت للفرزدق (/) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/١٠) ، الخزانة (٥/٣٦) ، البحر المحيط (٥/٤٦١) ، روح المعاني (١٤/٦٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٦١) .

الثالث : أن يكون « هَؤُلَاءِ » مبتدأ و « بَنَاتِي » بدل أو بيان ، والخبر محذوف ، أي : هن أطهر لكم ، كما جاء في نظيرتها .

قوله : ﴿ . . . **فَلَا تَفْضَحُونِ** . . . ﴾ .

الْفَضِيْحُ والْفَضِيحَةُ : البيان والظهور ، ومنه : فَضَحَهُ الصُّبْحُ، قال :

٢٩٧٢ ـ وَلَاحَ ضَوءُ هِلَالٍ كَادَ يَفْضَحُنَا مِثْلُ الْقُلَامَةِ قَدْ قُصَّتْ مِنَ الظُّفُرِ[١]

إلا أن الفضيحة اختصت بما هو عار على الإنسان عند ظهوره .

قوله : ﴿ **لَعَمْرُكَ** . . . ﴾ .

مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، ومثله : لَأَيْمُن اللَّهِ . و « إِنَّهُمْ » وما في حيزها القسم ، تقديره : لعمرك قَسَمي أو يميني إنهم . والْعَمْرُ ، والْعُمْرُ ، بالفتح والضم هو : البقاء إلا أنهم التزموا الفتح في القسم . قال الزجاج : « لأنه أخف عليهم ، وهم يكثر القسم بـ « لَعَمْرِي ، ولَعَمْرُكَ » . وله أحكام كثيرة منها : أنه متى اقترن بلام الابتداء ، لزم فيه الرفع بالابتداء ، وحذف خبره لسد جواب القسم مسده . ومنها : أنه يصير صريحاً في القسم ، أي : يتعين فيه بخلاف غيره ، نحو : « عَهْدُ اللَّهِ ومِيثَاقُه » . ومنها : أنه يلزم فتح عينه ، فإن لم تقترن به لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر ، نحو : عَمْرُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ ، ويجوز حينئذ في الجلالة وجهان : النصب والرفع ، فالنصب على أنه مصدر مضاف لفاعله ، وفي ذلك معنيان : أحدهما : أن الأصل : أسألك بتعمرك الله ، أي : بوصفك الله تعالى بالبقاء ، ثم حذف زوائد المصدر . والثاني : أن المعنى : عبادتك الله والْعَمْرُ : العبادة . حكى ابن الأعرابي : عَمَرْتُ رَبِّي ، أي : عبدته ، وفلانٌ عَامِرٌ رَبَّهُ ، أي : عابده ، وأما الرفع : فعلى أنه مضاف لمفعوله . قال الفارسي : «معناه عَمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيراً»، وقال الأخفش : أصله : أَسْأَلُكَ بتَعْمرك اللَّه أي : بوصفك الله تعالى بالبقاء فحذفت زوائد المصدر والفعل والباء فانتصب ، وجاز أيضاً ذكر خبره ، فتقول : عَمْرُكَ قَسَمِي لَأَقُومَنَّ ، وجاز أيضاً ضم عينه ، وينشد بالوجهين قوله :

٢٩٧٣ ـ أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ اللَّهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ[٢]

ويجوز دخول « باء » الجر عليه ، نحو : « بِعَمْرِكَ لأفعلَنَّ » ، قال :

٢٩٧٤ ـ رُقَيَّ بِعَمْرِكِ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِّينَا الْمُنَى ثُمَّ أَمْطِلِينَا[٣]

وهو من الأسماء اللازمة للإضافة ، فلا يقطع عنها ، ويضاف لكل شيء . وزعم بعضهم : أنه لا يضاف إلى الله تعالى . قيل : كأن قائل هذا توهم أنه لا يستعمل إلّا في الانقطاع . وقد سمع إضافته للباري تعالى . قال الشاعر :

٢٩٧٥ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّه أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٤]

ومنع بعضهم إضافته إلى ياء المتكلم ، قال : لأنه حلف بحياة القسم ، وقد رُدَّ ذلك . قال النابغة :

---

(١) البيت لابن المعتز انظر ديوانه (٢٤٧) ، البحر (٥/٤٥٦) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت لعبيد الله بن قيس انظر ديوانه (١٣٧) ، المحتسب (١/٤٣) ، الهمع (٢/٤١) ، الدرر (٢/٤٦) .
(٤) تقدم .

٢٩٧٦ ـ لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقَارِعُ (١)

وقد قلبته العرب بتقديم رائه على لامه ، فقالوا : رَعْمَلي وهي رديئة . والعامة على كسر « إنَّ » لوقوع اللام في خبرها ، وقرأ أبو عمرو في رواية الجهضمي بفتحهاوتخريجها على زيادة اللام ، وهي كقراءة ابن جبير : « إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ » . والأعمش « سَكْرَهُمْ » بغير تاء ، وابن أبي عبلة « سَكْرَاتِهِمْ » جمعاً والأشهب « سُكْرَتِهِمْ » بضم السين . و « يَعْمَهُونَ » حال إما من الضمير المستكن في الجار ، وإما من الضمير المجرور بالإضافة ، والعامل إما نفس « سَكْرَةَ » لأنها مصدر ، وإما معنى الإضافة .

قوله : ﴿ . . . مُشْرِقِينَ . . . ﴾ .

حال من مفعول « أَخَذَتْهُمْ » أي : داخلين في الشروق والضمير في : « . . . عَالِيَهَا سَافِلَهَا . . . » للمدينة . وقال الزمخشري : « لقرى قوم لوط ورُجِح الأول بأنه تقدم ما يعود عليه لفظاً ، بخلاف الثاني .

قوله : ﴿ . . . لِلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ .

متعلق بمحذوف ، على أنه صفة لـ « آيَاتٍ » لأنها بمعنى العلامات والتَّوسُّمُ : تَفَعُّلُ من الْوَسْمِ ، والوَسْمُ : أصله التثبتُ والتفكر ، مأخوذ من الْوَسْمِ ، وهو التأثير بحديدة في جلد البَعيرِ أو غيره . وقال ثعلب : « الوَاسِمُ الناظِرُ إليك من قَرْنِك إلى قدمك ، وفيه معنى : التثبت ، وقيل : أصله استقصاء التعرف ، يقال : تَوَسَّمْتُ أي : تعرّفت مستقصياً وجوه التعرف . قال الشاعر :

٢٩٧٧ ـ أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثَتْ إليَّ عَرِيفَهَا يَتَوَسَّمُ (٢)

وقيل ؛ هو تفعّل من الوَسْمِ ، وهو العلامةُ ، تَوَسَّمْتُ فيك خيراً ، أي : ظهر لي مِيْسَمُه عَلَيْكَ ، قال ابن رواحة في النبي ـ ﷺ ـ :

٢٩٧٨ ـ إنّي تَوَسَّمْتُ فِيكَ الْخَيْرَ أَعْرِفُهُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي ثَابِتُ البَصَرِ (٣)

وقال آخر :

٢٩٧٩ ـ تَوَسَّمْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً عَلَيْهِ وَقُلْتُ : الْمَرءُ مِن آلِ هَاشِمِ (٤)

ويقال : أَيْسَمَ الرَّجُلُ إذا اتخذ لنفسه علامةً يُعْرَفُ بِهَا ، وَتَوَسَّمَ ؛ إذا طلب كَلأَ الوَسْمِيِّ ، أي : العُشبُ النابتُ في أول مَطَرٍ .

وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ

---

(١) البيت من ديوانه ( ) ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٧٠) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٣٤٤) ، المغني (٢/ ٣٩٠) ، شواهد المغني (٢٧٦) ، البحر (٥/ ٤٦٢) ، القرطبي (١٠/ ٤١) .

(٢) البيت لطريف بن تميم وهو من شواهد الكتاب (٤/ ٧) ، معاهد التنصيص (١/ ٢٠٤) ، المنصف(٣/ ٦٦) ، البحر (٥/ ٤٦٣) ، القرطبي (١٠/ ٤٣) ، روح المعاني (١٤/ ٧٤) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٥/ ٤٥٦) ، القرطبي (١٠/ ٤٣)، روح المعاني (١٤/ ٧٤) .

(٤) انظر المصادر السابقة .

وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٨٠﴾ وَآتَيْنَاهُمْ آيَاتِنَا فَكَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٨١﴾ وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ ﴿٨٢﴾ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴿٨٣﴾ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ ۖ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨٦﴾ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ ﴿٨٩﴾ كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾

قوله : ﴿ **وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ . . .** ﴾ .

الظاهر عود الضمير على « الْمَدينةِ » ، أو « الْقُرىَ » . وقيل : على الحِجَارةِ ، وقيل ؛ على الآيات .

قوله : ﴿ **وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ . . .** ﴾ .

إن ؛ هي المخففة ، واللام فارقة . وقد تقدم حكم ذلك . و « الأَيْكَةُ » الشجرةُ المُلتفة واحده الأَيْكُ ، قال :

٢٩٨٠ ـ تَجْلُو بِقَادِمَتِي حَمَامَةُ أَيْكَةٍ بَرَداً أُسِفَّ لِثَاتُه بِالإِثْمِدِ[1]

ويقال : لَيْكَةُ . وسيأتي بيان هذا عند اختلاف القراء فيه ـ إن شاء الله تعالى ـ في سورة الشعراء .

قوله : ﴿ . . . **وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ . . .** ﴾ .

في ضمير التثنية أقوال ، أرجحها : عوده على قريتي قوم لوط وأصحاب الأيكة ، وهم قوم شعيب لتقدمهما ذِكْراً ، وقيل : يعود على لوط وشعيب ، وشعيب لم يجر له ذكر ، ولكن دلَّ عليه ذكر قومه ، وقيل : يعود على الخبرين ، خبر إهلاك قوم لوط ، وخبر إهلاك قوم شعيب ، وقيل ؛ يعود على أصحاب الأيكة وأصحاب مدين ، لأنه مرسل إليهما ، فذكر أحدهما مشعر بالآخر .

و ﴿ . . . **مُصْبِحِينَ** ﴾ حال ، كما تقدم ، وهي تامة .

وقرأ الحسن ، وأبو حيوة : « . . . يَنْحَتُونَ . . . » بفتح العين .

قوله : ﴿ **فَمَا أَغْنَى . . .** ﴾ .

يجوز أنْ تكون نافية ، أو استفهامية فيها معنى التعجب ، و « ما » يجوز أن تكون مصدرية ، أي : كسبهم ، أو موصوفة ، أو بمعنى الذي ، والعائد محذوف ، أي : شيء يكسبونه ، أو الذي يكسبونه .

قوله : ﴿ . . . **إِلَّا بِالْحَقِّ . . .** ﴾ نعت لمَصدر محذوف ، أي : خلقاً ، وتثبيتاً بالحق .

---

(١) البيت للنابغة في ديوانه ، البحر المحيط (٥/٤٥٦) ، القرطبي (١٠/٤٥) ، روح المعاني (١٤/٧٥) .

وقرأ زيد بن علي ، والجحدري : « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ . . . » وكذا هي في مصحف أُبي وعثمان .

والعامة على نصب « . . . والْقُرْآنَ . . . » وفيه أوجه :

أحدها : من عطف بعض الصفات على بعض ، أي : الجامع بين هذين النعتين .

الثاني : أنه من عطف العام على الخاص ، إذ المراد بـ « السَّبْعِ » إما الفاتحة ، أو الطوال فكأنه ذكر مرتين بجهة الخصوص ، ثم باندراجه في العموم . الثالث : أن الواو مقحمة . وقرىء : « والْقُرآنِ » بالجر ، عطفاً على «الْمَثَانِي » .

قوله : ﴿ كَمَا أَنْزَلْنَا . . . ﴾ . فيه أقوال .

أحدها : أن الكاف تتعلق بـ « آتَيْنَاكَ » ، وإليه ذهب الزمخشري ، فإنه قال : « أي أنزلنا عليك مثل ما أنزلنا على أهل الكتاب وهم المقتسمون « الذين جعلوا القرآن عضين » .

والثاني : أنه نعت لمصدر محذوف منصوب بـ « آتَيْنَاكَ » تقديره : آتيناك إتياناً كما أنزلنا .

والثالث : أنه منصوب نعتاً لمصدر محذوف ، ولكنه ملاق لـ « آتَيْنَاكَ » من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ ، تقديره : أنزلنا إليك إنزالاً كما أنزلنا ، لأن « آتَيْنَاكَ » بمعنى : أنزلنا إليك .

الرابع : أنه نعت لمصدر محذوف ، والعامل فيه مقدر أيضاً ، تقديره : متعناهم تمتيعاً كما أنزلنا ، والمعنى : نعمنا بعضهم كما عذبنا بعضهم .

الخامس : أنه صفة لمصدر دل عليه « النَّذِيرُ » ، والتقدير : أنا النذير انذاراً ، كما أنزلنا ، أي : مثل ما أنزلناه .

السادس : أنه نعت لمفعول محذوف ، الناصب له « النَّذِيرُ » ، تقديره : النذير عذاباً ، كما أنزلناه على المقتسمين . وهم قوم صالح ، لأنهم قالوا : « لَنُبَيِّتَنَّهُ وأَهْلَه »[1] فأقسموا على ذلك ، أو يراد بهم قريش حين قسموا القرآن إلى سِحْرٍ وشِعْرٍ وافتراءٍ . وقد ردَّ بعضهم هذا بأنه يلزم منه أعمال الوصف موصوفاً ، وهو غير جائز عند البصريين ، جائز عند الكوفيين ، فلو عمل ثم وصف جاز عند الجميع .

السابع : أنه مفعول به ناصبه « النَّذِيرُ » أيضاً . قال الزمخشري : « والثاني : أن يتعلق بقوله : «وقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِيْنُ ، أي : وأنذر قريشاً مثل ما أنزلنا من العذاب على المقتسمين ، يعني اليهود ، وهو ما جرى على قريظة ، والنضير » . وهذا مردود بما تقدم من إعمال الوصف موصوفاً .

الثامن : أنه منصوب نعتاً لمفعول به مقدر ، والناصب لذلك المحذوف مقدر أيضاً لدلالة لفظ « النَّذِيرُ » عليه ، أي : أنذرتكم عذاباً مثل العذاب المنزل على المقتسمين، وهم قوم صالح أو قريش . قاله أبو البقاء . وكأنه فر من كونه منصوباً بلفظ « النَّذِيرُ » لما تقدم من الاعتراض البصري . وقد اعترض ابن عطية على القول السادس ، فقال : « والكاف من قوله « كَمَا » متعلقة بفعل محذوف تقديره : قال : « إني أنا النذير المبين » عذاباً كما أنزلنا ، فالكاف اسم

---

(١) سورة النمل آية ، (٤٩) .

في موضع نصب هذا قول المفسرين ، وهو عندي غير صحيح لأن « كَمَا أَنْزَلْنَا » ليس مما يقوله محمد ـ ﷺ ـ بل هو من كلام الله تعالى ، فينفصل الكلام ، وإنما يترتب هذا القول بأن الله تعالى قال له : أنذر عذاباً كما . والذي أقول في هذا أن المعنى : وقل إني أنا النذير المبين ، كما قال قبلك رسلنا ، وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك ، ويحتمل أن يكون المعنى : وقل إني أنا النذير المبين ، كما قد أنزلنا في الكتب أنك ستأتي نذيراً على أن المقتسمين أهل الكتاب » . وقد اعتذر بعضهم [١] عما قاله أبو محمد بن عطية ، فقال : الكاف متعلقة بمحذوف دل عليه المعنى تقديره : أنا النذير بعذاب مثل ما أنزلنا وإن كان المنزل الله ، كما يقول بعض خواص الملك : أمرنا بكذا ، وإن كان الملك هو الآمر ، وأما قول أبي محمد : وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك . كلام غير منتظم ، ولعل أصله : وأنزلنا عليك ، كما أنزلنا عليهم ، وكذا أصلحه الشيخ [٢] . وفيه نظر ، كيف يقدر ذلك والقرآن ناطق بخلافه ، وهو قوله : « عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ » .

التاسع : أنه متعلق بقوله : « لَنَسْأَلَنَّهُمْ » تقديره : لنسألنهم أجمعين ، مثل ما أنزلنا .

العاشر : أن الكاف مزيدة ، تقديره : أنا النذير المبين ما أنزلناه على المقتسمين ، ولا بد من تأويل ذلك على أن « ما » مفعول بـ « النَّذِيرُ » عند الكوفيين ، فإنهم يعملون الوصف الموصوف ، أو على إضمار فعل لائق ، أي : أنذركم ما أنزلنا ، كما يليق بمذهب البصريين .

الحادي عشر : أنه متعلق بـ « قُلْ » ، التقدير : وقل قولاً ، كما أنزلنا على المقتسمين إنك نذير لهم ، فالقول للمؤمنين في النذارة كالقول للكفار والمقتسمين ، لئلا تظن أنَّ انذارك للكفار مخالف لإنذار المؤمنين ، بل أنت في وصف النذارة لهم بمنزلة واحدة تنذر المؤمن ، كما تنذر الكافر ، كأنه قال : أنا النذير المبين لكم ولغيركم .

الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴿٩١﴾ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴿٩٥﴾ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴿٩٧﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴿٩٨﴾ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴿٩٩﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا . . . ﴾ فيه أوجه :

أظهرها : أنه نعت للمقتسمين .

الثاني : أنه بدل منه .

الثالث : أنه بيان له .

الرابع : أنه منصوب على الذم .

الخامس : أنه خبر مبتدأ مضمر .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٦٩) .

(٢) انظر المصادر السابقة .

السادس : أنه منصوب بـ « النَّذِيرُ الْمُبِينُ » قاله الزمخشري . وهو مردود بإعمال الوصف عند البصريين ، وتقدم تقريره . و « عِضِينَ » جمع عِضَةٍ : وهي الفِرْقَةُ ، فالعِضِين الْفَرْقُ ، ومعنى جعلهم القرآن كذلك أن بعضهم جعله شعراً ، وبعضهم سِحْراً ، وبعضهم كَهَانَةً نعوذ بالله من ذلك ، وقيل : العَضْهُ : السِّحْرُ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ ، يقولون : هو عَاضِهٌ ، وهي عاضِهَةٌ ، قال :

٢٩٨١ ـ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقَدِ الْعَاضِهِ الْمُعْضِهِ[1]

وفي الحديث : لَعَنَ اللَّهُ الْعَاضِهَةَ والْمُسْتَعْضِهَةَ » ، أي : السَّاحِرَةَ والمَسْتَسْحِرَةَ . وقيل : هو من الْعَضَهِ ، وهو الكَذِبُ والبُهْتَانُ ، يقال : عَضَهَهُ عَضْهاً وعَضِيهَةً . أي : رماه بِالْبُهَتانِ . وهو قول الكسائي ، وقيل : هو من : الْعِضاةُ ، وهي شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ مؤذ ، قاله الفراء : وفي لام عَضَهُ قولان ، يشهد لكل منهما تصريف الواو لقولهم : عِضَواتٌ واشتقاقها من الْعُضْوِ ، لأنه جزء من كل ، ولتصغيرها على « عُضَيَّةَ » ، والهاء كقولهم : عُضَيْهَةٌ وعَاضِهَةٌ وعِضَه . وفي الحديث : « لَا تَعْضِيَةَ فِي مِيرَاثٍ » . وفسر بألَّا تفريق فيما يضر بالورثة تفريقه كَسَيْفٍ يُكَسَّر بنصفين فينقص ثمنه . وقال الزمخشري : « عِضِين أجزاء ، جمع عِضَةٍ ، وأصلها عِضَوةٌ (فِعَلَةٌ) من عضَّى الشَّاةَ إذا جعلها أَعْضَاء ، قال رؤبة :

٢٩٨٢ ـ وَلَيْسَ دِيْنُ اللَّهِ بِالْمُعَضَّي[2]

وجُمِعَ عِضَةٌ : على عِضِين كما جُمِعَ سَنَةٌ ، وَثُبَةٌ ، وظُبَةٌ . وبعضهم يجري النون بالحركات مع التاء ، وتقدم تقرير ذلك . وحينئذ ثبتت نونه في الإضافة فيقال هذا عِضِينُكَ .

قوله : ﴿ فاصْدَعْ ... ﴾ .

أصل الصَّدْعُ : الشَّقُّ صَدَعْتُهُ فانْصَدَعَ ، أي : شَقَقْتُهُ فانْشَقَّ ، ومنه : التَّفْرِقَةُ أيضاً ، كقوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُون ﴾[3] ، وقال الشاعر :

٢٩٨٣ ـ ..... كَأَنَّ بَيَاضَ غُرَّتِهِ صَدِيْعُ[4]

والصَّدِيع : ضَوْءُ الْفَجْرِ ، لانشقاق الظُّلْمةِ عنه ، ومعنى « فاصْدَعْ » فافرق بين الحق والباطل ، وافصل بينهما . وقال الراغب : « الصَّدْعُ شَقٌّ فِي الأَجْسَامِ الصُّلْبَةِ ، كالزُّجَاجِ ، والحَدِيدِ ، وَصَدَّعْتُهُ ـ بالتشديد ـ فَتَصَدَّعَ ، وَصَدَعْتُهُ ـ بالتخفيف ـ فانْصَدَعَ ، وصُدَاعُ الرأسِ مِنْهُ لتوهم الانشقاق فِيهِ ، وصَدَعْتُ الْفَلَاةَ أي : قَطَعْتُهَا مِن ذَلِكَ ، كأنه توهم تفريقها » . و « ما » في « بِمَا تُؤْمَرُ » مصدرية ، أو بمعنى الذي ، والأصل : تؤمر به . وهذا الفعل يطرد حذف الجار معه ، فحذف العائد فصيح ، وليس هو كقولك : « جَاءَ الَّذي مَرَرتُ » ، ونحوه :

٢٩٨٤ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ..... [5]

---

(١) انظر البيت في البحر المحيط (٥/٤٥٦) ، التهذيب واللسان «عضه» .

(٢) انظر ديوانه (٨١) ، الأشموني (١/٨٤) ، التصريح (١/٧٣) ، مجاز القرآن (١/٣٥٥) ، اللسان «عضا» .

(٣) سورة الروم آية ، (٤٣) .

(٤) عجز بيت للشماخ وصدره :

ترى السرحان مفترشاً يديه .....

انظر ملحق ديوانه (٤٤٧) ، أمالى ابن الشجرى (٢/٢٤٠) ، البحر المحيط (٥/٤٧٠) ، اللسان «صدع» .

(٥) تقدم .

والأصل : بالخير . وقال الزمخشري : « ويجوز أن تكون « ما » مصدرية ، أي : بأمرك مصدر من المبني للمفعول انتهى » . وهو كلام صحيح . ونقل الشيخ عنه[١] أنه قال : « ويجوز أن يكون المصدر ويراد به أن والفعل المبني للمفعول » .

ثم قال الشيخ[٢] : « والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز » . قُلْتُ : الخلاف إنما هو في المصدر المصرح به هل يجوز أن ينحل لحرفٍ مصدري . وفعل مبني للمفعول أم لا يجوز ذلك . خلاف مشهور . أما أن الحرف المصدري ، هل يجوز فيه أن يوصل بفعل مبني للمفعول نحو : « يعجبني أَنْ تُكْرِمَ عَمْرو » أم لا يجوز ، فليس محل النزاع .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٧٠) .

(٢) انظر المصدر السابق .

سُورَةُ النَّحْلِ

ترتيبها ١٦ — آياتها ١٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١﴾ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ ﴿٢﴾ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۚ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾

قوله تعالى : ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللَّهِ . . .** ﴾ في « أَتَى » وجهان :

أحدهما ـ وهو المشهور ـ : أنه ماضٍ لفظاً ، مستقبلٌ معنى ، إذ المراد به يوم القيامة ، وإنما أبرز في صورة ما وقع وانقضى تحقيقاً له ، ولصدق الْمُخْبَرِ به .

الثاني : أنه على بابه ، والمراد به مقدماته وأوائله ، وهو نَصْرُ رسوله ـ ﷺ ـ . قوله : ﴿ **فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ** ﴾ في الضمير المنصوب وجهان ، أظهرهما : أنه للأمر ، فإنه هو الْمُحَدَّثُ عنه . والثاني : أنه لله ، أي : فلا تستعجلوا عذابه . قوله : ﴿ **عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ يجوز أن تكون « ما » مصدرية ، فلا عائد عند الجمهور ، أي : إشراكهم به غيره ، وأن تكون موصولة اسمية . وقرأ العامة : « فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ » بالتاء ، خطاباً للمؤمنين ، أو للكافرين ، وابن جرير بالياء من تحت عائداً على الكفار أو المؤمنين . وقرأ الأخوان : « تُشْرِكُونَ » بتاء الخطاب جرياً على الخطاب في « تَسْتَعْجِلُوهُ » ، والباقون بالياء عوداً على الكفار . وقرأ الأعمش وطلحة والجحدري ، وجَمٌّ غفيرٌ بالتاء من فوق في الفعلين .

قوله : ﴿ **يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ . . .** ﴾ .

قد تقدم الخلاف في « يُنَزِّلُ » بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة .

وقرأ زيد بن علي ، والأعمش ، وأبو بكر عن عاصم « تُنَزَّلُ » مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاء من فوق « الْمَلاَئِكَةُ » رفعاً لقيامه مقام الفاعل ، وقرأ الجحدري كذلك ، إلَّا أنه خفف الزاي ، وقرأ الحسن والأعرج ، وأبو العالية ، والمفضل عن عاصم « تَنَزَّلُ » بتاء واحدة من فوق ، وتشديد الزاي مبنياً للفاعل والأصل « تتنزل» بتائين . وقرأ ابن أبي عبلة « نُنَزِّلُ » بنونين ، وتشديد الزاي ، « الْمَلاَئِكَةَ » نصباً ، وقتادة كذلك ، إلَّا أنه بالتخفيف . قال ابن عطية : « وفيهما شذوذ كبير . ولم يبين وجه ذلك ، ووجه : أنَّ ما قبله وما بعده ضمير ، وتخريجه على الالتفات . قوله :

« بِالرُّوحِ » يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال ، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من « الْمَلاَئِكَةَ » ، أي : ومعهم الروح . قوله : ﴿ مِنْ أَمْرِهِ ﴾ حال من الروح ، و « مِنْ » إما لبيان الجنس ، وإما للتبعيض . قوله : ﴿ أَنْ أَنْذِرُواْ ﴾ في « أَنْ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها المفسرة ، لأن الوحي فيه ضرب من القول ، والإنزال بالروح عبارة عن الوحي .

الثاني : أنها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، تقديره : إنَّ الشأن أقول لكم أنه لا إله إلاَّ أنا ، قال الزمخشري .

الثالث : أنها المصدرية التي من شأنها نصب المضارع ، ووصلت بالأمر كقولهم : « كَتَبْتُ إلَيْهِ بأَنْ قُمْ » وقد مضى لنا بحث . فَإنْ قُلْنَا : إنَّهَا المفسرة ، فلا محل لها ، وإنْ قُلْنَا : إنَّهَا المخففة أو الناصبة ، ففي محلها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مجرورة المحل بدلاً من « الرُّوحِ » لأن التوحيد روح تحيى به النفوس .

الثاني : أنها في محل جر بإسقاط الخافض كما هو مذهب الخليل .

والثالث : أنها في محل نصب على إسقاطه ، وهو مذهب سيبويه ، والأصل : بأَنْ أنذروا ، فلما حذف الجار جرى الخلاف المشهور . قوله : ﴿ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنَا ﴾ هو مفعول الإنذار ، والإنذار قد يكون بمعنى الإعلام ، يقال : نَذَرْتُهُ وأَنْذَرْتُهُ بِكَذَا ، أي : اعلموهم التوحيد . وقوله : « فَاتَّقُونِ » التفات إلى التكلم بعد الغيبة .

قوله : ﴿ . . . مِنْ نُطْفَةٍ . . . ﴾ .

متعلق بـ « خَلَقَ » و « مِنْ » لابتداء الغاية ، والنُّطْفَةُ : الْقَطْرَةُ من الماءِ ، نَطَفَ رَأْسُهُ مَاءً ، أي : قَطَرَ ، وقيل : هي الماءُ الصَّافِي ، ويُعَبَّرُ بِهَا عَنْ مَاءِ الرَّجُلِ ، ويُكنَى بِهَا عَنِ اللُّؤْلُؤَةِ ، ومنه : صَبيٌّ مُنَطَّفٌ ، إذا كان في أُذُنِهِ لُؤْلُؤَةٌ ، ويقال : لَيْلَةٌ نَطُوفٌ إذا جَاءَ فِيها مَطَرٌ ، والنَّاطِفُ : مَا سَالَ مِن الْمَائِعَاتِ ، نَطِفَ يَنْطِفُ ، أي : سَالَ ، فهو نَاطِفٌ ، وفُلاَنٌ يُنْطَفُ بِسُوءٍ . قوله : ﴿ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ ﴾ عطف هذه الجملة على ما قبلها ، فَإنْ قِيل : الفاء تدل على التعقيب ، ولا سيما وقد وجد معها إذا التي تقتضي المفاجأة ، وكونه خصيماً مبنياً لم يعقب خلقه من نطفة ، إنما توسطت بينهما وسائط كثيرة ، فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾[1] .

والثاني : أنه أشار بذلك إلى سرعة نسيانهم مبدأ خلقهم ، وقيل : ثم وسائط محذوفة ، والذي يظهر أن قوله « خَلَقَ » عبارة عن إيجاده وترتيبه إلى أن يبلغ هاتين الصفتين . و « خَصِيمٌ » فعيل مثال مبالغة من خَصَمَ بمعنى اخْتَصَمَ ، ويجوز أن يكون بمعنى مُخَاصِمٌ كَالْخَلِيطِ والْجَلِيسِ .

قوله : ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا . . . ﴾ العامة على النصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه نصب على الاشتغال ، وهو أرجح من الرفع ، لتقدم جملة فعلية .

---

(١) سورة يوسف (٣٦) .

والثاني : أنه نصب على عطفه على « الإِنْسَانَ » قاله الزمخشري ، وابن عطية ، فيكون « خَلَقَها » على هذا مؤكداً ، وعلى الأول مفسراً . وقرىء في الشاذ : « والأَنْعَامُ » رفعاً ، وهي مرجوحة . قوله : « لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ » يجوز أن يتعلق « لَكُمْ » بـ « خَلَقَها » أي : لأجلكم ولمنافعكم ، ويكون « فِيهَا » خبراً مقدماً ، و « دِفْءٌ » مبتدأ مؤخراً ، ويجوز أن يكون « لَكُمْ » هو الخبر ، و « فِيهَا » متعلق بما تعلق به الخبر ، أو يكون « فِيهَا » حالاً من « دِفْءٌ » ، لأنه لو تأخر لكان صفة له ، أو يكون « فِيْهَا » هو الخبر ، و « لَكُمْ » متعلق بما تعلق به ، أو يكون حالاً من « دِفْءٌ » قاله أبو البقاء .

وردَّ الشيخ[1] : بأنه إذا كان العامل في الحال معنوياً ، فلا يتقدم على الجملة بأسرها ، ولا يجوز : « قائماً في الدار زيد » فإنْ تأخرت ، نحو : « زيد في الدار قائماً » جاز بلا خلافٍ ، أو توسطت فخلاف ، أجازه الأخفش ، ومنعه غيره . قُلْتُ : ولقائل أن يقول : لما تقدم العامل فيها ، وهي معه ، جاز تقديمها عليه بحالها ، إلَّا أن نقول : لا يلزم من تقديمها عليه ، وهو متأخر تقديمها عليه ، وهو متقدم لزيادة القبح . وقال أبو البقاء أيضاً : « ويجوز أن يرتفع « دِفْءٌ » بـ « لَكُمْ » ، أو بـ « فِيهَا » ، والجملة كلها حال من الضمير المنصوب » . قال الشيخ : « ولا تسمى جملة ، لأن التقدير : خلقها كائناً لكم فيها دفء ، أو خلقها لكم كائناً فيها دِفْءٌ » . قُلْتُ : قد تقدم الخلاف[2] في تقديره متعلق الجار إذا وقع حالاً ، أو صفة ، أو خبراً ، هل يقدر فعلاً أو اسماً ؟ ولعل أبا البقاء نَحَا إلى الأول ، فتسميته له جملة صحيح على هذا . والدِّفْءُ : اسم لِمَا يُدْفَأُ به ، أي : يُسَخَّنُ ، وجمعه أَدْفَاءٌ ودَفِىءَ يَدْفَأُ دَفَأً وَدِفَاءً ، فهو دَفْآنٌ ، وَهْيَ دَفْأَى ، كـ « سَكْرَان وسَكْرَى » ، والْمُدَفَّئَةُ بالتخفيف والتشديد الإبلُ الكثيرةُ الْوَبَر والشَّحْمِ ، وقيل : الدِّفْءُ نَتَاجُ الإبل وأَلْبَانُها وما يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْها وقرأ زيد بن علي « دُفْءٌ » بنقل حركة الهمزة إلى الفاء ، والزهري كذلك ، إلا أنه شدد الفاء ، كأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، نحو قولهم : « هَذَا فَرَخٌ بالتشديد وقفاً » . وقال صاحب اللوامح : « ومنهم من يعود من هذه الهمزة فيشدد الفاء ، وهو أحد وجهي حمزة بن حبيب وقفاً . قُلْتُ : التشديد وقفاً لغة مستقلة ، وإنْ لَمْ يكن ثَمَّ حذف من الكلمة الموقوف عليها . قوله : ﴿ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ مِنْ ـ هنا ـ : لابتداء الغاية والتبعيض ـ هنا ـ ضعيف .

قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ : تقديم الظروف مؤذن بالاختصاص ، وقد يؤكل مِنْ غيرها . قُلْتُ : الأكل منها هو الأصل الذي يعتمده الناس ، وأما غيرها من الْبَط والدَّجَاج ، ونحوها من الصَّيْدِ ، فكغير المعتد به » .

وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾

قوله : ﴿ وَلَكُمْ فِيْهَا جَمَالٌ . . . ﴾ كقوله : ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ . و « حِينَ » منصوب بنفس « جَمَالٌ » أو بمحذوف على أنه صفة له أو معمول لما عمل في « فِيهَا » أو في « لَكُمْ » ، وقرأ عكرمة والضحاك « حِيْناً » بالتنوين على أن الجملة بعده صفة له ، والعائد محذوف ، أي : حيناً تسرحون فيه ، كقوله تعالى : ﴿ واتَّقُوْا يَوْماً تُرْجعون

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٧٤) .

(٢) انظر عند تفسيره للبسملة أول الكتاب .

فيه ﴾[١] . وقدمت الإرَاحَةُ على السَّرْح ، لأن الأنعام فيها أجمل لِمَلْءِ بطونها وتَحَفُّلِ ضُرُوعِها ، والْجَمَالُ : مصدر جَمُلَ ، بضم الميم ، يَجْمُلُ فهو جَمِيْلٌ وهي جَمِيْلَةٌ ، وحكى الكسائي جملاء كـ « حَمْرَاءَ » وأنشد :

٢٩٨٥ ـ فَهْيَ جَمْلاءُ كَبَدْرٍ طَالِعٍ بَذَّتِ الْخَلْقَ جَمِيْعاً بِالْجَمَالْ[٢]

ويقال : أَرَاحَ الْمَاشِيةَ وهَرَاحَهَا بالهاء بدلاً من الهمزة ، وسَرَح الإبلَ يَسْرَحُهَا سَرْحاً ، أي : أَرْسَلَهَا ، وأصله : أن يُرْسِلَهَا لِتَرْعَى السَّرْحَ ، والسَّرْحُ شَجَرٌ لَهُ ثَمَرٌ الواحدة سَرْحَة ، قال :

٩٢٨٦ ـ أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاةِ تَرُوقُ[٣]

وقال الآخر :

٢٩٨٧ ـ بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ[٤]

ثم أطلق على كل إرسال ، واستعير أيضاً للطلاق ، فقالوا : سَرَّحَ فُلانٌ امرأته ، كما استعير الطَّلاقُ أيضاً من طَلاَقِ الإبِل من عِقْلِهَا ، واعتبر من السَّرْحِ الْمضي ، فقيل : نَاقَةٌ سُرُحٌ ، أي : سَرِيعَةٌ ، وقيل :

٢٩٨٨ ـ ..... [٥]

وحذف مفعولي تريحون وتسرحون مراعاة للفواصل للعلم بها . قوله : ﴿ ... لَمْ تَكُونُواْ ... ﴾ .

صفة لـ « بَلَدٍ » ، و « إلاَّ بِشِقِّ » حال من الضمير المرفوع في « بَالِغِيهِ » ، أي : لم تبلغوه إلا ملتبسين بالمشقة . والعامة على كسر الشين ، وقرأ أبوجعفر ، ورويت عن نافع وأبي عمرو بفتحها ، وقيل : هما مصدران بمعنى واحد ، أي : المشقة ، فمن الكسر قوله :

٢٩٨٩ ـ وَذِي إِبِلٍ يَسْعَى وَيَحْسِبُهَا لَهُ أَخِي نَصَبٍ مِنْ شِقِّهَا وَدُءُوبِ[٦]

أي : من مشقتها ، وقيل : المفتوح المصدر والمكسور للاسم ، وقيل : بالكسر نصف الشيء . وفي التفسير : إلاَّ بنصف أنفسكم كما تقول : لم تنله إلاَّ بقطعة من كَبدك على المجاز .

قوله : ﴿ وَالْخَيْلَ ... ﴾ .

العامة على نصبها ، نسقاً على « الأَنْعَامَ » ، وقرأ ابن أبي عبلة برفعها على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : مخلوقة أو معدة لتركبوها وليس هذا مما ناب فيه الجار مناب الخبر ، لكونه كوناً خاصاً . قوله : « وَزِينَةً » في نصبها أوجه :

أحدها : أنها مفعول من أجله ، وإنما وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله : « لِتَرْكَبُوهَا » وإلى هذا بنفسه لاختلال شرط في الأول ، وهو عدم اتحاد الفاعل ، فَإنَّ الخالق الله ، والراكب المخاطبون بخلاف الثاني .

---

(١) سورة البقرة آية ، (٢٨١) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٧٥) ، القرطبي (١٠/٧٠) ، روح المعاني (١٤/٩٩) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) بياض في الأصل .
(٦) البيت للنمر بن تولب انظر البحر المحيط (٥/٤٧٦) ، مجاز القرآن (١/٣٥٦) ، روح المعاني (١٤/١٠٠) ، اللسان «شقق» .

الثاني : أنها منصوبة على الحال ، وصاحب الحال إما مفعول « خَلَقَهَا » ، وإما مفعول « لِتَرْكَبُوهَا » ، فهو مصدر أقيم مقام الحال .

الثالث : أن ينتصب بإضمار فعل ، فقدَّره الزمخشري : وخلقها زينة ، وقدره ابنُ عطية وغيره : وجعلها زينة .

الرابع : أنه مصدر لفعل محذوف ، أي : وتتزينون بها زينة . وقرأ قتادة عن ابن عامر « لِتَرْكَبُوهَا زِينَةً » بغير واو ، وفيها الأوجه المتقدمة . ويزيد : أن تكون حالاً من فاعل « لِتَرْكَبُوهَا » أي : لتركبوها متزينين .

وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣﴾

قوله : « ﴿ وَمِنْهَا جَائِرٌ ﴾ » .

الضمير يعود على « السَّبِيلِ » لأنها تؤنث « قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي » أو لأنها في معنى سُبُلٍ ، يقال : سَبِيلٌ قَصَدَ وَقَاصِدٌ أي : مستقيم كأنه يقصد الوجه الذي يؤمه السالك لا يعدل عنه ، وقيل : الضمير يعود على الخلائق ، ويؤيده قراءة عيسى وما في مصحف عبد الله « ومِنْكُمْ جَائِرٌ » وقرأ علي « فَمِنْكُمْ جَائِرٌ » بالفاء ، وقيل : أل في « السَّبِيلِ » للعهد وعلى هذا يعود الضمير على « السَّبِيلِ » التي يتضمنها معنى الآية ، كأنه قيل : ومن السبيل فأعاد عليها ، وإنْ لَمْ يَجْرِ لها ذكر ، لأن مقابلها يدل عليها ، وأما إذا كانت « أل » للجنس فيعود على لفظها ، والجَوْرُ ؛ الْعُدُولُ عَلَى الاستقامة ، قال النابغة :

٢٩٩٠ ـ ..... يَجُوزُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْراً وَيَهْتَدِي[٢]

وقال آخر :

٢٩٩١ ـ وَمِنَ الطَّرِيقَةِ جَائِرٌ وَهَدىً قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهُ ذُو دَخَلِ

وقال أبو البقاء : وقَصْدُ مصدر بمعنى إقامة السبيل ، أو تعديل السبيل ، وليس مصدر قصدته بمعنى أتيته .

قوله : « ﴿ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ ﴾ » .

يجوز في « لَكُمْ » أن يتعلق بـ « أَنْزَل » ويجوز أن يكون صفة لـ « مَاءً » فيتعلق بمحذوف ، فعلى الأول يكون

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٧٧) .

(٢) عجز بيت لطرفة بن العبد وليس كما قال المصنف رحمه الله وصدره :
عدولية أو من سفين بن يامن
انظر ديوانه (٧٢) ، البحر المحيط (٥/٤٧٧) ، القرطبي (١٠/٨١) .

« شَرَابٌ » مبتدأ ، و « مِنْهُ » خبره مقدم عليه ، والجملة أيضاً صفة لـ « مَاءً ، وعلى الثاني يكون « شَرَابٌ » فاعلاً بالظرف » ، و « مِنْهُ » حال من « شَرَابٌ » و « مِنْ » الأولى للتبعيض ، وكذا الثانية عند بعضهم ، لكنه مجاز ، لأنه لما كان سقيه بالماء جعل كأنه الماء كقوله :

٢٩٩٢ ـ ..... أَسْنِمَةُ الآبَالِ فِي رِبَابِهِ[١]

أي : في سحابة يعني به المطر الذي ينبت به الكلأ الذي تأكله الإبل فتسمن أسْنِمَتُهَا . وقال أبو بكر بن الأنباري : « هو على حذف مضاف ، إما من الأول ، يعني : قبل الضمير ، أي : من سقيه وجهته شجر ، وإما من الثاني ، يعني : قبل شجر ، أي : شرب شجر أو حياة شجر » . وجعل أبو البقاء الأولى للتبعيض ، والثانية للسببية ، ودل عليه قوله : « يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعُ » . والشَّجَرُ هُنَا ـ : كُلُّ نَبَاتٍ من الأرض ، حَتَّى الكَلَأ . وفي الحديث : « لا تَأْكُلُواْ الشَّجَرَ فَإِنَّه سُحْتٌ » : يعني : الكلأ ، ينهي عن تَحجُّرِ المُباحات المحتاج إليها بشدة ، وقال :

٢٩٩٣ ـ ..... نَطْعَمُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ[٢]

وهو مجاز ، لأن الشَّجَرَ ما كان له ساقٌ . قوله : «فِيهِ تُسِيمُونَ » هذه صفة أخرى لـ « مَاءً » والعامة على « تُسِيمُونَ » بضم التاء من أَسَام ، أي : أَرْسَلَهَا لِتَرْعَى ، وزيد بن علي بفتحها ، فيحتمل أن يكون متعدياً ، ويكون فَعَل وأَفْعَل بمعنىً ، ويحتمل أن يكون لازماً على حذف مضاف ، أي : تُسِيمُ مَوَاشِيكُمْ .

قوله : ﴿ يُنْبِتُ ﴾ .

يحتمل هذه الجملة الاستئناف والتبعية ، كما في نظيرتها ويقال : أَنْبَتَ اللَّهُ الزَّرْعَ ، فَهُوَ مَنْبُوتٌ وقياسه مُنْبَتٌ ، وقيل : [٣] أَنْبَتَ قد يجيء لازماً ، كـ « نَبَتَ » وأنشد الفراء :

٢٩٩٤ ـ رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِيناً بِهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ[٤]

وَأَبَاه الأصمعي . والبيت حُجَّةٌ عليه ، وتأويله بـ أَنْبَتَ الْبَقْلُ نَفْسَهُ على المجاز بعيد جداً . وقرأ أبو بكر « نُنْبِتُ » بنون العظمة ، والزهري « يُنَبِّتُ » بالتشديد ، والظاهر أنه تضعيف التعدي ، وقيل : بل للتكرير ، وقرأ أُبيٌّ « يَنْبُتُ » بفتح الياء وضم الباء « الزَّرعُ » وما بعده رفع بالفاعلية . وقد تَقَدَّمَ خلاف القراء في رفع « الشَّمسِ » وما بعدها ، ونصبها ، وتوجيه ذلك في سورة الأعراف .

قوله : ﴿ وَمَا ذَرَأَ ﴾ .

عطف على « اللَّيل » قاله الزمخشري ، يعني : ما خلق فيها مِنْ حيوان وشجر . وقال أبو البقاء : « في موضع نصب بفعل محذوف ، أي : وخلق ، أو أنبت » . كأنه استبعد تسلط « سَخَّرَ » على ذلك ، فَقَدَّرَ فِعْلاً لائقاً . و «مُخْتَلِفاً» حال منه ، و « أَلْوَانُهُ » فاعل به ، وخَتَمَ الآية الأولى بالتفكر ، لأن ما فيها يحتاج إلى تأمل ونظر ، والثانية

---

(١) تقدم .

(٢) البيت من شواهد البحر (٤٧٨/٥) ، روح المعاني (١٠٥/١٤) .

(٣) انظر البحر المحيط (٤٧٨/٥) .

(٤) البيت لزهير في مدح هرم بن سنان انظر ديوانه ، معاني الفراء (٢٣٣/٢) ، المحتسب (٨٩/٢) ، المغني (١٠٢/١) ، شرح شواهد المغني (١٠٨) ، القرطبي (٨٣/١٠) ، روح المعاني (١٠٦/١٣) ، البحر المحيط (٤٧٨/٥) ، اللسان نبت .

بالعقل ، لأن مـدار ما تقدم عليه ، والثالثة بالتذكر ، لأنه نتيجة ما تقدم ، وجمع آياتٌ في الثانية دون الأولى والثالثة ، لأنَّ مَا نِيطَ بها أكثر ، ولذلك ذكر معها العقل .

وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ مِنْهُ لَحْماً ﴾ .

يجوز في « مِنْهُ » تعلقه بـ « لِتَأْكُلُوا » وأن يتعلق بمحذوف ، لأنه حال مِن النكرة بعده ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ، أو للتبعيض ، ولا بد من حذف مضاف ، أي : من حيوان ، و « طَرِيًّا » فعيل من طَرُوَ يَطْرُو طَرَاوَةً ، كـ « سَرُوَ ، يَسْرُو ، سَرَاوَةً » . وقال الفراء : « يقال طَرَى يَطْرَى طَرَاوَةً وَطَرَاءً ، مثل : شَقِيَ شَقَاوَةً وَشَقَاءً ، والطَّراوةُ ضِدَّ اليُبوسةِ ، أي : غَضَّاً جَدِيداً ، ويُقَالُ : طَرَّيْتُ كَذَا ، أي : جَدَّدتُهُ ، ومنه : الثِّيابُ المُطَرَّاةُ ، والإطْرَاءُ : مَدْحٌ تَجَدَّدَ ذِكْرُه ، وأمَّا طَرَأَ بالهمز فمعناه طَلَعَ . قوله : « حِلْيَةً » اسم لما يُتَحلَّى بِهِ ، وأصلها الدلالة على الهَيْئَةِ ، كـالعِمَّةِ ، والْخِمْـرَةِ . و « تَلْبَسُونَهَا » صفة ، و « مِنْهُ » يجوز فيه ما جاز في « مِنْهُ » قبله . وقوله : « وَتَرَى » جملة معترضة بين التعليلين ، وهما « لِتَأْكُلُوا » ، و « لِتَبْتَغُوا » ، وإنما كانت اعتراضاً ، لأنه خطاب لواحد بين خطابين لجمع . قوله : « فِيْهِ » يجوز أن يتعلق بـ « تَرَى » ، وأن يتعلق « بَمَوَاخِرَ » ، بمعنى سَوَاقٍ ، وأنْ يتعلق بمحذوف ، لأنه حال من « مَوَاخِرَ » . أو من الضمير المستكن فيه . و « مَوَاخِرَ » . جمع مَاخِرَةٍ ، والْمُخْرُ : الشَّقُ ، يقال : مَخَرَتِ السَّفِينَةُ الْبَحْرَ ، أي : شَقَّتْهُ تَمْخُرُهُ مَخْراً ومُخُوراً ، ويقال للسفن بَنَاتُ مَخْرٍ وَبَخْرةٍ بالميم والباء ، بدل منها . وقال الفراء : « هو صَوْتُ جَرْيِ الْفُلْكِ » ، وقيل : صَوْتُ شِدَّةِ هُبُوبِ الرِّيحِ ، وقيل : نَبَاتُ مَخْرٍ لسحاب يَنْشَأ صَيْفاً ، وامْتَخَرَتَ الرِّيحَ واسْتَمْخَرْتَهَا ، أي : اسْتَقْبَلْتُهَا بأَنْفِكَ . وفي الحديث : « اسْتَمْخِرُوا الرِّيحَ واعدُّوا النَّبْلَ » . يعني : في الاستنجاء ، والماخور : الموضع الذي يباع فيه الْخَمْرُ . « وَتَرَى » هنا بصرية فقط . قوله : « وَلِتَبْتَغُواْ » فيه ثلاثة أوجه : عطفه على « لِتَأْكُلُوا » وما بينهما اعتراض كما تقدم ، وهذا هو الظاهر .

ثانيها : أنه عطف على علة محذوفة ، تقديره : لتنتفعوا بذلك ولتبتغوا ، ذكره ابن الأنباري .

ثالثها : أنه متعلق بفعل محذوف ، أي : فعل ذلك لتبتغوا ، وفيهما تكلف لا حاجة إليه .

قوله : ﴿ . . . أَنْ تَمِيْدَ . . . ﴾ .

أي : كراهة أن تميد ، أو لئلا تميد . قوله : ﴿ وَأَنْهَاراً ﴾ عطف على « رَوَاسِيَ » لأن الإلقاء بمعنى الخلق . وادعى ابن عطية : أنه منصوب بفعل مضمر ، أي : وجعل فيها أنهاراً . وليس كما ذكره ، وقدَّره أبو البقاء : وشق فيها أنهاراً ، وهو مناسب . « وَسُبُلاً » ، أي : وذلل ، أو وجعل فيها طرقاً .

﴿ وَعَلاَمَاتٍ ﴾ .

أي : ووضع فيها علامات . قوله : ﴿ وَبِالنَّجْمِ ﴾ متعلق بـ ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ .

والعامة على فتح النون ، وسكون الجيم بالتوحيد ، فقيل : المراد به كوكب بعينه ، كـ « الْجَدْي ، أو الثُّريَّا » ، وقيل : بل هو اسم جنس . وقرأ ابن وثاب بضمهما ، والحسن بضم النون فقط ، وعكس بعضهم النقل عنهما . فأما قراءة الضمتين ففيها تخريجان :

أظهرهما : أنها جمع صريح ، لأن « فَعْلاً » يجمع على « فُعُل » ، نحو سَقْفٌ وسُقُفٌ ، وزهْرٌ وزُهُرٌ .

والثاني : أن أصله : النُّجُومُ ، وفَعْل يجمع على فُعُولٍ ، نحو : فَلْسٌ وفُلُوسٌ ، ثم خُفِّفَ بحذف الواو ، كما قالوا : أَسد وأُسُود وأُسُدٌ . قال أبو البقاء : « وقالوا في : خِيَام خِيَمٌ » . يعني أنه نظيره ، من حيث حذفوا فيه حرف المد . وقال ابن عصفور : « إنَّ قَوْلَهُمْ : النُّجُمُ مِنْ ضرورة الشعر وأنشد :

٢٩٩٥ ـ إنَّ الَّـذي قَـضَـى بِـذَا قَـاضٍ حَـكَـمْ أَنْ يَـرِدَ الْـمَـاءَ إذَا غَـابَ النُّـجُـمْ[1]

يريد : النُّجُومُ ، كقوله :

٢٩٩٦ . . حَتَّى إذَا ابْتَلَّتْ حَلاَقِيمُ الحُلُقْ[2]

يريد : الْحُلُوق ، وأما قراءة الضم والسكون ، ففيها وجهان :

أحدهما : أنه تخفيف من الضم .

والثاني : أنها لغة مستقلة ، وتقديم كل من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاص . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : قولـه « وبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ » مُخرَجٌ عن سُنن الخطاب ، مقدم فيه النَّجْمُ مُقْحَمٌ فيه (هُمْ) كأنه قيل : وبِالنَّجْمِ خُصُوصاً هؤلاء خُصُوصاً ، فَمَنْ المرادُ بـ « هُمْ » ؟ قُلْتُ : كأنه أراد قريشاً : وكان لهم اهتداء بالنجوم في مسايرهم ، وكأن لهم به عِلْمٌ لم يكن لغيرهم ، فكان الشكر عليهم أوجب ولهم ألزم .

أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨﴾ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿١٩﴾ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ فَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ قُلُوبُهُم مُّنكِرَةٌ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴿٢٢﴾ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴿٢٣﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٤﴾ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾

قوله : ﴿ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ ﴾ .

---

(١) انظر ضرائر الشعر (١٢٩) ، الخصائص (٣/١٣٤) ، المحتسب (١/١٩٩) ، المنصف (١/٣٤٩) ، البحر (٥/٤٨١) ، القرطبي (١٠/٩١) ، المعاني (١٤/١١٧) .

(٢) البيت لرؤبة انظر الخصائص (١/٣٤٨) ، المنصف (١/٣٤٨) ، البحر (٥/٤٨١) ، روح المعاني (١٤/١١٧) ، اللسان « حلق » .

إنْ أريد بـ « مَنْ لاَ يَخْلُقُ » جميع ما عبد من دون الله ، كان ورود « مَـنْ » واضحاً ، لأن العاقلَ يغلب على غيره ، فيعبر عن الجميع بـ « مَنْ » ولو جيء بـ « مَـا » أيضاً لجاز ، وإنْ أريد به الأصنام ، ففي إيقاع « مَنْ » عليهم أوجه :

أحدها : إجراؤهم مجرى أولي العلم في عبادتهم إياها ، واعتقاد أنها تضر وتنفع ، كقوله :

٢٩٩٧ ـ بَكَيْتُ عَلَى سِـرْبِ الْقَطَا إذْ سَـرَرْنَ بِي ... فَـقُـلْتُ وَمِـثْلِي بِـالْـبُـكَـاءِ جَـدِيـرُ
أَسْـرِبَ الْقَـطَا هَـلْ مَنْ يُعِيـرُ جَنَـاحَـهُ ... لَـعَـلِّي إلـى مَـنْ هَـوَيْـتُ أَطِـيـرُ[1]

فأوقع على السِّربِ « مَنْ » لمَّا عاملها معاملة العقلاء .

الثاني : المشاكلة بينه وبين من يخلق .

الثالث : تخصيصه بمن يعلم ، والمعنى : أنه إذا حصل التباين بين من يخلق وبين من لا يخلق من أولي العلم ، وأن غير الخالق لا يستحق العبادة البتة ، فكيف يستقيم عبادة الجماد المنحط رتبة ، الساقط منزلة عن المخلوق من أولي العلم ، كقوله ﴿ أَلَهُمْ أَرجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾[2] إلى آخره ، وأما من يجيز إيقاع « مَنْ » على غير العقلاء من غير شرط كقَطْرَب ، فلا يحتاج إلى تأويل . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : هو إلزام للذين عبدوا الأوثان ونحوها تشبيهاً بالله تعالى ، وقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق ، فكان حق الإلزام أَنْ يُقَالَ لَهُمْ : أَفَمَنْ لاَ يـخْلقُ كَمَنْ يَخْلُقُ ؟ قُلتُ : حين جعلوا غير الله مثل الله لتسميتهم باسمه ، والعبادة له ، جعلوا الله من جنس المخلوقات وشبيهاً بها فأنكر عليهم ذلك بقوله : « أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ » .

قوله : « ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ ﴾ . قرأ العامة « تُسِرُّونَ » و « تُعْلِنُونَ » ، بتاء الخطاب ، وأبو جعفر وشيبة بالياء من تحت .

وقرأ عاصم وحده : « يَدْعُونَ ». والباقون بالتاء من فوق ، وقـرىء : مبنياً للمفعول ، وهُنَّ واضحاتٌ .

قوله : ﴿ أَمْوَاتٌ ﴾ .

يجوز أن يكون خبراً ثانياً ، أي : وهم يخلقون وهم أموات . ويجوز أن يكون « يُخْلَقُونَ » و « أَمْوَاتٌ » كلاهما خبراً من باب «هذا حُلوٌ حَامِضٌ»، ذكره أبو البقاء . ويجوز أن يكون خبر المبتدأ مضمر ، أي : هم أموات . قوله : ﴿ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾يجوز فيه ما تقدم ويكون تأكيداً ، وقال أبو البقاء : « ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غير أحياء ، ليدفع به توهم أن قوله » : « أَمْوَاتٌ » فيما بعد ، إذ قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ قُلْتُ : وهذا لا يخرجه عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك . قوله : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾أَيَّانَ : منصوب بما بعده لا بما قبله ، لأنه استفهام ، وهو معلق لـ « يَشْعُرونَ ﴾فجملته في محل نصب على إسقاط الخافض ، هذا هو الظاهر ، وفي الآية قول آخر ، وهو أن « أَيَّان » ظرف لقوله : « إِلَهُكُمْ إِلَهٌ واحدٌ » . يعني أَنَّ الإلهَ واحد يوم القيامة ، ولم يدع أحد الألهية في ذلك اليوم ، بخلاف أيام الدنيا ، فإنه قد وجد فيها من ادعى ذلك ، وعلى هذا فقد تمَّ الكلام على قوله « يَشْعُرُونَ » إلاَّ أَنَّ هذا القول مخرج لـ « أَيَّانَ » عن موضوعها ، وهو إمَّا الشرط ، وإمَّا الاستفهام إلى مَحْض الظرفية ، بمعنى وقت مضاف للجملة ،

---

(١) البيتان قيل للعباس بن الأحنف وقيل لغيره . انظر الهمع (١/٥١) ، التصريح (١/١٣٣) ، الأشموني (١/١٥١) ، الدرر (١/٦٩) .

(٢) سورة الأعراف آية ، (١٩٥) .

كقولك : « وَقْتَ يَـذْهَبُ عَمْرو منطلق » ، فـ « وقت » منصوب بـ « منطلق » ، مضاف لـ « يذهب » .

قوله : ﴿ لاَجَرَمَ ﴾ .

قد تقدم الكلام على هذه اللفظة في سورة هود[١] ، والعامة على فتح الهمزة من « أَنَّ اللَّه » وكسرهـا عيسى الثقفي ، وفيها وجهان ،

أظهرهما : الاستئناف .

والثاني : جريان « لاَجَرَمَ » مجرى القسم ، فيلتقي بما يتلقى به . وقال بعض العـرب[٢] : « لاَجَرَمَ واللَّهِ لا فارَقْتُكَ » . هذا عندي يضعف كونه للقسم ، لتصريحه بالقسـم بعدها .

وإنْ كان الشيخ[٣] أتى بذلك مقوياً لجريانه مجرى القسم .

قوله : ﴿ مَـاذَا أَنْزَلَ ﴾ .

قد تقدم الكلام على « مَاذَا » أول البقرة . وقال الزمخشري : « أو مرفوع بالابتداء ، بمعنى : أي شيء أنزله ربكم » .

قال الشيخ : « وهذا غير جائز عند البصريين » . يعني : مِنْ كونه حـذف عائـده المنصوب ، نحـو : « زَيْدٌ ضَرَبتُ » ، وقد تقدم خلاف الناس في هذا ، والصحيح جوازه . والقائم مقام الفاعل ، قيل : الجملة من قوله « مَاذَا أَنْزَلَ » ، لأنه المقولة ، والبصريون يأبون ذلك ، ويجعلون القائم مقام ضمير المصدر ، لأن الجملة لا تكون فاعلة ولا قائمة مقام الفاعل ، والفاعل المحذوف إمَّا المؤمنون ، وإمَّا بعضهم ، وإمَّا المقتسمون . وقرىء : « أَسَاطِيرَ » بالنصب على تقدير : أنزل أساطير على سبيل التهكم ، أو ذكرتم أساطير ، والعامة برفعه على خبر مبتدأ مضمر ، أي : المنزل أساطير على سبيل التهكم ، أو المذكور أساطير . وللزمخشري هنا عبارة فَظِيعَةٌ يَقِفُ مِنْهَا الشَّعْرُ .

قوله : ﴿ لِيَحْمِلُواْ ﴾ .

في هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدهـا : أنها لام الأمر الجازمة على معنى الحتم عليهم ، أوالصَّغَارُ المُوجِبُ لَهُمْ ، وعلى هذا فقد تم الكلام عند قوله : « الأَوَّلِيْنَ » ثم استؤنف أمرهم بذلك .

الثاني : أنها لام العاقبة ، أي : كان عاقبة قولهم ذلك ، لأنهم لم يقولوا أساطير ، ليحملوا فهو كقوله : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَـدُوًّا وَحَزَناً ﴾ .

٢٩٩٨ ـ لِـدُواْ لِـلْمَـوْتِ وابْـنُـواْ لِـلْخَـرَابِ ..... [٤]

الثالث : أنه للتعليل ، وفيه وجهان ، الأول : أنه تعليل مجازي ، قال الزمخشري : « واللام للتعليل من غير أن

---

(١) آية ، رقم (٢٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٤٨٣) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) تقدم .

يكون غرضاً ، نحو قولك : « خرجت من البلد مَخَافة الشر » ، والثاني : أنه تعليل حقيقة ، قال ابن عطية ـ بعد حكاية وجه لام العاقبة ـ : « ويحتمل أن يكون صريح لام كي على معنى : قدّر هذا لكذا انتهى » لكنه لم يعلقها بـ « قَالُوا » إنما قدَّر لها علَّة ، وهو قدَّر هذا ، وعلى قول الزمخشري يتعلق بـ « قَالُوا » ، لأنها ليست لحقيقة العلة ، وكَامِلَةً حال قوله : « وَمِنْ أَوْزَارِ » : فيه وجهان :

أحدهما : أن « مِنْ » مزيدة ، وهو قول الأخفش ، أي : وأوزار الذين على معنى : ومثل أوزار كقوله : ﴿ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا ﴾ .

والثاني : أنها غير مزيدة ، وهي للتبعيض ، أي : وبعض أوزار الذين . وقدَّر أبو البقاء مفعولاً حذف ، وهذه صفته ، أي : وأَوْزَاراً من أَوْزَار . ولا بد من حذف مثل أيضاً . وقد منع الواحدي أن تكون « مِنْ » للتبعيض ، قال : « لأنه يستلزم تخفيف الأوزار عن الاتباع ، وهو غير جائز ، لقوله عليه السلام « مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيءٌ » . لكنها للجنس ، أي : ليحملوا جنس أوزار الأتباع . قال الشيخ[1] : والتي لبيان الجنس لا تتقدر هكذا ، إنما تتقدر : والأوزار التي هي أوزار الذين ، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش ، وإن اختلفا في التقدير . قوله : « بِغَيْرِ عِلْمٍ » حال ، وفي صاحبها وجهان :

أحدهما : أنه مفعول « يُضِلُّونَهُمْ » ، أي : يضلون مَنْ لا يعلم أنهم ضلال ، قاله الزمخشري .

والثاني : أنه الفاعل ، ورجح هذا بأنه هو المحدث عنه ، وقد تقدم[2] الكلام في إعراب نحو : ﴿ سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ وأنها قد تجري مجرى بِئْسَ .

قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَـٰقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾

قوله : ﴿ مِنْ الْقَوَاعِدِ ﴾ .

مِنْ : لابتداء الغاية ، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من « السَّقْفُ » ، وهي حال مؤكدة ، إذ السَّقْفُ لا يكون تحتهم . وقال جماعة[3] : ليس قوله « مِنْ فَوْقِهِمْ » تأكيداً ، لأن العرب تقول : خَرَّ عَلَيْنَا سَقفٌ ، ووقع عَلَيْنَا حَائِطٌ ، إذا كان يملكه ، وإنْ لم يقع عليه فجاء بقوله : « مِنْ فَوْقِهِمْ » ليخرج به هذا الذي في كلام العرب ، أي : عليهم وقع ، وكانوا تحته فهلكوا ، وهذا معنى غير طائل ، والقول بالتأكيد أنصح منه . والعامة « بُنْيَانَهُمْ » وفرقة

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٨٤) ، وما بعدها .

(٢) انظر سورة الأنعام آية ، (٣١) .

(٣) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٨٥) .

« بِنْيَتَهُمْ » ، وفرقة منهم أبو جعفر « بَيْتَهُمْ » والضحاك « بُيُوتَهُمْ » . والعامة أيضاً « السَّقْفُ » مفرداً ، وفرقة بفتح السين وضم القاف بزنة « عَضُدٍ » . وهي لغة في « السَّقْفُ » ولعلها مخففة من المضموم ، وكثر استعمال الفرع لخفته كقول تميم : رجل ، ولا يقولون : رَجِلْ . وقرأ الأعرج « السُّقُفُ » بضمتين ، وزيد بن علي بضم السين وسكون القاف ، وقد تقدم مثل ذلك في قراءة « وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ » .

قوله : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ ﴾ .

مبتدأ وخبر ، والعامة على « شُرَكَائِيَ » ممدوداً ، وسكن ياء المتكلم فرقة فتحذف وصلاً لالتقاء الساكنين ، وقرأ البزي بخلاف عنه بقصره مفتوح الياء . وقد أنكر جماعة هذه القراءة ، وزعموا أنها غير مأخوذ بها ، لأن قصر الممدود لا يجوز إلاَّ ضرورة . وتعجب أبو شامة من أبي عمرو الداني حيث ذكرها في كتابه مع ضعفها ، وترك قراءات شهيرة واضحة . قُلْتُ : وقد روى عن ابن كثير أيضاً قصر التي في القصص ، وروى عنه أيضاً قصر « وَرَأى » في مريم ، وروى عنه قنبل أيضاً قصر « أَنْ رآهُ اسْتَغْنَى » في العلق ، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات ، فلا تبعد رواية ذلك عنه ، وبالجملة فقصر الممدود ضعيف ، ذكره غير واحد ، لكن لا يصل إلى حد الضرورة . قوله : ﴿ تُشَاقُّونَ ﴾نافع بكسر النون خفيفة ، والأصل : تشاقوني فحذفها مجتزئاً عنها بالكسرة ، والباقون بفتحها خفيفة ، ومفعوله محذوف ، أي : تشاقون المؤمنين أو تشاقون الله بدليل القراءة الأولى ، وقد ضَعَّفَ أبو حاتم هذه القراءة ، أعني قراءة نافع ، وقرأت فرقة بتشديدها مكسورة ، والأصل : تشاقونني فأدغم . وقد تقدم تفصيل ذلك في ﴿ تُحَاجّونِّي ﴾[1] و ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[2] وسيأتي في قوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي ﴾[3] . قوله : ﴿ الْيَوْمَ ﴾منصوب بـ « الْخِزْيَ » ، وعمل المصدر فيه أل ، وقيل : هو منصوب بالاستقرار في « عَلَى الْكَافِرِينَ » إلاَّ أن فيه فصلاً بالمعطوف بين العامل ومعموله ، واغتفر ذلك ، لأنهم يتسعون في الظروف .

قوله : ﴿ الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ ﴾ .

يجوز أن يكون الموصل مجرور المحل ، نعتاً لِمَا قبله ، أو بدلاً منه ، أو بياناً له ، وأن يكون منصوباً على ألزم أو مرفوعاً عليه ، أو مرفوعاً بالابتداء ، والخبر قوله : ﴿ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ ﴾ والفاء مزيدة في الخبر ، قاله ابن عطية . وهذا لا يجيء إلاَّ على رأي الأخفش في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً ، نحو : « زَيْدٌ فَقَامَ » أي : قَامَ ، ولا يتوهم أنَّ هذه الفاء هي التي تدخل مع الموصول المضمن معنى الشرط ، لأنه لو صُرِّح بهذا الفعل مع أداة الشرط لم يجز دخول الفاء عليه ، فما ضمن معناه أولى بالمنع ، كذا قاله الشيخ ، وهو ظاهر . وعلى الأقوال المتقدمة خلا القول الأخير ، يكون « الَّذِينَ » وصلته داخلاً في المقول ، وعلى القول الأخير لا يكون داخلاً فيه . وقرأ « يَتَوَفَّاهُمُ » في الموضعين بالياء حمزة والباقون بالتاء من فوق ، وهما واضحتان ، مما تقدم في قوله : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾[4] ـ و«نَادَاهُ»[5] . وقرأت فرقة بإدغام إحدى التاءين في الأخرى . وفي مصحف عبد الله « تَوَفَاهُمُ » بتاء واحدة ، وهي محتملة للقراءة بالتشديد على الإدغام ، وبالتخفيف على حذف إحدى التاءين . و « ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ » حال من مفعول « تَتَوَفَّاهُمُ » ، و « تَتَوَفَّاهُمُ » يجوز أن يكون مستقبلاً على بابه ، إن كان القول واقعاً في الدنيا ، وأن يكون ماضياً على حكاية الحال ،

---

(١) سورة الأنعام آية ، (٨٠) .
(٢) سورة الحجر آية ، (٥٤) .
(٣) سورة الزمر آية ، (٦٤) .
(٤) سورة آل عمران آية ، (٣٩) .
(٥) آية .

إن كان واقعاً يوم القيامة . قوله : ﴿ فَأَلْقَوُا ﴾ يجوز فيه أوجه .

أحدها : أنه خبر الموصول . وقد تقدم فساده .

الثاني : أنه عطف على « قَالَ الَّذِينَ » .

الثالث : أن يكون مستأنفاً ، والكلام قد تمَّ عند قوله : « أَنْفُسِهِمْ » ، ثم عاد بقوله : « فَأَلْقَوُا » إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة ، فعلى هذا يكون قوله : « قَالَ الَّذِيْنَ أُوتُوا الْعِلْمَ » إلى قوله : « أَنْفُسِهِمْ » جملة اعتراض .

الرابع : أن يكون معطوفاً على « تَتَوَفَّاهُمُ » قاله أبو البقاء . وهذا إنما يتمشى على أنَّ « تَتَوَفَّاهُمُ » : بمعنى المضي ، ولذلك لم يذكر أبو البقاء سواه .

قوله : ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ فيه أوجه :

أحدها :

أن يكون تفسيراً للسلم الذي ألقوه ، لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى : ﴿ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ ﴾ قاله أبو البقاء . ولو قال : يحكى بما هو بمعنى القول كان أوفق لمذهب الكوفيين .

الثاني : أن يكون منصوباً بقول مضمرٍ ذلك القول منصوب على الحال ، أي : فألقوا السلم قائلين ذلك . و « مِنْ سُوءٍ » مفعول « نَعْمَلُ » زيدت فيه « مِنْ » ، و « بَلَى » جواب لـ « مَا كُنَّا » فهو إيجاب له .

قوله : ﴿ فَلَبِئْسَ ﴾ .

هذه لام التأكيد ، وإنما دخلت على الماضي لجموده وقربه من الأسماء ، والمخصوص بالذم محذوف ، أي : جهنم .

۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۖ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٣٣﴾ فَأَصَابَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾

قوله : ﴿ خَيراً ﴾ .

العامة على نصبه ، أي : أنزل خيراً . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ رفع الأول ونصب هذا ؟ قُلْتُ : فَصْلاً

بين جواب المقرِّ ، وجواب الجاحد ، يعني : أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا ، وأطبقوا الجواب على السؤال بياناً مكشوفاً مفعولاً للإنزال ، فقالوا خيراً . وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال ، فقالوا : هو أساطير الأولين وليس هو من الإنزال في شيء . وزيد على « خَيْرُ » بالرفع ، أي : المنزل خيراً . وهي مؤيدة لجعل « « ذَا » موصولة ، وهو الأحسن لمطابقة الجواب لسؤاله ، وإنْ كان العكس جاز ، وقد تقدم تحقيقه في البقرة[1] قوله : ﴿ **لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ** ﴾ هذه الجملة يجوز فيها أوجه :

أحدها : أن تكون منقطعة مما قبلها استئناف ، إخبار بذلك .

الثاني : أنها بدل من « خَيراً » . قال الزمخشري : « هو بدل من « خَيراً » ، حكاية لقول الذين اتقوا ، أي : قالوا هذا القول ، فقدم تسميته خيراً ، ثم حكاه .

الثالث : أن هذه الجملة تفسير لقوله : « خَيراً » وذلك أن الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه من أحسن في الدنيا بالطاعة فله حسنة في الدنيا وحسنة في الآخرة .

وقوله : « فِي هَذِهِ الدُّنْيَا » الظاهر تعلقه بـ « أَحْسَنُوا » ، أي : أوقعوا الحسنة في دار الدنيا ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من « حَسَنَةٌ » ، إذ لو تأخر لكان صفة لها ، ويضعف تعلقه بها نفسها ، لتقدمه عليها .

قوله : ﴿ **جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾ .

يجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح ، فيجيء فيها ثلاثة أوجه : رفعها بالابتداء والجملة المتقدمة خبرها ، أو رفعها خبراً لمبتدأ مضمر ، أو رفعها بالابتداء والخبر محذوف ، وهو أضعفها ، وقد تقدم تحقيق ذلك ، ويجوز أن تكون « جَنَّاتُ عَدْنٍ » خبر مبتدأ مضمر لا على ما تقدم ، بل يكون المخصوص محذوفاً ، تقديره : ولنعم دار المتقين دارهم هي جنات ، وقدره الزمخشري : ولنعم دار المتقين دار الآخرة ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر الجملة من قوله : « يَدْخُلُونَها » ، ويجوز أن يكون الخبر مضمراً ، تقديره : لهم جنات عدن ، ودلَّ على ذلك قوله : ﴿ **لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ** ﴾ . والعامة على رفع « جَنَّاتُ » على ما تقدم ، وقرأ زيد بن ثابت والسلمي « جَنَّاتٍ » نصباً على الاشتغال بفعل مضمر ، تقديره : يدخلون جنات عدن يدخلونها ، وهذه تقوي أن تكون « جَنَّاتُ » مبتدأ ، « ويَدْخُلُونَها » الخبر في قراءة العامة ، وقرأ زيد بن علي : « وَلَنِعْمَتْ دارُ » بتاء لتأنيث مرفوعة بالابتداء ، و « دَارِ » خفض بالإضافة ، و « جَنَّاتُ عَدْنٍ » الخبر ، و « يَدْخُلُونَها » في جميع ذلك نصب على الحال ، إلَّا إذا جعلناه خبراً لـ « جَنَّاتُ عَدْنٍ » . وقرأ نافع في رواية « يُدْخَلُونَها » بالياء من تحت مبنياً للمفعول ، وأبو عبد الرحمن « تَدْخُلُونَها » بتاء الخطاب مبنياً للفاعل . قوله : « تَجْرِي » يجوز أن يكون منصوباً على الحال من « جَنَّاتُ » ، قاله ابن عطية . وأن يكون في موضع الصفة لـ « جَنَّاتُ » . قاله الحرفي ، والوجهان مبنيان على القول في « عَدْنٍ » هل هو معرفة أو نكرة ، فقائل الحال لحظ الأول ، وقائل النعت لحظ الثاني . قوله : « لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ » الكلام في هذه الجملة كالكلام في الجملة قبلها، والخبر إما « لَهُمْ » ، وإما « فِيهَا » . قوله : « كَذَلِكَ » الكاف في محل نصب على الحال من ضمير المصدر ، أو نعت لمصدر مقدر ، أو في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمر ، أي : الأمر كذلك . و « يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ » مستأنف .

---

(١) آية ، رقم (٢٦) .

و ﴿ الَّذِينَ تَتَوفَّاهُمُ ﴾ .

يحتمل ما ذكرناه فيما تقدم ، وإذا جعلنا « يَقُولُونَ » خبراً فلا بد من عائد محذوف ، أي : يقولون لهم ، وإذا لم نجعله خبراً كان حالاً من « الْمَلاَئِكَةُ » ، فيكون « طَيِّبِينَ » حالاً من المفعول . و « يَقُولُونَ » حالاً من الفاعل ، وهي يجوز أن تكون حالاً مقارنة ، إنْ كان القول واقعاً في الدنيا ، ومقدرة إنْ كان واقعاً في الآخرة . و « ما » في « بما » مصدرية ، أو بمعنى الذي ، فالعائد محذوف . وقوله : « إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلاَئِكَةُ » قد تقدم في آخر الأنعام أن الأخوين يقرآن بالياء من تحت ، والباقين يقرأون بالتاء من فوق ، وهما واضحتان ، لكونه تأنيثاً مجازياً .

وقوله : ﴿ فَأَصَابَهُمْ ﴾ .

عطف « على » فَعَلَ الَّذِينَ » وما بينهما اعتراض .

وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٣٧﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿٣٩﴾ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾

قوله : ﴿ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ .

يجوز في « أَنْ » أن تكون تفسيرية ، لأن النعت يتضمن قولاً ، وأن تكون مصدرية ، أي : بعثناه بأن اعبدنا . قوله : « مَنْ هَدَى اللَّهُ ومِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ » يجوز أن تكون موصولة ، وأن تكون نكرة موصوفة ، والعائد على كلا التقديرين محذوف من الأول .

وقرأ العامة : «إِنْ تَحْرِصْ » بكسر الراء مضارع « حَرَصَ » بفتحها ، وهي اللغة الغالبة لغة أهل الحجاز ، والحسن وأبو حيوة « تَحْرَصْ » بفتح الراء مضارع حَرِصَ بكسرها ، وهي لغة لبعضهم وكذلك النخعي إلاَّ أنه زاد واواً قبل « إِنْ » فقرأ : « وَإِنْ تَحْرَصْ » قوله : ﴿ لاَ يَهْدِي ﴾ قرأ الكوفيون « يَهْدِي » بفتح الياء وكسر الدال، وهذه القراءة تحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على « اللَّه » أي : لا يهدي الله من يضله ، فـ « مَنْ » مفعول « يَهْدِي » ، ويؤيده قراءة أبي : فَإِنَّ اللَّه لاَ هَادِيَ لِمَنْ يُضِلُّ وَلِمَنْ أَضَلَّ ، وأنه في معنى قوله : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ

هَادِيَ لَهُ ﴾[١] .

والثاني : أن يكون الموصول هوالفاعل ، أي : لا يهدي المضلون ، و « يَهْدِي » يجيء في معنى يهتدي ، يقال : هَدَاهُ فَهُدِيَ ، أي : اهتدى ، ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله : « يَهدِّي » بتشديد الدال المكسورة ، والأصل : يهتدي فأدغم ، ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاء على الإتباع ، وتحقيقه تقدم في يونس . والعائد على « مَنْ » محذوف : من يضل ، أي : الذي يضله الله ، والباقون « لاَ يُهْدَى » بضم الياء وفتح الدال مبنياً للمفعول ، و «مَنْ » قائم مقام فاعله ، وعائده محذوف أيضاً ، وجوز أبو البقاء في « مَنْ » أن تكون مبتدأ ، و « لاَ يَهْدِي » خبره . يعني : تقدم عليه ، وهذا خطأ ، لأنه متى كان الخبر فعلاً رافعاً لضمير مستتر وجب تأخيره ، نحو : « زيدٌ لاَ تَضْرِبْ » . ولو قدمت لألبس بالفاعل ، وقرىء : « لا يُهْدِي » بضم الياء وكسر الدال . وقال ابن عطية : « وهي ضعيفة » . قال الشيخ[٢] : «وأذا ثبت أنَّ «هَدَى» لازم بمعنى : اهتدى لم تكن ضعيفة ، لأنه أدخل همزة التعدية على اللازم ، فالمعنى : لا يجعل مهتدياً من أضله الله . قوله : « وَمَا لَهُمْ » حمل على معنى « مَنْ » فلذلك جمع ، وقرىء : « مَنْ يَضِلُّ » بفتح الياء من : ضَلَّ ، أي : لا يهدي من ضلَّ بنفسه .

﴿ وَأَقْسَمُواْ ﴾ .

ظاهره أنها استئناف خبر ، وجعله الزمخشري نسقاً على : « وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ » إيذان بأنهما كفرتان عظيمتان . قوله : ﴿ وعداً عَلَيْهِ حَقّاً ﴾ . هذان منصوبان على المصدر المؤكد ، أي : وعد ذلك وحق حقّاً ، وقيل : « حَقّاً » نعت لـ « وَعْداً » والتقدير: بلى يبعثهم وَعَدَ بذلك ، وقرأ الضحاك : «وَعْدٌ عَلَيْهِ حَقٌّ» برفعهما على أنّ « وَعْداً » خبر مبتدأ مضمر ، أي : بلى بعثهم وَعْدٌ على الله . و « حَقٌّ » نعتُ « وَعْدٍ » .

قوله : ﴿ لِيُبَيِّنَ ﴾ . هذه اللام متعلقة بالفعل المقدر ، بعد حرف الإيجاب ، أي : بلى بعثهم ليبين .

وقوله : ﴿ كن فيكون ﴾ .

قد تقدم ذلك في البقرة[٣] ، واللام في « لشيء » وفي « له » لام التبليغ ، كهي في قلت له « قل » . وجعلها الزجاج للسبب فيهما ، أي : لأجل شيء أن نقول لأجله وليس بواضح . وقال ابن عطية : « وقوله تعالى : ﴿ أَنْ نَقُولَ ﴾ ينزل منزلة المصدر ، كأنه قال : قولنا ولكن أن مع الفعل تعطى استقبالاً ليس في ما لمصدر في أغلب أمرها ، وقد يجيء في مواضع لا تلحظ فيها الزمن ، كهذه الآية وكقوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ إلى غير ذلك » . قال الشيخ[٤] : وقوله : في أغلب أمرها ليس بجيد ، بل تدل على المستقبل في جميع أمورها وقوله : وقد يجيء إلى آخره لم يفهم ذلك من دلالة « أَنْ » وإنما ذلك من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله ، لأنه لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى ، ونظيره : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ ، و « كَانَ » تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي ، وهو تعالى متصف بذلك في كل زمن » .

قوله : ﴿ حَسَنَةً ﴾ . فيها أوجه :

---

(١) سورة الأعراف آية ، (١٨٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٩٠) .

(٣) آية ، رقم (١١٧) .

(٤) انظر البحر المحيط (٥/ ٤٩٢) .

أحدها : أنها نعت لمصدر محذوف ، أي : بتوبة حسنة .

والثاني : أنها منصوبة على المصدر الملاقي لعامله في المعنى ، لأن معنى « لَنُبَوِّئَنَّهُمْ » لنحسنن إليهم .

الثالث : أنها مفعول ثانٍ ، لأن الفعل قبلها مضمن معنى لنعطينهم . و « حَسَنَةً » صفة لموصوف محذوف ، أي : دار حسنة . وفي تفسير الحسن : دار حسنة ، وهي المدينة ، وقيل : تقديره : منزلة حسنة ، وهي العلية على أهل المشرق والمغرب ، وقيل : حسنة بنفسها هي المفعول من غير حذف موصوف . وقرأ أمير المؤمنين ، وابن مسعود ، ونعيم بن مسيرة « لَنُثوِينَّهُمْ » بالتاء المثلثة والياء ، مضارع « أَثْوَى » المنقول بهمزة التعدية من « ثَوَى » بمعنى أقام ، وسيأتي أنه قرىء بذلك في السبع وفي العنكبوت . و « حَسَنَةً » على ما تقدم . ويريد : أنه يجوز أن يكون على نزع الخافض ، أي : في حسنة ، والموصول مبتدأ ، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره ، وفيه رد على ثعلب ، حيث منع وقوع جملة القسم خبراً . وجوز أبو البقاء في « الَّذِينَ » النصب على الاشتغال بفعل مضمر ، أي : لنبوئن الذين . وردَّه الشيخ[1] : بأنه لا يجوز أن يفسر عاملاً إلا ما جاز أن يعمل ، وأنت لو قُلْتَ : « زيداً لأضربن » لم يجز ، فكذا لا يجوز « زيداً لأضربنه » . وقوله : ﴿ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ يجوز أن يعود الضمير على الكفار ، أي : لو كانوا يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين ، أو على المؤمنين ، أي : لاجتهدوا في الهجرة والإحسان كما فعل غيرهم .

ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٤٥﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِى تَقَلُّبِهِمْ فَمَا هُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٤٦﴾ أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ ۖ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٤٧﴾

قوله : ﴿ الَّذِينَ صَبَرُواْ ﴾ .

محله رفع على « هُمْ » ، أو نصب على أمدح ، ويجوز أن يكون تابعاً للموصول قبله نعتاً أو بدلاً ، أو بياناً ، فمحله محله .

قوله : ﴿ نُوحِي إِلَيْهِمْ ﴾ .

قد تقدم في آخر يوسف ، وقرأت فرقة : « يُوحِي » أي : الله .

قوله : ﴿ بالبينات ﴾ فيه ثمانية أوجه :

أحدها : أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ « رِجَالاً » ، فيتعلق بمحذوف ، أي : رجالاً ملتبسين بالبينات ، أي : مصاحبين لها ، وهو وجه حَسَنٌ ذكره الزمخشري لا محذور فيه .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٩٣) .

الثاني : أنه متعلق بـ « أَرْسَلْنَا » ذكره الحوفي والزمخشري وغيرهما ، وبه بدأ الزمخشري ، قال : « يتعلق بـ « أَرْسَلْنَا » داخلاً تحت حكم الاستثناء مع « رِجَالاً »أي : وما أرسلنا إلاَّ رجالاً بالبينات كقولك : « ما ضربت إلاَّ زيداً بالسَّوطِ » ، لأن أصله : ضربت زيداً بالسوط « وضَعَّفَهُ أبو البقاء بأنّ ما قبل « إلاَّ » لا يعمل فيما بعدها ، إذا تَمَّ الكلام على إلا وما يليها . قال : إلا أنه قد جاء في الشعر ، قال :

٢٩٩٩ ـ نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَلَا يُعَذِّبُ إلاَّ اللَّهُ بِالنَّارِ[1]

قال الشيخ : « وما أجازه الحوفي والزمخشري لا يجيزه البصريون ، إذ لا يجيزون أَنْ يقع بعد إلاَّ ، إلاَّ مستثنى منه ، أو تابع لذلك ، وما ظن بخلافه قُدِّر له عامل ، وأجاز الكسائي أن يليها معمول ما بعدها مرفوعاً ، ومنصوباً ومخفوضاً ، نحو : « ما ضرب إلاَّ عمراً زيدٌ ، وما ضرب إلاَّ زيد عمراً ، وما مر إلا زيدٌ بِعَمْرو » ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف . فما قالاه يتمشى على قول الكسائي والأخفش .

الثالث : أن يتعلق بـ « أَرْسَلْنَا » أيْضاً ، إلاَّ أنه على نية التقديم قبل أداة الاستثناء ، تقديره : وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً ، حتى لا يكون ما بعد إلا معمولين متأخرين لفظاً ورتبة ، داخلين تحت الحصر لما قبل إلاَّ حكاه ابن عطية .

الرابع : أنه متعلق بـ « يوحِي » ، كما تقول : أَوْحَى إليه بحق ذكره الزمخشري ، وأبو البقاء .

الخامس : أن الباء مزيدة في « بِالْبَيِّنَاتِ » ، وعلى هذا فتكون « البَيِّنَاتِ » هو القائم مقام الفاعل ، لأنها هي الموحاة .

السادس : أَنَّ الجار متعلق بمحذوف على أنه حال من القائم مقام الفاعل ، وهو « إِلَيْهِمْ » ، ذكرهما أبو البقاء . وهما ضعيفان جداً معنى وصناعة .

السابع : أن يتعلق بـ « لا تَعْلَمونَ » على أن الشرط في معنى التبكيت والإلزام ، كقول الأجير : « إنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ فَأَعْطِنِي حَقِّي». قال الزمخشري: وقوله : « فَاسْأَلُوا أَهْلَ » اعتراض على الوجوه المتقدمة » . ويعني بقوله : « فاسْأَلُواْ » الجزاء وشرطه ، وأما على الوجه الأخير ، فعدم الاعتراض واضح .

الثامن : أنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤال مقدر ، كأنه قيل : بِمَ أرسلوا ، فقيل : أرسلوا بالبينات والزبر ، كَذَا قدَّره الزمخشري ، وهو أحسن من تقدير أبي البقاء بعثوا لموافقته للدال عليه لفظاً ومعنى .

قوله : ﴿ **السَّيِّئَاتِ** ﴾ . فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نعت لمصدر محذوف ، أي : المكرات السيئات ، ولم يذكر الزمخشري غيره .

الثاني : أنه مفعول به على تضمين « مَكَرُواْ » عملوا ، وفعلوا ، وعلى هذين الوجهين فقوله: «أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ» مفعولٌ بـ « أَمِنَ » .

---

[1] البيت في أوضح المسالك (١/٢٢٩) ، التصريح (١/٢٨٤) ، البحر (٥/٤٩٤) .

الثالث : أنه منصوب بـ « أَمِنَ » أي : أَمِنُواْ العقوبات السيئات ، وعلى هذا فقوله : « أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ » بدل من « السَّيِّئَاتِ » .

قوله : ﴿ عَلَى تَخَوُّفٍ ﴾ .

متعلق بمحذوف ، فإنه حال إما من الفاعل ، وإما من مفعوله ، ذكرهما أبو البقاء . والظاهر كونه حالاً من المفعول دون الفاعل ، والتَّخَوُّفُ : التَّنَقُّصُ .

وحكى الزمخشري : أَنَّ عُمَر سألهم على الْمِنْبَرِ عَنْها ، فقال شيخ من هُذَيلٍ ، فقال : هذه لغتنا التَّخَوُّفُ : التَّنَقُّصُ ، قال : فَهَلْ تَعْرِفُ الْعَرَبُ ذلك في أشعارها ؟ قال : نَعَمْ ، قال الشاعر وأنشد :

٣٠٠٠ - تَخَوَّفَ الرَّجْلُ مِنْهَا ثَامِكاً قَرِداً كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ[1]

فقال عُمرُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، عَلَيْكُمْ بديوانكم لا يضلُّ ، قالوا : وما ديواننا ؟ قال : شِعْرُ الْجَاهِلية ، فإن فيه تفسير كتابكم . قُلْتُ : وكان الزمخشري نسب البيت قبل ذلك لزهير ، وكأنه سَهْوٌ ، فإنه لأبي كبير الهُذَلي ، ويؤيد ذلك ترل الرجل قال شاعرنا : وكان هُذَلِيّاً كما حكاه هو ، وقيل : التَّخَوُّفُ : الْخَوْفُ .

أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ ﴿٤٨﴾

قوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا ﴾ .

قرأ الأخوان : « تَرَوْا » بالخطاب جرياً على قوله : « فَإِنَّ رَبَّكُمْ » والباقون بالياء جرياً على قوله : « أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُواْ » ، وأما قوله : « أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ » . فقراءة حمزة أيضاً بالخطاب ، وافقه ابن عامر فيه ، فحصل من مجموع الآيتين أَنَّ حمزة بالخطاب فيهما والكسائي بالخطاب في الأول ، والغيبة في الثاني ، وابن عامر بالعكس ، والباقون بالغيبة فيهما ، فأما توجيه الأولى : فقد تقدم ، وأما الخطاب في الثانية فجرياً على قوله : « وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ » : إلى آخره ، وأما تفرقة الكسائي وابن عامر بين الموضوعين فجمعاً بين الاعتبارين ، وأن كُلًّا منهما صحيح . قوله : ﴿ مِنْ شَيْءٍ ﴾ هذا بيان لـ « ما » في قوله : « مَا خَلَقَ اللَّهُ » فإنها موصولة ، بمعنى الذي ، فَإِنْ قُلْتَ : كيف يبين الموصول وهو مبهم بِـ « شَيْءٍ » وهو مبهم ، بل أبهم مما قبله ؟ فالجواب أن شيئاً قد اتضح وظهر بوصفه الجملة بعده « يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ » . قال الزمخشري : و « ما » موصولة بـ « خَلَقَ اللَّهُ » وهو مبهم بيانه في قوله : « مِنْ شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ » . وقال ابن عطية : « مِنْ شَيْءٍ » لفظ عام في كل ما اقتضته الصفة من قوله : « يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ » . فظاهر هاتين العبارتين أن جملة « يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ » صفة لـ « شَيْءٍ » وأما غيرهما فإنه قد صرَّحَ بعد كون الجملة صفة ، فإنه قال : « والمعنى من شيء له ظل من جبل وشجر وبناء وجسم قائم» . وقوله : « يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ » أخبار من قولة : « مِنْ شَيْءٍ » ليس بوصف له ، وهذا الإخبار يدل على ذلك الوصف المحذوف ، الذي تقديره : هو له ظل ، وفيه تكلف لا حاجة إليه ، والصفة أبين . و « مِنْ شَيْءٍ » في محل نصب على الحال من الموصول ، أو متعلق بمحذوف على جِهَةِ البيان ، أي : أعني : من شيء ، والتَّفَيُّؤُ : تَفَعُّلٌ من فَاءَ يَفِيءُ ، أي : رَجَعَ وَفَاءَ : قاصر فإذا أريد تعديته عدي بالهمزة ، كقوله

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي انظر البحر المحيط (٥/٤٩٥) ، والقرطبي (١٠/١١٠) ، ونسبه الزمخشري لزهير وابن منظور «خوف» لابن عقيل «وسفن» لذي الرمة والصحاح كذلك وانظر روح المعاني (١٤/١٥٢) .

تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾[١] أو بالتضعيف ، نحو : فَيَّأَ اللَّهُ الظِّلَ فَتَيَّأَ ، وتَفَيَّأَ مطاوع فَيَّأَ فهو لازم ، ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله :

٣٠٠١ - ..... وَتَفَيَّأَتْ ظِلاً لَهَا مَمْدُودَا[٢]

واختلف في « الْفَيءِ » ، فقيل : هو مطلق الظِّلِ سواء كان من قبل الزوال ، أو بعده ، وهو الموافق لمعنى الآية ههنا ، وقيل : ما كان قبل الزوال فهو ظِل فقط ، وما كان بعده فهو ظل وفيء ، فالظل أعم . يروى ذلك عن رؤبة بن العجاج ، وقيل : بل يختص الظل بما قبل الزوال ، والْفَيءُ : بِمَا بعده . قال الأزهري : تَفَيُّؤُ الظِّلَالِ : رُجُوعُها بعد انْتصاف النَّهارِ ، فالتَّفَيُّؤُ لا يكون إلاَّ بالمعنى ، وما انصرفت عنه الشمس ، والظِّلُّ ما يَكُونَ بِالْغَدَاةِ ، وَهُوَ مَا لَمْ تَنَلْهُ الشَّمْسُ ، قال :

٣٠٠٢ - فَلاَ الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُحَى تَسْتَطِيعُهُ وَ لاَ الْفَيْءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَذُوقُ[٣]

وقال امرؤ القيس :

٣٠٠٣ - تَيَمَّتِ الْعَيْنِ عِنْدَ ضَارِجٍ يَفِيءُ عَلَيْهَا الظِّلُّ عَرْمَضُهَا طَامِي[٤]

وقد خطَّأَ ابن قتيبة الناس في إطلاقهم الْفَيء على ما قبل الزَّوال ، وقال : « إنما يطلق على ما بعده ، واستدل بالاشتقاق ، فَإنَّ الْفَيءَ هو الرجوع ، وهو متحقق بما بعد الزوال ، فإن الظل يرجع إلى جهة المشرق ، بعد الزوال ، بعدما نسخته الشمس قبل الزوال . وقرأ أبو عمرو : تَتَفَيَّأُ بالتاء من فوق، مراعاة لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب والباقون بالياء ، لأنه تأنيث مجازي . وقرأ العامة « ظِلاَلُهُ » جمع ظِلٍّ ، وعيسى بن عمر « ظُلَلَهُ » ، جمع ظُلَّةٍ ، كـ « غُرْفَة ، وغُرَفْ ، قال صاحب اللوامح : « في قراءة عيسى « ظَلَلَهُ » ، والظَّلَّةُ ، الْغَيْمُ ، وهو جِسْمٌ ، وبالكسر الفيء وهو عَرَضٌ ، فرأى عيسى : أَنَّ التَّفَيُّؤَ الذي هو الرجوع بالأجسام أولى بالأعراض ، وأما في العامة فعلى الاستعارة .

قوله : ﴿ عن اليمين ﴾ فيه ثلاث أوجه :

أحدها : أنها تتعلق بـ « يَتَفَيَّأُ » ، ومعناها المجاوزة ، أي : يتجاوز الظلال عن اليمين إلى الشمائل .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من « ظِلاَلُهُ » .

الثالث : أنها اسم بمعنى جانب ، فعلى هذا ينتصب على الظرف .

وقوله : « عَنِ الْيَمِينِ والشَّمَائِلِ » فيه سؤالان :

---

(١) سورة الحشر آية ، (٧) .

(٢) عجز بيت وصدره :

ربيع ربيعة المهى لها .....

انظر ديوانه ( ) ، البحر المحيط (٥/٤٩٦) ، روح المعاني (١٤/١٥٣) .

(٣) البيت لحميد بن ثور انظر ديوانه (٤٠) ، البحر المحيط (٥/٤٩٨) ، روح المعاني (١٤/١٥٣) ، اللسان «فيأ» .

(٤) البيت في ديوانه ( ) ، البحر المحيط (٥/٤٩٦) .

أحدهما : ما المراد باليمين والشمائل ؟ .

والثاني : كيف أفرد الأول وجمع الثاني ؟ وأجيب عن الأول بأجوبة :

أحدها : أن اليمين يمين الفلك ، وهو المشرق ، والشمال شماله ، وهو المغرب ، وخص هذان الجانبان ، لأن أقوى الإنسان جانباً ، وهما يمينه وشماله ، وجعل المشرق يميناً ، لأن منه تظهر حركة الفلك اليومية .

الثاني : البلدة التي عرضها أقل من الميل تكون الشمس صيفاً عن يمين البلد ، فيقع الظل يمينهم .

الثالث : أن المنصوب المعتبر كل جرم له ظل ، كالجبل والشجر ، والذي يترتب منه الأيمان والشمائل إنما هو البشر فقط ، لكن الأيمان والشمائل هنا على سبيل الاستعارة .

الرابع : قال الزمخشري : أو لم يروا إلى ما خلق الله من الأجرام التي لها ظلال متفيئة ، عن أيمانها وشمائلها ، أي : عن جانبي كل واحد منها . وشقيه استعارة من يمين الإنسان وشماله لجانبي الشيء ، أي : ترجع من جانب إلى جانب . وهذا قريب مما قبله . وأجيب عن الثاني بأجوبة :

أحدها : أن الابتداء يقع من اليمين ، وهو شيء واحد ، فلذلك وُحِّدَ اليمين ، ثم ينتقص شيئاً فشيئاً حالاً بعد حال ، فهو بمعنى الجمع ، فصدق على حال لفظة الشمال ، فتعدد بتعدد الحالات ، وإلى قريب منه نَحَا أبو البقاء .

والثاني : قال الزمخشري : « و « الْيَمِينِ » بمعنى : الأَيمَان » يعني : أنه مفرد قائم مقام الجمع ، وحينئذ فهما في المعنى جمعاً ، كقوله : ﴿ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ﴾ أي : الأدبار .

الثالث : قال الفراء : كأنه إذا وحد ذهب إلى واحد من ذوات الظلال ، وإذا جمع ذهب إلى كلها . لأن قوله : « مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ » لفظه واحد ، ومعناه الجمع ، فعبَّر عن أحدهما بلفظ الواحد ، كقوله : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾[1] . وقوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ﴾[2] .

الرابع : إنَّا إذا فسرنا اليمين بالمشرق ، كانت النقطة التي هي مشرق الشمس واحدة بعينها ، فكانت اليمين واحدة ، وأما الشمائل فهي عبارة عن الإنحرافات الواقعة في تلك الظلال بعد وقوعها على الأرض ، وهي كثيرة ، فلذلك عبر عنها بصيغة الجمع .

الخامس : قال الكرماني : يحتمل أن يراد بالشمائل الشمال والخلف والقدام ، لأن الظل يفيء من الجهات كلها ، فبدىء باليمين ، لأن ابتداء التفيء منها ، أو متيمناً بذكرها ، ثم جمع الباقي على لفظ الشمال ، لما بين اليمين والشمال من التضاد ، ونزل القدام والخلف منزلة الشمال ، لما بينهما وبين اليمين من الخلاف .

السادس : قال ابن عطية : « وما قال بعض الناس من أن اليمين أول وقعة للظل بعد الزوال ، ثم الآخر إلى الغروب هي عن الشمائل ، لذلك جمع الشمائل ، وأفرد اليمين ، فتخليط من القول ، ومبطل من جهات ، وقال ابن عباس : إذا صَلَّيتَ الفجرَ ، كَانَ ما بين مطلع الشمس ومغربها ظلاً ، ثم بعث الله عليه الشمس دليلاً ، فقبض إليه الظل . فعلى هذا فأول دورة الشمس : فالظل عن يمين مستقبل الجنوب ، ثم يبدأ الإنحراف ، فهو عن الشمائل ، لأنه

---

(١) سورة الأنعام آية ، (١) .

(٢) سورة البقرة آية ، (٧) .

حركات كثيرة ، وظلاله منقطعة ، فهي شمائل كثيرة ، فكان الظل عن اليمين متصلاً واحداً عاماً لكل شيء .

السابع : قال ابن الضائع : «أفرد وجمع بالنظر إلى الغايتين ، لأن ظِل الغداة يضمحل حتى لا يبقى منه إلاَّ اليسير ، فكأنه من جهة واحدة الغايتان في الآية ، هذا من جهة المعنى ، وأما من جهة اللفظ ففيه مطابقة ، لأن « سُجَّداً » جمع فطابقه جمع الشمائل ، لاتصاله به ، فحصل في الآية مطابقة اللفظ للمعنى ولحظهما معاً ، وتلك الغاية في الإعجاز .

قوله : ﴿ سُجَّداً ﴾ حال من ﴿ ظِلاَلُهُ ﴾ ، و«سُجَّداً» جمع ساجد ، كـ « شَاهِدٍ ، وشُهَّدٍ ، وَرَاكِعٍ وَرُكَّعٍ » .

قوله : ﴿ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾ في هذه الجملة ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها حال من الهاء في « ظِلاَلُهُ » . قال الزمخشري : « لأنه في معنى الجمع ، وهو ما خلق الله من كل شيء له ظل ، وجمع بالواو والنون ، لأن « الدخور » من أوصاف العقلاء ، أو لأن في جملة ذلك مَنْ يعقل فَغُلِّب » .

وقد رَدَّ الشيخ[1] : هذا بأن الجمهور لا يجيزون مجيء الحال من المضاف إليه ، وهو نظير « جَاءَنِي غُلاَمُ هِنْدٍ ضَاحِكَةٌ » قال : « ومَنْ أجاز مجيئها منه إذا كان المضاف جزءاً ، أو كالجزء جوَّز الحالية منه هنا ، لأن الظل كالجزء ، إذ هو ناشيء عنه » .

الثاني : أنها حال من الضمير المستتر في « سُجَّداً » ، فهي حال متداخلة .

الثالث : أنها حال من « ظِلاَلُهُ » ، فينتصب عنه حالان ، ثم لك في هذه الواو اعتباران :

أحدهما : أن تجعلها عاطفة حالاً ، على مثلها ، فهي عاطفة وليست بواو حال ، وإن كان خُلو الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو قليلاً ، أو ممتنعاً على رأي ، ومِمَّنْ صَرَّحَ بأنها عاطفة أبو البقاء .

والثاني : أنها واو الحال ، وعلى هذا فيقال : كيف يقضي العامل حالين ؟ فالجواب أنه جاز ذلك ، لأن الثانية بدل من الأولى ، فإنْ أُريد بالسجود التذلل والخضوع ، فهو بدل كل من كل ، وإن أريد به حقيقته ، فهو بدل اشتمال ، إذ السجود مشتمل على الدُّخُورِ ، ونظير ما نحن فيه : « جَاء زيدٌ ضَاحِكاً » ، وهو شاكٌ « فقولك وهو شاكٌ يحتمل الحالية من « زيدٍ » ، أو من ضمير « ضَاحِكاً » ، والدُّخُورُ : التَّوَاضُعُ ، قال الشاعر :

٣٠٠٤ - فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ دَاخِرٌ فِي مُخَيِّسٍ ومُنْجَحِرٌ في غَيْرِ أَرْضِكَ فِي حُجْرِ[2]

وقيل : هو القهر والغلبة ، ومعنى « دَاخِرُونَ » أَذِلاءُ صَاغِرُونَ .

وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٩﴾ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾

قوله : ﴿ مِنْ دَابَّةٍ ﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٤٩٨/٥) .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٣٦٤) ، الطبري (١١٦/١٤) ، البحر المحيط (٤٨٧/٥) ، القرطبي (١١١/١٠) ، روح المعاني (١٥٤/١٤) .

يجوز أن يكون بياناً لـ « مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ » ويكون لله تعالى في سمائه خلق يدبون كما يَدِبُّ الخلق الذي في الأرض ، ويجوز أن يكون بياناً لما في الأرض فقط . قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : هَلاَّ جِيء بـ « مَنْ » دون « ما » تغليباً للعقلاء على غيرهم ؟ قُلْتُ : لأنه لو جيء بـ « مَنْ » لم يكن فيه دليل على التغليب ، فكان متناولاً للعقلاء خاصة ، فجيء بما هو صالح للعقلاء وغيرهم ، إرادة العموم .

قال الشيخ[٢] : وظاهر السؤال تسليم أن « مَنْ » قد تشمل العقلاء وغيرهم ، على جهة التبليغ ، وظاهر الجواب تخصيص « مَنْ » بالعقلاء ، وأن الصالح للعقلاء ما دون « مَنْ » ، وهذا ليس بجواب ، لأنه أورد السؤال على التسليم ، ثم أورد الجواب على غير التسليم ، فصار المعنى أن « مَنْ » يغلب بها ، والجواب لا يغلب بها ، وهذا في الحقيقة ليس بجواب » . قوله ﴿ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ يجوز أن تكون الجملة استئنافاً ، أخبر عنهم بذلك ، وأن تكون حالاً من فاعل « يَسْجُدُ » .

قوله : ﴿ يَخَافُونَ ﴾ .

يجوز فيها أن تكون مفسرة لعدم استكبارهم ، كأنه قيل : ما لهم يستكبرون ؟ فأجيب بذلك ، ويحتمل أَنْ تكون حالاً من فاعل « لاَ يَسْتَكْبِرُونَ » . ومعنى : « يَخَافُونَ رَبَّهُمْ » أي : عقابه .

قوله : ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن يتعلق بـ « يَخَافُونَ » ، أي : يخافون عذاب ربهم ، كائناً من فوقهم ، لأَنَّ العذاب إنما ينزل من فوق .

الثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من « رَبَّهُمْ » ، أي : يخافون ربهم عالياً عليهم ، قاهراً لهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[٢] .

﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾ وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾

قوله : ﴿ اثْنَيْنِ ﴾ .

فيه قولان :

أحدهما : أنه مؤكد لـ « إِلَهَيْنِ » ، وعليه أكثر الناس ، و « اتَّخَذَ » على هذا يحتمل أن تكون متعدية لاثنين ، والثاني منهما محذوف ، أي : لا تتخذوا إلهين اثنين معبوداً .

والثاني : أَنَّ « اثْنَيْنِ » مفعول أول ، وإنما أُخر ، والأصل : لا تتخذوا اثنين إلهين . وفيه بُعْدٌ . وقال أبو البقاء : « هو مفعول ثانٍ » . وهذا كالغَلَطِ ، إذْ لا معنى لذلك البتة . وكلام الزمخشري هنا يفهم أنه ليس بتأكيد ، فإنه قال :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٤٩٩) .

(٢) سورة الأنعام آية ، (١٨) .

« فإنْ قُلْتَ : إنما جمعوا بين العدد والمعدود ، فيما وراء الواحد والاثنين ، فقالوا : عندي رجال ثلاثة ، وأفراس أربعة ، لأن المعدود عارٍ عن الدلالة على العدد الخاص . فأما رجل ورجلان ، وفرس وفرسان ، فمعدودان فيهما دلالة على العدد ، فلا حاجة إلى أنْ يقال : رجل واحد ، ورجلان اثنان ، فما وجه قوله تعالى : « إلَهِيْنِ اثْنَيْنِ » ؟ قُلْتُ : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية ، والعدد المخصوص ، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما ، والذي يساق إليه الحديث هو العدد لَشُفِعَ بما يؤكده العدد ، فدل به على القصد إليه ، والعناية به ، ألا ترى أنك لَوْ قُلْتَ : إلَه ، ولم تؤكده بواحد ، لم يحسن ، وخيل أنك تثبت الإلَهية لا الوحدانية » .

وقال الشيخ : « لما كان الاسم الموضوع للإفراد والتثنية ، قد يتجوز به ، فيراد به الجنس ، نحو « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، ونِعْمَ الرَّجُلَان الزيدان » ، وقول الشاعر :

٣٠٠٥ ـ فَإنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تَذْكَى وإنَّ الْحَرْبَ أَوَّلُهَا الْكَلَامُ[1]

أكد الموضوع لهما بالوصف ، فقيل : إلهين اثنين ، وقيل : إله واحد .

قوله : « فَإيَّايَ » منصوب مقدر بعده يفسره هذا الظاهر ، أي : إيَّايَ ارهبوا فارهبون ، وقدَّره ابن عطية : ارهبوا إياي فارهبون .

قال الشيخ[2]: «وهو ذهول عن القاعدة النحوية ، وهي أن المفعول إذا كان ضميراً متصلاً ، والفعل متعد لواحد ، وجب تأخير الفعل ، نحو : «إيَّاكَ نَعْبُدُ » ، ولا يجوز أن يتقدم إلاَّ في الضرورة كقوله :

٣٠٠٦ ـ إلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا[3]

وهذا قد مر تقريره أول البقرة . وقد يجاب عن ابن عطية بأنه لا يقبح في الأمور التقديرية ما يقبح في اللفظية . وفي قوله : « فَإيَّايَ » التفات من غيبة ، وهي قوله : « وقال الله إلى تَكَلَّمَ » وهو قوله : « فَإيَّايَ » ، ثم التفت إلى الغيبة أيضاً في قوله : « وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ » .

قوله : « واصِباً » حال من « الدِّينُ » العامل فيها الاستقرار المتضمن الجار الواقع خبراً . والْوَاصِبُ : الدائِمُ ، قال حسان :

٣٠٠٧ ـ غَيَّرَتْهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ وَهَزِيْمٌ رَعْدُهُ وَاصِبُ[4]

وقال أبو الأسود :

٣٠٠٨ ـ لاَ أَبْتَغِي الْحَمْدَ الْقَلِيلَ بَقَاؤُهُ يَوْماً بِذَمِ الدَّهْرِ أَجْمَعَ وَاصِبَا[5]

والوصيبُ : الْعَلِيْلُ لِمُدَاوَمةِ السُّقْمِ لَهُ ، وقيل : من الْوَصَبِ ، وهو التَّعَبُ ، ويكون حينئذ ـ على النسب ، أي : ذَا وَصَبٍ لأن الدِّينَ فيهِ تكاليف ومشاق على العباد ، فهو كقوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٠١) ، روح المعاني (١٤/١٦٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٠١) .
(٣) تقدم .
(٤) البيت في ديوانه ، الطبري (١٤/١١٨) ، البحر المحيط (٥/٥٠٠) .
(٥) انظر تفسير الطبري (١٤/٧٤) ، مجاز القرآن (٣٦١١) ، البحر المصدر السابق روح المعاني (١٤/١٦٤) .

٣٠٠٩ ـ ..... أَمْسَى فُؤَادِي بِهَا فَاتِنَا[١]

أي : ذا فتون ، وقيل : الْوَاصِبُ : الْخَالِصُ ، وقال ابن عطية : والواو في قوله : « وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ » عاطفة على قوله : « إِلَهٌ واحِدٌ » . ويجوز أَنْ تكون واو ابتداء .

قال الشيخ[٢] : ولا يقال : « واو ابتداء الا لواو الحال ، ولا يظهر هنا الحال » . قُلْتُ : وقد يطلقون واو الابتداء ، ويريدون بها واو الاستئناف ، أي : التي لم يقصد بها عطف ، ولا تشريك ، وقد نصُّوا على ذلك ، فقالوا : قد يؤتى بالواو أول الكلام من غير قصد إلى عطف ، واستدلوا على ذلك بإتيانهم بها في أول قصائدهم وأشعارهم ، وهو كثير جداً . ومعنى قوله : عاطفة على قوله : «إِلَهٌ واحِدٌ»، أي : أنها عطفت جملة على مفرد ، فيجب تأويلها بمفرد ، لأنها عطفت الخبر ، فيكون خبراً ، ويجوز على كونها عاطفة أن تكون عاطفة على الجملة بأسرها ، وهي قوله : « إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ » ، وكأن ابن عطية قصد بواو الابتداء هذا فإنها استئنافية .

: ﴿ وَمَا بِكُمْ ﴾ .

يجوز في « ماء » وجهان :

أحدهما : أن تكون موصولة ، والجار صلتها ، وهي مبتدأ ، والخبر قوله : « فَمِنَ اللَّهِ » ، والفاء زائدة في الخبر ، لتضمن الموصول معنى الشرط تقديره : والذي استقر بكم ، و « مِنْ نِعْمَةٍ » بيان للموصول ، وقدَّر بعضهم[٣] متعلق بـ «بِكُمْ » خَاصاً ، فقال : وما حل بكم أو نزل بكم ، وليس بجيد ، إذ لا يقدر إلّا كون مطلق .

والثاني : أنها شرطية ، وفعل الشرط بعدها محذوف ، وإليه نحا الفراء ، وتبعه الحوفي ، وأبو البقاء . قال الفراء : « التقدير وما يكن بكم » . وقد ردَّ هذا بأنه لا يحذف فعل إلّا بعد « إنْ » ، خاصة إلّا في موضعين ، أحدهما : أن يكون في باب الاشتغال ، نحو : ﴿ وإِن أحدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ لأن المحذوف في حكم المذكور . الثاني : أن تكون « إنْ » متلوة بـ « لَا » النافية ، وأن يدل على الشرط ما تقدمه من الكلام ، كقوله :

٣٠١٠ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفءٍ وإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[٤]

أي : وإلَّا تطلقها ، فحذف لدلالة قوله : « فَطَلِّقْهَا » عليه ، فَإِنْ لم توجد « لا » النافية ، أو كانت الأداة غير « إنْ » لم تحذف إلَّا ضرورة ، مثال الأول :

٣٠١١ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ : يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً ؟ قَالَتْ وَإِنْ[٥]

أي : وإن كان غنياً رضيته . ومثال الثاني :

٣٠١٢ ـ صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيْحُ تُمَيِّلْهَا تَمَلْ[٦]

---

(١) تقدم .
(٢) انظر البحر المحيط (٥٠١/٥) .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) تقدم وهو للأحوص وانظر البحر (٥٠٢/٥) .
(٥) تقدم .
(٦) البيت لكعب بن حقيل وقيل لغيره انظر البيت في الكتاب (١١٣/٣) ، المقتضب (٧٣/٢) ، أمالي الشجري (٣٣٢/١) ، الخزانة (٤٧/٣) ، الهمع (٥٩/٢) ، الأشموني (١٠/٤) ، الدرر (٧٦/٢) ، حاشية يس (٩٩/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٩) .

وقول الآخر :

٣٠١٣ ـ فَمَتَى وَاغِلٌ يَثُبْهُمُ يُحَيِّهِ وَتَعْطَفْ عَلَيهِ كَأْسُ السَّاقِي[1]

قوله : ﴿ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴾ ، الفاء جواب « إذا » ، والْجُوَارُ : رَفْعُ الصَّوْتِ . قال رؤبة يصف راهباً :

٣٠١٤ ـ يُدَاوِمُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيكِ طَوْراً سُجُوداً وَطَوْراً جُؤَارا[2]

ومنهم مَنْ قَيَّدَهُ بالاستغاثة ، وأنشد الزمخشري :

٣٠١٥ ـ جَئَّارُ سَاعَاتِ النِّيَامِ لِرَبِّهِ[3]

وقيل : الْجُؤَارُ كالْخُوَارُ ، جَأَرَ الثَّوْرُ وَخَارَ واحد ، إلَّا أَنَّ هذا مهموز العين وذاك معتلها . وقال الراغب : « جَأَرَ : إذَا أَفْرَطَ فِي الدُّعاءِ ، والتَّضرُّع تشبيهاً بِجُؤارِ الْوَحْشِيَّاتِ . « وقرأ الزهري : « تَجَرُونَ » بحذف الهمزة ، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، كما قرأ نافع ردًّا في رِدْاءًا .

ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ ۚ فَتَمَتَّعُواْ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ۗ تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ ﴿٥٦﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾

قوله : ﴿ إِذَا كَشَفَ ﴾ .

إذا الأولى شرطية ، والثانية فجائية جوابها . وفي الآية دليل على أن « إذَا » الشرطية لا تكون معمولة لجوابها ، لأن ما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيهما قبلها . وقرأ قتادة : « كَاشِفَ » على فاعل . قال الزمخشري : بمعنى فعل ، وهو أقوى من « كَشَفَ » ، لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة . قوله : « مِنْكُمْ » يجوز أن تكون صفة لـ « فَرِيقٌ » ، و « مِنْ للتبعيض ، ويجوز أن تكون للبيان . قال الزمخشري : « كأنه قال : إذا فريق كافر وهم أنتم » .

قوله : ﴿ لِيَكْفُرُواْ ﴾ .

في هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها لام كي ، وهي متعلقة بـ « يُشْرِكُونَ » ، أن إشراكهم سببه كفرهم به .

الثاني : أنها لام الصيرورة ، أي : صار أمرهم إلى ذلك .

الثالث : أنها لام الأمر ، وإليه نَحَا الزمخشري . وقرأ أبو العالية ، ورواها مكحول عن أبي رافع مولى رسول الله ـ ﷺ ـ : « فَيُمَتَّعُوا » بضم الياء من تحت ساكن الميم ، مفتوح التاء مضارع « مُتِّعَ » مبنياً للمفعول . « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ »بالياء من تحت أيضاً . وهذا المضارع في هذه القراءة يجوز أَنْ يكون حذف النون فيه إما للنصب

---

(١) تقدم .

(٢) انظر تفسير الطبري (٢/ ١٠٥) ، الصاحبي (٨٤) ، البحر المحيط (٥/ ٥٠٠) ، روح المعاني (١٤/ ١٦٥) .

(٣) انظر البيت في أساس البلاغة (١/) .

عطفاً على « لِيَكْفُرُوا » إن كانت لام كي ، أو للصيرورة ، وإمَّا للنصب أيضاً ، ولكن على جواب الأمر ، إن كانت اللام للأمر ، ويجوز أن يكون حذفها للجزم عطفاً على « لِيَكْفُرُواْ » وإنْ كانت للأمر .

قوله : ﴿ لِمَا لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ .

الضمير في « يَعْلَمُونَ » ، يجوز أَنْ يكون للكفار ، أي : لما لا يعلم الكفار ، ومعنى لا يعلمونها أنهم يسمونها آلهة ، ويعتقدون أنها تضر وتنفع وتشفع ، وليس الأمر كذلك ، ويجوز أن تكون للآلهة ، وهي الأصنام ، أي : الأشياء غير موصوفة بالعلم . و « نَصِيباً » هو المفعول الأول ، والجار قبله هو الثاني ، أي : ويصيرون للأصنام نصيباً . و « مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ » يجوز أن يكون نعتاً لـ « نَصِيْبًا » ، وأَنْ يتعلق بـ « الجعل » ، فـ « مَنْ » على الأول للتبعيض ، وعلى الثاني للابتداء .

قوله : ﴿ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أَنَّ هذا جملة من مبتدأ وخبر ، أي : يجعلون لله البنات . ثم أخبر أن لهم ما يشتهون . وجوَّز الفراء ، والحوفي ، والزمخشري ، وأبو البقاء : أن تكون « ما » منصوبة المحل ، عطفاً على « الْبَنَاتِ »و « لَهُمْ » عطف على « لِلَّهِ » ، أي : ويجعلون لهم ما يشتهون .

قال الشيخ[1] : «وقد ذُهِلُوا عن قاعدة نحوية ، وهو أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، إلَّا في باب ظَنَّ ، وَعَدَمَ ، وفَقَد . ولا فرق بين أن يتعدى الفعل بنفسه ، أو بحرف الجر ، فلا يجوز « زيدٌ ضَربهُ » ، أي : ضَرَب نَفْسَه ، ولا « زيدٌ مُرَّ به » ، أي : مر بنفسه ، ويجوز « زَيدٌ فقده وعدمه » ، ظن نفسه قائماً وفقد نفسه وعدمها . إذا تقرَّر هذا فجعل « ما » منصوبة عطفاً على « الْبَنَاتِ » يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل ، وهو « واو » يجعلون إلى ضميره المتصل ، وهو « هُمْ » في « لَهُمْ » . انتهى . وهو يحتاج إلى إيضاح أكثر من هذا ، فأقول فيها مختصراً : أعلم أنه لا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل ولا فعل الظاهر إلى ضميرها لمتصل إلا في باب ظنَّ وأخواتها من أفعال القلوب ، وفي فَقَد وعَدَم فلا يجوز « زيد ضَرَبَه » ، ولا «ضَرَبهُ زيدٌ»، أي : ضرب نفسه ، ويجوز « زيدٌ ظَنَّهُ قائماً »، و « ظَنَّهُ زيدٌ قائماً، وزيدٌ فَقَدَه وَعَدَمه ، وفقده وعدمه زيد » . ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهرة في باب من الأبواب لا يجوز « زيدٌ ضربَ » ، أي : ضرب نفسه . وفي قوله : إلى ضميرها المتصل قيدان :

أحدهما : كونه ضميراً ، فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع ، نحو : « زيدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ ، وضَرَبَ نَفْسَهُ زيدٌ » .

والثاني : كونه متصلاً ، فلو كان منفصلاً ، جاز نحو «زيد ما ضرب إلَّا إياهُ ، ومَا ضَرَبَ زيد إلا إيّاهُ » وعلَّل هذه المسألة وأدلتها موضوعها غير هذا الموضوع ، وقد أَتْقَنَهَا فِي شرح التسهيل . وقال مكي : « وهذا لا يجوز عند البصريين ، كما لا يجوز « جعلت لي طعاماً »، وإنما يجوز « جعلت لنفسي طعاماً » ، فلو كان لفظ القرآن : ولأنفسهم ما يشتهون ، جاز ما قال الفراء عند غير البصريين . وهذا أصل يحتاج إلى تعليل وَبَسْطٍ كثير » .

قُلْتُ : ما أشار إليه مِنَ المنع قد عرفته ، ولله الحمد مما قدمته لك .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٠٣) .

وقال الشيخ[١] بعد ما حكى أن « ما » . في موضع نصب عند الفراء ومَنْ تبعه ـ« وقال أبو البقاء ـ وقد حكاه ـ : « وفيه نظر » . قُلْتُ : وأبو البقاء لم يجعل النظر في هذا الوجه ، إنما جعله في تضعيفه بكونه يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، في غير ما استثنى ، فإنه قال : وضَعَّف قوم هذا الوجه ، وقالوا : لو كان كذلك لقال : ولأنفسهم ، وفيه نظر » . فجعل النظر في تضعيفه لا فيه . وقد يقال : وجه النظر أن الممتنع تعدى ذلك الفعل ، أي : وقوعه على ما جر بالحرف ، نحو : « زيدٌ مُرَّ به » فهذا واقع لزيد، وأما نحن فيه فليس الجمل واقعاً بالجاعلين ، بل بما يشتهون . وكان الشيخ يعترض دائماً على القاعدة المتقدمة بقوله تعالى : ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ ﴾[٢] ـ ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾[٣] ، والجواب عنهما ما تقدم ، وهو أَنَّ الْهَزَّ والضَّمَّ ليسا واقعين بالكاف ، وقد تقدم[٤] لنا هذا في مكان آخر ، وإنما أعدته لصعوبته وخصوصية هذا بزيادة فائدة .

وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ۚ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾ تَٱللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾

قوله : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ ﴾ .

يجوز أن تكون على بابها ، من كونها تدل على الإقامة نهاراً ، على الصفة المسندة إلى اسمها ، وأن تكون بمعنى صَارَ ، وعلى التقديرين فهي ناقصة . و « مُسْوَدًّا » خبرها . وأما « وَجْهُهُ » ففيه وجهان :

المشهور ـ وهو المتبادر إلى الذهن ـ : أنه اسمها .

والثاني : أنه بدل من الضمير المستتر في « ظَلَّ » بدل بعض من كل ، أي : ظل أحدهم وجهه ، أي : ظل وجه أحدهم . قوله : « كَظِيمٌ » يجوز أن يكون بمعنى فاعل ، وأن يكون بمعنى مفعول ، كقوله ﴿ وَهُوَ مَكْظُومٌ ﴾[٥] ويجوز أن يكون « وَهُوَ كَظِيمٌ » حال من الضمير في « ظَلَّ » ، أو من « وَجْهُهُ » ، أو من الضمير في « مُسْوَدًّا » وقال أبو البقاء ـ هنا ـ : « فلو قرىء : « مُسْوَدٌّ » ، يعني بالرفع ، لكان مستقيماً ، على أن يجعل اسم ظل مضمراً فيها ، والجملة خبرها . وقال في سورة الزخرف : « ويقرآن بالرفع على أنه مبتدأ وخبر في موضع خبر ظلَّ » ..

قوله : ﴿ يَتَوَارَى ﴾ .

---

(١) انظر المصدر السابق .
(٢) سورة مريم آية ، (٢٥) .
(٣) سورة القصص آية ، (٣٢) .
(٤) انظر سورة الأعراف آية ، (٢٢) .
(٥) سورة القلم آية ، (٤٨) .

يحتمل أن تكون مستأنفة ، وأن تكون حالاً من الضمير في « كَظِيمٌ » . قوله : « مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ » تعلق هنا جاران بلفظ واحد ، لا خلاف معناهما ، فإنَّ الأولى للابتداء ، والثانية للعلة ، أي : من أجل سُوء ما بشر به . قوله : ﴿ أَيُمْسِكُهُ ﴾ قال أبو البقاء : « في موضع الحال ، تقديره : يتوارى متردِّداً : هل يمسكه أم لا . « وهذا خطأ عند النحويين ، لأنهم نصُّوا على أنَّ الحال لا تقع جملة طلبية. والذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولة لشيء محذوف ، هو حال من فاعل « يَتَوَارَى » ناظراً أو مفكراً ، أيمسكه على هون . والعامة : «أَيُمْسِكُهُ . . . أَمْ يَدُسُّهُ » على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ ما . وقرأ الجحدري : «أَيُمْسِكُهَا عَلَى هَوَانٍ ، أَمْ يَدُسُّهَا » مراعاة للأنثى أو لمعنى «ما». وقرىء : «أَيُمْسِكُهُ . . . أَمْ يَدُسُّهَا». والجحدري وعيسى قرآ : «عَلَى هَوَانٍ بزنة قَذَالٍ»، «وفرقة على هَوْنٍ»، بفتح الهاء ، وهي قلقة هنا ، لأن الهَون بالفتح : الرفق واللين ، ولا يناسب معناه هنا ، وأما الهوان فبمعنى « هُونٍ » « المضموم » . قوله : « عَلَى هُونٍ » فيه وجهان ، أحدهما : أنه حال من الفاعل ، وهو مروي عن ابن عباس ، فإنه قال : أيمسكه مع رجاء بهوان نفسه ، وعلى رغم أنفه . والثاني : أنه حال من المفعول ، أي : يمسكها ذليلة مهانة . والدَّسُّ : إخْفَاءُ الشَّيْءِ ، وهو هنا عبارة عن الْوَأْدِ .

قوله : ﴿ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ ﴾ .

العامة على أن «الْكَذِبَ» مَفعول به ، و«أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى»، بدل منه بدل كل من كل ، أو على إسقاط الخافض ، أي : بأن لهم الحسنى . وقرأ الحسن « أَلْسِنَتُهُمْ » بسكون التاء تحفيفاً ، وهي تشبه تسكين لام « بَلى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ»[1]. وهمزة «بَارِئِكُمْ»[2] ونحوه. والألْسِنَةُ : جمع لِسَانٍ مراداً به التذكير ، فجمع كما يجمع فِعَال المذكَّر ، نحو : حِمَارٌ ، وأَحْمِرَةٌ ، وإذا أريد به التأنيث ، جمع جمع أفعل ، كـ « ذِرَاعٍ وأَذْرُعٍ » . وقرأ معاذ بن جبل : «الكُذُبُ » بضم الكاف والذال ورفع الباء على أنه جمع كَذُوبٍ كَصَبُورٍ وصُبُرٍ ، وهو مقيس ، وقيل : جمع كَاذِبٍ ، نحو : شَارِفٌ وشَرَفٌ ، كقوله :

٣٠١٦ـ أَلا يَا حَمْزَ لِلشُّرُفِ النِّوارْ ..... [3]

لكنه غير مقيس ، وهو حينئذ صفة لـ « أَلْسِنَتُهُمْ » وحينئذ يكون « أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى »مفعولاً به . وقد تقدم الكلام في « لَا جَرَمَ » مستوفى في هود[4] . قوله : ﴿ وَأَنَّهُمْ مُفْرِطُونَ ﴾ قرأ نافع بكسر الراء اسم فاعل من أَفْرَطَ ، إذا تجاوزه فالمعنى : أنهم متجاوزون الحد في المعاصي ، فأفعل هنا قاصر ، والباقون بفتحها اسم مفعول من أَفْرَطَهُ ، وفيه معنيان ، أحدهما : أنه من أَفْرَطْتُهُ خَلْفِي ، أي : تَرَكْتُهُ وَنَسِيْتُهُ . حكى الفراء أنَّ العرب تقول : أَفْرَطْتُ مِنْهُمْ نَاسَاً ، أي : خَلَّفتُهُمْ ، والمعنى : أنهم مَنْسِيُّونَ مَتْرُوكُونَ في النار » . والثاني : أنه من أفرطته ، أي : قدمته إلى كذا ، وهو منقول بالهمزة من فَرَطَ إلى كذا ، أي : تَقَدَّم إليه .

كذا ، قال الشيخ[5] ، وأنشد للقَطَامي :

٣٠١٧ـ وَاسْتَعْجَلُوا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا كَمَا تَعَجَّلَ فُرَّاطٌ لِوُرَّادِ[6]

---

(١) سورة الزخرف آية ، (٨٠) .
(٢) سورة البقرة آية ، (٥٤) .
(٣) تقدم .
(٤) آية ، رقم (٢٢) .
(٥) انظر البحر المحيط (٥/٥٠٦) .
(٦) البيت في ديوانه (٩٠) ، الطبري (١٤/١٢٨) ، البحر المحيط (٥/٥٠٦) ، روح المعاني (١٤/١٧٣) .

فجعل فَرَطَ قَاصِراً ، وأَفْرَطَ منقولٌ . وقال الزمخشري : « بمعنى مُقدَّمُونَ إلى النار ، مُعَجَّلُونَ إليها ، من أَفْرَطْتُ فلاناً ، وَفَرَّطتُهُ . إذا قَدَّمْتُهُ إلى الماء » . فجعل فَعَل وأَفْعَل بمعنى ، لأن أَفْعَل منقول من فَعَل ، والقولان محتملان ومنه : الْفَرْطُ ، أي : المتقدم . قال ـ عليه السلام ـ : « أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ » . أي : سابقتكم ومنه : « وَاجْعَلْهُ فَرَطاً وَذُخْراً » ، أي : متقدماً بالشفاعة ، وتثقيل الموازين . وقرأ أبو جعفر في رواية : « مُفَرِّطُونَ » بتشديد الراء ، مكسورة من فَرَّطَ في كَذَا ، أي : قَصَّرَ ، وفي رواية مفتوحة من فَرَّطتُه معدى بالتضعيف من فَرَطَ بالتخفيف ، أي : تَقَدَّم وَسَبَقَ . وقرأ عيسى بن عمر والحسن : « لاَ جَرَمَ إنَّ لَهُمُ النَّار وإنَّهُمْ » بكسر « إنَّ » فيهما على أنهما جواب قسم أغنت عنه « لاَ جَرَمَ » .

قوله : ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾ .

يجوز أن تكون هذه الجملة حكاية حال ماضية ، أي : فهو ناصرهم ، أو آتيةٌ . ويراد باليوم : يوم القيامة . هذا إذا عاد الضمير على « أمم » وهو الظاهر وجوز الزمخشري أن يعود على قريش ، فتكون حكاية حال في الحال ، لا ماضية ولا آتية ، وجوَّز أن يكون عائداً على «أُمم » ولكن على حذف مضاف تقديره : فهو ولي أمثالهم اليوم . واستبعده الشيخ ، وكان الذي حمله على ذلك قوله : « الْيَوْمَ » ، فإنه ظرف حالي . وقد تقدم أنه حكاية الحال الماضية أو الآتية .

وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٦٥﴾ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾

قوله : ﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنهما انتصبا على أنهما مفعولان من أجلهما ، والناصب « أَنْزَلْنَا » ، ولما اتحد الفاعل في العلة والمعلول وصل الفعل إليهما بنفسه ، ولما لم يتحد في قوله : « وَمَا أَنْزَلْنَا . . . إلاَّ لِتُبَيِّنَ » لأن فاعل الإنزال الله ، وفاعل التبيين الرسول . وصل الفعل إلى العلة بالحرف ، فقيل : « إلاَّ لِتُبَيِّنَ » أي : لأنْ تبين على أنَّ هذه اللام لا تلزم من جهة أخرى ، وهي كون مجرورها « أَنْ » . وفيه خلاف في خصوصية هذه المسألة ، وهذا معنى قول الزمخشري ، فإنه قال : « معطوفاً على محل « لِتُبَيِّنَ » إلاَّ أنهما انتصبا على أنهما مفعول بهما ، لأنهما فعلا الذي أنزل الكتاب . ودخلت اللام على « لِتُبَيِّنَ » : لأنه فعل المخاطب ، لا فعل المنزل ، وإنما ينتصب مفعولاً له ما كان فعل الفاعل المعلل » .

قال الشيخ[1] « قوله : معطوفان على محل « لِتُبَيِّنَ » ليس بصحيح ، لأن محله ليس نصباً ، فيعطف منصوباً ألاَ ترى أَنَّهُ لو نصبه لم يجز لاختلاف الفاعل » . قُلْتُ : الزمخشري لم يجعل النصب لأجل العطف على المحل ، إنما جعله بوصول الفعل إليهما ، لاتحاد الفاعل كما صَرَّحَ به فيما حكيته عنه آنِفاً ، وإنما جعل العطف لأجل التشريك في

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٠٧) .

الْعِلَّةِ لا غير ، يعني أنهما علتان ، كما أن « لِتُبَيِّنَ » عِلَّةٌ . ولئن سلَّمنا أنه نصب عطفاً على المحل ، فلا يضر ذلك . قوله : لأنَّ محله ليس نصباً ممنوع . وهذا ما لا خلاف فيه ، من أَن محل الجار والمجرور النصب ، لأنه فضلة إلَّا أَنْ يقوم مقام مرفوع ، ألا ترى إلى تخريجهم قوله : ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾[1] في قراءة النصب على العطف على محل «بِرُؤُسِكُمْ» ويجيزون « مررت بزيد وعمراً » ، على خلاف في ذلك بالنسبة إلى القياس وعدمه ، لا في أصل المسألة ، وهذا بحث حَسنُ المردود عليه .

قوله : ﴿ نُسْقِيكُمْ ﴾ .

يجوز أن تكون هذه الجملة مفسرة لـ « العبرة » كأنه قيل : كيف العبرة ؟ فقيل : « نَسْقِيْكُمْ من بين فرث ودم لبناً خالصاً » ويجوز أن تكون خبراً لمبتدأ مضمر والجملة جواب لذلك السؤال ، أي : هي ، أي : العبرة نسقيكم ويكون كقولهم : « تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » . وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر : « نَسْقِيكُمْ » بفتح النون هنا ، وفي المؤمنين ، والباقون بضمها فيهما ، واختلف الناس هل سَقَى وأَسْقَى لغتان بمعنى واحد ، أم بينهما فرق ؟ خلاف مشهور . قيل : هما بمعنى ، وأنشد جمعاً بين اللغتين :

٣٠١٨ ـ سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وأَسْقَى نُمَيْراً وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالِ[2]

دعاء للجميع بالسَّقي والْخِصْبِ ، و « نُمَيراً » هو المفعول الثاني ، أي : ما نميراً . وقال أبو عبيدة : مَنْ سَقَى الشَّفة سَقَى فقط ، ومَنْ سَقَى الشَّجَر والأرض أَسْقَى ، وللداعي لأرض بالسُّقيَا وغيرها أَسْقَى فقط » . وقال الأزهري : « العرب تقول لكلِّ مَا كَانَ مِنْ بُطُون الأنعام ، ومِن السَّماء أو نَهْرٍ يجري أَسْقَيْتُهُ ، أي : جعلته شُرْباً له ، وجعلت له منه مَسْقىً ، فإذا كان للشفة قالوا سَقَى ، ولم يَقُولُوا أَسقَى . وقال الفارسي : سَقَيْتُهُ حتى رَوِيَ ، وأَسْقَيْتُهُ نَهْرَاً ، وجعلته له شراباً . وقيل : سَقَاهُ إذا ناوله الإناء ليشرب منه ، ولا يقال : من هذا أَسْقَاهُ . وقرأ أبو رجاء : « يُسْقِيكُمْ » بضم الياء من أسفل ، وفي فاعله وجهان :

أحدهما : هو الله تعالى .

والثاني : أنه ضمير النِّعم المدلول عليه بالأنْعَامِ ، أي : نعماً تجعل لكم سَقْياً . وترى : « يَسْقِيكُمْ »بفتح الياء من أسفل قال ابن عطية : « وهي ضعيفة » .

قال الشيخ : « وضعفها عنده ـ والله أعلم ـ أنه أَنثَ في « نُسْقِيكُمْ » ، وذَكَّرَ في قوله : « مِمَّا فِي بُطُونِهِ » ولا ضعف من هذه الجملة ، لأن التذكير والتأنيث باعتبارين ، « قُلْتُ : وضعفها عنده ، من حيث المعنى ، وهو المقصود الامتنان على الخلق ، فنسبة السقي إلى الله تعالى هو الملائم ، لا نسبته إلى الأنعام . قوله : ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ يجوز أن تكون « مِنْ » للتبعيض ، وأن تكون لابتداء الغاية . وعاد الضمير هنا على الأنعام مفرداً مذكَّراً . قال الزمخشري : « ذكر سيبويه الأنعام في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على أفعال ، كقولهم : « ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ » ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً . وأما ﴿ فِي بُطُونِها ﴾في سورة المؤمنين[3] : فلأن معناه الجمع . ويجوز أن يقال في الأنعام وجهان :

---

(١) سورة المائدة آية ، (٦) .

(٢) تقدم .

(٣) آية ، رقم (٢١) .

أحدهما : أن يكون تكسير نَعَمْ ، كـ « أَجْبالِ » ، في « جَبَلٍ » ، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع ، كـ « نَعَـم » ، فإذا ذكر فكما يذكر « نَعَم » في قوله :

٣٠١٩ـ فِـي كُـلِّ عَـامٍ نَـعَـمٌ تَـحْـوونَـهُ يُـلْقِـحُـهُ قَـوْمٌ وَيَـنْـتِـجُـونَـهُ[1]

وإذا أنث ، فيه وجهان ، وأنه في معنى الجمع .

قال الشيخ : «أمـا ما ذكـره عن سيبويـه ففي كتابـه هذا البـاب وما كـان على مثال مَفَـاعل ومفـاعيل ، مـا نَصُّه[2] : « وَأَمَّا أَجْمَالٌ وفُلُوسٌ » فإنها تنصرف وما أشبهها ، لأنها ضارعت الواحِدَ ألاَ تَرَى أَنَّك تقول : أَقْوَالٌ وأَقَاوِيلُ ، وأَعْرَابٌ وأَعَارِيبُ ، وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ . فهذه الأحرف تخرج على مثال مَفَاعِل وَمَفَاعِيل ، كما يُخْرَجُ إليه الواحد إذا كُثِّر للجميع ، وأما مَفَاعِل ومفاعيل فلا يكسر فَيُخْرَجُ الجمعُ إلى بناءٍ غير هذا ، لأنَّ هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صُرفت » . ثم قال :[3] « وكذلك الْفُعولُ لو كُسِّرت ، مثل الْفُلُوس ، لأنْ تُجْمَع جمعاً لأخرجته إلى فَعَائِلَ ، كما تقـول جَدودٌ وجَدائدُ ، ورَكوبٌ ورَكَائبُ . ولو فعلت ذلك بـ « مفَاعِلَ ، وَمَفَاعيلَ » لم تجاوز هذا البناء . ويقول ذلـك أن بعض العرب تقول : أُنِيٌّ للواحد ، فيضُمُّ الألف ، وأَمَّا أَفْعَالٌ فقد تقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأَنْعَامُ ، قال الله عز وجل : « نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ » وقال أبو الخطاب : « سمعتُ مِن العَرَب مَنْ يقول : هَذَا ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ » . قال : والذي ذكر سيبويه هو الفرق بين مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ ، وبين أَفْعَال وفُعُول ، وإن كان الجميع أبنية للجمع ، من حيث إنَّ مفاعل ومفاعيل لا يجمعان ، وأَفْعَالاً وفُعُلاً قد يخرجان إلى بناء يشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ ، فَلَمَّا كَانَا قد يخرجان إلى ذلك انصرفا ، ولم ينصرف مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ لشبه ذَيْنك بالمفرد من حيثُ إنَّه يمكن جمعهما ، وامتناع هذين مِنْ ثَمَّ قَوَّى شبههما بالمفرد بأَنَّ بعض العرب يقول في : أَتَى ، أُتَى بضم الهمزة ، يعني أنه قد جاء نادراً « فُعُول » من غير المصدر المفرد ، وبأن بَعْضَ العرب قد توقـع أفعالاً للمفرد من حيث أفرد الضمير ، فيقول : هو الأَنْعَامُ ، وإنما ذلك على سبيل المجاز ، لأن الأَنْعَامَ في معنى النَّعَمُ والنَّعَمُ مُفْرَدٌ كما قال :

٣٠٢٠ـ تَـرَكْـنَـا الْـخَـيْـلَ والـنَّـعَـمَ الـمُـفَـدَّى وَقُـلْـنَـا : لِـلنِّـسَـاءِ بِـهَـا أَقِـيـمِـي[4]

ولذلك قال سيبويه : « وإنما أفعال قد يقع للواحد » . فقوله : قد يقع للواحد دليل على أنه ليس ذلك بالوضع ، فقول الزمخشري : أنه ذكره في الأسماء المفردة على أفعال تحريف في اللفظ . وفهم عن سيبويه ما لم يرد ، ويدل على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة نصَّ على أَنَّ أَفْعَالاً ليس من أبنيتها . قال سيبويه من باب ما لحقته الزيادة من نبات الثلاثة : وليس في الكلام « أُفعيلٌ » ، ولا أَفعولٌ ، ولا أُفَعال ، ولا أَفْعيل ، ولا أفعال . إلاَّ أَنْ يكسَّر عليه اسماً للجمع . قال : فهذا نصٌّ منه على أَنَّ « أَفعالاً » لا يكون في الأسماء المفردة . قُلْتُ : الذي ذكره الزمخشري هو ظاهر عبارة سيبويه ، وهو كافٍ في تسويغ عود الضمير مفرداً ، وإنْ كان « أفعال » قد يقع موقع الواحد مجازاً ، فإن ذلك ليس بضائر فيما نحن بصدده ، ولم يحرف لفظه ولم يفهم عنه غير مراده لما ذكرته من هذا المعنى الذي قصده ، وقيل : إنما ذكَّر الضمير ، لأنه يعود على البعض ، وهو الإناث ، لأن الذكور لا ألبان لها ، فكأن العبرة إنما هي في

---

(١) البيت لقيس بن حصـين وقيـل لغـيره انـظر الكتـاب (١/١٢٩) ، الإنصـاف (١/٦٢) ، الخزانـة (١/٤٠٧) ، الطبري (١٤/٨١) ، البحر (٥/٥٠٩) ، «اللسان نعم» .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٠٩) .

(٣) انظر الكتاب (٣/٢٢٩) .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) انظر مقرب ابن عصفور (١/٣٠٣) ، وهو من شواهد البحر (٥/٥٠٩) ، روح المعاني (١٤/١٧٦) .

بعض الأنعام ، وقال الكسائي : « أي في بطون ما ذُكر » . قال المبرد : « وهذا سائغ في القرآن ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ﴾[1] ـ ﴿ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ ﴾[2] . أي : ذكر هذا الشيء . وقال تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ أي : هذا الشيء الطالع ، ولا يكون هذا إلاَّ في التأنيث المجازي ، لا يجوز : « جاوبتك ذهب » ، قُلْتُ : وعلى ذلك خرج قوله :

٣٠٢١ ـ فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ[3]

أي : كأن المذكور ، وقيل : جمع تكسير فيما لا يعقل ، يعامل معاملة الجماعة ، ففي هذه السورة اعتبر معنى الجمع ، وفي سورة المؤمنين اعتبر معنى الجماعة ، ومن الأول قوله :

٣٠٢٢ ـ مِثْلُ الْفِرَاخِ نُتِفَتْ حَوَاصِلُهْ[4] .....

وقيل : لأنه يَسد مسدَّه واحد يفهم الجمع ، فإنه يسد مسدَّه نَعَم ، ونَعَم يفهم الجمع ومثله قوله :

٣٠٢٣ ـ وَطَابَ أَلْبَانُ اللِّقَاحِ وَبَرَدْ[5] .....

لأنه يسد مسدها «لَبن» ومثله قولهم : «هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وأَجْمَلُهُ» ، أي : أحسن فتى ، إلاَّ أنَّ هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعه . وذكر أبو البقاء ستة أوجه ، تقدم منها في غُضُون ما ذكرته خمسة ، والسادس : أن يعود على « الفَحْلِ » لأن اللّبن يكون من طَرْقِ الْفَحْلِ الناقةَ ، فأصل اللّبن ماء الْفَحْلِ ، قال : « هذا ضعيف ، لأن اللّبن وإنْ نُسِبَ إلى الْفَحْلِ ، فقد جمع البطون ، وليس فَحْلُ الأَنْعَامِ واحداً ، ولا للواحد بُطُون ، فإنْ قال : أراد الجنس فقد ذكَّر . يعني أنه قد تقدم أن التذكير باعتبار جنس الأَنْعَامِ فَلاَ حاجة إلى تقدير عوده على فَحْلِ المراد به الجنس . قُلْتُ : وهذا القول نقله مكي عن اسماعيل القاضي ، ولم يعقبه بنكير . قوله : ﴿ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ ﴾ يجوز فيه أوجه :

أحدها : أنه متعلق بالسقي على أنها لابتداء الغاية ، فإن جعلنا ما قبلها كذلك تعين أن يكون مجرورها بدلاً من مجرور « مِنْ » الأولى ، لئلا يتعلق عاملان متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد . وهو ممتنع ، وهو من بدل الاشتمال ، لأن المكان مشتمل على ما حلَّ فيه وإنْ جعلتها للتبعيض هَانَ الأمر .

الثاني ؛ أنها في محل نصب على الحال من « لَبَناً » إذ لو تأخرت لكانت مع مجرورها نعتاً له . قال الزمخشري : « وإنَّما قُدِّم ، لأنه موضع الْعِبْرَة ، فهو قَمِنٌ بالتقديم » .

الثالث : أنه مع مجرورها حال من الموصول قبلها . و « الْفَرْثُ » : فُضَالَةُ مَا يَبْقَى مِن الْعَلَفِ في الْكِرشِ وكَثِيْفُ ما يَبْقَى من الأكل في الْمَعيِّ ، ويقال : فَرَثَ كَبِدَهُ ، أي : فَتَّتَهَا وَأَفْرَثَ فُلاناً : أَوْقَعَهُ فِي بَلِيَّةٍ تَجْرِي مَجْرَى الْفَرْثِ . قوله : « لَبَناً » هو المفعول الثاني للسقي ، وقرىء : « سَيِّغاً » بتشديد الياء بزنة سيِّد ، وتصريفه كتصريفه . وخفَّف عيسى بن عمر نحو : « مَيتٌ ، وهَينٌ » . ولا يجوز أن يكون فَعْلا إذْ كان يجب أنْ يكونَ « سَوْغاً » كـ « قَوْلٍ » .

وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ وَأَوْحَىٰ

(١) سورة المزمل آية ، (١٩) .
(٢) سورة المدثر آية ، (٥٤) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٥/٥٠٨) ، روح المعاني (١٤/١٧٧) .
(٥) شعر .

رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾

قوله : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ . فيه أربعة أوجه .

أحدها : أنه متعلق بمحذوف فقدَّره الزمخشري : نسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب ، أي : من عصيرها ، وحذف لدلالة « نُسْقِيكُمْ » قبله عليه ، قال : « تَتَّخِذُونَ » بيان وكشف عن كيفية الإسقاء . وقدَّره أبو البقاء : وخلق لكم ، أو جعل لكم » . وما قدَّره الزمخشري أليق : لا يقال : لا حاجة إلى تقدير « لنُسْقِيكُمْ » ، بل إلى قوله « وَمِنْ ثَمَرَاتِ » عطف على قوله : « مِمَّا فِي بُطُونِهِ » فكيف عطف بعض متعلقات الفعل الأول على بعض ، كما تقول : « سَقَيْتُ زيداً من اللَّبن ومِن الْعَسَل » فلا تحتاج إلى تقدير فعل قبل قولك : من العسل لا يقال ذلك ، لأن «نُسْقِيكُمْ» الملفوظ به وقع تفسيراً لعِبْرَة الأنعام ، فلا يليق هذا به ، لأنه ليس من العِبْرَةِ المتعلقة بالأَنْعَامِ .

قال الشيخ[1] : وقيل : متعلق بـ « نُسْقِيكُمْ » فيكون معطوفاً على « مِمَّا فِي بُطُونِهِ » ، أو بـ « نُسْقِيكُمْ » محذوفة دلَّ عليها « نُسْقِيكُمْ » انتهى » . ولم يعقبه بنكير . وفيه ما قدمته آنفاً .

الثاني : أنه متعلق بـ « تَتَّخِذُونَ » و « مِنْهُ » تكرير للظرف توكيداً ، نحو : « زيدٌ في الدار فيها » قاله الزمخشري . وعلى هذا فالهاء في « مِنْهُ » فيها ستة أوجه :

أحدها : أنها تعود على المضاف المحذوف الذي هو العصير ، كما رجع في قوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ إلى الأهل المحذوف .

الثاني : أنها تعود على معنى « الثَّمَرَاتِ » ، لأنها بمعنى الثَّمَرِ .

الثالث : أنها تعود على « النَّخِيلِ » .

الرابع : أنها تعود على الجنس .

الخامس : أنها تعود على البعض .

السادس : أنها تعود على المذكور .

الثالث من ـ الأوجه الأول ـ : أنه معطوف على قوله « فِي الأَنْعَامِ » .

فيكون في المعنى خبراً عن اسم « إنَّ » في قوله : ﴿ وإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ﴾ التقدير : وإنَّ لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لعبرة ، ويكون في قوله « تَتَّخِذُونَ » بياناً وتفسيراً للعبرة ، كما أوقع « نُسْقِيكُمْ » تفسيراً لها أيضاً .

الرابع : أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، فَقَدَّرهُ الطبري : ومن ثمرات النخيل ما تتخذون . قال الشيخ[2] : « وهو لا يجوز على مذهب البصريين » قُلْتُ : وفيه نظر ، لأنَّ له أنْ يقول : ليست « مَا » هذه موصولة ، بل نكرة موصوفة ، وجاز حذف الموصوف والصفة جملة ، لأنَّ في الكلام «مِنْ» ، ومَتى كان في الكلام «مِنْ» اطرد الحذف

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/ ٥١٠) .

(٢) انظر المصدر السابق .

نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»، ولهذا نظرَّه مكي بقوله تعالى : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ﴾[١] أي : إلاَّ مَنْ له مَقَامُ، قال: فحذفت « مِنْ » لدلالة « مِنْ » عليها في قوله : « وَمَا مِنَّا » . « وَلَمَّا قدَّرَ الزمخشري الموصوف ، قدَّره : ثَمَرٌ تتخذون منه ، ونظَّره بقوله :

٣٠٢٤ - تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْقَى الْبَشَرْ[٢] .....

تقديره : بكفي رجل . إلاَّ أَنَّ الحذف في البيت شاذٌ لعدم « مِنْ » . وَلَمَّا ذكر أبو البقاء هذا الوجه قال : « وقيل : هو صفة لمحذوف تقديره : شيئاً تتخذون منه بالنصب ، أي : وإنَّ من ثمرات النخيل . وإنْ شئتَ « شَيءٌ » بالرفع بالابتداء ، و « من ثَمَرَاتِ » خبره » . والسَّكَرُ ـ بفتحتين ـ : فيه أقوال :

أحدها : أنه مِنْ أسماء الْخَمْرِ ، كقوله :

٣٠٢٥ - بِئْسَ الصُّحَاةُ وَبِئْسَ الشَّرْبُ شَرْبُهُمُ إِذَا جَرَى مِنْهُمُ الْمُزَّاءُ والسَّكَرُ[٣]

الثاني : أنه في الأصل مصدر ، ثم سُمِّي به الخمر ، يقال : سَكَرَ يَسْكَرُ سُكْراً ، نحو : رَشَدَ يَرْشَدُ رُشْداً وَرَشَداً ، قال :

٣٠٢٦ - وَجَاؤُنَا بِهِمْ سُكُرٌ عَلَيْنَا فَأَجْلَى الْيَوْمُ وَالسَّكْرَانُ صَاحِي[٤]

قاله الزمخشري .

الثالث : أنه اسم لِلْخَلِّ بِلُغَةِ الْحَبَشَةِ . قاله ابن عباس .

الرابع : أنه اسم للعصير ما دام حُلْواً ، كأنه سُمِّي بذلك لمآله لذلك لو تُرِكَ .

الخامس : أنه اسم لِلطَّعْمِ ، قاله أبو عبيدة ، وأنشد :

٣٠٢٧ - جَعَلْتُ أَعْرَاضَ الْكِرَامِ سَكَراً[٥] .....

أي : تَنَفَّلْتُ بأعراضهم . وقيل في البيت : إنه مِن الْخَمْرِ ، وأنه إذا انتهك أعراض الناس كأنه يخمر بها . وقوله : « وَرِزْقاً حَسَناً » يجوز أن يكون من عطف المتغايرات ، وهو الظاهر . وفي التفسير : أنه كالترتيب والخلِّ ونحو ذلك ، وأن يكون من عطف الصفات بعضها على بعض ، أي : تتخذون منه ما يجمع بين السّكر والرزق الحسن كقوله :

٣٠٢٨ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ .....[٦]

قوله : ﴿ أَنِ اتَّخِذِي ﴾ .

يجوز أنْ تكون مفسرة ، وأنْ تكون مصدرية ، استشكل بعضهم[٧] كونها مفسرة ، قال : لأنَّ الوحي هنا ليس فيه

---

(١) سورة الصافات آية ، (١٦٤) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت للأخطل انظر ديوانه ( ) ، القرطبي (١٢٨/١٠) ، البحر المحيط (٥١٠/٥) ، روح المعاني (١٧٩/١٤) .
(٤) انظر البحر المحيط (٥١١/٥) ، روح المعاني (١٧٩/١٤) ، التهذيب واللسان «سكر» .
(٥) انظر مجاز القرآن (٣٦٣/١) ، البحر (٥١١/٥) ، الكشاف (٢/) ، اللسان «سكر» .
(٦) تقدم .
(٧) انظر البحر المحيط (٥١١/٥) ،

معنى القول ، إذ هو إلهام لا قول فيه . وفيه نظر ، لأن القول لكل شيء بحسبه . والنحل تذكر وتؤنث على قاعدة أسماء الأجناس ، والتأنيث فيه لغة الحجاز وعليها جاء « أنِ اتَّخِذِي » . وقرأ ابن وثاب : « النحَل » بفتح الحاء فيحتمل أن تكون لغة مستقلة ، وأن تكون اتباعاً . و « مِنَ الْجِبَالِ » مِنْ : فيه للتبعيض ، إذ لا يتهيأ لها ذلك في كل جبل ولا شجر . وتقدم القول في « يَعْرِشُونَ » ومن قرأ بالكسر والفتح في الأعراف . ٣٣٩/٣ ـ آ ر ج (١٣٧)

ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۗ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٧٠﴾ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ ۚ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُوا۟ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ۚ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٧١﴾ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ ذُلُلًا ﴾ .

جمع ذَلُولٍ ، ويجوز أن يكون حالاً من « السُّبُلِ » أي : ذللها لها الله تعالى ، كقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً ﴾[1] ، وأن يكون حالاً من فاعل « اسْلُكِي » ، أي : مطيعة منقادة . وفي التفسير المعيشان المنقولان وانتصاب « سُبُلَ » يجوز أن يكون في الظرفية ، أي : فاسلكي ما أكلت في سبل ربك ، أي : في مسالكه التي يَحيلُ فيها بقدرته النَّور ونحوه ، عَسَلاً ، وأن يكون مفعولاً به ، أي : اسلكي الطرق التي أفهمك وعلمك في عمل العسل . و « مِنْ » في « مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ » يجوز أن تكون تبعيضية ، وأن تكون للابتداء على معنى أنها تأكل شيئاً ينزل من السماء شبه الترنجبين على ورق الشجر وثمارها ، لا أنها تأكل نفس الثمرات . وهو بعيد جداً . قوله : « يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا » التفات وإخبار بذلك ، ولو جاء على الكلام الأول لقيل : مِن بطونك . والهاء في « فِيهِ » تعود على « شَرَابٌ » ، وهو الظاهر ، وقيل : تعود على القرآن .

قوله : ﴿ لِكَيْ لاَ ﴾ . في هذا الكلام وجهان :

أحدهما : أنها لام التعليل ، و « كَي » بعدها مصدرية ليس إلاَّ ، وهي ناصبة بنفسها للفعل بعدها ، ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور باللام متعلقة بـ « يُرَدُّ » . وقال الحوفي : « إنها لام كي ، وكي للتأكيد» . وفيه نظر ، لأنَّ اللام للتعليل ، وكي مصدرية لا إشعار لها بالتعليل والحالة هذه . وأيضاً فعملهما مختلف .

والثاني : أنها لام الصيرورة . قوله : « شَيْئاً » يجوز فيه التنازع ، وذلك أنه تقدمه عاملان « يَعْلَمَ ، وعِلْمٍ » . فعلى رأي البصريين ـ وهو المختار ـ يكون منصوباً بـ « عِلْمٍ » ، وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ « يَعْلَمَ » وهو مردود ، إذ لو كان كذلك لأضمر في الثاني ، فكان يقال : لكي لا يعلم بعد علم إياه شيئاً .

---

(١) سورة الملك آية ، (١٥) .

قوله : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ . في هذه الجملة أوجه :

أحدها : أنها على حذف أداة الاستفهام ، تقديره : أفهم فيه سواء ، ومعناه النفي ، أي : ليسوا مستوين فيه .

الثاني : أنها إخبار بالتساوي ، بمعنى أن ما يطعمونه ويلبسونه لمماليكهم ، إنما هو رزقي أجريته على أيديهم ، فهم فيه سواء .

الثالث : قال أبو البقاء : « أنها واقعة موقع الفعل » . ثُمَّ جوّز في ذلك الفعل وجهين :

أحدهما : أنه منصوب في جواب النفي ، تقديره : فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم ، فيستووا .

والثاني : أنه معطوف على موضع « بَرادِّي » ، فيكون مرفوعاً ، تقديره : فما الذين فضلوا يردون ، فما يستَوُون » . وقرأ أبو بكر « تَجْحَدُونَ » بالخطاب ، مراعاة لقوله « بَعْضَكُمْ » ، والباقون بالغيبة ، مراعاة لقوله : « فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُواْ » .

قوله : ﴿ وَحَفَدَةً ﴾ . في « حَفَدَةً » أوجه :

أظهرها : أنه معطوف على « بَنِينَ » بقيد كونه من الأزواج ، وفسَّر هذا بأنه أولاد الأولاد .

الثاني : أنه من عطف الصفات لشيء واحد ، أي : جعل لكم بنين خدماً ، والْحَفَدَةُ : الْخَدَمُ .

الثالث : أنه منصوب بـ « جَعَلَ » مقدَّرة . وهذا عند مَنْ يفسر الحفدة بالأعوان والأصهار ، وإنما احتيج إلى تقدير جَعَلَ ، لأن جعل الأولى مقيدة بالأزواج والأعوان والأصهار ليسوا من الأزواج . والْحَفَدَةُ : جمع حَافِدٍ كـ « خَادِمٍ وخَدَم » ، وفيهم للمفسرين أقوال كثيرة ، واشتقاقهم من قولهم : حَفَدَ يَحْفِدُ حَفْداً وحُفُوداً وحَفَداناً . أي : أَسْرَعَ فِي الطَّاعِةِ . وفي الحديث : « وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِد » . أي : نُسْرِعُ فِي طاعتك قال الأعشى :

٣٠٢٩ ـ كَلَّفْتُ مَجْهُولَهَا نُوقاً يَمَانِيَةً ... إِذَا الْحُدَاةُ عَلَى أَكْسَائِهَا حَفَدُواْ[1]

وقال الآخر :

٣٠٣٠ ـ حَفَدَ الْوَلاَئِدُ حَوْلَهُنَّ وَأُسْلِمَتْ ... بِأَكُفِّهِنَّ أَزِمَّةُ الأَجْمَالِ[2]

ويستعمل « حَفَدَ » أيضاً متعدياً ، يقال : حَفَدَنِي فهو حَافِدٌ ، وأنشد :

٣٠٣١ ـ يَحْفِدُونَ الضَّيْفَ فِي أَبْيَاتِهِمْ ... كَرَماً ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذُلِّ[3]

وحكى أبو عبيدة أنه يقال : أَحْفَدَ رباعياً ، وقال بعضهم : الْحَفَدَةُ : الأَصْهَارُ ، وأنشد :

٣٠٣١ ـ فَلَوْ أَنَّ نَفْسِي طَاوَعَتْنِي لأَصْبَحَتْ ... لَهَا حَفَدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرُ

---

(١) انظر البيت في البحر (٥/٥٠٠) ، القرطبي (١٠/١٤٣) ، التهذيب كسا (١٠/٣١٠) .

(٢) .

(٣) البيت لجميل انظر البحر المصدر السابق والقرطبي المصدر السابق وروح المعاني (١٤/١٩٠) ، التهذيب واللسان «حفد» وانظر مجاز القرآن (١/٣٦٤) .

وَلَـكِـنَّـهَـا نَـفْسٌ عَـلـيَّ أَبِـيَّـةٌ عَـيُـوفٌ لأَصـهَـارِ الـلِّئَـامِ قَـذُورُ[1]

ويقال : سَيْفٌ مُحْتَفِدٌ ، أي : سَرِيعُ الْقَطْعِ . وقال الأصمعي : أَصْلُ الْحَفْدِ مُقَارَبَة الْخَطْوِ . و«مِنْ» في « مِن الطَّيِّبَاتِ » للتبعيض .

وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾

قوله : ﴿ شَيْئاً ﴾ . فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر ، أي : لا يملك لهم مُلْكاً ، أي : شيئاً من الملك .

والثاني : أنه بدل من « رِزْقاً » أي : لا يملك لهم شيئاً . وهذا غير مفيد ، إذ من المعلوم أَنَّ الرزق شيء من الأشياء . ويؤيد ذلك أن البدل يأتي لأحد معنيين البيان أو التأكيد . وهذا ليس فيه بيان ، لأنه أعم ولا تأكيد .

الثالث : أنه منصوب بـ « رِزْقاً » على أنه اسم مصدر ، واسم المصدر على خلاف في ذلك . ونقل مكي : أَنَّ اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلاَّ في شِعْرٍ . قُلْتُ : وقد اختلف النقلة عن البصريين ، فمنهم مَنْ نقل المنعَ ، ومنهم من نقل الجواز . وقد ذكر الفارسي انتصابه بـ«رِزْقاً» كما تقدم ، وردَّ عليه ابن الطراوة بأن الرزق اسم المرزوق ، كَالرَّعْيِ والطَّحْنِ . ورُدَّ على ابن الطراوة بأن الرزق بالكسر أيضاً مصدر . وقد سُمِعَ فيه ذلك . قُلْتُ : فظاهر هذا أنه مصدر بنفسه لا اسم مصدر . وقوله : ﴿ مِنَ السَّمَاوَاتِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بـ « يَمْلِكُ » وذلك على الإعرابين الأولين في نصب « شَيْئاً » .

الثاني : أنه مُتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «رِزْقاً» .

الثالث : أن يتعلق بنفس « رِزْقاً » إنْ جعلناه مصدراً . وقال ابن عطية ـ بعدما ذكر أعمال المصدر منوناً ـ : « والمصدر يعمل مضافاً باتفاق ، لأن فيه تقدير الانفصال ، ولا يعمل إلا إذا دخله الألف واللام ، لأنه قد تَوَغَّلَ في حال الأسماء وبعد عن الفعلية ، وتقدير الانفصال في الإضافة حسن عمله . وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشاعر :

٣٠٣٣ ـ ضَـعِـيـفُ الـنِّـكَـايَـةِ أَعْـدَاءَهُ ..... [2]

٣٠٣٤ ـ ..... فَلَمْ أَنْكِلْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعَا[3]

قال الشيخ[4] : أما قوله : باتفاق ، إن عنى من البصريين فصحيح ، وإن عنى من النحويين فليس بصحيح ، إذ

---

(١) البيتان لجميل انظرهما : البحر (٥/٥٠٠) ، القرطبي (١٠/١٤٤) ، روح المعاني (١٤/١٩٠) .

(٢) تقدم .

(٣) جزء من عجز بيت وهو :

لـقـد عـلـمـت أولى المـغـيرة أنـني

لحقت .....

انظر الكتاب (١/١٩٢) ، المقتضب (١/١٥٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٩) ، الهمع (٢/٩٣) ، الدرر (٢/١٢٥) ، الأشموني (٢/١٠٠) ، الخزانة (٨/١٢٩) ، البحر (٥/٥١٦) .

(٤) انظر البحر المحيط (٥/٥١٦) .

قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يعمل ، فإنْ وُجِدَ بعده منصوب أو مرفوع قدر له عاملاً ، وأما قوله : في تقدير الانفصال فليس كذلك ، إلاَّ أنْ تكون إضافته غير محضة ، كما قال به ابن الطراوة ، وابن برهان ومذهبهما فاسد ، لأن هذا المصدر قد نعت وأكد بالمعرفة . وقوله : لا تعمل إلى آخره ناقصة لقوله : وقد جاء عاملاً إلى آخره . قُلْتُ : فغاية ما في هذا أنه نحا إلى أقوال قال بها غيره . وأما المناقضة فليست صحيحة ، لأنه عنى أولاً أنه لا يعمل في السعة ، وثانياً ، أنه قد جاء عاملاً في الضرورة . ولذلك قَيَّدَهُ فقال : قال الشاعر . قوله : ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ يجوز في الجملة وجهان : العطف على صلة « ما » والإخبار عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستئناف ، ويكون قد جمع الضمير العائد على « ما » باعتباره معناها ، إذ المراد بذلك آلهتهم ، ويجوز أن يكون الضمير عائداً على العابدين .

﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٧٧﴾ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾

قوله : ﴿ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ ﴾ .

يجوز في « مَنْ » هذه أنْ تكون موصولة ، وأنْ تكون موصوفة ، واختاره الزمخشري ، قال : « كأنه قِيل : وحراً رزقناه ، ليطابق « عَبْداً » ومحلها النصب عطفاً على « عَبْداً » ، وقد تقدم الكلام في المثل الواقع بعد « ضَرَبَ » . قوله : ﴿ سِرّاً وجَهْراً ﴾ يجوز أن يكون منصوباً على المصدر ، أي : انفاق سرٍ وجهرٍ ، ويجوز أن يكون حالاً . قوله : ﴿ هل يستوون ﴾ إنما جمع الضمير ، وأن تقدمه اثنان ، لأن المراد جنس العبيد والأحرار المدلول عليهما ، بـ « عَبْد » وبـ « مَنْ رَزَقْنَاهُ » ، وقيل : على الأغنياء والفقراء المدلول عليهما أيضاً ، وقيل : اعتباراً بمعنى « مَنْ » ، فإن معناها جمع ، راعى معناها بعد أنْ راعى لفظها .

قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

حذف مفعول العلم اختصاراً أو اقتصاراً . والْكَلُّ : الثِّقلُ ، والْكَلُّ : العِيالُ ، والجمع كَلُولٌ ، والْكَلُّ مَنْ لاَ وَلَدَ لَه ، والْكَلُّ أيضاً الْيَتِيمُ سُمِّيَ بذلك لثقله على كَافِلِهِ ، قال :

٣٠٣٥ ـ أَكُـولٌ لِـمَـالِ الْـكَـلِّ قَـبْـلَ شَـبَـابِـهِ إِذَا كَـانَ عَـظْمُ الْكَـلِّ غَيْـرَ شَـدِيـدِ[1]

قوله : ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ .

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥١٨/٥) ، القرطبي (١٤٩/١٠) ، التهذيب كل (٤٤٦/٩) .

شرط وجزاؤه . وقرأ ابن مسعود وابن وثاب وعلقمة « يُوَجِّهْ » بهاء واحدة ساكنة للجزم ، وفي فاعله وجهان :

أحدهما : أنه ضمير البارىء تعالى ، ومفعوله محذوف ، تقديره كقراءة العامة .

والثاني : أنه ضمير الأبكم ، ويكون « يُوَجِّهْ » لازماً بمعنى : يَتوجَّهُ . يقال : وَجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنىً . وقرأ علقمة أيضاً ، وطلحة كذلك ، إلاَّ أنه يضم الهاء وفيها أوجه :

أحدهما : أن « أَيْنَمَا » ليست هنا شرطية ، و « يُوَجِّهُ » خبر مبتدأ مضمرٍ ، أي : أينما هو يوجه أي الله تعالى ، والمفعول محذوف أيضاً ، وحذفت الياء من قوله : « لاَ يَأْتِ » تخفيفاً ، كما حذفت في قوله : « يَوْمَ يَأْتِ » و « إِذَا يَسْرِ » .

والثاني : أَنَّ لام الكلمة حذفت تخفيفاً لأجل التضعيف ، وهذه الهاء هي هاء الضمير . ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي .

والثالث : أن « أَيْنَما » أهملت حَمْلاً على إذا لِمَا بينهما من الأُخوة في الشرط ، كما حملت إذا عليها في الجزم من بعض المواضع . وحذفت الياء من « يَأْتِ » تخفيفاً أو جزماً على التَّوهم ، ويكون « يُوَجِّه » لازماً بمعنى يَتوجَّهُ كما تقدم ، وقرأ عبد الله أيضاً ، وقال أبو حاتم ـ وقد حكى هذه القراءة ـ : « هذه ضعيفة ، لأَنَّ الجزم لازم . « وكأنه لم يعرف توجيهها . وقرأ علقمة وطلحة « يُوَجَّهْ » بهاء واحدة ساكنة للجزم ، والفعل مبني للمفعول وهي واضحة ، وقرأ ابن مسعود أيضاً « تُوَجِّههُ » كالعامة ، إلاَّ أنه بتاء الخطاب ، وفيه التفات ، وفي الكلام حذف ، وهو حذف المقابل ، لقوله « أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ » كأنه قيل : والآخر ناطق متصرف في ماله ، خفيف على مولاه ، أينما يوجهه يأت بخير ، ودلَّ على ذلك قوله « هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ » ونقل أبو البقاء أنه قرىء : « أَيْنَما تَوَجَّهَ » فِعْلاً ماضياً ، فاعله ضمير الأَبْكَمِ ، وهو قوله : « وَمَنْ يَأْمُرُ » الراجح أَنْ يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المرفوع في « يَسْتَوِي » وسوَّغه الفصل بالضمير والنصب على المَعِيَّةِ مَرْجُوح . « وهُوَ عَلَى صِرَاطٍ » الجملة إمَّا استئناف ، أَوْ حال .

قوله : ﴿ **أَوْ هُوَ أَقْرَبُ** ﴾ .

أي : أو أمر فالضمير للأمر ، والتقدير : أو أمر الساعة أقرب من لمح البصر .

قوله : ﴿ **لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً** ﴾ .

الجملة حال من مفعول « أَخْرَجَكُمْ » ، أَي أخرجكم غير عالمين شيئاً . و « شَيْئاً » إمَّا مصدر ، أي : شيئاً من العلم ، وإمَّا مفعول به . والعلم ـ هنا ـ العرفان . وقد تقدم الكلام في ﴿ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ في سورة النساء[1] . قوله : « وَجَعَلَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أَخْرَجَكُمْ » فيكون داخلاً فيما أخبر به عن المبتدأ ، ويجوز أن يكون مستأنفاً . و « الأَفْئِدَةَ » جمع فُؤَادٍ . وقد تقدم . وقال الرازي : « إنما جمع قِلَّةٍ ، لأن أكثر الناس مشغولون بأفعال بهيمية ، فكأنهم لا فؤاد لهم » . وقال الزمخشري : إنه من الجموع التي استعملت للقلة والكثرة ، فلم يسمع فيها غير القلة ، نحو : شُسُوعٌ فإنها للكثرة ، وتستعمل في الْقِلَّةِ ، ولم يسمع غير شُسُوعٍ » . قال[2] : وفيه نَظَرٌ ، سُمِعَ منهم أَشْسَاعٌ ، فكان ينبغي أن يقول غُلِّبَ شُسُوعٌ » .

---

(١) آية ، رقم (٢٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٢٢) .

أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٧٩﴾ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٨٠﴾ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴿٨١﴾ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٣﴾ وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴿٨٤﴾

قوله : ﴿ مَا يُمْسِكُهُنَّ ﴾ .

يجوز أن تكون حالاً من الضمير المستتر في « مُسَخَّرَاتٍ » ، ويجوز أن يكون من « الطَّيْرِ » ، ويجوز أن تكون مستأنفة .

قوله : ﴿ سَكَناً ﴾ .

يجوز أن يكون مفعولاً أول على أنَّ الجعل تصيير ، والمفعول الثاني أحد الجارين قبله ، ويجوز أن يكون الجعل بمعنى الخلق ، فيتعدى لواحد ، وإنما وَحَّدَ السَّكَنَ ، لأنه بمعنى ما يسكنون فيه ، قاله أبو البقاء . وقد يقال : إنه في الأصل مصدر ، وإليه ذهب ابن عطية فتوحيده واضح ، إلاَّ أنَّ الشيخ منع كونه مصدراً ، ولم يذكر وجه المنع ، وكأنه اعتمد على قول أهل اللغة : السَّكَنُ : فَعْلٌ بمعنى مَفْعُولٍ ، كالْقَبْضِ بمعنى الْمَقْبُوضِ ، والنَّقْضِ بمعنى الْمَنْقُوضِ . وأنشد الفراء :

٣٠٣٦ ـ جَاءَ الشِّتَاءُ وَلَمْ اتَّخِذْ سَكَناً يَا وَيْحَ نَفْسِي مِنْ حَفْرِ الْقَرامِيصِ (١)

قوله : « يَوْمَ ظَعْنِكُمْ » قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين والباقون بإسكانها وهما لغتان بمعنى كـ « النَّهَرِ ، والنَّهْرِ » وزعم بعضهم(٢) : أنَّ الأصل الفتح والسكون تخفيف ، لأجل حرف الحلق كـ « الشَّعَرِ والشَّعْرِ » . قوله : « أَثَاثاً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب عطفاً على « بُيُوتاً » ، أي : وجعل لكم من أصوافها أثاثاً ، وعلى هذا فيكون قد عطف مجروراً على مجرورٍ ، ومنصوباً على منصوب ، ولا فصل هنا بين حرف العطف والمعطوف حينئذ ، وقال أبو البقاء : « وقد فصل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور ، وهو قوله : « وَمِنْ أَصْوَافِهَا » ، وهو ليس بفصل مُسْتَقْبَحٍ ، كما زَعَم في الإيضاح ، لأنَّ الجار والمجرور مفعول ، وتقديم مفعول على مفعول قياس » . وفيه نظر ، لِمَا عرفت من أنه

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٥٢٣) ، روح المعاني (١٤/) ، اللسان «قرمص» .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٢٣) .

عطف مجرور على مثله ، ومنصوب على مثله .

والثاني : أنه منصوب على الحال ، ويكون قد عطف مجروراً على مثله تقديره : وجعل لكم من جلود الأنعام ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها بيوتاً حال كونها أثاثاً ، ففصل بالمفعول بين المتعاطفين ، وليس المعنى على هذا ، إنما هو على الأول . وقوله : ﴿ **كَلَمْحِ الْبَصَرِ** ﴾ اللَّمْحُ : مصدر لَمَحَ يَلْمَحُ لَمْحاً وَلَمَحَاناً ، أي : أَبْصَرَ بِسُرْعَةٍ . وقيل : أصله من لَمْحِ الْبَرْقِ . وقولهم : « لأُرِيَنَّك لَمْحاً بَاصِراً» ، أي : أَمْراً وَاضِحاً . وقوله : « فِي جَوِّ السَّمَاءِ » الْجَوُّ : الْهَوَاءُ ، وهو ما بين السَّماءِ والأَرْضِ . قال :

٣٠٣٧ ـ فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلاَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[١]

وقيل[٢] : الْجَوُّ ما يلي الأرضَ فِي سَمْتِ الْعُلُوِّ . واللَّوْح والسُّكَاكُ أَبْعَدُ مِنْهُ . وقوله : «ظَعْنِكُمْ» مصدر ظَعَنَ ، أي : ارْتَحَلَ ، والظعِينَةُ : الْهَوْدَجُ فيهِ الْمَرْأَةُ ، وإلاَّ فهو مَحْمَلٌ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيل للَمرْأَةِ ظعِيْنَةٌ . وقال أهل اللغة : الأَصْوَافُ لِلضَّأْنِ ، والأَوبَارُ للإبل ، والشَّعْرُ لِلْمَعِز . والأَثَاثُ : مَتَاعُ الْبَيْتِ إذا كان كثيراً ، وأصله : من أَثَّ الشَّعْرُ والنَّباتُ إذا كَثُفَا وَتَكَاثَرا ، قال امرؤ القيس :

٣٠٣٨ ـ وَفَرْعٍ يَغْشَى الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيْثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ[٣]

ونساء أَثَائِثُ ، أي : كثيرات اللَّحْم ، كأنَّ عليهن أَثَاثاً ، وَتَأَثَّثَ فُلانٌ : كَثُرَ أَثَاثُهُ . وقال الزمخشري : الأَثَاثُ : ما جَدَّ مِنْ فَرْشِ الْبيتِ ، والخُرْثِيّ ما قَدِمَ مِنْهَا ، وأنشد :

٣٠٣٩ ـ تَقَادَمَ الْعَهْدُ مِنْ أُمِّ الْوَلِيدِ بِنَا دَهْراً وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ خُرْثِيّا[٤]

وهل له واحد من لفظه ؟ قال الفراء : لا . وقال أبو زيد : « واحده أَثَاثَةٌ ، وجمعه في القلة « أَثَثَّه » كـ« بَتَّاتٍ وأَبِتَّةٍ » .

قال الشيخ[٥] : وفي الكثير على : أُثُثٍ . وفيه نظر لأن « فَعَّالاً » المضعف يلزم جمعه على « أَفْعِلة » في القلة والكثرة ، ولا يجمع على « فُعُلٍ » إلاَّ في لفظتين شَذَّتَا ، وهما : « عُيُنٌ ، وَحُجُجٌ ، جمع عَيَّانٍ وحَجَّاجٍ . وقد نصَّ النحاة على منع القياس عليهما ، فلا يجوز : زِمَّامٌ وزُمُمٌ ، بل أَزِمَّةٌ . وقال الخليل : الأَثَاثُ والْمَتَاعُ واحد وجمع بينهما لاختلاف لفظهما ، كقوله :

٣٠٤٠ ـ ..... وَأَلْقَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْنَا[٦]

٣٠٤١ ـ ..... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ والْبُعْدُ[٧]

قوله : ﴿ **أَكْنَاناً** ﴾ .

جمع « كِنٍّ » وهو ما حفظ من الرِّيحِ والْمَطَرَ ، وهو في الْجَبلِ : الْغَارُ . قوله : « تَقِيْكُمُ الْحَرَّ » قيل : حذف

---

(١) تقدم .
(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥١٨) .
(٣) تقدم .
(٤) البيت للحسن بن علي الطوسي أمالي ابن الشجري (١/٩٩) ، الكشاف (٢/) .
(٥) انظر البحر المحيط (٥/٥١٨) .
(٦) تقدم .
(٧) تقدم .

المعطوف لفهم المعنى ، أي : والبرد .

٣٠٤٢ ـ كَـأَنَّ الْـحَصَى مِنْ خَـلْفِهَـا وَأَمَـامِـهَـا إِذَا حَـذَفَـتْـهُ رِجْـلُهَـا خَـذْفَ أَعْسَـرَا[1]

أي : ويدها . وقيل : لا حاجة إلى ذلك ، لأن بلادهم حارة . وقال الزجاج : اقتصر على ذكر الحر ، لأن ما يقيه يقي البرد . وفيه نظر ، للاحتياج إلى زيادة كثيرة لوقاية البرد . قوله : « كَذَلِكَ يُتِمُّ » أي : مثل ذلك الإتمام السابق يتم نعمته عليكم في المستقبل . وقرأ ابن عباس « تَتِمُّ » بفتح التاء الأولى ، « نِعْمَتُهُ » بالرفع على الفاعلية ، وقرأ أيضاً : « نِعَمُهُ » جمع نِعْمَةٍ مضافة لضمير الله تعالى . وعنه : « لَعَلَّكُمْ تَسْلَمُونَ » بفتح التاء ، واللام مضارع « سَلَمَ » من السَّلَامةِ ، وهو مناسب لقوله : « تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ » فإنَّ المراد به الدروع الملبوسة في الحرب .

قوله : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ .

يجوز أن يكون ماضياً ، ويكون التفاتاً من الخطاب المتقدم ، وأن يكون مضارعاً ، والأصل : تقولوا بتاءين ، فحذف ، نحو : « تَنَزَّلُ » ، و « تَذَكَّرُونَ » ، ولا التفات على هذا ، بل هو جارٍ على الخطاب السابق . قوله : « فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ » هو جواب الشرط ، وفي الحقيقة جواب الشرط محذوف ، أي : فأنت معذور ، وأتى ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ، وذلك لأن تبليغه سبب عذره ، فأقيم السبب مقام المسبب .

قوله : ﴿ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾ .

جيء بـ « ثُمَّ » هنا للدلالة على أَنَّ انكارهم أمر مستبعد بعد حصول المعرفة لأن مَنْ عَرَف النعمة حقّه أن يعترف لا أَنْ يُنْكِرَ .

قوله : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنه منصوب بإضمار « أذكر » .

الثاني : بإضمار « خَوْفِهِمْ » .

الثالث : تقديره : ويوم نبعث ، وقعوا في أمر عظيم .

الرابع : أنه معطوف على ظرف محذوف ، أي : ينكرونها اليوم ، ويوم نبعث . قوله : «ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ » . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : ما معنى « ثُمَّ » هذه ؟ قُلْتُ : معناه : أنهم يُمْنَعُونَ بعد شهادة الأنبياء بما هو أطمّ منه ، وهو أنهم يمنعون الكلام فلا يؤذن لهم في إلقاء معذرة ولا إدلاء بحجة انتهى . ومفعول الإذن محذوف ، أي : لا يؤذن لهم في الكلام ، كما قاله الزمخشري ، أو في الرجوع إلى الدنيا . قوله : ﴿ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾أي : لا تزال عتابهم ، وهي ما يعتبون عليها ويلامون ، يقال : اسْتَعْتَبْتُ فُلَاناً ، بمعنى : أَعْتَبْتُهُ ، أي : أَزَلْتُ عُتْبَاهُ ، واسْتَفْعَلَ بمعنى أَفْعَل غير مستنكر ، قالوا : اسْتَدْنَيْتَ فلاناً وَأَدْنَيْتَهُ بمعنى واحد وقيل[2] : السين على بابها من الطلب ، ومعناه : أنهم لا

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٢٥) .

يسألون أَنْ يرجعوا عمَّا كانوا عليه في الدنيا ، فهذا استعتاب معناه طلب عتابهم . وقال الزمخشري : « وَلَا هُمْ يُسْتَرْضَونَ ، أي : لا يقال لهم ارضوا ربكم ، لأنَّ الآخرة ليست بدار عمل » . وسيأتي لهذا مزيد بيان إنْ شاء الله في سورة حمّ السجدة ، لأنه أليق به ، لاختلاف القراء فيه .

وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴿٨٥﴾ وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ شُرَكَآءَهُمْ قَالُوا۟ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ شُرَكَآؤُنَا ٱلَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا۟ مِن دُونِكَ ۖ فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٨٦﴾ وَأَلْقَوْا۟ إِلَى ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ ٱلسَّلَمَ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٨٧﴾ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يُفْسِدُونَ ﴿٨٨﴾ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾

قوله : ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ ﴾ .

هذه الفاء ، وما في حيزها جواب « إذا » ، ولا بد من إضمار مبتدأ قبل هذه الفاء ، أي : فهو لا يخفف ، لأن جواب « إذا » متى كان مضارعاً لم يحتج إلى فاء سواء كان موجباً ، كقوله تعالى : ﴿ إذا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ ﴾ [1] أم منفياً ، نحو : « إذا جاءَ زيدٌ لا نكرمك » .

قوله : ﴿ السَّلَمَ ﴾ .

العامة على فتح السين واللام ، وقرأ أبو عمرو في رواية بسكون اللام ، ومجاهد بضم السين واللام . كأنه جمع سَلَامٍ ، نحو : قَذَال وقُذُلٌ . والسَّلامُ والسِّلمُ واحد ، وقد تقدم الكلام عليهما في سورة النساء [2] .

قوله : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

يجوز أن يكون مبتدأ ، والخبر « زِدْنَاهُمْ » وهو واضح . وجوَّز ابن عطية أن يكون « الَّذِينَ كَفَرُوا » بدلاً من فاعل « يَفْتَرُونَ » ، ويكون « زِدْنَاهُمْ » مستأنفاً ، ويجوز أن يكون « الَّذِينَ كَفَرُوا » نصباً على الذم ، أو رفعاً عليه ، فيضمر الناصب والمبتدأ وجوباً .

قوله : ﴿ تِبْيَانًا ﴾ .

يجوز أن يكون في موضع الحال ، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله . وهو مصدر ، ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة إلَّا لفظتان : هذا ، وتِلْقَاء ، وفي الأسماء كثير ، نحو : التِّمْسَاحُ والتِّمْثَالُ ، وأما المصادر فقياسها فتح الأول دلالة على التكثير ، كـ «التَّطْوَافِ» ، و«التَّجْوَالِ» . وقال ابن عطية : إن التبيان اسم ، وليس بمصدر . والنحويون على خلافه . قوله : ﴿ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ متعلق بـ « بُشْرَى » وهو متعلق من حيث المعنى بـ « هُدىً وَرَحْمَةً »

---

(١) آية .

(٢) آية .

أيضاً . وفي جواز كـون هذا من التنازع نظر ، من حيث لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف حال إعمالك غير الثالث فتأمله ، وقياس مَنْ جَوَّز التنازع في فعل التعجب والتزم إعمال الثاني لئلا يلزم الفصل أن يجوز هذا على هذه الحالة .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٩٢﴾ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٥﴾

قوله : ﴿ وإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ﴾ .

مصدر مضاف لمفعوله ، ولم يذكر متعلقاً « الْعَدْلِ والإِحْسَانِ ، والْبَغْيِ » ليعم جميع ما يعدل فيه ، ويحسن به إليه ، ويبغي فيه ، فلذلك لم يذكر المفعول الثاني الإيتاء ، ونصَّ على الأول حضاً عليه ، لإدلائه بالقرابة فإنَّ إيتاءه صدقة وصلة . قوله : ﴿ يَعِظُكُمْ ﴾ يجوز أن يكون مستأنفاً في قوة التعليل للأمر بما تقدم ، أي : إنَّ الوعظ سبب في أمره لكم بذلك . وجَوَّز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في « يَنْهَى » . وفي مخصوصه الحال بهذا الفاعل فقط نظر ، إذ يظهر جعله حالاً من فاعل « يَأْمُرُ » أيضاً ، بل أولى ، فإنَّ الوعظ يكون بالأوامر والنواهي ، فلا خصوصية له بالنهي .

قوله : ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ .

متعلق بفعل النهي والتوكيد : مصدر ، وَكَّدَ يُؤَكِّدُ بالواو ، وفيه لغات أخرى : أَكَّدَ يُؤَكِّدُ بالهمز . وهذا كقولهم : أَرَّخْتُ الْكِتابَ وَرَوَّجْتُهُ . وليس الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحاق ، لأن الاستعمالين في المادتين متساويان ، فليس إدعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر . وتَبِعَ مكي الزجاج في ذلك ، ثم قال : « ولا يحسن أن يقال الواو بدل من الهمزة ، كما لا يحسن أن يقال ذلك في : أَحَدٍ ، إذ أصله وَحد ، فالهمزة بدل من الواو » . يعني أنه لا قائل بالعكس ، وكذلك تبعه في ذلك الزمخشري أيضاً . و « تَوْكِيدِهَا » مصدر مضاف لمفعوله . وأدغم أبو عمرو الدال في الفاء ولا ثاني له في القرآن ، أعني : أنه لم يدغم دال مفتوحة بعد ساكن ، إلا في هذا الحرف . قوله : « وَقَدْ جَعَلْتُمْ »

الجملة حال إما من فاعل « تَنْقُضُوا » ، وإما من فاعل المصدر ، وإن كان محذوفاً .

قوله : ﴿ ... أَنْكَاثاً ... ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أظهرهما : أنه حال من « نَزْلَهَا » ، والأَنْكَاثُ : جمع نَكْثٍ ، بمعنى مَنْكُوثٍ ، أي : مَنْقُوضٍ .

والثاني : أنه مفعول ثان لتضمين « نَقَضَتْ » معنى صَيَّرَت ، وجَوَّز الزجاج فيه وجهاً ثالثاً : وهو النصب على المصدرية ، لأن معنى « نَقَضَتْ » نَكَثَتْ ، فهو ملاقٍ لعامله في المعنى . قوله : « تَتَّخِذُونَ » يجوز أن تكون الجملة حالاً من واو « تَكُونُوا » ، أو من الضمير المستتر في الجار ، إذ المعنى : لا تكونوا مشبهين ، كذا حال كونكم متخذين . قوله : ﴿ دَخَلاً بَيْنَكُمْ ﴾ هو المفعول الثاني لـ « تَتَّخِذُونَ » والدَّخَلُ : الْفَسَادُ والدَّغَلُ » . وقيل : « دَخَلاً » مفعول من أجله . وقيل : الدَّخَلُ الدَّاخِلُ فِي الشَّيء ، ليس منه . قوله : « أَنْ تَكُونَ » أي : بسبب أن تكون أو مخافة أن تكون ، و « تَكُونَ » يجوز أن تكون تامة ، فتكون « أُمَّةٌ » فاعلها ، وأن تكون ناقصة ، فتكون « أُمَّةٌ » اسمها ، وهي مبتدأ ، و « أَرْبَى » خبره ، والجملة في محل نصب على الحال على الوجه الأول ، وفي موضع الجر على الثاني . وجَوَّز الكوفيون أن تكون « أُمَّةٌ » اسمها ، وهي عماد ، أي : ضمير فصل ، و « أَرْبَى » خبر « تَكُونَ » والبصريون لا يجيزون ذلك ، لأجل تنكير الاسم ، فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم . قوله : « بِهِ » يجوز أن يعود الضمير على المصدر المنسبك من « أَنْ تَكُونَ » تقديره : إنما يبلوكم الله بكون أمة ، أي : يختبركم بذلك ، وقيل[1] : يعود على الرِّيا المدلول عليه بقوله : « هِيَ أَرْبَى » . وقيل[2] : على الكثرة ، لأنها في معنى التكثير . قال ابن الأنباري : « لَمَّا كان تأنيثها غير حقيقي ، حملت على معنى التذكير ، كما حملت الصَّيْحَةُ على الصِّيَاحِ ، ولم يتقدم للكثرة لفظ ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله : « هِيَ أَرْبَى » .

قوله : ﴿ ... فَتَزِلَّ ... ﴾ .

منصوب بإضمار « أَنْ » على جواب النهي . قوله : « بِمَا صَدَدتُّمْ » ، ما : مصدرية ، و « صَدَدتُّمْ » يجوز أن يكون من الصُّدودِ ، وأن يكون من الصَّدِّ ، ومفعوله محذوف . ونُكِّرَتْ « قَدَمٌ » ، قال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ وُحِّدتْ الْقَدَمُ وَنُكِّرتْ ؟ قُلْتُ : لاستعظام أن تزل قدم واحدة عن طريق الحق ، بعد أن ثبتت عليه ، فكيف بأقدام كثيرة ؟ .

قال الشيخ : «الجمع تارةً ، يلحظ فيه المجموع ، من حيث هو مجموع ، وَتَارَةً يُلْحَظُ فيه كلُّ فَرْدٍ ، فإذا لوحظ فيه المجموع كان الإسناد معتبراً فيه الجمعية ، وإذا لوحظ فيه كُلُّ فَرْدٍ ، كان الإسناد مطابقاً للفظ الجمع كثيراً ، فيجمع ما أسند إليه ، ومطابقاً لِكُلِّ فَرْدٍ ، فيفرد ، كقوله تعالى : ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ ﴾ لما كان لوحظ في قوله « لَهُنَّ » معنى لكل واحدة ، ولو جاء مراداً به الجمعية والكثير في الوجه الثاني لجمع « الْمُتَّكَأ » ، وعلى هذا المعنى يحمل قول الشاعر :

٣٠٤٣ ـ فَإِنِّي وَجَدتُ الضَّامِرِينَ مَتَاعهم ... يَمُوتُ وَيَفْنَى فَارْضَخِي مِنْ وَعَائِيا[3]

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٣١) .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٥٣٣) ، روح المعاني (١٤/٢٢٤) .

أي : رأيت كُلَّ ضامر ، ولذلك أفرد الضمير في « يَمُوتُ وَيَفْنَى » ، ولما كان المعنى لا تتخذ كل واحد منكم جاء « فَتَزِلَّ قَدَمٌ » مراعاة لهذا المعنى ، ثم قال : « وَتَذُوقُوا » مراعاة للمجموع ، أو للفظ الجمع على الوجه الكثير ، إذا قُلْنَا : إنَّ الاسناد لكل فرد فرد ، فتكون الآية قد تعرضت للنهي عن اتخاذ الأيمان دخلاً باعتبار المجموع ، وباعتبار كل فرد فرد ، ودلَّ على ذلك بافراد « قَدَمٌ » ويجمع الضمير في « وَتَذُوقُوا » . وأما السبب المذكور فإنَّ النحويين خرَّجوه على أنَّ المعنى « يَمُوتُ » من ثَمَّ ذكر ، فأفرد الضمير لذلك لا لِما ذَكَر .

مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾

قوله : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ .

مبتدأ وخبر . والنَّفَادُ : الذَّهَابُ ، يقال :نَفِدَ بكسر العين ، يَنْفَدُ بفتحها نَفَاداً ونُفُوداً ، وأما نَفَذَ بالذال المعجمة ففعله نَفَذَ بالفتح ، يَنْفُذُ ، بالضم وسيأتي . ويقال : أَنْفَدَ الْقَوْمُ فَنِى زَادُهُمْ ، وخَصْمٌ مُنَافِدٌ لِيَنْفُدَ حُجَّةَ صَاحِبِهِ ، يقال : نَافَدْتُهُ فَنَفَدْ . وقوله : « بَاقٍ » قد تقدم الكلام في الوقف عليها في الرعد . قوله : ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ ﴾ قرأ ابن كثير وعاصم وابن ذكوان :« وَلَنَجْزِيَنَّ » بنون العظمة ، التفاتاً من الغيبة إلى التكلم . وتقدم تقرير الالتفات ، والباقون بياء الغيبة رجوعاً إلى الله لتقدم ذكره العزيز ، في قوله : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ . قوله : ﴿ بِأَحْسَنَ مَا كَانُوا ﴾ يجوز أن تكون « أَفْعَل » على بابها من التفضيل ، وإذا جازاهم بالأَحْسَنْ ، فلأن يجازيهم بالحَسَنِ من باب الأولى ، وقيل[1] : ليست للتفضيل ، وكأنهم فروا من مفهوم أفعل ، إذ لا يلزم من المجازاة بالأحسن المجازاة بالحسن ، وهو وهم ، لِما تقدم من أنه من مفهوم الموافقة بطريق الأولى .

قوله : ﴿ . . . مِنْ ذَكَرٍ . . . ﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٣٣) .

مِنْ : للبيان ، فيتعلق بمحذوف ، أي : أعني : من ذكر ، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل « عَمِلَ » .

قوله : ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾جملة حالية أيضاً . قوله :﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾راعى معنى « مَنْ » فجمع الضمير بعد أن راعى لفظها فأفرد في «لَنُحْيِيَنَّهُ»، وما قبله. وقرأ العامة : « وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ » بنون العظمة مراعاة لما قبله ، وقرأ ابن عامر في رواية بياء الغيبة . وهذا ينبغي أن يكون على إضمار قسم ثانٍ ، فيكون من عطف جملة قسمية على قسمية مثلها ، حذفتا وبقي جواباهما ، ولا جائز أن يكون من عطف جواب على جواب لإفضائه إلى إخبار المتكلم عن نفسه بإخبار الغائب ، وهو لا يجوز ، لَوْ قُلْتَ : « زيدٌ قال والله لأضربنَّ هِنْداًولينفيهازيد » لم يجز ، فإنْ اضمرت قَسَماً آخر ، جاز ، أي : وقال والله لينفينها لأنَّ لك في مثل هذا التركيب أن تحكى لفظه ، ومنه : « وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَاإِلاَّ الْحُسْنَى » ، وأن تحكي معناه ، ومنه : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ﴾[1] ، ولو جاء على اللفظ لقيل ما قُلْنَا .

قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ﴾ .

أي : فإذا أردت فأضمرت الإرادة . قال الزمخشري : « لأنَّ الفعل يوجد عند القصد والإرادة من غير فاصل وعلى حسيه ، فكان منه بسبب قوي وملابسة ظاهرة . وقال ابن عطية : « فإذا : وصلة بين الكلامين والعرب تستعملها في مثل هذا . وتقدير الآية : فإذا أخذت في قراءة القرآن فاستعذ . قُلْتُ : هذا مذهب الجمهور من القراء والعلماء ، وقد أخذ بظاهر الآية ، فاستعاذ ـ بعدأن قرأ من الصحابة ـ أبو هريرة ـ ومن الأئمة : مالك وابن سيرين ومن القراء حمزة .

قوله :﴿ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ .

يجوز أن يعود الضمير على « الشَّيْطَانِ » ، وهو الظاهر ، لتتحد الضمائر والمعنى : والذين هم مشركون بسببه ، وقيل : والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله ، ويجوز أن يعود على « رَبِّهِمْ » .

قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أظهرهما : أنها اعتراضية بين الشرط وجزائه .

والثاني : أنها حالية . وليس بظاهر . وقوله : « إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ » نسبوا إليه ـ عليه الصلاة والسلام ـ الإفتراء ، بأنواع من المبالغات : الحصر ، والخطاب ، واسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار . ومفعول « لَا يَعْلَمُونَ » محذوف للعلم به ، أي : لا يعلمون أن في نسخ الشرائع وبعض القرآن حِكَماً بالغة .

قوله : ﴿ . . . لِيُثَبِّتَ . . . ﴾ .

متعلق بـ « نَزَّلَهُ » ، « وَهُدَىً وَبُشْرَى » يجوز أن يكونا عطفاً على محل « لِيُثَبِّتَ » ، فينصبان ، أو على لفظه باعتبار المصدر المؤول فيجران . وقد تقدم كلام الزمخشري في نظيرهما ، وما ردَّ به الشيخ وما رُدَّ به عليه[2] . وجَوَّزَ

---

(١) سورة التوبة آية ، (٨٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٣٦) .

أبو البقاء : «ارتفاعهما خبر مبتدأ ، أي : وهو هدى . والجملة حال » . وقرىء . «لِيُثْبِتَ » مُخففاً من أَثْبَتَ .

قوله : ﴿ . . . لِسَانُ الذِي . . . ﴾ .

العامة على إضافة لسان إلى ما بعده ، واللِّسَانُ : اللُّغةُ . وقرأ الحسن : « اللِّسَانُ » معرفاً بأل ، و « الَّذي » نعت له ، وفي هذه الجملة وجهان :

أحدهما : لا محل لها لاستئنافها ، قاله الزمخشري .

والثاني : أنها حال من فاعل « يَقُولُونَ » ، أي : يقولون ذلك والحال هذه ، أي : علمهم بأعجمية هذا البشر ، وإبانة عربية هذا القرآن . وكان ينبغي أن يمنعهم من تلك المقالة كقولك : « تشتم فلاناً وهو قد أحسن إليك» ، أي : وعلمك بإحسانه إليك ، كان يقتضي منعك من شتمه ، قال الشيخ[1] : ثم قال : « وإنما ذهب الزمخشري إلى الاستئناف لا إلى الحال ، لأن مِن مذهبه أن مجيء الحال جملة إسمية من غير واو شاذ . وهو مذهب مرجوح تبع فيه الفراء . و «أَعْجَمِيٌّ » خبر على كلتا القراءتين ، والأَعْجَمِيُّ : مَنْ لم يتكلم بالعربية . وقال الراغب : « الْعَجَمُ خِلَافُ الْعَرَبِ ، والْعَجَمِيُّ منسوب إليهم والأعجم : مَنْ فِي لِسانه عُجمةٌ عربياً كان أو غير عربي ، اعتباراً بقلة فهمه من العجمة . والأعجمي : منسوب إليه ، ومنه : قيل للبهيمة : عجماء، من حيث أنها لا تُبِنْ ، وَصَلاةُ النَّهَارِ عَجْمَاءُ ، أي : لا يجهر فيها ، والْعَجَمُ : النَّوى ، لاختفائه وحُرُوفُ الْمُعْجَمِ . قال الخليل : الْحُرُوفُ المُقَطَّعَةُ لأنها أَعجَمِيَّةٌ . » قال بعضهم : معناه : أَنَّ الحروف المُجَرَّدَةَ لا تدل على ما تدل عليه الموصولة : وَأَعْجَمْتُ الْكِتَابَ ضدَّ أَعْرَبْتُهُ وَأَعْجَمْتُهُ : أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ ، كـ « أَشْكَيْتُهُ » أي : أَزَلْتُ شِكَايَتَهُ . وسيأتي لهذا أيضاً مزيد بيان إنْ شاء الله في الشعراء ، وحمّ السجدة ، وتقدم خلاف القراء في « يُلْحِدُونَ » في الأعراف[2] .

مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٠٨ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٠٩ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠

قوله : ﴿ . . . مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ . . . ﴾ .

يجوز فيه أوجه :

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٣٧) .

(٢) آية ، رقم (١٨٠) .

أحدها : أن يكون بدلاً من « الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ » أي : إنما يفتري الكذب مَنْ كَفَرَ .

الثاني : أنه بدل من « الْكَاذِبُونَ » .

والثالث : من « أُولَئِكَ » ، قاله الزمخشري . فعلى الأول يكون قوله : « وأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ » جملة معترضة بين البدل والمبدل منه . واستضعف الشيخ الأوجه الثلاثة ، فقال : « لأن الأول يقضي أنه لا يفتري الكذب إلاَّ مَنْ كفر بالله ، من بعد إيمانه ، والوجود يقتضي أَنَّ المفتري من لا يؤمن سواء كفر بعد إيمانه أم لا ، بل الأكثر الثاني ، وهو المفتري . قال : « وأما الثاني فيؤول المعنى إلى ذلك ، إذ التقدير : وأولئك الذين لا يؤمنون هم من كفر بالله من بعد إيمانه ، والذين لا يؤمنون هم المفترون ، وأما الثالث فكذلك ، إذ التقدير أن المشار إليهم هم « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ » مخبراً عنهم بأنهم الكاذبون » .

الوجه الرابع : أن ينتصب على الذم ، قاله الزمخشري .

الخامس : أن يرتفع على خبر ابتداء مضمر على الذم أيضاً .

السادس : أن يرتفع على الابتداء والخبر محذوف ، تقديره : فعليهم غضب ، لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية .

السابع : أنها مبتدأ أيضاً وخبرها وخبر « مَنْ » الثانية أيضاً قوله : « فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ »قاله ابن عطية ، قال : إذ هو واحد بالمعنى ، لأنَّ الإخباري في قوله : « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ » إنما قصد به الصنف الشارح بالكفر .

قال الشيخ [1] : وهذا وإنْ كان كما ذكر ، إلا أنهما جملتان شرطيتان ، وقد فصل بينهما بأداة الاستدراك ، فلا بد لكل واحدة منهما على انفرادها من جواب لا يشتركان فيه ، فتقدير الحذف أحرى على صناعة الإعراب . وقد ضعَّفوا مذهب الأخفش في ادعائه أَنَّ قوله : ﴿ فَسَلاَمٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ ،وقوله : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾جواباً لـ « أَمَّا » ولـ « إنْ » هذا وهما أداتا شرط وليست إحداهما الأخرى .

الثامن : « أَنْ تكون « مَنْ » شرطية ، وجوابها مقدَّرٌ تقديره : فعليهم غضب لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه . وقد تقدم أَنَّ ابن عطية جعل الجزاء لهما معاً . وتقدم الكلام معه [2] فيه . قوله : ﴿ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه مستثنى مقدم من قوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ غَضَبٌ ﴾وهذا يكون فيه منقطعاً ، لأنَّ المُكْرَه لم يشرح بالكفرِ صدراً . وقال أبو البقاء : وقيل : وليس بِمُقَدَّمٍ ، فهو كقول لبيد :

٣٠٤٤ ـ أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ ..... [3]

وظاهر كلامه يدل على أن بيت لَبيد لا تقديم فيه كذلك ، فإنه ظاهر في التقديم جداً .

الثاني : أنه مستثنى من جواب الشرط ، أو من خبر المبتدأ المقدر ، تقديره : فعليهم غضب من الله إلاَّ من أكره ، ولذلك قَدَّر الزمخشري جزاء الشرط قبل الاستثناء ، وهو استثناء متصل ، لأن الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد ، كالمكره ، وقد يكون ـ والعياذ بالله ـ باعتقاد ، فاستثنى الصنف الأول . قوله : ﴿ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ ﴾جملة حالية ، أي : إلاَّ مَنْ أكره في هذه الحالة . قوله : « وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ » : الاستدراك واضح ، لأن قوله : « إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ » قد يسبقُ الْوَهْمَ إلى الاستثناء مطلقاً ، فاستدرك هذا . وقوله : « وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ » لا ينفي ذلك الْوَهْمَ ، و « مَنْ » إمَّا شرطية أو

---

(١) انظر البحرالمحيط (٥/ ٥٣٩) .

(٢) انظر سورة البقرة آية ، (٣٨) .

(٣) تقدم .

موصولة ، ولكن متى جعلت شرطية فلا بد من إضمار مبتدأ قبلها ، لأنه لا تليها الجمل الشرطية ، قاله الشيخ[١] . ثم قال : ومثله :

٣٠٤٥ ـ ..... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[٢]

أي : ولكن أنا متى يَسْتَرْفِدِ القوم أرْفِدِ . وإنما لم تقع الشرطية بعد « لَكِنْ » ، لأن الاستدراك لا يقع في الشروط هكذا . وقيل : وهو ممنوع .

قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ﴾ .

مبتدأ وخبر كنظائر مرت . والإشارة بذَلِكَ إلى ما ذكر من الغضب والعذاب ، ولذلك وحد كقوله : « بَيْنَ ذَلِكَ » ،و :

٣٠٤٦ ـ ..... كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ ..... [٣]

وَقَدْ مَرَّ .

قوله : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا ﴾ .

في خبر « إنَّ » ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه قوله : « لَغَفُورٌ رَحِيمٌ » ـ و « إنَّ رَبَّكَ » الثانية ، واسمها ، تأكيد للأولى واسمها ، فكأنه قيل : ثم إنَّ ربك لغفور رحيم ، وحينئذ يجوز في قوله : « لِلَّذِينَ » وجهان ، أَنْ يتعلق بالخبرين على سبيل التنازع ، أو بمحذوف على سبيل البيان ، كأنه قيل : الغفران والرحمة للذين هاجروا .

والثاني : أن الخبرين هو نفس الجار بعدها ، كما تقول : إنَّ زيداً لَكَ ، أي : هو لك لا عليك ، بمعنى : هو ناصرهم لا خاذلهم . قال معناه الزمخشري ، ثم قال : « كما يكون الملك للرجل عليه ، فيكون محمياً مَنْفُوعاً » . قُلْتُ : قَدْيتوهم أَنَّ قوله : منفوعاً استعمال غير جائز ، لما قاله الأهوازي في شرح موجز الرماني : أنه لا يقال : مَنْفُوع اسم مفعول من نَفَعْتُهُ . « فإنَّ الناس قد ردوا عليه . وهذا معنى قول أبي البقاء » . وقيل : لا خبر لـ « إنَّ » الأولى في اللفظ ، لأن خبر الثانية أغنى عنه . وحينئذ لا يحسن رَدُّ الشيخ[٤] عليه بقوله : « وهذا ليس بجيد ، لأنه أَلْغَى حكم الأولى ، وجعل الحكم للثانية ، وهو عكس ما تقدم ولا يجوز » . قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ﴾ قرأ ابن عامر « فُتِنُوا »مبنياً للفاعل ، أي : فتنوا أنفسهم ، فإنْ أعاد الضمير على المؤمنين فالمعنى : فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ظاهراً ، أو أنهم لمَّا صبروا على عذاب المشركين فكأنهم فتنوا أنفسهم ، وإنْ عَادَ على « الْمُشْرِكِينَ » فَهُوَ واضحٌ ، أي : فتنوا المؤمنين ، والباقون « فُتِنُوا » مبنياً للمفعول . والضمير في « بَعْدِهَا » للمصادر المفهومة من الأفعال المتقدمة ، أي : من بعد الفتنة والهجرة والجهاد والصبر . وقال ابن عطية : « عائد على الفتنة أو الفعلة والهجرة أو التوبة » .

---

(١) انظر البحر المحيط (٥/٥٣٩) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٥/٥٤١) .

﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾

قوله : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ﴾ .

يجوز أن ينتصب بـ « رَحِيمٌ » ولا يلزم من ذلك تقييد رحمته بالظرف ، لأنه إذا رحم في هذا اليوم ، فرحمته في غيره أولى وأحرى ، وأن ينتصب بـ « اذكر » مقدَّرة ، وراعى معنى كل فأنث الضمائر في قوله « تُجَادِلُ » إلى آخره ، ومثله :

٣٠٤٧ ـ جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ ..... (١)

إلاَّ أنه زاد في البيت الجمع على المعنى . وقد تقدم ذلك في أول هذا الموضوع . وقوله : « وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » حمل على المعنى فلذلك جمع .

قوله : ﴿ وَالْخَوْفِ ﴾ .

العامة على جر « الْخَوْفِ » نسقاً على « الْجُوْعِ » ، وروي عن أبي عمرو نصبه ، وفيه أوجه :

أحدها : أن يعطف على « لِبَاسَ » .

الثاني : أن يعطف على موضع « الْجُوعِ » لأنه مفعول في المعنى للمصدر ، التقدير : أي : ألبسهم الجوع والخوف ، قاله أبو البقاء . وهو بعيدٌ ، لأن اللباس اسم ما يلبس ، وهو استعارة بليغة ، كما سأنبهك عليه .

الثالث : أن ينتصب بإضمار فعل ، قاله أبو الفضل الرازي .

الرابع : أن يكون على حذف مضاف ، أي : ولباس الخوف ، ثم حذف ، فأقيم المضاف إليه مقامه ، قاله الزمخشري . ووجه الاستعارة ما قاله الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : الإذَاقةُ واللباس استعارتان ، فما وجه صحتهما ؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار ، فما وجه صحة إيقاعها عليه ؟ قُلْتُ : الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة ، لشيوعها في البلايا والشدائد ، وما يمس الناس منها ، فيقولون : ذاق فلان الْبُؤْسَ والضَّرَّة ، وإذاقة العذاب : شبه ما يدرك من أثر الضَّرَرِ والألم بما يدرك من طَعْم الْمرِّ والْبَشَعِ ، وأما اللباس فقد شبه به ، لاشتماله على الملابس : ما غَشِي الإنسانَ والتَبسَ بِهِ مِنْ بَعْضِ الحوادثِ ، وأمَّا إيقاع الإذاقة على « لِبَاسَ الْجُوعِ والْخَوْفِ » فلأنه لما وقع عبارة عما يَغْشَى عنهما ويلابس ، فكأنه قيل : فأذاقهم ما غشيهم من الجوع والخوف ، ولهم في هذا طريقان :

أحدهما : أن ينظروا فيه إلى المستعار له ، كما نظر إليه ههنا ، ونحو قول كثير :

---

(١) تقدم .

٣٠٤٨ ـ غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلِقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

استعار الرداء للمعروف ، لأنه يصون عِرْضَ صاحبه ، صون الرداء لما يلقى عليه ، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف والنوال ، لا وصف الرداء نظرا إلى المستعار له .

والثاني : أن ينظر فيه إلى المستعار ، كقوله :

٣٠٤٩ ـ يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرِو بْنَ بَكْرِ[1]
لِيَ الشَّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِيْنِي وَدُونَكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرِ

أراد بردائه سيفه ، ثم قال : فاعتجر منه بشطر . فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار ، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال : فكساهم لباس الجوع ، ولقال كثير : صافي الرداء إذا تبسم انتهى . وهذا نهاية ما يقال في الاستعارة . وقال ابن عطية : « لما باشرهم ذلك وصار كاللباس » ، وهذا كقول الأعشى :

٣٠٥٠ ـ إِذَا مَا الضَّجِيْحُ ثَنَى جِيدَهَا تَمَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسا[2]

ومثله قوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾[3] ، ومثله قول الشاعر :

٣٠٥١ ـ وَلَقَدْ لَبِسْتُ بَعْدَ الزُّبَيْرِ مُجَاشِع ثِيَابَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدَّما[4]

كأن العار لما باشرهم ولصق بهم كأنهم لبسوه . وقوله : « أَذَاقَهَا » نظير قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيْزُ الْكَرِيْمُ ﴾[5] ونظير قول الشاعر :

٣٠٥٢ ـ دُونَكَ مَا جَنَيْتُه فَأَحِسَّ وَذُقْ[6] .....

وفي قراءة عبد الله : «فَأَذَاقَهَا اللَّهُ الْخَوْفَ والْجُوعَ » ، وفي مصحف أبي : « لِبَاسَ الْخَوفِ والْجُوْعِ » . وقوله : « بِأَنْعُمِ اللَّهِ » أتى بجمع القلة ، ولم يقل : بِنعم اللَّهِ ، جمع كثرة ، تنبيهاً بالأدنى على الأعلى ، لأن العذاب إذا كان على كفران الشيء القليل ، فكونه على النعم الكثيرة أولى . و « أَنْعُم » فيها قولان ، أحدهما : أنها جمع نِعْمَةٍ ، نحو : شِدَّةٌ وَأَشُدُّ . قال الزمخشري : « جمع نِعْمَةٍ ، على ترك الاعتداد بالتاء ، كـ « دِرْعٍ وأَدْرُعٍ » . وقال قَطْرَب ، هي جمع نُعْمٍ ، والنُّعْمُ : النَّعِيم ، يقال : هذه أَيَامُ طُعْمٍ ونُعْم فَلا تَصومُوا . قوله : « بِمَا كَانُوا » يجوز أن تكون مصدرية ، أو بمعنى الذي ، والعائد محذوف ، أي : بسبب صنعهم ، أو بسبب الذي كانوا يصنعونه ، والواو في « يَصْنَعُونَ » عائدة على « أَهْل » المقدر قبل « قَرْيَةً » ، وهي نظير قوله : ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ، بعد قوله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[7] .

قوله : ﴿ . . . **وَاشْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ** . . . ﴾ .

صرَّح هنا بالنعمة لتقدم ذكرها مع مَنْ كفر بها ، ولم يجيء ذلك في البقرة .

---

(١) انظر البيتين في البحر المحيط (٥/٥٤٣) ، معاهد التنصيص (٢/١٥٠) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة البقرة آية ، (١٨٧) .
(٤) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٥٤٣) .
(٥) سورة الدخان آية ، (٤٩) .
(٦) البيت من شواهد البحر المحيط (٥/٥٤٣) .
(٧) سورة اوعراف آية ، (٤) .

فَكُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١١٤﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا مَا قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ۖ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٩﴾

قوله : ﴿ ... وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ... ﴾ .

العامة على فتح الكاف ، وكسر الذال ، ونصب الباء ، وفيه أربعة أوجه :

أظهرها : أنه منصوب على المفعول به ، وناصبه « تَصِفُ » ، و « ما » مصدرية ، ويكون معمول القول الجملة من قوله : « هَذَا حَلاَلٌ وهَذَا حَرَامٌ » ، و « لِمَا تَصِفُ » علة للنهي ، عن القول ذلك أي : ولا تقولوا هذا حلال ، وهذا حرام ، لأجل وصف ألسنتكم الكذب ، وإلى هذا نحا الزجاج والكسائي ، والمعنى : لا تحللوا ، ولا تحرموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم من غير حجة .

الثاني : أن ينتصب مفعولاً به للقول ، ويكون قوله : « هَذَا حَلاَلٌ » بدلاً من « الْكَذِبَ » لأنه عينه ، أو يكون مفعولاً بمضمر ، أي : فتقولوا هذا حلال وهذا حرام ، و « لِمَا تَصِفُ » عِلَّة أيضاً ، والتقدير : ولا تقولوا الكذب لوصف ألسنتكم ، وهل يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع على هذا الوجه ، وذلك أنَّ القولَ يطلب الكذب ، و « تَصِفُ » أيضاً يطلبه ، أي : ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم فيه نظر .

الثالث : أنْ ينتصب على البدل من العائد المحذوف على « ما » ، إذا قلنا : إنها بمعنى الذي ، التقدير : لما تصفه . ذكر ذلك الحوفي ، وأبو البقاء .

الرابع : أن ينتصب بإضمار أعني ـ ذكره أبو البقاء ـ ولا حاجة إليه ، ولا معنى عليه . وقرأ الحسن وابن يعمر ، وطلحة « الْكَذِبِ » بالخفض ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه بدل من الموصول ، أي ولا تقولوا لوصف ألسنتكم الكذب ، أو الذي تصفه ألسنتكم الكذب جعله نفس الكذب ، لأنه هو .

والثاني : ذكره الزمخشري : أن يكون نعتاً لـ « ما » المصدرية ، وردَّ الشيخ : بأنَّ النحاة نصُّوا على أنَّ المصدر المنسبك من أنْ والفعل لا ينعت ، لا يقال : يعجبني أنْ تخرجَ السريعُ » ، ولا فرق بين هذا وبين باقي الحروف المصدرية . وقرأ ابن عبلة ، ومعاذ بن جبل ، : بضم الكاف والذال ورفع الباء ، صفة للألسنة ، جمع كَذُوبٍ ، « كـ صَبُورٍ وصُبُرٍ » ، أو جمع كَاذِبٍ كـ « شَارِفٍ وشُرُفٍ » ، أو جمع « كِذَابٍ » ، نحو كِتَابٍ وكُتُبٍ ، وقرأ مَسْلَمَةُ بن

محارب فيما نقله ابن عطية كذلك ، إلاَّ أنه نصب الباء ، وفيه ثلاثة أوجه ، ذكرها الزمخشري :

أحدها : أن تكون منصوبة على الشتم ، يعني وهي في الأصل نعت للألسنة كما في القراءة قبلها .

الثاني : أن تكون بمعنى الْكَلِمِ الْكَوَاذِبِ ، يعني : أنها مفعول بها ، والعامل فيها ، إما « تَصِفُ » ، وإما القول ، على ما مرَّ ، أي : لا تقولوا الْكَلِمَ الْكَوَاذبَ ، أو لما تصف ألسنتكم الكَلمَ الكَواذبَ .

الثالث : أن يكون جمع الْكِذابِ من قولك : كَذَبَ كِذاباً ، يعني فيكون منصوباً على المصدر ، لأنه من معنى وصف الألسنة، فيكون نحو : كُتُبٌ في جمع كِتَابٍ . وقد قرأ الكسائي : « وَلاَ كِذَاباً »[1] بالتخفيف كما سيأتي في سورة النبأ . قوله : « لِتَفْتَرُواْ » في اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : قال الواحدي : أنه بدل من « لِمَا تَصِفُ » لأَنَّ وصفهم الكذب هو افتراء على الله .

قال الشيخ[2] : وهو على تقدير جعل « ما » مصدرية ، أما إذا كانت بمعنى الذي ، فاللام فيها ليست للتعليل ، فيبدل منها ما يفهم التعليل ، وإنما اللام في « لِمَا » متعلقة بـ « لاَ تَقُولُواْ » على حدِّ تعلقها في قولك : لا تقولوا لما أحل الله هذا حرام ، أي : لا تسموا الحلال حراماً ، وكما تقول : « لا تقل لزيد عمرو » ، أي : لا تطلق عليه هذا الاسم » . قلت : وهذا وإن كان ظاهراً إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل . وإن كانت بمعنى الذي .

الثاني : أنها للصيرورة ، إذْ لَمْ يفعلوه لذلك الغرض .

الثالث : أنها للتعليل الصريح ولا يبعد أن يصدر عنهم مثل ذلك .

قوله : ﴿ مَتَاعٌ . . . ﴾ . فيه وجهان :

أحدهما : أنه مبتدأ ، و « قَلِيلٌ » خبره . وفيه نظر ، للابتداء بنكرة من غير مسوغ ، فإنِ ادعى إضافة ، نحو : مَتَاعُهُمْ قَلِيلٌ ، فهو بعيد جداً .

الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمر ، أي : بقاؤهم أو عيشهم ، أو منفعتهم فيما هم عليه .

قوله : ﴿ . . . مِنْ قَبْلِ . . . ﴾ .

متعلق بـ « حَرَّمْنَا » ، أو بـ « قَصَصْنَا » ، والمضاف إليه قبل تقديره : ومن قبل تحريمنا على أهل ملتك .

قوله : ﴿ . . . مِنْ بَعْدِهَا . . . ﴾ .

أي : من بعد عمل السوء ، والتوبة والاصلاح ، وقيل : على الجهالة ، وقيل : على السوء ، لأنه في معنى المعصية . و « بِجَهَالَةٍ » حال من فاعل « عَمِلُواْ » .

إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ

---

(١) سورة النبأ آية ، (٣٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥/٥٤٥) .

إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٢٤﴾ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾

قوله : ﴿ ... أُمَّةً ... ﴾ .

تطلق الأمة على الرجل الجامع لخصال محمودة ، وقيل : (فُعْلة) تدل على المبالغة وإلى المعنى الأول نظر ابن هانىء في قوله :

٣٠٥٣ ـ وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ(١)

قوله : ﴿ شَاكِراً ... ﴾ .

يجوز أن يكون خبراً بالتاء ، أو حالاً من أحد الضميرين في « قَانِتاً » أو « حَنِيفاً » . قوله : « لأَنْعُمِهِ » يجوز تعليقه بـ « شَاكِراً » ، أو بـ « اجْتَبَاهُ » ، و « اجْتَبَاهُ » إما حال ، وإما خبر آخر لـ « كَانَ » ، و « إلى صِرَاطٍ » يجوز تعلقه بـ« اجتَبَاهُ » ، وبـ « هَدَاهُ » ، على قاعدة التنازع .

قوله : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ... ﴾ .

قال الزمخشري : في « ثُمَّ » هذه ما فيها من تعظيم منزلته ، وإجلال محله والإيذان بأن أشرف ما أوتي خليل الرحمن الكرامة وأجلّ ما أولى من النعمة : اتباع رسول الله ـ ﷺ ـ من قبل أنها دلت على تباعد هذا النعت في الرتبة من بين سائر النعوت التي أثنى الله عليه بها . قوله : « أَنِ اتَّبِعْ » يجوز أن تكون المفسرة ، وأَنْ تكون المصدرية ، فتكون مع منصوبها مفعول الإيحاء قوله : «حَنِيفاً » حال ، وتقدم تحقيقه في أول البقرة(٢) ، وقال ابن عطية : « قال مكي : « ولا يكون يعني « حَنِيفاً » حال من « إبْرَاهِيمَ » ، لأنه مضاف إليه » . وليس كما قال ، لأن الحال قد يعمل فيها حروف الجر ، إذا عملت في ذي الحال ، كقولك : « مررت به قائماً » . قُلْتُ : ما ذكره مكي ، من امتناع الحال من المضاف إليه ، فليس على اطلاقه لما تقدم تفضيله في البقرة ، وأما قول ابن عطية : إنَّ العامل الخافض ، فليس كذلك ، إنما العامل ما تعلق به الخافض ، ولذلك إذا حذف الخافض نصب مخفوضه .

قوله : ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ... ﴾ .

العامة على بنائه للمفعول ، وأبو حيوة على بنائه للفاعل ، « السَّبْتُ » مفعول به .

---

(١) البيت من شواهد البحر (٥/٥٤٧) ، معاهد التنصيص (٢/١٣٩) ، التصريح ١/١٥) ، الكشاف (٢/) ، روح المعاني (١٤/٢٥٠) .

(٢) انظر آية ، رقم (١٣٥) .

قوله : ﴿ أُدْعُ . . . ﴾ .

يجوز أن يكون مفعوله مراداً ، أي : ادع الناس ، وألاَّ يكون أي : افعل الدعاء ، و «بِالحِكْمَةِ» حال ، أي : ملتبساً بها .

قوله : ﴿ وإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ . . . ﴾ .

العامة على المفاعلة ، وهي بمعنى (فَعَل) كـ « سَافَرَ » وابن سيرين « عَقَّبْتُمْ » بالتشديد ، بمعنى : قَفَّيْتُمْ فَقُفُّوا ، بِمْثلِ ما فُعِلَ بكم . وقيل : تَتَبَّعْتُمْ ، والباء معدية ، وفي قراءة ابن سيرين إما للسببية وإما مزيدة . قوله : « لِلصَّابِرِينَ » يجوز أن يكون عاماً ، أي : الصبر خير لجنس الصابرين . وأن يكون من وقوع الظاهر موقع المضمر ، أي : صبركم خير لكم .

قوله : ﴿ . . . إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ .

أي : بمعونته ، فهي للاستعانة . قوله : ﴿ فِي ضَيْقٍ ﴾ ابن كثير هنا وفي النمل بكسر الضاد ، والباقون بالفتح ، وقيل : لغتان ، بمعنى في هذا المصدر ، كالْقَوْلِ والْقِيلِ ، وقيل : المفتوح مخفف من ضَيِّقٍ ، كـ « مَيْتٍ » في « مَيِّتٍ » ، أي : في أمر ضيق . وردَّهُ الفارسي بأن الصفة غير خاصة بالموصوف ، فَلاَ يجوز ادعاء الحذف ، ولذلك جَازَ : « مررت بكَاتبٍ » وامتنع بـ « آكِلٍ » . قوله : ﴿ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ متعلق بـ« ضَيْقٍ » ، و « ما » مصدرية ، أو بمعنى الذي والعائد محذوف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١﴾ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا ﴿٢﴾

قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ ﴾ .

قد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول البقرة . و « أَسْرَى » ، و « سَرَى » لغتان ، وقد تقدم الكلام عليهما في سورة هود ، وأن بعضهم خصَّ « أَسْرَى » بالليل . قال الزمخشري ـ هنا ـ : « فَإِنْ قُلْتَ : الإسراء ، لا يكون إلاَّ لَيْلاً ، فما معنى ذكر اللَّيل ؟ قُلْتُ : أراد بقوله : لَيْلاً بلفظ التنكير : تقليل مدة الإسراء ، وأنه أَسْرَى بِهِ في بعض الليل من مكة إلى الشام مميزة أربعين ليلة ، وذلك أن التنكير دلَّ على البعضية ، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة : « مِن اللَّيْلِ » ، أي : بعضه ، كقوله : «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ»[1] انتهى . فيكون : سَرَى ، وأَسْرَى كـ «سَقَى ، وأَسْقَى» والهمزة ليست للتعدية ، وإنما المعدي الباء في « بِعَبْدِهِ » . وقد تقدم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عن الجمهور في البقرة ، خلافاً للمبرد . وزعم ابن عطية : أن مفعول « أَسْرَى » محذوف ، وأن التعدية بالهمزة ، فقال : ويظهر أنَّ « أَسْرَى » مُعَدّاة بالهمزة إلى مفعول محذوف ، أي : أسرى الملائكة بعبده ، لأنه يقلق أن يسند أَسْرَى ، وهو بمعنى « سَرَى » إلى الله تعالى ، إذ هو فعل يقتضي النقلة ، كـ « مشَى ، وجَرَى ، وأَحْضَر ، وانْتَقَل » ، فلا يحسن إسناد شيء مِن هذا ، مع وجود مندوحة عنده ، فإذا وقع في الشريعة شيء من ذلك ، تأولنا نحو : « أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » . قُلْتُ : وهذا كله إنما بناه اعتقاداً على أَنَّ التعدية بالباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك . وقد تقدم الردُّ على هذا المذهب أول البقرة ، في قوله : ﴿ولَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[2] . ثم جوَّز أن يكون «أَسْرَى» بمعنى «سَرَى» على حذف مضافٍ ، كقوله : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[3] ، يعني : فيكون التقدير : الذي أسرت ملائكته بعبده ، والحامل له على ذلك ما تقدم من اعتقاد المصاحبة . قوله : ﴿ لَيْلاً ﴾ منصوب على الظرف ، وقد تقدم فائدة تنكيره .

---

(١) آية ، رقم (٢٠) .
(٢) سورة الاسراء آية ، (٧٩) .
(٣) سورة البقرة آية ، (١٧) .

و « مِن الْمَسْجِدِ » لابتداء الغاية . قوله : ﴿ حَوْلَهُ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه منصوب على الظرف ، وقد تقدم تحقيق القول فيه أول البقرة .

الثاني : أنه مفعول ، وقال أبو البقاء : أي : «طَيَّبْنَا أو نَمَّيْنَا». يعني : ضمنه معنى ما يتعدى بنفسه . وفيه نظر ، لأنه لا يتصرف .

قوله : ﴿ لِنُرِيَهُ ﴾ قرأ العامة بنون العظمة ، جرياً على « بَارَكْنَا » ، وفيهما التفات من الغيبة في قوله : « الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ » إلى التكلم في « بَارَكْنَا » ، و « لِنُرِيَهُ » ، ثم التفت إلى الغيبة في قوله : « إِنَّهُ هُوَ » إنْ أعدنا الضمير على الله تعالى ، وهو الصحيح ، ففي الكلام التفاتان . وقرأ الحسن : « لِيُرِيهُ » بالياء من تحت ، أي : لله تعالى ، وعلى هذه القراءة يكون في الآية أربعة التفاتات ، وذلك أنه التفت أولاً : من الغيبة في قوله : « الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ » ، إلى التكلم في قوله : « بَارَكْنَا » ، ثم التفت ثانياً : من التكلم في « باركنا » ، إلى الغيبة في « ليريه » على هذه القراءة . ثم التفت ثالثاً : من هذه الغيبة إلى التكلم في « آيَاتِنَا » . ثم التفت رابعاً من التكلم إلى الغيبة في قوله : « إِنَّهُ هُوَ » على الصحيح في الضمير « إِنَّهُ » لله . وأما على قول نقله أبو البقاء : أن الضمير في « إِنَّهُ » هو للنبي ـ ﷺ ـ فلا يجيء ذلك ، ويكون في قراءة العامة التفات واحد ، وفي قراءة الحسن ثلاثة ، وأكثر ما ورد الالتفات ثلاث مرات ، على ما قال الزمخشري في قول امرىء القيس :

٣٠٥٤ ـ تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ ..... [1]

الأبيات . وقد تقدم النزاع معه في ذلك ، وبعض ما يجاب به عنه أول الفاتحة ، ولو ادّعَى مُدّعٍ أَنَّ فيها خمسة التفاتات ، لاحتاج في دفعه إلى دليل واضح . والخامس الالتفات من « إِنَّهُ هُوَ » إلى التكلم في قوله : ﴿ وَآتَيْنَا مُوسَى ﴾ الآية . والرؤية هنا بصرية ، وقيل : قلبية ، وإليه نحا ابن عطية ، فإنه قال : « ويحتمل أن يريد لنري محمداً للناس آية ، أي : يكون النبي ـ ﷺ ـ آية في أن يصنع الله ببشر هذا الصنع ، فتكون الرؤية قلبية على هذا .

قوله : ﴿ وَآتَيْنَا ﴾ . فيه ثلاثة أوجه .

أحدها : أن يعطف هذه الجملة على الجملة السابقة ، من تنزيه الرب تبارك وتعالى ، ولا يلزم في عطف الجمل مشاركة في خبر ولا غيره .

الثاني : قال العكبري : أنه معطوف على « أَسْرَى » واستبعده الشيخ . ووجه الاستبعاد أن المعطوف على الصلة صلة ، فيؤدي التقدير إلى صيرورة التركيب : سبحان الذي أسرى وآتينا . وهو في قوة ﴿ الَّذِي آتَيْنَا مُوسَى ﴾ فيعود الضمير على الموصول ضمير تكلم من غير مسوغ لذلك .

الثالث : أنه معطوف على ما في قوله : « أَسْرَى » من تقدير الخبر ، كأنه قال : أسرينا بعبدنا ، وأريناه آياتنا وآتيناه . وهو قريب من تفسير المعنى لا الإعراب . قوله : « وَجَعَلْنَاهُ » يجوز أن يعود ضمير النصب لـ « الْكِتَابَ » وهو الظاهر ، وأَنْ يعود لـ « مُوسَى » عليه السلام .

قوله : « لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » يجوز تعلقه بنفس « هُدَىً » ، كقوله : ﴿ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ وأن يتعلق بالجعل ، أي :

---

(١) تقدم .

جعلناه لأجلهم ، وأن يتعلق بمحذوف نعتاً لـ « هُدَىً » . قوله : ﴿ أَلَّا تَتَّخِذُواْ ﴾ يجوز أن تكون « أَنْ » ناصبة ، على حذف حرف العلة ، أي : لئلا تتخذوا ، وقيل : لا مزيدة ، والتقدير : كراهة أَنْ تتخذوا ، وأن تكون مفسرة ، و « لا » ناهية ، والفعل منصوب على الأول ، مجزوم على الثاني ، وأن تكون مزيدة عند بعضهم ، والجملة التي بعدها معمولة لقول مضمر ، أي : مقولاً لهم لا تتخذوا ، أو قلنا لهم لا تتخذوا . وهذا ظاهر في قراءة الخطاب . وهذا مردود بأنه ليس من مواضع زيادة « أَنْ » . وقرأ أبو عمرو : « أَلَّا يَتَّخِذُواْ » ، بياء الغيبة ، جرياً على قوله : « لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » ، والباقون بالخطاب التفاتاً .

ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴿٣﴾ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا ﴿٥﴾ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴿٦﴾

قوله : ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾ . العامة على نصبها ، وفيها أوجه :

أحدها : أنها منصوبة على الاختصاص وبه بدا الزمخشري .

الثاني : أنها منصوبة على البدل من « وَكِيلاً » ، أي : ألَّا تتخذوا من دوني ذرية من حملنا .

الثالث : أنها منصوبة على البدل من « مُوسَى » ، ذكره أبو البقاء ، وفيه بعد بعيدٌ .

الرابع : أنها منصوبة على المفعول الأول لـ « تَتَّخِذُواْ » . والثاني : هو « وَكِيْلاً » فقدم . ويكون « وَكِيلاً » مما وقع مفرد اللفظ والمعنى به جمع ، أي : لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلاً ، كقوله : ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُواْ الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً ﴾[1] .

الخامس : أنها منصوبة على النداء ، أي : يا ذرية من حملنا . وخصُّوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في « تتخذوا » ، وهو واضح عليها ، إلَّا أنه لا يلزم ، وإنْ كان مكي قد منع منه ، قال : « فأمَّا مَنْ قرأ : « يَتَّخِذُواْ » بالياء ، فـ «ذُرِّيَّةَ» مفعول ثانٍ لا غير ويبعد النداء لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب ، فلا يجتمعان إلَّا على بُعْدٍ » . وليس كما زعم ، إذ يجوز أن ينادي الإنسان شخصاً ، ويخبر عن آخر ، فيقول : «يا زيدُ ينطلقُ بَكْرٌ»، فقلت : كذَا ، ويا زيدُ ليفعل عمروٌ كَيْتَ وكَيْتَ . وقرأت فرقة : « ذُرِّيَّةُ » بالرفع ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : هو ذرية ذكره أبو البقاء ، وليس بواضح .

والثاني : أنه بدل من واو « تَتَّخِذُواْ » . قال ابن عطية : ولا يجوز ذلك في القراءة بالتاء ، لأنك لا تبدل من ضمير مخاطب لو قُلْتَ : « ضربتك زيداً » على البدل لم يجز . وَرَدَّ عليه الشيخ هذا الاطلاق ، وقال : ينبغي التفصيل ، وهو إنْ كان بدل بعض أو اشتمال جاز ، وإنْ كان كُلًّا مِنْ كُلّ ، وأفاد الإحاطة نحو : « جئتم كَبِيركُمْ وصَغِيركُمْ » . وجوَّزه

(١) سورة آل عمران آية ، (٨٠) .

الأخفش ،والكوفيون ، قال : « وهو الصحيح » . قُلْتُ : وتمثيل ابن عطية بقوله : « ضربتك زيداً » ، قد يدفع عنه هذا الردَّ . وقال مكي : « ويجوز الرفع في الكلام على القراءة من قرأ بالياء ، على البدل من « بَنِي إِسْرَائِيلَ » . قُلْتُ : أمَّا الرفع فقد تقدم أنه قرىء به ، وكأنه لم يطلع عليه ، وأما الجر فلم يُقرأ به فيما علمت ، ويرد عليه في قوله : « لأن المخاطب لا يبدل منه الغائب ، ما ورد على ابن عطية ، بل الأولى ، لأنه لم يذكر مثالاً يبين مراده ، كما فعل ابن عطية ، قوله : ﴿ مَنْ حَمَلْنَا ﴾ يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة .

قوله : ﴿وَقَضَيْنَا﴾ . قَضَى : يتعدى بنفسه ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَراً﴾[1] ـ ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ﴾[2] ، وإنما تعدى هنا بـ « إلى » لضمنه معنى أنفذنا وأوحينا ، أي : وأنفذنا إليهم بالقضاء المحتوم . ومتعلق « الْقَضاء » محذوف ، أي : بفسادهم وقوله : ﴿ لَتُفْسِدُنَّ ﴾ جواب قسم محذوف ، تقديره : والله لتفسدن . وهذا القسم مؤكد لمتعلق القضاء ، ويجوز أن يكون « لَتُفْسِدُنَّ » جواباً لقوله « وَقَضَيْنَا » ، لأنه ضمن معنى القسم . ومنه قولهم : « قَضَاءُ اللَّهِ لَأَ فْعَلِي » ، فيجرون القضاء والقدر مجرى القسم ، فيتلقيان بما يتلقى به القسم . والعامة على توحيد « الْكِتَابِ » مراداً به الجنس ، وابن جبير ، وأبو العالية « فِي الْكُتُبِ » على الجمع ما جاءوا به نصّاً في الجمع . وقرأ العامة بضم التاء ، وكسر السين ، مضارع « أَفْسَدَ » ، ومفعوله محذوف ، تقديره : لتفسدن الأديان ، ويجوز ألاَّ يقدر مفعول ، أي : ليوقعن الفساد ، وقرأ ابن عباس ، ونصر بن علي ، وجابر بن زيد : « لَتُفْسَدُنَّ » ببنائه للمفعول ، أي : ليفسدنكم غيركم ، إما مِن الإضلال أو من الغلبة : وقرأ عيسى بن عمر بفتح التاء وضم السين ، أي : فسدتم بأنفسكم . قوله : ﴿ مَرَّتَيْنِ ﴾ منصوب على المصدر ، والعامل فيه « لَتُفْسِدُنَّ » ، لأن التقدير مرتين من الفساد . قوله : « عُلُوّاً » العامة على ضم العين ، واللام مصدر عَلاَ يَعْلُو ، وقرأ زيد بن علي « عِلِيّاً » بكسرهما ، والياء المشددة ، والأصل : الواو ، وإنما أُعِلَّ على اللغة القليلة ، وذلك أن فُعُولاً المصدر الأكثر فيه التصحيح ، نحو : عَتَاعُتُواً ، والإعلال قليلٌ ، نحو : ﴿ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيّاً ﴾ على أحد الوجهين ، كما سيأتي ، وإنْ كان جمعاً فالكثير الإعلال نحو : ﴿ جِثِيّاً ﴾ ، وشَذَّ : بَهْوَبَهُوٌّ ، ونَحْو ونُحُوٌّ . وقاسه الفراء .

قوله : ﴿ . . . وَعْدَ . . . ﴾ أي : موعود ، فهو مصدر واقع موقع ، مفعول ، وتركه الزمخشري على حاله ، لكن بحذف مضاف ، أي : وَعَدَ عِقَابَ أولاهما ، وقيل : الْوَعْدُ بمعنى الْوَعِيدِ ، وقيل : بمعنى الْمَوْعِدِ الذي يراد به الوقت ، فهذه أربعة أوجه ، والضمير عائد على المرتين . قوله : « عِبَاداً » العامة على « عِبَادِ » بزنة « فِعَال » ، وزيد بن علي ، والحسن « عَبِيداً » على فَعِيلٍ ، وقد تقدم الكلام على ذلك . قوله : « فَجَاسُواْ » عطف على « بَعَثْنَا » ، أي : ترتب على بعثنا إيّاهم هذا . والْجَوْسُ ،والْجُوْسُ ـ بفتح الجيم وضمها ـ مصدر جَاسَ يَجُوسُ ، أي : فَتَّشَ ونَقَّبَ ، قاله أبو عبيد . وقال الفراء : « قَتَلُوكُمْ » ، قال حسان ـ رضي الله عنه ـ :

٣٠٥٥ ـ وَمِنَّا الَّذِي لاَقَى بِسَيْفِ مُحَمَّدٍ فَجَاسَ بِهِ الأَعْدَاءُ عَرْضَ الْعَسَاكِرِ[3]

وقال أبو زيد : الْجَوْسُ والْحَوْسُ والْعَوْسُ : طلب الطَّوافِ باللَّيْلِ ، وقال قَطْرب : جَاسُواْ : نَزَلُواْ ، وأنشد قول الشاعر :

فَجُسْنَا دِيَارَهُمْ عُنْوَةً وَأُبْنَا بِسَادَتِهِمْ مُوَثَّقِينَا[4]

---

(١) سورة الأحزاب آية ، (٣٧) .
(٢) سورة القصص آية ، (٢٨) .
(٣) البيت في القرطبي (١٠/٢١٦) .
(٤) البيت من شواهد البحر (٦/٣) ، القرطبي (١٠/٢١٦) .

وقيل : جَاسُواْ بمعنى : دَاسُوا وأنشد :

٣٠٥٧ ـ إلَيْكَ جُسْنَا اللَّيْلَ بِالْمَطِيِّ[١] .....

وقيل : طلب الشيء باستقصاء ، ويقال : « حَاسُواْ » بالحاء المهملة ، وبها قرأ طلحة وأبو السمال . وقرىء : « تَجَوَّسُواْ » بالجيم بزنة تَكَسَّرُواْ . قوله : « خِلاَلَ » العامة على « خِلاَلَ » ، وهو محتمل لوجهين .

أحدهما : أنه جمع « خَلَلٍ » كـ « جِبَالٍ » في جَبَلٍ ، وجِمَالٍ في جَمَلٍ .

والثاني : أنه اسم مفرد ، بمعنى وَسَطٍ ، ويدل له قراءة الحسن : « خَلَلَ الدِّيَارِ » . وقوله : « وَكَانَ وَعْداً » ، أي : وكان الْجَوْسُ ، أو كان وَعْدُ أُولاهُمَا ، أو كان وَعْدُ عِقَابِهِمْ .

قوله : ﴿ ... الْكَرَّةَ ... ﴾ .

مفعول « رَدَدْنَا » ، وهو في الأصل مصدر كَرَّ يَكُرُّ ، أي : رَجَعَ ، ثم يُعَبَّر بِهَا عَنِ الدَّولَةِ والْقَهْرِ . قوله : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ يجوز تعلقه بـ «رَدَدْنَا » ، أو بنفس « الْكَرَّةِ » ، كَرَّ عليه فيتعدى بـ « عَلَى » ، ويجوز أَنْ يتعلق بمحذوف على أنها حال من « الْكَرَّةِ » . قوله : ﴿ نَفِيراً ﴾ منصوب على التمييز ، وفيه أوجه :

أحدها : أنه فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ ، أي : أكثر نَافِراً ، أي : مَنْ يَنْفُرُ مَعَكُمْ .

الثاني : أنه جمع نَفَر ، نحو : عَبْدٌ وعَبِيْدٌ ، قاله الزجاج . وهم الجماعة الصائرون إلى الأعداء .

الثالث : أنه مصدر ، أي : أكثر خروجاً إلى الْغَزوِ ، وقال الشاعر :

٣٠٥٨ ـ فَأَكْرِمْ بِقَحْطَانَ مِنْ وَالِدٍ وَحِمْيَرَ أَكْرِمْ بِقَوْمٍ نَفِيرَا[٢]

والمفضل : محذوف ، فَقدَّرَهُ بَعْضُهُمْ[٣] : أكثر نفيراً مِن أعدائِكُمْ ، وقَدَّره الزمخشري : أكثر نَفِيراً مِمَّا كُنْتُمْ .

إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾

قوله : ﴿ ... فَلَهَا ... ﴾ في اللام أوجه :

أحدها : أنها بمعنى عَلَى ، أي : فعليها ، كقوله :

٣٠٥٩ ـ ..... فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[٤]

---

(١) البيت من شواهد البحر (٦/٣) .
(٢) البيت لتبع الحميري انظر البحر المحيط (٦/١٠) ، روح المعاني (١٥/١٨) .
(٣) انظر البحر المحيط (٦/١٠) .
(٤) تقدم .

أي : على اليدين .

والثاني : أنها بمعنى « إلى » قاله الطبري . أي : فإليها ترجع الإساءة .

الثالث : أنها على بابها ، وإنما أتى بها دون « عَلَى » للمقابلة في قوله : « لِأَنْفُسِكُمْ » ، فأتى بها ازدواجاً ، وهذه اللام يجوز أن تتعلق بفعل مُقَدَّرٍ كما تقدم في قول الطبري ، وإما بمحذوف على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : فلها الإساءة لا لغيرها . قوله : ﴿ **فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ** ﴾ أي : المرة الأخيرة فحذفت المرة للدلالة عليها . وجواب الشرط محذوف ، تقديره : بعثناكم . وقوله : ﴿ **لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ** ﴾ متعلق بهذا الجواب المقدر ، وقرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر ، « لِيَسُوءَ » بالياء المفتوحة ، وهمزة مفتوحة آخر الفعل والفاعل ، إما الله تعالى ، وإما الوعد ، وإما البعث ، وإما النفير . والكسائي « لِنَسُوءَ » بنون العظمة ، أي : لِنَسُوءَ نحن ، وهو موافق لما قبله من قوله : « بَعَثْنَا عِبَاداً لَنَا » . و « رَدَدْنَا » ، و « أَمْدَدْنَا » ولِمَا بعده من قوله : « عُدْنَا وَجَعَلْنَا » وقرأ الباقون : « لِيَسُوءُوا » مسنداً إلى ضمير الجمع العائد على العباد أو على النفير ، لأنه اسم جمع ، وهو موافق لِمَا بعده من قوله : ﴿ **وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْا** ﴾ وفي عود الضمير على النَّفِيرِ نَظَرٌ ، لأَنَّ النَّفِيرَ المذكور من المخاطبين ، فكيف يوصف ذلك النفير بأنهم يسوءوا وجوههم ، اللهم إلاَّ أَنْ يريد هذا القائل أنه عائد على لفظه دون معناه من باب « عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ » . وقرأ أبي « لِنَسُوءَنْ » بلام الأمر ، ونون التوكيد الخفيفة ، ونون العظمة ، وهذه جواب لـ « إذَا » ولكن على حذف الفاء ، أي : فَلْنَسُوءَنْ ، ودخلت لام الأمر على فعل المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[1] . وقرأ علي بن أبي طالب « لِيَسُوءَنَّ ، ولِنَسُوءَنَّ » بالياء أو النون التي للعظمة ، ونون التوكيد الشديدة ، واللام التي للقسم ، وفي مصحف أُبيّ « لِيَسِيءُ » بضم الهمزة من غير واو ، وهذه القراءة تشبه أن تكون على لغة من يجتزىء عن الواو بالضمة ، كقوله :

٣٠٦٠ ـ فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي ..... [2]

يريد : كانوا ، وقول الآخر :

٣٠٦١ ـ ..... إذَا مَا النَّاسُ جَاعُ وَأَجْدَبُواْ[3]

يريد : جاءوا فكذا هذه القراءة ، أي : « لِيَسُوءُوا » كما في القراءة الشهيرة ، فحذف الواو ، وقرىء : « لِيُسِيءُ » بضم الياء وكسر السين وياء بعدها ، أي : لِيُقَبِّحَ اللَّهُ وُجُوهَكُمْ ، أَوْ لِيُقْبِحَ الْوَعْدَ ، أو البعث . وفي مصحف أنس « وجهكم » بالإفراد كقوله :

٣٠٦٢ ـ كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا ..... [4]

٣٠٦٣ ـ فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِيْنَا ..... [5]

---

(١) سورة العنكبوت آية ، (١٢) .

(٢) تقدم .

(٣) جزء من عجز بيت وهو :

يا رب ذي لُقُح ببابك فاحش ..... هلع

انظر الهمع (١/٥٨) ، الدرر (١/٣٣) .

(٤) تقدم .

(٥) تقدم .

٣٠٦٤ ـ ..... وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[١]

قوله : ﴿ وَلِيَدْخُلُواْ ﴾ من جعل اللام لام كي ، كانت هذه أيضاً لام كي معطوفة عليها ، عطفت جملة على أخرى ، ومن جعلها لام الأمر كأُبَيّ ، أو لام قسم ، كعلي بن أبي طالب ، فاللام في « لِيَدْخُلُواْ » تحتمل وجهين ، الأمر والتعليل ، و ﴿ كَمَا دَخَلُوهُ ﴾ نعت لمصدر محذوف ، أو حال من ضميره ، كما يقول سيبويه ، أي : دخلوا كما دخلوه : و « أَوَّلَ مَرَّةٍ » ظرف زمان . وتقدم الكلام في « براءة »[٢] . ﴿ مَا عَلَوْا ﴾ يجوز في « ما » أن تكون مفعولاً بها ، أي : ليهلكوا الذي علوه ، وقيل : ليهدموه كقوله :

٣٠٦٥ ـ فَمَا النَّاسُ إِلاَّ عَامِلاَنِ فَعَامِلٌ يُتَبِّرُ مَا يَبْنِي وَآخَرُ رَافِعُ[٣]

ويجوز أن تكون ظرفية ، أي : مدة استعلائهم ، وهذا يحوج إلى حذف مفعول ، اللهم إلاَّ أنْ يكون القصد مجرد ذكر الفعل ، نحو : هو يعطي ، وَيَمْنَع .

قوله : ﴿ . . . حَصِيراً ﴾ .

يجوز أن تكون بمعنى فاعل ، أي : حاصرة لهم ، محيطة بهم ، وعلى هذا فكان ينبغي أن يؤنث بالتاء ، كـ « جَبِيرةٍ » ، وأجيب بأنها على النسب ، أي : ذاتَ حصرٍ ، كقوله : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ ، أي : ذات انفطار ، وقيل : الحصير : الحبس ، قال لبيد :

٣٠٦٦ ـ وَمَقَامَةٍ غُلْبِ الرِّجَالِ كَأَنَّهُمْ جِنٌّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامُ[٤]

وقال أبو البقاء : « لم يؤنثه » لأن فعيلاً بمعنى : « فَاعِلٍ » . هذا سهوٌ ، لأنه يؤدي إلى أنَّ كون الصفة التي على « فَعِيلٍ » إذا كانت بمعنى فَاعل جاز حذف التاء منها ، وليس كذلك ، لما تقدم من أن « فعيلاً » بمعنى فاعل يلزم تأنيثه ، وبمعنى مفعول يوجب تذكيره ، وما جاء شاذاً من النوعين يؤول . وقيل : إنما لم يؤنث ، لأن تأنيث « جَهَنَّمَ » مجازي ، وقيل : لأنها في معنى السَّجْنِ والمَحْبِسِ ، وقيل : لأنها بمعنى فِرَاش .

قوله : ﴿ . . . لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ . . . ﴾ .

أي : للحالة ، أو للملة ، أو للطريقة . قال الزمخشري : «وإنما قدرت ، لأنا لم نجد مع الإثبات ذوق البلاغة ، الذي نجده مع الحذف ، كما في إبهام الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع إيضاحه » .

وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٠﴾ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُواْ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى

---

(١) تقدم .
(٢) آية ، رقم (٨٣) .
(٣) البيت من شواهد البحر المحيط (٦/١١) ، القرطبي (١٠/٢٢٣) ، روح المعاني (١٥/٢٠) .
(٤) تقدم .

عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾

قوله : ﴿ وَإِنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون عطفاً على « إنَّ » الأولى ، أي : يبشر المؤمنين بشيئين : بأجر كبير ، وتعذيب أعدائهم ، ولا تشك أنَّ ما يصيب عدوك مسرورٌ لك . وقال الزمخشري : « ويحتمل أن يكون المراد : ويخبر بأن الذين » .

قال الشيخ[1] : « فلا يكون إذ ذاك داخلاً تحت البشارة » . قُلْتُ : قول الزمخشري يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون قوله : ويحتمل أن يكون المراد ، ويخبر بأن أنه من باب الحذف ، أي : حذف « ويخبر » ، وأبقى معموله ، وعلى هذا فيكون « أَنَّ الَّذِينَ » غير داخل في حيز البشارة بلا شكٍ ، ويحتمل أن يكون قصده أنه يريد بالبشارة مجرد الإخبار سواء كان بخير أم شر ، وهل هو فيهما حقيقة ، أو في أحدهما ، وحينئذ يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز ، أو استعمالاً للمشترك في معنييه ، وفي المسألتين خلاف مشهور . وعلى هذا فلا يكون قوله : « وَإِنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ » غير داخل في حيز البشارة ، إلَّا أَنَّ الظاهر من حال الزمخشري أنه لا يجيز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا استعمال المشترك في معنييه .

قوله : ﴿ وَيَدْعُ الإِنْسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالخَيْرِ ﴾ .

في الباءين ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما متعلقان بالدعاء على بابهما ، نحو : دعوت بكذا ، أو المعنى : أن الانسان في ضجره قد يدعو بالشر ، ويلح فيه ، كما يدعو بالخير ويلح فيه .

والثاني : أنهما بمعنى « في » يعني أن الإنسان إذا أصابه ضُرٌّ دعا ، وألح في الدعاء ، واستعجل الفرج ، مثل : الدعاء الذي كان يجب أن يدعوه في حالة الخير ، وعلى هذا فالمدعو به ليس الشر ولا الخير ، وهو بعيد .

الثالث : أن يكونا للسبب ، ذكره أبو البقاء ، والمعنى لا يساعده ، والمصدر مضاف لفاعله .

قوله : ﴿ . . . آيَتَيْنِ . . . ﴾ .

يجوز أن يكون هو المفعول الأول ، و « اللَّيْلَ والنَّهَارَ » ظرفان في موضع الثاني ، قدما على الأول ، والتقدير : وجعلنا آيتين في الليل والنهار ، والمراد بالآيتين إما الشمس والقمر ، وإما تكوير هذا ، وهذا على هذا ، ويجوز أن يكون « آيَتَيْنِ » هو الثاني ، و « اللَّيْلَ والنَّهَارَ » هما الأول ، ثم فيه احتمالان .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٣) .

أحدهما : أنه على حذف مضاف ، إما من الأول ، أي : نيري الليل والنهار ، وهما القمر والشمس . وإما من الثاني ، إي : ذوي آيتين .

والثاني : أنه لا حذف ، وأنهما علامتان في أنفسهما لهما دلالة على شيء آخر . وقال أبو البقاء : فلذلك أضاف في موضع ، ووصف في آخر . « يعني أنه أضاف الآية إليهما ، في قوله : ﴿ آيَةَ اللَّيْلِ ﴾و ﴿ آيَةَ النَّهَارِ ﴾ ، ووصفهما في موضع آخر بأنهما آيتان ، كقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا الَّيْلَ والنَّهَارَ آيَتَيْنِ ﴾ هذا كله إذا جعلنا الجعل تصييراً متعدياً لاثنين ، فإنْ جعلناه بمعنى خلقنا كان « آيَتَيْنِ » حالاً ، ويكون حالاً مُقَدَّرَةً . واستشكل بعضهم[1] أن يكون « جَعَلَ » بمعنى صيَّر . قال : لأنه يستدعي أن يكون الليل والنهار موجودين على حالة ، ثم انتقل عنها إلى أخرى . قوله : ﴿ مُبْصِرَةً ﴾فيه أوجه :

أوجهها : أنه من الإسناد المجازي ، لأن الإبصار فيها لأهلها كقوله : « وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً » لما كانت سبباً للإبصار ، وقيل : « مُبْصِرَةً » مضيئة ، وقيل : هي من باب أفعل ، والمراد به غير من أسند الفعل إليه ، كقولهم : « أَضْعَفَ الرَّجُلُ » أي : ضَعُفَتْ مَاشِيَتُهُ ، وأَجْبَنَ إذا كان أهله جبناء ، « فالمعنى : أَنَّ أهلها بصراء . وقرأ علي بن الحسين وقتادة : « مَبْصَرَةً » بفتح الميم والصاد ، وهو مصدر أقيم مقام الاسم ، وكثر هذا في صفات الأمكنة ، نحو : مَذْأَبَةً » . قوله : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الاشتغال ، ورجح نصبه لتقدم جملة فعلية وكذلك ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ﴾ .

والثاني ـ وهو بعيد ـ : أنه منصوب نسقاً على « الْحِسَابَ » ، أي : لتعلموا كل شيء أيضاً ، ويكون « فَصَّلْنَاهُ » على هذا صفة .

وقرىء قوله : ﴿ . . . فِي عُنُقِهِ . . . ﴾ .

وهو تخفيف شائع . قوله : « وَنُخْرِجُ » العامة على « نُخْرِجُ » بنون العظمة : مضارع أَخْرَجَ . و « كِتَاباً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به .

والثاني : أنه منصوب على الحال من المفعول المحذوف ، إذ التقدير : ونخرجه له كتاباً ، أي : ونخرج الطائر ، ويروى عن أبي جعفر « وَنُخْرَجُ » مبنياً للمفعول ، « كِتَاباً » نصب على الحال ، والقائم مقام الفاعل ضمير الطائر ، وعنه أنه رفع « كِتَابَاً » وخُرِّجَ عَلَى أنه مرفوع بالفعل المبني للمفعول ، والأولى قراءة قلقة ، وقرأ الحسن : « وَيَخْرُجُ » بفتح الياء ، وضم الراء ، مضارع خرج ، « كِتَابٌ » فاعل به ، وابن محيصن ، ومجاهد كذلك ، إلاَّ أنهما نصبا « كِتَاباً » على الحال ، والفاعل ضمير « الطَّائِرِ » ، أي : ونخرج له طائره في هذه الحال . وقرىء : « وَيُخْرِجُ » بضم الياء ، وكسر الراء ، مضارع أخرج ، والفاعل ضمير الباري تعالى . « كِتَاباً » مفعول . قوله : ﴿ يَلْقَاهُ ﴾صفة لـ ﴿ كِتَاباً ﴾ ، و ﴿ مَنْشُوراً ﴾ حال من هاء ﴿يَلْقَاهُ﴾ . وجوَّز الزمخشري ، والشيخ[1] ، وأبو البقاء أن يكون نعتاً لـ « كِتَابٍ » ، من حيث إنَّهُ يلزم تقديم الصفة غير الصريحة . وقد تقدم ما فيه . وقرأ ابن عامر « يُلَقَّاهُ » بضم الياء ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٤) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٥) .

وفتح اللام ، وتشديد القاف ، مضارع « لَقَّى » بالتشديد ، والباقون بالفتح والسكون ، والتخفيف ، مضارع لَقِى .

قوله : ﴿ إِقْرَأْ ﴾ .

على إضمار القول ، أي : يقال له اقرأ ، وهذا القول إما صفة أو حال ، كما في الجملة قبله . قوله : ﴿ كَفَى بِنَفْسِكَ ﴾فيه ثلاثة أوجه :

المشهور عند المعربين : أنَّ « كَفَى » فعل ماض ، والفاعل هو المجرور بالياء وهي فيه مزيدة ويدل عليه : أنها إذا حذفت ارتفع كقوله :

٣٠٦٧ ـ وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدْيُهُ كَفَى الْهُدَى عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرَا (١)

وقال الآخر :

٣٠٦٨ ـ ..... كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا(٢)

وعلى هذا فكان ينبغي أن يؤنث الفعل فاعله ، وإن كان مجروراً كقوله ﴿ ما آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾(٣) ـ ﴿ وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ ﴾(٤) . وقد يقال : إنه جاء على أحد الجائزين ، فإنَّ التأنيث مجازي .

والثاني : أن الفاعل ضمير المخاطب ، و « كَفَى » على هذا اسم فعل أمر ، أي : اكتف ، وهو ضعيف ، لقبول كفى علامات الأفعال .

الثالث : أن فاعل « كفى » ضمير يعود على الاكتفاء . وقد تقدم الكلام على هذا مستوفى . و « الْيَوْمَ » نصب بـ « كَفَى » . قوله : « حَسِيباً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه تمييز . قال الزمخشري : « وهو بمعنى حَاسِبٍ كـ « ضَرَبِ الْقِدَاحِ » ، بمعنى ضاربها ، وصَرِيمٌ بمعنى صَارِمٌ ، ذكرها سيبويه(٥) . نحو قولك : « حَسِبَ عليه كَذَا » ، ويجوز أن يكون بمعنى الْكَافِي ، ووضع موضع الشهيد ، فعدى بـ « عَلَى » ، لأن الشاهد يكفي المدعي ما أهمه ، فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ ذُكِّر حَسِيباً ؟ قُلْتُ : لأنه بمنزلة الشاهد والقاضي والأمير ، وهذه الأمور يتولاها الرجال ، فكأنه قيل : كفى بنفسك رجلاً حَسِيباً ، ويجوز أن يتأول النفس بمعنى الشخص ، كما يقال : ثلاثة أَنْفُسٍ . قُلْتُ : ومنه قوله :

٣٠٦٩ ـ ثَلاَثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاَثُ زَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي(٦)

والثاني : أنه منصوب على الحال ، وذكر لما تقدم ، وقيل : حَسيب بمعنى محاسب ، كـ « خَلِيْطٍ » ، وَجَليسٍ بمعنى مُخَالِطٍ ومُجَالِسٍ .

وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾

---

(١) البيت لزيادِ بن زيد العدوي انظر البحر (٦/١٥) ، الفراء في معانيه (٢/١١٩) ، روح المعاني (١٥/٣٣) ، التهذيب واللسان «هدى» .

(٢) تقدم .

(٣) سورة الأنبياء آية ، (٦) .

(٤) سورة الأنعام آية ، (٢٤) .

(٥) انظر الكتاب (٤/٧) .

(٦) تقدم .

قوله : ﴿ . . . أَمَرْنَا . . . ﴾ .

قرأ العامة بالقصر والتخفيف ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه من الأمر الذي هو ضد النهي ، ثم اختلف القائلون بذلك في متعلق هذا الأمر ، فعن ابن عباسٍ في آخرين أنه أمرناهم بالطاعة ففسقوا . وقد ردَّ الزمخشري هذا ردًّا شديداً ، وأنكره إنكاراً بليغاً في كلام طويل ، حاصله : أنه حذف ما لا دليل عليه ، وقدر هو متعلق الأمر الفسق ، أي : أمرناهم بالفسق ، قال : أي : أمرناهم ففعلوا ، والأمر مجاز ، لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون ، فبقي أن يكون مجازاً . ووجه المجاز أنه صبَّ عليهم النعمة صبّاً ، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه ، وإنما خولهم فيها ليشكروا . ثم قال : « فإنْ قُلْتَ : فَهَلاَّ زَعَمْتَ أَنَّ معناه أمرناهم بالطاعة ففسقوا ؟ قُلْتُ : لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، فكيف ما الدليل قائم على نقيضه ، وذلك أَنَّ المأمور به إنما حذف ، لأن « ففسقوا » يدل عليه ، وهو كلام مستفيض يقال : أمرته فقام ، وأمرته فقرأ لا يفهم منه ، إلاَّ أن (المأمور به قيام أو قراءة ، ولو ذهبت تقدر غيره ، فقد رُمتَ مِنْ مخاطبك علم الغيب ، ولا يلزم على هذا قولهم :) أمرته فعصاني ، أو فلم يمتثل ، لأن ذلك مناف للأمر مناقض له ، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به ، فكأن المأمور به في هذا الكلام غير منوي ، ولا مراد ، لأن مَنْ يتكلم بهذا الكلام لا ينوي لأمره مأموراً به ، فكأنه يقول : كان مني أمر ، فلم تكن منه طاعة ، كما أن من يقول : يأمر وينهى ويعطي ويمنع ، لا يقصد مفعولاً ، فإنْ قُلْتَ : هَلاَّ كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء دليلاً على أن المراد أمرناهم بالخير ففسقوا ، قُلْتُ : (لا يصح ذلك) لأن قوله « فَفَسَقُوا » يدافعه ، فكأنك أظهرت شيئاً وأنت تضمر خلافه ، ونظير « أَمَر » ، « شَاءَ » : في أنَّ مفعوله استفاض حذف مفعوله ، لدلالة ما بعده عليه ، تقول : لو شاء لأحسن إليك ، ولو شاء لأساء إليك . « تريد : لو شاء الإحسان ، ولو شاء الإساءة ، ولو ذهبت تضمر خلاف ما أظهرت . وَقُلْتَ : قد دَلَّت حال من أسندت إليه المشيئة أنه مِنْ أهل الإحسان ، أو من أهل الإساءة ، فاترك الظاهر المنطوق وأضمرت ما دلت عليه حال المسند إليه المشيئة لم تكن على سداد » . وتتبعه الشيخ[1] في هذا فقال : « أما ما ارتكبه من المجاز فبعيد جداً ، وأما قوله : لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز فتعليل لا يصح فيما نحن بسبيله ، بل ثمَّ ما يدل على حذفه ، وقوله : فكيف يحذف ما الدليل على نقيضه إلى قوله علم الغيب ، فنقول : حذف الشيء تارة يكون لدلالة موافقة عليه ، ومنه ما مثل به في قوله : أمرته فقام ، وتارة يكون لدلالة خلافه ، أو ضده ، أو نقيضه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[2] أي : ما سكن وتحرك ، وقوله : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾[3] أي : والبرد ، وقول الشاعر :

٣٠٧٠ - وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً ... أُرِيدُ الْخَيْرَ : أَيُّهُمَا يَلِينِي[4]

أَأَلْخَيْرَ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ ؟ ... أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي ؟

أي : واجتنب الشر ، وتقول : أمرته فلم يحسن ، فليس المعنى أمرته بعدم الإحسان بل المعنى أمرته بالإحسان فلم يحسن ، والآية من هذا القبيل يستدل على حذف النقيض بنقيضه ، كما يستدل على حذف النظير بنظيره ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٩) .

(٢) سورة الأنعام آية ، (١٣) .

(٣) سورة النحل آية ، (٨١) .

(٤) تقدما .

وكذلك : « أمرته فأساء إليَّ » ليس المعنى : أمرته بالإساءة ، بل أمرته بالإحسان ، وقوله : ولا يلزم هذا قولهم : « أمرته فعصاني » ، نقول : بل يلزم ، وقوله : لأن ذلك منافٍ ، أي : لأن العصيان مناف ، وهو كلام صحيح . وقوله : فكأن المأمور به غير مدلول عليه ولا منوي ، لا نسلم ، بل مدلول عليه ومنوي ، لا دلالة الموافق ، بل دلالة المناقض ، كما بيناه وقوله : لا ينوي مأموراً به ، لا نسلم . وقوله : لأن فسقوا يدافعه إلى آخره . قُلْتُ : نَعَمْ نوى شيئاً ، ويظهر خلافه ، لأنَّ نقيضه يدل عليه . وقوله : نظير أمر شاء ، ليس نظيره ، لأن مفعول « أَمَر » كثر التصريح به ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾(١) ـ ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾(٢) ـ ﴿ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ﴾(٣) ـ ﴿ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾(٤) ـ ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا ﴾(٥) وقال الشاعر :

٣٠٧١ ـ أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ..... (٦)

قُلْتُ : والشيخ (٧)ردَّ عليه ردّاً مستريحاً من النظر، ولولا خَوْفَ السأمة على الناظر ، لكان النظر في كل منهما مجال .

والوجه الثاني : أن « أَمَرْنَا » بمعنى كَثَّرْنَا ، ولم يرض الزمخشري به في ظاهر عبارته ، فإنه قال : « وفرَّ بعضهم أَمَرْنَا بِكَثَّرْنَا، وجعله من باب فعلته، ففعل كـ «ثَبَرْتُهُ فَثَبَرْ» وفي الحديث: «خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مأبُورَةٌ وَفَرَسٌ مَأْمُورَةٌ»، أي : كثيرة النتاج . قُلْتُ : وقد حَكَى أبو حاتم هذه اللغة ، فقال : « أَمَرَ الْقَوْمَ وَأَمَرَهُمُ اللَّهُ » ونقله الواحدي أيضاً من أهل اللغة ، وقال أبو علي : « الجيِّد في « أَمَرْنَا » أن يكون بمعنى كَثَّرنَا ، واستدل أبو عبيدة بما جاء في الحديث فذكره ، يقال : أَمَرَ اللَّهُ الْمُهْرَةَ أي كَثُرَ وَلَدُهَا . قال : وَمَنْ أَنْكَرَ « أَمَرَ اللَّهُ القومَ » أي : كثَّرهُمْ لم يلتفت إليه لثبوت ذلك لغة ، ويكون مما لزم وتعدى بالحركة المختلفة ، إذ يقال : أَمَرَ القوم كَثُروا وأَمَرَهُمُ اللَّهُ كَثَّرهم وهو من باب المطاوعة أمرهم الله فأمروا ، كقولك : شَتَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ فَشَتَرَتْ ، وَجَدَعَ أَنْفَهُ فَجَدَعَ ، وَثَلَمَ سِنَّهُ فَثَلَمَتْ ، وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة « أَمِرْنَا » بكسر الميم ، بمعنى : أَمَرْنَا بالفتح ، وحَكَى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يقال : أَمَرَ الله مَا لَهُ وأَمِرَهُ بفتح الميم وكسرها ، وقد ردَّ الفراء هذه القراءة ، ولا يلتفت لرده ، لثبوتها لغة ، بنقل العدول ، وقد نقلها قراءة ابن عباس ، وأبو جعفر ، وأبو الفضل الرازي في لوامحه ، فكيف تُردُّ ؟ وقرأ علي بن أبي طالب ، وابن أبي اسحاق ، وأبو رجاء في آخرين « آمرْنَا » بالمد ، ورويت هذه قراءة عن ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم ، ونافع ، واختارها يعقوب ، والهمزة فيه للتعدية ، وقرأ علي ـ أيضاً ـ ، وابن عباس ، وأبو عثمان الهندي « أَمَّرْنَا » بالتشديد ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنَّ التضعيف للتعدية ، عدَّاه تارة بالهمز ، وأخرى بتضعيف العين كما خرجته وصرحته .

والثاني : أنه بمعنى جعلناهم أمراء ، واللام من ذلك أمر ، قال الفارسي : « لا وجه لكون « أَمَرْنا » من الأمارة ، لأن رئاستهم لا تكون إلَّا لواحد بعد واحد ، والإهلاك إنما يكون في مدة واحدة » . وقد ردَّ على الفارسي بأنا لا نسلم أن الأمير هو الْمَلِك ، حتى يلزم ما قُلْتَ ، بل الأمير عند العرب من يأمر ويؤتمر به ، ولئن سُلم ذلك ، لا يلزم ما قال ،

---

(١) سورة الأعراف آية ، (٢٨) .
(٢) سورة يوسف آية ، (٤٠) .
(٣) سورة النحل (٩٠) .
(٤) سورة الأعراف آية ، (٩) .
(٥) سورة الطور (٣٢) .
(٦) تقدم .
(٧) انظر البحر المحيط (٦/١٩) .

لأن المترف إذا ملك ففسق ، ثم آخر بعده ففسق ، ثم كذلك كثر الفساد ، ونزل بهم على الآخر من ملوكهم .

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿١٧﴾ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

كَمْ : نصب بـ « أَهْلَكْنَا » ، و « مِنَ الْقُرُونِ » تمييز لـ « كَمْ » ، و « مِنْ بَعْدِ نُوحٍ » مِنْ : لابتداء الغاية ، والأولى للبيان ، فلذلك اتَّحد متعلقهما . وقالَ الحوفي : « الثانية بدل من الأولى » . وليس كذلك لاختلاف معنييهما ، والباء بعد « كَفَى » تقدم الكلام عليها . وقال ابن عطية : « إنما يجاء بهذه الباء في موضع مدح أو ذم » . والباء في « بِذُنُوبِ » متعلقة بـ «خَبيراً » ، وَعَلَّقَهَا الحوفي بـ « كَفَى » .

قال الشيخ [1] : « وهو وَهْمٌ » قُلْتُ : وإنما جعله وَهْماً ، لأنه لا يتعدى بالباء ، ولا يليق به المعنى .

قوله : ﴿ مَنْ كَانَ ﴾ .

مَنْ : شرطية ، و « عَجَّلْنَا » جوابه ، و « مَا نَشَاءُ » مفعوله ، و « لِمَنْ نُرِيدُ » بدل بعض من كل من الضمير في « لَهُ » بإعادة العامل في « لِمَنْ نُرِيدُ » تقديره : لمن نريد تعجيله له . قوله ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ جَعَلَ ـ هنا ـ تصييريَّة ، و « يَصْلاَهَا » الجملة حال إما من الضمير في « لَهُ » ، وإما من « جَهَنَّمَ » و « مَذْمُوماً » حال من الرفع : « يَصْلاَهَا » . قيل : وفي الكلام حذف ، وهو حذف المقابل إذ الأصل : من كان يريد العاجلة (وسعى لها سعيها وهو كافر ، لدلالة ما بعده عليه ، وقيل : بل الأصل من كان يريد العاجلة) بعمله للآخرة كالمنافق .

قوله : ﴿ . . . سَعْيَهَا . . . ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول به ، لأن المعنى وعمل لها عملها .

والثاني : أنه مصدر ، و « لَهَا » ، أي : من أجلها . قوله : ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ هذه الجملة حال من فاعل « سَعَى » .

قوله : ﴿ كُلاًّ نُمِدُّ هَؤُلاَءِ ﴾ .

كُلاًّ : منصوب بـ « نُمِدُّ » ، و « هَؤُلاَءِ » عطف عليه ، أي : كل فريق نمد هؤلاء الساعين للعاجلة ، وهؤلاء الساعين للآخرة . وهذا تقدير جيّد . وقال الزمخشري : « في تقدير كل واحد من الفريقين نمد » .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/ ٢٠) .

قال الشيخ[١] : « كذا قدَّره الزمخشري ، وأعربوا « هَؤُلَاءِ » بدلاً مِنْ « كُلًّا » ، ولا يصح أن يكون بدلاً من « كُلٍّ » على تقدير : كل واحد ، لأنه لا يكون إذ ذاك بدل كل من بعض ، فينبغي أن يكون التقدير : « كل الفريقين » . و « مِنْ عَطَاءِ » متعلق بـ « نُمِدُّ » . والعطاء : اسم مصدر واقع موقع اسم المفعول ، والْمَحْظُورُ : الْمَمْنُوعُ ، وأصله من الْحَظْرِ ، وهو جمع الشيء في حَظِيرةٍ ، والْحَظِيرَةُ : ما يُعْمَلُ مِنْ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ ، لِتَأْوِي إليه الْغَنَمُ ، والْمُحْتَظِرُ : مَنْ يَعْمَلُ الْحَظِيرَةَ .

قوله : ﴿ . . . كَيْفَ فَضَّلْنَا . . . ﴾ .

كَيْفَ : نصب إما على التشبيه بالظرف ، وإما على الحال ، وهي معلقة لـ « انظر » بمعنى : فكر ، أو بمعنى : أبصر . قوله : ﴿ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً ﴾ أي : من درجات الدنيا ، ومن تفضيل الدنيا .

قوله : ﴿ . . . فَتَقْعُدَ . . . ﴾ .

يجوز أن تكون على بابها ، فينتصب ما بعدها على الحال ، ويجوز أن تكون بمعنى صار ، فينتصب على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء ، والزمخشري ، وأُنْشِدَ فِي ذلك شِعْرٌ :

٣٠٧٢ - لَا يُقْنِعُ الْجَارِيَةَ الْخِضَابُ وَلَا الْوِشَاحَانِ وَلَا الْجِلْبَابُ
مِنْ دُونِ أَنْ تَلْتَقِي الأَرْكَابُ وَيَقْعُدَ الأَثِيرُ لَهُ لُعَابُ[٢]

أي : ويصير . والبصريون لا يقيسون هذا ، بل يقتصرون به على المثل في قولهم : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ » .

﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾

قوله : ﴿ . . . أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاه . . . ﴾ .

يجوز أن تكون « أَنْ » مفسرة ، لأنها بعدها ما هو بمعنى القول ، و « لا »ناهية ، ويجوز أن تكون الناصبة ، و « لا » نافية ، أي : بألاَّ ، ويجوز أن تكون المخففة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و « لا » ناهية أيضاً ، والجملة هي خبرها ، وفيه إشكال من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب ، ومثله في الإشكال قوله : ﴿ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ . وقوله : ﴿ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ لكونه دعاء ، وهو طلب أيضاً ، ويجوز أن تكون الناصبة ، و « لا» زائدة . قال أبو البقاء : ويجوز أن تكون في موضع نصب ، ألزم ربك عبادته ، و « لا » زائدة .

قال الشيخ[٣] « وهذا وهم لدخول « إلاَّ » على مفعول « تَعْبُدُوا » فلزم أن يكون نفياً أو نهياً » . وقرأ الجمهور « وَقَضَى » فعلاً ماضياً ، فقيل : هي على موضوعها الأصلي . قال ابن عطية : ويكون الضمير في « تَعْبُدُوا » ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢١) .
(٢) البيتان لبعض بني عامر انظرهما في معاني الفراء (٢/٢٧٤) ، البحر (٦/٢٢) ، التهذيب واللسان«ركب» .
(٣) انظر البحر المحيط (٦/٢٥) .

لـ « الْمُؤْمِنِينَ » من الناس إلى يوم القيامة » . وقيل : هي بمعنى « أَمْ » ، وقيل : بمعنى أَوْصَى ، وقيل بمعنى : حكم ، وقيل : بمعنى أوجب ، وقرأ بعض ولد معاذ بن جبل « قَضَاءُ » اسماً مصدراً مرفوعاً بالابتداء ، و « أَلَّا تَعْبُدُوا » خبره . وقوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً ﴾ ، قد تقدم نظيره في البقرة[1] . وقال الحوفي : « الباء متعلقة بـ « قَضَى » ويجوز أن تكون متعلقة بفعل محذوف ، تقديره : وأوصى بالوالدين إحساناً ، وإحساناً مصدر ، أي : تحسنون بالوالدين إحساناً » . وقال الواحدي : الباء من صلة الإحسان ، فقدمت عليه ، كما تقول : بزيد فامرر . وقد مَنَعَ الزمخشري هذا الوجه ، قال : « لأنَّ المصدر لا يتقدم عليه معموله » . قُلْتُ : والذي ينبغي أن يُقالَ : أنَّ هذا المصدر إنْ عُنِي بهِ أنه ينحل لحرف مصدري ، وفعل ، فالأمر على ما ذكر الزمخشري ، وإنْ كان بدلاً مِن اللفظ بالفعل ، فالأمر على ما قال الواحدي ، فالجواز والمنع بهذين الاعتبارين . وقال ابن عطية : « قوله : « وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً » عطف على « أَنَّ » الأولى ، أي : أمر الله أَلَّا تعبدوا إلَّا إيَّاهُ ، وأَنْ تُحْسِنُوا بالوالدين إحْسَاناً » . واختار الشيخ[2] أن يكون « إِحْسَاناً » مصدراً واقعاً موقع الفعل ، وأن « أَنْ » مفسرة ، و « لَا » ناهية » . قال : « فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على نهى كقوله :

٣٠٧٣ - ..... يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ [3]

قُلْتُ : وأحسن وأساء يتعديان بـ « إلى » ، وبـ « الباء » ، قال تعالى : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » ، وقال كُثَيِّر عَزَةَ :

٣٠٧٤ - أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ ..... [4]

وكأنه ضمن « أَحْسن » معنى لَطَفَ فتعدى تعديته » وقوله : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ ﴾ قرأ الأخوان : « يَبْلُغَانِّ » بألف تثنية قبل نون التوكيد المشددة المكسورة ، والباقون دون ألف وبفتح النون ، فأما القراءة الأولى ، ففيها أوجه :

أحدها : أن الألف ضمير « الْوَالِدَيْنِ » لتقدم ذكرهما ، و « أَحَدُهُمَا » بدل منه ، « أَوْ كِلَاهُمَا » عطف عليه ، وإليه نَحا الزمخشري وغيره واستشكله بعضهم بأن قوله « أَحَدُهُمَا » بدل بعض من كل ، لا كل من كل ، لأنه غير وافٍ بمعنى الأول ، وقوله بعد ذلك : « أَوْ كِلَاهُمَا » عطف على البدل ، فيكون بدلاً ، وهو بدل الكل من الكل ، لأنه مرادف لألف التثنية ، لكنه لا يجوز أن يكون بدلاً لِعِرْوِهِ عن الفائدة ، إذ المستفاد مِنْ ألف التثنية هو المستفاد من « كِلَاهُمَا » ، فلم يفد البدل زيادة على البدل منه ، قُلْتُ : هذا معنى قول الشيخ[5] : وفيه نظر ، إذ لقائل أن يقول مسلم أنه لم يَفِد البدل زيادة على المبدل منه ، لكنه لا يضره لأنه شاذ للتأكيد ، ولو أفاد زيادة أخرى غير مفهومة من الأول كان تأسيساً لا تأكيداً وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يجاب عنه بما قاله ابن عطية ، فإنه قال ـ بعد ذكره هذا الوجه ـ : « وهو بدل مُقَسَّمٌ ، كقول الشاعر :

٣٠٧٥ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ : رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[6]

إلَّا أَنَّ الشيخ يعقب كلامه فقال : « أما قوله بدل مقسم كقوله :

---

(١) انظر سورة البقرة آية ، رقم (٨٣) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢٥) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) انظر البحر المحيط (٦/٢٦) .
(٦) . انظر المصدر السابق .

٣٠٧٦ - وَكُنْتُ ..... البيت[١]

فليس كذلك ، لأن شرطه العطف بالواو ، وأيضاً فشرطه ألَّا يصدق المبدل منه على أحد قسميه ، لكن هنا يصدق على أحد قسميه . « أَلَا ترى أَنَّ الألف ، وهي المبدل منه تصدق على أحد قسميها ، وهو كلاهما ، فليس من البدل القسم ، ومتى سلم له شرطان لزم ما قاله .

الثاني : أن الألف ليست ضميراً ، بل علامة تثنية ، بل و « أَحَدُهُمَا » فاعل بالفعل قبله ، و « أَوْ كِلَاهُمَا » عطف عليه . وقد رُدَّ هذا الوجه بأن شرط الفعل الملحق به علامة تثنية أن يكون مسنداً لمثنى نحو : « قاما أخواك » ، أو إلى مفرق بالعطف بالواو خاصة على خلاف فيه ، نحو : « قَاما زيدٌ وعمرو » ، لكنَّ الصحيح جوازه لوروده سَمَاعَاً كقوله :

٣٠٧٧ - ..... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[٢]

والفعل هنا مسند إلى أحدهما ، وليس مثنى ، ولا مفرقاً بالعطف بالواو .

الثالث : نقل عن الفارسي أن « كِلَاهُمَا » توكيد ، وهذ لا بد من إصلاحه بزيادة ، وهو أن يجعل « أَحَدُهُمَا » بدل بعض من كل ، ويضمر بعده فعل رافع لضمير تثنية ، ويقع كلاهما توكيداً لذلك الضمير ، وتقديره : أو يبلغا كلاهما ، إلَّا أَنَّ فيه حذف المؤكد ، وإبقاء التوكيد ، وفيها خلاف ، أجازها الخليل وسيبويه[٣] ، نحو: «مررتُ بزيد ، ورأيت أَخَاكَ أَنْفُسَهُمَا » والنصب على تقدير أعينهما أنفسهما ، ولكن في هذا نظر من حيث إنَّ المنقول عن الفارسي منع حذف المؤكد وإبقاء توكيده ، فكيف يخرج قوله على أصل لا يجيزه . وقد نصَّ الزمخشري على منع التوكيد ، فقال : « فَإِنْ قُلْتَ : لو قيل : إما يبلغان كلاهما توكيداً لا بدلاً ، فما لك زعمت أنه بدل ؟ قُلْتُ : لأنه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيداً للاثنين ، فانتظم في حكمه ، فوجب أن يكون مثله» . قُلْتُ : يعني أَنَّ «أَحَدُهُمَا» لا يصلح أن يقع توكيداً للمثنى ولا لغيرهما ، فكذا ما عطف عليه ، لأنه شريكه . ثُمَّ قال : « فَإِنْ قُلْتَ : ما ضرك لو جعلته بدلاً مع كون المعطوف عليه بدلاً ، وعطفت التوكيد على البدل ؟ قُلْتُ : لو أريد توكيد التثنية لقيل : كِلَاهُمَا ، فحسب . فلما قيل : أحدهما أو كلاهما ، علم أن التوكيد غير مراد ، فكان بدلاً مثل الأول .

الرابع : أن يرتفع « كلاهما » بفعل مقدر ، تقديره : أو يبلغ كلاهما ، ويكون « أَحَدُهُمَا » بدلاً من ألف الضمير ، بدل البعض من كل ، والمعنى : إما يبلغن عندك أحد الوالدين أو يبلغ كلاهما ، وأما القراءة الثانية فواضحة ، وأَنَّ « ما » هي إنْ الشرطية زيدت عليهما « ما » تأكيداً ، فأدغم أحد المتقاربين في الآخر ، بعد أن قُلِبَ إليه ، وهو إدغام واجب . قال الزمخشري : هي « إنْ » الشرطية ، زيدت عليها « ما » تأكيداً لها ، ولذلك دخلت النون ولو أفردت « إنْ » لم يصح دخولها ، لا تقول : « إنْ تكرمن زيداً يكرمك ، ولكن إما تكرمنه » . وهذا الذي قاله أبو القاسم نصَّ سيبويه على خلافه . قال سيبويه[٤] : وإنْ شئت لم تقحم النون ، كما أنك إنْ شِئْتَ لَمْ تجىء بـ « ما » .

قال الشيخ[٥] : « يَعْنِي مع النون وعدمها » . وفي هذا نظر ، لأن سيبويه[٦] إنما نصَّ على أن نون التوكيد لا يجب الإتيان بها بعد « إمَّا » ، وإنْ كان أبو إسحاق قال : « بوجوب ذلك » . وقوله بعد ذلك : كما أنك إنْ شئت لَمْ تجىء

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) انظر الكتاب (٢/ ٦٠) .
(٤) انظر الكتاب (٣/ ٥١٥) .
(٥) انظر البحر المحيط (٦/ ٢٦) .
(٦) انظر الكتاب (٣/ ٥١٥) .

بـ « ما » . ليس فيه دليل على جواز توكيد الشرط مع « إنْ » وحدها . و « عِنْدَكَ » ظرف لـ « يَبْلُغَنَّ » ، و « كِلاَ » مثناه من غير خلاف . وإنما اختلفوا في تثنيتها لفظاً ، فمذهب البصريين أنها مفردة لفظاً ووزنها على « فِعَل » كـ « مِعَى » ، وألفها منقلبة عن واو بدليل قلبها تاء في « كِلْتَا » مؤنث « كِلاَ » ، هذا هو المشهور . وقيل : ألفها عن ياء وليس بشيء . وقال الكوفيون : هي مثناة لفظاً ، وتبعهم السُّهيلي مستدلين على ذلك بقوله :

٣٠٧٨ - فِي كِلْتِ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدةٌ ..... [1]

فنطق بمفردها ، ولذلك تعدت بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجراً ، فألفها زائدة على ماهية الكلمة ، كألف الزيدان ، ولامها محذوف عند السهيلي ، ولم يأت عن الكوفيين نَصٌّ في ذلك ، فاحتمل أن يكون الأمر كما قال السهيلي ، وأن تكون موضوعة على حرفين فقط ، لأن من مذهبهم جواز ذلك في الأسماء المعربة ، وحكمها أنها متى أضيفت إلى مضمر أعربت إعراب المثنى ، أو إلى ظاهر أعربت إعراب المقصور عند جمهور العرب . وبنو كنانة ، يعربونها إعراب المثنى ، فيقولون : « رأيت كِلاَ أَخَوَيْكَ » . وكونها جرت مجرى المثنى مع المضمر دون الظاهر ، يضيق الوقت عند ذكره ، فإني حققته في شرح التسهيل . ومن أحكامها أنها لا تضاف إلاَّ إلى مثنى لفظاً ومعنى ، نحو : « كِلاَ الرجلين » أو معنى لا لفظاً ، نحو : « كِلاَنا » ، ولا تضاف إلى مفرقين بالعطف ، نحو : « كِلاَ زيدٍ وعمرو » إلاَّ في ضرورة كقوله :

٣٠٧٩ - كِلاَ السَّيفِ وَالسَّاقِ الَّذي ذَهَبْتُ بِهِ عَلَى مَهْلٍ يا بُثْنُ أَلْحقَاهُ صَاحِبُهُ

وكذا لا تضاف إلى مفرد ، مراد به التثنية إلاَّ في ضرورة ، كقوله :

٣٠٨٠ - إنَّ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدىً وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ [2]

والأكثر مطابقتها ، فيفرد خبرها وضميرها ، نحو : « كلاهما قائم ، وكلاهما ضربته » ، ويجوز في قليل : « قائمان وضربتهما » ، اعتباراً بمعناها . وقد جمع الشاعر بينهما في قوله :

٣٠٨١ - كِلاَهُمَا إذَا جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا ، وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي [3]

وقد يتعين اعتباراً للفظ ، نحو : كِلانَا كَفِيلُ صَاحِبه ، وقد يتعين اعتباراً للمعنى ويستعمل تابعاً توكيداً ، وقد لا يتبع ، فيقع مبتدأ ومفعولاً به مجروراً . و « كِلْتَا » في جميع ما ذكره كـ « كِلاَ » ياؤها بدل عن واو ، وألفها للتأنيث ، ووزنها « فِعْلَى » كـ « ذِكْرَى » . وقال يونس : « ألفها أصل ، وياؤها مزيدة ، ووزنها « فَعِيل » ، وقد ردَّ الناس عليه ، وله موضوع غير هذا . والنسب إليهما عند سيبويه[4] : « كِلَوِيٌّ » كمذكرها ، وعند يونس : « كِلْتَوِيٌّ » ، لئلا يلبس . وهذا القدر كافٍ في هاتين اللفظتين . قوله : « أُفٍّ » أُفٌّ : اسم فعل مضارع بمعنى اتضجر وهو قليل ، فإنَّ أكثر باب

---

(١) انظر البيت في الإنصاف (٢/٤٣٩) ، شرح الرضي (٢/٢٩) ، الهمع (١/٤١) ، الخزانة (١/١٢٩) ، الأشموني (١/٧٧) ، الدرر (١/١٦) ، التهذيب واللسان «كلا» .

(٢) تقدم .

(٣) البيت للفرزدق انظر النوادر (١٦٢) ، الإنصاف (٢/٤٤٧) ، الخصائص (٢/٤٢١) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/٥٤) ، المغني (١/٢٠٤) ، الهمع (١/٤١) ، الدرر (١/١٦) ، الأشموني (١/٧٨) ، التصريح (٢/٤٣) .

(٤) انظر الكتاب (٣/٣٦٣) .

أسماء الأفعال أوامر ، وأقل منه اسم الماضي ، وأقل منه اسم المضارع ، كـ « أُفٍّ » ، و « أَوْهِ » أي : أَتوجَّعُ ، و « وَي » ، أي : أَعْجَبُ ، وكان من حقها أنْ تعرب ، لوقوعها موقع الْمُعْرِبِ . وفيها لغات كثيرة ، وصلها الرماني إلى تسع وثلاثين ، وذكر ابن عطية لفظة بها تمت الأربعون، وهي اثنان وعشرون مع الهمزة المضمومة : أُفُّ ، أُفٌّ ، أُفٍّ بالتشديد مع التنوين وعدمه ، أُفَّ ، أُفاً ، أُفٍ بالتخفيف مع التنوين وعدمه ، أُفْ بالسكون والتخفيف أُفّ بالسكون والتشديد ، أُفَّهْ ، أُفَّهْ ، أُفَّا ، من غير إمالة ، وبالإمالة المحضة ، وبالإمالة بَيْنَ بَيْن : أُفُّو ، أُفِّي ، بالواو والياء . وإحدى عشرة مع كسر الهمزة : إِفُّ ، إِفٌّ ، بالتشديد مع التنوين وعدمه . إِفْ ، إِفَ ، إِفِ ، بالتخفيف مع التنوين وعدمه . « فِيْ » بالإصالة ، وست مع فتح الهمزة : أَفُّ ، أُفَّ ، بالتشديد مع التنوين وعدمه . أَفْ » بالسكون . أَفَا بالألف . فهذه تسع وثلاثون لغة ، وتمام الأربعين « أُفَاهْ » بهاء السكت . وفي استخراجها بهذا الضبط الذي ذكرته حسر ونصب يحتاج في استخراجه من كتب اللغة ومن كلام أهلها إلى تتبعٍ كثيرٍ . والشيخ[1] لم يزد على أن قال : « ونحن نسردها مضبوطة كما رأيناها » ، فذكرها ، والنساخ خلفوه في ضبطه ، فمن ثم جاء الخلل ، فعدلت إلى هذا الضبط المذكور ولله الحمد . وقد قرىء من هذه اللغات بسبع ، ثلاث في المتواتر ، وأربع في الشاذ ، فقرأ نافع وحفص بالكسر والتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح دون التنوين ، والباقون بالكسر دون التنوين ، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء ، وقرأ نافع في رواية « أُفٌّ » بالرفع والتنوين ، وأبو السمال بالضم من غير تنوين ، وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وابن عباس « أُفْ » بالسكون . قوله : ﴿ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾ أي : لا تزجرهما ، والنَّهْرُ : الزَّجْرُ بِصِياحٍ وغِلْظةٍ ، وأصله : الظُّهورُ ، ومنه : النَّهْرُ لِظُهورِهِ ، وقال الزمخشري : « النَّهْرُ والنَّهْيُ والنَّهْمُ أَخَوَاتٌ » .

وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴿٢٤﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِى نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا۟ صَٰلِحِينَ فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ غَفُورًا ﴿٢٥﴾ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴿٢٨﴾ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٣٠﴾

قوله : ﴿ . . . جَنَاحَ الذُّلِّ ﴾ .

هذه استعارة بليغة ، قيل : وذلك أن الطائر إذا أراد الطيران ، نشر جناحيه ورفعهما ليرتفع ، وإذا أراد ترك الطيران خفض جناحيه ، فَجُعِلَ خفض الجناح كناية عن التواضع واللين . وقال الزمخشري : « فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى « جَنَاحَ الذُّلِّ » ؟ قُلْتُ : فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون المعنى : واخفض لهما جناحك ، كما قال : ﴿ وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وأضافه إلى الذُّلِّ أو الذُّلِّ ، كما أضيف حاتم إلى الجود ، على معنى : واخفض لهما جناحك الذليل ، أو الذلول .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٣) .

الثاني : أَنْ تجعل لذله أو لذله جناحاً خفيضاً ، كما جعل لبيد للشمال يداً ، وللقوة زِماماً ، في قوله :

٣٠٨٢ ـ وَغَـداةِ رِيـحٍ قَـدْ كَـشَـفْـتُ وَقَـرَّةٍ إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَـدِ الشَّمَـالِ زِمَـامُهَـا[1]

مبالغة في التذلل والتواضع لهما ، انتهى . يعني : أنه عبَّر عن اللين بالذل ثم استعار له جناحاً ، ثم رشح هذه الاستعارة بأن أمره بخفض الجناح . ومن طريف ما يحكى أَنَّ أبا تمام لما نَظَم قوله :

٣٠٨٣ ـ لَا تَـسْـقِـنِـي مَـاءَ الْـمَـلَام فَـإِنَّـنِـي صَـبٌّ قَـدْ اسْتَعْـذَبْتُ مَـاءَ بُكَـائِي[2]

جَاءه رَجُلٌ بِقَصْعَةٍ ، وقال له : اعْطِني شيئاً مِنْ ماءِ الْمَلَامِ ، فقال له : حتى تأتني بريشة من جَنَاح الذُّلِّ ؟ يريد : أن هذا مجاز استعارة كذلك ، وقال بعضهم :

٣٠٨٤ ـ أَرَاشُـوا جَـنَـاحِي ثُـمَّ بَـلُّوهُ بِـالـنَّـدَى فَـلَمْ أَسْتَـطِعْ مِـنْ أَرْضِهِـمْ طَـيَـرانَـا[3]

وقرأ العامة بضم الذال ، وابن عباس في آخرين بكسرها ، وهي استعارة ، لأن الذِّلَّ في الدَّوابِّ ، لأنه ضِدُّ : الصُّعـوبَةِ ، فاستعير للأُنَاسِي ، كما أن الذُّلَّ بالضم ضدُّ الْعِز . قوله : ﴿ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنها للتعليل ، فيتعلق بـ « اخْفِضْ » أي : أخفض من أجل الرحمة .

والثاني : أنها لبيان الجنس ، قاله ابن عطية . أي : أن هذا الخفض يكون من الرحمة المستكنة في النفس .

الثالث : أن يكون في محل نصب على الحال من « جَنَاحَ » .

الرابع : أنها لابتداء الغاية . قوله : « كَمَا رَبَّيَانِي » ، في هذه الكاف قولان :

أحدهما : أنها نعت لمصدر محذوف ، فقدَّره الحوفي : « ارحمهما رحمة مثل تربيتهما لِي » . وقدَّره أبو البقاء : « رحمة مثل رحمتهما » . كأنه جعل التربية رحمة .

الثاني : أنها للتعليل ، أي : ارحمهما لأجل تربيتهما ، كقوله :« واذْكُـرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ » .

قوله : ﴿ . . . وَلَا تُبَذِّرْ . . . ﴾ .

التَّبْذِيرُ : التَّفْرِيقُ ، ومنه : الْبَذْرُ ، لأنه يُفَرّق فِي الأرض للزراعة ، قال الشاعر :

٣٠٨٥ ـ تَـرَائِـبُ يَـسْـتَـضِـيءُ الْـحَـلْـيُ فِـيـهَـا كَـجَـمْـرِ الـنَّـارِ بَـذَّرَ بِـالـظَّلَامِ[4]

ثم غُلِّبَ فِي الإسراف في النفقة .

قوله : ﴿ . . . ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ . . . ﴾ .

يجوز أن يكون مفعولاً من أجله ناصبه « تُعْرِض » وهو وضع المسبب موضع السبب ، وذلك أن الأصل : وإما تعرض عنهم لإعسارك ، وجعله الزمخشري منصوباً بجواب الشرط ، أي : فقل لهم قولاً سَهْلاً ، ابتغاء رحمة . وردَّ عليه الشيخ بأَنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، نحو : « إنْ يَقُمْ زيدٌ عَمْراً فاضرب » فإنْ حذفت جاز عند سيبويه

---

(١) تقدم .

(٢) البيت في ديوانه ( ) ، انظر البحر المحيط (٦/٢٨) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٦/٢٨) .

(٤) البيت من شواهد البحر (٦/٢٣) .

والكسائي ، نحو : « إنْ يَقُمْ زيدٌ عمراً تَضرِبْ » ، فإنْ كان الاسم مرفوعاً ، نحو : « إنْ تَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ » جاز ذلك عند سيبويه[1] على أنه مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر بعده ، أي : « إنْ تَقُمْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ » ومنع مِنْ ذلك الفراء وشيخه . وفي الرد نظرٌ ، لأنه قد ثبت ذلك كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ الآية ، لأن اليتيم وما بعده منصوبات بما بعد فاء الجواب ، والثاني : أنه في موضع الحال من فاعل « تُعْرِضَنَّ » . قوله : ﴿ مِنْ رَبِّكَ ﴾ يجوز أن يكون صفة لـ « رَحْمَةٍ » ، وأنْ يكون متعلقاً بـ « تَرْجُوهَا » ، أي : ترجوها من جهة ربك على المجاز . قوله : ﴿ تَرْجُوهَا ﴾ يجوز أن يكون حالاً من فاعل « تُعْرِضَنَّ » وأن يكون صفة لـ « رَحْمَةٍ » .

قوله : ﴿ . . . كُلَّ الْبَسْطِ . . . ﴾ .

نصب على المصدر لإضافتها إليه ، و « فَتَقْعُدَ » نصب على جواب النهي و « مَلُوماً » ، إما حال ، وإما خبر كما تقدم .

وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَـٰحِشَةً ۖ وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَـٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۚ وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٣٥﴾ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾

قوله : ﴿ خِطْئاً . . . ﴾ .

قرأ ابن ذكوان « خَطَأ » بفتح الخاء والطاء من غير مد ، وابن كثير بكسر الخاء والمد ، ويلزم منه فتح الطاء ، والباقون بالكسر وسكون الطاء ، فأما قراءة ابن ذكوان فخرجها الزجاج على وجهين :

أحدهما : أن يكون اسم مصدر من : أَخْطَأَ ، يُخْطِىءُ ، خَطَأً ، أي : إخْطَاءً إذا لم يُصِبْ .

والثاني : أن يكون خَطِىءَ يَخْطَأُ خِطْأً ، إذا لم يُصِبْ أيضاً ، وأنشد :

٣٠٨٦ ـ وَالنَّاسُ يَلْحَوْنَ الأَمِيرَ إذَا هُمُ خَطِئُوا الصَّوَابَ وَلَا يُلَامُ الْمُرْشِدُ[2]

والمعنى على هذين الوجهين : إنَّ قتلهم كان غير صواب ، واستبعد قوم هذه القراءة ، قالوا : لأن الخطأ ما لم يتعمد فلا يصح معناه هنا ، قُلْتُ : وَخَفِيَ عنهم أن يكون بمعنى أخطأ أو أنه يقال : خطىء إذا لم يُصبْ ، وأما قراءة ابن

---

(١) انظر الكتاب (٣/١١٣) .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة انظر ملحقات ديوانه (٢٣٣) ، المحتسب (٢/٢٠) ، اللسان «أمر» .

كثير فهي مصدر : خَاطَأَ يُخَاطِئُ خِطَاءً ، ولكن وجدنا تَخَاطَأَ ، وهو مطاوع خَاطَأَ ، فسدَّ لنَا عليه ، ومنه قول الشاعر :

٣٠٨٧ ـ تَخَاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ وأَخَّرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ[١]

وقول الآخر :

٣٠٨٨ ـ تَخَاطَأَهُ الْقَنَّاصُ حتَّى وَجَدْتُهُ وَخُرْطُومُهُ فِي مَنْقَعِ الْمَاءِ رَاسِبُ[٢]

فكأن هؤلاء الذين قتلوا أولادهم يخاطئون الحق والعدل . وقد طَعَن قَومٌ على هذه القراءة حتى قال أبو جعفر : لا أعرف لهذه القراءة وجهاً ، وذلك جعلها أبو حاتم غَلَطاً . قُلْتُ : قد عَرَفهُ غيرهما ولله الحمد . وأما قراءة الباقين فهي جيدة واضحة ، لأنها من قولهم : خَطِىءَ ، يَخْطَأُ ، خِطْأً ، كـ «أَثِمَ ، إثْماً» ، إذا تَعَمَّدَ الْكَذِبَ . وقرأ الحسن « خَطَاءً » بفتح الخاء والمد ، وهو اسم مصدر ، أَخْطَأَ ، كالعطاءِ اسم للإعطاء ، وقرأ أيضاً « خَطَا » بالقصر ، وأصله : خَطَأً كقراءة ابن ذكوان ، إلاَّ أنه سَهَّلَ الهمزة بإبدالها ألفاً ، فحذفت كـ « عَصَا ورَحَا » ، وأبو رجاء والزهري كذلك ، إلاَّ أنهما كسرا الخاء ، كـ « زَنَى » ، وكِلاَهُمَا مِنْ خَطَأَ فِي الدِّين ، وأَخْطَأَ في الرَّأيِ ، وقد يقام كل منهما مقام الآخر ، وقرأ ابن عامر في رواية : « خَطْئاً » بالفتح والسكون والهمز مصدر خَطِىءَ بالكسر .

قوله : ﴿ . . . **الزِّنَى** . . . ﴾ .

العامة على قصره ، وهي اللغة الفاشية ، وقرىء بالمدِّ ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه لغة في المقصور .

والثاني : أنه مصدر : زَانى ، يُزَانِي ، كـ « قَاتَلَ » ، يُقَاتِلُ ، قِتَالاً ، لأنه يكون من اثنين ، وعلى المدِّ قول الفرزدق :

٣٠٨٩ ـ أَبَا خَالِدٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِنَاؤُهُ وَمَنْ يَشْرَبِ الْخَرْطُومَ يُصْبِحْ مُسَكَّرا[٣]

وقال الآخر :

٣٠٩٠ ـ كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[٤]

وليس ذلك من باب الضرورة ، لثبوته قراءة في الجملة . قوله : ﴿وَسَاءَ سَبِيلاً﴾ ، تقدم نظيره . قال ابن عطية : « وسَبِيلاً نصب على التمييز ، أي : وساء سبيلاً سبيله » . وردَّ الشيخ هذا ، فإن قوله منصوب على التمييز ، يقتضي أن يكون الفاعل ضميراً مُفَسَّراً بما بعده من التمييز ، تقديره : ساء سبيله سبيلاً ، لأنه ليس بمضمن لاسم الجنس .

﴿ . . . **إِلاَّ بِالْحَقِّ** . . . ﴾ .

---

(٢) البيت لأوفى المازني انظر مجاز القرآن (٢/٥) ، البحر (٦/٣٢) ، القرطبي (١٠/٢٥٣) ، اللسان « خطا » .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/٣٢) ، القرطبي (١٠/٢٥٣) ، روح المعاني (١٥/٦٧) .

(٣) انظر البيت في البحر (٦/٣٣) ، مجاز القرآن (١/٣٧٧) ، الصحاح زنى واللسان كذلك الجمهرة (٣/٢٥٥) .

(٤) البيت للنابغة الجعدي انظر اللسان «زنى» معاني الفراء (١/٩٩) ، أمالي المرتضى (١/٢١٦) ، تأويل المشكل (١٩٩) ، الإنصاف (١/٣٧٣) ، مجاز القرآن (١/٣٧٧) ، الخزانة (٩/٢٠٣) ، البحر المحيط (٦/٣٣) .

أي : بسبب الحق ، فيتعلق بـ « لاَ تَقْتُلُواْ » ، ويجوز أن يكون حالاً مِن فاعل « لاَ تَقْتُلُواْ » أو من مفعوله ، أي : لا تقتلوا إلاَّ ملتبسين بالحق ، أو ملتبسة بالحق ، ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف ، أي : إلاَّ قتلاً ملتبساً بالحق . قوله : ﴿ مَظْلُوماً ﴾ حال من مرفوع « قتل » . قوله : ﴿ فَلاَ يُسْرِفْ ﴾ الأخوان بالخطاب على إرادة الولي ، وكان الولي يقتل الجماعة بالواحد ، أو السلطان . رجع لمخاطبته بعد أن أتى به عاماً . والباقون بالغيبة ، وهي تحتمل ما تقدم في قراءة الخطاب ، وقرأ أبو مسلم برفع الفعل على أنه خبر في معنى النهي ، كقوله : « فَلاَ رَفَثَ » ، وقيل : « فِي » بمعنى الباء ، أي : بسبب القتل قوله : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ﴾ أي : إنَّ الولي أو السلطان ، أو إنَّ القاتل ، أي : أنه إذا عوقب في الدنيا نصر في الآخرة ، أو إلى المقتول ، أو إلى الدم ، أو إلى الحق .

قوله : ﴿ . . . إِنَّ العَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أن الأصل على حذف مضاف ، أي : إنَّ ذا العهد كان مسؤلاً عن الوفاء بعهده .

والثاني : أن الضمير يعود على « الْعَهْدَ » ، ونسب السؤال إليه مجازاً ، كقوله : ﴿ وإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾[1] .

قوله : ﴿ . . . بِالْقِسْطَاسِ . . . ﴾ .

قرأ الأخوان وحفص هنا ، وفي سورة الشعراء بكسر القاف ، والباقون بضمها فيهما ، وهما لغتان مشهورتان وهو الْقَرْسْطُونُ ، وقيل : هو كُلُّ ميزان . قال ابن عطية : « واللفظة للمبالغة من الْقِسْطِ » . وَردَّهُ الشيخ[2] باختلاف المادتين ، ثم قال : « إلاَّ أَنْ يُرَاعَى زيادة السين آخراً ، كـ « قُدْموس »[3] وليس من مواضع زيادتها » . ويقال بالسين والصاد . قال بعضهم : هو رُومِيٌّ مُعَرَّبٌ . والْمَحْسُورُ : الْمُنْقَطِعُ السَّيْرُ ، حَسَرْتُ الدَّابَّة : قَطَعْتُ سَيْرَهَا ، وَحَسِيرٌ أي : كَالٌّ ، تَعْبَانٌ ، بمعنى : مَحْسُورٌ ، والجمع : حَسْرَى . قال :

٣٠٩١ ـ بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا ... فَبِيضٌ وأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيْبُ[4]

وَحَسرَ عَنْ كَذَا ، كَشَفَ عَنْهُ ، كقوله :

٣٠٩٢ ـ ..... يَحْسِرُ الْمعاءَ تَارَةً ..... [5]

قوله : ﴿ وَلاَ تَقْفُ . . . ﴾ .

العامة على هذه القراءة ، أي : لاَ تَتَّبِعْ ، من قَفَاهُ يَقْفُوهُ ، إذا تَتَبَّعَ أَثَرَهُ ، قال النابغة :

٣٠٩٣ ـ وَمِثْلُ الدُّمَى شُمُّ الْعَرَانِينِ سَاكِنٌ ... بِهِنَّ الْحَيَاءُ لاَ يُشِعْنَ التَّقَافِيَا[6]

وقال الكُميت :

٣٠٩٤ ـ فَلاَ أَرْمِي الْبَرِيءَ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ... وَلاَ أَقْفُو الْحَوَاصِنَ إِنْ قُفِيْنَا[7]

---

(١) سورة التكوير آية (٨) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/ ٣٤) .
(٣) والقدموس : الصخر العظيم .
(٤) تقدم .
(٥) تقدم .
(٦) الجعدي انظر مجاز القرآن (١/ ٣٧٩) ، الطبري (١٥/ ٩٢) ، البحر المحيط (٦/ ٣٦) ، الكشاف (٢/) .
(٧) انظر البحر المحيط (٦/ ٣٦) ، القرطبي (١٠/ ٢٥٨) ، روح المعاني (١٥/ ٧٣) .

وقرأ زيد بن علي « وَلاَ تَقْفُواْ » بإثبات الواو . وقد تقدم أن إثبات حرف العلة جزماً لغة قوم وضرورة عِنْدَ غيرهم ، كقوله :

٣٠٩٥ ـ ..... مِنْ هَجْـوِ زَبَّـانَ لَمْ تَهْجُـو وَلَمْ تَـدَعِ[1]

وقرأ معاذ القارىء « وَلاَ تَقُفْ » ، بزنة تَقُلْ ، من قَافَ يَقُوفُ ، أي : تَتَبَّعَ أيضاً ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه مقلوب من قَفَا يَقْفُو .

والثاني ـ وهو الأظهر ـ أنه لغة مستقلة كـ« جَبَذَ ، وجَذَبَ » لكثرة الاستعمالين ، ومثله : قَاعَ الْفَحْلُ النَّاقَةَ وقَعَاهَا . قوله : « وَالْفُؤَادَ » قرأ الجراح العقيلي بفتح الفاء وواو خالصة ، وتوجيهها أنه أبدل الهمزة واواً بعد الضمة في القراءة المشهورة ، ثم فتح فاء الكلمة ، بعد البدل ، لأنها لغة في « الْفُؤَادَ » ، يقال : فُوَادٌ ، وفَادٌ . وأنكرها أبو حاتم أعني القراءة ، وهو معذور . والباء في « بِهِ » متعلقة بما تعلق به « لَكَ » ولا يتعلق بـ« عِلْمٌ » ، لأنه مصدر ، إلاَّ عِنْدَ مَنْ يتوسع في الجار . قوله : ﴿ أُوْلَئِكَ ﴾ إشارة إلى ما تقدم من « السَّمْعَ ، وَالبَصَرَ ، والْفُؤَادَ » ، كقوله :

٣٠٩٦ ـ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[2]

فـ « أُولَئِكَ » يُشَار به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع ، واعتذر ابن عطية عن الإشارة به لغير العقلاء ، وقال : « عبَّر عن السَّمْعِ ، والبَصَرِ ، والفُؤَادِ » ، بـ « أُولَئِكَ » ، لأنها حواسٌ ، لها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسؤولة ، فهي حالة مَنْ يعقل ولذلك عبَّر عَنْهَا بكناية مَنْ يعقل ، وقد قال سيبويه[3] : في قوله : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[4] إنَّمَا قال : رأيتهم في النجوم ، لأنه لما وصفها بالسجود ، وهو فعل مَنْ يعقل ، عبَّر عنها بكناية مَنْ يعقل ، وحكى الزجاجُ : أَنَّ العرب تُعَبِّر عن مَنْ يعقل وعن مَنْ لا يعقل بـ « أُولَئِكَ » ، وأنشد هو والطبري قول الشاعر :

٣٠٩٧ ـ ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[5]

وأما حكاية أبي إسحق عن اللغة ، فأمر يتوقف عنده ، وأما البيت فالرواية فيه : الأقوام ، ولا حاجة إلى هذا الاعتذار ، لِمَا عَرَفْتَ ، وأما قوله : إنَّ الرواية : الأقوام . فغير معروفة ، والمعروف إنما هو : الأيَّامُ . قوله : « كُلُّ أُولَئِكَ » مبتدأ ، والجملة من « كَانَ » خبره ، وفي اسم كان وجهان ،

أحدهما : أنه ضمير عائد على « كُلُّ » باعتبار لفظها ، وكذا الضمير في « عَنْهُ » . و« عَنْهُ » متعلق بـ « مَسْؤُولاً » ، و « مَسْؤُولاً » خبرها .

والثاني : أن اسمها ضمير يعود على القافي ، وفي « عَنْهُ » يعود على « كُلُّ » وهو من الالتفات ، إذ لو جرى على ما تقدم ، لقيل : كنت عنه مسؤولاً . وقال الزمخشري : « و «عَنْهُ » في موضع الرفع بالفاعلية ، أي : كل واحد كان مسؤولاً عنه ، فـ« مَسْؤُولٌ » مسند إلى الجار والمجرور ، كالمغضوب في قوله ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ انتهى . وفي تسميته مفعول ما لم يسم فاعله فاعلاً خلاف الاصطلاح ، وقد ردَّ[6] الشيخ عليه قوله : « بأن القائم مقام الفاعل حكمه

---

(١) تقدم .

(٢) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق انظر ديوانه ( ) ، وروايته فيه «الأقوام» بدل الأيام وانظر المقتضب (١/١٨٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢٦) ، أوضح المسالك (١/٦٦) ، الأشموني (١/١٣٩) ، التصريح (١/١٢٨) ، وانظر بقية التخريج في البحر .

(٣) انظر الكتاب (٢/٤٧) .

(٤) سورة يوسف آية ، (٧) .

(٥) تقدم .

(٦) انظر البحر المحيط (٦/٣٧) .

حكمه فلا يتقدم على رافعه كأصله ، وليس لقائل أن يقول : يجوز على رأي الكوفيين ، فإنهم يجيزون تقديم الفاعل ، لأنَّ النحاس حكى الإجماع على عدم جواز تقديم القائم مقام الفاعل إذا كان جاراً أو مجروراً ، فليس هو نظير قوله : « غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » فحينئذ يكون القائم مقام الفاعل الضمير المستكن العائد على « كُلُّ » أو على « القَافِي » .

وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴿٣٧﴾ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوْحَىٰٓ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلْحِكْمَةِ ۗ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿٣٩﴾ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤١﴾

قوله : ﴿ . . . مَرَحاً . . . ﴾ العامة على فتح الراء ، وفيه أوجه :

أحدها: أنه مصدر واقع موقع الحال ، أي : مَرِحاً بكسر الراء ، ويدل عليه قراءة بعضهم ، فِيمَا حكاه يعقوب « مَرِحاً » بالكسر .

الثاني : أنه حذف مضاف ، أي : ذا مَرَحٍ .

الثالث : أنه مفعول من أجله والْمَرَحُ شِدَّةُ السُّرُورِ والْفَرَحِ ، مَرِحَ ، يَمْرَحُ ، مَرَحاً ، كـ « يَفْرَحُ ، فَرَحاً ، فهو فَرِحٌ . قوله : « طُولاً » يجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعل « تَبْلُغَ » أو من مفعوله ، أو مصدراً من معنى « تَبْلُغَ » ، أو تمييزاً ، أو مفعولاً له . وهذان ضعيفان جداً ، لعدم المعنى . وقرأ أبو الجراح : « لَنْ تَخرُقَ » بضم الراء ، وأنكرها أبو حاتم ، وقال : لا نعرفها لغة ألبتة .

قوله : ﴿ . . . كَانَ سَيِّئُهُ . . . ﴾ .

قرأ ابن عامر والكوفيون بضم الهمزة ، والهاء ، والتذكير ، وترك التنوين ، والباقون بفتح الهمزة ، وتاء التأنيث منصوبة منونة ، فالقراءة الأولى أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدم ، وفيه السَّيِّئُ والحسن ، فأضاف السيِّء إلى ضمير ما تقدم ، ويؤيدها ما قرأ به عبد الله « كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَاتُهُ » بالجمع مضافاً للضمير ، وقراءة أُبي : « خَبِيثُهُ » والمعنى : كُلُّ ما تقدم ذكره مما أمرتم به ونهيتم كان سيئه ، وهو ما نهيتم عنه خاصة أمراً مكروهاً . هذا أحسن ما يقدر في هذا المكان ، وأما ما استشكله بعضهم مِنْ أنه يصير المعنى : كل ما ذكر كان سيئه ، ومِنْ جملة كل ما ذكر المأمور به ، فيلزم أن يكون فيه سيىء . فهو إشكال واهٍ ، لِمَا ذكرت مِن تقدير معناه . و ﴿ مَكْرُوهاً ﴾ خبر كَانَ ، وحمل الكلام كله على لفظ « كُلُّ » ، فلذلك ذُكِّرَ الضمير في « سَيِّئُهُ » ، والخبر وهو مَكْرُوهٌ . وأما قراءة الباقين فيحتمل أن الإشارة فيها بذلك إلى مصدري النهيين المتقدمين قريباً ، وهما : قفوا ما ليس به علم ، والمشي في الأرض مرحاً . والثاني : أنه أشير به إلى جميع ما تقدم من المناهي . و « سَيِّئُهُ » خبرُ كَانَ ، وأُنث حَمْلاً على معنى كل ، ثم قال « مَكْرُوهاً » حَمْلاً على لفظها . وقال الزمخشري ـ كلاماً حسناً وهو ـ : « أَنَّ السيئة في حكم الأسماء ، بمنزلة الذنب ، والاسم زَالَ عنه حكم

الصفات ، فلا اعتبار بتأنيثه ، ولا فرق بين من قرأ « سِيِّئُهُ » ، ومَنْ قرأ : « سَيِّئاً » ، ألا ترى أنك تقول : الزِّنَا سَيِّئَةٌ ، كما تقول :السَّرِقَةُ سَيِّئَةٌ ، فلا فرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث » . وفي نصب « مَكْرُوهاً » أربعة أوجه :

أحدها : أنه خبر ثانٍ لـ « كَانَ » ، وتعداد خبرها جائز على الصحيح .

الثاني : أنه بدل من « سَيِّئُهُ » ، وضعف هذا بأن البدل بالمشتق قليل .

الثالث : أنه حال من الضمير المستتر في « عِنْدَ رَبِّكَ » ، لوقوعه صفة لـ « سَيِّئُهُ » .

الرابع : أنه نعت لـ « سَيِّئُهُ » ، وإنما ذُكّر ، لأن تأنيث موصوفه مجازي . وقد رد هذا بأن ذلك إنما يجوز ، حيث أسند إلى المؤنث المجازي ، أما إذا أسند إلى ضميره، فلا، نحو: « الشَّمْسُ طَالِعَةٌ » ، لا يجوز « طَالِعٌ » إلاَّ في ضرورة ، كقوله :

٣٠٩٨ـ ..... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

وهذا عند غير ابن كيسان ، وأما ابن كيسان فيجيز في الكلام « الشَّمْسُ طَلَعَ ، وطالع ، وأما قراءة عبد الله ، فهي مما أخبر فيها عن الجمع ، إخبار الواحد لسد الواحد مَسدَّه ، كقول الشاعر :

٣٠٩٩ـ فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[2]

ولو قال : فإنَّ الْحَدْثَانَ لَصحَّ من حيث المعنى ، فعدل عنه ليصح الوزن . وقرأ عبد الله أيضاً « كان سَيِّئَاتٌ » بالجمع ، من غير إضافة ، وهو خبر « كَانَ » وهي تؤيد قراءة الحرمين ، وأبي عمرو .

قوله : ﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى ﴾ .

مبتدأ وخبر ، و « ذَلِكَ » إشارة إلى جميع ما تقدم من التكاليف ، وهي أربعة وعشرون نوعاً ، أولها : قوله : ﴿ لاَتَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ ﴾ ، وآخرها : ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً ﴾ . و﴿ مِمَّا أَوْحَى ﴾ مِنْ : للتبعيض ، لأن هذه بعض ما أوحاه الله تعالى إلى نبيه .

قوله :﴿مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها :أن يكون حالاً مِن عائد الموصول المحذوف ، تقديره : من الذي أوحاه ، حال كونه من الحكمة ، أو حال من نفس الموصول .

الثاني : أنه متعلق بـ « أَوْحَى » ، « وَمِنْ » : إماتبعيضية، لأن ذلك بعض الحكمة ، وإما للابتداء ، وإما للبيان ، وحينئذ يتعلق بمحذوف .

الثالث : أنها مع مجرورها بدل من « مِمَّا أَوْحَى » .

قوله : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ . . . ﴾ .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

ألف « أَصْفَى » عن واو ، لأنه من صَفَا يَصْفُو صَفْواً ، وهو استفهام إنكار وتوبيخ . قوله : « واتَّخَذَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أَصْفَاكُمْ » ، فيكون داخلاً في حَيز الإنكار ، ويجوز أن تكون الواو للحال . و « قَدْ » مقدرة عند قوم . « وَاتَّخَذَ » يجوز أن تكون المتعدية لاثنين ، فقال أبو البقاء : « إنَّ ثانيهما محذوف ، أي : أولاداً ، والمفعول الأول هو « إنَاثاً » . وهذا ليس بشيء ، بل المفعول الثاني هو « مِنَ الْمَلاَئِكَةِ » قدم على الأول ، ولولا ذلك لزم أن يبتدأ بالنكرة من غير مسوغ ، لأن ما صلح أن يكون مبتدأ صلح أن يكون مفعولاً أول ، في هذا الباب ، وما لا فَلاَ ، ويجوز أن تكون متعدية لواحد كقوله : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً ﴾ ، و ﴿ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ ﴾متعلق بـ « اتَّخَذَ » ، أو بمحذوف على أنه حال من النكرة بعده .

قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ .

العامة على تشديدالراء . وفي مفعول « صَرَّفْنَا »وجهان :

أحدهما : أنه مذكور ، و « فِي » مزيدة فيه ، أي : ولقد صرفنا هذا القرآن كقوله : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ومثله :

٣١٠٠ ـ ..... يَجْرَحْ فهي عَرَاقِيبُهَا نَصْلِي[1]

﴿ وأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾[2] . ورُدَّ هذا بأن « فِي » لا تزاد ، وما ذكر متأول ، وسيأتي ـ إنْ شاء الله ـ في الأحقاف .

الثاني : أنه محذوف ، تقديره : ولقد صرفنا أمثاله ، ومواعظه ، وقصصه ، وأخباره ، وأوامره . وقال الزمخشري ـ في تقدير ذلك ـ : « ويجوز بهذا أن يراد بهذا القرآن إبطال إضافتهم إلى الله البنات ، لأنه مِمَّا صَرَفَهُ وَكَرَّرَ ذِكْرَهُ ، والمعنى : ولقد صرفنا القول في هذا المعنى ، وأوقعنا التصريف فيه ، وجعلناه مكاناً للتكرير . ويجوز أن يريد بهذا القرآن التنزيل ، ويريد ولقد صرفناه ، يعني هذا المعنى في مواضع من التنزيل ، فترك الضمير ، لأنه معلوم » . قُلْتُ : وهذا التقدير الذي قَدَّره الزمخشري أحسن ، لأنه مناسب لِمَا دَلَّتْ عليه الآية ، وسِيقَتْ لأجله ، فقدَّر المفعول خاصاً ، وهو إما القول ، وإما المعنى ، وهو الضمير الذي قدره في « صَرَّفْنَاهُ » بخلاف تقدير غيره ، فإنه جعله عَاماً .

وقيل : المعنى لم ينزله مرة واحدة ، بل نجوماً ، والمعنى : أكثرنا صرف جبريل إليك ، فالمفعول جبريل ـ عليه السلام ـ وقرأ الحسن : بتخفيف الراء فقيل : هي بمعنى القراءة الأولى وفَعَلَ وفَعَّلَ قَدْ يشتركان . وقال ابن عطية : « أي صرفنا الناس فيه إلى الهدى » . قوله : ﴿ لِيَذَّكَّرُوا ﴾ متعلق بـ « صَرَّفْنَا » ، وقرأ الأخوان هنا وفي الفرقان . بسكون الذال ، وضم الكاف مخففة ، مضارع « ذَكَرَ »من الذِّكْرِ أو الذِّكْرِ ، والباقون : بفتح الذال ، والكاف مشددة ، والأصل : لِيَتَذَكَّرُوا ، فأدغم التاء في الذال ، وهو من الاعتبار والتَّدبُّرِ . قوله : ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ ﴾ أي : التصريف ، و« نُفُوراً » مفعول ثانٍ .

---

(١) جزء من عجز بيت لذي الرمة وهو :
وإن تعتذر بالمحل من ذي حزوعها
إلى الضَّيفِ .....
انظر ديوانه(٥٧٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٩) ، المغني (٢/٥٢١) ، الخزانة (١/٢٨٤) ، الكشاف (٢/) ، روح المعاني (١٥/٨١) .

(٢) سورة الأحقاق آية ، (١٤) .

قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴿٤٦﴾

قوله : ﴿ . . كَمَا يَقُولونَ . . . ﴾ .

الكاف في موضع نصب ، وفيها وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بما تعلقت به « مَعَ » ، من الاستقرار ، قاله الحوفي .

والثاني : أنها نعت لمصدر محذوف ، أي : كونا كقولهم قاله أبو البقاء . وقرأ ابن كثير وحفص « يَقُولونَ » بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، وكذا قوله بعد هذا سبحانه وتعالى ﴿ عَمَّا يَقُولونَ ﴾ ، قَرَأَهُ بالخطاب الأخوان ، والباقون بالغيب ، فتحصل من مجموع الأمر أن ابن كثير وحفصاً يقرآنهما بالغيب ، وأن الأخوين قرآ بالخطاب فيهما ، وأن الباقين قرأوا بالغيب في الأول ، والخطاب في الثاني ، فالوجه في قراء الغيب فيهما أنه حمل الأول على قوله : ﴿ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ نُفُوراً ﴾ وحمل الثاني عليه ، وفي الخطاب فيهما أنه حمل الأول على معنى : قل لهم يا محمد : لو كان معه آلهة كما تقولون ، وحمل الثاني عليه . وفي قراءة الغيب في الأول أنه حمله على قوله : « وَمَا يَزِيدُهُمْ » والثاني : أنه التفت فيه إلى خطابهم . قوله : ﴿ إِذَا ﴾ حرف جواب وجزاء . قال الزمخشري : « وإذا دالة على أن ما بعدها وهو « لَابْتَغَوْا » جواب لمقالة المشركين لـ « لَوْ » . وأدغم أبو عمرو الشين في السين ، واستضعفها النحاة لقوة الشين .

قوله : ﴿ . . . وَتَعَالَى . . . ﴾ .

عطف على ما تضمنه المصدر ، تقديره : تنزه وتعالى ، و « عَنْ » متعلقة به ، أو بـ « سُبْحَانَ » على الإعمال ، لأن « مَنْ » تعلقت به في قوله ﴿ سُبحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ . و « عُلُوًّا » مصدر واقع موقع التعالي كقوله : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[1] في كونه على غير المصدر .

قوله : ﴿ تُسَبِّحُ ﴾ .

قرأ أبو عمرو والأخوان وحفص بالتاء ، والباقون بالياء من تحت وهما واضحتان ، لأن التأنيث مجازي ، ولوجود الفصل أيضاً . وقال ابن عطية : « ثُمَّ أعاد على السماوات والأرض ضمير من يعقل ، لما أسند إليها فعل العاقل ، وهو التسبيح » . وهذا بناء منه على « أن هُنَّ » مختص بالعلاقات ، وليس كما زعم . وهذا نظير اعتذاره عن الإشارة ب « أُولَئِكَ » في قوله : « كُلُّ أُولَئِكَ » ، وقد تقدم . وقرأ عبد الله ، والأعمش « سَبَّحَتْ » ماضياً بتاء التأنيث » .

قوله : ﴿ . . مَسْتُوراً ﴾ .

---

(١) سورة نوح آية ، (١٧) .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه على بابه ، بمعنى : مستور عن أعين الكفار فلا يرونه ، وقيل : هو على النسب ، أي : ذُو ستر كقولهم : مكان مَهُولٌ ، وجَارِيَةٌ مَغْنُوجَةٌ ، أي : ذو هول وذات غنج ، ولا يقال فيهما هلت المكان ، ولا غَنِجَتْ الْجَارِيَةُ ، وقيل : هو وصف على جهة المبالغة ، كقولهم : شِعْرُ شَاعِرٍ . وَرُدَّ هذا بأن ذلك إنما يكون في اسم الفاعل ، ومن لفظ الأول .

والثاني : « أنه بمعنى فاعل كقولهم : مَشْئُومٌ ، وَمَيْمُونٌ ، بمعنى : شَائِمٌ وَيَأمَنٌ . وهذا كما جاء اسم الفاعل بمعنى مفعول ، كـ « مَاءٍ دَافِقٍ » ، وهذا قول الأخفش في آخرين .

قوله : ﴿ . . . وَحْدَهُ . . . ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على الحال ، وإن كان معرفة لفظاً ، لأنه في قوة النكرة إذ هو في معنى منفرداً ، وهل هو مصدرٌ ، أو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، فَوَحْدَهُ وُضِعَ مَوْضِعَ إيحَادٍ ، وإيحَادٌ وُضِعَ مَوْضِعَ مَوْحَدٍ . وهو مذهب سيبويه ، أو هو مصدر على حذف الزوائد ، إذ يقال : أَوْحَدَهُ يُوحِدُهُ إيحَاداً ، أو هو مصدر بنفسه لـ «وَحَدَ » « ثُلاَثِياً » . قال الزمخشري : « وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً وَحِدَةً ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً وَعِدَةً ، و « وَحْدَهُ » من باب « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلى بَدْئِهِ » ، و « إفعله جُهْدَكَ وَطَاقَتَكَ » في أنه مصدر سادٌّ مسدَّ الحال ، أصله : يَحِدُ وَحْدَهُ ، بمعنى وَاحِداً » . قُلْتُ : وقد عَرَفْتَ أَنَّ هذا ليس مذهب سيبويه .

والثاني : أنه منصوب على الظرف وهو قول يونس ، واعلم أن هذه الحال بخصوصها ، أعني لفظة « وَحْدَهُ » ، إذا وقعت بعد فاعل ومفعول ، نحو : « ضَرَبَ زيدٌ عمراً وَحْدَهُ » ، فمذهب سيبويه[1] أنه حال من الفاعل ، أي : موحداً له بالضرب ، ومذهب المبرد أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول . قال الشيخ : « فعلى مذهب سيبويه يكون التقدير : وإذا ذكرت ربك موحداً لله . وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكون التقدير : مُوَحِداً بالذكر » . قوله : « نُفُوراً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مصدر على غير المصدر ، لأن التوالي والنفور بمعنى .

والثاني : أنه حال من فاعل « وَلَّوْا » وهو حينئذ جمع نَافِرٍ ، كـ « قَاعِدٍ » ، وَقُعُودٍ ، وجَالِسٍ ، وجُلُوسٍ . والضمير في « وَلَّوْا » الظاهر عوده على الكفار ، وقيل : يعود على الشَّيَاطِينِ » ، وإنْ لَمْ يَجْرِ لَهُمْ ذِكْرٌ .

نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ ۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾

---

(١) انظر الكتاب (١/٣٧٣) .

قوله : ﴿ . . . بِمَا يَسْتَمِعُونَ . . . ﴾ .

متعلق بـ « أَعْلَمُ » وما كان من باب العلم والجهل في أفعل التفضيل ، وأفعل التعجب تعدى بالباء ، نحو : أنت أعلم به ، وما أعلمك به ، وهو أجهل به ، وما أجهله به ، ومن غيرهما يتعدى في البابين باللام ، نحو « أَنْتَ أَكْسَى للفقراء» . و«ما» بمعنى الذي ، وهي عبارة عن الاستخفاف والإعراض ، فكأنه قال : نحن أعلم بالاستخفاف والاستهزاء الذي يستمعون به . قال ابن عطية . قوله : « بِهِ » فيه أوجه :

أحدها أنه حال ، فيتعلق بمحذوف . قال الزمخشري : و « بِهِ » في موضع الحال ، كما تقول : يستمعون بالْهُزْءِ ، أي : هازئين .

الثاني : أنها بمعنى اللام ، أي بما يستمعون له .

الثالث : أنها على بابها ، أي : يستمعون بقلوبهم ، أي : بظاهر أسماعهم ، قالهما أبو البقاء .

الرابع : قال الحوفي : لم يقل يستمعونه ولا يستمعونك ، لما كان الغرض ليس الإخبار عن الاستماع فقط ، وكان مضمناً أنَّ الاستماع كان على طريق الهُزء بأن يقولوا مجنون ، أو مسحور ، جاء الاستماع بالباء وإلى ، ليعلم أن الاستماع ليس المراد به تفهم المسموع دون هذا المقصد . فعلى هذا أيضاً تتعلق الباء بـ « يستمعون » . قوله : ﴿ إِذْ يَسْتَمِعُونَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه معمول لـ « أَعْلَمُ » . قال الزمخشري : « إِذْ يَسْتَمِعُونَ » نصب بـ « أَعْلَمُ » ، أي : أعلم وقت استماعهم بما به يستمعون ، وبما يتناجون به ، « وإذ هم نجوى » .

والثاني : أنه منصوب بـ « يَسْتَمِعُونَ » الأولى . قال ابن عطية : « والعامل في « إذ » الأولى ، وفي المعطوف « يَسْتَمِعُونَ » الأولى » . وقال الحوفي : « فـ « إِذْ » الأولى تتعلق بـ « يَسْتَمِعُونَ بِهِ » ، وكذا « وَإِذْ هُمْ نَجْوَى » ، لأن المعنى نحن أعلم بالذي يستمعون إليك ، وإلى قرآنك وكلامك ، إنما يستمعون لِسَقْطِكَ ، وتتبع عيبك ، والتماس ما يطعنون به عليك ، يعني في زعمهم ، ولهذا تعديته بالباء وإلى قوله : « نَجْوَى » يجوز أن يكون مصدراً ، فيكون من إطلاق المصدر على العين مبالغة ، أو على حذف مضاف ، أي : ذوو نجوى ، كما قال الزمخشري : ويجوز أن يكون جمع نَجي كـ « قَتْلَى » قاله أبو البقاء . قوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ ﴾ بدل من « إِذْ » الأولى في أحد القولين ، والقول الآخر أنها معمولة لـ « اذكر » مقدراً . قوله : ﴿ مَسْحُوراً ﴾ ، الظاهر أنه اسم مفعول من السِّحْرِ ، بكسر السين ، أي : مخبول العقل ، أو مخدوعاً . وقال أبو عبيدة : « معناه : أن لَهُ سَحْراً ، أي : رِئَةً » . بمعنى : أنه لا يستغني عن الطَّعامِ والشَّرَابِ ، فَهُوَ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، وتقول الْعَرَبُ لِلْجَبَانِ : « قَدِ انْتَفَخَ سَحْرُهُ » بفتح السين ، ولكلِّ مَنْ أكل وشرب مَسْحُورٌ ، فمن الأول قول امرىء القيس :

٣١٠١ ـ أَرَانَا مُوضِعِيْنَ لأَمْرِ غَيْبٍ وَنُسْحَرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ[1]

أي : نُغَذَّى وَنُعَلَّلُ . ومِنْ الثاني قول لبيد :

---

(١) تقدم .

٣١٠٢ ـ فَإِنْ تَسْأَلِينَا : فِيمَ نَحْنُ ؟ فَإِنَّنَا عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الأَنَامِ الْمُسَحَّرِ[1]

وردَّ الناس على أبي عبيدة قوله لبعده لفظاً ومعنى . قال ابن قتيبة : « لاَ أَدْرِي ما الذي حَمَلَ أبا عبيدة على هذا التفسير المستكره ، مع ما فسَّره السلف بوجوهه الواضحة . قُلْتُ: وأيضاً فإنَّ السِّحْرَ الذي هو الرِّئَةُ ، لم يضرب له فيه مثل بخلاف السِّحْر ، فإنهم ضربوا له فيه المَثَلَ فيما بعد الآية من قوله : ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ ﴾ ، لا يناسب إلا السِّحْر بالكسر .

قوله : ﴿ أَئِذَا كُنَّا . . ﴾ .

قد تقدم خلاف القراء في الاستفهامين ، كهذه الآية في سورة الرعد ، وتحقيق ذلك . والعامل في « إذَا » محذوف ، تقديره : أَنُبْعَثُ ، أو نُحْشَرُ إذا كُنَّا ، دلَّ عليه « مَبْعُوثُونَ » . ولا يعمل فيها « مَبْعُوثُونَ » ، لأَنَّ ما بعد « إنَّ »لا يعمل فيما قبلها ، وكذا ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، وقد اجتمعا هنا ، وعلى هذا التقدير الذي ذكرته تكون « إذَا » متمحضة للظرفية ، ويجوز أَنْ تكون شرطية ، فيقدِّر العامل فيها جوابها ، تقديره : أئذا كنا عظاماً ورُفَاتاً نُبْعَثُ ، أو نُعاد ، ونحو ذلك . فهذا المحذوف جواب الشرط عند سيبويه . والذي انصب عليه الاستفهام عند يونس . قوله : ﴿ وَرُفَاتاً ﴾الرُّفَاتُ : ما يُولِغُ في دَقِّهِ وتَفْتِيتِهِ ، وهو اسم لأجزاء أخرى الشيء الْمُفَتَّتْ ، وقال الفراء : « هو التُّرابُ » . ويؤيده أنه قد تكرر في القرآن « تُراباً وَعِظَاماً » . ويقال : رَفَتَ الشَّيْءَ يَرْفِتُهُ ـ بالكسر أي ـ كَسَرَهُ ، والْفُعَالُ يَغْلِبُ في التَّفْرِيقِ ، كالْحُطَامِ ، والدُّقَاقِ ، والْفُتَاتِ . قوله : « خَلْقاً » يجوز فيه وجهان .

أحدهما : أنه مصدر من معنى الفعل ، لا من لفظه ، أي : نُبْعَثُ بَعْثاً جديداً .

والثاني : أنه في موضع الحال ، أي : مخلوقين .

أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٥٤﴾

قوله : ﴿ قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي : الذي فطركم يعيدكم ، وهذا التقدير فيه مطابقة بين السؤال والجواب .

---

(١) انظر ديوانه (٧١) ، مجاز القرآن (١/٣٨١) ، الطبري (١٥/٦٣) ، البحر المحيط (٦/٤٤) ، روح المعاني (١٥/٩٠) .

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : معيدكم الذي فطركم .

الثالث : أنه فاعل بفعل مُقَدَّرٍ ، أي : يعيدكم الذي فطركم ، ولهذا صرَّحَ بالفعل في نظيره ، عند قوله : ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيْزُ الْعَلِيْمُ ﴾ . و ﴿ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ ظرف زمان ناصبه « فَطَرَكُمْ » .

قوله تعالى : « فَسَيُنْغِضُونَ » ، أي : يحركونها استهزاء ، يقال : أَنْغَضَ رَأْسَهُ يَنْغِضُهَا ، أي : حَرَّكَهَا إلى فوق وإلى أسفل إنْغَاضاً ، فهو مُنْغَضٌ . قال :

٣١٠٣ ـ أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وأَقْنَعَا كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئاً أَطْمَعَا[١]

وقال الآخر :

٣١٠٤ ـ لَمَّا رَأَتْنِي أَنْغَضَتْ لِيَ الرأْسَا[٢]

وقال أبو الهيثم : إذا أخبر بشيءٍ ، فَحَرَّك رأْسَهُ إنكاراً له فقد أَنْغَضَ . قال ذو الرمة :

٣١٠٥ ـ ظَغَائِنُ لَمْ يَسْكُنَّ أَكْنَافَ قَرْيَةٍ بِسَيْفٍ وَلَمْ يَنْغُضْ بِهِنَّ الْقَنَاطِرُ[٣]

أي : لم تحرك ، وأما نَغَضَ ثُلاثياً ، وَيَنْغُضُ بالفتح والضم ، فبمعنى : تَحَرَّكَ لا يتعدى . يقال : نَغَضَتْ سِنُّهُ ، أي : تَحَرَّكَتْ تَنغض نَغْضاً ونُغُوضاً قال :

٣١٠٦ ـ وَنَغَضَتْ مِنْ هَرَمٍ أَسْنَانُهَا[٤]

قوله : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ ﴾ يجوز أن تكون الناقصة ، واسمها مستتر فيها ، يعود على الْبَعْثِ والْحَشْرِ المدلول عليهما بقوة الكلام ، أو لتضمنه في قوله : « مَبْعُوثُونَ » و « أَنْ يَكُونَ » خبرها ، ويجوز أن تكون التامة مسندة إلى « أنَّ » وما في حيزها . واسم « يَكُونَ » ضمير البعث كما تقدم . وفي « قَرِيباً » وجهان :

أحدهما : أنه خبر كان ، وهو وصف على بابه .

والثاني : أنه ظرف أي : زماناً قريباً ، و « أَنْ يَكُونَ » على هذا تامة أي : عسى أن يقع العود في زمان قريب .

قوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنه بدل من « قَرِيباً » إذا أعربنا « قَرِيباً » ظرف زمان ، كما تقدم .

الثاني : أنه منصوب بـ « يَكُونَ » . قاله أبو البقاء ، وهذا عند مَنْ يُجِيزُ إعمال الناقصة في الظرف ، وإذَا جعلناها

---

(١) انظر البيت في مجاز القرآن (١/٣٨٢) ، البحر المحيط (٦/٤٥) ، القرطبي (١٠/٢٧٥) ، روح المعاني (١٥/٩٢) .

(٢) البيت في تفسير الطبري (١٥/٧٠) ، البحر (٦/٤٥) ، القرطبي (١٠/٢٧٥) .

(٣) البيت في ديوانه (٣٣١) ، وفيه «لم يسلكن» بدل «لم يسكن» وانظر البحر المحيط (٦/٤٥) ، مجاز القرآن (١/٣٨٣) .

(٤) البيت في تفسير الطبري (١٥/٧٠) ، مجاز القرآن (١/٣٨٢) ، البحر المحيط (٦/٤٥) ، القرطبي (١٠/٢٧٥) .

تامة ، فهو معمول لها عند الجميع .

الثالث : أنه منصوب بضمير المصدر ، الذي هو اسم « يَكُونَ » ، أي : عسى أن يكون العود يوم يدعوكم . وقد منعه أبو البقاء ، قال : « لأنَّ الضمير لا يعمل » . يعني : عند البصريين ، وأما الكوفيون فيعملون ضمير المصدر كمظهره ، فيقولون : « مروري بزيد حسنٌ ، وهو بعمرو قبيحٌ » ، فـ « بعمرو » عندهم متعلق بـ « هو » لأنه ضمير المرور ، وأنشدوا قول زهير على ذلك :

٣١٠٧ ـ وَمَا الْحَرْبُ إلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ[1]

فهو ضمير المصدر ، وقد تعلق به الجار بعده ، والبصريون يؤولونه .

الرابع : أنه منصوب بفعل مقدر ، أي : أذكر يوم يدعوكم .

الخامس : أنه منصوب بالبعث المقدر ، قالهما أبو البقاء . قوله : « بِحَمْدِهِ » فيه قولان .

أحدهما : أنه حال ، أي : يستجيبون حامدين ، أي : منقادين طائعين .

والثاني : أنها متعلقة بـ « يَدْعُوْكُمْ » ، قاله أبو البقاء . وفيه قَلَقٌ . قوله : ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ ﴾ ، إنْ : نافية ، وهي معلقة للظن عن العمل ، وقل من يذكر « إنْ » النافية في أدوات تعليق هذا الباب . و « قَلِيلاً » يجوز أَنْ تكون نعت زمان أو مصدر محذوف ، أي : إلَّا زماناً قليلاً ، أو إلا لِبثاً قليلاً .

وقوله : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي ﴾ .

تقدم نظيره في إبراهيم . قوله : ﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ ﴾ يجوز أَنْ تكون هذه الجملة إعتراضاً بين المُفَسِّر والْمُفَسَّر ، وذلك أَنَّ قوله :

﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ ﴾ .

وقع تفسيراً لقوله : « التي هِيَ أَحْسَنُ » وبياناً لها ، ويجوز ألَّا تكون معترضة ، بل مستأنفة . وقرأ طلحة « يَنْزِغُ » بكسر الزاي ، وهما لغتان ، كـ « يَعْرِشُونَ ، وَيَعْرُشُونَ » قاله الزمخشري . قال الشيخ[2] : «ولو مثل بـ « يَنْطِحُ » ، وَيَنْطَحُ ، كان أنسب » . يعني من حَيْثُ إنَّ لام كل منهما حرف حلق . وليس بطائلٍ .

﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴿٥٥﴾ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾

قوله : ﴿ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ ﴾ .

في هذه الباء قولان :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢٩) .

أشهرهما : إنما تتعلق بـ « أَعْلَمُ » ، كما تعلقت الباء بـ « أَعْلَمُ » قبلها ، ولا يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض فقط .

والثاني : أنها متعلقة بـ « يعلم » مقدراً ، قاله الفارسي ، محتجاً بأنه يلزم من ذلك تخصيص علمه بمن في السماوات والأرض : وهو وَهْمٌ ، لأنه لا يلزم من ذكر الشيء نفي الحكم عمَّا عَدَاهُ ، وهذا هو الذي يقول الأصوليون أنه مفهوم اللقب ، ولم يقل إلا أبو بكر الدقاق في طائفة قليلة . قوله : ﴿ زَبُوراً ﴾ قد تقدَّم خلاف القراء في هذا . ونكَّره هنا ، دلالة على التبعيض ، أي : زبوراً من الزُّبرِ ، أو زَبُوراً فيه ذِكْرُ رَسُول اللَّهِ ـ ﷺ ـ ، فأطلق على القطعة منه زبوراً ، كما يطلق على بعض القرآن ، ويجوز أن يكون «« زَبُوراً » عَلَماً ، فإذا دخلت عليه « أل » كقوله : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ ﴾[1] كانت للمح الأصل ، كـ « عَبّاس ، والعباس ، وفضل ، والفضل » .

قوله : ﴿ . . . الَّذِينَ زَعَمْتُمْ ﴾ .

مفعولا الزَّعْمِ محذوفان ، لفهم المعنى ، أي : زعمتموهم آلهة ، وحذفهما اختصاراً جائز واقتصاراً فيه خلافٌ .

قوله : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾ .

أُولَئِكَ : مبتدأ ، وفي خبره وجهان :

أظهرهما : أنه الجملة من « يَبْتَغُونَ » ، ويكون الموصول نعتاً ، أو بياناً ، أو بدلاً ، والمراد : الأنبياء (الذين عبدوا من دون الله ، والمراد بالواو العباد لهم ، ويكون العائد على « الَّذِينَ » محذوفاً ، والمعنى : أولئك الأنبياء) الذين يدعونهم المشركون لكشف ضرهم ، أو يدعونهم آلهة ، فمفعولها أو مفعولاها محذوفان . فـ «يَبْتَغُونَ » يجوز أن يكون المراد بالواو ما أريد بـ « أُولَئِكَ » ، أي : الأنبياء الذين يدعون ربهم ، أو الناس إلى الهدى « يَبْتَغُونَ » ، فمفعول « يَدْعُونَ » محذوف .

والثاني : أَنَّ الخبر نفس الموصول ، و « يَبْتَغُونَ » على هذا حال من فاعل « يَدْعُونَ » ، أو بدل منه . وقرأ العامة « يَدْعُونَ » بِالغيبة . وقد تَقَدَّمَ الخلاف في الواو ، هل تعود على الأنبياء أو على عابديهم ؟ وزيد بن علي بالغيبة أيضاً ، إلاَّ أنه بناه للمفعول ، وقتادة وابن مسعود بتاء الخطاب ، وهاتان القراءتان تقويان أن الواو للمشركين ، لا للأنبياء في قراءة العامة . قوله : « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » في « أَيّ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها استفهامية .

والثاني : أنها موصولة بمعنى الذي ، وإنما كَثُرَ كلام المُعْربينَ فيها من حيث التقدير ، فقال الزمخشري : « و « أَيُّهُمْ » بدل من واو « يَبْتَغُونَ » ، و « أَيُّ » موصولة ، أي : يبتغي من هو أقرب منهم وأزلف ، أو ضمن الوسيلة معنى : يحرصون ، فكأنه قيل : أيهم يكون أقرب » . قُلْتُ : فجعلها في الوجه الأول موصولة ، وصلتها جملة من مبتدأ وخبر ، حذف المبتدأ وهو عائدها ، و « أَقْرَبُ » خبر « هو » واحتملت « أَيُّ » حينئذ أن تكون مبنية ، وهو الأكثر

---

(١) سورة الأنبياء آية ، (١٠٥) .

فيها ، وأن تكون معربة ، ولهذا موضع أليق به في مريم . وفي الثاني جعلها استفهامية ، بدليل أنها ضمن الابتغاء معنى شيء يعلق ، وهو « يَحْرِصُونَ » فيكون « أَيُّهُمْ » مبتدأ ، و « أَقْرَبُ » خبره ، والجملة في محل نصب على إسقاط الخافض ، لأنَّ « تَحْرِصُ » يتعدى بـ «على » قال تعالى : ﴿ إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ ﴾ ـ و ﴿ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ . وقال أبو البقاء : و «أَيُّهُمْ» مبتدأ ، و «أَقْرَبُ» خبره ، وهو استفهام في موضع نصب بـ «يَدْعُونَ» ، ويجوز أن يكون « أَيُّهُمْ » بمعنى الذي ، وهو بدل من الضمير في « يَدْعُونَ » . قال الشيخ[1] : عُلِّقَ « يَدْعُونَ » وهو ليس فعلاً قَلْبِياً ، وفي الثاني فصل بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية ، ولا يضر ذلك ، لأنها معمولة للصلة . قُلْتُ : أَمَّا كون « يَدْعُونَ » لا يعلق ، هو مذهب الجمهور ، وقال يونس : ويجوز تعليق الأفعال مطلقاً القلبية وغيرها ، وأما قوله فصل بالجملة الحالية ، يعني بها « يَبْتَغُونَ » فصل بها بين « يَدْعُونَ » الذي هو صلة «الَّذِينَ» ، وبين معموله ، وهو « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » لأنه معلق عنه كما عرفته ، إلَّا أَنَّ الشيخ لم يتقدم في كلامه إعرابُ « يَبْتَغُونَ » حالاً ، بل لم يعربها إلَّا خبراً للموصول ، وهذا قريب . وجعل أبو البقاء « أيًّا » الموصولة بدلاً من واو « يَدْعُونَ » . ولم أَرَ غيره وافقه على ذلك ، بل كلهم يجعلونها بدلاً من واو « يَبْتَغُونَ » وهو الظاهر . وقال الحوفي : « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » ابتداء وخبر ، والمعنى : ينظرون أيهم أقرب ، فيتوسلون به ، ويجوز أن يكون « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » بدلاً من واو « يَبْتَغُونَ » . قُلْتُ : فقد أضمر فِعلاً معلقاً وهو ينظرون ، فإنْ كان من نظر البصر تعدى بـ « إلى » وإنْ كان مِن نَظَرِ الْفِكْرِ تَعدى بـ «فِي » ، فعلى التقديرين الجملة الاستفهامية في موضع نصب بإسقاط الخافض . وهذا إضمار ما لا حاجة إليه . وقال ابن عطية : « و أَيُّهُمْ » ابتداء ، و « أَقْرَبُ » خبره . والتقدير : نظرهم وَوَكْدُهُمْ أَيُّهُم أَقْرَبُ ، ومنه قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ : « فَبَاتَ النَّاسُ يُدْرِكُونَ أَيُّهُمْ يُعَطَاهَا » . أي : يَتَبَادَرُونَ فِي طَلَبِ الْقُرْبِ .

قال الشيخ[2] : « فجعل المحذوف نَظَرَهُمْ وَوَكْدَهُمْ ، وهذا مبتدأ ، فإنْ جعلت « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » في موضع نصب بـ«نَظَرِهُمْ» ، بقي المبتدأ بلا خبر ، فيحتاج إلى إضمار خبر ، وإنْ جعلت « أَيُّهُمْ أَقْرَبُ » الخبر لم يصح ذلك ، لأن كائناً وحاصلاً ليس مِمَّا يُعَلَّقُ . « قُلْتُ : فقد تَحَصَّلَ في الآية الكريمة ستة أوجه ، أربعة حال جعل « أَيُّ » استفهاماً :

الأول : أنها متعلقة للوسيلة ، كما قَرَّرَهُ الزمخشري .

الثاني : أنها متعلقة لـ « يَدْعُونَ » ، كما قال أبو البقاء .

الثالث : أنها معلقة لـ « ينظرون » مقدَّراً كما قاله الحوفي .

الرابع : أنها معلقة لنظرهم ، كما قَدَّرَهُ ابن عطية . واثنان حال جعلها موصولة ، الأول : البدل من واو « تَدْعُونَ »كما قدَّره أبو البقاء . الثاني : أنها بدل من واو « يَبْتَغُونَ » كما قاله الجمهور .

وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا ﴿٥٨﴾ وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ۚ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا ۚ

(١) انظر البحر المحيط (٥٢/٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٥٢/٦) .

وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٥٩﴾ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ ۚ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ۚ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴿٦٠﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾

قوله : ﴿ وإنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ .

إنْ : نافية ، و « مِنْ » مزيدة في المبتدأ لاستغراق الجنس . وقال ابن عطية : « هي لبيان الجنس » . وفيه نظر من وجهين :

أحدهما :

قال الشيخ[1] : « لأنَّ التي للبيان لا بدَّ أن يتقدمها مبهم « ما » يفسره ، كقوله : ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾[2] . وهنا لم يتقدم شيء مبهم » . ثم قال : « ولعله قوله لبيان الجنس من الناسخ ، ويكون هو قد قال لاستغراق الجنس . ألا ترى أنه قال بعد ذلك : وقيل : المراد الخصوص » . وخبر المبتدأ الجملة المحصورة في قوله ﴿ إلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا ﴾ .

والثاني : أن شرط ذلك أن يسبقها محلى بـ « ألْ » ، الجنسية ، وأن يقع موقعه الذي كقوله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾[3] .

قوله : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بالآيَاتِ إلَّا أَنْ كَذَّبَ ﴾ .

أنْ الأولى وما في حيزها في محل نصبٍ أو جرٍ على اختلاف القولين ، لأنها على حذف الجار ، أي : مِنْ أنْ نُرْسِلَ . والثانية ـ وما في حيزها ـ : في محل رفع بالفاعلية ، أي : ما منعنا من إرسال الرسل بالآيات إلَّا تكذيب الأولين ، أي : لو أرسلنا الآيات المقترحة لأهلكوا عند تكذيبهم ، كعادة من قبلهم ، لكن علم الله أنه يؤمن بعضهم ، ويكذب بعضهم من يؤمن ، فلذلك لم يرسل الآيات لهذه المصلحة . وَقَدَّرَ أبو البقاء مضافاً قبل الفاعل ، فقال : « تقديره : إلَّا إهلاك » . ولا حاجة إلى ذلك ، لاستقلال المعنى بدونه . قوله : « مُبْصِرَةً » حال ، وزيد بن علي برفعها على إضمار مبتدأ ، أي : هي وهو إسناد مجازي ، إذ المراد إبصار أهلها ، ولكنها لما كانت سبباً في الإبصار نسب إليها ، وقرأ قوم بفتح الصاد ، مفعول على الإسناد الحقيقي ، وقتادة بفتح الميم والصاد . أي : محل إبصار ، كقوله عليه السلام : « الْوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ » ، وكقوله :

٣١٠٨ ـ ..... وَالْكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ[4]

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٥٢) .
(٢) سورة فاطر آية ، (٢) .
(٣) سورة الحج آية ، (٣٠) .
(٤) عجز بيت لعنترة العبسي وصدره :
نبئت عمراً غير شاكر نعمتي
..... انظر ديوانه (٢٨) ، شرح القصائد العشر (٣٦٨) ، الفراء (٢/١٢٦) ، البحر (٦/٥٣) ، العمدة (١/٢٨٣) ، التهذيب «سول» (١/٣١٦) ، اللسان «خبث» .

أجرى هذه الأشياء مجرى الأمكنة ، نحو : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَذْأَبَةٌ . قوله : ﴿ **إِلَّا تَخْوِيفاً** ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً له ، وأن يكون مصدراً في موضع الحال ، إما من الفاعل ، أي : مخوفين ، أو من المفعول ، أي : مُخَوّفاً بِهَا .

قوله : ﴿ . . **والشَّجَرَةَ** . . ﴾ .

العامة على نصبها نسقاً على «الرؤيا » ، و « الْمَلْعُونَة » ، نعت ، وقيل : هو مجاز ، إذ المراد : الملعون طَاعِمُوهَا ، لأن الشجرة لا ذنب لها ، وهي شجرة الزقوم ، وقيل : بل على الحقيقة ، ولعنها هو إبعادها من رحمة الله ، لأنها تخرج في أصل الجحيم . وزيد بن علي برفعها على الابتداء ، وفي الخبر احتمالان :

أحدهما : هو محذوف ، أي : فتنة .

والثاني : قاله أبو البقاء : أنه قوله : « فِي الْقُرْآنِ » . وليس بذلك . قولهم : « وَنُخَوِّفُهُمْ » قراءة العامة بنون العظمة والأعمش بياء الغيبة .

قوله : ﴿ **طِيناً** ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنه حال من « لِمَنْ » فالعامل فيها « أَأَسْجُدُ » ، أو من عائد هذا الموصول ، أي : خلقته طيناً ، فالعامل فيها « خَلَقْتَ » ، وجاز وقوع « طِينٍ » حالاً ، وإنْ كان جامداً ، لدلالته على الأصالة ، كأنه قال : متأصلاً من طين .

الثاني : أنه منصوب على إسقاط الخافض ، أي : من طين كما صَرَّحَ بِهِ الآية الأخرى . ﴿ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِيْنٍ ﴾[1] . الثالث : أن ينتصب على التمييز قاله الزجاج ، وتبعه ابن عطية . ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدم إبهام ذاتٍ ولا نسبة .

قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾ رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾

قوله : ﴿ . . . **أَرَأَيْتَكَ** . . . ﴾ .

قد ذكرت مستوفاة في الأنعام . وقال الزمخشري : « الكاف للخطاب ، و « هَذَا » مفعول به ، والمعنى : أخبرني عن هَذَا الَّذِي كَرَّمْته عَلَيَّ ، أي : فضلته ، لِمَ كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ وأنا خَيْرٌ مِنْهُ ؟ . فاختصر الكلام » . وهذا قريب من

---

(١) سورة الأعراف آية ، (١٢) .

كلام الحوفي ، وقال ابن عطية : «والكاف في « أرأيتك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب ، ومعنى « أَرَأَيْتَ » أتأملت ونحوه . كأنَّ المخاطب ينبه المخاطب ليستجمع لِمَا يَنصُّ عليه . وقال سيبويه[1] : « هي بمعنى أَخْبِرْنِي ، ومثل بقوله : « أَرَأَيْتَكَ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ » ؟ وقول سيبويه صحيح ، حَيْثُ يكون بعدها استفهام كمثاله ، وأما في الآية فهي كما قُلْتُ ، وليست التي ذكر سيبويه » . قُلْتُ : وهذا الذي ذكره ليس بمسلم ، بل الآية كمثاله غاية ما في الباب ، أن المفعول الثاني محذوف ، وهو : الجملة الاستفهامية المقدرة لانعقاد الكلام من مبتدأ وخبر ، لو قُلْتُ : هذا الذي كرَّمته عليَّ لِمَ كَرَّمته . وقال الفراء : « الكاف في محل نصب » ، أي : أرأيت نفسك ، كقولك : أتدبرت آخر أمرك ، فَإني صَانِعٌ فيه كَذَا ، ثم ابتداء : هذا الذي كرمت علي » . وقال أبو البقاء : « والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : تفضيله ، أو تكريمه » . قُلْتُ : وهذا لا يجوز ، لأن المفعول الثاني في هذا الباب لا يكون جملة مشتملة على استفهام .

قال الشيخ : « لو ذهب ذاهب إلى أَنَّ الجملة القسمية هي المفعول الثاني لكان حسناً » . قُلْتُ : يرد على ذلك التزام كون المفعول الثاني جملة مشتملة على استفهام ، وقد تقرر جميع ذلك في سورة الأنعام . فعليك باعتباره هنا . قوله : ﴿ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ﴾ قرأ ابن كثير بإثبات ياء المتكلم وصلاً ووقفاً ، وأبرز عمرو بإثباتها وصلاً وحذفها وقفاً ، وهذه قاعدة من ذَكَرَ في الياءات الزائدة على الرسم ، والباقون بحذفها وصلاً ووقفاً . هذا كله في حرف هذه السورة ، أما الذي في المنافقين في قوله : ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي﴾[2] فأثبته الكُلُّ ، لثبوتها في الرسم الكريم . قوله : ﴿لأَحْتَنِكَنَّ﴾ جواب القسم الموطأ له بـ « اللام » ، ومعنى « لَأَحْتَنِكَنَّ » : لَأَسْتَوْلِيَنَّ عليهم استيلاء من جعل في حَنَكِ الدَّابَّةِ حَبْلاً يَقُودُهَا به ، فلا تأتي ولا تشمس عليه ، يقال : حَنَكَ فُلاَنٌ الدَّابَّةَ ، وآحْتَنَكَهَا ، أي : فعل بها ذلك ، وآحْتَنَكَ الْجَرادُ الأَرْضَ ، أَكَلَ نَبَاتَهَا . قال الراجز :

٣١٠٩ ـ نَشْكُو إِلَيْكَ سَنَةً قَدْ أَجْحَفَتْ جَهْداً إلى جَهْدٍ بِنَا فأَضْعَفَتْ
واحْتَنَكَتْ أَمْوَالَنَا وَجَلَفَتْ[3]

وحكى سيبويه : أَحْنَكَ الشَّاتَيْنِ ، أي : آكَلَهُمَا ، أي : أكثرهما أَكْلاً .

قوله : ﴿ . . . اذْهَبْ . . . ﴾ .

تقدَّم أن الباء تدغم في الفاء في ألفاظ ، منها هذه عند أبي عمرو ، ، والكسائي ، وحمزة ، في رواية خلاّد عنه ، بخلاف في قوله : « وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ » . قوله : ﴿ جَزَاؤُكُمْ ﴾ يجوز أَنْ يكون الخطاب للتغليب ، لأنه تقدم غائب ومخاطب في قوله : « فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ » فغلَّب المخاطب ، ويجوز أن يكون الخطاب مراداً به « مَنْ » خاصة ، ويكون ذلك على سبيل الالتفات . قوله : « جَزَاءً »في نصبه أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر الناصب له المصدر قبله ، وهو مصدر مبين لنوع المصدر الأول .

---

(١) انظر الكتاب (١/ ٢٣٩) .
(٢) سورة المنافقون آية ، (١٠) .
(٣) الأبيات للزفيان السعدي انظرهما في تفسير الطبري (١٥/ ٨٠) ، القرطبي (١٠/ ٢٨٧) ، البحر المحيط (٦/ ٤٥) ، روح المعاني (١٥/ ١١٠) .

الثاني : أنه منصوب على المصدر أيضاً ، لكن بمضمر ، أي : يجازون جزاء .

الثالث : أنه حال موطئة ، كـ « جاء زيدٌ رجلاً صالِحاً » .

الرابع : أنه تمييز ، وهو غير متعقل . و « مَوْفُوراً » اسم مفعول من وَفَرْتُهُ ، وَوَفَرَ مُتعدياً ، وفيه قول زهير :

٣١١٠ ـ وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرْهُ وَمَنْ لاَ يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ (١)

والآية الكريمة من هذا ، ويستعمل لازماً ، يقال : وَفَرَ الْمَالُ .

قوله : ﴿ وَاسْتَفْزِزْ ﴾ .

جملة أمرية عطفت على مثلها من قوله : « اذْهَبْ » ، و « مَنِ اسْتَطَعْتَ » يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنها موصولة في محل نصب مفعولاً للاستفزاز ، أي : استفزز الذي استطعت استفزازه منهم .

والثاني : أنها استفهامية منصوبة المحل بـ « اسْتَطَعْتَ » ، قاله أبو البقاء . وليس بظاهرٍ ، لأنّ « اسْتَفْزِزْ » يطلبه مفعولاً به ، فلا يقطع عنه ، ولو جعلناه استفهاماً لكان معلقاً له ، وليس هو بفعل قلبي فيعلق ، والاسْتِفْزَازُ : الاسْتِخْفَافُ ، واسْتَفَزَّنِي فُلانٌ اسْتَخَفَّنِي ، حتى خدعني لِمَا يُريدهُ ، قال :

٣١١١ ـ يُطِيعُ سَفِيهَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفِزُّهُ وَيَعْصِي حَلِيماً شَيَّبَتْهُ الْهَزَاهِزُ (٢)

ومنه : سُمِّي وَلَدُ الْبَقَرَةِ فَزًّا . قال :

٣١١٢ ـ كَمَا اسْتَغَاثَ بِسَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خَافَ الْعُيُونَ فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ (٣)

وأصل الْفَزُّ : الْقَطْعُ ، يقال : تَفَزَّزَ الثَّوْبُ ، أي : تَقَطَّعَ . قوله : « وَأَجْلِبْ » أي : أجمع عليهم الجموع من جُنْدِكَ ، يقال : أَجْلَبَ عَلَيْهِ ، وَجَلَبَ ، أي : جَمَعَ عليه الجُمُوعَ ، وقيل : أَجْلَبَ عَلَيْهِ : تَوَعَّدَهُ بِشرٍّ ، وقيل : جَلَبَ عَلَيْهِ : أَعَانَ ، وأَجْلَبَ ، أي : صَاحَ صِيَاحاً شَدِيداً ، ومنه : الْجَلَبَةُ ، أي : الصِّيَاحُ . قولك : « وَرَجِلِكَ » قرأ حفص بكسر الجيم ، والباقون : بسكونها ، فقراءة حفص « رَجِلْ » فيها بمعنى « رَجُلٍ » بالضم ، بمعنى : رَاجِلٍ ، يقال : رَجِلَ ، يَرْجِلُ : إِذَا صَارَ رَاجِلاً ، مثل : حَذِرٌ وَحَذْرٌ ، ونَدِسٌ وَنَدْسٌ ، وهو مفرد أريد به الجمع . وقال ابن عطية : « هي صفة ، يقال : « فُلانٌ يَمْشِي رَجِلاً » إذا كان غير راكب ، ومنه قول الشاعر :

٣١١٣ ـ ..... إِلاَّ بِأَصْحَابِ (٤)

قُلْتُ : يشير إلى البيت المشهور ، وهو :

أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ وَلاَ كَذَا رَجُلاً إِلاَّ بِأَصْحَابِ (٥)

أراد : فارساً ولا راجلاً . قال الزمخشري : «على أن (فَعِلاً) بمعنى : (فَاعِل) نحو : تَعِبَ وتَاعِبٍ ، ومعناه :

---

(١) البيت في ديوانه وانظر البحر المحيط (٦/٥٨) ، روح المعاني (١٥/١١٠) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/٦٦) .

(٣) تقدم .

(٤) انظر التخريج الآتي .

(٥) البيت ليحيى بن وائل انظر شرح المفصل لابن يعيش (٥ ١٣٣) ، البحر المحيط (٦/٥٨) ، اللسان «رجل» .

وجمعك الرَّجُل ، وبضم جيمه أيضاً فيكون مثل : حَذِر وحَذُر ، ونَدِسَ وَنَدُس ، وأخوات لهما » . وأما قراءة الباقين فتحتمل أن تكون تخفيفاً من «رجل» بكسر الجيم أو ضمها ، والمشهور أنه اسم جمع لـ « راجِلٍ » كـ « رَكْبٍ » و « صَحْبٍ » في « رَاكِبٍ » ، وصَاحِبٍ . والأخفش يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً . وقرأ عكرمة : « وَرِجَالِكَ » جمع رَجُلٍ ، بمعنى : رَاجِلٍ ، أو جمع رَاجِلٍ ، كـ « قَائمٍ ، وقِيَام » ، وقرىء : « وَرُجَّالِكَ » بضم الراء وتشديد الجيم ، وهو جمع رَاجِلٍ ، كـ « ضَارِبٍ » ، وَضَرَّاب » . والباء في « بِخَيْلِكَ » ، يجوز أن تكون الحالية ، أي : مصاحباً لِخَيْلِكَ ، وأنْ تكون مزيدة ، كقوله :

٣١١٤ - ..... لاَ يَقْرَأْنَ بِالْسُّوَرِ[1]

وقد تقدم في البقرة . قوله : ﴿ وَمَا يَعِدهُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ من باب الالتفات وإقامة الظاهر مقام المضمر ، إذ لو جرى على سنن الكلام الأول ، لقال : وما تعدهم بالتاء من فوق . قوله : ﴿ إِلاَّ غُرُوراً ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه نعت لمصدر محذوف ، وهو نفسه مصدر . الأصل : إلاَّ وعداً غُرُوراً ، فيجيء فيه ما في « رَجُلٌ عَدْلٌ ، أي : إلا وعداً ذَا غُرُورٍ أو على المبالغة ، أو على وعداً غَاراً ، ونسبة الغرور إليه مجازاً .

الثاني : أنه مفعول من أجله ، أي : ما يعدهم مما يعدهم من الأماني الكاذبة ، إلاَّ لأجل الغرور .

الثالث : أنه مفعول به على الاتساع ، أي : ما يعدههم إلاَّ الغرور نفسه .

وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾ أَفَأَمِنتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ ٱلْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ وَكِيلًا ﴿٦٨﴾ أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا۟ لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا ﴿٦٩﴾ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾

قوله : ﴿ ... إِلاَّ إِيَّاهُ ... ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه استثناء منقطع ، لأنه لم يندرج فيما ذكر ، إذ المراد به آلهتهم من دون الله .

والثاني : أنه متصل ، لأنهم كانوا يلجئون إلى آلهتهم وإلى الله تعالى .

قوله : ﴿ أَفَأَمِنْتُمْ ﴾ .

استفهام توبيخ وتقريع ، وقدَّرَ الزمخشري على قاعدته معطوفاً عليه ، أي : أنجوتم فأمنتم . قوله : ﴿ جَانِبَ الْبَرِّ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مفعول به كقوله ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ ﴾[2] ،

---

(١) تقدم .

(٢) سورة القصص آية ، (٨١) .

والثاني : أنه منصوب على الظرف ، و« بِكُمْ » يجوز أَنْ تكون حالية ، أي : مَصْحُوباً بكم ، وأن تكون للسببية . قيل : ولا يلزم من خسفه بسببهم أن يهلكوا . وأجيب بأن المعنى : جانب البر الذي أنتم فيه ، فيلزم بخسفه هلاكهم ، ولولا هذا التقدير لم يكن في التوعد به فائدة . قوله : « أَنْ يَخْسِفَ . . . أَو يُرْسِلَ » ـ « . . . أن يُعِيدَكُمْ . . . فَيُرْسِلَ . . . فَيُغْرِقَكُمْ . . . » .

قرأها بنون العظمة ابن كثير ، وأبو عمرو ، والباقون بالياء فيها على الغيبة ، فالقراءة الأولى على سبيل الالتفات من الغائب في قوله : « بِكُمْ » إلى آخره ، والقراءة الثانية على سَنَن ما تقدم من الغيبة المذكورة .

قوله : ﴿حَاصِباً﴾ أي : ريحاً حَاصِباً ، ولم يؤنثه إما لأنه مجازي ، أو على النسب ، أي : ذات حصبٍ ، والحَصْبُ : الرَّمي بِالْحَصْبَاءِ ، وَهِيَ الحِجَارَة الصِّغَارُ .

قال الفرزدق :

٣١١٥ ـ مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّأْمِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطْنِ مَنْثُورِ[1]

والحَاصِبُ أيضاً : الْعَارِضُ الَّذِي يَرْمِي الْبَرُودَ .

قوله : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ ﴾ .

يجوز أن تكون المتصلة ، أي : أي الأمرين كائن ، ويجوز أن تكون المنقطعة . و« أَنْ يُعِيدَكُمْ » مفعول به ، كـ « أَنْ يَخْسِفَ » . قوله : ﴿ تَارَةً ﴾بمعنى : مَرَّةٍ وَكَرَّةٍ ، فهي مصدر ، ويجمع على : تِيَرٍ ، وَتَارات ، قال :

٣١١٦ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَاراتٍ يَحُمُّ فَيَغْرَقُ

وألفها يحتمل أن تكون عن واو ، أو ياء . وقال الراغب : « وهو فيما قِيلَ مِنْ : تَارَ الْجُرْحُ : الْتَأَمَ » . قوله : « قَاصِفاً » الْقَاصِفُ : يحتمل أن يكون من قَصَفَ متعدياً ، يقال : قَصَفَتِ الرِّيحُ الشجرَ ، تَقْصِفُهَا قَصْفاً . قال أبو تمام :

٣١١٧ ـ إِنَّ الرِّيَاحَ إِذَا مَا أَعْصَفَتْ قَصَفَتْ عِيْدَانَ نَجْدٍ وَلَا يَعْبَأْنَ بِالرَّتَمِ[2]

فالمعنى : أنها لا تلقى شيئاً إلَّا قَصَفَتْهُ وَكَسَرتهُ . والثاني : أن يكون من قَصَفْتَ قاصراً أي : صار له قَصِيفٌ . يقال : قَصَفَت الرِّيحُ تَقْصِفُ ، أي : صَوَّتَتْ . و« مِنَ الرِّيحِ » نعتٌ . قوله : ﴿ بِمَا كَفَرْتُمْ ﴾ يجوز أَنْ تكون مصدرية ، وأَنْ تكون بمعنى الذي ، والباء للسببية ، أي : بسبب كفرهم ، أو بسبب الذي كفرتم به ، ثم اتسع فيه فحذفت الباء فوصل الفعل إلى الضمير ، وإنما احتيج إلى ذلك لاختلاف المتعلق . وقرأ أبو جعفر ومجاهد : « فَتُغْرِقَكُمْ » بالتاء من فوق ، أسند الفعل لضمير الريح ، وفي كتاب الشيخ[3] : « فَتُغْرِقَكُمْ » بالتاء مسنداً إلى الريح ، والحسن وأبو رجاء : بياء الغيبة ، وفتح العين ، وشد الراء عدَّاه بالتضعيف ، والْمُقْرِئُ لأبي جعفر كذلك ، إلَّا أنه بتاء الخطاب » .

---

(١) انظر ديوانه ( ) ، الكامل (٥٧/٣) ، الطبري (٨٣/١٥) ، البحر المحيط (٤٥/٦) ، القرطبي (٢٩٢/١٠) ، روح المعاني (١١٦/١٥) .

(٢) البيت في ديوانه ، وانظر البحر المحيط (٤٥/٦) .

(٣) انظر البحر المحيط (٦١/٦) .

قُلْتُ : إما سَهْوٌ ، وإما تصحيف من النسَّاخِ عليه ، كيف يستقيم أن يقول بتاء الخطاب، وهو مسند إلى ضمير الريح ؟ وكأنه أراد بتاء التأنيث ، فسبقه قلمه ، أو صحَّفَ عليه غَيْرُهُ . وقرأ العامة « الرِّيحِ » بالإفراد ، وأبو جعفر «الرِّيَاحِ » بالجمع . قوله : ﴿ بِهِ تَبِيعاً ﴾ يجوز في « بِهِ » أن يتعلق بـ « تَجِدُواْ » ، وأنْ يتعلق بـ « تَبِيعاً »، وأنْ يتعلق بمحذوف، لأنه حال من «تَبِيعاً » ، والتبيع : المطالب بحق ، الملازم . قال الشَّمَّاخُ :

٣١١٨ - ..... كَمَا لاَذَ الْغَرِيمُ مِنَ التَّبِيعِ[1]

وقول الآخر :

٣١١٩ - غَدَوَا وَغَدَتْ غِزْلاَنُهُمْ فَكَأَنَّهَا ضَوَامِنُ غُرْمٍ لِرَهْنٍ تَبِيعِ[2]

قوله : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ . . . ﴾عدَّاه بالتضعيف ، وهو من كَرُمَ بالضم ، كـ « شَرُفَ » ، وليس المراد من الكرم في المال .

يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْۖ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَٰبَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧١﴾ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾

قوله : ﴿ يَوْمَ نَدْعُو . . . ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه منصوب على الظرف ، والعامل « فَضَّلْنَاهُمْ » أي : فضلناهم بالثواب يوم ندعو . قال ابن عطية في تقديره : وذلك أَنَّ فَضْلَ البشر على سائر الحيوان يوم القيامة بين ، إذ هُمْ المُكَلَّمون الْمُنَعَّمُونَ المُحَاسَبُونَ ، الذين لهم القدر ، إلاَّ أَنَّ هذا يرده أَنَّ الكفار أخسر من كلِّ حيوان لقولهم : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً ﴾[3] .

الثاني : أنه منصوب على الظرف ، والعامل فيه : اذكر . قاله الحوفي ، وابن عطية . قُلْتُ : وهذا سَهْوٌ ، كَيْفَ يعمل فيه ظرفاً ، بل هو مفعول به .

الثالث : أنه مرفوع المحل على الابتداء ، وإنما بُنِيَ لإضافتِهِ إلى الجملة الفعلية ، والخبر الجملة بعده . قال ابن عطية في تقديره : ويصح أن يكون « يَوْمَ » منصوباً على البناء ، لمَّا أضيف إلى غير متمكن ، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء ، وخبره في التقسيم الذي أتى بعده في قوله : ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ ﴾ .

قال الشيخ[4] : قوله : منصوب على البناء ، كأن ينبغي أَنْ يقولَ : مبنياً على الفتح . وقوله : لمَّا أضيف إلى غير متمكن ليس يجيد ، لأن المتمكن وغير المتمكن إنما يكون في الأسماء لا في الأفعال ، وهذا أُضيف إلى فعل مضارع ، ومذهب البصريين فيه أنه معربٌ ، والكوفيون يجيزون بناءه . وقوله : والخبر في التقسيم إلى آخره ، التقسيم عارٍ من رابط جملة التقسيم بالابتداء . قُلْتُ : الرابط محذوف للعلم به ، أي : فمن أوتي كتابه فيه .

---

(١) عجز بيت وصدره :
تلوذ ثعالب الشرفين منها
.....
انظر ديوانه (٢٣٧) ، البحر (٦/٦٠) ، اللسان «تبع» .

(٢) انظر البيت في تفسير الطبري (١٥/٨٥) ، البحر (٦/٦١) .

(٣) سورة النبأ آية ، (٤٠) .

(٤) انظر البحر المحيط (٦/٦٢) .

الرابع : أنه : منصوب بقوله : « ثُمَّ لاَ تَجِدُ » . قاله الزجاج .

الخامس : أنه منصوب بـ « يُعِيدَكُمْ » مضمر ، أي : يعيدكم يوم ندعو .

السادس : أنه منصوب بما دلَّ عليه « وَلاَ يُظْلَمُونَ » بعده ، أي : ولا يظلمون يوم ندعو ، قاله ابن عطية ، وأبو البقاء .

السابع : أنه منصوب بما دلَّ عليه « مَتَى هُوَ» .

الثامن : أنه منصوب بما تقدم من قوله تعالى : « فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ » .

التاسع : أنه بدل من « يَوْمَ يَدْعُوكُمْ » ، وهذان القولان ضعيفان جداً ، لكثرة الفواصل .

العاشر : أنه مفعول به بإضمار اذكر ، وهذا وإنْ كان أسهل التقادير، أظهر مما تقدم ، إذ لا بُعْدَ فيه ، والإضمار كثير . وقرأ العامة : « نَدْعُو » بنون العظمة ، ومجاهد « يَدْعُو » بياء الغيبة ، أي : الله تعالى ، أو الملك . و « كُلَّ » ينصب مفعولاً به على القراءتين، وقرأ الحسن فيما نقله الداني عنه : « يُدْعَى » مبنياً للمفعول ، « كُلُّ » مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، وفيما نقله عنه غيره « يُدْعَوْا » بضم الياء ، وفتح العين بعدها ، واو ، وخُرِّجَتْ على وجهين :

أحدهما : أَنَّ الأصل « يُدْعَوْنَ » فحذفت نون الرفع ، كما حذفت في قوله ـ عليه السلام ـ : « لاَ تَدْخُلوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُواْ ، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا » وقوله :

٣١٢٠ - أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدلِكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي[1]

و « كُلُّ » مرفوع بالبدل من الواو التي هي ضمير ، أو بالفاعلية ، والواو علامة على لغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ » . والتخريج الثاني : أن الأصل : يدعي كما نقله عنه الداني ، إلا أنه قلبَ الألف واواً ، وقفاً ، وهي لغة لقوم يقولون هذه : أَفْعُوْ وعَصَوْ ، يريدون : أَفْعَى وَعَصاً ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف . و «كُلُّ » مرفوع لقيامه مقام الفاعل ، على هذا ليس إلاَّ . قوله : « بِإِمَامِهِمْ » يجوز أَنْ تكون الباء متعلقة بالدعاء ، أي : باسم إمامهم ، وأن تكون للحال ، فتتعلق بمحذوف ، أي : تدعوهن مصاحبين لكتابهم . والإمَامُ : مَنْ يُقْتَدَى بِهِ . وقال الزمخشري : « وَمِنْ بِدَعِ التفسير : أَنَّ الإمَامَ جَمْعُ : أُمٍّ ، وأَنَّ الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم ، دون آبائهم ، وأَنَّ الحكمة فيه رعاية حق عيسى ، وإظهار شَرف الحسن والحسين ، وأَلاَّ يفضح أولادُ الزِّنَا . قال : وليت شِعْري أيهما أبدع ؟ أصحة لفظه أم بهاء حكمته ؟ . قُلْتُ : وهو معذورٌ ، لأن « أُمّاً » لا تجمع على إمَامٍ . هذا قول مَنْ لا يعرف الصناعة ، ولا لغة العرب ، وأما ما ذكره من المعنى فإن الله تعالى نادى عيسى ابن مريم ، وفي ذلك غضاضة من أمير المؤمنين علي ـ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ـ قوله : ﴿ فَمَنْ أُوتِيَ ﴾ يجوز أَنْ تكون شرطية ، وأن تكون موصولة ، والفاء لشبهه بالشرط ، وحمل على اللفظ أولاً ، وفي قوله : « أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ » فأفرد ، وعلى المعنى ثانياً في قوله : « فَأُولَئِكَ » فجمع .

قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ . . . ﴾ .

---

(١) تقدم وانظر ضرائر الشعر (١٠) ، الخصائص (١/٣٨٨) ، الخزانة (٨/٣٣٩) ، رصيف المباني (٣٦١) .

يجوز في « مَنْ » ما جاز في « مَنْ » قبلها ، وأمال الأخوان وأبو بكر « أَعْمِى » في الموضعين من هذه السورة ، وأبو عمرو أمال الأول دون الثاني ، والباقون فتحوها ، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء ، والتفخيم ، لأنه الأصل . وأما أبو عمرو فإنه أمال الأول ، لأنه ليس أفعل تفضيل ، فألفه متطرفة لفظاً وتقديراً ، والأطراف محل التغيير غالباً ، وأما الثاني : فإنه للتفضيل ، ولذلك عطف عليه . « وَأَضَلُّ » فألفه في حكم المتوسطة ، لأن من الجارة للمفضول كالملفوظ بها ، وهي شديدة الاتصال بأفعل التفضيل ، فكأن الألف وقعت حشواً ، فتحصنت عن التغيير . قُلْتُ : كذا قدَّرَهُ الفارسي ، والزمخشري . وقد رُدَّ هذا بأنهم أمالوا « وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ » مع التصريح بـ « مِنْ » فلأن يميلوا « أَعْمَى » مقدّراً معه « مِن » أولى وأحرى ، وهو مقيد باتباع الأثر ، وقد فرق بعضهم بأنَّ « أعمى » في طه مِن عمي البصر ، وفي الإسراء مِن عَمَى البصيرة ، ولذلك فسروه هنا بالجهل ، فأميل هنا ، ولم يمل هناك للفرق بين المعنيين . قُلْتُ : والسؤال باقٍ ، إذ لقائل أَنْ يَقُولَ : فَلِمَ خَصَصتَ هذه بالإمالة ، ولو عكس الأمر ، كان الفارق قائماً ؟

وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾

قوله : ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ . . . ﴾ .

إنْ : هذه فيه المذهبان المشهوران : مذهب البصريين : أنها مخففة واللام فارقة بينها وبين إنْ النافية ، ولهذا دخلت على فَعْلٍ ناسُ ، ومذهب الكوفيين : أنها بمعنى « ما » النافية ، واللام بمعنى إلَّا ، وضمن « يَفْتِنُونَكَ » معنى يُصَيِّرونَكَ ، فلهذا عُدي بـ « عَنْ » تقديره : ليصرفونك بفتنتهم ، و « لِتَفْتَرِيَ » متعلق بالفتنة . قوله : ﴿ وَإِذاً لاتَّخَذُوكَ ﴾ إذاً : حرف جواب وجزاء ، ولهذا تقع أداة الشرط موقعها ، و « لاتَّخَذُوكَ » جواب قسم محذوف ، تقديره : إذاً واللهِ لاتخذوك ، وهو مستقبل في المعنى ، لأنَّ « إذاً » تقتضي الاستقبال ، إذ معناها المجازاة . وهذا كقوله : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيْحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّواْ ﴾[1] أي : ليظلنَّ . وقول الزمخشري : أي : ولو اتبعت مرادهم لاتخذوك . تفسير معنى لا تفسير إعراب . لا يريد بذلك أنَّ « لاتَّخَذُوكَ » جواب لـ « لَوْ » المحذوفة ، إذ لا حاجة إليه .

قوله : ﴿ . . . تَرْكَنُ . . . ﴾ .

العامة على فتح الكاف مضارع « رَكِنَ » بالكسر ، وقتادة ، وابن مصرف ، وابن أبي إسحاق : « يَرْكُن » بالضم مضارع « رَكَنَ » بالفتح وهذا من التداخل ، وقد تقدم تحقيقه في أواخر هود[2] . قوله : « شَيْئاً » منصوب على المصدر ، وصفته محذوفة ، أي : شيئاً قليلاً من الرُّكُونِ .

قوله : ﴿ . . . ضِعْفَ الْحَيَاةِ . . . ﴾ .

---

(١) سورة الروم آية ، (٥١) .

(٢) آية رقم (١١٣) .

قرأ الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : كَيْفَ حقيقة هذا الكلام ؟ قُلْتُ : أصله لأذقناك عذاب الحياة ، وعذاب الممات ، لأنَّ العذاب عذابان : عذاب في الممات ، وهو عذاب القبر ، وعذاب في حياة الآخرة ، وهو عذاب النار . والضعف يوصف به نحو قوله تعالى : ﴿فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ﴾ يعني عذاباً مضاعفاً ، فكأن أصل الكلام : لأذقناك عذاباً ضعفاً في الحياة، وعذاباً ضعفاً في الممات . ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وهو الضعف ، ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف ، فقيل : ضعف الحياة ، وضعف الممات ، كما لو قيل : أليم الحياة ، وأليم الممات » . والكلام في « إذاً » و « لأَذَقْنَاكَ » كما تقدم في نظيره .

قوله : ﴿ إذاً لاَ يَلْبَثُونَ . . . ﴾ .

قرأ العامة برفع الفعل بعد « إذاً » ثابت النون ، وهو مرسوم في مصاحف العامة ، ورفعه وعدم إعمال « إذاً» فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها توسطت بين المعطوف والمعطوف عليه. قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : ما وَجْهُ القراءتين ؟ قُلْتُ : أما الشائعة ، يعني برفع الفعل ، فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر لـ « كَادَ » ، وخبر « كَادَ » واقعٌ موقع الاسم » . قُلْتُ : فيكون « لاَ يَلْبَثُونَ » عطفاً على قوله : « لَيَسْتَفِزُّونَكَ » .

الثاني : أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه ، فألغيت لذلك ، والتقدير : والله إذاً لا يلبثون .

الثالث : أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره ، فألغيت لذلك ، والتقدير : وهم إذاً لا يلبثون . وقرأ أبي بحذف النون ، فنصبه بـ « إذاً » عند الجمهور ، وبأن مضمرة بعدها عند غيرهم . وفي مصحف عبد الله : « لاَ يَلْبَثُواْ » بحذفها ووجه النصب أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدم ، ولا جواباً ، ولا خبراً .

قال الزمخشري : وأما قراءة أُبي : ففيها الجملة برأسها التي هي : « إذاً لاَ يَلْبَثُواْ » عطف على جملة قوله : «وإنْ كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ » . وقرأ عطاء : « لا يُلْبَثُونَ » بضم الياء ، وفتح اللام والباء مشددة ، مبنياً للمفعول من لَبَّثَهُ بالتشديد ، وقرأها يعقوب كذلك ، إلاَّ أنه كسر الباء جعله مبنياً للفاعل . قوله : « خِلاَفَكَ » قرأ الأخوان ، وابن عامر ، وحفص « خِلاَفَكَ » بكسر الخاء ، وألف بعد اللام ، والباقون بفتح الخاء وسكون اللام ، والقراءتان بمعنى واحد ، وأنشدوا في ذلك :

٣١٢١ ـ عَفَتِ الدِّيَارُ خِلاَفَهُمْ فَكَأَنَّمَا بَسَطَ الشَّوَاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرَا[1]

وقال تعالى : « بِمَقْعَدِهِمْ خِلاَفَ رَسُولِ اللَّهِ »[2] . والمعنى : بعد خروجك ، وكَثُرَ إضافة « قَبْلُ ، وبَعْدُ » ونحوها إلى أسماء الأعيان ، على حذف مضاف ، فيقدر في قولك : « جاء زيد قبل عمرو » أي : قبل مجيئه . قوله : « إلاَّ قَلِيلاً » يجوز أن تكون صفة لمصدر ، أو لزمانٍ محذوف ، أي : إلاّ لُبْثاً قَلِيلاً ، أو زَمَاناً قليلاً .

قوله : ﴿ سُنَّةَ . . . ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

---

(١) البيت لجرير انظر تفسير الطبري (١٥/٩٠) ، القرطبي (١٠/٣٠٢) ، مجاز القرآن (١/٢٦٤) ، الكشاف (٢/) ، البحر (٦/٦٦) ،روح المعاني (١٥/١٣٠)، التاج واللسان « خلف » .

(٢) سورة التوبة آية ، (٨١) .

أحدها : أن ينتصب على المصدر المؤكد ، أي : سَنَّ اللَّهُ سُنَّةً أو سَنَنًا ذَلِكَ سُنَّةً .

الثاني : قاله الفراء : إنه على إسقاط الخافض ، أي : كـ « سُنَّةِ اللَّهِ » وعلى هذا لا يوقف على قوله : « إلاَّ قَلِيلاً » .

الثالث : أن ينتصب على المفعول به ، أي : اتبع سُنَّةَ .

أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا ﴿٧٨﴾ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴿٧٩﴾ وَقُل رَّبِّ أَدۡخِلۡنِي مُدۡخَلَ صِدۡقٖ وَأَخۡرِجۡنِي مُخۡرَجَ صِدۡقٖ وَٱجۡعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلۡطَٰنٗا نَّصِيرٗا ﴿٨٠﴾ وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا ﴿٨١﴾

قوله : ﴿ . . . لِدُلُوكِ . . . ﴾ في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها بمعنى : بعد ، أي : بَعْد دلوك الشمس ، ومثله قول مُتَمِّم بن نُوَيْرة :

٣١٢٢ ـ فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا[1]

ومثله قولهم : « كَتَبْتُه لِثَلاثٍ خَلَوْنَ » .

والثاني : أنها على بابها ، أي : لأجل دلوك . قال الواحدي : « لأنها إنما تجب بزوال الشمس . والدُّلُوكُ : مصدر دَلَكَت الشَّمْسُ ، وفيه ثلاثة أقوال :

أشهرها : أنه الزَّوَالُ ، وهو نِصْفُ النَّهَارِ .

والثاني : أنه من الزَّوالِ إلى الْغُرُوبِ . قال الزمخشري : « واشتقاقه من الدَّلَكِ ، لأَنَّ الإنسان يَدْلِكُ عَيْنَهُ عِنْدَ النظر إليها » . قُلْتُ : وهذا يفهم أنه ليس بمصدر ، لأنه جعله مشتقاً من المصدر .

والثالث : أنه من الغروب ، وأنشد الفراء عليه قوله :

٣١٢٣ ـ هَذَا مَقَامُ قَدَمَيْ رَبَاحِ ... ذَبَّبَ حَتَّى دَلَكَتْ بِرَاحِ[2]

أي : غربت براح وهي الشمس ، وأنشد ابن قتيبة على ذلك قول ذي الرُّمَّةِ :

٣١٢٤ ـ مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي يَقُودُهَا ... نُجُومٌ ، وَلاَ بِالآفِلاتِ الدَّوَالِكِ[3]

---

(١) انظر البيت في المفضليات (٢/٦٧) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٧١) ، الهمع (٢/٣٢) ، الدرر (٢/٣١) ، التصريح (٢/٤٨) ، المغني (١/٢١٣) ، البحر (٦/٧٠) .

(٢) البيت للغنوي انظر مجاز القرآن (٢/٣٨٧) ، شرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٠) ، الجمهرة (٢/٢١٨) ، التهذيب واللسان « برح » وانظر البحر المحيط (٦/٦٨) .

(٣) البيت في ديوانه (٥١١) ، الطبري (٢/٤٨٥) ، مجاز القرآن (١/١٩٩) ، البحر المحيط (٦/٦٨) ، روح المعاني (١٥/١٣٢) .

أي : الْغَارِبَاتُ . وقال الراغب : « دُلُوك الشَّمْسِ مَيْلُهَا لِلْغُرُوبِ ، وهو مِن قولهم : دَلَكْتُ الشَّمْسَ دَفَعْتُها بِالرَّاحِ ، ومِنْهُ : دَلَكْتُ الشَّيْءَ فِي الرَّاحَةِ ، ودَلَكْتُ الرَّجُلَ : مَاطَلْتُهُ . والدُّلُوكُ : مَا دَلَكتُهُ مِن طِيْبٍ ، والدَّلِيكُ : طَعَامٌ مُتَّخَذٌ مِنْ زُبْدٍ وتَمْرٍ . قوله : « إلى غَسَقِ اللَّيْلِ » في هذا وجهان :

أحدهما : أنه متعلق بـ « أَقِمِ » ، فهي لانتهاء غاية الإقامة ، ولذلك اللام في الدُّلُوكِ متعلقة به أيضاً .

والثاني : أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من « الصَّلَاةَ » ، أي : أقمها ممدودة إلى غسق الليل . قاله أبو البقاء . وفيه نظرٌ من حيث إنَّهُ قدَّر المتعلق كَوْناً مُقيَّداً ، إلَّا أَنْ يريد تفسير المعنى لا الإعراب . والْغَسَقُ : دُخولُ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، قاله ابن شميل ، وأنشد :

٣١٢٥ ـ إنَّ هَـذَا الـلَّيْـلَ قَـدْ غَـسَـقَـا وَاشْـتَـكَـيْـتُ الْـهَـمَّ وَالأَرَقَـا[1]

وقيل : هو سَوَادُ اللَّيْلِ وظُلْمَتُه ، وأصله من السَّيَلانِ ، قَدْ غَسَقَتِ الْعَيْنُ ، أي : سَالَ دَمْعُهَا ، فكأَنَّ الْظُلْمَةَ تَنْصَبُّ علَى الْعَالَمِ ، وتَسِيلُ عليهم . قال :

٣١٢٦ ـ ظَـلَّتْ تَـجُـودُ يَـدَاهَـا وَهِـيَ لَاهِـيَـةٌ حَـتَّى إذَا جَـنَـحَ الإِظْـلَامُ وَالْـغَـسَـقُ[2]

ويقال : غَسَقَتِ الْعَيْنُ : امتلأت دَمْعاً ، وغَسَقَ الْجُرْحُ : امتلأ دَماً ، فكأن الظُّلْمَةَ مَلأَتِ الْوجودَ ، والْغَاسِقُ فِي قوله تعالى : « وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ »[3] قيل : المراد به الْقَمَرُ ، إذا كَسَفَ وآسْوَدَّ ، وقيل : اللَّيْلُ ، والْغَسَاقُ ـ بالتخفيف والتشديد ـ : ما يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ . ويقال : غَسَقَ اللَّيْلُ وأَغْسَقَ ، وَظَلَم وأَظْلَمَ ، ودَجَا وأَدْجَى ، وَغَبَشَ وأَغْبَشَ ، نقله الفراء . قوله : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنها عطف على « الصَّلَاةَ » ، أي : وأقم قرآن الفجر ، والمراد به صلاةُ الصبح ، عبَّر عنهما ببعض أركانها .

والثاني : أنه منصوب على الإغراء ، أي : وعليك قرآن الفجر ، كذا قدَّرَهُ الأخفش ، وتَبِعَهُ أبو البقاء ، وأصول البصريين تَأْبَى هذا ، لأَنَّ أسماء الأفعال لا تعمل مضمرة .

الثالث : أنه منصوب بإضمار فِعْلٍ ، أي : آثر قرآن ، أو إلزم قرآن الفجر .

قوله : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ . . . ﴾ في « مِنْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « تَهَجَّدْ » ، أي : تَهَجَّدْ بالقرآنِ بَعْضَ الليل .

والثاني : أنها متعلقة بمحذوف ، تقديره : وقم نومه من الليل ، أو اسهر من الليل . ذكرهما الحوفي . وقال الزمخشري : وعليك بعض الليل « فَتَهَجَّدْ بِهِ » . فَإِنْ كان أراد تفسير المعنى فقريب ، وإن أراد تفسير الإعراب فلا

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر مجاز القرآن (٣٨٨/١) ، الطبري (٩٣/١٥) ، البحر (٦٨/٦) ، القرطبي (٣٠٤/١٠) ، روح المعاني (١٣٢/١٥) ، اللسان والتاج «غسق» .

(٢) البيت لزهير هكذا نسبه القرطبي (٣٠٤/١٠) ، وانظر البحر المحيط (٦٨/٦) ، روح المعاني (١٧٢/١٥) .

(٣) سورة الفلق آية ،(٣) .

يَصِحُّ ، لأن المغرى به لا يكون حرفاً ، وجعله « مِنْ » بمعنى بعض لا يقتضي اسميتها ، بدليل أن واو مَعَ ليست اسماً بالإجماع ، وإنْ كانت بمعنى اسم صريح وهو « مَعَ » . والضمير في « بِهِ » الظاهر عودها على القرآن من حَيْثُ هو لا بقيد إضافته إلى الفجر .

والثاني : أنها تعود على الوقت المقدر ، أي : وقم وقتاً مِن الليل فتهجد بذلك الوقت ، فتكون الباء بمعنى في .

قوله : ﴿نَافِلَةً﴾ فيها أوجه :

أحدها : أنها مصدر ، أي : تَنَفَّلْ نَافِلَةً لَكَ على الصلوات المفروضة .

والثاني : أنها منصوبة بـ « تَهَجَّدْ » لأنه في معنى تَنَفَّلْ ، فكأنه قيل : تَنَفَّلْ نافلةً ، والنَّافِلَةُ : مصدر كالْعَاقِبَةِ والْعَافِيَةِ .

الثالث : أنها منصوبة على الحال ، أي صلاة نافلةً . قاله أبو البقاء . ويكون حالاً من الهاء في « بِهِ » إذا جعلتها عائدة على القرآن ، لا على وقت المقدر .

الرابع : أنها منصوبة على المفعول بها . وهو ظاهر قول الحوفي ، لأنه قال : « ويجوز أَنْ ينتصب « نَافِلَةً » بـ « تَهَجَّدْ » إذا ذهبت بذلك إلى معنى صَلِّ به نافلة ، أي : صلِّ نافِلةً لَكَ » . و « التَّهَجُّدُ » : تَرْكُ الْهُجُودِ ، وَهُوَ النَّوْمُ وتَفَعَّل يأتي للسبب ، نحو : تَخَرَّجَ ، وَتَأَثَّمَ ، وفي الحديث : « كَانَ يَتَحَنَّثُ بِغَارِ حِرَاءٍ » ، وفي الْهُجُودِ خِلاف بين أهل اللغة ، فقيل : هو النومُ ، قال :

٣١٢٧ ـ وَبَـرْكٍ هُـجُـودٍ قَـدْ أَثَـارَتْ مَخَـافَتِي ..... [(١)]

وقول الآخر :

٣١٢٨ ـ أَلَا طَـرَقَـتْـنَـا وَالـرِّفَـاقُ هُـجُـودُ ..... [(٢)]

وقول آخر :

٣١٢٩ ـ ألا زارَتْ وأهـلُ مِـنـىً هُـجـودُ ولـيـت خـيـالَـهـا بـمِـنَـىً يـعـودُ

فَهُجُودٌ : نيامٌ ، جمعُ « هاجِد » كساجِد وسُجود . وقيل : الهُجود : مشتركٌ بين النائِمِ والمُصَلِّي . قال ابن الأعرابي : « تَهَجَّدَ : صلَّى من الليل ، وتَهَجَّدَ : نامَ » ، وهو قول أبي عبيدةَ واللَّيْث .

قوله : ﴿ عَسَىٰ أن يَبْعثك رَبُّك مقاماً ﴾ في نصب « مَقاماً » أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوبٌ على الظرف ، أي : يبعثُك في مَقام .

---

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد من معلقته وعجزه :

..... نـواديهـا أمش بـغـضـب مجـرد

انظر ديوانه ، شرح القصائد العشر (١٩٢) ، التهذيب واللسان «برك» وانظر البحر المحيط (٦٨/٦) .

(٢) صدر بيت وعجزه :

..... فـبـاتـت بـعـلات الـنـوال تجـود

انظر تفسير الطبري (٩٥/١٥) ، البحر المحيط (٧٣/٦) ، القرطبي (٣١٣/١٠) ، روح المعاني (١٤٤/١٥) .

الثاني : أن ينتصِبَ بمعنى « يَبْعَثَك » لأنه في معنىٰ يُقيمك ، يقال : أُقِيم مِنْ قبرِه وبُعِث منه ، بمعنىً فهو نحو : قعد جلوساً .

الثالث : أنه منصوبٌ على الحال ، أي : يَبْعَثُك ذا مقامٍ محمودٍ .

الرابع : أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ ، وناصبُه مقدَّرٌ ، أي : فيقوم مقاماً .

و « عَسَىٰ » على الأوجهِ الثلاثةِ دونَ الرابعِ يتعيَّن فيها أن تكون التامَّةَ ، فتكونَ مسندةً إلى « أنْ » وما في حَيِّزها إذ لو كانت ناقصةً على أَنْ يكونَ « أَنْ يَبْعَثَك » خبراً مقدماً ، و « ربُّك » اسماً مؤخراً ، لَزِمَ من ذلك محذورٌ : وهو الفصلُ بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولِها ، فإنَّ « مَقاماً » على الأوجه الثلاثةِ الأُوَلِ منصوبٌ بـ « يَبْعَثَكَ » وهو صلة لـ « أَنْ » فإذا جَعَلْتَ « رَبُّك » اسمَها كان أجنبياً من الصلة فلا يُفْصَلُ به ، وإذا جَعَلْتَه فاعِلاً لم يكن أجنبياً فلا يُبالَىٰ بالفصلِ به . وأمَّا على الوجه الرابع فيجوز أن تكونَ التامَّةَ والناقصةَ بالتقديم والتأخير لعدم المحذور ؛ لأنَّ « مقاماً » معمولٌ لغير الصلة ، وهذا من محاسِنِ صناعة النحو ، وتقدَّم لك قريبٌ مِنْ هذا في سورةِ إبراهيم عليه السلام في قولِه تعالىٰ : ﴿ أفي اللَّهِ شَكٌّ فاطِرِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ : يحتمل أن يكونَ مصدراً ، وأن يكون ظرفَ مكان وهو الظاهر .

والعامة على ضم الميم فيهما لسبقهما فعل رباعي ، وقرأ قتادة وأبو حيوة ، وإبراهيم ابن أبي عبلة ، وحميد بفتح الميم فيهما . إما لأنهما مصدران على حذف الزوائد كـ ﴿أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[1]، وإما لأنهما منصوبان بمقدر موافق لهما ، تقديره : فأدخل مدخل ، وأَخْرَجَ مُخْرَجَ . وقد تقدم مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء ، وأنه قرأ كذلك في سُورة الحج . و « مُدْخَلَ صِدْقٍ » ، و « مُخْرَجَ صِدْقٍ » ، من إضافة التبيين ، وعند الكوفيين من إضافة الموصوف لصفته ، لأنه يوصف به مبالغة . قوله : « سُلْطَاناً » هو المفعول الأول للجعل والثاني : أحد الجارين المتقدمين ، والآخر متعلق باستقرار . و « نَصِيراً » يجوز أَنْ يكون مُحَوَّلاً من فاعل للمبالغة ، وأن يكون بمعنى مفعول .

والزَّهَقُ : الذَّهَابُ والاضمحلال ، قال :

٣١٣٠ ـ وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقْمَهَا إِقْدَامُهُ فِي مُزَالَةٍ لَمْ تُزْهَقِ[2]

يقال : زَهَقَتْ نَفْسُهُ تَزْهَقُ زُهُوقاً بالضم ، وأما الزَّهُوقُ ـ بالفتح ـ فمثال مبالغة كقوله :

٣١٣١ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ ..... [3]

وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴿٨٣﴾ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ۖ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴿٨٤﴾ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ وَلَئِن

---

(١) سورة نوح آية ، (١٧) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/٦٨) .

(٣) تقدم .

شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ فَضْلَهُۥ كَانَ عَلَيْكَ كَبِيرًا ﴿٨٧﴾

قوله : ﴿ . . . مِنَ الْقُرْآنِ . . . ﴾ في « مِنْ » هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها لبيان الجنس ، قاله الزمخشري ، وابن عطية ، وأبو البقاء . وَرَدَّ عليهم الشيخ[1] : بأن التي للبيان لا بد أن يتقدمها ما تبينه لا أنْ تتقدم هي عليه . وهنا قد وجد تقديمها عليه .

الثاني : أنها للتبعيض ، وأنكره الحوفي ، قال : « لأنه يلزم ألاَّ يكون بعضه شفاء » . وأجيب عنه بأن إنزاله إنما هو مُبْعَض ، وهذا الجواب ليس بظاهر . وأجاب أبو البقاء بأنه منه ما يَشْفِي مِن الْمَرَض . قُلْتُ : قد وُجِدَ بِدليل : رُقْيَةُ بَعْضُ أَصْحَابِه سَيِّدَ الْحَيِّ الَّذِي لُدِغَ بالْفَاتِحَةِ فشفى .

الثالث : أنها لابتداء الغاية . وهو أصح . والجمهور على رفع « شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ » خبرين لـ « هُوَ » ، والجملة صلة لـ « ما » ، وزيد بن علي بنصبهما ، وخُرِّجَتْ قراءته على نصبهما ، على الحال ، والخبر حينئذ « لِلْمُؤْمِنِينَ » ، وقدمت الحال على عاملها المعنوي ، كقوله : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[2] في قراءة من نصب « مَطْوِيَّاتٍ » ، وقول النابغة :

٣١٣٢ ـ رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بنَ حِذَارِ[3]

وقيل : منصوبان بإضمار فعل ، وهذا عند مَنْ يمنع تقديمها على عاملها المعنوي . وقال أبو البقاء : « وأجاز الكسائي « وَرَحْمَةً » بالنصب عطفاً على « ما » » . فظاهر هذا أن الكسائي أَبْقى «شِفَاءً» على رفعه ونصب « رَحْمَةً » فقط ، عطفاً على « ما » الموصولة ، كأنه قيل : وننزل من القرآن رحمة . وليس في نقله ما يؤذن بأنه تلاها قرآناً . وتَقَدَّمَ الخلاف في « وَنُنَزِّلُ » تخفيفاً وتشديداً ، والعامة على نون العظمة ، ومجاهد « وَيُنْزِلُ » بياء الغيبة ، أي : الله تعالى .

قوله : ﴿ . . . وَنَأَى . . . ﴾ .

قرأ العامة بتقديم الهمزة على حرف العلة ، من النَّأْي ، وهو البعد . وابن ذكوان ، ونقلها الشيخ[4] عن ابن عامر بكماله « نَاءَ » بتقديم الألف على الهمزة ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أنها من : نَاءَ ، يَنُوءُ ، أي : نَهَضَ . قال :

٣١٣٣ ـ حَتَّى إِذَا مَعَا التَأَمَتْ مَفَاصِلُهْ وَنَاءَ فِي شِقِّ الشِّمَالِ كَاهِلُهْ[5]

والثاني : أنه مقلوب من نَأَى ، ووزنه فَعَل كقولهم في : رَأَى رَاءٍ . إلى غير ذلك . ولكن متى أمكن عدم القلب ، فهو أولى . وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في سورة «حمّ السجدة» ، وأمال الألف إمالة محضة الأخوان ، وأبو بكر ، عن عاصم ، وبين بين بخلاف عنه السوسي ، وكذلك في فصلت ، إلاَّ أبا بكر فإنه لم يمله ، وأمال فتحة النون في

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٧٤) .
(٢) سورة الزمر آية ، (٦٧) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر البحر المحيط (٦/٧٥) .
(٥) البيت في مشكل القرآن (٢٠٤) ، البحر المحيط (٦/٧٥) ، روح المعاني (١٥/١٤٧) ، التهذيب واللسان «نوأ» .

السورتين خلف ، وأبو الحارث ، والدَّوري عَن الكسائي .

قوله : ﴿ . . . عَلَى شَاكِلَتِهِ . . . ﴾ . متعلق بـ « يَعْمَلُ » والمشاكلة أحسن ما قيل فيها ما قاله الزمخشري : إنها مذهبه الذي يشاكل حاله في الهدى والضلالة ، من قولهم : « طَرِيقٌ ذُو شَوَاكل » وهي الطرق التي تشعبت منه ، والدليل عليه قوله : ﴿ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً ﴾ . وقيل : على دينه ، وقيل[1] : خلقه ، وقال ابن عباس : جانبه ، وقال الفراء : « هي الطريقة » والمذهب الذي جبل عليه ، وهو من الشَّكْلِ ، وهو الْمِثْلُ ، يقال : لَسْتَ عَلَى شَكْلَتِي وَلاَ شَاكِلَتِي ، وأما الشِّكْلُ ـ بالكسر ـ فهو الْهَيْئَةُ ، يقال : جَارِيةٌ حَسَنةُ الشِّكْلِ ، وقال امرؤ القيس في الشَّكْلِ بالفتح :

٣١٣٤ ـ حَيِّ الْحُمولَ بِجَانِبِ الْعَزْلِ إِذْ لاَ يُلاَئِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي

أي : لا يلائم مِثْلُها مِثْلِي . قوله : « أَهْدَى » يجوز أن يكون من اهتدى على حذف الزوائد ، وأن يكون من هدى المتعدي ، وأن يكون من : هدى القاصر ، بمعنى اهتدى . و « سَبِيلاً » تمييز .

قوله : ﴿ . . . مِنَ الْعِلْمِ . . . ﴾ .

متعلق بـ « أُوتِيتُمْ » ولا يجوز تعلقه بمحذوف على أنه من « قَلِيلاً » ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، لأن ما في حيز إلاَّ لا يتقدم عليها ، وقرأ عبد الله ، والأعمش : « وَمَا أُتُوا » .

قوله : ﴿ . . . إِلاَّ رَحْمَةً . . . ﴾فيها قولان :

أحدهما : أنها استثناء متصل ، لأنها تندرج في قوله : « وَكِيْلاً » .

والثاني : أنها استثناء منقطع ، فتقدر بـ « لَكِنْ » عند البصريين ، و بـ « بَلْ » عند الكوفيين ، و « مِنْ رَبِّكَ » يجوز أن يتعلق بـ « رَحْمَةً » ، وأن يتعلق بمحذوف صفة لها .

قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴿٩١﴾ أَوْ تُسْقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴿٩٢﴾ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّى هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾

قوله : ﴿ . . . لاَ يَأْتُونَ . . . ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه جواب للقسم الموطأ له باللام .

(١) انظر البحر المحيط (٦/ ٧٥) .

والثاني : أنه جواب للشرط ، واعتذروا عَنْ رفعه بأن الشرط ماضٍ فهو كقوله :

٣١٣٥ ـ وَإِنْ أَتَـاهُ خَـلِيـلٌ يَـوْمَ مَـسْـأَلَـةٍ يَقُـولُ : لَا غَـائِبٌ مَـالِي وَلَا حَـرِمُ[1]

واستشهدوا عليه بقول الأعمش :

٣١٣٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَـا عَـنْ غِـبِّ مَعْـرَكَـةٍ لَا تُـلْفِنَـا عَـنْ دِمَـاءِ الْقَـوْمِ نَـنْتَـفِـلُ[2]

فأجاب الشرط مع تقدم لام التوطئة ، وهو دليل للفراء ، ومن تبع على ذلك ، وفيه ردٌّ على البصريين ، حيث يحتمون جواب القسم عند عدم تقدم ذي خبر . وأجاب بعضهم[3] بأن اللام في البيت ليست للتوطئة ، بل مزيدة . وهذا ليس بشيء ، لأنه لا دليل عليه . وقال الزمخشري : ولولا اللام الموطئة ، لجاز أن يكون جواباً للشرط كقوله :

٣١٣٧ ـ ..... يَقُولُ : لَا غَائِبٌ ..... [4]

لأن الشرط وقع ماضياً . وناقشه الشيخ[5] بأن هذا ليس مذهب سيبويه ، ولا الكوفيين ، والمبرد ، لأن مذهب سيبويه[6] في مثله أن النية به التقديم ، ومذهب الكوفيين والمبرد أنه على حذف الفاء ، وهذا مذهب ثالث ، قال به بعض الناس . قوله : « وَلَوْ كَانَ » جملة حالية . وقد تَقَدَّمَ[7] تحقيق هذا ، وأنه كقوله ـ عليه السلام ـ : « أَعْطُواْ السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ » . و « لِبَعْضٍ » يتعلق بـ « ظَهِيرٍ » .

قوله : ﴿ **وَلَقَدْ صَرَّفْنَا** . . . ﴾ .

مفعوله محذوف ، وقيل : « مِن » في « كُلِّ مَثَلٍ » ، وهو المفعول ، قاله ابن عطية . وهو مذهب الكوفيين والأخفش . وقرأ الحسن : « صَرَفْنَا » بتخفيف الراء . وقد تقدم نظيره . قوله : « إِلَّا كُفُوراً » مفعول به ، وهو استثناء مفرغ ، لأنه في قوة : لم يفعلوا إلَّا كُفُوراً .

قوله : ﴿ . . . **حَتَّى تَفْجُرَ** . . . ﴾ .

قرأ الكوفيون « تَفْجُرَ » بفتح التاء وسكون الفاء ، وضم الجيم خفيفة : مضارع « فَجَرَ » ، والباقون بضم التاء ، وفتح الفاء ، وكسر الجيم شديدة : مضارع « فَجَّرَ » للتكثير ، ولم يختلفوا في الثانية أنها بالتثقيل للتصريح بمصدرها . وقرأ الأعمش : « تُفْجِرَ » بضم التاء ، وسكون الفاء ، وكسر الجيم خفيفة . مضارع « أَفْجَرَ » ، بمعنى : فَجَرَ ، فليس التضعيف ولا الهمزة معديين . و « يَنْبُوعاً » مفعول به ، ووزنه : « يَفْعُولٌ » ، لأنه من النَّبْعِ ، والْيَنْبُوعُ : الْعَيْنُ تَفُورُ من الأَرْضِ .

قوله : ﴿ . . . **خِلَالَهَا** . . . ﴾ نصب على الظرف . وتقدم تحقيقه أول السورة .

قوله : ﴿ **أَوْ تُسْقِطَ** ﴾ .

---

(١) تقدم .
(٢) البيت في ديوانه ( ) ، الأشموني (٤/٢٩) ، شرح القصائد العشر (٥٠٨) ، الخزانة (١١/٣٢٧) ، اللسان «فضل» وانظر البحر المحيط (٦/٧٨) ، روح المعاني (١٥/١٦٦) .
(٣) انظر البحر المحيط (٦/٧٨) ،
(٤) تقدم .
(٥) انظر البحر المحيط (٦/٧٨) .
(٦) انظر الكتاب (٣/٦٦) .
(٧) انظر سورة المائدة آية ، (١٠٦) .

العامة على إسناد الفعل للمخاطب ، و « السَّمَاءَ » مفعول بها ، ومجاهد على إسناده إلى « السَّمَاءَ » فرفعها بها .

قوله : ﴿ كِسفاً ﴾ قرأ نافع ، وابن عامر ـ هنا ـ بفتح السين ، وفعل ذلك حفص في الشعراء ، وفي سبأ ، والباقون بسكونها في المواضع الثلاثة ، وقرأ ابن ذكوان بسكونها في الروم بلا خلافٍ ، وهشام عنه الوجهان ، والباقون بفتحها ، فَمَنْ فتح السين جعله جمع كِسفةٍ ، نحو : قِطْعَةٍ ، وَقِطَعٍ ، وَكِسْرَةٍ وَكِسَرٍ ، ومَنْ سَكَّنَ جعله جمع كِسْفَةٍ أيضاً على حدِّ : سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ ، وقِمْحَةٍ وقِمْحٍ . وجَوَّزَ أبو البقاء فيه وجهين آخرين :

أحدهما : أنه جمع على (فَعَل) بفتح العين ، وإنما سُكِّنَ تخفيفاً . وهذا لا يجوز ، لأنَّ الفتحة خفيفة يحتملها حرف العلة ، حيث يقدر فيه غيرها ، فكيف بالحرف الصحيح . قال : والثاني : أنه (فِعْلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) ، كالطِّحْنِ : بمعنى : مَطْحُونٍ ، فصَار في السكون ثلاثة أوجه ، وأصل الْكَسْفِ : الْقَطْعُ ، يقال : كَسَفْتُ الثَّوْبَ : قَطَعْتُهُ ، وفي الحديث في قِصَّةِ سُلَيْمَانَ مع الصَّافِنَاتِ الْجِيَادِ : « أَنَّهُ كَسَفَ عَرَاقِيبَهَا » ، أي : قَطَعَهَا . وقال الزجاج : « كَسَفَ الشَّيءَ بمعنى : غَطَّاهُ . قيل : ولا يُعْرَفُ هذا لغيرهِ ، وانتصابه على الحال ، فإنْ جعلناه جمعاً ، كان على حذف مضاف ، أي : ذَاتَ كَسَفٍ ، وإنْ جعلناه فِعْلاً بمعنى مَفْعُول لم يحتج إلى تقدير : وحينئذ فيقال : لِمَ لَمْ يؤنث ؟ ويُجَاب بأن تأنيث « السَّماءَ » غير حقيقي ، أو بأنها في معنى السقف . قوله : ﴿كَمَا زَعَمْتَ﴾ نعت لمصدر محذوف ، أي : إسقاطاً مثل : مَزْعُومِكَ كَذَا ، قدَّرهُ أبو البقاء . قوله : ﴿ قَبِيلاً ﴾ حال من الله والملائكة ، أو من أحدها ، والآخر محذوفة حاله ، أي : بالله قبيلاً ، والملائكة قبيلاً ، كقوله :

٣١٣٨ ـ ..... كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدَي بَرِيئاً ..... [1]

٣١٣٩ ـ ..... وإنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ [2]

ذكره الزمخشري . هذا إذا جعلنا «قَبِيلاً بمعنى : كَفِيلاً » ، أي : ضَامِناً ، أو بمعنى معاينة ، كما قال الفارسي ، وإنْ جعلناه بمعنى جماعة كان حالاً من « الملائكة » . وقرأ الأعرج : « قِبَلاً » من المقابلة .

قوله : ﴿ . . أَوْ تَرْقَى . . ﴾ .

فعل مضارع منصوب تقديراً ، لأنه معطوف على « تَفْجُرَ » ، أي : أو حتى ترقى في السماء ، أي : في معارجها . والرُّقِي : الصُّعُودُ ، يُقالُ : رَقِيَ بالكسر ، يَرْقَى ـ بالفتح ـ رُقِيّاً على (فُعُولٍ) ، والأصل : رَقَوَى ، فأدغم بعد قلب الواو ياء ، ورُقِيّاً بزنة ضَرْبٍ ، قال :

٣١٤٠ ـ أَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي رَقْيَ الدَّرَجْ عَلَى الْكَلَالِ وَالْمَشِيبِ وَالْعَرَجْ

قوله : ﴿ نَقْرَؤُهُ ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون نعتاً لـ « كِتَابٍ » .

والثاني : أن يكون حالاً مِنْ « نَا » في «عَلَيْنَا»، قاله أبو البقاء . وهي حال مقدرة ، لأنهم إنما يقرأونه بعد إنزاله لا في حال إنزاله . قوله : ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ قرأ ابن كثير وابن عامر : « قَالَ » فِعْلاً ماضياً إخباراً عن الرسول ـ عليه السلام ـ بذلك ، والباقون : « قُلْ » على الأمر أمراً منه تعالى لنبيه ـ ﷺ ـ بذلك وهي مرسومة في مصاحف المكيين والشاميين :

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

« قال » بألف ، وفي مصاحف غيرهم « قُلْ دونها ، فكل وافق مصحفه . قوله : ﴿ إِلَّا بَشَراً رَسُولاً ﴾ يجوز أن يكون « بَشَراً » خبر «كُنْتُ » و « رَسُولاً » صفته ، ويجوز أن يكون « رَسُولاً » هو الخبر و « بَشَراً » حال مقدمة عليه .

وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴿٩٥﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٩٦﴾ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ ۞ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴿٩٩﴾ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا ﴿١٠٠﴾

قوله : ﴿ . . . أَنْ يُؤْمِنُوا . . ﴾ .

مفعول ثانٍ لـ « مَنَعَ » ، أي : ما منعهم إيمانهم ، أو من إيمانهم ، و « أَنْ قَالُوا »هو الفاعل . و « إِذْ » ظرف لـ « مَنَعَ » والتقدير : وما منع الناس من الإيمان وقت مجيء الهدى إياهم ، إلاَّ قولهم : « أَبَعَثَ اللَّهُ » . وهذه الجملة المنفية يحتمل أَنْ تكون من كلام الله ، فتكون مستأنفة ، وأَنْ تكون من كلام الرسول فتكون منصوبة المحل ، لاندراجها تحت القول في كلتا القراءتين . قوله : ﴿ بَشَراً رَسُولاً ﴾ كما تقدم من الوجهين في نظيره ، وكذلك قوله : ﴿ لَنَزَّلْنَا عَلَيهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكاً رَسُولاً ﴾ .

قوله : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ فِي الأَرْضِ ﴾ .

يجوز في « كَانَ » هذه التمام ، أي : لَوْ وُجِدَ وحَصَلَ . و « يَمْشُونَ » صفة لـ « مَلاَئِكَةٌ » . و « فِي الأَرْضِ » متعلق به . و «مُطْمَئِنِّين » على ما تقدم ، وقيل : الخبر « يَمْشُونَ » ، و « فِي الأَرْضِ » متعلق به ، وقيل : الخبر « مُطْمَئِنِّينَ » و « يَمْشُونَ » صفة ، وهذان الوجهان ضعيفان ، لأَنَّ المعنى على الأول .

قوله : ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ ﴾ .

يجوز أن تكون هذه الجملة مندرجة تحت القول ، فيكون محلها نصباً ، وأن تكون من كلام الله تعالى فلا محل لها ، لاستئنافها ، فيكون في الكلام التفات ، إذ فيه خروج من غيبة إلى تكلم في قوله : « وَنَحْشُرُهُمْ » ، وحمل على لفظ « مَنْ » في قوله « فَهُوَ الْمُهْتَدِ » فأفرد ، وحمل على معنى « مَنْ » الثانية في قوله : « وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ » فجمع ، ووجه المناسبة في ذلك ـ والله أعلم ـ أنه لما كان الهدى شيئاً واحداً غير متشعب السبل ناسبه التوحيد ، ولما كان الضلال له طرق متشعبة ، نحو : ﴿ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ ، ناسب الجمع الجمع ، وهذا

الحمل الثاني مما حُمِلَ فِيهِ على المعنى ، وإنْ لم يتقدمه حمل على اللفظ .

قال الشيخ :[١] : « وهو قليلٌ في القرآن » . يعني بالنسبة إلى غيره . ومثله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيكَ ﴾ ، ويمكن أن المحسن لهذا هنا كونه تقدمه حَمْلٌ على اللفظ ، وإنْ كان في جملةٍ أخرى غير جملته ، وقرأ نافع وأبو عمرو باثبات « ياء » المهتدي ، وصلاً ، وحذفها وقفاً ، وكذلك التي تحت هذه السورة[٢] ، وحذفها الباقون في الحالين . قوله : ﴿ عَلَى وُجُوهِهِمْ ﴾ يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول ، أي : كائنين ومسحوبين على وجوههم . قوله : « عُمْياً » يجوز أنْ تكون حالاً ثانية ، أو بدلاً من الأولى . وفيه نظر ، لأنه لا يظهر فيه أنواع البدل ، وهي كُلٌّ مِن كُلٍّ ولا اشتمال ، وأن يكون حالاً من الضمير المرفوع في الجار لوقوعه حالاً ، وأن يكون حالاً من الضمير المجرور في « وُجُوهِهِمْ » . قوله ﴿ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ يجوز في هذه الجملة الاستئناف ، والحالية ، إما من الضمير المنصوب أو المجرور . قوله : ﴿ كُلَّمَا خَبَتْ ﴾ يجوز فيها الاستئناف والحالية من « جَهَنَّمُ » والعامل فيها المأوى . وخَبَتِ النَّارُ ، تَخْبُو : سَكَنَ لَهَبُهَا ، فإذا ضَعُفَ جَمْرُهَا قيل : خَمَدَتْ ، فإذا طُفِئَتْ بالجملة ، قيل : هَمَدَتْ ، قال :

٣١٤١ - وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ أَو سُرُجِ الْمَجْـ ... ـدِ حِيناً تَخْبُو وَحِيناً تُنِيرُ[٣]

وقال آخر :

٣١٤٢ - أَمِنْ زَيْنَبَ ذِي النَّارِ قُبَيْلَ الصُّبْحِ مَا تَخْبُو[٤]
إِذَا مَا خَمَدَتْ يُلْقَى عَلَيْهَا الْمَنْدَلُ الرَّطْبُ

وأدغم التاء في زاي « زِدْنَاهُمْ » أبو عمرو ، والأخوان ، وورش ، وأظهرهما الباقون .

قوله : ﴿ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ ﴾ .

يجوز أن يكون مبتدأ وخبر ، و « بِأَنَّهُمْ » متعلق بالجزاء ، أي : ذلك العذاب المتقدم جزاؤهم ، بسبب أنهم ، ويجوز أن يكون « جَزَاؤُهُمْ » مبتدأ ثانياً ، والجار خبره ، والجملة خبر « ذَلِكَ » ، ويجوز أن يكون « جَزَاؤُهُمْ » بدلاً أو بياناً ، و « بِأَنَّهُمْ » الخبر .

قوله : ﴿ وَجَعَلَ لَهُمْ ﴾ .

معطوف على قوله : « أَوَلَمْ يَرَوْا » لأنه في قوة رأوا ، فليس داخلاً في حيِّز الإنكار ، بل معطوفاً على جملة برأسها . قوله : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ صفة لـ « أَجَلاً » ، أي : غير مرتاب فيه فإنْ أُريد به يوم القيامة ، فالإفراد واضح ، وإنْ أُريد به الموت ، فهو اسم جنس ، إذ لِكُلِّ إنسان أجل يحصيه . قوله : ﴿ كُفُوراً ﴾ قد تقدم قريباً .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦٨/٦) ، اللسان «عرج» .
(٢) انظر البحر المحيط (٨٢/٦) .
(٣) البيت لعدي بن زيد انظر ديوانه (٨٥) ، البحر (٦٦/٦) ، الطبري (١١٢/١٥) ، الهمع (٢٠١/١) ، الدرر (٦٩/١) .
(٤) البيتان لعمرو بن ربيعة وهما في ديوانه هكذا :

لمن نار قبيل الصبـ ... ـح عند البيت ما تخبو .....
إذا ما أوقدت يلهى .....

انظر ديوانه (٣١) ، الكامل (١١٧/٣) ، البحر المحيط (٦٨/٦) ، اللسان والتهذيب «ذا» .

قوله : ﴿ . . . لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ . . ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : وإليه ذهب الزمخشري ، والحوفي ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، ومكي - : أَنَّ المسألة من باب الاشتغال فـ « أَنْتُمْ » مرفوع بفعل مقدر ، يُفَسّره هذا الظاهر ، لأن « لَوْ » لا يليها إلَّا الفعل ظاهراً ، أو مضمراً ، فهي كـ « إنْ » في قوله « وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ »[1] وفي قوله :

٣١٤٣ - وَإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ[2]

والأصل : لو تملكون ، فحذف الفعل لدلالة ما بعده عليه ، فانفصل الضمير وهو الواو ، إذ لا يمكن بقاؤه متصلاً بعد حذف رافعه . ومثله :

٣١٤٤ - وَإنْ هُوَلَمْ يَحْمِلْ ..... [3]

الأصل : وإنْ لَمْ يحمل فَلَمَّا ، حذف الفعل انفصل ذلك الضمير المستتر ، فبرز ، ومثل فيما نحن في قوله : « وَلَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي »[4] ، وقول المتلمس :

٣١٤٥ - وَلَوْ غَيَّرُوا أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي ..... [4]

فـ « ذَاتُ سِوَارٍ » مرفوعة بفعل مفسر بالظاهر بعده .

الثاني : أنه مرفوع بـ « كَانَ » وقد كَثُرَ حذفها بعد « لَوْ » ، والتقدير : لو كنتم تملكون ، فحذفت « كَانَ » فانفصل الضمير ، و « تَمْلِكُونَ » في محل نصب بـ « كَانَ » المحذوفة ، وهو قول ابن الضَّائِعْ ، وقريب منه قوله :

٣١٤٦ - أبا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ[5] .....

فَإنَّ الأصل : لئن كنت ، فحذفت كان فانفصل الضمير ، إلَّا أَنَّ هنا عَوّضَ مِنْ كَانَ « ما » ، وفي « لَوْ » لم يُعَوّض منها .

الثالث : أن « أَنْتُمْ » توكيد لاسم كَانَ المُقدَّر معها . والأصل : لو كنتم تملكون ، فحذفت « كان » واسمها وبقي المؤكد ، وهو قول ابن فَضال المجاشعي ، وفيه نظر من حيث إنَّا نحذف « ما » في التوكيد ، وإنْ كان سيبويه يجيزه ،

---

(١) سورة التوبة آية ، (٦) .

(٢) تقدم .

(٣) تقدم .

(٤) صدر بيت وعجزه :

.....

جعلت لهم فوق العرانين ميسما

انظر ديوانه ، وانظر المقتضب (٣/٧٧) ، الأصمعيات (٢٤٥) ، الكامل (١/٢٧٩) ، روح المعاني (١٥/١٨٠) ، اللسان «وسم» .

(٥) صدر بيت لعباس بن مرداس وعجزه :

.....

فإنه قومي لم تأكلهم الضبع

صدر بيت لعباس بن مرداس انظر الكتاب (١/٢٩٣)، المنصف (١/٦) ، الخصائص (٢/٣٨٠) ، شرح المفصل (٢/٨٩) ، أمالي ابن الشجري (١/٣٤) ، المقرب (١/٢٥٩) ، الإنصاف (١/٧١) ، المغني (١/٣٥) ، الهمع (١/١٢٢) ، التصريح (١/١٦٥) ، الأشموني (١/٢٤٤) ، التهذيب واللسان (ضبع) .

وإنما أحوج هذين القائلين إلى ذلك ، كَوْنُ مذهب البصريين في « لَوْ أنها لا يليها إلَّا الفعلُ ظَاهِراً ، ولا يجوز عندهم أن يليها مضمراً إلَّا في ضرورة أو ندور ، كقوله : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي » ، فإن قيل : هذان الوجهان أيضاً فيهما إضمار فعل ، قيل : هو الإضمار المعنيّ ، فإنَّ الإضمار الذي أَبَرَهُ هو على شريطة التفسير في غير « كَانَ » ، وأما « كَان » فقد كَثُرَ حَذْفُهَا بعد « لَوْ » في مواضع كثيرة ، وقد وقع الاسم الصريح بعد « لَوْ »غير مذكور بعده فِعْلٌ ، أنشد الفارسي :

٣١٤٧ ـ وَلَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي[1]

إلَّا أَنَّهُ خَرَّجَهُ على أنه مرفوع بفعل مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ الوصفُ من قوله : « شَرِقُ » ، وقد تقدم تحقيق القول في « لَوْ » فليقتصر على هذا . قوله : ﴿ لَأَمْسَكْتُمْ ﴾ يجوز أن يكون لازماً لتضمنه معنى : بخلتم ، وأن يكون متعدياً ، ومفعوله محذوف ، أي : لأمسكتم المال ، ويجوز أن يكون كقوله : ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾[2] .

قوله : ﴿ خَشْيَةَ الإنفَاقِ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه مفعول من أجله .

والثاني : أنه مصدر في موضع الحال ، قاله أبو البقاء ، أي : خاشين الإنفاق ، وفيه نظر ، إذ لا يقع المصدر المُعرَّف موقع الحال إلَّا سَمَاعاً ، نحو : « جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ » .

٣١٤٨ ـ وَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ..... [3] .....

ولا يقاس عليه . والإنفاق : مصدر أَنْفَقَ ، أي : أَخْرَجَ الْمَالَ . وقال أبو عبيدة : هو بمعنى الافتقار والإقْتَارُ .

وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾ فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَـٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ جَمِيعًا ﴿١٠٣﴾

قوله : ﴿ . . . تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ . . . ﴾ .

يجوز في « بَيِّنَاتٍ » النصب صفة للعدد ، والجر صفة للمعدود . قوله : ﴿ إِذْ جَاءَهُمْ ﴾ فيه أوجه :

أحدها : أن يكون معمولاً لـ « آتَيْنَا » . ويكون قوله : « فاسأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ » اعتراضاً .

والثاني : أنه منصوب بإضمار اذكر .

والثالث : أنه منصوب بـ « يخبرونك » مُقَدَّراً .

---

(١) تقدم .

(٢) سورة البقرة آية ، (٢٥٨) .

(٣) جزء من بيت للبيد بن ربيعة وهو :
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
انظر ديوانه (١٠٨) ، الكتاب (١/٣٧٢) ، الإنصاف (٢/٨٢٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٢) ، أمالي ابن الشجري (٢/٢٦٤) ، التصريح (١/٣٧٣) ، الهمع (١/٣٢٩) ، الخزانة (٣/١٩٢) .

الرابع : أنه منصوب بقول مضمر ، إذ التقدير : فقلنا له سل بني إسرائيل حين جاءهم ، وقد ذكر هذه الأوجه الزمخشري مرتبة على مقدمة ذكرها قبل ذلك فلنذكرها . قال : « فاسْأَلْ بَنِي إسْرَائِيلَ » أي : فقلنا له : سَلْ بني اسرائيل ، أي : سلهم عن فرعون ، وقل له : أرسل معي بني إسرائيل ، أو سلهم في إيمانهم وحال دينهم ، أو سلهم أن يُعَاضِدُوكَ ، وَيَدُلُّ عليه قراءة رسول الله « فَسَأَلَ » على لفظ الماضي بغير همز ، وهي لغة قريش ، وقيل : « فَسَلْ » يا رسول الله المؤمن من بني إسرائيل كعبد الله ابن سَلاَم ، وأصحابه عن الآيات ليزداد يقيناً وطمأنينة ، كقوله : ﴿ وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ . ثم قال : فَإنْ قُلْتَ : بِمَ تَعَلَّقَ « إذْ جَاءَهُمْ » ؟ قُلْتُ : أما على الوجه الأول فبالقول المحذوف ، أي : فقلنا له سلهم حين جاءهم أو بـ « يَسْأَلْ » في القراءة الثانية ، وأما على الآخر فبآيَاتِنَا ، أو بإضمار اذكر أو بـ « يخبرونك » . ومعنى : إذْ جَاءَهُمْ « إذ جاء آبائهم . انتهى » .

قال الشيخ [1] : « ولا يتأتى تعلقه بـ « اذكر » ولا بـ « يخبرونك » لأنه ظرفٌ ماضٍ . « قُلْتُ : إذَا جعله مَعْمُولاً لـ « اذكر » أو بـ « يخبرونك » لم يجعله ظرفاً ، بل مفعولاً به ، كما تَقَرَّرَ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ .

الخامس : أنه مفعول به ، والعامل فيه : « فاسأل » . قال أبو البقاء : « فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول به بـ « اسْأَلْ » على المعنى ، لأن المعنى : اذكر لبني اسرائيل ، وقيل : التقدير : اذكر إذ جاءهم ، وهي غير اذكر الذي قدرت به « اسْأَلْ » ، يعني : أن اذكر المقدَّرة غير اذكر الذي فسرت « اسْأَلْ » بها » . وهذا يؤيد ما ذكرته لك من أنهم إذا قدَّروا اذكر جعلوا « إذْ » مَفْعُولاً به لا ظرفاً ، إلَّا أَنَّ أبا البقاء ذكر حال كونه ظرفاً ما يقتضي أَنْ يَعْمَلَ فيه فِعْلٌ مستقبلٌ ، فقال :

والثاني : أن يكون ظرفاً ، وفي العامل ما فيه أوجه :

أحدها : « آتَيْنَا » .

والثاني : قُلْنَا مضمرة .

والثالث : قُلْ . تقديره : قل لخصمك سَلْ ، والمراد به فرعون ، أي : قل يا موسى ، وكان الوجه أن يقال : إذْ جئتم ، بالفتح فرجع من الخطاب إلى الغيبة . « قُلْتُ : فظاهر الوجه الثالث أن العامل فيه « قُلْ » وهو ظرف ماضٍ على أن هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء ، إذ يرجع إلى : يا موسى ، قل لفرعون سل بني اسرائيل ، فيعود فرعون هو السائل لبني إسرائيل ، وليس المراد ذلك قطعاً . وعلى التقدير الذي قدَّمتُهُ عَنِ الزمخشري ، وهو أَنَّ المعنى : يا موسى سَلْ بني اسرائيل (أي : اطلبهم من فرعون ، فيكون المفعول الأول للسؤال محذوفاً ، والثاني هو بني اسرائيل . والتقدير : سأل فرعون بني إسرائيل) . وعلى هذا فيجوز أن تكون المسألة من التنازع وأعمل الثاني ، إذ التقدير : سَلْ فرعون فقال فرعون ، فأعمل الثاني ، فرفع به الفاعل ، وحذف المفعول من الأول ، وهو المختار من المذهبين . والظاهر غير هذا كله ، وأن المأمور بالسؤال هو سيدنا رسول الله ـ ﷺ ـ وبنو إسرائيل كانوا معاصريه . والضمير في « إذْ جَاءَهُمْ » إما للآباء وإما لَهُمْ ، على حذف مضاف ، أي : جاء آباءهم . قوله : ﴿ مَسْحُوراً ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنه بمعناه الأصلي ، أي : أنك سحرت ، فمِنْ ثَمَّ اخْتَلَّ كَلاَمُكَ ، قال ذلك حيث جاء بما لا تهوى نفسه الخبيثة .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/ ٨٥) .

والثاني : أنه بمعنى فاعل ، كـ « مَيْمُونٍ وَمَشْئُومٍ » أي : أنت ساحرٌ ، فلذلك تأتي بالأعاجيب ، يشير لانقلاب عصاه حيَّةً ، وغير ذلك .

قوله : ﴿ . . . لقد عَلِمْتَ . . . ﴾ .

قرأ الكسائي بضم التاء ، أسند الفعل لضمير موسى ـ عليه السلام ـ أي : أني متحقق أن ما جئت به هو منزل من عند الله ، والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعون ، أي : أنت متحقق أن ما جئت هو منزل من عند الله ، وإنَّما كُفْرُكَ عِنَادٌ ، وعَنْ علي ـ رضي الله عنه ـ أَنَّه أَنْكَرَ الفَتْحَ وقال : ما علم عدو الله قَطُّ ، وإنما عَلِمَ مُوسَى . والجملة المنفية في محل نصب ، لأنها معلقة للعلم قبلها . قوله : « بَصَائِرُ » حال ، وفي عاملها قولان :

أحدهما : أنه أنزل هذا الملفوظ به ، وصاحب الحال « هؤلاء » ، وإليه ذهب الحوفي ، وابن عطية ، وأبو البقاء ، وهؤلاء يُجيزون أَنْ يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها ، وإن لم يكن مستثنى ولا مستثنى منه ، ولا تابعاً له .

والثاني : وهو مذهب الجمهور أَنَّ ما بعد إلَّا لا يكون معمولاً لِمَا قبله ، فيقدَّر لها عاملٌ تقديره : أنزلها بصائر . وقد تقدم نظير هذه في « هُودٍ » عند قوله : ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بادِيءَ الرَّأْيِ ﴾ . قوله : ﴿ مَثْبُوراً ﴾ مفعول ثانٍ ، واعترض بين المفعولين بالنداء . والْمَثْبُورُ : الْمُهْلَكُ ، يقال : ثَبَرَهُ اللَّهُ ، أي : أَهْلَكَهُ ، قال ابن الزِّبَعْرى :

٣١٤٩ ـ إِذْ أُجَارِي الشَّيْطَانَ فِي سَنَنِ الْغَـ ـيِّ وَمَنْ مَالَ مَيْلَهُ مَثْبُورُ[1]

والثُّبُورُ : الْهَلاَكُ ، قال تعالى : ﴿ لاَ تَدْعُو الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً ﴾[2] .

وَقُلْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ لِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱسْكُنُوا۟ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴿١٠٤﴾ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ۗ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٠٥﴾ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾

قوله : ﴿ لَفِيفاً ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه حال ، وأن أصله : مصدر لَفَّ يَلُفُّ لَفِيفاً ، نحو : النَّذِيرُ والنَّكِيرُ ، أي : جئنا بكم منضماً بعضكم إلى بَعْضٍ ، من لَفَّ الشَّيْءَ يَلُفُّهُ لَفًّا ، والألَفُّ : المُتَدَانِي الْفَخْذَيْنِ . وقيل : الْعَظِيمُ الْبَطْنِ .

والثاني : أنه اسم جمع لاَ واحد له من لفظه ، والمعنى : جِئنا بكم جميعاً ، فهو في قوة التأكيد .

قوله : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ .

في الجار ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر البيت في تفسير الطبري (١٥/١١٧) ، البحر المحيط (٦/٦٩) ، القرطبي (١٠/٣٣٨) ، الجمهرة (٢/٢٧٧) ، مجاز القرآن (١/٣٩٢) .

(٢) سورة الفرقان آية، (١٤) .

أحدها : أنه متعلق بـ « أَنْزَلْنَاهُ » ، والباء سببية ، أي : أنزلناه بسبب الحق .

والثاني : أنه حال من مفعول « أَنْزَلْنَاهُ » ، أي : ومعه الحقُّ .

والثالث : أنه حال من فاعله ، أي : ملتبسين بالحق . وعلى هذين الوجهين يتعلق بمحذوف ، والضمير في « أَنْزَلْنَاهُ » الظَّاهر عوده للقرآن ، إمَّا الملفوظ به في قوله قبل ذلك « عَلَى أَنْ يأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ » . ويكون ذلك جَرْياً على قاعدة أساليب كلامهم ، وهو أَنْ يستطرد المتكلم في ذِكْرِ شيء لم يَسُق له كلامه أولاً ، ثم يعود إلى كلامه الأول ، وإما للقرآن غير الملفوظ أولاً لدلالة الحال عليه كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ ، وقيل : يعود على مُوسَى ، كقوله : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ﴾ ، وقيل : على الْوَعْدِ ، وقيل : على الآيات التسع . وذَكَّر الضمير ، وأفرده حَمْلاً على معنى الدليل والبرهان . قوله : « وَبِالْحَقِّ نَزَلَ » فيه الوجهان الأولان دون الثالث ، لعدم ضمير آخر غير ضمير القرآن ، وفي هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها للتأكيد ، وذلك أن يقال : أنزلته فنزل ، وأنزلته فلم ينزل ، فَجِيء بقوله : « وَبِالحَقِّ نَزَلَ » دفعاً لهذا التَّوَهُّمِ ، وقيل : ليست للتأكيد والمغايرة تحصل بالتغاير بين الحقين ، فالحق الأول التوحيد .

والثاني : الوعد والوعيد ، والأمر والنهي . وقال الزمخشري : « وما أنزلنا القرآن إلَّا بالحكمة المقتضية لإنزاله ، وما نزل إلَّا ملتبساً بالحق والحكمة ، لاشتماله على الهداية إلى كُلِّ خَيْرٍ ، أو ما أنزلناه من السماء إلَّا بالحق محفوظاً بالرصد من الملائكة ، وما نزل على الرسول إلَّا محفوظاً بهم من تخليط الشياطين » . و ﴿ مُبَشِّراً وَنَذِيراً ﴾ حالان من مفعول ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ .

وقوله : ﴿ وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ ﴾ .

في نصبه أوجه :

أحدها : أنه منصوب بفعلٍ مُقَدَّرٍ ، أي : وآتيناك قرآناً يدل عليه قوله : « وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى » .

والثاني : أنه منصوب عطفاً (على الكاف في « أَرْسَلْنَاكَ » . قال ابن عطية : « من حيث كان إرسال هذا ، وإنزال هذا ، بمعنى واحد » .

الثالث : أنه منصوب عطفاً) على « مُبَشِّراً وَنَذِيراً » . قال الفراء : « هو منصوب بـ « أَرْسَلْنَاكَ » ، أي : ما أرسلناك إلَّا مُبَشِّراً وقرآناً كما تقول : رَحْمَةٌ ، لأن القرآن رحمةٌ » . قُلْتُ : يَعْنِي أنَّه جعل نفس القرآن مراداً به الرحمة مبالغة ، ولو ادعى ذلك على حذف مضاف كان أقرب ، أي : وذا قرآن . وهذان الوجهان متكلفان .

الرابع : أن ينتصب على الاشتغال ، أي : وفرقنا قرآنا فرقناه . واعتذر الشيخ[1] عن ذلك ، أي : عن كونه لا يصح الابتداء لو جعلناه مبتدأ لعدم مسوغ ، لأنه لا يجوز الاشتغال إلَّا حيث يجوز في ذلك الاسم الابتداء بأن ثم صفة محذوفة ، تقديره : وقرآناً ، أي : قرآن بمعنى عظيم . و « فَرَقْنَاهُ » على هذا لا محل له بخلاف الأوجه المتقدمة ، فإنه محله النصب ، لأنه نعت لـ « قُرْآناً » . والعامة : « فَرَقْنَاهُ » بالتخفيف ، أي : بَيَّنَّا حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ ، أو فرقنا فيه بين الحقِ

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٨٨) .

والباطلِ . وقرأ علي بن أبي طالب ، وأُبي وعبد الله ، وابن عباس ، والشعبي ، وقتادة ، وحميد في آخرين بالتشديد ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنَّ التضعيف فيه للتكثير ، أي : فرقنا آياته بين أمرٍ ونهيٍ ، وحُكْمٍ وأحْكَامٍ ، ومواعظَ وأمثال ، وقصصٍ وأخبار ماضيةٍ ومستقبلةٍ .

والثاني : أنه دالٌّ على التَّفريقِ والتَّنْجِيمِ . قال الزمخشري : «وعن ابن عباس أنه قرأ مشدّداً ، وقال : لم ينزل في يومين ولا في ثلاثة ، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنة ، يعني : أن « فَرَقَ » بالتخفيف يدل على فَصْلٍ متقاربٍ » .

قال الشيخ : « وقال بعض مَن اختار ذلك يعني التَّنْجِيمَ لَمْ ينزلْ فِي يوم ولا يومين ، ولا شَهْرٍ ، ولا شَهْرين ، ولا سَنَةٍ ، ولا سنتين . قال ابن عباس : كان بين أوله وآخره عشرون سنة ، كَذَا قال الزمخشري عن ابن عباس » . قُلْتُ : وظاهر هذا أَنَّ القول بالتنجيم ليس مرويًّا عن ابن عباس ، ولاَ سيما وقد فَصَلَ قَوْلَهُ : قال ابن عباس ، مِنْ قَوْلِهِ : وقال بَعْضُ مَن اختار ذلك ، ومقصوده أنه لم يسنده لابن عباس ليتم له الرد على الزمخشري في أَنَّ فَعَّل بالتشديد لا يدل على التَّفْرِيقِ . وقد تقدم له معه بحث أول هذا الموضوع . قوله : ﴿ لِتَقْرَأَهُ ﴾ متعلق بـ « فَرَقْنَاهُ » ، و ﴿ عَلَى مُكْثٍ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بمحذوف ، على أنه حال من الفاعل ، أو المفعول في « لِتَقْرَأَهُ » أي : مُتَمَهِّلاً مُتَرَتِّلاً .

الثاني : أنه بدل من « عَلَى النَّاسِ » ، قاله الحوفي . وهو وَهْمٌ ، لأنَّ قوله : « عَلَى مُكْثٍ » من صفات القارىء أو المَقْرُوءِ . من جِهَةِ المعنى ، لا من صفات الناس وحتى يكون بدلاً منهم .

الثالث : أنه متعلق بـ « فَرَقْنَاهُ » .

وقال الشيخ [1] : والظاهر تَعَلَّقَ « عَلَى مُكْثٍ » بقوله : « لِتَقْرَأَهُ » ولا يبالي بكون الفعل يتعلق به حرفا جرّ من جنس واحدٍ » . وهذا تفسير إعراب ، لا تفسير معنى . والْمُكْثُ : التَّطَاولُ في الْمُدَّةِ وفيه ثلاث لغات : الضم والفتح ، ونقل القراءة بهما الحوفي ، وأبو البقاء والكسر . ولم يقرأ فيما علمت . وفي فعله الفتح والضم ، وسيأتيان إنْ شاء الله تعالى في النمل .

قوله : ﴿ لِلأَذْقَانِ ﴾ .

في هذه اللام ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها بمعنى عَلَى ، أي : على الأذقان كقولهم : « خَرَّ عَلَى وَجْهِهِ » .

والثاني : أنها للاختصاص . قال الزمخشري : « فإنْ قُلْتَ : حرفُ الاستعلاء ظاهر المعنى ، إذا قُلْتَ : خَرَّ على وَجْهِهِ وعلى ذَقْنِهِ ، فما معنى اللام في خَرَّ لِذَقْنِهِ وَلِوَجْهِهِ ، قال :

٣١٥٠ ـ ..... فَخَرَّ صَرِيعَاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ [2]

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٨٨) .

(٢) تقدم .

قُلْتُ : معناه جعل ذقنه ووجهه للخرور واختصه به ، لأن اللام للاختصاص . وقال أبو البقاء :

والثاني : هي متعلقة بـ « يَخِرُّونَ » واللام على بابها ، أي : مُزَلّون للأذقان » والأَذْقَانُ : جمع ذَقْنٍ ، وهو مجتمع اللِّحْيَيْنِ ، قال الشاعر :

٣١٥١ ـ فَخَرُّوا لأَذْقَانِ الْوُجُوهِ تَنُوشُهُمْ سِبَاعٌ مِنْ الطَّيْرِ الْعَوَادِي وَتَنْتِفُ[1]

و « سُجَّداً » حال ، وجوَّز أبو البقاء في « الأَذْقَانِ » أن يكون حالاً ، قال : « أي : ساجدين للأذقان » . « وكأنه يعني به الأذقان الثانية » . لأنه يصير المعنى ساجدين للأذقان سُجّداً ، ولذلك قال » :

والثالث : أنها بمعنى : على ، فعلى هذا يكون حالاً من « يَبْكُونَ ، و « يَبْكُونَ » حال » .

وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴿١٠٩﴾ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴿١١١﴾

قوله : ﴿ . . وَيَزِيدُهُمْ . . ﴾ .

فاعل « يَزِيدُ » إما القرآن أو البكاء ، أو السجود ، أو المَتْلو لدلالة قوله : « إذَا يُتْلَى » ، وتكرَّر الْخُرورُ لاختلاف حاليةٌ بالبكاء والسجود ، وجاءت الحال الأولى اسماً لدلالته على الاستقرار ، والثانية فِعْلاً لدلالته على التجدد والحدوث .

قوله : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا ﴾ .

أَيًّا : منصوب بـ « تَدْعُوا » على المفعول به ، والمضاف إليه محذوف ، أي : أي الأسمين ، و « تَدْعُوا » مجزوم بها فهي عاملة ومعمولة ، وكذلك الفعل والجواب الجملة الاسمية من قوله : ﴿ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ ﴾ وقيل : هو محذوف ، تقديره : جازٍ ، ثم استأنف ، فقال : ﴿ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ وليس بشيء ، والتنوين في « أيًّا » عوض من المضاف إليه ، وفي « ما » قولان :

أحدهما : أنها مزيدة للتأكيد .

والثاني : أنها شرطية جمع بينهما تأكيداً ، كما جمع بين حَرْفَي الجر للتأكيد ، وحسَّنه اختلاف اللفظ ، كقول الشاعر :

٣١٥٢ ـ فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ..... [2]

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف « أيًّا مَنْ تَدْعُوا » ، فقيل : « مَنْ » تحتمل الزيادة على رأي الكسائي ، كقوله في قول الشاعر :

---

(١) انظر البيت في البحر المحيط (٦/٨٨) .

(٢) تقدم .

٣١٥٣ ـ يَـا شَـاةَ مَـنْ قَـنَصَ لِـمَـنْ حَـلَّتْ لَـهُ ..... [١]

واحتمل أن تكون شرطية ، وجمع بينهما تأكيداً لِمَا تَقَدَّم ، و « تَدْعُوا » هنا تحتمل أن تكون من الدعاء ، وهو النداء ، فيتعدى لواحد ، وأن تكون بمعنى التسمية فيتعدى لاثنين ، إلى الأول بنفسه ، وإلى الثاني بحرفِ الجر ، ثم يتسع في الجار فيحذف ، كقوله :

٣١٥٤ ـ دَعَـتْـنِـي أَخَـاهَـا أُمُّ عَـمْـرو ..... [٢]

والتقدير : قل ادعوا معبودكم بالله ، أو بالرحمن بأي الاسمين سَمَّيتُموهُ . ومِمَّنْ ذهب إلى كونها ، بمعنى سَمَّى الزمخشري ، ووقف الأخوان على « أَيًّا » بإبدال التنوين ألفاً ، ولم يقفا على « ما » تبيناً لانفصال « أي » من « ما » ، (ووقف غيرهما على « ما » لامتزاجها بـ « أَيّ » ، ولهذا فصل بها بين « أي » ، وبين ما أضيفت إليه في قوله تعالى) : ﴿ أَيَّ مَا الأَجَلَيْنِ ﴾ ، وقيل : ما شرطية ، عند مَنْ وقف على « أَيًّا » ، وجعل المعنى أي : الاسمين دعوتموه به ، جاز ، ثم استأنف « مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ » ، يعني : أن « ما » شرط ثانٍ ، و « فَلَهُ الأَسْمَاءُ » جوابه ، وجواب الأول مُقَدَّر . وهذا مردود بأن « ما » لا تطلق على أَحَادِ أُولي الْعلم ، وبأنَّ الشرط يقتضي عموماً ، ولا يصح هنا ، وبأن فيه حذف الشرط والجزاء معاً .

قوله : ﴿ مِنَ الذُّلِّ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها صفة لـ « وَلِيٌّ » ، والتقدير : وَلِيٌّ من أهل الذُّلِّ ، والمراد بهم اليهود والنصارى ، لأنهم أَذل النَّاس .

والثاني : أنها تبعيضية .

والثالث : أنها للتعليل ، أي : من أجل الذل ، وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشري ، فإنه قال : « وَلِيٌّ من الذُّلِّ نَاصِرٌ من الذُّلِّ ، ومانع له لاعتزازه به ، أو لم يوال أحداً لأجل مَذَلة ، به ليدفعها بموالاته » . وتقدم الفرق بين الذُّلِّ والذِّلِّ في أول هذه السورة ، والْمُخَافَتَةُ : المُسَارةُ بحيث لا يُسْمَعُ الْكَلامُ ، وضَرَبْتُهُ حتَّى خَفَتَ ، أي : لَمْ يُسْمَعْ له حِسٌّ .

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾

قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ ﴾ .

في هذه الجملة أوجه :

أحدها : أنها معطوفة على الصلة أو قبلها .

والثاني : أنها اعتراضية بين الحال ، وهي « قَيِّماً » ، وبين صاحبها ، وهو « الْكِتَابَ » .

والثالث : أنها حال من « الْكِتَابَ » . ويترتب على هذه الأوجه القول في « قَيِّماً » .

قوله : ﴿ قَيِّماً ﴾ .

فيه أوجه .

أحدها : أنه حال من « الْكِتَابَ » ، والجملة من قوله : « وَلَمْ يَجْعَلْ » اعتراض بينهما . وقد منع الزمخشري ذلك ، فقال : « فَإِنْ قُلْتَ : بِمَ انتصب « قَيِّماً » ؟ قُلْتُ : الأحسنُ أَنْ ينتصب بمضمرٍ ، ولم يجعل حالاً من « الْكِتَابَ » لأن قوله : «وَلَمْ يَجْعَلْ» معطوف على «أَنْزَلَ»، فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حالاً من «الْكِتَابَ»، فاصل بين الحال ، وذِي الحال ببعض الصلة . وكذلك قال أبو البقاء ، وجواب هذا ما تقدم من أَنَّ الجملة اعتراض ، لا معطوفة على الصلة .

الثاني : أنه حال من الهاء في « له » . قال أبو البقاء : « والحال مؤكدة ، وقيل منتقلة » . « قُلْتُ : القول بالانتقال لا يصح .

الثالث : أنه منصوب بفعلٍ مُقدَّرٍ ، تقديره : جعله قَيِّماً . قال الزمخشري : « تقديره : ولم يجعل له عوجاً جعله قَيِّماً ، لأنه إذا نفى عنه الْعِوَجَ ، فقد أثبت له الاستقامة . قال : فَإِنْ قُلْتَ : ما فائدةُ الجمع بين نفي الْعِوَج وإثبات الاستقامة ، وفي أحدهما غِنىً عن الآخر ؟ قُلْتُ : فائدته التأكيد ، ورُبَّ مستقيم مشهود له بالاستقامة ، ولا يخلو من أَدْنَى عِوَج عند السبر والتصفح » .

الرابع : أنه حال ثانية ، والجملة المنفية قبله حال أيضاً . وتعدد الحال لذي حال واحد جائز ، والتقدير : أنزله غير جاعل له عِوَجاً قَيِّماً .

الخامس : أنه حال أيضاً ، ولكنه بدل من الجملة قبله ، لأنها حال ، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز ، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم : « عَرَفْتُ زَيْداً أَبُو مَنْ هُوَ » . والضمير في « لَهُ » فيه وجهان :

أحدهما : أنه للكتاب ، وعليه التخاريج المتقدمة .

والثاني : أنه يعود على « عَبْدِهِ » ، وليس بواضح . وقرأ العامة بتشديد الياء ، وأَبَّان بن ثعلب بفتحها خفيفة ، وقد تقدم القول فيهما ، ووقف حفص على تنوين « عِوَجاً » مبدلة ألفاً سكتة لطيفة من غير قطع نفس إشعاراً بأَنَّ « قَيِّماً » ليس متصلاً بـ « عِوَجاً » ، وإنما هو من صفة « الْكِتَابَ » وغيره ولم يعبأ بهذا الْوَهَم ، فلم يسكت اتكالاً على فهم المعنى . قُلْتُ : قد يتأيد ما فعله حفص بما في بعض مصاحف الصحابة : « وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً لَكِنْ جَعَلَهُ قَيِّماً » . وبعض القراء يطلق فيقول : يقف على « عِوَجاً » ، ولم يقولوا : ببدل التنوين ألفاً ، فيحتمل ذلك . وهو أقرب لغرضه فيما ذكرت ، ورأيت الشيخ شهاب الدين أبا شامة قد نقل عن ابن غلبون ، وأبي علي الأهوازي ، أعني الاطلاق . ثم قال : « وفي ذلك نظر ، أي : إبدال التنوين ألفاً ، فإنه لو وقف على التنوين ، لكان أدلّ على غرضه ، وهو : أنه واقف بنية الوصل ، انتهى . وقال الأهوازي : ليس هو وقفاً مختاراً ، لأنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، معناه : أنزل على عبده الكتاب قيماً ، ولم يجعل له عِوَجاً » . قُلْتُ : دعوى التقديم والتأخير ، وإن كان قال بها غيره ، إلاَّ أنها مردودة بأنها على خلاف الأصل ، وقد تقدم تحقيقه . وفعل حفص في مواضع من القرآن مثل فعله هنا من سكتة لطيفة نافية لفهم مخل ، فمنها : أنه كان يقف على ﴿ مَرْقَدِنَا ﴾ ويبتدىء : ﴿ هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمـنُ ﴾[1] قال : لئلا يتوهم أن« هَذَا » صفة لـ « مَرْقَدِنَا » ، فالوقف يبين أن كلام الكفار انقضى ، ثُمَّ ابتدىء بكلام غيرهم ، قيل : هم الملائكة ، وقيل : المؤمنون ، وسيأتي في يسّ ما يقتضي أن يكون هذا صفة لـ « مَرْقَدِنَا » فيفوت ذلك ، ومنها : « قِيلَ مَنْ رَاقٍ » كان يقف على نون « مَنْ » ويبتدىء « رَاقٍ » ، قال لئلا يتوهم أنها كلمة واحدة على «فِعَالٍ» ، اسم فاعل للمبالغة من : مَرَقَ يَمْرُقُ فهو مُرَاقٍ ، ومنها : ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ ، كان يقف على لام بل ، ويبتدىء « رَانَ » لما تقدم . قال المهدوي : « وكان يلزم حفصاً مثل ذلك فيما شاكل هذه المواضع ،وهو لا يفعله ، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج ، إلا اتباع الأثر في الرواية » . قال أبو شامة : « أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليه : ﴿ وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ . فينبغي الوقف على « قَوْلُهُمْ » لئلا يتوهم أن ما بعده هو المقول ، وكذا ﴿ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ ، ينبغي أن يعتني بالوقف على « النَّار » لئلا يتوهم الصفة . قُلْتُ : وَتَوَهُّمُ هذه الأشياء من الْبُعْدِ البَعِيدِ . وقال أبو شامة أيضاً : ولو لزم الوقف على « اللام » و « النون » ليظهرا للزم ذلك في كل مدغم » . قُلْتُ : يعني في ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ وفي ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ . قوله : ﴿ لِيُنْذِرَ ﴾ في هذه اللام وجهان :

أحدهما : أنها متعلقة بـ « قَيِّما » قاله الحوفي .

والثاني : ـ وهو الظاهر ـ : أنها تتعلق بـ « أَنْزَلَ » ، وفاعل « لِيُنْذِرَ » يجوز أن يكون « الْكِتَابَ » ، وأن

---

(١) سورة يسّ آية ، (٥٢) .

يكون الله ، وأن يكون الرسول . و « أَنْذَرَ » . يتعدى لاثنين : ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً ﴾[1] ـ ﴿ فَقُل أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً ﴾[2] ، ومفعوله الأول محذوف ، فَقَدَّرَهُ الزمخشري : « لينذر الذين كفروا » . وغيره لينذر العباد ، أو لينذركم ، أو لينذر العالم ، وتقديره أحسن ، لأنه مقابل لقوله : « وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ » . وهم ضدهم ، حذف المنذر ، وأتى بالمنذر به ، وهنا حذف المنذر به ، وأتى بالمنذر في قوله : « وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا » ، فحذف الأول من الأول ، لدلالة ما في الثاني ، وحذف الثاني من الثاني ، لدلالة ما في الأول عليه ، وهو في غاية البلاغة ، ولما لم تتكرر البشارة ، ذكر مفعولها ، فقال : ﴿ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً ﴾ . قوله : ﴿ مِنْ لَدُنْهُ ﴾ قرأ أبو بكر عن عاصم بسكون الدال مشمة بالضم ، وكسر النون ، والهاء موصولة بياء ، فيقرأ « مِنْ لَدُنْهِي » ، والباقون يضمون الدال ، ويسكنون ، ويضمون الهاء ، وهم على قواعدهم فيها ، فابن كثير يصلها بواو : مِنْهُو ، وعَنْهُو وغيره لا يصلها بشيء ، ووجه أبي بكر أنه سكَّن الدال تخفيفاً ، كتسكين عين « عَضْد » والنون ساكنة فالتقى ساكنان ، فكسر النون لالتقاء الساكنين ، وكان حقه أن يكسر الأول على القاعدة المعروفة ، إلَّا أنه يلزم منه العود إلى ما فرَّ منه ، وسيأتي لتحقيق هذا بيان في قوله : « وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ » في سورة النور ، فهناك نتكلم فيه ، ولما كسر النون كما ذكرته لك ، كسر الهاء اتباعاً على قاعدته ، ووصلها بياء ، وأَشَمَّ الدال إشارة إلى أصلها في الحركة . والإشمام ـ هنا ـ : عبارة عن ضَم الشفتين من غير طريق نطق ، ولهذا يختص البصير به دون الأعمى . هكذا قَرَّرَهُ القُرَّاءُ ، وفيه نظر ، لأنَّ الإشمام المشار إليه ، إنما يتحقق عند الوقف على آخر الكلمة ، فلا يليق إلا بأَنْ يكون إشارة إلى حركة الحرف الآخر المرفوع ، إذا وُقِفَ عليه ، نحو : « جَاءَ الرَّجُلُ » ، وهكذا ذَكَرَهُ النحويون ، وأما كونه يؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصور ، إلَّا أنْ يقف المتكلم على ذلك الساكن ، مشيراً إلى ضمها إلا حتى يقف عليها ، ثم تأتي بباقي الكلمة ، فَإِنْ قُلْتَ : إنما أتى بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها ، قيل لك فأتت الدلالة على تغيير ذلك الحرف المشار إلى حركته ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلح أن يشار إلى حركته إلَّا الدال . وقد تقدم في يوسف أن الإشمام في « تَأْمَنَّا » إذا فسَّرنا بالإشارة إلى الضمة منهم مَنْ يفعله قبل كمال الإدغام ، ومنهم من يفعله بعده ، وهذا نظيره ، وتقدم أن الإشمام يقع بإزاء معانٍ أربعة ، تقدم تحقيقها . و « مِنْ لَدُنْهُ » متعلق بـ « لِيُنْذِرَ » ، ويجوز تعلقه بمحذوف نعتاً لـ « بَأْساً » ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « شَدِيداً » ، وقرىء : « وَيُبَشِّرُ » بالرفع على الاستئناف .

مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِأَبَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾

قوله : ﴿ مَاكِثِينَ ﴾ .

حال إما من الضمير المجرور في « لَهُمْ » ، أو المرفوع المستتر في « فِيْهِ » ، أو من « أَجْراً » لتخصصه بالصفة ، إلَّا أَنَّ هذا لا يجيء إلَّا على رأي الكوفيين ، فإنهم لا يشترطون بروز الضمير في الصفة الجارية ، على غير من هي له ، إذا أمن اللبس . ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال : ماكثين هم فيه ، ويجوز على رأي الكوفيين أن تكون صفة ثانية

---

(١) سورة النبأ آية ، (٤٠) .

(٢) سورة فصلت آية ، (١٣) .

لـ « أَجْراً » . قال أبو البقاء : « وقيل هو صفة لـ « أَجْراً » ، والعائد الهاء في « فِيهِ » . ولم يتعرض لبروز الضمير ولا لعدمه بالنسبة إلى المذهبين . و « أَبَداً » منصوب على الظرف بـ « مَاكِثِينَ » .

قوله : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ ﴾ .

أي : بالولد ، أو باتخاذه ، أو بالقول المدلول عليه بـ « اتَّخَذَ » ، أو بـ « قَالُوا » ، أو بـ « اللَّهُ » . وهذه الجملة المنفية فيها ثلاثة أوجه :

أظهرها : أنها مستأنفة سيقت للإخبار بذلك .

والثاني : أنها صفة للولد قاله المهدوي ، وردَّه ابن عطية بأنه لا يصفه بذلك ، إلَّا القائلون ، وهم لم يقصدوا وصفه بذلك .

الثالث : أنها حال من فاعل « قَالُوا » ، أي : قالوه جاهلين و « مِنْ عِلْمٍ » يجوز أن يكون فاعلاً ، وأن يكون مبتدأ ، والجار هو الرافع لاعتماده أو الخبر « لَهُمْ » ، و « مِنْ » مزيدة على كِلَا القولين . قوله : ﴿ كَبُرَتْ ﴾ في فاعل « كَبُرَتْ » وجهان :

أحدهما : أنه مضمر عائد على مقالتهم المفهومة من قوله : « قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ » أي : كَبُر مقالهم و « كَلِمَةً » نصب على التمييز ، ومعنى الكلام على التعجب ، أي : ما أَكْبَرها كلمةً ، و « تَخْرُجُ » الجملة صفة لـ « كَلِمَةً » تؤذن باستعظامها ، لأن بعض ما يَهْجِسُ بالْخَاطِرِ لَا يَجْسُرُ الإنسان على إظهاره باللفظ .

والثاني : أن الفاعل مضمر مفسر بالنكرة بعده ، المنصوبة على التمييز ، ومعناها الزم كـ « بِئسَ رَجُلاً » ، فعلى هذا المخصوص بالذم محذوف ، تقديره : كبرت هي ، أي : الكلمة كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة الشنعاء . وقرأ العامة : « كَلِمَةً » بالنصب ، وفيها وجهان ، النصب على التمييز ، وقد تقدم تحقيقه في الوجهين السابقين .

والثاني: النصب على الحال . وليس بظاهر . وقوله : ﴿ تَخْرُجُ ﴾ في الجملة وجهان :

أحدهما : هي صفة لـ « كَلِمَةً » .

والثاني : أنها صفة للمخصوص بالذم المقدَّر ، تقديره : كَبُرَتْ كَلِمَةً خارجةً كلمةٌ . وقرأ الحسن وابن محيصن ، وابن يعمر ، وابن كثير في رواية القواس عنه « كَلِمَةٌ » بالرفع على الفاعلية ، و « تَخْرُجُ » صفة لها . وأيضاً وقرىء : كَبْرَتْ بسكون الباء ، وهي لغة تميم .

قوله : ﴿ كَذِباً ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : هو مفعول به ، لأنه يتضمن معنى جملة .

والثاني : هو نعت مصدر محذوف ، أي : قولاً كذباً .

قوله : ﴿ . . . إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا . . . ﴾ .

العامة على كسر « إِنْ » على أنها شرطية ، والجواب محذوف عند الجمهور ، لدلالة قوله : « فَلَعَلَّكَ » ، وعند

غيرهم هو جواب متقدم ، وقرىء : « أَنْ لَمْ » بالفتح على حذف الجار ، أي : لأَنْ لَمْ . وقرىء : « بَاخِعُ نَفْسِكَ » بالإضافة ، والأصل النصب . وقال الزمخشري : وقرىء : « بَاخِعٌ نَفْسَكَ » على الأصل ، وعلى الإضافة ، أي : قاتلها ومهلكها ، وهو للاستقبال فِيمَنْ قرأ : « إِنْ لَمْ يُؤْمِنُواْ » ، وللمضي فِيْمَنْ قرأ : « لَمْ يُؤْمِنُوا » ، بمعنى : لأَنْ لم يؤمنوا . قُلْتُ : يعني أَنَّ بَاخِعاً للاستقبال في قراءة كسر « إنَّ » فإنها شرطية ، وللمضي في قراءة فتحها ، وذلك لا يجيء إلاّ في قراءة الإضافة ، إذ لا يتصور المضي مع النصب عند البصريين . وعلى هذا يلزم ألاَّ يقرأ بالفتح إلاَّ مَنْ قرأ بإضافة « بَاخِعٌ » ، ويحتاج في ذلك إلى نقل وتوثيق و « لَعَلَّكَ » قيل : للإشفاق على بابها [1] . وقيل : للاستفهام ، وهو رأي الكوفيين ، وقيل : للنهي ، أي : لا تَبْخَعْ ، والْبَخْعُ : الإهْلاكُ ، يقال : بَخَعَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ يَبْخَعُهَا بَخْعاً وبُخُوعاً : أَهْلَكَهَا وَجْداً . قال ذو الرمة :

٣١٥٥ ـ أَلاَ أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ بِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ[2]

يريد : نَحَّته بالتشديد فَخَفَّفَ ، قال الأصمعي : « كان ينشده « الْوَجْدَ » بالنصب على المفعول له ، وأبو عبيدة رواه بالرفع على الفاعلية ، بـ « الْبَاخِعُ » ، وقيل : البخع : أن تضعف الأرض بالزِّرَاعَة . قاله الكسائي . وقيل : هو جَهْدُ الأرضِ ، وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن عمر : بَخَعَ الأَرْضَ ، تَعْنِي جَهَدَهَا حَتَّى أَخَذَ مَا فِيهَا مِنْ أَمْوَالِ مُلُوكِهَا . وهذا استعارة ، ولم يفسِّره الزمخشري هنا بغير القتل والإهلاك . وقال في سورة الشعراء : أن يبلغ بالذبح الْبِخَاعُ بالباء ، وهو عِرْقٌ مُسْتَبْطَنُ الفَقَارِ ، وذلك أَقْصَى حَدِّ الذَّبْح . انتهى . « وسمعتُ شَيْخَنَا عَلاء الدِّين التُّوني ، يقول : تتبعت كتب الطب والتشريح فلم أجد لهذا أصلاً ، قلت : يحتمل أنهم لمَّا ذكروه سموه باسم آخر ، لكونه أشهر فيما بينهم . وقال الراغب : « الْبَخْعُ قَتْلُ النَّفْسِ غَمّاً ، ثُمَّ قال : وبَخَعَ فُلانٌ بالطَّاعةِ ، وَبِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ إذا أَقرَّ بِهِ ، وأَذْعَنَ ، مع كراهة شديدة تَجْرِي مَجْرَى بَخْعِ نَفْسِهِ فِي شِدَّتِهِ » . وقوله : « عَلَى آثَارِهِمْ » متعلق بـ « بَاخِعٌ » ، أي : من بعد هلاكهم . قوله : ﴿ أَسَفاً ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً من أجله ، والعامل فيه « بَاخِعٌ » ، وأن يكون مصدراً في موضع الحال من الضمير في « بَاخِعٌ » .

إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴿٨﴾ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴿٩﴾ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١٠﴾

قوله : ﴿ ... زِينَةً ... ﴾ .

يجوز أن ينتصب على المفعول له ، وأن ينتصب على الحال ، إن جعلت « جَعَلْنَا » بمعنى : خَلَقْنَا ، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً ، إنْ كانت « جَعلَ » تصييرية ، و « لَهَا » متعلق بـ « زِينَةً » على العلة ، ويجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول ، ويجوز أنْ تتعلق بمحذوف صفة لـ « زِينَةً » . قوله : ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ ﴾ متعلق بـ « جَعَلْنَا » بمعنييه . قوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٩٧) .

(٢) البيت لذي الرمة انظر ديوانه (٨/٣٣) ، المقتضب (٤/٢٥٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٧) ، مجاز القرآن (١/٣٩٣) ، التاج واللسان «بخع» .

﴿ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ ﴾ يجوز في « أَيُّهُمْ » وجهان :

أحدهما : أن تكون استفهامية مرفوعة بالابتداء ، و « أَحْسَنُ » خبرها ، والجملة في محل نصب معلقة بـ « نَبْلُوَهُمْ » ، لأنه سبب العلم ، كالسؤال ، والنظر .

والثاني : أنها موصولة ، بمعنى الذي ، و « أَحْسَنُ » خبر مبتدأ مضمر ، والجملة صلة لـ « أَيُّهُمْ ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلاً من مفعول « لِنَبْلُوَهُمْ » ، تقديره : لنبلو الذي هو أحسن ، وحينئذ تحتمل الضمة في « أَيُّهُمْ » أنْ تكون للبناء ، كهي في قوله تعالى : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾ على أحد الأقوال : وفي قوله :

٣١٥٦ـ إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[1]

وشرط البناء موجود ، وهو الإضافة لفظاً ، وحذف صدر الصلة . وهذا مذهب سيبويه[2] ، وأن تكون للإعراب ، لأنَّ البناء جائز ، لا واجب ، ومن الإعراب ما قرىء به شاذاً « أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ »[3] » وسيأتي ـ إنْ شاء الله ـ تحقيق هذا في سورة مريم . والضمير في « لِنَبْلُوَهُمْ » و « أَيُّهُمْ » عائد على ما يفهم من السياق ، وهم سُكان الارض ، وقيل : يعود على « مَا عَلَى الأَرضِ » ، إذا أريد بـ « ما » العقلاء ، وفي التفسير : المراد بذلك الرجال ، وقيل : العلماء والصلحاء والخلفاء .

قوله : ﴿ . صَعِيداً ﴾ .

مفعول ثانٍ ، لأن الجعل هنا تصيير ، لَيْسَ إلَّا . والصعيد : التراب والْجُرُز الذي لا نبات به . يقال : سَنَةٌ جُرُزٌ ، وسُنُونَ أَجْرَازٌ لاَ مَطَر فِيهَا ، وأَرْضٌ جُرُزٌ ، وأَرْضُونَ أَجْرازٌ لاَ نَبَاتَ بِهَا ، وَجَرزتِ الأرضُ : إذا ذَهَبَ نَبَاتُهَا بِقَحْطٍ أَوْ جَرَادٍ ، وجَرَزَ الأرضَ الْجَرَادُ أَكَلَ مَا فِيهَا ، والْجَرُوزُ : الْمَرْأَةُ الأَكُولَةُ ، قال الراجز :

٣١٥٧ـ إنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةٌ جَرُوزُ تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا[4]

قوله : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ ﴾ .

أَمْ ـ هذه ـ : منقطعة ، فتقدر بـ « بَلْ » التي للانتقال لا للإبطال ، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة ، و « بَلْ » وحدها ، أو بالهمزة وحدها ، عند غيرهم . وَتَقَدَّمَ تحقيق القول فيها ، و « أَنَّ » وما في حيزها سادة مسدَّ المفعولين ، أو أحدهما على الخلاف المشهور . والْكَهْفُ : قيل مطلق الْغَارِ ، وقيل : هو ما اتسع في الْجَبَلِ ، فَإنْ لم يتسع فهو غَارٌ والجمع : كُهُوفٌ في الكثرة وأَكْهُفٌ في القلة . والرَّقِيمُ : قيل بمعنى مَرْقُومٍ ، وقيل : بمعنى أَرْقَم ، وقيل : هو اسم الْكَلْب الذي لأصحاب الكهف ، وأنشدوا لأُميَّة بن أبي الصَّلت قوله :

٣١٥٨ـ وَلَيْسَ بِهَا إلَّا الرَّقِيمُ مُجَاوِراً وَصَيْدَهُمْ والْقَوْمُ في الْكَهْفِ هُمَّدُ[5]

---

(١) البيت لغسان بن وعلة انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٤٧/٣) ، المغني (٧٨/١) ، أوضح المسالك (٧٥/١) ، الإنصاف (٣٨٢/٢) ، التصريح (١٣٥/١) ، الهمع (٨٤/١) ، شواهد المغني (٨١) ، الأشموني (١٦٦/١) ، الخزانة (٦١/٦) ، الدرر (٦٠/١) ، حاشية يس (١٣٥/١) .

(٢) انظر الكتاب (٣٩٨/٢) .

(٣) سورة مريم آية ، (٦٩) .

(٤) تقدم .

(٥) البيت من شواهد البحر (٩٣/٦) .

قوله : ﴿ عَجَباً ﴾ يجوز أن يكون خبراً ، و ﴿ مِنْ آيَاتِنَا ﴾ حال منه ، وأن يكون خبراً ثانياً ، و « مِنْ آيَاتِنَا » خبر أول ، وأن يكون « عَجَباً » حال من الضمير المستتر في «مِنْ آياتنا»، لوقوعه خبراً واحداً، وإنْ كان صفة في المعنى لجماعة ، لأن أصله المصدر ، وقيل : « عَجَباً » في الأصل صفة لمحذوف ، تقديره : آية عجباً ، وقيل : على حذف مضاف ، أي : آية ذاتَ عَجَبٍ .

قوله : ﴿ إِذْ أَوَى ﴾ .

يجوز أن ينتصب بـ « عَجَباً » ، وأنْ ينتصب بـ « اذكر » . قوله : ﴿ وَهَيِّئْ ﴾ العامة على همزة بعد الياء المشددة ، وأبو جعفر ، وشيبة ، والزهري بياءين ، الثانية خفيفة ، وكأنه أبدل الهمزة « ياء » ، وإنْ كان سكونها عارضاً . وروي عن عاصم : « وهَيِّئْ ـ وَيُهَيِّىء » بياء مشددة فقط ، فيحتمل أن حذف الهمزة من أول وهلة تخفيفاً ، وأن يكون أبدلهما كما فعل أبو جعفر ، ثم أَجْرَى الياء مجرى حرف العلة الأصلي فحذفه ، وإنْ كان الكثير خلافه ، ومنه :

٣١٥٩ ـ جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقَبْ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً ، وَإِنْ لا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ[1]

وقرأ أبو رجاء : « رُشْدا » بضم الراء ، وسكون الشين ، وتقدم تحقيق ذلك في الأعراف ، وقراءة العامة هنا أليق لتوافق الفواصل .

فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِي ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴿١٢﴾ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾

قوله : ﴿ فَضَرَبْنَا . . . ﴾ مفعوله محذوف ، أي : ضربنا الحجاب المانع ، و « عَلَى آذَانِهِمْ » استعارة للزوم النوم ، كقول الأَسْوَدِ :

٣١٦٠ ـ وَمِنَ الْحَوَادِثِ لاَ أَبَا لَكَ أَنَّنِي ضُرِبَتْ عَلَيَّ الأَرْضُ بِالأَسْدَادِ[2]

وقال الفرزدق :

٣١٦١ ـ ضَرَبَتْ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوتُ بِنَسْجِهَا وَقَضَى عَلَيْكَ بِهِ الْكِتَابُ الْمُنْزَلُ[3]

ونصَّ على الآذان ، لأن الضرب عليها خصُوصاً يحصل النوم . و « سِنِينَ » ظرف لـ « ضَرَبْنَا » ، و « عَدَداً » : يجوز فيه أن يكون مصدراً ، وأن يكون (فَعَلاً) بمعنى : مَفْعُولٍ ، كالْقَبَضِ والنَّقَضِ . فَعَلى الأول يجوز نصبه من وجهين : النعت لـ « سِنِينَ » ، على حذف مضافٍ ، أي : ذوات عدد ، أو على المبالغة ، والنصب بفعل مقدر ، أي : تعد عدداً ، وعلى الثاني : نعت لَيْسَ إلاَّ ، أي : معدود .

---

(١) تقدم .

(٢) المفضليات (٢/١٦) ، البحر (٦/١٠٣) ، التهذيب واللسان «سد» القرطبي (١٠/٣٦٣) .

(٣) تقدم .

قوله : ﴿ ... لِنَعْلَمَ ... ﴾ .

متعلق بالبعث ، والعامة على نون العظمة إلى الغيبة ، ويجوز أن يكون الفاعل « أَيُّ الْحِزْبَيْنِ » ، إذا جعلناها موصولة ، كما سيأتي . وقرىء : « لِيُعْلَمَ » مبنياً للمفعول ، والقائم مقام الفاعل ، قال الزمخشري : « مضمون الجملة ، كما أنه مفعول « لِيَعْلَمَ » . وردَّه الشيخ[1] بأنه ليس مذهب البصريين . وتقدم هذا أول البقرة[2] ، وللكوفيين في قيام الجملة مقام الفاعل ، أو المفعول الذي لَمْ يُسَمَّ فاعله قولان : الجواز مطلقاً ، والتفصيل بين ما يعلق كهذه الآية فيجوز . فالزمخشري نحا نحو قولهم ، وإذا جعلنا « أَيُّ الْحِزْبَيْنِ » موصولة ، جاز أن يكون مسنداً إليه في هذه القراءة أيضاً ، كما جاز إسناده إليه في القراءة قبلها . وقُرِىءَ : لِيُعْلِمَ بضم الياء ، والفاعل الله تعالى ، والمفعول الأول محذوف . تقديره : لِيُعْلِمَ اللَّه النَّاسَ . و « أَيُّ الْحِزْبَيْنِ » في موضع الثاني فقط ، إن كانت عِرْفَانِيَّةً ، وفي موضع المفعولين إنْ كانت يَقِينِيَّةً .

قوله : ﴿ أَحْصَى ﴾ يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أنه أفعل تفضيل ، وهو خبر لـ « أَيُّهُمْ » ، و « أَيُّهُمْ » استفهامية ، وهذه الجملة معلقة للعلم قبلها . و ﴿ لِمَا لَبِثُواْ ﴾ حال من « أَمَداً » ، لأنه لو تأخر عنه ، لكان نعتاً له ، ويجوز أن تكون اللام على بابها من العلة ، أي : لأجل ، قاله أبو البقاء . ويجوز أن تكون زائدة ، و « ما » مفعوله إما بـ « أَحْصَى » على رأي مَنْ يعمل أفعل التفضيل في المفعول به وإما بإضمار فِعْلٍ ، و « أَمَداً » مفعول « لَبِثُواْ » أو منصوب بفعل مقدَّر يدلُّ عليه ، أفعل عند الجمهور ، أو منصوب بنفس أفعل عند مَنْ يرى ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون « أَحْصَى » فِعلاً مَاضِياً . و « أَمَداً » مفعوله ، و « لِمَا لَبِثُواْ » متعلق بـه أو حال من « أَمَداً » واللام فيه مزيدة ، وعلى هذا فـ « أَمَداً » منصوب بـ « لَبِثُواْ » ،و «ما» مصدرية ، أو بمعنى الذي . واختار الأول أعني كون « أَحْصَى » للتفضيل الزجاج ، والتبريزي ، واختار الثاني أبو علي ، والزمخشري ، وابن عطية ، قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ فَمَا تقول فيمن جعله أفعل تفضيل ؟ قُلْتُ : ليس بالوجه السديد ، وذلك أنَّ بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس ، نحو : « أَعْدَى مِن الْجَرَبِ » . و«أَفْلَسَ مِنْ ابْنِ المُذَلَّقِ » شاذ . والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع ، فكيف به ؟ ولأن « أَمَداً » إما أن ينتصب بأفعل وأفعل لا يعمل ، وإما أن ينتصب بـ « لَبِثُواْ » فلا يسد عليه المعنى ، فَإنْ زَعَمت أني أنصبه بفعل مضمر ، كما أضمر في قوله :

٣١٦٢ ـ ..... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[3]

فقد أبعدت عن المتناول ، حيث أردت أن يكون فعلاً ، ثم رجعت مضطراً إليه . وناقشه الشيخ ، فقال : « أما دعواه أنه شاذ ، فمذهب سيبويه خلافه ، وذلك أن أَفْعَل فيه ثلاثة مذاهب : الجائز مطلقاً ، ويُعْزَى لسيبويه[4] . والمنع مطلقاً ، وهو مذهب الفارسي . والتفصيل بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع ، وبين أنْ لا تكون ، فيجوز ، وهذا ليست الهمزة فيه للتعدية ، وأما قوله : أفعل لا يعمل فليس بصحيح لأنه لا يعمل في التمييز ، و « أَمَداً » تمييز لا

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٠٣) .
(٢) آية ، رقم (١١) .
(٣) تقدم .
(٤) انظر الكتاب (١/٧٣) .

مفعولاً به كما تقول : زيداً أقطعُ النَّاسِ سَيْفاً ، وزيداً أَقْطَعُ لِلْهَامِ سَيْفاً . « قُلْتُ : الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تمييزاً مع ظهوره في بَادِيء الرَّأْيَ » عدم صحة معناه ، وذلك أَنَّ التمييز شرطه في هذا الباب أن يصبح نسبه ذلك الوصف الذي قبله إليه ، ويتصف به ، أَلَا تَرَىَ إلى مثاله في قوله : « زيداً أَقْطَعُ النَّاسِ سَيْفاً » كيف يَصِح أن يسند إليه ، فيقال : « زيدٌ قَطَع سَيْفَهُ ، وَسَيْفُه قَاطِعٌ » إلى غير ذلك ، وهنا ليس الإحصاء من صفة « الأَمَدِ » ولا يصح نسبته إليه ، وإنما هو من صفات الحزبين ، وهو دقيق ، وكان الشيخ نقل عن أبي البقاء نصبه على التمييز ، وأبو البقاء لم يذكر نصبه على التمييز حال جعله « أَحْصَى » أفعل تفضيل ، وإنما ذكر ذلك حين ذكر أنه فعل ماضٍ قال أبو البقاء : في « أَحْصَى » وجهان :

أحدهما : هو فعل ماضٍ ، و « أَمَداً » مفعول « لَبِثُواْ » . وهو خطأ ، وإنما الوجه أن يكون تمييزاً ، والتقدير : لما لبثوه .

والوجه الثاني : هو اسم ، و « أَمَداً » منصوب بفعل دلَّ عليه الاسم . فهذا تصريح بأن « أَمَداً » حال جعله « أَحْصَى » اسماً ليس تمييزاً ، بل مفعولاً به بفعل مقدَّر ، وأنه جعله تمييزاً عن « لَبِثُواْ » .

ثم قال الشيخ[1] : « وأما قوله : وأما أَنْ ينصب بـ « لَبِثُواْ » فلا يسد عليه المعنى ، أي : لا يكون معناه سديداً ، وقد ذهب الطبري إلى أنه منصوب بـ « لَبِثُواْ » . قال ابن عطية : وهو غَيْرُ مُتَّجهٍ انتهى . وقد يتجه ، وذلك أَنَّ الأمدَ هو الغاية ، ويكون عبارة عن الْمُدَّةِ ، من حيث إنَّ المدة غاية في أمد المدة على الحقيقة ، و « ما » بمعنى الذي ، و « أَمَداً » منصوب على إسقاط الحرف ، وتقديره : لما لبثوا من أمد ، أي : من مدة ، ويصير « من أمد» تفسيراً لما أبهم من لفظ « ما » ، كقوله ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ ـ ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ ، ولمَّا سقط الحرف ، وصل إليه الفعل . قُلْتُ : يكفيه أن مثل ابن عطية جعله غير متجه ، وعلى تقدير ذلك ، فلا نسلم أَنَّ الطبري عنى نصبه بـ « لَبِثُواْ » ، مفعولاً به ، بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً ، كما قاله أبو البقاء ، ثم قال[2] : وأما قوله : فَإِنْ زَعَمْتَ إلى آخره ، فتقول : لا نحتاج إلى ذلك ، لأن لقائل ذلك أن يذهب مذهب الكوفيين ، في أنه ينصب القوانس بنفس « اضْرِبَ » ، ولذلك جعل بعض النحاة أَنَّ « أَعْلَمُ » ناصب لـ « مَنْ » في قوله : ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ ﴾[3] ، وذلك لأَنَّ أفعل مضمرة لمعنى المصدر ، إذ التقدير : يريد ضربنا القوانس على ضرب غيرنا » . قُلْتُ : هذا مَرْجُوحٌ ، وأفعل التفضيل ضعيف ، وإذا جعلنا « أَحْصَى » اسماً فجوَّز الشيخ في « أَيُّ » أَنْ تكون الموصولة ، و «أَحْصَى » خبر لمبتدأ محذوف ، هو عائدها ، وأَنَّ الضمة للبناء على مذهب سيبويه[4] ، لوجود شرط البناء ، وهو إضافتها لفظاً ، وحذف صدر صلتها . وهذا إنما يكون على جعل العلم ، بمعنى العِرْفَان ، لأنه ليس في الكلام إلَّا مفعول واحد ، وتقدير آخر لا حاجة إليه ، إلَّا أَنَّ اسناد « عَلِمَ » بمعنى عَرَف إلى الله تعالى إشكالاً ، تقدم تحريره في الأنفال وغيرها . وإذا جعلناه فعلاً امتنع أن تكون موصولة ، إذ لا حاجة لبنائها حينئذ وهو حسن .

قوله : ﴿ . . . **آمَنُواْ بِرَبِّهِمْ** . . . ﴾ .

فيه التفات من المتكلم إلى الغيبة ، إذ لو جاء على نسق الكلام ، لقيل : إنهم فتية آمنوا بنا .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٠٥) .
(٢) انظر المصدر السابق .
(٣) سورة الأنعام آية ، (١١٧) .
(٤) انظر الكتاب (٢/٣٩٨) .

قوله : ﴿ وَزِدْنَاهُمْ ﴾ ـ ﴿ وَرَبَطْنَا ﴾ التفات من هذه الغيبة إلى التكلم أيضاً . قوله : « إِذْ قَامُواْ » منصوب بـ « رَبَطْنَا » ، والربط : استعارة لتقوية قلوبهم في ذلك المكان الدَّحْضِ .

وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾ وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا ﴿١٦﴾

قوله : ﴿ . . . إذاً . . . ﴾ .

جواب وجزاء ، أي : لقد قلنا قولاً شَطَطاً ، إن دعونا من دونه إلهاً و « شَطَطاً » في الأصل مصدر يقال : شَطَّ شَطَطاً وشُطُوطاً ، أي : جَارَ وتَجاوَز حَدَّهُ ، ومنه : شَطَّ في السَّوْم ، وأَشَطَّ ، أي : جَاوَزَ الْقَدْرَ ، وشَطَّ الْمَنْزِلُ ، أي : بَعُدَ من ذلك ، وَشَطَتِ الْجَارِيةُ شِطَاطاً : طَالَتْ مِن ذَلِكَ . وفي انتصابه ثلاثة أوجه ، مذهب سيبويه النصب على الحال من ضمير مصدر « قُلْنَا » .

الثاني : نعت لمصدر ، أي : قولاً ذَا شَطَطٍ ، أو هو الشَّطَطُ نَفْسُهُ مبالغة .

الثالث : أنه مفعول بـ « قُلْنَا » لتضمنه معنى الجملة .

قوله : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ . . . ﴾ .

يجوز في « قَوْمُنَا » أن يكون بدلاً ، أو بياناً ، و « اتَّخَذُواْ » هو خبر « هَٰٓؤُلَآءِ » ويجوز أن يكون « قَوْمُنَا » هو الخبر ، و « اتَّخَذُواْ » حالاً ، و « اتَّخَذَ » يجوز أن يتعدى لواحد ، بمعنى : عملوا ، لأنهم نَحَتُوها بأيديهم ، ويجوز أن تكون متعدية لاثنين ، بمعنى : صيَّروا ، و « مِنْ دُونِهِ » هو الثاني قُدِّمَ ، و « آلِهَةً » هو الأول . وعلى الوجه الأول يجوز في « مِنْ دُونِهِ » ، أن يتعلق بـ « اتَّخَذُواْ » ، وأن يتعلق بمحذوف حالاً من « آلِهَةً » ، إذ لو تأخر لجاز أن يكون صفة لـ « آلِهَةً » . قوله : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ ﴾ تحضيض فيه معنى الإنكار و « عَلَيْهِمْ » أي : على عبادتهم ، أو على اتخاذهم ، فحذف المضاف للعلم به ، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة التحضيضية صفة لـ « آلِهَةً » لفساده معنى وصناعة ، لأنها جملة طلبية ، فَإِنْ قُلْتَ : أضمر قولاً كقوله :

٣١٦٣ ـ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[1]

لم يساعدك المعنى لفساده عليه .

---

(١) عجز بيت لرؤبة وصدره :
حتى إذا جن الظلام واختلط
.....
انظر البيت في أمالي الزجاجي (٢٣٧) ، المغني (١/ ٢٤٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٥٣) ، شرح ديوان الحماسة (١/ ٢١٤) ، المقرب (١/ ٢٢٠) ، الخزانة (٢/ ١٠٩) ، التهذيب واللسان «خضر» .

قوله : ﴿ وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ . . . ﴾ .

إذ : منصوب بمحذوف ، أي : وقال بعضهم لبعض وقت اعتزالهم ، وجوَّز بعضهم أن تكون « إذْ » للتعليل ، أي : فأووا إلى الكهف لاعتزالكم إياهم . وهو قول مقول ، لكنه لا يصح . قوله : ﴿ وَمَا يَعْبُدُونَ ﴾ يجوز في « ما » ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون بمعنى الذي ، والعائد مقدَّرٌ ، أي : واعتزلتم الذي يعبدونه و ﴿ إِلَّا اللَّهَ ﴾ يجوز فيه أن تكون استثناء متصلاً ، فقد روي أنهم كانوا يعبدون الله ويشركون به غيره ، ومنقطعاً فقد روي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط ، والمستثنى منه يجوز أن يكون الموصول ، وأن يكون عائده والمعنى واحد .

والثاني : أنها مصدرية ، أي : واعتزلتم عبادتهم ، أي : تركتموها ، و « إلَّا اللَّهَ » على حذف مضاف ، أي : إلَّا عبادة الله . وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان .

الثالث : أنها نافية ، وأنه مِن كلام الله تعالى . وعلى هذا فهذه الجملة معترضة بين أثناء القصة . وإليه ذهب الزمخشري . و « إلَّا اللَّهَ » استثناء مفرغ أخبر الله عن الفتية أنهم لا يعبدون غيره . وقال أبو البقاء :

والثالث : أنها حرف نفي ، فيخرج في الاستثناء وجهان :

أحدهما : هو منقطع .

والثاني : هو متصل ، والمعنى : وإذ اعتزلتموهم إلا عِبَادَةَ اللَّهِ ، أو ما يعبدون إلَّا الله .

قُلْتُ : فظاهر هذا الكلام أنَّ الانقطاع والاتصال في الاستثناء مترتبان على القول بكون « ما » نافية ، وليس الأمر كذلك . قوله : ﴿مِرْفَقاً﴾ قرأ بكسر الميم وفتح الفاء الجمهور ، ونافع ، وابن عامر بالعكس ، وفيهما اختلاف بين أهل اللغة ، فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو ما يرتفق به ، وليس بمصدر ، وقيل : بالكسر في الميم لليد ، وبالفتح للأمر . وقد يستعمل به كلُّ واحد منهما موضع الآخر ، حكاه الأزهري عن ثعلب ، وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين في الْجَارِحَة :

٣١٦٤ ـ بِتُّ أُجَافِي مِرْفَقاً عَنْ مِرْفَقِ[1]

وقيل : تستعملان معاً في الأمر ، وفي الجارحة ، حكاه الزجاج ، وحكى مكي عن الفراء أنه قال : لا أعرف في الأمر ، ولا في اليد ، ولا في كل شيء ، إلَّا كسر الميم . قُلْتُ : وتواتر قراءة نافع والشاميين يَردُّ عليه ، وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة ، وقال : لا أعرف فيه إلَّا الفتح ، وهو عكس قول تلميذه ، ولكنه خالفه أبو حاتم ، وقال : بفتح الميم الْمَوْضِع كَالْمَسْجِدِ . وقال أبو زيد : « هو بفتح الميم ، مصدر جاء على « مِفْعَلٍ » . وقال بعضهم : هما لغتان فيما يرفق به ، فأما الجارحة الميم فقط ، وحكي عن الفراء أنه قال : أهل الحجاز يقولون : « مَرْفِقاً » ـ بفتح الميم وكسر الفاء ـ فيما ارتفقت به ، ويكسرون مرفق الإنسان ، والعرب بعد يكسرون الميم منها جميعاً » . وأجاز معاذ فتح الميم والفاء . وهو مصدر كالمَضْرَبِ والمَقْتَلِ . و ﴿ مِنْ أَمْرِكُمْ ﴾ متعلق بالفعل قبله ، و « مِنْ » لابتداء الغاية ،

---

(١) البيت في تفسير الطبري (١٥/ ١٣٩) .

أو للتبعيض ، وقيل : هي بمعنى بدل ، قاله ابن الأنباري ، وأنشدَ :

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانِ[1]

أي : بدلاً ، ويجوز أن تكون حالاً من « مِرْفَقاً » ، فيتعلق بمحذوف .

﴿ وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَهُمْ فِى فَجْوَةٍ مِّنْهُ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ۗ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ۚ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا ﴿١٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ ... تَزَاوَرُ ... ﴾ .

قرأ ابن عامر « تَزْوَرُّ » بزنة تَحْمَرُّ ، والكوفيون « تَزَاوَرُ » بتخفيف الزاي ، والباقون بتثقيلها ، فـ « تَزْوَرُّ » بمعنى : تميلُ من الزَّوَرِ ، وهو الْمَيْلُ وَزَارَهُ بمعنى مَال إليه ، من قَوْلِ الزُّورِ ، مَيْلٌ عن الحقِّ ، ومنه : الأَزْوَرُ ، وهو المائِلُ بِعَيْنِهِ ، وَبِغَيْرِهَا . وقال عُمر بن أبي ربيعة :

٣١٦٥ - ..... وَجَنْبِي خَشْيَةَ الْقَوْمِ أَزْوَرُ[2]

وقيل : تَزْوَرُّ ، بمعنى : تَنْقَبِضُ من آزْوَرَّ ، أي : انْقَبَضَ ، ومنه قَول عَنْتَرَة :

٣١٦٦ - فَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ الْقَنَا بِلَبَانِهِ وَشَكَا إليَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ[3]

وقيل : مَالَ ، ومثله قول بشر بن أبي خازم :

٣١٦٧ - يَؤُمُّ بِهَا الْحُدَاةُ مِيَاهَ نَخْلٍ وَفِيهَا عَنْ أَبَانَيْنِ ازْوِرَارُ[4]

أي : مَيْلٌ ، وأما « تَزَاورُ ، و « تزوارَ » فأصلهما : تتزاور ، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين ، وغيرهم أدغم . وقد تقدم تحقيق هذا في ﴿ تَظَاهَرُونَ ﴾[5] و ﴿ تَسَاءَلُونَ ﴾ ، ونحوهما . ومعنى ذلك الميل أيضاً ، وقرأ أبو رجاء والجحدي ، وابن أبي عبلة ، وأيوب السِّخْتِياني تَزْوارُّ تَحْمَارُّ ، وعبد الله ، وأبو المتوكل : « تَزْوَئِرُّ » بهمزة مكسورة قبل راء مشددة ، وأصلها : تَزْوَارُّ كقراءة أبي رجاء ومن معه . وإنما كره الجمع بين الساكنين ، فأبدل الألف همزة على حدِّ إبدالها في : « جَأْنٌ » ، و « الضَّأْلِّينَ » وقد تقدم تحقيقه أول هذا التصنيف آخر الفاتحة . و « إذَا طَلَعَتْ » معمول لـ « تَرَى » أو لـ « تَزَاوَرُ » وكذا « إذَا غَرَبَتْ » معمول للأول ، أو للثاني ، وهو « تَقْرِضُهُمْ » ، والظاهر تمخضه

---

(١) تقدم .

(٢) عجز بيت وهو في ديوانه برواية :
وخفض عني الصوت أقبلت مشية الـ
حباب وشخصي خشية الحي أزور
انظر ديوانه (٦٥) ، البحر (٦/٩٣) ، القرطبي (١٠/٣٦٨) ، روح المعاني (١٥/٢٢٢) .

(٣) البيت من معلقته انظر ديوانه (٣٠) ، شرح القصائد العشر (٣٧٣) ، البحر المحيط (٦/٩٣) ، القرطبي (١٠/٣٦٨) .

(٤) انظر تفسير الطبري (١٥/١٣٩) ، البحر المحيط (٦/٩٣) ، روح المعاني (١٥/٢٢٢) .

(٥) سورة البقرة آية ، (٨٥) .

للظرفية ، ويجوز أن تكون شرطية. ومعنى : تَقْرِضُهُمْ : تَقْطَعُهُمْ ، لاَ تَقْرُبِهِمْ مِن الْقَطِيعَةِ والصَّرْمِ ، قال ذُو الرُّمَّةِ :

٣١٦٨ - إلى ظُعُنٍ يَقْرِضْنَ أَجْوَازَ مُشْرِفٍ شِمَالاً وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ[1]

والْقَرْضُ : الْقَطْعُ . وتقدم تحقيقه في البقرة[2] . وقال الفارسي : معنى تَقْرِضُهُمْ : تُعْطِيهِمْ ضَوْءَها شَيْئاً ، ثُمَّ تَزُولُ سَرِيعاً ، كالْقَرْضِ يُسْتَرَدُّ . وقد ضُعِّفَ قوله : بأنه كان ينبغي أن يقرأ : « تُقْرِضُهُمْ » بضم التاء ، لأنه مِن : أَقْرَضَ ، وقرىء : « يقرِضُهُمْ » بالياء من تحت ، أي : الكهف ، وفيه مخالفة بين الفعلين وفاصليهما ، فالأولى أَنْ يعود على الشمس ، ويكون قوله :

٣١٦٩ - ..... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[3]

وهو قول ابن كيسان : و « ذَاتَ الْيَمِين » ـ و « ذَاتَ الشِّمَالِ » ظرفا مكان بمعنى جهة اليمين وجهة الشمال قوله : ﴿ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ ﴾ ، جملة حالية ، أي : يفعل هذا مع اتساع مكانهم ، وهو أعجب لحالهم ، إذ كان ينبغي أَنْ تصلهم الشمس لاتساعه . والْفَجْوَةُ : المتَّسَعُ مِن الْفَجَاءِ : وَهُوَ تَبَاعُدُ ما بين الْفَخْذَينِ . يقال : رَجُلٌ أَفْجَأُ ، وامرأةٌ فَجْوَاءُ ، وجمع الْفَجْوَةِ : فِجَاءٌ ، كـ « قَصْعَةٍ وقِصَاعٍ » قوله : « ذَلِكَ » مبتدأ مشار به إلى جميع ما تقدم من حديثهم . و « مِنْ آيَاتِ اللَّهِ » الخبر ، ويجوز أن يكون « ذَلِكَ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك ، و « مِنْ آيَاتِ اللَّهِ » حال .

قوله : ﴿ أَيْقَاظاً . . . ﴾ .

جمع : يَقُظٌ ـ بضم القاف ، ويجمع على أَيْقَاظٍ ، فـ « يَقُظٌ وأَيْقَاظٌ » كـ « عَضُدٍ » وأَعْضَادٍ ، ويَقِظٌ ويِقَاظٌ كـ « رَجُلٍ ، ورِجَالٍ » . وظاهر كلام الزمخشري أنه يقال : يَقِظ بالكسر ، لأنه قال : وأَيْقَاظٌ جمع يَقِظٍ كـ « أَنْكَادٍ في نَكِدٍ » . والْيَقْظَةُ : الانْتِبَاهُ ، ضِدَّ النَّوْمِ . والرُّقُودُ : جمع رَاقِدٍ كـ «قَاعِدٍ وقُعُودٍ» . ولا حاجة إلى إضمار شيء كما قال بعضهم[4] : إنَّ التقدير : لو رأيتهم لحسبتهم أيقاظاً . قوله : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ قرأ العامة : « نُقَلِّبُهُمْ » مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه ، وقرىء كذلك بالياء من تحت ، أي : الله أو الملك ، وقرأ الحسن : « يَقْلِبُهُمْ » بالياء من تحت ساكن القاف مُخفَّف اللام ، وفاعله كما تقدم ، إما اللَّهُ أو الملك ، وقرأ أيضاً : « وَتَقَلُّبُهُمْ » بفتح التاء ، وضم اللام مشددة مصدر : تَقَلَّب ، كقوله : ﴿ وتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴾ ، وروي عنه أيضاً : رفع الباء على الابتداء ، والخبر الظرف بعده ، ويجوز أن يكون محذوفاً ، أي : آية عظيمة . وقرأ عكرمة : « وَتَقْلِبُهُمْ » بتاء التأنيث ، مضارع قَلَبَ مخففاً ، وفاعله ضمير الملائكة المدلول عليهم بالسياق . قوله : ﴿ وَكَلْبُهُمْ ﴾ العامة على ذلك ، وقرأ جعفر الصادق : « كَالِبُهُمْ » أي : صَاحِبُ كَلْبِهِمْ ، كـ «لابنٍ وتَامِرٍ» ، ونقل أبو عمرو الزاهد غلام ثعلب : « كَالِئُهُمْ » بهمزة مضمومة ، اسم فاعل من : كَلأَ يَكْلأُ ، أي : حَفَظَ يَحْفَظُ . و « بَاسِطٌ » اسم فاعل ماضٍ ، وإنما عمل على حكاية الحال ، والكسائي يعمله ويستشهد بالآية . و ﴿ الْوَصِيدِ ﴾ : الْبَابُ ، وقيل : الْعَتَبَةُ ، وقيل[5] : الصَّعِيدُ والتُّرابُ ، وقيل : الْفِنَاءُ ، وأنشد :

---

(١) البيت في ديوانه (٤٠٣) ، مجاز القرآن (١/٣٩٦) ، الطبري (١٥/١٤٠) ، البحر (٦/٩٣) ، المخصص (١٢/١١٤) ، التهذيب واللسان «قرض» .

(٢) انظر آية ، رقم (٢٤٥) .

(٣) تقدم .

(٤) انظر البحر المحيط (٦/١٠٩) .

(٥) انظر المصدر السابق .

٣١٧٠ ـ بِأَرْضِ فَضَاءٍ لَا يُسَدُّ وَصِيْدُهَا عَلَيَّ وَمَعْرُوفِي بِهَا غَيْرُ مُنْكَرِ[1]

والعامة على كسر الواو من « لَوِ اطَّلَعْتَ » على أصل التقاء الساكنين ، وقرأها مضمومة أبو جعفر ، وشيبة ، ونافع ، وابن وثاب ، والأعمش ، تشبيهاً بواو الضمير ، وتقدم تحقيقه . قوله : ﴿ فِرَاراً ﴾ يجوز أن يكون منصوباً على المصدر من معنى الفعل قبله ، لأن التولي والْفِرَارَ مِنْ وادٍ واحدٍ ، ويجوز أن يكون مصدراً في موضع الحال ، أي : فَاراً ، ويكون حالاً مؤكداً ، ويجوز أن يكون مفعولاً له . قوله : « رُعْباً » مفعول ثان ، وقيل : تمييز ، وقرأ ابن كثير ، ونافع « لَمُلِّئْتَ » ، بالتشديد على التكثير ، وأبو جعفر وشيبة كذلك ، إلَّا أنه بإبدال الهمزة ياء ، والزهري بتخفيف اللام والإبدال ، وهو إبدال قياسي . وتقدم الخلاف في « الرُّعْبِ » في آل عمران .

وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِى مِلَّتِهِمْ وَلَن تُفْلِحُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٢٠﴾ وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ إِذْ يَتَنَٰزَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ۖ فَقَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ عَلَيْهِم بُنْيَٰنًا ۖ رَّبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا ﴿٢١﴾

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ . . . ﴾ .

الكاف نعت لمصدر محذوف ، أي : كما أنمناهم تلك النومة ، كذلك بعثناهم ، إذكاراً بقدرته ، والإشارة بـ « ذَلِكَ » إلى المصدر المفهوم من قوله : « فَضَرَبْنَا » ، أي : مثل جعلنا إنامتهم هذه الْمُدَّة المتطاولة آية ، جعلنا بعثهم آية ، قاله الزجاج ، والزمخشري .

قوله : ﴿ لِيَتَسَاءَلُوا ﴾ اللام متعلقة بالبعث ، فقيل : هي للصيرورة ، لأَنَّ البعث لم يكن للتساؤل ، قاله ابن عطية : والصحيح أنها على بابها للسببية . قوله : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ ، كَمْ : منصوبة على الظرف ، والمميز محذوف ، تقديره : كَمْ يوماً ، لدلالة الجواب عليه . و « أَوْ » في قوله : ﴿ أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ للشك منهم ، وقيل : للتفضيل ، أي : قال بعضهم كذا وبعضهم كذا ، قوله : ﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾ حال من « أَحَدَكُمْ » ، أي : مصاحباً لها وملتبساً بها ، وقرأ أبو عمرو وحمزة ، وأبو بكر بفتح الواو ، وسكون الراء والْفَكُّ ، وباقي السبعة بكسر الراء والكسر هو الأصل والتسكين تخفيف كـ « نَبْقٍ » في « نَبِقٍ » . وحكى الزجاج كسر الواو وسكون الراء ، وهو نقل ، وهذا كما يقال : كِبْدٌ ، وَكَبِدٌ ، وقرأ أبو رجاء وابن محيصن كذلك ، إلَّا أَنَّهُ بإدغام القاف ، واستعفوها من حيث الجمع بين ساكنين على غير حَدَّيهمَا . وقد تقدم لك في المتواتر ما يشبه هذه في نحو : ﴿ نِعِمَّا ﴾ ـ و ﴿ لَا تَعْدُوا۟ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ ـ و ﴿ ٱلْخُلْدِ جَزَآءً ﴾ ـ و ﴿ فِي

---

(١) البيت لزهير انظر البحر المحيط (٦/٩٣) ، الكشاف (٢/ ٠) ، القرطبي (١٠/٣٧٣) ، روح المعاني (١٥/٢٢٦) ، العمدة (٢/٨١) .

﴿ الْمَهْدِ صَبِيّاً ﴾ . وروي عن ابن محيصن ، أنه لمَّا أدغم كسر الراء فراراً مِمَّا ذكرت ، وقرأ أمير المؤمنين : « بِوَارِقكُمْ » اسم فاعل ، أي : صَاحِبُ وَرِقٍ ، كـ « لابنٍ » ، وقيل : هو اسم جمع ، كـ « حَامِلٍ ، وبَاقِرٍ» . والْوَرِقُ : الْفِضَّةُ الْمَضْرُوبَةُ ، وقيل : الْفِضَّةُ مطلقاً ، ويقال لها : الرِّقَةُ بحذف الفاء ، وفي الحديث : « فِي الرِّقَةِ رُبْعُ الْعُشْرِ ، وَجُمِعَتْ شذوذاً ، جمع المذكر السالم ، قالوا : « إنَّ الرَّقِينَ يُغَطِّي أَفْنَ الأَفِينِ .

قوله : ﴿ أَيُّهَا أَزْكَى ﴾ ، يجوز في « أي » أَنْ تكون استفهامية ، وأن تكون موصولة ، وقد عرفت هذا مما تقدم لك في قوله : ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[1]، ولا بد من حذف«أيُّ» أَيْ : أهلها أزكى . و «طَعَاماً» تمييز، وقيل : لا حذف ، والضمير عائد على الأطعمة المدلول عليها من السياق . قوله : ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾ قرأ العامة بسكون لام الأمر ، والحسن بكسرها على الأصل ، وقتيبة الميُال : « وَلْيُتَلَطَّفْ » مبنياً للمفعول ، وأبو جعفر ، وأبو صالح ، وقتيبة : وَلَا يَشْعُرنَّ بفتح الياء ، وضم العين ، « أَحَدٌ » فاعل به .

قوله : ﴿ إِنَّهُمْ . . . ﴾ .

هذا الضمير يجوز أن يعود على قومهم ، لدلالة السياق عليهم . وقرأ زيد بن علي : « يُظْهَرواْ » مبنياً للمفعول ، و « إذا » جواب وجزاء ، أي : إنْ يظهروا فلن يَفْلحُوا .

قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا ﴾ .

أي : وكما أنمناهم وبعثناهم أعثرنا ، أي : أطلعنا . وقد تقدم الكلام على مادة عثر في المائدة . و « لِيَعْلَمُوا » متعلق بـ « أَعْثَرْنَا » ، والضمير قيل : يعود على مفعول « أَعْثَرْنَا » المحذوف ، تقديره : أعثرنا الناس ، وقيل : يعود على أهل الكهف .

قوله : ﴿ إِذْ يَتَنَازَعُونَ ﴾ يجوز أَنْ يعمل فيه « أَعْثَرْنَا » ، أو « لِيَعْلَمُوا » ، أو لمعنى « حَقٌّ » ، أو لـ « وَعْدَ » عند مَنْ يتسع في الظروف ، وأما مَنْ لا يتسع ، فلا يجوز عنده الإخبار عن الموصول ، قبل تمام صلته .

قوله : ﴿ بُنْيَاناً ﴾ يجوز أن يكون مفعولاً به ، جمع بُنْيَانَةٍ ، وأن يكون مصدراً .

قوله : ﴿ رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ ﴾ يجوز أن يكون من كلام الباري تعالى ، وأن يكون من كلام المتنازعين فيهم . قوله : « غَلَبُوا » قرأ عيسى الثقفي والحسن بضم الغين وكسر اللام .

سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۬ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا ﴿٢٢﴾ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾

قوله : ﴿ سَيَقُولُونَ ﴾ .

---

(١) آية ٧ .

قيل : إنما أتى بالسين في هذا ، لأنَّ في كلامهم طَيًّا وإدماجاً ، تقديره : فإذا أجبتم عن سؤالهم عن قصة أهل الكهف ، فسلهم عن عددهم فإنهم سيقولون ، ولم يأت بها في بقية الأفعال ، لأنها معطوفة على ما فيه السين ، فأعطيت حكمه من الاستقبال . وقرأ ابن محيصن : « ثَلاَثُّةٌ » بإدغام الثاء المثلثة في تاء التأنيث لقرب مخرجيهما ، ولأنهما مهموسان ، ولأنهما بعد ساكن معتل .

قوله : « رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ » الجملة في محل رفع صفة لـ « ثَلاَثَةٌ » .

قوله : « خَمْسَةٌ » قرأ ابن كثير في رواية بفتح الميم ، وهي لغة كـ « عَشَرَةٍ » . وقرأ ابن محيصن : بكسر الخاء والميم ، وبإدغام التاء في السين ، يعني : تاء « خَمْسَةٌ » في سين « سَادِسُهُمْ » ، وهي قراءة ثقيلة جداً ، لتوالي كسرتين وثلاث سينات ، ولا أظن مثل هذا إلاَّ غَلَطاً على مثله ، وروي عنه إدغام التنوين في السين من غير غُنَّةٍ . و « ثَلاَثَةٌ » ، و « خَمْسَةٌ » ، و « سَبْعَةٌ » إخبار لمبتدأ مضمر أي هُمْ ثَلاَثَةٌ ، وَهُمْ خَمْسَةٌ ، وَهُمْ سَبْعَةٌ ، وما بعد ثلاثة وخمسة من الجملة صفة لهما ، كما تقدم ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً لعدم العامل فيها ، ولا يجوز أنْ يكون التقدير : هؤلاء ثلاثة وهؤلاء خمسة ، ويكون العامل اسم الإشارة ، أو التنبيه . قال أبو البقاء : « لأنها إشارة إلى حاضر ، ولم يشيروا إلى حاضر » . قوله : ﴿ رَجْماً بِالْغَيْبِ ﴾ فيه أربعة أوجه :

أحدها : أنه مفعول من أجله ، يقولون ذلك لأجل الرمي بالغيب .

والثاني : أنه في موضع الحال أي : ظانين .

والثالث : أنه منصوب بـ « يَقُولُونَ » لأنه معناه .

والرابع : أنه منصوب بمقدر من لفظه ، أي : يرجمون بذلك رجماً ، والرَّجْمُ ـ في الأصل ـ : الرَّمي بِالرِّجَامِ ، وهي الْحِجَارَة الصِّغَارُ ، ثم عُبِّرَ به عَن الظَّنِّ ، قال زهير :

٣١٧١ ـ وَمَا الْحَرْبُ إلاَّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ[1]

أي : المظنون . قوله : « وَثَامِنُهُمْ » في هذه الواو أوجه ، أحدها : أنها عاطفة ، عطفت هذه الجملة على جملة قوله : هم سبعة ، فيكونون قد أخبروا بخبرين .

أحدهما : أنهم سبعة رجال على الْبَتِّ .

والثاني : أن ثامنهم كلبهم ، وهذا يؤذن بأن جملة قوله : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ مِن المتنازعين فيهم .

والثاني : أن الواو للاستئناف ، وأنه من كلام الله تعالى أخبر عنهم بذلك ، قال هذا القائل . وجيء بالواو لتعطي انقطاع هذا مما قبله .

الثالث : أنها الواو الداخلة على الصفة تأكيداً ، ودلالة على لصوق الصفة بالموصوف ، وإليه ذهب الزمخشري ، ونظره بقوله : ﴿ مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ .

---

(١) تقدم .

وردَّ الشيخ[١] عليه « بأَنَّ أحداً مِنْ النُّحَاةِ لم يَقُلْه » . وقد تقدم القول في ذلك[٢]

الرابع : أن هذه الواو تسمى واو الثمانية ، وأنَّ لغة قريش إذا عدوا يقولون : خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية ، تسعة ، فيدخلون الواو على عقد الثمانية خاصة . ذكر ذلك ابن خالويه ، وأبو بكر راوي عاصم . قُلْتُ : وقد قَالَ ذلك بعضهم ، في قوله تعالى : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ في الزمر ، فقال : دخلت في أبواب الجنة ، لأنها ثمانية، ولذلك لم يُجَأْ بها في أبواب جهنم ، لأنها سبعة ، وسيأتي هذا إنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالى . وقرىء : « كَالِبُهُمْ »، أي : صاحب كلبهم ، ولهذه القراءة قَدَّر بعضهم في قراءة العامة : « وَثَامِنُهُمْ صَاحِبُ كَلْبِهِمْ» ثَلاَثَةٌ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعَةٌ مضافة لمعدود محذوف ، فقدَّره الشيخ ثلاثة أشخاص . قال : « وإنما قدَّرنا أشخاصاً ، لأن رابعهم اسم فاعل أضيف إلى الضمير ، والمعنى : أَنَّه رَبَّعَهُمْ ، أي : جعلهم أربعة، وصيَّرهم إلى هذا العدد ، فلو قدَّر ثلاثة رجال استحال أن يصير ثلاثة رجال أربعة ، لاختلاف الجنسين » . وهو كلام حَسَنٌ . وقال أبو البقاء : « ولا يعمل اسم الفاعل هنا ، لأنه ماضٍ » . قُلْتُ : يعني أن رابعهم فيما مَضَى ، فَلا يعمل النصب تقديراً ، فالإضافة مَحْضَةٌ ، وليس كما زعم، فإنَّ المعنى على تصيير الكلب لهم أربعة ، فهو ناصب تقديراً ، وإنما عمل وهو ماضٍ لحكاية الحال كـ « بَاسِط » .

إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ ۖ وَقُلْ عَسَىٰٓ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّى لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا ﴿٢٤﴾ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا۟ ۖ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ۚ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٧﴾

قوله : ﴿ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ .

قال أبو البقاء : « في المستثنى منه ثلاثة أوجه :

أحدها : هو من النهي ، والمعنى : لا تقولن أفعل غداً إلاَّ أَنْ يُؤْذَن لكَ في الْقَولِ .

الثاني : فاعل أي ، لا تقولن إني فاعل غداً ، حتى تقرن به قول : « إنْ شَاءَ اللَّهُ » .

الثالث : أنه منقطع . وموضع « أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » نصب على وجهين :

أحدهما : على الاستثناء ، والتقدير : لا تقولن ذلك في وقت إلاَّ وقت أن يشاءَ الله ، أي : يأذن ، فحذف الوقت ، وهو مراد .

والثاني : هو حال ، والتقدير : لا تقولن أفعل غداً إلاَّ قائلاً إن شاء الله ، وحذف القول كثير وجعل قوله : « إلاَّ أنْ يَشَاءَ اللَّهُ» في معنى : إنْ شَاءَ، وهو مما حمل على المعنى ، وقيل : التقدير إلاَّ بأن يشاء الله ، أي : إلا متلبساً بقول : «إنْ شَاءَ اللَّهُ» . قُلْتُ : قد ردَّ الزمخشري الوجه الثاني فقال : « إلاَّ أنْ يَشَاءَ » متعلق بالنهي ، لا بقوله : « إنِّي

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١١٤) .

(٢) انظر المصدر السابق .

فَاعِلٌ » ، لأنه لو قال : إني فاعل كذا إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » ، كان معناه : إلَّا أَنْ تعترض مشيئة الله دون فعله ، وذلك ما لا يدخل فيه النهي » . قُلْتُ : يعني أن النهي عن مثل هذا المعنى لا يحسن . ثم قال : وتعلقه بالنهي من وجهين :

أحدهما : ولا تقولن ذلك القول إلَّا أَنْ يشاء الله أن تقوله ، بأن يأذن لك فيه .

والثاني : ولا تقولنه إلَّا بأن يشاء الله ، أي : إلَّا بمشيئته . وهو في موضع الحال ، أي : ملتبساً بمشيئة الله قائلاً : إنْ شَاءَ اللَّهُ ، وفيه وجه .

الثالث : وهو أن يكون « إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » في معنى كلمة تأبيد ، كأنه قيل : ولا تقولنه أبداً ، ونحوه : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إلَّا أن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾[1] ، لأن عودهم في ملتهم مما لن يشاء الله . وهذا الذي ذكره الزمخشري . قد ردَّه ابن عطية بعد أَنْ حكاه عن الطبري وغيره ، ولم يوضح وَجْهَ الفساد .

وقال الشيخ[2] : « و « إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » استثناء لا يمكن حمله على ظاهره ، لأنه يكون داخلاً تحت القول ، فيكون من المقول ، ولا ينهاه الله أن يقول : « إنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ » ، لأنه كلام صحيح في نفسه لا يمكن أن ينهى عنه ، فاحتج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير ، فقال ابن عطية : « في الكلام حذف يقتضيه الظاهر ويحسنه الإيجاز ، تقديره : إلَّا أَنْ تقول إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أو إلَّا أَنْ تقول إنْ شَاءَ اللَّهُ ، والمعنى : إلَّا أَنْ تذكر مشيئة الله فليس « إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ مِن المقول الذي نَهَى عنه » .

قوله : ﴿ ثَلَٰثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾ .

قرأ الأخوان بإضافة « مَائَةَ » إلى « سِنِينَ » ، والباقون بتنوين « مَائَةَ » فأما الأولى فأوقع فيها الجمع موقع المفرد ، كقوله : « بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً » قاله الزمخشري . يعني أوقع « أَعْمَالاً » موقع « عَمَلاً » وقد أَنْحَى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يلتفت إليه . وفي مصحف عبد الله : « سَنَةً » بالإفراد ، وبها قرأ أُبيّ ، وقرأ الضحاك « سُنُونَ » بالواو على أنها خبر مبتدأ مضمر ، أي : هي سنون ، وأما الباقون : فلما رأوا إضافة « مَائَةٍ » إلى جمع : نَوَّنُوا ، وجعلوا « سِنِينَ » بدلاً مِن « ثَلَٰثَمِائَةٍ » ، أو عطف بيان . ونقل أبو البقاء : « أنه بدل من « مَائَةٍ » ، لأنها في معنى الجمع . ولا جائز أن يكون « سِنِينَ » في هذه القراءة مميزاً ، لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة ، مع إفراد التمييز كقول الشاعر :

٣١٧٢ ـ إذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ[3]

قوله : ﴿ تِسْعاً ﴾ أي : تسع سنين ، حذف المميز ، لدلالة ما تقدم عليه ، إذ لا يقال : « عندي ثَلَٰثَمائَة دِرْهَمٌ وتِسْعَةٌ » إلَّا وأنت تعني : تسعة دراهم ، ولو أردت ثِيَاباً لم يجز ، لأنه أَلْغَازٌ . و « تِسْعاً » مفعول به ، وازدَادَ : افْتَعَلَ ، أبدلت التاء دالاً بعد الزاي ، وكان متعدياً لـ « اثْنَيْن » نحو : ﴿ زِدْنَاهُمْ هُدىً ﴾ ، فلمَّا بُنِي على الافتعال نقص واحداً ، وقرأ الحسن وأبو عمرو في رواية : « تَسْعاً » ، بفتح التاء كـ « عَشْرَ » .

---

(١) سورة الأعراف آية ، (٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١١٥) .

(٣) البيت نسبه سيبويه (١/٢٠٨) ، للربيع بن ضبع ونسبه في موقع آخر (٢/١٦٢) ، ليزيد بن ضبة وانظر المقتضب (٢/١٦٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٦/٢١) ، الهمع (١/٢٥٣) ، التصريح (٢/٢٧٣) ، الدرر (١/٢١٠) ، الخزانة (٧/٣٧٠) .

قوله : ﴿ . . . أَبْصِرْ بِهِ . . ﴾ .

صيغة تعجب ، بمعنى : ما أبصره على سبيل المجاز ، والهاء لله تعالى ، وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب :

الأصح : أنه بلفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، والباء مزيدة في الفاعل إصلاحاً للفظ .

والثاني : أن الفاعل ضمير المصدر .

والثالث : أنه ضمير المخاطب ، أي : أوقع أيها المخاطب ، وقيل : هو أمر حقيقة لا تعجب ، وأن الهاء تعود على « الهدى » المفهوم من الكلام . وقرأ عيسى : « أَسْمَع . . . وَأَبْصَرَ » فعلاً ماضياً ، والفاعل الله تعالى ، وكذلك الهاء في « بِهِ » ، أي : أبصر عباده وأسمعهم . قوله : ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾ يجوز أن يكون فَاعلاً ، وأن يكون مبتدأ .

قوله : ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ قرأ ابن عامر بالتاء والجزم ، أي : ولا تشرك أنت أيها الإنسان ، والباقون بالياء من تحت ، ورفع الفعل ، أي : ولا تشرك الله في حكمه أحداً ، فهو نفي محضٌ . وقرأ مجاهد : « وَلَا يُشْرِكْ » بالياء من تحت والجزم . قال يعقوب : لا أعرف وجهه . قُلْتُ : وجهه أن الفاعل ضمير الإنسان ، أضمر للعلم به ، والضمير في قوله : « مَا لَهُمْ » يعود على معاصري رسول الله ـ ﷺ ـ قال ابن عطية : « وتكون الآية اعتراضاً بتهديد ، كأنه يعني بالاعتراض : أنهم ليسوا ممن سيق الكلام لأجلهم ، ولا يريد الاعتراض الصناعي » .

وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴿٢٨﴾ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٢٩﴾

قوله : ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ ﴾ .

أي : إحبسها وثبتها ، قال أبو ذويب :

٣١٧٣ ـ فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لِذَلِكَ حُرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ[1]

قوله : « بِالْغَدَاةِ » تقدم الكلام عليها في الأنعام[2] . قوله : « وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ » فيه وجهان :

أحدهما : أن مفعوله محذوف ، تقديره : ولا تعد عيناك النظر .

والثاني : أنه ضمن معنى ما يتعدى بـ « عَنْ » . قال الزمخشري : « وإنَّما عُدّي بـ « عَنْ » لتضمين « عَدَا » معنى : نَبَا ، وَعَلا ، في قولك ، نَبَتْ عَنْهُ عَيْنُه ، إذا اقتحمته ، ولم تَعْلُقْ به ، فَإنْ قُلْتَ : أي غَرَضٍ في هذا التضمين ؟ وهلاَّ قِيل ، ولا تعدهم عيناك ، أو تعل عيناك عنهم ؟ قُلْتُ : الغرضُ فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك

---

(١) تقدم .

(٢) آية ، رقم (٥٢) .

أقوى من إعطاء معنى فَذٍ . ألاَ ترى كيف رجع المعنى إلى قولك ، ولا تقتحمهم عيناك متجاوزين إلى غيرهم ؟ ونحوه : ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُمْ ﴾[١] ، أي : ولا تضموها إليها آكلين لها » . وردَّه الشيخ[٢] بأن مذهب البصريين : أن التضمين لا ينقاس ، وإنما يُصَار إليه عند الضرورة ، فإذا أمكن الخروج عنه ، فلا يُصَار إليه ، وقرأ الحسن : « وَلاَ تُعْدِ عَيْنَيْكَ » من أَعْدَى رباعياً ، وقرأ هو وعيسى والأعمش : « وَلاَ تُعَدِّ » بالتشديد من عَدّى يُعَدّي مضعفاً ، عَدّاه في الأول بالهمزة ، وفي الثاني بالتثقيل كقول النابغة :

٣١٧٤ - فَعَدِّ عَمَّا تَرَى إذْ لاَ ارْتِجَاعَ لَهُ ... وَأَنْمِ الْقُتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجُدِ[٣]

كذا قال الزمخشري ، وأبو الفضل .

وردَّ عليهما الشيخ[٤] : بأنه لو كان تعديه في هاتين القراءتين بالهمزة ، أو بالتضعيف لتعدى لاثنين ، لأنه قبل ذلك متعد لواحد بنفسه » . وقد أقر الزمخشري بذلك ، حيث قال : « يقال : عَدَّاه إذا جاوزه ، وإنما عُدِّي بـ « عَنْ » لتضمنه معنى : عَلاَ ، ونَبَا » . فحينئذ يكون « أَفْعَل ، وفَعّل » مما وافقا المجرد وهو اعتراض حسن . قوله : « تُرِيدُ » جملة حالية ، ويجوز أن يكون فاعل « تُرِيدُ » المخاطب ، أي : تريد أنت ، ويجوز أن يكون ضمير العينين ، وإنما وُحِّدَ ، لأنهما متلازمان يجوز أن يخبر عنهما خبر الواحد ، ومنه قول امرىء القيس :

٣١٧٥ - لِمَنْ زَحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ[٥]

وقول آخر :

٣١٧٦ - وَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلُ ... أَوْ سُنْبُلاً كَحَلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتْ[٦]

وفيه غير ذلك . ونسبة الإرادة إلى العينين مجاز . وقال الزمخشري : الجملة في موضع الحال .

قال الشيخ[٧] : وصاحب الحال أَنْ قدر عيناك ، فكأن يكون التركيب تريدان . « قُلْتُ : غَفَلَ عَن القاعدة ، التي ذكرتها من أن الشيئين المتلازمين يجوز أن يخبر عنهما إخبار الواحد . ثم قال[٨] : « وإن قدَّر الكاف فمجيء الحال من المجرور بالإضافة مثل هذا فيه الإشكال ، لاختلاف العامل في الحال وذِي الحال ، وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان المضاف جُزءاً أو كالجزء ، وحسن ذلك أن المقصود نَهْيُهُ هو ـ عليه السلام ـ ، وإنما جِيءَ بقوله : « عَيْنَاكَ » ، والمقصود هو ، لأنهما بهما يكون المراعاة للشخص والملفت له . قُلْتُ : وقد ظهر لي وجه حسن لَمْ أَرَ غَيْرِي ذَكَرَهُ ، وهو : أن يكون « تَعْدُ » مُسْنداً لضمير المخاطب ـ ﷺ ـ و « عَيْنَاكَ » بدل من الضمير بدل بعض من كل ، و « تُرِيدُ » على وجهيها من كونها حالاً من « عَيْنَاكَ » ، أو من الضمير في « تَعْدُ » ، إلاَّ إنْ جعلها حالاً من الضمير في « لاَ تَعْدُ » ضَعْفَاً ، من حيث إنَّ مراعاة المبدل منه ، بعد ذكر البدل قليل جداً ، تقول : الجاريةُ حُسْنُهَا فَاتِنٌ ، ولا يجوز : فَاتِنَةٌ ، كقوله :

---

(١) سورة النساء آية ، (٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/١١٩) .
(٣) البيت في ديوانه ، البحر المحيط (٦/ ١١٩) .
(٤) انظر البحر المحيط (٦/١١٩) .
(٥) تقدم .
(٦) تقدم .
(٧) انظر البحر المحيط (٦/١١٩) .
(٨) انظر المصدر السابق .

٣١٧٧ - وَكَأَنَّهُ لَهِقَ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ[1]

فقال : معيَّن مراعاة للهاء في « كَأَنَّهُ » وكان الفصيح أن يقول : معينان مراعاة لحاجبيه الذي هو البدل . قوله : ﴿ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ ﴾ العامة على إسناد الفعل لـ « نَا » و« قَلْبَهُ » مفعول به ، وقرأ عمرو بن عبيد ، وعمرو بن فائد ، وموسى الأسواري بفتح اللام ورفع « قَلْبُهُ » ، اسندوا الإغفال إلى القَلْبِ ، وفيه أوجه . قال ابن جني : « مَنْ ظَنَّنَا غافلين عنه » . وقال الزمخشري : « مَنْ حَسبنا قلبه غافلين ، من أغفلته إذا وجدته غافلاً » . وقال أبو البقاء : فيه وجهان :

أحدهما : وجدنا قَلْبَهُ مُعْرِضِينَ عنه .

والثاني : أهمل أمرنا عن تذكرنا » . قوله : ﴿ فُرُطاً ﴾ يحتمل أن يكون وصفاً على (فُعُلٍ) كقولهم : فَرَسٌ فُرُطٌ ، أي : متقدم على الخيل ، وكذلك هذا ، أي : متقدماً للحق ، وأن يكون مصدراً ، بمعنى : التفريط أو الإفراط . قال ابن عطية : « الْفُرُطُ : يحتمل أن يكون بمعنى التَّفْرِيطِ والتضييعِ ، أي : أمره الذي يجب أن يلزم ، ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإسراف .

قوله : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ ﴾ .

يجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه خبر لمبتدأ مضمر ، أي : هذا ، أي : القرآن ، أو ما سمعتم الحق .

الثاني : أنه فاعل بفعل مُقَدَّرٍ ، دلَّ عليه السياق ، أي : جاء الحق كما صَرَّحَ به في موضع آخر إلَّا أن الفعل لا يضمر إلَّا في مواضع تقدم التنبيه عليها ، منها : أن يجاب به استفهام ، أو يُرَدْ به نفي ، أو يقع بعد فعل مبني للمفعول لا يصلح إسناده لما بعده كقراءة : « يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ والآصَالِ » ، كما سيأتي ، إن شَاءَ اللَّهُ تحقيقه في موضعه .

الثالث : أنه مبتدأ وخبره الجار بعده . وقرأ أبو السمال قعنب : « وَقُلَ الْحَقَّ » بفتح اللام ، حيث وقع كأنه اتباع لحركة القاف ، وقرأ أيضاً[2] بنصب « الْحَقِّ » . قال صاحب اللوامح : هو على صفة المصدر المقدر ، لأنَّ الفعل يدلُّ على مصدره ، وإنْ لَمْ يذكر فينصبه معرفة ، كما ينصبه نكرة ، وتقديره : وقل القول الحق . وتعلق « مِنْ » بمضمر على ذلك ، أي : جاء من ربكم ، انتهى . وقرأ الحسن والثقفي بكسر لامي الجر في قوله : « فَلْيُؤْمِنْ » ـ و « فَلْيَكْفُرْ » وهو الأصل . قوله : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ ﴾ يجوز في « مَنْ » أن تكون شرطية ـ وهو الظاهر ـ ، وأن تكون موصولة ، والفاء لشبهه بالشرط وفاعل « شَاءَ » الظاهر أنه ضمير يعود على « ما » ، وقيل : ضمير يعود على الله ، وبه فسِّر ابن عباس ، والجمهور عل خلافه . قوله : ﴿ أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ في محل نصب صفة لـ « نَاراً » . والسُّرادقُ : قيل : ما أَحَاطَ بِشَيْءٍ كالْمِضْرَبِ والْخِبَاءِ ، وقيل : للحائط المشتمل على شيء « سَرَادِقَ » ، قاله المهدوي . وقيل : هو الْحُجْرَةُ تكون حولَ الْفُسْطَاطِ . وقيل : مايُمَدُّ عَلَى صَحْنِ الدَّارِ . وقيل : كُلُّ بَيْتٍ كُرْسُفٍ فَهُوَ سُرَادِقٌ . قال رؤبة :

٣١٧٨ - يَا حَكَمُ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودْ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ[2]

ويقال : بَيْتٌ مُسَرْدَقٌ . قال :

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

٣١٧٩ - هُـوَ الْمُـدْخِـلُ النُّعْمَـانَ بَيْتـاً سَمَـاؤُهُ صُـدُور الْفُيُـولِ بَعْـدَ بَيْتٍ مُسَـرْدَقِ[١]

وكان أَبْرَوِيزُ مَلِك الْفُرسِ قَدْ قَتَلَ النُّعْمَانَ بن الْمُنْذِر تحت أَرْجُلِ الْفِيَلَةِ ، والْفُيُولُ : جمع فِيْل ، وقيل : السُّرَادِقُ : الدِّهْلِيزُ . قال الفرزدق :

٣١٨٠ - تَمَنَّتَهُـمْ حَتَّـى إِذَا مَـا لَقِـيَتْـهُـمْ تَرَكَتْ لَهُمْ قَبْلَ الضِّـرَابِ السُّـرَادِقَـا[٢]

والسُّرَادِقُ : فَارِسٌ مُعَرَّبٌ ، أصله : سَرَادَرْ ، قاله الجواليقي . وقال الراغب : السُّرَادِقُ : فَـارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، وليس في كلامهم اسم مفردٌ ثالثُ حُرُوفِهِ ألفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ » . قوله : ﴿وإِنْ يَسْتَغِيثُوا﴾ أي : يطلبوا الْغَوْثَ ، والياء عـن واو ، إذ الأصل : يَسْتَغْوِثُوا فقلبت الواو ياء لتصريف ذُكِرَ في الفاتحة ، عند قوله : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ . وهذا الكلام من المشاكلة والتجانس ، وإلاَّ فأَيُّ إغاثة لهم في ذلك ، أو من باب التَّهَكُّمِ كقوله :

٣١٨١ - .... فَأُعْتِبُوا بِالصَّيْلَمِ[٣]

٣١٨٢ - ..... تَـحِيَّـةُ بَـيْـنَـهُـمْ ضَـرْبٌ وَجِـيْـعُ[٤]

وهو كثير . و « كَالْمُهْلِ » صفة لـ « مَاءٍ » ، والْمُهْلُ : دُرْدِيُّ الزَّيْتِ ، وقيل : ما أُذِيبَ مِن الْجَوَاهِرِ ، كالنُّحاسِ والرُّصاص ، والْمَهَلُ - بفتحتين - : التُّؤَدَةُ ، والْوَقَارُ . قال تعالى : ﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ ﴾ . قوله : « يَشْوِي الْوُجُوهَ » يجوز أن تكون الجملة صفة ثانية ، وأن تكون حالاً من « مَاءٍ » ، لأنه تخصيص بالوصف ، ويجوز أن يكون حالاً من الجار ، وهو الكاف . والشيء : الإنضاج بالنَّار مِنْ غير مَرَقَةٍ ، يكون مع الشَّيءِ المشويِّ . قوله : ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾ المخصوص محذوف ، تقديره : هو أي ذلك الماء المستغاث به . قوله : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً » سَاءَتْ - هنا - منصرفة على بابها وفاعلها ضمير النار و « مُرْتَفَقاً » تمييز منقول ، أي : ساء وقبح مرتفقُها ، والْمُـرْتَفَقُ : الْمُتَّكَأُ ، وقيل : المنزل ، وقيل[٥] : هو مصدر ، بمعنى الارتفاق ، وقيل : هو من باب المقابلة ، أيضاً كقوله في وصف الجنة بعد : ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً ﴾ ، وإلاَّ فأي ارتفاق في النار . وقال الزمخشري : إلاَّ أَنْ يكونَ من قوله :

٣١٨٣ - إِنِّـي أَرِقْـتُ فَـبِـتُّ اللَّـيْـلَ مُـرْتَـفِـقـاً كَـأَنَّ عَيْنِي فِيهَـا الصَّـابُ مَـذْبُـوحُ[٦]

يعني : أنَّه من باب التهكم .

إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى

---

(١) البيت لسلامة بن جندل انظر اللسان «سردق» ، تأويل المشكل (٣٥٨) ، ومجاز القرآن (١/٣٩٩) ، والصحاح (٤/١٤٩٦) ، القرطبي (١٠/٣٩٣) ، الطبري (١٥/١٥٧) ، التاج «سرادق» .

(٢) انظر البيت في ديوانه ( ) ، البحر (٦/٩٣) ، روح المعاني (١٥/٢٦٨) .

(٣) تقدم وهو لبشر بن خازم .

(٤) تقدم .

(٥) انظر البحر المحيط (٦/١٢١) .

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين (١/١١٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٢٤) ، شواهد المغني (٧٢) ، الطبري (١٥/١٥٩) ، القرطبي (١٠/٣٩٥) ، روح المعاني (١٥/٢٦٩) .

ٱلْأَرَآئِكِ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾

قوله : ﴿ إنّا لاَ نُضِيعُ ﴾ .

يجوز أن يكون الرابط محذوفاً ، له : منهم ، ويجوز أن يكون الرابط العموم ، ويجوز أن يكون الخبر قوله : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ ﴾ ، ويكون قوله : « إنَّا لاَ نُضِيعُ » اعتراضاً ، قال ابن عطية : ونحوه في الاعتراض قوله :

٣١٨٤ - إنَّ الْخَلِيفَةَ إنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ سِرْبَالَ مُلْكٍ بِهِ تُزْجَى الْخَوَاتِيمُ[1]

قال الشيخ[2] : « ولا يتعين أن يكون « إنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ » اعتراضاً ، لجواز أن يكون خبراً عن « إنَّ الْخَلِيفَةَ» . قُلْتُ : وابن عطية لم يجعل ذلك متعيناً بذلك ، هو نحوه : في أحد الجائزين فيه ، ويجوز أن تكون الجملتان أعني قوله : « إنَّا لاَ نُضِيعُ » وقوله : ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ ﴾ خبرين لـ « إنَّ » عند مَنْ يَرَى جواز ذلك ، أعني تعدد الخبر ، وإنْ لم يكونا في معنى خبر واحدٍ . وقرأ الثقفي : ﴿ لاَ نُضِيعُ ﴾ بالتشديد ، عَدَّاهُ بالتشديد كما عَدَّاهُ الجمهور بالهمزة .

قوله : ﴿ مِنْ أَسَاوِرَ ﴾ في « مِنْ » هذه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها للابتداء .

والثاني : أنها للتبعيض .

والثالث : أنها لبيان الجنس ، أي شيئاً من أساور .

والرابع : أنها زائدة عند الأخفش ، ويدل عليه قوله : ﴿ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ ﴾[3] ، ذَكَر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء . و « أَسَاوِرُ » جمع أَسْوِرَةٌ ، وأَسْوِرَةٌ جمع سِوَارٌ كـ « حِمَارٍ ، وأَحْمِرَةٍ » فهو جمع الجمع ، وقيل : جمع سِوَارٍ وأنشد :

٣١٨٥ - وَاللّهِ لَوْلاَ صِبْيَةٌ صِغَارُ كَأَنَّمَا وُجُوهُهُمْ أَقْمَارُ
أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِقْتَارُ أَوْ لاَطِمٌ لَيْسَ لَهُ أَسْوَارُ
لَمَّا رَآنِي مَلِكٌ جَبَّارُ بِبَابِهِ مَا طَلَعَ النَّهَارُ[4]

وقال أبو عبيدة : « هو جمع أَسْرَار » . على حذف الزيادة ، وأصله : أَسَاوِيرُ ، وقرأ أَبَان عن عاصم : « أَسْوِرَةٌ » جمع سِوَارٍ ، وسيأتي إنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى في الزخرف . هاتان القراءتان في المتواتر ، وهناك أذكر الفرق . والسِّوارُ يجمع في القِلَّةِ على أَسْوِرَةٍ ، وفي الكثرة على سُوْرٍ ، بسكون الواو ، أصلها كـ « عُدُلٍ ، وحُمُرٍ» ، وإنما سكنت لأجل حرف العلَّة ، وقد يضم في الضرورة ، قال :

---

(١) البيت لجرير انظر ديوانه،تأويل المشكل (٢٥١) ، أمالي الزجاجي (٤٢) ، معاني الفراء (٢/ ١٤٠) .

(٢) انظر البحر المحيط(٦/ ١٢١) .

(٣) سورة الانسان آية ، (٢١) .

(٤) ذكر هذه الابيات أبو حيان في البحر هكذا :

..... (٣)

تضمهم من العتيل دار
أخاف أن يصيبهم إقتار
أو لاطم ليس له أسوار
لما رآني ملك جبار
ببابه ما وضح النهار

انظر البحر المحيط (٦/ ٩٣) ، روح المعاني (١٥/ ٢٧٠) .

.....

٣١٨٦ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرِينِ وَتَبْدُو وَفِي الأَكُفِّ اللاَّمِعَاتِ سُورُ[١]

وقال أهل اللغة : السُّوارُ ما جعل في الذِّراعِ من ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أو نُحَاسٍ ، فَإِنْ كان من عاج فهو قُلْبٌ .

قوله : ﴿ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ يجوز أَنْ تكون للبيان ، وأَنْ تكون للتبعيض ، ويجوز أن تتعلق بمحذوف ، صفة لـ « أَسَاوِرَ » فموضعه جَرٌّ ، وأن يتعلق بنفس « يُحَلَّوْنَ » فموضعها نصب . قوله : « وَيَلْبَسُونَ » عطف على « يُحَلَّوْنَ » وبني الفعل في التحلية للمفعول ، إيذاناً بكرامتهم ، وأن غيرهم يفعل لهم ذلك ويزينهم به ، كقول امرىء القيس :

٣١٨٧ - غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلَّيْنَ يَاقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّرَا[٢]

بخلاف اللبس ، فإنَّ الإنسان يتعاطاه بنفسه ، وقدَّم التحلي على اللباس ، لأنه أشهى للنفس . وقرأ أبّان عن عاصم : « يَلْبِسُونَ » بكسر الباء . قوله : ﴿مِنْ سُنْدُسٍ وإِسْتَبْرَقٍ﴾ : مِنْ : لبيان الجنس ، وهي نعت لـ « ثِيَابٍ » والسُّنْدُسُ : مَارَقَّ مِنْ الدِّيبَاجِ ، والإِسْتَبْرَقُ : مَا غَلُظَ مِنْهُ ، وهما جمع سُنْدُسَةٍ ، واسْتَبْرَقَةٍ ، وقيل : ليسا جمعين . وهل إِسْتَبْرَقٌ عَرِبيُّ الأصلِ مشتق من الْبَرِيقِ ، أَوْ مُعَرَّبٌ أصله : اسْتَبْرَهْ ؟ خلاف بين اللغوين ، وقيل : الإِسْتَبْرَقُ اسمٌ لِلْحَرِيرِ ، وأنشد المُرَقِّش :

٣١٨٨ - تَرَاهُنَّ يَلْبَسْنَ المَشَاعِرَ مَرَّةً وإِستبرقُ الديباجِ طَوْراً لِبَاسُهَا[٣]

وهو صالحٌ لِما تقدَّم . وقال ابنُ بحر : « الإِستبرق : ما نُسج من الذهب »[٤] . ووَزْنُ سُنْدُس : فُعْلُل ونونُه أصلية ، وقرأ ابن محيصن « وَاسْتَبرقَ » بوصل الهمزة وفتح القافِ غيرَ منونة . فقال ابن جني : هذا سهوٌ أو كالسهوِ » . قلت : كأنه زعم أنَّه مَنَعه الصرفَ ولا وجهَ لمنعِه ، لأنَّ شرطَ مَنْعِ الاسم الأعجمي أَنْ يكونَ عَلَماً وهذا اسمُ جنسٍ . وقد وجَّهها غيرُه على أنه جَعَله فعلاً ماضياً من البريق ، واستَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرد نحو : قَرَّ واستقرَّ . وقال الأهوازيُّ في « الإقناع » : وآستبرق بالوصلِ وفتحِ القاف حيث كان لا يَصْرِفُه » فظاهرُ هذا أنه اسمٌ ، وليس بفعلٍ وليس لمنعِه وجهٌ ، كما تقدَّم عن ابن جني ، وصاحب « اللوامح » لمَّا ذكر وَصْلَ الهمزةِ لم يَزِد على ذلك ، بل نَصَّ على بقائِه منصرفاً ولم يذكر فتح القاف أيضاً فقال : ابن محيصن في «وآستبرق» يوصل الهمزة في جميع القرآن ، فيجوز أنه حذف الهمزةَ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ ، ويجوز أنَّه جعله عربياً مِنْ بَرِق بَرِيقاً ، ووزنُه استفعل ، فلمَّا سُمِّي به عامَلَه معاملةَ الفعل في وَصْلِ الهمزةِ ، ومعاملةَ المتمكنةِ من الأسماء في الصرف والتنوين ، وأكثرُ التفاسيرِ على أنَّه عربية وليس بمستعربٍ ، دَخَل في كلامِهم فأعربوه » .

قوله : ﴿ مُتَّكِئِينَ ﴾ حال . والأرائِكُ : جمعُ أَرِيكَة وهي الأَسِرَّة بشرط أن تكونَ في الحِجالِ فإن لم تكنْ لم تُسَمَّ أريكَة . وقيل : الأرائِكُ : الفُرُش في الحِجال أيضاً . وقال الراغب . « الأَرِيكة : حَجَلَةٌ على سريرٍ ، وتسميتها بذلك : إمَّا لكونِها في الأرض مُتَّخَذَةً مِنْ أَراك ، أو مِنْ كونها مكاناً للإقامة من قولهم : أَرَكَ بالمكان أُرُوكاً ، وأصل الأُروك الإقامةُ على رَعْيِ الأراكِ ، ثم تُجُوِّز به في غيره من الإقامات » .

---

(١) البيت لعدي بن زيد تقدم وانظر ديوانه (١٢٧) ، وهو من شواهد الكتاب (٣٥٩/٤) ، المقتضب (٢٥١/١) ، المنصف (٣٣٨/١) .

(٢) تقدم .

(٣) البيت في البحر المحيط (٩٤/٦) ، الطبري (١٥٩/١٥) ، القرطبي (٣٩٧/١٠) ، روح المعاني (٢٧١/١٥) .

(٤) انظر البحر المحيط (٩٦/٤) .

وقرأ ابن محيصن « عَلَّرَائك » وذلك : أنَّه نَقَل حركةَ الهمزةِ إلى لامِ التعريف فالتقىٰ مِثْلان : لامُ « على » ـ فإنَّ ألفها حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين ـ ولامُ التعريف ، واعتدَّ بحركة النقل فأدغم اللامَ في اللامِ ، فصار اللفظُ كما ترى ، ومثلُه قولُ الشاعر :

٣١٨٩ ـ فما أصبحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ بريئةٌ ولا غيرُها إلا سليمانُ نالها[1]

يريد « على الأرض » . وقد تقدَّم قراءةٌ قريبةٌ مِن هذه أولَ البقرة : « بما أُنْزِلَّيْكَ » ، أي : أُنزِلَ إليك .

﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا ﴿٣٢﴾ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾

قوله : ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ .

قد تقدم أن ضَرَبَ مع الْمَثَلِ يجوز أن يتعدى لاثنين في سورة البقرة . وقال أبو البقاء : « التقدير : مثلاً مِثْلَ رجلين ، و « جَعَلْنَا » : تفسير لـ « مَثَلاً » فلا موضع له ، ويجوز أن يكون موضعه نصباً نعتاً لـ « رَجُلَيْنِ » ، كقولك : مَرَرْتُ برجلين ، جعل أحدُهما جَنَّةً . قوله : ﴿ وحَفَفْنَاهُمَا ﴾ يقال : حَفَّ بِالشَّيءِ طَافَ بِهِ من جميع جَوَانِبِهِ . قال النَّابِغَةُ :

٣١٩٠ ـ يَحُفُّهُ جانِباً نِيْقٍ وَتُتْبِعُهُ مِثْلُ الزُّجَاجَةِ لَمْ تَكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ[2]

وَحَفَّ بِهِ الْقَوْمُ : صَارُوا طائِفين بِجَوانِبِهِ ، وحَافَفْتُهُ وَحَفَفْتُهُ بِهِ : أي : جَعَلْتُه مَطِيفاً به .

قوله : ﴿ كِلْتَا ﴾ .

قد تقدم في السورة قبلها حكم «كِلْتَا»، وهي مبتدأ، و«آتَتْ»: خبرها، وجاء هنا على الكثير مراعاة للفظها دون معناها ، وقرأ عبد الله وكذلك هي في مصحفه « كِلَا الْجَنَّتَيْنِ » بالتذكير ، لأن التأنيث مجازي ، ثم قرأ : « آتَتْ » بالتأنيث اعتباراً بلفظة « الْجَنَّتَيْنِ » ، فهو نظير : « طَلَعَ الشَّمْسُ وَأَشْرَقَتْ » وروى الفراء عنه قراءة أخرى : « كُلُّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى أُكُلَه » أعاد الضمير على لفظ كُلٌّ . قوله :﴿وَفَجَّرْنَا﴾ العامة على التشديد ، وإنما كَانَ كذلك ، وهو نَهْرٌ واحد مبالغة فيه ، وقرأ يعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف ، وهي قراءة الأعمش في سورة القمر ، والتشديد هناك ، أظهر لقوله : « عُيُوناً » ، والعامة على فتح هاء : « نَهَرَ » ، وأبو السَّمال ، والفياض ، بسكونها .

وقوله : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ .

قد تقدم الكلام عليه في الأنعام مستوفى ، وتقدم أَنَّ الثُّمُرَ ـ بالضم ـ المال ، وقال ابن عباس : جَمِيعُ الْمَالِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَحَيوانٍ وغير ذلك ، قال النابغة :

---

(١) انظر البيت في البحر المحيط (٦/١٢٣) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/١٢٣) ، روح المعاني (١٥/٢٧٣) ،

٣١٩١ - مَـهْـلاً فِـدَاءً لَـكَ الأَقْـوَامُ كُـلُّهُـمُ وَمَـا أُثَـمِّـرُ مِـنْ مَـالٍ وَمِـنْ وَلَـدِ[١]

وقيل : هو الذَّهَبُ والفِضَّةُ خاصةً ، وقرأ أبو رجاء : « بِثَمْرِهِ » بفتحة وسكون قوله : ﴿ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ جملة حالية مبنية ، إذ لا يلزم من القول المحاورة ، إذ المحاورة مراجعة الكلام من حَارَ ، أي : رَجَعَ . قال تعالى : « إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ » ، وقال امرؤ القيس :

٣١٩٢ - وَمَـا الْمَـرْءُ إِلاَّ كَـالشِّـهَـابِ وَضَـوْئِـهِ يَحُـورُ رَمَـاداً بَعْـدَ إِذْ هُـوَ سَـاطِـعُ[٢]

ويجوز أن يكون حالاً من الفاعل ، أو من المفعول .

وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾

قوله : ﴿ جَنَّتَهُ ﴾ .

إنما أفرد بعد ذِكْر التثنية اكتفاء بالواحد للعلم بالحال . قال أبو البقاء : كما اكتفى بالواحد عن الجمع في قول الهذلي :

٣١٩٣ - فَـالْـعَـيْـنُ بَـعْـدَهُـمُ فَـإِنَّ حِـداقَـهـا سُـمِلَتْ بِـشَـوْكٍ فَهْـيَ عُـورٌ تَـدْمَـعُ[٣]

ولقائل أن يقول : إنما جاز ذلك ، لأن جمع التكسير يجري مجرى المؤنثة ، فالضمير في « سُمِلتْ » وفي « فَهْيَ » يعود على الحداق ، لا على حدقة واحدة كما يوهم . قال الزمخشري : فَإِنْ قُلْتَ ، لِمَ أفرد الجنة بعد التثنية ؟ قُلْتُ : معناه ودخل ما هو جنته ما له جنة غيرها ، بمعنى أنه ليس له نصيب في الجنة التي وعد المؤمنون ، فما ملكه في الدنيا هو جنته لا غير ، ولم يقصد الجنتين ولا واحدة منهما .

قال الشيخ[٤] : ولا يتصور ما قال ، لأَنَّ قوله : « ودخل جنته » إخبار من الله تعالى ، بأن هذا الكافر دخل جنته ، فلا بد أن قصد في الإخبار أنه دخل إحدى جنتيه ، إذ لا يمكن أن يدخلهما معاً في وقت واحد » . قُلْتُ : ومَن ادعى دخولهما في وقت واحد حتى يلزمه هذا المستحيل في البداية ، وأما قوله : ولم يقصد الجنتين ولا واحدة ، معناه لم يقصد تعيين مفرد ولا مثنى ، لا أنه لم يقصد الإخبار بالدخول . وقال أبو القاء : « إنما أُفْرِدَ ، لأنهما جميعاً ملكه ، فصارا كالشيء الواحد » . قوله : ﴿ وَهُوَ ظَالِمٌ ﴾ حال من فاعل « دَخَلَ » ، و « لِنَفْسِه » مفعول « ظَالِمٌ » واللام مزيدة فيه ، لكون العامل فرعاً . ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في « ظَالِمٌ » ، أي : وهو ظالم ، في حال كونه قائلاً ، ويجوز أن يكون مستأنفاً بياناً ، لسبب الظلم ، وهو الأحسن . قوله : « أَنْ تَبِيدَ » : أي تَهْلكَ . قال :

٣١٩٤ - فَـلَئِـنْ بَـادَ أَهْـلُهُ لَـبِـمَـا كَـانَ يُـوْهَـلُ[٥]

يقال : بَادَ يَبِيدُ بُيُوداً ، وَبَيْدُودةً ، مثل كَيْنُونَةٍ ، والعمل فيها معروف ، وهو أنه حذفت إحدى الياءين ، ووزنها فَيْعَلُولَةً .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت ليس لامرىء القيس بل هو للبيد بن ربيعة انظر ديوانه (٨٨) ، الهمع (١/١١٢) ، الدرر (١/٨٣) ، الأشموني (١/٢٢٩) ، اللسان «أحور» .

(٣) البيت في ديوان الهذليين (١/٣) ، التهذيب واللسان «حدق» .

(٤) انظر البحر المحيط (٥/١٢٥) .

(٥) البيت لعمرو بن أبي ربيعة انظر ديوانه (١٩٩) ، الهمع (٢/٤٢) ، الدرر (٢/٤٧) ، البحر (٦/١٢٣) .

وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴿٣٨﴾

قوله : ﴿ خَيْراً مِنْهَا ﴾ .

قرأ أبو عمرو والكوفيون «مِنْهَا» بالإفراد، نظراً إلى أقرب مذكور ، وهو قوله : « جَنَّتَهُ » وهي في مصاحف الْعِراق دون ميم ، والباقون « مِنْهُمَا » بالتثنية ، نظراً إلى الأصل في قوله : « جَنَّتَيْنِ » ، و « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » ، ورُسِمت في مصاحف الْحَرَمَيْنِ والشَّامِ بالميم ، وكل قد وافق رَسْمَ مُصْحَفِهِ .

قوله : ﴿ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾ .

النُّطْفَةُ في الأصل : الْقَطْرَةُ مِن الماءِ الصَّافي ، يقال : نَطَفَ يَنْطُفُ ، أي : قَطَرَ يَقْطُرُ . وفي الحديث : « فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَنْطِفُ » ، وفي رواية : « يَقْطُرُ » وهي مُفَسِّرةٌ ، وأطلق على الْمَنيِّ نُطْفَةً لشبهها بذلك . قوله : « رَجُلاً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه حال ، وجاز ذلك ، وإنْ كان غير منتقل ولا مشتق ، لأنه جاء بعد « سَوَّاكَ » إذ كان مِن الجائز أن يُسَوِّيَهُ غير رجل ، وهو كقولهم : « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

٣١٩٥ - وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ [1]

والثاني : أنه مفعول ثان لـ «سَوَّاكَ » لتضمنه معنى صَيَّرَكَ ، وجعلك ، وهو ظاهر قول الحوفي .

قوله : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ .

قرأ ابن عامر بإثبات الألف وصلاً ووقفاً ، والباقون بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً ، قالوقف وِفَاقٌ ، والأصل في هذه الكلمة : « لَكِنْ أَنَا » فنقل حركة همزة أنا اعتباطاً ، فالتقى مثلان فأدغم ، وليس بشيء لجري الأول على القواعد ، فالجماعة جَرَوا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف «أَنَا » وصلاً ، وإثباتها وقفاً ، وكان تقدم لك أن نافعاً يثبت ألف وصل قبل همزة مضمومة ، أو مكسورة ، أو مفتوحة بتفضيل مذكور في البقرة[2] ، وهنا لم يصادف همزة ، فهو على أصله أيضاً ، ولو أثبت الألف هنا لكان أقرب من إثبات غيره ، لأنه أثبتها في الوصل في الجملة ، وأما ابن عامر فإنه خَرَج عن أصله بالجملة ، إذ لبس من إثبات هذه الألف وصلاً في موضع « ما » ، وإنما اتبع الرسم ، وقد تقدم أنها لغة تَميم أيضاً ، وإعراب ذلك أن تكون « أَنَا » مبتدأ و « هُوَ » مبتدأ ثانٍ ، وهو ضمير الشأن ، و « اللَّهُ » مبتدأ ثالث ، و « رَبِّي » خبر الثالث . والثالث وخبره الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول ، والرابط بين الأول وبين خبره « الياء » في « رَبِّي » ، ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من « هُوَ » أو نعتاً ، أو بياناً ، إذا جعل « هُوَ » عائداً على ما تقدم من قوله :

---

(١) البيت لرجل من بني بلقيس خباب بن بلقيس انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١/ ٢٧٠) ، الخزانة (٩/ ٤٨٨) ، شرح ابن عقيل (١/ ٦٢٦) ، الأشموني (٢/ ١٧٠) .

(٢) انظر آية ، رقم (٢٥٨) .

« الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ » لا على أنه ضمير الشأن ، وإنْ كان أبو البقاء أطلق ذلك وليس بالبيِّن ، وخرَّجه الفارسي على وَجْهٍ غريب ، وهو أن يكون « لَكِنّا » لَكِنّ واسمها وهو « نَا » ، والأصل : لَكِنَّنا ، فحذف إحدى النونات ، نحو : « إنَّا نَحْنُ » ، وكان حق التركيب أن يكون « رَبِّنَا وَلَا نُشْرِكُ بِرَبِّنَا » ولكنه اعتبر المعنى ، فأفرد ، وهو غريب جداً . وقرأ أبو عمرو : « لكنه » بهاء السكت ، وقفاً ، لأن القصد بيان حركة نون « أنا » فتارة تبين بالألف وتارة بهاء السكت ، عن حاتم الطائي : « هكذا فردى أنه » . وقال ابن عطية : « عن أبي عمرو ، روى عنه هارون : « لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ » بضمير لحق « لَكِنَّ » . قُلْتُ وظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت ، بل تكون الهاء ضميراً اسماً لـ « لَكِنَّ » ، وما بعدها الخبر ، ويجوز أن يكن « هُوَ » مبتدأ وما بعده خبره ، و « هُو » وخبره « لَكِنّ » . ويجوز أن يكون تأكيداً ، وأن يكون فصلاً ، ولا يجوز أن يكون ضمير شأن ، لأنه حينئذ لا عائد على اسم « لَكِنَّ » من هذه الجملة الواقعة خبراً ، وأما في قراءة العامة فلا يجوز أن تكون « لَكِنّ » مشددة عاملة ، لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع ، وقرأ عبد الله : « لَكِنَّ أَنَا هُوَ » على الأصل من غير نقل ولا إدغام ، وروى عنه ابن خالويه : « لَكِنّ هُوَ اللَّهُ » بغير « أَنَا » وقرىء أيضاً : لَكِنَّنَا » ، وقال الزمخشري : « وحسَّن ذلك إثبات الألف في الوصل ، وقوع الألف عوضاً من حذف الهمزة » ونحوه ، يعني : إدغام نون « لَكِنَّ » في نون « نَا » بعد حذف الهمزة قوله :

٣١٩٦ - وَتَـرْمِينَنِي بِـالـطَّرْفِ ، أَيْ أَنْتَ مُـذْنِبٌ ... وَتَـقْـلِيْـنَـنِـي ، لَـكِـنَّ إيَّـاكِ لَا أَقْـلِي[1]

الأصل : لَكِنّ أنا ، فنقل وحذف وأدغم .

قال الشيخ[2] : ولا يتعين ما قاله في البيت لجواز أَنْ يكون التقدير : لكنني ، فحذف اسم لَكِنَّ ، وحذفه لدليل كثير ، وعليه :

٣١٩٧ - فَـلَوْ كُنْتَ ضَبِّـيـاً عَـرَفْـتَ قَـرَابَتِي ... وَلَـكِـنَّ زَنْـجِـيٌّ عَـظِـيمُ الْـمَـشَـافِـرِ[3]

أي : ولكنك ، وكذا هنا : ولكنني إياك . قلت : لم يدعِ الزمخشري تعيُّنَ ذلك في البيت حتى يَرُدَّ عليه بما ذكره .

ويَقْرُبُ مِنْ هذا ما خَرَّجه البصريون في بيتٍ استدل به الكوفيون عليهم في جوازِ دخولِ لامِ الابتداء في خبر « لكنَّ » وهو :

٣١٩٨ - .... ولـكـنَّـنـي مِـنْ حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ[4]

فأدخل اللام في خبر « لَكِنَّ » ، وخرَّجه البصريون على أن الأصل : وَلَكِنْ إنّي من حبها ، ثم نقل حركة الهمزة « إنّي » إلى نون « لَكِنّ » ، بعد حذف الهمزة ، وأدغم على ما تقدم ، فلم تدخل اللام إلَّا في خبر « إنَّ » ، هذا على تقدير تسليم صحة الرواية ، وإلا فقالوا : إنَّ البيت مصنوع ولا يعرف له قائل والاستدراك من قوله : « أَكَفَرْتَ » كأنه قال

---

(١) البيت في شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٤٠) ، المغني (١/٧٦) ، شواهد المغني (٨٣) ، الهمع (١/١٤٨) ، الدرر (١/٢٠٧) ، معاني الفراء (٢/١٤٤) ، البحر المحيط (٦/١٢٨) ، القرطبي (١٠/٤٠٥) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٢٨) .

(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه (٤٨١) ، الكتاب (١/٢٨٢) ، المحتسب (٢/١٨٢) ، الخزانة (٤/٣٧٨) ، ابن يعيش (٨/٨١) .

(٤) انظر ابن يعيش (٨/٦٢) ، الهمع (١/١٤٠) ، الدرر (١/١١٦) ، العين (٢/٢٤٧) ، الإنصاف (٢٠٩) ، الخزانة (٤/٣٤٣) ، وقال فيها : لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير .

لأخيه : أنت كافر ، لأنه استفهام تقديره : لَكِنَّني أَنَا مؤمن نحو قولك : زيدٌ غَائِبٌ ، لكن عمراً حَاضِرٌ » . لأنه قد يتوهم غيبة عمر أيضاً .

وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٠﴾ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴿٤١﴾ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّىٓ أَحَدًا ﴿٤٢﴾ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ﴿٤٣﴾

قوله : ﴿ **وَلَوْلاَ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ** ﴾ .

لَوْلاَ : تحضيضية داخلة على « قُلْتَ » ، و « إذ دَخَلْتَ » منصوب بـ « قُلْتَ » ، فصل به بين « لَوْلاَ » وما دخلت عليه ، ولم يبال بذلك ، لأنه ليس بأجنبي ، وقد عَرَفْتَ أَنّ حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ .

قوله : ﴿ **مَا شَاءَ اللَّهُ** ﴾ يجوز في « ما » وجهان :

أحدهما : أن تكون شرطية ، فتكون في محل نصب مفعولاً مقدماً ، وجوباً لـ « شَاءَ » ، أي : شيء شاء الله ، والجواب محذوف ، أي : ما شاء الله كان ووقع .

والثاني : أنها موصولة ، بمعنى الذي ، وفيها حينئذ وجهان :

أحدهما : أن تكون مبتدأة ، وخبرها محذوف ، أي : الذي شاءه الله كائن وواقع .

والثاني : أنها خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : الأمر الذي شاء الله ، وعلى كل تقدير فهذه الجملة في محل نصب بالقول . قوله : ﴿ **إِلاَّ بِاللَّهِ** ﴾ خبر « لاَ » التبرئة ، والجملة أيضاً منصوبة بالقول ، أي : لولا قلت هاتين الجملتين .

قوله : ﴿**إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ**﴾ ، يجوز في « أَنَا » وجهان :

أحدهما : أن يكون مؤكداً لياء المتكلم .

الثاني : أن ضمير الفصل بين المفعولين ، و « أَقَلَّ » مفعول ثانٍ ، أو حال بحسب الوجهين في الرؤية ، هل هي بصرية ، أو علمية ؟ إلا أنك إذا جعلتها بصرية ، تعين في « أنا » أن تكون توكيداً ، لا فصلاً ، لأَنَّ شرطه : أن يقع بين مبتدأ وخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر . وقرأ عيسى بن عمر « أَقَلُّ » ، بالرفع ، ويتعين أن يكون « أَنَا » مبتدأ ، و « أَقَلُّ » خبره ، والجملة إما في موضع المفعول الثاني ، وإما في موضع الحال على ما تقدم في الرؤية . و ﴿ **مَالاً وَوَلَداً** ﴾ تمييز ، وجواب الشرط قوله : ﴿ **فَعَسَى رَبِّي** ﴾ .

قوله : ﴿ **حُسْبَاناً** ﴾ .

الْحُسْبَانُ : مصدر حَسَبَ الشَّيْءَ يَحْسُبُه ، أي : أَحْصَاهُ . قال الزجاج : « أي عذابُ حُسْبَانٍ ، أي : حِسَاب ما كَسَبَتْ يَدَاكَ ، وهو حسنٌ . وقال الراغب : « قِيلَ معناه : ناراً وعَذَاباً ، وإنما هو في الحقيقة ما يُحَاسَبُ عليه ، فيُجَازَى بِحَسَبِهِ » . وهذا موافق لما قاله أبو إسحاق ، والزمخشري ، نحا إليه أيضاً ، فقال : « والْحُسْبَانُ مصدر كالغُفْرَانِ

والْبُطْلانِ بمعنى : الْحِسَابِ ، أي : مِقْداراً حَسَبَهُ اللَّهُ وَقَدَّرَهُ ، وهو الْحُكْمُ بِتَخْرِيبِهَا » . وقيل : هو جمع حُسْبَانَةٍ ، وهو السَّهْمُ . وفي التفسير : أنها قِطَعٌ من نَارٍ ، وفيه : هي الصَّوَاعِقُ .

قوله : ﴿ أَوْ يُصْبِحَ ﴾ عطف على « وَيُرْسِلَ » .

قال الشيخ[1] : و« أَوْيُصْبِحَ » عطف على قوله : « وَيُرْسِلَ »، لأَنَّ غُرُورَ الماءِ لا يتسبب عن الآفة السماوية ، إلَّا إنْ عَنى بالْحُسْبَانِ الْقَضَاءُ الإلَهيّ ، فحينئذ يتسبب عن إصباح الجنة صعيداً زَلَقاً ، أو بإصباح مائها غَوراً » والزَّلَفُ ، والْغَوْرُ في الأصل مصدران وصف بهما مبالغة ، والعامة على فتح الغين : غَارَ الْماءُ يَغُورُ غَوْراً : غَاضَ وَذَهَبَ في الأرضِ وقرأ البُرْجُمِيّ : بضم العين لغة في المصدر ، وقرأت طائفة : « غُرُوراً » بضم الغين والهمزة ، وواو ساكنة ، وهو مصدر أيضاً ، يقال : غَارع الْمَاءُ غُؤُوراً ، مثل : جَلَسَ جُلُوساً .

قوله : ﴿ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ .

قرىء : « تَقَلَّبَ كَفَّاهُ » . و « أَصْبَحَ » يجوز أن تكون على بابها ، وأن تكون بمعنى : صَارَ ، وهذا كناية عن النَّدَم ، لأَنَّ النَّادِمَ يفعل ذلك . قوله : ﴿ عَلَى مَا أَنْفَقَ ﴾ يجوز أن تتعلق بـ « يُقَلِّبُ » ، وإنما عُدِّيَ بـ « عَلَى » ، لأنه ضُمِّنَ معنى : يَنْدَم ، لأَنَّ النادمَ يفعل ذلك . و « فِيهَا » أي : في عِمَارَتِهَا ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف ، على أنه حال من فاعل « يُقَلِّبُ »، مُتَحَسِّراً كذا قدَّره أبو البقاء . وهو تفسير معنى ، والتقدير الصناعي إنما هو كون مطلق . قوله : « وَيَقُولُ » يجوز أن يكون حالاً .

قوله : ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ ﴾ .

قرأ الأخوان : « يَكُنْ » بالياء من تحت ، والباقون من فوق ، وهما واضحتان ، إذ التأنيث مجازي ، وحسن التذكير للفصل . قوله : ﴿ يَنْصُرُونَهُ ﴾ يجوز أن تكون هذه الجملة خبراً ، وهو الظاهر ، وأن تكون حالية ، والخبر الجار المتقدم ، وسوّغ مجيء الحال من النكرة تقدم النفي ، ويجوز أن تكون صفة لـ « فِئَةٌ » إذَا جعلنا الخبر الجار . وقال : « يَنْصُرُونَهُ » حَمْلاً على معنى « فِئَةٌ » ، لأنهم في قوة القوم والناس ، ولو حَمَلَ على لفظها لأفرد ، كقوله تعالى : ﴿ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾[2] وقرأ ابن عبلة : « تَنْصُرُهُ » على اللفظ . قال أبو البقاء : ولو كان « تَنْصُرُهُ » لكان على اللفظ . قُلْتُ : قد قرىء بذلك كما عَرَفْتَ .

هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴿٤٤﴾ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا ﴿٤٥﴾ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴿٤٦﴾ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾

قوله : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ﴾ .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٢٩) .

(٢) سورة آل عمران آية ، (١٣) .

يجوز أن يكون الكلام على قوله : « مُنْتَصِراً » وهذه جملة منقطعة عما قبلها ، وعلى هذا فيجوز في الكلام أوجه :

أحدها : أن يكون « هُنَالِكَ الْوَلاَيَة » مقدَّراً بجملة فعلية ، « الْوَلاَيَة » فاعل بالظرف قبلها ، أي : استقرت الولاية لله . و « للَّهِ » متعلق بالاستقرار ، أو بنفس الظرف ، لقيامه مقام العامل ، أو بنفس الولاية ، أو بمحذوف على أنه حال من « الْوَلاَيَة » وهذا إنما يتأتى على رأي الأخفش من حيث إنَّ الظرف رفع الفاعل من غير اعتماده .

والثاني : أن يكون « هُنَالِكَ » منصوباً على الظرف ، متعلقاً بخبر الولاية ، وهو « للَّه » أو بما تعلق به ، أو بمحذوف على أنه حال منها ، والعامل : الاستقرار في « للَّهِ » ، عِنْدَ مَنْ يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي ، أو يتعلق بنفس الولاية .

والثالث : أن يجعل « هُنَالِكَ » هو الخبر ، و « للَّهِ » فضله ، والعامل فيه ما تقدم في الوجه الأول ، ويجوز أنْ يكون « هُنَالِكَ » من تتمة ما قبلها ، فلم يتم الكلام دونه ، وهو معمول لـ « مُنْتَصِراً » ، أي : وما كان منتصراً في الدار الآخرة ، و « هُنَالِكَ » إشارة إليها ، وإليه نحا أبو إسحاق . وعلى هذا فيكون الوقف على « هُنَالِكَ » تاماً ، والابتداء بقوله : « الْوَلاَيَةُ للَّهِ » فتكون جملة من مبتدأ وخبر . والظاهر في « هُنَالِكَ » أنه على موضوعه من ظرفية المكان ، كما تقدم معناه ، وتقدم أنَّ الآخوين يقرآن : الْوِلاَيَة بالكسر ، والفرق بينهما وبين قراءة الباقين بالفتح في سورة الأنفال فلا معنى لإعادته . وحكي عن أبي عمرو ، والأصمعي أَنَّ كسر الواو هنا لَحْنٌ ، قالا : لأَنَّ فِعَالَةَ إنما يجيء فيما كان صنعه ، أو معنى متقلداً ، وليس هناك توالي أمور . قوله : ﴿ **الْحَقِّ** ﴾ قرأ أبو عمرو ، والكسائي برفع « الْحَقُّ » والباقون بجره ، فالرفع من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه صفة للولاية .

الثاني : أنه خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو ما أوحيناه إليك .

الثالث : أنه مبتدأ ، وخبره مضمر ، أي : الحق ذلك وهو ما قلناه ، والجر على أنه صفة للجلالة الكريمة ، وقرأ زيد بن علي ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد ، ويعقوب : « الْحَقَّ » نصباً على المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقولك : « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ الحقَّ لاَ الْبَاطِلَ » . قوله : ﴿ **عُقْباً** ﴾ قرأ عاصم وحمزة بسكون القاف ، والباقون بضمها ، فقيل : لغتان كالْقُدْسِ والْقُدُسِ . وقيل : الأصل الضم والسكون تخفيف ، وقيل : بالعكس ، كالْعُسْرِ والْيُسْرِ ، وهو عكس معهود في اللغة ، ونصبها ونصب « ثَواباً » ، و « أَمَلاً » على التمييز ، لأفعل التفضيل قبلها . ونقل الزمخشري : أنَّه قرىء : « عُقْبَى » بالألف ، وهي مصدر أيضاً كـ « بُشْرَى » ، وَتُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ .

قوله : ﴿ **كَمَاءٍ** ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، فقدَّره ابن عطية : هي ، أي : الحياة الدنيا .

والثاني : أنه متعلق بمعنى المصدر ، أي : ضرباً كَمَاءٍ ، قاله الحوفي . وهذا بناء منهما على أن « ضَرَبَ » هذه متعدية لواحد فقط .

والثالث : أنه في موضع المفعول الثاني لـ « اضْرِبْ » ، لأنها بمعنى صيِّر ، وقد تقدم[١] .

قال الشيخ[٢] : ـ بعدما نقل قَوْلي ابن عطية ، والحوفي ـ : « وأقول : إنَّ « كَمَاءٍ » في موضع المفعول الثاني ، لقوله : « واضْرِبْ » ، أي : وصيِّر لهم مثل الحياة ، أي : صفتها شبه ماء » . قُلْتُ : وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء . و « أَنْزَلْنَاهُ » صفة لـ « مَاءٍ » قوله : ﴿ **فاخْتَلَطَ بِهِ** ﴾ ، يجوز في هذه الباء وجهان :

أحدهما : أن تكون سببية .

والثاني : أن تكون معدية . قال الزمخشري : « فالتف بسببه ، وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً ، وقيل : تجمع الماء في النبات حتى رَوِيَ به وَرَفَّ رَفِيفاً ، وكان حقُّ اللفظ على هذا التفسير : فاختلط بنبات الأرض . ووجه حجته أنَّ كُلَّ مختلطين موصوف كل واحد منهما بصفة الآخر » . قوله : « فَأَصْبَحَ هَشِيماً » ، أَصْبَحَ : يجوز أن تكون على بابها ، فإنَّ أكثر ما يَطْرُقُ من الآفات صَبَاحاً ، كقوله : « فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ » ويجوز أنْ يكون بمعنى : صَارَ مِنْ غير تقييد بِصَبَاحٍ ، كقوله :

٣١٩٩ ـ أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ أَمْلِكُ رأْسَ الْبَعِيرِ إنْ نَفَرَا[٣]

والهشيم : واحد هشيمة ، وهو اليابس . وقال الزجاج ، وابن قتيبة : كُلُّ مَا كَانَ رَطِباً فَيَبِسَ ، وَمِنْهُ : « كَهَشِيْمِ الْمُحْتَظِرِ » ، ومنه : هَشَّمَتُ : ألفَتُّ ، ويقال : هَشَّمَ الْثَّرِيدَ إذا فَتَّهُ . قوله : « تَذْرُوهُ » صفة لـ « هَشِيماً » ، والذَّرو : التَّفْرِيقُ ، وقيل : الرَّفعُ ، والعامة : « تَذْرُوهُ » بالواو ، وقرأ عبد الله : « تَذْرِيه » من الذَّري ، ففي لامه لغتان ، الواو والياء ، وقرأ ابن عباس : « تُذْرِيهِ » بضم التاء ، من الإذراء ، وهذه تحتمل أن تكون من الذَّرو ، وأن تكون من الذَّرْيِ . والعامة على : « الرِّيَاحُ » جمعاً ، وزيد بن علي ، والحسن ، والنخعي في آخرين : « الرِّيحُ » بالإفراد .

قوله : ﴿ **زِينَةُ الْحَيَاةِ** ﴾ .

إنما أفرد « زِينَةُ » ، وإن كانت خبراً عن شيئين ، لأنهما مصدر ، والتقدير : ذَرُواْ زِينَة ، إذ جُعِلاَ نفس المصدر مبالغة إذْ بهما تحصل الزينة ، أو بمعنى : مزينين ، وقرىء شاذاً « يْنَتَا الْحَيَاةِ » على التثنية ، وسقطت ألفها لفظاً ، لالتقاء الساكنين ، فيتوهم أنه قرىء بنصب « زِينَةَ الْحَيَاةِ » .

قوله : ﴿ **وَيَومَ نُسَيِّرُ** ﴾ .

يَوْمَ : منصوب بقول مضمر بعده ، تقديره : نقول لهم يوم نسير الجبال ، لقد جئتمونا ، وقيل : بإضمار اذكر ، وقيل : هو معطوف على « عِنْدَ رَبِّكَ » ، فيكون معمولاً لقوله : « خَيْرٌ » ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، بضم التاء ، وفتح الياء ، مبنياً للمفعول « الْجِبَالُ » بالرفع ، لقيامه مقام الفاعل ، وحذف الفاعل للعلم به ، وهو الله ، أو من يأمره من الملائكة ، وهذه القراءة موافقة لما اتفق عليه في قوله : ﴿ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ ﴾ ، ويؤيدها قراءة عبد الله : « وَسَيَّرْتُ الْجِبَالَ » بالنصب على المفعول به . وهذه القراءة مناسبة لما بعدها من قوله : ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ ﴾ . وقرأ الحسن كقراءة ابن كثير ، ومن ذكر معه ، إلاَّ أنه بالياء من تحت ، لأنَّ التأنيث مجازي ، وقرأ ابن محيصن ،

---

(١) انظر سورة البقرة آية ، (٢٦) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٣٣) .
(٣) تقدم .

ورواها عنه محبوب ، عن أبي عمرو بفتح التاء من فوق ساكن الياء من : سَارَتْ تَسيرُ ، و « الْجِبَالُ » بالرفع على الفاعلية . قوله : ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً ﴾ حال ، إذ الرؤية بَصَرية ، وقرأ عيسى « وَتُرَى الأَرْضُ » مبنياً للمفعول ، و « الأَرْضُ » قائمة مقام الفاعل . قوله : « وَحَشَرْنَاهُمْ » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ماضٍ مراد به المستقبل . أي : ونحشرهم وكذلك « وَعُرِضُواْ » ـ « وَوُضِعَ الْكِتَابُ » .

والثاني : أن تكون الواو للحال ، والجملة في محل النصب ، أي : نفعل التسيير في حال حشرهم ، ليشاهدوا تلك الأهوال .

والثالث : قال الزمشخري : « فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ جِيءَ بـ « حَشَرْنَاهُمْ » ماضياً ، بعد «نُسَيِّرُ» ـ «وَتَرى» ؟ قُلْتُ : للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير ، وقبل البروز ، ليعاينوا تلك الأهوال العظائم ، كأنه قيل : وحشرناهم قبل ذلك .

قال الشيخ[1] : « والأولى أن تكون الواو للحال » . فذكر نَحْواً ممَّا قَدَّمْتُهُ . قوله : « فَلَمْ نُغَادِرْ » عطف على « حَشَرْنَاهُمْ » ، فإنه ماضٍ معنى ، والْمُغَادَرَةُ ـ هنا ـ بمعنى الْغَدْرِ ، وهو التَّركُ ، أي : فلم يُتْرَكْ ، والْمُفَاعَلَةُ ـ هنا ـ ليس فيها مشاركة ، وسُمِّي الْغَدْرُ غَدْراً ، لأَنَّ به تَرْكَ الْوَفَاءِ ، وغَدِيرُ الْمَاءِ من ذلك ، لأن السَّيْلَ غَادَرَهُ ، أي : تَرَكَهُ ، فلم يجئه ، أو تَرِكَ وفيه الماءُ ، ويجمع على غُدُرٍ وغُدْرَانٍ ، كـ « رُغُفٍ ، ورُغْفَانٍ » ، واسْتَغْدَرَ الْغَدِيرُ ، صَارَ فيه الماءُ ، والْغَدِيرَةُ : الشَّعَرُ الَّذِي نَزَلَ حتَّى طَالَ ، والجمع غَدَائِرُ ، قال امرؤ القيس :

٣٢٠٠ ـ غَـدَائِـرَهُ مُـسْـتَـشْـزِرَاتٌ إلـى الْـعُـلَا ..... [2]

وقرأ قتادة : « فَلَمْ تُغَادِرْ » بالتاء من فوق ، والفاعل ضمير الأرض ، أو القدرة المفهومة من السياق ، وأَبَان : «يُغَادِرْ» مبنياً للمفعول ، « أَحَدٌ » بالرفع ، والضَّحاكُ : « نُغْدِرْ » بضم النون ، وسكون الغين ، وكسر الدال ، من أَغْدَرَ ، بمعنى : غَدَرَ .

وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ۖ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ ۞ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ۖ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٣٤) .

(٢) صدر بيت وعجزه :

..... تـضـل الـعـقـاص من مـثنى ومـرسـل

انظر ديوانه ، شرح القصائد العشر (٩٣) ، التصريح (٢/٣٧١) ، مغاهد التنصيص (١/٨) ، التهذيب واللسان «عقص» .

قوله : ﴿ صَفّاً ﴾ .

حال من مرفوع « عُرِضُوا » وأصله المصدرية ، يقال منه : صَفَّ يَصُفُّ ، ثم يطلق على الجماعة المُصْطَفِّينَ . واختلف ـ هنا ـ في « صَفّاً » هل هو مفرد وقع موقع الجمع ، إذ المرادُ صُفُوفاً ، ويدلُّ عليه الحديث الصحيح : « يَجْمَعُ اللَّهُ الأَوَّلِينَ والآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ صُفُوفاً » ، وفي حديث آخر : «أَهْلُ الْجَنَّةِ مَائَةٌ وعِشْرُونَ صَفّاً » . وقال ﴿يَقُومُ الرُّوحُ والْمَلائِكَةُ صَفّاً﴾[1] ، يريد : صَفّاً صفاً ، ومثله : قوله في موضع : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[2] ، وقال : ﴿ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلائِكَةُ صَفّاً ﴾[3] . يريد : صَفّاً صَفّاً بدليل الآية الأخرى ، فكذلك هنا . وقيل : « بل كُلَّ الخلائق يكونون صَفّاً واحِداً ، وهو أبلغ في القدرة ، وأما الحديثان فيحملان على اختلاف أحوال ، لأنه يوم طويل كما شهد له بقوله : ﴿ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ . فتارة يكونون فيه صفّاً واحداً ، وتارة صُفُوفاً . قوله : ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ على إضمار قولٍ أي : وقلنا لهم كَيْتَ وَكَيْتَ ، وتقدم أَنَّ هذا القول هو العامل في : « يَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ » ، ويجوز أن يضمر هذا القول حالاً من مرفوع « عُرِضُوا » ، أي : عرضوا مَقُولاً لهم كَذَا . قوله : ﴿ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ أي : مجيئاً مشبهاً لخلقكم الأول حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً ، لا مَالَ ولا وَلَدَ مَعَكُمْ . وقال الزمخشري : « لقد بعثناكم كما أنشأناكم أول مرة » ، فعلى هذين التقديرين يكون نعتاً للمصدر المحذوف ، وعلى رأي سيبويه[4] يكون حالاً من ضميره . قوله : ﴿ أَنْ لَنْ نَجْعَلَ ﴾ أَنْ : هي المخففة من الثقيلة ، وفصل بينها وبين خبرها ، لكونه جملة فعلية منصرفة غير دعاء بحرف النفي . و « لَكُمْ » يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً للجعل بمعنى التصيير . و « مَوْعِداً » هو الأول ، ويجوز أنْ يكون مُعلَّقاً بـ « الْجَعْلِ » ، أو يكون حالاً من « مَوْعِدَاً » إذا لَمْ يُجْعَلْ الْجَعْلُ تَصْيِيراً ، بل بمعنى مُجَرد الإيجاد ، و « بَلْ » في قوله : « بَلْ زَعَمْتُمْ » لمجرد الانتقال من غير إبطال .

قوله : ﴿ وَوُضِعَ الْكِتَابُ ﴾ .

العامة على بنائه للمفعول ، وزيد بن علي ببنائه للفاعل ، وهو الله ، أو الملك ، و « الْكِتَابُ » منصوب مفعولاً به ، و « الْكِتَابُ » جنس للكُتُبِ ، إذ من المعلوم أَنَّ لِكُلِّ إنسانٍ كِتَاباً يَخُصُّهُ . وقد تقدم الوقف على « مَا لِهَذَا الْكِتَابِ » وكيف فُصِلَتْ لاَمُ الجرِّ من مجرورها خطأً في سورة النساء ، عند قوله : ﴿ فَمَالِ هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ . . . ﴾[5] الآية . و « ﴿ لاَ يُغَادِرُ ﴾ جملة حالية من « الْكِتَابِ » ، والعامل الجَار والمجرور ، لقيامه مقام الفعل ، أو الاستقرار الذي تعلَّق بِهِ الجار .

قوله : ﴿ إِلاَّ أَحْصَاهَا ﴾ في محل نصب نعتاً لـ « صَغِيرَةً ، وَكَبِيرَةً » ، ويجوز أن تكون الجملة في موضع المفعول الثاني ، لأَنَّ « يُغَادِرُ » بمعنى : يَتْرُكُ ، ويَتْرُكُ قد يتعدى لاثنين كقوله :

٣٢٠١ ـ ..... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبِ

في أحد الوجهين .

---

(١) سورة النبأ آية ، (٣٨) .
(٢) سورة الفجر آية ، (٢٢) .
(٣) سورة النبأ آية ، (٣٨) .
(٤) انظر الكتاب (١/٢٢٦) .
(٥) انظر آية ، (٧٨) .

قوله : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ﴾ .

أي : اذكر قوله : ﴿ كَانَ مِنَ الْجِنِّ ﴾ فيه وجهان :

أظهرهما : أنَّه استئناف يفيد التعليل جواباً لسؤال مقدر .

والثاني : أنَّ الجملة حالية ، « وَقَدْ » معه مُرَادَةٌ . قاله أبو البقاء ، وليس بالْجَليِّ . قوله : ﴿فَفَسَقَ﴾ السببية في الفاء ظاهرة تسبب عن كونه من الجن والفسق . وقال أبو البقاء : إنما أدخل الفاء ـ هنا ـ لأن المعنى إلاَّ إبْلِيسُ امتنع فَفَسَقَ . قُلْتُ : إنْ عَنى أَنَّ قوله : « كَانَ مِنَ الْجِنِّ » وُضِعَ مَوْضِعَ قوله : امتنع ، فيحتمل مع بعده ، وإنْ عَنى أنه حذف فعل عطف عليه هذا ، فليس بصحيح الاستغناء عنه . قوله : ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ عَنْ : على بابها من المجاورة ، وهي متعلقة بـ « فَسَقَ » ، أي : خرج مجاوزاً أمر ربه ، وقيل : هي بمعنى الباء ، أي : بسبب أمره ، فإنه فعَّال لِمَا يُريدُ قوله :﴿وَذُرِّيَّتَهُ﴾ يجوز في الواو أن تكون عاطفة ـ وهو الظاهر ـ ، وأن تكون بمعنى « مَعَ » و « مِنْ دُونِي » ، يجوز تعلقه بالإتخاذ ، أو بمحذوف على أنه صفة لـ « أَوْلِيَاءَ » . . قوله : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ جملة حالية ، من مفعول الإتخاذ ، أو فاعله ، لأن فيها مصححاً لكل من الوجهين ، وهو الرابط . قوله: ﴿بِئْسَ﴾ فاعلها مفسَّر بتمييزه ، والمخصوص بالذم محذوف ، تقديره : بئس البدل إبليس وذريته ، و « لِلظَّالِمِينَ » متعلق بمحذوف حالاً ، من « بَدَلاً » ، وقيل : يتعلق بفعل الذَّمِ .

قوله : ﴿ مَا أَشْهَدْتُهُمْ ﴾ .

أي : إبليس وذريته ، أو ما أشهدت الملائكة ، فكيف تعبدونهم ، أو ما أشهدت الكفار ، فكيف ينسبون إلى ما لا يليق بجلالي ، أو ما أشهدت جميع الخلق ، وقرأ أبو جعفر ، وشيبة ، والسختياني في آخرين : « مَا أَشْهَدْنَاهُمْ » على التعظيم . قوله : ﴿ وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ ﴾ وضع الظاهر موضع المضمر ، إذ المراد بـ « الْمُضِلِّينَ » مَنْ نَفى عنهم إشهاد خلق السماوات ، وإنما نبَّه بذلك على وصفهم القبيح . وقرأ العامة : « كُنْتُ » بضم التاء إخباراً عنه تعالى ، وقرأ الحسن ، والجحدري ، وأبو جعفر : بفتحها خطاباً لنبينا محمد ـ ﷺ ـ ، وقرأ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : « مُتَّخِذاً الْمُضِلِّينَ » نَوَّن اسم الفاعل ، ونصب به ، إذ المراد به الحال أو الاستقبال ، في سَبُعٍ ، وَرَجُلٍ » . وقرأ عيسى « عضْداً » بفتح العين ، وسكون الضاد ، وهو تخفيف سائغ كقول تَمِيمٍ : سَبْعٌ ، وَرَجْلٌ » . وقرأ الحسن : « عُضْداً » بالضم والسكون ، وذلك أنه نقل حركة الضاد إلى العين ، بعد سَلْب العين حركتها ، وعنه أيضاً : « عَضَداً » بفتحتين ، و « عُضُداً » بضمتين ، والضَّحاكُ « عِضَداً » بكسر العين ، وفتح الضاد ، وهذه لغات في هذا الحرفِ ، والْعَضُدُ من الإنسان وغيره معروف ، ويُعبِّر به عن الْعَونِ والنَّصِيرِ ، فيقال : فُلانٌ عَضُدِي ، ومنه : « سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ » ، أي : سنقوي نُصْرَتَكَ ومَعُونَتَكَ .

وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا۟ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا ﴿٥٢﴾ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا۟ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴿٥٣﴾ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ

وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ ۖ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا ﴿٥٦﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِىَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓا۟ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا ﴿٥٨﴾

قوله : ﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ ﴾ .

معمول لـ « اذكر » ، أي : ويوم يقول : يجري كَيْتَ وكَيْتَ . وقرأ حمزة : « نَقُولُ » بنون العظمة مراعاة للتكلم في قوله : « مَا أَشْهَدتُّهُمْ . . . » إلى آخره ، والباقون بياء الغيبة تقدم اسمه الشريف الظاهر . قوله : ﴿ مَوْبِقاً ﴾ مفعول أول للجعل ، والثاني : الظرف المقدم ، ويجوز أن تكون متعدية لواحد ، فيتعلق الظرف بالجعل ، أو بمحذوف على الحال من « مَوْبِقاً » . والْمَوْبِقُ : الْمَهلِكُ ، يُقالُ وَبِقَ يَوْبِقُ وَبَقاً ، أي : هَلَكَ ، وَوَبَقَ يَبِقُ وُبُوقاً أيضاً : هَلَكَ وَأَوْبَقَهُ : ذَلَّلَهُ . وعن الفراء : جَعَلَ اللَّهُ تَوَاصُلَهُمْ هَلاَكاً » . فجعل الْبَيْنَ بمعنى الْوَصْلِ ، وليس بظرف ، كقوله « لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ » في وَجْهٍ ، وعلى هَذَا فيكون « بَيْنَهُمْ » مفعولاً أول ، و « مَوْبِقاً » مفعولاً ثانياً ، والْمَوْبِقُ ـ هنا ـ : يجوز أن يكون مصدراً وهو الظاهر ، ويجوز أن يكون مَكَاناً .

قوله : ﴿ مَصْرِفاً ﴾ .

الْمَصْرِفُ : الْمَعْدِلُ . قال الْهَذْلِيُّ :

٣٢٠٢ - أَزُهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ مَصْرِفِ أَمْ لاَ خُلُودَ لِبَاذِلٍ مُتَكَلِّفِ[1]

والْمَصْرِفُ : يجوز أن يكون اسم مكان أو زمان . وقال أبو البقاء : « مَصْرِفاً » ، أي : إنصرافاً ، ويجوز أن يكون مكاناً » . قُلْتُ : وهذا سَهْوٌ ، فإنه جعل الْمَفْعِلَ بكسر العين مصدراً لمضارعه « يَفْعِلُ » بالكسر من الصحيح ، وقد نَصُّوا على أن اسم مصدر هذا النوع مفتوح العين ، واسم زمانه ومكانه مكسورها ، نحو : الْمَضْرَبُ ، والْمَضْرِبُ ، وقرأ زيد بن علي : « مَصْرَفاً » بفتح الراء جعله مصدراً ، لأنه مكسور العين في المضارع ، فهو كالْمَضْرِبِ بمعنى الضَّرْبِ ، وليت أبا البقاء ذَكَرَ هذه القراءة ووجَّهَهَا بما ذَكَرَهُ قَبْلُ .

قوله : ﴿ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ .

يجوز أن يكون « مِنْ كُلِّ » صفة لموصوف محذوف ، وهو مفعول « صَرَّفْنَا » ، أي : صرَّفْنَا مَثَلاً مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ، ويجوز أن تكون مِنْ مزيدة على رأي الأخفش ، والكوفيين .

قوله : ﴿ جَدَلاً ﴾ منصوب على التمييز ، وقوله : ﴿ أَكْثَرَ شَيْءٍ ﴾ أي : أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال ، إن

---

(١) تقدم .

فصَّلَهَا واحداً واحداً ، يعني : أن الإنسان أكثر جدلاً مِنْ كُلِّ شيء يُجَادِلُ ، فوضع « شَيْءٍ » موضع الأشياء ، وهل يجوز أن يكون « جَدَلاً » منقول من اسم « كَانَ » ، إذ الأصل : وكان جدل الإنسان أكثر شيء ، وفيه نظر ، وكلام أبى البقاء يُشْعِرُ بجوازه ، فإنه قال : فيه وجهان :

أحدهما : أن « شَيْءٍ » هنا في معنى مُجَادِلٍ ، لأنَّ أفعل يضاف إلى ما هو بعض له ، وتمييزه بـ « جَدَلاً » يقتضي أن يكون الأكثر مُجَادِلاً ، وهذا مِنْ وضع العام موضع الخاص .

والثاني : أَنَّ في الكلام محذوفاً ، تقديره : وكان جدل الإنسان أكثر شيء ، ثم ميَّزه ، بقوله : تقديره : وكأن جدل الانسان يفيد أَنَّ إسناد « كَانَ » إلى الجدل جائز في الجملة ، إلَّا أنه لا بدَّ من تتميم لذلك ، وهو أَنْ يتجوز فيجعل للجدل جدلاً ، كقولهم : شِعْرٌ شَاعِرٌ ، يعني : أن لجدل الانسان جدلاً هو أكثر من جدل سائر الأشياء .

قوله : ﴿ وَمَا مَنَعَ ﴾ .

قد تقدم في آخر السورة قبلها[1] . وقوله : ﴿ قُبُلاً ﴾ قد تقدم خلال القراء فيه ، وتوجيه ذلك .

قوله : ﴿ لِيُدْحِضُوا ﴾ .

متعلق بـ « يُجَادِلُ » . والإِدْحَاضُ : الإِزْلاَقُ ، يقال : أَدْحَضَ قَدَمَهُ ، أي : أَزْلَقَهَا ، وأَزلَّهَا عَنْ مَوْضِعِهَا ، والْحُجَّةُ الدَّاحِضَةُ التي لا ثَبَاتَ لها لِزَلْزَلة قَدَمِهَا والدَّحْضُ : الطِّينُ ، لأنه يُزْلَقُ فِيْهِ . قال :

٣٢٠٣ ـ أَبَا مُنْذِرٍ رُمْتَ الْوَفَاءَ وَهِبْتَهُ ... وَحِدْتَ كَمَا حَادَ الْبَعِيرُ الْمُدْحِضِ[2]

وقال الآخر :

٣٢٠٤ ـ وَرَدْتُ وَنَجَّى الْيَشْكُرِيَّ حِذَارُهُ ... وَحَادَ كَمَا حَادَ الْبَعِيرُ مِنْ الدَّحْضِ[3]

وَمَكَانٌ دَحْضٌ من هذا . قوله : ﴿وَمَا أُنْذِرُوا﴾ يجوز في « ما » أنْ تكون مصدرية ، وأنْ تكون بمعنى الذي ، والعائد محذوف . وعلى التقديرين فهي عطف على : « آيَاتِي . . . » و « هُزُواً » مفعول ثانٍ ، أو حال . وتقدم الخلاف في « هُزْءاً » . وتقدم إعراب ما بعد هذه الآية في الأنعام[4] .

قوله : ﴿ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ ﴾ .

يجوز في الموعد أن يكون مصدراً أو زماناً أو مكاناً . والْمَوْئِلُ : الْمَرْجِعُ ، من وَأَلَ يَئِلُ ، أي : رَجَعَ . وهو مِن التَّأْويلِ . وقال الفراء : الْمَوْئِلُ : الْمَنْجَى وَآلَتْ نَفْسُهُ ، أي : نَجَتْ . قال الأعشى :

٣٢٠٥ ـ وَقَدْ أُخَالِسُ رَبَّ الْبَيْتِ غَفْلَتَهُ ... وَقَدْ يُحَاذِرُ مِنِّي ، ثُمَّ مَا يَئِلُ[5]

---

(١) الإسراء آية ، (٩٥) .

(٢) لأبي كبير انظر ديوان الهذليين (٢/١٠٤) ، الطبري (١/١٧٣) ، البحر (٦/١٣٨) ، روح المعاني (١٥/٢٩٩) ، اللسان «صرف» .

(٣) البيت لطرفة انظر شرح ديوان الحماسة (٣/١١٦٥) ، مجاز القرآن (١/٤٠٩) ، البحر (٦/١٣٢) ، الجمهرة (٢/١٢٣) ، اللسان دحض .

(٤) انظر آية ، رقم (٢٥) .

(٥) البيت في ديوانه ( ) ، شرح القصائد العشر (٤٩٣) ، مجاز

أي : مَا يَنْجو . وقال ابن قتيبة : « الْمَوئِلُ : الْمَلْجَأُ ، يُقَالُ : وَأَلَ ، يَئِلُ ، وألاً ، وَوِئَالاً ، إذا لَجَأَ إليه » . وهو - هنا - مصدر . و « مِنْ دُونِهِ » متعلق بالوجدان ، لأنه متعد لواحد ، أو بمحذوف على حال من « مَوْئِلاً » . وقرأ أبو جعفر : « مَوِلاً » ، بواو مكسورة فقط ، والزهري بواو مشددة ، والأول أقيس تخفيفاً .

وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴿٥٩﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾

قوله : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى ﴾ .

يجوز أنْ يكونا مبتدأ وخبر ، و « أَهْلَكْنَاهُمْ » حينئذ إما خبر ثانٍ ، أو حال ، ويجوز أنْ يكون « تِلْكَ » مبتدأ ، و « الْقُرَى » صفتها ، أو بيان لها ، أو بدل منها ، و « أَهْلَكْنَاهُمْ » الخبر ، ويجوز أنْ يكون « تِلْكَ » منصوب المحل بفعل مقدَّر على الاشتغال ، وللضمير في « أَهْلَكْنَاهُمْ » عائد على « أَهْل » المضاف إلى « الْقُرَى » ، إذ التقدير : وأهل تلك القرى ، فراعى المحذوف ، فأعاد عليه الضمير ، وتقدم ذلك في أول الأعراف [1] . و ﴿ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ يجوز أن يكون حرفاً ، وأن يكون ظرفاً . وقد عُرِفَ ما فِيهَا . قوله : ﴿ لِمَهْلِكِهِمْ ﴾ قرأ عاصم « مَهْلَك » بفتح الميم ، والباقون بضمها ، وحفص بكسر اللام ، والباقون بفتحها ، فتحصَّل من ذلك ثلاث قراءات لعاصم ، قراءتان : فتح الميم ، مع فتح اللام ، وهي رواية أبي بكر عنه ، والثانية : فتح الميم ، مع كسر اللام ، وهي رواية حفص عنه ، والثالثة : بضم الميم وفتح اللام ، وهي قراءة الباقين ، فأما قراءة أبي بكر فـ « مَهْلَك » فيها مصدر مضاف لفاعله ، وجوَّز أبو علي أن يكون مضافاً لمفعوله ، وقال : « إنَّ « هَلَكَ » يتعدى دون همز ، وأنشد :

٣٢٠٦ - وَمَهمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا[2]

فـ « مَنْ » معمول لـ « هَلَكَ » . « وقد منع ذلك ، وقالوا : لا دليل في البيت ، لجواز أن يكون من باب الصفة المشبهة ، والأصل : وهالك من تعرَّجا ، فـ « مَنْ تَعَرَّجَ » فاعل بـ « هَالِكٍ » ، ثم أضمر في « هَالِكٍ » ضمير « مَهْمَة » ، ونصب « مَنْ تَعَرَّجَ » نصب « الْوَجْهَ » في قولك : « مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الوجهِ » ، ثم أضاف الصفة وهي « هَالِكٍ » إلى معمولها ، فالإضافة من نصب والنصب من رفع ، فهو كقولك : « زيدٌ منطلق اللسان ، وَمُنْبَسِط الكفِّ » ، ولولا تقدير النصب لامتنعت الإضافة ، إذ اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه ، وقد يقال : لا حاجة إلى تقدير النصب ، إذ هذا جاري مجرى الصفة المشبهة ، والصفة المشبهة تضاف إلى مرفوعها ، إلاَّ أنَّ هذا مبني على خلاف آخر ، وهو : هل يقع الموصول في باب الصفة أم لا ؟ والصحيح جوازه . قال :

٣٢٠٧ - فَعُجْتُهَا قِبَلَ الأَخْيَارِ مَنْزِلَةً ... والطَّيِّبِي كُلَّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الأُزُرُ[3]

= القرآن (١/٤٠٨) ، الطبري (١٥/١٧٥) ، البحر المحيط (٦/١٣٢) ، روح المعاني (١٥/٣٠٦) .

(١) آية ، رقم (٤) .

(٢) البيت للعجاج انظر ديوانه (٣٦٧) ، الخصائص (٢/٢١٠) ، المقتضب(٤/١٨٠) ، المحتسب (١/٩٢) البحر (٦/١٤٠) ، اللسان «هلك» والتهذيب هلك (٦/١٥) .

(٣) البيت للفرزدق انظر ديوانه ( ) ، البحر (٦/١٤٠) ، وانظر الأشموني (٣/٦) ، التصريح (٢/٨٥) ، حاشية يسّ (٢/٨٥) .

وقال الهذليُّ :

٣٢٠٨ ـ أَسِيْـلاَتُ أَبْـدَانٍ دِقَـاقٌ خُـصُـورُهَـا وَثِيـرَاتُ مَـا التفَّتْ عَلَيْـهِ الْمَـلاَحِفُ[1]

وقال الشيخ[2] ـ في قراءة أبي بكر هذه ـ : « أنه زمان » . ولم يذكر غيره ، وجوَّز غيره فيه الزمان والمصدر ، وهو عجيب . فإنَّ الفعل متى كسرت عين مضارعه فتحت في الفعل مراداً به المصدر ، وكسرت فيه مراداً به الزمان والمكان . وجوَّز أبو البقاء في قراءته أنْ يكون الْمَفْعَلُ فيها مصدراً ، قال : « وشذَّ فيه الكسر كالْمَرْجِعِ » . وإذا قُلْنَا إنه مصدر ، فهل هو مضاف لفاعله أو مفعوله ، يجيء ما تقدم في قراءة رفيقه ، وتخريج أبي علي ، واستشهاده بالبيت ، والردُّ عليه ، كل ذلك عائد هنا ، وأما قراءة الباقين فواضحة . و « مُهْلَك » فيها يجوز أن يكون مصدراً مضافاً لمفعوله ، وأن يكون زماناً ، ويبعد أن يراد به المفعول ، أي : وجعلنا شخصاً ، أو الفريق المهلك منهم . والْمَوعِدُ مصدر ، أو زمان .

قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى ﴾ .

إذْ : منصوب بـ « اذكر » ، أو وقت قال لفتاه ، جرى ما قصصنا عليك من قوله : « لاَ أَبْرَحُ » يجوز فيها وجهان :

أحدهما : أن تكون ناقصة فتحتاج إلى خبر .

والثاني : أن تكون تامة ، فلا تحتاج إليه ، فإنْ كانت الناقصة ففيها تخريجان :

أحدهما : أنْ يكون الخبر محذوفاً ، للدلالة عليه ، تقديره : لا أبرح أسير حتى أبلغ ، إلاَّ أَنَّ حذف الخبر في هذا الباب نَصَّ بَعْضُ النحويين على أنه لا يجوز ، ولو بدليل إلاَّ فِي ضرورة ، كقوله :

٣٢٠٩ ـ لَـهْـفِي عَـلَيْـكَ لِـلَهْـفَـةٍ مِـنْ خَـائِـفِ يَـبْغِي جِـوَارَكَ حِـينَ لَـيْسَ مُـجِـيـرُ[3]

أي : حين ليس في الدنيا مجير .

والثاني : أن في الكلام حذف مضاف ، تقديره : لا يبرح مسيري حتى أبلغ ، ثم حذف مسيري ، وأقيمت الياء مقامه ، فانقلبت مرفوعة مستترة بعد أن كانت مخفوضة المحل بارزة ، ويبقى « حَتَّى أَبْلُغَ » على حاله وهو الخبر . وقد خَلَطَ الزمخشري هذين الوجهين ، فجعلهما وجهاً واحداً ، ولكن في عبارة حسنة جداً ، فقال : « فإنْ قُلْتَ : « لاَ أَبْرَحُ » إنْ كان بمعنى لا أزول ، ـ من برح المكان ـ فقد دل على الإقامة ، لا على السفر ، وإن كان بمعنى : لا أَزَال ، فلا بد من الخبر . قُلْتُ : هي بمعنى لا أزال ، وقد حذف الخبر ، لأَنَّ الحال والكلام معاً يدلان عليه ، أما الحال فلأنها كانت حال سَفَرٍ ، وأما الكلام ، فلأن قوله : « حَتَّى أَبْلُغَ » غاية مضروبة ، تستدعي ما هي غاية له ، فلا بد أَنْ يكون المعنى : لاَ أَبْرَحُ أسير حتى أبلغ ، على أَنَّ « حَتَّى أَبْلُغَ » هو الخبر ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل عن ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم ، وهو وجه لطيف . قُلْتُ : وهذا على حُسْنِهِ فيه نظر ، لا يخفى ، وهو خُلوُّ الجملة الواقعة خبراً عن « مسيري » في الأصل من رابط به ، أَلاَ ترى أنه ليس في قوله : « حَتَّى أَبْلُغَ » ضمير يعود على « مسيري » ، إنما يعود على المضاف إليه المسير ، ومثل ذلك لا يكتفى به ، ويمكن أن

---

(١) البيت لعمر بن ربيعة وليس للهذلي كما في ديوان عمر (٢٥٤) ، البحر (٦/١٤٠) ، روح المعاني (١٥/٣٠٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٤٠) .

(٣) تقدم .

يجاب عنه : إن العائد محذوف ، تقديره : حتى أبلغ به ، أي : بمسيري ، وإن كانت التامة كان المعنى : لا أبرح ما أنا عليه ، بمعنى ألزم المسير ، والطلب ، ولا أفارقه ، ولا أتركه حتى أبلغ ، كما تقول : لا أبرح المكان قُلْتُ : فعلى هذا يحتاج إلى حذف مفعول به ، كما تقدم تقديره ، فالحذف لا بد منه على تقديري التمام والنقصان في أحد وجهي النقصان . وقرأ العامة : « مَجْمَعَ » بفتح الميم ، وهو مكان الاجتماع ، وقيل : مصدر ، وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسرها ، وهو شاذ لفتح عين مضارعه . قوله : ﴿حُقُباً﴾ منصوب على الظرفية ، وهو بمعنى الدهر ، وقيل : ثمانون سنة ، وقيل[1] : سنة واحدة بلغة قريش ، وقيل : سبعون ، وقرأ الحسن : « حُقْباً » وقرأ العامة « مَجْمَعَ » بفتح الميم وهو مكان الاجتماع ، وقيل : مصدر . وقرأ الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار بكسرها ، وهو شاذ لفتحِ عينِ مضارعه .

قوله : ﴿ حُقُباً ﴾ منصوب على الظرف وهو بمعنى الدهر . وقيل : ثمانون سنة . وقيل : سنةٌ واحدة بلغة قريش . وقيل : سبعون . وقرأ الحسن : « حُقْبا » بإسكان القاف فيجوز أنْ يكونَ تخفيفاً ، وأن يكونَ لغةً مستقلة . ويُجمع على « أَحْقاب » كعُنُق وأَعْناق . وفي معناه الحِقْبَةُ بالكسر . قال امرؤ القيس :

٣٢١٠ - فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِها فإنَّك ممَّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ[2]

والحُقْبَة بالضم أيضاً . وتُجمع الأُولىٰ على حِقَب بكسر الحاء كعِنَب والثانية على حُقَب بضمِّها كعُنَب .

وقوله : ﴿ أو أَمْضِيَ ﴾ فيه وجهان :

أظهرُهما : أنَّه منسوقٌ على « أَبْلُغَ » يعني بأحد أمرين : إمَّا ببلوغِه الْمَجْمَعَ ، أو بمضيِّه حُقُباً .

والثاني : أنَّه تَغْيِيَةٌ لقوله لا أَبْرَحُ ، فيكون منصوباً بإضمارِ ، « أَنْ » بعد « أو » بمعنى « إلى » نحو « لَأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيَني حقي » .

قال الشيخ[3] : « فالمعنىٰ لا أبرحُ حتى أبلغَ مَجْمَعَ البَحْرَينِ ، إلى أن أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرَيْن » قلت : فيكونُ الفعلُ المنفيُّ قد غُيِّيَ بغايَتَيْنِ مكاناً وزماناً ، فلا بدَّ مِنْ حصولِهما معاً نحو : « لأسيرَنَّ إلى بيتك إلى الظهر » فلا بُدَّ من حصول الغايتين . والمعنىٰ الذي ذكره الشيخُ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقَّن فيه فواتَ مجمعِ البحرين .

وجَعَلَ أبو البقاء « أو » هنا بمعنى « إلَّا » في أحدِ الوجهين ، قال : « والثاني : أنَّها بمعنى : إلا أَنْ أَمْضِيَ زماناً أتيقَّنُ معه فواتَ مجمعِ البحرين » . وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنىً صحيحٌ ، فأخذ الشيخ هذا المعنىٰ ، ركَّبه مع القولِ بأنها بمعنى « إلى » المقتضيةِ للغايةِ ، فمِنْ ثَمَّ جاء الإشكالُ .

فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٤٤) .

(٢) تقدم .

(٣) انظر البحر المحيط (٦/١٤٥) .

﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾

قوله : ﴿ نَسِيا ﴾ .

الظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه ، يعني : نَسِيا تَفَقُّدَ أمره ، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه ، وقيل : نَسي موسى أَنْ يأمره بالإتيان به ، ونسي يُوْشَعُ أَنْ يُفَكِّرَهُ بأمرهِ ، وقيل : الناسي يوشع فقط ، وهو على حذف مضاف ، أي : نسي أحدهما ، كقوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ (١) . قوله : ﴿ فِي الْبَحْرِ سَرَباً ﴾ سَربا : مفعول ثانٍ لـ « اتَّخَذَ » ، و « فِي الْبَحْرِ » يجوز أن يتعلق بـ « اتَّخَذَ » ، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول الأول أو الثاني ، والهاء في « سَبِيلَهُ » تعود على « الحُوتِ » ، وكذا المرفوع في « اتَّخَذَ » .

قوله : ﴿ جَاوَزَا ﴾ .

مفعول محذوف ، أي : جاوزا الموعد ، وقيل : جاوزا مجمع البحرين . قوله : « هَذَا » إشارة إلى السفر الذي وقع بعد مجاوزتهما الموعد ، جمع البحرين ، « ونَصَباً » المفعول بـ « لَقِينَا » . والعامة على فتح النون والصاد « نَصَباً » ، وعبد الله بن عبيد بن عمير بضمهما ، وهما لغتان لغات أربع في هذه اللفظة ، كذا قال أبو الفضل الرازي في قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ .

قد تقدم الكلام فيها مشبعاً في الأنعام(٣) . وقال أبو الأخفش ـ هنا ـ فيها كلاماً حسناً ، رأيت نقله ، وهو : أن العربَ أخرجتها عن معناها بالكلية ، فقالوا : أرأيتك وأريتك ، بحذف الهمزة إذا كانت بمعنى : أخبرني ، وإذا كانت بمعنى : أبصرت لم تحذف همزتها، وشذت أيضاً فألزمها الخطاب على هذا المعنى ، ولا تقول فيها أبداً : « أراني زيداً عمراً ما صنع » وتقول هذا على معنى أعلم ، وشذت أيضاً ، فأخرجتها عن موضعها بالكلية ، بدليل دخول الفاء ، أَلاَ ترى قوله : « أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إلى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي » فما دخلت الفاء إلاَّ وقد أخرجت إلى المعنى أَمَّا ، أَوْ تَنَبَّهَ . والمعنى : أَمَّا إذ أَوَيْنَا إلى الصخرة ، فإني نسيت الحوت ، وقد أخرجتها إلى معنى أخبرني كما قدمنا ، وإذا كانت بمعنى أخبرني ، فلا بد بعدها من الاسم المستخبر عنه ويلزم من الجملة التي بعدها الاستفهام ، وقد تخرج لمعنى : « أمَّا » ، ويكون « أَبداً » بعدها الشرط وظروف الزمان ، فقوله : « فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ » معناه : أما إذ أوينا فإني ، أو تنبه إذ أوينا ، وليست الفاء إلا جواباً لـ « أَرَأَيْتَ » ، لأنَّ « إِذْ » لا يصح أن يجازي بها ، إلاَّ مقرونة بـ « ما » بلا خلاف » . وقال الزمخشري : أَرَأَيْتَ بمعنى أخبرني ، إن قُلْتَ : ما وجه التئام هذا الكلام ؟ فَإِنَّ كُلَّ واحد من « أَرَأَيْتَ » ، ومن « إِذْ أَوَيْنَا » ، ومن « فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ » لا متعلق له؟ قُلْتُ: لما طلب موسى الحوت ، ذكر يُوشع ما رأى منه ، وما اعتراه من نسيانه إلى تلك الغاية ، ودهش فطفق يسأل موسى عن سبب ذلك ، كأنه قال : أرأيت ما دهاني إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت ، فحذف ذلك » .

قال الشيخ (٤) : « وهذان مقصودان في تقدير الزمخشري ، « أَرَأَيْتَ » بمعنى أخبرني » . يعني بهذين وتقدم في

---

(١) سورة الرحمن آية ، (٢٢) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٤٥) .
(٣) آية ، رقم (٤٠) .
(٤) انظر البحر المحيط (٦/١٤٦) .

كلام الأخفش من أنه لا بد بعدها من الاسم المستخبر عنه ، الاستفهام الجملة التي بعدها . قوله : ﴿وَمَا أَنسَانِيهُ﴾ قرأ حفص بضم الهاء ، وكذا قوله : « عَلَيْهُ اللَّهَ » في سورة الفتح ، قيل : لأنَّ الياء ـ هنا أصلها الفتح ، والهاء بعد الفتحة مضمومة ، فنظر هنا إلى الأصل ، وأما في سورة الفتح ، فلأن الياء عارضة ، إذ أصلها الألف والهاء بعد الألف مضمومة ، فنظر إلى الأصل أيضاً ، والباقون بالكسرة ، نظراً إلى اللفظ ، فإنها بعد ياء ساكنة ، وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في « هاء » الكتابة ، فإنه ضم الهاء في « أَنْسَانِيَهُ » من غير صلة ، ووصلها بياء في قوله : « فيهِ » ، على ما سيأتي إنْ شاء الله تعالى ، وقراءة أكثر القراء فيما ذلك . قوله : ﴿ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ في محل نصب على البدل من هاء « أَنْسَانِيهُ » ، بدل إشتمال ، أي : أنساني ذِكْرَهُ . قوله : ﴿عَجَباً﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مفعول ثانٍ لـ « اتَّخَذَ » ، و « فِي الْبَحْرِ » يجوز أَنْ يتعلق بالاتخاذ ، أو بمحذوف ، على أنه حال من المفعول الأول أو الثاني ، وفي فاعل « اتَّخَذَ » وجهان :

أحدهما : هو الحوت كما تقدم في « اتَّخَذَ » الأولى .

والثاني : هو موسى .

الوجه الثاني ـ من أوجه « عَجَباً » ـ : أنه مفعول به ، والعامل فيه محذوف ، فقال الزمخشري : أو قال « عَجَباً » في آخر كلامه تعجباً من حاله . وقوله : « وَمَا أَنْسَانِيهُ إلاَّ الشيطَانُ » اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه . فظاهر هذا أنه مفعول بـ « قالَ » ، أي : قال هذا اللفظ .

الثالث : أنه مصدر ، والعامل فيه مقدَّرٌ ، تقديره : فتعجب من ذلك عجباً .

الرابع : أنه نعت لمصدر محذوف ، ناصبه إتَّخذ ، أي : اتخذ سبيله في البحر اتخاذاً عجباً ، وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون « فِي الْبَحْرِ » مفعولاً ثانياً لـ « اتَّخَذَ » إنْ عَدَّيناها لمفعولين .

قوله : ﴿ نَبْغِ ﴾ .

حذف نافع ، وأبو عمرو ، والكسائي ياء « نَبْغِ » وقفاً ، وأثبتوها وصلاً ، وابن كثير أثبتها في الحالين ، والباقون حذفوها في الحالين اتباعاً للرسم ، وكان من حقها الثبوت ، وإنما حذفت تشبيهاً بالفواصل ، أو لأنَّ الحذف يؤتي بالحذف ، فَإنَّ « ما » موصولة ، حذف عائدها . وهذه بخلاف التي في يوسف ، فإنها ثابتة عند الجميع . وقد تقدَّم ذلك في موضعه .

قوله : ﴿ قَصَصاً ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر في موضع الحال ، أي : قاصين .

الثاني : أنه مصدر منصوب بفعل من لفظه مقدَّر ، أي : يقصان قصصاً .

الثالث : أنه منصوب بـ « ارْتَدَّا » ، لأنه في معنى فقصَّا . وقرأ الكسائي : « أَنْسانِيهِ » بالإمالة ، وعبد الله : « أَنْ أَذْكُرَكَهُ » ، وأبو حيوة : « واتِّخاذَ سَبِيلِهِ » ، عطف هذا المصدر على مفعول « أَذْكُرَهُ » .

قوله : ﴿ عِلْماً ﴾ .

مفعول ثانٍ لـ « عَلَّمْنَاهُ » قال أبو البقاء : « ولـو كان مصـدراً لكان تعليمـاً » . يعني : لأنَّ فِعْلَهُ على « فعَّل » بالتشديد ، وقياس مصدره التفعيل ، و « مِنْ لَـدُنَّا » يجـوز أنْ يتعلق بالفعـل قبله ، أو بمحذوف على أنـه حال من « عِلْمَاً » .

قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾ قَالَ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴿٦٩﴾ قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴿٧٠﴾ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا ﴿٧٣﴾ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ ۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾

﴿ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ ﴾ .

في موضع الحال من الكاف ، في « أَتَّبِعُكَ » ، أي : أَتَّبِعُكَ باذلاً لِي ، عِلْمَكَ . قوله : « رُشْداً » مفعول ثانٍ لـ « تُعَلَّمَنِ » لا لقوله : « مِمَّا علمت » . قال أبو البقاء : لأنه لا عائد إذن على « الَّذِي » . يعني أنه إذا تعدى لمفعول ثانٍ غير ضمير الموصول ، لم يجز أَنْ يتعدى لضمير الموصول ، لئلا يتعدى إلى ثلاثة ، ولكن لا بدَّ من عائد على الموصول . وقد تقدم خلاف القراء في « رُشْدٍ » في سورة الأعراف[1] ، وهل هما بمعنى واحد أم لا ؟ .

قوله : ﴿ خُبْرًا ﴾ .

فيه وجهان :

أحدهما : أنه تمييز لقوله : « تُحِطْ » ، وهو منقول من الفاعلية ، إذ الأصل : لما لم تحط به خبرك .

والثاني : أنه مصدر لمعنى لم تحط ، إذ هو في قوة لم تخبره ، وقرأ الحسن بضمتين .

قوله : ﴿ وَلَا أَعْصِي ﴾ .

فيه أوجه :

أحدها : أنها لا محل لها من الإعراب ، لاستئنافها . وفيه بُعْدٌ .

الثاني : أنها في محل نصب عطفاً على « سَتَجِدُنِي » لأنها منصوبة المحل بالقول .

قال الشيخ [2] : ويجوز أن يكون معطوفاً على « سَتَجِدُنِي » فلا يكون له محل من الإعراب » . وهذا سَهْوٌ ، فَإِنَّ

---

(١) آية ، رقم (١٤٦) .

(٢) انظر البحر المحيط (٢/١٤٨) .

« سَتَجِدُنِي » منصوب المحل ، لأنه منصوب بالقول ، فكذلك ما عطف عليه ، ولكن الذي عزَّ الشيخ أنه رأى كلام الزمخشري كذلك ، ولم يتأمله فتبعه في ذلك ، فَمِنْ ثَمَّ جاء السَّهْوُ . قال الزمخشري : « وَلاَ أَعْصِي » في محل النصب عطفاً على « صَابِراً » ، أي : ستجدني صابراً ، وغير عَاصٍ ، أو « لاَ » في محل ، عطفاً على « سَتَجِدُنِي » .

الثالث : أنه في محل نصب عطفاً على « صَابِراً »كما تقدم تقريره .

قوله : ﴿ **فَلاَ تَسْأَلْنِي** ﴾ .

قد تقدَّم خلاف القراء في هذا الحرف في سورة هود[1] ، وقرأ أبو جعفر هنا بفتح السين واللام ، وتشديد النون من غير همز .

قوله : ﴿ **لِتُغْرِقَ** ﴾ .

في اللام وجهان :

أحدهما : هي لام العلة .

والثاني : هي لام الصيرورة ، وقرأ الأخوان : « لِيَغْرَقَ » بفتح الياء من تحت ، وسكون الغين ، وفتح الراء « أَهْلُهَا » بالرفع فاعلاً ، والباقون بضم التاء من فوق ، وكسر الراء ، أي : « لِتُغْرِقَ أَنْتَ أَهْلَهَا » بالنصب مفعولاً به ، والحسن وأبو رجاء كذلك ، إلاَّ أنهما شدَّدا الراء . و« السَّفِينَةُ » : معروفةٌ ، وتجمع على : سُفُنٍ ، وَسَفَائِنٍ ، نحو : صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، ويحذف منها التاء مراداً بها الجمع ، فتكون اسم جنس ، نحو : تَمْرٍ ، وقَمْحٍ ، إلاَّ أنَّ هذا في المصنوع قليل ، نحو : حُرِيَّةٌ وحُرٌّ ، وَعَمَامَةٌ وَعِمَامٌ ، قال الشاعر :

٣٢١١ - مَتَى تَأْتِ لُجَّ بَحْرٍ تَقَاذَفُ فِي غَوَارِبِهِ السَّفِينُ[2]

واشتقاقها من السَّفْنُ ، وَهُوَ الْقَشْرُ ، لأنها تَقْشِرُ الْمَاءَ ، كما سُمِّيَتْ بِنْتُ مَخْرٍ ، لأنها تَمْخُرُ الْمَاءَ ، أي : تَشُقُّهُ .

قوله : ﴿ **عُسْراً** ﴾ .

مفعول ثانٍ لـ « تُرْهِقْنِي » مِن أَرْهَقَهُ ، كَذا إذا حَمَّلَهُ إيَّاهُ ، و« ما » فِي « بِمَا نَسِيتُ » مصدرية ، أو بمعنى الذي ، والعائد محذوف ، وقرأ أبو جعفر بضم السين ، حيث وقع .

قوله : ﴿ **زَكِيَّةً** ﴾ .

قرأ : « زَاكِيَةً » بألفٍ ، وتخفيف الياء ، نافع وابن كثير ، وأبو عمرو ، وبدون ألف وتشديد الياء الباقون . فَمَنْ قرأ « زَاكِيَةً » فهو اسم فاعل على أصله ، ومَنْ قرأ « زَكِيَّةً » فقد أخرجه إلى « فَعِيلَةٍ » للمبالغة ، والْغُلاَمُ : مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ، وقد يطلق على الْبَالِغِ الكبير ، فقيل : مجازاً باعتبار ما كان ، ومنه قول لَيْلَى :

٣٢١٢ - شَفَاهَا مِن الدَّاءِ الَّذِي قَدْ أَصَابَهَا غُلاَمٌ إذَا هَزَّ الْقَنَاةَ شَفَاهَا[3]

---

(١) آية ، رقم (٤٦) .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/١٤١) .

(٣) تقدم .

وقال آخر :

٣٢١٣ - تَـلَقَّ ذُبَـابَ الـسَّـيْـفِ عَـنِّـي فَـإِنَّـنِـي غُـلَامٌ إِذَا هُـوجِيتُ لَـسْتُ بِـشَـاعِـرِ[١]

وقيل[٢] : بـل هو حقيقة ، لأنه من الاغتلام وهو الشَّبَقُ ، وذَلك إنما يكون في الشَّابِ الْمُحْتَلِمِ ، وقد تقدم ترتيب أسماء الآدمي من لَدُنْ هو جنين ، إلى أن يصير شيخاً ولله الحمد . قال الزمخشري : « وَإِنْ قُلْتَ : لِمَ قِيلَ : « حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا » بغير فاءٍ ؟ و « حتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَاماً فَقَتَلَهُ » بالفاء ؟ قُلْتُ : جعل خرقها جزاء للشرط ، وجعل قتله من جملة الشرط معطوفاً عليه ، والجزاء « قَالَ أَقَتَلْتَ » فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ خُولِفَ بينهما ؟ قُلْتُ : لَأَنَّ الْخَرْقَ لَمْ يتعقب الركوب ، وقد تَعَقَّبَ الْقَتْلَ لقاء الغلام . قوله : ﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها متعلقة بـ « قَتَلْتَ » .

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من الفاعل ، أو من المفعول ، أي : قَتَلَهُ ظَالِمَاً أو مَظْلُوماً ، كذا قدَّره أبو البقاء . وهو بعيد جداً .

الثالث : أنها صفة لمصدر محذوف ، أي : قَتْلاً بغير نَفْسٍ .

قوله : ﴿ نُكْراً ﴾ قرأ نافع ، وأبو بكر ، وابن ذكوان بضمتين ، والباقون بضمة وسكون ، وهما لغتان ، أو أحدهما أصل . و « شَيْئَاً » يجوز أن يراد به المصدر ، أي : مجيئاً نكراً ، وأن يراد به المفعول ، أي : جئت أمراً منكراً ، وهل النُّكْرُ أبلغ من الأمر أو بالعكس ؟ فقيل : الأمر أبلغ ، لأنه قتل أنفس بسبب الخرق أعظم من قتل نفس واحدة . وقيل : بل النُّكْرُ أَبْلَغُ ، لأَنَّ معه الْقَتْلُ الْحَتْمُ ، بخلاف خَرْقِ السَّفِينَةِ ، فإنه يمكن تداركه ، ولذلك قال : « أَلَمْ أَقُلْ لَكَ » . ولم يأت بـ « لَكَ » مع « أَمْراً » .

قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴿٧٦﴾ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾

قوله : ﴿ فَلَا تُصَاحِبْنِي ﴾ .

العامة على « تُصَاحِبْنِي » مِن المفاعلة ، وعيسى ويعقوب : « فَلَا تَصْحَبْنِي » من صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ ، وأبو عمرو في رواية ، وأُبي : بضم التاء من فوق ، وكسر الحاء من أَصْحَبَ يُصْحِبُ ، ومفعوله محذوف ، تقديره : فلا تصحبني نفسك ، وقرأ أُبي « فَلَا تَصْحَبْنِي عِلْمَكَ » فأظهر المفعول .

قوله : ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ العامة على ضم الدال ، وتشديد النون ، وذلك أنهم أدخلوا نون الوقاية على « لَدُنْ » لتقيها من الكسر ، محافظة على سكونها ، كما حوفظ على سكون نون « مِنْ ، وعَنْ » فألحقت بها نون الوقاية ، فيقولون : مِنِّي ، وَعَنِّي بالتشديد ، ونافع بتخفيف النون ، والوجه فيه أنه لم يلحق نون الوقاية لـ « لَدُنْ » ، إلَّا أَنَّ سيبويه[٣] مَنع

---

(١) البيت في البحر المحيط (٦/١٥٠) ، روح المعاني (١٥/٣٣٨) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٥٠) .

(٣) انظر الكتاب (٣/٢٨٦) .

من ذلك ، فقال : « لا يجوز أَنْ تَأتِي بـ « لَدُنْ » مع ياء المتكلم دون نون وقاية » . وهذه القراءة حجَّة عليه . فَإِنْ قِيلَ : لِمَ لَا يُقَالُ : إن هذه النون نون الوقاية ؟ وإنما اتصلت بـ « لا » لغة في « لَدُنْ » حتى يتوافق قول سيبويه ، مع هذه القراءة ، قيل : لا يصح ذلك من وجهين :

أحدهما : أن نون الوقاية إنما جيء بها لتقي الكلمة الكسر محافظة على سكونها ، ودون نون لا سكون ، لأن الدال مضمومة ، فلا حاجة إلى النون .

والثاني : أن سيبويه[1] يمنع أن يقال : لَدُنِي بالتخفيف ، وقد حذفت النون من « عَنْ » و « مِنْ » في قوله :

٣٢١٤ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي[2]

وقرأ أبو بكر بسكون الدال ، وتخفيف النون أيضاً ، ولكنه أشم الدال الضم منبهة على الأصل . ولكن تحتمل هذه القراءة أن تكون النون فيها أصلية ، وأن تكون للوقاية على أنها دخلت على «لَدْن» الساكنة الدال ، لغة في « لَدُنْ » ، فالتقى ساكنان ، فكسرت نون الوقاية على أصلها ، وإذا قلنا بأَنَّ النون أصلية ، فالسكون تخفيف كتسكين ضاد « عَضْد » وبابه . واختلف القراء في هذا الإشمام ، فقائل : هو إشارة بالعضو من غير صوت كالإشمام الذي في الوقف . وهذا هو المعروف . وقائل هو إشارة بالحركة المدركة بالحِسِّ ، فهو كَالرَّوْمِ في المعنى ، يعني : أنه إتيان ببعض الحركة ، وقد تقدم هذا محرراً في يوسف ، عند قوله : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ ، وفي قوله في هذه السورة : « مِنْ لَدُنْهُ » في قراءة شعبة . وتقدم لك بحيث يعود مثله هنا ، وقرأ عيسى ، وأبو عمرو في رواية : « عُذُراً » بضمتين ، وعن أبي عمرو أيضاً : « عُذْرِي » مضافاً لياء المتكلم . و « مِنْ لَدُنِّي » متعلق بـ « بَلَغْتُ » أو بمحذوف على أنه حال من « عُذْراً » .

قوله : ﴿ **اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا** ﴾ .

جواب « إذا » ، أي : سألوهم الطعام ، وفي تكرير « أَهْلَهَا » وجهان :

أحدهما : أنه توكيد من باب إقامة الظاهر مقام المضمر ، كقوله :

٣٢١٥ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى والْفَقِيرا[3]

والثاني : أنه للتأسيس وذلك أن الأهل المأتيين ليسوا جميع الأهل ، وإنما هُمُ البعض ، إذ لا يمكن أَنْ يَأْتِيَا جميع الأهل في العادة في وقت واحد ، فلما ذكر الاستعظام ، ذكره بالنسبة إلى جميع الأهل ، كأنما تَتَبَّعَا الأهل واحداً واحداً . فلو قِيلَ : استطعماهم ، لاحتمل أَنَّ الضمير يعود على ذلك البعض المأتي دون غيره ، فكرر الأهل لذلك .

قوله : ﴿ **أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا** ﴾ مفعول به لقوله : ﴿ **أَبَوْا** ﴾ والعامة على التشديد من ضَيفَهُ يُضَيِّفُهُ ، والحسن ، وأبو رجاء ، وأبو رزين : بالتخفيف من أَضَافَهُ يُضِيفُهُ ، وهما مثل : مَيَله وأَمَالَهُ . قوله : ﴿ **أَنْ يَنْقَضَّ** ﴾ مفعول لِلإرادة ، و « انْقَضَّ » يحتمل أن يكون وزنه « انْفَعَلَ » من انْقِضَاضِ الطَّائِرِ ، أو من الْقِضَّةِ وهي الْحَصَى الصِّغَارُ ، والمعنى :

---

(١) انظر الكتاب (٣/٢٨٦) .

(٢) البيت في شرح ابن عقيل (١/١١٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/١٢٥) ، الأشموني (١/١٢٤) ، التصريح (١/١١٢) ، الخزانة (٥/٣٨٠) .

(٣) تقدم .

يريد أن يتفتت كالْحَصَى ، ومنه : طَعَامٌ قَضِيضٌ ، إذا كان فيه حَصَى صِغَارٌ ، وأن يكون وزنه افْعَلَّ كـ « احْمَرَّ » من النَّقْضِ ، يقال : نَقَضَ الْبِنَاءَ يَنْقُضُهُ إذَا هَدَمَهُ ، ويؤيد هذا ما في حرف عبد الله ، وقراءة الأعمش « يُرِيدُ لِيُنْقَضَ » مبنياً للمفعول ، واللام ـ هنا ـ كهي ، في قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ ﴾[1] وما قرأ به أُبي « يُرِيدُ أَنْ يُنْقَضَ » بغير لام كي ، وقرأ الزهري : « أنْ ينقاض » بألف بعد القاف . قال الفارسي : هو من قولهم : قَضَيْتُه فانْقَاضَ ، أي : هدمته فانهدم . « قُلْتُ : فَعَلى هذا يكون وزنه (يَنْفَعِلُ) والأصل : انْقَيَضَ ، فأبدلت الياء ألفاً . ولمَّا نقل أبو البقاء هذه القراءة قال : « مثل : يحمارُّ » . ومقتضى هذا التشبيه أن يكون وزنه (يَفْعَالُّ) ونقل أبو البقاء : أنه قرىء كذلك بتخفيف الضاد ، قال : « وهو من قولك : « إنْقَاضَ الْبِنَاءُ ، إذا تَهَدَّمَ » . وقرأ علي ـ رضي الله عنه ـ ، وعكرمة في آخرين : « يَنْقَاصُ » بالصاد مهملة ، وهو من قَاصَهُ يَقِيصُهُ ، أي : كَسَرَهُ . وقال ابن خالويه : وتقول العرب : انْقَاصَتِ السِّنُّ ، إذا انشقت طُولاً ، وأنشد لذي الرُّمَّة :

٣٢١٦ - ..... مِنْقَاصٌ وَمُنْكَثِبِ[2]

وقيل : إذا تَصَدَّعَتْ كيف كَانَ ، وأنشد لأبي ذؤيب :

٣٢١٧ - فِراقٌ كَقَيْصِ السِّنِّ فَالصَّبْرَ إنَّهُ لِكُلِّ أُنَاسٍ عَثْرَةٌ وَجُبُورُ

ونسبة الإرادة إلى الجدار مجاز ، وهو سائغ جداً ، ومَنْ أنكر المجاز مطلقاً ، أو في القرآن خاصة تأول ذلك ، على أنه خَلَقَ للجدار حياة وإرادة ، كالحيوانات ، أو أنَّ الإرادة صدرت من الْخِضْرِ ، ليحصل له ولموسى ما ذكر من الْعَجَبِ . وهو تعسف كبير ، وقد أنحى الزمخشري على هذا القائل إنحاء بليغاً .

وقوله : ﴿لاتَّخَذْتَ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو : « لَتَخِذْتَ » بفتح التاء ، وكسر الخاء ، من : « تَخِذَ ، يَتْخَذُ ، كـ « تَعِبَ يَتْعَبُ » والباقون : « لاتَّخَذْتَ » بهمزة الوصل ، وتشديد التاء ، وفتح الخاء من الاتخاذ . واختلف : هل هما من الأخذ والتاء ، بدل من الهمزة ، ثم تحذف التاء الأولى ، فيقال : تَخِذُ ، كـ « بَقِيَ » ، « أَبْقَى » ، نحو :

٣٢١٨ - ..... تَتِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو[3]

أم هما من « تَخِذَ » ، والتاء أصلية ، ووزنهما « فَعِلَ ، وافْتَعَلَ » وتقدم تحقيقهما في أول هذا الموضوع[4] ، والفعل هنا على القراءتين متعد لواحد ، لأنه بمعنى : الْكَسْبِ .

قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴿٨٠﴾ فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا

---

(١) سورة النساء آية ، (٢٨) .

(٢) جزء من عجز بيت وهو :
يغشى الكناس بروقية ويهدمه
من هائل الرمل .....
انظر ديوانه (٢٩) ، البحر المحيط (١٥٢/٦) .

(٣) روح المعاني (١٧/٦) .

(٤) انظر سورة البقرة آية ، (٥١) .

﴿٨١﴾ وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٨٢﴾ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾

قوله : ﴿ فِرَاقُ بَيْنِي ﴾ .

العامة على الإضافة ، اتساعاً في الظرف ، وقيل : هو بمعنى الوصل ، ومثله قوله :

٣٢١٩ - ..... وَجِلْدَةُ بَيْنَ الأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمُ[1]

وقرأ ابن أبي عبلة « فِرَاقٌ » بالتنوين ، وتكرر المضاف إليه عطفاً بالواو ، وهو الذي سوَّغَ إضافة « بَيْنَ » إلى غير متعدٍ ، أَلاَ ترى أنك لو اقتصرت على قولك : « المالُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ » ، لم يكن كلاماً حتى تقول : بيننا أو بيني وبين فلان . وقرأ ابن وثاب : « سَأُنَبِّيكَ » بإخلاص الياء بدل الهمزة .

قوله : ﴿ لِمَسَاكِينَ ﴾ .

العامة على تخفيف السين جمع : مِسْكِينٍ . وقرأ أمير المؤمنين علي : بتشديدها ، جمع : مسَّاكٍ . وفيه قولان .

أحدهما : أنه الذي يَمْسِكُ سُكَّانَ السَّفِينَةِ ، وفيه بَعْضُ مناسبة .

والثاني : أنه الذي يَدْبَغُ الْمُسوكَ ، جمع : مَسْكٍ بفتح الميم ، وهي الْجُلُودُ . وهذا بعيدٌ ، لقوله : « يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ » ، ولا أظنها إلاَّ تحريفاً على أمير المؤمنين . و« يَعْمَلُونَ » صفة « لِمَسَاكِينَ » . قوله : ﴿ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ ﴾ وَرَاءَ ـ هنا ـ : قيل : يراد بها المكان ، وقيل : الزمان ، واختلف فيها أيضاً ، هل على حقيقتها ، أو بمعنى « أمَام » ؟ وأنشدوا على هذا الثاني قوله :

٣٢٢٠ - أَلَيْسَ وَرَائِي أَنْ أَدِبَّ عَلَى الْعَصَا فَتَأْمَنُ أَعْدَائِي وَيَسْأَمَنِي أَهْلِي[2]

وقول لبيد :

٣٢٢١ - أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي لُزُومُ الْعَصَا تُحْنَى عَلَيْهَا الأَصَابِعُ[3]

وقول سَوَّار بن المُضَرِّبِ السَّعْدِي :

٣٢٢٢ - أَيَرْجُو بَنُو مَرْوَانَ سَمْعِي وَطَاعَتِي وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلاَةُ وَرَائِيَا[4]

---

(١) تقدم .
(٢) البيت لابن ميادة انظر البحر المحيط (٦/١٥٤) ، روح المعاني (١٦/٦) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ﴾[١] . أي : بين يديه . وقوله : ﴿غَصْباً﴾ فيه أوجه :

أحدها : أنه مصدر في موضع الحال ، أو منصوب على المصدر المبين لنوع الأخذ ، أو منصوب على المفعول له . وهو بعيد على المعنى ، وادعى الزمخشري أَنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، فقال : « فإنْ قُلْتَ : قوله : « فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا » مسبب عن خوف الْغَضَبِ عليها ، فكان حقه أَنْ يتأخر عن السبب ، فَلِمَ قُدِّمَ عليه ؟ قُلْتُ : النية به التأخير ، وإنما قُدِّمَ للعناية به ، ولأَنَّ خوف الْغَضَبِ ليس هو السبب وَحْدَهُ ، ولكن مع كونها للمساكين ، فكان بمنزلة قولك : « زيدٌ ظَنِّي مقيم » .

قوله : ﴿ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ﴾ .

التثنية للتغليب ، يريد : أباه وأمه ، فَغَلَّبَ الْمُذَكَّرَ ، وهو سائغ ، ومثله : القمران والعمران ، وقد تقدم في يوسف ، أَنَّ الأبوين يراد بهما الأب والخالة ، فهذا أقرب . والعامة على « مُؤْمِنَيْنِ » بالياء ، وأبو سعيد الخدري ، والجحدري : « مُؤْمِنَانِ » بالألف ، وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّه على لغةِ بني الحرث وغيرهم .

والثاني : أَنَّ في « كَانَ » ضمير الشأنْ ، و « أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ » مبتدأ وخبر في محل النصب ، كقوله :

٣٢٢٣ ـ إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ ..... [٢]

فهذا أيضاً محتملٌ للوجهين .

الثالث : أن في « كان » ضميرَ الغلامِ ، أي : فكان الغلامُ ، والجملةُ بعده الخبرُ . وهو أحسنُ الوجوه .

قوله : ﴿ أَنْ يُبْدِلَهُمَا ﴾ : قرأ نافع وأبو عمرو بفتح الباء وتشديد الدال مِنْ « بَدَّلَ » هنا ، وفي التحريم «أَنْ يُبْدِلَهُ » ، وفي القلم « أَنْ يُبْدِلَنَا » والباقون بسكون الباء وتخفيف الدالِ مِنْ « أَبْدَلَ » في المواضعِ الثلاثة فقيل : هما لغتان بمعنى واحد . وقال ثعلب : الإبدال تَنْحِيَةُ جوهَرَةٍ ، واستئنافُ أُخْرَىٰ . وأنشد :

٣٢٢٤ ـ غَزْلَ الأميرِ للأميرِ الْمُبْدَلِ [٣]

قال : ألا تراه نَحَّى جسماً ، وجعل مكانه آخر . والتبديلُ : تغييرُ الصورةِ إلى غيرها ، والجوهرةُ باقيةٌ بعينها . واحتجَّ الفراء بقولِهِ تعالى : ﴿ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ . قال : والذي قال ثعلب حسنٌ ، إلَّا أنهم يجعلون : أَبْدَلْتُ معنى بَدَّلْتُ . قُلْتُ : ومِنْ ثَمَّ اختلف الناس في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ ﴾[٤] . هل يتغير الجسم والصفة ، أو الصفة دون الجسم ؟ قوله : ﴿رُحْماً﴾ قرأ ابن عامر « رُحُمَاً » بضمتين ، والباقون بضمة وسكون ، وهما بمعنى الرحمة ، قال رؤبة :

٣٢٢٥ ـ يَا مُنْزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إدْرِيسَا وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إبْلِيسَا[٥]

---

(١) سورة ابراهيم آية ، (١٦) .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٤) سورة ابراهيم آية ، (٤٨) .
(٥) انظر البحر المحيط (٦/١٥٥) ، روح المعاني (١٦/١٢) .

وقيل : الرُّحْمُ : بمعنى الرَّحْمَةِ . وهو لائقٌ هنا من أجل الْقَرَابَةِ بالْوِلَادةِ ، ويؤيده قراءة ابن عباس « رَحِماً » بفتح الراء وكسر الحاء . و « زَكَاةً » ، و « رُحْماً » منصوبان على التمييز .

قوله : ﴿ رَحْمَةً ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أوضحها : أنه مفعول له .

الثاني : أن يكون في موضع الحال من الفاعل ، أي : أراد ذلك راحماً ، وهي حال لازمة .

الثالث : أن ينتصب انتصاب المصدر ، لأنَّ معنى « فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا » معنى : فرحمهما . قوله : ﴿تَسْطِع﴾ قيل : أصله : اسْتَطاع ، فحذفت تاء الافتعال ، وقيل : المحذوف الطاء الأصلية ، ثم أبدلت تاء الافتعال طاء بعد السين ، وهذا تكلف بعيد . وقيل : السين مزيدة عوضاً من قلب الواو ألفاً ، والأصل : أطاع ، ولتحقيق القول فيه موضع غير هذا . ويقال : استتاع بتاءين ، واستاع واحدة ، فهذه أربع لغات حكاها ابن السكيت .

قوله : ﴿ مِنْهُ ذِكْراً ﴾ .

أي : من أخباره وقصصه .

قوله : ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ ﴾ .

مفعوله محذوف ، أي : أمره وما يريد .

فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾ كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا ﴿٩١﴾ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٩٢﴾

قوله : ﴿ فَأَتْبَعَ ﴾ .

وقرأ نافع وابن كثير ، وأبو عمرو « فَأَتْبَعَ » ـ « ثُمَّ أَتْبَعَ » في المواضع الثلاثة بهمزة وصل ، وتشديد التاء ، والباقون بقطع الهمزة ، وسكون التاء . فقيل : هما بمعنى واحد فيتعديان لمفعول واحد ، وقيل : « أَتْبَعُ بالقطع مُتَعدّ لاثنين ، حذف أحدهما تقديره : فأتبع سبباً آخر ، أو فأتبع أمره سبباً ، ومنه : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً ﴾[1] فعدَّاه لاثنين . ومن حذف أحد المفعولين قوله تعالى : ﴿ فَأَتْبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ ﴾[2] ، أي : أتبعوا جنودهم ، واختار أبو

---

(١) سورة القصص آية ، (٤٢) .

(٢) سورة الشعراء آية ، (٦٠) .

عبيد : « أَتْبَعَ » بالوصل ، قال : لأنه من المسير ، قال : تقول تَبِعْتُ الْقَوْمَ واتَّبَعْتُهُمْ ، فأما الإتباع بالقطع فمعناه : اللحاق ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾[1] . وقال يونس ، وأبو زيد : أَتْبَعَ ـ بالقطع ـ : عبارة عن الْمُجِدِّ الْمُسْرِعِ الْحَثِيْثِ الطَّلَبِ ، وبالوصل إنما يتضمن الاقتفاء دون هذه الصفات .

قوله : ﴿ حَمِئَةٍ ﴾ .

قرأ ابن عامر ، وأبو بكر ، والأخوان : بالألف ، وياء صريحة ، بعد ميم ، والباقون دون ألف وهمزة بعد الميم ، فأما القراءة الأولى ، فإنها اسم فاعل من حَمَى يَحْمِي ، والمعنى : في عين حارة ، واختارها أبو عبيد ، قال : لأنَّ عليها جماعة من الصحابة ، وسماهم . وأما الثانية : فهي من الْحَمَأ ، وهي : الطِّينُ ، وكان ابن عباس عند معاوية ، فقرأ معاوية : « حَامِيَةٌ » ، وقال ابن عباس : « حَمِئَةٍ » فسأل معاوية ابن عمر كَيْفَ تَقْرأُ ؟ فقال : كقراءة أمير المؤمنين ، فبعث معاوية يسأل كعباً فقال : أجدها تغرب في ماءٍ وطينٍ ، فوافق ابن عباس ، وكان رجُلاً حَاضِراً هناك ، فأنشد قول تُبَّعٍ :

٣٢٢٦ - فَرَأَى مَغِيبَ الشَّمْسِ عِنْدَ مَآبِهَا فِي عَيْنِ ذِي خُلُبٍ وَثَأْطٍ حَرْمَدِ[2]

ولا تناقض بين القراءتين ، لأنَّ العين جامعة بين الوصفين : الحرارة ، وكونها من طين . قوله : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ ﴾ يجوز في « أَنْ تُعَذِّبَ » الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، أي : إما تعذيبك واقع ، أو الرفع على خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو تعذيبك ، أو النصب : أي : إما أَنْ تفعلَ أَنْ تُعَذِّبَ أي التعذيب .

قوله : ﴿ جَزَاءَ الْحُسْنَى ﴾ .

قرأ الأخوان وحفص بنصب « جَزَاءً » وتنوينه ، والباقون برفعه مضافاً ، فالنصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، أو ينصب بمضمر ، أو مؤكد ، لعامل من لفظه مقدر ، أي : يجزى جزاء ، وتكون الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره المقدَّم عليه ، وقد يعترض على الأول بأن المصدر المؤكد لمضمون الجملة لا يتقدم عليها ، فكذا لا يتوسط . وفيه نظر ، يحتمل الجواز والمنع ، وهو إلى الجواز أقرب .

الثالث : أنه في موضع الحال ، والقراءة الثانية رفعه فيها على الابتداء ، والخبر الجار قبله . و « الْحُسْنَى » مضاف إليها ، والمراد بـ « الْحُسْنَى » الْجَنَّة ، وقيل : الفعلة الحسنى .

الرابع : نصبه على التفسير ، قاله الفراء ، يعني التمييز . وهو بعيد . وقرأ ابن عباس ، ومسروق بالنصب والإضافة ، وفيها تخريجان :

أحدهما : أن المبتدأ محذوف ، وهو العامل في « جَزَاءً الْحُسْنَى » ، التقدير : فله جزاء الحسنى .

والثاني : أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله :

---

(١) سورة الصافات آية ، (١٠) .

(٢) وقيل لأمية بن أبي الصلت انظر التهذيب (٥/ ٢٣٠) ، القرطبي (١١/ ٤٩) ، روح المعاني (١٦/ ٣٢) ، اللسان (١٤/ ٥) ، (٧/ ٤١٨) ، البحر المحيط (٦/ ١٥٩) ، «أوب» ، «ثأط» ، «حرمد» .

٣٢٢٧ - ..... وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا[1]

ذكره المهدوي . وقرأ عبد الله ، وابن أبي إسحاق « جَزَاءُ » مرفوعاً مُنَوَّناً على الابتداء ، و « الْحُسْنَى » بدل أو بيان ، أو منصوب بإضمار ، أعني أو خبر مبتدأ مضمر . و « يُسْراً » نعت مصدر محذوف ، أي : قولاً ذَا يُسْرٍ ، وقرأ أبو جعفر بضم السين حيث وَرَدَ .

قوله : ﴿ مَطْلِعَ ﴾ .

العامة على كسر الميم ، والمضارع : « يَطْلُعُ » بالضم ، فكان القياس فتح اللام في المفعول مطلقاً ، ولكنها مع أخوات لها سمع فيها الكسر ، وقياسها الفتح . وقد قرأ به الحسن ، وعيسى ، وابن محيصن ، ورويت عن ابن كثير ، وأهل مكة . قال الكسائي : هذه اللغة قد ماتت ، يعني أنْ يكسر اللام من المضارع .

قوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ .

الكاف إما مرفوعة المحل ، أي : الأمر كذلك ، أو منصوبته ، أي : فعلنا مثل ذلك .

حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾ قَالُوا۟ يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ فَأَعِينُونِى بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾

قوله : ﴿ بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ ﴾ .

بَيْنَ ـ هنا ـ : يجوز أن تكون ظرفاً ، والمفعول محذوف ، أي : بلغ غرضه ومقصوده ، وأن يكون مفعولاً به على الإتساع ، أي : بلغ المكان الحاجز بينهما ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو : بفتح سين « السَّدَّيْنِ » ، و « سَدّاً » في هذه السورة ، وحفص فتح الجميع ، أعني موضعي هذه السورة ، وموضعي سورة يسّ . وقرأ الأخوان بالفتح في « سدًّا » في سورتيه ، وبالضم في « السُّدَّيْنِ » ، والباقون بالضم في الجميع ، فقيل : بمعنى واحد ، وقيل : المضموم ما كان من فعل الله تعالى ، والمفتوح ما كان من فعل الناس . وهذا مروي عن عكرمة ، والكسائي ، وأبي عبيدة . وهو مردود بأنَّ « السَّدَّيْنِ » في هذه السورة جَبَلان ، سَدُّ ذُو الْقَرْنَيْنِ بينهما يَسُدُّ ، فهما من فعل الله ، والسَّدُّ الذي فعله ذُو القرنين من فعل المخلوق . و « سَدّاً » في يسّ من فعل الله تعالى لقوله : « وَجَعَلْنَا » ، ومع ذلك قرىء في الجميع بالفتح والضم ، فعلم أنهما لغتان كـ « الْضَّعْفِ والضُّعْفِ ، والْفَقْرِ والْفُقْر » . وقال الخليل : المضموم اسم ، والمفتوح مصدر ، وهذا هو الاختيار . قوله : « يَفْقَهُونَ » قرأ الأخوان بضم الياء وكسر القاف من : أَفْقَهَ غَيْرَهُ ، فالمفعول محذوف ، أي : لا يفقهون غيرهم قولاً ، والباقون بفتحهما ، أي : لا يفهمون كلام غيرهم ، وهو بمعنى الأول ، وقيل : ليس بمتلازم ، إذْ يَفْقَهُ الإنسانُ قَوْلَ غَيْرِهِ ، وَلَا يَفْقَهُ غَيْرُهُ قَوْلَهُ ، وَبِالْعَكْسِ .

قوله : ﴿ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾ .

---

(١) تقدم .

قرأ عاصم بالهمزة الساكنة ، والباقون بألف صريحة ، واختلف في ذلك فقيل : هما أعجميان ، لا اشتقاق لهما ، ومنعا من الصرف للعلمية والعجمة ، ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً ، والألف بدل عنهما ، أو بالعكس ، لأن العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية ، وقيل : بل هما عربيان ، واختلفوا في اشتقاقهما ، فقيل : من : أَجِيجِ النَّارِ ، وهو الْتِهَابُهَا ، وَشِدَّةُ تَوَقُّدِهَا ، وقيل : من الأَجَّةِ ، وهو الاختلاط ، أو شِدَّة الْحَرِّ ، وقيل : من الأَجِّ ، وهو سُرْعَةُ الْعَدْوِ ، ومنه قوله :

٣٢٢٨ ـ ..... تَئِجُّ كَمَا أَجَّ الظَّلِيمُ الْمُفَزَّعُ[1]

وقيل من الأَجَاجِ ، وهو الماءُ الْمَلْحُ الزُّعَاقُ ، ووزنهما : يَفْعُولُ ، ومَفْعُول وهذا ظاهر على قراءة عاصم ، وأما قراءة الباقين ، فتحتمل أن تكون الألف بدلاً من الهمزة الساكنة ، إلاَّ أَنَّ فيه أَنَّ مِنْ هؤلاء مَنْ ليس أصله قلب الهمزة الساكنة ، وهم الأكثر ، ولا ضمير في ذلك ، وتحتمل أن تكون ألفهما زائدتين ، ووزنهما فاعول ، من : يَجَّ ، ومَجَّ ، ويحتمل أن يكون مَأْجُوج من مَاجَ يَمُوجُ ، أي : اضطراب ، ومنه : الْمَوْجُ ، فوزنه مَفْعُول ، والأصل : مَوْجُوجٌ ، قاله أبو حاتم ، وفيه نظر من حيث ادعاء قلب حرف العلة ، وهو ساكن ، وشذوذه كشذوذ طَائِيٍّ في النسب إلى طَيِّءٍ . وعلى القول الأول بكونهما عربيين مشتقين ، فمنع صرفهما العلمية والتأنيث ، بمعنى القبيلة ، كما تقدم لك تحقيقه في سورة هود ومثل هذا الخلاف والتعليل جَارٍ في سورة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ . والهمزة في يَأْجُوج ومَأْجُوج لغة بني أَسَدٍ ، وقرأ رؤبة ، وأبوه العجَّاج : « آجُوجُ » . قوله : ﴿خَرْجاً﴾ قرأ ابن عامر : « خَرْجاً » هنا ، وفي المؤمنين بسكون الراء ، والأخوان «خَرَاجاً» ، فـ « خَرْجُ » في السورتين بالألف ، والباقون كقراءة ابن عامر في هذه السورة ، والأول في المؤمنين ، وفي الثاني وهو : « فَخَرَاجُ رَبِّكَ » كقراءة الأخوين ، وقيل : هما بمعنى واحد كالنَّوَالِ ، والنُّوَالِ ، وقيل : « فَخَرَاجُ » بالألف ما ضُرِبَ على الأرض من الأَتاوةِ كل عامٍ ، وبغير ألف بمعنى الْجَعْلِ ، أي : نعطيك من أموالنا مرة واحدة ما تستعين به على ذلك . قال مكي : « والاختيار ترك لأنهم إنما عرضوا عليه أَنْ يعطوه عطية واحدة على بنائه ، لا أَنْ يضرب ذلك عليهم كل عام » . وقيل : الْخَرْجُ مَا كَانَ على الرُّؤُوسِ ، والْخَرَاجُ ما كان على الأرض ، يقال : أَدِّ خَرْجَ رَأْسِكَ ، وَخَرَاجَ أَرْضِكَ . قاله ابن الأعرابيِّ . وقيل : الْخَرْجُ أَخَصُّ ، والْخَرَاجُ أَعَمُّ ، قال ثعلب . وقيل : الْخَرْجُ مصدر ، والْخَرَاجُ اسم لِمَا يُعْطَى ، ثُمَّ قد يطلق على المفعول المصدر ، كـ « الْخَلْقِ » بمعنى الْمَخْلُوقِ .

قوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾ .

ما : بمعنى الذي ، وقرأ ابن كثير : « مَكَّنَنِي » بإظهار النون ، والباقون بإدغامها في نون الوقاية للتخفيف ، وهي مرسومة في مصاحف غير مكة بنون واحدة ، وفي غيرها بنونين ، فكل وافق مُصْحَفَهُ .

ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَـٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى ۖ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّى جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّى حَقًّا ﴿٩٨﴾ ۞ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ۖ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَـٰهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ

(١) تقدم .

لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾ أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ ۚ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾

قوله : ﴿ آتُوني ﴾ .

قرأ أبو بكر : « ايْتُوني » بهمزة وصل من أَتَى ، يَأْتِي في الموضعين من هذه السورة ، بخلاف عنه في الثاني ، وافق حمزة على الثاني من غير خلاف عنه ، والباقون بهمزة القطع فيهما فـ « زُبَرَ » على قراءة همزة الوصل منصوبة على إسقاط الخافض ، أي : جيئوني بِزُبَرِ الحديد ، وفي قراءة قطعها على المفعول الثاني ، لأنه تعدى بالهمزة إلى اثنتين ، وعلى قراءة أبي بكر إلى كسر التنوين من « رَدْماً » لالتقاء الساكنين ، لأَنَّ همزة الوصل تسقط درجاً ، فيقرأ له بكسر التنوين ، وبعده همزة ساكنة ، هي فاء الكلمة ، وإذا ابتدأت بكلمتي « ايْتُوني » في قراءته ، وقراءة حمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل ، ثم ياء صريحة ، هي بدل عن همزة فاء الكلمة ، وفي الدرج تسقط همزة الوصل ، فتعود الهمزة لزوال موجب إبدالها ، والباقون يبتدئون ويصلون بهمزة مفتوحة ، لأنها همزة قطع ، ويتركون تنوين « رَدْماً » على حاله من السكون ، وهذا كله ظاهر لأهل النحو ، خفي على القراء . و « الزُّبَرُ » جمع : زُبْرَةٍ كـ « غُرْفَةٌ ، وغُرَفٌ » ، وقرأ الحسن بضم الباء . قوله : ﴿سَاوَى﴾ هذه قراءة الجمهور وقتادة « سَوَّى » بالتضعيف ، وعاصم في رواية : « سُوِيَ » مبنياً للمفعول قوله : ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾ قرأ أبو بكر بضم الصاد ، وسكون الدال ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر بضمهما ، والباقون بفتحهما ، وهذه لغات قرىء بها في السبع ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وحميد بالفتح والإسكان ، والْمَاجِشُون ، بالفتح والضم ، وعاصم في رواية بالعكس ، والصَّدَفَانِ : نَاحِيَتَا الْجَبَلَيْنِ ، وقيل : أن يتقابل جَبَلان ، وبينهما طريق ، فالنَّاحِيتان صَدَفَان لتقابلهما ، وتَصَادُفِهِمَا مِن صَادَفْتُ الرَّجُلَ ، أي لَاقَيْتُهُ وَقَابَلْتُهُ . وقال أبو عبيد : الصَّدَفُ كُلُّ نَاءٍ مرتفع . وليس بمعروف . والفتح لغة تَمِيمٍ والضم لغة حِمْيَر قوله : ﴿ قِطْراً ﴾ هو المتنازع فيه .

وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع ، وهي إعمال الثاني للحذف من الأول . والْقِطْرُ : النُّحَاسُ ، أو الرُّصَاصُ الْمُذَابُ .

قوله : ﴿ فَمَا اسْطَاعُواْ ﴾ .

قرأ حمزة بتشديد الطاء ، والباقون بتخفيفها ، والوجه في الإدغام كما قال أبو علي : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين ، لئلا يحرك ما لا يتحرك ، يعني أن سين استفعل لا يتحرك ، أدغم من الساكن ، وإنْ لم يكن حرف لين ، وقد قرأ القراء غير حرف من هذا النحو ، وقد أنشد[1] سيبويه : « وَمَسحِي » يعني في قول الشاعر :

٣٢٢٩ ـ كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ[2]

يريد : ومسحه فأدغم الحاء في الهاء ، بعد أن قلب الهاء حاء ، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين . وهذه القراءة قد لحنها بعض النحاة قال الزجاج : مَنْ قرأ بذلك فهو لَاحِنٌ مخطىء . وقال أبو علي : « هي غير جائزة » . وقرأ

---

(١) انظر الكتاب (٤/٤٥٠) .

(٢) انظر البيت في الكتاب (٤/٤٥٠) ، المحتسب (١/٦٢) ، العمدة (١/١٣٧) ، المخصص (٨/١٣٩) ، سر الصناعة (١/٦٥) ، اللسان «كسر» .

الأعشى عن أبي بكر : « اصطاعوا » بإبدال السين صاداً ، والأعمش : « اسْتَطَاعُوا » كالثانية .

قوله : ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ .

الظاهر أن الجعل هنا بمعنى التصيير ، فيكون « دَكَّاء » مفعولاً ثانياً ، وجوَّز ابن عطية أَنْ يكون حالاً ، و «جَعَلَ » بمعنى خلق . وفيه بُعْدٌ ، لأنه إذ ذاك موجود . وقد[1] تقدم خلاف القراء في « دَكّاً » في الأعراف .

قوله : ﴿ وَعْدُ رَبِّي ﴾ الْوَعْدُ : هنا مصدر بمعنى الْمَوْعُودِ ، أو على بابه .

قوله : ﴿ يَمُوجُ ﴾ .

مفعول ثان لـ « تَرَكْنَا » ، والضمير في « بَعْضَهُمْ » يعود على « يَأْجُوجَ ، وَمَأْجُوجَ » ، أو على سائرِ الخلق .

قوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ التنوين عوض من جملة محذوفة تقديرها : يوم إذ جاء وعد ربي ، أو إذ حجز السَّدُّ بينهم .

قوله : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ ﴾ .

يجوز أن يكون مجروراً بدلاً من « الْكَافِرِينَ » ، أو بياناً أو نعتاً ، وأَنْ يكون منصوباً بإضمار أدغم ، وأن يكون مرفوعاً خبر ابتداء مضمر .

قوله : ﴿ أَفَحَسِبَ ﴾ .

العامة على كسر السين وفتح الباء ، فعلاً ماضياً ، و « أَن يَتَّخِذُواْ » ساد مسدَّ المفعولين ، وقرأ أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ وزيد بن علي ، وابن كثير ، ويحيى بن يعمر في آخرين بسكون السين ، ورفع الباء على الابتداء ، والخبر « أَنْ » وما في حيزها . وقال الزمخشري : « أو على الفعل والفاعل كاسم الفاعل ، إذا اعتمد على الهمزة ، ساوى الفعل في العمل ، كقولك : « أقائم الزيدان » ؟ وهي قراءة محكية جيدة .

قال الشيخ[2] : والذي يظهر أن هذا الإعراب لا يجوز ، لأن حَسباً ليس باسم فاعل فيعمل ، ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أنْ تجرى عليه أحكامه ؟ وقد ذكر سيبويه[3] أشياء من الصفات التي تجري مجرى الأسماء ، وأن الوجه فيها الرفع . ثم قال : ذلك « مررت برجل خير منه أبوه » ومررت برجل سواء عليه الخير والشر ، ومررت برجل أب لك صاحبه ، ومررت برجل حسبك من رجل هو ، ومررت برجل أيما رجل هو .

ثم قال الشيخ : « ولا يَبْعُد أَنْ يرفع به الظاهر ، فقد أجازوا في « مررتُ برجل أبي عشرة أبوه » أَنْ يرتفع « أبوه » بأبي عشرة ، لأنه في معنى والد عشرة » . قوله : ﴿نزلاً﴾ فيه أوجه :

أحدها : منصوب على الحال جمع نازل ، نحو : شارف وشرف .

والثاني : أنه اسم موضع للنزول .

---

(١) آية ، رقم (١٤٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٦٦) .

(٣) انظر الكتاب (٢/٢٤) .

الثالث : أنه اسم ما يعد للنازلين من الضيوف ، ويكون على سبيل التهكم بهم ، كقوله تعالى : « فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . وقوله :

٣٢٣٠ - ..... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ(١)

ونصبه على هذين الوجهين مفعولاً به ، أي : صيَّرنا ، وأبو حيوة : « نُزْلاً » بسكون الزاي وهي تخفيف الشهيرة .

قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا ﴿١٠٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾

قوله : ﴿ **أَعْمَالاً** ﴾ . تمييز لـ « الأَخْسَرِينَ » ، وجمع لاختلاف الأنواع .

قوله : ﴿ **الَّذِينَ ضَلَّ** ﴾ .

يجوز فيه الجر نعتاً ، وبدلاً وبياناً ، والنصب على الذم والرفع على خبر ابتداء مضمر . قوله : « يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ » يسمى في البديع تجنيس التصحيف ، وتجنيس الخط ، وهذا مِنْ أحسنهِ ، قال البحتري :

٣٢٣١ - وَلَمْ يَكُنِ الْمُغْتَرُّ بِاللَّهِ إِذْ سَرَى لِيُعْجِزَ وَالْمُعْتَزُّ بِاللَّهِ طَالِبُهْ(٢)

والأول من الْغُرُورِ ، والثاني من الْعِزِّ . ومن أحسن ما جاء في تجنيس التعجب قوله :

٣٢٣٢ - سَقَيْتَنِي رُبَى وَغَنَيْتَنِي بُحْتُ بِحُبِّي حِينَ بَنَّ الْحَرْدُ(٣)

صَحَّف بقوله : سقيتني ربى وغنيتني بحب يحيى بن الجرد .

وقرأ ابن عباس ، وأبو السمال : «فَحَبَطَتْ» بفتح الباء ، والجمهور بكسرها . والعامة على « نُقِيمُ » بنون العظمة من أَقَامَ ، ومجاهد وعبيد بن عمير « فَلاَ يُقِيمُ » بياء الغيبة ، لتقدم قوله : « بِآيَاتِ رَبِّهِمْ » فالضمير يعود عليه ، ومجاهد أيضاً « فَلاَ يَقُومُ لَهُمْ » ، مضارع « قَامَ » ، « وَزْنٌ » بالرفع وعن عبيد بن عمير أيضاً « فَلاَ يَقُومُ » « وَزْناً » بالنصب ، كأنه يوهم أنَّ « قَامَ » مُتَعدٍّ كذا .

قال الشيخ : وأحسن(٤) من هذا أَنْ تعرب هذه القراءة على ما قال أبو البقاء : أن يجعل يقوم صنعهم أو سعيهم ، وينتصب حينئذ « وَزْناً » على أحد وجهين ، إما على الحال ، وإما على التمييز .

قوله : ﴿ **ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ** ﴾ . فيه أوجه كثيرة :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر ديوانه (١/٨٧) ، البحر المحيط (٦/١٦٧) ، روح المعاني (١٦/٤٨) .

(٣) البيت من شواهد البحر (٦/١٦٧) .

(٤) انظر البحر المحيط (٦/١٦٧) .

أحدها : أن يكون « ذَلِكَ » خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك ، و « جَزاؤُهُمْ جَهَنَّمُ » جملة برأسها .

الثاني : أن يكون « ذَلِكَ » مبتدأ أول ، و « جَزَاؤُهُمْ » مبتدأ ثانٍ ، و « جَهَنَّمُ » خبره ، وهو خبره خبر الأول ، والعائد محذوف ، أي : جزاؤهم به كذا قال أبو البقاء . فالهاء في « بِهِ » يعود على « ذَلِكَ » ، و « ذَلِكَ » مشار به إلى عدم إقامة الوزن .

قال الشيخ [١] : « ويحتاج هذا التوجيه إلى نظر » . قُلْتُ : إنْ عَنى النظر من حيث الصناعة فمسلَّم ، ووجه النظر أنَّ العائد حذف من غير مسوغ ، إلا بتكلف ، فإنَّ العائد على المبتدأ إذا كان مجروراً لا يحذف إلَّا إذا جُرَّ بحرف تبعيض ، أو ظرفية ، أو بجر عائد آخر قبله بحرف جُرَّ به المحذوف ، كقوله :

٣٢٣٣ ـ أصِغْ فَالَّذِي تُدْعَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحُ [٢]

أي : مُفْلِحٌ بِهِ ، وإنْ عَنى من حيث المعنى ، فهو بعيد جداً .

الثالث : أن يكون « ذَلِكَ » مبتدأ ، و « جَزَاؤُهُمْ » بدل أو بيان ، و « جَهَنَّمُ » خبره .

الرابع : أن يكون « ذَلِكَ » مبتدأ أيضاً ، «وجَزَاؤُهُمْ» خبره ، و « جَهَنَّمُ » بدل أو بيان ، أو خبر ابتداء مضمر .

الخامس : أن يجعل « ذَلِكَ » مبتدأ ، و « جَزَاؤُهُمْ » بدل أو بيان ، و « جَهَنَّمُ » خبر ابتداء مضمر ، و « بِمَا كَفَرُواْ » خبر الأول ، والجملة اعتراض .

السادس : أن يكون « ذَلِكَ » مبتدأ ، والجار الخبر ، و « جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ » جملة معترضة . وفيه بُعْدٌ .

السابع : أن يكون « ذَلِكَ » إشارة إلى جماعة ، وهم المذكورون في قوله : ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ** ﴾ و ﴿ **جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ** ﴾ إلى آخره ، جملة مفسرة له ، فلا محل لها من الإعراب .

قوله : ﴿ **نُزُلاً** ﴾ .

فيه ما تقدم من كونه اسم مكان النزول ، أو ما يُعَدُّ للضَّيفِ ، وفي خبره وجهان :

أحدهما : أنه خبر « كَانَتْ » ، و « لَهُمْ » متعلق بمحذوف ، على أنه حال من « نُزُلاً » ، أو على البيان ، أو بـ « كَانَتْ » عند مَنْ يَرَى ذلك .

والثاني : أنه حال من « جَنَّاتُ » ، أي : ذَواتُ نُزُلٍ ، والخبر الجار .

قوله : ﴿ **لاَ يَبْغُونَ** ﴾ .

الجملة حال ، إما من صاحب « خَالِدِينَ » ، وإما من الضمير في « خَالِدِينَ » فتكون حالاً متداخلة . والْحِوَلُ : قيل : مصدر ، بمعنى : التَّحَوُّلِ يقال : حَالَ عَنْ مَكَانه حَوْلاً ، فهو مصدر ، كالْعِوَجِ ، والْعِوَدِ ، والصِّغَرِ ، قال :

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) البيت في روح المعاني (١٦/٤٥) ، حاشية الشهاب (٦/١٣٦) .

٣٢٣٤ - لِكُلِّ دَوْلَةٍ أَجَلْ ثُمَّ يُتَاحُ لَهَا جِوَلْ[1]

وقال الزجاج : « هو عند قوم بمعنى : الْحِيْلَةِ في التنقل » . قال ابن عطية : « والْحِوَلُ بمعنى التَّحول » . قال مجاهد : « متحولاً » ، وأنشد الرجز المتقدم ، ثم قال : « وكأنه اسم جمع ، وكأن واحده ، حِوَالةٌ » . « قُلْتُ : وهذا غَريبٌ ، والمشهور الأول ، والتصحيح في « فِعَل » هو الكثير ، إنْ كان مفرداً ، نحو : الْحِوَلُ ، وإنْ كان جمعاً فالعكس ، نحو : ثِيَرةٌ ، وكِيزَةٌ .

قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾

قوله : ﴿ تَنْفَدَ ﴾ .

قرأ الأخوان « يَنْفَدَ » بالياء من تحت ، لأنَّ التأنيث مجازي ، والباقون بالتاء من فوق لتأنيث اللفظ ، وقرأ السُّلمِي ، ورويت عن أبي عمرو ، وعاصم « يَنْفَّدَ » ، بتشديد الفاء ، وهو مطاوع « نَفَّدَ » بالتشديد ، نحو : كسَّرته فتكسَّر ، وقراءة الباقين مطاوع « أَنْفَدْتُ » . قوله : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا ﴾ جوابها محذوف ، لفهم المعنى ، تقديره : لَنَفِدَ . والعامة على مَدَداً بفتح الميم ، والأعمش قرأ بكسرها ، ونصبه على التمييز ، كقوله :

٣٢٣٥ - فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْراً[2]

وقرأ ابن مسعود ، وابن عباس « مِدَاداً » كالأول ، ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء . وقال غيره : كأبي الفضل الرازي : إنَّه منصوب على المصدر ، بمعنى الإمداد ، نحو : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِن الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[3] ، قال : والمعنى : ولو أمددناه بمثله إمداداً .

قوله : ﴿ إِنَّمَا ﴾ .

المقام أنّ هذه المصدرية ، وإنْ كَانَتْ مكفوفة بـ « ما » وهذا المصدر قائم مقام الفاعل كأنه قيل : إنما يوحى إليَّ التوحيد . قوله : ﴿ وَلَا يُشْرِكْ ﴾ العامة على الياء من تحت عطف نَهيٍ على أَمْرٍ، وروي عن أبي عمرو : « وَلَا تُشْرِكْ » بالتاء من فوق خطاباً على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، ثُمَّ التفت في قوله : « بِعِبَادَةِ رَبِّهِ » إلى الأول ، ولو جرى على الالتفات الثاني ، لقيل : ربك والباء سببية ، أي : بسبب ، وقيل : بمعنى في . والْفِرْدَوْسُ : الْجَنَّةُ مِن الْكَرْمِ خاصةً ، وقيل : بل ما كان غالباً كَرْماً ، وقيل : ما حَوّط فَهُوَ فِرْدَوْسٌ ، والجمع : فَرَادِيسُ ، وقال المبرد : الْفِرْدَوس فِيمَا سَمِعْتُ مِنْ الْعَرَبِ : الشَّجَرُ الْمُلْتَفُّ ، والأغلب عليه أن يكون من الْعِنَب ، وحكى الزجاج : أنها الأَوْدِيَةُ التي

---

(١) البيت من شواهد البحر (٦/١٦٨) .

(٢) البيت من البحر المحيط (٦/١٦٩) ، روح المعاني (١٦/٥٢) .

(٣) سورة نوح آية ، (١٧) .

قُلِبَتْ ضُرُوباً من النَّبْتِ ، واختلف فيه ، فقيل : هو عَرَبيٌّ ، وقيل : أَعْجَمِيٌّ ، وهل هو رُوميٌّ ، أو فَارِسيٌّ . أو سِرْيَانيٌّ ، قيل : ولم يُسْمَعْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إلاَّ بَيْت حَسَّان :

٣٢٣٦- وَإنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنْ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ[1]

وهذا ليس بصحيح ، لأنه سُمِعَ في شعر أمية بن أَبي الصَّلْتِ :

٣٢٣٧- كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ إذْ ذَاكَ ظَاهِرَةً فِيهَا الْفَرَادِيسُ ثُمَّ الثُّوْمُ وَالبَصَل[2]

ويقال : كَرْم مُفَرْدَسٌ ، أي : مُعَرَّشٌ ، ولهذا سُمِّيتِ الرَّوضَةُ التي دون الْيَمَامَةِ فِرْدَوْساً ، وإضافة « جَنَّاتُ » إلى « الْفِرْدَوْسِ » إضافة تبيين .

تَمَّ الْجُزْءُ الرابعُ ، وَيَلِيهِ الْجُزْءُ الْخَامِسُ

---

(١) انظر البيت في ديوانه ، البحر المحيط (١٦٨/٦) ، الأشموني (٢٨٨/٢) ، الشذور (١٣٤) ، الهمع (٩٥/٢) ، الدرر (١٢٨/٢) ، التهذيب رباعي (١٥/١٣) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١٦٨/٦) ، وانظر الطبري (٢٩/١٦) ، القرطبي (٦٨/١١) ، روح المعاني (٥٠/١٦) .

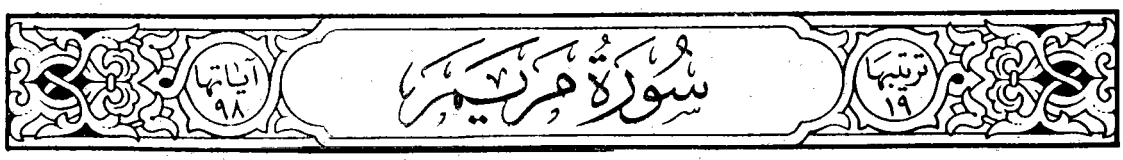

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴿٣﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾

قوله تعالى : ﴿ ذِكْرُ ﴾ .

فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره : فيما يتلى عليكم ذِكْرُ .

الثاني : أنه خبر محذوف المبتدأ ، تقديره : المتلو ذكر أو هذا ذكر .

الثالث : أنه خبر الحروف المقطعة وهو قول يحيى بن زياد . قال أبو البقاء : « وفيه بُعْدٌ » ، لأنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وليس في الحروف المقطعة ذكر الرحمة ، ولا في ذكر الرحمة معناها » . والعامة على تسكين أواخر هذه الأحرف المقطعة ، ولذلك كان بعض القراء يقف على كل حرف منها وقفة يسيرة في تمييز بعضها من بعض . وقرأ الحسن « كَافُ » بالضم كأنه جعلها معربة ومنعها من الصرف للعلمية والتأنيث ، وللقراء خلاف في إمالة « ياء » و« هاء » وتفخيمها ، وبعضهم يعبر عن التفخيم بالضم كما يعبر عن الإمالة بالكسر . وإنما ذكرته ، لأنَّ عبارتهم في ذلك مُوهِمَةٌ . وأظهر دال صاد قبل ذال « ذِكْرُ » نافع وابن كثير وعاصم ، لأنه الأصل ، وأدغمها فيها الباقون . والمشهور اخفاء نون « عين » قبل الصاد ، لأنها تقاربها ويشتركان في الضم ، وبعضهم يظهرها ، لأنها حروف مقطعة يقصد تمييز بعضها من بعض . فـ « ذِكْرُ » مصدر مضاف ، قيل : إلى مفعوله وهو « الرَّحْمَةُ » ، والرَّحْمَةُ : في نفسها مصدر أيضاً مضاف إلى فاعله . و « عَبْدَهُ » مفعول به ، والناصب له نفس الرحمة ، ويكون فاعل الذكر غير مذكور لفظاً ، والتقدير : أن ذكر الله رحمته عبده . وقيل : بل « ذِكْرُ » مضاف إلى فاعله ، على الاتساع ، ويكون « عَبْدَهُ » منصوباً بنفس الذكر ، والتقدير : إن ذكرت الرحمة عبده فجعل الرحمة ذاكرة له مجازاً . و « زَكَرِيَّا » بدل أو عطف بيان أو منصوب بإضمار أعني . وقرأ يحيى بن يعمر ، ونقلها الزمخشري عن الحسن « ذَكَّرَ » فعلاً ماضياً مشدداً ، و « رَحْمَةَ » بالنصب على أنها مفعول ثانٍ قدمت على الأول ، وهو « عَبْدَهُ » والفاعل إما ضمير القرآن ، أو ضمير الباري تعالى ، والتقدير : أنَّ ذَكَّر القرآن المتلو ، أو ذكَّر الله عبده رحمته ، أي : جعل العبد يذكر رحمته ، ويجوز على المجاز المتقدم أن تكون « رَحْمَةَ رَبِّكَ » هو المفعول الأول ، والمعنى : أنَّ الله جعل الرحمة ذاكرة للعبد ، وقيل : الأصل ذكر برحمة

فلما انتزع الجار نصب مجروره . ولا حاجة إليه . وقرأ الكلبي : « ذَكَرَ » بالتخفيف ماضياً ، « رَحْمَةَ » بالنصب على المفعول به ، عَبْدُهُ » بالرفع فاعلاً بالفعل قبله « زَكَرِيَّا » بالرفع على البيان أو البدل أو على إضمار مبتدأ ، وهو نظير إضمار الناصب في القراءة الأولى ، وقرأ يحيى بن يعمر فيما نقله عنه الداني « ذَكِّرْ » فعل أمرٍ ، « رَحْمَةَ » ، و « عَبْدَهُ » بالنصب فيهما على أنهما مفعولان ، وهما على ما تقدم من كون كل واحد يجوز أنْ يكون المفعول الأول أو الثاني بالتأويل المتقدم في جعل الرحمة ذاكرة مجازاً .

قوله : ﴿ **إِذْ نَادَى** ﴾ .

في ناصبه ثلاثة أوجه :

إحداها : أنه « ذِكْرُ » . ولم يذكر الحوفي غيره .

والثاني : أنه « رَحْمَةَ » ، وقد ذَكَرَ الوجهين أبو البقاء .

والثالث : أنه بدل من « زَكَرِيَّا » بدل اشتمال ، لأنَّ الوقت مشتمل عليه . وسيأتي مثل هذا عند قوله : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ ﴾ ونحوه .

وقوله : ﴿ **قَالَ رَبِّ** ﴾ .

لا محل لهذه الجملة ، لأنها تفسير لقوله : ﴿ **نَادَى رَبَّهُ** ﴾ وبيان ، ولذلك ترك العاطف بينهما ، لشدة الوصل . قوله : ﴿**وَهَنَ**﴾ العامة على فتح الهاء وقرأ الأعمش بكسرها ، وقرىء بضمها . وهذه لغات في هذه اللفظة . وَوُحِّدَ « الْعَظْمُ » لإرادة الجنس ، يعني : أَنَّ هذا الجنس الذي هو عمود البدن وأشد ما فيه ، وأصلبه قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً آخر ، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها . قاله الزمخشري . وقيل : أطلق المفرد والمراد به الجمع ، كقوله :

٣٢٣٨ ـ بِهَا جِيَفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ[1]

أي : جُلُودُهَا ، ومثله :

٣٢٣٩ ـ كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ[2]

أي : بطونكم . و « مِنِّي » حال من «الْعَظْمُ» وفيه رَدٌّ على مَنْ يَقُولُ: إنَّ الألف واللامَ تكون عوضاً من الضمير المضاف إليه ، لأنه قد جمع بينهما هنا ، وإنْ كان الأصل « وَهَنَ عَظْمِي » ، ومثله في الدلالة على ذلك ما أنشده شاهداً على ما ذكرتُ :

٣٢٤٠ ـ رَحِيبُ قِطَابِ الْجَيبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرَّدِ[3]

قوله : ﴿**شَيْئاً**﴾ في نصبه ثلاثة أوجه :

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .

أحدها : ـ وهو المشهور ـ : أنه تمييز منقول من الفاعلية ، إذ الأصل : اشتعل شيبُ الرأس . قال الزمخشري : « شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وانتشاره في الشَّعْرِ ، وفُشُوِّه فيه ، وأَخَذَهُ مِنْهُ كُلّ مأخذ ، باشتعال النار ، ثم أخرجه مخرج الاستعارة ، ثم أسند الاشتعال إلى مكان الشَّعْرِ ومنبته ، وهو الرأس ، وأخرج الشيب مميزاً ، ولم يضف الرأس ، اكتفاء بعلم المخاطب أنه رأس زكريا ، فَمِنْ ثَمَّ فَصُحَتْ هذه الجملة وشهد لها بالبلاغة . « انتهى وهذا من استعارة محسوس بمحسوس ، ووجه الجمع الانبساط والانتشار » .

والثاني : أنه مصدر على غير المصدر ، فإن معنى اشتعل الرأس : شَابَ .

الثالث : أنه مصدر واقع موقع الحال ، أي : شايباً أو ذا شيب . قوله : « بِدُعَائِكَ » فيه وجهان :

أظهرهما : أَنَّ المصدر مضافٌ لمفعوله ، أي : بدعائي إياك .

والثاني : أنه مضاف لفاعله ، أي : لم أكن بدعائك لي للإيمان شَقِيًّا .

وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا ﴿٧﴾ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾

قوله : ﴿ خِفْتُ الْمَوَالِيَ ﴾ .

العامة على « خِفْتُ » بكسر الخاء وسكون الفاء ، وهو ماضٍ مسند لتاء المتكلم ، و « الْمَوَالِيَ » مفعول به ، بمعنى : أن مواليه كانوا شِرار بني إسرائيل فخافهم على الدين . قاله الزمخشري . قال أبو البقاء : «لا بد من حذف مضاف . أي عدم المواليَ ، أو جور المواليَ » . وقرأ الزهري كذلك إلاَّ أنه سكَّن ياء الْمَوَالِيْ . وقد تقدم أنه تقدر الفتحة في الياء والواو وعليه قراءة زيد بن علي « تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ » . وتقدم إيضاح هذا . وقرأ عثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وابن باس ، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن العاص ، ويحيى بن يعمر ، وعلي بن الحسين في آخرين « خَفَّتْ » بفتح الخاء والفاء مشددة ، وتاء تأنيث كسرت لالتقاء الساكنين ، والموالي : فاعل به بمعنى : درجوا وانقرضوا بالموت . قوله : « مِنْ وَرَائِي » هذا متعلق في قراءة الجمهور بما تضمنه الموالي من معنى الفعل ، أي : الذين يلون الأمر بعدي ، ولا يتعلق بـ « خِفْتُ » ، لفساد المعنى ، وهذا على أن يراد بـ « ورائي » معنى : خلفي وبعدي . وأما في قراءة « خَفَّتْ » بالتشديد فيتعلق الظرف بنفس الفعل ، ويكون « وَرَائِي » بمعنى : قُدَّامِي ، والمراد : أنهم خَفوا قُدَّامه وَدَرَجُوا ولم يبق منهم من به تقوٍّ واعتضاد . ذكر هذين المعنيين الزمخشري . والْمَوَالِي : بَنُو الْعَمِّ يدل على ذلك تفسير الشاعر لهم بذلك في قوله :

٣٢٤١ ـ مَهْلاً بَنِي عَمَّنَا مَهْلاً مَوَالِينَا ... وَلاَ تَنْبِشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونَاً[1]

---

(١) البيت للفضل بن عباس انظر المؤتلف والمختلف (٣٥) ، مجاز القرآن (١/١٢٥) ، الصاحبي (٣٤٢) ، الكامل (٤/٤٦) ، البحر (٢/٤٨٨) ، القرطبي (١١/٧٨) .

وقول آخر :

٣٢٤٢ ـ وَمَـوْلَـى قَـدْ دَفَـعْـتُ الـضَّـيْـمَ عَـنْـهُ وَقَـدْ أَمْـسَـى بِـمَـنْـزِلِـهِ الْـمَـضِـيـمِ (١)

والجمهور على « وَرَائِي » بالمد ، وقرأ ابن كثير في رواية عنه « وَرَأى » بالقصر ولا يبعد ذلك عنه ، فإنه قد قصر « شُرَكَايَ » في النحل كما تقدم ، وسيأتي أنه قرأ « أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى » في العلق ، كأنه كان يؤثر القصر على المدِّ لخفته ، ولكنه عند البصريين لا يجوز سعة ، و « مِنْ لَدُنْكَ » يجوز أن يتعلق بـ « هَبْ » ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « وليّاً » ، لأنه في الأصل صفة للنكرة ، فقدِّم عليها .

قوله : ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ ﴾ .

قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم الفعلين ، على أنهما جواب للأمر ، إذ تقديره : إن يَهَبْ يَرِثْ ، والباقون برفعهما على أنَّهما صفة لـ « وَلِيّاً » ، وقرأ أمير المؤمنين علي ، وابن عباس ، والحسن ، ويحيى بن يعمر ، والجحدري ، وقتادة في آخرين « يَرِثُنِي » بياء الغيبة والرفع ، « وأَرِثُ » مسند لضمير المتكلم . قال صاحب اللوامح : « في الكلام تقديم وتأخير » ، والتقدير : يَرِثُ بُنُوَّتِي إنْ مِتُّ ، وأَرِثُ مَالَهُ إنْ مات قَبْلي . ونقل هذا عن الحسن . وقرأ علي أيضاً ، وابن عباس ، والجحدري « يَرِثُنِي وَارِثٌ » جعلوه اسم فاعل ، أي : يرثني به وارث . ويسمى هذا التَّجْرِيدُ في علم البيان . وقرأ مجاهد « أَوَيْرِثُ » وهو تصغير : وَارِثٌ ، والأصل : وويرث بواوين وجب قلب أولاهما همزة لاجتماعهما متحركتين أول كلمة ، ويجوز « أو يصل » تصغير وَاصِلٌ ، والواو الثانية بدل عن ألف فاعل وأُوَيْرِثٌ مصروف ، لا يقال : ينبغي أَنْ يكون غير مصروف ، لأنَّ فيه علتين الوصف ووزن الفعل ، فإنه بزنة أُبَيْطِر مضارع بَيْطَرَ . وهذا مما يكون الاسم فيه منصرفاً في التكبير ممتنعاً في التصغير . لا يقال : ذلك ، لأنه غَلَطٌ بَيِّنٌ ، لأنَّ أُويرثاً وزنه « فُويعلٌ » لا « أُفَيْعل » بخلاف أُحَيْمِر تصغير أَحْمَر ، وقرأ الزهري « وِارِثٌ » بكسر الواو ويعنون بها الإمالة . وقوله : « رَضِيًّا » مفعول ثانٍ ، وهو فَعِيلٌ ، وأصله : رَضْيوٌ ، لأنه من الرِّضْوان .

قوله : ﴿ يَحْيى ﴾ .

فيه قولان :

أحدهما : أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له . وهذا هو الظاهر ، ومنعه من الصرف للعملية والعجمة ، وقيل : بل هو منقول من الفعل المضارع كما سَمُّوا بـ « يعمر ، ويعيش ، ويموت بن المُزَرِّع » . والجملة من قوله : « اسْمُهُ يَحْيَى » في محل جر صفة لـ « غُلَام » وكذلك « لَمْ نَجْعَلْ لَهُ » و « سَمِيًّا » كقوله : « رَضِيًّا » إعراباً وتصريفاً ، لأنه مِنْ السُّمُوِّ . وفيه دلالة لقول البصريين أَنَّ الاسم من السُّمُوِّ ، ولو كان من الْوَسْمِ لقيل : وسِيماً .

قوله : ﴿ عِتِيًّا ﴾ .

فيه أربعة أوجه .

أظهرها : أنه مفعول ، أي : بلغت عتياً في الكبر ، فعلى هذا « مِنْ الْكِبَرِ » يجوز أن يتعلق بـ « بَلَغْتُ » ، ويجوز

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة انظر ديوانه (١٨٤) ، البحرالمحيط (١٧٣/٦) .

أَنْ يتعلق بمحذوف على أنه حال من « عِتِيًّا » ، لأنه في الأصل صفة كما قررته لَكَ .

الثاني : أن يكون مصدراً مؤكداً لمعنى الفعل ، لأنَّ بلوغ الْكِبَرِ في معناه .

الثالث : أنه مصدر واقع موقع الحال من فاعل « بَلَغْتُ » أي : عاتياً أو ذَا عِتِى .

الرابع : أنه تمييز .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ « مِنْ » مزيدة . ذكره أبو البقاء . والأول هو الوجه ، والْعُتُوُّ : بزنة فعول وهو مصدر عَتَا يَعْتُو ، أي : يَبِسَ وَصَلُبَ . قال الزمخشري : وهو الْيَبْسُ والْجَسَارَة في الْمَفَاصِلِ والْعِظَامِ ، كالْعُودِ الْقَاحِلِ ، يقال : عَتَا الْعُودُ وَعَسَا أَو بَلَغْتُ مَدَارِجَ الْكِبَرِ وَمَراتِبه ما يُسمَّى « عِتِيًّا » . يريد بقوله : « أو بَلَغْتُ » أنه يجوز أن يكون : عِتِيًّا يَعْتُو أي : فسد والأصل : عتوو بواوين فاستثقل واوان بعد ضمتين فكسرت التاء تخفيفاً فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فاجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون فلقبت الواو ياء وأدغمت منها الياء الأولى . وهذا الإعلال جارٍ في المفرد كهذا ، والجمع نحو : عُصِيٌّ ، إلا أن الكثير في المفرد التصحيح كقوله : « وَعَتَوا عُتُوًّا كَبيراً » ، وقد يعلُّ كهذه الآية والكثير في الجمع والإعلال ، وقد يصحح نحو : « إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ » ، وقالوا : فُتِيٌّ وَفُتُوٌّ . وقرأ الأخوان « عِتِيًّا » و « صِلِيًّا » و « جِثِيًّا » و « بِكِيًّا » بكسر الفاء للإتباع ، والباقون بالضم على الأصل ، وقرأ عبد الله بن مسعود بفتح الأول من « عِتِيًّا » ، و « صِلِيًّا » جعلهما مصدرين على وزن فعيل كالْعَجِيجِ والرَّحِيلِ . وقرأ عبد الله ومجاهد « عُسِيًّا » بضم العين وكسر السين المهملة . وتقدم اشتقاق هذه اللفظة في الأعراف[٦] وتصريفها .

قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾ قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً ۚ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١٠﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾

قوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ .

في محل هذه الكاف وجهان :

أحدهما : أنه رفع على خبر ابتداء مضمر ، أي : الأمر كذلك ، ويكون الوقف على « كَذَلِكَ » ، ثم يبتدأ بجملة أخرى .

والثاني : أنها منصوبة المحل فقدَّره أبو البقاء بـ « أُفعل » مثل : ما طلبت ، وهو كناية عن مَطلوبه . « فجعل ناصبه مقدَّراً ، وظاهره أنه مفعول به» . وقال الزمخشري : «أو نصب بـ « قَالَ » ، و « ذَلِكَ » إشارة إلى مبهم يُفَسِّرُهُ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ » ونحوه : ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الأمرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ . وقرأ الحسن : « وهُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ » ولا يخرج هذا إلاَّ على الوجه الأول ، أي : الأمر كما قلت ، وهو على ذلك يهون عليّ ، ووجه آخر وهو أن يشار بذلك إلى ما تقدم من وَعْدِ الله لا إلى قول زكريا ، و « قَالَ » محذوف فِي كِلْتَا القراءتين ، أي : قال هو عليّ هين ، قال وهو

---

(١) آية ، رقم (٧٧) .

علي هين وإنْ شئت لم تنوه ، لأنَّ اللَّهَ هو المخاطب ، والمعنى : أنه قال ذلك ووعده وقوله الحق . « وفي هذا الكلام قَلَقٌ وحاصله : يرجع إلى أنَّ « قَالَ » الثانية هي الناصبة للكاف ، وقوله : « قَالَ » محذوف يعني : تفريعاً على أنَّ الكلام قد تمَّ عند « قَالَ رَبُّكَ » ويبتدأ بقوله : « هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ » في كلتا القراءتين ، يعني : قراءة العامة وقراءة الحسن . وقوله : وإنْ شئت لم تنوه أي : لم تنو القول المقدَّر ، لأنَّ الله هو المتكلم بذلك . وظاهر كلام بعضهم أنَّ « قَالَ » الأولى مسندة إلى ضمير الملك ، وقد صَرَّحَ بذلك ابن جرير وتبعه ابن عطية ، قال الطبري : ومعنى قوله « قَالَ كَذَلِكَ » أيْ : الأمران اللذان ذَكَرْتَ من المرأة العاقر والكبر هو كذلك ، ولكن « قَالَ رَبُّكَ » والمعنى عندي : قال الملك كذلك ، أي : على هذه الحال قال ربك هو علي هين . وقرأ الحسن البصري « عَلِيٌّ » بكسر ياء المتكلم ، كقوله :

٣٢٤٣ - عَلَيِّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ[1]

أنشده بالكسر . وقد أمعنت في هذه المسألة في قراءة حمزة « بِمُصْرِخِيَّ » . قوله : « وَقَدْ خَلَقْتُكَ » هذه الجملة مستأنفة ، وقرأ الأخوان « خَلَقْناكَ » أسنده إلى الواحد المعظم نفسه ، والباقون : « خَلَقْتُكَ » بتاء المتكلم . وقوله : « وَلَمْ تَكُ شَيْئاً » جملة حالية ، ومعنى نفى كونه شيئاً أي : شيئاً يُعْتَدُّ به ، كقوله :

٣٢٤٤ - ..... إذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهُ رَجُلاً[2]

وقالوا : عجبتُ مِنْ لاَ شَيْءٍ ، ويجوز أن يكون « قَالَ كَذَلِكَ » ، لأنَّ المصدوم ليس بشيء .

قوله : ﴿ سَوِيًّا ﴾ .

حال من فاعل « تُكَلِّمَ » ، وعن ابن عباس أَنَّ « سَوِيًّا » من صفة الليالي ، بمعنى : كاملات فيكون نصبه على النعت للظرف ، والجمهور على نصب ميم « تُكَلِّمَ » جعلوها الناصبة ، وابن أبي عبلة بالرفع جعلها المخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و « لاَ » فاصلة . وتقدم تحقيقه[3] .

قوله : ﴿ أَنْ سَبِّحُوا ﴾ .

يجوز في « أَنْ » أَنْ تكون مفسرة « أَوْحَى » ، وأن تكون مصدرية مفعولة بالإيحاء ، و ﴿ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ ظرفا زمان للتسبيح ، وانصرفت « بُكْرَةً » ، لأنه لم يقصد بها العلمية ، فلو قصد بها العلمية امتنعت عن الصرف ، وسواء قصد بها وقت بعينه نحو : لأسيرن الليلة إلى بكرة أم لم يقصد نحو : بكرة وقت نشاط ، لأن علميتها جنسية كـ « أسامة » ومثلها في ذلك كله « غُدْوَةً » ، وقرأ طلحة : « سَبِّحُوهُ » بهاء الكناية ، وعنه أيضاً « سَبِّحُنَّ » باسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكداً بالثقيلة . وهو كقوله : « لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ » . وقد تقدم تصريفه[4] .

وقوله : ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ .

حال من الفاعل أو المفعول ، أي : ملتبساً أنت أو ملتبساً هو بقوة ، و « صَبِيًّا » حال من هاء « آتَيْنَاهُ » .

---

(١) تقدم .

(٢) عجز بيت للمتنبي وصدره :

وضاقت الأرض حتى كان هاربهم ..... انظر ديوانه ، البحر (٦/١٨٦) ، روح المعاني (١٦/٧٠) ،

(٣) آية ، (٤٣) ، من سورة آل عمران .

(٤) سورة المائدة آية ، (١٠٦) .

وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَوٰةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾ وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴿١٥﴾ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾

و ﴿ حَنَاناً ﴾ .

يجوز أن يكون مفعولاً به نسقاً على « الْحُكْمَ » ، أي : وآتيناه تحنناً ، والْحَنَانُ : الرَّحْمَةُ واللِّينُ ، وأنشد أبو عبيدة :

٣٢٤٥ ـ تَحَنَّنْ عَلَيَّ هَدَاكَ الْمَلِيكُ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالاَ[1]

قال : وكثر استعماله مثنى ، كقولك : حَنَانَيْكَ ، وقوله :

٣٢٤٦ ـ ..... حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ[2]

وجوَّز أبو البقاء : أن يكون مصدراً ، كأنه يريد به المصدر الواقع في الدعاء ، نحو : سَقْياً وَرَعْياً ، فنصبه بإضمار فعل كأخواته ، ويجوز أَنْ يرتفع على خبر ابتداء مضمر نحو : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[3] ، و ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾[4] في أحد الوجهين ، وأنشد سيبويه[5] :

٣٢٤٧ ـ وَقَالَتْ : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟[6]

وقيل لله تعالى : « حَنَّانٌ » كما يقال له : رَحِيمٌ . قال الزمخشري : « وذلك على سبيل الاستعارة » ، و « مِنْ لَدُنَّا » صفة له .

وقوله : ﴿ وَبَرّاً ﴾ .

يجوز أن يكون نسقاً على خبر كان ، أي : وكان تقيًّا براً ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مقدر ، أي : وجعلناه براً . وقرأ الحسن : « بِرّاً » بكسر الباء في الموضعين ، وتأويله واضح كقوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾ وتقدم تأويله ، و « بِوَالِدَيْهِ » متعلق بـ « بَرّاً » ، و « عَصِيًّا » يجوز أن يكون وزنه « فَعُولاً » والأصل : عُصوِي ففعل فيه ما يفعل في نظائره ، وفعول للمبالغة كـ « صَبُورٍ » ، ويجوز أن يكون وزنه « فَعِيلاً » وهو للمبالغة أيضاً .

قوله : ﴿ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ .

في « إِذْ » أوجه :

---

(١) البيت للحطيئة انظر ديوانه (٨٢) ، الطبري (١٦/٤٤) ، مجاز القرآن (٢/٣) ، البحر ٦/١٧٧) ، القرطبي (١١/٨٨) ، الكامل (٢/١٩٩) ، اللسان «حنن» .

(٢) تقدم .

(٣) سورة يوسف آية ، (٨٣) .

(٤) سورة الأنعام آية ، (٥٤) .

(٥) انظر الكتاب (١/٣٢٠) .

(٦) البيت لمنذر بن درهم الكلبي انظر الكتاب (١/٣٢٠) ، والمقتضب (٣/٢٢٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (١/١١٨) ، الصاحبي (٤٢٨) ، الهمع (١/١٨٩) ، التصريح (١/١٧٧) ، الإنصاف (٣/٦) ، الدرر (١/١٦٣) ، التهذيب واللسان «حنن» .

أحداها : أنها منصوبة بـ «اذْكُرْ» على أنها خَرَجَتْ على الظرفية ، إذ يستحيل أن تكون باقية على مضيها ، والعامل فيها ما هو نصٌّ في الاستقبال .

الثاني : أنه منصوب بمحذوف مضاف لـ « مَرْيَمْ » تقديره : واذكر خبر مريم أو نبأها إذ انتبذت فـ « إذْ » منصوب بذلك الخبر أو النبأ .

الثالث : أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : وبين أي : الله تعالى ، فهو كلام آخر . وهذا كما قال سيبويه في قوله : ﴿ انْتَهُوا خَيراً لَكُمْ ﴾ . وهو في الظروف أقوى ، وإن كان مفعولاً به .

الرابع : أن يكون منصوباً على الحال من ذلك المضاف المقدر ، أي : خبر مريم ، أو نبأ مريم . وفيه بعد ، قاله أبو البقاء .

والخامس : أنه بدل من «مَرْيَمْ»، بدل اشتمال . قال الزمخشري : « لأن الأحيان مشتملة على ما فيها ، وفيه أن المقصود بذكر مريم ذكر وقتها هذا ، لوقوع هذه القصة العجيبة فيه » . قال أبو البقاء ـ بعد أن حكى عن الزمخشري هذا الوجه ـ : « وهو بعيد ، لأَنَّ الزمان إذا لم يكن حالاً من الْجُثَّةِ ، ولا خبراً عنها ، ولا صفة لها ، لم يكن بدلاً منها » . انتهى . وفيه نظر ، لأنه لم يلزم من عدم صحة ما ذكر صحة البدلية ، ألا ترى نحو : « سَلَبَ زيدٌ ثَوْبَهُ » ، فـ « ثَوْبَهُ » لا يصح جعله خبراً عن زيد ولا حالاً منه ، ولا وصفاً له ، ومع ذلك فهو بدل اشتمال .

السادس : أن « إذْ » بمعنى « أَنْ » المصدرية ، كقولك : « لا أكرمك إذ لم تكرمني » أي : لأنك لا تكرمني . فعلى هذا يحسن بدل الاشتمال ، أي : واذكر مريم انتباذها . ذكره أبو البقاء . وهو في الضعف غاية . و « مَكَاناً » : « يجوز أن يكون ظرفاً ـ وهو الظاهر ـ ، وأن يكون مفعولاً به على المعنى ، إذ المعنى : إذ أتت مكاناً . والإنْتِبَاذُ : افتعال من النَّبذِ ، وهو الطَّرحُ ، وقد تَقَدَّمَ بيانه .

والجمهور على ضم الراء من : « رُوحَنَا » .

وقرأ أبو حيوة وسهل بفتحها ، أي : ما فيه راحة للعباد ، كقوله : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ . وحكى النَّقاش أنه قد قرىء : « رُوحنًا » بتشديد النون ، وقال : هو اسم ملك من الملائكة . قوله : ﴿ بَشَراً سَوِيّاً ﴾ حال من فاعل « تَمَثَّلَ » وسوّغ وقوع الحال جامدة وصفها فلما وصفت النكرة وقعت حالاً .

قوله : ﴿ لِأَهَبَ ﴾ .

قرأ نافع وأبو عمرو : « لِيَهَبَ » بالياء ، والباقون « لأَهَبَ » بالهمزة . فالأولى الظاهر فيها أَنَّ الضمير للربِّ ، أي : ليهب الرَّبُّ ، وقيل : الأصل : لأَهَبَ بالهمز ، وإنما قلبت الهمزة ياء تخفيفاً ، لأنها مفتوحة بعد كسرة ، فتتفق القراءتان . وفيه بُعْدٌ . وأما الثانية فالضمير للمتكلم ، والمراد به الملك ، وأسنده لنفسه ، لأنه سبب فيه ، ويجوز أن يكون الضمير لله تعالى ، ويكون على الحكاية بقول محذوف ، ويقوي الذي قبله أن في بعض المصاحف « أُمِرْتُ أَنْ أَهَبَ لَكِ » .

قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾

قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾ قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾ ۞ فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا ﴿٢٢﴾ فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴿٢٣﴾

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ تَقِيّاً ﴾ جوابه محذوف ، أو متقدم .

قوله : ﴿ بَغِيّاً ﴾ .

في وزنه قولان ، أحدهما ـ وهو قول المبرد ـ : أن وزنه فَعُول ، والأصل : بغوي فاجتمعت الياء والواو ففعل فيه ما هو معروف . قال أبو البقاء : ولذلك لم تلحق تاء التأنيث كما لم تلحق في : صَبُورٍ وشَكُورٍ . ونقل الزمخشري عن أبي الفتح : أنها فعيل ، قال : « ولو كانت فَعُولاً لقيل : « بَغِوٌ » كما يقال : نهو عن المنكر » . ولم يعقبه بنكير ، ومن قال : أنها فعيل ، فهل هي بمعنى فاعل ؟أو بمنى مفعول ؟ فإن كانت بمعنى فاعل فينبغي أن تكون بتاء التأنيث نحو : «إمرأةٌ قديرةٌ وبصيرةٌ» وقد أجيب عن ذلك بأنها بمعنى النسب كـ «حائضٍ ، وطالقٍ»، أي : ذات بَغْيٍ . وقال أبو البقاء ـ حين جعلها بمعنى فاعل ـ : « ولم تلحق التاء أيضاً ، لأنها للمبالغة » . فجعل العلة في عدم اللحاق كونه للمبالغة . وليس بشيء . وإن قيل : بأنها بمعنى مفعول فعدم التاء واضح .

وقوله : ﴿ كَذَلِكَ ﴾ .

قد تقدم نظيره. قوله: ﴿ وَلِنَجْعَلَهُ ﴾ يجوز أن تكون علة ومعلّله محذوف ، تقديره : لنجعله آية للناس فعلنا ذلك ، ويجوز أن يكون نسقاً على علة محذوفة ، تقديره : لنبين به قدرتنا ، ولنجعله آية . والضمير عائد على « الْغُلَامِ » واسم كان مضمر فيها ، أي : وكان الغلام أي : خَلْقُهُ وإيجادُهُ أمراً لا بد منه .

قوله : ﴿ فَانْتَبَذَتْ بِهِ ﴾ .

الجار والمجرور في محل نصب على الحال ، أي : انتبذت ، وهو مصاحب لها ، كقوله :

٣٢٤٨ ـ ..... تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاجِمُ التَّرِيْبَا[1]

قوله : ﴿ فَأَجَاءَهَا ﴾ .

الأصل في « جَاءَ » أنْ يتعدى لواحد بنفسه ، فإذا دخلت عليه الهمزة كان القياس يقتضي تعديه لاثنين . قال الزمخشري : « إلاَّ أنَّ استعماله قد تغير بعد النقل إلى الإلجاء . ألا تراك تقول : « جئتُ المكانَ وأَجَاءَنِيهِ زَيْدٌ » كما تقول : بلغته وأبلغنيه » . ونظيره : « آتَى » حيث لم يستعمل إلاَّ في الإعطاء ولم تقل : أتيت المكان وآتانيه فلان » . وقال أبو البقاء : « الأصل[2] : جاءها ثم عُدِّي بالهمزة إلى مفعول ثانٍ ، واستعمل بمعنى : ألجأها » قال الشيخ[2] : قوله : إنَّ أجاءها بمعنى : ألجأها يحتاج إلى نقل أئمة اللغة المستقرئين لذلك من لسان العرب ، والإجاءة : تدل على

---

(١) تقدم .

(٢) البحر المحيط (٦/١٨٢) ،

المطلق فتصلح لما هو بمعنى الاختيار ، كما تقول : « أقمت زيداً » فإنه يصلح أن يكون إقامته لك قسراً أو اختياراً ، وأما قوله : ألاَ تراك إلى آخره ، فَمَنْ رأى أَنَّ التعدية بالهمزة قياسٌ أجاز ذلك ، وإنْ لم يسمع ، ومَنْ مَنَع فقد سَمِعَ ذلك في « جَاءَ » فيجيز ذلك . وتنظيره ذلك بـ « آتَى » فليس تنظيراً صحيحاً ، لأنه بناه على أَنَّ همزته للتعدية ، وأن أصله « أَتَى » وليس كذلك ، بَلْ « آتى » مِمَّا بني على أفعل ، ولو كان منقولاً من « أَتَى » المتعدي لواحد ، لكان ذلك الواحد هو المفعول الثاني ، والفاعل هو الأول إذا عديته الهمزة ، تقول : « أَتَى المالُ زيداً ، وآتى عمرو زيداً المال » فيختلف التركيب بالتعدية ، لأَنَّ « زيداً » عند النحويين هو المفعول الأول ، و « الْمَالَ » هو المفعول الثاني . وعلى ما ذكره الزمخشري كان يكون العكس . فدلَّ على أنه ليس مما قاله ، وأيضاً فـ « آتى » مرادف لـ « أعطى » فهو مخالف من حيث الدلالة في المعنى . وقوله : « ولم تقل أتيتُ المكانَ ، وآتانيه هذا غير مسلم بل تقول : أتيت المكان ، كما تقول : « جِئْتُ المكانَ » ، قال :

٣٢٤٩ ـ أَتَـوْا نَـارِي فَـقُـلْتُ : مَـنُـونَ أَنْـتُـمْ فَقَـالُـوا : الْجِنُّ قُلْتُ : عِمُـوا صَبَـاحَـا[1]

ومَنْ رأى التعدية بالهمزة قياساً قال « آتانيه » . وهذه الأبحاث التي ذكرها الشيخ معه ظاهرة الأجوبة فلا نطول بذكرها . وقرأ الجمهور : « فَأَجَاءَهَا » أي : ألجأها وساقها . ومنه :

٣٢٥٠ ـ وَجَـارٍ سَـارَ مُـعْـتَـمِـداً إِلَـيْـكُـمْ أَجَـاءَتْـهُ الْـمَـخَـافَـةُ وَالـرَّجَـاء[2]

وقرأ حمَّاد بن سلمة : « فَاجأَهَا » بألف بعد الفاء وهمزة بعد الجيم من الْمُفَاجَأَةِ بزنة : «قَاتَلَها»، وتقرأ بألفين صريحين ، كأنهم خففوا الهمزة بعد الجيم ، وبذلك رويت بَيْنَ بَيْنَ والجمهور على فتح الميم من : الْمَخَاضِ ، وهو وَجَعُ الْوِلاَدَةِ ، وروي عن ابن كثير بكسر الميم ، فقيل : هما بمعنى ، وقيل : المفتوح اسم مصدر كالْعَطَاءِ والسَّلاَم ، والمكسور مصدر كالقِتَالِ ، واللِّقاءِ . والْفِعَالِ : قد جاء من واحد كالعِقَاب والطِّرَاق . قاله أبو البقاء . والميم أصلية ، لأنه من تَمَخَّضَتِ الْحَامِلُ تَتَمَخَّضُ . و « إلى جِذْع » يتعلق في قراءة العامة بـ « أَجَاءَهَا » أي : ساقها إليه ، وفي قراءة حمَّاد بمحذوف ، لأنه حال من المفعول ، أي : فأجاءها مستندة إلى جذع النخلة . قوله : « نَسْياً » الجمهور عَلى كسر النون وسكون السين وبصريح الياء بعدها ، وقرأ حمزة وحفص وجماعة بفتح النون ، فالمكسور « فِعْل » بمعنى « مَفْعُول » كالذَّبْح والطَّحْن ، ومعناه : الشيء الحقير الذي من شأنه أَنْ يُنْسَى كالْوَتَدِ والْحَبْلِ وخِرْقَةِ الطَّمْثِ ونحوها . قال ابن الأنباري : مَنْ كسر فهو اسم لما ينسى كالنَّقْضِ اسم لما يَنْقُض ، والمفتوح مصدر يَسِدُّ مَسَدَّ الوصف . وقال الفراء : « هما لغتان كالْوَتْرِ والْوِتْرِ ، والكسر أحبُّ إليَّ » . وقرى محمد بن كعب « نِسْئا » بكسر النون والهمزة بدل الياء وروي عنه أيضاً ، وعن بكر بن حبيب السَّهْميِّ فتح النون مع الهمزة ، قالوا : وهو مِنْ نَسَأْتُ اللَّبنَ إذَا صَبَبْتُ فيه ماءً فاسْتُهلِك فيه ، فالمكسور أيضاً لذلك الشيء المستهلك ، والمفتوح كما كان ذلك من النسيان . ونقل ابن عطية عن بكر بن حبيب « نَسَأ » بفتح النون والسين ، والقصر كـ « عَصَا » كأنه جعله فَعَلاً بمعنى مَفْعُول كالْقَبْضِ بمعنى الْمَقْبُوضِ . و« مَنْسِيّاً » نعت على المبالغة ، وأصله : « مَنْسَوى » فأدغم ، وقرأ أبو جعفر والأعمش « مِنْسِيًّا » بكسر

---

(١) البيت لشمر بن الحارث وقيل لغيره وهو من شواهد الكتاب (٢/٤١١) ، الخصائص (١/١٢٩) ، المقتضب (٢/٣٠٦) ، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٥٧) ، الأشموني (٤/٩١) ، المقرب (١/٣٠٠) ، الهمع (٢/٢٥٧) ، التصريح (٢/٢٨٣) ، البحر (١٦/١٨٢) .

(٢) البيت لزهير انظر ديوانه ، شرح ديوان الحماسة (١/٣٠٢) ، البحر (٦/١٨٢) ، القرطبي (١١/٩٢) ، مجاز القرآن (٢/٤) ، روح المعاني (١٦/٨١) .

الميم للاتباع ، لكسرة السين ولم يعتدوا بالساكن ، لأنه حاجز غير حصين كقولهم : « مِنْتِنٌ ومِنْخِرٌ » .

فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾

قوله : ﴿ مِنْ تَحْتِهَا ﴾ .

قرأ الأخوان ونافع وحفص بكسر ميم « مِنْ » وجر « تَحْتِهَا » ، على الجار والمجرور ، والباقون بفتحها ونصب « تَحْتِهَا » . فالقراءة الأولى تقتضي أن يكون الفاعل في « نَادَى » مضمراً ، وفيه تأويلان :

أحدهما : هو جبريل ، ومعنى كونه « مِنْ تَحْتِهَا » : أنه في مكان أسفل منها ، ويدل على ذلك قراءة ابن عيسى : « فناداها ملكٌ مِنْ تحتِهَا » . فَصَرَّحَ بِهِ ، و « مِنْ تَحْتِهَا » على هذا فيه وجهان :

أحدها : أنه متعلق بالنداء أي جاء النداء من هذه الجهة .

والثاني : أنه حال من الفاعل ، أي : فناداها وهو تحتها ، وثاني التأويلين : أن الضمير لعيسى ، أي فناداها المولود من تحت ذيلها . والجار فيه الوجهان ، من كونه متعلقاً بالنداء ، أو بمحذوف على أنه حال ، والثاني أوضح ، والقراءة الثانية تكون فيها « مَنْ » موصولة والظرف صلتها ، والمراد بالموصول إما جبريل وإما عيسى . قوله : ﴿ أَلَّا تَحْزَنِي ﴾ يجوز في « أَنْ » أَنْ تكون مفسرة ، لأنه تقدم عليها ما هو بمعنى القول ، و « لاَ » على هذا ناهية ، وحذف النون للجازم ، وأن تكون الناصبة ، و « لاَ » حينئذ نافية ، وحذف النون للنصب ، ومحل « أَنْ » إما نصب أو جر ، لأنها على حذف حرف الجر ، أي : فناداها بكذا والضمير في « تَحْتِهَا » إما لـ« مَرْيَمَ » ، وإما لـ « النَّخْلَةِ » والأول أولى لتوافق الضميرين . قوله : « سَرِيّاً » يجوز أن يكون مفعولاً أول ، و « تَحْتَكِ » ثانٍ ، لأنها بمعنى : صيَّر ، ويجوز أن تكون بمعنى : خلق فيكون « تَحْتَكِ » لَغْواً . والسَّرِيُّ : فيه قولان :

أحدهما : أنه الرجل المرتفع الْقَدْرِ من سَرُوَ يَسْرُو ، كـ « شَرُفَ يَشْرُفُ » ، فهو سَرِيٌّ وأصله : سَرِيُوٌ فأعلَّ إعلال سيِّد فلامه واو . والمراد به في الآية عيسى عليه ـ السلام ـ ويجمع سَرِيٌّ على سُرَاة بفتح السين ، وسُرُواء كـ «ظُرَفَاءَ» ، وهما جمعان شاذان ، بل قياس جمعه : أَسْرِيَاء كـ « غَنِي » وأَغْنِيَاء . وقيل : السَّرِيُّ مِنْ سَرَوْتُ الثَّوْبَ ، أي : نَزَعْتُهُ ، وَسَروتُ الْحَبْلَ عن الْفَرَسِ ، أي : كَأَنَّ السَّرِيَّ سَرَى ثَوْبَهُ بخلاف الْمُدثِّرِ والْمُتَزَمِّلِ . قاله الراغب .

والثاني : أنه النَّهْرُ الصَّغِيرُ ويناسبه « فَكُلِي واشْرَبِي » ، واشتقاقه من : سَرِيَ يَسْرَى ، لأَنَّ الماءَ يَسْرِي فِيهِ ، فلامه على هذا ياء ، وأنشد لبيد :

٣٢٥١ ـ فَتَوَسَّطَا عُرْضَ السَّرِيِّ وَصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجاوِراً قُلَّامُهَا[1]

قوله : ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ﴾ يجوز أن تكون الباء في «بجذع» زائدة كهي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا

---

(١) من معلقته انظر ديوانه (١٧٠) ، شرح القصائد العشر (٢٧٢) ، الطبري (١٦/٥٤) ، البحر المحيط (٦/١٧٠) ، القرطبي (١١/٩٤) ، روح المعاني (١٦/٨٣) ، اللسان «سجر» .

بِأَيْدِيكُمْ ﴾[١] وقوله :

٣٢٥٢ - .... لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[٢]

وأنشد الطبري :

٣٢٥٣ - بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ السِّدْرَ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ[٣]

أي : ينبت الْمَرْخَ . أي : هزي جذع النخلة ، ويجوز أن يكون المفعول محذوفاً والجار حال من ذلك المحذوف ، تقديره : وهزي إليك رُطَباً كائناً بجذع النخلة ، ويجوز أن يكون هذا محمولاً على المعنى ، إذ التقدير : هزي الثمرة بسبب هزِّ الجذع ، أي : انفضي الجذع . وإليه نحا الزمخشري فإنه قال : « أو إفعلي الهزَّ بِهِ ، كقوله :

٣٢٥٤ - .... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[٤]

قال الشيخ[٥] : وفي هذه الآية ، وفي قوله تعالى : « واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ »[٦] ما يرد على القاعدة المقررة في علم النحو مِن أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلاَّ في باب ظَنَّ ، وفي لفظتي : فَقَدَ ، وَعَدَمَ . لا يقال : « ضربتك ولا ضربتني » ، أي : ضربتَ أَنْتَ نَفْسَكَ ، و « ضَرَبْتُ أَنَا نَفْسِي » ، وإنما يؤتى في هذا بالنفس وحكم المجرور بالحرف حكم المنصوب ، فلا يقال : هززت إليك ولا زيد هزَّ إليه . ولذلك جعل النحويون « عَنْ » و « عَلَى » اسمين في قول امرىء القيس :

٣٢٥٥ - دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[٧]

وقول الآخر :

٣٢٥٦ - هَوِّنْ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا[٨]

وقد ثبت هكذا ، كما استشهد لدخول حرف الجر عليهما ، في قوله :

٣٢٥٧ - غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[٩]

وقول الآخر :

٣٢٥٨ - فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمْ مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[١٠]

وأما « إلى » فحرف بِلاَ خلافٍ ، فلا يمكن فيها أن تكون اسماً ، كـ « عَنْ » و « عَلَى » ، ثم أجاب بأن « إِلَيْكِ » في الآيتين لا تتعلق بالفعل قبله ، إنما تتعلق بمحذوف على جهة البيان ، تقديره : أعني إليك ، قال : كما تأولوا ذلك

---

(١) سورة البقرة آية ، (١٩٥) .
(٢) تقدم .
(٣) البيت للأحول اليشكري وقيل لغيره . انظر مجاز القرآن (٢/٤٨) ، البحر (٦/١٨٤) ، القرطبي (١٢/٣٦) ، التهذيب شهم (٦/٩٣) ، اللسان «شبه» .
(٤) تقدم .
(٥) انظر البحر المحيط (٦/١٨٤) .
(٦) سورة القصص آية ، (٣٢) .
(٧) تقدم .
(٨) تقدم .
(٩) تقدم .
(١٠) البيت للقطامي انظر ديوانه (٥) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٤١) ، المقرب (١/١٩٥) ، البحر المحيط (٦/١٨٤) ، اللسان «عنن» التهذيب (٣/٢١٦) .

في قوله : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾[1] في أحد الأوجه . قُلْتُ : وفي ذلك جوابان آخران :

أحدهما : أن الفعل الممنوع تعديه إلى الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعل واقعاً بذلك الضمير ، والضمير محل له ، نحو : « دَعْ عَنْكَ ، وهَوِّنْ عَلَيْكَ » ، وأما الهزُّ والضمُّ فليسا واقعين بالكاف ، فلا محذور .

والثاني : أنَّ الكلام على حذف مضاف تقديره : هزي إلى جهتك ، ونحوك ، وانضمم إلى جهتك ونحوك . قوله : ﴿ تُسَاقِطْ ﴾ قرأ حمزة : « تَسَاقَطْ » بفتح التاء وتخفيف السين وفتح القاف ، والباقون غير حفص كذلك ، إلا أنهم شددوا السين ، وحفص بضم التاء ، وتخفيف السين وكسر القاف ، فأصل قراءة غير حفص : « تَتَسَاقَطْ » بتاءين مضارع « تَساقَطَ » ، فحذف حمزة إحدى التاءين تخفيفاً ، نحو : تَنَزَّلَ وتَذكَّرُونَ . والباقون أدغموا التاء في السين ، وقراءة حفص مضارع سَاقَط ، وقرأ الأعمش والبراء بن عازب « يُسَّاقَطْ » كالجماعة ، إلا أنه بالياء من تحت ، أدغم التاء في السين إذ الأصل : يَتَساقط ، فهو مضارع اسَّاقَطْ وأصله تساقط فأدغم ، واجتلبت همزة الوصل كـ « أدَّارأ » في تَدَارَأ . ونقل عن أبي حيوة ثلاث قراءات ، وافقه مسروق في الأولى ، وهي : « تُسْقِط » بضم التاء وسكون السين ، وكسر القاف من أسقط ، والثانية كذلك ، إلاَّ أنه بالياء من تحت ، الثالثة كذلك إلاَّ أنه رفع « رُطَباً جَنِيّاً » بالفاعلية . وقرىء : « تَتساقَطْ » بتاءين من فوق ، وهو أصل قراءة الجماعة ، وتَسْقُطْ وَيَسْقُطْ بفتح التاء والياء وسكون السين ، وضم القاف ورفع الرطب بالفاعلية ، ويعطى من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة ، ومن قرأ بالتاء من فوق فالفاعل مسند إما للنخلة وإما للثمرة المفهومة من السياق ، وإما للجذع ، وجاز تأنيث فعله لإضافته إلى مؤنث ، فهو كقوله :

٣٢٥٩- ..... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِن الدَّمِ[2]

وكقراءة «تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ»[3] ، ومَنْ قرأ بالياء من تحت ، فالضمير للجذع ، وقيل : للتمر المدلول عليه بالسياق ، وأما نصب « رُطَباً » فلا يخرج عن كونه تمييزاً أو حالاً موطئة ، إنْ كان الفعل متعدياً . والذكي يرد كل شيء إلى ما يليق به من القراءات . وجوَّز المبرد في نصبه وجهاً غريباً : وهو أن يكون الفعل متعدياً ، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول ، وقرأ طلحة بن سليمان : « جِنِيًّا » بكسر الجيم اتباعاً لكسرة النون ، والرُّطَبُ : اسم جنس لـ « رُطَبَةً » بخلاف تُخَم ، فإنه جمع لـ« تُخَمةٍ » ، والفرق أنهم لزموا تذكيره ، فقالوا : هو الرُّطَبُ وتأنيث ذلك فقال : هي التُّخَمُ فذكَّروا الرُّطَبَ باعتبار الجنس ، وأنث التُّخَمُ باعتبار الجمعية ، وهو فرق لطيف ، ويجمع على أَرْطَابٍ شُذوذاً ، كـ « رُبَعٍ ، وأَرْبَاعٍ » ، والرُّطَبُ : ما قطع قبل يَبْسِهِ وجَفَافِهِ ، وخُصَّ الرُّطَبُ بالرُّطَبِ مِن التَّمْرِ ، وأَرْطَبَ النَّخْلُ ، نحو : أَثْمَرَ وأَجْنَى ، والْجَنِيُّ : ما طَابَ وصَلُحَ للاجتناء ، وهو فَعيل بمعنى مَفْعُول ، وقيل : بمعنى فاعل أي : طَرِيّاً ، والْجَنِيُّ أيضاً الْمُجْتَنَى من الْعَسَلِ وأَجْنَى الشَّجر أدرك ثمره ، وأَجْنَيتِ الأرضُ كَثُرَ جَنَاهَا ، واستعير من ذلك جَنَى فُلانٌ جِنَايةً كما استعير اجْتَرَم جَرِيمَةً .

فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ

(١) سورة الأعراف ، الآية : (٢١) .
(٢) تقدم .
(٣) سورة يوسف آية ، (١٠) .

أَمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾

قوله : ﴿ وَقَرِّي عَيْناً ﴾ .

نصب على التمييز منقول من الفاعل ، إذ الأصل : لِتَقرَّ عينك ، والعامة على فتح القاف من « قَرِّي » أمراً من قَرَّتْ عَيْنُهُ ، وتَقَرُّ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، وقرىء بكسر القاف . وهي لغة نجد يقولون : قَرَتْ عَيْنُهُ تَقَرُّ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع والمشهور أَنَّ مكسور العين في الماضي للعين والمفتوحها في المكان يقال : قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقَرُّ بِهِ ، وقد يقال قَرِرْتُ بالمكان بالْكَسْرِ ، وسيأتي ذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ ، وفي وصف العين بذلك تأويلان :

أحدهما : أنه مأخوذ من الْقُرِّ وهو الْبَرْدُ ، وذلك أن العين إذا فَرِحَ صَاحِبُها كان دمعها قارّاً ، أي : بَارِداً ، وإذا حَزَن كان حارّاً ، ولذلك قالوا في الدعاء عليه : أَسْخَنَ اللَّهُ عَيْنَهُ » وما أَحْلَى قول أبي تمام :

٣٢٦٠ ـ فَأَمَّا عُيُونُ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخَنَتْ وَأَمَّا عُيُونُ الشَّامِتِينَ فَقَرَّتِ[١]

والثاني : أنه مأخوذ من الاستقرار ، والمعنى : أعطاه الله ما يسكن عينه فلا تطمح إلى غيره . قوله : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ دخلت « إنْ » الشرطية على « مَا » الزائدة للتوكيد فأدغمت فيها ، وكتبت متصلة ، و « تَرَيِنَّ » تصريفه ، والعامة على صريح الياء المكسورة ، وقرأ أبو عمرو في رواية « تَرَئِنَّ » بهمزة مكسورة بدل الياء ، وكذلك روي عنه « لَتَرؤُنَّ » بإبدال الواو همزة . قال الزمخشري : هذا من لغة من يقول : لَبَّأْت بالْحَج ، وَحَلَّأْتَ بالسَّويقِ ـ يعني : وحلاءت بالهمز ـ وذلك لتآخٍ بين الهمز وحرف اللين » . وتجرأ ابن خالويه على أبي عمرو فقال : « هو لحن عند أكثر النحويين » . وقرأ أبو جعفر قارىء المدينة ، وشيبة وطلحة : « تُرَيْنَ » بياء ساكنة ونون خفيفة . قال ابن جني : « وهي شاذة » قلت : لأنه كان ينبغي أن يؤثر الجازم فيحذف نون الرفع ، كقول الأَفْوَهِ :

٣٢٦١ ـ إِمَّا تَرَيْ رَأْسِي أَزْرَى بِهِ مَأْسُ زَمَانٍ ذِي انْتِكَاسٍ مَئُوسِ[٢]

ولم يؤثر هنا شذوذاً ، وهو نظير قول الآخر :

٣٢٦٢ ـ لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْقَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ[٣]

فلم يعمل ، وأبقى نون الرفع . و « مِنَ الْبَشَرِ » حال من « أَحَداً » ، لأنه لو تأخر لكان وصفاً وقال أبو البقاء : « أو مفعول » . يعني : أنه متعلق بنفس الفعل قبله . قوله : « فَقُولِي » بين هذا الجواب وشرطه جملة محذوفة ، تقديره : فأما ترين البشر أحداً فسألك الكلام فقولي . وبهذا المُقَدَّرِ تُخَلِّص من إشكال وهو : أَنَّ قولها « فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً » كلام فيكون تناقضاً ، لأنها قد كلمت إِنْسِيّاً بهذا الكلام ، وجوابه ما تقدم . وقيل : المراد بقوله : « فَقُولِي » إلى آخره

---

(١) البيت في ديوانه ، وهو من شواهد البحر المحيط (١٧٠/٦) .

(٢) البيت من شواهد البحر (١٨٥/٦) ، القرطبي (٩٧/١١) ، روح المعاني (٨٦/١٦) .

(٣) البيت في الخصائص (٣٨٨/١) ، والمحتسب (٤٢/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٧) ، المغني (٣٣٩/٢) ، التصريح (٢٤٧/٢) ، الهمع (٥٦/٢) ، الأشموني (٦/٤) ، الدرر (٧٢/٢) ، الخزانة (٢/٩) ، اللسان «صلف» .

أنه بالإشارة . وليس بشيء ، بل المعنى : فلن أكلم اليوم إنسيّاً بعد هذا الكلام ، وقرأ زيد بن علي : « صِيَاماً » بدل من « صَوْمٍ » وهما مصدران .

قوله : ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ .

بِهِ : في محل نصب على الحال من فاعل « أَتَتْ » أي : أتت مصاحبة له نحو : « جاء بثيابه » أي : ملتبساً بها ، ويجوز أن تكون الباء متعلقة بالإتيان ، وأما « تَحْمِلُهُ » : فيجوز أن يكون حالاً ثانية من فاعل « أَتَتْ » ، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في « بِهِ » وظاهر كلام أبي البقاء : أنها حال من ضمير مريم وعيسى معاً . وفيه نظر . قوله : ﴿شَيْئاً فَرِيّاً﴾ شَيْئاً : مفعول به أي : فعلت ، أو مصدر ، أي : نوعاً من المجيء غريباً . والْفَرِيُّ : العظيمُ من الأَمْرِ ، يقال في الخيرِ والشَّرِّ ، وقيل : الْفَرِيُّ الْعَجِيبُ ، وقيل : المفتعل ، ومن الأول الحديث في وصف عمر ـ رضي الله عنه ـ : « فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيّاً يَفْرِي فَرِيَّهُ » ، والْفَرْيُ : قَطْعُ الْجِلْدِ لِلْخَرْزِ والإِصْلاحِ والإِفْرَاءِ لِلإِفْسَادِ وفي المثل : « يَفْرِي الْفَرِيَّ » أي : يَعْمَلُ الْعَمَلَ الْعَظِيمَ وقال :

٣٢٦٣ ـ فَلأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِي[1]

وقرأ أبو حيوة فيما نقل عنه ابن خالويه : فَرِئاً بالهمز وفيما نقله ابن عطية « فَرْياً » بسكون الراء .

وقرأ عمر بن لَجَإٍ : مَا كَانَ أَبَاكِ امْرُؤُ سُوءٍ ، جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كقوله :

٣٢٦٤ ـ ..... يَكُونُ زَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[2]

وقوله :

٣٢٦٥ ـ وَلاَ يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا[3]

وهنا أحسن الوجوه الإضافة في الاسم .

فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴿٣٢﴾

قوله : ﴿ فَأَشَارَتْ ﴾ .

الإشارة معروفة ، تكون باليد والعين ، وغير ذلك ، وألفها عن ياء ، وأنشدوا لِكُثَيِّرٍ :

٣٢٦٦ ـ فَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلاَ حَبَّذَا يَا عَزَّ ذَاكِ التَّشَايُرُ[4]

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .
(٥) انظر ديوانه (٥٠٢) ، البحر المحيط (٦/ ١٧٠) .

قوله : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ في « كَانَ » هذه أقوال :

أحدها : أنها زائدة ، وهو قول أبي عبيدة ، أي : كيف من في المهد ، و « صَبِيًّا » على هذا نصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة . وقد ردَّ أبو بكر هذا القول أعني كونها زائدة ، بأنها لو كانت زائدة لما نصبت الخبر ، وهذه قد نصبت « صَبِيًّا » . وهذا الردُّ مردود بما ذكرته لك في نصبه على الحال لا الخبر .

الثاني : أنها تامة بمعنى : حَدَثَ ، ووُجِدَ ، والتقدير : كيف نكلم من وجد صبيا . و « صَبِيًّا » حال من الضمير في « كَانَ » .

الثالث : أنها بمعنى صار ، أي : كيف نكلم من صار في المهد صبيا ، و « صَبِيًّا » على هذا خبرها ، فهو كقوله :

٣٢٦٧ - ..... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا[1]

الرابع : أنها الناقصة على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ ولذلك يُعَبَّر عنها بأنها ترادف لم يزل . وقال الزمخشري : « كَانَ » لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مبهم صالح للقريب والبعيد ، وهو ههنا لقريبه خاصة ، والدال عليه معنى الكلام ، وأنه مسوق للتعجب ، ووجه آخر : وهو أن يكون « نُكَلِّمُ » حكاية حال ماضيه ، أي : كيف عهد قبل عيسى أن يكلم من في المهد حتى نكلمه نحن . وأما « مَنْ » فالظاهر أنها موصولة بمعنى الذي ، ويضعف جعلها نكرة موصوفة ، أي : كيف نكلم شخصاً أو مولوداً . وجوَّز الفراء والزجاج فيها أن تكون شرطية ، و « كَانَ » بمعنى : يكن جوابها الشرط إمَّا متقدم وهو « كَيْفَ نُكَلِّمُ » ، أو محذوف لدلالة هذا عليه ، أي : من يكن في المهد صبياً فكيف نكلمه فهي على هذا مرفوعة المحل بالابتداء وعلى ما قبله منصوبته بـ « نُكَلِّمُ » وإذا قيل : بأن « كَانَ » زائدة هل تتحمل ضميراً أم لا ؟ فيه خلاف ، ومَنْ جَوَّزَ استدل بقوله :

٣٢٦٨ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[2]

فرفع بها الواو ، ومَنْ منع تأول البيت : بأنها غير زائدة ، وأن خبرها « لَنَا » قُدِّم عليها ، وفصل بالجملة بين الصفة والموصوف ، وأبو عمرو يدغم الدال في الصاد ، والأكثرون على أنه إخفاء .

قوله : ﴿ أَيْنَ مَا كُنْتُ ﴾ .

هذه شرطية ، وجوابها إما محذوف ، مدلول عليه بما تقدم ، أي : أينما كنت جعلني مباركاً ، وإما متقدم عند مَنْ يرى ذلك ، ولا جائز أَنْ تكون استفهامية ، لأنه يلزم أن يعمل فيها ما قبلها ، وأسماء الاستفهام لها صدر الكلام فتعين أن تكون شرطية ، لأنها منحصرة في هذين المعنيين . قوله : ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ما مصدرية ظرفية ، وتقدمها على « دَامَ » شرط في إعمالها ، والتقدير : مدة دوامي حيًّا ونقل ابن عطية عن عاصم وجماعة أنهم قرأوا « دُمْتُ » بضم الدال ، وعن ابن كثير وأبي عمرو ، وأهل المدينة « دِمْتُ » بكسرها . وهذا لم نَرَهُ لغيره ، وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا ، فيجوز أن يكون آطلع عليه في مصنف غريب ، ولا شك أَنَّ في « دَامَ » لغتين ، يقال

---

(١) تقدم .

(٢) تقدم .

دُمْتُ تَدُومُ . وهي اللغة الغالبةُ ، ودِمْتَ تَدَامُ كـ « خِفْتَ ، تَخَافُ » وهذا كما تقدَّم[1] لك في مَاتَ يَمُوتُ ، وَمَاتَ يُمَاتُ .

قوله : ﴿ وَبَرّاً ﴾ .

العامة بفتح الباء ، وفيه تأويلان :

أحدهما : أنه منصوب نسقاً على « مُبَارَكاً » ، أي : وجعلني بَرّاً .

الثاني : أنه منصوب بإضمار فِعْلٍ . واختير هذا على الأول ، لأن فيه فصلاً كبيراً بجملة الوصية ومتعلقها ، وقرىء : « بِرّاً » بكسر الباء ، إما على حذف مضاف ، وإما على المبالغة من جعل نفس المصدر ، وقد تقدم في البقرة[2] أنه يجوز أن يكون وصفاً على « فِعْلٍ » ، وحكى الزهراوي وأبو البقاء ، أنه قرىء بكسر الباء والراء ، وتوجيهه أنه نسق على « الصَّلاَةِ » ، أي : وأوصاني بالصلاة والزكاة وبالبر ، و « بِوَالِدَتِي » متعلق بالبَرِّ ، أو البِرِّ .

وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴿٣٣﴾ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قَوۡلَ ٱلۡحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمۡتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ﴿٣٦﴾

قوله : ﴿ وَالسَّلاَمُ ﴾ .

الألف واللام فيه للعهد ، لأنه قد تقدم لفظه في قوله : ﴿ وَسَلاَمٌ عَلَيْهِ ﴾ فهو كقوله : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فَرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾ أي : ذلك السلام الموجه إلى يحيى موجه إليَّ . وقال الزمخشري ـ بعد ذكره ما قدمته ـ : « والصحيح أنْ يكون هذا التعريف تعريفاً باللعنة على متهمي مريم ـ عليهما السلام ـ وأعدائها من اليهود . وتحقيقه : « أن اللام للجنس ، فإذا قال : وجنس السلام على خاصة ، فقد عرَّضَ بأَنَّ ضدَّه عليكم ، ونظيره ﴿ وَالسَّلاَمُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى ﴾ . قوله : ﴿ يَوْمَ وُلِدْتُ ﴾ منصوب بما تضمنه « عَلَيَّ » من الاستقرار ، ولا يجوز نصبه بـ « السَّلاَمُ » للفصل بين المصدر ومعموله . وقرأ زيد بن علي « وَلَدَتْ » جعله فِعْلاً ماضياً مسنداً لضمير مريم ، والتاء للتأنيث و « حَيّاً » حال مؤكدة .

قوله : ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ .

يجوز أن يكون « عِيْسَى » خبراً لـ « ذَلِكَ » ، ويجوز أن يكون بدلاً أو عطف بيان . و « قَوْلَ الْحَقِّ » خبره ، ويجوز أن يكون « قَوْلَ الْحَقِّ » خبر مبتدأ مضمر ، أي : هو قول . و « ابنُ مَرْيَمَ » يجوز أنْ يكون نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً . وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر « قَوْلَ الْحَقِّ » بالنصب ، والباقون بالرفع ، على ما تقدم . وقال الزمخشري : « وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل » .

---

(١) انظر سورة البقرة آية ، (١٩) .

(٢) آية ، رقم (١٧٧) .

قال الشيخ[١] « وهذا الذي ذكره لا يكون إلا على المجاز في قول : وهو أن يراد به كلمة الله ، لأنَّ اللفظ لا يكون الذات » . والنصب يجوز فيه ، أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة كقولك : « هو عبد الله الحقُّ لا الباطلُ » أي : أقول قول الحق ، فالْحَقُّ : الصِّدقُ وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أي : القول الحق كقوله : « وَعْدَ الْحَقِّ » أي : وعد الصدق ويجوز أن يكون منصوباً على المدح إنْ أُريد بالحق الباري تعالى . و « الَّذي » نعت للقول إنْ أريد به عيسى . وسُمِّي قولاً كما سُمِّي كلمة ، لأنه عنها نَشَأَ ، وقيل : هو منصوب بإضمار عني ، وقيل : هو منصوب على الحال من « عِيسَى » . ويؤيد هذا ما نقل عن الكسائي في توجيه الرفع : أنه صفة لـ « عِيسَى » وقرأ الأعمش « قَالَ » برفع اللام ، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً ، وقرأ الحسن « قُولُ » بضم القاف ورفع اللام ، وهي مصادر لـ « قَالَ ، يَقُولُ ، قَوْلاً وقِيلاً وَقَوْلَةً » كالرَّهَبِ والرَّهْبِ والرُّهْبِ . وقال أبو البقاء : والْقَالُ اسم مثل الْقِيْلِ ، وحكى « قُولَ الْحَقِّ » « بضم القاف » مثل الرُّوحُ وهي لغة فيه . قُلْتُ : الظاهر أَنَّ هذه مصادر كلها ليس اسماً للمصدر كما تقدَّم تقريره في : الرَّهَبِ والرَّهْبِ والرُّهْبِ . وقرأ طلحة والأعمش « قَالَ الْحَقُّ » جعل « قَالَ » فعلاً ماضياً و « الْحَقُّ » فاعل به . والمراد به الباري تعالى ، أي : قال الحق إنَّ عيسى هو كلمة الله ، ويكون قوله : « الَّذِي فِيهِ تَمْتَرُونَ » خبر مبتدأ محذوف وقرأ علي بن أبي طالب والسُّلَمِي وداود بن أبي هند ، ونافع ، والكسائي في رواية عنهما « تَمْتَرُونَ » بتاء الخطاب ، والباقون بياء الغيبة ، و « يَمْتَرُونَ » يَفْتَعِلُونَ ، إما مِنْ الْمُرْيَةِ وهي الشَّكُّ ، وإمَّا مِنْ المِرَار وهو الْجِدَالُ .

وتقدم الكلام على نصب « فَيَكُونُ » وما قيل فيه[٢] .

قوله : ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ .

قرأ ابن عامر والكوفيون «وإنَّ» بكسر « إنَّ » على الاستئناف ، ويؤيدها قراءة أُبي « إنَّ اللَّهَ » بالكسر دون واو ، وقرأ الباقون بفتحها ، وفيه أوجه :

أحدها : أنها على حذف حرف الجر متعلقاً بما بعده ، والتقدير : ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه ، كقوله تعالى : « وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للَّهِ فَلاَ تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَداً » والمعنى : لوحدانيته أطيعوه . وإليه ذهب الزمخشري تابعاً للخليل ، وسيبويه .

الثاني : أنها عطف على « الصَّلاَةِ » ، والتقدير : وأوصاني بالصَّلاَةِ وبأنَّ اللَّهَ . وإليه ذَهَبَ الفراءُ ، ولم يذكر مكي غَيْرَهُ ، ويؤيده ما في مصحف أُبي : « وَبِأَنَّ اللَّهَ رَبِّي» بإظهار الياء . وقد استبعد هذا القول[٣] لكثرة الفواصل بين المتعاطفين ، وأما ظهور الباء في مصحف أُبَيٍّ فلا يرجع هذا ، لأنها باء السببية ، والمعنى : بسبب أن الله ربي وربكم فاعبدوه فهي كاللام .

الثالث : أن تكون « أَنَّ » وما بعدها نسقاً على « أَمْراً » المنصوب بـ « قَضَى » ، والتقدير : وإذا قضى أمراً وقضى أَنَّ الله ربي وربكم . ذكر ذلك أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء . واستبعد الناس صِحة هذا النقل عن أبي عمرو ، لأنه من الجلالة في العلم والمعرفة بمنزلة يمنعه من هذا القول ، وذلك لأنه إذا عطف على « أَمْراً » لزم أن يكون داخلاً في حيِّز الشرط بـ « إذا » وكونه تعالى ربنا لا يتقيد بشرط البتة ، بل هو ربنا على الإطلاق ، ونسبوا هذا الْوَهَمَ لأبي عبيدة ،

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٨٩) .

(٢) انظر سورة النحل آية ، (٤٠) .

(٣) انظر البحر المحيط (٦/١٩٠) .

لأنه كان ضعيفاً في النحو ، وعدوا له غَلَطَاتٍ ولعل ذلك منها .

الرابع : أن يكون في محل رفع خبر ابتداء مضمر تقديره : والأمر أن الله ربي وربكم ذكر ذلك عن الكسائي ، ولا وجه إلى هذا الإضمار .

الخامس : أن يكون في محل نصب نسقاً على « الْكِتَابَ » في قوله : « إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ » على أن يكون المخاطب بذلك معاصري عِيسَى ـ عليه السلام ـ والقائل لهم ذلك عيسى . وعن وهب : عَهد إليهم عيسى أن الله ربي وربكم ، قال هذا القائل . ومن كسر الهمزة يكون قد عطف « إِنَّ اللَّهَ » على قوله : « إِنِّي عَبْدُاللَّهِ » فهو داخل في حيِّز القول ، وتكون الجملة من قوله : «ذَلِكَ عِيْسَى بْنُ مَرْيَمَ» إلى آخره جمل اعتراضٍ . وهذا من الْبُعْدِ بِمَكَانٍ .

فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٣٧﴾ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۘ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾

قوله : ﴿ **مِنْ مشهدِ** ﴾ .

مَشْهَد : مَفْعَلْ أمراً من الشهادة ، وإما من الشهود ، وهو الحضور . ومَشْهَد ـ هنا ـ يجوز أن يراد به الزمان أو المكان أو المصدر ، فإذا كان مِن الشهادة والمراد به الزمان ، فتقديره : من وقت الشهادة ، وإنْ أُريد به المكان فتقديره : من مكان شهادة يوم ، وإنْ أُريد به المصدر ، فتقديره : من شهادة ذلك اليوم ، وأَنْ تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم والملائكة والأنبياء ، وإذا كان مِن الشهود وهو الحضور ، فتقديره : من شهود الحساب والجزاء يوم القيامة ، أو من مكان الشهود فيه ، وهو الموقف أو من وقت الشهود ، وإذا كان مصدراً بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافته إلى الظرف من باب الاتساع ، كقوله : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، ويجوز أَنْ يكون المصدر مضافاً لفاعله ، على أَنْ يجعل اليوم شاهداً عليهم إمَّا حقيقة أو مجازاً .

قوله : ﴿ **أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ** ﴾ .

هذا لفظ أمر ، ومعناه التعجب ، وأصح الأعاريب فيه كما تَقَرَّرَ في علم النحو : أَنَّ فاعله هو المجرور بالباء ، والباء زائدة ، وزيادتها لازمة اصلاحاً للفظ ، لأن « أفعل » أمراً لا يكون فاعله إلَّا ضميراً مستتراً ، ولا يجوز حذف هذه الباء إلَّا مع « أَنَّ » و « أَنْ » كقوله :

٣٢٦٩ ـ تَـرَدَّدَ فِـيـهَـا ضَـوْؤُهَـا وَشُـعَـاعُـهَـا فَـأَحْسِنْ وَأَزْيِنْ لِآمْرِىءٍ أَنْ تَسَـرْبَـلَا[1]

أي : بأن تسربل . فالمجرور مرفوع المحل ، ولا ضمير في أفعل ، ولنا قول ثانٍ : أَنَّ الفاعل مضمر ، والمراد به المتكلم ، كأن المتكلم يأمر نفسه بذلك ، والمجرور بعده في محل نصب . ويعزى هذا للزجاج ، ولنا قول ثالث : أَنَّ الفاعل عند الجمهور بالفضلة لفظاً جاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية ، فإنَّ تقديره : وأبصر بهم . وفيه أبحاث

---

(١) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه (٨٤) ، المقرب (١/٧٧) ، الهمع (٢/٩٠) ، الدرر (٢/١٢٠) ، التهذيب واللسان «عزل» .

موضوعها كتب النحو . و﴿ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ معمول لـ « أَبْصِرْ » ، ولا يجوز أنْ يكون معمولاً لـ « أَسْمِعْ » ، لأنه لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله ، ولذلك كان الصحيح أنه لا يجوز أن تكون المسألة من التنازع ، وقد جوَّزه بعضهم ملتزماً إعمال الثاني ، وهو خلاف قاعدة الإعمال ، وقيل : بل هو أمر حقيقة ، والمأمور هو رسول الله ـ ﷺ ـ والمعنى : أسمع الناس وأبصرهم بهم وبحديثهم ماذا تصنع بهم من العذاب . وهو منقول عن أبي العالية . وقوله : « الْيَوْمَ » منصوب بما تضمنه الجار من قوله : « فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » أي : لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم ، ولا يجوز أنْ يكون هذا الظرف هو الخبر والجار لَغْوٌ ، فلئلا يخبر عن الجثة بالزمان ، بخلاف قولك : « الْقِتَالُ الْيَوْمَ فِي دَارِ زَيْدٍ » فإنه يجوز الاعتباران .

وقوله : ﴿ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ .

يجوز أن يكون منصوباً بـ « الْحَسْرَةِ » ، والمصدر المعرف بأل يعمل في المفعول الصريح عند بعضهم ، فكيف بالظرف ، ويجوز أن يكون بدلاً من « يَوْمٍ » فيكون معمولاً لـ « أَنْذِرْ » كما قال أبو البقاء ، والزمخشري ، وتبعهما الشيخ[1] ولم يذكر غير البدل . وهذا لا يجوز إنْ كان الظرف باقياً على حقيقته ، إذ يستحيل أن يعمل المستقبل في الماضي فَإنْ جعلت « الْيَوْمَ » مفعولاً به ، أي : خوفهم نفس اليوم ، أي : أنهم يخافون اليوم نفسه . صحَّ ذلك لخروج الظرف إلى حيِّز المفاعيل الصريحة .

وقوله : ﴿ لَكِنِ الظَّالِمُونَ ﴾ من إيقاع الظاهر موقع المضمر .

قوله : ﴿ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ جملتان حاليتان ، وفيهما قولان :

أحدهما : أنهما حالان من الضمير المستتر في قوله : « فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ » أي : استقروا في ضلال مبين على الحالتين السيئتين .

والثاني : أنهما حالان من مفعول « أَنْذِرْهُمْ » أي : أنذرهم على هذه الحال وما بعدها ، وعلى الأول يكون قوله : « وَأَنْذِرْهُمْ » اعتراضاً .

وقرأ العامة « . . . يُرْجَعُونَ » . بالياء من تحت مبنياً للمفعول ، والسُّلَمي وابن أبي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل ، والأعرج بالتاء من فوق مبنياً للمفعول على الخطاب ، يجوز أن يكون التفاتاً وألاَّ يكون .

إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴿٤٦﴾ قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ ۖ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ بِي

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٩١) .

حَفِيًّا ﴿٤٧﴾ وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُوا۟ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا ﴿٤٨﴾ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا ﴿٥٠﴾ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥١﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾

قوله : ﴿ إِذْ قَالَ لأَبِيهِ ﴾ .

يجوز أن يكون بدلاً من « إِبْرَاهِيمَ » بدل اشتمال كما تقدم في « إِذِ انْتَبَذَتْ » ، وعلى هذا فقد فصل بين البدل والمبدل منه بقوله : « إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيًّا » نحو : « رأيت زيداً ونِعْمَ الرَّجُلُ أخَاكَ » . وقال الزمخشري : ويجوز أن يتعلق « إِذْ » بـ « كَانَ صِدِّيقاً » أي : كان جامعاً لخصائص الصديقين والأنبياء حين خاطب أباه بتلك المخاطبات . وكذلك جوَّز أبو البقاء أَنْ يعمل فيه « صِدِّيقاً نَبِيًّا » أو معناه » .

قال الشيخ[1] : « الإعراب الأول ـ يعني البدلية ـ يقتضي تصرف « إِذْ » وهي لا تتصرف » .

والثاني : فيه إعمال « كَانَ » في الظرف .. وفيه خلاف .

والثالث : لا يكون العامل مركباً من مجموع لفظتين ، بل يكون العمل منسوباً للفظ واحد ، ولا جائز أن يكون معمولاً لـ « صِدِّيقاً » ، لأنه قد وصف إلاَّ عند الكوفيين . ويبعد أن يكون معمولاً لـ « نَبِيًّا » ، لأنه يقتضي أن التنبئة كانت في وقت هذه المقالة . قُلْتُ : العامل فيه ما لخصه أبو القاسم وَنَضَّدَهُ بِحُسْنِ صِناعته من مجموع اللفظين كما رأيت في قوله ، أي كان جامعاً لخصائص الصديقين والأنبياء ، حين خاطب أباه . وقد تقدمت قراءة ابن عامر : « يَا أَبَتَ » وفي مصحف عبد الله « وَابَتِ » بـ « وا » التي للندبة .

قوله : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ ﴾ .

يجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون « رَاغِبٌ » مبتدأ ، لاعتماده على همزة الاستفهام ، و « أَنْتَ » فاعل سدَّ مسدَّ الخبر .

والثاني : أنه خبر مقدم ، و « أَنْتَ » مبتدأ مؤخر ، ورجح الأول بوجهين :

أحدهما : أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير ، إذ رتبة التأخير عن رافعه .

والثاني : أنه لا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بما ليس معمولاً للعامل ، وذلك لأن « عَنْ آلِهَتِي » متعلق بـ « رَاغِبٌ » ، فإذا جعل « أَنْتَ » فَاعلاً ، فقد فصل بما هو كالجزء من العامل بخلاف جعله خبراً ، فإنه أجنبي ، إذ ليس معمولاً لـ « رَاغِبٌ » . قوله : « مَلِيّاً » في نصبه ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/١٩٣) .

أحدها : أنه منصوب على الظرف الزماني ، أي : زمناً طويلاً ، ومنه : اللَّمَلوان : اللَّيلُ والنَّهارُ ، وَمُلاَوَةُ الدَّهْرِ بتثليث الميم . قال :

٣٢٧٠ ـ فَعِشْنَا بِهَا مِن الشَّبَابِ مَلاَوَةً فَالحِج آيَاتِ الرَّسُولِ الْمُحَبَّبِ[1]

وأنشد السُّدي على ذلك للمهلهل :

٣٢٧١ ـ فَتَصَدَّعَتْ صُمُّ الْجِبَالِ لِمَوْتِهِ وَبَكَتْ عَلَيْهِ الْمُرْمِلاَتُ مَلِيّاً[2]

أي : أبداً .

والثاني : أنه منصوب على الحال ، معناه سالماً سوياً ، كذا فسَّره ابن عباس ، فهو حال من فاعل « اهْجُرْنِي » ولذلك فسَّره ابن عطية بأن معناه مستبداً ، أي : غَنِيًّا عَنِّي ، من قولهم : هُوَ مَلِيٌّ بِكَذَا . وكذا قال الزمخشري ، أي : مُطِيعاً .

والثالث : أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : هَجْراً مَلِيًّا ، يعني : واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد .

وقرأ أبو البرهَسِم :« سَلاَماً »بالنصب ، وتوجيهها واضح مما تقدم .

قوله : ﴿ **وَكُلاًّ جعلناه نَبِيًّا** ﴾ .

كُلاًّ : مفعول مقدم هو الأول ، و « نَبِيًّا » هو الثاني .

قوله : ﴿ **نَجِيًّا** ﴾ .

حال من مفعول « قَرَّبْنَاهُ » وأصله : نَجْوو ، لأنه من نَجَا يَنْجُو ، والأيْمَنِ : الظاهر أنه صفة لـ « الْجَانِبِ » بدليل أنه تبعه في قوله تعالى : « وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الأيْمَنِ » ، وقيل[3] أنه صفة لـ « الطُّور » إذ اشتقاقه من الْيُمْنِ والْبَرَكَةِ .

وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥٤﴾ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴿٥٥﴾ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴿٥٨﴾ ۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴿٦١﴾

---

(١) البيت من شواهد البحر (٦/١٩٥) .

(٢) انظر البيت في البحر المحيط (٦/١٩٥) ، القرطبي (١١/١١١) ، روح المعاني (١٦/٩٩) .

(٣) انظر البحر المحيط (٦/١٩٩) .

قوله : ﴿ مِنْ رَحْمَتِنَا ﴾ .

في « مِنْ » هذه وجهان :

أحدهما : أنها تعليلية ، أي : من أجل رحمتنا . و « أَخَاهُ » هذا مفعول به ، و « هَارُونَ » بدل أو عطف بيان ، أو منصوب بإضمار أعني و « نَبِيّاً » حال .

والثاني : أنها تبعيضية ، أي : بعض رحمتنا . قال الزمخشري : « و « أَخَاهُ » على هذا بدل ، و « هَارُونَ » عطف بيان » .

قال الشيخ[1] : الظاهر أن « أَخَاهُ » مفعول « وَهَبْنَا » ولا ترادف « مِنْ » بَعْضاً ، فتبدل « أَخَاهُ » منها .

قوله : مَرْضِيّاً ﴾ .

العامة على قراءته كذلك معتلاً ، وأصله : مرضوو بواوين ، الأولى زائدة كهي في مَضْروبٍ . والثانية لام الكلمة ، لأنه من الرضوان ، فأُعلَّ بقلب الواو الأخيرة ياء ، واجتمعت الياء والواو ، فقلبت الواو ياء وأدغمت ، ويجوز النطق بالأصل ، وقد تقدم تحرير هذا . وقرأ ابن أبي عبلة بهذا الأصل وهو الأكثر ، ومن الإعلال قوله :

٣٢٧٢ ـ لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا الْمَرْءُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِيَا[2]

وقالوا : أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَّةٌ ، أي : مُسْتَقَاةٌ بِالسَّانِيَةِ .

قوله : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ ﴾ .

مِنْ : الأولى للبيان ، لأن كل الأنبياء منعم عليهم ، فالتبعيض محال ، والثانية للتبعيض ، فمجرورها بدل مما قبله بإعادة العامل بدل بعض من كل . قوله : ﴿ وَإِسْرَائِيلَ ﴾ عطف على « إِبْرَاهِيمَ » . قوله : ﴿ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا ﴾ يحتمل أن يكون عطفاً على « مِنَ النَّبِيِّينَ » ، وأن تكون عطفاً على « مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ » . قوله : ﴿ إِذَا تُتْلَى ﴾ جملة شرطية ، فيها قولان :

أظهرهما : أنها لا محل لها لاستئنافها .

والثاني : أنها خبر « أُولَئِكَ » ، والموصول قبلها صفة لاسم الإشارة ، وعلى الأول : يكون الموصول نفس الخبر . وقرأ العامة « تُتْلَى » بتاءين من فوق ، وقرأ عبد الله وشيبة ، وأبو جعفر ، وابن كثير ، وابن عامر ، وورش عن نافع في روايات شاذة بالياء أولاً من تحت ، والتأنيث مجازي ، فلذلك جاء في الفعل الوجهان قوله : « سُجَّداً » حال مُقَدَّرة . قال الزجاج : « لأنهم وقت الخرور ليسوا سُجَّداً » . « وَبُكِيّا » . فيه وجهان :

أظهرهما : أنه جمع باكٍ ، وليس بقياس بل قياس جمعه على (فُعْلَة) كـ « قَاضٍ ، وقُضَاةٍ » ، ولم يسمع فيه هذا الأصل . وقد تقدم أنَّ الأخوين يكسران ياءه على الاتباع .

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص وهو من شواهد الكتاب (٣٨٥/٤) ، المقرب (١٨٦/٢) ، المحتسب (٢٠٧/٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٥) ، المنصف (١١٨/١) ، أمالي القالي (١٣٢/٣) ، مجاز القرآن ٢٥٧/١ ، الأشموني (٣٢٦/٤) ، اللسان «نظر» .

والثاني : أنه مصدر على (فُعُولُ) ، نحو : « جَلَسَ جُلُوساً ، وقَعَدَ قُعُوداً » والأصل فيه على كِلاَ القولين يكون بواو وياء فأُعلَّ الإعلال المشهور في مثله ، وقال : ابن عطية : « وَبِكِيّا » بكسر الباء ، وهو مصدر لا يحتمل غير ذلك » .

قال الشيخ [١] : « وليس بسديد بل الإتباع جائز فيه ، وهو جمع كقولهم : عُصِيٌّ ، وَدُلِيٌّ جمع عَصاً ودَلْوٍ » . وعلى هذا فيكون « بُكِيّاً » إما مصدر مؤكد لفعل محذوف أي : وبكَوا بُكِيًّا ، أي : بُكَاءً ، وإما مصدر واقع موقع الحال ، أن : باكين أو ذوي بكاء ، أو جعلوا البكاء مبالغة .

قوله : ﴿ إِلاَّ مَنْ تَابَ ﴾ .

فيه وجهان :

أظهرهما : أنه استثناء متصل ، وقال الزجاج : هو منقطع ، وهذا بناء منه على أَنَّ المضيع للصلاة من الكفار . وقرأ عبد الله ، والحسن ، والضحاك ، وجماعة « الصَّلَوَاتِ » جمعاً ، وآلْغَيُّ : تقدم . وقرأ الحسن هنا وجميع ما في القرآن « يُدْخَلُونَ » مبنياً للمفعول ، ونقل الأخفش أنه قرىء « يُلَقَّونَ » بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف من « لَقَّاهُ » مضعفاً . وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة في آخر الفرقان . و « شَيئاً » إما مصدر أي : شيئاً من الظُّلمِ وأما مفعول به .

قوله : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ .

العامة على كسر التاء نصباً على أنها بدل من « الْجَنَّةَ » وعلى هذه القراة يكون قوله : « وَلاَ يُظْلَمُونَ شَيْئاً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه اعتراض بين البدل والمبدل منه .

والثاني : أنه حال كذا .

قال الشيخ [٢] : وفيه نظر ، من حيث إنَّ المضارع المنفي بلا كالمثبت في أنه لا تباشره واو الحال . وقرأ أبو حيوة ، والحسن ، وعيسى بن عمر ، والأعمش « جَنَّاتُ » بالرفع ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنها خبر مبتدأ مضمر ، تقديره : تلك أو هي جنات عدن .

والثاني وبه قال الزمخشري : أنها مبتدأ . يعني : ويكون خبرها « الَّتي وَعَدَ » . وقرأ الحسن بن حَيّ ، وعلي ابن صالح ، والأعمش في رواية « جَنَّةُ عَدْنٍ » نصباً مفرداً ، واليماني ، والحسن ، والأزرق عن حمزة « جَنَّةُ » رفعاً مفرداً ، وتخريجها واضح مما تقدم . قال الزمخشري : « لمَّا كانت مشتملة على « جَنَّاتِ عَدْنٍ » أبدلت العدن ، وهو الإقامة كما جعلوا : فَيْنَةَ ، وسَحَرَ ، وأَمْسَ ـ فِيمَنْ لم يصرفه ـ أعلاماً لمعاني : الْفَيْنَةِ ، والسَّحَرِ ، والأَمْسِ فجرى مَجْرى الْعَدَنِ لذلك ، أو هو علم لأرض الجنة ، لكونها دار إقامة ، ولولا ذلك لما ساغ الإبدال ، لأَنَّ النكرة لا تبدل من

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٠٠) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢٠١) .

المعرفة إلا موصوفة ، ولَمَّا ساغ وصفها بـ « الَّتي » . قال الشيخ[١] : وما ذكره متعقب أما دعواه أنَّ « عَدَنَا » عَلَمٌ بمعنى الْعَدَنِ فيحتاج إلى توقيف وسماع من العرب ، وكذا دعوى العلمية الشخصية فيه ، وأما قوله : ولولا ذلك إلى قوله : موصوفة . فليس مذهب البصريين ، لأن مذهبهم جواز إبدال النكرة من المعرفة ، وإن لم تكن موصوفة ، وإنما ذلك شيء قاله البغداديون ، وهم محجوجون بالسماع على ما بيناه وملازمته فاسدة ، وأما قوله : ولَمَّا ساغ وصفها بالتي فلا يتعين كون « الَّتي » صفة وقد ذكرنا أنه يجوز إعرابه بدلاً » . قُلْتُ : الظاهر أنَّ « الَّتي » صفة والتمسك بهذا الظاهر كاف ، وأيضاً فإنَّ الموصول في قوة المشتقات . وقد نَصُّوا على أنَّ البدل المشتق ضعيفٌ فكذا ما في معناه . قوله : ﴿بِالْغَيْبِ﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ الباء حالية ، وفي صاحب الحال احتمالان ، أحدهما : ضمير « الْجَنَّةَ » وهو عائد الموصول ، أي : وعدها وهي غائبة عنهم لا يشاهدونها . والثاني : أن يكون هو عباده ، أي : وهم غائبون عنها ، لا يرونها ، إنما آمنوا بها بمجرد الإخبار منه .

والوجه الثاني : أن الباء سببية ، أي : بسبب تصديق الغيب ، وبسبب الإيمان به .

قوله : ﴿ إِنَّهُ كَانَ ﴾ يجوز في هذا الضمير وجهان :

أحدهما : أنه ضمير الباري تعالى يعود على الرحمن ، أي : إنَّ الرحمن كان وعده مأتياً .

والثاني : أنه ضمير الأمر والشأن ، لأنه مقام تعظيم وتفخيم . وعلى الأول يجوز أن يكون في « كَانَ » ضمير هو اسمها يعود على الله تعالى ، و « وَعْدُهُ » بدل من ذلك الضمير ، بدل اشتمال ، و « مَأْتِيّاً » خبرها ، ويجوز أن لا يكون فيها ضمير ، بل هي رافعة لـ «وَعْدُهُ» ، و«مَأْتِيّاً» الخبر أيضاً ، وهو نظيرُ « إن زيداً أبوه منطلقاً » . و « مَأْتِيّاً » فيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول على بابه ، والمراد بالوعد : الجنة أطلق عليها المصدر ، أي : موعودة ، نحو : « دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير » ، وقيل : الْوَعْدُ مصدر على بابه ، و « مَأْتِيّاً » مفعول بمعنى فاعل . ولم يرضه الزمخشري ، فإنه قال : « قيل في « مَأتِيّاً » مفعول بمعنى فاعل . والوجه : أنَّ الْوَعْدَ هو الجنة ، وهم يأتونها ، أو هو من قولك :« أتى إليها إحساناً » ، أي : كان وعده مفعولاً منجزاً » .

لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾

قوله : ﴿ إِلَّا سَلَاماً ﴾ أبدى الزمخشري فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون معناه إنْ كان تسليم بعضهم على بعض ، أو تسليم الملائكة عليهم لغواً ، فلا يسمعون لَغْواً إلَّا ذلك ، فهو من وادي قوله :

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٠٢) .

٣٢٧٣ - وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ[١]

الثاني : أنهم لا يسمعون فيها إلاَّ قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة على الاستثناء المنقطع .

الثالث : أن معنى السلام الدعاء بالسلامة ، ودار السلام هي دار السلامة ، وأهلها عن الدعاء بالسلامة أغنياء ، فكان ظاهره من باب اللغو وفضول الحديث ، لولا ما فيه من فائدة الاكرام . قُلْتُ : وظاهر هذا أنَّ الاستثناء على الأول والأخير متصل ، فإنه صَرَّحَ بالمنقطع في الثاني ، أما اتصال الثالث فواضح ، لأنه أطلق اللغو على السلام بالاعتبار الذي ذكره ، وأما الاتصال في الأول فعسر ، إذ لا يعد ذلك عيباً فليس من جنس الأول . وسيأتي تحقيق هذا إنْ شاء الله تعالى عند قوله : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ .

قوله : ﴿ نُورِثُ ﴾ .

قرأ الأعمش « نُورِثُها » بإبراز عائد الموصول ، وقرأ الحسن ، والأعرج ، وقتادة « نُوَرِّثُ » بفتح الواو وتشديد الراء من ورث مضعفاً .

قوله : ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ ﴾ .

قال ابن عطية : « الواو عاطفة جملة كلام على أخرى واصلة بين القولين ، وإنْ لم يكن معناهما واحداً . وقد أعرب النقاش في حكاية قول وهو أن قوله : « وَمَا نَتَنَزَّلُ » متصل بقوله : « إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لأَهَبَ لَكِ » . وقال أبو البقاء : « وَمَا نَتَنَزَّلُ » ، أي : وتقول الملائكة : « فجعله معمولاً لقول مضمر ، وقيل : هو من كلام أهل الجنة ، وهو أقرب مما قبله » ، و « نَتَنَزَّلُ » مطاوع « نَزَّلَ » بالتشديد ، ويقضي العمل في مهلة وقد لا يقتضيها . وقال الزمخشري : « التنزل على معنيين : معنى النزول على مهل ، ومعنى النزول على الإطلاق ، كقوله :

٣٢٧٤ - فَلَسْتَ لإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلاكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[٢]

لأنه مطاوع « نزل » ، ونزل تكون بمعنى « أنزل » ، وتكون بمعنى التدريج ، واللائق بهذا الموضوع هو النزول على مهل ، والمراد أن نزولنا في الأحاديين وَقْتاً غَبَّ وَقْتٍ . قُلْتُ : وقد تقدَّم أنه يفرق بين نَزَّلَ وأَنْزَلَ في أول الموضوع . وقرأ العامة « نَتَنَزَّلُ » بنون الجمع ، وقرأ الأعرج « يَتَنَزَّلُ » بياء الغيبة ، وفي الفاعل حينئذ قولان :

أحدهما : أنه ضمير جبريل . قال ابن عطية : « ويرده قوله : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ .

والثاني : أنه يعود على الوحي ، وكذا قال الزمخشري على الحكاية عن جبريل ، والضمير للوحي ، ولا بد من إضمار هذا القول الذي ذكرته أيضاً . قوله : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا ﴾ استدل بعض النحاة على أنَّ الأزمنة ثلاثة ، ماض ، وحاضر ، ومستقبل بهذه الآية ، وهو كقول زهير :

٣٢٧٥ - وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[٣]

رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ

---

(١) تقدم .
(٢) تقدم .
(٣) تقدم .

لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴿٦٧﴾ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾

قوله : ﴿ رَبُّ السَّمَاوَاتِ ﴾ فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : كونه بدلاً من « رَبُّكَ » .

الثاني : كونه خبر مبتدأ محذوف .

الثالث : كونه مبتدأ والخبر الجملة الأمرية بعده ، وهذا ماشٍ على رأي الأخفش . إذ يُجَوِّز زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً . قوله : « لِعِبَادَتِهِ » متعلق بـ « اصْطَبِرْ » ، وكان من حقه تعديه بـ « عَلَى » ، لأنها صلته كقوله : « وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا » ، ولكنه ضُمِّنَ معنى الثَّبَاتِ ، لأَنَّ العبادةَ ذات تكاليف قل من يثبت لها ، فكأنه قيل :«واثبت لها مصطبراً » قوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ أدغم الأخوان وهشام وجماعة لام هل في التاء ، وأنشدوا على ذلك بيت مُزَاحم الْعُقَيْلي :

٣٢٧٦ ـ فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً عَلَى ضَوءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ[1]

قوله : ﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ ﴾ .

إذا منصوبة بفعل مقدَّرٍ مدلول عليه بقوله تعالى : « لَسَوْفَ أُخْرَجُ » تقديره : إذا مِتُّ أُبْعَثُ أو أُحْيَى ، ولا يجوز أن يكون العامل فيه « أُخْرَجُ » ، لأنَّ بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها . قال أبو البقاء : لأَنَّ ما بعد اللام و « سَوْفَ » لا يعمل فيما قبلها كان . « قُلْتُ : قد جعل المانع مجموع الحرفين أما اللام فَمُسلَّمٌ ، وأما حرف التنفيس فلا مدخل له في المنع ، لأَنَّ حرف التنفيس يعمل ما بعده فيما قبله ، تقول : « زيد سأضرب وسوف أضرب » . ولكن فيه خلاف ضعيف ، والصحيح الجواز ، وأنشدوا عليه :

٣٢٧٧ ـ فَلَمَّا رَأَتْهُ آمِناً هَانَ وَجْدُهَا وَقَالَتْ : أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ[2]

فـ « هَكَذَا » منصوب بـ « يَفْعَلُ » بعد حرف التنفيس . وقال ابن عطية : « واللام في قوله : « لَسَوْفَ » مجلوبة على الحكاية لكلام تقدم بهذا المعنى ، كأن قائلاً قال للكافر إذا مِتَّ يا فلان لسوف تخرج حيّاً ، فقرر الكلام على الكلام على جهة الاستبعاد ، وكرر اللام حكاية للقول الأول .

قال الشيخ : « ولا يحتاج إلى هذا التقدير ولا أَنَّ هذا حكاية لكلام تقدم ، بل هو من كلام الكافر ، وهو استفهام فيه معنى الجحد والاستبعاد » . وقال الزمخشري : « لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال ، فكيف جامعت حرف الاستقبال ؟ قُلْتُ : لم تجامعها إلاَّ مخلصة للتوكيد كما أخلصت الهمزة في يا أله للتعويض ، واضمحل عنها معنى التعريف .

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (٤/٤٥٩) ، شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١٤١) ، البحر المحيط (٦/٢٠٤) ، روح المعاني (١٦/١١٦) .

(٢) البيت للنمر بن تولب انظر حاشية يس (١/١٦٠) ، وهو من شواهد البحر (٦/٢٠٦) ، روح المعاني (١٦/١١٧) .

قال الشيخ[١] : وما ذكر من أَنَّ اللام تعطي معنى الحال مخالف فيه ، فعلى مذهب مَنْ لا يرى ذلك يسقط السؤال ، وأما قوله : كما أخلصت الهمزة ، فليس ذلك إلاَّ على مذهب من يزعم أن أصله : إلّه ، وأما مَنْ زعم أَنَّ أصله لَاهٍ ، فلا تكون الهمزة فيه للتعويض ، إذ لم يحذف منه شيء ، ولو قلنا أن أصله إلّه وحذفت فاء الكلمة لم يتعين أَنَّ الهمزة فيه في النداء للتعويض ، إذ لو كانت عوضاً عن المحذوف لثبت دائماً في النداء وغيره ، ولما جاز حذفها في النداء ، قالوا : يَا اللَّهُ بحذفها وقد نصُّوا على أَنَّ قطع همزة الوصل في النداء شاذ » . وقرأ الجمهور : « أَئِذَا » بالاستفهام . وهو استبعاد كما تقدم . وقرأ ابن ذكوان بخلاف عنه ، وجماعة : « إذَا » بهمزة واحدة على الجزاء والاستفهام وحذف أداته للعلم بها ، ولدلالة القراءة الأخرى عليها ، وقرأ طلحة بن مصرف «لَسَأُخْرَجُ » بالسين دون « سَوْفَ » ، هذا نقل الزمخشري عنه ، وغيره[٢] نقل عنه «سأُخْرَجُ» ، دون لام ابتداء . وعلى هذه القراءة يكون العامل في الظرف نفس « أُخْرَجُ » ، ولا يمتنع حرف التنفيس على الصحيح ، وقراءة العامة « أخرج » مبنياً للمفعول ، والحسن وأبو حيوة « أَخْرُجُ » مبنياً للفاعل . و « حَيّاً » حال مؤكدة ، لأَنَّ مِن لازم خروجه أن يكون « حَيّاً » وهو كقوله : « أُبْعَثُ حَيّاً » .

وقرأ نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، وجماعة : « يَذَّكَّرُ مخففاً ، مضارع ذَكَرَ ، والباقون بالتشديد مضارع « يذكر » ، والأصل : يتذكر فأدغمت التاء في الذال ، وقد قرأ بهذا الأصل وهو « يَتَذَكَّر » أُبيٌّ . والهمزة في قوله : « أَوَ لَا يَذْكُرُ » مؤخرة عن حرف العطف تقديراً ، كما هو قول الجمهور ، وقد رجع الزمخشري إلى رأي الجمهور هنا ، فقال : « الواو عطفت « لَا يَذْكُرُ » على « يَقُولُ » ، ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف وحرف العطف » . ومذهبه أن يقدر بين حرف العطف وهمزة الاستفهام جملة يعطف عليها ما بعدها ، وقد فَعَل هذا أعني الرجوع إلى قول الجمهور في سورة الأعراف[٣] كما نَبَّهتُ عليه في موضعه . قوله : ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ أي : من قبل بعثه ، وقدَّره الزمخشري : من قبل الحالة التي هو فيها ، وهي حالة بقائه .

قوله : ﴿ جِثِيّاً ﴾ .

حال مقدَّرة من مفعول « لَنُحْضِرَنَّهُمْ » و « جِثِيّاً » جَمْعُ جَاثٍ جمع على فُعُولٍ نحو : قَاعِدٌ ، وقُعُودٌ ، وجَالِسٌ ، وجُلُوسٌ . وفي لامه لغتان ، أحدهما : الواو ، والأخرى : الياء ، يقال : جَثَا يَجْثُو جُثُوّاً ، وجَثَا يَجْثِي جِثَايَةً . فعلى التقدير الأول يكون أصله : جُثُو وبواوين ، الأولى زائدة علامة للجمع ، والثانية لام الكلمة ، ثم أعلت إعلال : عِصِيٍّ ودُلِي ، وتقدم تحقيقه في « عِتِيّاً » ، وعلى الثاني يكون الأصل : جثويا فأُعِلَّ إعلال : هَيِّنٍ ومَيِّتٍ ، وعن ابن عباس أنه بمعنى جَمَاعات جَمَاعات ، جمع جثوة ، وهو المجموع من التُّرابِ والْحِجَارةِ ، وفي صحته عنه نظر ، من حيث إنَّ « فعله » لا تجمع على « فُعُول » . ويجوز في « جِثِيّاً » أَنْ يكون مصدراً على فُعُول وأصله كما تقدم في حال كونه جمعاً ، إمَّا جُثُوو وإما : جُثوى وقد تقدم أنَّ الأخوين يكسران فاءه ، والباقون يضمونها ، والْجَثُو : الْقُعُود على الرُّكَبِ .

ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴿٧٠﴾

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٠٧) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢٠٦) .

(٣) انظر آية ، رقم (٩٧) .

قوله : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ .

في هذه الآية أقوال كثيرة ، أظهرها عند الجمهور من المعربين ، وهو مذهب سيبويه : أَنَّ « أَيُّهُمْ » موصولة بمعنى الذي ، وأن حركتها حركة بناء ، بنيت عند سيبويه لخروجها عن النظائر ، و « أَشَدُّ » خبر مبتدأ مضمر ، والجملة صلة لـ « أَيُّهُمْ » ، و « أَيُّهُمْ » وصلتها في محل نصب مفعولاً بها بقوله : « لَنَنْزِعَنَّ » ، ولـ « أَيُّ » أحوال أربعة :

أحدها : تُبْنَى فيها ، وهي كما في هذه الآية أَنْ تضاف ويحذف صدر صلتها ، ومثله قوله :

٣٢٧٨ ـ إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[1]

بضم « أَيُّهُمْ » وتفاصيلها مقررة في موضوعات النحو ، وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أَنَّ « أَيُّهُمْ » هنا مبتدأ ، و « أَشَدُّ » خبره ، وهي استفهامية ، والجملة محكية بالقول المقدر ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة المقول فيهم أيهم أشد ، وقوى الخليل تخريجه بقول الشاعر :

٣٢٧٩ ـ وَلَقَدْ أَبِيتُ مِن الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيْتُ لَا حَرِجٌ وَلَا مَحْرُومُ[2]

قال : تقديره : فأتيت يقال في لا حرج ولا محروم . وذهب يونس إلى أنها استفهامية مبتدأ ، وما بعدها خبرها كقول الخليل ، إلا أنه زعم أنها معلقة لـ « ننزعن » فهي في محل نصب ، لأنه يجوز التعليق في سائر الأفعال ، ولا يخصه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور . وقال الزمخشري : ويجوز أن يكون النزع واقعاً على « مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ » كقوله : « وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا» ، أي : لننزعن بعض كل شيعة ، فكأَنَّ قائلاً قال : مَنْ هُمْ ؟ فقيل : أَيُّهُمْ أَشَدُّ عِتِيّاً » . فجعل « أَيُّهُمْ » موصولة أيضاً ، ولكن هي في قوله خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين هم أشد .

قال الشيخ : « وهذا تكلف ما لا حاجة إليه ، وادعاء إضمار غير محتاج إليه ، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين » . وحكى أبو البقاء عن الأخفش ، والكسائي أنه مفعول « لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ » ، و « مِنْ » مزيدة ، قال : « وهما يجيزان زيادة « مِنْ » و « أَيُّهُمْ » استفهام ، أي : لننزعن عن كل شيعة ، وهذا يخالف في المعنى تخريج الجمهور ، فَإِنَّ تخريجهم يؤدي إلى التبعيض ، وهذا يؤدي إلى العموم ، إلَّا أَنْ يجعل « مِنْ » لابتداء الغاية ، لا للتبعيض ، فيتفق التخريجان . وذهب الكسائي إلى أَنَّ معنى « لَنَنْزِعَنَّ » لننادين فعومل معاملته ، فلم يعمل في « أَيُّ » . قال المهدوي : « ونَادى يعلق إذا كان بعده جملة نصبت فتعمل في المعنى ولا تعمل في اللفظ . وقال المبرد : أَيُّهُمْ متعلق بـ « شِيعَةٍ » فلذلك ارتفع ، والمعنى : من الذين تشايعوا أيهم أشد . « كأنهم يتبادرون إلى هذا ، ويلزمه أن يقدر مفعولاً لـ « لَنَنْزِعَنَّ » محذوفاً ، وقدَّر بعضهم في قول المبرد من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد ولعل وجه الرفع حينئذ أن نظروا بمعنى فكّروا ، وقد عُلّق عن العمل لفظاً لكونه من أفعال القلوب فتأمل . قال النحاس : وهذا قول حسنٌ ، وقد حكى الكسائي تشايعوا بمعنى تعاونوا . قُلْتُ : وفي هذه العبارة المنسوبة للمبرد قلق ، ولا يبين الناقل عنه وجه الرفع على ماذا يكون . وبينه أبو البقاء لكن جعل « أَيُّهُمْ » فاعلاً لما تضمنته « شِيعَةٍ » من معنى الفعل ، قال : « التقدير : لننزعن من كل فريق يشيع أيهم ، وهي على هذا بمعنى الذي » . ونقل عن الكوفيين أَنَّ « أَيُّهُمْ » في الآية

---

(١) تقدم .

(٢) البيت للأخطل انظر ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب (٢/ ٨٤) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٤٧) ، الإنصاف (٢/ ٧١٠) ، أمالي ابن الشجري (١/ ٨٠) ، الخزانة (٦/ ١٣٩) ، شرح ديوان الحماسة (١/ ٨٠) ، البحر المحيط (٦/ ٢٠٨) ، روح المعاني (١٦/ ١٢٠) .

بمعنى الشرط والتقدير : إن اشتد عتوهم أو لم يشتد كما تقول : « ضربتُ القومَ أيُّهُمْ غَضِبَ » المعنى : إنْ غضبوا أو لم يغضبوا . وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهرَّاء أستاذ الفراء ، وزائدة عن الأعمش « أيَّهُمْ » نصباً . قُلْتُ : فَعَلى هذه القراءة والتي قبلها ينبغي أن يكون مذهب سيبويه جواز إعرابها وبنائها ، وهو المشهور عند النقلة عنه ، وقد نقل عنه أنه يحتم بناءها[1] ، قال النحاس : « ما علمت أحداً من النحويين إلاَّ وقد خَطَّأ سيبويه » . قال : وسمعتُ أبا إسحاق الزجاج يقول : ما تبين لي أنَّ سيبويه غَلِطَ في كتابه إلاَّ موضعين ، عدا أحدهما ، قال : وقد أعرب سيبويه « أيّاً » وهي مفردة ، لأنها مضافة ، فكيف ببنائها مضافة ؟ وقال الجرمي : خرجت مِن البصرة فلم أسمع منذ فارقت الْخَنْدَقَ إلى مكة أحداً يقول : « لأَضْرِبَنَّ أيُّهُمْ قَائِمٌ » بالضم ، بل ينصب و « عَلَى الرَّحْمٰنِ » متعلق بـ « أَشَدُّ » ، و « عِتِيّاً » منصوب على التمييز وهو محول عن المبتدأ ، إذ التقدير : أيهم هو عتوه أشد ، ولا بد من محذوف يتم به الكلام ، التقدير : نلقيه في العذاب ، أو فيبدأ بعذابه . قال الزمخشري : « فَإنْ قُلْتَ : بِمَ يتعلق « عَلَى » و « الباء » ، فإنَّ تعلقهما بالمصدرين لا سبيل إليه ؟ قُلْتُ : هُمَا للبيان لا للصلة ، أو يتعلقان بأفعل ، أي : عتوهم أشد على الرحمن ، وصليهم أولى بالنار كقولهم : « هُوَ أَشَدُّ عَلَى خَصْمِهِ ، وهُوَ أَوْلَى بِكذَا » . قُلْتُ : يعني بـ « عَلَى » قوله : « عَلَى الرَّحْمٰنِ » وبالباء في قوله : « بِالَّذِينَ هُمْ » ، وقوله : بالمصدرين يعني : بهما « عِتِيّاً » و « صِلِيّاً » ، وأما كونه لا سبيل إليه فلأن المصدر في نِيَّةِ الموصول ، ولا يتقدم معمول الموصول عليه ، وجوَّز بعضهم أنْ يكون « عِتِيّاً » و « صِلِيّاً » في هذه الآية مصدرين كما تقدم ، وجوز أن يكونا جمع عات وصال فانتصابهما على هذا على الحال ، وعلى هذا يجوز أن يتعلق على والباء بهما ، لزوال المحذور المذكور .

وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾

قوله : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا ﴾ في هذه الواو وجهان :

أحدهما : أنها عاطفة لهذه الجملة على ما قبلها . وقال ابن عطية : « وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا » قسم والواو تقتضيه ويفسِّره قول النبي ـ ﷺ ـ :«مَنْ مَاتَ ولَهُ ثَلاَثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ لَمْ تَمَسَّه النَّارُ إلاَّ تَحِلَّةَ الْقَسَمِ » .

قال الشيخ[2] : « وَذَهَل عَنْ قَوْلِ النحويين أنه لا يستغنى عن القسم بالجواب ، لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بأنْ ، والجواب هنا على زَعْمِه بأنَّ النافية فلا يجوز حذف القسم على ما نصُّوا . وقوله : « والواو تقتضيه ، يدل على أنها عنده واو القسم ولا يذهب نحويٌّ إلى أنَّ مثل هذه الواو واو قسم ، لأنه يلزم من ذلك حذف المجرور ، وإبقاء الجار ، ولا يجوز ذلك إلاَّ إنْ وقع في شِعْرٍ أو نادر كلامهم بشرط أنْ تقوم صفة المحذوف مقامه ، كما أولوا في قولهم : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ » أي : عَلَى غَيْرِ بِئْسَ الْعَيْرُ ، وقوله :

٣٢٨٠ ـ وَاللَّه مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ[3]

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٠٩) .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/١٠٩) .

(٣) البيت في الخصائص (٢/٢٦٦) ، الإنصاف (١/١١٢) ، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٦٢) ، أمالي ابن الشجري =

أي : بِرَجُلٍ نَامَ صَاحِبُهُ ، وهذه الآية ليست من هذا الضرب ، إذ لم يحذف المقسم به وقامت صفته مقامه » و « إنْ » حرف نفي ، و « مِنْكُمْ » صفة لمحذوف تقديره : وإنْ أحد منكم ، ويجوز أن يكون التقدير : وإنْ منكم إلاَّ مَنْ هُوَ واردها . وقد تقدَّم لذلك نظائر . والخطاب في قوله : « مِنْكُمْ » يحتمل الالتفات وعدمه . قال الزمخشري : «إلتفات إلى الإنسان، ويعضده قراءة ابن عباس وعكرمة «وَإنْ مِنْهُمْ» أو الخطاب للناس من غير التفات إلى المذكور. « والْحَتْمُ : الْقَضَاءُ والوجوبُ ، حَتْمٌ أي : أَوْجَبَهُ حَتْماً ، ثم يطلق الْحَتْمُ على الأمر المحتوم كقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾[1] وهَذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأَميرِ ، و « عَلَى رَبِّكَ » مُتَعَلِّق بـ « حَتْمٍ » ، لأنه في معنى اسم المفعول ، ولذلك وصفه بـ « مَقْضِيّاً » .

وقرأ العامة : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ﴾ .

بضم « ثُمَّ » على أنها العاطفة ، وقرأ علي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وأُبي ، والجحدري ، ويعقوب « ثَمَّ » بفتحها ، على أنها للظرفية ، ويكون منصوباً بما بعده ، أي : هناك ننجي الذين اتقوا ، وقرأ الجمهور : « نُنَجِّي » بضم النون الأولى وفتح الثانية ، وتشديد الجيم من « نَجَّى » مضعفاً ، وقرأ الكسائي والأعمش ، وابن محيصن « نُنْجِي » من أَنْجَى والفعل على هاتين القراءتين مضارع ، وقرأت فرقة : « نُجِّي » بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة ، وعلى هذه القراءة ماضٍ مبني للمفعول ، وكان من حَقِّ قارئها أن يفتح الياء ، ولكنه سكنه تخفيفاً ، وتحتمل هذه القراءة توجيهاً آخَرَ سيأتي في قراءة متواترة آخر سورة الأنبياء ، وقرأ علي بن أبي طالب عليه السلام أيضاً « نُنْحي » بجاء مهملة من التَّنْحِيَة ، مفعول « اتَّقَوْا » محذوف للعلم به ، أي : اتقوا الشرك والظلم . قوله : « جِثِيّاً » إما مفعول ثانٍ إنْ كان « نَذَرُ » يتعدى لاثنين ، بمعنى : نَتْرُكُ ونُصيِّر ، وإما حال إنْ جعلت « نَذَرُ » بمعنى : تُخَلِّيهم ، و « جِثِيّاً » على ما تقدم . و « فِيهَا » يجوز أن يتعلق بـ « نَذَرُ » ، وأَنْ يتعلق بـ « جِثِيّاً » إنْ كان حالاً ، ولا يجوز ذلك فيه إن كان مصدراً ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من « جِثِيّاً » ، لأنه في الأصل صفة للنكرة قُدِّم عليها فنصب حالاً .

قوله : ﴿ مقاماً ﴾ .

قرأ ابن كثير : « مُقَاماً » بالضم ، ورويت عن أبي عمرو وهي قراءة ابن محيصن ، والباقون بالفتح . وفي كلتا القراءتين تحتمل أن تكون اسم مكان ، أو اسم مصدر ، إما مِنْ قَامَ ثُلاثياً أو من : أَقَامَ ، أي : خير مكان قيام أو إقامة . والنَّديُّ : فَعِيلٌ أصله : نَديوٌ ، لأَنَّ لامه واو ، يقال : نَدَوْتُهُمْ أَنْدُوهُمْ ، أي : أَتَيْتُ نَادِيهِمْ ، والنَّادِي مثله ، وَمِنْهُ « فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ » ، أي : أَهْل نَادِيهِ ، والنَّدَى والنَّادِي : مَجْلِسُ الْقَوْمِ ومُتَحَدَّثُهُمْ ، وقيل : هو مشتق من النَّدَى ، وهو الْكَرَمُ ، لأَنَّ الكُرَمَاءَ يجتمعون فيه ، وانْتَدَيْتُ المكانَ والْمُنْتَدَى كذلك ، وقال حاتم :

٣٢٨١ ـ وَدُعِيتُ فِي أُولَى النَّدِيِّ وَلَمْ يُنْظَرْ إليَّ بِأَعْيُنٍ خُزْرِ[2]

والمصدر : النَّدْرُ . و « مَقَاماً » و « نَدِيّاً » منصوبان على التمييز من أفعل ، وقرأ أبو حيوة والأعرج ، وابن

= (١٤٢/٢) ، الهمع (٦/١) ، الدرر (٣١/١) ، الأشموني (٢٧/٣) ، اللسان «نوم» .

(١) سورة لقمان آية ، (١١) .

(٢) انظر ديوانه (١٣) ، البحر المحيط (١٩٧/٦) ، مجاز القرآن (١٠/٢) ، اللسان «خزر» .

محيصن « يُتْلَى » بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، واللام في « الَّذِينَ » يحتمل أن تكون للتبليغ ـ وهو الظاهر ـ ، وأن تكون للتعليل .

وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴿٧٤﴾ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾

قوله : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ .

كَمْ : مفعول مقدم واجب التقديم ، لأنَّ له صدر الكلام ، لأنها إما استفهامية أو خبرية ، وهي محمولة على الاستفهامية ، و « أَهْلَكْنَا » متسلط على « كَمْ » أي : كثيراً من الْقُرُون أَهْلَكْنَا . و « مِنْ قَرْنٍ » تمييز لـ « كَمْ » مبين لها .

قوله : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ ﴾ في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : وإليه ذهب الزمخشري ، وأبو البقاء : أنها في محل نصب صفة لـ « كَمْ » . قال الزمخشري : « أَلاَ ترى أنك لو أسقطت « هم » لَمْ يكن لك بُدٌّ من نصب « أَحْسَنُ » على الوصفية . وفي هذا نظر ، لأن النحويين نصوا على أنَّ « كَمْ » استفهامية كانت أو خبرية لا توصف ولا يوصف بها .

الثاني : أنها في محل جر صفة لـ « قَرْنٍ » ولا محذور في هذا ، وإنما جمع في قوله : « هُمْ » لأَنَّ « قَرْناً » وإنْ كان لفظه مفرداً ، فمعناه جمع ، فـ « قَرْنٌ » كلفظ جميع ، وجميع يجوز مراعاة لفظه تارة فيفرد ماله ، كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾[1] ومراعاة معناه أخرى ، فيجمع كقوله تعالى : ﴿ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[2] قوله : ﴿وَرِئْياً﴾ الجمهور على « رِئْياً » بهمزة ساكنة بعدها ياء صريحة ، وصلاً ووقفاً ، وحمزة إذا وقف يبدل هذه الهمزة ياء على أصله في تخفيف الهمز ، ثم لم بعد ذلك وجهان : الإظهار اعتباراً بالأصل والإدغام اعتباراً باللفظ ، وفي الإظهار صُعُوبةٌ لا تخفى ، وفي الإدغام إبهام أنها مادة أخرى وهو الرِّيِّ الذي بمعنى الامتلاء والنضارة ، ولذلك ترك أبو عمرو أصله في تخفيف همزه ، وقرأ قالون عن نافع ،وابن ذكوان عن ابن عامر : « وَرِيّاً » مشددة بعد الراء ، فقيل : هي مهموزة الأصل ، ثم أبدلت الهمزة ياء وأدغمت الياء في الياء . قيل : مِنْ رؤية العين وفعل فيه بمعنى مفعول ، أي : مَرْئِيٌّ ، وقيل : من الرِّواء وَحُسنُ الْمَنْظَرِ ، وقيل[3] : بل هو من الرِّيِّ ضدَّ الْعَطَشِ ، وليس مهموز الأصل والمعنى : أحسن منظراً ، لأَنَّ الرِّيَّ والامتلاء أَحْسَنُ من ضِدَّيهما ، وقرأ حميد وأبو بكر عن عاصم في رواية الأعمش « وَرِيْئاً » بياء ساكنة بعدها همزة ، وهو مقلوب من « رِئْيا » في قراءة العامة ووزنه « فَلَعَ » وهو من رَآه يَرآهُ كقوله

٣٢٨٢ - وَكُلُّ خَلِيلٍ رَآنِي فَهُوَ قَائِلٌ مِنَ أَجْلِكِ : هَذَا هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدِ[4]

وفي القلب من القلب ما فيه . وروى اليزيدي قراءة « وَرياءً » بياء بعدها ألف بعدها همزة ، وهي مِن المراءاةِ ، أي : يَرَى بَعْضُهُمْ حُسْنَ بَعْضٍ ، ثُمَّ خَفَّف الهمزة الأولى بقلبها ياء وهو تخفيف قياسي ، وقرأ ابن عباس في رواية

---

(١) سورة القمر آية ، (٤٤) .
(٢) سورة يس آية ، (٣٢) .
(٣) انظر البحر المحيط (٦/ ٢١٠) .
(٤) البيت لكثير انظر ديوانه (٤٣٥) ، وهو من شواهد الكتاب (٣/ ٤٦٧) ، ابن الشجري (٢/ ١٩) ، البحر المحيط (٦/ ٢١١) .

طلحة « وَرِياً » بياء فقط مخففة ، ولها وجهان :

أحدهما : أن يكون أصلها كقراءة قالون ثم خفف الكلمة بحذف إحدى الياءين وهي الثانية ، لأنَّ بها حصل النقل ولأنها لام الكلمة والأواخر أجدى بالتغيير .

والثاني : أن يكون أصلها كقراءة حميد « وَرِيْئاً » بالنصب ، ثم نقل حركة الهمزة إلى الياء قبلها ، وحذف الهمزة على قاعدة تخفيف الهمزة بالنقل فصار « وَرِياً » كما ترى ، وتجاسر بعضُ الناس فجعل هذه القراءة لَحْناً ، وليس اللاحنُ غيره لخفاء توجيهها عليه ، وقرأ ابن عباس أيضاً وابن جبير ، وجماعة « وَزِيّاً » بزاي وياء مشددة ، والزِّيُّ البِزَّةُ الْحَسَنَةُ والآلات الْمُجْتَمِعَةُ ، لأنه مِن : زَوَى كَذَا يَزْوِيهِ ، أي : يَجْمَعُهُ ، والْمُتزيِّنُ يجمع الأشياء التي تُزيِّنُه ويظهر زِيُّه .

قوله : ﴿ مَنْ كَانَ فِي الضَّلاَلَةِ ﴾ .

مَنْ : يجوز أَنْ تكون شرطية ـ وهو الظاهر ـ ، وأَنْ تكون موصولة ، ودخلت الفاء في الخبر لِمَا تضمنه الموصول من معنى الشرط . وقوله : ﴿فليمدد﴾ فيه وجهان :

أحدهما : أنه طَلَبٌ على بابه ، ومعناه الدعاء .

والثاني : لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر . قال الزمخشري : « أي : مدَّ لَهُ الرَّحْمٰنُ ، يعني : أمهله ، فأخرج على لفظ الأمر إيذاناً بوجوب ذلك ، أو فمدَّ له في معنى الدعاء بأنْ يمهله الله ويُنَفِّسَ في مدَّةِ حياته .

قوله : ﴿حَتَّى إِذَا﴾ في « حَتَّى » هذه ما تقدم في نظائرها من كونها حرف جر أو حرف ابتداء ، وإنما الشأن فيما هي غاية له على كِلاَ القولين ، فقال الزمخشري : وفي هذه الآية وجهان :

أحدهما : أن تكون متصلة بالآية التي هي رابعتها ، والآيتان اعتراض بينهما ، أي : قالوا : أَيُّ الفريقين خير مقاماً وأحسن نديّاً . ﴿ حَتَّى إِذَا رَأَوا ما يُوعَدُونَ ﴾ ، أي : لا يبرحون يقولون هذا القول ويتولعون به ، لا يتكافون عنه إلى أَنْ يشاهدوا الموعود رَأْيَ الْعَيْنِ . « وذكر كلاماً حسناً ثُمَّ قال : « إلى أَنْ يعاينوا نُصْرَةَ اللَّهِ المؤمنين أو يشاهدوا الساعة ومقدماتها ، فَإِنْ قُلْتَ : « حَتَّى هذه ما هي ؟ قُلْتُ : هي التي تحكى بعدها الجمل . ألاَ تَرَى الجملة الشرطية واقعة بعدها وهي « إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ . . . فَسَيَعْلَمُونَ . . . » .

قال الشيخ[1] ـ مستبعداً للوجه الأول ـ: «وهو في غاية البعد لطول الفصل بين قوله: «قَالَ . . أَيُّ الْفَرِيْقَيْنِ» وبين الغاية ، وفيه الفصل بجملتي اعتراض ولا يجيزه أبو علي » . وهذا الاستبعاد قريب ، وقال أبو البقاء : حتى تحكي ما بعدها وليست متعلقة بفعل » . قوله :﴿إِمَّا الْعَذَابُ وَإِمَّا السَّاعَةُ﴾ قد عرفت في « إما » من كونها حرف عطف أولاً . ولا خلاف في أنَّ أحد معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة ، و « الْعَذَابُ »و « السَّاعَةُ » بدلان من قوله : « مَا يُوعَدُونَ » المنصوبة بـ « رَأَوْا » و « فَسَيَعْلَمُونَ » جواب الشرط . و « مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَاناً » يجوز أن تكون « مَنْ » موصولة بمعنى الذي ، وتكون مفعولاً لـ « يَعْلَمُونَ » ، ويجوز أنْ تكون استفهامية ، في محل رفع بالابتداء ، و « هُوَ » مبتدأ

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢١٢) .

ثانٍ ، و « شَرٌّ » خبره ، والمبتدأ والخبر خبر الأول ، ويجوز أن تكون الجملة معلقة لفعل الرؤية ، فالجملة في محل نصب على التعليق .

﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾ أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ ﴾

قوله : ﴿ وَيَزِيدُ اللَّهُ ﴾ .

في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها لا محل لها لاستئنافها ، فإنها سِيقَتْ للإخبار بذلك . وقال الزمخشري : « إنها معطوفة على موضع « فَلْيَمْدُدْ » ، لأنه واقع موقع الخبر ، تقديره : مَنْ كان في الضلالة يمد له الرحمن مداً ويزيد » .

قال الشيخ[1] : ولا يصح أن يكون « وَيَزِيدُ » معطوفاً على موضع « فَلْيَمْدُدْ » سواء كان دعاء أم خبراً بصورة الأمر ، لأنه في موضع ، الخبر إنْ كانت « مَنْ » موصولة أو في موضع الجواب إنْ كانت « مَنْ » شرطية . وعلى كِلَا التقديرين فالجملة من قوله : « وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدىً » عارية من ضمير يعود على من يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، أو جملة الشرط بالجزاء الذي هو « فَلْيَمْدُدْ » ، و « ما » عطف عليه ، لأنَّ المعطوف على الخبر خبر ، والمعطوف على جملة الجزاء جزاء ، وإذا كانت أداة الشرط اسماً لا ظرفاً تعين أن يكون في جملة الجزاء ضميره ، أو ما يقوم مقامه ، وكذا في الجملة المعطوفة عليها » . قلت : وقد ذكر أبو البقاء أيضاً كما ذكر الزمخشري . وقد يُجَابُ عَمَّا قَالاَه بأنا نختار على هذا التقدير أن تكون « مَنْ » شرطية ، قوله : لا بد من ضمير يعود اسم الشرط غير الظرف ، ممنوع ، لأنَّ فيه خلافاً قدمت تحقيقه ، وما يستدل عليه في سورة البقرة[2] ، فقد يكون الزمخشري وأبو البقاء من القائلين : بأنه لا يشترط .

قوله : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾ .

عطف بالفاء إيذاناً بإفادة التعقيب ، كأنه قيل : أخبر أيضاً بِقصَّةِ هذا الكافر عقيب قِصَّة أولئك . و « أَرَأَيْتَ » بمعنى : أخبروني كما عرفته . والموصول هو المفعول الأول والثاني هو الجملة الاستفهامية من قوله : ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ﴾ ، و « لأُوتَيَنَّ » جواب قسم مضمر ، والجملة كلها في محل نصب بالقول ، وقوله ـ هنا ـ : « وَوَلَداً » ، ومنها : « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً » موضعان ، وفي الزخرف[3] : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ ، وفي نوح : ﴿ مالُهُ وَوَلَدُهُ ﴾[4] ، قرأ الأربعة الأخوان بضم الواو وسكون اللام ، وافقهما ابن كثير ، وأبو عمرو على الذي في نوح دون السورتين ، والباقون وهم : نافع ، وابن عامر ، وعاصم قرأوا ذلك كله بفتح الواو واللام ، فأما القراءة بفتحتين فواضحة ، وهو اسم مفرد قائم مقام الجمع ، وأما قراءة الضم والإسكان فقيل : هي كالتي قبلها في المعنى ، يُقالُ :

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢١٢) .
(٢) آية ، رقم (٩٧) .
(٣) آية ، رقم (٨١) .
(٤) آية ، رقم (٢١) .

وَلَدٌ وَوُلْدٌ كما يُقال عَرَبٌ وَعُرْبٌ ، ودَمٌ وعُدْمٌ ، وقيل[١] بل هي جمع لـ « وَلَدٍ » نحو أَسَدٍ وأُسْدٍ ، وأنشدوا على ذلك :

٣٢٨٣ ـ وَلَقَدْ رَأَيْتُ مَعَاشِراً قَدْ ثَمَّرُوا مَالاً وَوُلْدَا[٢]

وأنشدوا شاهداً على أَنَّ : الْوَلَدَ وَالْوُلْدَ مترادفان ، قوله :

٣٢٨٤ ـ فَلَيْتَ فُلاناً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَيْتَ فُلاناً كَانَ وُلْدَ حِمَارِ[٣]

وقرأ عبد الله ، ويحيى بن يعمر « وَوِلْداً » بكسر الواو ، وهي لغة في الْوَلَدِ . ولا يبعد أن يكون هذا من باب الذِّبْحِ والرِّعْيِ ، فيكون « وِلْدٌ » بمعنى « مَوْلُودٍ ، وكذلك في الذي بفتحتين نحو : الْقَبْضُ بمعنى الْمَقْبُوضِ .

وقوله : ﴿ أَطَّلَعَ ﴾ .

هذه همزة استفهام سقط من أجلها همزة الوصل ، وقد قرىء بسقوطها دَرْجاً ، وكسرها ابتداء على أَنَّ همزة الاستفهام قد حذفت لدلالة « أَمْ » عليها كقوله :

٣٢٨٥ ـ لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي وَلَنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[٤]

و « أَطَّلَعَ » من قولهم : أَطَّلَعَ فُلانٌ الْجَبَلَ ، أي : ارْتَقَى أَعْلاَهُ ، قال جرير :

٣٢٨٦ ـ ..... لاَقَيْتُ مُطَّلِعَ الْجِبَالِ وُعُورا[٥]

فـ « الْغَيْبَ » مفعول به لا على اسقاط حرف الجر ، أي : على الغيب كما زعم بعضهم .

كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴿٨٠﴾ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾

قوله : ﴿ كَلاَّ ﴾ .

للنحويين في هذه اللفظ ستة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب جمهور البصريين : كالخليل ، وسيبويه[٦] ، وأبي الحسن الأخفش ، وأبي العباس : أنها حرف ردع وزجر ، وهذا معنى لائق بها حيث وقعت في القرآن ، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زَجَرَتْ وَرَدَعَتْ ذلك القائل .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢١٣) .

(٢) البيت للحارث بن حلزة انظر القرطبي (١١/١٤٦) ، معاني الفراء (٢/١٧٣) ، البحر المحيط (٦/٢١٣) ، روح المعاني (١٦/١٣٠) .

(٣) تقدم .

(٤) تقدم .

(٥) عجز بيت وصدره :

إني إذا مضر عليَّ تحديت

..... .

انظر ديوانه ، البحر (٦/٢١٣) ، التهذيب واللسان « طلع » .

(٦) انظر الكتاب (٤/٢٣٥) .

والثاني : وهو مذهب النضر بن شميل أنها حروف تصديق بمعنى : نَعَمْ ، فيكون جواباً ، ولا بدَّ حينئذ من أن يتقدمها شيء لفظاً أو تقديراً . وقد تستعمل في القسم .

والثالث : وهو مذهب الكسائي ، وأبي بكر بن الأنباري ، ونصر بن يوسف ، وابن واصل ، أنها بمعنى : حَقّاً .

والرابع : وهو مذهب أبي عبد الله بن محمد بن الباهلي : أنها ردٌّ لِمَا قبلها ، وهذا قريب من معنى الردع .

الخامس : أنها صلة في الكلام بمعنى : « إي » كذا قيل . وفيه نظر ، فإنَّ « إيْ » حرف جواب ولكنه مختص بالقسم .

السادس : أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم ، ولتقرير هذه المواضع موضوع هو أليق بها . وقد حققتها بحمد الله فيه » . وقد قرىء هنا بالفتح والتنوين في « كَلاًّ » هذه وتروى عن أبي نهيك ، وسيأتي لك أن الزمخشري يحكي هذه القراءة ويعزيها لابن نهيك في قوله : « كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ » ويحكى أيضاً قراءة بضم الكاف والتنوين ، ويعزيها لابن نهيك أيضاً . فأمَّا قوله : ابن نهيك فليس لهم ابن نهيك إنما لهم : أبو نهيك بالكنية ، وفي قراءة الفتح والتنوين أربعة أوجه :

أحدها : أنه منصوب على المصدر بفعلٍ مقدَّرٍ من لفظها تقديره : كَلُّوا كَلاًّ أي : أعيوا عن الحق إعياء ، أو كَلُّوا عن عبادةاللَّهِ لتهاونهم بها مِنْ قول العرب : كَلَّ السَّيْفُ عَنِ الضَّرْبِ ، وكَلَّ زَيْدٌ أي : تَعِبَ ، وقيل : المعنى : كلوا في دعواهم وانقطعوا .

الثاني : أنه مفعول به بفعل مقدر من معنى الكلام ، تقديره : حملوا كَلاًّ ، والْكَلُّ أيضاً . الثقل تقول : فُلانٌ كَلٌّ على النَّاسِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلاَهُ ﴾ .

والثالث : أَنَّ التنوين بدل من ألف « كَلاَّ » وهي التي يراد بها الردع والزجر ، فيكون حرفاً أيضاً . قال الزمخشري « ولقائل أَنْ يقولَ : إنْ صَحَّتْ هذه الرواية فهي « كَلاَّ » التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قوله : ﴿ قَوَارِيرَاً ﴾ .

قال الشيخ[1] : وهذا ليس بجيد ، لأنه قال : التي للردع ، والتي للردع حرف ، ولا وجه لقلب ألفها نوناً وتشبيهه بـ « قَوَارِيرَاً » ليس بجيد ، لأَنَّ « قَوَارِيرَاً » اسم يرجع به إلى أصله فالتنوين ليس بدلاً من ألف ، بل هو تنوين الصرف ، وهذا الجمع مختلف فيه أيتحتم منع صرفه أم يجوز ، قولان . ومنقول أيضاً أن لغة بعض العرب يصرفون ما لا ينصرف ، فهذا القول إما على قول مَنْ لاَ يَرَى بالتحتم أو على تلك اللغة .

والرابع : أنه نعت لـ « آلِهَةً » قاله : ابن عطية ، وفيه نظر ، إذ ليس المعنى على ذلك ، وقد يظهر له وجه ، أَنْ يكون وصف الآلهة بالكل الذي هو المصدر ، يعني : الإعياء والعجز ، كأنه قيل : آلهة كالين ، أي : عاجزين منقطعين ، ولما وصفهم بالمصدر وحده ، وروى ابن عطية ، والدَّاني ، وغيره عن أبي نهيك أنه قرأ « كُلاًّ » بضم الكاف والتنوين ، وفيها تأويلان :

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/ ٢١٤) .

أحدهما : أن ينتصب على الحال ، أي : سيكفرون جميعاً كَذَا قدَّره أبو البقاء واستبعده .

والثاني : أنه منصوب بفعل مقدَّر ، أي : يرفضون أو يجمدون أو يتركون كلا قاله ابن عطية ، وحكى ابن جرير أَنَّ أبا نهيك قرأ « كُلٌّ » بضم الكاف ورفع اللام منونة على أنه مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبره ، وظاهر عبارة هؤلاء أنه لم يقرأ بذلك إلا في « كَلاَّ » الثانية ، وقرأ علي بن أبي طالب « وَنُمِدُّ » من أَمَدَّ . وَقَدْ تَقَدَّمَ القول في مَدَّه ، وأَمَدَّهُ[1] .

قوله : ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ ﴾ .

في « مَا » وجهان :

أحدهما : أن يكون مفعولاً بها ، والضمير في « نَرِثُهُ » منصوب على اسقاط الخافض تقديره : وَنَرِثُ منه ما يقوله .

والثاني : أن يكون بدلاً من الضمير في « نَرِثُهُ » بدل اشتمال ، وقدَّر بعضهم[2] مضافاً قبل الموصول ، أي : نرثه معنى ما يقول ، أو مسمى ما يقول ، وهو المال والولد ، لأنَّ نفس القول لا يورث . و « فَرْداً » حال إما مقدَّرة نحو : ﴿ فادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾[3] ، أو مقارنة ، وذلك مبني على اختلاف في معنى الآية مذكورة في الكشاف .

كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴿٨٤﴾ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾

والضمير في ﴿ سَيَكْفُرُونَ ﴾ .

يجوز أن يعود على « الآلهةِ » ، لأنه أقرب مذكور ، ولأَنَّ الضمير في « يَكُونُونَ » أيضاً عائداً عليهم فقط ، ومثله : ﴿ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ ﴾[4] ثم قال : ﴿ فَأَلْقَوْا إِلَيهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، وقيل : يعود على المشركين ، ومثله قوله : ﴿ واللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ . إلاَّ أَنَّ فيه عدم توافق الضمائر ، إذ الضمير في « يَكُونُونَ » عائد على الآلهة ، و « بِعِبَادَتِهِمْ » مصدر مضاف إلى فاعله إنْ عاد الضمير في « عِبَادَتِهِمْ » على المشركين ، وإلى المفعول إنْ عَادَ على الآلهة . وقوله : « ضِدًّا » إنما وحَّدَهُ ، وإنْ كان خبراً عن جمع لأحد وجهين : إما لأنه مصدر في الأصل ، والمصادر موحَّدة مذكَّرة ، وإما لأنه مفرد في معنى الجمع . قال الزمخشري : « والضِّدُّ : الْعَوْنُ ، وحّدَهُ تَوْحِيدُ قوله ـ عليه السلام ـ : وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ » . لاتفاق كلمتهم ، وأنهم كشيء واحد ، لِفَرْطِ تضامنهم وتوافقهم ، والضِّدُّ : الْعَوْنُ والْمُعَاوَنَةُ ، ويقال : من أَضدادِكُمْ ، أي : أعوانكم . قيل : وسُمِّي الْعَوْنُ ضِدّاً لأنه يُضَادُّ مَنْ يُعَادِيك وينافيه بإعانته لك عليه » . وفي التفسير : إنَّ الضِّدَّ هنا الأعداء ، وقيل : القرناء ، وقيل : الْبَلاءُ وهذه تناسب معنى الآية .

---

(١) انظر سورة البقرة آية ، (١٥) .
(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢١٤) .
(٣) سورة الزمر آية ، (٧٣) .
(٤) سورة النحل آية ، (٨٦) .

قوله : ﴿ أَزّاً ﴾ .

مصدر مؤكد ، والأَزُّ والأَزِيزُ ، والْهَزُّ والاستفزاز . قال الزمخشري : « أخوات وهو التهييج وشِدَّةُ الإزعاج » . والأَزُّ أيضاً : شِدَّةُ الصَّوْتِ ، ومنه أَزَّ الْمِرْجَلُ أَزّاً ، وأَزَّ أَزِيزاً ، أي : غَلا واشتدَّ غَلَيَانُهُ حتَّى سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ . وفي الحديث : « فَكَانَ لَهُ أَزِيزٌ » أي : لِلْجِذْعِ حِيْنَ فَارَقَهُ النَّبيُّ ﷺ .

قوله : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ ﴾ .

منصوب بـ « سَيَكْفُرُونَ » ، أو بـ « يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً » ، أو بـ « نَعُدُّ » ، لأَنَّ نَعُدُّ تضمن معنى المجازاة ، أو بقوله : «لاَ يَمْلِكُونَ» الذي بعده، أو بمضمرٍ وهو اذكر أو احذر ، وقيل : هو معمول لجواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : متى يكون ذلك ؟ فقيل : يكون يوم نحشر ، وقيل : تقديره يوم نحشر ونسوق ، نفعل بالفريقين مالا يحيط به الوصف .

قوله : « وَفْداً » نصب على الحال ، وكذلك « وِرْداً » . والْوَفْدُ : الْجَمَاعَةُ الْوَافِدُونَ ، يقال : وَفَدَ يَفِدُ وَفْداً وَوُفُوداً أَوْ وِفَادَةً ، أي : قَدِمَ على سبيل التَّكْرُمَةِ ، فهو في الأصل مصدر ، ثم أطلق على الأشخاص كالصنف . وقال أبو البقاء : وَفْدُ جمع وَافِدٍ ، مثل رَكْبٍ ورَاكِبٍ ، وصَاحِبٍ وصَحْبٍ » . وهذا الذي قاله ليس مذهب سيبويه ، لأَنَّ فَاعِلاً لا يجمع على « فَعْل » عند سيبويه ، وأجازه الأخفش ، فأَمَّا رَكْبٌ وصَحْبٌ فأسماء جمع لا جمع بدليل تصغيرها على ألفاظها ، قال :

٣٢٨٧ - أُخْشَى رُكَيْباً وَرُجَيْلاً عَادِيَا[1]

فَإِنْ قُلْتَ : لعل أبا البقاء أراد الجمع اللغوي ، فالجواب أنه قال بعد قوله هذا ـ : والْوِرْدُ اسم لِجَمْع وَارِدٍ » . فدلَّ على أنه قصد الجمع صناعة للمقابل لاسم الجمع ، والْوِرْدُ : اسم للجماعة الْعِطَاشِ الْوارِدِينَ لِلْمَاءِ ، وهو في الأصل أيضاً مصدر أطلق على الأشخاص ، يقال : وَرَدَ الْمَاءَ يَرِدُهُ ، وِرْدْاً وَوُرُوداً ، قال :

٣٢٨٨ - رِدِي رِدِي وِرْدَ قَطَاةٍ صَمَا كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَا[2]

وقال أبو البقاء : « هو اسم لجمع وَارِدٍ » وقيل : هو بمعنى وَارِدٍ ، وقيل : هو محذوف من وَارِدٍ . وهو بعيدٌ . يعني :.أنه يجوز أن يكون صفة على « فِعْل » ، وقرأ الحسن والجحدري : « يُحْشَرُ الْمُتَّقُونَ ـ وَيُسَاقُ الْمُجْرِمُونَ » على ما لم يسم فاعله .

لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾

قوله : ﴿ لا يَمْلِكُونَ ﴾ في هذه الجملة وجهان :

أحدهما : أنها مستأنفة ، سِيقَتْ للإخبار بذلك .

---

(١) تقدم .

(٢) البيت من شواهد البحر (٦/٢١٧) ، روح المعاني (١٦/١٣٦) .

والثاني : أنها في محل نصب على الحال مما تقدم . وفي هذه الواو قولان :

أحدهما : أنها علامة للجمع ليست ضميراً البتة ، وإنما هي علامة كهي في لغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، والفاعل « مَنِ اتَّخَذَ » ، لأنه في معنى الجمع . قاله الزمخشري . وفيه بعد ، وكأنه قيل : لا يملك الشفاعة إلاَّ المتخذون عهداً .

قال الشيخ : ولا ينبغي حَمْلُ القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً ، وقد قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : إنها لغة ضعيفة » . قُلْتُ : قد قالوا ذلك في قوله تعالى : ﴿ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾[1] - ﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوىَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[2] فلهذا الموضع بهما أسوة .

ثم قال الشيخ[3] : وأيضاً فالألف والواو والنون التي تكون علامات لا ضمائر لا يحفظ ما يجيء بعدها فاعلاً إلاَّ بصريح الجمعِ ، وصريحِ التثنية أو العطف ، إما تأتي بلفظ مفرد ، ويطلق على جمع أو مثنى ، فيحتاج إلى إثبات مثل ذلك إلى نقل ، وأما عود الضمائر مثناة أو مجموعة على مفرد في اللفظ يراد به المثنى والمجموع فمسموع معروف في لسان العرب ، على أنه يمكن قياس هذه الْعَلاَمات في تلك الضمائر ، ولكن الأحوط أَنْ لا يقالَ إلاَّ بسماعٍ .

والثاني : أَنَّ الواو ضمير ، وفيما تعود عليه حينئذ أوجه :

أحدها : أنها تعود على الخلق جميعهم لدلالة ذكر الفريقين المتقين والمجرمين عليهم ، إذ هما قسماه .

والثاني : أنه يعود على المتقين والمجرمين ، وهذا لا يظهر مخالفته للأول أصلاً ، لأَنَّ هذين القسمين هما الخلق كله .

الثالث : أنه يعود على المتقين فقط ، أو المجرمين فقط ، وهو تحكم . قوله : ﴿ **إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ** ﴾ هذا الاستثناء يترتب على عود الواو على ماذا ؟ فَإِنْ قِيلَ : بأنها تعود على الخلق ، أو على الفريقين المذكورين ، أو على المتقين فقط ، فالاستثناء حينئذ متصل ، وفي محل المستثنى الوجهان المشهوران : إما الرفع على البدل ، وإما النصب على أصل الاستثناء ، وإنْ قِيلَ :إنه يعود على المجرمين فقط كان استثناء منقطعاً ، وفيه حينئذ اللغتان المشهورتان : لغة الحجاز التزام النصب ، ولغة تميم جوازه مع جواز البدل ، كالمتصل . وجعل الزمخشري هذا الاستثناء من الشفاعة على حذف مضاف تقديره : « لا يملكون الشفاعة إلا مَنِ اتَّخَذَ » فيكون نصبه على وَجْهَي البدل ، وأصل الاستثناء نحو : « ما رأيت أحداً إلاَّ زيداً » ، وقال بعضهم : إنَّ المستثنى منه محذوف ، والتقدير : لا يملكون الشفاعة لأحد إلاَّ لمن اتخذ عند الرحمن عهداً ، فحذف المستثنى منه للعلم به ، فهو كقوله :

٣٢٨٩ ـ نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إلاَّ جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرَا[4]

أي : ولم ينج بشيء . وجعل ابن عطية الاستثناء متصلاً ، وإنْ عاد الضمير في « لاَ يَمْلِكُونَ » على المجرمين

---

(١) سورة المائدة آية ، (٧١) .
(٢) سورة الأنبياء آية ، (٣) .
(٣) انظر البحر المحيط (٦/٢١٧) .
(٤) تقدم .

فقط ، على أَنْ يُرَادَ بالمجرمين الكفرة والعصاة من المسلمين .

قال الشيخ[١] : « وحَمْلُ المجرمين على الكفار والعصاة بعيد » . قُلْتُ : وَلاَ بُعْدَ فيه ، وكما استبعد إطلاق المجرمين على الْعُصَاةِ ، كذلك يستبعد غيره إطلاق المتقين على العصاة ، بل إطلاق المجرم على العاصي أشهر من إطلاق المتقي عليه .

قوله : ﴿ شَيْئاً إِدّاً ﴾ .

العامة على كسر الهمزة من « إِدّاً » وهو الأمر العظيم المنكر المتعجب منه ، وقرأ أمير المؤمنين ، والسُّلمي بفتحها ، وخرَّجُوهُ على حذف مضاف ،أي : شيئاً ذَا إِدٍّ ، لأَنَّ الأَدَّ بالفتح مصدر ، يقال : أَدَّ الأَمرَ وادُّنى مُؤَدِّني أَدّاً ، أي : أَثْقَلَنِي . وكان الشيخ يذكر أَنَّ الأَدَّ والإِدَّ : بفتح الهمزة وكسرها هو التَعَجُّبُ ، وقيل : هو العظيم المنكر ، والإِدَّةُ الشِّدَّةُ ، وعلى قوله : إِنَّ الأَدَّ وَالإِدَّ بمعنى واحدٍ ، ينبغي أَنْ لا يحتاج إلى حذف مضافٍ إلاَّ أَنْ يُرَادَ أنه أُرَادَ بكونهما بمعنى الْعَجَبِ في المعنى لا في المصدرية وعدمها .

قوله : ﴿ تَكَادُ ﴾ .

قرأ نافع والكسائي بالياء من تحت ، والباقون بالتاء من فوق ، وهما واضحتان ، إذ التأنيث مجازي ، وكذلك في سورة الشورى ، وقرأ أبو عمرو وابن عامر ، وأبو بكر عن عاصم وحمزة « يَنْفَطِرْنَ » مضارع « انْفَطَرَ » ، والباقون « يَتَفَطَّرْنَ » مضارع تَفَطَّرَ بالتشديد في هذه السورة ، وأما التي في الشورى فقرأها حمزة وابن عامر بالياء والتاء وتشديد الطاء ، والباقون على أصولهم في هذه السورة . فتلخص من ذلك أَنَّ أبا عمرو ، وأبا بكر يقرآن بالياء والنون في السورتين ، وأَنَّ نافعاً ، وابن كثير ، والكسائي ، وحفصاً ، عن عاصم يقرأون بالياء والتاء وتشديد الطاء . فالإِنْفِطَارُ مِنْ فَطَّرَهُ إِذَا شَقَّهُ . والتَّفَطُّرُ مِن فَطَّرَهُ إذا شَقَّقَهُ ، وَكَرَّر الفعل فيه . قال أبو البقاء : « وهو هنا أشبه بالمعنى ، أي : التشديد ، و « يَتَفَطَّرْنَ » في محل نصب خبراً لـ « تَكَادُ » ، وزعم الأخفش أنها هنا بمعنى الإرادة ، وأنشد :

٣٢٩٠ - كَادَتْ وَكِدْتُ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ زَمَنِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى[٢]

قوله : « هَدّاً » فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه مصدر في موضع الحال ، أي : مهدودة ، وذلك على أن يكون هذا المصدر من « هَدَّ زيد الْحَائِطَ هَدّاً » ، أي : هَدَمَهُ .

والثاني : وهو قول أبي جعفر أنه مصدر على غير المصدر لما كان في معناه ، لأَنَّ الْخُرُورَ السَّقُوطُ والْهَدْمُ . وهذا على أَنْ يكون من هَدَّ الْحَائِطَ يَهِدُّ بالكسر ، أي : انهدم فيكون لازماً .

الثالث : أن يكون مفعولاً من أجله . قال الزمخشري : أي : لأنها تهد» .

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢١٨) .

(٢) البيت في أمالى المرتضى (١/٣٣١) ، المحتسب (٢/٣١) ، البحر المحيط (٦/٢١٨) ، القرطبي (٩/٢٣٦) ، اللسان « كيد » .

أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴿٩٨﴾

قوله : ﴿ أَنْ دَعَوْا ﴾ في محله خمسة أوجه :

أحدها : أنه في محل نصب على المفعول من أجله . قال أبو البقاء ، والحوفي ، ولم يبينا ما العامل فيه ، ويجوز أن يكون العامل « تَكَادُ » أو « تَخِرُّ » ، أو « هَدّاً » ، أي : تَهُدُّ ، لأَنَّ دعوا ، ولكن شرط النصب هنا مفقود ، وهو إتحاد الفاعل في المفعول له ، والعامل فيه فَإِنْ عَنِيَا أنه على إسقاط اللام ، وسقوط اللام مطرد مع « أَنْ » فقريب . وقال الزمخشري : « وأن يكون منصوباً بتقدير سقوط اللام وإفضاء الفعل ، أي : هدا ، لأَنْ دعوا ، علّل الْخُرورَ بالْهَدِّ ، والْهَدُّ بدعاءِ الولد للرحمن » . فهذا تصريح منه بأنه على إسقاط الخافض ، وليس مفعولاً له صريحاً .

الوجه الثاني : أن يكون مجروراً بعد إسقاط الخافض ، كما هو مذهب الخليل ، والكسائي .

والثالث : أنه بدل من الضمير في « مِنْهُ » ، كقول الشاعر :

٣٢٩١ ـ عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ[1]

بجر حاتم الأخير بدلاً من الهاء في « جُودِهِ » .

قال الشيخ[2] : وهو بعيد ، لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه بجملتين .

الوجه الرابع : أَنْ يكون مرفوعاً بـ « هَدّاً » قال الزمخشري : « أي هَدَّهَا دعاءُ الْوَلَدِ للرحمن » .

قال الشيخ : « وفيه بُعْدٌ ، لأَنَّ الظاهر في « هَدّاً » أَنْ يكون مصدراً توكيدياً ، والمصدر التوكيدي لا يعمل ولو فرضناه غير توكيدي لم يعمل بقياس ، إلّا إنْ كان أمراً أو مستفهماً عنه نحو : ضرباً زيداً واضربا زيداً » على خلاف فيه ، وأما إنْ كان خبراً كما قدّره الزمخشري ، أي : هَداهَا دُعَاءُ الْوَلَدِ للرحمن ، فلا ينقاس ، بل ما جاء من ذلك هو نادر ، كقوله :

٣٢٩٢ ـ وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ : لَا تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ[3]

أي : وَقَفَ صَحْبي .

الخامس : أنه خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الموجب لذلك دُعاؤُهُمْ . كَذَا قدّره أبو البقاء . و « دُعَاءَ » يجوز أن يكون بمعنى سَمَّى ، فيتعدى لاثنين ، ويجوز جر ثانيهما بالباء . قال الشاعر :

---

(١) تقدم .

(٢) انظر البحر المحيط (٦/٢١٩) .

(٣) تقدم .

٣٢٩٣ ـ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو . وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[١]
دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَمَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ مَا لَا يَفْعَلُ الأَخَوَانِ

وقال الآخر :

٣٢٩٤ ـ أَلَا رُبَّ مَنْ يُدْعَى نَصِيحاً وَإِنْ تَغِبْ تَجِدْهُ بِغَيْبٍ مِنْكَ غَيْرَ نَصِيحِ [٢]

وأولهما في الآية محذوف . قال الزمخشري : « طلباً للعموم ، والإطاحة بكل ما يدعى له ، ولداً ، ويجوز أن يكون من «دَعَى» بمعنى نسبه الذي مطاوعه ما في قوله ـ عليه ـ السلام : «مَن ادّعَى إلى غَيْرِ مَوَالِيهِ» ، وقول الشاعر :

٣٢٩٥ ـ إنّا بني نَهْشَلٍ لا ندَّعِي لأَبٍ عنه ولا هو بالأَبْناءِ يَشْرِينا[٣]

أي : لا نَنْتَسِبُ إليه .

و﴿ يَنْبَغِي ﴾ : مضارع انْبَغَى . وانْبَغَى مطاوعُ لبَغَى ، أي : طَلَبَ ، و«أن يَتَّخِذَ » فاعلُه . وقد عَدَّ ابن مالك « يَنْبَغِي » في الأفعالِ التي لا تَتَصَرَّف . وهو مردودٌ عليه ، فإنه قد سُمِع فيه الماضي قالوا : انْبَغَى .

قوله : ﴿ مَنْ في السموات ﴾ : يجوز في « مَنْ » أن تكونَ نكرةً موصوفة ، وصفتُها الجارُّ بعدها . ولم يذكر أبو البقاء غيرَ ذلك ، وكذلك الزمخشري . إلا أنَّ ظاهرَ عبارتِه يقتضي أنه لا يجوز غيرُ ذلك ، فإنه قال : « مَنْ موصوفةٌ ، فإنها وقعَتْ بعد كل نكرةٍ وقوعَها بعد « رُبَّ » في قوله :

٣٢٩٦ ـ رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ ..... [٤]

انتهى . ويجوز أن تكون موصولة .

قال الشيخ : « أي كل الذي في السماوات و« كُلُّ » يدخل على « الَّذِي » ، لأنها تأتي للجنس ، كقوله تعالى : « وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ » ، ونحوه :

٣٢٩٧ ـ وَكُلُّ الَّذِي حَمَّلْتني أَتَحَمَّلُ[٥]

يعني : أنه لا بد من تأويل الموصول بالعموم حتى تصح إضافة « كُلُّ » إليه ، ومتى أريد به معهود بعينه تَشَخَّصَ واستحال إضافة «كُلُّ» إليه ، و«آتي الرَّحْمٰنِ» خبر «كُلُّ» جعل منفرداً حَمْلاً على لفظها ، ولو جُمع جاز . وقد تقدَّم أول هذا الموضوع أنها متى أضيفت لمعرفة جاز الوجهان . وقد تكلَّم السهيلي في ذلك فقال : « كُلُّ »إذا ابتدأت وكانت مضافة لفظاً يعني لمعرفة ، فلا يحسن إفراد الخبر ، حملاً على المعنى ، تقول : كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ أي : كُلُّ واحد منكم ذاهب هكذا هذه المسألة في القرآن والحديث والكلام الفصيح ، فَإِنْ قُلْتَ : في قوله : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ ﴾ إنما هو حَمْلٌ على اللفظ ، لأنه اسم مفرد ، قُلْنَا : بل هو اسم للجمع ، واسم الجمع لا يخبر عنه بإفراد ، تقول : القوم

---

(١) تقدم .
(٢) انظر البيت في تفسير الطبري (١٦/٩٩) ، البحر المحيط (٦/٢١٩) .
(٣) تقدم .
(٤) تقدم .
(٥) البيت من شواهد البحر (٦/٢١٩) ، روح المعاني (١٦/١٤٢) .

ذاهبون ، ولا تقول ذاهب ، وإن كان لفظ القوم لفظ المفرد ، وإنما حسن « كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ » ، لأنهم يقولون : « كُلُّ وَاحِدٍ منكم ذَاهِبٌ» ، فكأن الإفراد مراعاة لهذا المعنى .

قال : الشيخ[١] : « ويحتاج « كُلُّكُمْ ذَاهِبُونَ » ونحوه إلى سَمَاعٍ ونقل عن الْعَرَبِ » . تقرير ما قاله السهيلي . قُلْتُ : وتسمية الإفراد حَمْلاً على المعنى غير الاصطلاح ، بل ذلك حَمْلٌ على اللفظ والجمع هو الحمل على المعنى ، وأبو البقاء : « وَوُحِّد » « آتِي » حَمْلاً على لفظ « كُلُّ » ، وقد جمع في موضع آخر حملاً على معناها . قُلْتُ : قوله في موضع آخر إنْ عني في القرآن فلم يأت الجمع إلا و « كُلُّ » مقطوعة عن الإضافة ، نحو : ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[٢] ـ ﴿ وَكُلٌّ آتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[٣] وإن عنى في غيره فيحتاج إلى سَمَاعٍ عَنِ الْعَرَبِ كما تقدم ، والجمهور على إضافة « آتي » إلى « الرَّحْمٰن » ، وقرأ عبد الله بن الزبير ، وأبو حيوة ، وطلحة ، وجماعة بتنوينه ونصب « الرَّحْمٰنَ » ونصب « عَبْداً » و « فَرْداً » .

قوله : ﴿ وُدّاً ﴾ .

العامة على ضم الواو ، وقرأ أبو الحارث بفتحها ، وجناح بن حبيش بكسرها فتحتمل أن يكون المفتوح مصدراً والمضموم والمكسور اسمين .

قوله : ﴿ بِلِسَانِكَ ﴾ .

يجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال . واللِّسانُ ـ هنا ـ : اللُّغَةُ ، أي : أنزلناه كائناً بلسانك ، وقيل : هي بمعنى عَلَى ، وهذا لا حاجة إليه ، بل لا يظهر له معنىً . و « لُدّاً » جمع أَلَدُّ وهو الشديد الْخُصُومةِ كَالْحُمْرِ جمع أَحْمَر .

وقرأ الناس : ﴿ تُحِسُّ ﴾ . بضم التاء ، وكسر الحاء من أَحَسَّ ، وقرأ أبو حيوة وأبو جعفر ، وابن أبي عبلة « تَحُسُّ » بضم الحاء وفتح التاء ، وقرأ بعضهم « تَحِسُّ » بالفتح والكسر من حَسَّهُ أي : شَعَرَ بِه ، ومنه الْحَوَاسُّ الْخَمْسَةُ . و « مِنْهُمْ » حال مِن « أَحَدٍ » إذ هو في الأصل صفة له . « مِنْ أَحَدٍ » مفعول زيدت فيه « مِنْ » ، وقرأ حنظلة « تُسْمَعُ » مضموم التاء مفتوح الميم مبنياً للمفعول ، و « رِكْزاً » مفعول على كِلْتَا القراءتين ، إلَّا أنه مفعول ثانٍ في القراءة الشاذة . والرِّكْزُ : الصَّوْتُ الْخَفِيُّ دون نُطْقٍ بحروف وَلاَ فَمٍ ، ومنه رَكَزَ الرُّمْحُ أي : غَيَّبَ طَرَفَهُ فِي الأرضِ وَأَخْفَاهُ ، ومِنْهُ : الرِّكَازُ وهو الْمَالُ الْمَدْفُونُ لِخَفَائِهِ واسْتِتَارِهِ ، وأنشدوا :

٣٢٩٨ ـ وَتَـوَجَّـسَـتْ رِكْـزَ الأَنِـيسِ فَـرَاعَـهَـا عَنْ ظَهْـرِ غَـيْبٍ وَالأَنِـيسُ سِقَـامُـهَـا[٤]

---

(١) انظر البحر المحيط (٦/٢٢٠) .
(٢) سورة الأنبياء آية ، (٣٣) .
(٣) سورة النمل آية ، (٨٧) .
(٤) البيت للبيد بن ربيعة من معلقته انظر ديوانه (١٧٤) ، البحر المحيط (٦/١٩٨) ، الطبري (١٦/١١٢) ، القرطبي (١١/١٦٢) .

فهرس الجزء الرابع من الدر المصون

تفسير سورة يونس

الآيات: ١ ـ ٣ ..... ٣
الآية : ٤ ..... ٥
الآيات : ٥ ـ ٩ ..... ٧
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ٩
الآيات : ١٢ ـ ١٤ ..... ١١
الآيات : ١٥ ـ ٢٠ ..... ١٣
الآية : ٢١ ..... ١٥
الآية : ٢٢ ..... ١٦
الآيات : ٢٣ ـ ٢٥ ..... ١٨
الآية : ٢٦ ..... ٢٢
الآية : ٢٧ ..... ٢٣
الآيات : ٢٨ ـ ٣٠ ..... ٢٦
الآيات : ٣١ ـ ٣٥ ..... ٢٩
الآيات : ٣٦ ـ ٤١ ..... ٣٢
الآيات : ٤٢ ـ ٤٥ ..... ٣٥
الآيات : ٤٦ ـ ٤٨ ..... ٣٨
الآيتان : ٤٩ ، ٥٠ ..... ٣٩
الآيتان : ٥١ ، ٥٢ ..... ٤٠
الآيات : ٥٣ ـ ٥٦ ..... ٤١
الآيتان : ٥٧ ، ٥٨ ..... ٤٤
الآية : ٥٩ ..... ٤٦
الآيات : ٦٠ ـ ٦٢ ..... ٤٧
الآيات : ٦٣ ـ ٦٥ ..... ٤٩
الآيتان : ٦٦ ، ٦٧ ..... ٥٠
الآيات : ٦٨ ـ ٧٠ ..... ٥٢
الآيتان : ٧١ ، ٧٢ ..... ٥٣
الآيات : ٧٣ ـ ٧٥ ..... ٥٦
الآيات : ٧٦ ـ ٧٨ ..... ٥٧
الآيات : ٧٩ ـ ٨١ ..... ٥٨
الآيتان : ٨٢ ، ٨٣ ..... ٦١
الآيات : ٨٤ ـ ٨٧ ..... ٦٣
الآيتان : ٨٨ ، ٨٩ ..... ٦٤
الآيات : ٩٠ ـ ٩٢ ..... ٦٦
الآيات : ٩٣ ـ ٩٩ ..... ٦٨
الآيات : ١٠٠ ـ ١٠٤ ..... ٧٠
الآيات : ١٠٥ ـ ١٠٩ ..... ٧٢

تفسير سورة هود

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٧٤
الآيتان : ٣ ، ٤ ..... ٧٦
الآية : ٥ ..... ٧٨
الآيات : ٦ ـ ٩ ..... ٨٠
الآيات : ١٠ ـ ١٤ ..... ٨٢
الآيتان : ١٥ ، ١٦ ..... ٨٤
الآيات : ١٧ ـ ١٩ ..... ٨٥
الآيات : ٢٠ ـ ٢٣ ..... ٨٧
الآيات : ٢٤ ـ ٢٦ ..... ٨٩
الآية : ٢٧ ..... ٩١

الآيات : ٢٨ ـ ٣٠ ..... ٩٣
الآيات : ٣١ ـ ٣٥ ..... ٩٥
الآيات : ٣٦ ـ ٤٠ ..... ٩٧
الآيتان : ٤١ ، ٤٢ ..... ٩٨
الآيتان : ٤٣ ، ٤٤ ..... ١٠١
الآيتان : ٤٥ ، ٤٦ ..... ١٠٣
الآيات : ٤٧ ـ ٤٩ ..... ١٠٥
الآيات : ٥٠ ـ ٥٤ ..... ١٠٦
الآيات : ٥٥ ـ ٥٨ ..... ١٠٧
الآيات : ٥٩ ـ ٦٥ ..... ١٠٨
الآيات : ٦٦ ـ ٦٩ ..... ١١٠
الآيات : ٧٠ ـ ٧٢ ..... ١١٣
الآيات : ٧٣ ـ ٧٧ ..... ١١٥
الآيات : ٧٨ ـ ٨٠ ..... ١١٧
الآية : ٨١ ..... ١١٩
الآيتان : ٨٢ ، ٨٣ ..... ١٢١
الآيات : ٨٤ ـ ٨٧ ..... ١٢٢
الآية : ٨٨ ..... ١٢٣
الآيات : ٨٩ ـ ٩١ ..... ١٢٤
الآيات : ٩٢ ـ ٩٧ ..... ١٢٥
الآيات : ٩٨ ـ ١٠١ ..... ١٢٧
الآيات : ١٠٢ ـ ١٠٧ ..... ١٢٩
الآية : ١٠٨ ..... ١٣١
الآيتان : ١٠٩ ، ١١٠ ..... ١٣٤
الآية : ١١١ ..... ١٣٥
الآيات : ١١٢ ـ ١١٥ ..... ١٤٤
الآية : ١١٦ ..... ١٤٦
الآيات : ١١٧ ـ ١١٩ ..... ١٤٨
الآيات : ١٢٠ ـ ١٢٣ ..... ١٤٩

تفسير سورة يوسف

الآيات : ١ ـ ٣ ..... ١٥٠
الآية : ٤ ..... ١٥١
الآيتان : ٥ ، ٦ ..... ١٥٤
الآيات : ٧ ـ ٩ ..... ١٥٥
الآيتان : ١٠ ، ١١ ..... ١٥٧
الآيتان : ١٢ ، ١٣ ..... ١٥٩
الآيات : ١٤ ـ ١٨ ..... ١٦١
الآيات : ١٩ ـ ٢٢ ..... ١٦٤
الآية : ٢٣ ..... ١٦٦
الآية : ٢٤ ..... ١٦٨
الآيات : ٢٥ ـ ٢٩ ..... ١٧٠
الآية : ٣٠ ..... ١٧٢
الآية : ٣١ ..... ١٧٣
الآيات : ٣٢ ـ ٣٥ ..... ١٧٩
الآيات : ٣٦ ـ ٤١ ..... ١٨٢
الآيات : ٤٢ ـ ٤٤ ..... ١٨٤
الآيات : ٤٥ ـ ٤٧ ..... ١٨٨
الآيات : ٤٩ ـ ٥٢ ..... ١٨٩
الآيات : ٥٣ ـ ٦٢ ..... ١٩٢
الآيات : ٦٣ ـ ٦٥ ..... ١٩٤
الآيات : ٦٦ ـ ٧٠ ..... ١٩٦
الآيات : ٧١ ـ ٧٥ ..... ١٩٩
الآية : ٧٦ ..... ٢٠٢
الآيات : ٧٧ ـ ٧٩ ..... ٢٠٣
الآية : ٨٠ ..... ٢٠٤
الآيات : ٨١ ـ ٨٥ ..... ٢٠٧
الآيات : ٨٦ ـ ٩٠ ..... ٢١٠
الآيات : ٩١ ـ ٩٥ ..... ٢١٣
الآيات : ٩٦ ـ ١٠٠ ..... ٢١٥
الآيات : ١٠١ ـ ١١٠ ..... ٢١٦
الآية : ١١ ..... ٢٢٠

تفسير سورة الرعد

الآيات : ١ ـ ٣ ..... ٢٢٢
الآيتان : ٤ ، ٥ ..... ٢٢٥
الآيات : ٦ ـ ٨ ..... ٢٢٨
الآيتان : ٩ ، ١٠ ..... ٢٣٠
الآية : ١١ ..... ٢٣١
الآيتان : ١٢ ، ١٣ ..... ٢٣٣

الآيتان : ١٤ ، ١٥ ..... ٢٣٥
الآيات : ١٦ ـ ١٨ ..... ٢٣٦
الآيات : ١٩ ـ ٢٣ ..... ٢٣٩
الآيات : ٢٤ ـ ٢٨ ..... ٢٣٩
الآيتان : ٢٩ ، ٣٠ ..... ٢٤١
الآيتان : ٣١ ، ٣٢ ..... ٢٤٢
الآيات : ٣٣ ـ ٣٥ ..... ٢٤٤
الآيات : ٣٦ ـ ٤٣ ..... ٢٤٦

تفسير سورة إبراهيم

الآيات : ١ ـ ٥ ..... ٢٤٩
الآيات : ٦ ـ ١٠ ..... ٢٥٢
الآيات : ١١ ـ ١٥ ..... ٢٥٤
الآيات : ١٦ ـ ١٨ ..... ٢٥٦
الآيات : ١٩ ـ ٢١ ..... ٢٥٩
الآية : ٢٢ ..... ٢٦١
الآيات : ٢٣ ـ ٢٨ ..... ٢٦٥
الآيات : ٢٩ ـ ٣١ ..... ٢٦٨
الآيات : ٣٢ ـ ٣٦ ..... ٢٧١
الآيات : ٣٧ ـ ٣٩ ..... ٢٧٣
الآيات : ٤٠ ـ ٤٣ ..... ٢٧٦
الآيات : ٤٤ ـ ٤٦ ..... ٢٧٨
الآيات : ٤٧ ـ ٥٢ ..... ٢٨٠

تفسير سورة الحجر

الآيات : ١ ـ ٤ ..... ٢٨٥
الآيات : ٥ ـ ١١ ..... ٢٨٨
الآيات : ١٢ ـ ١٨ ..... ٢٩٠
الآيات : ١٩ ـ ٢٥ ..... ٢٩٢
الآيات : ٢٦ ـ ٤٠ ..... ٢٩٤
الآيات : ٤١ ـ ٤٩ ..... ٢٩٦
الآيات : ٥٠ ـ ٥٩ ..... ٢٩٩
الآيات : ٦٠ ـ ٧٠ ..... ٣٠١
الآيات : ٧١ ـ ٧٥ ..... ٣٠٣
الآيات : ٧٦ ـ ٩٠ ..... ٣٠٥
الآيات : ٩١ ـ ٩٩ ..... ٣٠٨

تفسير سورة النحل

الآيات : ١ ـ ٥ ..... ٣١١
الآيات : ٦ ـ ٨ ..... ٣١٣
الآيات : ٩ ـ ١٣ ..... ٣١٥
الآيات : ١٤ ـ ١٦ ..... ٣١٧
الآيات : ١٧ ـ ٢٥ ..... ٣١٨
الآيات : ٢٦ ـ ٢٩ ..... ٣٢١
الآيات : ٣٠ ـ ٣٥ ..... ٣٢٣
الآيات : ٣٦ ـ ٤١ ..... ٣٢٥
الآيات : ٤٢ ـ ٤٧ ..... ٣٢٧
الآية : ٤٨ ..... ٣٢٩
الآيتان : ٤٩ ، ٥٠ ..... ٣٣٢
الآيات : ٥١ ـ ٥٣ ..... ٣٣٣
الآيات : ٥٤ ـ ٥٧ ..... ٣٣٦
الآيات : ٥٨ ـ ٦٣ ..... ٣٣٨
الآيات : ٦٤ ـ ٦٦ ..... ٣٤٠
الآيتان : ٦٧ ، ٦٨ ..... ٣٤٣
الآيات : ٦٩ ـ ٧٢ ..... ٣٤٦
الآيات : ٧٥ ـ ٧٨ ..... ٣٤٩
الآيات : ٧٩ ـ ٨٤ ..... ٣٥١
الآيات : ٨٥ ـ ٨٩ ..... ٣٥٤
الآيات : ٩٠ ـ ٩٥ ..... ٣٥٥
الآيات : ٩٦ ـ ١٠٥ ..... ٣٥٧
الآيات : ١٠٦ ـ ١١٠ ..... ٣٥٩
الآيات : ١١١ ـ ١١٣ ..... ٣٦٢
الآيات : ١١٤ ـ ١١٩ ..... ٣٦٤
الآيات : ١٢٠ ـ ١٢٨ ..... ٣٦٥

تفسير سورة الإسراء

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٣٦٨
الآيات : ٣ ـ ٦ ..... ٣٧٠
الآيات : ٧ ـ ٩ ..... ٣٧٢
الآيات : ١٠ ـ ١٥ ..... ٣٧٤
الآية : ١٦ ..... ٣٧٧
الآيات : ١٧ ـ ٢٢ ..... ٣٨٠

الآية : ٢٣ ..... ٣٨١
الآيات : ٢٤ ـ ٣٠ ..... ٣٨٥
الآيات : ٣١ ـ ٣٦ ..... ٣٨٧
الآيات : ٣٧ ـ ٤١ ..... ٣٩١
الآيات : ٤٢ ـ ٤٦ ..... ٣٩٤
الآيات : ٤٧ ـ ٥٠ ..... ٣٩٥
الآيات : ٥١ ـ ٥٤ ..... ٣٩٧
الآيات : ٥٥ ـ ٥٧ ..... ٣٩٩
الآيات : ٥٨ ـ ٦١ ..... ٤٠١
الآيات : ٦٢ ـ ٦٦ ..... ٤٠٣
الآيات : ٦٧ ـ ٧٠ ..... ٤٠٦
الآيتان : ٧١ ، ٧٢ ..... ٤٠٨
الآيات : ٧٣ ـ ٧٧ ..... ٤١٠
الآيات : ٧٨ ـ ٨١ ..... ٤١٢
الآيات : ٨٢ ـ ٨٧ ..... ٤١٥
الآيات : ٨٨ ـ ٩٣ ..... ٤١٧
الآيات : ٩٤ ـ ١٠٠ ..... ٤٢٠
الآيات : ١٠١ ـ ١٠٣ ..... ٤٢٣
الآيات : ١٠٤ ـ ١٠٨ ..... ٤٢٥
الآيات : ١٠٩ ـ ١١١ ..... ٤٢٨

تفسير سورة الكهف

الآيتان : ١ ، ٢ ..... ٤٣٠
الآيات : ٣ ـ ٦ ..... ٤٣٢
الآيات : ٧ ـ ١٠ ..... ٤٣٤
الآيات : ١١ ـ ١٣ ..... ٤٣٦
الآيات : ١٤ ـ ١٦ ..... ٤٣٩
الآيتان : ١٧ ، ١٨ ..... ٤٤١
الآيات : ١٩ ـ ٢١ ..... ٤٤٣
الآيتان : ٢٢ ، ٢٣ ..... ٤٤٤
الآيات : ٢٤ ـ ٢٧ ..... ٤٤٦
الآيتان : ٢٨ ، ٢٩ ..... ٤٤٨
الآيتان : ٣٠ ، ٣١ ..... ٤٥١
الآيتان : ٣٢ ـ ٣٤ ..... ٤٥٤
الآية : ٣٥ ..... ٤٥٥
الآيات : ٣٦ ـ ٣٨ ..... ٤٥٦
الآيات : ٣٩ ـ ٤٣ ..... ٤٥٨
الآيات : ٤٤ ـ ٤٧ ..... ٤٥٩
الآيات : ٤٨ ـ ٥١ ..... ٤٦٢
الآيات : ٥٢ ـ ٥٨ ..... ٤٦٤
الآيتان : ٥٩ ، ٦٠ ..... ٤٦٧
الآيات : ٦١ ـ ٦٥ ..... ٤٦٩
الآيات : ٦٦ ـ ٧٥ ..... ٤٧٢
الآيتان : ٧٦ ، ٧٧ ..... ٤٧٤
الآيات : ٧٨ ـ ٨٤ ..... ٤٧٦
الآيات : ٨٥ ـ ٩٢ ..... ٤٧٩
الآيات : ٩٣ ـ ٩٥ ..... ٤٨١
الآيات : ٩٦ ـ ١٠٢ ..... ٤٨٢
الآيات : ١٠٣ ـ ١٠٨ ..... ٤٨٥
الآيتان : ١٠٩ ، ١١٠ ..... ٤٨٧

تفسير سورة مريم

الآيات : ١ ـ ٤ ..... ٤٨٩
الآيات : ٥ ـ ٨ ..... ٤٩١
الآيات : ٩ ـ ١٢ ..... ٤٩٣
الآيات : ١٣ ـ ١٧ ..... ٤٩٥
الآيات : ١٨ ـ ٢٣ ..... ٤٩٦
الآيات : ٢٤ ، ٢٥ ..... ٤٩٩
الآيات : ٢٦ ـ ٢٨ ..... ٥٠١
الآيات : ٢٩ ـ ٣٢ ..... ٥٠٣
الآيات : ٣٣ ـ ٣٦ ..... ٥٠٥
الآيات : ٣٧ ـ ٤١ ..... ٥٠٧
الآيات : ٤٢ ـ ٥٢ ..... ٥٠٨
الآيات : ٥٣ ـ ٦١ ..... ٥١٠
الآيات : ٦٢ ـ ٦٤ ..... ٥١٣
الآيات : ٦٥ ـ ٦٨ ..... ٥١٤
الآيتان : ٦٩ ، ٧٠ ..... ٥١٦
الآيات : ٧١ ـ ٧٣ ..... ٥١٨
الآيتان : ٧٤ ، ٧٥ ..... ٥٢٠
الآيات : ٧٦ ـ ٧٨ ..... ٥٢٢
الآيات : ٧٩ ـ ٨١ ..... ٥٢٣
الآيات : ٨٧ ـ ٩٠ ..... ٥٢٦
الآيات : ٩١ ـ ٩٨ ..... ٥٢٩